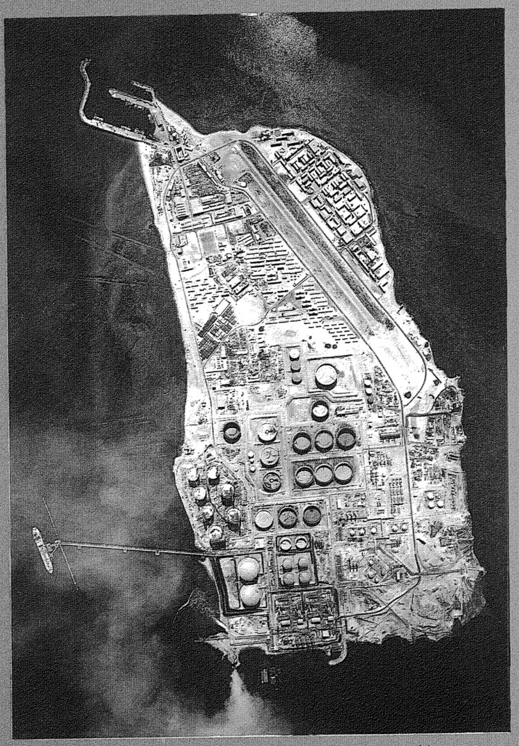
البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة



تأليف

الدكتور مانع سعيد العتيبة

وزير البترول والثروة المعدنية

الامارات العربية المتحدة

المؤلف والكتاب

- ولد معالي الدكتور مانع العتيبة في مدينة ابوظبي عاصمة دولة الامارات العربية المتحدة في الخامس عشر من مايو عام ١٩٤٦ .
- ينتسب إلى قبيلة العتيبات المنحدرة من قبيلة المرر إحدى القبائل التي تشكل تحالف بني ياس .
- في عام ١٩٦٣ أنهى دراسته الثانوية في دولة قطر التي ارتحلت إليها عائلته وهو في السادسة من عمره بسبب ظروف خاصة ، وفي العام نفسه سافر إلى بريطانيا والتحق بإحدى الكليات العالية حيث امضى سنتين .
- في عام ١٩٦٥ قرر الالتحاق بجامعة بغداد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم الاقتصاد، حيث تخرج فيها عام ١٩٦٩.
- لم تنقطع صلة الدكتور مانع العتيبة بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان منذ طفولته وحتى حصوله على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة بغداد ، حيث كان يزوره دائماً أثناء العطل في مدينة العين التي كان سموه حاكما عليها .
- وبعد تولي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لمقاليد الحكم في إمارة أبوظبي في اغسطس من عام ١٩٦٦ دعى صاحب السمو الشيخ زايد الدكتور مانع العتيبة للعمل إلى جانبه في إدارة شؤون البترول الذي اكتشف في إمارة أبوظبي عام ١٩٥٨ ، وصدرت اول شحنة في سبتمبر عام ١٩٦٢ .
- واستجابة لنداء الواجب ، توقف الدكتور العتيبة عن متابعة دراساته العليا والتحق بسموه في ابوظبي عام ١٩٦٩ رئيسا لدائرة البترول في حكومة إمارة ابوظبي وهي تساوي منصب وزير البترول في الامارة .
- ورغم مشاغل العمل العديدة ومسؤولياته الكبيرة ، أصّر الدكتور مانع العتيبة على متابعة دراسته الجامعية فانتسب إلى جامعة القاهرة وتمكن من الحصول على الماجستير من كلية الاقتصاد برسالة موضوعها «اوبك والصناعة البترولية» وذلك في عام ١٩٧٤ .
- في عام ١٩٧٦ حصل من الكلية نفسها على درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز وبمرتبة الشرف الأولى ، وكان موضوع رسالته «البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة» .
- منح الدكتور مانع العتيبة عدداً من شهادات الدكتوراه الفخرية من عدة جامعات عالمية تقديراً لدوره البارز وجهوده الملموسة في خدمة اقتصاد بلاده واقتصاد العالم .
- جامعة كيو اليابانية منحته الدكتوراه الفخرية في القانون الدولي .
- جامعة مانيلا الفلبينية منحته الدكتوراه الفخرية في القانون .
- جامعة ساوث بيلار الأمريكية في ولاية كاليفورنيا منحته الدكتوراه الفخرية في فلسفة الاقتصاد .
- في عام ١٩٧١ ، أصبح الدكتور مانع العتيبة وزيراً للبترول والصناعة في اول وزارة في إمارة أبوظبي .
- بعد قيام الاتحاد في عام ١٩٧٢ ، أصبح الدكتور العتيبة أول وزير للبترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة وما زال .
- وكان للدكتور العتيبة ولا يزال دور بارز ورئيسي في نشاط منظمة الأقطار المصدرة للبترول اوبك منذ عام ١٩٦٩ ، حيث تراسها ست مرات ، وهو الآن عميد وزراء البترول في أوبك ، وكذلك في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) .

ولم يقتصر نشاطه في المجال الاقتصادي على إدارة وتوجيه قطاع النفط في بلاده ، بل شمل هذا النشاط الانتاج الفكري المتميز .. حيث صدرت له عدة مؤلفات في مجال الاقتصاد .

وفي عام ١٩٨٩ قرر معالي الدكتور مانع سعيد العتيبة تحديث كتاب (البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة) بحيث ضم هذا الكتاب احدث المتغيرات والمعلومات على الساحة المحلية والساحة الدولية والتي تؤثر وتتأثر فيما بينها مؤدية بالتالي الى احداث التطورات على مستوى النشاط الاقتصادي لدولة الامارات .

والدكتور مانع العتيبة فارس من فرسان الشعر العربي والنبطي المبرزين حيث نظم الشعر منذ بداية شبابه وأثرى المكتبة العربية الى حد الآن بعشرين ديواناً وقد تاثر شعره ايضاً بتوجهه الاقتصادي فكانت له عدة قصائد بترولية جمعها في ديوان سماه (قصائد بترولية) وبذلك يكون هو اول من صاغ الموضوعات البترولية في قالب شعري اخاذ الى حد جعل احدى الرسائل الجامعية للماجستير تختار موضوع الأوبك من خلال شعر الدكتور مانع سعيد العتيبة .

وقد منح الدكتور مانع العتيبة أوسمة عالمية من عدد من ملوك ورؤساء الدول العربية والأجنبية في مختلف قارات العالم .

الدكتور مانع العتيبة من المنادين بالتكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية وله نشاط كبير في هذا المجال .

الناشر

البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة

تأليف

الدكتور مانع سعيد العتيبة
وزير البترول والثروة المعدنية
الامارات العربية المتحدة

المجلد الثاني

الطبعة الثانية
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

المبحث الخامس

تطور النظام المالي

يتكون النظام المالي من عنصري اجمالي الايرادات والنفقات العامة في الدولة وطبيعة تركيب كل منهما ، وما يترتب عن ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما يشكل الاطار الذي يمكن أن تتدخل الدولة من خلاله ، للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بناء لمنهجيتها وسياساتها العامة التي تحدد طبيعة النظام السائد فيها وتطلعاته وأهدافه . ويخضع عنصرا النظام المالي في أية دولة إلى عوامل متعددة يؤثر فيها البعض سلبيا كما يؤثر البعض الآخر ايجابياً في مسارها نحو تحقيق أهدافها .

ويتأثر الوضع المالي عادة بشكل تركيب هيكل الايرادات والعناصر المكونة له . وان تعدد العناصر المكونة للايرادات ، ينم عن وضع اقتصادي متعدد الجوانب ، يؤدي إلى نوع من الاستقرار الداخلي في البنية الاقتصادية وتطورها ، دون التعرض إلى هزات حادة في حال تعرض احداها إلى انخفاض فجائي حاد ، دون الحدود المتوقعة أو المخطط لها ، حيث يتم تعويض النقص أو الانخفاض في الايرادات من هذا الجانب بارتفاعها في الجوانب الأخرى . هذا بالاضافة إلى أن تنويع مصادر الايرادات يجعل تأثير أي انخفاض من جانب عنصر من العناصر المكونة لها محدودا في نسبته إلى مجملها العام . كما يدعم تنويع مصادر الايرادات وضع الدول واستقلاليتها على الصعيد الدولي ، وتحررها من عوامل الضغط الاقتصادية التي تتعرض لها لتبني مواقف اقتصادية أو سياسية معينة . إن تنويع مصادر الايرادات في مجالي الايرادات الجارية والايرادات الرأسمالية يضمن للدول

متطلبات انفاقها الجاري وانفاقها الرأسمالي ضمن خططها للتنمية الداخلية وتوفير ما يلزم لاستثماراتها الخارجية . كما يتأثر الوضع المالي بشكل تركيب هيكل الانفاق والعناصر المكونة له والتي تعكس السياسات المالية الموازية لأهداف الدولة الاقتصادية وما تسعى لتحقيقه على صعيد النمو والتنمية . وتختلف سياسات الدول بناء على ذلك وقد تتخطى في بعض منها القيود التي يفرضها حجم الايرادات وذلك بالاعتماد على سياسة الاقتراض لفترات قصيرة أو طويلة الأمد ، في ضوء ما يتوقع أن تحققه سياسة الانفاق الرأسمالي من عائد يغطي حجم الاقتراض وكلفته . إلا أن الدول التي تتبع مثل هذه السياسات المالية لتمويل انفاقها الجاري فقط تعاني غالبا من أوضاع اقتصادية حرجة ، تنعكس سلبا على مجمل التركيب الاقتصادي والاجتماعي فيها خلال فترة بسيطة فترهن بموجبها مجمل مقوماتها وثرواتها لتغطية انفاقها الجاري .

وتمتاز أغلب الدول البترولية النامية باعتمادها على العائد البترولي كعنصر أساسي وشبه وحيد في مجمل ايراداتها ، وتعتبر دول الخليج والتي من ضمنها دولة الامارات العربية المتحدة ، من هذه الفئة من الدول . ان تركيب هيكل ايراداتها العامة ينحصر إلى حد بعيد في العائد المتحقق من تسويق النفط المستخرج منها بينما تشكل عناصر الايراد الأخرى نسبة بسيطة من مجمل الايراد ، وقد أخذت هذه النسبة تتفاوت في حدود ضيقة صعودا بين هذه الدول ، إلا أن الاطار العام الذي يصف الوضع المالي فيها جميعا هو كونها دولا تعتمد في مصادر دخلها أو الايراد على سلعة واحدة تتميز بكونها سلعة آيلة للنضوب . وهذه الحقيقة اذا ما أضيفت إلى واقع حداثة هذه الدول ، من حين انطلاقتها الاقتصادية في مرحلة ما بعد الاستقلال والتي لا تتجاوز عقودا معدودة من الزمن ، وبالتالي حجم احتياجاتها الهائلة لتدعيم خططها التنموية الداخلية ، فإن تذبذب ايراداتها لارتباطها المباشر بأسعار البترول العالمية يشكل عامل قلق نحو استمرارها واستقرارها اقتصاديا .

وفي استعراضنا لتطور النظام المالي لدولة الامارات العربية المتحدة سنتناول أولا ، النظرة له في مطلع السبعينات ثم سنتناول ثانيا تطوره على صعيد خصوصية

الدولة من حيث تطوره العام ، وتطوره على صعيد الحكومة الاتحادية ثم توزيعاته على صعيد كل من الامارات المكونة لدولة الاتحاد .

أولا : تطور النظام المالي في مطلع السبعينات :

ان تقديم صورة واضحة عن تطور النظام المالي لدولة الامارات العربية المتحدة في مرحلة مطلع السبعينات ، كان يرتبط كل الارتباط بأعداد موازنة موحدة لمختلف أجهـزة الدولة ، سواء كانت هذه الأجهـزة على مستوى الاتحاد أو على مستوى الامارات ، ولكن نظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بحكومات الامارات فيما عدا أبوظبي ، فسوف نعرض تطور النظام المالي للدولة من خلال عرض التطورات المالية لكـل من الحكـومة الاتحادية وحكومة أبوظبي كل على حدة ، ثم نبحث موضوع الفوائض والمساعدات الخارجية . إن الميزانية الاتحادية وميزانية أبوظبي تشكلان ما يزيـد على ٩٥٪ من مجمـوع الموازنات العامة في الدولة ، ومن ثم فإن تحليل حسابات هاتين الميزانيتين يكفي لالقاء الضوء على التطورات المالية في دولة الامارات العربية المتحدة ، كما أنه يعكس مدى التوسع في حجم النشاط الاقتصادي فيها ، وهنـا لابـد من أن ننوه إلى دور عائدات البترول ، وخاصة بعد عام ١٩٧٣ ، في أحداث هذا التوسع الكبير في مختلف بنود الموازنات الاتحادية والمحلية .

ولابـد أن نوضـح أن حكـومة امارة أبوظبي قد تحملت وحدها منذ قيام دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ معظم الأعباء المالية للاتحاد سواء على النـطاق المحلي أو على النطاق الخارجي ، كما ساهمت في الموازنات المحلية لمعظم الامارات الاعضاء في الاتحاد . وذلك بتمويل الجزء الأكبر منها .

وموازنة دولة الامارات العربية موازنة موحدة يصدر بها مرسوم اتحادي ، وهي لذلك تشمـل المصروفات الجارية والمصروفات الرأسمالية (التحويلات الرأسمالية والمصروفات الانمائية) .

ويصدق الشيء نفسه بالنسبة لموازنة امارة أبوظبي فهي موازنة موحدة تصدر

بمرسوم أميري ، وتتضمن مساهمة الامارة في الموازنة الاتحادية وذلك ضمن المصروفات الرأسمالية :

١ - ميزانية الحكومة الاتحادية :

بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧١ تم تحضير الميزانية الاتحادية الأولى في الأول من يناير كانون الثاني عام ١٩٧٢(١) ، حيث قامت امارة أبوظبي بتوفير جميع الاموال اللازمة لها . ويوضح الجدول التالي الايرادات والمصروفات الفعلية للحكومة الاتحادية للسنوات ١٩٧٢ و١٩٧٣ ، كما يبين الايرادات والمصروفات التقديرية للسنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

(مليون درهم)

	متحقق		تقديري		
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
مساهمات حكومة الامارات	١٩٦,١	٣٨٤,٧	٥٠٠,٠	١٦٢٦,٧	٢٥٧٥,٩
ايرادات أخرى(٢)	٤,٨	١٧,١	١٠,٠	١٥,٧	٢٨,٨
اجمالي الايرادات	٢٠٠,٩	٤٠١,٨	٥١٠,٠	١٦٤٢,٤	٢٦٠٤,٧
المصروفات الجارية	١٤٩,٠	٣١٢,٧	٣٢٩,١	٩٥٤,٥	١٦٩٩,٨
المصروفات الانمائية	١٤,٧	٧٢,٨	١٨٠,٩	٧٣٧,٢	١٠٠٤,٨
اجمالي المصروفات	١٦٣,٧	٣٨٥,٤	٥١٠,٠	١٦٩١,٧	٢٧٠٤,٦

(١) تبدأ السنة المالية بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ولامارة أبوظبي في الأول من يناير/كانون الثاني من كل سنة .

(٢) يدخل ضمن الايرادات الاخرى ايرادات الدولة من اصدار طوابع البريد وجوازات السفر ورخص القيادة والمحاكم وغيرها .

وتجدر ملاحظة الفارق بين الايرادات الفعلية لعام ١٩٧٣ والايرادات التقديرية لنفس العام والذي يرجع إلى عدم مساهمة الامارات الأخرى – عدا امارة أبوظبي – في تمويل ايرادات الموازنة الاتحادية .

كما يوضح الجدول السابق أحد المؤشرات الهامة في تطور الدولة عند تحليل المصروفات العامة للميزانية ، فقد بلغت نسبة المصروفات الانمائية الفعلية ٩٪ من اجمالي المصروفات لعام ١٩٧٢ ثم ارتفعت لتصل إلى حوالي ١٩٪ في عام ١٩٧٣ ويقدر نصيب المصروفات الانمائية خلال الأعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ بحوالي ٤٤٪ ، ٣٧٪ على التوالي من اجمالي المصروفات ، ويوضح هذا كيف انتقلت المصروفات العامة للدولة من مرحلة الاهتمام ببناء الأجهزة والكوادر مع الاهتمام الجزئي بالمشاريع الانمائية كما في عام ١٩٧٣ إلى مرحلة الانطلاق العمراني بعد أن تم توفير الحد الضروري من الأجهزة التنفيذية اللازمة لتحمل أعباء التنمية الشاملة .

ويوضح الجدول التالي المصروفات الجارية لدولة الامارات العربية المتحدة وتوزيعها على مختلف الأجهزة في الدولة .

المصروفات الجارية لدولة الامارات العربية المتحدة

«١٩٧٢ - ١٩٧٥»

(مليون درهم)

	متحقق		تقديري		
	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
وزارة الدولة[1]	٥,٨	٦,٧	٨,١	١٠,٦	١٢,٠
وزارة المالية والصناعة	٧,٤	٢٢,٣	٧,٧	١٣,٧	٢٢,٥
وزارة الاقتصاد والتجارة	–	–	–	٢,٨	٥,٥
وزارة الداخلية والدفاع والعدل	٦٤,٩	٩٩,٢	٩٤,٢	٢٣٥,٥	٤٢٤,٩
وزارة الاسكان والأشغال العامة	٣,٥	٧,٥	٨,٧	٨,٥	١٤,٧
وزارة المواصلات	٣,٥	٧,٥	٨,٢	٣٥,٧	٢٥,٩
وزارة الصحة	٧,٣	٢٣,٠	٣٨,١	١٠١,٨	٢٠٢,٨
وزارة الزراعة والثروة السمكية	٥,٢	٨,٣	١٠,٤	١٥,٣	١٩,٢
وزارة التربية والشباب والرياضة	٢٦,٧	٥٩,٢	٦٤,٦	١٩٤,٨	٣٦٤,٠
وزارة البترول	–	–	–	٢,٧	٩,١
وزارة الكهرباء والماء	١١,٧	٢٢,٠	٢٢,٥	٤٠,٦	٧٩,٩
الوزارات الأخرى	١٣,١	٥٧,٠	٦٤,٣	١٧٥,٥	٣٠٦,٦
مصروفات أخرى	–	–	٦,٢	١٢٢,٤	٢٢١,٦
مصروفات غير متوقع صرفها[2]	–	–	(٥,٠)	٥,٥–	–(٨,٩)
المصروفات الجارية	١٤٩,٠	٣١٢,٧	٣٢٩,١	٩٥٤,٥	١٦٩٩,٨

(١) وتشمل وزارات الدولة ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي .

(٢) وتمثل هذه المصروفات تلك التي تمت بسبب تأجيل التعيين لحين اعتماد الميزانية .

ويوضح الجدول التالي المصروفات الانمائية لدولة الامارات العربية المتحدة وتوزيعها على مختلف أجهزة الدولة

(مليون درهم)

	متحقق		تقديري		
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
وزارة الداخلية والدفاع والعدل	–	–	–	٧١,١	٧١,٠
وزارة الكهرباء والماء	٥,٥	٨,٥	١٢,٥	٢٥,٤	١٧٦,٣
وزارة الاسكان	٠,٢	١٥,٩	٥٨,٧	٦٢,١	١١٥,٩
وزارة المواصلات	–	٢,٤	١٣,٤	٢١٤,٣	٢٧,٢
وزارة الصحة	١,٠	٣,١	١٨,٢	١١٥,٠	٦٤,٢
وزارة الزراعة والثروة السمكية	٤,٢	٢,٩	٣,٦	٠,٥	٤٦,٥
وزارتي التربية والشباب والرياضة	٠,١	١٤,٢	٢٤,٣	١٢٥,٧	١١٠,٦
وزارة الاشغال العامة[١]	٣,٧	٢٥,٧	٥٠,٤	٥٥,٦	١٣٧,٦
الوزارات الأخرى	–	–	–	٤٥,٩	٢١,٧
مشروعات انمائية أخرى	–	–	–	–	٢٠٠,٠[٢]
اشتراكات في منظمات اقليمية	–	–	–	–	٣٣,٧
المصروفات الانمائية	١٤,٧	٧٢,٧	١٨١,١	٧١٥,٦	١٠٠٤,٨

ويلاحظ من الجدول السابق مدى الاهتمام الذي أولته الحكومة الاتحادية لتنمية المرافق الحيوية ، ودفع عجلة النمو والتطور في البلاد ، وذلك من خلال زيادة الاعتمادات المخصصة للمصروفات الانمائية خلال مطلع السبعينات ، فقد ارتفعت

(١) وتشمل انشاء الطرق والمواصلات فقط وقد أضيفت المصروفات الانمائية للمشروعات المنفذة من قبل وزارة الاشغال العامة لحساب الوزارات الأخرى للمصروفات الانمائية لهذه الوزارات .

(٢) المصروفات الانمائية للمشروعات الجديدة فقط ، أما المصروفات الاخرى فهي مخصصة لتكملة المشروعات الجاري تنفيذها من قبل الوزارات المختصة .

المصدر : احصائيات وزارة المالية والصناعة .

تلك المصروفات من ١٨١ مليون درهم في عام ١٩٧٣ إلى ٧١٦ مليون درهم في عام ١٩٧٤ ، ثم إلى ١٠٠٥ مليون درهم في عام ١٩٧٥ . ولكن رغم كل هذا الاهتمام والدعم إلا أن عجلة التطوير والتنمية لم تكن بالسرعة ، التي ترغبها وتخطط لها الدولة ولعل أبلغ دليل على ذلك هو الفارق الكبير بين المصروفات الانمائية التقديرية والمصروفات الانمائية الفعلية التي تم صرفها ، فقد بلغت المصروفات الانمائية التقديرية لعام ١٩٧٣ حوالي ١٨١ مليون درهم في حين لم تتجاوز المصروفات الانمائية الفعلية حوالي ٧٣ مليون درهم وينعكس أثر ذلك على المشروعات الانمائية التي تقوم الوزارات المختلفة بتنفيذها ويعود ذلك في أغلبه إلى المشكلات الأخرى التي تواجه جميع الدول في بداية تأسيسها .

٢ - ميزانية حكومة أبوظبي :

تلعب حكومة أبوظبي دورا رئيسيا وفعالا في مجال التنمية الاقتصادية ، سواء داخل الامارة أو في الامارات الأخرى على حد سواء ، وذلك لما توليه من اهتمام لرفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات العامة ليس بالنسبة للامارة وحدها بل بالنسبة لجميع الامارات الأخرى ، والبلاد المجاورة وذلك من خلال تدعيم الانشطة الانمائية في الامارة وتمويل النصيب الأكبر من ميزانية الحكومة الاتحادية وتقديم القروض والهبات إلى حكومات الامارات الأعضاء في الاتحاد وإلى حكومات البلاد المجاورة والشقيقة .

ويبين الجدول التالي تطور مجموع الايرادات العامة والمصروفات العامة والفائض المالي «١٩٧٠ - ١٩٧٤» وفقا للبيانات المتوفرة في تلك المرحلة :

	١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤	
ايرادات البترول	٨٢٧	٪٩٦٫٦	١٫٥٩٩	٪٩٦٫٩	٢٫٠٧٥	٪٩٥	٢٫٠٤٢	٪٧٢	١٣٫٧٠٢	٩٦٫٧
ايرادات أخرى	٢٩	٪٣٫٤	٥٢	٪٣٫١	١٠٦	٪٥	١٫١٦٨	٪٢٨	٤٧٤	٣٫٣
مجموع الايرادات	٨٥٦	٪١٠٠	١٫٦٥١	٪١٠٠	٢٫١٨١	٪١٠٠	٤٫٢١٠	٪١٠٠	١٤٫١٧٦	٪١٠٠
مجموع المصروفات العامة	٧٢٠	-	١٫١٠٤	-	١٫٧٣٦	-	٣٫٣٩١	-	٧٫٧٦٤	-
فائض الميزانية	١٣٦	-	٥٤٧	-	٤٤٥	-	٨٢٠	-	٦٫٤١٢	-

ويتضح من الجدول السابق أن الايرادات العامة قد تطورت بصورة تدريجية ومنظمة وذلك منذ عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٣ حيث ازدادت بمعدل سنوي يقارب ٧٠٪ ، أي ازدادت من ٨٥٦ مليون درهم عام ١٩٧٠ إلى ٤,٢١٠ ملايين درهم عام ١٩٧٣ ، كما شهدت عام ١٩٧٤ ارتفاعاً كبيراً في الايرادات العامة بلغت نسبتها ٢٣٦٪ نظرا للارتفاع الكبير في أسعار البترول .

كما يبين الجدول التالي تطور الايرادات والمصروفات العامة وفائض الميزانية لحكومة أبوظبي (١٩٧٠ – ١٩٧٤) وفقا للبيانات المتوفرة في تلك المرحلة :

السنة	الايرادات العامة	مليون درهم	
		المصروفات العامة	فائض الميزانية
١٩٧٠	٨٥٦	٧٢٠	١٣٦
١٩٧١	١,٦٥١	١١٠٤	٥٤٧
١٩٧٢	٢,١٨١	١٧٣٦	٤٤٥
١٩٧٣	٤,٢١١	٣٣٩١	٨٢٠
١٩٧٤	١٤,١٧٦	٧٧٦٤	٦٤١٢

ويتضح من الجدول السابق أن زيادة الايرادات العامة حتى عام ١٩٧٢ كانت زيادة تدريجية ، إلا أنه ومنذ عام ١٩٧٣ ، وبسبب الزيادة الكبيرة في أسعار البترول ، فإن الايرادات العامة أخذت في الزيادة بنسب أكبر .

وتبعا للبيانات المشار إليها ولاختلاف العلاقة بين حجم الايرادات العامة والمصروفات العامة تطور الفائض ، والذي يمثل حصيلة الفرق بينهما ، فبعد أن تضاعف هذا الفائض بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧١ حيث ازداد من ٥٠٣ إلى ١,١٩٣ مليون درهم واستمر في الزيادة فارتفع إلى ١,٢٣٠ في عام ١٩٧٢ وإلى ١,٨٦٢ مليون درهم في عام ١٩٧٣ ، أي بزيادة تصل إلى ٥٠٪ عن العام السابق . ثم كانت الزيادة الكبيرة في الفائض في عام ١٩٧٤ عندما ارتفع إلى ١١,٢٤١ مليون درهم ، وكان ذلك نتيجة للارتفاع الكبير في الايرادات العامة حيث بلغت نسبة الزيادة ٣٤٤٪ مقابل ارتفاع المصروفات العامة والتي بلغت ١١٥٪ .

ويبين الجدول التالي تطور المصروفات العامة للفترة المشار اليها :

تطور المصروفات العامة (١٩٧٠ - ١٩٧٤)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
المصروفات الاعتيادية					
التمويلات الرأسمالية	٣٥٤	٤٦٣	٧٤٦	٩٦٥	٢٠٥٦
المصروفات التطويرية	٣٣	٢٤٩	٥٢٨	١٨٦٨	٤١٦٧
المصروفات الانمائية	٣٣٣	٣٩٢	٤٦٢	٥٥٨	١٥٤١
المجموع	٧٢٠	١١٠٤	١٧٣٦	٣٣٩١	٧٧٦٤
النسبة من المجموع					
الموازنة الاعتيادية	٤٧	٤٢	٤٢	٢٨	٢٧
الموازنة الرأسمالية	٧	٢٢	٣٠	٥٥	٥٤
موازنة التطوير	٤٦	٣٦	٢٨	١٧	١٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

أ - المصروفات الاعتيادية[١] :

ويقصد بها المصروفات العادية (الجارية) فقد ارتفعت هذه المصروفات من ٣٤٣ مليون درهم عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٠٨ ملايين درهم عام ١٩٧٤ أي بزيادة تصل إلى ٨١٩٪ خلال الفترة المذكورة ، وقد بلغت نسبة الزيادة السنوية حتى عم ١٩٧٣ حوالي ٤٠٪ ارتفعت إلى ١١٣٪ في ١٩٧٤ .

(١) جرى العمل على التعبير عن المصروفات الاعتيادية بالموازنة الاعتيادية وعن التمويلات الراسمالية بالموازنة الرأسمالية ، وعن المصروفات الانمائية بالموازنة التطويرية .

ويعـود هذا الارتفـاع الكبير في المصروفات الاعتيادية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ إلى كون الجهاز الاداري في امارة أبوظبي ، كان مازال في طور التكوين مما تطلب ايجاد وتنمية كوادر واطارات جديدة وتزويدها بما تحتاجه من خدمات لازمة لسير الادارة وسد احتياجاتها المتعددة ، كذلك ساهم في هذا الارتفاع الكبير ازدياد المسـاعـدات والتحـويلات الاجتماعية التي تمنحها الحكومة للأسر سواء بطريق مباشرة (وهـذه هي التحويلات الاجتماعية المباشرة أو النقدية) ، أو بطريق غير مباشرة (وهـذه هي التحويلات غير المباشرة أو العينية) ، ومثلها العلاج المجاني وتـوفـير المـاء والكهرباء بالمجان للمواطنين ، والتعويض عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية الضرورية .

ب - التحويلات الرأسمالية :

وهي تشمل المصروفات الرأسمالية التي تسهم بها الامارة في الموازنة الاتحادية والمسـاعـدات الخـارجيـة والمسـاهمـة في المؤسسات الدولية ، وقد ارتفعت هذه المصروفـات من ٣٣ مليـون درهم في عام ١٩٧٠ إلى ٤١٦٧ مليون درهم في عام ١٩٧٤ ، وقد نتجت هذه الزيادة الكبيرة عن الارتفاع الكبير في بند الهبات والمنح ، المقدمة للدول العربية الشقيقة والدول الصديقة في افريقيا وآسيا ، وكذلك عن زيادة نسبة المساهمات في المؤسسات أو الشركات سواء في الداخل أو في الخارج وعن القروض الممنوحة لمختلف الدول .

وأهم بنـد في هذه المـوازنـة هو المساهمة في ميزانية الاتحاد حيث بلغت هذه المساهمة ٢٠٠ مليون درهم في عام ١٩٧٢ ، ٤٠٣ ملايين درهم في عام ١٩٧٣ ثم ٧٩٤ وأكثر من ٢٣٠٠ مليون درهم في عام ١٩٧٦ .

ج - المصروفات الانمائية (التطويرية) :

وتشمل هذه المصروفات الانمائية ، وهو ما جرى العمل على تسميتها بالموازنة الانمائية ، جميع ما يصرف على مشاريع التنمية وقد ارتفعت من ٣٣٣ مليون درهم عام ١٩٧٠ إلى ٥٥٨ مليون درهم عام ١٩٧٣ ، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٨٪

تقريبا ، ثم ارتفعت مرة أخرى في عام ١٩٧٤ إلى ١٥٤١ مليون درهم أي بزيادة ١٧٦٪ بالنسبة للسنة السابقة . وتعتبر هذه المصروفات الانمائية ذات أهمية كبيرة لأنها تظهر مدى ما كان يخصص من أموال لانفاقها على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ايرادات حكومة أبوظبي :

أ - الايرادات العامة :

وتشمل كافة المداخيل الاعتيادية أي عائدات البترول والضرائب المباشرة ، وغير المباشرة والفوائد والأرباح وكذلك التحويلات الجارية المختلفة ، ويوضح الجدول التالي هذه الايرادات خلال (١٩٧٠ - ١٩٧٤) وفقا للبيانات المتوفرة في تلك المرحلة :

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
عوائد	٨٢٤,٨	١,٥٩٨,٧	٢٠٧٥,١	٢٠٤١,٤	١٣٧٠٢,٤
ضرائب مباشرة	٢,١	٠,٣	٠,١	١,١	٠,١
ضرائب غير مباشرة	١٢,٩	١٨,١	٢٩,٢	٣٤,٨	٦٥,٧
فوائد وأرباح	٦,٠	٢٢,١	٣١,٤	٨٣,٩	٢٧٧,٥
تحويلات مختلفة	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٥	٤,٥
المجموع	**٨٤٥,٩**	**١٦٣٩,٣**	**٢١٣٦,٠**	**٢١٦١,٧**	**١٤٠٥٠,٢**

ويتبين من الجدول السابق أن أهم عنصر من الايرادات الجارية هو عائدات البترول التي بلغت نسبتها ٩٧٪ من الايرادات الجارية لعام ١٩٧٠ ، كذلك يلاحظ من الجدول السابق تطور الايرادات من الفوائد والأرباح التي ارتفعت من ٦ ملايين درهم عام ١٩٧٠ إلى ٢٧٧,٥ مليون درهم عام ١٩٧٤ وكانت خلال تلك الفترة في نمو مطرد منتظم .

ب - الايرادات غير العادية (الرأسمالية والمالية) :

وتشمل كافة المداخيل التي سجلت خلال الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ولقد وزعت هذه الايرادات حسب القروض والمنح المتحصل عليها ومن البيانات المتوفرة عندها على النحو التالي :

(مليون درهم)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
قروض خارجية	٥,٤	٣٠,٢	-	٩٨٩,١	-
قروض قصيرة الأجل	-	-	٣,٩	٣١,٨	١١,٨
منح	-	-	١٥,٨	٢٧,١	٤٦,٥
ايداعات	-	-	١٣,٣	٢,١	٤٤,٥
بيع أسهم	٢,٠	٠,٦	-	-	١,٣
استيراد قروض	-	-	-	٠٠,٨	٤٣,٩
ايداعات أخرى	-	-	-	-	٢,١
المجموع	٧,٤	٣٠,٨	٣٣,٠	١٠٥٠,٩	١٥٠,١

فقد حصلت أبوظبي على قرض من البنك الألماني (ناشيونال بنك فور ميدلاند كريديت) في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ بقيمة ٥,٤ مليون درهم و٣٠,٢ مليون درهم على التوالي كما حصلت على قرض من مؤسسة مرفق قرانفول عام ١٩٧٣ بقيمة ٧٩٥,١ مليون درهم ومن شركة البترول البريطانية بقيمة ١٩٤,٠ مليون درهم في العام نفسه .

أما المنح فقد كانت معطاة من قبل الحاكم حيث بلغت ١٥,٨ مليون درهم عام ١٩٧٢ و٣,٦ مليون درهم عام ١٩٧٣ وذلك لشراء جزء من أسهم شركة أسمنت الاتحاد وكذلك من شركة البترول البريطانية بمبلغ ٢٣,٥ مليون درهم عام ١٩٧٣ للمساهمة في انشاء مصفاة البترول .

أما بيع الأسهم فهو يتمثل في بيع أسهم الدولة في بنك أبوظبي الوطني ، إلى مواطني أبوظبي وقد كان بمقدار ٢ مليون درهم عام ١٩٧٠ و٠,٦ مليون درهم عام ١٩٧٤ .

وما دمنا بصدد بحث النظام المالي في دولة الامارات العربية ، لابد من أن نعرض لموضوع الاستثمارات (فوائض البترول) والمساعدات الخارجية لما لهما من أهمية ليس بالنسبة لاقتصاد دولة الامارات فحسب ، وإنما بالنسبة للاقتصاد العربي والعالمي خلال نفس الفترة المشار إليها ومن بيانات تلك المرحلة :

٣ - الفوائض والمساعدات الخارجية :

أ - الفوائض :

ونعني بفوائض البترول ذلك الجزء من عائدات البترول ، الذي تخصصه الحكومة كاحتياطي ويتم استثماره في أوجه عدة ، وذلك من أجل الاستفادة من دخله أو اللجوء إليه وقت الحاجة . وهنا لابد من أن نشير إلى أننا لا نتفق مع عدد من الكتاب الذين كانوا يتغنون كثيرا بفوائض البترول ، والحق أن هذه الأموال ليست كما كان يحلو للبعض أن يروج بأنها زائدة عن حاجة البلد ومتطلبات التنمية فيه وانما هي استثمارات مؤجلة جاءت نتيجة لعدم قدرة الجهاز الحكومي على صرف عوائد البترول المتزايدة بالسرعة التي جاءت بها ، وأنه كان لابد من الاحتفاظ بها في مكان أمين ومناسب لبعض الوقت إلى أن يحين وقت استثمارها .

أما بالنسبة لدولة الامارات فلم يكن لديها فائض وأما امارة أبوظبي ، وهي الممول الرئيسي لحكومة الاتحاد حتى عام ١٩٧٧ حيث بدأت امارة دبي بالمساهمة في تمويل ميزانية الاتحاد بنصف دخلها من البترول ، فهي التي كان يوجد لديها بعض الفوائض ، ومن أجل ادارة هذه الأموال بما يحقق أعلى معدلات الربح أنشأت جهاز أبوظبي للاستثمار وذلك في مطلع عام ١٩٧١ . وكانت المبالغ التي يديرها هذا الجهاز تقدر بحوالي خمسة عشر بليون درهم وذلك حتى نهاية شهر يناير

/ كانون الثاني ١٩٧٦ موزعة بين مساهمات في أسهم وسندات ومؤسسات مالية محلية وعربية وعالمية ونقد وعقار .

وقبل تأسيس جهاز أبوظبي للاستثمار كان يوجد مجلس للاستثمار مقره لندن وقد جمدت أعمال هذا المجلس منذ عام ١٩٧٤ وذلك لعدم فاعليته سواء من حيث تكوينه أم من حيث حجم الأموال التي كان يديرها .

وقد أولت حكومة أبوظبي الاهتمام بموضوع الاستثمار اهتماما كبيرا ، عن طريق زيادة حجمه وادارته بصورة كفؤة وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة كاحتياطي ليس لامارة أبوظبي فحسب وانما لدولة الامارات العربية المتحدة ، بالاضافة إلى أنه يمكن أن يكون أحد مصادر الدخل القومي ، وذلك بما يدره من فوائد بجانب عوائد البترول ، وخلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٩ تطور جهاز أبوظبي للاستثمار تطورا كبيرا سواء من حيث ادارته لموجوداته أو بالنسبة لتكوين الكوادر الوطنية ، والتي أخذت تتحمل مسؤوليتها في ادارة هذا الجهاز الاستراتيجي الهام ، ولقد أثبت جهاز أبوظبي كفاءة أثناء الأزمة البترولية الأخيرة ١٩٨١ - ١٩٨٧ وسد عن طريق ايراداته العجز الذي طرأ على دخل أبوظبي عندما قصرت عائدات البترول عن تغطية احتياجات الحكومة .

ب - المساعدات الخارجية :

تحـول امارة أبوظبي جميع المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الامارات العربية المتحدة ، والتي ازدادت بصورة ملحوظة بعد حرب أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ ولا تسمح بنشر أرقامها بسبب متطلبات الأمن القومي ، وكذلك حتى لا تمن بما تعطيه لشقيقاتها من البلاد العربية والبلاد الصديقة الأخرى ، ويمكن أن نذكر هنا أن دولة الامارات العربية المتحدة قدمت في عام ١٩٧٤ حوالي ٢٠٪ من دخلها القـومي على هيئة مساعدات خارجية وقدمت ما نسبته ٢٨٪ من دخلها القـومي في عام ١٩٧٥ . هذا وقـد استفادت من هذه المساعدات البلاد العربية وخـاصـة بلاد المـواجهة كما استفاد منها عدد من البلاد الاسلامية والافريقية

والآسيوية ، ومازالت الامارات تقدم مساعدات خارجية وذلك حسب التزاماتها العربية والاسلامية .

ثانياً : تطور النظام المالي خلال الثمانينات :

تساهم حكومات الدول المنتجة للبترول بدور رئيسي في عملية التنمية ، ففي دولة الامارات العربية المتحدة توسعت الحكومة في الانفاق بشقيه الجاري والاستثماري لتحقيق الأهداف العامة للتنمية ، والمتمثلة برفع مستويات المعيشة وتوفير الخدمات على مختلف أشكالها وبناء القاعدة الاقتصادية ، كأساس للدولة الحديثة فتضاعف الانفاق الجاري أكثر من ٢٥ مرة خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٨٨ محققا بذلك معدل نمو سنوياً بلغ ٢٤,٥٪[(١)] تمثل بارتفاع معدلات الانفاق في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات . كما ارتفع حجم الانفاق الاستثماري خلال نفس الفترة أكثر من ٧ مرات محققا بذلك معدل نمو سنوياً بلغ ١٥,١٪ . وقد تمكنت الدولة من تحقيق مثل هذه المعدلات من الانفاق بناء على العائد البترولي بشكل أساسي الذي رفع حجم ايراداتها بما يمكنها من اتباع هذه المنهجية في الانفاق وبالتالي تحقيق (فائض رأسمالي) حتى عام ١٩٨١ حيث شهدت ميزانية الدولة بعد ذلك عجزا في الفائض الرأسمالي بلغ في نهاية عام ١٩٨٥ ما يزيد عن ٥,٥ مليار درهم ارتفع حتى بلغ بحدود ١٢,٤ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٦ ثم انخفض إلى حوالي ٨,٨ مليار درهم عند عام ١٩٨٧ أما بالنسبة للفائض (العجز) الجاري فقد بلغ حوالي ٣٥٩,٢ مليون درهم بشكل سالب . مقارنة بالعجز في عام ١٩٨٦ والذي بلغ حوالي ٣,٦ مليار درهم .* ويمكننا استعراض تطور النظام المالي من خلال استعراضنا لتطور الايرادات العامة والنفقات الاجمالية على صعيد الدولة والحكومة الاتحادية ثم توزيع كل منها على صعيد الامارات نفسها المكونة للاتحاد .

---

(١) كان معدل النمو بحدود ٢٥,٩٪ للفترة ١٩٧٢ إلى ١٩٨٦ كما أشير إلى ذلك «في اضواء على التطور الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات ١٩٧٢ – ١٩٨٦ ص٨» والصادر عن ادارة التخطيط ، وزارة التخطيط ، وبناء عليه فإن معدل النمو حتى ١٩٨٨ قد وافق المعطيات الاقتصادية التي سادت خلال العامين المشار إليهما .

* معلومات مباشرة من وزارة التخطيط لعام ١٩٨٨ .

١ - الايرادات الاجمالية لدولة الامارات العربية المتحدة :

تطور مجمل ايرادات الدولة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ من ٢٦٦٤,٩[1] مليون درهم إلى ٢٧٣٨٨,٣ مليون درهم أي بما يزيد عن ١٠ مرات . إلا أن مجمل الايرادات قد شهد خلال الفترة المشار إليها مسارا تصاعديا حتى نهاية عام ١٩٨٠ أخذ بعدها بالانحدار حيث بلغ أقلها في عام ١٩٨٦ وبحدود ١٩٨٩٩ مليون درهم . وفي مرحلة تصاعد وازدياد حجم الايرادات يلاحظ بشكل خاص الارتفاع الحاد في الايرادات الذي شهده عام ١٩٧٤ اذ بلغت نسبة زيادتها عن عام ١٩٧٣ ما يعادل ٢٣٧,١٪ وشكلت أعلى زيادة خلال الفترة المشار إليها ١٩٧٢ - ١٩٨٥ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول الرسمية من ٢,٧٥ دولار إلى ما يزيد عن العشرة دولارات للبرميل الواحد . وأما انخفاض الايرادات في عام ١٩٧٨ فيعود إلى استقرار أسعار البترول وانخفاض حصة دول أوبك من مجمل الانتاج العالمي مما أثر على عائدات الدولة ، إلا أن ارتفاع الأسعار الذي شهدته السوق البترولية خلال ١٩٧٩ و١٩٨٠ ومن حدود ١٣ دولارا للبرميل إلى حدود ٢٨ دولارا للبرميل (على الرغم من انخفاض الانتاج بالنسبة إلى مجمل دول الأوبك) إلا أن كافة الدول الاعضاء قد شهدت ارتفاعا كبيراً . في ايراداتها نسبة لارتفاع أسعار البترول المشار إليه بذلك شكلت ايرادات الدولة أعلى نسبة لها في عام ١٩٨٠ اذ بلغت ٥٦,٤ مليار درهم .

وقد شهدت الايرادات العامة تناقصا تدريجيا بعد عام ١٩٨٠ على الرغم من ارتفاع الأسعار حتى حدود ٣٤ دولارا للبرميل الواحد خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ إلا أن انخفاض الانتاج بناء على انخفاض الطلب العالمي على البترول المنتج من دول الأوبك قد أدى الى تقلص حجم ايرادات الدولة العامة بنسبة ٩٪ و٢٣,٣٪ نسبة لعام ١٩٨٠ و١٩٨١ على التوالي . وقد شكل انخفاض الايرادات العامة في عام ١٩٨١ أعلى نسبة له قياسا بنسبة انخفاضه للأعوام حتى عام ١٩٨٥ . وأما خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ فعلى الرغم من محافظة دول الأوبك على معدلات انتاج مستقرة نسبيا من حيث الحجم إلى أن استمرار الانخفاض في الايرادات العامة للدولة يعود إلى انخفاض أسعار البترول نفسها .

---

(١) المصدر : انظر الجدول المرفق .

ويبين الجدول التالي تطور الايرادات الاجمالية للدولة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥ مع تطور اجمالي الايراد فقط لعامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ .(١)

تطور الايرادات الاجمالية لدولة الامارات العربية المتحدة
خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٥

جدول (أ)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
١ - الايرادات الجارية	٢٦٢٠.٢	٤١٠٣.٢	١٧٢٤٦.٢	١٩٦٣٢.٥	٢٤٧٦٦.٥	٢٧٣٤٦.٩	٢٥٤٨٩.٤
نسبة الزيادة السنوية	-	٥٦.٦	٣٢٠.٣	١٣.٨	٢٦.١	١٠.٤	(٦.٨)
الرقم القياسي	١٠٠.٠	١٥٦.٦	٦٥٨.٢	٧٤٩.٣	٩٤٥.٢	١٠٤٣.٧	٩٧٢.٨
النسبة من مجمل							
الايرادات	٩٨.٢	٧٩.٦	٩٩.٣	٩٩.٤	٩٥.٥	٩٤.٢	٩٣.٢
٢ - الايرادات الرأسمالية	٤٤.٧	١٠٤٩.٨	١٢٦.١	١٠٩.١	١١٥٨.٠	١٦٧١.٠	١٨٤٨.١
نسبة الزيادة السنوية	-	٢٢٤٨.٥	(٨٨.٠)	(١٣.٥)	٩٦١.٤	٤٤.٣	١٠.٦
الرقم القياسي	١٠٠.٠	٢٣٤٨.٥	٢٨٢.١	٢٤٤.١	٢٥٩٠.٦	٣٧٣٨.٣	٤١٣٤.٥
النسبة من مجمل							
الايرادات	١.٧	٢٠.٤	٠.٧	٠.٦	٤.٥	٥.٨	٦.٨
مجمل الايرادات	٢٦٦٤.٩	٥١٥٣.٠	١٧٣٧٢.٣	١٩٧٤١.٨	٢٥٩٢٤.٥	٢٩٠١٧.٩	٢٧٣٣٧.٥
نسبة الزيادة السنوية	-	٩٣.٤	٢٣٧.١	١٣.٦	٣١.٣	١١.٩	(٥.٨)
الرقم القياسي	١٠٠.٠	١٩٣.٤	٦٥١.٩	٧٤٠.٨	٩٧٢.٨	١٠٨٨.٩	١٠٢٥.٨

(١) تكملة الجدول حتى عام ١٩٨٧ في الصفحة التالية .

تكملة تطور الايرادات الاجمالية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٥ واجمالي عام ١٩٨٦ و١٩٨٧

جدول (ب)

(مليون درهم)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
١ - الايرادات الجارية	٣٤٦٥٢,٩	٥٣٩٤٠.٠	٤٩٦١٧.٠	٣٧٧٢٩.٠	٢٩٥٣٩.٠	٢٨٨٠٠.٠	٢٥٨٨٧.٠
نسبة الزيادة السنوية	٣٦.٠	٥٥.٧	(٨.٠)	(٢٤.٠)	(٢١.٧)	(٢.٥)	(١٠.١)
الرقم القياسي	١٣٢٢.٥	٢٠٥٨.٦	١٨٩٣.٦	١٤٣٩.٩	١١٢٧.٤	١٠٩٩.٢	٩٨٨.٠
النسبة في مجمل الايرادات	٩٦.١	٩٥.٦	٩٦.٦	٩٥.٨	٩٤.٣	٩٦.١	٩٦.٩
٢ - الايرادات الرأسمالية	١٣٩٥.١	٢٥٠٨.١	١٧٤٠.٠	١٦٥٠.٠	١٧٩٩.٠	١١٨٢.٠	٨٢٥.٠
نسبة الزيادة السنوية	(٢٤.٥)	٧٩.٨	(٣٠.٦)	(٥.٢)	٩.٠	(٣٤.٣)	(٣٠.٢)
الرقم القياسي	٣١٢١.٠	٥٦١١.٠	٣٨٩٢.٦	٣٦٩١.٣	٤٠٢٤.٦	٢٦٤٤.٣	١٨٤٥.٦
النسبة في مجمل الايرادات	٣.٩	٤.٤	٣.٤	٤.٢	٥.٧	٣.٩	٣.١
مجمل الايرادات	٣٦٠٤٨.٠	٥٦٤٤٨.١	٥١٣٥٧.٠	٣٩٣٧٩.٠	٣١٣٣٨.٠	٢٩٩٨٢.٠	٢٦٧١٢.٠
نسبة الزيادة السنوية	٣١.٩	٥٦.٦	(٩.٠)	(٢٣.٣)	(٢٠.٤)	(٤.٣)	(١٠.٩)
الرقم القياسي	١٣٥٢.٧	٢١١٨.٢	١٩٢٧.٢	١٤٧٧.٧	١١٧٦.٠	١١٢٥.١	١٠٠٢.٤

وتنقسم الايـرادات العـامـة للدولة إلى ايرادات جارية ، وهي ايرادات تتسم بالطبيعة الدورية أو الجارية أو الدائمة ، ولها صفة الاستمرار أو التكرار وتتمثل في العائدات النفطية والضرائب والرسوم وايرادات الخدمات العامة ، والمنح والهبات والمساعدات ، وإلى الايرادات الرأسمالية وهي ايرادات تتسم بالطبيعة المؤقتة أو الاستثنائية وليس لها الصفة الدورية وتتمثل في مبيعات الأصول وأقساط القروض المسددة والقروض وما شابه ذلك .

* بلغ اجمالي الايرادات في عام ١٩٨٦ : ١٩٨٩٩.٣ مليون درهم .
بلغ اجمالي الايرادات في عام ١٩٨٧ : ٢٧٣٨٨.٣ مليون درهم .
المصدر : أعداد مختلفة من كتاب تطور المالية العامة الذي تصدره وزارة التخطيط .

وقد شكلت العائدات النفطية نسبة تراوحت بين ٧٩,٨ و٩٦,٦٪ من مجمل الايرادات الجارية و٧٧,٤٪ و٩٢,٣٪ من مجمل الايرادات العامة بالنسبة للمستويين الأعلى والأدنى خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨ وقد تحقق الحد الأعلى في عام ١٩٨٠ والأدنى في عام ١٩٨٥ نسبة إلى العائدات النفطية من الايرادات الجارية وعامي ١٩٨٠ ، ١٩٧٣ نسبة إلى العائدات النفطية من اجمالي الايرادات وكما يبين الجدول التالي :

تطور اجمالي العائدات النفطية خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨

جدول (أ)

(مليون درهم)

السنة	أبوظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة
١٩٧٢	٢٠٧٥,٢	٢١٦,٥	-	-
١٩٧٣	٣٠٤٢,٥	٤٣٤,١	-	-
١٩٧٤	١٣٧٠٢,٥	٢٢٣٢,١	-	-
١٩٧٥	١٤٣٩٠,٤	٢٧٣٥,٠	٩٠٠,٠	غ.م
١٩٧٦	١٨٩٥٣,٩	٣٥٨٠,٠	٩٥٠,٠	غ.م
١٩٧٧	٢٠٧٩٤,٠	٤١٥٠,٠	٨٥٠,٠	غ.م
١٩٧٨	١٨٥٣٧,٥	٤٧٠٠,٠	٧٠٠,٠	غ.م
١٩٧٩	٢٤٣٠٠,٠	٨٣٠٠,٠	٣٥٠,٠	غ.م
١٩٨٠	٣٨٩٠٠,٠	١٣٠٠٠,٠	٢٠٠,٠	غ.م
١٩٨١	-	-	-	-
١٩٨٢	-	-	-	-
١٩٨٣	-	-	-	-
١٩٨٤	-	-	-	غ.م
١٩٨٥	-	-	-	غ.م
١٩٨٦	٨٦٥٧	٥٢٧٢,٣	٨٩٠	١٨٥
١٩٨٧	١١٦٦٠	٦٠١٦,٧	٨٥٠	٢٠٠
١٩٨٨*	١٨٠٠٠	غ.م	غ.م	غ.م

* أرقام عام ١٩٨٨ تقديرية .

ملاحظة : الأرقام التفصيلية منذ عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ غير متوفرة حسب كل امارة .

تكملة جدول / تطور اجمالي العوائد النفطية
خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨

(مليون درهم)

السنة	النسبة من الايرادات الجارية ٪	النسبة من مجمل الايرادات	المجموع
١٩٧٢	٨٧,٥	٨٦,٠	٢٢٩١,٧
١٩٧٣	٨٤,٧	٦٧,٥	٣٤٧٦,٦٠
١٩٧٤	٩٢,٤	٩١,٧	١٥٩٣٤,٦
١٩٧٥	٩١,٨	٩١,٣	١٨٠٢٥,٤
١٩٧٦	٩٤,٨	٩٠,٦	٢٣٤٨٣,٩
١٩٧٧	٩٤,٣	٨٨,٩	٢٥٧٩٤,٠
١٩٧٨	٩٣,٩	٨٧,٦	٢٣٩٣٧;٥
١٩٧٩	٩٥,١	٩١,٤	٣٣٩٥٠,٠
١٩٨٠	٩٦,٦	٩٢,٣	٥٢١٠٠,٠
١٩٨١	٩٣,٣	٩٠,١	٤٦٢٩٣,٠
١٩٨٢	٩١,٢	٨٧,٤	٣٤٤٠٣,٠
١٩٨٣	٩١,٤	٨٦,١	٢٦٩٨٤,٠
١٩٨٤	٨٨,٦	٨٤,٨	٢٥٦٣١,٣
١٩٨٥	٧٩,٨	٨٣,٣	٢٢٢٤٧,١
١٩٨٦	-	٨٧,٥	١٧٨٥٤,٩
١٩٨٧	-	٨٧,٠	٢٠٠٤٢,٢
١٩٨٨	-	٨٧,٠	٢٠٠٠٠,٠

المصدر : من مصادر خاصة .

وعليـه ، فإن عنـاصر الايرادات الجارية ، عدا عائدات النفط ، تشكل نسبة هامشية على الرغم من مؤشرات ارتفاعها ، وذلك بعد أن شرعت الدولة بزيادة دخلها

بموجب ما فرضته من رسوم اضافية على عدد من الخدمات ، منذ عام ١٩٨٥ سواء كانت في قطاع التعليم أو الصحة أو الخدمات الاخرى . كما لابد من الاشارة والتأكيد في هذا المجال الى مدى تأثير ارتباط الايرادات بسلعة واحدة وانعكاساتها على فائض وعجز الميزانية العامة ، حيث أن الدولة قد شهدت ولأول مرة منذ عام ١٩٨٣ عجزا في ميزانيتها نتيجة انخفاض العائدات البترولية على الرغم من الاجراءات التقشفية التي فرضت على سياسة الانفاق العامة في الدولة ، وترشيد الانفاق في حدود أولويات أساسية لاستمرار عملية التنمية والتطوير والمحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي ضمن حدود يمكن التحكم بها .

أما الايرادات الرأسمالية والتي تتمثل في الموارد من استرداد القروض وبيع الأصول الثابتة المستهلكة والمستعملة فقد تراوحت بين ١,٧٪ في عام ١٩٧٢ و٣,١٪ في عام ١٩٨٥ من مجمل الايرادات العامة وهي كما يلاحظ نسبة محدودة جدا بالنسبة إلى تأثيرها على مجمل الايرادات .

٢ - اجمالي نفقات دولة الامارات العربية المتحدة :

تطورت النفقات العامة للدولة تطورا كبيرا خلال الفترة ١٩٧٢ حتى مطلع عام ١٩٨٨ من مجمل انفاق بلغ ١٩١٠,٦ مليون درهم إلى ٣٦٢٠٣,٦ مليون درهم أي بزيادة أكثر من ١٩ ضعفا خلال الفترة . وتتزايد أهمية النفقات العامة للدولة لدورها في ابراز جوانب تطور أو تقلص النظام الاقتصادي ، والخدمات الاجتماعية اذ يمكن تعريفها ضمن الاطار العام للمبالغ ، التي تنفقها الدولة بمختلف مؤسساتها بقصد سد نقص معين في المتطلبات العامة أو القضايا ذات النفع العام .

وعليه ، فإنه من الطبيعي أن تتزايد النفقات العامة للدولة في مراحل التنمية الأولى ، نتيجة لما تتحمله من عبء لتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع وبناء الهياكل الأساسية للبنية الاقتصادية أو ما يشار إليه (Infrastructure) إلا أن استمرار نسبة تزايد النفقات في معدلات عالية يكون لها آثار عكسية على الحياة

الاقتصادية وعملية التنمية نظرا للاعباء المالية المترتبة على ذلك والتي قد تؤدي إلى قصور في استمرار تمويل المشاريع الأساسية ، وتضخم نسبة العجز في الميزانية العامة ، ولذا فإن المؤشر الذي يحكم ارتفاع أو ضغط النفقات العامة هو مجمل الايراد المتوقع تحقيقه مع ملاحظة الهامش الذي يفصل بين ما هو متوقع تحقيقه وما يتم تحقيقه فعلا حتى تبقى امكانية بروز مثل هذا العجز في الميزانيات العامة بعيدة . ويكون هذا التوجه مرتبطا بسياسة مالية متوسطة أو بعيدة المدى في ظل وضع اقتصادي متناسق في مجمل عناصره المكونة له .

إلا أن ايراد الدول أحادية السلعة ، يبقى عرضة لتقلبات وضع هذه السلعة في السوق العالمية . والدول البترولية أحادية السلعة في تركيبها الاقتصادي ، وعلى الرغم من محاولات تنويع مصادر دخلها بتنمية الوضع الاقتصادي ككل والقطاعات المرتبطة بهذه السلعة بشكل أساسي ، قد تطلب منها اعتماد سياسات انفاق مفتوحة في مجال تطوير عمليات استكشاف وانتاج وتصنيع البترول أو في مجال الخدمات الأساسية نظرا للتضخم السكاني الذي تطلبته عملية التطوير المشار إليها . وقد استطاعت هذه الدول مجابهة مثل هذه المتطلبات نظرا لارتفاع أسعار البترول واعتماد سياسات بترولية جديدة مثل عقود الامتياز الجديدة ومبدأ المشاركة .

ولكن مطلع الثمانينات شهد تحولات أساسية في السوق البترولية دفع بأسعاره إلى مستويات بلغت دون العشرة دولارات في عام ١٩٨٦ وفوقها بقليل بعد أن كانت قد تخطت حاجز الـ ٣٤ دولارا في مرحلة سابقة ، وكانت النتائج المباشرة والفورية هي تقلص الايرادات العامة للدولة البترولية ، في مرحلة لم تكتمل فيها خططها الاقتصادية التطويرية والتنموية . فكان أن برز عجز في الميزانيات العامة لهذه الدول والتي من ضمنها دولة الامارات العربية المتحدة .

اتخذ تطور الانفاق العام للدولة شكل قفزات سريعة خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٧٧[1] إذ شهد نسبة زيادة سنوية بلغت ٨٦,٥ و١٣١,٨ و٥١,١ و٥١,٠ و٢٩,٩

---

(١) المصدر في الجدول التالي :

نسبة إلى السنة السابقة لها بصورة متتالية خلال الفترة المشار اليها . فقد قفز مجمل الانفاق العام من ١٩١٠,٦ مليون درهم في عام ١٩٧٢ إلى ٢٤٤٧٥,٨ مليون درهم في عام ١٩٧٧ . وكـان لانخفاض حصة أوبك في السوق البترولية العالمية انعكاسه على مجمل انتاج الدولة ، وبالتالي انخفاض مستوى الايرادات مما أدى إلى انحســار تطور نسب الانفاق ما بين ٧,٢ و١٢,٨ في العامين ١٩٧٨ و١٩٧٩ قياسا بالسنوات السابقة لكل منهما بالاضافة إلى أن الوضع الاقتصادي الداخلي كان قد شهد نتيجة لسياسة الانفاق المفتوحة في المرحلة ما قبل عام ١٩٧٨ هزة في القطاع المصرفي أدت إلى فرض مزيد من الرقابة على سياسات الائتمان وشبه النقد المتداول .

أما خلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، فقد عاد الانفاق ليشهد ارتفاعا في مجمله ، والذي كان قد قابله زيادة مماثلة في الايرادات ، نتيجة للأسعار البترولية المتحققة . وقـد بلغ الانفـاق العام أعلى مستوى في عام ١٩٨١ ، اذ بلـغ ٤٦٠٨٢,٠ مليون درهم ، أخذ بعدها في التناقص نتيجة الانخفاض الحاد في الايرادات ، ابان الأزمة البترولية التي كان أول مؤشراتها في عام ١٩٨٢ ومازالت تنوء حتى نهاية عام ١٩٨٧ - بثقلها ، على وضع السوق البترولية . وقد بقي مجمل الانفاق اعتبارا من عام ١٩٨٢ في حدود تفوق مجمل الايراد ، المتحقق مما أظهر ولأول مرة عجزا في الفائض الرأسمالي أو ميزانية الدولة ، استمر حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

ويبـين الجـدول التالي تطور اجمالي النفقات ، لدولة الامارات خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٧ :

تطور اجمالي النفقات لدولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٧

جدول رقم (أ)

(مليون درهم)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١ - النفقات الجارية	٩٥٣,٧	١٣١٧,٠	٢٦٨٨,٨	٤٠٧٧,١	٧١١٥,٥	٧٧١٢,١	٨٨٩٥,٢	١٠٦٩٢,٨
نسبة الزيادة السنوية	-	٣٨,١	١٠٤,٢	٥١,٦	٧٤,٥	٨,٤	١٥,٣	٢٠,٢
الرقم القياسي	١٠٠,٠	١٣٨,١	٢٨١,٩	٤٢٧,٥	٧٤٦,١	٨٠٨,٨	٩٣٢,٧	١١٢١,٢
النسبة في اجمالي النفقات	٤٩,٩	٣٧,٠	٣٢,٦	٣٢,٧	٣٧,٨	٣١,٥	٣٣,٩	٣٦,١
■ الأجور ومتمماتها	٤٨٢,٤	٧٥٥,٢	١٣٨٣,٧	١٧٧٨,٧	٢٩٢٢,٨	٣٣١٢,٣	٤١٤٥,٦	٥٠٤٣,٨
نسبة الزيادة السنوية	-	٥٦,٦	٨٣,٢	٢٨,٥	٦٤,٣	١٣,٣	٢٥,٢	٢١,٧
الرقم القياسي	١٠٠,٠	١٥٦,٦	٢٨٦,٨	٣٦٨,٧	٦٠٥,٩	٦٨٦,٦	٨٥٩,٤	١٠٤٥,٦
النسبة من النفقات الجارية	٥٠,٦	٥٧,٣	٥١,٥	٤٣,٦	٤١,١	٤٢,٩	٤٦,٦	٤٧,٢
■ مستلزمات الانتاج	٤١٢,٢	٤٨٠,٣	١١٨٣,٧	١٧٧٣,٧	٢٨٩٥,٧	٣٥٠٠,٨	٣٦٩٠,٨	٤٤٧٦,٧
نسبة الزيادة السنوية	-	١٦,٥	١٤٦,٥	٤٩,٨	٦٣,٣	٢٠,٩	٥,٤	٢١,٣
الرقم القياسي	١٠٠,٠	١١٦,٥	٢٨٧,٢	٤٣٠,٣	٧٠٢,٥	٨٤٩,٣	٨٩٥,٤	١٠٨٦,١
النسبة من النفقات الجارية	٤٣,٢	٣٦,٥	٤٤,٠	٤٣,٥	٤٠,٧	٤٥,٤	٤١,٥	٤١,٩
■ التحويلات الجارية	٥٩,١	٨١,٥	١٢١,٤	٥٢٤,٧	١٢٩٧,٠	٩٠٠,٠	١٠٥٨,٨	١١٧٢,٣
نسبة الزيادة السنوية	-	٣٧,٩	٤٩,٠	٢٣٢,٢	١٤٧,٢	(٣٠,٦)	١٧,٦	١٠,٧
الرقم القياسي	١٠٠,٠	١٣٧,٩	٢٠٥,٤	٨٨٧,٨	٢١٩٤,٦	١٥٢٢,٨	١٧٩١,٥	١٩٨٣,٦
النسبة من النفقات الجارية	٦,٢	٦,٢	٤,٥	١٢,٩	١٨,٢	١١,٧	١١,٩	١٠,٩
٢ - النفقات الرأسمالية	٩٥٦,٩	٢٢٤٥,٦	٥٥٦٩,٦	٨٣٩٨,٧	١١٧٢٧,٢	١٦٧٦٢,٧	١٧٣٥٤,٩	١٨٩٢٤,٢
نسبة الزيادة السنوية	-	١٣٤,٧	١٤٨,٠	٥٠,٨	٣٩,٦	٤٢,٩	٣,٥	٩,٠
الرقم القياسي	١٠٠,٠	٢٣٤,٧	٥٨٢,٠	٨٧٧,٧	١٢٢٥,٥	١٧٥١,٨	١٨١٣,٧	١٩٧٧,٧
النسبة من اجمالي النفقات	٥٠,١	٦٣,٠	٦٧,٤	٦٧,٣	٦٢,٢	٦٨,٥	٦٦,١	٦٣,٩
التكوين الراسمالي الثابت								
■ المشروعات	٤٩٠,٣	٦٥٩,٦	١٥٢٨,٠	٣٢١٠,٩	٥٤٦٣,١	١٠٣٣٢,١	١١٣٩١,١	١٠١٥٤,٢
نسبة الزيادة السنوية	-	٣٤,٥	١٣٣,٢	١٠٨,٨	٧٠,١	٨٩,١	١٠,٢	(١٠,٩)
الرقم القياسي	١٠٠,٠	١٣٤,٥	٣١٣,٧	٦٥٤,٩	١١١٤,٢	٢١٠٧,٢	٢٣٢٣,٣	٢٠٧١,٠
النسبة من النفقات الرأسمالية	٥١,٢	٢٩,٤	٢٧,٦	٣٨,٢	٤٦,٦	٦١,٦	٦٥,٦	٥٣,٧
■ استثمارات تابعة	٣٥,٠	٤٣,٨	٨٠,٨	١١٩,٥	١٢٧,٠	-	-	-
نسبة الزيادة السنوية	-	٢٥,١	٨٤,٥	٤٧,٩	٦,٣	-	-	-
الرقم القياسي	١٠٠,٠	١٢٥,١	٢٣٠,٩	٣٤١,٤	٣٦٢,٩			
النسبة من النفقات الراسمالية	٣,٧	١,٩	١,٥	١,٤	١,١	-	-	-
■ التحويلات الراسمالية	٤٣١,٦	١٥٤٢,٢	٢٩٥٠,٨	٥٠٦٨,٣	٦١٣٧,١	٦٤٣٠,٦	٥٩٦٣,٨	٨٧٧٠,٠
نسبة الزيادة السنوية	-	٢٥٧,٣	١٥٦,٢	٢٨,٣	٢١,١	٤,٨	(٧,٣)	٤٧,١
الرقم القياسي	١٠٠,٠	٣٥٧,٣	٩١٥,٤	١١٧٤,٣	١٤٢١,٩	١٤٨٩,٩	١٣٨١,٨	٢٠٣٢,٠
النسبة من النفقات الراسمالية	٤٥,١	٦٨,٧	٧٠,٩	٦٠,٤	٥٢,٣	٣٨,٤	٣٤,٤	٤٦,٣
اجمالي النفقات	١٩١٠,٦	٣٥٦٢,٦	٨٢٥٨,٤	١٢٤٧٥,٨	١٨٨٤٢,٧	٢٤٤٧٥,٨	٢٦٢٥٠,١	٢٩٦١٧,٠
نسبة الزيادة السنوية	-	٨٦,٥	١٣١,٨	٥١,١	٥١,٠	٢٩,٩	٧,٢	١٢,٨
الرقم القياسي	١٠٠,٠	١٨٦,٥	٤٣٢,٢	٦٥٣,٠	٩٨٦,٢	١٢٨١,١	١٣٧٣,٩	١٥٥٠,١

تطور اجمالي النفقات لدولة الامارات العربية المتحدة
خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٧

جدول رقم (ب)

(مليون درهم)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
١ - النفقات الجارية	١٦٧٦٣,٠	٢٤٦٠٤,٠	٢٥٨١٨,٠	٢٤٣٨٤,٠	٢٤٠٧٥,٠	٢٣٦٢١,٠	٢٣٧٠٦,٧	٢٥٤٢١,٩
نسبة الزيادة السنوية	٥٦,٨	٤٦,٨	٤,٩	(٥,٦)	(١,٣)	(١,٩)	-	-
الرقم القياسي	١٧٥٧,٧	٢٥٧٩,٨	٢٧٠٧,١	٢٥٥٦,٨	٢٥٢٤,٤	٢٤٧٦,٨	-	-
النسبة في اجمالي النفقات	٤٢,١	٥٣,٤	٦٠,٤	٦٤,٠	٧٠,٨	٧٣,٣	-	-
■ الأجور ومتمماتها	٦٥٩١,٠	٧٧٤٥,٠	٨٧٩٧,٠	٩٥٠٨,٠	٩٧٦٧,٠	١٠٤٥٣,٠	-	-
نسبة الزيادة السنوية	٣٠,٧	١٧,٥	١٣,٦	٨,١	٢,٧	٧,٠	-	-
الرقم القياسي	١٣٦٦,٣	١٦٠٥,٥	١٨٢٣,٦	١٩٧١,٠	٢٠٢٤,٧	٢١٦٦,٩	-	-
النسبة في النفقات الجارية	٣٩,٣	٣١,٥	٣٤,١	٣٩,٠	٤٠,٦	٤٤,٣	-	-
■ مستلزمات الانتاج	٧٣٤٩,٠	٨٦١٧,٠	٩١١٦,٠	٩٤٦٧,٠	٩٦٥٤,٠	١٠٥٠٢,٠	-	-
نسبة الزيادة السنوية	٦٤,٢	١٧,٣	٥,٨	٣,٩	٢,٠	٨,٨	-	-
الرقم القياسي	١٧٨٢,٩	٢٠٩٠,٥	٢٢١١,٥	٢٢٩٦,٧	٢٣٤٢,١	٢٥٤٧,٨	-	-
النسبة من النفقات الجارية	٤٣,٨	٣٥,٠	٣٥,٣	٣٨,٨	٤٠,١	٤٤,٥	-	-
■ التحويلات الجارية	٢٨٢٣,٠	٨٢٤٢	٧٩٠٥,٠	٥٤٠٩,٠	٤٦٥٤,٠	٢٦٦٦,٠	-	-
نسبة الزيادة السنوية	١٤,٨	١٩٢,٠	(٤,١)	(٣١,٦)	(١٤,٠)	(٤٢,٧)	-	-
الرقم القياسي	٤٧٧٦,٦	١٣٩٤٥,٩	١٣٣٧٥,٦	٩١٥٢,٣	٧٨٧٤,٨	٤٥١١,٠	-	-
النسبة من النفقات الجارية	١٦,٩	٣٣,٥	٣٠,٦	٢٢,٢	١٩,٣	١١,٢	-	-
٢ - النفقات الرأسمالية	٢٣٠٤٨,٠	٢١٤٧٨,٠	١٦٩٠٥,٠	١٣٧٣٥	٩٩٢٢,٠	٨٦٢٠,٠	٨٥٤٩	١٠٧٨١,٧
نسبة الزيادة السنوية	٢١,٨	(٦,٨)	(٢١,٣)	(١٨,٨)	(٢٧,٨)	(١٢,١)	-	-
الرقم القياسي	٢٤٠٨,٦	٢٢٤٤,٥	١٧٦٦,٦	١٤٣٥,٤	١٠٣٦,٩	٩٠٠,٨	-	-
النسبة من اجمالي النفقات	٥٧,٩	٤٦,٦	٣٩,٦	٣٦,٠	٢٩,٢	٢٦,٧	-	-
التكوين الرأسمالي الثابت								
■ المشروعات	٩٥٩٣,٠	٩٢٠٧,٠	٩٧٥٦,٠	٨٠٩٦,٠	٦٨١٧,٠	٥٥٧٩,٠	-	-
نسبة الزيادة السنوية	(٥,٥)	(٤,٠)	(٦,٠)	(١٧,٠)	(١٥,٨)	(١٨,٢)	-	-
الرقم القياسي	١٩٥٦,٨	١٨٧٧,٨	١٩٨٩,٨	١٦٥١,٢	١٣٩٠,٤	١١٣٧,٩	-	-
النسبة من النفقات الراسمالية	٤١,٦	٤٢,٩	٥٧,٧	٥٨,٩	٦٨,٧	٦٤,٧	-	-
● استثمارات تابعة								
نسبة الزيادة السنوية								
الرقم القياسي								
النسبة من النفقات الراسمالية								

■ التحويلات الراسمالية	١٣٤٥٦,٠	١٢٢٧١,٠	٧١٤٩,٠	٥٦٣٩,٠	٣١٠٥,٠	٣٠٤١,٠	–	–
نسبة الزيادة السنوية	٥٣,٤	(٨,٨)	(٤١,٧)	(٢١,١)	(٤٤,٩)	(٢,١)	–	–
الرقم القياسي	٣١١٧,٧	٢٨٤٣,١	١٦٥٦,٤	١٣٠٦,٥	٧١٩,٤	٧٠٤,٦	–	–
النسبة من النفقات الراسمالية	٥٨,٤	٥٧,١	٤٢,٣	٤١,١	٣١,٣	٣٥,٣	–	–
اجمالي النفقات	٣٩٨١١,٠	٤٦٠٨٢,٠	٤٢٧٢٣,٠	٣٨١١٩,٠	٣٣٩٩٧,٠	٣٢٣٤١,٠	٣٢٢٥٥,٩	٣٦٢٠٣,٦
نسبة الزيادة السنوية	٣٤,٤	١٥,٨	(٧,٣)	(١٠,٨)	(١٠,٨)	(٥,٢)	–	–
الرقم القياسي	٢٠٨٣,٧	٢٤١١,٩	٢٣٣٦,١	١٩٩٥,١	١٧٧٩,٤	١٦٨٧,٥	–	–

المصدر : اعداد مختلفة من كتاب تطور المالية العامة الذي تصدره دائرة التخطيط
ارقام عامي ١٩٨٠ / ١٩٨٧ من المصرف المركزي – النشرة الاقتصادية .

وتكون النفقات الجارية ، والنفقات الرأسمالية العناصر المكونة لاجمالي النفقات العــامــة ، لدولة الامــارات العربية المتحدة . والنفقات الجارية هي تلك النفقات الدوريــة العــاديــة ، شبه الدائمة الضرورية لتسيير الجهاز الاداري في الدولة ، وتستهلك جزءا من الايرادات العامة . ولذا لابد من وضع ضوابط لها للتحكم في مسارها ، وهي تتمثل في الأجور وما في حكمها والمستلزمات السلعية والخدمية التي يستهلكها ، الجهاز الاداري . بالاضافة إلى التحويلات الجارية المتمثلة في الاعانات والمساعدات .

أمــا من حيث الاتجــاه العام ، لتطور النفقات الجارية بالدولة ، خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٨٧ ، فقــد عكس ازديــادا مستمــرا من ٩٥٣,٧ مليــون درهم الى ٢٥٤٢١,٩ مليــون درهم . وشكــل من اجمــالي النفقات ارتفاعا من ٤٩,٩٪ إلى ٧٣,٤٪ على التوالي ، لذا ففي نهاية عام ١٩٨٧ بلغ مجمل الانفاق العام ٣٦٢٠٣,٦ مليــون درهم ، ويـظهــر الجدول السابق نسبة الزيادة السنوية ، وتطور الأرقام القيــاسية نسبة الى عام ١٩٧٢ كعام قياسي . وبذلك يكون معدل النمو السنوي للنفقات الجارية ، بحدود ٢٥,٩٪ مقارنة بمعدل النمو السنوي لاجمالي النفقات والبالغ نحو ٢١,٤٪ .

أما بالنسبة إلى بند الأجور كعنصر أساسي ، من عناصر النفقات الجارية والذي نشير إليه خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٨٥ للدلالة والاشارة ، فقد تراوحت الزيادة فيه من ٤٨٢,٤ مليون درهم إلى ١٠٤٥٣,٠ مليون درهم ، أي ما يعادل بأرقام القياس ٢٤٧٦,٨ نسبة إلى عام ١٩٧٢ .

كما بلغت نسبة النمو السنوية فيه خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ نحو ٩,٥٪ وشكل نسبة ٥٠,٦٪ من مجمل الايرادات الجارية ، في ١٩٧٢ بينما شكل ٤٤,٣٪ في عام ١٩٨٥ . وترجع الزيادة أساسا الى العلاوات الدورية ، في الأجور وإلى الزيادة في اعداد جهاز الأمن والدفاع بالدولة ، والى العلاوات التي تمنح للمواطنين ، كالعلاوة الاجتماعية هذا بالاضافة إلى العلاوة الفنية للعاملين ، والتي كان لها أثر كبير في نسب الزيادة .

ويمثل العنصر الثاني من عناصر النفقات الجارية ، وهو مستلزمات الانتاج ، نسبة عالية من مجمل النفقات الجارية . لارتباطه المباشر بالأجور اذ أنه كلما زادت الأجور ، انعكس ذلك بازدياد متطلبات مستلزمات الانتاج والتي تتضمن مصروفات وزارة الدفاع والايجارات للمباني ، بالاضافة إلى اعانات الجمعيات والنوادي ، والاشتراك في المنظمات الدولية ، وقد ارتفعت نفقات مستلزمات الانتاج من ٤١٢,٢ مليون درهم إلى ١٠٥٠٢,٠ مليون درهم . خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٨٥ ، وحافظت على نسبة من مجمل النفقات الجارية ، بحدود ٤٤٪ رغم تحركها صعودا وهبوطا بين عامي ١٩٧٢ – ١٩٨٥ في حدود هوامش ضيقة . هذا وقد بلغت نسبة معدل نمو مستلزمات الانتاج السنوي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ حوالي ٧,٢٪ .

وأما التحويلات الجارية ، كعنصر ثالث من عناصر النفقات الجارية فهي عبارة عن المبالغ التي يتم تحويلها ، من ميزانية إلى ميزانية أخرى أو إلى أشخاص ، سواء أكانوا طبيعيين أم معنويين ، وتتمثل في الغالب في المساعدات الاجتماعية والاعانات الرياضية ، والثقافية كما تشمل المساعدات والتبرعات والتعويضات والميزانيات المستقلة ، لبعض الجهات الحكومية مثل ديوان المحاسبة ... الخ .

وقد ارتفعت التحويلات الجارية ، من ٥٩,١ مليون درهم إلى ٢٦٦٦,٠ مليون درهم ، خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٨٥ وكانت قد وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام ١٩٨١ . اذ بلغت ٨٢٤٢,٠ مليون درهم وتتمثل هذه الزيادة المطردة حتى عام ١٩٨١ بتزايد المساعدات الاجتماعية ، وتزايد نفقات دعم السلع والخدمات وتزايد الاعانات الخاصة بالصحف ، والمجلات وجامعة الامارات والجمعيات والنوادي .

هذا بالاضـافة إلى تخصيص مبالغ كبيرة ، لدعم المنتجات البترولية في الامارات الشمالية بلغت بحدود ٦٠٠ مليون درهم – وتخصيص مبالغ كبيرة لاعانة محطات الكهرباء بالامارات – بلغت بحدود ٥٠٠ مليون درهم .

وقد أخذت التحويلات الجارية بالانخفاض بعد عام ١٩٨١ ، حتى وصلت إلى ٢٦٦٦,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٥ . وذلك بناء على سياسة الدولة واجراءاتها الخـاصة ، بترشيد الانفاق حيث تم تخفيض المساعدات والمعونات ودعم السلع ودعم المشتقات البترولية .

أمـا النفقات الرأسمالية ، فهي تلك النفقات التي ليست لها طبيعة دورية ولا تتصف بالتكرارية ، وتتكون من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت أي الاستثمارات في الأوجه الخاصة بزيادة الطاقة الانتاجية ، و المحافظة عليها أو استكمالها . كما تشتمل على المخزون السلعي والذي يتضمن الثروات الحيوانية والمائية ، والأراضي والمبـاني ومختلف الانشـاءات الانتـاجيـة والأدوات بما في ذلك الأصول الثابتة الأخرى . كما تتكون من التحويلات الرأسمالية ، والتي تشمل ما ينفق على المنح والمسـاعـدات والقـروض ، الخـارجيـة بالاضـافة إلى المساهمات في المؤسسات والشركات العربية والدولية .

تطور اجمالي النفقات الرأسمالية ، من ٩٥٦,٩ مليون درهم إلى ٨٦٢٠,٠ مليون درهم ، خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٨٥ وشكل انخفاضا من ٥٠,١٪ إلى ٢٦,٧٪ ، من إجمالي النفقات للفترة ذاتها . أما مع نهاية عام ١٩٨٦ فقد بلغ اجمالي النفقات الرأسمـالية السنوية ٨٥٤٩,٠ مليون درهم ، من مجمل النفقات العامة والبالغة ٣٢٢٥٥,٩ مليون درهم على أنه في عام ١٩٨٧ ارتفعت النفقات الرأسمالية ، الى حوالي ١٠٧٨١,٧ مليـون درهم . ويظهر الجدول السابق الخاص بتطور اجمالي النفقـات لدولة الامـارات العربية المتحدة ، النسب السنوية للزيادة أو النقصان وتطور الأرقام القياسية نسبة الى عام ١٩٧٢ كعام قياس . وبذلك يكون معدل النمو السنـوي للنفقـات الرأسمـالية ، من عام ١٩٧٢ حتى مطلع عام ١٩٨٨ بحدود ١٧,٥٪ . مقارنة بمعدل النمو السنوي لاجمالي النفقات والبالغ نحو ٢١,٧٪ .

ويعتبر تطور التكوين الرأسمالي ، الثابت كعنصر من عناصر النفقات الرأسمالية ، مؤشرا لتطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك فإن التطور الذي شهده حتى عام ١٩٧٨ ، يعكس متطلبات مراحل التنمية الأولى في الدولة . وذلك لتحقيق وانجاز مراحل الخدمات الأساسية ، واستكمال نشأة وتكوين الجهاز الحكومي ، ولذلك نرى أن الانفاق في هذا المجال قد ارتفع من ٥٢٥,٣ مليون درهم في عام ١٩٧٢ إلى ١١٣٩١,١ مليون درهم في عام ١٩٧٨ . إلا أن حالة الركود الاقتصادي التي كانت قد بدأت في عام ١٩٧٧ قد حدت من اندفاع عملية التنمية ، فأخذ التكوين الرأسمالي الثابت يشهد انخفاضا منذ عام ١٩٧٩ ، ويتركز في كيفية ضبط وتحديد اتجاهات النمو . كما أدى انخفاض مستوى ايرادات الدولة في مطلع الثمانينات الى اعتماد سياسات تحد من المشروعات الجديدة على أن ينحصر الانفاق على استكمال المشاريع القائمة .

أما بالنسبة الى التحويلات الرأسمالية ، وهي العنصر الثاني من عناصر النفقات الرأسمالية ، فتشمل القروض والمنح والمساعدات الخارجية ، التي تقدمها الدولة . بالاضافة إلى مساهمتها في المؤسسات والشركات العربية والدولية . وقد تركزت معظم تحويلات الدولة الرأسمالية ، في القروض والمساعدات الخارجية . ويمكن الاشارة هنا إلى منعطفات أساسية في مجال التحويلات الرأسمالية ، ترتبط أساسا بأحداث تطلبت تقديم المزيد من الدعم والمساعدات الخارجية ، ففي عام ١٩٧٣ بلغت نسبة الزيادة في التحويلات الرأسمالية ١٥٦,٢٪ مقارنة بحجم التحويلات الرأسمالية في عام ١٩٧٢ ، وذلك على أثر حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ .

أما خلال عامي ١٩٧٩ – ١٩٨٠ فقد بلغت التحويلات الرأسمالية أعلى مستوى لها . بسبب الالتزامات العربية ، التي فرضتها مقررات مؤتمر بغداد من جهة ، وبسبب القرض الذي منحته حكومة دبي ، الى شركة الكهرباء لتمويل محطة كهرباء جبل علي . واما خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ فقد انخفضت التحويلات الرأسمالية ، حتى وصلت الى ٣٠٤١,٠ مليون درهم ويعود ذلك الى انحسار الوفرة المالية ، التي كانت تتمتع بها الدولة من عائدات البترول ، مما انعكس سلبا على حجم المساعدات الدولية ، والقروض والمنح للدول العربية والصديقة .

٣ - الفائض الجاري والفائض الرأسمالي لدولة الامارات العربية المتحدة :

الفائض الجاري هو , الفرق بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية وهو يعكس مدخرات الدولة من أموال ، بعد تلبية كافة احتياجاتها الاستهلاكية والتي يمكن توظيفها لتمويل البرامج التنموية ، والتطويرية الداخلية لتحقيق مستويات معيشية أفضل ، من خلال النهضة الاقتصادية في كافة القطاعات لبناء برامج تهدف إلى خلق توازن اقتصادي ، يضمن الاستقرار والتحويل تدريجاً نحو مرحلة الاكتفاء الذاتي للدولة في كافة الميادين .

ويمكن القـول أنه بعد ارتفاع أسعار النفط ، في عام ١٩٧٤ توفر لدى الدول المنتجة للبترول ، حجم من الايرادات يغطي النفقات الجارية ، ويحقق فائضا مكنها من توظيفه في تمويل تنميتها . وقد ارتبطت الايرادات الجارية بالأوضاع النفطية والتي تمثل عائداته النسبة العظمى منها ، وأصبح بالتالي تطور الفائض الجاري مرهوناً بالتطورات النفطية .

تطور الفائض الجاري خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥ من ١٦٦٦,٥ مليون درهم إلى ٢٢٦٦,٠ مليون درهم . أي بما يعادل قياسا إلى عام ١٩٧٢ ما نسبته ١٣٦٪ . إلا أن الفائض الجاري قد حقق ، معدلات نمو تصاعدية بشكل مستمر ، منذ عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٧٧ ليشهـد انخفـاضـا طفيفـا في عام ١٩٧٨ . نتيجة للركود الاقتصادي المتحقق ، ذلك العام ليعود بعد ذلك إلى الارتفاع ، حتى وصل إلى أعلى مستوى له عام ١٩٨٠ محققا ٣٧١٧٧,٠ مليون درهم . وشهد الفائض الجاري منـذ عام ١٩٨١ انخفـاضا حادا* حتى بلغ حوالي ٣٥٩,٢ مليون درهم في عام ١٩٨٧ . وقـدر بأن يكـون على نفس المستوى في عام ١٩٨٨ ، نتيجة لانخفاض الايرادات الجارية بعد هبوط أسعار البترول ، في حين استمرت النفقات الجارية على نفس معدلاتها .

وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق امارتي أبوظبي ودبي ، كما لابد وان نشير إلى

---

* معلومات مباشرة من وزارة التخطيط .

أن قيام كل من أبوظبي ودبي ، بالخصم المباشر من حصتهما في ميزانية الاتحاد لم يترك الكثير من المرونة للحكومة الاتحادية خاصة في سنوات كساد البترول الأخير ١٩٨١ - ١٩٨٧ ، هذا ونأمل ألا تبالغ الامارات الممول للاتحاد في اجراءات الخصم هذه ، وان يترك للحكومة الاتحادية كامل الصلاحية في الاشراف ، على عائدات الاتحاد والتي تأتي في معظمها من نصف دخل البترول ، كما ان بعض الامارات تستحوذ على بعض العائدات ، والضرائب الاتحادية التي يجري تحصيلها ضمن حدود الامارة .

ويبين الجدول التالي تطور الفائض الجاري ، والفائض الرأسمالي لدولة الامارات العربية خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ :

تطور الفائض الجاري والفائض الرأسمالي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧

(مليون درهم)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الايرادات الجارية	٢٦٢٠,٢	٤١٠٣,٢	١٧٢٤٦,٢	١٩٦٣٢,٧	٢٤٧٦٦,٥	٢٧٣٤٦,٩	٢٥٤٨٩,٤	٣٤٦٥٢,٩
النفقات الجارية	٩٥٣,٧	١٣١٧,٠	٢٦٨٨,٨	٤٠٧٧,١	٧١١٥,٥	٧٧١٣,١	٨٨٩٥,٣	١٠٦٩٢,٨
الفائض الجاري	١٦٦٦,٥	٢٧٨٦,٢	١٤٥٥٧,٤	١٥٥٥٥,٦	١٧٦٥١,٠	١٩٦٣٣,٨	١٦٥٩٤,٢	٢٣٩٦٠,١
نسبة الزيادة السنوية	-	٦٧,٣	٤٢٢,٥	٦,٩	١٣,٥	١١,٢	(١٥,٥)	٤٤,٤
الرقم القياسي	١٠٠,٠	١٦٧,٢	٨٧٣,٥	٩٣٣,٤	١٠٥٩,٢	١١٧٨,١	٩٩٥,٨	١٤٣٧,٧
اجمالي الايرادات	٢٦٦٤,٩	٥١٥٣,٠	١٧٣٧٢,٣	١٩٧٤١,٨	٢٥٩٢٤,٥	٢٩٠١٧,٩	٢٧٣٣٧,٥	٣٦٠٤٨,٠
اجمالي النفقات	١٩١٠,٦	٣٥٦٢,٠	٨٢٥٨,٤	١٢٤٧٥,٨	١٨٨٤٢,٧	٢٤٤٧٥,٨	٢٦٢٥٠,١	٢٩٦١٧,٠
الفائض الرأسمالي	٧٥٤,٣	١٥٩٠,٤	٩١١٣,٩	٧٢٦٦,٠	٧٠٨١,٨	٤٥٤٢,١	١٠٨٧,٤	٦٤٣١,٠
نسبة الزيادة السنوية	-	١١٠,٨	٤٧٣,١	(٢٠,٣)	(٢,٥)	(٣٥,٩)	(٧٦,١)	٤٩١,٤
الرقم القياسي	-	٢١٠,٨	١٢٠٨,٣	٩٦٣,٣	٩٣٨,٩	٦٠٢,٢	١٤٤,٢	٨٥٢,٦

تطور الفائض الجاري والفائض الرأسمالي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧

(مليون درهم)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الايرادات الجارية	٥٣٩٤٠,٠	٤٩٦١٧,٠	٣٧٧٢٩,٠	٢٩٥٣٩,٠	٢٨٨٠٠,٠	٢٥٨٨٧,٠	–	–
النفقات الجارية	١٦٧٦٣,٠	٢٤٦٠٤,٠	٢٥٨١٨,٠	٢٤٣٨٤,٠	٢٤٠٧٥,٠	٢٣٦٢١,٠	٢٣٧٠٦,٧	٢٥٤٢١,٩
الفائض الجاري	٣٧١٧٧,٠	٢٥٠١٣,٠	١١٩١١,٠	٥١٥٥,٠	٤٧٢٥,٠	٢٢٦٦,٠	٢٦١٨,٥	٣٥٩,٢
نسبة الزيادة السنوية	٥٥,٢	(٣٢,٧)	(٥٢,٤)	(٥٦,٧)	(٨,٣)	(٥٢,٠)	–	–
الرقم القياسي	٢٢٢٠,٨	١٥٠٠,٩	٧١٤,٧	٣٠٩,٣	١٨٣,٥	١٣٦,٠	–	–
اجمالي الايرادات	٥٦٤٤٨,١	٥١٣٥٧,٠	٣٩٣٧٩,٠	٣١٣٣٨,٠	٢٩٩٨٠	٢٦٧١٢,٠	١٩٨٩٩,٣	٢٧٣٨٨,٣
اجمالي النفقات	٣٩٨١١,٠	٤٦٠٨٢,٠	٤٢٧٢٣,٠	٣٨١١٩,٠	٣٣٩٩٧,٠	٣٢٢٤١,٠	٣٢٢٥٥,٩	٢٦٢٠٢,٦
الفائض الرأسمالي	١٦٦٣٧,١	٥٢٧٥,٠	(٣٣٤٤,٠)	(٦٧٨١,٠)	(٤٠١٥,٠)	(٥٥٢٩,٠)	١٢٣٥٦,٦	٨٨١٥,٣
نسبة الزيادة السنوية	١٥٨,٧	(٦٨,٣)	(١٦٣,٤)	(١٠٢,٨)	٤٠,٨	(٣٧,٧)	–	–
الرقم القياسي	٢٢٠٥,٧	٦٩٩,٣	(٤٤٣,٣)	(٨٩٩,٠)	(٥٣٢,٣)	(٧٣٣,٠)	–	–

المصدر : أعداد مختلفة من كتاب تطورات المالية الذي تصدره وزارة التخطيط .

معلومات عامي ١٩٨٦/١٩٨٧ من النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي يونيو/حزيران ١٩٨٨ ومطابقتهما مع معلومات مباشرة من وزارة التخطيط في دولة الامارات .

الفائض الرأسمالي هو الرصيد النهائي ، لمجمل الايرادات بعد استيفاء الدولة لكافة عناصر ومكونات نفقاتها . والذي يحدد الامكانية المتاحة للاستثمار الخارجي ، لزيادة عائد هذه الاستثمارات إلى الدخل القومي . مما يخفف العبء نسبيا من الاعتماد الكلي في موارد الدولة على العائد البترولي . والفائض الرأسمالي بالنسبة الى الدول البترولية حقيقة واقعة . لأن انتاجها البترولي لا يرتبط بعامل مستوى الحاجة ، الى حجم معين من الايرادات لتمويل خططها وبرامجها التنموية . بل ان العائد من حجم انتاجها يفوق مدى احتياجاتها ، وقدرتها على توظيفه في مجال التنمية الداخلية . وعليه فقد سعت هذه الدول من خلال نظرة مستقبلية إلى أن ثرواتها البترولية الراهنة هي ثروات آيلة للنضوب ، إلى توظيف واستغلال هذا الفائض ، بما يؤمن حجما من الايرادات للأجيال القادمة يساعدها على مواجهة متطلباتها في مرحلة ما بعد البترول .

شهد الفائض الرأسمالي ، ازديادا بلغت نسبته ٤٧٣٪ في عام ١٩٧٤ مقابل عام ١٩٧٣ تمشيا مع تطور العائد البترولي ، في ذلك العام وارتفاع أسعاره ، ليعود بعد ذلك إلى الانخفاض تدريجاً حتى نهاية عام ١٩٧٨ حيث انخفض من ٩١١٣,٩ مليون درهم إلى ١٠٨٧,٤ مليون درهم ، وهو ما يعكس التوسع في الانفاق الحكومي ، لاستكمال البنية الاقتصادية في ظل استقرار نسبي للايراد وتحركه ، ضمن هامش ضيق سلبا أو ايجابا . وبعد الزيادة في أسعار البترول ، في عام ١٩٧٩ حقق الفائض الرأسمالي ٦٤٣١,٠ مليون درهم وارتفع في عام ١٩٨٠ إلى ١٦٦٣٧,١ مليون درهم . ليتحول بعد ذلك إلى اتجاه سلبي أظهر مع نهاية عام ١٩٨٧ عجزا بلغ ٨٨١٥,٣ مليون درهم ، بعد أن وصل هذا العجز إلى أعلى مستوى له ، وذلك عام ١٩٨٦ عندما بلغ حوالي ١٢٣٥٦,٦ مليون درهم .

وعلى الرغم من أن ظاهرة العجز هذه ، ظاهرة جديدة في اقتصاد الامارات ، إلا أنه ليس كل عجز مؤشرا خطيرا ، يدل على ضعف الوضع الاقتصادي . كما أنه ليس كل فائض دليلا على قوة الاقتصاد ، لذلك فإنه بالامكان دائما تغطية العجز الكلي عن طريق القروض والتسهيلات ومن تراكمات الدولة الاستثمارية في الخارج ، والاقتراض من السوق المحلية واتخاذ سياسة ترشيد متزنة . ان الاتجاه الاقتصادي الحديث يقوم على تحديد احتياجات الدولة ، المنطقية والاقتصادية واعداد الميزانية الجارية ، والاستثمارية ومن ثم البحث عن موارد لتغطية هذه الاستثمارات .

٤ - المالية العامة للحكومة الاتحادية :

تتميز المالية العامة لدولة الامارات العربية المتحدة بخصوصية خاصة في تركيبها ، وذلك كنتيجة طبيعية تعبر عن واقع الاتحاد كونه اتحاداً بين امارات سبع ، كان لكل منها قبل ذلك ماليتها العامة الخاصة بها . وقد شكل الاتحاد فيما بينها الاطار السياسي والاجتماعي أكثر منه الاطار الاقتصادي ، المتكامل خاصة في المراحل الأولى لقيام الاتحاد في عام ١٩٧١ . واذا كنا قد تناولنا على امتداد الصفحات السابقة المالية العامة لدولة الاتحاد ، من حيث العناصر المكونة لها

وتـطورها في كافة أبوابها فإننا بذلك لم نرد أن نلغي حقيقة تركيب المالية العامة للحكومة الاتحادية ثم المالية العامة لكل من الامارات على حدة .

وهذه الاستقلالية لكل من الامارات في نطاق الأمور الداخلية الخاصة بها ، قد ضمنها الدستور المؤقت للدولة في مادته العاشرة .

إلا أن توجه المجلس الأعلى لحكام الامارات ، بقيادة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ، قد دعم التجربة الاتحادية وعمل على ترسيخها كتجربة رائدة يحتذى بها ، ان على صعيد العالم العربي ، أو على الصعيد الدولي ، وعليه فإن الاطار العام للحكومة الاتحادية يأخذ سنة بعد سنة دورا أكثر فعالية ، في اتجاه تضييق هذا الفصل بين واقع الدولة ككل على مختلف الأصعدة ، وواقع كل امارة على حدة . وقد انعكس هذا التوجه في الكثير من المجالات ، مما يعطي الحكومة الاتحادية دورا أكثر أهمية ، عن ذلك الذي قامت به في المراحل الأولى ، وهو ما سنشير إليه في استعراضنا للتنمية الاقتصادية في الدولة .

يفترض أن تعتمد الحكومة الاتحادية ، في ماليتها العامة على المساهمات المقدمة لميزانيتها العامة ، من كل من الامارات اذ أن الموارد الذاتية للحكومة الاتحادية ، مازالت متدنية جدا كما أن معظم انفاقها ينحصر في استكمال البنية والأطر الاتحادية .

تطورت الايرادات العامة الفعلية للحكومة الاتحادية ، من ٢٠٠,٩ مليون درهم في عام ١٩٧٢ إلى ٢٣٢١٠,٩ مليون درهم في عام ١٩٨١ لتشهد بعد ذلك انخفاضا تدريجيا ، إلى أن بلغت ١١٦٥٠,٠ مليون درهم مع نهاية عام ١٩٨٧ ، ثم قدرت بحـــدود ١٢٤٢٦,٠ مليـون درهم في عام ١٩٨٨ . وتتكـون هذه الايـرادات من مسـاهمات الامارات في ميزانية الاتحاد وايرادات الحكومة الاتحادية المختلفة . وتكاد تشكل مساهمة الامارات المصدر الوحيد في ايرادات الحكومة الاتحادية ، اذ تراوحت نسبة الايرادات الأخرى من مجمل الايراد العام من ١,٧ – ٨,٥٪ خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٨٨ . وقد كانت أعلى نسبة مساهمة في عام ١٩٨٠ اذ بلغت ٩٨,٣٪ وأدناها في عام ١٩٨٤ اذ بلغت ٩١,٥٪ . أما من حيث حجم هذه المساهمة

فقد تطورت من ١٩٦,١ مليون درهم في عام ١٩٧٢ الى ٢٢٦١٣,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٠ ثم لتنخفض الى ٩٣٥٣,٤(١) مليون درهم في نهاية عام ١٩٨٧ ، كما يبينها الجدول التالي :

ايرادات الحكومة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة
خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨

(مليون درهم)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
مساهمة الامارات								
■ ابوظبي	١٩٦,١	٤٠٢,٧	٧٧٩,٥	١٥٧٢,٤	٣٠١٠,٩	٥٣١٠,٤	٦٧٨٧,٩	٨٤٩٤,٠
■ دبي	–	–	–	١٥٠,٠	–	٤٢٦,٢	–	–
ايرادات أخرى	–	–	–	–	–	–		
مجمل مساهمة الامارات	١٩٦,١	٤٠٢,٧	٧٧٩,٥	١٧٢٢,٤	٣٠١٠,٩	٥٧٣٦,٦	٦٧٨٧,٩	٨٤٩٤,٠
واردات مختلفة	٤,٨	١٧,١	٢١,٠	٥٤,٦	١٠٢,٧	٣٦٦,٦	١٧٠,٠	١٧٩,٢
مجمل الايرادات	٢٠٠,٩	٤١٩,٨	٨٠٠,٥	١٧٧٧,٠	٣١١٣,٦	٦٠٠٣,٢	٦٩٥٧,٩	٨٦٧٣,٢
الزيادة السنوية	–	١٠٩,٠	٩٠,٧	١٢٢,٠	٧٥,٢	٩٢,٨	١٥,٩	٢٤,٧
الرقم القياسي	١٠٠,٠	٢٠٩,٠	٣٩٨,٥	٨٤٤,٥	١٥٤٩,٨	٢٩٨٨,٢	٣٤٦٣,٤	٤٣١٧,٢

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مساهمة الامارات									
■ ابوظبي									
■ دبي									
ايرادات أخرى									
مجمل مساهمة الامارات	١٧٣٤١,٧	٢٢٦١٣,٠	١٥٦٣٣,٦	١٣٠٩٥,٦	١٤١٧٦,٣	١٤٤٦٢,٨	١٠٩٠٦,٠	٩٣٥٣,٤	غ م
صادرات مختلفة	٢٩٨,٥	٥٩٧,٩	٤٩٣,١	٧٢٧,٣	١٣١٣,٠	١٠٦٢,٢	١٩١١,٢	١٢٩٦,٦	غ م
مجمل الايرادات	١٧٦٤٠,٢	٢٣٢١٠,٩	١٦١٢٦,٧	١٣٨٢٢,٩	١٥٤٨٩,٢	١٥٥٢٥,٠	١٢٨١٧,٢	١١٦٥٠,٠	١٢٤٣٦
الزيادة السنوية	١٠٣,٤	٣١,٦	(٣٠,٥)	(١٤,٣)	١٢,١	–	–	–	–
الرقم القياسي	٨٧٨٠,٦	١١٥٥٣	٨٠٢٧,٢	٦٨٨٠,٥	٧٧١٠,٠	–	–	–	–
المصروفات	–	–	–	–	–	١٥٩٤٠	١٥٧٤٠	١٤٤٢٠	١٤٢٦٠
الفائض أو العجز	–	–	–	–	–	٤١٠	١٩٢٣	٢٧٧٠	١٨٤٠

المصدر : عام ١٩٨٨ تقديرات ما نشر حول وضع العجز في ميزانية دولة الاتحاد .

أعداد مختلفة من كتاب تطور المالية العامة الذي تصدره وزارة التخطيط / والتقرير الخاص بالمصرف المركزي / ومعلومات مباشرة .

(١) حجم المساهمة في عام ١٩٨٨ غير متوفر حالياً .

وتساهم بشكل أساسي في الايرادات العامة للحكومة الاتحادية امارة أبوظبي ثم امارة دبي ثم الامارات الأخرى . وتعكس هذه المساهمات من حيث حجمها ، تطور ايرادات الامارات ذاتها ، حيث نلاحظ الزيادة في ايرادات الحكومة الاتحادية في عام ١٩٧٤ وما تلا ذلك مع ازدياد دخل الامارات من البترول ، ثم الزيادة بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨١ حيث شهدت نفس الفترة أيضا ازدياداً كبيرا في حجم ايرادات الامارات من العائد البترولي بعد ارتفاع الأسعار . هذا ويعكس الانخفاض التدريجي بعد ذلك انخفاض ايرادات الامارات بعد هبوط أسعار البترول .

أما اجمالي نفقات الحكومة الاتحادية ، فقد تطور من ١٦٣,٧ مليون درهم في عام ١٩٧٢ إلى ٢٠٧٠٠,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٠ ليشهد بعد ذلك انخفاضا تدريجيا متوازنا في اتجاهه مع الايرادات العامة ليسجل ١٢٥٣٩,٧ مليون درهم في عام ١٩٨٧ . أما تقديرات عام ١٩٨٨ فهي بحدود ١٤٢٥٥,٠ مليون درهم . ويعكس التوسع السابق في الانفاق العام ازدياد دور وأهمية الحكومة الاتحادية ، في عملية التنمية الاقتصادية على صعيد الدولة ككل . ويتضح ذلك من ازدياد نسبة اجمالي النفقات الرأسمالية حتى عام ١٩٨٠ وان لم يشهد أداؤها خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ انتظاما في اتجاه معين ، على عكس المرحلة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حيث أخذت هذه النفقات بالانحسار من ١٥,٥٪ من اجمالي النفقات إلى نسبة ٦,٣٪ ، أي أن اجمالي الانفاق ، قد تركز خلال فترة انحسار الايرادات ، على عدم الاستثمار في مشاريع جديدة ، على صعيد الحكومة الاتحادية ، باستثناء استكمال بعض المشاريع القائمة ، وانما كان لتغطية النفقات الجارية التي تضمن استمرار أجهزة الحكومة الاتحادية في أداء دورها ، وكما سبق فإن تخفيض النفقات جاء بعد تطبيق سياسة ترشيد الانفاق ، الناتجة عن الانخفاض في العائدات البترولية ، ويبين الجدول التالي تطور اجمالي نفقات الحكومة الاتحادية خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ :

تطور اجمالي نفقات الحكومة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨

جدول (أ)

(مليون درهم)

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
- النفقات الجارية								
■ الأجور ومتمماتها	٦٧,٨	١٤٦,١	٢٩٢,٩	٤٣٤,٦	٧٦٨,٤	٢١٦٧,٦	٢٦٥٨,٢	٣١٧٠,٩
■ مستلزمات الانتاج	٤٧,٧	٨٨,٢	١٥٦,٧	٢٥٦,١	٤٥٧,٣	٢٠١٢,٤	٢٣٧٣,٥	٣٠٨٣,٣
■ التحويلات الجارية	٢٠,٩	٥٣,٥	٧٠,٠	١٣١,٢	١٧٠,٩	٤٤٩,٠	٦٩٣,٥	٧٨١,٩
اجمالي النفقات الجارية	١٣٦,٤	٢٨٧,٨	٥١٩,٦	٨٢١,٩	١٣٩٦,٦	٤٦٧٩,٠	٥٧٢٥,٢	٧٠٣٦,١
نسبة الزيادة السنوية	-	١١١,٠	٨٠,٦	٥٨,٢	٦٩,٩	٢٣٥,٠	٢٢,٤	٢٢,٩
الرقم القياسي	١٠٠,٠	٢١١,٠	٣٨٠,٩	٦٠٢,٦	١٠٢٣,٩	٣٤٣٠,٤	٤١٩٧,٤	٥١٥٨,٤
النسبة من اجمالي النفقات	٨٣,٣	٧١,٣	٦٩,٩	٦٥,٣	٥٤,٨	٧٠,٦	٨١,١	٨٤,٨
- النفقات الراسمالية								
مشروعات استثمارية ثابتة	١٢,٢	٧٠,٣	١٦٢,٣	٢٨٦,٨	-	-	-	-
■ استثمارات تابعة	١٢,٦	٢٠,٠	٥٤,٥	٦٤,٨	٧٧٠,٣	٨٦٨,٧	٦٤٨,٦	٧٤٠,٥
■ تحويلات راسمالية	٢,٥	٢٥,٣	٦,٧	٨٤,٤	٣٨٣,٦	١٠٨٣,٩	٦٨٤,٩	٥١٦,٧
اجمالي النفقات الراسمالية	٢٧,٣	١١٥,٦	٢٢٣,٥	٤٣٦,٠	١١٥٣,٩	١٩٥٢,٦	١٣٣٣,٥	١٢٥٧,٢
نسبة الزيادة السنوية	-	٣٢٣,٤	٩٣,٣	٩٥,١	١٦٤,٧	٦٩,٢	(٣١,٧)	(٥,٧)
الرقم القياسي	١٠٠,٠	٤٢٣,٤	٨١٨,٧	١٥٩٧,١	٤٢٢٦,٨	٧١٥٢,٤	٤٨٨٤,٦	٤٦٠٥,١
النسبة من اجمالي النفقات	١٦,٧	٢٨,٧	٣٠,١	٣٤,٧	٤٥,٢	٢٩,٤	١٨,٩	١٥,٢
اجمالي النفقات	١٦٣,٧	٤٠٣,٤	٧٤٢,١	١٢٥٧,٩	٢٥٥٠,٥	٦٦٣١,٦	٧٠٥٨,٧	٨٢٩٣,٣
نسبة الزيادة السنوية	-	١٤٦,٤	٨٤,٢	٦٩,٣	١٠٢,٨	١٦٠,٠	٦,٤	١٧,٥
الرقم القياسي	١٠٠,٠	٢٤٦,٤	٤٥٣,٩	٧٦٨,٤	١٥٥٨,٠	٤٠٥١,١	٤٣١٢,٠	٥٠٦٦,٢

تطور اجمالي نفقات الحكومة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨

(مليون درهم)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
- النفقات الجارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
■ الأجور ومتمماتها	-	-	-	-	-	-	-	-	-
■ مستلزمات الانتاج	-	-	-	-	-	-	-	-	-
■ التحويلات الجارية	-	-	-	-	-	-	-	-	.
اجمالي النفقات الجارية	١٢٠٠٠,٠	١٧٥٠٠,٠	١٧٣٠٠,٠	١٤٦٠٠,٠	١٤٨٠٠,٠	١٥٣٩,٠	١٢٠٧١,٣	١٢٣٥٢,٥	-
نسبة الزيادة السنوية	٧٠.٥	٤٥,٨	(١,١)	(١٥,٦)	١,٤	٠,٧	-	-	-
الرقم القياسي	٨٧٩٧,٧	١٢٨٣٠,٠	١٢٦٨٣,٣	١٠٧٠٣,٨	١٠٨٥٠,٤	١٠٩١٣,٨	-	-	-
النسبة في اجمالي									
النفقات	٦٥,٢	٨٤,٥	٨٦,٥	٨٩,٦	٩٤,٣	٩٣,٧	-	-	-
النفقات الراسمالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مشروعات استثمارية ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
■ استثمارات تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
■ تحويلات راسمالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اجمالي النفقات الراسمالية	٦٤٠٠,٠	٣٢٠٠,٠	٢٧٠٠,٠	١٧٠٠,٠	٩٠٠,٠	١٠٠٠,٠	-	-	-
نسبة الزيادة السنوية	٤٠٩,١	(٥٠,٠)	(١٥,٦)	(٣٧,٠)	(٤٧,١)	١١,١	-	-	-
الرقم القياسي	٢٣٤٤٣,٢	١١٧٢١,٦	٩٨٩٠,١	٦٢٢٧,١	٣٢٩٦,٧	٣٦٦٣,٠	-	-	-
النسبة في اجمالي									
النفقات	٣٤,٨	١٥,٥	١٣,٥	١٠,٤	٥,٧	٦,٣	-	-	-
اجمالي النفقات	١٨٤٠٠,٠	٢٠٧٠٠,٠	٢٠٠٠٠,٠	١٦٣٠٠,٠	١٥٧٠٠,٠	١٥٩٤٠	١٥٧٤٠	١٤٤٢٠	١٤٢٥٥
نسبة الزيادة السنوية	١٢١,٩	١٢,٥	(٣,٤)	(١٨,٥)	(٣,٧)	-	-	-	-
الرقم القياسي	١١٢٤٠,١	١٢٦٤٥,١	١٢٢١٧,٥	٩٩٥٧,٢	٩٥٩٠,٧	-	-	-	-

أمــا من حيث تطور الفــائض الجــاري ، والفــائض[١] الرأسمــالي للحكـومة الاتحادية ، فإن تطور الايرادات الجارية ، مقابل احتياجات النفقات الجارية قد عكس توفر فائض جارٍ خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ باستثناء عام ١٩٨٣ ثم من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٨٨ ، حيث ان هبوط مستوى الايرادات المتوفرة للحكومة

---

(١) في الميزانية الاعتيادية قدر الفائض الفعلي او العجز بحدود ١٩٢٣ و٢٧٧٠ و١٨٤٠ مليون درهم للسنوات ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ على التوالي .

الاتحـادية ، كان دون مستوى احتياجات النفقات الجارية ، مما عكس عجزا في الفائض الجاري بلغ اعتبارا من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٧ حوالي ٩٧٢,٢ و٢٥٣,٨ و١٧٠٣ ملايين درهم على التوالي . أما الفائض الرأسمالي للحكومة الاتحادية ، فقد أظهـر عجـزا في الميـزانيـة العـامة خلال عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، نتيجة للركود الاقتصادي الذي شهدته الدولة في تلك الفترة ، بلغ ٦٢٨,٤ مليون درهم و١٠٠,٨ مليون درهم . ثم كان العجز في الفائض الرأسمالي في عام ١٩٨٠ نتيجة للتوسع في الانفاق الرأسمالي ، والذي بلغ ٦٤٠٠ مليون درهم ، وأما العجز منذ عام ١٩٨٢ فيعكس تقلص الايرادات نتيجة لما سبق وأن أشرنا اليه .

وتجدر الاشارة في مجال الانفاق العام ، بالنسبة الى الحكومة الاتحادية فإنه ولتخفيف نسبة العجز في الفائض الرأسمالي ، لابد من مراجعة توزيع النفقات ، من حيث توزيعهـا على جهـات اختصـاص متعددة ، تتداخل مع تلك التي تقوم بها الحكـومـات المحليـة ، والتي تمارس نشاطات ذات طبيعة اتحادية مما يحد من الازدواجية ، وبالتالي خفض النفقات كذلك فإن هذا الاجراء المقترح يدعم مسيرة التجربة الاتحادية ، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويبين الجدول التالي تطور الفائض الجاري ، والفائض الراسمالي للحكومة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة ، خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧ :

تطور الفائض الجاري والراسمالي للحكومة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٧

(مليون درهم)

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الايرادات الجارية	٢٠٠٫٩	٤١٩٫٨	٨٠٠٫٥	١٧٧٧٫٠	٣١١٣٫١	٦٠٠٣٫٢	٦٩٥٧٫٩	٨٦٧٣٫٢
النفقات الجارية	١٣٦٫٤	٢٨٧٫٨	٥١٩٫٦	٨٢١٫٩	١٣٩٦٫٦	٤٦٧٩٫٠	٥٧٢٥٫٢	٧٠٣٦٫١
الفائض الجاري	٦٤٫٥	١٣٢٫٠	٢٨٠٫٩	٩٥٥٫١	١٧١٧٫٠	١٣٢٤٫٢	١٢٣٢٫٧	١٦٣٧٫١
نسبة الزيادة السنوية		١٠٤٫٧	١١٢٫٨	٢٤٠٫٠	٧٩٫٨	(٢٢٫٩)	(٦٫٩)	٣٢٫٨
الرقم القياسي	١٠٠٫٠	٢٠٤٫٧	٤٣٥٫٦	١٤٨٠٫٨	٢٦٦٢٫٠	٢٠٥٢٫٠	١٩١١٫٢	٢٥٣٨٫١
النفقات الراسمالية	٢٧٫٣	١١٥٫٦	٢٢٣٫٥	٤٣٦٫٠	١١٥٢٫٩	١٩٥٢٫٦	١٣٣٣٫٥	١٢٥٧٫٢
الفائض الراسمالي	٣٧٫٣	١٦٫٤	٥٧٫٤	٥١٩٫١	٥٦٣٫١	(٦٢٨٫٤)	(١٠٠٫٨)	٢٧٩٫٩
نسبة الزيادة السنوية		(٥٥٫٩)	٢٥٠٫٠	٨٠٤٫٤	٨٫٥	(٢١١٫٦)	٨١٫٠	٤٧٦٫٩
الرقم القياسي	١٠٠٫٠	٤٤٫١	١٥٤٫٣	١٣٩٥٫٤	١٥١٢٫٧	(١٦٨٩٫٢)	(٢٧١٫٠)	١٠٢١٫٢

(مليون درهم)

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الايرادات الجارية	١٦٦٤٠٫٢	٢٣٢١٠٫٩	١٦١١٦٫٧	١٣٨٩٩٫٩	١٥٤٨٩٫٢	١١٤٦٣٫٨	١٢٨٩٧٫٢	١١٦٥٠
النفقات الجارية	١٢ [illegible]	١٧٥٠٠٫٠	١٧٣٠٠٫٠	١٤٦٠٠٫٠	١١٨٠٠٫٠	١٥٣٩٠	١٣٠٧١٫٣	١٢٣٥٣٫٥
الفائض الجاري	٤٦٤٠٫٢	٥٦١٠٫٩	(١١٨٣٫٣)	(٧٠٠٫١)	٦٨٩٫٣	٩٧٢٫٢	٢٥٣٫٨	١٧٠٣٫٠
نسبة الزيادة السنوية	٢٤٤٫٥	١٠٫٣	(١٢٠٫٦)	(١٦٣٫٢)	١٨٨٫٧	٩٫٣		
الرقم القياسي	٨٧٤٤٫٥	٨٨٥٤٫١	(٨٨٩٩٫١)	(١٢٠٤٫٨)	١٠٥٨٫٦	٩٦٩٫٠		
النفقات الراسمالية	٦٤٠٠٫٠	٣٢٠٠٫٠	٢٦٠٠٫٠	١٧٠٠٫٠	٩٠٠٫٠	١٠٠٠٫٠		
الفائض الراسمالي	(٥٢٩٫٨)	٢٤١٠٫٩	(٢٨٧٣٫٣)	(٢٤٠٠٫١)	(٢١٠٫٧)	٣٧٥٫٠		
نسبة الزيادة السنوية	(٣٠٠٫٠)	٤٣٠٫٥	(٢٥٤٫٣)	٣٦٫٠	٩١٫٥	٧٨٫٠		
الرقم القياسي	(٢٠٤٣٫٥)	٦٦٤٩٫٦	(٤٠٢٠٫١)	(٦٦٥٨٫٩)	(٥٦٦٫٤)	١٠٠٨٫٠		

المصدر نفس المصدر السابق في الجدول السابق / معلومات ١٩٨٦ / ١٩٨٧
من النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي يونيو / حزيران ١٩٨٨ الملحق الاحصائي

٥ - الايرادات والنفقات وتوزيعاتها بين الامارات :

تتكون الايرادات العامة للدولة ، من مجموع الايرادات المتحققة على مستوى كل امارة ، بالاضافة إلى الهامش النسبي البسيط الذي تحققه الحكومة الاتحادية .

وتشكل حصة امارة أبوظبي من مجمل هذه الايرادات ، نسبة تراوحت بين ٧٠ - ٨٢٪ خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨[١] بينما تشكل ايرادات امارة دبي المركز الثاني ، اذ تراوحت خلال نفس الفترة بين ١١ - ٢٥٪ فيما حققت امارة الشارقة المركز الثالث . وشكلت مع مجموع الامارات الأخرى نسبة في حدود ٥٪ من مجمل الايراد ، فيما حققت الحكومة الاتحادية منذ عام ١٩٨٤ نسبة في حدود ٤٪ منه ، بعد ان كانت لا تتعدى قبل ذلك نسبة ١٪ . ويبين الجدول التالي تطور اجمالي الايرادات العامة للدولة موزعة حسب الامارات خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨ :

(١) معلومات عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ / ١٩٨٨ غير منشورة حالياً .

تطور اجمالي الايرادات العامة للدولة موزعة حسب الامارات
خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٨

(مليون درهم)

السنة	الحكومة الاتحادية		أبوظبي		دبـــي		الشارقة		رأس الخيمة	
١٩٧٢	٤٧,-	٠,٢	٢١٨٠,٨	٨١,٨	٠٣٧٧,٠	١٤,١	–	–	–	–
١٩٧٣	١٥٧,-	٠,٣	٤٢١١,٦	٨١,٧	٥٧٢,١	١١,١	–	–	–	–
١٩٧٤	٢٠٦,-	٠,١	١٤١٧٦,٣	٨١,٦	٢٦٧٣,٤	١٥,٤	–	–	–	–
١٩٧٥	٥٤٦,-	٠,٣	١٥٠٤١,٠	٧٦,٥	٣٢٤٥,٨	١٦,٥	٩٤٠,٠	٤,٨	٢٨٨,٠	١,٥
١٩٧٦	١٠٢٧,-	٠,٤	١٩٦٦٩,٤	٧٥,٩	٤٢٩٤,٤	١٦,٦	١٠٠٠,٠	٣,٩	٧٤٠,٠	٢,٨
١٩٧٧	٢٦٦٦,-	٠,٩	٢١٦٥٥,٦	٧٤,٦	٤٩٠٤,٥	١٦,٩	١٣٦٠,٠	٤,٧	٦٤٠,٢	٢,٢
١٩٧٨	١٧٠٠,-	٠,٦	١٩٣٤٥,٥	٧٠,٨	٥٢١٥,٧	١٩,٠	١٥٢٥,٠	٥,٦	٨٠٥,٣	٢,٩
١٩٧٩	١٧٩٢,-	٠,٥	٢٥١١٠,٠	٦٩,٧	٨٩٢٥,٠	٢٤,٨	١٢٣٥,٠	٣,٤	٤٢٠,٨	١,٢
١٩٨٠	١٩٠٠,-	٠,٣	٣٩٨٢٥,٠	٧٠,٦	١٣٦٥٠,٠	٢٤,٢	٩٩٥,٠	١,٨	١٥٣٦,١	٢,٧
١٩٨١	٦٠٠٠,-	١,٢	٤٠٣٠٠,٠	٧٨,٦	٨٦٠٠,٠	١٦,٨	٩٠٠,٠	١,٨	٦٠٠,٠	١,٢
١٩٨٢	٥٠٠٠,-	١,٣	٣٠٠٠,٠	٧٦,١	٧٣٠٠,٠	١٨,٥	٨٠٠,٠	٢,٠	٥٠٠,٠	١,٣
١٩٨٣	٣٠٠٠,-	١,٠	٢٢٢٠٠,٠	٧٠,٩	٧٧٠٠,٠	٢٤,٦	٨٠٠,٠	٢,٦	٢٠٠,٠	٠,٦
١٩٨٤	١٢٨٢٦,٣	٤,٣	١٩٦٠٠,٠	٦٥,٣	٧٢٠٠,٠	٢٤,٠	١٢٠٠,٠	٤,٠	٣٠٠,٠	١,٠
١٩٨٥	١٥٥٢٥,٠	٤,١	١٨٦٠٠,٠	٦٩,٧	٦٦٠٠,٠	٢٤,٧	غم	–	٤٠٠,٠	١,٥
١٩٨٦	١٢٨١٧,٢	–	٨٩١٠,٩	–	١٤٨٥	–	٥٠٨	–	١,٧	غم
١٩٨٧	١٠٦٥٠,-	–	٨٩٦٤,٦	–	٩٠٠	–	–	–	–	غم
١٩٨٨	١٢٤٢٦,-	–	غم	–	–	–	غم	–	غم	غم

السنة	عجمان		أم القيوين		الفجيرة		الاجمالي العام للايرادات		نسبة الامارات الأخرى من الاجمالي
١٩٧٢	-	-	-	-	-	-	٢٦٦٤,٩	١٠٠,٠	٣,٩
١٩٧٣	-	-	-	-	-	-	٥١٥٣,٠	-	٦,٩
١٩٧٤	غ م	-	-	-	-	-	١٧٣٧٢,٣	١٠٠,٠	٢,٩
١٩٧٥	٤٣,٠	٠,٢	٢٨,٠	٠,١	١١,٠	٠,١	١٩٦٥١,٤	١٠٠,٠	-
١٩٧٦	٦٨,٠	٠,٣	٣٥,٠	٠,١	١٥,٠	-	٢٥٩٢٤,٥	١٠٠,٠	-
١٩٧٧	١٠٦,٠	٠,٤	٦٢,٠	٠,٢	٢٣,٠	٠,١	٢٩٠١٧,٩	١٠٠,٠	-
١٩٧٨	١٠٦,٠	٠,٤	١٢٩,٠	٠,٥	٤١,٠	٠,٢	٢٧٣٣٧,٥	١٠٠,٠	-
١٩٧٩	٥٢,٠	٠,١	٨٤,٠	٠,٢	٤٢,٠	٠,١	٣٦٠٤٨,٠	١٠٠,٠	-
١٩٨٠	١٣٠,٠	٠,٢	٤٨,٠	٠,١	٧٤,٠	٠,١	٥٦٤٤٨,١	١٠٠,٠	-
١٩٨١	-	-	-	-	-	-	٥١٣٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٤
١٩٨٢	-	-	-	-	-	-	٣٩٤٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٨
١٩٨٣	-	-	غ م	-	-	-	٣١٣٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٣
١٩٨٤	-	-	-	-	-	-	٣٠٠٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٤
١٩٨٥	-	-	-	-	-	-	٢٦٧٢٢,٠	١٠٠,٠	-
١٩٨٦	-	-	-	-	-	-	١٩٨٩٩,٣	١٠٠,٠	-
١٩٨٧	غ م	غ م	غ م	-	غ م	-	٢٧٣٨٨,٤	١٠٠,٠	-
١٩٨٨	-	-	-	-	-	-	غ م	١٠٠,٠	-

المصدر : وزارة المالية وتقرير المصرف المركزي / النشرة الاقتصادية / يونيو / حزيران ١٩٨٨ - ص١٢٦ .

لقد تطور حجم الانفاق بالنسبة الى الحكومة الاتحادية ، من ٩,٤٪ في عام ١٩٧٥ الى ٤٩,٣٪ مع نهاية عام ١٩٨٥ ، مقارنة باجمالي النفقات ، مما يؤكد على تطور أهمية ودور التجربة الاتحادية ، وترسيخها في الوقت الذي أخذت فيه نفقات الامارات الأخرى تشهد انحسارا بالنسبة إلى مجمل الانفاق العام . فقد انخفضت النفقات الاجمالية لامارة أبوظبي من ٩٠,٨٪ في عام ١٩٧٢ إلى ٣٦,٩٪ في عام ١٩٨٥ وكانت قد سجلت معدلات أقل في حجم انفاقها ، نسبة إلى الانفاق العام بلغت ٣٤,٧٪ في عام ١٩٨٠ و١٩٨٤ . بينما تطورت نسب اجمالي انفاق امارة دبي

في حدود ١٠٪ خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٧٥ لتشهد ارتفاعا الى حدود ١٦ – ١٩٪ خلال الفتـرة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ ولتحافظ بعد ذلك على مستوى ١٢٪ حتى نهاية ١٩٨٥ . هذا وقد شكل انفاق الامارات الاخرى نسبة ضئيلة ، من مجمل الانفاق العام للدولة حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

ويوضح الجدول التالي تطور اجمالي النفقات للحكومة الاتحادية حتى مطلع عام ١٩٨٨ حيث بلغت نفقات الحكومة الاتحادية حوالي ١٤,٣ مليار درهم ، وبزيادة ٢ مليار درهم تقريبا عن عام ١٩٨٦ .

تطور اجمالي النفقات العامة للدولة موزعة حسب الامارات خلال الفترة ١٩٧٢ – ١٩٨٥

جدول (أ)

(مليون درهم)

السنة	الحكومة الاتحادية		ابوظبي		دبـي		الشارقة		رأس الخيمة	
١٩٧٢	١٦٣,٧	–	١٧٣٥,٦	٩٠,٨	١٧٥,٠	٩,٢	–	–	–	–
١٩٧٣	٤٠٣,٤	–	٣٣٩١,٤	٩٥,٢	١٧١,٢	٤,٨	–	–	–	–
١٩٧٤	٧٤٣,١	–	٧٦٧٠,٥	٩٢,٩	٥٨٧,٨	٧,١	–	–	–	–
١٩٧٥	١٢٥٧,٩	٩,٤	٩٨٥٤,٤	٧٣,٧	١١٨٤,١	٨,٨	٦٤٠,٠	٤,٨	٣٤٥,٠	٢,٦
١٩٧٦	٢٥٥٠,٥	١٣,٧	١١٥٥٥,٤	٦٢,٣	٢٥٣٤,٤	٣,٦	٨٩٠,٠	٤,٨	٩١٤,١	٤,٩
١٩٧٧	٦٦٣١,٦	٢٧,١	١١٢٤٨,٥	٤١,٠	٤٢٥٥,٠	١٧,٤	١٣٦٠,٠	٥,٥	٧٨٩,٧	٣,٢
١٩٧٨	٧٠٥٨,٧	٣٦,٩	١٢٣٠٧,٤	٤٦,٩	٤٢٧٧,٧	١٦,٣	١٥٢٥,٠	٥,٨	٨٠٥,٣	٣,٠
١٩٧٩	١٢٩٣,٣	٢٨,٠	١٣٧٧٠,٧	٤٦,٥	٥٧١٩,٢	١٩,٣	١٢٣٥,٠	٤,٢	٤٢٠,٨	١,٤
١٩٨٠	١٨٤٠٠,٠	٤٦,٢	١٣٨٠٠,٠	٣٤,٧	٦٠٠٠,٠	١٥,١	١٠٠٠,٠	٢,٥	٤٠٠,٠	١,٠
١٩٨١	٢٠٧٠٠,٠	٤٤,٩	١٨٩٠٠,٠	٤١,٠	٤٦٠٠,٠	١٠,٠	٩٠٠,٠	٢,٠	٦٠٠,٠	١,٣
١٩٨٢	٢٠٠٠٠,٠	٤٦,٨	١٦٥٠٠,٠	٣٨,٦	٤٧٠٠,٠	١١,٠	٧٠٠,٠	١,٦	٥٠٠,٠	١,٢
١٩٨٣	١٦٣٠٠,٠	٤٢,٨	١٥٥٠٠,٠	٤٠,٧	٤٩٠٠,٠	١٢,٩	٨٠٠,٠	٢,١	٤٠٠,٠	١,٠
١٩٨٤	١٥٦٦٩,٠	٤٦,٢	١٨٠٠,٠	٣٤,٧	٤٦٠٠,٠	١٣,٥	١٢٠٠,٠	٣,٥	٤٠٠,٠	١,٢
١٩٨٥	١٥٩٣٩,٠	٤٩,٣	١١٩٠٠,٠	٣٦,٩	٤٠٠٠,٠	١٢,٤	–	–	٤٠٠,٠	١,٢
١٩٨٦	١٣٣٦٨,١	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٩٨٧	١٢٥٣٩,٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٩٨٨	١٤٢٥٥,٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–

تطور اجمالي النفقات العامة للدولة موزعة حسب الامارات خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥

جدول (ب)

السنة	عجمان		أم القيوين		الفجيرة		الاجمالي العام للايرادات		نسبة الامارات الأخرى من الاجمالي
١٩٧٢	-	-	-	-	-	-	١٩١٠,٦	١٠٠,٠	-
١٩٧٣	-	-	-	-	-	-	٣٥٦٢,٦	١٠٠,٠	-
١٩٧٤	-	-	-	-	-	-	٨٢٥٨,٤	١٠٠,٠	-
١٩٧٥	٤٣,٠	٠,٣	٢٨,٠	٠,٢	١١,٠	٠,١	١٣٣٦٣,٤	١٠٠,٠	-
١٩٧٦	٦٨,٠	٠,٤	٣٥,٠	٠,٢	١٥,٠	٠,١	١٨٥٦٢,٤	١٠٠,٠	-
١٩٧٧	١٠٦,٠	٠,٤	٦٢,٠	٠,٣	٢٣,٠	٠,١	٢٤٤٧٥,٨	١٠٠,٠	-
١٩٧٨	١٠٦,٠	٠,٤	١٢٩,٠	٠,٥	٤١,٠	٠,٢	٢٦٢٥٠,١	١٠٠,٠	-
١٩٧٩	٥٢,٠	٠,٢	٨٤,٠	٠,٣	٤٢,٠	٠,١	٢٩٦١٧,٠	١٠٠,٠	-
١٩٨٠	-	-	-	-	-	-	٢٩٨١١,٠	١٠٠,٠	٠,٥
١٩٨١	-	-	-	-	-	-	٤٦٠٨٢,٠	١٠٠,٠	٠,٨
١٩٨٢	-	-	-	-	-	-	٤٢٧٢٣,٠	١٠٠,٠	٠,٨
١٩٨٣	-	-	-	-	-	-	٣٨١١٩,٠	١٠٠,٠	٠,٥
١٩٨٤	-	-	-	-	-	-	٣٣٩٩٧,٠	١٠٠,٠	٠,٩
١٩٨٥	-	-	-	-	-	-	٣٢٢٤١,٠	١٠٠,٠	٠,٢
١٩٨٦	-	-	-	-	-	-	٣٢٢٥٥,٩	-	-
١٩٨٧	-	-	-	-	-	-	٣٦٢٠٣,٦	-	-
١٩٨٨	-	-	-	-	-	-	غ م	-	-

المصدر : نفس المصدر السابق والملحق الاحصائي للمصرف المركزي عدد يونيو / حزيران ١٩٨٨ . صفحة ١٢٦ .

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة

المبحث الاول : خطط التنمية في امارة أبوظبي

المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الامارات

المبحث الثالث : التنمية الصناعية

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة

تركز النشاط الاقتصادي ، في مرحلة ما قبل اكتشاف البترول على التجارة البحرية . حيث كانت تجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج هي مصدر جذب للتجار الاجانب ، ومن ثم كانت كذلك بعض الصناعات الحرفية الصغيرة الحجم ، مثل صياغة الذهب وأعمال وورش الحرفيين . كما أدى ازدهار قطاع التجارة إلى تعزيز وتطوير صناعة السمك ، التي ترافقت مع انتعاش عمليات صيد اللؤلؤ ، مما دعم كثيرا صناعة بناء السفن المحلية البسيطة المستخدمة لكلا الغرضين المشار إليهما . وقد تمت المحافظة على صناعة السفن ، حتى الآن كجزء من التراث والصناعات المحلية التقليدية وكرمز لتواصل الاجيال .

ولكن التنمية الاقتصادية الحقيقية بدأت فعلا في الامارات العربية المتحدة باكتشاف البترول فيها ، والذي فرض تغييرات في البنية الهيكلية سواء من حيث علاقاته ووضعه الاقتصادي أو الاجتماعي لضمان أقصى حدود الافادة من هذه الثروة الجديدة ، وتوفير المناخ الملائم الذي يسهل عمليات التوسع في هذا المجال ، كما أنه أمَّن من ناحية أخرى الامكانات المادية الكفيلة بتنفيذ البرامج والمخططات التنموية .

أخذت فكرة التنمية تبرز على المستوى الاتحادي ، بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ . حيث بدأت التنمية تأخذ اتجاهين متوازيين الاتجاه الاول ، وهو التنمية على مستوى كل امارة على حدة ، والاتجاه الثاني وهو التنمية على مستوى الامارات ككل أي على مستوى دولة الاتحاد .

فبعد اكتشاف البترول ، وتدفق عائداته على الامارات العربية الأوفر حظا بدأت هذه الامـارات تفكر في كيفية استغلال عائداتها من البترول في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت امارة أبوظبي سباقة لهذا العمل ، فبعد تولي صاحب السمو الشيخ زايد مقاليد الحكم عام ١٩٦٦ دخلت امارة أبوظبي مجال التنمية الاقتصادية . فأنشأت أول مجلس للتخطيط في عام ١٩٦٨ ، وذلك للاشراف على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٨ – ١٩٧٢) للامارة ، وكانت هذه الخطة أول خطة اقتصادية توضع في الجزيرة العربية حيث أرست التنمية الاقتصادية لأبوظبي .

أمـا الامارات الست الأخرى ، فاقتصرت التنمية الاقتصادية فيها على تنفيذ المشروعـات المنفردة ، فامارة دبي مثلا ، نفذت مشروع تعميق خور دبي ، وذلك بقرض حصلت عليه من دولة الكويت ، ثم قامت بعد تصدير البترول ببناء ميناء دبي العميق ، كما نفذت بعض المشروعات الاساسية الأخرى . وكانت بريطانيا قبل انسحـابهـا من الامـارات ببضع سنوات قد أنشأت ما سمي «بمكتب التطوير» وساهمت بجزء من ميزانيته السنوية بينما تولت امارة أبوظبي تمويل حوالي ٨٠٪ منها . عمل مكتب التطوير الذي ضم في عضويته الامارات السبع ، التي كونت فيما بعـد دولة الامـارات العربية المتحدة ، على تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية في الامـارات (لم يكن قد اكتشف البترول فيها) وذلك في مجالات الأعمار والزراعة والمواصلات والتربية والتعليم والصحة .

كمـا قامت امارة أبوظبي وقبل قيام الاتحاد ، بصورة مباشرة بتنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية في بعض الامارات . كما ساهمت الكويت والمملكة العربية السعودية ، في بعض المشاريع الاقتصادية والتربوية والصحية ، أما بعد قيام دولة الاتحاد في عام ١٩٧١ فقد اتجه العمل الى ازالة جميع القيود الاقتصادية ، التي كانت مفـروضـة على حركـة الأفـراد والبضـائـع والسلع بين مختلف الامارات الأعضـاء ، في الاتحـاد والتي كانت تكـرس الاقليمية ، والتفتت الاقتصادي في المنـطقة ، كما أخذت دولة الاتحاد في اقامة بعض مشروعات البنية الأساسية ،

كالطرق والمواصلات والكهرباء والمرافق العامة الأخرى وذلك على المستوى الاتحادي .

وأنشيء مجلس للتخطيط على مستوى الدولة ، كما أجري في عام ١٩٧٣ أول تعداد فعلي للسكان ، وذلك لأهمية الجانب البشري في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومع هذه الخطوات على المستوى الاتحادي ، في مجالات التنمية الاقتصادية ، برزت ظاهرة المنافسة بين الامارات المختلفة ، حيث انتشرت ظاهرة التقليد بين الامارات بتكرار نفس المشروعات ، بعيدا عن التنسيق والتكامل ، وهي ظاهرة وان كانت مفيدة في بعض الأحيان إلا أنها ضارة في أغلبها ، ذلك انها تفوت على الامارات ما يحققه التنسيق والتكامل من الافادة ، بمميزات الانتاج الكبير ومن المحافظة على الطاقة المالية من أن تبعثر وتهدر ، لذلك ومع استمرار تجربة الاتحاد أخذ يتنامى دور الحكومة الاتحادية ، في التخطيط على مستوى الدولة ككل .

وشكل البترول من كل ما تقدم قطب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وظل كذلك إلى الآن وان كانت قد نجحت الدولة في تحقيق بعض التقدم في مجال تنويع مصادر دخلها ، إلا أن البترول مازال يشكل النسبة الأعلى منه .

فالبترول وهو (القطاع القائد) بالنسبة للاقتصاد الوطني يتحمل في مرحلة التنمية كما هو الشأن في بقية البلاد البترولية عبء القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويكون عليه أن يرتفع بمستواها الاقتصادي والتكنولوجي . وتكون عائداته المصدر الممول لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو مصدر الطاقة الأرخص لتلبية مستلزمات مختلف الصناعات ، اذ يشكل مادة خام لكثير من الصناعات ، التي يتجاوز عددها عشرات الألوف والتي تدخل في معظم ما يحتاجه الانسان ، من مأكل وملبس ومسكن وهو يؤدي الى نمو كبير في القطاعات الأخرى ، التي تدور في فلكه كما أنه يؤدي الى تنشيط اقامة كثير من الصناعات التي يحتاج اليها ، والتي مازال يتم أغلبها خارج البلاد المصدرة للبترول ولذلك يكون من

الضروري العمل على نقلها من الأسواق الخارجية إلى الأسواق المحلية المنتجة للبترول .

وننبه في هذا المجال ، إلى أن البترول وهو القطاع القائد في البلاد المصدرة للبترول لا تحتاج إليه القطاعات القائدة الأخرى ، في البلاد غير البترولية من المعاملة المتميزة ، مما تتطلبه الصناعة والزراعة في مرحلة تنميتها وما يتمثل في :

١ - اعفاء هذه القطاعات من مسئولية تمويل القطاعات الأخرى والمرافق العامة ، مع تحميل القطاعات غير القائدة بمستلزمات القطاعات القائدة .

٢ - حماية الحكومة لهذه القطاعات القائدة ، وخاصة عن طريق الحماية الجمركية والاعفاءات الضريبية والاعانات ، ونضرب بذلك مثلا بالرعاية الخاصة التي قدمت للزراعة في مصر منذ عهد محمد علي ، حتى قيام الثورة حيث ركزت أغلب الاستثمارات العامة في هذا القطاع ، مع اعفائه من ضرائب الاستغلال الزراعي ، الخاصة التي قدمت للصناعة بعد الثورة . فلو أن بلدا مثل السودان مثلا رأى أن يهتم بقطاع الزراعة فإن الحكومة تمنح هذا القطاع المميزات المذكورة أعلاه ، وتعتبر بذلك الزراعة في السودان القطاع القائد .

ان نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في البلاد المصدرة للبترول ومنها الامارات العربية ، كان ومازال يتوقف الى حد بعيد على حسن استخدام عائدات البترول ، وتسخيرها لخدمة أغراض هذه التنمية مما يوضح عظم المسؤولية الملقاة على هذا القطاع القائد ، ان البترول ثروة ناضبة وان انفاق عائداته ليس انفاقا لدخل جار وانما هو في الحقيقة (تسييل لرأس مال عيني) ولذلك يكون من الضروري أن يخصص أكبر جزء ممكن من عائدات البترول ، لاقامة رؤوس أموال عينية تعطي دخلا أكثر استمرارا من البترول نفسه .[١]

---

(١) راجع (الندوة البترولية الأولى) ابريل / نيسان ١٩٧٥. وزارة البترول والثروة المعدنية دولة الامارات العربية المتحدة .

ومع ازدياد عائدات النفط ، ازدادت متطلبات التنمية فشهدت الفترة ١٩٧٢ – ١٩٨٠ انشاء واستكمال أجهزة الدولة الاتحادية ، والتوسع في التنظيمات الحكومية للامارات ، إذ بلغ النشاط الاقتصادي أعلى مراحله في عام ١٩٧٦ ، حيث أدت مجموعة عوامل بعد ذلك إلى تجاوز النشاط الاقتصادي ، الطاقة المحلية مما أدى إلى ردة فعل سلبية حدت من سرعة حركة تطور معدلات النمو ، خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٧٩ لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع مع ازدياد العائدات النفطية حتى نهاية عام ١٩٨١ ، حيث بدأت دورة جديدة من عملية الركود داخليا ، تبعا لانخفاض ايرادات وعائدات الدولة البترولية بعد تدني أسعار البترول ، بشكل حاد حتى وصلت في عام ١٩٨٦ إلى مادون العشرة دولارات للبرميل الواحد . ثم استقرت الأسعار في نهاية ١٩٨٨ ومطلع عام ١٩٨٩ بصورة تزيد عن المستوى الرسمي لأسعار البترول .

وعلى الرغم من تحرك هذه المؤشرات صعودا وهبوطا ، يبقى نجاح التنمية الاقتصادية والمستويات التي وصلت إليها وحققتها حقيقة ملموسة على مختلف الأصعدة ، واستلزمت بالدرجة الأولى التنسيق والتكامل ليس على مستوى الامارات العربية ، أو حتى مستوى منطقة الخليج العربي وحدها ، بل على مستوى العالم العربي كله . خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى ، والتي لا مكان فيها للكيانات الاقتصادية الهزيلة .

وسنقسم دراستنا في هذا الفصل الخاص بالتنمية في الامارات العربية المتحدة إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خطط التنمية في امارة أبوظبي .
المبحث الثاني : خطط التنمية في دولة الاتحاد .
المبحث الثالث : التنمية الصناعية (الثروة المعدنية والصناعة) .

المبحث الأول
خطط التنمية في امارة أبوظبي

قدمنا أن امارة أبوظبي كانت سباقة في مجال التنمية الاقتصادية ، وفي وضع الخطط الاقتصادية لها وذلك قبل قيام الاتحاد ، بينما لم توجد قبل هذا الاتحاد في الامارات الأخرى ، أية خطط للتنمية الاقتصادية . فقد اقتصر الأمر فيها على تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية وبصورة انفرادية .

ولما كانت امارة أبوظبي قد قطعت شوطا لا بأس به في مجال التخطيط الاقتصادي ، وكونت لديها الكوادر الفنية التي يمكنها أن تضع الخطط الاقتصادية ، وتقوم بتنفيذها فإننا سنبحث بشيء من التفصيل خطط التنمية الاقتصادية في امارة أبوظبي .[1]

فمنذ بدأ تدفق البترول في أبوظبي ، عام ١٩٦٢ كان على الحكومة آنذاك أن تعمل على تطوير البلاد ، من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن ذلك لم يتم إلا بعد تولي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم ، في شهر أغسطس / آب عام ١٩٦٦ . وبالرغم من أن صادرات البترول بدأت عام ١٩٦٢ إلا أن الاقتصاد المحلي لم يستفد من عائداته فائدة تذكر ، فقد بلغ مجموع ما انفق في مجالات التنمية فيما بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٥ حوالي ٢٠ مليون درهم

---

(١) انظر (اقتصاديات ابوظبي قديما وحديثا) ص٢١١ وما بعدها للمؤلف .

فقط موزعة بين عدة مشروعات من مجموع عائدات البترول البالغة ١٩,٣ مليون جنيه استرليني للفترة السابقة الذكر بنسبة ٧,٧٪ .(١)

وسنعرض في الجدول التالي ، توزيع اعتمادات التنمية على القطاعات فيما بين ١٩٦٣ و١٩٦٥ .

مشاريع التنمية لأبوظبي والمبالغ التي صرفت عليها (١٩٦٣ - ١٩٦٥)

العام	المشروع	المبلغ بالدرهم
١٩٦٣	مشاريع الطرق والمياه والاسكان	٣,٢٥٠,٠٠٠
٢١٩٦٤	الكهرباء (المرحلة الأولى)	٢,٢٥٠,٠٠٠
١٩٦٥	مشاريع المياه والكهرباء (المرحلة الثانية) .	١١,٦٥٠,٠٠٠
المجموع		١٧,١٥٠,٠٠٠

أولاً : الخطة الخمسية الأولى لأبوظبي (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

بعد أن تولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم ، في امارة أبوظبي في عام ١٩٦٦ أخذت عائدات البترول تزداد سنة بعد أخرى ، فكان لابـد من وضـع خطة تضم الخـطوط العريضة للتنمية الاقتصادية في أبوظبي ، تتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد .

(١) على أساس سعر صرف الجنيه الاسترليني ١ : ١٣,٥ درهم في ذلك الوقت .
المصدر : (اقتصاديات أبوظبي قديما وحديثا) ص٢١٢ للمؤلف .

وعلى ذلك فقد وضعت الخطة الخمسية الأولى ، لأبوظبي (١٩٦٨ – ١٩٧٢) وهي أول خطة من نوعها في منطقة الخليج العربي ، وكانت تجربة رائدة استفادت منها أبوظبي ، وغيرها من بلدان المنطقة الشيء الكثير . وقد بوشر بتنفيذ هذه الخطة بعد المصادقة عليها بالمرسوم الأميري رقم (١٥) في ١٩٦٨/٣/٣٠ .

وقد بلغت اعتمادات هذه الخطة ٢٩٦ مليون دينار بحريني[١] ، وتقع الخطة في أحد عشر بابا هي التعليم ، الصحة ، الزراعة ، الصناعة ، المواصلات ، البلديات ، الاسكان ، العمل ، السياحة ، القروض والاستثمارات ، المباني العامة .

١ – التعليم :

وقد خصص لهذا الباب ١٢,١٤ مليون دينار ، وهذا المبلغ يصرف في سنوات الخطة الخمسية (١٩٦٨ – ١٩٧٢) على انشاء ما تحتاجه البلاد ، من مدارس ابتدائية واعدادية ومعاهد ورياض للأطفال ومكتبات عامة ، ومساكن للمدرسين ومدارس لمحو الأمية وتعليم الكبار . وبالفعل فقد تم خلال سنوات الخطة تنفيذ جميع مشاريع هذا الباب ، وقد تم بناء العديد من المدارس ، في كل من مدينتي أبوظبي والعين كما أنشئت المدارس في مختلف القرى المتناثرة ، كما تضمن هذا الباب صرف الرواتب الشهرية لجميع طلاب الامارة ، والتي تبلغ حوالي نصف مليون دينار سنويا .[٢]

٢ – الصحة :

وقد خصص لباب الصحة في الخطة الخمسية مبلغ ستة ملايين ونصف مليون دينار ، من أجل انشاء المستشفيات في مدينة أبوظبي ، وفي مدينة العين والمستوصفات في القرى والجزر حيث تستدعي الضرورة ذلك .

---

(١) كان الدينار البحريني في وقت تنفيذ الخطة هو العملة المتداولة في أبوظبي ويساوي عشرة دراهم .

(٢) تبين بعد تنفيذ أربع سنوات من الخطة بأن عدد الطلاب ازداد من حوالي ٨٠٠ طالب وطالبة في سنة ١٩٦٧ – ١٩٦٨ إلى ١٠ آلاف طالب وطالبة في سنة ١٩٧٠ – ١٩٧١ وهذا دليل على مدى الاقبال على التعليم مما تطلب صرف المزيد من المبالغ على هذا المرفق الحيوي الهام .

٣ - الزراعـــة :

بلغ مجموع ما خصص لهذا الباب ١٣,٤ مليون دينار ، وذلك للصرف على تطوير الزراعة وتنميتها وخاصة في منطقة العين . وكذلك على المسح الذي أجري لمعرفة مصادر المياه ، والاصلاحات التي أدخلت على الافلاج وصيانتها .

٤ - الصناعـــة :

بلغ مجمـوع ما خصص لهـا ٥٩,٤ مليـون دينار ، ويدخل في باب الصناعة مشاريع الكهرباء والماء التي حصلت على حصة الأسد ، من هذا المبلغ بالاضافة إلى بعض المشـاريـع الأخـرى ، مثـل بعض الصنـاعـات البتروكيماوية والمسح الصناعي الذي تم اجراؤه في عام ١٩٦٩ .

٥ - المواصـــلات :

حصل هذا الباب على أكبر نصيب من الخطة الخمسية ، اذ خصص له مبلغ ٧١ مليـون دينـار . ويـدخل ضمن هذا الباب انشاء العديد من الطرق المعبدة الحـديثة ، ومنها الطرق الداخلية لمدينة أبوظبي والطرق الداخلية لمدينة العين ، وطريق أبـوظبي - العـين وطريق أبوظبي - دبي ، وطريق أبوظبي - قطر وهذان الطريقان يصلان أبوظبي بجاراتها الامارات العربية وبجميع دول العالم .

٦ - البلديـــات :

وقـد خصص لهـذا البـاب مبلغ ٥٠,٣ مليون دينار يصرف من أجل تخطيط مدينتي أبـوظبي ، والعين ويدخل ضمن هذا الباب أيضا موضوع الاستملاكات الذي خصص له في عام ١٩٧١ خمسة ملايين دينار ، لمدينة أبوظبي فقط .

ويـدخـل ضمن الباب أيضا موضوع تجميل وزراعة كل ، من مدينة أبوظبي ومدينة العين ، وكذلك مشاريع ردم المستنقعات والأراضي المنخفضة .

٧ - **الاســـكان** :

وقـد خصص لبـاب الاسكان في الخطة الخمسية مبلغ ١٥,٨ مليون دينار ، ويتضمن هذا البـاب انشاء المساكن الشعبية ، في كل من مدينة أبوظبي ومدينة العين وفي مدينة زايد .

٨ - **العمـــل** :

وبلغ مجموع ما خصص لهذا الباب ٢,٨ مليون دينار ، ويصرف هذا المبلغ على انشـاء المدارس المهنية وتجهيزها بالمعدات الثقيلة . وكذلك الصرف على تحسين أحوال اليد العاملة في أبوظبي .

٩ - **السياحـــة** :

وقد خصص لباب السياحة ٥,٩ مليون دينار ، تصرف على تطوير السياحة في البـلاد وانشاء بعض المؤسسات بالاضافة إلى الاهتمام بالآبار والتنقيب عنها ، وحفظها وكذلك انشاء عدد من المتاحف في مدينة أبوظبي ومدينة العين .

١٠ - **القروض والاستثمارات** :

وقـد خصص للقروض والاستثمارات ٤٩ مليون دينار ، ويدخل في هذا الباب القروض التي تمنحها أبوظبي للامارات الأخرى ، وللدول الشقيقة بالاضافة إلى بعض المبالغ التي يتم استثمارها ، من قبل مجلس أبوظبي للاستثمار .

١١ - **المباني العامة** :

وقـد خصص مبلغ ٩,٧ مليـون دينـار ، لاقامة بعض المباني العامة وقصور الضيافة وقاعات الاجتماعات وغيرها .

وفيما يلي ملخص الخطة الخمسية وأبوابها :

خطة الأعمار الخمسية (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

أبواب الخطة	الكلفة العمومية ألف دينار	الاعتمادات السنوية (ألف دينار)					اعتمادات الخطة ألف دينار
		١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	
الأول – المعارف	١٢١٤٠	٤٢٢٨	١٨٠٣	٢٠٥٧	٢٥٨٨	١٤٦٤	١٢١٤٠
الثاني – الصحة	٦٥١٠	٨٣٠	٢٤٦٥	٢٠٤٠	٨٤٥	٣٣٠	٦٥١٠
الثالث – الزراعة	١٣٩٦٩	٨٨٠	١٧٦٩	٢٥٦٠	٤١٣٠	٤٠٥٠	١٣٣٨٩
الرابع – الصناعة	٦٣١٠٠	١١٢٧٠	١٤٤٦٠	٩٩٧٠	٨٢٢٠	١٥٤٢٠	٥٩٣٤٠
الخامس – المواصلات	٨٢٨٧٠	١٧٢٦٠	١٦٩٩٠	١٧٣٧٠	١١٠٦٠	٨٣٥٠	٧١٠٣٠
السادس – البلديات	٥٤٢٦٠	٨٧٢٥	١٢٩٢٥	١١٦٥٠	٩٥٢٠	٧٤٩٠	٥٠٣١٠
السابع – الاسكان	١٦٧٠٠	٣٧٥٠	٤٧٠٠	٣١٥٠	٢٤٠٠	٢٨٠٠	١٥٨٠٠
الثامن – العمل	٢٧٨٥	٢٦٠	٩٣٠	٦٤٠	٥٥٠	٣٧٥	٢٧٥٥
التاسع – السياحة	٥٩١٦	٨٥٠	١١٧٠	١٣٢٥	١٥٧١	١٠٠٠	٥٩١٦
العاشر – المباني العامة	٩٧٢٠	٢٢٢٠	٣٧١٥	٢٣٧٥	٨٣٠	٥٨٠	٩٧٢٠
الحادي عشر – قروض واستثمارات	٤٩٠٠٠	٣٠٠٠	٤٢٥٠	١١٧٥٠	١٤٥٠٠	١٥٥٠٠	٤٩٠٠٠
مجموع اعتمادات (١-١١)	**٣١٦٩٧٠**	**٥٢٢٧٣**	**٦٥١٧٧**	**٦٤٨٨٧**	**٥٦٢١٤**	**٥٧٣٥٩**	**٢٩٥٩١٠**

ومن استقرائنا لأبواب الخطة الخمسية الأولى ، لامارة أبوظبي نجد أنها ركزت على مشروعات البنية الأساسية ، من طرق وموانيء ومطارات ومستشفيات ومساكن وماء . وقد بذل مجهود كبير في اعدادها ، وذلك بالرغم من الصعوبات التي كانت تواجه واضعي هذه الخطة ،[1] اذ لم تكن الاحصاءات والبيانات اللازمة لوضعها متوفرة في ذلك الوقت .

(١) لقد قام بالمجهود الاكبر في وضع هذه الخطة الخمسية السيد محمود حسن جمعة مستشار التخطيط الاقتصادي لامارة أبوظبي .

ولذلك جاءت هذه الخطة عبارة عن تجميع لمشروعات البنية الأساسية ومع انه كان من السابق لأوانه وضع خطة اقتصادية لأبوظبي ، في تلك الظروف التي كانت تمر بها ، إلا أن تجربة الخطة الخمسية الأولى كانت ولا شك ذات فائدة كبيرة ، بالنسبة للذين قاموا بوضع الخطط الاقتصادية لأبوظبي ، أو للامارات العربية المتحدة في مرحلة لاحقة .

مجلس التخطيط في أبوظبي :(١)

بعد أن بوشر في تنفيذ الخطة الخمسية ، الأولى لأبوظبي في بداية ١٩٦٨ ، ظهرت الحاجة لانشاء مجلس للتخطيط ، يتولى الاشراف على تنفيذ هذه الخطة ، ويتولى وضع الخطط للمراحل القادمة ، كما يتولى توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، في الامارة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد كان انشاء مثل هذا الجهاز ضروريا ، نظرا لعدة عوامل أهمها البدء في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، واتساع مسئوليات أبوظبي الخارجية عربيا ودوليا ، والتحضير لمرحلة ما بعد الاستقلال وقيام الاتحاد ، والرغبة في معالجة اعتماد الاقتصاد الوطني ، على قطاع واحد ، وهو قطاع البترول ، وفي السيطرة على الحركة التضخمية التي صاحبت ظهور البترول وانطلاقة التنمية الاقتصادية .

وفي مايو / آيار ١٩٦٨ صدر المرسوم الأميري رقم (١٤) لسنة ١٩٦٨ منشئا مجلس التخطيط ومحددا اختصاصاته ، وفي مقدمتها وضع الخطوط العريضة لرسم الخطط للأعمار الشامل ، والتصديق على الخطط وميزانياتها والاشراف على تنفيذها ، وعلى اعداد واقرار ومراقبة تنفيذ الميزانيات الاعتيادية لضمان تنسيقها مع الخطة ، ودعم الفاعليات العمرانية والاقتصادية في القطاع الخاص ، والاطار العام للخطة والبت في جميع الأمور الأخرى ، التي تكفل تسهيل تنفيذ الخطة وتعجيل التطور المتوازن .

---

(١) مانع سعيد العتيبة «مجلس التخطيط في أبوظبي» ١٩٧٠ .

وكـان من الضروري بعد انقضاء ثلاث سنوات على بدء الحركة العمرانية في أبوظبي ، وبعد مضي سنة من بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، أن يبدأ مجلس التخطيط عمله بمراجعة وتقويم ، ما تم انجازه خلال تلك الفترة التي تعتبر من أهم فترات التطور الاقتصادي ، والاجتماعي في أبوظبي .

ثم كان على هذا المجلس ، بعـد أن فرغ من هذه المهمة ، أن يشرع في ضوء معطيات تلك التجربة ، في وضع أسس التطور الاقتصادي للمرحلة المقبلة ، التي كانت تختلف بالضرورة من حيث بنيانها ووسائلها عن المرحلة السابقة .

وفي عام ١٩٧١ انشيء أول مجلس للوزراء في امارة أبوظبي ، لتولي المهام التي كانت منوطة بمجلس التخطيط السابق الذكر ، الذي أدى دوره في تلك المرحلة . وفي عام ١٩٧٤ صدر المرسوم الأميري رقم (١٦) والذي تضمن تنظيم هيكل اداري جديد ، يتولى تخطيط ومتابعة قضايا التنمية لامارة أبوظبي ، سمي دائرة التخطيط والتي حددت اختصاصاتها بما يلي :[١]

١ – دراسة حاجة البلاد من خطط التنمية والتطوير ، واقتراح أهداف عامة لها بالتعاون مع الجهات والدوائر المختصة ، ورفع توصياتها بهذا الخصوص إلى جهات الاختصاص لاقرارها .

٢ – اقتراح واعداد موازنات التنمية ، ومتابعة الصرف منها بالتعاون مع دائرة المالية والدوائر الأخرى المعنية .

٣ – وضـع خطط التنميـة ومناهجها ، بالتعاون مع الدوائر والجهات المختصة ورفعها للجهات العليا لاقرارها .

٤ – متابعة خطط الانماء بعد اقرارها من الجهات المختصة ، والتنسيق بينها في اطار اقتصادي واجتماعي متكامل ، ورفع تقارير المتابعة إلى جهات الاختصاص .

---

(١) موسـوعـة التشريعات – الجزء الثاني في المراسيم الاميرية ١٩٦٥ – ١٩٨٠ ، امارة ابوظبي الامانة العامة للمجلس التنفيذي . صفحة ٣٨٠ .

٥ – تنفيذ الخطط والمناهج والمشاريع واستخلاص النتائج ، ورفع تقارير بذلك إلى جهات الاختصاص .

٦ – تهيئة المشورة الفنية اللازمة عند اعداد وتنفيذ الخطط ومتابعتها .

٧ – اجراء الدراسات والبحوث المكتبية والميدانية ، والمقارنة ونشر الوعي الانمائي في البلاد .

٨ – اقتراح مناهج تنمية الكوادر المتخصصة للتخطيط بالتعاون مع الجهات المختصة في البلاد .

٩ – أية اختصاصات أخرى تعهد اليها ، وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات وقرارات المجلس التنفيذي الصادرة بهذا الشأن .

وبناء على هذه الاختصاصات ، فقد قامت دائرة التخطيط في اطار اعدادها ومتابعتها للمشاريع الانمائية ، لامارة أبوظبي باصدار مناهج سنوية للتطوير تبيِّن مختلف المشاريع الانمائية بكافة تفاصيلها ، والاعتمادات المالية السنوية المخصصة لها ، حتى عام ١٩٧٦ حيث قامت الدائرة بوضع خطة انمائية للسنوات ١٩٧٧ – ١٩٧٩ كان من بين أهدافها استكمال الهيكل الأساسي للامارة ، ودفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام .

ثانيا : الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية (١٩٧٧ – ١٩٧٩) :

بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٨ – ١٩٧٢) والتي ركزت كما رأينا على مشروعات البنية الأساسية ، كان لابد من وضع الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لامارة أبوظبي ، يكون هدفها دفع عجلة التنمية الشاملة إلى الأمام .

وهكذا صدر في العشرين من ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٥ المرسوم الأميري رقم (٢١) لعام ١٩٧٥ والخاص باعداد الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية

لامارة أبوظبي .[1] فعالج الباب الأول من المرسوم نوعية الخطة وحدد الفترة الزمنية لها . فقد نصت المادة الأولى من الباب الأول على أن «توضع لامارة أبوظبي خطة لتنمية اقتصادية واجتماعية ثانية ، تهدف إلى النهوض الاقتصادي والاجتماعي الشامل ، لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية» .

وجاء في المادة الثالثة من الباب الأول أن الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية لامارة أبوظبي ثلاثية ، وأنها تشمل الأعوام (١٩٧٧ – ١٩٧٩) .

وقد جاء في المادة الخامسة من الباب الثاني من المرسوم الأميري ، أن الهيكل التنظيمي لهذه الخطة يتكون من :

١ – اللجنة التوجيهية للتخطيط .
٢ – اللجان الفنية للتخطيط .
٣ – اللجان القطاعية للتخطيط .

وقد حددت المادة السابعة ، أن تكون اللجنة التوجيهية للتخطيط السلطة العليا للتخطيط ، وأن تقوم بتحديد الخطوط الرئيسية التي على أساسها يسير جهاز التخطيط . وكذلك أُنيط بلجنة المشاريع العامة مهمة اللجنة الفنية للتخطيط . وقد عالج الفصل الثالث من المرسوم في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ موضوع تكوين عدد من اللجان القطاعية كما تم تحديد القطاعات الاقتصادية على النحو التالي :

١ – الزراعة والثروة السمكية .
٢ – الطاقة وتشمل البترول والغاز والماء والكهرباء .
٣ – الصناعة .
٤ – الهيكل الأساسي ويشمل النقل والمواصلات والاعلام والسياحة والمواصلات السلكية واللاسلكية .

---

(١) راجع المرسوم الأميري رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥ .

٥ – الاسكان وتخطيط المدن .
٦ – الخدمات الاجتماعية ويشمل الصحة والتعليم والبلديات والمنشآت العامة .
٧ – الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
٨ – النقد وسياسة القروض الداخلية .
٩ – المالية العامة .
١٠– التنظيم الاداري واعادة تقييم القوانين والأنظمة .
١١– التجارة الداخلية والخارجية والعلاقات الاقتصادية مع الخارج .
١٢– التنسيق الاقتصادي مع بقية الامارات .

وقد قسمت المادة رقم (١٦) أعمال الخطة المذكورة إلى ثلاث مراحل أساسية وهي :

المرحلة الأولى ، تحديد الأعمال الأساسية لوضع الخطة ، والمرحلة الثانية تحديد الاتجاهات والأهداف العامة والقطاعية للخطة ، والمرحلة الثالثة ، اعداد الأقسام الرئيسية للخطة ووضع هيكل التقرير النهائي .

لقد تميزت خطتا التنمية الاقتصادية ، في كون الخطة الأولى خطة اعمار حصرت المشاريع التي يمكن أن تقوم بها الحكومة ، في وقت كانت تفتقر فيه الامارة إلى كل وسائل التقدم والمرافق الضرورية ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك فإن التنفيذ كان بقدر ما سمحت به الظروف في ذلك الوقت .

أما الخطة الثانية ١٩٧٧ – ١٩٧٩ فقد تميزت بوضع أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ، إلا أن تنفيذها قد تعثر نظرا لأن ما وضعته من أهداف كان يتطلب في الكثير منه ، قرارات سياسية تهم الدولة ككل وليس على صعيد امارة أبوظبي وحدها . ولكن التعرف على مستوى الانفاق الحكومي كان من أهم منجزات هذه الخطة ، في ضوء برمجة للمشاريع التي سيتم تنفيذها ، وقد استمرت دائرة التخطيط باتباع هذا المنهج في تخطيطها ، وكان آخرها منهاج ١٩٨٥ للأعوام ١٩٨٥ – ١٩٨٩ .

وبناء على ذلك ، يمكن أن نتتبع النشاطات التنموية في اقتصاد امارة أبوظبي ،

وفق الاعتمادات السنوية التي تخصص لذلك ، من ضمن الميزانية العامة للامارة والتي تتضمن إلى جانب المصروفات ، وبالاضافة إلى الميزانية الاعتيادية البنود التالية : المنهاج السنوي لتطوير المساعدات الدولية والمساهمة في ميزانية الاتحاد . كما وتتضمن الميزانية الاعتيادية للمصروفات التكوين الرأسمالي الثابت للامارة ، والذي يبين المصروفات الاعتيادية التي توظف كاستثمار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونتيجة لارتباط برامج التنمية الاقتصادية بالميزانية العامة للامارة سنويا كل عام ، فإن فعالية التنفيذ تستند على تاريخ اعتماد هذه الميزانية من قبل المجلس التنفيذي لامارة أبوظبي ، والذي تراوح بين صفر و٣٠٤ أيام خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٥ وكما في الجدول التالي :(١)

تاريخ ارسال مشروع المنهاج السنوي للتطوير إلى المجلس التنفيذي وتاريخ المصادقة عليه

السنة المالية	تاريخ توصية لجنة المشاريع العامة	تاريخ الموافقة من قبل المجلس التنفيذي	عدد أيام التأخير عن ١/١
١٩٧٧	١٩٧٧/١/٤	١٩٧٧/١/٧	٧
١٩٧٨	١٩٧٨/١/١٢	١٩٧٨/٢/١٢	٤٣
١٩٧٩	١٩٧٩/٢/١	١٩٧٩/٢/٢٣	٥٣
١٩٨٠	١٩٧٩/١٢/١٣	١٩٧٩/١٢/١٩	-
١٩٨١	١٩٨٠/١٢/١٤	١٩٨١/٢/٣	٢٤
١٩٨٢	١٩٨١/١٢/٢٨	١٩٨٢/٣/٢	٦١
١٩٨٣	١٩٨٣/١/١٥	١٩٨٣/٣/١٩	٧٨
١٩٨٤	١٩٨٤/١/٢٢	١٩٨٤/٩/٢	٢٤٥
١٩٨٥	١٩٨٥/٣/٢٣	١٩٨٥/١١/٥	٣٠٤

(١) حميدة بن قاسم ، المنهاج السنوي للتطوير اجراءاته ونتائجه ١٩٧٠ - ١٩٨٥ ، دائرة التخطيط الشعبة الاقتصادية ، امارة أبوظبي ١٩٨٦ ص١١ .

وقد كان لتأخير اعتماد الميزانية ، أن ظهر تفاوت بين الاعتمادات التي تقر وبين الانفاق الفعلي ، مما يؤثر على مدى فعالية البرامج التنموية وتحقيق أهدافها .

ان عمليـة التنميـة الاقتصادية ، ترتبط ارتباطا مباشراً بالوضع الاقتصادي العـام ، من حيث الانتـاج في مختلف القـطاعات ، وتطور الناتج المحلي والميزان التجاري ، ويوفر الانتعاش في مختلف هذه القطاعات الأرضية التي تعتمد عليها عمليـة التنمية الاقتصادية دون الحاجة الى البحث عن مصادر لتمويل البرامج التنموية نفسها ، لدعم الاقتصاد المحلي على المديين المتوسط والبعيد - كما يبين التركيب الهيكلي لمؤشرات الوضع الاقتصادي المشار إليها ، أداء مختلف القطاعات الاقتصادية مما يساعد في تحديد تركيز عملية التنمية في قطاعات محددة ضمن اطار الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحددها الدولة .

فبـالنسبـة إلى امـارة أبـوظبي ، فقـد تطورت قيمة الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية وبالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ من ٣٢٣٩٣,٩ مليون درهم إلى ٦٥٥٢٣,٩ مليون درهم كذلك تشير التقديرات الأولية(١) ان قيمة الانتاج لعام ١٩٨٨ ستكون بحدود مقاربة لقيمة عام ١٩٨٧ كما في الجدول التالي :

(١) مصادر مباشرة من دائرة التخطيط / أبوظبي .

الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية في امارة أبوظبي موزعا بين القطاعات السلعية والخدمية ١٩٧٥ - ١٩٨٧)
(بالأسعار الجارية)
جدول رقم (أ)

(مليون درهم)

السنة / القطاع	١٩٧٥	٪	١٩٧٦	٪	١٩٧٧	٪	١٩٧٨	٪	١٩٧٩	٪
الزراعة والثروة الحيوانية										
والسمكية	٦٥,٩	٠,٢	٩٠,٧	٠,٢	١٣٥,٨	٠,٣	١٧٦,٠	٠,٤	٢٠٧,٠	٠,٣
الصناعات الاستخراجية										
البترول الخام	٢٢٤٣٢,٠	٦٩,٣	٢٧١٧٣,٠	٦٧,٨	٣٠١٤٢,٠	٦٢,٨	٢٦٨٧٦,٠	٥٥,٩	٣٩٩٩١,٠	٦٠,٦
أخرى (محاجر)	٨٠	–	١٢,٠	–	٢٠,٠	–	٢٥,٥	٠,١	٣٢,٠	٠,١
الصناعات التحويلية	٣٠٢,٦	٠,٩	٥٥١,٦	١,٤	١٠٤٨,١	٢,٢	١٦٥٨,٠	٣,٤	٢٠٦٤,٣	٣,١
الماء والكهرباء	٢٤٠,٠	٠,٧	٣٢٦,٦	٠,٨	٤٤٥,٠	٠,٩	٥٧٤,٨	١,٢	٧٤٢,٢	١,١
التشييد والبناء	٢٨٨٠,٤	٨,٩	٣٦٨٢,٣	٩,٢	٤٨٨٤,٠	١٠,٢	٦٦٠٨,٣	١٣,٧	٨٥٥٤,٩	١٣,٠
مجموع القطاعات السلعية	٢٥٩٢٨,٩	٨٠,٠	٣١٨٣٦,٢	٧٩,٤	٣٦٦٧٤,٩	٧٦,٤	٣٥٩١٨,٦	٧٤,٧	٥١٥٩١,٤	٧٨,٢
تجارة الجملة والتجزئة										
والمطاعم والفنادق	١٢٩٤,٩	٤,٠	١٤٢١,١	٣,٥	١٠٩٣,٩	٣,٩	٢٢٠٥,٣	٤,٥	٢٦٢٥,٨	٤,٠
النقل والمواصلات	٨٦٢,٧	٢,٧	١١٦٣,٤	٢,٩	١٥٥٧,٢	٣,٢	١٩٠٩,٢	٤,٠	٢٣٦٨,٣	٣,٦
الاسكان والايجارات	٧٦٧,٤	٢,٤	١٢٢٨,٨	٣,١	١٨٤,٣	٣,١	١٦٣٢,٤	٣,٤	١٤١٩,١	٢,١
التمويل والتأمين	٢٥٤,٠	٠,٨	٤٨٧,٠	١,٢	٦٠,٠	١,٤	٥٩٣,٠	١,٢	٧٦٥,٠	١,١
الخدمات الحكومية	٣٠٨٥,٠	٩,٥	٣٦٩٧,٤	٩,٢	٥٩٦,٤	١١,٣	٥٤١٤,٩	١١,٣	٦٧٦٢,٨	٠,٣
خدمات أخرى	٢٠١,٠	٠,٦	٢٦٤,٠	٠,٧	٣٤٥,٠	٠,٧	٤٠٢,٠	٠,٩	٤٦٢,٠	٠,٧
مجموع القطاعات الخدمية	٦٤٦٥,٠	٢٠,٠	٨٢٦١,٧	٢٠,٦	١١٣٣٦,٨	٢٣,٦	١٢١٥٦,٨	٢٥,٣	١٤٤٠٣,٠	٢١,٨
اجمالي قيمة الانتاج	٣٢٣٩٣,٩	١٠٠,٠	٤٠٠٩٧,٩	١٠٠,٠	٤٨٠١١,٧	١٠٠,٠	٤٨٠٧٥,٤	١٠٠,٠	٦٥٩٩٤,٤	١٠٠,٠

المصدر : أعداد مختلفة من كتاب «التطورات الاقتصادية والاجتماعية لامارة أبوظبي» الذي تصدره دائرة التخطيط – الشعبة الاقتصادية ..

(معلومات ١٩٨٥ انظر كتاب ١٩٨٣ – ١٩٨٥ ص٢)

معلومات ١٩٨٦/١٩٨٧ معلومات مباشرة من دائرة التخطيط / امارة ابوظبي – عام ١٩٨٩ .

تكملة جدول الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية في امارة أبوظبي موزعا بين القطاعات الاقتصادية ١٩٧٥-١٩٨٧ (بالأسعار الجارية)

جدول (ب)

(مليون درهم)

القطاع / السنة	١٩٨٠	٪	١٩٨١	٪	١٩٨٢	٪	١٩٨٣	٪
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٣٥٣,٥	٠,٣	٣٢٧,٦	٠,٣	٤٠٦,٦	٠,٤	٣٣٦,٤	٠,٤
الصناعات الاستراتيجية	–	–	٥٩١٥٧,٧	–	٥٠٦٣٩,٩	–	٣٤٥٠٨,٨	–
البترول الخام	٥٧٢٢٨,٥	٦٣,٦	٥٩١١٣,٧	٥٩,٣	٥٠٥٨٩,٩	٥١,٣	٣٤٤٥٣,٨	٤٠,٩
أخرى (محاجر)	٣٨,٠	٠,١	٤٤,٠	–	٥٠,٠	–	٥٥,٠	–
الصناعات التحويلية	٢٦٤٦,٥	٢,٩	٥٨٩٤,١	٥,٩	٧٢٤٠,٦	٧,٣	١١٣٧٨,٠	١٣,٥
الماء والكهرباء	٩٥٩,٠	١,١	١١٨٥,٦	١,٢	١٤٦٧,٥	١,٥	٢١٧٣,١	٢,٦
التشييد والبناء	٨٩٣٣,٠	٩,٩	٩٦٣٠,٠	٩,٧	١٠٣٧٠,٠	١٠,٦	٧٣٢٣,٠	٨,٧
مجموع القطاعات السلعية	٧٠٠٥٨,٥	٧٧,٩	٧٦١٩٥,٠	٧٦,٣	٧٠١٢٤,٦	٧٩,١	٥٥٧١٩,٣	٦٦,١
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٣٦٤٨,٩	٤,٠	٥٥٢٤,٧	٥,٥	٦٧٦٤,٩	٦,٧	٤٧٠٤,٠	٥,٦
النقل والمواصلات	٢٦٩٠,٣	٣,٠	٣٠٨٦,٥	٣,١	٣٧٣٤,٦	٣,٨	٣٤٣٥,٠	٤,١
الاسكان والايجارات	١٩٣٠,٠	٢,٢	٢٦٩٣,٨	٢,١	٤١١١,٧	٢,٣	٣٥٩٩,٤	٤,٢
التمويل والتأمين	٨٩٨,٠	١,٠	١٠٦٠,٠	١,١	١٢٦٠,٠	١,٣	٢١٥٤,٠	٢,٦
الخدمات الحكومية	١٠١٦٨,٤	١١,٣	١١٣١٣,١	١١,٣	١٣٩٥٥,٠	١٤,١	١٣٩١٦,٧	١٦,٥
خدمات أخرى	٥٤١,٠	٠,٦	٦٣٠,٠	٠,٦	٧٠٠,٠	٠,٧	٨٠٠,٠	٠,٩
مجموعات القطاعات الخدمية	١٩٨٧٦,٦	٢٢,١	٢٤٣٠٨,١	٢٣,٧	٣٠٥٢٦,٢	٢٨,٩	٢٨٦٠٩,١	٣٣,٩
اجمالي قيمة الانتاج	٨٩٩٣٥,١	١٠٠,٠	١٠٠٥٠٣,١	١٠٠,٠	١٠٠٦٥٠,٨	١٠٠,٠	٨٤٣٢٨,٤	١٠٠,٠

تكملة جدول الانتاج حسب القطاعات الاقتصادية في امارة أبوظبي موزعا بين القطاعات الاقتصادية ١٩٧٥ - ١٩٨٧ (بالأسعار الجارية)

جدول (ج)

(مليون درهم)

السنة / القطاع	١٩٨٤	٪	١٩٨٥	٪	١٩٨٦	٪	١٩٨٧	٪
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٣٩٤,٦	٠,٥	٤٨١,٧	٠,٦	٥٦٧,٠	–	٦٣٢,٥	–
الصناعات الاستراتيجية	٣٠٣٤٧,١	–	٢٧٥٢٦,٣	–	١٧١٦٢,٦	–	٢٦٠٧٠,٦	–
البترول الخام	٣٠٢٨٧,١	٣٦,٨	٢٧٤٦١,٣	–	١٧١٠٢,٦	–	٢٦٠١٠,٦	–
أخرى (محاجز)	٦٠,٠	–	٦٥,٠	–	٦٠,–	–	٦٠,–	–
الصناعات التحويلية	١٤٠٨٤,٩	١٧,١	١٢٢٠٥,١	–	٧٣٧٦,٩	–	٨٥٤٤,٨	–
الماء والكهرباء	٢٣٨٨,٤	٢,٩	٢٢٥٦,٠	–	١٥٣٤,٤	–	١٦٩٢,٦	–
التشييد والبناء	٨٣٦٦,٠	١٠,١	٧٥٨٦,٣	–	٥٦٧٨,٤	–	٤٦٨٠,٥	–
مجموع القطاعات السلعية	٥٥٥٨١,٠	٦٧,٤	–	–	–	–	٤١٦١٢,–	–
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٣٦٩١,٨	٤,٥	٣٥١٢,١	٢٩٧٠,٠	–	–	٢٩٣٤,٢	–
النقل والمواصلات	٣٢٢٨,٤	٣,٩	٣٥٦٦,٦	–	٣٣٤٢,٩	–	٢٩٩٤,٩	–
الاسكان والايجارات	٢٧٧٨,٣	٣,٤	٢٤٩٤,٨	–	٢٣٩٢,٠	–	٢٣٧٠,٠	–
التمويل والتأمين	٢١١٨,٠	٢,٦	٢١٢٤,٥	–	٢٢٥٠,٠	–	٢٢٢٠,٠	–
الخدمات الحكومية	١٤١٥٧,٦	١٧,٣	١٣٠٨٨,٦	–	١٢١٢٩,٥	–	١٢٥٨٣,٨	–
خدمات أخرى	٨٥٠,٠	١,٠	٨٠٥,٠	–	٧٥٠,٠	–	٨٠٠,٠	–
مجموع القطاعات الخدمية	٢٦٨٢٤,١	٣٢٦	–	–	–	–	–	–
اجمالي الانتاج	٨٢٤٠٥,١	١٠٠,٠	٧٥٦٤٧,٠	–	٥٦١٥٣,٧	–	٦٥٥٢٣,٩	–

المصدر : في جدول رقم (أ) السابق .

وقد شهدت الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٢ ارتفاعا سنويا في قيمة مجمل الانتاج ، حيث تحقق في نهايتها أعلى قيمة له اذ بلغت ١٠٠٦٥٠,٨ مليون درهم ، وقد أخذت بعد ذلك في الانخفاض نتيجة لتخفيض كميات الانتاج البترولي في الامارة ، اذ انخفضت قيمة الانتاج من هذا القطاع من ٥٩١١٣,٧ مليون درهم في عام ١٩٨١ الى ٢٦٠٧٠,٦ مليون درهم في عام ١٩٨٧ ، وبلغت نسبة الانخفاض في هذا القطاع من ٥٩,٢٪ الى ٣٩,٨٪ بالنسبة الى اجمالي قيمة الانتاج للسنوات المشار إليها على التوالي . هذا ولابد من الاشارة إلى أن قيمة الانتاج في مجموع القطاعات السلعية ، يفوق ذلك في القطاعات الخدمية ، اذ يشكل الأول في حدود ثلثي قيمة الانتاج ، وقد حافظت قطاعات الانتاج المختلفة الأخرى في الفترة المشار إليها أعلاه على معدلات نمو مطردة ، بشكل عام باستثناء ما أشرنا إليه بالنسبة إلى قطاع البترول ، وعدم استقرار قطاع التشييد والبناء . على أنه يشار في هذا المجال إلى الارتفاع في قيمة الانتاج في قطاع الخدمات الحكومية ، والخدمات الأخرى اذ يشكل أعلى نسبة في قيمة اجمالي الانتاج في الامارة ، بعد قطاع البترول ويحتل قطاع الصناعات التحويلية المركز الثالث ، يليه قطاع التشييد والبناء وذلك عند عام ١٩٨٧ .

وقد أخذ تطور الناتج المحلي[1] الاجمالي لامارة أبوظبي ، خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٧ نفس المسار لاجمالي قيمة الانتاج ، اذ ارتفع من ٢٦٥٩٦,١ مليون درهم إلى ٥٠١١٠,٣ مليون درهم وشهد خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨١ ارتفاعا سنويا باستثناء انخفاض عام ١٩٧٨ نتيجة لانخفاض الانتاج البترولي في ذلك العام ، حيث حقق في نهاية تلك الفترة ٨٤٠٤٥,٤ مليون درهم . قبل أن يتجه نحو الانخفاض بعد ذلك ، نتيجة الانخفاض في القطاع البترولي ، أيضا إلا أن انعكاس ذلك على الناتج الاجمالي قد ظهر في عام ١٩٨٣ اذ حافظ على معدلات ارتفاع سنوية طوال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٢ لتشهد معدلات نموه السنوية انخفاضا عام ١٩٨٣ بلغ ٢٣,٢٪ واستمر الانخفاض ليبلغ أقصاه في عام ١٩٨٦ وبنسبة (٢٥,٢٪) مقارنة بالعام الذي سبق ، أما في عام ١٩٨٧ فلقد ارتفع الناتج القومي الى حوالي ٢١,١٪ نتيجة تحسن الانتاج في القطاع البترولي ، وزيادة العائدات البترولية المؤثرة بشكل كبير في اجمالي الناتج .

---

(١) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (بتكلفة عوامل الانتاج) .

ويبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي ، شاملاً قطاع البترول وبدونه والزيادة السنوية فيه ثم معدلات النمو السنوية ، ونسبة قطاع البترول من اجمالي الناتج المحلي ، ونسبة العائد البترولي منه خلال السنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٧ .

تطور الناتج المحلي الاجمالي لامارة أبوظبي ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول رقم (أ)

(مليون درهم)

الناتج / السنة	اجمـــالي الناتـــج		
	شاملا البترول	بدون البترول	قطاع البترول
١٩٧٥	٢٦٥٩٦,١	٦٤٠٧,٣	٢٠١٨٨,٨
١٩٧٦	٣٢٦٨٢,٥	٨٢٢٦,٨	٢٤٤٥٥,٧
١٩٧٧	٣٨٦٨٠,٧	١١٥٥٢,٩	٢٧١٢٧,٨
١٩٧٨	٣٨٢٢٨,٤	١٤٠٤٠,٠	٢٤١٨٨,٤
١٩٧٩	٥٥١٢٢,٥	١٧١٣١,٠	٣٧٩٩١,٥
١٩٨٠	٧٦٠٤٣,٨	٢١٦٧٦,٧	٥٤٣٦٧,١
١٩٨١	٨٤٠٤٥,٤	٢٧٨٨٧,٤	٥٦١٥٨,٠
*١٩٨٢	٨٢٢١١,٦	٣٤١٥١,٢	٤٨٠٦٠,٤
١٩٨٣	٦٣١٥٧,٧	٣٠٤٢٦,٦	٣٢٧٣١,١
١٩٨٤	٥٩٨٠٣,٧	٣١٠٣١,٠	٢٨٧٧٢,٧
١٩٨٥	٥٥٢٦٦,٧	٢٩٢٧٧,٨	٢٦٠٨٨,٢
١٩٨٦	٤١٣٩٥,٩	٢٥١٤٨,٤	١٦٢٤٧,٥
١٩٨٧	٥٠١١٠,٣	٢٥٣٥٨,٢	٢٤٧٥٢,١
١٩٨٨	غ.م	–	غ.م

– تكملة الجدول والمصدر في الصفحة التالية :

تكملة جدول تطور الناتج المحلي الاجمالي لامارة أبوظبي ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول (ب)

(مليون درهم)

الناتج / السنة	الزيادة السنوية في الناتج: بما فيها البترول	دون البترول	قطاع البترول	نمو اجمالي الناتج سنويا	نسبة قطاع البترول من اجمالي الناتج
١٩٧٥	–	–	–	–	٧٥,٩
١٩٧٦	٦٠٨٦,٤	١٨١٩,٥	٤٢٦٦,٩	٢٢,٩	٧٤,٨
١٩٧٧	٥٩٩٨,٢	٣٣٢٦,١	٢٦٧٢,١	١٨,٤	٧٠,١
١٩٧٨	(٤٥٢,٣)	١٤٨٧,١	(٢٩٣٩,٤)	(١,٢)	٦٣,٣
١٩٧٩	١٦٨٩٤,١	٣٩١,٠	١٣٨٠٣,١	٤٤,٢	٦٨,٩
١٩٨٠	٢٠٩٢١,٣	٤٥٤٥,٧	١٦٣٧٥,٦	٣٨,٠	٧١,٥
١٩٨١	٨٠٠١,٦	٦٢١٠,٧	١٧٩٠,٩	١٠,٥	٦٦,٨
١٩٨٢	(١٨٣٣,٨)	٦٢٦٣,٨	(٨٠٩٧,٦)	(٢,٢)	٥٨,٥
١٩٨٣	(١٩٠٥٣,٩)	(٣٧٢٤,٦)	(١٥٣٢٩,٣)	(٢٣,٢)	٥١,٨
١٩٨٤	(٣٣٥٤,٠)	٦٠٤,٤	(٣٩٥٨,٤)	(٥,٦)	٤٨,١
١٩٨٥	(٤٤٣٧)	(١٧٥٣,٢)	(٢٦٨٤,٥)	(٧,٢)	٤٧,١
١٩٨٦	(١٣٩٧٠,٨)	(٤١٢٩,٣)	(٩٨٤٠,٧)	(٥٢,٢)	٣٩,٢
١٩٨٧	٨٧١٤,٤	٢٠٩,٨	٨٥٠٤,٦	(٢١,١)	٤٩,٤
١٩٨٨	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

* بلغ العائد المتحقق من البترول ٢٧٤٩٥,١ مليون درهم وعليه تتأثر أرقام نفس العام بنفس مدى انخفاضه .

المصدر السابق في الجدول السابق / واحصائيات وزارة التخطيط ١٩٨٥/١٩٨٦/١٩٨٧ دائرة التخطيط أبوظبي . بصورة مباشرة .

أما من حيث توزيع اجمالي الناتج المحلي ، على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإنه أيضا يتوازى في اتجاهاته مع اجمالي قيمة الانتاج لامارة أبوظبي ، من حيث مجموع القطاعات السلعية ، والتي بلغت ٦٧,٤٪ في عام ١٩٨٧ وتفوق مجموع القطاعات الخدمية ، والتي حافظت على نوع من الاستقرار في حدود ٢٨٪ من مجمل الناتج المحلي ، منذ عام ١٩٨٢ ثم ارتفعت الى حوالي ٣٢,٦٪ في عام ١٩٨٧ ، كما شكل قطاع البترول الخام أعلى نسبة من مجمل الناتج المحلي ، على الرغم من تراوحه بين ٧٥,٩٪ في عام ١٩٧٥ و٤٩,٤٪ في عام ١٩٨٧ ويعود هذا الانخفاض في مراحله الأولى وحتى عام ١٩٨١ الى تحسن الأداء الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الأخرى . مما زاد من نصيب مساهمتها في مجمل الناتج المحلي ، إلا أن انخفاض العائد البترولي اعتبارا من عام ١٩٨٢ أصبح عاملا اضافياً في هبوط معدلات نسبة هذا القطاع ، من مجمل الناتج المحلي . هذا وقد احتل أيضا قطاع الخدمات الحكومية المركز الثاني في تكوين مجمل الناتج المحلي ، عند عام ١٩٨٧ ، بينما شهد قطاع الصناعات التحويلية تطورا متذبذبا منذ عام ١٩٨١ مما جعل نصيب مساهمته يحتل المركز الثالث ، والذي بلغ عام ١٩٨٧ نسبة ٩,٨٪ بينما كانت نسبة قطاع الخدمات الحكومية ١٤,٣٪ . كما يشار الى القطاعات الأخرى وبالذات قطاعي الماء والكهرباء والتشييد والبناء ، اللذين شهدا انخفاضا في نموهما إلّا أن نسبتهما إلى مجمل الناتج المحلي عام ١٩٨٧ بحدود ٢,٢٪ و٥٪ على التوالي . حيث بدأ انخفاضهما بعد عام ١٩٨٢ بينما حافظت في المعدل العام القطاعات الاخرى على أدائها ونصيب مساهمتها إلى حد ما في مجمل الناتج المحلي ، كما يبين الجدول التالي لتطور الناتج المحلي حسب القطاعات الاقتصادية لامارة أبوظبي ، خلال السنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٧ :(١)

(١) تقديرات عام ١٩٨٨ غير متوفرة عند اعداد الكتاب .

تطور الناتج المحلي الاجمالي موزعا حسب القطاعات السلعية والخدمية لامارة أبوظبي للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٧)

جدول رقم (أ)

(مليون درهم)

القطاع / السنة	١٩٧٥	٪	١٩٧٦	٪	١٩٧٧	٪	١٩٧٨	٪	١٩٧٩	٪
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٤٨,٧	٠,٢	٦٨,٧	٠,٢	١٠١,٢	٠,٣	١٣١,٨	٠,٢	١٥٥,٨	٠,٣
الصناعات الاستخراجية										
البترول الخام	٢٠١٨٨,٨	٧٥,٩	٢٤٤٥٥,٧	٧٤,٨	٢٧١٢٧,٨	٧٠,١	٢٤١٨٨,٤	٦٣,٣	٣٧٩٩١,٥	٦٨,٩
أخرى (محاجر)	٥,٦	–	٨,٤	–	١٤,٠	–	١٧,٩	–	٢٢,٤	–
الصناعات التحويلية	١٥١,٨	٠,٦	٢٧٩,٨	٠,٩	٥٣٥,٧	١,٤	٨٥٧,٦	٢,٣	١٠٦٠,٦	١,٩
الماء والكهرباء	٧٧,٠	٠,٣	١٢٥,٢	٠,٤	٢٠٣,٨	٠,٥	٢٩٩,١	٠,٨	٤٢٢,١	٠,٨
التشييد والبناء	١٥٥٥,٤	٥,٨	١٩٨٨,٤	٦,٠	٢٦٣٧,٤	٦,٨	٣٥٦٨,٥	٩,٣	٤٦١٩,٦	٨,٤
مجموع القطاعات السلعية	٢٣٠,-	٨٢	٢٦٩٢٦,٢	٨٢,٣	٣٠٦١٩,٩	٧٩,١	٢٩٠٦٣,٣	٧٦,٠	٤٤٢٧٢,٠	٨٠,٢
تجارة الجملة والتجزئة										
والمطاعم والفنادق	١١٢٨	٤,٢	١٢٣٤,٣	٣,٨	١٦٥١,٢	٤,٣	١٩٢٥,١	٥,٠	٢٢٩٧,٣	٤,٢
النقل والمواصلات	–	٢,٤	٨٧٢,٣	٢,٧	١١٦٤,٨	٣,٠	١٤٤٢,٨	٣,٨	١٧٦٥,٨	٣,٢
الاسكان والايجارات	٧٢٩,٠	٢,٨	١١٦٧,٤	٣,٦	١٤١٠,١	٣,٧	١٥٥٠,٨	٤,١	١٤٠٠,٠	٢,٥
التمويل والتامين	٣٠٨,٠	٠,٨	٤٢١,٠	١,٣	٥٧٥,٠	١,٥	٥٠٣,٠	١,٣	٦٦٠,٠	١,٢
الخدمات الحكومية	١٧٠١,٤	٦,٤	١٨٤٤,٣	٥,٦	٢٩٧٥,٧	٧,٧	٣٤١٠,٤	٨,٩	٤٣٤٣,٤	٧,٩
خدمات أخرى	١٣٥	٠,٦	٢١٧,٠	٠,٧	٢٨٤,٠	٠,٧	٣٣٣,٠	٠,٩	٣٨٤,٠	٠,٧
مجموع القطاعات الخدمية	–	١٧,٢	٥٧٥٦,٣	١٧,٧	٨٠٦٠,٨	٢٠,٩	٩١٦٥,١	٢٤,٠	١٠٨٥٠,٥	١٩,٧
اجمالي الناتج المحلي	٢٦٥٩٦,١	١٠٠,٠	٣٢٦٨٢,٥	١٠٠,٠	٣٨٦٨٠,٧	١٠٠,٠	٣٨٢٢٨,٤	١٠٠,٠	٥٥١٢٢,٥	١٠٠,٠

المصدر : السابق في الجدول السابق / مع معلومات مباشرة من دائرة تخطيط أبوظبي في بداية عام ١٩٨٩ .

تكملة جدول تطور الناتج المحلي الاجمالي موزعا حسب القطاعات السلعية والخدمية لامارة أبوظبي للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٧)

جدول رقم (ب)

(مليون درهم)

السنة / القطاع	١٩٨٠	٪	١٩٨١	٪	١٩٨٢	٪	١٩٨٣	٪
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	١٩٠,٥	٠,٣	٢٤٥,٣	٠,٢	٣٠٢,٤	٠,٤	٢٣٦,٥	٠,٤
الصناعة الاستخراجية								
البترول الخام	٥٤٣٦٧,١	٧١,٥	٥٦١٥٨,٠	٦٦,٨	٤٨٠٦٠,٤	٨٥,٥	٣٢٧٣١,١	٥١,٨
أخرى (محاجر)	٢٦,٦	–	٣٠,٨	–	٣٥,٠	–	٣٨,٠	٠,٢
الصناعات التحويلية	١٣٦٤,٢	١,٨	٣١٣٨,١	٣,٧	٣٨٥٧,٥	٤,٧	٦١٤٨,٩	٩,٧
الماء والكهرباء	٥٤٤,٨	٠,٧	٦٧٦,٧	٠,٨	٨٦١,٩	١,٠	١٢٣٦,٤	٢,٠
التشييد والبناء	٤٨٢٤,٠	٦,٣	٥٢٠٠,٠	٦,٣	٥٦٠٠,٠	٦,٨	٣٩٥٤,٤	٦,٣
مجموع القطاعات السلعية	٦١٣١٧,٢	٨٠,٦	٦٥٤٤٨,٩	٧٧,٩	٥٨٧١٧,٢	٧١,٤	٤٤٣٤٥,٣	٧٠,٣
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٣١٥٦,٤	٤,٢	٤٧٧٥,١	٥,٧	٥٨٣٩,٨	٧,١	٣٩٩٠,٩	٦,٣
النقل والمواصلات	٢٠٣٣,٨	٢,٧	٢٣٣٢,٧	٢,٨	٢٦٨١,٠	٣,٣	٢٠٣٤,٩	٣,٢
الاسكان والايجارات	١٨٩٠,٠	٢,٥	٢٦٣٩,٩	٣,١	٤٠٢٩,٥	٤,٩	٣٤٩١,٤	٥,٥
التمويل والتأمين	٧٧٩,٠	١,٠	٩١٩,٥	١,١	١٠٩٤,١	١,٣	١٨٥٨,٠	٢,٩
الخدمات الحكومية	٦٤١٤,٤	٨,٤	٧٣٩٩,٣	٨,٨	٩٢٦٠,٠	١١,٣	٦٧٨١,٢	١٠,٨
خدمات أخرى	٤٥٣,٠	٠,٦	٥٣٠,٠	٠,٦	٥٩٠,٠	٠,٧	٦٥٦,٠	١,٠
مجموع القطاعات الخدمية	١٤٧٢٦,٦	١٩,٤	١٨٥٩٦,٥	٢٢,١	٢٣٤٩٤,٤	٢٨,٦	١٨٨١٢,٤	٢٩,٧
اجمالي الناتج المحلي	٧٦٠٤٣,٨	١٠٠,٠	٨٤٠٤٥,٤	١٠٠,٠	٨٢٢١١,٦	١٠٠,٠	٦٣١٥٧,٧	١٠٠,٠

المصدر : السابق .

تكملة جدول تطور الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات لامارة أبوظبي للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٧)

جدول رقم (ج)

(مليون درهم)

السنة / القطاع	١٩٨٤	٪	١٩٨٥	٪	١٩٨٦	٪	١٩٨٧	٪
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٢٧٧,٩	٠,٥	٣٤٧,٣	–	٤١٥,٠	–	٤٦٤,٨	٠,٩٨
الصناعة الاستخراجية								
البترول الخام	٢٨٧٧٢,٧	٤٨,١	٢٦٠٨٨,٢	–	١٦٢٤٧,٥	–	٢٤٧١٠,١	٤٩,٣
أخرى (المحاجر) .	٤٢,٠	٠,١	٤٥,٥	–	٤٢,٠	–	٤١,٠	٠,١
الصناعات التحويلية	٧٦٣٨,٩	١٢,٨	٦٦٤٤,٣	–	٤٢٧٦,٧	–	٤٩٠٥,٩	٩,٧
الماء والكهرباء	١٢٧٣,٤	٢,٣	١٠١٢,٢	–	١٠٢٣,٨	–	١١٠٩,٣	٢,٣
التشييد والبناء	٤٥١٧,٦	٧,٥	٤٠٩٦,٦	–	٣٠٦٦,٣	–	٢٥٢٧,٥	٥,٠
مجموع القطاعات السلعية	٤٢٦٢٢,٥	٧١,٣	–	–	–	–	٣٣٧٥٩,٦	٦٧,٣
تجارة الجملة والتجزئة								
والمطاعم والفنادق	٣٠٨٤,٤	٥,١	٢٩٠٩,٤	–	٢٤٢٧,٢	–	٢٣٩٢,٨	٤,٧
النقل والمواصلات	٢٠٨٤,٣	٣,٥	٢٣١٨,٠	–	٢٢١١,٥	–	١٩٦١,٥	٣,٩
الاسكان والايجارات	٢٦١١,٦	٤,٤	٢٣٢٠,٢	–	٢٢٢٤,٥	–	٢٢٠٤,١	٤,٣
التمويل والتأمين	١٨٢٤,٠	٣,١	١٨٩٢,٧	–	٢٠١٣,٠	–	١٩٨٢,٠	٣,٩
الخدمات الحكومية	٦٨٩٦,٩	١١,٥	٧٠٥٢,٣	–	٦٨٦٣,٥	–	٧١٨٠,٣	١٤,٤
خدمات أخرى	٦٨٠,٠	١,١	٦٤٠,–	–	٥٨٥,٠	–	٦٣٠,٠	١,٥
مجموع القطاعات الخدمية	١٧١٨١,٢	٢٨,٧	–	–	–	–	١٦٣٥٠,٧	٣٢,٧
اجمالي الناتج المحلي	٥٩٨٠٣,٧	١٠٠,٠	٥٥٣٦٦,٧	–	٤١٣٩٥,٩	–	٥٠١١٠,٣	١٠٠

المصدر : السابق .

أما تطور الميزان التجاري لامارة أبوظبي ، خلال السنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٧ فقد تساوى في اتجاهه العام مع ما سبق ، وان أشرنا اليه بالنسبة إلى تطور قيمة الانتاج ، وتطور اجمالي الناتج المحلي . فقد تطور الفائض فيه من ١٨٨٨٦,٠ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ٢٤١٥٠,٧ مليون درهم في عام ١٩٨٧[1] ، بعد أن كان قد سجل في عام ١٩٨٠ أعلى معدل له ، اذ بلغ ٤٥٧٠٨,٧ مليون درهم ، حيث سجلت الصادرات في نفس العام أعلى نسبة لها اذ بلغت ٥٦١٨٠,٠ مليون درهم أما أعلى نسبة للواردات فقد كانت ١٥٠٤٠,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ . وعلى الرغم من أن مجمل الصادرات قد أخذت تسجل انخفاضا منذ عام ١٩٨١ ، خاصة عند وصولها إلى أدنى مستوياتها في عام ١٩٨٦ والبالغة ٢٠,٥ مليار دهم ، وذلك بانخفاض معدلات صادرات البترول . إلا أن اجراءات ترشيد الانفاق وتقليص حجم الواردات ، كانت قد بدأت منذ عام ١٩٨٣ وقد وصلت الواردات مع نهاية عام ١٩٨٧ إلى نفس معدلات واردات عام ١٩٧٧ . وكانت القطاعات التي تأثرت بنصيب أعلى من اجراءات ترشيد الانفاق قطاع آلات ومعدات النقل والمواد الغذائية[2] وقطاع الشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية ، وقطاع البضائع المصنعة والمصنفة حسب المادة ، أما القطاعات الأخرى فقد تأثرت أيضاً بحجم أقل ، كما يبين الجدول التالي لتطور الميزان التجاري :

(١) معلومات عام ١٩٨٨ غير متوفرة بشكل الفائض التجاري (كما في الجدول التالي).

(٢) بتحسن الانتاج الزراعي والحيواني في دولة الامارات خلال فترة الثمانينات .

تطور الميزان التجاري لامارة أبوظبي خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٨

جدول (أ)

(مليون درهم)

السنوات / التفاصيل	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الصادرات	٢٢٦٨١,٠	٢٧٣١٩,٦	٣٠٥٥٤,٩	٢٧٧٨٠,٥	٤٠٨٢٠,٩	٥٦١٨٠,٠	٥٤٤٧٩,٣
صادرات البترول	٢٢٦٤٤,٨	٢٧٠٩٥,٦	٣٠٠٤٣,٩	٢٦٦١٨,٦	٣٩٣٣٩,٩	٥٤٢٩٨,٩	٥٠٧٧٦,٨
اعادة التصدير	٣٦,١	٢٢٤,٠	٣١٨,٢	٤١١,١	٦٩٠,٠	٥٧٠,٢	٥٦٤,٠
صادرات أخرى	٠,١	–	١٩٢,٨	٧٥٠,٨	٧٩٠,٩	١٣١٠,٩	٣١٣٨,٥
منتجات بترولية							
(من الرويس – من أم النار)							
الـواردات	٣٧٩٥,٠	٤١٠٣,٠	٥٤٣٠,٢	٦٣٠٧,٢	٧٧٥٢,١	١٠٤٧١,٣	١٢٥٣٣,٣
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٢٣١,٠	٣٠٢,٠	٤١٩,٠	٤٦٤,٠	٤٧١,٠	٥٩٦,٢	٦٦٠,٣
١ – المشروبات والتبغ	٣٣,٠	٥١,٠	٥٤,٠	٣٦,٠	٩٨,٠	١٠٠,٣	٥٣,٦
٢ – مواد خام غير غذائية باستثناء الوقود	٤٤,٠	١٠٧,٠	٨٨,٠	٦٥,٠	٧٦,٠	١٤٧,٨	١٠٨,٣
٣ – الوقود المعدني والشحومات والمواد المتعلقة بها	٢١٢,٠	١٩٨,٠	٢١٢,٠	٢٢٠,٠	٤٤١,٠	٨٩٨,٤	١٣٦٥,٠
٤ – شحوم وزيوت حيوانية ونباتية	٥,٠	٩,٠	١٣,٠	١٢,٠	٩,٠	٨,٦	٥,٢
٥ – الكيماويات	١١٢,٠	١١٨,٠	١٦٤,٠	١٥٦,٠	٢٤١,٠	٣٣٠,٦	٣٦٣,٧
٦ – بضائع مصنعة ومصنفة حسب المادة	٩٥٩,٠	٨٩٦,٠	١٢٣١,٠	١١٦٤,٠	١٧٩٣,٠	٢٤٣١,٦	٢٧٠٣,٤
٧ – آلات ومعدات النقل	١٨٩٢,٠	٢١١٩,٠	٢٧٧٦,٠	٣٧٣٥,٠	٤١٥٥,٠	٥٢٧٠,٨	٦٤٧٥,٧
٨ – مواد مصنوعة متنوعة	٢٦٣,٠	٣٠١,٠	٤٧١,٠	٤٥١,٠	٤٦٠,٠	٦٨١,٧	٧٨٣,٦
٩ – سلع غير مصنعة تبعا للنوع	٤٤,٠	٢,٠	٢,٠	٤,٠	٨,٠	٥,٣	١٤,٥
فائض الميزان التجاري	١٨٨٨٦,٠	٢٣٢١٦,٦	٢٥١٢٤,٧	٢١٤٧٣,٢	٣٣٠٦٨,٨	٤٥٧٠٨,٧	٤١٩٤٦,٠

(مليون درهم)

السنوات / التفاصيل	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الصادرات	٥٥٠٧٤,٨	٣٦١١٦,١	٣٣٢٩٦,١	٣٠٦٥٢,١	٢٠٤٩٤,١	٢٩٧٤٦,٩	غ م
صادرات البترول	–	٢٩٠٩٨,٩	٢٤١٣٤,٠	٢١٨٨٧	١٤٠٢٦,٢	٢١٤٩٥,٣	غ م
اعادة التصدير	–	٨١٠,٣	٨٧٢,٧	٦١٤,٠	٩٨٦,٩	١٣٩٨,٣	٢١٠١,٥
صادرات أخرى	–	٤١,٨	٦٦,٥	–	–	٥٢,٣	٦٢٦,٤
منتجات بترولية (من الرويس – من أم النار)	–	٦١٦٥,١	٨٢٢٢,٩	٣١٤٨,٩	٢٠٦٨,٩	٢٠٧٦,٨	–
الـواردات	١٥٠٤٠,٠	٨٧١٠,٧	٦٠٩٢,٢	٥٥٩٦,٣	٥٥٧٧,٩	٥٥٩٦,٢	٦٦٦٧,٣
المواد الغذائية والحيوانات الحية	–	٧٩٩,٧	٦٧٧,٦	٧٨٢,١	٨١٨,٧	٨٤٩,٣	–
١ – المشروبات والتبغ	–	٥٩,٣	٦٥,٠	٦٤,٥	٥٤,٨	٦٣,٨	–
٢ – مواد خام غير غذائية باستثناء الوقود	–	٨٦,٨	٥٠,٨	٦٠,٥	٤١,٩	٨٤,٤	–
٣ – الوقود المعدني والشحومات والمواد المتعلقة بها	–	٢٢٩,٨	١٣٧,٣	١٠٨,٩	٥٠,٩	٤٤,٥	–
٤ – شحوم وزيوت حيوانية ونباتية	–	٧,٩	٤,٤	٧,٢	٩,٣	٩,٢	–
٥ – الكيماويات	–	٣٨٤,٠	٣٦٩,١	٣٧٧,١	٤٠٨,٣	٤٦٥,١	–
٦ – بضائع مصنعة ومصنفة حسب المادة	–	١٧٤١,٢	١٢٩١,٩	١٠٨٩,٣	٢٦٨٩,٩	٢٦٣٨,٨	–
٧ – آلات ومعدات النقل	–	٤٧١٧,٠	٢٩٧٩,٣	٢٦٣٨,٩	٢٦٨٩,٩	٢٦٣٨,٨	–
٨ – مواد مصنعة متنوعة	–	٦٧٤,٢	٥١٥,٠	٤٦٦,٦	٤٧٠,٤	٥٠٧,٠	–
٩ – سلع غير مصنعة تبعا للنوع	–	١٠,٨	١,٨	١,٢	١٦,٢	٨٩,٨	–
فائض الميزان التجاري	٤٠٠٣٤,٨	٢٧٤٠٥,٤	٢٧٢٠٣,٩	٢٥٠٥٥,٨	١٤٩١٦,٢	٢٤١٥٠,٧	غ م

– معلومات عام ١٩٨٨ أولية

– المصدر السابق .

– أما أرقام عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ / ١٩٨٧ فهي معلومات مباشرة من دائرة تخطيط أبوظبي مطلع عام ١٩٨٨ .

ان المـؤشرات العـامـة التي أبـرزنـا معـالمها الاساسية ، والخاصة بالوضع الاقتصـادي العـام لامارة أبوظبي ، تبين مدى التطور الذي شهدته الامارة على صعيد تطور قيمة الانتاج العام ، والناتج المحلي والفائض التجاري ، وحدود تأثير البترول على الاقتصاديات العامة لامارة أبوظبي ، إلا أن هذا التأثير قد أخذ طابعا مميزا ، بالنسبة إلى الاقتصاديات الداخلية للامارة منذ عام ١٩٨١ حيث شهدت ولأول مرة انخفـاضـا في العائدات البترولية مما أدى إلى تخفيض الانفاق العام ومصروفات التطوير في امارة أبوظبي .

وتبين الأرقام الانخفاض في العائد البترولي ، وبالأرقام القياسية التي شهدها بشكل كبير اذ انخفض من ٣٨٦٩٨,٩ مليون درهم في عام ١٩٨٠ إلى ٨٦٥٧,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٦ ثم ارتفع قليلا في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ إلى ما يقارب ١٢ مليار درهم . وبالمقابل فإن الايرادات الأخرى لم ترتفع ، إلى مستويات تمكنها من الحد من هذا الانخفاض ، اذ استمر العائد البترولي في تشكيل الأساس المطلق لهذه الايرادات ، وبقي طوال الفترة في حدود نسبة ٨٠٪ إلى ٩٠٪ كما لم يواز هذا الانخفاض في الايرادات العامة ، انخفاض مماثل في نسبة الانفاق العام ، لما قد يشكله ذلك من اهتزاز في البنية الاقتصادية الداخلية والتي كانت من المحتمل ، أن تزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي ، إلى مستويات لا يمكن التكهن بها ، ولذا فقد اعتمدت سياسة ترشيد الانفاق ، للمحافظة على المكتسبات الاقتصادية واستمرار أداء مختلف القطاعات ، في حدود ما تسمح به تطورات أوضاع العوامل المكونة للايـرادات العامة ، مع عدم الاستثمار في مشاريع جديدة . وبناء على هذا فإن الانفـاق العام لامارة أبوظبي انخفض إلى أقل من النصف خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٨ .

لقـد أعـاد ارتفاع وتحسن الأسعار البترولية ، في نهاية عام ١٩٨٨ نوعا من الانتعاش إلى الوضع الاقتصادي ، على الرغم من أن الشعور بالاستقرار مازال يتأرجح ، بانتظار وضوح أكثر في المتغيرات للسوق البترولية ، حيث ان استقرار أسعار البترول يتيح وضع ميزانية اقتصادية أكثر استقرارا على المدى المتوسط ، بدل التقـديرات السنوية الجارية . وعلى الرغم من الانخفاض في اجمالي الانفاق العـام ، لامـارة أبوظبي إلا أن هيكل هذا الاجمالي قد حافظ على النمو السنوي

المتزايد ، لمستوياته بالنسبة إلى نصيب مصروفات التطوير والمساهمة في الميزانية الاتحـاديـة ، حتى بلغت مصروفـات التطوير الاقتصادية في عام ١٩٨٧ بحدود ٢٨,٠٪ من مجمل الانفاق العام الجاري للدولة .

وفيما يلي جدول يبين مصروفات التطوير والعائدات البترولية لامارة أبوظبي :

المصروفات التطويرية والعائدات البترولية لامارة أبوظبي
١٩٧٥ - ١٩٨٨

(مليون درهم)

السنة	العائد البترولي	المصروفات التطويرية
١٩٧٥	١٤٣٨٧,٦	٢٣٥٩,٨
١٩٧٦	١٨٩٥٣,١	٣٢٠٠,٣
١٩٧٧	٢٠٧٩١,٩	٤٠٧٠,٦
١٩٧٨	١٧٧٦٠,٢	٥٧٤٥,٥
١٩٧٩	٢٤٣٠٣,٣	٥٥٢٢,٢
١٩٨٠	٣٨٦٩٨,٩	٤٦٠٠,٢
١٩٨١	٣٧٨٨٥,٠	٥٠٨١,٢
١٩٨٢	٣٢٤٢٠,٠	٦٠٠٠,٠
١٩٨٣	١٩٥٢٢,٦	٤٣٩٨,٠
١٩٨٤	١٧٩٥١,٢	٣٧٢١,٩
١٩٨٥	١٥٨٢٣,٠	٤٣٩٥,٢
١٩٨٦	٨٦٥٧,٠	٣٩٧٤,٦
١٩٨٧	١١٦٦٠,٠	٣٥٠١,٧
١٩٨٨	١٢٢١٤,٠	٢٩٥٤,٠

المصدر : معلومات مباشرة من دائرة تخطيط أبوظبي ومن دوائر المجلس الاعلى للبترول .

وتجـدر الاشـارة إلى أن المصروفات التطويرية ، المشار إليها هي الاعتمادات الاضافية في ميزانية الامارة ، حيث أن هناك اعتمادات أخرى في اطار المصروفات الاعتيـاديـة ، قد أسهمت الى حد بعيـد في التنميـة والنمو الاقتصادي في امارة أبوظبي ، وتفوق في مجملها المصروفات التطويرية المشار إليها ، وتمتاز عنها في كونها مصروفات تتوزع بين الانفاق الرسمي المباشر وشبه الرسمي ومؤسسات القطاع الخاص .

وتقع هذه الاعتمادات في الميزانية العامة للامارة ، تحت بند التكوين الرأسمالي الثابت في اطار المصروفات الاعتيادية العامة .

وقد تطور التكوين الرأسمالي الثابت من ٥٨٨٥,٢ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ٨٨٣١,١ مليون درهم في عام ١٩٨٧ علما بأنه كان قد حقق أعلى مستوياته في عام ١٩٨٢ اذ بلغ ٢١٥١١,٤ مليون درهم انخفض بعد ذلك إلى المستوى المشار إليه في عام ١٩٨٧ .

كما بلغ في مجمله للسنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٧ ما مجموعه ١٨٧٨٥٧,٢ مليون درهم ، كان نصيب القـطاعات السلعية منه عام ١٩٨٧ بحدود ٥١٦٢,٢ مليون درهم . وما يعادل نسبة ٥٨,٥٪ من الاجمالي العام مقارنة بحوالي ٦٠٪ عن عام ١٩٧٥ بينما خصص لمجمل القطاعات الخدمية بحدود ٣٦٦٩,٠ مليون درهم وهو يشكل نسبة قدرها ٤١,٥٪ من الاجمالي العام عند العام الاخير حيث كان يمثل حوالي ٤٠٪ مقارنة بعام ١٩٧٥ .

ويبين تفوق التكوين الرأسمالي الثابت ، في القطاعات السلعية الاهتمام الذي توليـه الامـارة ، والمؤسسات شبه الرسمية والمؤسسات الخاصة في مجال تطوير وتنمية هذا القطاع إذ أن ذلك يعكس نفسه على مجمل الناتج المحلي ورفع معدلات قيم الانتاج المحلي ، إذ أن ما يندرج تحت هذا القطاع هو الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة على مختلف أنواعها ، بالاضافة إلى الماء والكهرباء وهي مجالات انتاجية في مجملها على عكس القطاعات الخدمية ، والتي تنحصر في اطار الخدمات العامة ،

وعملية التنمية والتطوير الاجتماعي والذي عادة ما يكون نصيب المساهمة الأكبر فيه من جانب الحكومة مباشرة ، وعليه فإن التوزيع القطاعي الاجمالي العام للتكوين الرأسمالي الثابت يشكل ظاهرة نمو طبيعية في اطار مساره العام .

ونجد أن قطاع الصناعة(١) قد شكل أعلى نسبة ، في مجمل القطاعات السلعية والخدمية . اذ بلغت نسبة حجمه من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت حوالي ٥٥,٨٪ عام ١٩٨٧ ، حيث وصل إلى حوالي ٤٩٢٧,٢ مليون درهم . وشكل قطاع البتروكيماويات المركز الأول داخل هذا القطاع ، اذ بلغت نسبته منه ٣٠,٤٪ كما بلغت نسبته من الاجمالي ١٦,٩٪ عند عام ١٩٨٧ . أما القطاع البترولي فقد اتخذ في مساره خلال السنوات المشار اليها اتجاها تصاعديا ، باستثناء انخفاض عام ١٩٨٣ قبل أن يصل الاستثمار إلى ذروته في عام ١٩٨٤ ، ليعود إلى الانخفاض منذ عام ١٩٨٥ وإلى عام ١٩٨٨ نظرا لاستكمال معظم عمليات الاستكشاف والتطوير . عموما فقد مثل حجم التراكم الرأسمالي لهذا القطاع عند بداية عام ١٩٨٨ ما نسبته ٢٥٪ من إجمالي قطاع الصناعة والقطاع الاستخراجي ، ومثل أيضا ما نسبته ١٣,٨٪ من اجمالي التكوين الرأسمالي للعام المذكور ، وبذلك مثل هذا القطاع المركز الثالث ضمن قطاع الصناعة والقطاع الاستخراجي .

أما المركز الرابع في قطاع الصناعة ، فهو مجمل الصناعات الأخرى والتي كان نصيبها من التكوين الرأسمالي ٢٣,٨٪ ومن اجمالي التكوين الرأسمالي نسبة ١٣,٣٪ عام ١٩٨٧ ، مما يعكس اطارين ، الاطار الأول يعني تنويع مصادر الدخل ، باستحداث صناعات موازية للصناعة البترولية ، على الرغم من أنه مازال بعيدا عن المستويات ، التي يمكن أن يشار اليها في اطار سعي امارة أبوظبي والدولة ، لتحقيق توازن وتنويع في مصادر الدخل ، والثاني يعكس حجم التكوين الرأسمالي لقطاع البترول المنخفض منذ عام ١٩٨٣ ، وإلى الوقت الحالي بصورة مستمرة للسبب الذي أشرنا إليه آنفا .

---

(١) يشمل الصناعة البترولية والكيماوية والماء والكهرباء والصناعات التحويلية الأخرى .

أما قطاع الكهرباء والماء فقد مثلت الاضافات والتراكمات السنوية الرأسمالية الثابتة المركز الأخير ، ضمن قطاع الصناعة ويعكس استقرار هذا التكوين في هذا المجال ، إلى ما سعت الدولة إلى تحقيقه ، من حيث توفير الكهرباء والماء إلى كافة مناطق ومرافق الامارة ، كونه من المتطلبات الاساسية في عملية التنمية ، بعد تأمين الحاجات الاستهلاكية الأساسية ، للمجتمع ككل وقد وصل أعلى مستوى له في عام ١٩٧٨ اذ بلغ ١٣٨٨,٦ مليون درهم حافظ بعد ذلك على نوع من الاستقرار السنوي الثابت ، في حجم الاستثمار فيه وذلك نتيجة طبيعية لظاهرة النمو والازدياد السكاني ، الذي شهدته الدولة وما يتطلبه ذلك من توازن مستمر ، في تأمين هذين المرفقين كما يعكس التوجه الذي اعتمدته الدولة ، في عمليات الاسكان الواسعة في المناطق الداخلية ، وبناء المدن الحديثة لخلق نوع من الاستقرار الاجتماعي والهيكل الثابت ، في عملية بناء مجتمع في اطار تجمعات سكانية ثابتة ، بعد أن كان سكان الامارة كغيرهم من سكان الامارات الاخرى والدول المجاورة ، مجتمعات ذات أطر سكانية غير ثابتة كثيرة التنقل مما يجعل عملية التحديث فيها أكثر صعوبة وتعقيدا . ويبقى أن نشير إلى قطاع الزراعة في مجال تناولنا للقطاعات السلعية ، حيث ان مجمل الاستثمار فيه نسبة إلى اجمالي التكوين الرأسمالي ، تتناقض والتوجه العام نحو تحقيق الأمن الغذائي لمجتمع الامارة ، وتأمين احتياجاته الاستهلاكية الضرورية منه فإن حجم الاستثمار في هذا القطاع وخلال السنوات المشار إليها ١٩٧٥ — ١٩٨٧ استمر ينمو بصورة متوازنة ومستقرة على الرغم من أنه لا يمثل سوى ٢,٥٪ من اجمالي التكوين في عام ١٩٨٧ ، مع العلم بأن ضيق الرقعة الزراعية الطبيعية في الامارة وازدياد سكانها يتطلب حجما أكبر من الاستثمارات ، لاستصلاح الأراضي وادخال تكنولوجيا الزراعة الحديثة ، في اطار أوسع من حيث كمية الانتاج الزراعي وتنويعه لتحقيق مسألة الأمن الغذائي والحد من الاعتماد على الاستيراد ، رغم أن الامارة قد حققت الاكتفاء الذاتي في بعض جوانب الزراعة واتجهت إلى التصدير منها ، إلى الدول الشقيقة المجاورة .

أما في مجال القطاعات الخدمية ، فقد احتل قطاع النقل والمواصلات المركز الأول فيها ، كما شكل المركز الثالث على صعيد اجمالي التكوين السنوي الرأسمالي الثابت ، اذ بلغ نصيبه ٢١٧٣,١ مليون درهم عام ١٩٨٧ وبنسبة ٢٤,٦٪ منه .

وقد حافظ هذا القطاع منذ عام ١٩٧٥ على نسبة زيادة سنوية إلى عام ١٩٨٣ فارتفع حجم الاستثمار من ٨٢٥,٤ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ٣٣٩٠,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ . أما بعد ذلك فقد بدأ في الانخفاض ، حتى بلغ في عام ١٩٨٧ حوالي ٢١٧٣,١ مليون درهم . ويعكس تطور حجم الاستثمار المتزايد حتى عام ١٩٨٣ لهذا القطاع أهميته من حيث دلالاته على مستوى التحديث ، وتأمين شبكات طرق مختلفة تربط بين أطراف الامارة ، وتأمين وسائل النقل بالاضافة إلى وسائل المواصلات الأخرى ، والمرافق التي تحتاجها لربط الامارة خارجيا إنْ بالدول المجاورة أو بالعالم . واحتل قطاع الادارة العامة المركز الثاني في التكوين الرأسمالي الثابت ، في قطاع الخدمات من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، وقد حافظ على معدلات نمو سنوية على امتداد السنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٥ باستثناء الفترة ١٩٧٩ – ١٩٨١ فارتفع من ٥٧٤,٥ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ١٥٨٥,٤ مليون درهم في عام ١٩٨٥ ثم عاد للانخفاض حتى بلغ ٩٣٣,٧ مليون درهم في عام ١٩٨٧ وقد تبع ذلك من حيث الترتيب قطاع الاسكان ، حيث حقق ٣,٥٪ من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، وعلى الرغم من انخفاض معدلات الاستثمار فيه بشكل ملحوظ ، منذ عام ١٩٨٢ وإلى الآن ، إلا أنه يعكس التوجه نحو بناء التجمعات السكانية ، كنواة نحو بناء مجتمع حديث في الأطر الحضرية للاستعاضة عن تلك التي كانت سائدة قبل ذلك في الامارة .

ويبين الجدول التالي التكوين الرأسمالي ، الثابت لامارة أبوظبي خلال الأعوام ١٩٧٥ – ١٩٨٧ :

تكوين رأس المال الثابت لامارة أبوظبي خلال السنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٧

جدول (أ)

(مليون درهم)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الزراعة	٢٤,١	٤٣,٦	٦٠,١	٩٢,١	٦٥,٠	١١٢,٥
الصناعة	٢٩٦٣,٣	٢٣٧٦,٢	٣٣٨٦,٦	٥٣١٩,١	١٠٧٦٢,٠	١٢٥٢٥,٠
البترول الخام	١٧٦١,٦	١٦٧٢,٦	٢٥٠٨,٦	٣١١٢,٠	٣٨٦٤,٠	٤٩٩٠,٠
البتروكيماويات	١١٠٣,٦	٥٥٢,١	٦٣٠,٤	١٨٧٤,٢	٦٤٤٨,٦	٧٢١٣,٢
الصناعات الاخرى	٩٨,١	١٥١,٥	٢٤٧,٦	٣٣٢,٩	٤٤٩,٤	٣٢١,٨
الماء والكهرباء	٥٤٢,٧	١٢٠١,٦	١٢٨٦,١	١٣٨٨,٦	١٢٠٧,٩	١٢٣,٧
جملة القطاعات السلعية	٣٥٣٠,١	٣٦٢١,٤	٤٧٣٢,٨	٦٧٩٩,٨	١٢٠٣٤,٩	١٣٨٦٨,٢
النقل والمواصلات	٨٢٥,٤	١٢٠٠,٣	١٣٦٧,٥	١٨١٢,٣	١٩٦٦,٦	٢٥٥٥,٧
الفنادق/ المطاعم/ التجارة	٣٩,٨	١٢٥,٠	٢١٤,٥	٣٤٠,٩	٣٢٥,٠	٢٢٣,٥
الاسكان	٥٧٤,١	٩٧١,٢	١٦٣٤,٩	١٢٩٩,٣	٩٠٤,٤	١٠٣٩,٤
التعليم	٨١,٢	٩٢,٥	٩٨,٩	١٣,٤	١٨,٠	٤,٥
الصحة	٨٤,٥	٣١,٨	٥٠,٩	٩٨,٨	٣٤٤,٨	٩٩,٣
التطهير (المجاري)	١٥٥,٦	١٩٩,٩	١٥٥,٦	٤٣٩,٨	٥٢٥,٤	٤٤٣,٥
الخدمات الحكومية	٥٧٤,٥	٤٤٣,٧	٨٦٥,٧	١١٦٢,٦	١٠٥٢,٩	٩٥٥,٨
الخدمات الأخرى	٢٠,٠	٣٠,٠	٥٠,٠	٦٠,٠	٨٠,٠	١٠٠,٠
جملة القطاعات الخدمية	٢٣٥٥,١	٣٠٩٤,٤	٤٤٣٨,٠	٥٢٢٨,١	٥٢١٧,١	٥٤١١,٧
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	٥٨٨٥,٢	٦٧١٥,٨	٩١٧٠,٨	١٢٠٢٧,٩	١٧٢٥٢,٠	١٩٢٧٩,٩

المصدر : بصورة مباشرة من دائرة التخطيط أبوظبي .

تكملة جدول تكوين رأس المال الثابت لامارة أبوظبي
خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول (ب)

(مليون درهم)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الزراعة	٢١١,١	٢٧٥,٠	٣٦٣,١	٢٧٦,٩	٣٤٣,٤	٢٤٠,٧	٢٢٥,٠
الصناعة	١٢٢٧٣,٣	١٢٧٣٢,٠	٦٣٣٠,٧	٨٨٩١,٠	٧٦٧٤,٠	٥٢٩٤,٢	٤٩٢٧,٢
البترول الخام	٥٠٠٠,٠	٥٥٠٠,٠	٣٠٠٠,٠	٦٠١٢,٠	٤٠٥١,٣	٢٢٢٢,٣	١٢١٩,٠
البتروكيماويات	٧٠٠٠,٠	٧٠٠٠,٠	٢١٨٩,٠	١٥١٨,٠	١٤٠٠,٠	١١٠٠,٠	١٥٠٠,٠
الصناعات الأخرى	٢٧٣,٣	٢٣٢,٠	١١٤١,٧	١٣٦١,٠	١١٤٦,٢	١١٢٥,٥	١١٧٤,٤
الماء والكهرباء	١١١٠,١	١٢٢٨,٠	١١٠١,٦	١٠٠١,١	١٠٧٦,٥	٨٤٦,٤	١٠٤٣,٨
جملة القطاعات السلعية	١٣٥٩٤,٥	١٤٢٣٥,٠	٧٧٩٥,٤	١٠١٦٩,٠	٨٠١٧,٤	٥٥٣٤,٩	٥١٦٢,٢
النقل والمواصلات	٣٠٠٠,٥	٣٣٩٠,٠	٣٢٦٨,٠	٢٧٥١,٣	٣٠٧٧,٣	٢٧٨٢,٨	٢١٧٣,١
الفنادق / المطاعم / التجارة	٣٠٠,٠	٦٨,٠	٢١٣,١	١٤٧,٢	١٣٩,٨	١٦٣,٤	٨٦,٣
الاسكان	١٢٠٦,٣	١٤٩٧,٠	١١٨٥,٢	٧٥٩,٠	٥٥٩,٤	٧١١,٠	٣٠٥,٩
التعليم	٦,٦	٦,٠					
الصحة	١٧٣,٠	٢٨٣,٠					
التطهير (المجاري)	٤٥٤,٩	٤٨٢,٠					
الخدمات الحكومية	٧٤٣,٤	١٤١٠,٤	١٤٧١,٠	١٥٣٦,١	١٤٧٥,٤	١٢٧٣,٤	٩٣٣,٧
الخدمات الأخرى	١٢٠,٠	١٤٠,٠	١٥٠,٠	١٣٠,٠	١٤٠,٠	١٥٠,٠	١٧٠,٠
جملة القطاعات الخدمية	٦٠٠٤,٧	٧٢٧٦,٤	٦٢٨٧,٣	٥٣٢٣,٦	٥٣٩١,٩	٥٠٨٠,٦	٣٦٦٩,٠
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	١٩٥٩٩,٢	٢١٥١١,٤	١٤٠٨٢,٧	١٥٤٩٢,٦	١٣٣٠٩,٣	١٠٦١٥,٥	٨٨٣١,١

المصدر / السابق .

ومن هذا المنطلق فمن الجدير بالذكر ، أن نلقي نظرة على المصروفات والنفقات التطويرية لأبوظبي ، حيث بلغ حجم المصروفات التطويرية لامارة أبوظبي خلال الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٧ ما مجموعه ٥٦٥٤١,٣ مليون درهم موزعة حسب مايلي : ١٧٨٧١,٣ مليون درهم على القطاعات السلعية وبنسبة ٣١,٦٪ وبلغ حجم المصروفات على القطاعات الخدمية بحدود ٣٨٦٧٠ مليون درهم ، مثلت بحدود ٦٨,٤٪ من اجمالي هذه المصروفات .

ويعكس حجم هذه المصروفات ، طبيعة الامارة كجزء من دولة نامية تحتل فيها مخصصات التنمية الاقتصادية ، في مجالات القطاعات الخدمية ، نصيبا أعلى من تلك المخصصة للقطاعات السلعية ، وذلك في اطار ضرورة بناء واستكمال الهياكل والأطر المقومة للتنمية ، كمرحلة طبيعية في عملية التحول من دولة نامية إلى دولة متقدمة ، إذ لا يمكن الحديث عن تطور وتقدم في مجالات التصنيع ، اذا كانت العناصر الموازية لهذا التصنيع تعاني من عدم توفر الخدمات الضرورية اللازمة ، لعملية استقرارها فضلا عن أن ازدياد الثروات يؤدي إلى زيادة الطلب على قطاع الخدمات .

إلا أن الدول النامية المصدرة للبترول ، ودولة الامارات العربية المتحدة من ضمنها ، قد تميزت بظاهرة نمو وتقدم في مجال الصناعة البترولية والصناعات البتروكيماوية ، انطلاقاً من كون البترول سلعة أساسية للطاقة وتحتل أولويات طلب العالم الصناعي .

ونظرا لازدياد الطلب ، على هذه السلعة كمصدر طاقة أقل ثمنا ، وأكثر توفرا ولا يحدث تلوثا في المجتمعات الصناعية كمصادر الطاقة التقليدية الأخرى ، فقد اتجه العالم الصناعي نحو تطوير وتنمية عمليات الاستكشاف والانتاج في الدول المنتجة للبترول ، والتي مكنها العائد المتحقق من تمويل مثل هذه العمليات ، أما مباشرة في مرحلة ما بعد سيطرتها وادارتها على ثرواتها الطبيعية أو بأسلوب غير مباشر ، كما كان سائدا في البدايات الأولى لعمليات الانتاج البترولي ، حيث كانت هذه الدول تحصل على ريع مقابل الكميات المنتجة منه .

وفي كلتا الحالتين فإن ذلك قد ساهم في عملية تحويل المعرفة وتطوير وتنمية هذا القطاع الصناعي الاستخراجي ، بغض النظر عن كون ادارتها من العمالة المحلية أو العمـالة المستـوردة ، ممـا خلق هوة اتسعت تدريجـاً لتفصـل بين واقع هذه الصناعة ، في الدول النامية المنتجة للبترول والقطاعات الاقتصادية الأخرى . ولقد تعمدت الدول الصناعية حصر هذا التطور ، في مثل هذا المسار حتى تبقى هذه الدول سوقـا سلعيـة لمنتجـاتهـا من جهـة ، ولتـأخـير عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن فيها ، حتى تضمن عملية استمرارها في تسلطها على مقومات ثروات هذه الدول ، لأطول فترة ممكنة وحتى تبقى مرهونة في اقتصادها على سلعة واحدة تتحكم فيه كدول مشترية له .

ولذلك ، ومنذ أن تولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد حكم امارة أبوظبي بوشر ، بوضـع الخطوط العريضة للخطة الخمسية الأولى للفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٢ للتنميـة الاقتصـاديـة التي تتنـاسب والظروف الاقتصـاديـة والاجتماعية السائدة ، في ذلك الوقت . والتي ركزت على المشاريع الموازية للتطور في قطاع الصناعة البترولية وتوفير الخدمات الأساسية عبر تنفيذ سلسلة من المشاريع العامة التي تشكل منطلقا نحو بناء مجتمع أفضل وتحقيق الرفاهية للمواطن ، الذي يشكل الأساس الذي تتمحور حوله التطلعات والآمال المستقبلية .

لقـد عكست المصروفات التطويرية لامارة أبوظبي ، خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٨ هذا التـوجـه ، فنجـد ان قطاع الماء والكهرباء قد احتل المركز الأول في القـطاعـات السلعيـة ، والمـركـز الثاني وبنسبة تزيد عن ٢٥,٠٪[١] من اجمالي المصروفـات التطويرية ، كمعدل طوال الفترة المذكورة آنفا ، نظرا لأهميته في بناء المجتمـع المستقر من حيث تأمين الماء وتأمين الكهرباء ، كما تنصب المصروفات التـطويـرية في مجال النقل والمواصلات والتي احتلت المركز الأول في هذا المجال أيضا ، من حيث تأمين شبكة اتصالات داخلية تسهل الحركة ، بين مختلف المناطق بالاضافة إلى ايجاد الوسائل الأخرى للاتصالات والمواصلات ، والتي تربط بين الامـارة والعالم الخارجي ، ويحتل بعد هذين القطاعين قطاع الادارة العامة من

---

(١) في عام ١٩٨٧ بلغت هذه النسبة حوالي ٣٥,٦٪ وبلغت حوالي ٢٦,٩٪ في عام ١٩٨٦ .

حيث استكمال بنية الأجهزة والمؤسسات ، التي تشرف على تنفيذ هذه المخططات والمتطلبات الأخرى في الامارة . ثم نجد أن قطاع الاسكان ، قد كان من ضمن الاهتمامات الأساسية ، في كافة البرامج التنموية إذ أنه يشكل أساسا مهماً من حيث تطوير المجتمع .

أما قطاعات التجارة والفنادق والزراعة ، والصناعات التحويلية غير البترولية ، فقد تساوت في مدى ما خصص لها من مصروفات تطويرية اجمالية خلال السنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٨[١] . ويشار هنا إلى ما سبق وان نوهنا إليه ، بأن الاستثمارات في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية غير البترولية هي دون ما يمكن أن ينظر إليه ، لتحقيق الاكتفاء الذاتي في نواحي الأمن الغذائي ، وتأمين كافة المتطلبات منه محليا ولتنويع مصادر الدخل ، عبر تنمية صناعات أخرى عدا الصناعات البترولية . أما قطاعا الصحة وخدماتها الأخرى ، فإن المصروفات التنموية المخصصة لقطاع الخدمات الصحية الأخرى ، تندرج في اطار الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ، والمحافظة على البيئة كما تندرج المصروفات في قطاع الصحة لتأمين الخدمات العلاجية ، للمواطنين والمقيمين في الامارة على حد سواء وفق أرقى المستويات والتقنية الحديثة .

ويبين الجدول التالي تطور المصروفات التطويرية ، لامارة أبوظبي خلال السنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٧ :

(١) انظر الجدول التالي .

المصروفات التطويرية لامارة أبوظبي للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول (أ)

(مليون درهم)

القطاع / السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الزراعة	٢١,٢	٣٦,٤	٥٥,٥	٨٧,٤	٥٠,٥	٩٧,٥
الصناعة						
صناعات تحويلية غير بترولية	١٥٠,٤	١٣٣,٥	١٥٧,٩	٢١٢,٩	٣١٦,٧	١٧١,٨
الماء والكهرباء	٥٤٢,٧	١٢٠١,٦	١٢٨٦,١	١٣٨٨,٦	١٢٠٧,٩	١٢٣٠,٧
جملة القطاعات السلعية	٧١٤,٣	١٣٧١,٥	١٤٩٩,٥	١٦٨٨,٩	١٥٧٥,١	١٥٠٠,٠
النقل والمواصلات	٤٥٠,٢	٦٣٩,٨	٧٦٥,٦	١٢٠٣,٣	١٤٧٥,٥	١٤١٩,٩
الفنادق	٣٤,٥	٦٩,٠	١٢٣,٩	٢٥٥,٩	٢٥٩,٠	٢٠٠,٥
الاسكان	١١٧,٥	١١١,٦	٢١٥,٠	٣٥٧,٧	٤٦٣,٨	٤٠٩,٤
التعليم	٨١,٢	٩٢,٥	٩٨,٩	١٣,٤	١٨,٠	–
الصحة	٨٤,٥	٣١,٨	٥٠,٩	٩٨,٨	٣٤٤,٨	–
التطهير (المجاري)	١٥٥,٦	١٩٩,٩	١٥٥,٦	٤٣٩,٨	٥٢٥,٤	٤٣٣,٥
الادارة العامة	٥٢٨,١	٣٩٧,١	٨٣١,٢	١٠٠٢,٦	٨٦٠,٦	٦٣٦,٩
جملة القطاعات الخدمية	١٤٥١,٦	١٥٤١,٧	٢٢٤١,١	٣٣٧١,٥	٣٩٤٧,١	٣١٠٠,٢
– الخدمات الحكومية						
المصروفات التطويرية للدوائر	٢١٦٥,٩	٢٩١٣,٢	٣٧٤٠,٦	٥٠٦٠,٤	٥٥٢٢,٢	٤٦٠٠,٢
مساهمات داخلية	–	٣٧,٥	١٠٠,٠	١٥٥,٦	–	–
قروض داخلية	–	–	٣٠,٠	–	–	–
تحويلات رأسمالية أخرى	١٩٣,٩	٢٤٩,٦	٢٠٠,٠	٥٢٩,٥	–	–
اجمالي المصروفات التطويرية	٢٣٥٩,٨	٣٢٠٠,٣	٤٠٧٠,٦	٥٧٤٥,٥	٥٥٢٢,٢	٤٦٠٠,٢

المصدر السابق في الجدول السابق / معلومات عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ / ١٩٨٧ / ١٩٨٨ . مباشرة من دائرة تخطيط أبوظبي .

تكملة جدول المصروفات التطويرية لامارة أبوظبي للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧

جدول (ب)

(مليون درهم)

السنة / القطاع	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الزراعة	١٩٠٤,١	٢٥٨,٠	٣٣٨,٠	٣٤٧,٩	٢٠٦,٣	١٩٩,٤	١٧٨,٩
الصناعة							
صناعات تحويلية غير بترولية	١٠٨,٣	٦٢,٠	٧٦,٧	٢٩,٠	٦٦,٢	٢٥,٣	٢٤,٤
الماء والكهرباء	١١١٠,١	١٢٢٨,٠	١١٠١,٦	١٠٠١,١	١٠٧٦,٥	١٨٤٦,٤	١٠٤٣,٨
جملة القطاعات السلعية	١٤١٢,٥	١٥٤٨,٠	١٥١٦,٣	١٣٧٨,٠	١٣٤٩,٠	١٠٧١,١	١٢٤٧,١
النقل والمواصلات	١٨٠٠,٥	٢٠٩٠,٠	١٨٣٣,٣	١٢٦٨,٩	١٥٩٦,٥	١٦٣٢,٠	١٢٨٧,٠
الفنادق	٢٨٠,٠	٥٣,٠	٩٦,٥	٦٥,٨	٧٠,٦	١٠٦,٧	٣٦,٠
الاسكان	٥٠٦,٣	٥٩٧,٠	٢٢٨,١	٢١٨,٧	٤٨,٢	٣٧,٩	٣٩,١
التعليم	٢,٦	–					
الصحة	٦٣,٠	١٦٣,٠					
التطهير (المجاري)	٤٥٤,٩	٤٨٢,٠					
الادارة العامة	٥٦١,٤	١٠٦٧,٠	٧٢٣,٨	٧٩٠,٥	١٣٣٠,٩	١١٢٦,٩	٨٩٢,٥
جملة القطاعات الخدمية	٣٦٦٨,٧	٤٤٥٢,٠	٢٨٨١,٧	٣٤٣,٩	٣٠٤٦,٢	٢٩٠٣,٥	٢٥٤,٦
الخدمات الحكومية							
المصروفات التطويرية للدوائر	٥٠٨١,٢	٦٠٠٠,٠	٤٣٩٨,٠	٣٧٢١,٩			
مساهمات داخلية	–	–	–	–			
قروض داخلية	–	–	–	–			
تحويلات رأسمالية أخرى	–	–	–	–			
اجمالي المصروفات التطويرية	٥٠٨١,٣	٦٠٠٠,٠	٤٣٩٨,٠	٣٧٢١,٩	٤٣٩,٥	٣٩٧٤,٦	٣٥٠١,٧

المصدر : السابق .

وكـانت دائرة التحطيط في امارة أبوظبي ، وفي نطاق عنايتها بالمنهج السنوي للتطوير ، قد اقترحت النقاط التالية لتحديد الاطار التنموي للامارة ، اعتبارا من عام ١٩٨٦ ولغاية عام ١٩٨٩ :(١)

أولًا : اتخـاذ نتائج البرمجة الخاصة بالمشاريع الواردة ، بمنهاج عام ١٩٨٥ كأساس عند مناقشة الدوائر بشأن اعتماداتها السنوية ، التي تخصص لاستكمال المشاريع التطويرية الحكومية ، الجاري تنفيذها والمنتظر تحركها خلال عام ١٩٨٥ وما بعده .

ثانياً : اقتراح عدم قبول أية مشاريع جديدة ، تتقدم بها الدوائر المعنية إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، على أن يبقى القرار بشأن أية مقترحات لمشاريع جديدة للمجلس التنفيذي .

ثالثـاً : يتحدد حجم الاعتمادات الكلية اللازمة للتطوير ، على ضوء توجيهات المجلس التنفيـذي ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار الاعتمادات الخاصة بالمشاريع الجـديـدة والطارئـة ، خلال الأعـوام المـاضيـة (١٩٨٠ - ١٩٨٤) عنـد تقرير الاعتمادات الخاصة بها خلال الأعوام ١٩٨٦ - ١٩٨٩ .

رابعاً : مطالبة الدوائر التي لديها المشاريع الكبرى ، سواء المحالة على التنفيذ أو غير المحالة على وضع تصوراتها ، عن حجم انفاقها المستقبلي على تلك المشاريع ، وعـلى الأخص فيمـا يتعلق بمشاريع الطرق والجسور ومشاريع الكهرباء والماء ، ومشاريع المجاري والمطارات .

خامسـاً : حث الدوائـر على إعـداد الدراسات الأولية بشأن مقترحات حول مشـاريعها الجديدة بالدقة والتفصيل اللازمين ، على أن تعد توصيفاً عاماً لهذه

---

(١) حميدة بن قاسم ، المنهاج السنوي للتطوير ص ١٣٤ - ١٣٥ .

المشاريع وبيان أغراضها وجدواها ، وعلى أن يتم الاختيار من بينها طبقا لأسس ومعايير تتحدد بها أولويات ذلك الاختيار .

سادساً : مواصلة حث الدوائر على تنفيذ المشروعات ، التي تدخل في نطاق عملها الأصلي فقط ، وبما لا يخرج عن طبيعة ذلك العمل ، حتى يتم تنفيذ تلك المشروعات على وجه الدقة وبنسب مرتفعة في الانجاز .

سابعاً : تقترح دائرة التخطيط أن يقتصر تنفيذ الدوائر ، لمشاريع العمل المباشر على المشـاريع الصغيرة فقط ، على أن يتضمن المنهاج السنوي للتطوير المشاريع التي تزيد كلفتها ، عن حد معين وتتخذ بشأنها الاجراءات المتبعة حسب الأصول ، بغرض ضغط الانفاق الجاري المترتب على مزاولة تلك الأعمال ، وكذلك ترشيدها بعد أن لاحظت دائرة التخطيط ازدياد عدد هذه المشاريع وحجمها ، ومن ثم المطالبة بزيادة كلفتها واعتماداتها ، السنوية اضافة إلى كافة بنود الانفاق الجاري ، المترتب على مزاولة الدوائر لتلك الأعمال بموازناتها الاعتيادية .

وقد كان البرنامج التطويري للفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٧ موزعا وفق ما يلي بناء على البيـانـات الواردة في البرنامج التطويري للمشروعات الانمائية للدوائر الحكومية ١٩٨٣ – ١٩٨٧ والصادر عن دائرة التخطيط في امارة أبوظبي :

توزيع الانفاق التطويري المتوقع
خلال فترة البرنامج ١٩٨٣ – ١٩٨٧

(جدول رقم أ)

بالمليون درهم

القطاعات	الانفاق التطويري المتوقع خلال البرنامج الخمسي ٨٣/٨٧	توزيع الانفاق التطويري على السنوات				
		١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الزراعة والري	٦١٩,٥	٢٤٣,٥	١٦٧,٧	٩٣,٨	٦٣,٥	٥١,٠
الصناعات التحويلية	٢٠٢,٢	٥٣,٤	٧٨,٣	٦٥,٥	٥,٢	–
الكهرباء والماء	٧٢٣٤,٧	١٦٠٧,١	١٧٦٠,٦	١٦٣٧,٥	١٣٠٥,٥	٩٢٤,٠
النقل والمواصلات	٩٣١٨,٦	٢١٧١,٩	٢١٤٩,٧	٢٠٠٦,٠	١٨٠٦,٠	١١٨٥,٠
التجارة والفنادق والكافتيريات	٩٤٤,٢	١١٢,٦	١٥٧,٦	٢٣٢,٠	٢٧٤,٠	١٦٨,٠
الاسكان وأعمال التنظيم والتخطيط	٦٩٨,٩	٢٦٨,٤	٢٤٠,٢	١٤٥,٨	٤٤,٥	–
الخدمات الاجتماعية والمجتمعية	٥٨٢٢,٣	١٣٦٦,٩	١٣٢١,٢	١١٠٢,٧	١١٣٥,٥	٨٩٦,٠
جملة القطاعات	٢٤٨٤٠,٤	٥٨٢٣,٨	٥٨٧٥,٣	٥٢٨٣,٣	٤٦٣٤,٠	٣٢٢٤,٠

المصدر : السابق .

تكملة جدول توزيع الانفاق التطويري
خلال فترة البرنامج ١٩٨٣ - ١٩٨٧ على السنوات المعنية

جدول (ب)

بالمليون درهم

نوع المصاريف / القطاعات	المتبقي من كلف المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية بعد صرف ٨٢/١٢/٣١	المتوقع انفاقه خلال فترة البرنامج المقترح ١٩٨٧/٨٣		المؤجل إلى ما بعد ١٩٨٧	
		القيمة	النسبة الى المتبقي	القيمة	النسبة الى المتبقي
الزراعة والرى	٧٠٤,٥	٦١٩,٥	٪٨٧,٠	٨٥,٠	٪١٢,١
الصناعات التحويلية	٢٠٢,٢	٢٠٢,٢	٪١٠٠	–	–
الكهرباء والماء	١٢٣٠٤,٧	٧٢٣٤,٧	٪٥٨,٨	٥٠٧٠,٠	٪٤١,٢
النقل والمواصلات	١٤٧١٣,٢	٩٣١٨,٦	٪٦٣,٣	٥٣٩٤,٦	٪٣٦,٧
التجارة والفنادق والكافتيريات	١٠٠٧,٢	٩٤٤,٢	٪٩٣,٧	٦٣,٠	٪٦,٣
الاسكان وأعمال التنظيم والتخطيط	٦٩٨,٩	٦٩٨,٩	٪١٠٠	–	–
الخدمات الاجتماعية والمجتمعية	٧٢٩١,٨	٥٨٢٢,٣	٪٧٩,٨	١٤٦٩,٥	٪٢٠,٢
جملة القطاعات	٣٦٩٢٢,٥	٢٤٨٤٠,٤	٪٦٧,٣	١٢٠٨٢,١	٪٣٢,٧

المصدر : دائرة التخطيط – ابوظبي .

إلا أن تأخر صدور المنهاج التطويري لعام ١٩٨٤ ، قد أوقف العمل بالبرنامج المقرر للسنوات الخمس ، واستعيض عنه بمنهاج ١٩٨٥ الذي بين حجم الانفاق التطويري المتوقع على المشروعات التي تنفذها الدوائر الحكومية ، واتجاهات تطور الانفاق خلال الأعوام ١٩٨٥ – ١٩٨٩ وما بعدها ، هذا وقد حدد البرنامج الخمسي للأعوام ١٩٨٥ – ١٩٨٩ الأسس التالية في برمجته للمشاريع التطويرية :(١)

١ – وقعت برمجة المشاريع التطويرية ، للدوائر الحكومية التي يتم انجازها عن طريق المقاولات فقط . ومن ثم لم توقع برمجة مشاريع العمل المباشر التي تقوم بتنفيذها الدوائر المعنية مباشرة ، كما لم تشتمل على مبالغ الاحتياط التي تحتويها المناهج السنوية للتطوير ولا مبالغ التحويلات الرأسمالية .

٢ – يقتصر البرنامج الخمسي ١٩٨٥ – ١٩٨٩ على المشاريع الواردة بمنهاج عام ١٩٨٥ ، أما المشاريع الجديدة التي تقترح عند أعداد المناهج السنوية للتطوير للأعوام من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩ وكذلك المشاريع الطارئة خلال السنوات المذكورة ، فسوف تجرى مناقشتها في ضوء توجيهات المجلس التنفيذي ، حول الاعتمادات التي تتقرر لتلك السنوات .

٣ – روعي في فترة البرمجة ١٩٨٩/٨٥ أن تتخذ صفة التحرك في المشاريع المبرمجة ، بمعنى أنه يتوجب تتبع مراحل التنفيذ السنوي ، لهذه الفترة ثم تقييم ما تم تنفيذه سنة بعد أخرى ، وبالتالي يمكن اعادة النظر سنويا في الانفاق التطويري المقترح لمشروعات الدوائر الحكومية ، مع النظر إلى الاتجاهات المستقبلية بصورة مستمرة ، عما يكون قد حدث من تأجيل لبعض المشاريع ، أو الغاء بعضها طبقا لضوابط معينة تقتضيها الفترة الحالية .

٤ – تمت برمجة المشاريع الواردة بالمنهاج المعني لعام ١٩٨٥ على الفترة الزمنية ١٩٨٥ – ١٩٨٩ وما بعدها على أساس النظر إلى هذه المشاريع من حيث طبيعتها .

---

(١) برمجة المشاريع التطويرية للدوائر الحكومية ١٩٨٥ – ١٩٨٩ ، امارة أبوظبي – دائرة التخطيط ، الشعبة الاقتصادية ، ١٩٨٥ صفحة ٢ .

وشملت هذه الخطة توزيع الاعتمادات المخصصة للانفاق على النحو التالي :[١]

١٩٨٥	٤٥٩٥,٥	مليون درهم
١٩٨٦	٤٣٢٠,٨	مليون درهم
١٩٨٧	٣٩٩٦,٧	مليون درهم
١٩٨٨	٣٤١٧,٩	مليون درهم
١٩٨٩	٣٠٧٥,١	مليون درهم
اجمالي فترة البرنامج	١٩٤٠٦,٠	مليون درهم
١٩٨٩/٨٥		
المؤجل الى ما بعد	٧٣٥٥,٦	مليون درهم
١٩٨٩ – المجموع	٢٦٧٦١,٦	مليون درهم

وقد تم توزيع هذه الاعتمادات ، على الدوائر المعنية خلال الأعوام ١٩٨٥ – ١٩٨٩ مع الاشارة إلى رصيد المشاريع غير المنفذة كما في مطلع عام ١٩٨٥ وما سيتم تأجيل تنفيذه منها إلى ما بعد عام ١٩٨٩ كما يلي :[١]

(١) المصدر : السابق ، ص٧ (برمجة المشاريع التطويرية للدوائر الحكومية) .

(١) المصدر : السابق ، ص٨ .

القيمة بالمليون درهم

الدائــرة	الرصيد المتبقي من الكلفة بعد المنصرف حتى ٨٤/١٢/٣١	اعتمادات مقترحة للصرف خلال السنوات ٨٥/١٩٨٩					اجمالي المتوقع صرفه خلال السنوات ٨٥/٨٩	مؤجل الى ما بعد ١٩٨٩
		١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩		
دائرة الأشغال	٦٤٠٥,٩	١١٢١,١	١٠٦٢,٤	٩١٥,٣	٨٤٠,٧	٧١٣,٨	٤٧١٣,٤	١٦٩٢,٥
دائرة الماء والكهرباء	٥١١٠,٣	١١٦٥,٠	١١٧٥,١	١٠١٣,٨	٨٧٣,٤	٨٨٤,٠	٥١١٠,٣	–
دائرة بلدية أبوظبي وتخطيط المدن	١٢٠٩٥,٣	١٥٠٠,٣	١٣٥٩,٢	١٤٨٤,٥	١٣٤٨,٥	١١٥٩,٢	٦٨٥١,٧	٥٢٤٣,٦
دائرة بلدية العين	٢٤٤٩,٨	٤٨٥,٠	٥٤٢,٩	٤١٥,٦	٢٠٩,٤	٢٨٧,٩	٢٠٤٠,٨	٤٠٩,٠
باقي الدوائر والجهات الأخرى	٧٠٠,٢	٣١٤,٠	١٨١,٢	١١٧,٥	٤٦,٩	٣٠,٣	٦٨٩,٨	١٠,٥
المجموع	٣٦٧٦١,٦	٤٥٩٥,٥	٤٣٢٠,٨	٣٩٩٦,٧	٣٤١٧,٩	٣٠٧٥,١	١٩٤٠٦,٠	٧٢٥٥,٦
النسبة المئوية	١٠٠٪	١٧,٢٪	١٦,١٪	١٤,٩٪	١٢,٨٪	١١,٥٪	٧٣,٥٪	٣٧,٥٪

المصدر : السابق ص٨ .

المبحث الثاني

خطط التنمية في دولة الامارات

نظراً لأن قيام دولة الامارات العربية المتحدة جاء متأخراً ، أي في ٢ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧١ ، ونتيجة للظروف السياسية التي مرت بها هذه الامارات في المرحلة الأولى من قيام الاتحاد ، فإنه لم يتم وضع خطة للتنمية الاقتصادية على مستوى الاتحاد ، ومع ذلك فقد اتخذت الحكومة حينذاك مجموعة من الخطوات التحضيرية ، لوضع مثل هذه الخطة ومن هذه الخطوات :

١ – انشاء وزارة اتحادية للتخطيط وتكليفها باجراء الترتيبات اللازمة لوضع خطة اقتصادية للبلاد .

٢ – انشاء مجلس للتخطيط القومي برئاسة رئيس الوزراء في عام ١٩٧٣ .

٣ – اجراء أول تعداد علمي للسكان في الدولة في عام ١٩٧٥ .

وفي مقدمة الأمور التي حالت دون وضع خطة اقتصادية ، على مستوى الدولة في وقت مبكر ، عدم ثبات ايرادات الخزينة الاتحادية. حيث اعتمدت بصورة كلية خلال الأعوام الأربعة الأولى من عمر الاتحاد ، على الاعانات التي قدمتها لها امارة أبوظبي . وذلك لأن الامارات الأخرى لم تساهم في تمويل موازنة الاتحاد ، أو في تحمل أي عبء مالي اتحادي ، واذا كان هذا الأمر قد بدا في حينه مقبولا ، بالنسبة للامارات التي لا توجد لديها موارد مالية تذكر ، فإنه لم يعد كذلك بالنسبة للامارات التي أصبحت لها موارد مالية كبيرة فيما بعد .

وعليه فإن خطط التنمية في دولة الاتحاد ، قد تأثرت بشكل مباشر نتيجة لاعداد ميزانية الاتحاد ، ثم نتيجة للأطر التي أوجدتها الحكومة لوضع وتنفيذ ومتابعة هذه الخطط .

١ - الميزانية العامة للاتحاد :

أشار الباب الثامن من الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة ، إلى الشؤون المالية للاتحاد ، وذلك في مواده من ١٢٦ ولغاية ١٣٦ .

تنص هذه المواد على : أن قواعد إعداد الميزانية العامة للاتحاد ، والحساب الختامي ، وبدء السنة المالية تتم بقانون ، ويعرض مشروع الميزانية السنوي متضمنا تقديرات الايرادات والمصروفات ، قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل ، على المجلس الوطني الاتحادي لمناقشة وابداء الملاحظات حوله ، قبل رفعه إلى المجلس الأعلى للاتحاد لاقراره واصداره بقانون ، وفي جميع الأحوال التي لا يصدر فيها قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية ، يتم بناء لمرسوم اتحادي اقرار اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من اثني عشر من اعتمادات السنة المالية السابقة ، كما تجبى الايرادات وتنفق المصروفات ، وفقا للقوانين النافذة في السنة المالية السابقة أيضاً .

أما الايرادات العامة فقد أشارت مواد الدستور المؤقت إلى أنها تتكون من الموارد التالية :

١ - الضرائب والرسوم التي تفرض بموجب قانون اتحادي ، في المسائل الداخلية في اختصاص الاتحاد تشريعا وتنفيذا .

٢ - الرسوم والأجور التي يحصلها الاتحاد مقابل الخدمات التي يؤديها .

٣ - الحصة التي تساهم بها الامارات الاعضاء في الاتحاد ، في ميزانيته .

٤ - ايراد الاتحاد من أملاكه الخاصة .

وقد ترك الدستور تحديد نسبة مساهمة كل من الامارات في الميزانية السنوية العامة للاتحاد ، وفقا للقانون الاتحادي رقم (١٤) لعام ١٩٧٣ . في شأن قواعد اعداد الميزانية العامة والحساب الختامي ، الذي صدر في ٢٥ يوليو/تموز ١٩٧٣ والذي نص على ما يلي :

مادة (١)

تشتمل الميزانية العامة لدولة الاتحاد ، على جميع الايرادات المقدر تحصيلها وجميع المصروفات المقدر انفاقها ، بواسطة الوزارات وأجهزتها خلال السنة المالية .

والسنة المالية اثنا عشر شهرا تبدأ من أول يناير / كانون الثاني وتنتهي في آخر ديسمبر / كانون الأول من كل سنة .

تقدير الايــــرادات

مـــادة (٢)

تعـد وزارة المـاليـة تقدير الايرادات بعد الاتصال بباقي الوزارات والجهات المعنية . وعليها أن تنتهي من اعدادها خلال شهر سبتمبر / أيلول السابق على بدء السنة المالية .

مـــادة (٣)

يبين تقدير الايرادات أنواع الايرادات المختلفة ، وأساس التقدير مع المقارنة بتقديرات السنة السابقة ، وأسباب ما عساه ان يوجد من فروق بين تقديرات كل من السنتين .

مـــادة (٤)

يكـون تقـديـر الايرادات مبنيا على مقدار الايرادات الفعلية ، وتدرج نفقات التحصيل في تقدير المصروفات . ويصحب تقدير الايرادات بيان بالاحصاءات التي

بني عليهـا التقـدير ، مع الاشارة إلى العوامل التي يكون من شأنها ان تؤثر في التقدير خلال السنة المالية .

ويشمل تقدير الايرادات الحصص التي تخصصـها امارات الاتحاد من مواردها السنوية لميزانية الاتحاد .

مـــادة (٥)

يخصص مجمـوع الايرادات المقدرة في السنة المالية للمصروفات المربوطة في الميزانية العامة عن ذات السنة المالية .

تقدير المصروفات

مـــادة (٦)

توزع ميزانية المصروفات إلى وزارات وتتألف الوزارات من ادارات وتحدد بقرار من وزير المالية ادارات الميزانية ، بحسب ترتيب وزارات الحكومة وجهات الصرف المختلفة بعد الاتفاق مع الوزارات .

مـــادة (٧)

كل وزارة وادارة في الميزانية تشتمل على أبواب أربعة ، يخصص الباب الأول منهـا للمـرتبات والأجور ، ويخصص الباب الثاني للمصروفات العامة ويخصص الباب الثالث للمصروفات الخاصة ، ويخصص الباب الرابع للمشروعات .

وينقسم كل باب الى بنود بحسب نوع المصروف وتحدد وزارة المالية البنود التي ينقسم اليها كل باب .

مـــادة (٨)

تعد الوزارات كل فيما يخصها تقديرا مبدئيا للمصروفات ، وذلك طبقا للتعليمات التي ترسلها وزارة المالية في هذا الشأن .

ويبـين هذا التقـدير أنواع المصروفات باباً بابا وبنداً بنداً ، مع ذكر تقديرات السنة السابقة ، وأسباب ما تطلب زيادته أو الغاءه من الوظائف وما تطلب زيادته أو تخفيضه من الاعتمادات الأخرى المقررة للمصروفات ، ويدرج راتب الموظف في الميزانية على أساس متوسط درجته .

مـــادة (٩)

تقدم الوزارات الى وزارة المالية التقدير المبدئي للمصروفات خلال شهر سبتمبر / أيلول السابق على بدء السنة المالية .

مـــادة (١٠)

إذا تأخرت وزارة في تقديرها للمصروفات عن الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة ، جاز لوزارة المالية بعد اخطار الوزارة المتخلفة ان تتولى بنفسها تقدير هذه المصروفـات ، على أســاس ميـزانيـة السنـة الجـارية لهذه الوزارة ، مع مراعاة التعديلات التي تكون قد أدخلت عليها خلال السنة والاعتبارات الاخرى الخاصة بالوزارة .

مـــادة (١١)

إذا زاد مجموع التقديرات المبدئية للمصروفات على ما خصص من الايرادات للميـزانيـة العـامة ، عينت وزارة المالية لكل جهة من جهات الصرف حدا أقصى للمصروفات لا تجاوزه بحيث لا يزيد مجموع المصروفات عن المبالغ المخصصة من الايرادات .

اقرار الميزانية واصدار قانون باعتمادها :

مـــادة (١٢)

تبحث وزارة المالية مع كل وزارة تقدير مصروفاتها وايراداتها ، ويتولى مجلس الخدمة المدنية تقدير حجم الباب الأول ، وبحث تفصيلاته مع كل وزارة لتحديد عدد الوظائف ودرجاتها بقدر ما تقتضيه حاجة العمل .

وتتولى لجنة تخطيط وتنسيق المشروعات تحديد المشروعات التي يجري تنفيذها خلال السنــة المــالية . فإذا أقرت وزارة المالية مصروفات جميع الوزارات أعدت مشروع الميزانية العامة من ايرادات ومصروفات وفقا للأحكام السالف ذكرها .

مـــادة (١٣)

يعرض مشروع الميزانية العامة على وزير المالية للموافقة عليه .

مـــادة (١٤)

يعــد وزيــر المــالية ، بعد الموافقة على مشروع الميزانية العامة تقريرا عن هذا المشروع يتضمن عرضا عاما للحالة المالية والاقتصادية للبلاد .

مـــادة (١٥)

يعرض وزير المالية مشروع الميزانية العامة مصحوبا بالتقرير على مجلس الوزراء لاقراره ، ويجب أن يتم الاقرار قبل نهاية شهر أكتوبر / تشرين الأول من كل عام .

مـــادة (١٦)

يحال مشروع القانون الخاص بالميزانية السنوية ، متضمنا تقدير الايرادات والمصروفــات قبــل بدء السنــة المــاليــة بشهرين على الأقل ، إلى المجلس الوطني الاتحادي لمناقشته وابداء ملاحظاته عليه .

مــادة (١٧)

يرفــع مشروع القــانون الخاص بالميزانية السنوية عقب مناقشته في المجلس الوطني الاتحادي ، إلى المجلس الأعلى للاتحاد مصحوبا بما ابداه المجلس الوطني الاتحادي من ملاحظات وتصدر الميزانية بقانون .

مــادة (١٨)

في جميع الأحوال التي لا يصدر فيها قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية . يجوزر بمرسوم اتحادي اقرار اعتمادات شهرية مؤقتة ، على أساس جزء من اثني عشر من اعتمادات السنة المالية السابقة وذلك بناء على عرض وزير المالية .

مــادة (١٩)

كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها . وكل نقل لأي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ، يجب أن يكون بقانون .

ومع ذلك يجوز في حالة الضرورة الملحة تقرير هذا الصرف ، أو النقل بمرسوم بقانون وفقا لأحكام المادة (١١٣) ، من الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة .

ويجوز للوزارة المختصة بموافقة وزارة المالية واعتماد مجلس الوزراء ، مجاوزة اعتماد باب من أبواب المصروفات ، اذا قابله وفر في اعتماد باب آخر .

مــادة (٢٠)

على وزارة المالية أن ترسل إلى كل وزارة نسخة من ميزانيتها فور صدور قانون الميزانية .

الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة

مــادة (٢١)

لا يجوز بغير قانون تجاوز عدد الوظائف المدرجة بالميزانية العامة .

مـــادة (٢٢)

لا يجوز لأية وزارة مجاوزة اعتماد بند من بنود الميزانية إلا اذا قابله وفر في اعتماد بند آخر من نفس الباب . وذلك بطلب من الوزير المختص وموافقة وزارة المالية .

مـــادة (٢٣)

لا يجوز لأي وزارة الصرف من أحد بنود الباب الثالث ، إلا بعد الحصول على افراج مالي مسبق من وزارة المالية .

ولا يجوز لأية وزارة مجاوزة اعتماد أحد البنود في الباب الثالث إلا إذا قابله وفر في بند آخر في نفس الباب ، وبعد الحصول مقدما عل اذن من وزارة المالية .

مـــادة (٢٤)

اذا لم يتم انجاز أحد المشروعات المدرجة في الباب الرابع ، خلال السنة التي قُدِّر في ميزانيتها اعتمادٌ لهذا المشروع يدرج الباقي من المشروع في ميزانية السنة التالية .

مـــادة (٢٥)

لا يجوز لأية وزارة ابرام عقد يترتب عليه التزام مالي يجاوز السنة المالية إلى سنة مقبلة ، ومع ذلك يجوز ابرام عقود الايجار والصيانة والتوريدات والمشروعات ، لمدة تجاوز السنة المالية باذن من وزارة المالية .

مـــادة (٢٦)

كل اعتماد بالميزانية لم يصرف أو لم يتقرر صرفه خلال السنة المالية يبطل العمل به ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادتين (٢٤ ، ٢٥) .

مـــادة (٢٧)

تقـوم كل وزارة وكـل جهـة ، بفتح سجلات للصرف تتفق مع أبواب الميزانية وبنودها وتقدم إلى وزارة المالية كشفا بالمصروفات والايرادات ، عن كل شهر خلال الأسبوع الثاني من الشهر الذي يليه .

وتقوم وزارة المالية بفتح سجلات مماثلة لكل وزارة ومطابقتها شهريا مع الوزارات .

مـــادة (٢٨)

تنـظم بقـانون طرق المراجعة المالية على الوزارات وجهات الصرف المختلفة ، للاستيثـاق من أن ما جاء بالسجلات المنصوص عليها في المادة السابقة مطابق للواقـع ، ومن أن تنفيذ الميزانية أبوابا وبنودا مطابق لأحكام القوانين والمراسيم واللوائح والتعميمات المالية .

مـــادة (٢٩)

يجب على جميع المسئولين عن الشؤون المالية في الوزارات ، أن يقدموا لوزارة المالية ، ولمن يقومون بالمراجعة المالية البيانات التي يطلبونها منهم وان يطلعوهم على جميع السجلات والأوراق والمستندات ، التي يرون الاطلاع عليها أثناء قيامهم بالمراجعة ، ويترتب على الاخلال بهذه الواجبات توقيع الجزاء المناسب .

مـــادة (٣٠)

يتم الصرف في الميـزانيات والدوائر المختلفة ، بواسطة الادارة المالية بالوزارة وتعين هذه الادارة الطرق التي تتبع في تنفيذ ذلك ، وفقا للقواعد والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية .

مـــادة (٣١)

تسلم جميع الرسوم التي تستوفيها الوزارات والغرامات ، التي تحصلها وأية ايـرادات أخـرى إلى الادارة المـاليـة بالوزارة ، لتنفيذ القواعد والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية في هذا الشأن .

الحساب الختامي

مـــادة (٣٢)

تعـد كل وزارة حسـابهـا الختـامي للايرادات والمصروفات عن السنة المالية المنقضية ، وتقدمه إلى وزارة المالية في ميعاد لا يجاوز شهرين من انقضاء السنة المذكورة .

مـــادة (٣٣)

يبـين في الحسـاب الختـامي للايـرادات مجمـوع ما حصل في كل قسم من أقسـامها ، مع ذكر الأسباب التي أدت إلى زيادة ما حصل عما قدر في الميزانية العامة أو إلى نقصه عنه . ويبين كذلك ما لم يتم تحصيله من الايرادات والأسباب التي دعت إلى ذلك .

مـــادة (٣٤)

يبين في الحساب الختامي للمصروفات اعتماد كل بند من بنود الميزانية ، وما أدخل عليه من تعديل خلال السنة ، كما تبين المصروفات الفعلية لكل بند ، وأسباب الفروق بين الاعتمادات التقديرية والمصروفات الفعلية .

مـــادة (٣٥)

تضـع وزارة المـاليـة التعليمـات اللازمـة بالقواعد التفصيلية ، الواجب على الوزارات اتبـاعهـا في اعداد الحساب الختامي . وبالبيانات الواجب ذكرها فيما يتعلق بالحسـابـات تحت التسـوية والديون المستحقة للحكومة وأموال الحكومة

المودعة في البنوك ، أو في جهات أخرى وبالاجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بجرد الخزائن الحكومية ، وجرد الاصناف الموجودة في أي مخزن حكومي ويعتبر ذلك من القواعد التي تكفل اظهار المركز المالي الحقيقي للدولة في نهاية السنة المنقضية .

مـــادة (٣٦)

تعد كل وزارة حسابها الختامي في ضوء التعليمات الواردة في المادة السابقة ، وترسله إلى وزارة المالية مرفقا بملاحظات السلطة المختصة بالمراجعة المالية ، إن وجدت ورد الوزارة على تلك الملاحظات .

وتتـولى وزارة المالية دراسة الحساب الختامي ، لجميع الوزارات وملاحظات المـراجعة المالية ، وتعد تقريرا بنتيجة هذه الدراسة ومعه مشروع قانون باعتماد الحساب الختامي العام للدولة ، يعرض على مجلس الوزراء مرفقا به ما قدم من ملاحـظات في شأنه ، ويحال إلى المجلس الوطني الاتحادي خلال الأربعة أشهر التالية للسنة المنقضية لمناقشته ، وابداء ملاحظاته قبل رفعه الى المجلس الأعلى لاقراره واصداره من رئيس الدولة .

مـــادة (٣٧)

يتولى وزير المالية اصدار لائحة تنفيذية للميزانية والحسابات والمخازن وإلى أن يتم ذلك يستمر العمل بالنظم المتبعة حالياً .

أحكام ختامية

مـــادة (٣٨)

تلغى جميع الأحكام التي تتعارض مع هذا القانون .

مـــادة (٣٩)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره وعلى

الوزراء كل فيما يخصه تنفيذه ، وعلى وزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

وبناء على هذا القانون الاتحادي ، فقد بقيت نسبة مساهمة كل من الامارات غير محددة إلى أن صدر بيان المجلس الأعلى للاتحاد بتاريخ ١٩٧٦/١١/٦ ، والذي أشار إلى مساهمة كل امارة في الاتحاد والتي حددها بـ ٥٠٪ من مواردها السنوية من انتاجها النفطي وذلك بناء على القرار التالي :

«بالنسبة للمساهمة المالية في ميزانية الاتحاد ، فقد تقرر أن تساهم جميع الامارات في الميزانية السنوية للاتحاد ، على ضوء تقديرات مشروع الميزانية الاتحادية لعام ١٩٧٧ . التي ستقدم إلى المجلس الأعلى .. وقد تقرر تشكيل لجنة برئاسة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة وعضوية صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة ، وصاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي ولي عهد عجمان . وأعضاء اللجنة الوزارية للشئون المالية ، وذلك لمناقشة وتحديد الاطار العام لمشروع الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٧٧ ، في ضوء الاحتياجات المقدمة من الوزارات والأجهزة الاتحادية . وسترفع اللجنة نتائج أعمالها الى المجلس الأعلى للاتحاد» .

كما تم تأكيد هذا القرار مرة أخرى في القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٤ والذي جاء في حيثياته أنه :

«بعد الاطلاع على المادة ١٢٧ من الدستور المؤقت ، واستجابة لضرورات تنمية الموارد المالية للاتحاد للاضطلاع بمسؤولياته ، ومواجهة خطط التنمية الشاملة من أن تخصص الامارات الأعضاء في الاتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة للاتحاد» .

قد قرر في المادتين الأولى والثانية ما يلي :

المادة الأولى

تؤكد كل من امارتي أبوظبي ودبي ، التزاماتهما السابقة بنص القرار رقم (٦) الصادر بتاريخ ٦/١١/١٩٧٦ والمتضمن مساهمتهما بما يعادل ٥٠٪ (خمسين في المائة) من مواردهما السنوية من انتاجهما النفطي في الميزانية العامة للاتحاد .

المادة الثانية

كما تؤكد كافة الامارات الأعضاء في المجلس الأعلى للاتحاد ، التزامها بنص القرار المشار إليه في المادة الأولى ، مساهمة منها بنسبة ٥٠٪ (خمسين في المائة من مواردها السنوية من انتاجها النفطي ، في الميزانية العامة للاتحاد.

ومنذ عام ١٩٧٦ وبعد أن كانت امارة أبوظبي تتكفل بميزانية الاتحاد بشكل مطلق تقريبا ، قررت أن تخصص ٥٠٪ من مواردها المالية لدفع عجلة الاتحاد إلى الأمام ولتضمن للخزانة الاتحادية موارد مالية ثابتة ، تمكنها من وضع خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاتحاد . أما مساهمة الامارات الاخرى فقد أشرنا اليها في معرض تناولنا للمالية العامة للحكومة الاتحادية في مبحث سابق .

أجهزة تخطيط التنمية في دولة الامارات العربية المتحدة :

حدد القانون الاتحادي رقم (٣) لعام ١٩٧٣ في شأن التخطيط القومي أسس التخطيط على المستوى الاتحادي ، فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على وضع خطة عامة وشاملة طويلة الأجل ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة ، وتقسم هذه الخطة إلى مراحل متوسطة وخطط سنوية تفصيلية ، وتعتبر هذه الخطة أساسا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة(١) . كما نصت المادة الثانية بأن أجهزة التخطيط القومي تتكون من مجلس التخطيط القومي الاتحادي ووزارة التخطيط .

---

(١) راجع قانون الاتحاد رقم (٣) لعام ١٩٧٣ والذي نورد نصه فيما بعد .

كما نصت المادة الثالثة من هذا القانون بعد تعديلها بموجب القانون الاتحادي رقم (٧) لعام ١٩٧٤ على تشكيل مجلس التخطيط القومي الاتحادي ، برئاسة رئيس الوزراء وعضوية سبعة من الوزراء ثم ضم المرسوم الاتحادي رقم (٢٨) لعام ١٩٧٥ أربعة أعضاء آخرين من القطاع الخاص .

وقد حددت المادتان الخامسة والسادسة صلاحيات مجلس التخطيط القومي ، فنصت المادة الخامسة على أن يقوم المجلس بتحديد الأهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، بما يتمشى مع الاستراتيجية العامة الموضوعة لها ، وبما يتفق مع القواعد الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد القومية . كما نصت المادة السادسة على أن يتولى المجلس دراسة مشروع الخطة القومية الشاملة ، الطويلة والمتوسطة المدى والسنوية التي تعدها وزارة التخطيط ، متضمنة برامج ومقترحات ميزانية الدولة والسياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية ، وأساليب تنفيذها ضمن فترة زمنية محددة ، على أن يرفع مشروع الخطة إلى مجلس الوزراء لاقرارها ورفعها إلى رئيس الدولة ، كما أن للمجلس حق الرقابة والاشراف على تنفيذ المشروعات التي يتقرر القيام بها في اطار الخطة .(١)

ونظرا لأهمية هذا القانون فإننا نورد فيما يلي نصه كاملاً :

قانون اتحادي رقم ٣ لعام ١٩٧٣
في شأن التخطيط القومي

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة بعد الاطلاع على أحكام الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم (١) لعام ١٩٧٢ في شأن تحديد اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء .

---

(١) راجع المواد الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من نفس القانون .

وبنــاء على ما عرضه وزير التخطيط وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي ، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد .

أصدرنا القانون الآتي :

مــادة (١)

توضــع خطة عامــة وشــاملة طويلة الأجـل للتنميــة الاقتصادية ، والنهوض الاجتماعي بدولة الامارات العربية المتحدة ، تتضمن أهدافاً رئيسية تعبأ لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة .

وتقسم الخطة إلى مراحل متوسطة وخطط سنوية تفصيلية ، يبين فيها ما تتطلبه من برامــج ومشروعات لازمة ، لتوجيه سير النشاط العام في الدولة نحو الأهداف المـرســومــة لهـذه البـرامج في الزمن المحدد لها . وتعتبر الخطة أساسا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة .

مــادة (٢)

تتكون أجهزة التخطيط القومي من :

١ - مجلس التخطيط القومي الاتحادي .
٢ - وزارة التخطيط .

مــادة (٣)

يشكل مجلس التخطيط القومي الاتحادي من :

١ - رئيس مجلس الوزراء أو نائب رئيس مجلس الوزراء	رئيسا .
٢ - وزير التخطيط	نائباً للرئيس .
٣ - وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء	عضوا .

٤ – وزير الدولة لشئون الاتحاد والخليج عضوا .
٥ – وزير المالية عضوا .
٦ – وزير الاشغال عضوا .
٧ – وزير الاسكان عضوا .
٨ – وزير العمل والشئون الاجتماعية عضوا .
٩ – وزير الصحة عضوا .
١٠ – وزير الكهرباء والماء عضوا .
١١ – وزير التربية عضوا .
١٢ – وزير الزراعة والثروة السمكية عضوا .
١٣ – وزير المواصلات عضوا .

وينضم إلى عضوية المجلس ستة من المواطنين ، من رجال القطاع الخاص يختارون من بين الكفاءات في المهن والنشاطات المختلفة ، ويصدر بتعيينهم مرسوم اتحادي بناء على ترشيح المجلس وموافقة مجلس الوزراء وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

ويكون وكيل وزارة التخطيط مقررا وأميناً لسر المجلس .

مـــادة (٤)

يجتمع مجلس التخطيط القومي الاتحادي بناء على دعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر ، ولا تكون اجتماعاته صحيحة إلا بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم ستة وزراء على الأقل . وتصدر توصياته بالأغلبية المطلقة ، وترفع إلى مجلس الوزراء لتقرير ما يراه بشأنها .

مـــادة (٥)

يقـوم مجلس التخـطيط القومي الاتحادي بتحديد الأهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، بما يتمشى مع الاستراتيجية العامة الموضوعة لها ، وعلى أساس الطاقة المالية والخبرة الفنية والقوى العاملة وامكانيات التنفيذ ،

وذلك مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها وما يتفق مع القواعد الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد القومية .

مـــادة (٦)

يتـولى مجلس التخـطيـط القومي الاتحادي ، دراسة مشروع الخطة القومية الشاملة الطويلة والمتوسطة المدى والسنوية ، التي تعدها وزارة التخطيط متضمنة برامـج العمـل ومقتـرحـات ميـزانيـة الدولة ، والسياسة التمويلية والاقتصادية والاجتمـاعية وأساليب تنفيذها في الدولة ، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المشار إليها في المادة السابعة في فترات زمنية محددة ، ويرفع مشروع الخطة إلى مجلس الوزراء لاقرارها ورفعها إلى رئيس الدولة .

كما يتولى المجلس النظر أو ابداء الرأي بصفة دورية ، في التقارير التي تعدها وزارة التخطيط ، عن نتائج متابعة سير العمل في تنفيذ الخطة العامة في مراحلها المختلفة .

وللمجلس حق الرقابة والاشراف على تنفيذ المشروعات ، التي يتقرر القيام بها في اطار الخطة .

مـــادة (٧)

لمجلس التخـطيـط القومي الاتحادي ، أن يقدم توصيات إلى مجلس الوزراء بمشروعات القوانين أو النظم أو الاجراءات ، التي يراها مجلس التخطيط القومي الاتحادي ضرورية لتحقيق أهداف الخطة ، أو زيادة فعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مـــادة (٨)

يرفع مجلس التخطيط القومي الاتحادي إلى مجلس الوزراء ، خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للدولة ، تقريرا أوليا عن متابعة تنفيذ الخطة خلال السنة

المنقضية ، ومدى النجاح الذي أحرز في تنفيذها ، كما يقدم تقريرا نهائيا عن نتائج تلك المتابعة خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية .

ويتولى مجلس الوزراء رفع تقارير المتابعة الأولية والنهائية الى رئيس الدولة .

مـــادة (٩)

تتـولى وزارة التخـطيـط اعـداد مشروع الخـطة العـامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، وبيان مراحلها وأجزائها السنوية وجميع ما يتصل بذلك ، من مشروعات وتشريعات واقتراحات ، وذلك في ضوء الاستراتيجية العامة للدولة ، وما تقوم به الوزارة من دراسات وما تقدمه الوزارات المختلفة من برامج وبيانات وعلى الأخص في النواحي الآتية :

١ – حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية .
٢ – أوجه استخدام هذه الموارد .
٣ – برامج ومشروعات التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
٤ – برامج التدريب الفني والمهني والتعاون الفني مع المنظمات الدولية المتخصصة .
٥ – نظام التنسيق بين القطاعات المختلفة العامة والخاصة .

ولوزارة التخطيط أن تطلب من الوزارات المختلفة ، استكمال ما تراه لازما من البيـانـات والاحصـاءات والدراسـات الخاصة ، باعداد مشروع الخطة العامة والخطط السنوية ، ولها أيضا القيام بالتعداد العام للسكان بالدولة والاحصاءات المتعلقـة بالأداء والأنشـطة الاقتصـادية الانتاجية والخدمية بالدولة ، واصدار النشرات الاحصائية والدراسات والتقارير المتعلقة باختصاصات الوزارة .

مـــادة (١٠)

تقوم وزارة التخطيط بدراسة ومراجعة وتقييم تقارير متابعة سير العمل في تنفيذ الخطة التي تتقدم بها الوزارات المختلفة ، عن النشاطين العام والخاص ، كما تقوم

ببحث ودراسة ما قد ينشأ من صعوبات بين تلك القطاعات ، للتنسيق بينها واقتراح الحلول لمشاكلها ، وترفع الوزارة تقريرا عن كل ذلك إلى مجلس التخطيط القومي الاتحادي كل ثلاثة أشهر .

مــادة (١١)

على الوزارات المختلفة اعداد مشروع الخطة العامة والخطط السنوية وذلك فيما يدخل في اختصاصها وفيما يخص القطاع الخاص المرتبط بنشاطها ، وعليها كذلك اجـراء الدراسات وتقديم البيانات والاحصاءات التي تلزم لاعداد الخطة العامة للدولة والخطط السنوية وارسالها الى وزارة التخطيط في المواعيد التي تحددها هذه الوزارة .

مــادة (١٢)

على الوزارات المختلفة موافاة وزارة التخطيط بتقارير دورية كل ثلاثة أشهر ، متضمنة سير العمل في تنفيذ الخطة ومدى التقدم في تحقيق أهدافها ، وذلك بالنسبة إلى كل منها وإلى نشاط القطاع الخاص الذي يرتبط باختصاصها ، وعليها أن تقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا عما تم انجازه من برامج الخطة وما لم يتم انجازه وأسباب ذلك .

وينظم وزير التخطيط القومي بقرار منه طريقة اعداد التقارير الدورية والسنوية ومواعيد تقديمها إلى وزارة التخطيط .

مــادة (١٣)

تلتزم الوزارات والجهات الحكومية ، ومؤسسات القطاع العام والخاص وأفراد القـطاع الخاص بتقديم البيانات الاحصائية السليمة ، التي تطلب منها لخدمة أغراض التخطيط والاحصاء وفي المواعيد المحددة ، وإلا خضعت للعقوبات التي يحددها القانون .

مــادة (١٤)

تتولى مكاتب التخطيط والاحصاء بالوزارات الأعمال الآتية :

١ – جمع البيانات والدراسات المتعلقة بخطة الوزارة ودراسة وتحليل ما يخص

الوزارة من برامج ومشروعات وأعمال ضمن الخطة العامة للدولة .

٢ – موافاة وزارة التخطيط القومي بمشروعات الخطة الخاصة بالوزارة والوثائق اللازمة لاعداد الخطة العامة .

٣ – المعاونة في اعداد التقارير الخاصة بمتابعة التنفيذ بالوزارة .

وعلى وزارة التخطيط تزويد هذه المكاتب بالتعليمات الفنية الواجب اتباعها في ممارسة اختصاصاتها المشار إليها فيما تقدم .

مـــادة (١٥)

تصــدر اللائحة الداخلية المنظمة لأعمال مجلس التخطيط القومي الاتحادي بمرسوم اتحادي بناء على اقتراح هذا المجلس وموافقة مجلس الوزراء .

كمــا يصـــدر بتنظيم وزارة التخطيط وتحديد اداراتها واختصاصاتها مرسوم اتحادي بناء على عرض وزير التخطيط وموافقة مجلس الوزراء .

مـــادة (١٦)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون .

مـــادة (١٧)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره .

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر في قصر الرئاسة في أبوظبي
بتاريخ ٢٤ جمادي الأولى ١٣٩٣هـ
الموافق ١٩٧٣/٦/٢٤م

ولكن التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية على الصعيد الاتحادي ، سارت على أساس المناهج السنوية والتي تضم المشروعات التي تنوي الدولة القيام بها في كل عام على حدة ، واذا امتدت فترة تنفيذ مشروع و عدد من المشروعات لفترة تزيد على العـام ، فإنهـا تضمن في المناهج السنوية اللاحقة . وبسبب ضرورة وضع خطة اقتصـاديـة واجتمـاعيـة على مسـتوى الاتحـاد لما تحققه من فوائد اقتصادية واجتماعية ، تخدم أهداف التنمية الاقتصادية الاتحادية الشاملة فقد قرر المجلس الأعلى للاتحاد بناء على قرار رقم (١) لعام ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٩ اعداد خطة شاملة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، وذلك بناء على الأسس والأسلوب والاجـراءات المحددة من وزارة التخطيط ، والتي كان قد وافق عليها مجلس الوزراء بقراره رقم ١/٢٩ لعام ١٩٧٩ . كما حدد القرار مدة هذه الخطة المتوسطة بخمس سنوات ، تبدأ من أول يناير / كانون الثاني ١٩٨١ وتنتهي في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٥ .

كما أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٧) لعام ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣٠ في شأن القواعد التنظيمية للاستثمارات الاتحادية ، وذلك بعد الانخفاض في العائد البترولي ، وما ترتب عليه من آثار سلبية في دفع الحركة الاقتصادية ، فأشار في المادة الأولى بأن تقوم الأجهزة المختصة في الحكومة الاتحادية ، بالعمل على تنمية الاستثمارات الاتحادية بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، وبما يكفل تنويع مصادر الدخل وتعمل الأجهزة المذكورة على تشجيع مشاركة مواطني الدولة في تلك الاستثمارات .

وأشارت المادة الثانية على أن يتم الدخول في الاستثمارات الجديدة أو زيادة حصـة الدولة في الاستثمـارات القـائمـة أو انقـاصها ، وكذلك تسييل الأصول الاستثمارية واستغلالها في غير الأوجه المخصصة لها ، بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية والصناعة .

وحـددت المـادتان الثالثة والرابعة من القرار الوزاري السابق مجالات زيادة الاستثمـارات والتنسيق فيمـا بينهـا ، وتقديم الارشاد للقطاع الخاص لتحقيق

معدلات استثمارية أعلى ، وذلك بما أشارت إليه في أن تقوم وزارة المالية والصناعة بدراســة وتحليل واستقصاء الفرص الاستثمارية الملائمة ، داخل دولة الامارات العربية المتحدة وخارجها ، ووضع دراسات الجدوى لها تمهيدا لاستغلالها كما تقوم الوزارة بمتابعة أداء المؤسسات والشركات التي تساهم فيها الدولة ، والنتائج المالية ونفقات الادارة والتشغيل لتلك المؤسسات والشركات ، وترفع تقريراً عن ذلك إلى مجلس الوزراء كل ستة أشهر .

وتقـوم أيضــا وبــالتعاون والتنسيق مع الأجهزة المختصة بالاستثمار وغرف التجـارة والصنــاعـة في الدولة ، باعطاء المشورة للمستثمرين من دولة الامارات العـربية المتحدة ، حول الجوانب القانونية والضريبية للفرص الاستثمارية ، كما تعمل على استغلال الخدمات الاستثمارية الاقليمية والدولية المتخصصة المعنية بالاستثمار والتي تسهم فيها الحكومة الاتحادية .

كما وأصدر مجلس الوزراء من جهة أخرى القرار رقم (١١) لعام ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٧/٦ والخاص بتشكيل لجنة ترشيد للانفاق وتنمية موارد الميزانية العامة للدولة ، وقد حدد اختصاصات هذه اللجنة بما يلي :

١ - البحث لايجاد موارد مالية لزيادة دخل الميزانية الاتحادية .

٢ - دراســة مشروعـات الميزانيات التقديرية والفعلية المنتهية للمؤسسات التي تساهم فيها الحكومة الاتحادية .

٣ - دراسة استثمارات الاتحاد الداخلية والخارجية وامكانية تنميتها .

٤ - القيام بدراسة وايجاد الوسائل والطرق لترشيد الانفاق في الوزارات والهيئات الحكومية .

٥ - بحث ودراسة الموضوعات التي يرى مجلس الوزراء اسنادها اليها .

٣ - برامج التنمية في دولة الاتحاد :

شهدت الامارات قبل انشاء الاتحاد فيما بينها ، العديد من البرامج التنموية لاستكمال البنى والهياكل الأساسية ، لمواجهة مرحلة النمو السريع فيها أثر الاكتشافات البترولية فيها ، وقد تميزت امارتا أبوظبي ودبي عن سائر الامارات الأخرى في مجالات التنمية ، وعليه ومع قيام الاتحاد كانت هناك العديد من البرامج القائمة قيد التنفيذ ، كما أن الدستور المؤقت قد أعطى لكل امارة استقلاليتها الداخلية ، مما جعل الاطار العام لبرامج التنمية تنحصر في ميزانيات كل من الامارات ، وأما المشروعات على مستوى الدولة ككل فكانت في المراحل الأولى تظهر ضمن ميزانية امارة أبوظبي . وكما يبين الجدول التالي[١] المبالغ المعتمدة والمصروف منها في برامج التطوير بالميزانية الاتحادية وميزانية امارة أبوظبي للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٧ :

الأعوام	الاعتماد	المنصرف	٪
١٩٧٢	٨١٤,٥	٤٧٦,٠	٥٨,٤
١٩٧٣	١١٢٦,٢	٦٣٠,٩	٥٦,٠
١٩٧٤	٢٢٣٣,١	١٦٦٧,٢	٧٤,٦
١٩٧٥	٤٣٨٣,٩	٢٩٠٢,٣	٦٦,٢
١٩٧٦	٧٢٥٤,٨	٤٤١١,٨	٦٠,٨
١٩٧٧	٨٨١٦,٩	*٤٨٦٧,٠	٥٥,٢
المجموع	٢٤٦٢٩,٤	١٤٩٥٥,٢	٦٠,٧

(١) الاقتصاد والتجارة ، نشرة شهرية تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة - دولة الامارات العربية المتحدة ، السنة السادسة - العدد الخمسون مارس / آذار ١٩٧٨ ص٧ .

* المبالغ المنصرفة في الميزانية الاتحادية حتى ١٩٧٧/٩/٣٠ .

وقد عكست نسبة ما تم صرفه من اعتمادات خاصة ، ببرامج التطوير والتنمية خلال الفترة المشار إليها ، والتي بلغت ٦٠,٧٪ تلقائية التنمية والتوسع في بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى ، وتعميق الهوة في عدم التوازن الاقتصادي القائم على صعيد الدولة كما أظهرت غياب التنسيق بين مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية ، وظهور مؤشرات اقتصادية سلبية أدت إلى تراجع في معدلات النمو خلال عام ١٩٧٨ واعادة النظر في العديد من التوجهات الاقتصادية وخطط التنمية ، ولم يكن ما تم انفاقه يعكس عدم توفر الاعتمادات الضرورية لتنفيذ مثل هذه البرامج . إذ أن الطاقة التمويلية في الفائض الجاري على صعيد الدولة لم يشكل أي عائق تجاه تنفيذ أي مشروع .

فعلى صعيد ما تم تنفيذه من برامج تطويرية خلال السنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٧ نجد ان قطاعات الصناعة والكهرباء والماء والبلديات والمواصلات قد حققت نسبة انجاز بين ٧٣,٦ و٨٦,٥٪ من أصل الاعتمادات التي خصصت لها ، بينما لم تحقق القطاعات الأخرى سوى نسبة تراوحت بين ٢٩,٨ و٤٤,٧٪ باستثناء قطاع القروض والالتزامات والتي حقق منها نسبة ٥٧,٩٪ . أما من حيث حجم ما تم تنفيذه فقد شكلت قطاعات الصناعة والكهرباء والماء والبلديات والقروض والالتزامات والمواصلات نسبة ٧٨,٤٪ من الاجمالي العام ، بينما لم يكن نصيب كافة القطاعات الأخرى سوى ٢١,٦٪ . وكما يبين الجدول التالي مجموع المبالغ المعتمدة والمنفقة في الميزانية الاتحادية وميزانية إمارة أبوظبي وفق القطاعات المختلفة :[١]

---

(١) المصدر السابق – ص٦ .

مجموع المبالغ المعتمدة والمنصرفة على مشروعات التطوير في الميزانية الاتحادية وميزانية امارة أبوظبي منذ عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٧

بيان	الاعتماد	المنصرف	النسبة المئوية	النسبة الى الاجمالي
الصناعة والكهرباء والماء	٤٣٣٥,١	٣٧٤٩,٩	٨٦,٥	٢٥,١
البلديات	٤٣٣٤,٢	٣١٩١,٩	٧٣,٦	٢١,٣
القروض والالتزامات	٤٣٣٢,٩	٢٤٩٩,٣	٥٧,٩	١٦,٧
المواصلات	٢٩٥٨,٣	٢٢٨٩,٣	٧٧,٤	١٥,٤
الأشغال والاسكان	٢٠٧٧,٢	٨١٦,٠	٣٩,٣	٥,٥
المباني العامة	٢٢٥٠,٧	٧٩٣,٢	٣٥,٢	٥,٣
التربية	١٦٦٣,١	٦٠٧,١	٣٦,٥	٤,١
الصحة	١٠٤٢,٠	٣١٠,٣	٢٩,٨	٢,١
الزراعة	٦٠٣,٢	٢٦٩,٦	٤٤,٧	١,٨
أخرى	١٠٣٢,٧	٤٢٨,٦	٤١,٥	٢,٨
المجموع	٢٤٦٢٩,٤	١٤٩٥٥,٢	٦٠,٧	١٠٠

ولقد استمرت عمليات التنمية على صعيد الدولة ، في نفس هذه الأطر إلى أن قامت وزارة التخطيط باعداد مشروع خطة تنموية متكاملة ، أقرها مجلس الوزراء وحدد مدتها بخمس سنوات تبدأ اعتبارا من ١٩٨١ . وقد بلغ اجمالي البرنامج الاستثماري لهذه الخطة على مدى الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ما مجموعه ١٦٠٨٧٧,٨ مليون درهم ، موزعة بين كافة القطاعات الاقتصادية وعلى الامارات المختلفة وذلك وفق الجدول التالي :[١]

(١) الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨١ - ١٩٨٥ البرنامج الاستثماري ، وزارة التخطيط ، يونيو / حزيران ١٩٨١ .

البرنامج الاستثماري موزعا تبعا للنشاط الاقتصادي وتبعاً للامارة ، خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٨١ - ١٩٨٥

جدول رقم (أ)

(مليون درهم)

الامارات / الأنشطة الاقتصادية	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان
الزراعة والثروة الحيوانية	١٠٢٣,١	٣٢٣,٤	٥٤٧,٣	٧٠,٦
النفط الخام	١٨١١٠,٠	٢٥٠٠,٠	٢٣٩٠,٠	٥٠,٠
صناعات استخراجية أخرى	١٢٥,٠	٧٥,١	٤٩,٩	٤٤,٨
الصناعات التحويلية	٢٠٠٠٠,٠	١٣٢٦٠,٠	٥٠٠٠,٠	١٤٦٠,٠
الكهرباء والماء	٨٦٤٥,٩	٣٥٣٦,١	١٤٥٨,٠	٢٥٤,٤
التشييد والبناء	٢٨١٤,٤	٩١٩,٧	٥١٠,٢	١٣٦,٤
التجارة والمطاعم والفنادق	١٤٤٣,٤	١٠٤٧,٧	٥١٣,١	٥٠,٩
النقل والتخزين والمواصلات	١٨٢٤٩,٤	٦١٦٥,٧	١٠٦٤,٧	٣٥٦,٧
التمويل والتأمين	٣٢٠,٨	٢٥٨,٨	٨٩,٤	٥,٥
العقارات	٥٦٩٠,٠	٣٣٩٥,٠	٢١٤٥,٠	٥٤٠,٠
الخدمات الأخرى	٨٠,٠	٥٠,٠	٣٥,٠	٦,٠
الخدمات الحكومية	١٠٧٤٩,٠	٣٠٣٧,٣	١٠٨٤,٩	٢٨٦,٠
الاجمالي	٨٧٢٦١,٠	٣٤٥٦٨,٨	١٤٨٨٧,٤	٣٢٦١,٣

- تكملة الجدول في الصفحة التالية

تكملة جدول البرنامج الاستثماري تبعا للنشاط الاقتصادي
وتبعا للامارة خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٨١ - ١٩٨٥

جدول رقم (ب)

(مليون درهم)

الامارات الأنشطة الاقتصادية	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	اجمالي
الزراعة والثروة الحيوانية	١٢٩,٣	٥٩٢,٧	٤٥٩,٦	٣١٥٥,٩
النفط الخام	١٠٠,٠	١٥٠,٠	٥٠,٠	٢٣٣٥٠,٠
صناعات استخراجية أخرى	٣٠,١	١٠٠,٠	٧٥,١	٥٠٠,٠
الصناعات التحويلية	٢٠٢٠,٠	٥٨٠٠,٠	٢٤٦٠,٠	٥٠٠٠٠,٠
الكهرباء والماء	٨١٦,٩	١٢٥١,١	٦٧٢,٢	١٦٦٣٤,٦
التشييد والبناء	١١٢,٥	٣٢٠,١	١٨٦,٧	٥٠٠٠,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	١٧,١	١٢٣,٨	٨٣,٦	٣٢٧٩,٦
النقل والتخزين والمواصلات	٢٢٢,٢	٧٥١,٨	٧٢٣,٢	٢٧٥٣٣,٧
التمويل والتأمين	٥,٥	٣٨,٥	٥,٥	٧٢٤,٠
العقارات	٢٢٠,٠	١٥٥٥,٠	٤٥٥,٠	١٤٠٠٠,٠
الخدمات الاخرى	٥,٠	١٦,٠	٨,٠	٢٠٠,٠
الخدمات الحكومية	١٨٨,١	٦٠٧,٣	٥٤٧,٤	١٦٥٠٠,٠
الاجمالي	٣٨١٦,٧	١١٣٠٦,٣	٥٧٢٦,٣	١٦٠٨٧٧,٨

المصدر : السابق .

كما تم توزيع هذا البرنامج سنويا وفق ما يلي :[1]

البرنامج الاستثماري موزعا تبعا للنشاط الاقتصادي وسنويا .. خلال الخطة الخمسية الأولى ٨١ - ١٩٨٥

(مليون درهم)

الامارات الأنشطة الاقتصادية	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	اجمالي
الزراعة والثروة الحيوانية	٥١٢,٤	٨٤٠,٥	٧٤٢,١	٥٩٦,١	٤٦٤,٨	٣١٥٥,٩
النفط الخام	٤١٨٥,٠	٤٤١٧,٥	٤٦٣٣,٠	٤٩١٣,٥	٥٢٠١,٠	٢٣٣٥٠,٠
صناعات استخراجية أخرى	٥٩,٥	٩١,٥	٩٩,٠	١١٨,٠	١٣٢,٠	٥٠٠,٠
الصناعات التحويلية	٧٠٠٠,٠	٩٠٠٠,٠	١٠١٤٥,٠	١١١٠٠,٠	١٢٧٥٥,٠	٥٠٠٠٠,٠
الكهرباء والماء	٣٣١٠,٠	٤٢٢٣,٤	٤٣٨٧,٤	٢٩٢٣,٤	١٧٩١,٢	١٦٦٣٥,٤
التشييد والبناء	١٠٢١,٨	١٠١٥,٠	١٠٠٠,٠	٩٨٥,٠	٩٧٨,٢	٥٠٠٠,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٣٨٤,٨	٥٦٠,١	٦٢١,٠	٧٢٠,١	٩٩٣,٦	٣٢٧٩,٦
النقل والتخزين والمواصلات	٦١٥٢,٤	٦٧٧٧,٢	٥٤٦٢,٧	٤٧٢١,١	٤٤١٩,٥	٢٧٥٣٢,٩
التمويل والتأمين	١٢٤,٠	١٣٥,٠	١٤٥,٠	١٥٥,٠	١٦٥,٠	٧٢٤,٠
العقارات	٣٦٩٥,٠	٣٢٠٠,٠	٢٧٣٠,٠	٢٣٩٠,٠	١٩٨٥,٠	١٤٠٠٠,٠
الخدمات الأخرى	٣٠,٠	٣٥,٠	٤٠,٠	٤٥,٠	٥٠,٠	٢٠٠,٠
الخدمات الحكومية	٤٠١١,٤	٦٠٩٣,٣	٣٦٩١,٧	١٦٥٤,٦	١٠٥٠,٠	١٦٥٠٠,٠
الاجمالي	٣٠٤٨٦,٣	٣٦٣٨٧,٥	٣٣٦٩٦,٩	٣٠٣٢١,٨	٢٩٩٨٥,٣	١٦٠٨٧٧,٨

(١) المصدر السابق جدول رقم (٧) .

الخطة الخمسية الأولى – البرنامج الاستثماري يونيو / حزيران ١٩٨١ .

وقد بلغت نسبة مساهمة امارة أبوظبي في البرنامج الاستثماري ، خلال الفترة المشار إليها سابقا ، نحو ٥٤,٢٪ تلتها امارة دبي بنسبة ٢١,٥٪ ثم الشارقة ٩,٣٪ بينما كان نصيب امارة عجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ٢,٠ و٢,٤ و٧,٠، ٣,٦٪ على التوالي أي أن امارات أبوظبي ودبي والشارقة قد شكلت مجموع ٨٥٪ من مجمل البرنامج الاستثماري . وأما من حيث توزيع البرنامج على القطاعات المنفذة فنجد أن الحكومة الاتحادية وقطاع الأعمال الحكومية الاتحادية ، قد بلغ ١٠,٧٪ من مجمل البرنامج الاستثماري ، في حين بلغت نسبة حكومة كل من الامارات وقطاع الأعمال الحكومية في الامارات نسبة ٧٠,٥٪ وشكلت أخيرا نسبة القطاع الخاص ١٨,٨٪ .

وعليه فإن الخطة الخمسية قد افترضت أعلى مستويات التنسيق ، بين مجمل الامارات حتى يمكن تنفيذ البرامج والمخططات الاستثمارية ، وتحقيق الأهداف التطويرية على صعيد الدولة ككل ، وفي مختلف المجالات الاقتصادية ، وبذلك يتم الغاء البرامج التطويرية على صعيد كل امارة ، إلا أن التنفيذ قد شابه الكثير من العقبات ، ولعل أبرزها بروز الأزمة البترولية في مطلع الثمانينات وازدياد حدتها بعد ذلك ، مما أدى إلى التريث في تنفيذ مثل هذه البرامج التطويرية لأن انخفاض ايرادات الدولة بشكل حاد ، قد جمد كافة المشاريع التطويرية باستثناء استكمال ما كان قد بوشر بتنفيذه فعلا ، بالاضافة إلى المشاريع ذات الضرورة القصوى تمشيا مع المنطلق الاقتصادي الذي يفترض نوعا من الاستقرار الاقتصادي في الدولة ، حتى تتمكن من المضي قدما في اعداد وتنفيذ برامجها التطويرية ، بما يضمن تحقيق الأهداف المحددة لها .

البرنامج الاستثماري موزعا بين جهات الانفاق والامارة خلال الخطة الخمسية ٨١ - ١٩٨٥[١]

الجهة / الامارة	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	راس الخيمة	الفجيرة	الاجمالي	٪
الحكومة الاتحادية	٤٦٣١,٨	١٥٣٦,٨	٢٣٢١,٢	٧٨٩,٣	١٢٨٣,١	٢٢١١,١	٢١٨٨,٧	١٤٩٦٢,٠	٩,٣
حكومات الامارات	٣١٠٦٢,١	٨٣١٧,٠	٢٤٠٢,٦	٣٩٥,٣	٣٧٠,١	١٩٣١,٠	٥٨١,٧	٤٥٠٥٩,٨	٢٨,٠
قطاع الاعمال الحكومية (اتحادي)	١٢٢٩,١	٥٥٨,٥	١٨١,٤	٥٢,٤	٣٣,٦	١١١,٥	٤٧,٥	٢٢١٤,٠	١,٤
قطاع الاعمال الحكومية (الامارات)	٣٩٣٩٦,٢	١٣١٥٤,٨	٦٣٨٣,٩	١١٧٣,١	١٦٢٣,٢	٤٦٦٠,٥	١٩٧٦,٧	٦٨٣٦٨,٤	٤٢,٥
القطاع الخاص	١٠٩٤١,٨	١١٠٠١,٧	٣٥٩٨,٣	٨٥١,٢	٥٥٦,٧	٢٣٩٢,٢	٩٣١,٧	٣٠٢٧٣,٦	١٨,٨
الاجمالي	٨٧٢٦١,٠	٣٤٥٦٨,٨	١٤٨٨٧,٤	٣٢٦١,٣	٣٨٦٦,٧	١١٣٠٦,٣	٥٧٢٦,٣	١٦٠٨٧٧,٨	–
٪	٥٤,٢	٢١,٥	٩,٣	٢,٠	٢,٤	٧,٠	٣,٦	–	١٠٠,٠

(١) وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨١ – ١٩٨٥ البرنامج الاستثماري ، جدول رقم ١ .

وبنـاء لتعطـل العمل بموجب الخطة الخمسية ، فقد استمر العمل وفق برنامج التطوير السنوي ، وأدخلت ميزانية التنمية ضمن الميزانية العامة للدولة . ويمكن تتبع النشاط التطويري من خلال تراكم اجمالي تكوين رأس المال الثابت ، الذي يشكل العامل الأساسي في زيادة الطاقة الانتاجية وتحقيق معدلات نمو في الدخل القـومي ، تتـوافق مع الأهـداف المتـوقعـة من عملية التنمية . ويعتمد التكوين الرأسمـالي الثـابت ، كما أشرنا سابقا ، على الفائض الجاري الذي يكفل تمويل البرامج التنموية دون أية عوائق أو ضغوط ، قد تدفع في مسارات تختلف عن تلك المخطط لها . ويتكون التكوين الرأسمالي الثابت من النفقات الرأسمالية في الميزانية العادية ومن الاستثمارات في ميزانية التطوير . فبالنسبة إلى النفقات الرأسمالية في الميـزانيـة العـاديـة فإنها تتمثل في التجهيزات والأثاث والآلات ، وما يعد انفاقاً رأسمـاليـا في الميـزانية العادية ولما لها من طبيعة استثمارية ، فإنها تعد تكوينا رأسماليا ثابتا وهي لا تشكل عادة نسبة كبيرة أو أهمية في اجمالي التكوين الرأسمالي الثـابت ، إلا في المراحل الأولى لبناء الهياكل والمقومات الأساسية لأجهزة الدولة المختلفة . أما الاستثمارات في ميزانية التطوير فتشكل العنصر الأهم والأكبر ، في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، وتتركز في المشروعات الاستثمارية التي بدورها تشكل الأساس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد تطور الفائض الجاري للدولة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . حيث حقق أعلى مستوى له بلغ ٣٧٧٨٧ مليون درهم قبل أن يأخذ بالانخفاض في عام ١٩٨١ وبمستـويـات أكثر حدة بعد ذلك ، حتى أنه في عام ١٩٨٢ لم يحقق المستويات السائدة قبل عام ١٩٧٥ . وقد سجل الفائض الجاري ولأول مرة فائضا سلبيا في عام ١٩٨٦ بلغ (٣٦٧٨,٥) مليون درهم واستمر الفائض السلبي حتى عام ١٩٨٧ ليبلغ ٣٥٩,٣ مليون درهم إلا أن الفائض النهائي كان قد سجل أرقاما سلبية منذ عام ١٩٨٢ وكـان أدنى مستـوى له في عام ١٩٨٦ اذ سجـل فائضا سلبيا بلغ ١٢٣٥٦,٦ مليون درهم وانخفض بعدها في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٨٨١٥,٢ مليون درهم ويبين الجدول التالي تطور الفائض الجاري والفائض النهائي للدولة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ :

المالية العامة للدولة / الفائض الجاري والنهائي
(للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧)

جدول رقم (أ)

(مليون درهم بالأسعار الجارية)

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الايرادات الجارية	١٩٠٣٣	٢٤٧٦٦	٢٧٣٤٧	٢٥٤٨٩	٣٤٦٥٣	٥٤٥٥٠	٤٩٦١٧
(–) النفقات الجارية	٤٠٤٤	٥٧٠٣	٧٧١٣	٨٨٩٥	١٠٦٩٣	١٦٧٦٣	٢٤٦٠٤
± الفائض الجاري	١٤٩٨٩	١٩٠٦٣	١٩٦٣٤	١٦٥٩٤	٣٣٩٦٠	٣٧٧٨٧	٢٥٠١٣
اجمالي الايرادات العامة	١٩٦٥١	٢٥٩٢٤	٢٩٠١٨	٢٧٣٣٧	٣٦٠٤٨	٥٦٠٢٢	٥١٣٥٧
(–) اجمالي النفقات العامة	١٣٣٦٤	١٨٥٦٢	٢٤٤٧٦	٢٦٢٥٠	٢٩٦١٧	٣٩٨١١	٤٦٠٨٢
± الفائض النهائي الرأسمالي	٦٢٨٧	٧٣٦٢	٤٥٤٢	١٠٨٧	٦٤٣١	١٦٢١١	٥٢٧٥

المصدر من وزارة التخطيط بصورة مباشرة .

تكملة جدول المالية العامة للدولة / الفائض الجاري والنهائي
(للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧)

جدول رقم (ب)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

البيان	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الايرادات الجارية	٣٧٧٢٩	٢٩٥٣٩	٢٨٨٠٠	٢٥٨٨٧	٢٠٠٢٨,٢	٢٥٠٦٢,٦
(–) النفقات الجارية	٢٥٨١٨	٢٤٣٨٤	٢٤٠٧٥	٢٣٦٢١	٢٣٧٠٦,٧	٢٥٤٢١,٩
± الفائض الجاري	١١٩١١	٥١٥٥	٤٧٢٥	٢٢٦٦	٢٦٧٨,٥	٣٥٩,٣
اجمالي الايرادات العامة	٣٩٣٧٩	٣١٣٣٨	٢٩٩٨٢	٢٦٧١٣	١٩٨٩٩,٣	٢٧٣٨٨,٤
(–) اجمالي النفقات العامة	٤٢٧٢٣	٣٨١١٩	٣٣٩٩٧	٣٢٢٤١	٣٢٢٥٥,٩	٢٦٢٠٣,٦
± الفائض النهائي	(٣٣٤٤)	(٦٧٨١)	(٤٠١٥)	(٥٥٢٩)	١٢٣٥٦,٦	٨٨١٥,٢

المصدر : السابق .

لقد عكس انخفاض أسعار البترول خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٨٨ نفسه على مجمل ايرادات الدولة وبالتالي حتم اتخاذ الاجراءات التقشفية وايجاد لجنة ترشيد الانفاق حتى لا يكون لهذا الانخفاض انعكاسات أخطر على مجمل الاداء الاقتصادي رغم أنه قد أثر على اجمالي تكوين رأس المال الثابت ومن ثم على البرامج الاستثمارية والتطويرية في الدولة . لقد تطور اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت من ١٢٠٥٩ مليون درهم في عام ١٩٧٥ إلى ٣١٦٨٣ مليون درهم في عام ١٩٨٢ ليشهد انخفاضا سنويا بعد ذلك إلى أن وصل إلى ٢١١١١,٠ مليون درهم في عام ١٩٨٨ ويتوزع التكوين الرأسمالي الثابت على مختلف القطاعات الاقتصادية وفق ما يلي :

اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية

(مليون درهم / بالأسعار الجارية) **جدول (أ)**

القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	١٦١	١٨٨	١٨٩	٢٩٧	٢٦٩	٥٦٠	٤٧٢
– الصناعات الاستخراجية :							
أ – النفط الخام	٢٢٠٤	٢١٧٩	٢٩٦٠	٣٥٥٤	٤٣٠٦	٥٤٣٢	٣٨٦٣
ب – أخرى	٧	٩	١٧	٣٩	٢٨	٣١	٨٦
– الصناعات التحويلية	٢٣٥٦	٢٠٠٠	٣٠٣٤	٥٨٠٩	١٠٧١٢	٩٩٨٣	١١٨٥٥
– الكهرباء والماء	٧٧٩	٢٠٧٩	٢٥٣٤	٣٠٥٨	٢١٩٣	٢٦٦٣	١٩٠٠
– التشييد والبناء	٤٠٧	٤٤٧	٦٠٥	٦٩٨	٥٨٢	٧١٥	١٠١٦
– تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٣١١	٦٠٥	١٣٥٢	١٤٧٦	١٠٠٦	٧٤٩	٦١١
– النقل والتخزين والمواصلات	٢١١١	٣٨٩٢	٥٦٩٦	٥٤٦٧	٤٦٢٤	٤١٣٩	٤٧٧٩
– التمويل والتأمين والعقارات :							
أ – التمويل والتأمين	٨٩	١٥٨	٢٣٠	٢١٤	١١٦	٩٣	١٠١
ب – العقارات	٢٥٤٩	٣٥٦٦	٤٢٢٨	٢٦٨٨	١٨٣٥	٢٣٩٠	٢٠٠٠
– الخدمات الأخرى	٧	٨	٨	١٠	١٢	١٥	٣٠
– منتجو الخدمات الحكومية	١٠٧٨	١٤٥٤	١٨٣٣	٢٤٦٩	٢٧٥٩	٣٣٨٥	٣٩٣٠
المجموع	١٢٠٥٩	١٦٥٨٥	٢٢٦٨٦	٢٥٧٧٩	٢٨٤٤٢	٣٠١٥٥	٣٠٦٤٣

جدول (ب)

القطاعات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
– الزراعة والثروة الحيوانية السمكية	٤٨٢	٤٣٠	٣٩٢	٣١٩	١٩٩	٢٠٣	١٣٣
– الصناعات الاستخراجية :							
أ – النفط الخام	٣٧٤٨	٧٦٠٠	٨٠٨٠	٦٨٧٣	٦٣٥٠	٦٥٠٠	٦٩٠٠
ب – أخرى	٩١	١٢٤	١٢١	٨٢	٧٠	٦٦	٦٩
– الصناعات التحويلية	١٢٨٠٠	٧٦٣٣	٦٩٧٠	٥٧٠٠	٤٧٨٥	٢٧٧٠	٣١٥٠
– الكهرباء والماء	٢٠٣٣	٣٥٦٥	٣٢٥٣	٢٥٩٩	٢١٠٥	٢٣٢٨	٢٤٢١
– التشييد والبناء	١٠٠٦	١٠٨٠	٧٣٦	٥٩٢	٦٠٠	٤٣٥	٦٠٠
– تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والتجزئة	٧٣٣	٦٨٥	٧٣٢	٤٨٠	٧٠٢	١٠١١	١٠١٤
– النقل والتخزين والمواصلات	٤٦١٢	٤٩٢٨	٤٥٤٧	٣٩٤٥	٣٧٠٥	٢٦٧٣	٣٤٧٠
– التمويل والتأمين والعقارات :							
أ – التمويل والتأمين	٢٠٠	١٢٥	١١٤	١٦٤	٢١١	١١٨	١١٠
ب – العقارات	١٨٧٠	٢١١٤	١٢١٤	٨٧٧	٧٣٨	٦٣٩	٧٠١
– الخدمات الأخرى	٤٠	٤٥	٤١	٨٠	١٠٠	١١٥	١٢١
– منتجو الخدمات الحكومية	٤٠٦٨	٣٣٣٩	٢٩١٦	٢٧٣٤	٣٧٦٤	٢٤٥٩	٢٢٢٢
المجموع	٣١٦٨٣	٣١٦٦٨	٢٩١١٦	٢٤٤٥٨	٢٣٣٢٩	٢٠٣١٧	٢١١١١

أرقام أولية عام ١٩٨٨ المصدر : وزارة التخطيط – بصورة مباشرة .

ويلاحظ ان الصناعات التحويلية خلال المرحلة المشار إليها سابقا قد احتلت المركز الأول ، من حيث اجمالي تراكم التكوين الرأسمالي الثابت (خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٨) اذ بلغ مجموع الاستثمار فيها ٨٦٧٥٧ مليون درهم بما يشكل نسبة ٢٥٪ من الاجمالي العام ، واحتل قطاع النفط الخام المركز الثاني وبنسبة ٢٠,٣٪ ثم جاء في المركز الثالث قطاع النقل والتخزين والمواصلات كما يبين الجدول السابق .

أما من حيث توزيع التكوين الرأسمالي الثابت ، على الامارات المختلفة فنجد أن مجمل مساهمة أبوظبي خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٨ قد بلغ ٥٩,٦٪ من الاجمالي العام للتكوين الرأسمالي الثابت ، البالغ ٣٤٨٠٢٢ مليون درهم وجاءت دبي بعد ذلك بنسبة ٢١,٤٪ ثم الشارقة ٩,٩٪ فرأس الخيمة ٥,١٪ فالفجيرة ١,٨٪ فعجمان ١,٣٪ وأخيراً أم القيوين ١,٠٪ ويبين الجدول التالي توزيع اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الامارات خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٨ :

اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الامارات
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)
للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٨

جدول رقم (أ)

الامارات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
أبوظبي	٧١٩٦	٨٥٣٩	٩٥٨٢	١١٩١٠	١٧٤٥٦	٢٠٢٢٧	٢٠٢٦٩
دبي	٢٤٦٢	٤٤٤٣	٧٣٢٤	٩٠١٢	٧١٥٦	٥٤٦٦	٤٧٥٠
الشارقة	١٤٤٤	١٩٢٣	٣١١٨	٢٥١٢	٢٠٥٨	١٥٧٣	١٩١٠
عجمان	١٧٧	٥٣١	٤٣٦	٢٨٤	١٩٧	٢٥٩	٤٨٢
أم القيوين	١٢٣	١٩٥	٣٠٤	٢١٤	١٩٥	١٦٦	٥٠٤
رأس الخيمة	٤٥٧	٦٧٥	١٤٢٧	١٥٢٨	١١٥٤	١٩٦٤	١٧٣٨
الفجيرة	٢٠٠	٢٧٩	٤٩٥	٣١٩	٢٢٦	٤٠٠	٩٩٠
اجمالي	١٢٠٥٩	١٦٥٨٥	٢٢٦٨٦	٢٥٧٧٩	٢٨٤٤٢	٣٠١٥٥	٣٠٦٤٣

المصدر : نفس المصدر السابق ومعلومات مباشرة من وزارة التخطيط .

– تكملة الجدول في الصفحة التالية .

تكملة جدول اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الامارات
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)
للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٨

جدول رقم (ب)

الامارات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
أبوظبي	٢٠٠٣١	١٩١٠٢	١٨٠٦٠	١٥٤١٣	١٤٢٥٦	١٢٤٧٤	١٣١٣٨
دبي	٥٤٢٨	٥٥٤٩	٤٧٤٨	٤٢٠٦	٤٤٧٦	٤٧٢٩	٤٧٤٧
الشارقة	٢١٤٦	٣٨٤٩	٣٧٦٤	٢٢٦٤	٣١٦٣	٢٠٠٦	٢٠٨٦
عجمان	٤٧٤	٥٠٢	٣٧٠	٢٠٥	٣٤٠	١٨٨	٢٠٠
أم القيوين	٦٢٩	٢٣١	١٨٦	١٧٣	١٤٨	١٠٨	١٠٦
رأس الخيمة	١٩٤٣	١٩٥٧	١٤٦٤	٧٠٤	٦٠٥	٥٣٥	٥٦٨
الفجيرة	١٠٣٢	٤٧٨	٥٢٣	٣٩٣	٣٤١	٢٧٧	٢٦٦
اجمالي	٣١٦٨٣	٣١٦٦٨	٢٩١١٦	٢٤٤٥٨	٢٣٣٢٩	٢٠٣١٧	٢١١١١

المصدر : السابق .

ويشكل قطاع الأعمال الحكومية وقطاع الأعمال الخاصة ٦٢,٨٪ من اجمالي تكوين رأس المال الثابت لمجموع الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٨ بينما تبلغ حصة الحكومة الاتحادية منه ٣٠,٧٪ وتتوزع حكومات الامارات المختلفة نسبة ٣٣,٥٪ .

ويشير هذا التوزيع القطاعي الى استمرار التوجه والاعتماد في عملية الاستثمار والتنمية ، على البرامج المستقلة لكل من الامارات كما يبين الجدول التالي :

إجمالي تكوين رأس المال الثابت موزعاً بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال (مليون درهم / بالأسعار الجارية)

جدول رقم (أ)

القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الحكومة الاتحادية	٣٥٢	٧٧٠	٨٢٩	٦٦٥	٧٩٤	١٣٠٦	١٥٤٧
حكومات الامارات	٣٤٩٦	٦٣١٥	٩٧٦٤	١٠٩٦٤	١٤٢٨١	١١١٤٨	٧٧٦٨
جملة الحكومة	٣٨٤٨	٧٠٨٥	١٠٥٩٣	١١٦٢٩	١٥٠٧٥	١٢٤٥٤	٩٣١٥
قطاع الأعمال العام والخاص	٨٢١١	٩٥٠٠	١٢٠٩٣	١٤١٥٠	١٣٣٦٧	١٧٧٥١	٢١٣٢٨
الاجمالي	١٢٠٥٩	١٦٥٨٥	٢٢٦٨٦	٢٥٧٧٩	٢٨٤٤٢	٣٠١٥٥	٣٠٦٤٣

تكملة الجدول في الصفحة التالية :

تكملة جدول اجمـالي تكوين رأس المال الثابت موزعاً بين القطاع الحكومي وقطاع الأعمال

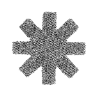
(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

جدول رقم (ب)

القطاعات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	*١٩٨٧	١٩٨٨
الحكومة الاتحادية	١٨٩٧	١٤٣٠	٨٨١	٣٦٤	٢٨٠	غ.م	غ.م
حكومات الامارات	٧٨٥٧	٩٠٢٩	٧٧٧١	١٠٩٥	٦٨٦٠	غ.م	غ.م
جملة الحكومة	٩٧٥٤	١٠٤٥٩	٨٦٥٢	٧٥٥٨	٨٣٧٢	غ.م	غ.م
قطاع الأعمال العام والخاص	٢١٩٢٩	٢١٢٠٩	٢٠٤٦٤	١٦٩٠٠	١٤٩٥٧	غ.م	غ.م
الاجمالي	٣١٦٨٣	٣١٦٦٨	٢٩١١٦	٢٤٤٥٨	٢٣٣٢٩	٢٠٣١٧	٢١١١١

* تفاصيل عامي ١٩٨٧ / ١٩٨٨ غير متوفرة ، وان كانت مشابهة لتطورات تراكمات رأس المال الثابت في الدولة كما سبق وان نوهنا عنه سابقاً .

المصدر : الجدول السابق .



المبحث الثالث

التنمية الصناعية

«الثروة المعدنية والتطور الصناعي»

أولا : التنمية الصناعية «الثروة المعدنية» :

مقدمـــــة :

بعد أن دخلت الامارات العربية المتحدة عصر البترول ، أدى هذا الحدث إلى تغير كبير في تركيب الاقتصاد الوطني ، مما استتبع اختفاء عدد من فروع الانتاج القديمة ، وبروز فروع جديدة ازدهرت لقربها من القطاع البترولي ، الذي يعتبر القطاع القائد في اقتصاد الامارات العربية المتحدة الحديث .

ويعتبـر قطاع الثـروة المعدنية من فروع الانتاج الجديدة ، التي برزت وظهر الاهتمام بها مؤخرا ، بعد أن أخذت معالم الاقتصاد الوطني الحديث في البروز على أثر اكتشاف البترول وقيام اتحاد الامارات العربية .

ولا شك في ضرورة الاهتمام باستغلال الثروات المعدنية للبلاد ، حتى تسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي عن طريق تنويع قطاعات الانتاج القومي وعدم الاعتماد على قطاع واحد وهو البترول .

وإلى وقت ليس ببعيد لم يكن قد جرى مسح للثروة المعدنية في الامارات العربية ،

غاية الأمر أن البعثات العلمية قد جاءت من أوروبا ومن الهند واليابان ، حيث زارت بعض المناطق في الامارات لجمع المعلومات عن الثروة المعدنية ، ولكن هذه الزيارات والتي تمت قبل قيام الاتحاد في عام ١٩٧١ لم تكن ذات أهمية تذكر من الناحية العلمية ، والعملية إلا أنها مفيدة تاريخيا ، وضمن هذه المسوحات الدراسة الأولية للمنطقة التي قام بها (PILIGRIM) خلال رحلاته الاستكشافية في الخليج العربي في الأعوام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ وقد نشر في عام ١٩٠٨ تقريرا عن زيارته إلى منطقة الجبال بين دبا ورأس الخيمة . كذلك كان هناك التقرير الجيولوجي عن سلسلة الجبال الذي وضعه كل من مليز وغراي في ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (ليز ١٩٢٨) .

وقد عني هذان الباحثان بالتعرف ووصف نسق الحواسنة ونسق سيميل النارية والاشارة إلى التمركز التكتوني لهاتين الوحدتين الرئيسيتين باعتبارهما صخوراً مغتربة جاءت من الشرق . وقد اعتبر (ليز) ان رسوبيات نجد ورؤوس الجبال شكلت منطقة شديدة التشقق ازاء منطقة شديدة الدفع إلى الشرق من ساحل بطينة . ويصف ليز أعمالاً منجمية قديمة وأكواماً من خبث البراكين ، ولكنه لا يحدد أية مواقع . ويبدو على وجه التعيين أنه يشير إلى ساحل بطينة في عمان جنوب المنطقة . ومن غير المحتمل أنه قد زار المناطق النائية لمناجم النحاس القديمة والتي كشف عنها خلال المرحلتين الأولى والثانية لهذا المسح ، حيث اعمال التعدين وأكوام الخبث قليلة وغير واضحة نسبياً .

كما وأسهم عدد من الباحثين خلال الخمسينات ، في التعرف على الجبال في الجزء الشمالي للمنطقة . ومن هؤلاء هدسون ماكواكن وموريتن (١٩٥٤) في منطقة جبل حجاب . براون وشاتون (١٩٥٤) في المنطقة حول جبل قمر ، وهدسون وشاتون (١٩٥٩) في الأحجار الجيرية لمسندم .

كما أن عملاً أكثر حداثة تضمن تقارير شركة جيوسر فيزر عن رأس الخيمة والشارقة وقد أسهمت قليلا في معلوماتنا عن تركيبة ووصف طبقات الأرض في هذه المناطق . ان التحريات المعدنية ورسم الخرائط التي قام بها غرين وود ولوني (١٩٦٨) اعطت المعلومات الأولى عن احتمالات الامكانات الفلزية وغير الفلزية في

الامارات الشمالية . كما وصفاً عدداً من الأماكن الصغيرة لتواجد الكروم والنحاس .(١)

ومنذ قيام الاتحاد اتجه التفكير بجدية لدى حكومة الامارات العربية المتحدة ، إلى البحث عن الثروات المعدنية الموجودة في البلاد ذلك انها يمكن ان تكون دعامة هامة من دعامات الاقتصاد الوطني ، بالاضافة إلى الدعامة الأولى وهي البترول .

وقبل بدء الأعمال الميدانية للبحث والتنقيب عن المعادن ، تحتم ان يتم انشاء هيئة للمسوحات الجيولوجية والجغرافية المفصلة ، ثم اجراء المسوحات اللازمة ، وأخذ الصور الجوية ووضع الخرائط الجيولوجية والجغرافية المفصلة ثم اجراء دراسات أكاديمية دقيقة على الطبيعة للتعرف على التكوينات الرسوبية ، والصخور النارية ونوعيتها وتركيبها الجيولوجي والكيماوي ، وكيفية نشأتها وخواصها الفيزيائية والكيماوية والظروف الكيماوية والفيزيائية التي أدت إلى تكوينها ، وبعد ذلك لابد من اجراء الدراسات الدقيقة لتحديد الدلائل الجيولوجية لوجود المعادن والمحاليل الحاملة للمعادن ونشأتها ، وكذلك دراسة جيولوجية البيئة والجيوكيمياء والجيوفيزياء الجوية والأرضية ، وامكانية استخدام الحسابات الالكترونية والطرق الرياضية والاحصائية في كل هذه العمليات ، الأمر الذي يستدعي تشكيل جهاز ضخم مزود بأحدث الآلات والمختبرات والكوادر الفنية التي تتمتع بخبرة واسعة ، ويستغرق تنفيذ هذا العمل سنوات عديدة آخذين بعين الاعتبار أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسات ، هو جمع المعلومات الدقيقة اللازمة في التعرف على جيولوجية القطر بصورة عامة ، وعن الصخور والتربة والظروف الكيمائية والفيزيائية التي أدت إلى ترسيبها أو تكوينها عبر التاريخ الجيولوجي الطويل بصورة خاصة .

وقد حرصت الامارات العربية المتحدة وهي في سبيل استغلال ثرواتها ، على تجنب الطرق التقليدية للبحث والتنقيب واللجوء إلى تطبيق أحدث الطرق التكنولوجية العلمية ، ونظرا إلى أن الامكانات الفنية اللازمة للقيام بهذا العمل غير

---

(١) وزارة البترول والثروة المعدنية تقرير عن النشاط المعدني إلى المؤتمر الرابع للثروة المعدنية والذي عقد في عمان في ٢٥ - ١٩٨١/٤/٣٠ - صفحة ١٥ - ١٦ .

متوفرة محليا ، كان علينا أن نستوردها من البلاد الصناعية المتقدمة . كما قامت دولة الامارات العربية المتحدة في نطاق اهتمامها بالثروة المعدنية ليس على صعيد الدولة فحسب وانمـا على صعيـد المنـطقة والعالم العربي ككل ، بالانضمام إلى المنظمة العربية للثروة المعدنية بتاريخ ١٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٨ . بموجب المرسوم الاتحادي رقم (٧٨) لعام ١٩٧٨ والتي تساهم في تحقيق التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة والمنظمات الاقليمية والوطنية العربية العاملة في حقل الثروة المعـدنيـة . بهـدف تنسيق السياسات التعدينية بين الدول الأعضاء ، ودراسة امكـانـات انشاء مشروعات تعدينية مشتركة ، بالتعاون مع الحكومات والهيئات العربية والدولية المتخصصة وعقد المؤتمرات والندوات بين الدول الأعضاء ومتابعة تنفيذ توصياتها .

وسنعرض فيما يلي وضع الثروة المعدنية في كل من امارة أبوظبي والامارات الأخرى .

أولاً : المعادن في امارة أبوظبي :

اهتمت أبوظبي قبل غيرها من الامارات الأعضاء في الاتحاد ، بالثروة المعدنية . حيث أنشيء فيها (قبل قيام الاتحاد) ادارة خاصة بالمعادن ، تم الحاقها بدائرة البترول والمعادن والصناعة مهمتها رعاية شئون المعادن والتحضير لاجراء مسح معدني شامل لجميع أراضي امارة أبوظبي كخطوة أولى .

وبعـد ذلك بدأت هذه الادارة ، في تجميـع المعلومـات والتقارير المتوافرة لدى شركـات البترول العاملة في أبوظبي ، وبعض المؤسسات التي كانت الحكومة قد أوعـزت اليهـا القيـام ببعض الدراسـات المبدئية ، حول احتمالات توافر الثروة المعـدنية . وقد تبين من هذه التقارير قيام الدلائل الجيولوجية المشجعة لاحتمال وجود بعض المعادن ، التي يمكن أن تستغل في قيام بعض الصناعات .

المسح المعدني في امارة أبوظبي :

بعد أن تم انشاء ادارة المعادن ، وقامت لديها الدلائل المشجعة على وجود بعض المعادن في البلاد ، فقد تقرر الاستعانة بالشركات الأجنبية المتخصصة في اجراء مسح معدني شامل لأبوظبي . ففي فبراير / شباط عام ١٩٧٢ تم التعاقد مع الشركة السويدية «تيراتست» للقيام بالمسح المعدني الشامل لامارة أبوظبي . فقامت الشركة بعمل هذا المسح على عدة مراحل مستخدمة في ذلك أحدث الأساليب العلمية والفنية في البحث والتنقيب .

وقد نفذ المسح على مرحلتين وأسفر عن وضع أول خارطة جيولوجية شاملة للامارة بمقياس ١ : ٢٥٠,٠٠٠ ، ٥٠٠,٠٠٠ . وقد تم عرض نتائج هذا المسح في المؤتمر العربي الثاني للمعادن ، الذي عقد في مدينة جدة عام ١٩٧٤ . وقد قامت وزارة البترول والثروة المعدنية بالتعاقد مع شركة هنتنغ جيولوجي اندجيوفيسكز للقيام ببرنامج لاستكشاف المعادن ، يغطي الامارات الشمالية الست للاتحاد والمنطقة البالغة مساحتها ١١,٥٠٠ كيلومتر مربع ، والتي تقع في نهاية الجنوب الشرقي للخليج العربي وتشكل كلًا من امارة عجمان ، دبي ، الفجيرة ، رأس الخيمة ، الشارقة وأم القيوين . وكان في تصور الوزارة أن العمل ينجز على مرحلتين .

المرحلة الأولى وتتضمن القيام بمسح استطلاعي استكشافي باستخدام الأساليب الحديثة الملائمة ، مع الافادة من البيانات المتحصل عليها من المسوحات السابقة في المنطقة . وكان الغرض هو تحديد مناطق المعادن والصخور التي يمكن استغلالها تجاريا . كما تضمنت المرحلة الأولى أيضا الكشف عن المناطق ذات الاهتمام ، لتحديد أسبقيات للمناطق لغرض اخضاعها إلى دراسات أوسع بما في ذلك التقييم من خلال الحفر في المرحلة الثانية .

بالاضافة إلى برنامج المسح المعدني ، فقد طلبت الوزارة اعداد سلسلتين من الخرائط الملونة للامارات العربية المتحدة . وبقدر علاقة هذا الأمر بالامارات

الشمالية الست فكان ذلك يتضمن اعداد خرائط بمقياس ١ : ٢٥٠,٠٠٠ مطورة عن الخرائط قياس ١ : ١٠٠,٠٠٠ والتي تم جمعها خلال المرحلة الأولى من العمل وبشكل يماثل تلك التي أعدتها الشركة السويدية لامارة أبوظبي خلال عام ١٩٧٣ .

أما المجموعة الثانية من الخرائط الملونة وبمقياس ١ : ١,٠٠٠,٠٠٠ فكانت تجمع بين خرائط الشركة السويدية وخرائط المرحلة الأولى . وقد تم عرض نتائج هذا العمل في المؤتمر العربي الثالث للمعادن ، الذي عقد في الرباط عام ١٩٧٧ .

وخلال المرحلة الأولى من المسح في الامارات الشمالية ، تم الكشف عن مواطن مهمة للمعادن الصناعية وقد تضمنت هذه مناطق عديدة للنحاس والكروميت ومنطقة واحدة للتالك . كما تم خلال هذا المسح تحديد المناطق التي تحتوي ، على المعادن الصناعية والصخور الملائمة كمادة أولية لصناعة الطابوق ، الحجر الصوفي وأحجار الزينة في الجبال الشمالية .

وفي نهاية عام ١٩٧٧ بوشر بالمرحلة الثانية من المسح . وتضمنت هذه المرحلة دراسة أوسع للمناطق المشار إليها أعلاه . وقد اتسع نطاق العمل ، بحيث غطى اعداد الخرائط والتحري عن ترسبات الجبس وبئر مشعة في جنوب العين . واستمر حتى نهاية عام ١٩٧٩ .

كما قامت وزارة البترول والثروة المعدنية خلال عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٥ باستكمال عمليات المسوحات المعدنية ، لتقييم معدني الجبس والسيلوسايت في منطقة العين ، وذلك امتدادا للمرحلة الثانية ١٩٨٧ - ١٩٧٩ والتي تم خلالها اكتشاف هذه المعادن . ويمكن أن نشير إلى هذه المرحلة على أنها المرحلة الثالثة في عمليات المسح المعدني في الدولة .

١ - التطورات العامة للجيولوجيا :

لقد أسفرت الأعمال التي نفذت في هذا المسح والمسح السابق ، عن تفهم عريض لجيولوجية وتركيبة وتوزيع وأنماط تواجد وحدات الصخور الرئيسية ، التي تشكل

جبـال عمـان . وعلى أية حال فإن الجيولوجيا أمر بالغ التعقيد على الصعيدين الاقليمي والمحـلي . ولقـد استخدم العاملون السابقون في مختلف أرجاء المنطقة خططا متباينة في تقسيم ووصف وحدات الصخور .

وفي جزء تال من هذا التقـريـر ثبتت العلاقات المترابطة بين نتائج المسوحات السابقة ، والمسح الحالي مع بيان التركيبة الجيولوجية الاقليمية ، ومدى صلتها الوثيقة بالمفاهيم الحديثة للعمليات الأرضية على نطاق عالمي . ولأغراض الملاءمة يمكن وصف جيولوجية منطقة الجبل بدلالة منطقتين رئيسيتين تفصلهما منطقة من التصدعات . نطاق دبا الذي يقطع المنطقة الجبلية باتجاه الجنوب الغربي من دبا . ونجد رؤوس الجبال شمال نطاق دبا وتتكون أساسا من الصخور الرسوبية والتي تتفاوت بالعمر من العصر الترياسي إلى العصر الطباشيري ، وتتميز المنطقة بشكل عام بطيات واسعة وتصدعات ولكنها موقعيا شديدة الاندفاعات .

إن تعبير نطاق دبا يعني منطقة تتصف بتصدعات جنوبية غربية وتقطع منطقة من الصخور الجيرية المطوية ، الترسبات البحرية الطينية العميقة تمتزج بها أحجار صوانية وركامية والصخور ما بعد الروسبية ، وكان يشار إلى هذه المنطقة «بخط دبا» عندما يراد وصفها ، ونحن نفضل أن نحصر استخدام هذا التعبير إلى «خط» ، كما يحدده المسح المغناطيسي الجوي ويطابق تغيرا في خاصية مغناطيسية الصخور القاعدية في هذه المنطقة .

وليست هناك خاصية تركيبية تطابق «الخط» يمكن رسمها من الحقل أو يمكن مشاهدتها من خلال التصوير الجوي .

وتشكل الجبال جنوب نطاق دبا ، سلسلة من الصخور القاعدية وفوق القاعدية تتخللهـا تدخـلات حامضية ثانوية . وتقطع المنطقة الجنوبية من الجبال منطقة انكســارات رئيسيـة «خط وادي حام» ، حيث تتكشف فيه سلسلة من الصخور الطينيـة والشيستيـة الرملية ، وصخور السيليكيت والرخام . وفي الجنوب يقطع الصخور القاعدية وفوق القاعدية مرة أخرى حزام انكساري ، منطقة وادي حتا ، والذي يضم مجاميع صخرية مماثلة كالتي تم وصفها في منطقة جنوب غربي دبا .

وعلى المشارف الغربية لمنطقة الجبال الشمالية فإن الصخور الموصوفة في أعلاها تعلوهـا بقايا متعرية لا توافقية لسلسلة من الرسوبيات ، والتي ترقى إلى العصر الطباشيري الأعلى . كما أن الطيات المعزولة والمتجهة شمالا كما هو الحال في جبل فايه ، تكون من هذه الترسبات الطباشيرية وقلبها يتألف من صخور فوق قاعدية متحولة إلى السربنتين .

كما أن الصخور الأكثر حداثة ، تشكل النتوءات المبعثرة القليلة باتجاه الغرب . الثنيات أو الطيات المماثلة في منطقة العين ، متواجدة في جبل حفيت وجبل ملاقط . ويتكون الأول من صخور العصر الثلاثي ولبابها يعود إلى عصر الباليوسين أو العصر الحديث الأسبق ، وأما الثاني أي جبل ملاقط فيتكون من طبقات ترقي إلى الحقب الميزوزوي، والعصر الثلاثي وتعلو لاتوافقياً صخور سربنيتيتية تعود لنسق سيميل. وتتواجد ترسبات جيرية دولوميتية من عصر الميوسين بالقرب من دبي وفي الحزام الساحلي لأبوظبي وفي جبل علي غربي دبي ، وفي جبل حفيت ثمة نتوءات تبخرية من صخور الطين الجيري والطين الطفلي والأحجار الجيرية تعود لعصر الميوسين . وهناك طبقات ملحية من العصر الكامبرى وتكون قباباً اختراقية في جبل الظنة وجبل علي وفي العديد من الجزر .

هناك تشكيلة كبيرة من رسوبيات العصر الرباعي ، تتواجد في أبوظبي وفي غرب الجبال الشمالية . وهي تضم مختلف الترسبات الرملية الهوائية والحصى والرمال الساحلية الضحلة ، وكذلك ترسبات السبخات الساحلية . ان قنوات التصريف في وبالقرب من الجبال تحتوي على شرفات وترسبات سفحية ، وهشم من الصخور أو على شكـل سهل حصوي رملي رسبته مجاري المياه ، ويضم بشكل عام أحجاراً وصخـوراً غير متنـاسقة الحجم ، والسهل الذي يقع في شرق الجبال أضيق كما تغـطيـه ترسبـات العصر الطباشيري المتأخر ولكن ليس على شكل نتوءات ، أما الترسبات السطحية فأقل تباينا كما يلاحظ بشكل ملحوظ انعدام الترسبات الرملية الهوائية .

ان التعاقب الجيولوجي يظهر في دليل الخارطة الجيولوجية المرفقة وسيتم وصفه

على نحـو أكثـر تفصيلا في أدناه . وبتعابير عامة فإن سلسلة مجاميع الصخور الرئيسية لجبال عمان الشمالية يمكن تلخيصها على النحو التالي :

على الرغم من أن وجود وتراكب الطبقات لهذه الوحدات الرئيسية من الصخور لم تكن موضـع خلاف ، إلا أن المعنيين السابقين كانوا قد اختلفوا بشأن كيفية اتخاذ هذه الصخور لمواضعها ولقد كانت هناك فرضيتان :

الأولى تقول أن الصخور كانت قد ترسبت أساسا في موضعها الأصلي . والثانية تقول أن الصخور الحواسنة ووحدات الاوفيليتية اتخذت مواضعها نتيجة لحركات رئيسية ، بينما جاءت مواضع مجموعات مسندم والفنتسون ورؤوس الجبال نتيجة لاندفاع ثانوي. ، وفي جزء من هذا التقرير سنقدم تفسيرات أوسع لأساس كل من هاتين الفرضيتين .

ولأسباب ستبين في أدناه فإننا نعتقد أن الفرضية الثانية تتفق والمشاهدات التي تمت خلال المسح الحالي .

٢ - وحدات الصخور وخصائصها الفوتوغرافية :

ان تفسير التصوير الجيولوجي ، يعتمد على المظاهر الفريدة لأصناف الصخور المعنية ، أو مجاميع الصخور القائمة على الخصائص الفوتوغرافية لأنماط اللون التضاريسي ، وأنماط التصريف وغيرها من الخصائص . ان نفس الوحدة يمكن ان تظهر أنماطاً متنوعة من التعبير الفوتوغرافي ، وذلك استنادا إلى الصفات المتميزة المحلية ، درجة التعرية ومدى اتساع التربة والغطاء النباتي لها .

إن الوحـدات التي تم وضـع خرائط لها خلال المسح الحالي ، مبينة في دليل الخارطة الجيولوجية المرفقة ، وقد تم وصفها كما في أدناه حسب الترتيب الزمني مبتدئين بالحديث عنها ..

٣ - ١ ترسبات العصر الرباعي :

تتضمن هذه التشكيلة من الترسبات في ظروف مائية أو هوائية .

الشعـــاب المرجانيـــة

هذه الترسبات الحديثة أو شبه الحديثة تتواجد على أو تحت مستوى سطح المد ، والأجزاء المحاذية للشاطيء قرب أبوظبي وبعض الجزر البحرية المعنية .

الترسبات الضحلة وترسبات الدلتا (QSH) والأهوار :

هذه الترسبات الساحلية مغطاة دائما أو بين الحين والآخر بمياه البحر . وتتكون أساسا من الرمال الجيرية ، الطمي والرمال السيليكية السرئية الرضخية الحيوية التي تنشأ موضعيا . ومن بعض المناطق تضم الوحدة مساحات صغيرة مجاورة من الشعب المرجانية . كما تتواجد الأهوار في وحول قنوات التصريف المعقدة .

ترسبـــات الساحـــل :

تتكـون هذه أســاســا من الرمال الجيرية والسرئية ، وكذلك الرمال الرضخية الحيـويـة وهي بذلك تشكل ترسبات ومرتفعات شاطئية وكثباناً ساحلية . وتضم الترسبات الساحلية في الأقسام الشرقية والغربية من الساحل في الشمال أحزمة وعـروقــاً من رمــال الكروميت ، والمستمدة من مناطق الصخور فوق القاعدية في الجبال . كما تتواجد بقايا متعرية من ترسبات الساحل الشرقي وعلى أرصفة النحات البحرية المرتفعة في صخور سندم الجيرية شرق رأس الخيمة . والشواطيء القديمة في أجزاء من أبوظبي توازي وتحاذي الشواطيء الحالية . وتبدو الوحدة في التصوير البانوكروماتي - (الحساس جدا لألوان الطيف) شاحبة البياض .

الرواسب النهرية :

تضم هذه الرواسب الحديثة وهي على شكل هشيم صخري ورواسب الوديان والشرفات والسهول الصفحية . وتختلف أحجام الصخور اختلافاً بينا ورغم عدم تناسق الأحجام فيها ، إلا أن هذه الوحدات تضم طبقات رملية وغرينية محلية تكونت نتيجة للتيارات المائية ، وتبدو الترسبات الغربية من خلال التصوير الجوي ذات لون فاتح أو تميل إلى اللون الأصفر الشاحب أو الفاتح ، أما القنوات العريضة فغالبا ما تبدو على شكل ضفائر ، وأما الجلاميد فتشكل الاجزاء المرتفعة من الترسبات الغرينية وتعطي لونا داكنا أو لونا بنيا داكنا .

ترسبات السبخة :

وهذه ذات لون فاتح وتتواجد على شكل حافات أو حواشٍ ساحلية أو على شكل رقع منتظمة في الصحراء . وهذه الترسبات السبخية سواء الساحلية منها أو الداخلية معرضة للفيضان من خلال المد العالي ، أو فيضانات الوادي أو بسبب ارتفاع المياه الجوفية . والسبخات الساحلية تحتوي على الغرين الجبسي والملحي والرمال والكالسيت وربما الأركونيت .

كما تحتوي على كميات أقل من الغرين الجبسي وتحتوي على تبخريات ترسبت من الكثبان . وهذه غالبا ما تشكل نهايات حركة المياه السطحية حيث الكثبان أعاقت جريان المياه في قنوات الوادي . المواد الدقيقة جدا والعالقة والمواد الصلبة المذابة تترسب في مثل هذه الظروف . وتنشأ القشور المحلية من خلال التذبذبات أو التبدلات في مستوى الماء ، وبشكل خاص قرب الشاطي ، وتتواجد الترسبات السبخية أيضا في المنخفضات بين الكثبان الكبيرة جدا في جنوب أبوظبي .

السبخات الساحلية عادة تمتد أكثر اتساعا من نظيراتها في الداخل ولكن كلاهما يتصفان بكونهما مستويين ومنخفضين وتكشفان عن ألوان فاتحة أو بيضاء لامعة في التصوير الجوي .

ترسبات السهول الصحراوية :

وهـذه عبارة عن مساحات منبسطة من الصحاري ، حيث توقفت أو انقطعت تذرية الرمال الدقيقة وبقي على سطح الحصى فقط . وفي منطقة الجبال الشمالية تتحد هذه الترسبات مع نهايات المناطق لترسبات الوديان . وتساعد المياه القريبة من السطح في الحفاظ على مناطق صغيرة ، تحتوي على مواد دقيقة الحبيبات في وحول القشرات للترسبات البحرية . كما توجد محليا عادة كثبان خطية منعزلة . وهذه الوحدة قد تضم أيضا مناطق من الرمال الهوائية الخفيفة ، وفوق صخور حقبة العصر الوسيط الحديث (TM) ، السبخات وترسبات ما قبل عصر الهولوسين في أبوظبي .

وتظهر الوحدة من خلال التصوير الجوي ذات لون أصفر إلى بني فاتح مع بنية خشنة المظهر . والتصوير البانوكرماتي يظهر درجات متوسطة من اللون الرمادي الفاتح ، والمناطق التي تحتوي على مواد أدق تظهر بلون رمادي فاتح كثيرا وقد يميل إلى البياض .

الكثبان الرملية الهوائية :

المنــاطق الرئيسية للرمال الهوائية تقع في أبوظبي وغرب الجبال . وتسود هذه المناطق كثبان رملية سيفية برخنية ومستعرضة ، كما تتواجد محليا كثبان نجمية وجبال رملية دائرية ، وهذه الاخيرة تتشكل عادة بموازاة أو أعلى امتداد خط الاتجاه للنتوءات الصخرية الخطية ، والكثبان الضخمة شائعة في جنوب أبوظبي وتحتوي على منخفضات عميقة ويعلو سطحها ترسبات سبخية . وتتفاوت الرمال الهوائية من خلال التصـويـر الجـوي في الامـارات الشمالية في الألوان ، من اللون الأصفر البرتقالي إلى اللون البني الأحمر ، وتبعا لنسبة تواجد الكربون والسيليكا في الغرب إلى الشرق . والرمال المتواجدة بالقرب من الجبال يلاحظ أنها تميل إلى الاحمرار ، ويعود سبب ذلك جزئيا إلى أكسيد الحديد وبسبب تزايد الحبيبات المستمدة من حجـر الصـوان ، وتبـدو قمم الكثبان من خلال التصوير البانوكروماتي شاحبة

اللون ، إلا أنها تتغاير وتتفاوت بشكل كبير في اللون ودرجة اللون تبعا للأصناف ، الموصوفة أعلاه .

الأحجار الرملية الجيرية :

تشكل هذه الوحدة سلسلة التلال الشمالية الشرقية إلى الشمالية الشرقية والموازية إلى خط الشاطيء الحالي للامارات الشمالية . وتتواجد النتوءات الرئيسية قرب الشاطيء والسلاسل المتجهة شرقا وشمالا باتجاه رأس الخيمة ، مغطاة بالرمال الهوائية وتتكون هذه الوحدة من الميليورايت ، والرمال الجيرية المسامية وحبيبات على شكل حبات الدخن . أما باطن هذه الحبيبات الدائرية فتتكون من حبيبيات السيليكا وشظايا الصدف . كما أن تطابق المخالف المتواجد في الكثبان يعتبر خاصية مشتركة أو شائعة ، كما أن سلسلة التلال ينظر إليها باعتبارها كثباناً قديمة .

إن سلاسل الميليورات تهيمن على تشكيلة الكثبان الحديثة الموصوفة أعلاه . ومن هذه السلاسل نجد الكثبان الرملية الأكثر حداثة متناثرة وعالية نسبيا ، كما أنها مستقرة وفي المناطق التي تختفي منها سلاسل الميليورات تبدو الكثبان الحديثة أصغر وأكثر تقاربا ونشاطا . أما خطوط الكثبان الحديثة فتميل إلى اتباع سلاسل الميليورايت ، وحتى وان كانت هذه الأخيرة غير معرضة أو غير مكشوفة .

ومن خلال التصوير الجوي للامارات الشمالية ، تبدو الوحدة بشكل عام مماثلة في اللون للرمال الهوائية ، ولكن من السهل تمييزها بسبب تضاريسها أو ميلها لتشكل نتوءات أكثر مقاومة وخصائص مماثلة .

أما في أبوظبي فإن الوحدة أقل تميزا . وهي بالقرب من السواحل تشكل نفايات منخفضة . وفي أماكن تشكل رقعاً خشنة من مناطق السبخة والسهول الصحراوية

وفي المنخفضات بين الكثبان . وتشكل الوحدة في بعض الأماكن ميسات صغيرة قرب الشاطيء والتي لا يمكن تمييزها بالتصوير الجوي والطبقات الرقيقة من الصخور الجيرية للعصر الرباعي تشكل غطاء مقاوما للميسات (MESA) .

رسوبيـــات مختلفــة :

تضم هذه الوحدة تشكيلة من الصخور من عصر الميوسين ، وربما من عصر البلايستوسين بحيث لا يمكن تحديد هذه الفترات بدقة ، بسبب انعدام المتحجرات الدقيقة التي يمكن اخضاعها للتشخيص . والنتوءات الصخرية في هذه الوحدة تظهر عادة تضاريس خفيفة ، وإلى درجة ما مكسوة بترسبات سطحية . لذلك لا يمكن تمييز عصورها الجيولوجية من خلال التصوير الجوي .

وقد تحتوي الوحدة على مناطق صغيرة من أحجار رملية كوارتزية وأحجار جيرية من الدولميت الأبيض في مناطق الامارات الشمالية .

هناك بقايا متعرية من صخور جيرية رملية فتاتية ، تعتبر سبخية المنشأ تعلو لا توافقياً صخور مسندم الجيرية ، في الجزء الجنوبي الغربي لنجد رؤوس الجبال .

وفي أبوظبي تضم هذه الوحدة ميسات صغيرة غير بارزة ، وفي بعض الأحوال حصى متبقيـاً على سطحها الأعلى . وتتكون الميسات أساسا من الكثبان الرملية تغـطيهـا طبقـة رقيقـة من الأمـلاح . والكثبان الرملية تحت القشرَة الملحية غير متماسكة . ويعتقد أن الطبقة الرقيقة الملحية تناظر مستوى الماء قديما ، والذي كان على ارتفاع أعلى مما هو عليه اليوم . ان التغاير في التضاريس للميسات والتي تمت دراستها تشير إلى أن مستوى الماء كان متغيرا ، وذلك بسبب الخاصية الشعرية للكثبان كل على انفراد . ويعتقد كذلك ان مستوى الماء المرتفع الذي كان يشكل في الماضي الطبقات الملحية الرقيقة ، يوازي مستوى بحر أعلى من المستوى الحالي ،

وهـذا الأمر من المحتمل هو الذي سبب الصخور الجيرية الرباعية والتي تغطي الميسات قرب الساحل .

٣ - ٢ ترسبات العصر الثلاثي :

ثمة صخور مطوية بشدة من العصر الباليوسيني إلى العصر الميوسيني ، تتواجد في منطقة جنوبي العين وفي أماكن أخرى هناك ترسبات الميوسين ، تشكل نتوءات غير منتظمة موجودة بالقرب من الساحل وترسبات الميوسين منبسطة باستثناء جبل الظنة غرب أبوظبي وجبل علي جنوب غرب دبي حيث توجد قباب اختراقية .

تتابـــع التبخريـــات :

يتكـون تتـابع الميوسين في الأجنحة الشرقية لجبل حفيت من الجبس والطين الجيري والأحجار الطينية . وتواجد طبقات خفيفة من الأحجار الجيرية والدولوميت في الأجـزاء العليـا من التتـابع ، كما تتواجد في القاعدة صخور جيرية حفرية . وبالقرب من ساحل أبوظبي تشكل الصخور الرملية والطين الجيري والرصيف من عصر الميـوسين ، تشكل مع أحزمة الجبس البيضاء نتوءات مبعثرة غير منتظمة وتتكون الأحجار الرملية . والطين الجيري . والأحجار الجيرية مع الكلس وطبقات الحجر الطيني ، تتكون على شكل قباب ملحية وفي المناطق الصحراوية المجاورة للامـارات الشمالية ، تعلو تتابع التبخريات صخور رملية حمراء وصخور جيرية بيضاء غير معروفة العمر ، ولكنها اعتبرت مؤقتا من عصر الميوسين .

الأحجار الجيرية والطين الجيري :

ان تتابع الأليفوسين تبدو مكشوفة في المنطقة جنوب العين ، على جوانب جبل حفيت . والجزء العلوي من هذا التتابع يحتوي على طبقات متداخلة من الصخور

الكـربـونيــة والأحجار الطينية والطين الجيري . ان الأحجار الجيرية النوميليتية متواجدة في القاعدة ، بينما هي سرئية بالقرب من القمة ويتكون الجزء السفلي من تتابع الاليفوسين أساسا من الصخور الجيرية ، وهي متوسطة الحبيبات سميكة التطبيق وعقدية وتحتوي على وفرة من المتحجرات .

أنواع أخرى من الأحجار الجيرية والطين الجيري :

هذه الوحدة مكشوفة في جبل حفيت وفي التلال الواقعة إلى الشرق من سهل جاو وجنـوب العـين . ولقـد تم تخـطيـط سبع من هذه الوحدات وتتفاوت من العصر البـاليـوسيني إلى العصر الأيـوسيني الأعـلى ولقـد تم التعـرف على اثنتـين من اللاتوافقيات في الجزء السفلي من التتابع .

التقسمات الأساسية لهذه الوحدة هي ، ثلاث مناطق من الطين الجيري رئيسية تفصلهـا منـاطق تسود فيها الأحجار الجيرية . الطين الجيري يميل أساسا إلى الاصفـرار يخـالطه طبقـات متـداخلة حمراء ، وبنية وأحجار معينة من طبقات الأحجار الجيرية والأحجار الطينية . وتضم مناطق الأحجار الجيرية طبقات قليلة من الطين الجيري وأحجار الطين . كما تتواجد في قاعدة التتابع جداول وطبقات من الرصيص الجلمودي .

٣ - ٣ صخور ما قبل العصر الثلاثي المكانية المنشأة :

تضم هذه الصخور وحدات من العصر الطباشيري الأعلى ، والتي تم وصفها سابقـا وهي تعلو الصخـور المجلوبة في غرب الجبال ، كما توجد طبقات لكشيفا وفخيري تحت ترسبات نجد رؤوس الجبال ، وهي مكشوفة في وادي حقيل في شرق شمال شرق رأس الخيمة .

طبقـــات الجلاميـــد :

هذه الصخـور محصـورة في الحـافات الغربية للجبال الشمالية ، حيث تعلو الحجـر الجـيري الأبيض من العصر الطبـاشيري ، أو سحنة الصوان لصخور سيميـل فوق القـاعـدية . وهذه الطبقات من الجلاميد قد تعلو أيضا الصخور السربنتيتيـة في جبـل فايا ، كما أن هذه الصخور كما هو معتقد تماثل في العمر الصخور الرصيصة القاعدية التابعة للصخور الجيرية المستريختيتية .

وتـركيبة الفتات متغايرة ولكنها بشكل عام تتكون من جلاميد ، وحصى جابرو وفوق القاعدية دائرية الشكل أو على شكل زوايا . وفي بعض الأحيان من صخر الصـوان البني والأحجـار وفتات الأحجار الجيرية ، المتلاحمة بالأحجار الجيرية السيلوكونية أو بأحجار الدولوميت . ويمكن تمييز طبقات حجر الصوان والأحجار الجـيرية الصوانية ، والدولوميت يمكن تمييزها محليا عن طبقات الجلاميد . وفي السفوح الغربية للجبال الشمالية تكون نتوءات طبقات الجلاميد أفقية أو قد تميل بهدوء نحو الغرب . وفي بعض المناطق تعرضت هذه الطبقات لانطواءات بسيطة ، كمـا هو الحـال في رملات . شبه التي تقع إلى شرق الذيد وربما في سلسلة فاية أيضاً . وتبدو طبقات الجلاميد في التصوير الجوي صفراء برتقالية ، أو شاحبة الاصفرار وعلى النقيض من الأحجار الحيوية من العصر الطباشيري والتي تبدو بيضاء لامعة .

الحجــر الجيــري :

وهــذا يشكـل سلسلة ضيقة من النتوءات ، وتحت طبقات الجلاميد في شرق وجنوب الذيد (انظر الخارطة) . الأحجار الجيرية بيضاء وفي بعض الأحيان تظهر أسطحها بنية اللون نتيجة للتعرية ، وتتميز بتركيب عقدي أو متحجر ويحتوي على فتات السربنتين والجابو .

الحجر الجيري المستريختي :

تتكون هذه الوحدة من الأحجار الجيرية السيليكية ، ومن حيث الشكل تتراوح بين كونهـا دقيقة إلى خشنة . صفراء اللون إلى بنية اللون وبيضاء إلى رمادية . وتضم الطبقـة محليـاً طبقـات من أحجـار الصوان ذات العقد ولونها يميل إلى الرمـادي ، كمـا وتضم رصيصاً من الحجر وبقايا من حاجز مرجاني . وتتواجد تداخلات طفيفة من الطين الجيري . والحجر الطيني والطفل في بعض المواقع . كما أن آفاقاً معينة من الأحجار الجيرية تحتوي على بقايا متحجرة عديدة ، من بقايا من الكائنات التي تبني الحواجز المرجانية . نتوءات وتشكل الوحدة في غرب الجبال في سلسلة فايـا تحديات متدرجة مع جوانب غريبة شديدة الانحدار تشكل بدورها سلسلة من الجبال ومنها مليحة . فايا ، عقابات وبوحيص . والاثنتان الأخيرتان هما الجزء الأقصى للجبال ويتواجد فيهما قلب من السربنتين مكشوف ، وقد أصابته عوامل التعرية في مقدمة طية محدبة قوامه حجر جيري مسترخيتي ويميل جنوبا . ان الرصيص القـاعـدي للوحدة في منطقة جبل فايا يحتوي على فتات الصخور الصوانية السربنتيتية ، وهي قد تكون النظير المحلي لطبقات الجلاميد والأحجار الجيرية المستريختية تعلو الترسبات الشديدة الطويات لنسق الحواسنة ومثال ذلك في جبل الروضة . ان قمة الوحدة غير مرئية ويفترض انها مغطاة بترسبات ثلاثية غرب سلسلة فايا .

إن الخصائص الحجرية المتضمنة في هذه الوحدة هي الأحجار الجيرية الطينية ورواسب من الحصى ، والرمال متعددة الأصول أو المنشأ وهي تبرز على السطح حول الجـانب الغربي لوادي حقيل شرق شمال رأس الخيمة (انظر الخريطة) . وليست هنـاك نتوءات معروفة أخرى . أما علاقتها في وادي حقيل فهي معقدة ، بسبب الالتواء الناشيء عن التموضع التكتوني لترسبات نجد ، رؤوس الجبال التي تعلوها والتي تعتبر شبه مكانية المنشأة . وهذه الوحدة تشكل اتصالاً رسوبيا مع سحنة الصوان التحتية التابعة لنسق الحواسنة .

ثمة نتواءات متناثرة من الحجر الجيري لعصر المستريختي ، يطلق عليها محليا صخور سمسمة الجيرية وتتواجد شمال العين . وتتواجد أيضا بقايا متعرية رقيقة شرق جبل حفيت ، بالقرب من جبل ملاقط والنتوءات في المنطقة الأخيرة متقطعة وصغيرة جدا بحيث لا يمكن أن تمثل على خارطة بمقياس ١ : ٢٥٠,٠٠٠

طبقات لكشيفا وفخيري :

ترقى هذه الطبقات من حيث الزمن إلى العصر الطباشيري الأعلى ، ويمكن اعتبارها أقدم من الحجر الجيري المستريختي ويعتبرها غليني وأصحابه بأنها معادلة أو مساوية لتكوين جويزة رقم (١) الذي تم حفره غرب الذيد .

كما تم الكشف عن طبقات فتاتية مماثلة في بئر تم حفرها من قبل شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية شمال جبل حفيت .

صخور ما قبل العصر الثلاثي شمال نطاق دبا :

اننا معنيون هنا بصخور العصر البرمي إلى العصر الطباشيري الأسفل ، والتي تكون الجزء الكبير ومن نجد رؤوس الجبال التي تمتد شمالاً إلى قمة شبه جزيرة مسندم ، ووحدتي صخور مصاحبة هي تكوينات رمق وران الكوارتيزية والتي تؤلف بدورها تكوينات معزولة في نطاق دبا . ولقد تم التعرف على ثلاث وحدات رئيسية وتنهض على خصائصها الفوتوغرافية في شمال منطقة دبا . وهذه الوحدات حسب ترتيبها الزمني من الأحدث إلى الأقدم هي :

١ – **مجموعة مسندم .**
٢ – **مجموعة الفنستون .**
٣ – **مجموعة رؤوس الجبال .**

٣ – مجموعة رؤوس الجبال .

وقد لوحظ صدع الدسر في هذه الوحدات الثلاث وخاصة غرب الجبال . وجميع هذه الوحدات قد دفعت فوق طبقات لكشيفا وفخيري ، والتي بدورها تعلو تتابعاً من الصخور الصوانية والطين الجيري وراديولورية ، وهي مكشوفة في فتحة تكتونية في وادي حقيل شرق شمال رأس الخيمة .

ولهذا تعتبر هذه الوحدات على الأقل شبه مكانية النشأ . ان تجمعات أحجار الصوان والطين الجيري والأحجار الراديولاريتية مماثلة لتلك التي وجدت في نسق الحواسنة .

ومن التكوينات المعروفة تكوين رمق ، على بعد ٢٠كم جنوب غرب منطقة دبا ، ويتألف أساساً من رسوبيات مائية ضحلة من العصر البرمي إلى الترياسي .

كما تشمل التكوينات تكوين ران الكوارتيزية ويشمل طبقات رملية مرويتية في الجزء الجنوبي من جبل القمر ، ومن التكوينات الأخرى نسق سهيل الأفيوليتي وهي تكوينات شاسعة تغطي ٦٠٪ من المناطق الجبلية لدولة الامارات ، تحتوي على الصخور القاعدية وفوق القاعدية والحمضية وفوق الحمضية .

PRINCIPAL STRUCTURAL ZONES OF THE NORTHERN MOUNTAINS AREA

Ruus Al Jibal Massif ①

Diba zone ②

Northern ophiolite zone ③

Southern ophiolite zone ④

Wadi Hatta zone ⑤

ARABIAN GULF

GULF OF OMAN

كذلك تظهر التكوينات البركانية في صخور ديابيز الصفائحية جنوب غرب منطقة خوركلبا وتتألف من صخور قاعدية .

وبالامكان استخلاص المعالم الأساسية لجيولوجية أبوظبي من خلال هذا الاطار الجيولوجي العام الذي تعرضنا إليه :

جيولوجية أبوظبي (المظهرية المورفولوجية) :

تتميز أبوظبي بتضاريسها المنخفضة بوجه عام ، فهناك السهول الساحلية ومناطق السبخة التي تمتد على طول ساحل الخليج العربي ، والتي تتخللها الهضبات المنخفضة والمتوسطة الارتفاع وكذلك الكثبان الرملية . وفي الغرب تبرز الرقبة الملحية في جبل الظنة الذي يصل ارتفاع قمته إلى ١١٤ مترا عن سطح البحر .

والمنطقة الساحلية لأبوظبي مستوية تتصل أحياناً بمناطق السبخة وهي أراضٍ منخفضة تتكون من الطين الملحي ، تمتد إلى مسافات بعيدة . أما منطقة الكثبان الرملية القليلة الارتفاع فإنها تتبادل مع السهول والجزر الشاطئية وفي اتجاه الخليج ، وبعيدا عن الشاطىء تبلغ الجزر المكونة من الرقاب الملحية ذروتها في الارتفاع ، وذلك في جزيرة زركوه حيث يصل ارتفاعها ما يقارب (١٦١) مترا .

وإلى الجنوب يزداد سمك الغطاء الرملي حتى يبلغ ذروته في الجنوب الشرقي من البلاد ، حيث توجد الكثبان الرملية العملاقة التي يصل إرتفاعها إلى حوالي (٢٠٠) متر والتي تكون جزءا من الربع الخالي .

وغالبا ما توجد المناطق المكونة من سهول الجداول المعروفة بأرضية الصحراء التي تفصل بين سلاسل الكثبان ومناطق السبخة الداخلية في الجنوب الشرقي من البلاد ، هذا وتوجد في أبوظبي بالقرب من مرتفعات عمان واحة العين . ان أبرز المظاهر المرفولوجية في أبوظبي هو جبل حفيت الذي يبلغ ارتفاعه حوالي (١١٦٠)

متــرا فوق سطح البحر ، ثم يتبعه بعد ذلك من الناحية الشرقية جبل ملاقط وهو سلسلة من الجبال المنحدرة ذات الرؤوس الحادة . أما المنطقة الفاصلة ما بين الجبلين فتتميز بسهول يملؤها الحصى (الجرافل) ، ووديان تتصل بها من الناحية الشرقية .

ويمكن تلخيص مظاهر أبوظبي بأن ٩٠,٢٪ من مساحة أراضيها مغطاة بالرمال والحصى وان ٧,٧٪ عبارة عن مناطق مكونة من السبخة والبقية ٢,١٪ هي أراضٍ صخرية .

الجيولوجية الاقليمية العامة لأبوظبي :

ان بعض أجزاء أبوظبي تتكون من مجن العظيم المعروف بالدرع العربي ، الذي يقع في الوسط الغربي لشبه الجزيرة العربية ، وفوق صخور القاع ذي التركيب المعقد ، تقع السلاسل الصخرية التي تكونت من الصخور القديمة (الباليوزويك) والوسطى (الميزوزيك) والعصور الثلاثية (الترياسي) وغالبا ما تكون هذه السلاسل الصخرية من أصل رسوبي ، والجدير بالذكر أن الصخور القاعية وصخور العصر القديم باستثناء صخور الانفراكبرية التابعة لتكوين هرمز لا تظهر على سطح أراضي أبوظبي .

ويميل الدرع العربي برصيفه ميلا بسيطا نحو الخليج العربي ، ويزداد سمك الصخـور الرسوبية في نفس الاتجاه ، مما يدل أيضا على زيادة الترسيب وتمتد منطقة مكونة من الرواسب السميكة التابعة للعصر الثلاثي باتجاه غرب سلاسل جبل عمان ، وتمتد إلى الربع الخالي مع انحراف باتجاه الشمال الشرقي ، الجنوب الغـربي من الخليـج العربي . ويعتقد أن هذا الحوض الرسوبي قد نشأ نتيجة للتصدع في القاعدة مع حدوث قباب في جبال عمان من ناحية الشرق .

وتنقسم أراضي أبوظبي إلى أربع مناطق جيولوجية وهي :

المنطقة الداخلية (الاقليم الصحراوي) .
المنطقة الساحلية .
المنطقة المكونة من الجزر ومنطقة جبل الظنة .
منطقة العين .

١ – المنطقة الداخلية (الاقليم الصحراوي) : هذه المنطقة هي أكبر المناطق مساحة وهي تتميز برمالها الهوائية ومناطق السبخة الصحراوية ، ومنبسطات الجداول ونتوءات صخرية .

٢ – المنطقة الساحلية : ويتكون معظمها من مناطق السبخة الساحلية وصخور الميليوليت وصخور التكوين الفارسي الأدنى .

٣ – المنطقة المكونة من الجزر ومنطقة جبل الظنة : وهذه المنطقة تختلف عن المناطق الأخرى فاصلها رقبات بركانية من الملح مرتبطة مع الصخور من تركيبات هرمز والرواسب الحديثة .

٤ – منطقة العين : وهي تتكون من الصخور النارية والرسوبية ذات الأعمار التي تمتد من العصور الطباشيرية العليا إلى العصر الحديث .

والجهة الشرقية من أبوظبي تقع على حافة منطقة مرتفعات عمان وهذه السلسلة من الجبال محدبة معقدة ، وخلال العصر الكريتاسي (الطباشيري) ظهرت حركات رافعة كبيرة أدت إلى تعرض الطبقات لعملية نحت وتآكل بينهما ، حيث أدى النشاط البركاني في هذه الفترة إلى تكوين وترسيب الراد يوليريت (الخليط الملون) تحت ظروف مضطربة .

واستمرت هذه المرحلة وبلغت ذروتها عندما انبثقت وتدفقت السربنتين بدرجة كبيرة تحت سطح البحر ، واستمرت عملية ترسيب الحجر الجيري على سفوح السلسلة الجبلية من الجانبين حتى العصر الميوسيني ، ثم تبعته حركة اتحاد محلية على السفح الغربي .

وأظهـرت السفـوح الجيولوجية في شرقي أبوظبي ، وجود نمط تكتوني (تشكل بتحركات القشرة الأرضية) معقد وصخور مطوية عديدة . ولم تحدث حركات نشوء الجبـال في بقيـة منـاطق أبـوظبي في العصور الأخيرة ، ولقد اقتصرت الحركات التكتـونيـة في أبوظبي (ما عدا الجزء الشرقي منها) على الحركات المتصلة ببناء القارات (حركات تمعجية) مع اعوجاج (تجعد) نتيجة لبروز الملح من الأعماق .

ومن التراكيب الجيولوجية المشهورة في أبوظبي ظهور القباب الملحية لتركيبات هرمز (جزيرة صير بني ياس ، وجزيرة دلما ، وجزيرة زركوه ، وجزيرة قرنين وأرزنة ومنطقة جبل الظنة) . ان القباب الملحية الموجودة في أبوظبي مع ثلاث قباب أخرى خارج المياه الاقليمية لأبوظبي ، تكون منطقة واسعة لهذه القباب الملحية . وتظهر في منـطقة الخليج العربي أكثر من مائة قبة متصاعدة ومعظمها تقع بالقرب من الساحل ، جنوب شرقي ايران باستثناء الجهة الشمالية لجزيرة دلما والتي توجد فيها الصخـور التـابعـة لسلسلة هرمـز الواقعة على شاطىء البحر ، ويحيط بالرقاب البـركـانيـة المـوجـودة في المنـطقة طوق من الرواسب التابعة للعصرين الثلاثي والرباعي ، والسمة المميزة البارزة للجزر هي اللسان الرملي الساحلي الذي شكلته الرياح والتيارات البحرية .

نتائج المسح المعدني في امارة أبوظبي (المرحلة الأولى) :

كشف المسح المعدني الذي أجرته شركة تيراتيست السويدية عن وجود بعض المعادن القيمة في أبوظبي . وقد قسمت المعادن التي اكتشفت إلى نوعين من المعادن وهما المعادن الفلزية والمعادن اللافلزية .

أولا : المعادن الفلزية :

أ - اليورانيـــوم :

أظهرت منطقة عين الفايضة قياسات اشعاعية عالية ، ونظراً لأهمية الاحتمالات

الممكنـة فقد تقرر اجراء دراسات علمية في هذه المنطقة ، على أن يتم العمل على مرحلتين ، وقد اتضح من نتائج الدراسات التي أجريت في المرحلة الأولى ان مصدر الاشعاع هو معدن الراديوم وغاز الرادون المصاحب له والمذاب في المياه الجوفية بعين الفايضة ، كما تحتوي هذه المياه على نسب عالية من الكالسيوم والمغنيزيوم والصوديوم والكلورين والبرومين وعناصر الأتربة النادرة . ويعتقد بأن هناك مجاري باطنية للمياه نشأت من مصدر ما وتنتهي في عين الفايضة ، حيث تتسرب إلى سطح الأرض وفي طريقها تمر على تكاوين رسوبية حاملة لليورانيوم .

والعوامل التي تؤدي إلى تزويد المياه الجوفية بالمواد المشعة بنسب عالية متعددة ومعقدة وأهمها :

١ – التركيب الكيماوي للمياه الجوفية .
٢ – الخواص الطبيعية للصخور .
٣ – درجة اشعاعية الصخور .

لذلك فإن مســألة التمييز بين مياه جوفية أغنيت بالمواد المشعة ، من مصدر يحتـوي على كميـات اقتصـادية من هذه المعادن ، وبين مياه تأثرت في جريانها بصخـور تفتقـر إلى المواد المذكورة أمر بالغ التعقيد . وبالتالي فإن تحديد موقع مصدر المواد المشعة المذابة في المياه الجوفية ، لا يقل صعوبة عن السابقة .

وادراكاً لهذه الصعوبات فقد تقرر حفر آبار استكشافية ، للحصول على عينات جوفية من التكوينات الحجرية المختلفة والموجودة في المنطقة ، لفهم طبيعتها وخواص تكـوينها الكيماوي وتركيبها الجيولوجي . وللتعرف على مواقع الصخور والمجاري الباطنية التي تحمل المياه المشعة ، وتمكنها من التسرب إلى سطح الأرض .

وقد أجريت على العينات الحجرية والمائية دراسات متعددة وبطرق علمية مختلفة يمكن تلخيص نتائجها فيما يلي :

١ – المياه الجوفية في العين الفايضة غنية بالراديوم ولكن بحدود النسب العادية للصخور الرسوبية .

٢ – لوحظ في المياه المصاحبة للحقول البترولية كميات من الراديوم تعادل الكميات الموجودة في مياه عين الفايضة .

٣ – ان غاز الراديوم ٢٢٢ يأتي من رسوبيات ثانوية لمعدن الراديوم أو من معدن اليورانيوم ، لأن الصخور الرسوبية التي أجريت عليها الدراسات لا تكون مصدرا للغاز المذكور مع العلم بأن كل العناصر المشعة يتغير تكوينها بمرور الزمن وأن الراديوم ٢٢٢ والرادون من أهم العناصر المنتجة عن العنصر الأم ، وهو اليورانيوم ولذلك فإن غاز الراديون مذاب في المياه المذكورة بنسب عالية ، والتي تشير إلى مصدر قريب من عين الفايضة لقلة الفترة الزمنية اللازمة (٣,٨٢٣ يوم) لتفكك نصب ذراتها المشعة .

٤ – تشير نسبة الأيستوب راديوم ٢٢٨ إلى راديوم ٢٢٦ إلى مصدر أغنى باليورانيوم أكثر مما هو أغنى بالثوريوم علما بأن راديوم ٢٢٨ عنصر مشع ينتج من السلسلة الانحلالية الاشعاعية للثوريوم . ومما يذكر أن نسبة الثوريوم إلى اليورانيوم في الصخور الجيرية في العين الفايضة منخفضة جدا . ويمكن اعتبار الصخور المذكورة كمصدر منثر للراديوم كما يجب لفت النظر الى امكانية انحلال الراديوم ٢٢٨ اذا استغرق مرور المياه من مصدر الاشعاع إلى عين الفايضة وقتاً طويلاً .

٥ – أثبتت نتائج تحاليل المياه الجوفية المأخوذة من مناطق غير عين الفايضة أنها تفتقر إلى الراديوم والرادون . وتؤيد هذه النتائج النظرية القائلة أن الصخور الرسوبية العادية لا تكون مصدرا للرادون .

٦ – يقدر عمر المياه المشعة في هذه المنطقة بأكثر من مائة سنة ، ولم تختلط بمياه حديثة العمر وذلك لأنها تأتي من مستودع أرضي منعزل .

٧ – اتضح أن نسبة اليورانيوم المذابة في مياه عين الفايضة منخفضة . ومع ذلك يمكن القول بأن مصدر المواد المشعة المذابة في مياه عين الفايضة هو رسوبيات يورانيوم حسب التصنيف السوفييتي للمياه المشعة .

وأشارت الدلائل السابقة الذكر إلى امكانية وجود رسوبيات من اليورانيوم في منـطقـة عين الفـايضة . والجدير بالذكر ان الدراسات التي أجريت في الاتحاد السوفييتي على مياه مشعة قد أدت إلى اكتشاف رسوبيات من اليورانيوم في طبقة محدبة ومكونة من صخور رسوبية . واتفاقا مع ذلك فإن التركيب الجيولوجي لجبل حفيت الذي يمـر تحتـه مجـرى عين الفايضة تتوفر له الظروف الملائمة لتكوين رسوبيات مماثلة .

ب - الرصاص والموليبيدنوم والزنك :

تم العثور على خامات الرصاص والموليبيدنوم والزنك بنسب قليلة في رسوبيات بعض الوديان في جبل الظنة . وبناء على هذه المعلومات أجري مسح جيوكيميائي تفصيلي للوديان في المنطقة الجبلية .

وتم أخذ عينات من الرسوبيات من الوديان التي توجد فيها الخامات السابقة الذكر ، كما تم أخذ عينات من الصخور النارية التي تتركز فيها هذه المعادن ، وتم تحليلها في المختبرات المزودة بالآلات الحديثة .

ودلت نتـائج التحليل على وجود خامات الرصاص ، والزنك والموليبيدنوم بنسب عالية في المنطقة الجنوبية الشرقية ، وفي المنطقة الشمالية - الشرقية حيث لوحظ أن معدل نسب الخامات المذكورة ، يفوق النسب التي توجد عادة في رسوبيات الوديان .

وفي مرحلة ثانية تم أخذ عينات من مختلف المناطق ، التي تتوفر فيها الخامات المـذكـورة لتحـديد المواقع التي توجد فيها الخامات ، وللبحث عن مصادرها في الرسـوبيات ، والتي هي عبارة عن حطام الصخور المجاورة ، وقد تم تحليل تلك العينات في السويد . ودلت النتائج النهائية للدراسات التي أجريت على منطقة جبل الظنة ، ان خامات الرصاص والموليبيدنوم والزنك عبارة عن أغناء ثانوي (وهي حالة تركـز المعـادن نتيجـة لعـوامـل الغسل والأكسدة والنحت الطبيعية) وغير قابلة

للاستثمار الاقتصادي من حيث النوعية والكمية . ومع ذلك فمن الممكن استغلالها على نطاق محدود .

ج - خام الحديد (الهيماتيت) :

توجد مغرة الحديد مرافقة للملانج (طبقات من الجبس الملون مختلطة بعناصر حجرية أخرى) في الرقبات الملحية البركانية ، وبعض المناطق القريبة من منطقة العين . ويوجد خام الحديد في معظم هذه الأماكن على هيئة بللورات سوداء متناثرة بين الصخور وعلى سطح الأرض أو مختلطة في معظم هذه الأماكن برواسب الطمس ، وقد تم حفر آبار اختبارية غير عميقة لمغرة الحديد في بعض الجزر البركانية ولكن نظرا لطبيعة نشأتها فإنها غير قابلة للاستثمار التجاري الواسع .

د - المنغنيز :

عثر على كميات من المنغنيز بشكل الهوسمنيت في منطقة عين الفايضة التي تقع غربي جبل حفيت ، كما لوحظ المنغنيز والبيرولوسيت في نجد جبل الظنة بشكل مشتت وبكميات غير اقتصادية .

هـ - النحاس :

لم تؤد الدراسات الجيولوجية التي أجريت في امارة أبوظبي ، الى العثور على النحاس إلا في واد في جبل الظنة وبكميات ضئيلة .

وتدل نتائج التحليل السرنيتنيت الناشئة في جبل ملاقط وجبل مندوس ونتائج الجيوكيميائي في منطقة العين ، ان ظروف الترسبات الجيولوجية لمعدني النيكل والكروم تظهر بصورة أكبر في المناطق ، التي تقع شرقي حدود أراضي أبوظبي (في عمان) .

ثانيا : المعادن اللافلزيــة :

١ - الأسبستـــوس :

عثر على رواسب من الأسبستوس في واد يقع في الجزء الشمالي للرقبة الملحية الواقعة في جبل الظنة . ولقد تعرض هذا الوادي لنحت وتآكل عميقين . كما ان هذه الرواسب تقــع على حافــة تكوين الفارس الأدنى وسلسلة هرمز على خط الاتجاه الشمالي – الشرقي بطول ١٨ مترا بينما عرض وعمق الرواسب المذكورة ستة أمتار وعشرة أمتار على التوالي . وتدل نتائج دراسة الأسبستوس عن جبل الظنة التي تمت بواسطة الأشعة السينية ان كميات الأمغبول الموجودة فيه تتراوح ما بين ١٠٪ و٨٠٪ وتفيــد الاختبــارات المعملية ان انفصال الأسبستوس من شوائبه صعب ويجعله غير قابـل للاستثمار . ويستخدم الأسبستوس بصورة واسعة في صناعة العوازل الحرارية والمواد غير القابلة للاحتراق ، مثل بعض أنواع الأقمشة والألواح كما يدخل في صناعة الأصباغ وبعض أنواع الأسمنت .

٢ - الباريت (كبريتات الباريوم) :

تم العثور على الباريت في جبل الظنة وجزيرة صير بني ياس ، ودلما وأرزنة وزركوه وفي الجناح الشرقي لجبل حفيت ، ولكن الباريت ما عدا ذلك الذي يوجد في جزيرة صير بني ياس موجود بكميات محدودة . وتقع رواسب الباريت الموجودة في صير بني ياس ، على ملامســة تكـوين الفــارس الأدنى وسلسلة هرمــز في الجنوب الشرقي للجــزيرة . ويوجد الباريت بشكل متناثر على هيئة بللورات من تفكك الميلانج (هو عنصر في سلسلة هرمز) بعد تفاعله مع العوامل الجوية . وقد قدرت بللورات الباريت بأنها تغطي ٤٪ من المنطقة المعنية .

ويستعمل الباريت في أغراض حفر الآبار البترولية ، حيث يستعمل في تحضير الطين الثقيل ، الذي يضاف إلى طين الحفر في المناطق ذات الضغط العالي ، لمنع انهيــار الآبــار البترولية أثناء الحفر ، كما يدخل الباريت في صناعة أخرى مثل صناعة الأصباغ وغيرها .

٣ - الملــح الصخـــري :

توجد كميات ضخمة من الملح (بنقاوة ٩١,٦٪ من كلوريد الصوديوم) في صير بني ياس . على هيئة متبلورة وردية اللون مشوبة بقليل جدا من شوائب الكبريت ، وبنسبة معتدلة من شوائب خام الحديد . ويعتبر الملح الصخري في الوقت الحاضر على الأقل ، هو أكثر الخامات لفتا لانظارنا لكثرته ولسهولة استغلاله ولتعدد فوائده ، إذ يمكن الاستفادة منه في صناعة الصودا الكاوية (هيدروكسيد الصوديوم وحامض الهيدروكلوريك) والكلورين ، وفي صناعة الصابون وعمل المحاليل للمعامل والمصانع الكيماوية وفي حفظ الأسماك ، وفي مخازن التبريد وفي البتروكيماويات المختلفة وصناعات أخرى متعلقة بالأغذية .

ومنذ زمن بعيد كانت صير بني ياس مصدرا للملح ، فهناك منجم قديم لاستخراج الملح في الجزء الشمالي للجزيرة ، أخذ منه القدماء من الآهلين حاجتهم وهذه الرواسب الملحية الظاهرة ، تكون جزءا ضئيلا من رواسب ضخمة في الأعماق ، وللملح في أبوظبي مصادر أخرى كثيرة مثل السبخ والكتل المدونة وأملاح البحر ، التي تحتوي أيضا على أملاح مختلفة مثل كبريتات الكالسيوم وكبريتات المغنيزيوم وكبريتات الصوديوم وكلوريد ، البوتاسيوم وبروميد المغنيزيوم وكربونات الكالسيوم .

٤ - الجبس (كبريتات الكالسيوم) :

يوجد الجبس بكميات اقتصادية كبيرة قابلة للاستثمار في المنطقة الشرقية لجبل العين ، ومعظم الجزر الموجودة في امارة أبوظبي ، كما أن الجبس هو عضو من تكوين الفارس الأدنى ورواسب الجبس في جبال العين نقية جدا .

وتظهر الرواسب الجبسية في العين ، على هيئة صخور جيرية ورملية في باطن الأرض ، ونادرا ما توجد هذه الرواسب بكميات وافرة على سطح الأرض .

والجبس المتوفر في منطقة العين ، ذو لون أبيض وغير متكلس وعليه سطوح أعيد عليها التبلور . ويمكن استغلال نصف مليون طن من الجبس النقي على الأقل في هذه المنطقة . وقد تم فعلا اقامة مصنع للأسمنت في منطقة العين ، وباشر المصنع انتاجه خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ . كما سيتم اقامة مصنع انتاج الجبس بالقرب من مصنع الأسمنت .

وفي جبل الظنة وصير بني ياس والجزر الأخرى يوجد الجبس المختلط بالشوائب في الوان مختلفة على سطح الأرض وبين الصخور . وقد نمت بين الرمال ورواسب الطمي بللورات شفافة على شكل صفائح من الجبس مشوبة بالرمال .

٥ - الصخـــور الجيريـــة :

أصبحت الصخـور الجـيرية المارلية في منطقة العين مادة لدراسات عديدة ، وخصـوصـا من حيث مميـزاتها الطبية والكيمائية ، ولقد أثبتت هذه الدراسات صلاحية هذه الصخور كمواد خام لتصنيع الأسمنت . وقد حللت عينات من هذه الصخـور للاستفـادة منهـا ، في انتاج طوب الخرسانة المجوف والطوب الجيري الرمـلي . وتـدل النتـائـج التي تم التـوصل إليها على أن الصخور من الطبقات الأليـوجوسين والأيوسين ، تحتوي على نسب عالية من أكسيد الكالسيوم تسمح باستعمالها لتصنيع هذه المواد المخصصة للبناء .

ويمكن استغـلاله أيضـا في صنـاعـة الزلط المـطلوب لرصف الطرق ، وعمل الخـرسانة وحجر المقاس . ومن الملاحظ أن كميات هائلة من المارل تظهر بشكل نتـوءات على جبـل ملاقط ، والسفح الشمالي الغربي لجبل حفيت ، ولعدم وجود صخور صلبة على اليابسة ، يستعمل الحجر الجيري في معظم الانشاءات المدنية (حواجز – طرق معبدة – موانيء) . ويوجد بديل للحجر الجيري في الرقبات الملحية البركانية ، التي تتوفر فيها صخور نارية قاعدية .

٦ - رمـــال السواحـــل :

تتكـون سواحـل أبوظبي من هذه الرمال ، وهي من كربونات الكالسيوم التي يسهل استغلالها ، ولقد أثبتت اختبارات خاصة أجريت عليها صلاحية هذه الرمال لتصنيع الطوب المجوف . لكن الرمال الصحراوية لا تصلح لتصنيع الزجاج ، لأنها سلكونية جيرية في تكوينها القاعدي ونسبة الكوارتز فيها لا تزيد على ٧٢٪ . ويمكن استعمالها لتحسين الخلط في صناعة الأسمنت ، وفي صنع طوب الخرسانة وأيضا كرمل في صناعة الطوب الجيري الرملي .

٧ - الكبريـــت :

يوجد الكبريت في جبل الظنة على هيئة بللورات نقية متناثرة في الطبقات العليا للجبس ، والكميات الموجودة غير قابلة للاستثمار . وهناك مناجم صغيرة أخذ منها الأهلون حاجاتهم في الماضي .

٨ - الجوانـــو :

يوجد الجوانو بكميات اقتصادية في جزيرتي جرنين وأرزنة ، ويمكن استخدامه في الأغراض الزراعية كسماد جيد للتربة . ولكن تجب معالجته لأن نسبة الملوحة فيه عالية . لذلك ستتوقف امكانية استخدامه على نتائج عمليات معالجة الملوحة فيه . كما أنه يجب دراسة الرقم الهيدروجيني والتأكد من أنه سيكون في الحدود المسموحة لاستعماله ، بعد خلطه بالتربة العذبة . والجوانو عبارة عن افرازات حيوانية وخاصة افرازات الطيور .

وهو غني بحامض الفوسفوريك ولونه يميل من الرمادي إلى البني والجدير بالذكر أن الحكومة تدرس في الوقت الحاضر كيفية استغلال الجوانو .

المعادن في الامارات الأخرى :

لم يجر في الامارات الست الأخرى الأعضاء في الاتحاد ، قبل قيام هذا الاتحاد في ديسمبر / كانون الثاني عام ١٩٧١ أي مسح معدني يذكر . وقد استقدمت حكومات الامارات الأخرى بعثات معدنية وخبراء معادن من أوروبا ومن الهند واليابان ، وفي فترات متفاوتة للبحث عن المعادن إلا أن هذه العمليات لم تسفر بعد عن نتائج تذكر .

وبعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ وانشاء وزارة اتحادية للبترول والثروة المعدنية ، اهتمت هذه الوزارة بالثروة المعدنية فعملت على وضع الخطط لاجراء مسح معدني شامل للامارات الست ، حيث تمت دعوة عدد من الشركات المختصة لاختيار واحدة منها للقيام بالمسح المعدني .

وفي عام ١٩٧٤ تم التعاقد مع شركة هنتنج البريطانية للقيام بجميع مراحل المسح المعدني في الامارات الست . وفي مطلع عام ١٩٧٥ باشرت الشركة أعمالها .

ودلت المعلومات الأولية حينذاك على أن فرص العثور على عدد كبير من المعادن ، وبكميات تجارية في الامارات الشرقية (رأس الخيمة والفجيرة) بصورة خاصة مشجعة جدا .

٢ - المرحلة الثانية من المسح المعدني :(١)

كان الهدف الأساسي من تنفيذ المرحلة الثانية من المسح المعدني ، والتي تم التوقيع عليها بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٧ وامتدت حتى نهاية عام ١٩٧٩ ، الكشف والتحري عما اذا كانت المناطق التي تم تحديد سبعة مواقع فيها للنحاس ، وسبعة مواقع للكروميت وموقع واحد للتالك خلال المرحلة الأولى ، هي مناطق ذات أهمية

(١) تم الاستناد في البيانات المشار إليها بناء على تقرير خاص عن المسح المعدني اعدته وزارة البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة .

اقتصـــادية ، وذلك عن طريق دراسات تفصيلية استخدمت فيها أفضل الوسائل العلمية المتاحة ، واجراء دراسات جيوفيزيائية مختلفة من الجو وعلى الأرض ، بعد أن اقتصرت الوسائل في المرحلة الأولى عن الجيوكيمياء والفوتوجيولوجيا والجيولوجيا الميدانية ، والتي أمكن من خلالها الاهتداء إلى مواقع التمعدنات المكشوفة إلا أنها غير قادرة على كشف التمعدنات الخفية والقريبة إلى سطح الأرض .

ويمكن تلخيص نتائج المسح المعدني على امتداد المرحلة الثانية بما يلي :

- المعادن الفلزية واللافلزية :

النحـــاس :

من خلال تنفيـذ المـرحلة الثانية تم العثور على تسعة مواقع رئيسية لخامات النحاس ، وعلاوة على المواقع القديمة التي تم تحديدها في المرحلة الأولى للمسح المعـدني ، وسعيا وراء الاستفادة المثلى من الامكانيات المادية التي كانت متاحة للوزارة ، فقد تم وضع برنامج عمل قابل للتغيير حسب الظروف والحاجة ، وعليه فقد قررت الوزارة دراسة كل موقع على حدة تدريجيا عن طريق تطبيق طرق علمية مختلفة ، تتمكن من خلالها استبعاد المواقع الثانوية في مرحلة مبكرة من الدراسة ، وتـركـز على المـواقـع الرئيسية وعملا بذلك فقد بدأت دراسة كل منطقة بمعاينة جيـولوجيـة ، يعقبهـا وضـع خرائط تفصيلية للموقع ، ويلي ذلك اجراء دراسات جيوفيزيائية جوية وأرضية وحفر آبار ، اذا كانت نتائج الدراسات التي سبقتها تبرر ذلك . وتبعا لذلك فقد تم تطبيق جميع الوسائل العلمية ، بما في ذلك حفر آبار على المناطق التالية :

مفرد - بليدة - حويلات - حلو - ووادي حام .

وبـدأ تقييم نتائج الدراسات المختلفة على هذه المناطق فتم استبعاد الجميع باستثناء منطقة مفرد وذلك لعدم الجدوى الاقتصادية لها في الظروف الراهنة .

أمـا منـطقـة مفرد فإن الدراسات الجيوفيزيائية الجوية والأرضية ، وخاصة الكهرطيسية منها توحي باحتمال قوي لتواجد خامات نحاس مركزة ، إلا أن الآبار الثلاث التي تم حفرها في المنطقة ، لم تظهر سوى تمعدنات ثانوية . علما بأننا لم نجد خلال هذه المرحلة الظاهرة المميزة التي أشارت اليها الدراسات الجيوفيزيائية ، والجدير بالذكر أن الجيوفيزياء الجوية على منطقة تقع جنوب غرب قرية مرباح تشير إلى وجود ظاهرة مميزة مماثلة لتلك التي لوحظت في منطقة مفرد .

كما يمكن القول بأنه من المستبعد وجود تراكم طبيعي لخامات النحاس ، في الامـارات الشمالية يمكن اكتشافها باستخدام الطرق العلمية المتاحة أثناء هذه المرحلة ، باستثناء ما تم العثور عليه خلال تنفيذ هذا المشروع .

الكروميـــت :

يوجـد الكـروميت في صخـور فوق القـاعـدية ، التي تكون مجموعة شمائيل الأوفيولونية في الامارات الشمالية . ولقد تبين بعد دراسات رواسب الكروميت وبعد فحـوص معملية عليها ، أنها تقع ضمن نطاق التركيبات الملائمة للاستخدامات الكيماوية ، كما يمكن الاستفادة منها كمواد مقاومة لدرجة الحرارة ، رغم احتوائها على نسبـة عاليـة من أكسيـد الحديد . وتجدر الاشارة إلى أن رسوبيات منطقة مصفوت موقع رقم ٣ ورسوبيات منطقة وادي الشوكة ، تصلح لاستخراج معدن الكروم منها ، إلا أن نسبة الحديد إلى الكروم في الشوكة متغيرة ، كما يكون حجم الرسـوبيـات في كل من الموقعين محدوداً وحسب التقديرات الأولية تكون كميات الكروميت التي يمكن استخراجها من المواقع المختلفة بحدود ٢٥٠٠٠ طن ، مع العلم بأن بعض الرواسب تحتاج إلى مزيد من الدراسات ، وحفر آبار فيها للتأكد من الكميات الموجودة ودرجة نقاوتها .

والجدير بالذكر بأن شركة نورندا الكندية ، والتي كانت تدرس هذه الرواسب باتفاق مع بعض الامارات قد قامت بحفر بئرين ، واحدة في السيجي والأخرى في مصفـوت موقـع رقم ٢ وقدرت كميات الكروميت بـ ١٨,٥٠٠ و٢٥٠٠٠ طن على التـوالي ، مما يشجع مواصلة الدراسات في هذه المناطق للحصول على معلومات دقيقة عن الكميات ودرجة نقاوتها .

التالــك :

أظهرت النتائج أن معادن التالك في منطقة طوى صرم تحتوي على كميات ثانوية نسبيا من المواد ، التي قد تكون غير مناسبة حتى لأدنى درجات الاستخدامات الصناعية .

المعادن الصناعية والمواد الأولية :

الجبــس :

يوجد الجبس بكميات اقتصادية كبيرة في منطقة العين ، مغطاة بطبقات جيرية مارلية وكذلك بصخور طينية تنتمي لعصر الميوسن ، التي تغطي جانب الطية المعقدة والمقلوبة والمميزة للحافة الشرقية لجبل حفيت . وتميل طبقات الجبس ١٥ – ٢٠ درجة شرقا مع العلم بأن احتياطي الجبس إلى عمق ٢٥ مترا قدر بـ ١١٥ مليون طن بنقاوة عالية تصل ٩٣,٦٪ .

ويستخدم الجبس في صناعة الأسمنت ولانتاج الطوب ، ونظرا لنقاوته ونسبة الاملاح القليلة فيه ، يعتبر مناسبا لصناعة ألواح الديكور المختلفة كما يستعمل أيضا للمنتجات الخاصة بالجراحة وطب الأسنان والخزف الصيني ومنتجات أخرى متعددة .

الحجــر الصوفــي :

وهو عبارة عن ألياف بلاستيكية يتم انتاجها نتيجة لمعالجة الصخور البازلتية ، والتي تتوفر فيها الخصائص الكيمائية اللازمة ومن أهم المواصفات ما يلي :

٥٠٪ سليكات ١٥٪ تقريبا من الألومينات ومن ١٠ – ١٥٪ من أكسيد الكالسيوم ويفضل أن تكون نسبة القلويات عالية في هذه الصخور .

ومن الملاحظ أن عمليات انتاج الحجر الصوفي تستلزم صهر المواد الأولية في أفران خاصة ، وذلك عن طريق تعريض المواد المذكورة لتيار من الهواء أو البخار ، بهدف الحصول على سائل معين يمكن معالجته وتحويله إلى ألياف بلاستيكية ، مع العلم بأنه يوجد احتياطي كبير من الصخور الصالحة لاقامة مثل هذا المشروع في الامارات الشمالية .

والجـديـر بالذكر أن نواتج الحجر الصوفي ، تتميز بخصائص هامة للمناطق الحـارة ، وهي قدرتها على عزل الصوت ومقاومة الحرائق والبرودة والحرارة كما يمكن تحويلها إلى ألواح وشرائح يمكن استخدامها في عمليات البناء والتشييد .

أحجـــار الزينـــة :

وهي عبـارة عن مواد طبيعيـة يمكن استخدامها بأقل التكاليف واستخدامها بدون القيام باجراء أية عملية اضافية عليها ، باستثناء ما يتعلق باعدادها وتهيئتها (صقل وتلميع .. الخ) لاستخدامها في عملية البناء .

لقد أكدت عمليات البحث والتحري خلال تنفيذ المرحلة الثانية على تواجد كميات وافـرة من الصخـور الجـيريـة ، والصخـور الجـرانيتية والجابروية والدلومينية والرخـام ، تصلح للزينـة والزخـرفـة وتتحلى بألوان متعددة جذابة تثير الاهتمام (صفراء شاحبة ، رمادية ، رمادية داكنة ، سوداء يتخللها عروق بيضاء ، زرقاء) في مواقع كثيرة في الامارات الشمالية .

الطابـــوق الرملـــي :

من خلال التجارب الكيميائية والطبيعية التي أجريت ، على العينات التي أخذت من مواقع مختلفة ، تبين انه من الممكن تصنيع طابوق سليكيات الكالسيوم ، بمزج رمال الصحراء مع الجير أو بخلط صخور صوانية ورمال سيليكية كما يمكن تصنيع الطابوق بكسر وطحن صخور الصوان ، أو الأسبست إلا أن من الضروري اجراء دراســات تفصيليـة ، لمعـرفة توافر المواد الأساسية ومواقعها قبل اختيار موقع

المشروع ، وذلك اذا ثبت توافر المتطلبات الاقتصادية لصناعة طابوق سيليكات الكالسيوم .

عيـــن الفايضـــة :

لقد أظهرت الدراسات الجيوفيزيائية الجوية التي تمت على منطقة العين في مطلع عام ١٩٧٢ ، وجـود اشعاعات قوية في عين الفايضة وكان مصدر هذا الاشعاع الملحوظ موضوع دراسات متلاحقة خلال ٧٢ – ١٩٧٨ . ولسوء الحظ كانت حصيلة النتائج التي توصلت إليها الدراسات سلبية ، حيث تبين أن المواد المشعة مذابة في المياه المالحة ، التي تظهر على السطح في عين الفايضة ، وأنه من المستبعد أن يكون مصدر الاشعاع رواسب اليورانيوم بكميات اقتصادية .

الحجر الطفلي والحجر الطيني :

على الرغم من أن التحريات الأولية للمعادن الصناعية ، التي أجريت عام ١٩٧٥ أثبتت انعـدام الصلصـال ذي الأهمية التجارية ، في الامارات الشمالية إلا أن الأحجار الطفلية والطينية متواجدة ومنتشرة بشكل واسع محليا .

يتكـون الحجـر الطيني أساسا من صلصال صلب ، أما الحجر الطفلي فإنه مماثل من حيث الأصل ، ولكنه يتخذ شكل طبقات واضحة المعالم . ومن المعلوم ان هذه المواد الطينية يمكن استخدامها في صناعة الأسمنت ، وذلك لزيادة محتويات أكسيد الألمنيوم ، شريطة أن يظل المحتوى الكلي للمغنيزيوم في الأسمنت أقل من ٥٪ .

والجدير بالذكر أن الاستخدامات المحتملة للحجر الطيني ، أو الحجر الطفلي في منتجات المواد البنائية (الطابوق والأنابيب) ، إلى جانب استخدامها في الصناعات الانشائية والهندسية ، كانت الدافع الأساسي للقيام بدراسة هذا الموضوع . والتي جاءت نتائجها كما يلي :

١ – ان عينـات الصخـور الطفليـة التي أجـريت عليهـا الفحـوص لا تتميـز بالخصائص لمطلوبة لصناعة الفخار .

٢ – يمكن مزج بعض الصخور الطينية مع بعض الصخور الطفلية ، للحصول على مواد تصلح لصناعة الأنابيب ، وذلك اذا تم العثور على الكميات المطلوبة من المواد الأولية .

٣ – هناك امكانية لصناعة الطابوق الطيني من الصخور الطفلية ، والطينية إلا أن كلفة الطين والتكسير والمزج العالية الكلفة ، تمنعه من منافسة طابوق سيليكات الكالسيوم اقتصاديا .

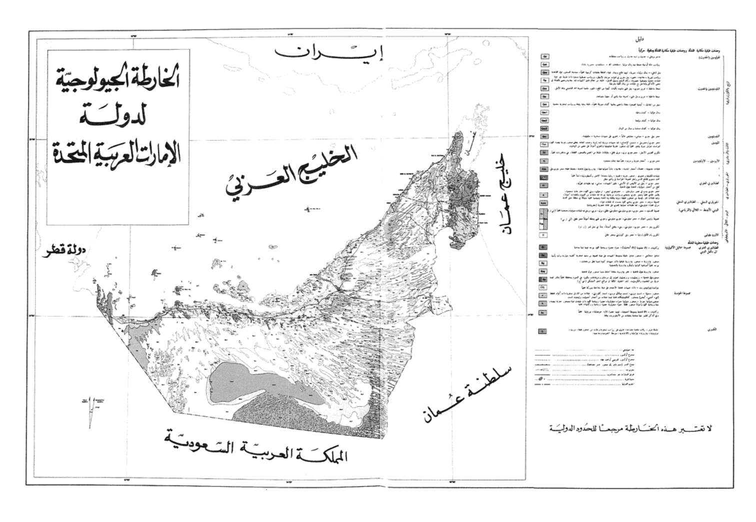
وفي نهاية هذه المرحلة من المسح المعدني قامت الشركة المنفذة بتقديم التوصيات التالية حول ما كانت قد توصلت إليه :

النحـاس والكروميـت :

١ – تبين بعد دراسة نتائج الدراسات المختلفة ، ان المنطقة التي يستدعي اجراء دراسات تفصيلية اضافية فيها ، هي منطقة مفرد وذلك لتحديد ما اذا كانت النتـائج التي تم التوصل إليها باستخدام الكهرطيسية ، تشير إلى وجود كميـات من النحاس يمكن استغلالها اقتصاديا . واقترحت الشركة القيام بدراسات جوفيزيائية أرضية متناهية الدقة على هذه المنطقة ، وحفر المزيد من الآبار فيها . واذا كانت نتائج هذه الدراسات ايجابية ، يجب تعميمها على بقية المواقع لتشمل المنطقة الواقعة قرب قرية مرباح شمال الفجيرة أيضا .

٢ – وضـع خرائط طبوغرافية وجيولوجية دقيقة لمواقع الكروميت وحفر آبار على خمسـة منهـا ، لتقييم كمية خامات الكرميت المتواجدة ونقاوتها ، واجراء تحاليل كيميائية عليها ، وذلك للوصول إلى نتائج نهائية تبني عليها دراسات تسويق الخامات .

الخارطة الجيولوجية
لدولة الامارات العربية المتحدة



الخارطة الجيولوجية
لدولة
الإمارات العربية المتحدة
إيران
الخليج العربي
خليج عمان
دولة قطر
سلطنة عمان
المملكة العربية السعودية
دليل
لا تعتبر هذه الخارطة مرجعاً للحدود الدولية

المعادن الصناعية والمواد الأولية :

١ - لا توجد ضرورة ملحة لاجراء دراسات اضافية لمنطقة تواجد الجبس في العين ، ما لم تكن هناك دلالة واضحة لتسويق منتجات الجبس في الامارات العربية المتحدة والدول المجاورة . وفي حالة توفر السوق يجب وضع خريطة كنتورية طبوغرافية للمنطقة ، واجراء دراسات أولية تضمن اختيار أفضل الطرق المنجمية والملائمة للمنطقة ، واختيار الموقع المناسب لاقامة المشروع ، كما يجب اجراء دراسات اقتصادية تشمل المشروع وعائداته على المدى الطويل .

٢ - القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الحجر الصوفي ، للتأكد من وجود أسواق كافية تستوعب منتجات المشروع ، داخل الدولة وفي الدول المجاورة ، ولتحديد موقع مناسب لاقامة المشروع المذكور .

٣ - القيام باجراء دراسات اقتصادية على مستوى الدولة ، تنطوي على مسح المصادر الطبيعية لأحجار الديكور ، وتتضمن تحديد دقيق لتلك المصادر ولمواقع حفر الآبار في المستقبل ، ولتصنيف المصادر المحتملة للأحجار المذكورة ، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية والمعنية بالتخطيط القومي ، بهدف الوصول إلى احتياجات السوق وفقا لمتطلبات التنمية .

٤ - اجراء دراسة جدوى اقتصادية تتضمن وجود استهلاك محلي بالامارات الشمالية للطابوق الرملي ، بالاضافة إلى توفر مصادر المياه اللازمة لتلبية احتياجات مصنع لانتاج الطابوق المذكور ، واختيار موقع مناسب لاقامة المصنع والنتائج الاقتصادية ، التي تترتب على الموقع المختار .

٥ - صرف النظر عن دراسات أخرى على منطقة عين الفايضة ، وذلك بناء على النتائج السلبية للدراسات المختلفة التي تمت في المنطقة .

٦ - في حالة التفكير باقامة مصنع يعتمد على المواد الطينية ، لانتاج الأنابيب والطابوق الطيني ، يجب دراسة الموضوع بأكمله في ضوء المنافسة من قبل أصناف الأنابيب الأخرى ، والمنافسة من البديلين الطبيعيين للطابوق

الطيني (طابوق سيليكات الكالسيوم والطابوق الرملي الجيري) واللذين يمكن انتاجهما بتكاليف أقل مما تكلف صناعة الطابوق الطيني .

٣ - المرحلة الثالثة من المسح المعدني :

قامت وزارة البترول والثروة المعدنية بين عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٥ باستكمال عمليات المسوحات المعدنية ، لتقييم معدني الجبس والسيلوسايت في منطقة العين ، وذلك امتدادا للمرحلة الثانية ١٩٧٧- ١٩٧٩ والتي تم خلالها اكتشاف هذه المعادن . وقد شملت هذه المرحلة حفر مجموعة من الآبار بأعماق مختلفة في المنطقة ثم تحديد أبعادها ١,٤كم × ٢٠٠متر إلى جانب وضع مخطط لفتح منجم ، بهدف استخراج وانتاج الجبس وفقا للاحتياجات الفعلية للاستهلاك المحلي ، من هذه المادة الأساسية لتلبية احتياجات مصنع الأسمنت . وقد جاءت الدراسة بنتائج جيدة للغاية بالنسبة لمعدن الجبس ، سواء كان ذلك من الناحية الكمية أو النوعية .
أما فيما يتعلق بموضوع السيلوسايت فإن وزارة البترول والثروة المعدنية ، قد قامت بدراسات اضافية خلال عام ١٩٨٦ بهدف زيادة الاحتياطي من هذه المادة ، والتي أثبتت الدراسات الفنية انها تتميز بنوعية ممتازة وتعتبر من المواد النادرة والمحدودة التواجد في العالم ، كما قامت الوزارة باجراء دراسات أخرى في الامارات الشمالية لمعدني الكروميت والنحاس ، وقد جاءت الدراسات بنتائج سلبية من الناحيتين الكمية والنوعية ، مما استدعى اتخاذ قرار بايقاف عمليات الاستكشاف مؤقتا ، لحين البحث عن وسائل تكنولوجية أكثر تطورا ، وذلك نظرا لصعوبة تلك المناطق من الناحية الجيولوجية .[1]

(١) الصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة الكتاب السنوي لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ المؤسسة العربية للاعلام والعلاقات العامة أبوظبي ١٩٨٦ - ص٣٧١ .

وكانت أبرز نتائج الدراسات حول مادتي الجبس والسيلوسيت ما يلي :[1]

الجبـــــس :

خلال المـرحلة الثانية من مشروع المسح المعدني ، اكتشفت الوزارة رواسب جبسية في منطقة العين ، وقامت بدراسة هذه الرواسب بحفر ما يزيد عن عشرين بئـراً وعدد مماثل من الخنادق ، ووضعت خرائط جيولوجية للمنطقة . كما قامت بتحليل عدد كبير من العينات الملتقطة من الآبار والخنادق . وعليه حفرت ثماني آبار ومسحت المنطقة ، ووضعت خريطة جيولوجية لها بمقياس ٢٥٠٠ : ١ وحللت عدداً كبيراً من العينات . وأكدت هذه الدراسات استمرارية الطبقات الجبسية وتجانسها ونقاوتها .

ولما كانت حاجة الدولة من مادة الجبس تزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ طن سنويا اذا ما اشتغلت مصـانـع الأسمنت بكامل طاقتها ، بدأت الوزارة دراسات أولية لتقييم التعدين والتي تضمنت دراسات جيولوجية وتعدينية وطوبوغرافية وهيدروجيولوجية دقيقة . استهدفت اثبات وجود كميات اقتصادية من مادة الجبس ، تسد حاجة الدولة من هذه المادة لمدة عشر سنوات ، في منطقة محدودة طولها ١,٤كم وعرضها مائة متر . ولاجراء الدراسات السابقة الذكر تعاقدت الوزارة مع شركة جيولوجية وجيوفيزيائية استشارية ، كما استعانت بشركة للاستشارات التعدينية .

وبعد دراسة الصور الجوية للمنطقة ، والخرائط الجيولوجية التي أنجزت أثناء الدراسـات الجيـولوجية الأولية للمنطقة ، واستشارة الشركة التعدينية ، حددت منطقة صغيرة على امتداد الراسب الجبسي طولها ١,٤كم على أساس أقل عدد من الوديان تجتازها ، وان الغطاء الترابي على هذه المنطقة أقل سمكا من غطاء بقية المناطق ، التي تحتوي على مادة الجبس . وتم تغطية المنطقة بمسح دقيق وتم حفر تسع وعشرين (٢٩) بئرا وتحليل ١٢٦ عينة من الجبس وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

---

(١) تم الاستنـاد في البيـانات المشار إليها بناء على تقرير خاص عن دراسة الجبس والسيلوسيت أعدته وزارة البترول والثروة المعدنية عام ١٩٨٦ .

١ – التوضيح بدقةٍ وتفصيلٍ أكثر للتركيب الجيولوجي تحت السطح ، للطبقات الجبسية وخاصة في المنطقة المحدودة .

٢ – تحديد سمك الرصيص الذي يعلو الطبقات الجبسية .

٣ – تحـديـد المناطق التي أزيل منها الجبس بفعل المياه الجوفية ، أو بحركات التكتنوية وتحديد مناطق فيها رواسب نهرية سميكة .

٤ – تقييم نقاوة وتجانس الطبقات الجبسية .

٥ – تحـديد الاحتياطي الجيولوجي من الجبس في الطبقات الثلاث ، عن طريق حسـابـات مبنيـة على المعلومـات التي جمعت أثناء عمليات الحفر ، وذلك بافتراض فتح منجم مكشوف إلى عمق ٣٥ متراً .

وبناء على المعلومات الفنية التي جمعت من خلال حفر الآبار ، أثناء الدراسات التي تمت في هذه المنـطقـة ، بمـا في ذلك الدراسـات السـابقة حدد الاحتياطي الجـيـولوجـي من الجـبس في الطبـقـات المستهـدفـة ، وإلى عمق ٣٥ متـراً بـ ٤,٣٨٠,٦٧٢ طناً في منطقة طولها ١,٤ كم وعرضها مائة متر .

والجـديـر بالذكـر انـه حسبت كميـات المواد المهدورة بنفس الطريقة وقدرت بـ ٧,٢٩٠,٠٠٠ طن . كمـا أثبتت الدراسات ان نوعية الجبس في منطقة العين تصلح ، بناء لنقاوتها لانتاج جميع أنواع المنتجات الجبسية المحمصة ، علاوة على صلاحيتها كمواد مضافة في صناعة الأسمنت .

السيلوسيـــت :

تم البحث عن هذه المـادة خلال المـرحلتين الثانية والثالثة ، ووضعت خريطة جيولوجية بمقياس ٢٥٠٠ : ١ تبين مناطق بروز السيلوسيت وبالاضافة إلى ذلك جمعت بعض العينات من هذه المادة لتحليلها ، في المختبرات العلمية كما تم حفر بئرين في عام ١٩٨٤ بغية الحصول على معلومات فنية عن تموضعات هذه المادة تحت سطح الأرض .

أما الدراسات الأخيرة بقدر ما يتعلق الأمر بالسيلوسيت ، فقد كان الهدف منها التأكد من استمرارية طبقة السيلوسيت في المناطق الفاصلة ، بين مواقع بروزها على سطح الأرض ، ومن ثم جمع عينات نموذجية لتحليلها والتأكد من جودتها . ولتحقيق الأهداف المذكورة تم حفر عدد كبير من الخنادق (عشرين خندقاً) يتراوح طولها من ٥ إلى ٤٤ مترا وعمقها من ١,٨ إلى ٥ أمتار على امتداد ١,٥ كم . وبعد التفرغ من شق الخنادق رسمت مقاطع جيولوجية لها بمقياس ٥٠ : ١ وسجلت درجة ميل السيلوسيت وقيس سمكها في كل خندق .

وقد دلت نتائج العينات التي جمعت من الخنادق ، ان معدل نسبة سلفات الاسترونجيم لا تقل عن ٩٤,٦٣٪ بينما تبقى نسب الشوائب من الباريوم والألمنيوم والحديد والسيلكا في حدود المقبول . ورغم تزايد كربونات الكالسيوم عن المعدل المقبول ، إلا أنه لا يعتبر عائقا أمام تسويق السيلوسيت . ان قلة رواسب السيلوسيت ذات الجودة العالية في العالم تعطي رواسب العين أهمية خاصة ، وبما أن طبقة السيلوسيت تمتد في اتجاه الشمال والجنوب من المنطقة تحت الدراسة ، فإن الاحتمال وارد لرفع الاحتياطي من هذا المعدن ، إلى درجة كبيرة بعد أن أمكن تحديد الاحتياطي منه والذي يمكن استخراجه من عمق لا يزيد عن عشرة أمتار بـ ٢٦٠٠٠ طن .

ولقد أشارت الدراسات الأولى التي أجريت لتقييم التعدين أن استغلال السيلوسيت وحده ممكن اقتصاديا ، ولكن بنسبة ربحية متدنية ان لم تكن معدومة بيد أن المردود الاقتصادي أفضل بكثير اذا ما تم استغلاله مع الجبس .

ثانياً : الصناعة والتنمية الصناعية :

رأينا من دراستنا للثروة المعدنية في الامارات العربية المتحدة ، ان هذه الامارات تمتلك بالاضافة إلى ما لديها من ثروة بترولية كبيرة ، ثروة معدنية هامة ومتنوعة ، يمكن اذا ما تم استغلالها وتصنيعها أن تضيف دعامة جديدة إلى الاقتصاد الوطني وان تسهم بذلك في تنويع مصادر الدخل القومي .

وهو ما يقلل من خطر الاعتماد على البترول . ولم تكن الامارات العربية ، قبل دخولها عصر البترول ، قادرة على اكتشاف هذه الثروات أو على استغلالها . ومع هذا الوضع لم تقم في هذه الامارات ، قبل ذلك صناعة ما ، باستثناء بعض الصناعات الحرفية اليدوية المختلفة ، ومثلها صناعة الصياغة ، ويدخل فيها الذهب والفضة واللؤلؤ ، وصناعة الحدادة وصناعة الحبال . وقد جاء قيام هذه الصناعات الحرفية في الماضي تلبية لحاجة السوق المحلية الضيقة وفي وقت كانت فيه الامارات تعيش في عزلة عن العالم الخارجي ، وذلك بسبب عدم وجود روابط اقتصادية تذكر مع البلاد الأخرى ، بالاضافة إلى صعوبة الطرق وتخلف وسائل المواصلات .

ومع دخول الامارات العربية عصر البترول ، حدث تطور جذري عميق في بنيان الانتاج القومي ، وخاصة صناعة اللؤلؤ ، وبظهور فروع جديدة للانتاج ، تتمثل بصفة أساسية ، في الصناعة البترولية ، وما يرتبط بها من الصناعات البتروكيماوية ، كما تتمثل في صناعات أخرى مثل صناعة مواد البناء ، كل ذلك بغرض سد حاجة السوق المحلية أو التصدير إلى الخارج . ويعني هذا التطور الجذري الذي حدث في بنيان الانتاج القومي ، والذي استند على استخراج البترول وتصنيعه اندماج الاقتصاد الوطني للامارات العربية المتحدة في الأسواق الخارجية .

وكان طبيعيا أن يؤدي اكتشاف البترول وتصديره بكميات كبيرة ، وازدياد عائداته إلى توفير الامكانات اللازمة لقيام الصناعة الحديثة المتطورة ، سواء أكان ذلك بتخصيص جزء من عوائد البترول لاقامة بعض الصناعات ، أم لتمويل مشروعات البنية الأساسية الضرورية للصناعة ، أم كان ذلك بدخول البترول فيها كمادة أولية .

وكذلك فإن انفتاح دولة الامارات ، سواء على مستوى القطاع العام أو على مستوى القطاع الخاص ، على العالم الخارجي المتقدم ، أدى إلى تطلعها لايجاد صناعة وطنية ، تعتمد عليها في سد حاجة السوق المحلية ، وفي التصدير للخارج .

كما أدى تزايد عائدات البترول ، وقيام كثير من المشروعات الأساسية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية ، واتساع نطاق السوق المحلية إلى الاسهام في زيادة فرص الاستثمار وبالتالي إلى ظهور أمرين هامين :

أولهما : قيام طبقة من التجار أو أصحاب رؤوس الأموال المحليين الذين نمت لدى عدد منهم العقلية الصناعية فاتجهوا بجهودهم ورؤوس أموالهم إلى مجال الصناعة .

وثانيهما : جذب المستثمرين الاجانب ، خاصة رجال المال والصناعة لاقامة مشروعات استثمارية أجنبية أو مشتركة .

وقد أدى هذا الاتجاه إلى نمو الصناعة في الامارات العربية ، وبالاضافة إلى ما صاحبه من حركة نشطة في البناء والتعمير وإلى زيادة كبيرة في الطلب على اليد العاملة ، بشكل لا يمكن الاستجابة له محليا ، مما أدى إلى استيراد اليد العاملة من البلاد المجاورة وإلى ارتفاع الأجور .

ويعتبر قطاع الصناعة أقرب القطاعات الانتاجية التصاقا بقطاع البترول ، مما أدى إلى افادة قطاع الصناعة منه أكثر من افادة غيره من القطاعات ، فكان أن قامت في الامارات العربية ، صناعات حديثة متطورة ، تعتمد على البترول بطريقة أو بأخرى ، وتعتمد في تصريف منتجاتها على الأسواق الخارجية ، ومثلها الصناعات البتروكيماوية .

وهكذا يتضح ان قطاع البترول ، وهو القطاع القائد ، قد جذب قطاع الصناعة إليه في طريق النمو والتكنولوجيا الحديثة .

ومن دراسة البنيان الصناعي في الامارات العربية المتحدة ، يمكن ان نسجل أمرين هامين :

أولهما : وجود نوعين من الصناعات من حيث طبيعة علاقتهما بالسوق :

أولاً : ان هناك عددا من الصناعات قد وجدت لتلبية حاجة السوق المحلية ، وهي صناعات محدودة الحجم ، صناعات تتوفر لها فرص النجاح محليا ، وذلك لتوافر المواد اللازمة لها ولكفاية السوق المحلية ، ومثلها صناعة مواد البناء والأثاث وبعض الصناعات الاستهلاكية .

ثانيـاً : صنـاعـات قائمـة على تصنيع البترول الخام والغاز الطبيعي ومثلها الصناعات البتروكيماوية .

وصناعات قائمة على الافادة من البترول والغاز الطبيعي ، كمصدرين رخيصين للطاقة ومثلها صناعة الألمنيوم وصناعة الحديد والصلب .

وثانيهما : ان النشاط الصناعي للامارات العربية المتحدة ، مازال قائماً بشكل أساسي على مستوى كل امارة على حدة ، وان الأجهزة الاتحادية تمارس في هذا المجـال نشـاطا محـدودا ، فعلى الرغم من انشاء وزارة المالية والصناعة في عام ١٩٧٣ ، فقـد اقتصر دور السلطات الاتحادية في البداية على التمثيل الخارجي للدولة ، بالاضافة إلى استقدام بعض الخبراء لاجراء بعض المسوحات الصناعية إلا أن الأجهزة الاتحادية قد سعت إلى تحديث الصناعات المحلية بناء لمتطلبات الدولة ككل من خلال اصدار القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٩ في شأن تنظيم شؤون الصناعة واصدار القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٨٢ بانشاء مصرف الامارات الصناعي ، كما أمنت لها نوعا من الحماية بموجب القرار الوزاري رقم (٥١) لعـام ١٩٨٦ والذي حدد الاجراءات التنفيذية لمنح الأفضلية السعرية في المشتريات الحكومية للمنتجات الصناعية الوطنية .

وعليـه فإن تتبـع التـطور الصناعي والتنمية الصناعية في الامارات العربية المتحـدة يتـطلب التـوقف أولا على ما حققتـه كل امارة على حدة حتى منتصف السبعينـات وتطور ظاهرة ازدواجية انشاء المشاريع الصناعية في كل امارة ، ثم تناول الاعتبارات التي حكمت البنيان الصناعي الناشيء في دولة الامارات العربية المتحدة ، والتي تعود أساسا إلى البترول وإلى ظروف السوق المحلية لنخلص بعد ذلك إلى التوجه نحو بناء صناعة اتحادية متطورة وإلى برامج التنمية الصناعية .

١ - واقع الصناعة في كل امارة حتى منتصف السبعينات :

أولاً : الصناعة في امارة أبوظبي :

بعد ان اكتشف البترول في امارة أبوظبي في عام ١٩٦٢ أخذت عائداته ترد إلى البلاد بصورة متزايدة سنة بعد أخرى مما فتح آفاقاً لاقامة قطاع صناعي نام ، وخاصة مع توافر وسائل التمويل وزيادة القوة الشرائية في السوق المحلية .

ومنذ بدء النهضة العمرانية في عام ١٩٦٦ ، وتنفيذ الخطة الخمسية (١٩٦٨ - ١٩٧٢) برزت الحاجة الماسة إلى استيراد العديد من المواد الاستهلاكية الصناعية ومن المواد نصف المصنعة من البلاد الصناعية المتقدمة ،، فكان ان فتحت الحكومة باب الاستيراد على مصراعيه لتوفير حاجة البلاد من هذه المواد ولكن الاعتماد على الاستيراد وحده لسد حاجة السوق المحلية ليس سليما من الوجهة الاقتصادية ، خاصة اذا ما كانت فرص تصنيع هذه المواد متوفرة محليا هذا فضلا عن ضرورة تنويع فروع الانتاج ومصادر الدخل القومي ، اذ لا يخفى ما ينطوي عليه الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي وهو البترول من مخاطر اقتصادية بالغة .

وانطلاقاً من هذا المبدأ اهتمت الحكومة في أبوظبي بالصناعة اهتماما كبيراً ، فخصصت لها في الخطة الخمسية الأولى (٥٩٣,٤) مليون درهم وهي اعتمادات المواصلات التي بلغت (٧١٠) ملايين درهم وقد أدخل ضمن الصناعة في الخطة الخمسية الأولى مشاريع الكهرباء والماء بالاضافة إلى بعض الصناعات الأخرى .

وتتوفر في أبوظبي الامكانات اللازمة لكثير من الصناعات ، وخاصة تلك القائمة على البترول الخام والغاز الطبيعي ، وهي صناعات ذات أهمية اقتصادية لأن معظم انتاجها يتم بغرض التصدير إلى الخارج .

وفي مقدمة هذه الصناعات الكبيرة التي تتوفر في أبوظبي امكانات قيامها : تكرير البترول ، وتسييل الغاز الطبيعي ، وصناعة البتروكيماويات على مختلف أنواعها ، مثل صناعة الأسمدة الكيماوية وصناعة الكبريت وحامض الكبريتيك .

هذا فضلا عن أنواع أخرى من الصناعات الكبيرة ، مثل صناعة الألمنيوم والحديد والصلب ، والتي وان اعتمدت على استيراد المواد الخام اللازمة لها من الخارج ، إلا أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على الغاز الطبيعي كمصدر رخيص ومتوفر للوقود .

وبالاضافة إلى هذه الصناعات الكبيرة التي تنتج ، بصفة أساسية ، من أجل التصدير ، توجد بعض الصناعات الخفيفة التي تقام لسد حاجة السوق المحلية مثل صناعة مواد البناء من أسمنت وطوب ، والأثاث والثلج وورش الصيانة والطباعة ، وهناك امكانية انشاء بعض الصناعات التي تعتمد على الزراعة وعلى الصيد ، مثل صناعة تعليب بعض الخضروات وصناعة الألبان ومنتجاته وتربية الدواجن وصناعة تعليب الأسماك .

ومن الضروري ، ونحن بصدد دراسة حركة التصنيع في أبوظبي ، ان نتطرق إلى بحث الأمور الآتية :

١ - المسح الصناعي في أبوظبي .
٢ - قانون الصناعة .
٣ - مشكلات الصناعة في أبوظبي .
٤ - المشروعات الصناعية في أبوظبي .

١ - المسح الصناعي في أبوظبي :

بعد أن أخذت امارة أبوظبي طريقها في مضمار التنمية الاقتصادية ، كان لابد من الاهتمام بقطاع الصناعة . ومن أجل ذلك تقرر انشاء ادارة خاصة بالصناعة فصدر المرسوم الأميري رقم (٥) لعام ١٩٦٩ والذي أنشئت بموجبه ادارة الصناعة حيث الحقت بدائرة البترول والمعادن فسميت دائرة البترول والصناعة .

وكان أول عمل قامت به دائرة البترول والصناعة هو معرفة الامكانيات الصناعية لأبوظبي حتى يمكن وضع خطة صناعية . فتم الاتصال بعدد من بيوت

الخبـرة الدوليـة والمتخصصـة في أعمال المسح الصناعي ، حيث تم الاتفاق مع مؤسســة ارثردي لتل في عام ١٩٧٠ على القيام بالمسح الصناعي لامارة أبوظبي ومـدى ملاءمة الموارد المتاحة لقيام الصناعة ، مع اقتراح أسس ايجاد الكوادر الفنية اللازمة لقيام الصناعة .

تقرير مؤسسة آرثر دي لتل :

بعـد أن فرغت المؤسسة المذكورة من أعمال المسح الصناعي أوصت باتباع الخطوات التالية والتي اعتبرتها ضرورية لقيام الصناعة في أبوظبي[١] وهي :

١ - المجالات ذات الفائدة الفورية :

أ - الكبريت .
ب - خلطة البناء .
ج - ورش التصليح والورش المكيانيكية .
د - الطباعة وأعمال الورق .

أ - الكبريـــت :

يعتبر انتاج وتسويق الكبريت الأولي كجزء من مشاريع خط أنابيب الغاز الذي يصل حقل شامس بمدينة أبوظبي حيويا من الناحية الاقتصادية وذا فائدة كبرى لأبوظبي ، وذلك للأسباب التالية :

١ - بمـا أن غاز كبريتيد الهيدروجين يجب أن يزال من الغاز الطبيعي ، الذي يصل إلى محطة توليد الكهرباء وتقطير الماء في مدينة أبوظبي ، فلابد من حرق هذا الغاز في الجو ، أو أن يحول إلى حالة أولية جامدة فإذا احترق في الجو

---

(١) انظر تقرير مؤسسة آرثر دي لتل والخاص بالمسح الصناعي في أبوظبي لعام ١٩٧٠ .

فإن H_2S يتحـول إلى ثاني أوكسيد الكبريت وهذا الأوكسيد عامل مسبب للصدأ ، كما أن له تأثيرا في تلويث الهواء أيضاً .

٢ – وكذلك فإن اقامة مشروع الكبريت ضروري لانتاج حامض الكبريتيك ، لسد حاجة محطة تحلية المياه من هذا الحامض ، والكميات التي يمكن الحصول عليها من هذا المشروع تزيد عن ٣٥٠٠٠ طن سنويا من الكبريت النقي .

٣ – يعتبر المشروع من الناحية الاقتصادية حيويا ، لأن قيمة رأس المال الاضافي وتكـاليف التشغيـل الاضـافيـة لانتـاج الكبريت الأولي ، من غاز كبريتيد الايدروجين في أبوظبي قليلة نسبيا .

وكانت مؤسسة آرثر دي لتل قد قدرت رأس المال الاضافي اللازم لانشاء محطة لاستخلاص الكبريت الأولي ، من خط أنابيب الغاز بحوالي ٥,٥ مليون درهم وكان من المعتقد في حينه أن يكون هذا المبلغ كافياً لعملية انتاج الكبريت فقط .

ب – خلطـــة البنـــاء :

يعتبر انتاج وتوزيع خلطة الأسمنت المسلح من نوعية جيدة مشروعا ضروريا ليحل محل الكنكري (الحصى) المستعمل حاليا والذي يحتوي على مركبات ضارة ، وذلك لرفع مستوى نوعية المباني بصورة عامة .

ولذلك أوصت مؤسسة آرثر دي لتل بانشاء مصنع لانتاج مليون طن من خلطة البناء سنويا على الأقل . ويقدر سعر التكلفة في موقع الانتاج بما بين ١٥ – ٢٠ درهماً للطن الواحد . على أن يقام هذا المشروع بجوار محاجر الكلس في العين وان تنقل منتجاته بعد تكسيرها وطحنها وخلطها إلى مدينة أبوظبي .

وكما قدر سابقا يحتاج هذا المشروع إلى رأسمال يتراوح ما بين خمسة عشر وثلاثين مليون درهم .

ج - ورش التصليح والورش الميكانيكية :

ان انشاء عدة ورش متخصصة في أعمال صيانة المعدات الميكانيكية ، وتوسيع الطاقة الانتاجية للورش الميكانيكية عامة ، سيساعد على تخفيض مشكلات التشغيل ويضاعف عائد الانتاج ، ويساعد على استمرار استعمال الآلات لمدة طويلة . وكان من المتوقع أن تلبي هذه الورش حاجة قوة دفاع أبوظبي ومستوردي المعدات الثقيلة ومستوردي أجهزة تكييف الهواء ، والمقاولين وشركات النفط والأفراد عموما .

وقدرت تكاليف المعدات وقطع الغيار المستوردة في حينه باستثناء السيارات بحوالي ٧٦,٦٥٠,٠٠٠ درهم ، والجدير بالذكر ان تشغيل هذه المعدات بصورة مستمرة كان يتطلب درجة متزايدة من الصيانة والخدمة ، وقطع الغيار مما يتطلب رأسمال يصل إلى ثلاثة أضعاف قيمتها الفعلية .

د - الطباعة وأعمال الورق :

كان من الضروري اقامة وحدة حديثة للطباعة وأعمال الورق ، وذلك لسد حاجات الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال ، على أن تنشأ هذه المؤسسة كمشروع خاص على أن تتعاقد الحكومة معها لصنع لوازمها . وقدر رأس المال اللازم للمشروع في حينه بحوالي مليون درهم .

هـ - انتاج الأوزون «المواد الكيماوية لمعالجة المياه» :

يؤدي قيام محطة كهربائية ومحطة لتحلية المياه في أبوظبي ، بالاضافة إلى انشاء شبكة للمياه في المدينة ، إلى قيام الحاجة للكيماويات اللازمة لتنقية المياه الضرورية لتبريد محطة المياه ، التي تزود المدينة بمياه الشرب وكذا لمشروع معالجة مياه المجاري . تعتبر الكمية اللازمة لهذه الأمور صغيرة ، اذ تقدر بـ ١,٧ طن متري من الكيماويات يوميا ، بحيث لا تبرر انشاء مصنع حديث لانتاج الكلورين . ويبدو أن الأوزون هو أفضل الوسائل الأخرى لمعالجة المياه ، وهو يستخرج عن طريق

تحطيم الأوكسجين بالكهرباء ودفع الغاز المتولد إلى الماء ليعقمه ، بنفس الطريق التي يعمل بها الكلورين وبما أن الأوزون يعتبر معقما أقوى من الكلورين ، فإن كمية الأوزون اللازمة تكون أقل منها في حالة الكلورين .

أما رأس المال والمقدر حينذاك لانشاء محطة لمعالجة ٦٠ مليون جالون من ماء البحر فقد بلغ ٢,٥ مليون درهم .

ثانياً : المجالات التي تعتمد على السياسة الاقتصادية في المستقبل :

مجالات الصناعة الكبيرة :

١ - مصنع الأسمنت .
٢ - مصفاة البترول .
٣ - اعادة صب الاطارات .
٤ - التنظيف بالبخار .
٥ - مخبـــز .
٦ - مغسلة ملابس .
٧ - مصنع الثلج ومستودعات التبريد .
٨ - استصلاح زيوت التشحيم المستعملة .
٩ - مطاحن الدقيق .
١٠- الأمونيـــا .

مجالات الصناعات الصغيرة :

من المتـوقع وبصورة متباينة ان تكون هذه المشاريع ذات امكانات تجارية في أبـوظبي ويمكن أن يصبـح بعضهـا ذا جدوى اقتصادية في وقت لاحق . وهذه المشاريع هي :

١ – دبغ الجلود أو تمليحها .
٢ – ملح البحر والملح الصخري .
٣ – صناعة البلاستيــك .
٤ – صناعة الأثـــاث .
٥ – الصياغـــة .
٦ – صناعة الفخار والخزف .
٧ – صناعة الملابـــس .

بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير :

بالاضافة إلى المسح الصناعي الذي قامت به مؤسسة آرثر دي لتل ، فقد أوفد البنك الدولي للانشاء والتعمير بعثة اقتصادية قامت بزيارة لأبوظبي ، حيث درست الوضـــع الاقتصـــادي من جميع جوانبه . ومن بين الأمور التي درستها امكانية الصنـــاعـة في أبوظبي ، والفرص الموجودة لانشاء وتطوير الصناعة وأوصت بعثة البنك الدولي بضرورة تنسيق المشاريع الصناعية ، ليس في أبوظبي وحدها فحسب وانمـا في دولة الامـارات العـربية المتحدة . وبينت البعثة ان الفرص في أبوظبي موجـودة لانشاء صناعة متطورة ذات قاعدة راسخة . وأوصت بالاهتمام بتنمية الصناعة عن طريق استثمار عائدات البترول في انشاء المشاريع الصناعية .

ولقـد قسم البنـك الدولي الصنـاعات التي أوصى بانشائها من حيث طبيعتها وحجمها إلى ثلاثة أنواع هي :

١ - الصناعـات الصغيـرة :

وهي صنـاعـات الغرض منها ومن انشائها تلبية حاجات السوق المحلية بما تحتاجه من سلع صناعية . فهذه الصناعات تهدف إلى الانتاج من أجل الاستهلاك المحلي مثل مصانع الطوب ومصانع تكسير الحجارة .

٢ - الصناعات المتوسطة :

وتهدف هذه الصناعات أيضا في معظمها إلى سد حاجة الاستهلاك ، كما يمكن الافادة من الفائض منها بغرض التصدير . ثم هناك امكانية لانشاء مصانع للأسبست ، ومعامل صنع النوافذ والأبواب المعدنية والخشبية ومصنع للمواد العازلة للحرارة ، ومصانع لصيانة السفن ومطاحن للدقيق وصناعة الطباعة والكتب ومصانع الأثاث . وتعتبر هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لسد حاجة السوق المحلية ، هذا فضلا عن أن الموارد اللازمة لاقامتها متوفرة حاليا وميسورة .

٣ - الصناعات لغرض التصدير :

ان فرص اقامة هذه الصناعات متوفرة هي الأخرى ، كما أن كلفة انتاجها قليلة نسبيا وباستطاعتها أن تنافس البضائع المشابهة لها في الأسواق الخارجية ، وتقوم هذه الصناعات أساسا على البترول الخام والغاز الطبيعي ، كما أنها تجد في عائدات البترول المصدر المالي لتمويلها . ويدخل في نطاق هذه الصناعات ، صناعة الأسمدة النيتروجينية (الأمونيا واليوريا) ، انتاج معدن الألومنيوم عن طريق الاستفادة من الغاز الطبيعي الرخيص وذلك باستيراد خام البوكسايت من استراليا كما هو الحال في البحرين .

ويمكن ان نخلص إلى أن المسح الذي قامت به مؤسسة آرثر دي لتل مسح سطحي أولي لا يفي بالمتطلبات اللازمة لقيام صناعة وطنية متطورة .

كما أنه لا يعالج مشكلة نقص الكوادر الفنية ولا يقترح حلولا لها . وكذلك فإن بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير لم تكلف نفسها البحث طويلا في امكانية اقامة الصناعات في أبوظبي فلم يكن تقريرها أوفر حظا من تقرير آرثر دي لتل .

ومهما يكن فإن الدراسات المذكورة أصبحت الآن سجلا تاريخيا يرجع إليه عند دراسة مرحلة التنمية الاقتصادية الأولى في أبوظبي .

٢ - قانون الصناعة في أبوظبي :

في عام ١٩٧٠ صدر (قانون الصناعة) ، وهو أول تشريع ينظم شئون الصناعة في أبوظبي مستهدفا تنمية ودعم الصناعة الوطنية ، والأخذ بيدها كي تلعب دورها الفعال في بناء وتقدم الاقتصاد الوطني ، ومحددا دور الحكومة في دعم وتشجيع الصناعة وسبل منحها الرعاية التي عن طريقها يمكن تأمين المناخ الملائم لتطويرها إلى جانب الاشراف عليها وتوجيهها الوجهة السليمة . وقد أناط هذا القانون بدائرة شؤون النفط والصناعة مسئولية تنفيذ المشروعات الصناعية الحكومية ، ورسم لها سبل تنفيذ هذه المشروعات ، كما ألزمها بالرجوع إلى مجلس التخطيط في الأمور الأساسية المتعلقة بهذا الشأن ، باعتباره الجهة العليا ذات الاختصاص في الموضوع . كما نص القانون على تأليف لجنة تتولى مسئولية ترخيص تأسيس المشروعات ، الصناعية الأهلية والاشراف عليها ومنحها الاعفاءات والمعونات اللازمة للنهوض بها .

نصت المادة الثامنة من القانون على سريان أحكامه على جميع المشروعات الصناعية دون استثناء ، كما منعت المادة التاسعة منه تأسيس أي مشروع صناعي في أبوظبي إلا باجازة تصدر بمقتضى أحكامه . وقد عالج القانون في الفصل الرابع تأسيس المشروعات الصناعية ، وكيفية الحصول على اجازة التأسيس ، كما عالج في الفصل الخامس موضوع الاعفاءات والمساعدات التي يمكن للمشروعات الصناعية الوطنية الحصول عليها من الدولة والمساعدات ، وبذلك ضمن القانون حماية كبيرة للمشروعات الصناعية الوطنية من منافسة البضائع الأجنبية المماثلة فضلا عن أساليب الحماية الأخرى التي يمكن اللجوء إليها في المستقبل ، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية بنسب مرتفعة على البضائع الأجنبية ، أو منع استيرادها فيما اذا تبين ان الانتاج المحلي يسد حاجة الاستهلاك المحلي ، كما حافظ القانون على الطابع الوطني للصناعة ، وذلك بتحديد نسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس المال لمواطني أبوظبي .

وكان لابد من الاشارة إلى أن هذا القانون قد أخذ في الاعتبار ، وبقدر الامكان ،

ظروف البلاد الخاصة ، كما عمل على الاستفادة من المبادىء التي أخذت بها التشريعات الصناعية في البلاد العربية الأخرى .

٣ - مشاكل الصناعة في أبوظبي :

واجه قيام الصناعة في أبوظبي مشكلات معينة خلال الفترة في منتصف السبعينات ، ومنها ما هو وقتي ، أمكن حله ، ومنها ما احتاج حله لفترة أطول من الزمن ، وهي مشكلات كتلك التي تواجه الصناعة في بقية الامارات الأعضاء في الاتحاد . وكتلك التي تواجه معظم البلاد الآخذة في النمو ، وهذه المشكلات هي :

١ - قلة الخبرة الفنية :

تعتبر أبوظبي بلدا آخذا في النمو مثلها في ذلك مثل البلاد الأخرى الآخذة في النمو فهي تشكو من قلة الخبرة الفنية وهذا ناتج عن كون أبوظبي لم تدخل مجال التصنيع إلا مؤخرا ، كما أن تنشئة الكوادر الفنية تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل نسبيا . بل ويمكن التغلب على هذه المشكلة باتباع طريقين في وقت واحد ، الأول : استيراد الخبرة الفنية التي تحتاجها خطط التصنيع . والثاني : وضع الخطط لتنشئة الكوادر الفنية الوطنية عن طريق التأهيل والتدريب المهني ، وكذلك عن طريق ارسال البعثات إلى الخارج .

٢ - مشكلة اليد العاملة :

تعاني الصناعة في أبوظبي من مشكلة اليد العاملة من ناحية الكم والنوع . فبالنسبة للكم تواجه أبوظبي نقصا في اليد العاملة المحلية ، مما اضطرها إلى استيرادها من الخارج ، ولا يخفي ما للاعتماد على اليد العاملة المستوردة من محاذير في الأجل البعيد ، بالنسبة للاقتصاد الوطني وأما بالنسبة للنقص في النوع فقد تطرقنا لهذه النقطة في الفقرة السابقة وهي مشكلة الخبرة الفنية .

٣ - مشكلة المواصـــلات :

منذ عام ١٩٦٦ اهتمت حكومة أبوظبي بإنشاء شبكة من الطرق الحديثة تربط مناطق أبوظبي بعضها ببعض ، بالاضافة إلى انشاء عدد من المطارات وفي مقدمتها مطار أبوظبي الدولي وكذلك انشاء ميناء عميق في أبوظبي .

ومع هذا فإن هناك حاجة إلى انشاء المزيد من طرق المواصلات ، والتي تعتبر عاملا مهما من عوامل نمو الصناعة .

٤ - ضيق السوق المحلية :

ان عامـل السـوق من العـوامل الهامة بالنسبة للصناعة ، فلابد قبل انشاء صناعة ما من دراسة سعة السوق التي تقوم بتصريف منتجاتها ، ومن الواضح ان السـوق المحلية في أبوظبي سوق ضيقة ، خاصة بالنسبة للصناعات التي تتوفر فرص قيامها ، وعلى رأسها الصناعات البتروكيماوية ولذلك يكون من الضروري قبل الاقدام على انشاء أي مشروع صناعي ، دراسة حالة السوق المحلية والخارجية . ومن المـؤمـل ان تتسع السوق المحلية في أبوظبي ، وخاصة مع استمرار اتساع النشـاط البتـرولي والصنـاعي والنشاط الحكومي ، وارتفاع مستوى المعيشة في مختلف الامارات الأعضاء ، مما سيهيء فرصا أكبر لقيام العديد من الصناعات الجديدة .

أ - الصناعات القائمة في أبوظبي :

لم يوجد في أبوظبي ، بالاضافة إلى الصناعات البترولية ، إلا بعض الصناعات البسيطة وذلك راجع إلى أن أبوظبي لم تدخل في مجال الصناعة إلا حديثاً ، وخاصة بعد اكتشاف البترول بكميات تجارية ، هذا فضلاً عن أن حل المشكلات الصناعية التي سبق بحثهـا شرط ضروري لنمو الصناعة ، والصناعات القائمة في أبوظبي حينئـذ هي صنـاعـة المواد الانشائية وصناعة الغازات الصناعية كالأوكسجين

والايـدروجـين والأستلين وصنـاعـة الثلج والنجارة والأثاث وكذلك يوجد عدد من الورش الصناعية وورش الحدادة والخراطة كما توجد مصانع للمياه الغازية والأيس كريم والطباعة ، وهذه الصناعات ذات طابع محلي ويقوم بها القطاع الخاص . ولا شك أن أهم الصنـاعـات في أبوظبي حتى منتصف السبعينات ، هو مشروع مصفاة البترول (مصفاة أم النار) ومشروع مصنع الأسمنت (مصنع أسمنت العين) .

١ - مصفاة البترول (مصفاة أم النار) :

كانت طاقة مصفاة تكرير البترول الخام ١٥ ألف برميل في اليوم ، والغرض من انشـائها هو سد حاجة السوق المحلية من المشتقات البترولية كخطوة أولى ، ثم دخول مجال التصدير للمشتقات البترولية كخطوة ثانية .

ففي ٢٣/٩/١٩٧٠ تم توقيـع عقد كلفت بموجبه شركة ميتسوبيشي اليابانية القيام بالأعمال الاستشارية فيما يخص مشروع مصفاة البترول . وهذا المشروع كان من أهم المشروعات الصناعية في أبوظبي ، خاصة وأنه يعتبر بمثابة نواة لقيام مشروعـات صنـاعيـة أخـرى قائمة على الغاز الطبيعي ، وعلى مشتقات البترول المختلفة . ففي الفترة الماضية كانت أبوظبي تعتمد في سد حاجتها من المشتقات البتـروليـة على ما تستـورده من الخـارج ، وهـذا وضـع غير سليم من الناحية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، ذلك ان أبوظبي تعتبر من الدول الرئيسية المصدرة للبترول الخام .

وفي ٥/٣/١٩٧٣ تم توقيع اتفاقية انشاء (مصفاة أم النار) بين حكومة ابوظبي من جهة وشركة كيلوج الدولية من جهة أخرى ، لتنفيذ هذا المشروع الحيوي وقد تم وضع حجر الأساس في ١٥/٤/١٩٧٣ .

وقـد بلغت تكـاليف المشروع حوالي ٤٥ مليون دولار امريكي وقد بدا تشغيل المصفاة في شهر مارس / آذار ١٩٧٦ .

وكانت المصفاة تشغل حوالي ٤٠٠ عامل وفني ، وتقوم بانتاج المشتقات البترولية

ما عدا زيوت التشحيم والأسفلت ، وتقدر طاقة المصفاة بخمسة عشر ألف برميل[1] في اليوم حينذاك موزعة كالتالي :

١٦٩	برميلًا / يوميا	غاز البوتوغاز
١٢٠٠	برميل / يوميا	غازولين ممتاز
٢٤٠٠	برميل / يوميا	غازولين عادي
٨٢٥	برميلًا / يوميا	كيروسين .
٤٤١٠	براميل / يوميا	الديزل (زيت الغاز)
٥٣٠٠	برميل يوميا	زيت الوقود .

وطرح في ذلك الوقت أيضا مشروع لزيادة طاقة المصفاة ، وذلك حتى تتماشى مع حاجة الدولة البترولية في عام ١٩٨٥ ، والجدير بالذكر أن شركة النفط البريطانية (BP) هي التي دفعت تكلفة هذه المصفاة ، وذلك كحل بينها وبين حكومة أبوظبي عندما أقدمت الأخيرة على بيع ٤٥٪ من حصتها إلى مجموعة من الشركات اليابانية (JODCO) ولم تخطر الحكومة إلا بعد التوقيع على هذه الصفقة والتي بلغت قيمتها ٦٨٠ مليون دولار .

وبالاضافة إلى تمويل مصفاة أم النار فقد قدمت الشركة (BP) قرضا بلا فوائد ولأجل طويل للحكومة بقيمة ٥٠ مليون دولار . (الشركة ملزمة أدبيا فقط باخطار حكومة أبوظبي بأي نقل لأي جزء من حصتها) . وقد تم استعراض التطورات في مجال تكرير البترول في الباب الثاني من هذا الكتاب .

٢ - مصنع أسمنت العين :

ان الحركة العمرانية التي شهدتها أبوظبي ، تطلبت توفير مواد البناء ، مثل

---

(١) يلاحظ ان مجموع الجدول اعلاه هو ١٤٣٠٤ براميل/يومياً علما بأن طاقة المصفاة الكلية حينذاك خمسة عشر الف برميل يومياً .

الأسمنت وحديد التسليح ، بالأسعار المناسبة ، وبناء على ذلك قامت مديرية الصناعة بدائرة البترول آنذاك بدراسة مستفيضة لاقامة المشاريع التي توفر هذه المواد الضرورية ، لمواجهة الاستهلاك المحلي وعليه فقد تم التعاقد مع الاستشاريين للقيام بالأبحاث الجيولوجية اللازمة للبحث عن المواد الخام لهذه الصناعات .

وبعد الدراسة اللازمة ، التي برهنت على وجود المواد الخام الضرورية لصناعة الأسمنت بالكميات الوافرة وبالجودة المطلوبة داخل امارة أبوظبي ، فقد قررت الدولة اقامة مصنع الأسمنت بالقرب من منطقة تتوافر فيها الخامات الأولية في مدينة العين ، والتي تبعد مسافة ١٦٠ كيلومتراً عن مدينة أبوظبي .

وقد تولت الهيئة الاستشارية السويسرية (هولدربنك) الأعمال الاستشارية ، ووضع التصاميم الفنية للمصنع والاشراف على تنفيذه والمساعدة في التشغيل للسنوات الأولى من الانتاج .

وفي ١١/١٠/١٩٧٣ تم التوقيع مع شركة آي اتش اي اليابانية للقيام ببناء المصنع وبكلفة قدرها ١٢٠ مليون درهم ، وهو أول مشروع صناعي كبير لا يعتمد على البترول أو مشتقاته وقد بدأ المصنع في الانتاج في ١/٧/١٩٧٦ . وقد أقرت الحكومة فور بدء الانتاج مشروعا لتوسعة طاقة هذا المصنع لتصل إلى ٧٥٠ الف طن سنويا أي إلى ثلاثة أمثال طاقته عند بدء تشغيله .

وينتج المصنع ثلاثة أنواع من الأسمنت وهي :

١ – الأسمنت العادي (البورتلاندي) .
٢ – الأسمنت الأبيض .
٣ – الأسمنت المقاوم للملوحة .

وكذلك فقد قامت دائرة البترول بدعوة الشركات العالمية المتخصصة لتقديم عروضها لانشاء مصنع أكياس الأسمنت ، التي كانت تخطط لاقامته في منطقة

المصفح الصناعية بالقرب من مدينة أبوظبي ، على أن يستكمل خلال عشرين شهرا لينتج (٣٠) مليون كيس سنويا حيث سيغطي احتياجات مصنع الأسمنت .

موجز عن مصنع أسمنت العين :

الجهة المنفـــذة	:	دائرة البترول – أبوظبي .
الاستشاريـــــون	:	الهيئة الاستشارية السويسرية (هولدربنك)
المقاولـــون	:	الشركة اليابانية (آي اتش اي) .
تكلفـــة المشـــروع	:	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم .
مدة التعاقد لانشاء المصنع	:	٢٧ شهرا ابتداء من ١١/١٠/١٩٧٣م
الانتاج السنـــوي	:	٢٥٠,٠٠٠ طن .
مساحـــة المشـــروع	:	٣٦٠,٠٠٠م٢
المواد الخـــام	:	الحجـر الجـيري – الحجـر الرمـلي – والجبس ويستـورد من الخـارج – المواد المساعدة التالية (خام الحديد – خام الألمنيوم) .
سعر الطن المقدر للبيع		
حينذاك	:	١٥٠ درهماً .
التسويـــق	:	امارة أبوظبي .

٣ – مصنع الطابوق الرملي :

قامت دائرة البترول في حكومة أبوظبي باعداد خطة لاقامة مصنع للطابوق في منطقة العين ، حيث تتوافر فيها المواد الخام بكميات كبيرة ، وذلك لسد جزء من الحاجة المتزايدة للطوب من أجل تشييد المباني ومن أجل دفع حركة الاعمال إلى الامام . وقد تم التعاقد مع شركة (ساتكليف سبيكمان) بانجلترا لاقامة وتنفيذ هذا المشروع .

ولا شك ان توفير الجير والرمل اللازمين لهذه الصناعة ، سوف يعمل على خفض

تكلفة انتاج الطابوق ، الذي كان من المتوقع أن يلعب دورا كبيرا في تخفيض تكلفة المباني والمساكن الشعبية ، حيث انه يمثل حوالي ٣٠٪ من احتياجات المباني بصفة عامة .

بيانـات عن المشـروع :

الجهة المنفذة	:	دائرة البترول
الاستشاري والمقاول	:	شركة ساتكليف سبيكمان - انجلترا
تكلفة المشروع	:	٥٨,٩٠٠,٠٠٠ درهم .
مدة التنفيذ	:	٩ أشهر .
الطاقة الانتاجية المقدرة حينذاك	:	٤٠,٠٠٠,٠٠٠ طابوقة في السنة .
القوى العاملة المقدرة	:	٣٤ عاملاً واداريأ
مساحة المشروع	:	١٢٦ × ٢٧٠م٢
المواد الخـــام	:	الحجر الجيري والرمل .
مكان التسويق	:	امارة أبوظبي .

وبالاضافة إلى تصنيع الطابوق (الرملي - الجيري) ، فإن الدائرة كانت بصدد اتخاذ اجراء بشأن الدراسة الاقتصادية المعدة ، من قبل (هولدربنك - سويسرا) عن صناعة الطوب (الأسمنتي - الخرساني) اللازم لأغراض المباني أيضاً .

٤ - مصنع حديد التسليح :

يعتبر الحديد من المواد الانشائية الهامة التي تحتاج إليها النهضة العمرانية ، وقد كشفت الدراسات التسويقية ان قضبان الحديد اللازمة لأغراض الخرسانة المسلحة كانت تباع بأسعار عالية مما يزيد كثيراً من تكلفة البناء .

ومن الأسبـاب التي كانت تؤدي الى ارتفـاع السعر ارتفاع تكلفة شحن هذه القضبان ، وكذا تكلفة التخزين ، وغالبا ما كانت تترك القضبان في أماكن مكشوفة

مما يجعلها معرضة دائماً للصدأ ، بسبب قلة المخازن المسقوفة وبالتالي تكون غير ملائمة فنيا للاستعمال .

وقد قامت الشركة الهندسية الباكستانية (PECO) باجراء دراسة اقتصادية ، وأوضحت فيها امكانية انتاج قضبان حديد التسليح بأسعار مناسبة وبجودة أفضل من المستورد .

وقد وقع عقد مع هذه الشركة بعد ذلك في عام ١٩٧٤ ، لتركيب وحدة لجلفنة (سحب) الحديد قادرة على سحب ما بين ٢٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ طن من القضبان بأقطار تتراوح من ٦مم إلى ٢٤مم ، وذلك باستخدام كتل الحديد المستوردة كخطوة أولى . ومن ثم يصار إلى استخدام الحديد الخردة (السكراب) المتوفر محليا لهذا الغرض بعد أن تضاف للمصنع وحدة اضافية تقوم بصهره .

هذا وكان قد حدد موقع هذا المشروع في منطقة المصفح الصناعية على بعد ٢٥كم من مدينة أبوظبي تقريبا ، كما كان يتوقع أن يبدأ الانتاج في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٦ .

وفيما يلي موجز عن مصنع الحديد :

الدائرة المنفذة للمشروع	: دائرة البترول .
الاستشاري	: الشركة الهندسية الباكستانية .
المقاولون	: شركة الجابر للمقاولات – شركة المسعود للمقاولات ، الشركة الهندسية الباكستانية .
تكلفة المشروع المقدرة	: ١١,١٧٥,٠٠٠ درهم
المدة اللازمة للتنفيذ	: ١١ شهراً
الطاقة الانتاجية المقدرة حينذاك	: ما بين ٢٠٠٠٠ : ٢٥٠٠٠ طن من القضبان الحديدية سنويا .
القوة العاملة المقدرة	: ١٥٠ وتشمل المهندسين والفنيين والاداريين والعمال .

مساحة المشروع : ٢٥٠٠٠م٢
المادة الخام : كتل حديدية مستوردة (مربعة المقطع) مقاس ٥٠ – ٧٠مم .
سعر البيع في حينه : ٩٥٠ درهماً للطن الواحد .
مكان السوق : امارة أبوظبي .

وقد قدم الاستشاري اقتراحاً للمرحلة الثانية من المشروع ، بتركيب وحدة أوتوماتيكية لسحب القضبان بانتاجية عالية ، ترفع الطاقة الانتاجية السنوية لهذا المصنع إلى ٧٠,٠٠٠ طن من القضبان . وقدر أن تؤدي زيادة الطاقة الانتاجية إلى المعدل المذكور ، الى خفض تكلفة انتاج القضبان الحديدية .

كما اقترح في المرحلة الثالثة للمشروع ، اقامة وحدة لصهر الحديد الخردة (السكراب) ثم صب الحديد الناتج عن عملية الصهر في قوالب خاصة ، لانتاج كتل حديدية مربعة المقطع من ٧٥/ ١٢٠مم ، وهي تمثل المادة الأولية الأساسية التي يعتمد عليها المشروع .

ويستعمل في هذه الوحدة فرنان كهربائيان سعة كل منهما عشرون طنا .

٥ - مصنع الحديد والصلب :

نظرا للنشاط العمراني المتزايد في دولة الامارات العربية المتحدة ، فقد ازداد معدل استهلاك الحديد بدرجة كبيرة ، حيث بلغ اجمالي الاستهلاك عام ١٩٧٤ حوالي ٢٥٠,٠٠٠ طن من الحديد ، تمثل قضبان التسليح نسبة ٣٢٪ منه . وقدرت الاحتياجات من هذه القضبان (بمقاطعها وأشكالها المختلفة) في عامي ١٩٨٠ – ١٩٨٥ بحوالي ١٦٠ ألفاً و٢٥٠ ألف طن على التوالي .

وبالأخذ في الاعتبار امكانية تصدير الحديد المسحوب إلى الدول المجاورة ، فقد اقترح حينذاك اقامة مجمع الحديد في منطقة الرويس بالقرب من جبل الظنة ، على أن يشتمل هذا المجمع على :

١ - وحدة اختزال مباشر لتحويل الحديد الخام إلى حديد اسفنجي (مسامي) .
٢ - أفران كهربائية لتحويل الحديد الاسفنجي إلى حديد صلب قابل للتشكيل .
٣ - آلات ومعدات للصلب الاستمراري للحديد .

وكان من المقدر أن تبلغ طاقة وحدة الاختزال المباشر حوالي ٨٠٠,٠٠٠ طن من الحديد الاسفنجي في العام ، حيث كان يؤمل أن يصبح بالامكان تصدير ٢٧١,٥٠٠ طن من الحديد الاسفنجي سنويا بعد تغطية الاحتياجات المحلية .

كما وقدر أن تبلغ طاقة المجمع السنوية من الانتاج النهائي حوالي ٥٠٠ ألف طن من الحديد المجهز على هيئة قضبان وزوايا وأشكال أخرى ، منها ٢٥٠ ألف طن سوف يجري تصديرها إلى البلدان المجاورة .

أما التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع فقد قدرت في حينه بحوالي ١٥٠٠ مليون درهم .

وقد قام فريق من الاستشاريين في التعدين والهندسة من الهند باجراء تلك الدراسات الاقتصادية اللازمة لهذا المشروع ، على أمل أن تتمكن الحكومة فيما بعد من اختيار الشركة التي ستتولى اقامة هذا المشروع .

٦ - مصنع الأسمدة من الفضلات :

ان التطور العمراني السريع والكبير الذي مرت به البلاد وما تطلبه من مرافق حيوية هامة قد أدى إلى تراكم كميات هائلة من الفضلات كانت تسبب الكثير من المشكلات مما جعل اهتمام المسؤولين كبيرا لايجاد الحلول اللازمة ، وكان من أفضل الحلول المقدمة اقامة مصنع للأسمدة من الفضلات بأبوظبي والتي كانت تقدر جملة هذه الفضلات فيها بـ (٩٠) طنا يوميا وذلك للاستفادة منها في انتاج السماد الذي سيساعد في تطور الزراعة .

وقد تقدمت شركة اسكو الايطالية بدراسات أولية اقترحت فيها تأسيس مصنع

للأسمدة يستوعب حوالي (١٠٠) مائة طن من الفضلات يوميا ، وبعد دراسة مستفيضة لهذا الاقتراح تم تكليف شركة بولر ومولير السويسرية للقيام بالانشاءات المعمارية للمصنع ، مع توريد وتركيب جميع أجزائه الميكانيكية والكهربائية ، ولقد اختيرت المنطقة الصناعية (المصفح) مكانا مناسبا لانشاء المصنع المذكور .

ان الطريقة العلمية المستخدمة لتصنيع الأسمدة مبنية على التغير البيولوجي الميكانيكي لفضلات القمامة ، التي تجمع في مدينة أبوظبي يوميا والتي بالامكان تحويلها تحت الشروط والظروف الهوائية إلى أسمدة جيدة تساعد على اصلاح التربة وتحسينها ، وبالتالي على زيادة الرقعة الزراعية في البلاد . هذا وكان قد حدد البدء بالانتاج من هذا المصنع في نهاية عام ١٩٧٦ .

وفيما يلي موجز عن مصنع الأسمدة من الفضلات :

الجهة المنفذة : دائرة البترول .
الاستشاري : شركة اسكو الايطالية .
المقاولون : شركة بولير ومولير السويسرية .
الطاقة الاستيعابية المقدرة في حينه : ١٥٠ طناً يوميا من الفضلات .
القوة العاملة المقدرة : ٣٥
مساحة المشروع : ٢٥,٠٠٠م٢
التكلفة المقدرة في وقتها : ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم .

٧ - مشروع مطاحن الدقيق وصوامع الغلال :

ان زيادة استيراد الدقيق واستهلاكه تضاعفت كثيرا مع ازدياد عدد السكان في الدولة زيادة كبيرة ، ولمواجهة حاجة الدولة لتأمين المواد الأساسية للمواطنين والعاملين فيها وتوفير الدقيق الصحي لهم ، فقد بدأت حكومة أبوظبي بدراسة جديدة لامكانية انشاء مطاحن للدقيق وصوامع للغلال فتم الاتصال بشركة (أجرى كونسلت) الاستشارية السويدية لتقديم دراسة أولية ومتكاملة لهذا المشروع . وبعد دراسة تقرير الشركة المذكورة تم طرح المشروع في عطاءات عالمية حيث اختيرت

شركـة واي – اي تي الفنلنـديـة لتقـوم بتنفيذ الانشاءات المدنية وشركة بولدير السويسرية بالانشاءات الميكانيكية اللازمة للمشروع .

وتم اختيار موقع المشروع بمدينة أبوظبي داخل ميناء زايد (رصيف رقم ١٩) على أن يجهز بكل المعدات الرافعة التي تعمل على سحب حبوب القمح مباشرة من السفن إلى الصـومعة . وبالقرب من الصومعة تقرر بناء وحدة لطحن الحبوب ، وكـذلك وحـدات كبـيرة لتخـزين الطحين وتعبئته في عبوات مختلفة لسهولة نقله وتـوزيعه ، ولضمان احتفاظه بجودته كما تشمل معملاً كيميائياً لمراقبة الجودة ، وبـالاضافة إلى توفير الطحين فإن المشروع سيوفر بعض المنتجات الثانوية التي تعتبر من أجود أنواع علف الحيوان الغنية بالبروتينات .

وقد بلغت تكلفة المشروع في حينه (٩٢,٥٤٢,٠٠) درهم .

وفيما يلي موجز عن مشروع مطاحن الدقيق وصوامع الغلال :

الجهة المنفذة	: دائرة البترول .
الاستشاريون	: شركة اجرى كونسلت السويدية
المقاولون	: شركة بولدير السويسرية .
الطاقة التخزينية	: ٣٠,٠٠٠ طن
الطاقة الانتاجية المقدرة حينذاك	: ٢٠٠ طن في اليوم .
فترة الانشاء	: ٢٨ شهرا ابتداء من ١/١/١٩٧٦ .
القوة العاملة المقدرة	: ٢٥
مساحة المشروع	: ٣٦,٠٠٠ متر مربع .

وبـالاضافة إلى المشاريع السالفة الذكر والتي كان قد بوشر في تنفيذ بعضها فعلا ، كان هناك مشاريع أخرى قيد البحث في حينه استعدادا لطرحها في مناقصات عالميـة ، حيث كان يخطط لانجازها قبل نهاية عام ١٩٨٠ . ومن هذه المشاريع ، مصنع الكبريت وحامض الكبريتيك ، مصنع الاطارات ، مصنع المواسير والأنابيب

الحديدية ، مصنع الواح ومواسير الاسبتس الاسمنتية ، مصنع لاستخراج الملح من مياه البحر ، ومصنع للصابون ومصنع للبطاريات .

وبالاضافة إلى المشاريع أعلاه فإن شركة بترول أبوظبي الوطنية كانت تقوم بدراسات مستفيضة لاقامة مشاريع بتروكيماوية محلية ، وأخرى في بعض الدول العربية والاسلامية .

وتجدر الاشارة إلى أن جميع المصانع التابعة لدائرة البترول قد نقلت بكافة حقوقها والتزاماتها إلى المؤسسة العامة للصناعة ، بموجب المادة (٢٤) من القانون رقم (٥) لعام ١٩٧٩ والخاص بانشاء المؤسسة والذي حدد اختصاصاتها في مجال الصناعة ، باستثناء الصناعة البترولية والتي حصرت في شركة بترول أبوظبي الوطنية ، بما يلي :

١ - اقتراح السياسة الصناعية للامارة والاشراف على تنفيذها بعد اقرارها .
٢ - اعداد الخطة الصناعية للامارة ، في ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للامارة بالتنسيق مع الجهات المعنية .
٣ - دراسة وتنفيذ وادارة المصانع المملوكة كليا للحكومة وتسويق منتجاتها على أسس تجارية .
٤ - دعم وتشجيع القطاع الصناعي الخاص .
٥ - الاشتراك مع الغير سواء أكان شخصا طبيعيا أم اعتباريا في تنفيذ وادارة المصانع وللمؤسسة في سبيل تحقيق أغراضها ، أن تباشر كافة العمليات والتصرفات التي يقتضيها حسن قيام المؤسسة بأعمالها داخل دولة الامارات العربية المتحدة أو خارجها .

ثانيا : امارة دبي :

تأتي امارة دبي في المرتبة الثانية بعد امارة ابوظبي ، وذلك من حيث التنمية

الصناعية . ومع ان دبي تهتم كثيرا بالتجارة مما جعلها تحتل المكانة التجارية الأولى بالنسبة للامارات العربية المتحدة ، إلا أنها أيضا قطعت شوطا لا بأس به في مضمار التصنيع ، بانشاء صناعات لسد حاجة السوق المحلية ، أو باقامة بعض الصناعات الكبرى لغرض التصدير .

وبعد اكتشاف البترول في دبي عام ١٩٦٦ وبدء تصديره في عام ١٩٦٩ اهتمت حكومة دبي باقامة عدد من مشاريع البنية الأساسية ، مثل ميناء راشد ، ومطار دبي الدولي ، وشبكة من الطرق والجسور مما أدى إلى ازدهار اقتصادي وتجاري في دبي لم تشهده من قبل .

وقد اقترن الازدهار الاقتصادي بقيام صناعات وطنية صغيرة ، لسد حاجة السوق المحلية من المواد والمنتجات المستخدمة في البناء ، من الطابوق والبلاط والهياكل الفولاذية والأبواب المصنوعة من الألمنيوم ، وقد بلغ عدد المؤسسات أو الشركات الوطنية في هذا المجال ٣٠ شركة ، حسب احصاء غرفة تجارة وصناعة دبي - يعمل بعضها في قطاع لوازم البناء والآخر في الصناعات الاستهلاكية كالألبان والمياه الغازية .

وقد عملت حكومة دبي على تشجيع الصناعات المحلية ، وتقديم كافة التسهيلات لها من حيث اعفائها من الضرائب ، أو منحها امتيازات العمل بالمناطق الحرة . وكذلك بادرت هي أيضا بارساء قواعد صناعات أخرى وعديدة .

كما اهتمت دبي بتطوير قطاع الخدمات العامة واستخدام أحدث الوسائل من أجل خدمة التجارة والصناعة ، حيث أنشأت منطقة صناعية تبعد عن مدينة دبي حوالي ٣٠كم تشمل مصهر الألمنيوم الذي بوشر في تنفيذه عام ١٩٧٥ .

كما تشمل المنطقة الصناعية مشروعا لتوليد القوى الكهربائية لتغذية مصانع المنطقة . كما أقيم مشروع لتحلية مياه البحر ، لمد المصانع الجديدة بحاجتها .

وفي حينه بوشر العمل في مصنع الأسمنت لأجل سد حاجة الامارة من الاسمنت

البورتلاندي ، على أن يأخذ الطاقة اللازمة له من محطة توليد القوى الكهربائية . كما خطط في حينه لانشاء ميناء صناعي خاص لتسهيل استيراد وتصدير الخامات والمنتجات لهذه المنطقة .

المشاريع الصناعية في دبي :

١ - مشروع المنطقة الصناعية :

رأت امارة دبي أن من الضروري اقامة منطقة صناعية خاصة ، يتم تزويدها بالطاقة والماء ، عن طريق شبكات منفصلة عن تلك المستخدمة لتزويد المدن القريبة ، مما يكفل استمرار دوران عجلة الصناعة ، كما جرى اعداد ما يلزم هذه المنطقة من الطرق والجسور ، لضمان سهولة عمليات النقل من وإلى هذه المنطقة كما خطط لاقامة ميناء خاص يخدم عمليات الاستيراد والتصدير .

وكان الغرض من اقامة هذه المنطقة الصناعية هو :

١ - ضمان عدم تلوث البيئة (الهواء ، الماء ، التربة) في المناطق الآهلة بالسكان مع احكام الرقابة على معدلات التلوث في المصانع .

٢ - الافادة من مميزات التوطين .

٣ - تقديم الخدمات بطريقة مؤكدة وفعالة لقطاع الصناعة بما يخدم الانتاج بصورة مباشرة ، وفصل هذه الخدمات عن قطاع الخدمات بالمدينة .

٤ - سهولة تصنيع المواد الخام بالقرب من مراكز توافرها .

٥ - الاقتصاد في الخدمات التي تحتاجها المصانع عن طريق توافرها بشكل مركز .

وقد أقامت امارة دبي هذه المنطقة الصناعية على مسافة ثلاثين كيلومترا من مدينة دبي ، في اتجاه الغرب من جبل علي الواقع على طريق دبي - أبوظبي وتقع المنطقة الصناعية لامارة دبي على شاطيء الخليج .

٢ - مشروع مصهر المنيوم دبي :

يتبــع مصهــر ألمنيــوم دبي ، شركــة ألمنيوم دبي المحدودة وقد تم وضع حجر الأساس لهذا المصهر ، في الخامس عشر من أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ على أن يبـدأ المصهـر في الانتـاج في منتصف عام ١٩٧٩ وأن يبلغ الانتـاج الطاقة القصوى في عام ١٩٨١ بطاقة قدرها مائة وخمسة وثلاثون ألف طن سنويا . وحيث كان من الممكن زيادة طاقة المصهر إلى مائة وثمانين ألف طن متري سنويا في المرحلة اللاحقة .

ويقــع مصهــر المنيوم دبي في المنطقة الصناعية ، والتي تبعد عن دبي ثلاثين كيلومترا ، وكان يقدر أن يشغل المصهر مساحة بحدود ٣ كيلومترات مربعة .

لقد تم توقيع العقد لتنفيذ هذا المشروع في شهر ابريل / نيسان عام ١٩٧٥ . وقد قدرت الكلفة الاجمالية للمشروع ب ٥٢٠ مليون جنيه استرليني بعد انجازه حيث يتم تمويله من قبل مجموعة من البنوك يترأسها بنك لويد انترناشيونال (على أساس طويل الأمد من حيث عقود التصريف) . علما بأن الشركة البريطانية لأعمال الصهر المحدودة (.British Smelter Constructions Ltd) قد قامت ببناء مصنع ألمنيوم دبي .

٣ - مشروع مصنع أسمنت دبي :

شهدت الامارة نهضة عمرانية ضخمة خلال الستينات ومنتصف السبعينات وبالنظر إلى الجدول الآتي ، والذي يغطي دراسة مقارنة عن حجم الواردات من مواد البناء إلى دبي .

قيمة الوارد بملايين الدراهم	السنة
٢٤,٣٠	١٩٦٤
١٦,٩٠	١٩٦٥
١٩,١٤	١٩٦٦
٤١,٩٠	١٩٦٧
٧٣,٩٤	١٩٦٨
١٠١,٠٠	١٩٦٩
١٣٩,١٥	١٩٧٠
١٤٢,١٥	١٩٧١
١٥٣,٠٣	١٩٧٢
٣٢٦,٤١	١٩٧٣

يتضح أن قيمة الواردات من مواد البناء لامارة دبي تضاعفت ٣,٥ مرة على مدى عشر سنوات (١٩٦٤ - ١٩٧٣) وقد شجع ذلك على الاسراع في اقامة مصانع توفر احتياجات البلاد من مواد البناء الأساسية ويبين الجدول التالي حجم الواردات من مادة الأسمنت البورتلاندي في السنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٤ :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
حجم الواردات بالطن المتري	٢٠٧٧٥٠	٢٤٥٠٤٤	٦٨٢٢٧٣[1]
القيمة بملايين الدراهم	١٨,٤١	٤١,٦٦	١٨٨,٨٣

(١) يعاد تصدير أجزاء كبيرة من هذه الكميات إلى امارة ابوظبي ، وباقي الامارات الأخرى وذلك نظرا لمكانة ميناء دبي التجارية في المنطقة .

ونتبين كذلك من الجدول السابق ، ان حجم الواردات في حينه قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات ، قابله ارتفاع في القيمة يفوق عشرة أمثال القيمة على مدى ثلاث سنوات ، والذي يرجع إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والمواد المصنعة في جميع انحاء العالم في تلك الفترة .

ولذا فقد اختيرت صناعة الأسمنت كواحدة من الصناعات ، التي اهتمت بها الحكومة لتساهم في النهضة للامارة ، علما بأن المواد الخام الأساسية لهذه الصناعة متوفرة محليا .

وكان يقدر ان يكلف المصنع ٢٦ مليون جنيه استرليني ، وقد تم طرح أسهم شركة دبي للأسمنت على المساهمين . كما وكان من المؤمل ان تكون الطاقة الكلية للمصنع عند الانتاج ٥٠٠ ألف طن سنويا ، حيث تم التعاقد مع شركة كوستين للهندسة المدنية المحدودة لبناء مصنع الأسمنت .

٤ - مشروع حوض دبي الجاف :

أخذت السفن داخل الخليج في الازدياد بدرجة عالية لأسباب عديدة تذكر منها :

١ - تدفق البترول من دول الخليج العربي وتصديره إلى جميع أنحاء العالم . كما تمثل ناقلات البترول الوسيلة الرئيسية لنقل البترول الخام من منطقة الخليج العربي إلى جميع انحاء العالم . وعلى سبيل المثال فإن امارة أبوظبي وحدها قد صدرت نفطها خلال عام ١٩٧٥ بواسطة ٨٣٦ ناقلة تابعة لـ ٣١ دولة .

٢ - ازدهار حركة التصنيع في جميع دول الخليج العربي ، وبالتالي نشاط الحركة الملاحية لنقل المواد الخام والمنتجات من وإلى المنطقة .

٣ - ازدياد نشاط الحركة التجارية في المنطقة بصورة كبيرة لم تشهد المنطقة لها

مثيلا من قبل – وعلى سبيل المثال فإن الجدول الآتي يمثل حركة السفن إلى ميناء راشد في الأعوام الثلاثة ١٩٧٢ – ١٩٧٤ .

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
عدد السفن الداخلة لميناء راشد	٤٣٧	٢٠٧٣	٢٠٣١
حركة الارشاد (الداخل، الخارج، داخليا)	٦٧٧	٣٢٣٢	٤٤٨٨

مما جعل المسؤولين في حينه يهتمون بدراسة مشروع انشاء الحوض الجاف بدبي ، ليكمل مشروع الحوض الجاف العربي والذي أنشيء في البحرين .

وقد بُديء فعلا في تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٧٣ على أن ينتهي العمل فيه عام ١٩٧٨ .

وكانت التكلفة المقدرة لهذا المشروع ٩١ مليون جنيه استرليني ، ارتفعت إلى ١٥٠ مليون جنيه استرليني ، وكان يتوقع أن تصل إلى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه عند اكتماله .

وقد قام ببناء المشروع شركة كوستين للانشاءات الهندسية وحليفتها مؤسسة تيلوروود العالمية (كوستين وودرو) (Costain/Woodraw) والمهندسون الاستشاريون على بناء الحوض هم سير وليام هالكرو وشركاه (Sir William Halcr- aw & Partners) .

٥ – مشروع شركة جوتن العربية المتحدة المحدودة للأصباغ :

أقامت شركة جوتن النرويجية للأصباغ مصنعا لانتاج الأصباغ والورنيشات

بامـارة دبي ، وحتى نتبـين أهميـة هذا المصنـع نعرض هنا واردات الامارة من الأصباغ المختلفة خلال أوائل السبعينات :

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الأصباغ بالطن	١٨٦٢	٤١٣٠	٥٧٠٦
القيمة بملايين الدراهم	٥,٨٤	٩,٣٥	٢٠,٧٣

وقد تم انشاء شركة جوتن الامارات للأصباغ ، بغرض تغطية السوق المحلية من الأصباغ في تلك المرحلة مع محاولة فتح أسواق خارجية لها .

لقد بدأ المصنع في الانتاج في ١٩ أغسطس / آب عام ١٩٧٥ بطاقة أولية قدرها ٤٠٠ طن سنويا من الأصباغ والورنيشات المختلفة أي ١٠٠,٠٠٠ لتر في الشهر من مواد الصباغة المختلفة . وكان يعمل بالمصنع ثلاثون فنيا وعاملا وقد كان رأس مال المصنع ٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم .

وقد بلغ عدد المواد الداخلة في صناعة الأصباغ المختلفة التي انتجها المصنع حوالي ١٥٠ نوعا ، استورد معظمها من أوروبا وانجلترا والنرويج وكانت الشركة الأم تصدر مواد شبه مصنعة إلى مصنع الشركة بدبي حيث كان يقوم بإكمال تصنيعها .

يمكن تقسيم انتاج المصنع من الأصباغ إلى ثلاثة أقسام :

١ - أصباغ للأغراض المنزلية - كالألوان المستخدمة في أعمال الديكور والورنيشات .

٢ - الأصباغ البحرية - ومنها ما هو مقاوم للصدأ ومنها ما هو مقاوم للأوساخ .

٣ - الأصباغ الصناعية - ومنها دهانات المعادن (Metal Primer) ومنها الـ (Glossy Enamels) لكن المصنع لم ينتج الأصباغ المستخدمة في دهان السيارات في ذلك الوقت .

٦ - مشروع شركة الخليج الصناعية الأسبست :

كانت امارة دبي تستورد مع باقي الامارات الأخرى الأنابيب الأسبستواسمنتية من الخارج ، بمعدلات كبيرة وفي الجدول التالي يتبين لنا معدلات الاستيراد والوصلات خلال الأعوام الثلاث ١٩٧٢ – ١٩٧٤ .

السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الوزن بالطن	٨٥٢١	١٨١٦	٣٤٣٨
القيمة بملايين الدراهم	٨,٨٦	٢,٨٩	٥,١٨

وكان يتم استيراد هذه الأنابيب والوصلات من تسع دول عربية وأجنبية .

وقد أقيم بالمنطقة الصناعية مصنع (Eternit) التابع لشركة الخليج الصناعية وذلك لتغطية جزء من استهلاك السوق المحلية .

ويعتبر هذا المصنع واحداً من أقدم المصانع في دبي ، وقد بدأ في الانتاج في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٣ وكان انتاجه يبلغ ٣٠٠ طن من الأنابيب والوصلات سنويا ، وتتراوح أقطار هذه الأنابيب المختلفة التي ينتجها المصنع حينذاك بين ١٠٠ ملليمتر و٢٠٠٠ ملليمتر .

وقد بلغ رأس مال المصنع ٣,٦٠٠,٠٠٠ درهم حيث كان يعمل فيه حينذاك مائة وثمانون عاملا ومهندسا بالاضافة إلى جهاز من الاداريين كان يبلغ عدده سبعين فردا .

ويدخل في صناعة الأنابيب الأسبستوأسمنتية الأسمنت والأسبستس بالاضافة إلى الأمينت .

وتبلغ نسبة الأسبستس : (الأسمنت + الماء) كنسبة (١ – ٩) وكانت الشركة تصدر في وقتها جزءا من انتاجها إلى كل من البحرين وقطر وعمان .

هذا وكان يخطط لرفع الطاقة الانتاجية للمصنع إلى ٤٠٠ طن في السنة وذلك بتركيب خط جديد للانتاج .

٧ – مشروع شركة تعبئة الغاز :

لمواجهة طلبات السوق المحلية من الغاز المسيل فإن الحكومة قد اتفقت مع شركة كالتكس في نهاية عام ١٩٧٣ على العمل في انشاء معمل لتعبئة الغاز المسيل .

وقد اكتمل المشروع في آخر ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٤ وبدأت الشركة في تعبئة اسطوانات الغاز مع مطلع عام ١٩٧٥ .

ويبين الجدول الآتي واردات دبي من اسطوانات الغاز المعبأة :

العام	١٩٧٢	١٩٧٣
عدد اسطوانات الغاز المعبأ	٩٧٢٩٢	١٤٦٤٧٢
زنة الاسطوانات بالكجم	٤,٥٠٨,١١٩	٣,٧٠١,٨٦٢
القيمة بالدرهم	١,٣٢٤,٨٧٦	١,٣٢٥,١١٨

وكان يتم استيراد الغاز المسيل بواسطة البحر ، ويتم تخزينه في ثلاثة صهاريج بجوار معمل التعبئة . ثم تتم تعبئة الغاز المسيل إما في الشاحنات لنقله إلى أماكن أخرى أو تعبئته في اسطوانات للاستهلاك المنزلي .

٨ - مشروع شركة تصنيع اسطوانات الغاز المحدودة :

اتفقت حكومة دبي مع مجموعة من الشركات الهندسية كاوكالداس لبناء مصنع لتصنيع اسطوانات الغاز المسيل بأحجام مختلفة سعة ٢٥ رطلاً ، ٥٠ رطلاً ، ١٠٠ رطل .

ويبين الجدول التالي واردات امارة دبي من الاسطوانات الفارغة التي كانت تستورد من كل من اليابان وايطاليا والمملكة المتحدة والهند والنرويج .

العام	١٩٧٢	١٩٧٣
عدد الاسطوانات الفارغة	١٧٦١	٢٠٧٤
زنة الاسطوانات بالكجم	٧٧٤٩٢	١٢٤٨٤٥
القيمة بالدرهم	١٧١٤٩٦	٢٣١٤٩١

وكان بامكان الشركة تصنيع أوعية تتحمل الضغط ، وصهاريج تخزين من جميع الأنواع تكفي لسد حاجة السوق المحلية من اسطوانات الغاز في حينه . وقد تم في عام ١٩٧٥ انجاز المشروع الذي كان يتوقع أن يصدر الفائض من انتاجه لدول الخليج العربي المجاورة .

ثالثا : امارة الشارقة :

شهد عام ١٩٧٤ تحولا كبيرا في تاريخ امارة الشارقة ، حيث بدأ تصدير البترول من الامارة لأول مرة في تاريخها . وقد أدى تصدير البترول إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للامارة بسرعة أكبر . فباشرت حكومة الشارقة في تنفيذ عدد كبير من المشروعات الأساسية والتي تعتبر ضرورية كخطوة أولى من أجل التنمية الاقتصادية – ومع بدء تنفيذ هذه المشروعات في الشارقة بدأت بوادر اقامة

الصناعات التي توفرت في الامارة تظهر نجاحها ، وأهم هذه المشروعات الصناعية في الشارقة :

١ - مصنع أسمنت الشارقة :

باشرت امارة الشارقة في انشاء مصنع للأسمنت بطاقة انتاجية قدرت في حينه بحدود ٧٠٠ طن من الأسمنت يوميا ، حيث أن مواده الخام متوفرة بكميات كبيرة في جبل مليحه تكفي لتشغيله لمدة ٢٠٠ عام على الأقل . وقامت بانشاء المصنع شركة سيكس كنستركت البلجيكية ، كما أشرفت عليه شركة الباسفيك العالمية اليابانية ، وانتهى العمل فيه أوائل عام ١٩٧٧ ويقع هذا المصنع بالقرب من مدينة الشارقة .

وهناك مصنع آخر لتصنيع أكياس الأسمنت ، كانت تقوم بانشائه نفس الشركة سيكس كونستركت للانشاءات ، وكان قد خطط له أن يباشر الانتاج قبل نهاية عام ١٩٧٦ بطاقة انتاجية قدرها ١٢ مليون كيس في العام وتستورد المواد الخام لهذا المصنع من الخارج . ويعتبر مكملا لمصنع أسمنت الشارقة .

٢ - مصنع حبال النايلون بالشارقة :

تم بناء مصنع حبال النايلون بطاقة انتاجية تبلغ ٣٠ طناً من حبال النايلون يوميا ، وكانت تقوم شركة الباسيفيك العالمية بالاشراف عليه . ويعمل هذا المصنع أوتوماتيكيا وكان يشغله أربعة عشر عاملا وفنيا في بداية مراحل انتاجه .

٣ - مصنع الرخام بالشارقة :

أقيم مصنع لانتاح الرخام من قبل الشركة الشرقية للرخام ، وذلك في عام ١٩٥٩ برأس مال ١٥ مليون درهم لاستخدام بلاط الرخام من كتل الرخام المستورد من أوروبا وبلغت الطاقة الانتاجية للمصنع حينذاك ١٠٠,٠٠٠م٢ في السنة .

وكانت تستهلك دولة الامارات العربية المتحدة ٤٥٪ من هذه الكمية وتصدر ما تبقى لدول الخليج الأخرى .

كما كان ينتج أيضاً ٥٠,٠٠٠ قطعة من البلاط الموزايك في الشهر وهو ما يغطي جانبا من حاجة الامارات العربية المتحدة من هذا البلاط .

رابعا : امارة رأس الخيمة :

تشجع امارة رأس الخيمة النشاط الزراعي ، وذلك لتوفر الأرض الخصبة والمياه الجوفية الكافية ، بالاضافة إلى أن كمية الأمطار التي تسقط سنويا على الامارة أكبر من أي أمطار تسقط على أجزاء الامارات الأخرى . وتقع المنطقة الزراعية باتجاه الشرق على امتداد سفح جبل عمان وتبلغ المساحة المزروعة في رأس الخيمة حوالي ١٥٪ من مساحة الامارة .

كما تقوم حكومة رأس الخيمة ، بتوفير جميع المتطلبات اللازمة لزيادة الانتاج الزراعي عن طريق استعمال الوسائل الحديثة فيها ، ويوجد في راس الخيمة أول مركز للأبحاث الزراعية في جنوب الخليج ، كما توجد محطة للتجارب بالدقداقة ، التي تبعد عشرين ميلا عن مدينة رأس الخيمة ، وقد افتتحت هذه المحطة في عام ١٩٥٥ وكانت تتلقى المساعدة من مجلس الامارات المتصالحة . وعدا دراسة الوسائل الزراعية فإن المركز أشرف على مدرسة زراعية ومزرعة تجريبية ، وأخرى لتربية الدواجن بالاضافة إلى عيادة بيطرية . وتشجع الحكومة ابناء المزارعين للالتحاق بهذه المدارس ، كما أنها تقدم المساعدات المالية والعينية لانشاء مزارع جديدة . وتشتهر رأس الخيمة بأنها مركز لصيد الأسماك .

أما في مجال البترول فقد قام العديد من الشركات العالمية مثل شركة الاتحاد للزيت الأمريكي ، وشركة شل وشركة فيتول الهولندية وغيرها بالتنقيب عنه ، وقد نجح البعض فيما بعد باكتشاف بعض الكميات من البترول .

ونتيجة لهذه الظروف نجد أن النشاط الصناعي في امارة رأس الخيمة مازال محدودا وفيما يلي أهم المشاريع الصناعية في رأس الخيمة :

١ - مصنع الاسمنت :

يعتبر مصنع أسمنت رأس الخيمة (مصنع الاتحاد) الأول من حيث الأقدمية بالنسبة لمصانع الأسمنت الأخرى ، التي كان يجري بناؤها في أبوظبي والشارقة ودبي وقد تم بناؤه بواسطة شركة (ايشيكا واجيما هاريما) اليابانية بكلفة قدرها ٩٠ مليون درهم.

وكان ينتج حوالي ٧٠٠ طن من الأسمنت البورتلاندي يوميا ، وقد بوشر في ذلك الوقت في توسيع طاقته الانتاجية لتصل إلى ١٤٠٠ طن في اليوم . كما وتتوفر المواد الخام اللازمة لصناعة الأسمنت محليا .

وكان المصنع قد بدأ الانتاج في منتصف عام ١٩٧٥ حيث كان يتم استهلاك معظم انتاجه محليا ، ويصدر جزءاً من الانتاج إلى المملكة العربية السعودية ، وذلك تنفيذا لاتفاق بين البلدين يقضي بمد الأخيرة بكميات من الأسمنت تبلغ ١٠٠,٠٠٠ طن للمساهمة في تنفيذ مشروع جبيل في السعودية ، وقد ساهمت حكومة أبوظبي بـ ٢٥٪ من رأس المال المطلوب لاقامة هذا المشروع وقدمت الضمانات المصرفية للجزء الباقي من رأس المال .

٢ - شركة احجار راس الخيمة :

انشيء هذا المصنع عام ١٩٧٥ وقد بلغ رأس ماله عشرة ملايين درهم ، وكان قادرا في حينه على تجهيز خمسة ملايين طن من الأحجار سنويا . وكان يصدر جزءا من هذا الانتاج إلى المملكة العربية السعودية .

٣ - مشروع صيد الأسماك وتصنيعها :

كان يجري حتى نهاية عام ١٩٧٥ بناء هذا المصنع ، الذي قدرت كلفة بنائه بحدود ٣٠ مليون درهم ، على أن يبدأ في الانتاج في يونيو / حزيران ١٩٧٦ بطاقة تصنيع قدرها ٣٠٠ طن من الأسماك يوميا ، وقامت بالأعمال المدنية لهذا المصنع شركة الاتحاد للمقاولات ، بينما قامت شركة فيدكو النرويجية بالأعمال الميكانيكية له .

بالاضافة إلى المشاريع أعلاه كانت هناك في حينه دراسات لاقامة بعض المشاريع الصناعية الأخرى وأهمها :

١ - مشروع لصناعة قضبان حديد التسليح .
٢ - مصنع للأنابيب المعدنية بأقطار تتفاوت من نصف إلى ٢ بوصة تستخدم في عمل منصات الحفر في المناطق المغمورة .
٣ - مصنع لتجهيز الرخام .

خامسا : التطورات الصناعية بامارة الفجيرة (١٩٧٧ - ١٩٨٨)

اتسمت التوجهات الاقتصادية العامة في امارة الفجيرة ، خلال السنوات العشر الماضية (١٩٧٧ - ١٩٨٨) باستغلال كافة الامكانيات المتوفرة لزيادة النمو الاقتصادي ، وتحويل الامارة إلى مركز صناعي وتجاري متقدم في منطقة الخليج ، اذ أمكن تحقيق خطوات عملية ناجحة في هذا المجال ، وذلك بفضل حجم الأموال التي استثمرتها حكومة الفجيرة في الكثير من المشاريع الانتاجية أولا ، وبفضل الموقع الجغرافي المتميز للامارة ثانيا ، حيث ازدادت هذه الأهمية في عمليات اعادة التصدير وبالأخص للبلدان المطلة على الخليج العربي .

وفي الآونة الاخيرة استطاعت الحكومة توفير المزيد من مرافق البنية التحتية والتسهيلات ، فقد تم انشاء مطار الفجيرة الدولي والذي يتوقع ان يلعب دورا هاماً ،

في حركـة النقل الجوي للسلع بين دول شرق آسيا وأوروبا ، كما تم تطوير طرق المواصلات بين ميناء الفجيرة الواقع على خليج عمان وبقية امارات الدولة ، ومنها إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، وتم ربط هذه الطرق بالمطار ، بحيث أصبحت هنـاك شبكـة معبـدة من الطرق الحديثة ، القادرة على استيعاب حركة التجارة المتزايدة في الامارة .

ومع اقامة مركز الفجيرة التجاري افتتحت بعض الشركات الكبيرة مكاتب تجارية لهـا ، ويتوقع أن يتحول المركز إلى مقر دائم لادارة أعمال الكثير من المؤسسات التجارية المحلية والخارجية ، وخصوصا بعد استقرار الأوضاع في الخليج وارتفاع الطلب على السلع والخدمات في جميع بلدان المنطقة .

وفي المنطقة الحرة بامارة الفجيرة باشرت العديد من المصانع أعمالها ، اذ تعمل هناك حاليا خمسة مصانع ، تقوم بانتاج الملابس الجاهزة وأدوات الطباعة ولعب الأطفال وبعض المنتجات الكيماوية .

وقد ارتفع عدد المنشآت الصناعية التي يزيد عدد العاملين فيها عن عشرة عمال من ٥ منشآت في عام ١٩٧٧ إلى ٢٧ منشأة في عام ١٩٨٨ ، منها ١٦ يزيد رأس مالها عن مليون درهم ، ١١ منشأة تتراوح رؤوس أموالها بين مائتي ألف ومليون درهم ، في حين ارتفع عدد العاملين في هذه المصانع من ٨٦ إلى ١٥٠٠ ويشكل ذلك ٤,٥٪ و٤٪ على التـوالي من اجمـالي عدد المنشـآت الصنـاعية واعداد العاملين بالصناعات التحويلية في دولة الامارات العربية المتحدة .

من جهـة أخـرى تضاعفت رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة في غضون السنوات القليلة الماضية ، وارتفعت من ٢,٥ مليون درهم فقط في عام ١٩٧٧ إلى ٨١٠ ملايين درهم في عام ١٩٨٨ . كما ارتفعت قيمة الانتاج الصناعي من ٣,٣ مليون درهم في عام ١٩٧٧ إلى ٢٠٥ ملايين درهم في عام ١٩٨٨ ويشكل ذلك ٣,٣٪ من قيمة الانتاج الصناعي بالدولة .

أما فيما يتعلق باجمالي حجم الأموال المستثمرة ، فقد ازداد من ٨ ملايين درهم

إلى ٦٦٠ مليون درهم خلال نفس الفترة المشار إليها ، وتمثل هذه البيانات ٩٪ من مجموع رؤوس الأموال و٤,٥٪ من الأموال المستثمرة في الدولة ، حيث تملك حكومة الفجيرة أو تساهم في أكثر من ٥٠٪ من عدد المنشآت الصناعية العاملة في الامارة .

وبالاضافة إلى ذلك فإن إمارة الفجيرة استقطبت في السنوات الأخيرة العديد من المشاريع الاقتصادية الخليجية والعربية المشتركة وبالأخص في مجال الأمن الغذائي كالشركة العربية للدواجن . ونظرا لمحدودية القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص في الامارة فإن المشاريع الكبيرة في المستقبل سوف تقام برؤوس أموال مشتركة ، كما أن جزءا منها سيتركز في المنطقة الحرة والمزودة بالكثير من التسهيلات في الوقت الحاضر .

مشروع انتاج معدات الدواجن والأبقار الحلوب :

ويقدر رأس المال المقترح للشركة بمبلغ ٩٢ مليون درهم «٢٥ مليون دولار» ويتألف من ثلاثة معامل بطاقة انتاجية اجمالية قدرها ٩٠٠ طن مواد بلاستيكية و٣٦٦٠ طناً من صفائح الألمنيوم و١٠٦٠٠ طن من الحديد بأشكاله المختلفة ، وسيقوم المشروع بتصنيع أكثر من ٨٠ سلعة مختلفة تستخدم كمعدات وتجهيزات للدواجن والأبقار .

ويعتبر هذا المصنع من المشروعات الرائدة في هذا المجال ، حيث أثبتت دراسة الجدوى الاقتصادية والتي أعدتها الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية امكانية نجاحه ، وتعززت هذه الامكانية بعد أن أعلن ممثلو شركات الدواجن والأبقار في دول مجلس التعاون الخليجي عن مشاركتهم في رأس مال الشركة المزمع اقامتها .

سادسا : الامارات الأخرى :

لم تكن هناك أية مشاريع صناعية تذكر في كل من امارة عجمان ، وامارة أم القيوين ، قبل منتصف السبعينات وأن كانت هناك دراسات لاقامة بعض المشاريع

الصناعية الصغيرة ، مثل صناعة البلاط والرخام والطوب وذلك لسد الحاجة المحلية من هذه المواد للبناء .

كما كانت امارة عجمان تخطط لبناء حوض جاف لاصلاح وبناء السفن الصغيرة بالاشتراك مع شركات يابانية .

يتضح مما تقدم ان النشاط الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة كان حتى ذلك الوقت مبعثراً بين الامارات المختلفة ، ويفتقر إلى التنسيق وهذه الأمور ضرورية من أجل اقامة صناعة حديثة متطورة .

فلذلك كان من المؤمل ان يتم العمل على ايجاد الاطار القانوني الذي ينظم شؤون الصناعة على مستوى الاتحاد ، ومن ثم على وضع خطة صناعية اتحادية تربط وتنسق ، بين الصناعات المحلية الموجودة في الامارات والتي ستنشأ في المستقبل ، وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الكبرى . ان التنسيق والتكامل على مستوى الاتحاد ضروريان ، حتى لا تتجه الامارات كلاً على حدة إلى التنافس الشديد فيما بينها في المجال الصناعي ، مما يكون له آثار سلبية على الصناعة فضلا على ما فيها من اهدار للامكانات المادية ، والتي يمكن توجيه فائضها إلى مجالات اقتصادية أخرى .

لقد شكل هذا التوجه الأساس الذي حكم التطور الصناعي والتنمية الصناعية أن على صعيد كل امارة أو على صعيد الدولة ككل ، وهو ما سنحاول تبيان معالمه فيما يلي :

التوجه نحو بناء صناعة اتحادية متطورة بعد منتصف السبعينات :

يتطلب بناء صناعة اتحادية متطورة وضع أسس تحدد الاطار الذي يمكن لهذه الصناعة أن تتحرك من خلاله ، ومن العوامل المكونة لهذا الاطار :[1]

---

(١) نحو استراتيجية واضحة لسياسة التصنيع في دولة الامارات العربية المتحدة «بحث خاص للدكتور أحمد رضا – المستشار الاقتصادي في اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة – ص٣» .

١ – اجراء مسح شامل ودقيق لما يمكن له أن يتوافر داخل الدولة من مواد أولية ومستلزمات تعتبر بمثابة موارد اقتصادية متاحة ينبغي لها أن تستغل استغلالاً أمثل .

٢ – دراسة السوق المحلية وأخذ مؤشرات كافية للتعرف على الطلب ونوعه في الداخل عبر سنوات عديدة ، ووضع تصور كامل للسلع التي تستأثر بطلبات السوق المستهلكة .

٣ – دراسة السلع التي تستأثر بحقل (اعادة التصدير) في التجارة الخارجية للدولة ، وبالتالي امكانية انتاجها محليا والاستفادة من الفرق في تكاليف الشحن والاستيراد ، من بلد المنشأ بالنسبة للدولة المصدر اليها .

٤ – وضع أولويات بالمشاريع الاستراتيجية للصناعة والتي يفترض لها أن تقام في الدولة كنتيجة منطقية لوجود النفط الخام فيها ، تلك الصناعات التي تحيل النفط من مادة خام إلى مادة أولية ، تدخل ضمن متطلبات الاستهلاك والانتاج معا ، وكذلك الاستفادة من الغاز الطبيعي المهدور .

٥ – التطلع إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى للنظر في متطلباتها ومستلزمات نهوضها ، وما يمكن لها أن تستفيد على طول الفترة من مساهمة القطاع الصناعي في دعمها .

٦ – دراسة السوق الخليجية بشكل دقيق ، للتعرف على امكانية قيام صناعات معينة ، يمكن لتلك السوق أن تستوعب المنتج منها بشكل اقتصادي يتميز بالتأثير على عاملي الكلفة والوقت معا ، وهما عاملان يعتبران في غاية الأهمية بالنسبة لأي اقتصاد يسير في طريق النمو .

٧ – دراسة الترابط بين الصناعات سواء كانت تكاملية أو كان منها المعتبر ضمن الطلب المشتق ، وفي كلتا الحالتين تجرى دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع واجراء مسح لمستلزمات قيامها .

ويعتمد هذا الاطار على تحديد مفهوم واضح للعامل الديموغرافي ، ومحددات الطلب العام الخارجي والداخلي في وضع الأسس الصناعية .

ان دولة الامارات العربية المتحدة تفتقر إلى الأيدي العاملة ، التي تمكنها من التوجه نحو تخطيط انشاء صناعات ، تعتمد أساسا على كثافة الأيدي العاملة (Labour Intensive Industries) بينما يتطلب التخطيط لبناء صناعات تعتمد على الرساميل العالية Capital Intensive Industries اعداد الأيدي العاملة الفنية المؤهلة لاستخدام التقنية الحديثة التي تعتمد عليها مثل هذه الصناعات . ان القوى العاملة في الدولة هي عمالة مستوردة في أغلبيتها ، وفي المجالات الصناعية القائمة سواء تلك التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة ، أو تلك التي تعتمد على الرساميل العالية ، مما يؤثر على مدى استقرار وتطور مثل هذه الصناعات ، من حيث ارتفاع نسبة حركة التغيير في القوى العاملة (Labour Turnover Move-ment) والتي يعتبر وجودها مؤقتاً Transitional Position إلى حين عودتها إلى بلد المنشأ الذي تنتمي إليه ، بعد تكوين رأسمال يساعدها على الاستقلال الاقتصادي فيه أو تحقيق أهداف أخرى كانت تطمح أساسا إلى تحقيقها . كما أن هذه القوى المستوردة تحمل معها أيضا خلفياتها الاجتماعية والحضارية بايجابياتها وسلبياتها ، إلى مجتمع الامارات بالاضافة إلى أنها من الروافد التي يتم من خلالها تحويل جزء من مجمل الناتج المحلي إلى الخارج ، عوضا عن اعادة تشغيله داخل الدولة ودفع حركة التطور والنمو إلى الأمام .

لقد تطلبت عملية التوسع والنمو الاقتصادي السريع في الدولة الاعتماد على استيراد القوى العاملة ، والتي كانت حتى أوائل السبعينات تتكون بشكل أساسي من العمالة الآسيوية من الدول المجاورة ، تم استبدالها بعد ذلك في قطاعات معينة بعمالة من الدول العربية الشقيقة ، وخاصة في قطاعي الحكومة والبترول بينما استمر القطاع الخاص في اعتماده على العمالة الآسيوية . وخلال الفترة بين أوائل السبعينات ومنتصف الثمانينات مر اعداد وتطوير القوى العاملة المحلية بثلاث مراحل أساسية . مرحلة الاعتماد على ايفاد المواطنين في بعثات دراسية وتأهيلية إلى الخارج شكلت النواة الأولى لتولي الكثير منهم المراكز الريادية الأولى في عملية استكمال البنى الاقتصادية والأجهزة والمؤسسات الحكومية ، ومرحلة التأهيل والتخصص الداخلي بعد انشاء العديد من مراكز التدريب والتطوير في قطاع البترول وافتتاح جامعة الامارات ، مما وفر الكوادر المحلية من المواطنين وبشكل واسع في القطاعات الحكومية أو قطاع البترول ، والذي كان يعتبر كقطاع اقتصادي

رائد ، أما المرحلة الاخيرة فهي مرحلة تخطيط القوى العاملة ، والتي تتطلب دراسة احتياجات مختلف القطاعات من القوى العاملة ، من حيث نوعيتها وكميتها بعد استكمال الهياكل الأساسية واستحداث المعاهد الفنية والتقنية اللازمة ، لاعداد القوى العاملة المطلوبة لتحل محل القوى العاملة المستوردة تدريجيا ، خاصة في مجال الصناعات التي تتطلب رأس مال مرتفعاً .

أما محددات الطلب العام الخارجي والداخلي ، فتعكس العوامل التي تؤثر في عملية التطور والتوسع الصناعي ، قياسا إلى الوضع التنافسي في الأسواق الداخلية أو الخارجية بين السلع المنتجة محليا ، وتلك المتوافرة في الأسواق العالمية ، ويشمل الوضع التنافسي عاملي الجودة والسعر بالاضافة إلى توفر أو عدم توفر المواد الأساسية لعملية التصنيع ، ومدى الحماية التي يمكن تأمينها لدعم الصناعات المحلية في الأسواق المحلية ، وعلى صعيد الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الدولة والدول الأخرى .

ومما لا شك فيه أن العامل الديموغرافي وعامل محددات الطلب العام الخارجي والداخلي ، قد أثر في عملية التطور والتنمية الصناعية في الدولة كما ساهم ذلك أيضا في تعدد الجهات كالبلديات والحكومات المحلية في الامارات التي تمنح تراخيص المشروعات الصناعية ، أو التي تقوم بتنفيذها مما أدى إلى تكرار مشروعات متماثلة وانعدام التنسيق بين هذه المشروعات في أكثر من امارة ، بالاضافة إلى عدم توافر البيانات التفصيلية عن الوضع الصناعي[1] والتي تساعد على اجراء تقويم فعال . ولقد استدعت وزارة التخطيط لهذا في عام ١٩٧٧ فريقا من منظمة التنمية الصناعية التابع للأمم المتحدة لاجراء حصر شامل للمنشآت الصناعية الموجودة ، وبحث امكانيات ومجالات التنمية الصناعية في الدولة ، وقد تم تنفيذ هذا المسح في مارس / آذار ١٩٧٨ ، كما قامت امارة أبوظبي ولنفس الغرض باجراء مسح صناعي لوضع استراتيجية للتصنيع ونستعرض فيما يلي نتائج هذين المسحين الصناعيين :

(١) الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال المدة ١٩٧٢ - ١٩٧٧ ، وزارة التخطيط / ادارة التخطيط . مايو / آيار ١٩٧٨ ص ١٠١٤ .

المسح الصناعي الثاني في امارة أبوظبي يناير/كانون الثاني ١٩٧٧:

يمكن تلخيص التقرير الذي أعدته شركة الكترواط السويسرية والخاص بالمسح الصناعي لامارة أبوظبي والذي تم بناء على قرار المجلس التنفيذي رقم ٥ جلسة ٧٦/٢٠ بما يلي :(١)

أولا : المشكلة المطروحة للدراسة :

ان الهدف من هذه الدراسة هو وضع المعايير التي يمكن اتخاذها كأساس لاستراتيجية التصنيع في أبوظبي . وينحصر ذلك في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة ، خارجا عن نطاق صناعة البترول والبتروكيماويات . كما أن هناك اتجاها خاصا نحو تحليل اقتصاد الامارات ، ديموغرافيتها ، مناخها ، الموارد الطبيعية بالاضافة إلى الوضع الحالي للتنمية والامكانيات المتوقعة في منطقة الخليج .

ويجب التنويه إلى أنه لا يدخل تحت هذا البحث ، ما قد يخطر على الذهن من الاجابة على الاستفسار حول ما يجب أن تقوم عليه الصناعة أولا حيث أن المنطلق الذي يرتبط بالدراسة هو وجود الرغبة في التصنيع كمستقبل للتنمية في الامارة ، علما بأنه بالنسبة لكل المستويات التي تتخذ القرارات فإن هناك اعتبارات أمام السلطات العليا عند النظر للمستقبل الذي يمكن أن يوضح للامارة وهي :

١ - النمو السكاني لتوفير العمالة المطلوبة سواء للصناعة أو للانشاءات .

٢ - المفاضلة من حيث طلب صناعات رأسمالية أو صناعات تحتاج إلى عمالة مكثفة ، وتحديد مستويات مهارة العمالة في التفكير في مستوى الأجور المرتفعة .

٣ - مدى الارتباط بالاستيراد خاصة في حالة الصناعات الرأسمالية ، وكذلك اعتبارات عدم التخصص المطلوب للانتاج المتوقع أن تتميز به الامارة .

---

(١) الصناعة في ابوظبي ، المؤسسة العامة للصناعة الكتاب السنوي الأول ١٩٨٠ ، ص١٧ - ٤٠

وهذا ما سيتم ايضاحه في الأبواب القادمة مع وضع حلول مقترحة لامكان اتخاذ القرارات عن طريق السلطات العليا .

ثانياً : الوضع الاجتماعي والاقتصادي الحالي في أبوظبي :

لقد بدأت أبوظبي بداية طيبة نحو التنمية الاقتصادية والصناعية ، وقامت بوضع الهياكل الأساسية اللازمة لمسايرة تلك التطلعات . ولكل دولة خصائص أساسية تحدد بوجه عام درجة ونوع الاستثمار الصناعي الممكن القيام به . وفيما يلي الظروف والعوامل الخاصة بإمارة أبوظبي :

المنـــاخ :

١ – أعباء تبريد خطوط الانتاج وتكييف هواء المباني والمكاتب تمثل عنصرا اضافيا للتكلفة .

٢ – عند القيام بتعاقدات خارجية فهذا يمثل عبئا اضافيا للتكلفة ، حيث يدفع لها مرتبات عالية لتشجيعها على الاستمرار في العمل ، تحت الظروف الجوية والمعيشية الصعبة .

٣ – انتاجية العمل تتأثر بوجه عام بالرطوبة والحرارة العالية مما يؤثر على تكلفة المنتجات .

٤ – وعلى النقيض فهناك ميزة الجو في الشتاء قد تجعل تلك المنطقة سياحية وجذابة .

٥ – أشعة الشمس يمكن استخدامها مستقبلا كمصدر للطاقة .

السكـــان :

ازداد نمو السكان في أبوظبي منذ ١٩٦٨ زيادة فائقة نتيجة الهجرة وقدر متوسط الزيادة السنوية فيما بين تعدادي ١٩٦٨ ، ١٩٧٥ بحوالي ٢٥٪ ويعتبر التركيب السكاني غير متوازن من ناحية النوع والجنسية .

الثروة المعدنية :

حيث أن التقرير لا يغطي الصناعات البتروكيماوية والبترول ، فسيتم التركيز على الثروة المعدنية ، وهي تتمثل أساسا في الحجر الجيري بمنطقة العين (يستخدم في صناعة الأسمنت) وكذلك الرمل (يستخدم في صناعة الطابوق) ويبدو أنه ليس هناك خامات فلزية أو لافلزية بكميات اقتصادية ، هناك مسح معدني آخر لمناطق محددة حيث سيتم تقدير الكميات الممكن انتاجها ونوعيتها للتعرف على اقتصاديات استغلالها .

الكهربـــاء :

يتم توليد الكهرباء حاليا من ثلاثة مصادر رئيسية وهي الغاز والبترول الخام وكذلك البترول . وتعتبر تكلفة توليد الكهرباء في امارة أبوظبي عالية بالمقارنة بالدول الصناعية الأخرى . وسعر البيع للأنواع المختلفة من الوقود أقل نسبة في أبوظبي عنها في كثير من الدول الأوروبية .

المـــاء :

الماء الصالح للشرب في أبوظبي حاليا ناتج عن عملية ازالة الملوحة وتعتبر مصادر الماء الطبيعية بوجه عام في أبوظبي غير متوفرة .

التمويـل الرأسمالـي :

بالاضافة إلى كفاية قوى الطاقة فإن أبوظبي تمتاز بأن لديها قاعدة تمويل مأمونة للانفاق على مشروعات التنمية بل هناك فائض في الميزانية .

التعليـــم :

هناك تطور ملحوظ في مستويات التعليم المختلفة ، وكذلك الخطط المعدة لا يفاد

بعثات تعليمية أو تدريبية ، في المجالات المطلوبة حاليا سواء علمية أو نظرية .

الهياكل الأساسية الفنية :

أولت الامارة عناية خاصة لاقامة الهياكل الأساسية الفنية (مثل الطرق والميناء والمطار والكهرباء ... الخ) وكذلك للهياكل الاجتماعية (مثل المدارس والمستشفيات .. الخ) وتمثل تلك الهياكل عوامل هامة في التنمية الاقتصادية الصناعية والاجتماعية للامارة .

الترفيه والانعاش الاجتماعي :

يستهدف ذلك جانبين أولهما الاستجمام لمواصلة العمل فيما بعد ، وثانيهما خلق المواهب الرياضية والوعي الثقافي ، ويعتبر من أهم جوانب الحياة في المجتمعات الصناعية ، وهذا ما تفتقر إليه أبوظبي حاليا ولكن هناك خطى متقدمة لتطوير ذلك .

أسس التخطيط :

يختلف الوضع في أبوظبي عن طبيعة ومتطلبات التخطيط المتبعة ، في معظم البلاد حيث تقل المعلومات الاحصائية نتيجة حداثة عهد الامارة ، وكذلك صعوبة التنبؤ نتيجة عوامل الهجرة وتغيير المعدلات والأنماط غير المتوازنة ، مما جعل التخطيط يرتبط أساسا بما تراه السلطات العليا لصالح البلاد .

ثالثا : أسلوب اجراء الدراسة :

تم اتباع نظام الحذف المتتابع بغية التعرف على الصناعات التي تحقق املاً سريعا في التصنيع ، والأساس الموضوع لهذه الدراسة يتحدد بمجموعه من هياكل تعكس الحالات الخاصة في الامارة سواء سلبية أو ايجابية .

رابعا : مسح الأسـواق :

في هذا القسم تم عمل مسح عام للأسواق لسبع دول هي البحرين ، العراق ، ايـران ، الكـويت ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية والهدف من ذلك هو اعـطاء مدخـل لجهود الصناعة ، وكذلك مستقبل التنمية بالاضافة إلى استنباط مؤشرات لكل منتج على حدة ، يمكن الاستعانة بها كأنماط نوعية وكمية وعلى ذلك فقد تم التركيز على الصناعات التي تهم الامارة من حيث وضعها في خطة التنمية وتغطي تلك الدراسة :

١ - اسقاط للسكان والناتج القومي الاجمالي والتطورات المتوقعة لهما .

٢ - بيـانـات بالصنـاعات القائمة والجاري تنفيذها والجديدة سواء صناعات أساسية أو صناعات صغيرة .

٣ - بيان التجارة الخارجية .

٤ - فكرة عن خطط التنمية .

خامسا : اختيار الصناعات ذات الأولوية :

ملاحظـات مبدئيـة :

يتم اختيار الصناعات حسب الأولويات التالية :

١ - عامل الكثافة حيث قسمت الصناعات طبقا لكثافة رأس المال الثابت والعمالة المطلوبة ، وعليه وضعت أفضلية للمشروعات ذات الكثافة الرأسمالية والتي تتطلب حجما قليلا من العمالة وذلك بحسب الترتيب التالي للمجموعات الأربع التالية :

١-١ بعض المنتجات الغذائية - المرطبات والتبغ والأخشاب ومواد البناء .

١-٢ بعض المنتجات الغذائية الأخرى والمرطبات والتبغ والورق المقوى

والاطارات والزجاج المسطح والمعادن الأساسية .

١-٣ الكيماويات ووسائل النقل .

١-٤ المنتجات المعدنية الكبيرة - الماكينات والمعدات والغزل والنسيج وبعض الصناعات التصنيعية الأخرى ومنتجات البلاستيك .

٢ - كثافة الطاقة ، فأبوظبي تستطيع أن تقدم للصناعات التي تتطلب طاقة كبيرة ميزة نسبية نظرا لتوفرها بالامارة .

٢-١ صناعات تحتاج إلى مستوى منخفض من الطاقة (كثافة الطاقة أقل من ٤٪) مثل الصناعات الغذائية ، الغزل والنسيج ، الجلود ، الأثاثات الخشبية ، الورق ، الطباعة والنشر ، المنتجات المعدنية ، المعدات ، الماكينات والصناعات التصنيعية الأخرى .

٢-٢ صناعات تحتاج إلى كثافة تزيد عن المتوسط (٤ - ٨٪) تكون ذات أفضلية أكبر من المجموعة الأولى وهي : أعمال النجارة من تقطيع وتسوية ، انتاج الكيماويات ، المنتجات البترولية ومنتجات الفحم والمطاط والبلاستيك ، الخزف والزجاج والأدوات الزجاجية .

٢-٣ صناعات ذات تكلفة أكبر للطاقة تزيد عن ٨٪ من القيمة المضافة وهذه يجب أن تعطى لها الأولوية وهي : الورق ، الورق المقوى ، القلويات والكلور ، تكرير البترول ، مواد البناء ، المنتجات الكهروفلزية والألمنيوم والزنك وأفران الصلب .

٣ - استهلاك الماء النقي يعتبر عائقا يحد من اختيار المشروعات التي تحتاج الى وفرة من الماء . والصناعات التالية تعتبر مستهلكاً كبيراً للمياه (حوالي ٥٠٠ متر مكعب من المياه لكل مستخدم) : الصناعات الغذائية والمرطبات ، الغزل ، الملبوسات والمنسوجات الجاهزة ، المدابغ والغراء ومواد الصناعة ، وطواحين الخشب ، الورق والورق المقوى ، الكيماويات وتصنيع منتجات البترول ، الأسمنت ، حديد أفران عالية ، الصلب المدرفل .

وبـاستعـراض ما تقدم ذكره يمكن تقسيم الأولويات لاختيار المشروعات ذات الأفضليـة ، وممـا يذكـر أيضـا أن الصناعات التي تتبع الهياكل التالية يمكن اختيـارها أيضا للطور الثاني ، حتى في حالة ما إذا ظهرت أنها ليست من ذات الأفضليات الأولى وذلك للهياكل الثلاثة الآتية :

١ – صناعات تجهيز الخامات الأولية المحلية (مثل البترول ، أو المنتجات الغازية والزراعية والأسماك والخامات غير المعدنية ، التي قد يحتاج إليها في مواد البناء) أو المنتجات الوسيطة التي قد تصنع من تلك الخامات الأولية .

٢ – صناعات تتميز بنموذج انتاج متجانس ومترابط .

٣ – صنـاعـات احـلاليـة للواردات حيث ان الانتاج المحلي رغم ارتفاع تكلفة العمالة ، إلا أن الواردات قد تكون مرتفعة السعر حيث تزداد تكلفة النقل والشحن .

وعلى الوجه الآخر وفي حالة اذا ما ظهرت بعض الصناعات ، التي وضعت لها أولوية حسب الاختيار الأول ، حينئذ يمكن استبعادها في الحالات التالية :

١ – استخدام مستوى رفيع من التكنولوجيا لا يمكن نقلها بسهولة .

٢ – الانتاج غير متجانس (متباين) ودرجة التخصص عالية حيثما يوجد عرض متسع لاسواقها .

٣ – ظهور أسباب في السوق تحتم حذفها دون السير في بحثها ودراستها .

أسس وضع استراتيجية للتصنيع في أبوظبي :

الهـــدف :

يستهدف هذا الباب عرض الصناعات التي ظهرت أهمية لوضعها تحت البحث في مرحلة ثانيـة ، حيث سيتم اجراء دراسات فنية واقتصادية لها بالاضافة إلى تحـديـد موقف تلك الصنـاعات ، بالنسبة للاقتصاد القومي والاطار الاجتماعي

بأبوظبي ، والامارات المجاورة والتعرف على مناطق المشكلات وايضاح التضمينات الصناعية في أبوظبي . وأخيراً يستعرض هذا الباب الاستنتاجات والاقتراحات ويضع التوصيات اللازمة ، ويجدر بالذكر التأكيد بأنه لا يمكن وضع تقرير نهائي لاستراتيجية محددة بالذات . دون أن نضع في الاعتبار أن السلطات العليا المسئولة هي التي يمكنها ان تتخذ القرارات للسياسة الاقتصادية .

الصناعات ذات الأولوية :

عند تقديم الصناعات التي تم اختيارها لدراسة الجدوى الفنية أو الاقتصادية في المرحلة الثانية ، يجب أن نؤكد أنه لا يمكن القطع بأن تلك الصناعات ستكون لها جدوى معقولة ومقبولة ، وذلك للافتقار الملحوظ الى البيانات والمعلومات اللازمة للبت في ذلك الموضوع نهائيا . وعلى الوجه الآخر فإن الصناعات التي روئي استبعادها قد تنعكس الصورة في حالة ما إذا أثبتت منافستها لمثيلها المستورد ، أو في حالة فرض حماية جمركية من الحكومة .

وأهم الافتراضات الموضوعة للدراسة هي تقدير معدل نمو السكان في أبوظبي والامارات الأخرى حتى عام ١٩٨٥ ، حيث لم يبن ذلك على التنبؤ بل تمت الاستعانة بمدخلات أخرى للمعاونة في الوفاء بالغرض المطلوب .

طريقة الاختيار النهائي للصناعات :

بعد الاستعراض النهائي للصناعات ذات الأفضلية الأولى ، تم وضع أوزان للترجيح على أساس تقييم المشروعات في ثلاثة مستويات عالٍ ومتوسط ومنخفض . وبعد ذلك أعيد التقسيم بطريقة تجعله أكثر فعالية من حيث السرعة والاقتصاد في البحث في المرحلة الثانية ، وذلك باعتبار طبيعة المنتج والخامات الأولية والمخرجات الناتجة . وفي الخاتمة تم تكوين رأى حتى يقضي بأن تستكمل الدراسة البحثية عن جدية تلك الصناعات فنيا واقتصاديا ، لتخرج إلى التنفيذ سواء بواسطة الحكومة أو عن طريق القطاع الخاص بمفرده أو بمساهمة الحكومة معه .

تصنيف المجموعات طبقا للصناعة (الاختيار الثاني بعد الاستثناء)

١ - الصناعات الغذائية ، المرطبات والتبغ .
(تجهيز اللحوم ، الدهون والشحوم ، البسكويت ، الشيكولاته ، علف الحيوان ، السجائر) .

٢ - الصناعات النسيجية (أغطية الأرضية) .

٣ - الصناعات الخشبية (ألواح الحوائط الخشبية والأسمنتية) .

٤ - الصناعات الورقية والطباعة والنشر ، العلب ، الصناديق ، ورق التواليت ، الفوط ، الورق) .

٥ - الصناعات الكيماوية والكيماويات والبلاستيك غير المعدنية .

٥-١ منتجات البلاستيك ، الأوعية ، الخزانات ، الجرادل سلال المهملات ، القوافيز ، الأجهزة الكهربائية ، المراوح الصغيرة ، الصنادل ، أرضيات ، أثاث ، طلاء وورنيش ، جيلاتين ولواصق) .

٥-٢ منتجات غير معدنية ، الخزف والزجاج ، الجبس والخرسانة الخفيفة الوزن .

٥-٣ صناعات الحديد والصلب الأساسية (ألواح صلب ، أنابيب ملحومة ومواسير ، سبائك حديدية) .

٥-٤ معادن غير حديدية (تصنيع ألواح ألمنيوم) .

٥-٥ منتجات معدنية مصنعة (أبواب وشبابيك ألمنيوم ، أوعية أثاث ، أسلاك ومسامير) .

٥-٦ أدوات كهربية (سلك كابل معزول ، لمبات ، بطاريات سيارات) .

تصنيف المجموعات طبقا لأفضلية الدراسة :

١ - أفضليــة أولى (الزيــوت النباتية والشحوم ، والأغذية الحيوانية السجائر ، ألواح الخشب الأسمنتي ، منتجــات بلاستيك ، دهانات وورنيش ، لصق وغراء ، صابون وعطور ، ألواح جبس ، ألواح صلب ، ألواح ألمنيوم ، أثاثات معدنية ، أسلاك ، أسلاك معزولة للكابلات) .

٢ - أفضليــة متــوســطة (تجهيــز اللحوم ، البسكويت ، الشيكولاته ، الأغطية الأرضيــة ، السجاد ، العلب الورق والفوط الورق ، منتجات زجاج أنابيب ومــواســير معدنية ، سبائك حديدية ، هياكل معدنية ، محبوكات معدنية ، مسامير وقلاوظات ، لمبات كهربية ، وفولورسنت ، بطاريات سيارات) .

٣ - أفضلية قليلة (السيراميك الصحي ، خرسانة خفيفة الوزن ، أوعية معدنية) .

المشكلة المطروحة حول استراتيجية التصنيع :

في الباب السابق تم تقسيم الصناعات التي تحتاج إلى دراسة أعمق إلى ثلاث مجموعات ، للأفضلية والأسلوب الذي بمقتضاه جرى ذلك لاتمام الاختيار النهائي لتلك الصنــاعــات ، على أســاس الاعتبارات الخاصة والحدود والأفضليات التي تتــلاءم مــع امــارة أبوظبي ، حسبما تؤثر في نوع ودرجة التصنيع . يبدو أن كل الصنــاعــات قد يتــلاءم تنفيــذهــا في الامارة . وبالرغم من ذلك تصعب اقامتها كمجموعة واحدة على الأقل في آن واحد ، وعلى ذلك فثمة استراتيجية يحتاج إليها لوضع الأهداف الرئيسية لبرنامج التصنيع وتحديد الخطوط العريضة التي ستتبع عند التنفيذ .

والعنصر الهــام لتعــريف تلك الاستــراتيجيــة هو تحــديد الحكومة للأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصناعية ، التي ترنو الامارة إلى تحقيقها سواء على المدى القريب أم البعيد .

وعليه فإن وضع وتنفيذ استراتيجية معينة يعني التخطيط ، وليس مجرد وضع خطط فحسب ، لكن اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق التنمية طبقا للأهداف الموضوعة لذلك ، يكون لها أثر على التركيب الاقتصادي والاجتماعي .

والخطة الناجحة تتسم بوضوح أهدافها والتنسيق بين المشروعات المختلفة والموازنة بين الموارد المتاحة والأهداف الاقتصادية والشجاعة في اتخاذ قرار تنفيذها دون تردد أو احباط .

وعلى ذلك فثمة حاجة ملحة إلى نظام معلومات يساعد في اتخاذ القرارات بوضوح ، ويعطي فكرة واضحة عن الأهداف بغية التخطيط للأنشطة المختلفة .

ولكن أبوظبي تعتبر امارة صغيرة بتعداد سكاني وضغط سوق محددين والأكثر من ذلك فإنها محاطة بالامارات الأخرى ، والتي تتسم بنفس الصفات تقريبا ولديها نفس الموارد لحد ما .

لهذه الأسباب فإن امارة أبوظبي يجب أن تأخذ في الاعتبار التنمية المستقبلية في تلك المنطقة ، حتى يتحقق النجاح المطلوب لتلك الخطة . ومن الملاحظ عدم وجود تخصص صناعي لأي دولة في المنطقة ، رغم أن لها تاريخا اقتصاديا طويلا بل ركزت أنشطتها غير البترولية على قطاع الخدمات والتجارة .

وبوضع تلك الاستراتيجية الاقتصادية لأبوظبي في الاعتبار يمكن الاستنتاج بأن الامارة يجب أن تحاول تحقيق تكامل للسوق وتنسيق للمنتجات على عدة مراحل :

١ – نطاق دولة الامارات : بالرغم من الحقيقة الواقعة بأن السوق المحلية لدولة الامارات تعتبر صغيرة نسبيا إلا أن التنسيق بين الامارات فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية والصناعية يساعدنا في تخطي بعض الصعوبات .

٢ – نطاق دول الخليج الأخرى (البحرين ، الكويت ، قطر ، عمان) مازال الطلب

في تلك المنطقة منخفضا رغم أنها تمثل تعدادا يبلغ ٢,٥ مليون نسمة ومستوى معيشة مرتفعاً نسبياً .

٣ – بين أبوظبي وبعض الدول النامية الأخرى :
يمكن قيام تلك الدول بتزويد أبوظبي ببعض الخامات الأولية (كالحديد الخام) أو المنتجات الجاهزة (كالمنتجات الجاهزة الخشبية ، الأغذية ، المنسوجات) عن طريق الاتفاقيات . إلا أنه في نفس الوقت يمكن أن تكون هذه الدول سوقا لتصريف منتجات أبوظبي من المنتجات المصنعة ، ونصف المصنعة كما أنه يمكن لدولة الامارات العربية المتحدة عن طريق القروض والمنح أو الاستثمار المباشر ، تشجيع قيام الصناعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة في بعض الدول النامية التي ترتبط بها .

هناك ثلاثة خطوط رئيسية لوضع استراتيجية للصناعة لامارة أبوظبي وهي :

١ – استراتيجية تركيز حيث تقتصر الاستثمارات على الصناعات التي تعتمد أساسا على البترول حيث :

١–١ يتم التركيز على صناعات قليلة .

١–٢ أقصى استغلال للميزات النسبية البسيطة للامارة المتمثلة في الخامات أو الطاقة ورأس المال .

١–٣ تحقيق حجم الانتاج الأمثل على أساس التكنولوجيا المتوافرة للأيدي العاملة .

١–٤ تحقيق تكامل رأسي بين القطاعات الرئيسية حيثما يتم التركيز على الأنشطة .

وتمتاز تلك الاستراتيجية بالآتي :

أ – عدم الاعتماد على الواردات فيما يتعلق بالخامات والطاقة .

ب – حيثما تستخدم المدخلات المحلية فمن الممكن التأثير على سعر المنتج

النهائي وذلك بتغيير أسعار تلك المدخلات .

ج – الوفر في التكلفة عن طريق التكامل الرأسي .

د – تسهيل تطوير البحوث التكنولوجية والتدريب المهني .

هـ – خلق مجال ذي كفاءة عالية للصيانة والخدمات .

و – سهولة التسويق لتجانس الانتاج وامكان عمل اتفاقية طويلة الأجل للمبيعات .

وعيوب تلك الاستراتيجية هي :

أ – الاعتماد الوثيق على أسواق التصدير .

ب – خطورة وجود طاقات فائضة في المستقبل لأن غالبية الدول النفطية تقوم بانشاء صناعات بتروكيماوية وما يتصل بها من صناعات .

ج – الاعتماد على دائرة أعمال بقطاع البترول فقط .

٢ – استراتيجية تنويع الصناعات بمجموعة متسعة نسبيا حيث :

٢–١ وجود خليط صناعي أكثر نسبيا مما تتضمنه الصناعات الواردة في الاستراتيجية الأولى .

٢–٢ اقامة صناعات بطاقة انتاج أكثر والتي لا توجد داخل اطار مجموعة الصناعات الواردة في الاستراتيجية الأولى (بالأخص الصناعات غير المعتمدة على المصادر المحلية) .

٢–٣ اقامة صناعات بطاقة انتاجية أقل من الطاقة المثلى وذلك لأسباب غير اقتصادية (كالتعليم مثلا) .

وتمتاز تلك الاستراتيجية بالآتي :

أ – أقل اعتمادا على دائرة أعمال قطاع البترول فقط .

ب – عدم الاعتماد كلية على سوق التصدير .

ج – احلال الانتاج المحلي محل بعض الواردات .

د – يمكن للحكومة فرض حماية للانتاج المحلي .

وعيوب تلك الاستراتيجية هي :

أ – معظم المدخلات اللازمة لتلك الصناعات يلزم استيرادها من الخارج .

ب – حينما يتم استخدام مدخلات مستوردة فسوف يحد ذلك من التأثير على أسعار المنتجات .

ج – يجب تنويع البحوث للتطوير والتنمية وكذلك توسيع قاعدة التدريب المهني .

د – السوق غير المتجانس تحتاج بالتالي إلى هيئة متخصصة للقيام بالتسويق .

وبتقييم تلك المـزايـا والعيوب لكلا الاستراتيجيتين نجد أن السياسة الثانية أفضل من حيث التطبيق في أبوظبي .

٣ – استراتيجية تصنيع باستخدام الطاقات غير القائمة أساسا على البترول ، وذلك باقامة صناعة تصنيفية من جراء عائد صادرات البترول الخام ، وتلك الاستراتيجية تستثنى من الاعتبار ، حيث ستجعل اقتصاد أبوظبي يعتمد كله على الواردات دون استغلال المعروض من البترول ، أو الخامات المحلية وتجعل الامارات في مركز ضعيف بالمقارنة مع المنافسة الدولية .

اعتبـــارات ماليـــة :

يجب أن يشمل التحليل المالي جانبين هامين هما دراسة تحليل واسقاط للمصادر المـالية وكذلك للانفاق الاستثماري . ولاعطاء فكرة عن القيمة يجب أن نضع في الاعتبار الموقف النهائي للوضع المالي حاليا للامارة ، وكذلك التكاليف الاستثمارية للصناعات التصنيعية ، وفيما يلي بيان عن العائد والمصروفات في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥ .

(القيمة بالمليون دولار)

	١٩٧٤	١٩٧٥
– العائد الاجمالي	٣٥٤٤	٣٧٥٤
– المصروفات الاجمالية منها	١٩٤١	٢٨٥٥
منح وقروض واعانات	٥٤٧	١٠٥٨
ميزانية التنمية	٣٨٥	٥٧٤
– منقول الى الاحتياطي	١٢٢٦	٥١٥
– فائض	٣٧٧	٣٨٥

نقاط اضافية لازمة للسياسة الاقتصادية :

١ – الرقابة على الأسعار والأجور ومكافحة التضخم .
٢ – تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في الأنشطة الصناعية المختلفة .
٣ – تشجيع اقامة الصناعات التصديرية .
٤ – وضع سياسة للتجارة .
٥ – التعاون والتنسيق الاقليمي .
٦ – توفير الاحصاءات والمعلومات الأساسية .

المسح الصناعي في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧٧ :

يمكن تلخيص نتائج المسح الصناعي ، الذي قامت بتنفيذه منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ بناء على تكليف من وزارة التخطيط بما يلي :[١]

---

(١) محمد عقل عبد الدايم دراسة لنتائج الاحصاء الصناعي ١٩٧٧ بدولة الامارات العربية المتحدة آفاق اقتصادية اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة ، العدد الرابع أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٠ – ص١٨ – ٣٦ .

يبلغ عدد المنشآت التي تعمل في قطاع الصناعات التحويلية ويعمل بها (١٠) مشتغلين أو أكثر من عشرة ٥٠١ منشأة على مستوى الدولة . كما يبلغ عدد المنشآت التي تعمل بهذا القطاع ويعمل بها أقل من (١٠) مشتغلين حوالي ٢٦٠٠ منشأة ، سحب منها عينة تمثل حوالي ٥٪ ويبلغ عدد المنشآت التي وقعت بالعينة ١٢٩ منشأة من جملة المنشآت التي بهذا الحجم .

ومن البحث تبين أن عدد العاملين في المنشآت الكبيرة (٥٠١ منشأة) قد بلغ حوالي ٢٠ ألف مشتغل ، كما قدر عدد العاملين في جميع المنشآت الصغيرة (٢٦٠٠ منشأة) بحوالي ١١ ألف مشتغل ، أي أن اجمالي المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية بلغ حوالي ٣١ ألف مشتغل في نهاية عام ١٩٧٧ .

وفي هذا المجال فإن جملة الاموال المستثمرة في المنشآت الكبيرة قد بلغت ٢٢٧٩ مليون درهم ، كما قدرت الأموال المستثمرة في المنشآت الصغيرة بحوالي ٣٠١ مليون درهم ومن ثم فإن جملة الأموال المستثمرة في القطاع المذكور قد بلغت حوالي ٢٥٨٠ مليون درهم ، أما قيمة الأصول الثابتة المستخدمة في جميع المنشآت فقد بلغت حوالي ١٨٤٠ مليون درهم منها ١٥٢٥ مليون درهم قيمة الاصول الثابتة المستخدمة في المنشآت الكبيرة ، وحوالي ٣١٥ مليون درهم قيمة هذه الأصول في المنشآت الصغيرة .

أما عن المنتجات التي أخرجها هذا القطاع فقد بلغت قيمتها خلال سنة الاحصاء (نهاية ١٩٧٧) حوالي ٢٧٦٩ مليون درهم منها ٢١١٨ مليون درهم قيمة المنتجات المخرجة من المنشآت الكبيرة وحوالي ٦١٤ مليون درهم قيمة نظيرتها المخرجة من المنشآت الصغيرة ، وتبين من البحث أن قيمة المنتجات الصناعية في عام ١٩٧٣ قد بلغت حوالي ٢٤٠ مليون درهم أي أن قيمة المنتجات الصناعية قد تضاعفت أكثر من عشر مرات خلال الأربعة أعوام ضمن فترة البحث ، هذا وقد بلغت قيمة مستلزمات الانتاج السلعية التي استلزمها انتاج هذه المصنوعات خلال سنة الاحصاء في المنشآت الكبيرة ١٠٧١ مليون درهم أما في المنشآت الصغيرة فقد بلغت قيمتها ٢٦٠ مليون درهم .

ومن ناحية مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق الدخل القومي فقد بلغ مجموع القيمة المضافة الاجمالية المحققة في هذا القطاع خلال السنة ١٤٤٣ مليون درهم (لا تشمل استهلاك الأصول الثابتة) منها ١٠٥٧ مليون درهم تحققت في المنشآت الكبيرة وحوالي ٣٨٦ مليون درهم تحققت في المنشآت الصغيرة .

وفيما يتعلق بكفاءة العاملين فقد بلغ متوسط قيمة انتاج المشتغل حوالي ١٠٢٦٣٣ درهماً بينما بلغ متوسط انتاجيته حوالي ٥٤١٧٤ درهماً سنويا أما متوسط انتاجية الوحدة من رأس المال فقد بلغت حوالي ٠,٥ درهم لكل درهم من رأس المال .

عن وضع الصناعات التحويلية في دولة الامارات(١) عام ١٩٧٧

البيان	المنشآت الكبيرة ١٠ + فأكثر حصر شامل	المنشآت الصغيرة أقل من ١٠	جملة
عدد المنشآت	٥٠١	٢٦٠٠	٣٠٠١
عدد العاملين (بالألف)	٢٠	١١	٣١
الأموال المستثمرة	٢٢٧٩	٣٠١	٢٥٨٠
قيمة الأصول الثابتة	١٥٢٥	٣١٥	١٨٤٠
قيمة المنتجات	٢١٢٨	٦١٤	٢٧٦٩
مستلزمات الانتاج السلعية	١٠٧١	٢٦٠	١٣٣١
القيمة المضافة الاجمالية	١٠٥٧	٣٨٦	١٤٤٣
متوسط انتاج المشتغل بالدرهم	–	–	١٠٢٦٣٦
متوسط انتاجية المشتغل بالدرهم	–	–	٥٤١٧٤
متوسط انتاجية وحدة رأس المال	–	–	٠,٥ درهم

(١) المصدر السابق .

١ - المنشــآت الصناعيــة :

بلغ عدد المنشآت الصناعية «حينئذ» والتي يعمل بها ١٠ أفراد أو أكثر حوالي ٥٠١ منشأة يتركز أكبر عدد منها في امارة دبي ، حيث بلغ عدد منشآتها حوالي ١٩٩ منشــأة تليها امارة أبوظبي التي يبلغ عدد منشآتها من هذا الحجم ١٢٥ وتأتي امارة الشارقة في المرتبة الثالثة فبلغ عدد المنشآت فيها ٩١ منشأة ثم تأتي بعد ذلك امارات عجمان - رأس الخيمة - أم القيوين - الفجيرة على الترتيب .

كما نلاحظ أن من بين هذا العدد يوجد حوالي ٣٠٩ منشآت تمثل حوالي ٦١,٧٪ مملوكــة لأفــراد ، كمــا يوجد ١٥٤ منشأة تمثل حوالي ٣٠,٧٪ في شكل شركات تضامن ، أما شركات الأموال فقد بلغت ٢٦ منشأة فقط والمنشآت الباقية اما مملوكة كلية للحكومة أو في شكل مشترك .

وإذا أخــذنا توزيع المنشآت الكبيرة (التي يعمل بها ١٠ مشتغلين على أقسام الصنــاعــة نجد أن أكبر عدد منها يعمل في نشاط صناعة الخامات غير المعدنية (الأسمنت ، الطابوق .. الخ) حيث بلغ عدد المنشآت في هذا النشاط ١٢٧ منشأة تمثل ٢٥,٣٪ من جملة هذه المنشآت ، يلي هذا النشاط صناعة المنتجات المعدنية حيث يبلغ عدد المنشآت العاملة فيه ١٠٦ منشآت تكوِّن ٢١,١٪ من هذه المنشآت الكبيرة ، هذا بينما نجد أن هناك منشأتين فقط تعملان في الصناعات المعدنية الأساسية .

وهنــا نلاحــظ أن عدد المنشآت الصناعية مازال قليلا ، وان الموجود منها من الأنــواع صغــيرة الحجم والتي يغلب عليهــا الطابــع التقليدي ، في الانتاج وان الصنــاعــة لم تتقــدم إلى مجــال الصناعات الثقيلة أو الصناعات الخفيفة التي تستخــدم التكنولوجيا العالية ، وسوف نلاحظ ذلك عند دراسة التركيب الوظيفي للعاملين في هذه المنشآت .

٢ - العمالة في الصناعات التحويلية :

من الجدول السابق يتبين أن اجمالي المشتغلين بالصناعات التحويلية يبلغ حوالي ٣١,٠٠٠ مستخدم ويتميز نشاط صناعة الخامات غير المعدنية (الأسمنت والطابوق ... الخ) بأنه يستوعب أكبر عدد من العاملين في هذا القطاع ، حيث تبلغ نسبة العاملين فيه حوالي ٢٣,١٪ يليه في ذلك نشاط صناعة الملابس والجلود (خياطون .. الخ) حيث تصل نسبتهم إلى ١٨,٢٪ ويأتي نشاط الصناعات الخشبية في المرتبة الثالثة حيث يبلغ ١٢,١٪ أما نشاط صناعة المواد الغذائية والمشروبات فيأتي في المرتبة الرابعة ، وتبلغ نسبة العاملين فيه حوالي ١٠,٧٪ من اجمالي العاملين في الصناعات التحويلية .

واذا نظرنا إلى الهيكل الوظيفي للعاملين بالمنشآت الكبيرة (١٠ مشتغلين أو أكثر) والذين يبلغ عددهم حوالي ٢٠٠٣٦ فردا نجد أن عدد المواطنين منهم يصل إلى ٥٩٧ فردا يمثلون نسبة ٣٪ فقط من العاملين أما غير المواطنين فتبلغ نسبتهم ٩٧٪ .

وبدراسة الناحية الوظيفية نجد أن الفئات الثلاث التي تقوم بعبء الادارة والاشراف (White Collar Workers) في هذا القطاع يتبين الوضع الآتي :

ومن بين فئة المديرين والاداريين والذين يبلغ عددهم ٧٣١ فردا والذين يكونون نسبة ٣,٦٪ من هيكل العاملين في هذه المنشآت نجد أن ١١٢ منهم من المواطنين و٦١٩ منهم من غير المواطنين ، ونسبة المواطنين في هذه الفئة تبلغ أكثر بقليل من ١٥٪ من جملة العاملين بها ، وهي حوالي أربعة أضعاف النسبة الاجمالية للعاملين المواطنين في الصناعة بشكل عام .

كما نجد أن عدد المهندسين والفنيين يبلغ ١١٢٤ فردا يكونون نسبة ٥,٦٪ من هيكل العاملين وأن بينهم ٢٧ فردا فقط من المواطنين يمثلون ٢,٤٪ من هذه الفئة من العاملين .

وفي الوظائف الكتـابيـة نلاحظ أن عددهم يصل إلى ١١٢١ أي مساوياً لعدد المهندسين والفنيين في هذه المنشآت تقريبا ، ولكن عدد المواطنين منهم يبلغ ضعف عددهم بين المهندسين والفنيين تقريبا ، اذ يبلغ حوالي ٥٠ فردا يمثلون ٤,٥٪ منهم .

أمـا في قطاع العمال (Blue Collar Workers) نجدهم يبلغون ١٧٠٦٠ فردا يكـونـون نسبة ٨٥٪ من العاملين ومن بينهم ٤٠٨ مواطنين فقط ٢,٤٪ منهم . ونـلاحظ أنها نفس النسبة السائدة بين مجموعة المهندسين والفنيين . ومن جهة أخـرى اذا أخـذنـا بالدراسـة توزيع العاملين إلى الفئتين السابقتين بين أنواع الصناعة المختلفة يتبين من الجدول المرفق أن نسبة العاملين من الفئات الثلاث الأولى White Collar Workers تصل في أعلاها في صناعة الورق ومنتجاته والطبع والنشر فقـد بلغت هذه النسبة حوالي ٢٨,٧٪ تليها صناعات المنتجات الكيماوية حيث تبلغ ٢٥٪ بينما تصل هذه المجموعة أقلها في صناعة الملابس ، فنجدها تبلغ ٤,٤٪ تليها في ذلك الصناعات المعدنية الأساسية ، والتي تصل نسبتهم فيها إلى ١٠٪ فقط من جملة العاملين .

ومن ثم يمكن أن نؤكد قولنا السابق من أن الصناعات التحويلية المتواجدة كانت تستخدم عمال الانتاج المهرة وغير المهرة ، بنسب مرتفعة جدا توضح أن العمليات الصناعية لا تستخدم آلية عالية وأنها تعتمد على القوة العاملة البشرية بشكل كبير .

ويمكن النظر من زاوية أخرى لمشكلة العمالة في الصناعة ، بقياس معدل دوران العمالة (معدل الاحلال نتيجة الخروج من العمل) في هذا القطاع . فنجد أن حوالي ٢٦٢١ فردا قد تركوا العمل وحل محلهم آخرون خلال سنة البحث أي أن معدل دوران العمالة يبلغ حوالي ١٤٪ سنويا ، وتختلف هذه النسبة بين مجموعة الوظائف فنجدها ٥,٢٪ بين المديرين والاداريين و٧,٢٪ بين المهندسين والفنيين بينما ترتفع إلى ١٤,٧٪ بين عمال الانتاج ، وهذه المعدلات العالية للاحلال توضح واحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه الصناعة ، نتيجة عدم توفر القوة العاملة المدربة والفنية اللازمة لتطوير الصناعة ، وان البلاد في حاجة إلى انشاء مختلف الفروع من مراكز التدريب المهني ، للوفاء بالاحتياجات البشرية المطلوبة .

٢ - الاستثمـارات ومصادرهـا :

بلغ حجم الأموال المستثمرة في قطاع الصناعات التحويلية حوالي ٢٢٧٩ مليون درهم ، يتـركـز نصفهـا في نشاط واحد هو نشاط صناعة الخامات غير المعدنية (الأسمنت والطابوق والبلاط .. الخ) اذ يبلغ حجم الأموال المستثمرة في هذا النشاط حوالي ١١٠١ مليون درهم تمثل حوالي ٤٨,٤٪ من جملة الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة ، يأتي بعد ذلك نشاط صناعة المنتجات المعدنية المصنعة (الأثاث المعدني - الأبواب والنوافذ والأسوار والسلالم من الألمنيوم .. الخ) حيث يبلغ حجم الأموال المستثمـرة فيهـا حوالي ٤٠٤ ملايـين درهم تمثـل ١٧,٨٪ من جملة الأمـوال المستثمـرة . ثم تأتي بعـد ذلك أنشطة صناعة المواد الغذائية ثم صناعة المواد الكيمـاوية ومنتجات البترول ، صناعة الورق ومنتجاته والطبع والنشر حيث تبلغ نسبة الأموال المستثمرة في هذه الأنشطة ٨,٤٪ ، ٨,٤٪ ، ٧,٢٪ على الترتيب أما أقل الانشطة حظا من الأموال المستثمرة فهو نشاط صناعة الملابس ، حيث تبلغ جملة الأموال المستثمرة فيه ٧,٥ مليون درهم . ويأتي بعد ذلك نشاط الصناعات المعدنية الأساسية ، والذي تبلغ جملة استثماراته ٣٤,٧ مليون درهم تمثل ١,٥٪ فقط من مجموع الأموال المستثمرة في قطاع الصناعات التحويلية .

وبالنظر إلى جملة هذه الاستثمارات من زاوية مصادرها ، نجد أنها تتكون من ثلاثة مصادر رئيسية ، هي رؤوس الأموال وهي تكوّن الجزء الأكبر منها حيث تبلغ ١٦٠٧ ملايين درهم تمثل ٧٠,٥٪ ثم القروض ويبلغ حجمها حوالي ٥٨٤ مليون درهم تمثل ٢٥,٦٪ ثم الاعانات الحكومية ويبلغ مقدارها ٨٨ مليون درهم ٣,٩٪ من مجموع هذه الاستثمارات ، وهي في أغلبها عبارة عن قيمة الأراضي الممنوحة من الحكومة لهذه المنشآت تشجيعا لها عند انشائها .

وتتركز معظم هذه الاعانات في ثلاثة أنشطة رئيسية هي صناعة الورق ومنتجاته والطبع والنشر ، وصناعة المواد الغذائية والمشروبات ثم صناعة الأسمنت والطابوق وما شابهها .

وفيمـا يتعلق بملكيـة رؤوس الأموال في هذه المنشآت ، نجد نسبة رأس المال المملوك لأشخاص غير مواطنين تشكل أعلى نسبة فيه ، حيث يبلغ مجموع رؤوس الأموال الخاصة بهم حوالي ٦٠٠ مليون درهم تمثل ٣٧,٣٪ يأتي بعد ذلك نسبة رؤوس الأموال الحكومية ، والتي تبلغ ٥٧٦ مليون درهم تمثل ٣٥,٨٪ ثم في المرتبة الثالثة تأتي نسبة رؤوس الأموال المملوكة للمواطنين وتبلغ حوالي ٤٣١ مليون درهم وتمثل ٢٦,٩٪ .

٤ - الأصول الثابتة الصناعية ومستوى استخدام الطاقة المتاحة :

بلغت قيمـة الأصول الثابتة المستخدمة في قطاع الصناعات التحويلية حوالي ١٥٢٥ مليـون درهم ، وهـو رقم يقـارب رأس مال أصحاب هذه المنشآت تقريبا (١٦٠٧ ملايين درهم) وتتركز النسبة الغالبة من هذه الأصول في المعدات والآلات المستخدمة في الانتاج ، حيث تبلغ قيمتها ٨٣٣ مليون درهم بنسبة ٥٤,٦٪ من اجمالي قيمة الأصول ، تأتي بعد ذلك النسبة المستخدمة في المباني التي تستخدمها هذه المنشآت ، فتبلغ قيمتها ٤٣٣ مليون درهم بنسبة ٢٧,٨٪ ثم الأراضي ١٥٤ مليون درهم بنسبة ١٠,١٪ أما الأصول الأخرى مثل السيارات والأثاث والعدد والأدوات الصغيرة .. الخ فتمثل نسبة ٧,٥٪ من القيمة الاجمالية للأصول .

وتتميـز صنـاعـة المنتجـات الكيماوية ومنتجات البترول بأن نصيب المعدات والآلات فيها يمثل أعلى نسبة في قطاع الصناعات التحويلية حيث تبلغ قيمة هذه المعـدات والآلات (٢٧٤) مليون درهم من اجمالي قيمة الأصول التي تبلغ ٣٢٨ مليون درهـم ، وهي بذلك تصل إلى ٨٣,٦٪ تأتي بعد ذلك صناعة الملابس حيث تمثل قيمة المعدات والآلات ٦٢٪ تقريبا ، ولكن هذه النسبة لا تدل على آلية عالية نظرا لصغر قيمة الأصول الثابتة بصفة عامة في هذا النشاط ، حيث لا تتعدى قيمة الأصول المستخدمة فيه ٢,٧ مليون درهم تقريبا .

أما في نشاط صناعة الخامات غير المعدنية (الأسمنت ، الطابوق .. الخ) فترتفع نسبة الأصول من الآلات والمعدات إلى ٦١٪ فنجد قيمتها تصل إلى ٣١٥ مليون

درهم ، من مجموع قيمة الأصول الثابتة في هذا النشاط والتي تبلغ ٥١٦ مليون درهم . وتأتي أقل نسبة في نصيب الآلات والمعدات من الأصول الثابتة في نشاط صناعة المنتجات المعدنية (الأبواب والشبابيك والأثاث والسلالم والأسوار المعدنية .. الخ) حيث تصل هذه النسبة الى ٢٩٪ فقط .

أما بالنسبة لاستخدام الطاقات المتاحة داخل هذه المنشآت فنلاحظ ان هناك اهدارا كبيرا للطاقات المتاحة ، أما نتيجة مشاكل فنية أو مشاكل تمويل وتسويق .. الخ . فنجد أن هناك ٧,٤٪ من المنشآت تعمل بأقل من ٢٠٪ من طاقاتها المتاحة وأن هناك ٧,١٪ تستغل ما بين ٢٠ الى ٤٠٪ من طاقاتها و١٤,٧٪ تستغل ما بين ٤٠ إلى ٦٠٪ و١٨,٩٪ تستغل من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ والباقي يمثل نسبة ٥١,٨٪ يستغل ما فوق ٨٠٪ من الطاقة المتاحة داخل المنشآت .

٥ - الانتاج وتطوره :

بلغت قيمة الانتاج الصناعي (عند تلك الفترة المشار إليها سابقا) حوالي ٢١٢٨ مليون درهم تقريبا ، وقد استحوذت صناعة المنتجات المعدنية المصنعة على أكبر نصيب من قيمة هذا الانتاج حيث بلغت قيمة المنتجات في هذا النشاط ٦٧٥ مليون درهم تقريبا ، ومن ثم فهي تمثل ٣١,٦٪ من جملة انتاج الصناعات التحويلية خلال سنة الاحصاء ، ويأتي بعد ذلك نشاط صناعة منتجات الخامات غير المعدنية (الأسمنت ، الطابوق ، البلاط .. الخ) والتي بلغت قيمة منتجاتها حوالي ٤٩٠ مليون درهم تمثل ٢٣٪ ويأتي في المرتبة الثالثة صناعة الكيماويات ومنتجات البترول وبلغت قيمة المنتجات في هذا النشاط حوالي ٣٤٦ مليون درهم ، تساوي ١٦,٣٪ أما صناعة المواد الغذائية والمشروبات فقد بلغت قيمة منتجاتها حوالي ٢٤٠ مليون درهم ، وهي تساوي ١١,٧٪ ثم يتساوى تقريبا بعد ذلك نشاط كل من صناعة المنتجات الخشبية والأثاث وصناعة الورق والنشر ، حيث تشكل نسبة الانتاج في كل منهما حوالي ٥,٦٪ من جملة انتاج الصناعات التحويلية خلال سنة الاحصاء . أما نشاط الصناعات المعدنية الأساسية فقد بلغت قيمة منتجاته حوالي ٤ ملايين درهم فقط .

ومن جهة التوزيع الجغرافي للانتاج ومدى مساهمة الامارات في تحقيقه ، يمكن أن نتبين ان امارة دبي قد قامت بتحقيق أكبر نصيب من قيمة الانتاج ، حيث بلغت قيمة منتجاتها من مختلف الصناعات حوالي ٧١٦ مليون درهم تعادل ٣٣,٦٪ من جملة انتاج الصناعة ، وتأتي بعد ذلك امارة أبوظبي حيث بلغت قيمة المنتجات المحققة فيها حوالي ٦٥٤ مليون درهم ، تعادل ٣٠,٨٪ وتأتي امارة الشارقة في المرتبة الثالثة وبلغت جملة المنتجات المحققة فيها حوالي ٤٤٢ مليون درهم ، تعادل ٢٠,٨٪ كما تأتي امارة رأس الخيمة في المرتبة الرابعة ، حيث بلغت قيمة المنتجات الصناعية فيها ٢١٨ مليون درهم ، تمثل ١٠,٢٪ هذا وقد تساوت قيمة المنتجات في كل من الفجيرة وأم القيوين ، حيث شكلت قيمة المنتجات في كل منهما حوالي ٠,٢٪ من قيمة الانتاج الصناعي خلال سنة الاحصاء .

ومن زاوية تنويع المنتجات في الامارات نلاحظ ان قيمة الانتاج في الصناعات المعدنية المصنعة تحتل المرتبة الأولى ، في كل من امارات أبوظبي ، دبي والشارقة وتبلغ قيمة الانتاج في هذه الصناعة ٢٤٠ مليوناً ، ٢٢٩ مليوناً ، ١٧٨ مليون درهم في هذه الامارات الثلاث على الترتيب . أما في امارة رأس الخيمة وهي تأتي في المرتبة الرابعة من قيمة اجمالي الانتاج ، فقد جاءت قيمة المنتجات من الصناعات التعدينية غير المعدنية (الأسمنت – الطابوق – البلاط .. الخ) في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمته حوالي ١٧٣ مليون درهم وهي تمثل حوالي ٨٠٪ من جملة قيمة الانتاج في هذه الامارة .

أما في الامارات الأخرى فقد جاء هذا النشاط في المرتبة الثالثة في كل من امارة أبوظبي حيث بلغت قيمته حوالي ٨١ مليون درهم وامارة دبي بلغت قيمته حوالي ٩٣ مليون درهم ، كما يأتي في المرتبة الثانية امارة الشارقة حيث بلغت قيمة منتجاتها حوالي ١١٥ مليون درهم .

هذا ويمكن أن نتبين أيضا أن صناعة الكيماويات والمواد الكيماوية احتلت المرتبة الثانية في أبوظبي ، وبلغت قيمة منتجاتها حوالي ١٩٩ مليون درهم ، احتلت المرتبة الخامسة دبي وبلغت قيمة منتجاتها ٧١ مليون درهم ، كما أنها احتلت المرتبة الثالثة في امارة الشارقة وبلغت قيمة منتجاتها حوالي ٧١ مليون درهم أيضا .

وبالنسبة لصناعة المواد الغذائية والمشروبات ، تأتي امارة دبي في المرتبة الأولى ، وتبلغ منتجاتها في هذا النشاط حوالي ١٤٠ مليون درهم كما وأن هذا النشاط يقع في المرتبة الثانية في ترتيب الصناعات في هذه الامارة ، وتنتج امارة أبوظبي ما قيمته ٤٣ مليون درهم في هذا النشاط كما أنه يأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة لباقي قيمة المنتجات ، وتأتي امارة عجمان بعد ذلك حيث تبلغ قيمة المنتجات المحققة فيها من النشاط المذكور حوالي ٤٠ مليون درهم ، وهو يعتبر النشاط الصناعي الأول فيها من ناحية قيمة الانتاج حيث يمثل حوالي ٣٨٪ من جملة قيمة المنتجات الصناعية في هذه الامارة .

هذا وقد كان تطور قيمة المنتجات الصناعية خلال السنوات الخمس الماضية ملحوظا ، حيث ان هذه القيمة قد زادت من حوالي ٢٠٢ مليون درهم في سنة ١٩٧٣ إلى ٢١٢٨ مليون درهم في سنة ١٩٧٧ أي أن هذه القيمة قد زادت أكثر من عشرة أضعاف خلال خمس سنوات فبلغ الرقم القياسي لسنة ١٩٧٧ حوالي ١٠٥٣ بالنسبة لسنة الأساس ١٩٧٣ = ١٠٠ .

كما تطور معدل الزيادة السنوية لقيمة الانتاج من ٤١٪ إلى ١١٧٪ كما يتبين من الجدول التالي :

السنة	القيمة بالمليون درهم	الرقم القياسي	معدل الزيادة السنوية
١٩٧٣	٢٠٢	١٠٠	–
١٩٧٤	٢٨٤	١٤١	٤١ ٪
١٩٧٥	٤٦٥	٢٣٠	٦٤ ٪
١٩٧٦	٩٨١	٤٨٦	١١١٪
١٩٧٧	٢١٢٨	١٠٥٣	١١٧٪

(١) المصدر السابق ص٢٧ .

ج - متوسط انتاجية الوحدة من رأس المال المستثمر :

وهنا تم قياس مدى ما حققه كل درهم مستثمر في الصناعة من القيمة المضافة خلال السنة ، وقد سبق أن بينا ان إجمالي الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية للمنشآت التي تستخدم ١٠ عمال أو أكثر قد بلغ حوالي ٢٢٧٩ مليون درهم ، كما أن اجمالي القيمة المضافة المحققة قد بلغ حوالي ١٠٥٦ مليون درهم ، ومن ثم فإن متوسط انتاجية الوحدة من رأس المال خلال السنة يبلغ حوالي ٠,٤٦٤ درهم أي أن كل درهم مستثمر في هذا القطاع قد ساهم في تحقيق القيمة المضافة بمبلغ ٤٦٤ فلسا خلال السنة . ويختلف أيضا هذا المتوسط بين نشاط صناعي وآخر داخل قطاع الصناعات التحويلية . ويأتي أعلى متوسط لانتاجية الوحدة من رأس المال في نشاط صناعة الملابس ، فتبلغ هذه الانتاجية حوالي ٤,٧ درهم سنويا ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذا النشاط في دولة الامارات لا يشمل إلا تفصيل الملابس (الخياطين) وصناعة بيع الملابس الجاهزة ، وأصحاب الأعمال في هذا النشاط لا يحتاجون إلى رؤوس أموال كبيرة تستثمر في آلات أو معدات كما أن معظم الأماكن التي يزاولون نشاطهم فيها مستأجرة ومن ثم لا يوجد لديهم أموال مستثمرة في مبانٍ كأصول ثابتة من أصول المنشآت . نلاحظ بعد ذلك أن نشاط صناعة المنتجات المعدنية المصنعة يأتي في المرتبة الثانية ، حيث يصل متوسط انتاجية الوحدة من رأس المال في هذا النشاط ١,١٦٨ درهم . ثم صناعة المنتجات الخشبية والأثاث وتأتي في المرتبة الثالثة ، ويبلغ فيها هذا المتوسط ٠,٩١٠ درهم ، وفي المرتبة الرابعة تقع صناعة المواد الغذائية والمشروبات حيث يصل المتوسط فيها حوالي ٠,٥٦٢ درهم أما باقي الأنشطة الأخرى فهي تقع في نفس المستوى حيث يتراوح المتوسط بين ٠,٣٦٢ درهم في صناعة الورق والطبع والنشر و٠,٣٠٣ درهم في صناعة الكيماويات ومنتجات البترول .

توزيع المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية
حسب أقسام النشاط والامارة*

أقسام النشاط الصناعي	ابوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	ام القيوين	راس الخيمة	الفجيرة	الجملة	التوزيع النسبي٪
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٦٣١	١٦٦٣	٣٧٣	٤٤٨	–	١٢٨	٥٠	٣٢٩٣	١٠,٧
صناعة تفصيل الملابس والملابس الجاهزة	١٦٦٨	٢٣٣٤	٨٦٣	٢٩٣	٢٥	٣٩٤	٣٦	٥٦١٣	١٨,٢
صناعة المنتجات الخشبية والأثاث	٦٩١	١٢٣٦	٩٧٧	٢٨٣	٥٤	٢٨٤	٢١١	٣٧٣٦	١٢,١
صناعة منتجات الورق والطبع والنشر	٩١٢	٦٧٦	٦٤	١١٤	–	٤٧	–	١٨١٣	٥,٨
صناعة المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والمطاط والبلاستيك	٨٢٩	٣٣٦	٤٥٤	–	–	٣٥	–	١٦٥٤	٥,٤
صناعة المنتجات من خامات غير معدنية	١٦٥٠	١٧٠٠	٩٢٨	٥٣٤	٢٧١	١٧٩٣	٢٤٥	٧١٢١	٢٣,١
الصناعات المعدنية الأساسية	١٤٢	–	١٤	–	–	–	–	١٥٦	٠٠,٥
صناعة المنتجات المعدنية المصنفة	١٨٥١	٣٢٢٩	٨٩٥	٢١٩	٢٣	٢٦٣	١٢	٦٤٩٢	٢١,٠
صناعات تحويلية أخرى	٣١٦	٣٠٠	٣٢١	٤٦	–	–	–	٩٨٣	٣,٢
الجملة	٨٦٩٠	١١٤٧٤	٤٨٨٩	١٩٣٧	٣٧٣	٢٩٤٤	٥٥٤	٣٠٨٦١	١٠٠,٠
التوزيع النسبي ٪	٢٨,٢	٣٧,٢	١٥,٨	٦,٣	١,٢	٩,٥	١,٨	١٠٠,٠	–

* المصدر السابق ص٣٣ .

جدول يبين أهم المتغيرات الواردة في احصاء الانتاج الصناعي ١٩٧٧ في المنشآت التي يعمل بها ١٠ مشتغلون فأكثر حسب أقسام النشاط الاقتصادي

(القيمة بالألف درهم)

اقسام النشاط الصناعي	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الاموال المستثمرة	قيمة الاصول الثابتة	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة الاجمالية	متوسط		
								قيمة انتاج المشتغل سنويا بالدرهم	انتاجية المشتغل سنويا بالدرهم	انتاجية الوحدة من راس المال بالدرهم
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٤٢	٢٥٦٨	١٩١٨٠٢	٢١٥١١١	٢٤٩٢٢٧	٢١١٣٧٤	٣٧٨٥٣	٨١٢٧٢	١٤٧٤٠	٠,٥٦٢
صناعة تفصيل الملابس والملابس الجاهزة	٧٠	٩١٥	٧٥٤٨	٢٦٧٦	٣٤١٦٦	٥٤١٩	٢٨٧٤٧	٣٦٥٦٧	٣٠٩٦٦	٤,٦٩٩
صناعة المنتجات الخشبية والأثاث	٨٥	٢٠٨٦	٨٤٦٠٩	٥٠٢٦٢	١١٨٩٤٥	٤٢٧٧٣	٧٦١٧٢	٥٦٦٥٠	٣٦٣١٨	٠,٩١٠
صناعة منتجات الورق والطبع والنشر	٤٠	١٧٠٣	١٦٤٨٢٧	١١٩٢٤٨	١١٩٤٨٩	٥٩٧٦٩	٥٩٧٢٠	٧٠١٦٤	٣٥٠٦٨	٠,٣٦٢
صناعة المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والمطاط والبلاستيك	٢٠	١٥٨٢	١٩٠٧٩٧	٣٢٨٠٤١	٣٤٦٢٤٨	٢٨٨٤٢٣	٥٧٨٢٥	٢٢٠٦٠٤	٣٦٧٩٨	٠,٣٠٣
صناعة المنتجات من خامات غير معدنية (أسمنت–طابوق.. الخ)	١٢٧	٥٠٠٥	١١٠١١٨٨	٥١٥٩٠٣	٤٨٩٧٨٦	١٨٤١٢٥	٣٠٥٦٦١	٨٨٢٣٠	٥٠٩٩٧	٠,٣١٨
الصناعات المعدنية الأساسية	٢	١٥٦	٣٤٧٨٠	١٣١٤٠	٤٣٤٠	٢١٣٤٣	١٧٠٠٣	٢٧٨٢١	١٠٨٩٩٤	٠,٤٨٩
صناعة المنتجات المعدنية المصنّعة	١٠٦	٥٦٨٢	٤٠٤٥٣٤	٢٢٧٤٣٤	٦٧٤٩٠٦	٢٠٠٢٤٥	٤٧٤٦٦١	١١٩٤٢١	٨٣٩٨٧	١,١٦٨
صناعات تحويلية أخرى	٩	٣٣٩	٩٨٨١٠	٥٣٠٨٤	٩٠٤١٤	٥٨٠١٩	٣٢٣٩٥	٢٦٨٦٤٣	٩٥٩٨٥	٠,٣٢٧
الجملة	٥٠١	٢٠٠٣٦	٢٢٧٨٨٩٥	١٥٢٤٨٩٩	٢١٢٧٥٢١	١٠٧١٤٩٠	١٠٥٦٠٣١	١٠٦٢٠٩	٥٢٧٢٩	٠,٤٦٤

جدول يبين أهم المتغيرات الواردة في احصاء الانتاج الصناعي ١٩٧٧م في المنشآت التي يعمل بها ١٠ مشتغلون فأكثر حسب كل امارة

(القيمة بالألف درهم)

الامـــارة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الاموال المستثمرة	قيمة الاصول الثابتة	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة الاجمالية	متوسط: قيمة انتاج المشتغل سنويا بالدرهم	متوسط: انتاجية المشتغل سنويا بالدرهم	متوسط: انتاجية الوحدة من رأس المال بالدرهم
ابوظبـــي	١٢٥	٥٤٠٨	٦٣١٦٣٥	٦١٨٧٨٨	٦٥٤٣٥٦	٣٩٠٧٣٥	٢٦٣٦٢١	١٢٠٩٩٨	٤٨٧٨٣	٠,٤٢٦
دبـــي	١٩٩	٨٤٨٢	٤٩٤٣١٤	٣٤٥١٥٢	٧١٥٨٦٤	٤٤٤٩٢٦	٢٧٠٩٣٨	٨٤٣٩٨	٣١٩٧٢	٠,٥٤٩
الشـــارقة	٩١	٣١٧٣	٤٦٠٩٤٧	٣٣٨٦٥٨	٤٤١٥٩٧	١٤٢٢٢٩	٢٩٩٣٦٨	١٣٩١٧٣	٩٤٣٤٨	٠,٦٤٩
عجمـــان	٤٣	١١٥٣	٤٧٧٠٣	٤٤٩٢٥	٨٨٨٧٥	٣٣٤٧٤	٥٥٤٠١	٧٧٠٨٢	٤٨٠٤٩	١,١٦١
أم القيوين	٨	١١٦	٥٧٠٩	٥٨٨٤٩	٤٨٤٦	٢٤٢١	٢٤٢٥	٤١٧٧٦	٢٠٩٠٥	٠,٤٢٥
رأس الخيمة	٣٠	١٦١٨	٦٣٠٢٨٧	١١٢١٣٤	٢١٧٥٧٩	٥٦٠١٨	١٦١٥٦١	١٣٤٤٧٤	٩٩٨٥٣	٠,٢٥٦
الفجيـــرة	٥	٨٦	٨٣٠٠	٦٣٩٣	٤٤٠٤	١٦٨٧	٢٧١٧	٥١٢٠٩	٣١٥٩٣	٠,٣٢٧
الجملـــة	٥٠١	٢٠٠٣٦	٢٢٧٨٨٩٥	١٥٢٤٨٩٩	٢١٢٧٥٢١	١٠٧١٤٩٠	١٠٥٦٠٣١	١٠٦١٨٥	٥٢٧٢٩	٤٦٤

المصدر السابق ص٣٤ – ٣٥ .

أهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة حسب أقسام النشاط الصناعي

أقسام النشاط الصناعي	متوسط عدد العاملين في المنشاة	نسبة الأصول الأموال المستثمرة٪	نسبة الانتاج الأموال المستثمرة٪	نسبة القيمة المضافة الأموال المستثمرة٪	نسبة المستلزمات الانتاج ٪	نسبة القيمة المضافة الانتاج ٪
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٦١	١١٢	١٣٠	٢٠	٨٥	١٥
صناعة تفصيل الملابس والملابس الجاهزة	١٣	٢٨	٤٥٣	٣٨١	١٦	٨٤
صناعة المنتجات الخشبية والأثاث	٢٥	٥٩	١٤١	٩٠	٣٦	٦٤
صناعة منتجات الورق والطبع والنشر	٤٣	٧٢	٧٢	٣٦	٥٠	٥٠
صناعة المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول	٧٩	١٧٢	١٨١	٣٠	٨٣	١٧
صناعة المنتجات من خامات غير معدنية	٣٩	٤٧	٤٤	٢٨	٣٨	٦٢
الصناعات المعدنية الأساسية	٧٨	٣٨	١٢	٤٩٠	٤٩٢	-
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	٥٤	٥٦	١٦٧	١١٧	٣٠	٧٠
صناعات تحويلية أخرى	٣٨	٥٤	٩٢	٣٣	٦٤	٣٦
الجملة	٤٠	٦٧	٩٣	٤٦	٥٠,٤	٤٩,٦

المصدر السابق ، ص٣٦ .

ونود الاشارة هنا إلى قطاع الصناعات الصغيرة وهو ما لم يشر إليه في المسح الصناعي الذي تم استعراض ملخص لأهم مؤشراته .

فالصنـاعـات الصغـيرة والتي يعمل بها ٩ مشتغلين فأقل ، هي صناعات في معظمها صناعات فردية ، لا يساهم فيها القطاع العام الذي يركز على الصناعات الكبيرة . والصناعات الثقيلة ومشروعات الهياكل الاقتصادية الأساسية . كما أن اغلبية العمالة فيها هي من غير المواطنين ويتم تمويل هذه الصناعات من الموارد الخـاصـة لأصحابها ، ومن خلال قروض مصرفية قصيرة الأمد ، وهي تتركز في أنشطة الغزل والنسيج والملابس والجلود ثم في صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية ، ثم صناعة الخشب والأثاث وهي في مجملها نشاطات صناعية خفيفة واستهلاكية ، وللانتاج المحلي فقط إلا أن تطورها وازدياد عددها يزيد من فعالية تأثـيرهـا على تطور الوضـع الصناعي ونموه ، مما يتطلب بالضرورة تخصيصها بالبحث والدراسة عند اعداد خطط التطوير والتنمية الصناعية .[1]

تطور الصناعة في امارة ابوظبي للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٨ :

بغض النظر عن التطور الهائل في الصناعة الاستخراجية صناعة قطاع البترول والتصفيـة والبتـروكيمـاويـات[1] ، فإن قطاع[2] الصنـاعـات التحويلية الأخرى (الصناعات الحكومية) تطور تطورا كبيرا خلال الفترة المشار إليها أعلاه .

فلقد تطور انتاج مصنع أسمنت العين من ٥٣٠٠٢ طن في عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٦٨٠٠٠٠ طن في عام ١٩٨٨ ، أي بمعدل نمو مرتفع جدا قدره ٢٣,٧٪ سنويا أما مصنع ابوظبي للدقيق والعلف فقد ارتفع انتاج الدقيق من ٢٣٤١١ طناً في عام ١٩٧٨ إلى ٩٩٩٢٥ طناً في عام ١٩٨٨ أي بنسبة نمو سنوية مقدارها ١٥,٦٪ . أما بقية المنتجات من علف وغيرها فقد ارتفعت من ٢١٣٩٤ طناً في عام ١٩٨١ إلى حوالي ٧٤٧٣٧ طناً في عام ١٩٨٨ حيث زاد الانتاج بنسبة نمو سنوية قدرها ١٩,٦٪ سنوياً .

---

(١) المصدر السابق - ص٣٧ - ٥٣ .

(١) انظر تفاصيلها في باب الصناعة البترولية .

(٢) موجز التطور قبل عام ١٩٧٦ موجود في بداية الفصل الخامس بالصناعة فيما سبق .

وتشير الاحصاءات المنشورة إلى أن انتاج مصنع أبوظبي لانتاج الأكياس ارتفع انتاجه من الورق من (٢١٠٠٠٠٠) كيس في عام ١٩٧٨ إلى ٢,٢١٥,٣٠٠ كيس في عام ١٩٨٨ أي ازداد نموه بنسبة قدرها ١,٠٪ سنويا .

ولقد ارتفع انتاج هذا المصنع من البلاستيك اعتبارا من عام[1] ١٩٨٠ بحدود ٥٥,٢٥ طن إلى حوالي ١١١,٧ طن عند عام ١٩٨٨ أي بنسبة نمو قدرها ٩,٢٪ سنويا ولقد تطور مصنع الطابوق الأسمنتي بالعين فأنتج في عام ١٩٨٠ حوالي ٢,٣٢٩,٢٤٨ طابوقة تضاعف انتاجه حتى بلغ ٤١٤٢٠٠٠ طابوقة في عام ١٩٨٨ بنسبة نمو قدرها ٧,٦٪ سنويا . كما ارتفع انتاج مصنع الطابوق الأسمنتي بالوثبة من ١٨٠٢٥٥٣ طابوقة في عام ١٩٨٠ إلى ٤٩٩٠٥٤٤ طابوقة في عام ١٩٨٨ بنسبة نمو قدرها ١٣,٦٪ سنويا .

وفيما يلي جدول يبين هذه التطورات :

(١) كان انتاجه في عام ١٩٧٨ تجريبيا وانتج ٣,٣٦ طن في ذلك العام .

تطـور الانتـاج

جدول (أ)

المشروع	وحدة الانتاج	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
مصنع اسمنت العين	طن	٥٣٠٠٢	٢٠٦٨٨٦	١٩٨٧٩٤	٢١٣٦٨٣	٢٣٢٤١٨.	٥٧٧٧٠٩
مصنع أبوظبي للدقيق والعلف							
«دقيق»	طن	–	–	٢٣٤١١	٥٦٣٤٩	٦٣٨٣٤	٦٣٤٠٢
«خامات»	طن	–	–	–	–	–	–
«علف»	طن	–	–	–	–	–	١٨٤٥٥
«خامات»	طن	–	–	–	–	–	٢٩٣٩
مصنع ابوظبي لانتاج الاكياس							
ورق»	كيس	–	–	٢١٠٠٠٠٠	١٠٥١٣٠٠٠	١٢٥١١٠٠٠	١٢١٩٦٠٠٠
«بلاستيك»	طن	–	–	٣,٣٦	–	٥٥,٢٥	٣٩,٧
مصنع الطابوق الأسمنتي							
بالعين	طابوقة	–	–	–	–	٢٣٢٩٢٤٨	٢٧١٠٢٧٦
مصنع الطابوق الاسمنتي							
بالوثبة	طابوقة	–	–	–	–	١٨٠٢٥٥٣	٣٢٨٥٥٤٢
مصنع الطابوق الجيري بالساد	طابوقة	–	٧٧٦٠٠٠	٢٥٢٨٠٠٠	٨٣٢٠٠٠٠	٢١٨٣٠٠٠	١٢٩٣٦٢٤٨

تكملة الجدول في الصفحة التالية :

تطـور الانتـاج

جدول (ب)

المشروع	وحدة الانتاج	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مصنع اسمنت العين	طن	٦١٨٨٣٦	٦٤٣٧٩٥	٧٢٥٧٣١	٥٦٧٣٤٥	٦٤١٧٩٣	٥٩٧١٤٨	٦٨٠٠٠٠
مصنع ابوظبي للدقيق								
والعلف								
«دقيق»	طن	٦٨٣٣٩	٧٦٧٩٦	٨٢٥٥٥	١٠٣٣٣٨	١٠١٦٨٣	٩١٣٣٨	٩٩٩٢٥
«خامات»	طن	-	١٠٠٠	٤٠٠١	٤٧٥٨	-	-	-
«علف»	طن	٣٠١٧١	٣٨٣٤٤	٤٧٧٩٨	٤٤٧٥٧	٦٦٨١٠	٧٠٣٨٩	٧٤٧٣٧
«خامات»	طن	١١٦٥	٢٠٣٥	٥٠٣٩	١٤٧٧٥	-	-	-
مصنع ابوظبي لانتاج								
الاكياس								
«ورق»	كيس	٢٠٩٠٨٠٠٠	٣٧٣٢٥٧٠٠	٣٠٠٤٠٤٠٠	٢٣٣٦١٧٠٠	٢٠٢٨٦٩٥٥	٢٢٨٦٥٧٠٠	٢٢١٥٣٠٠٠
«بلاستيك»	طن	٨٥.٦	٨٣.٧	١١٩.٢	٩٠.٩	١٧١.٧	١٦١.٤	١١١.٧
مصنع الطابوق								
الاسمنتي بالعين	طابوقة	٣٤٣٩٤٤٢	٣٧٥١٥٣٩	٤٢٢٩١٩٠	٣٩٠١١٤٤	٣٣٦٨٣٣٣	٣٩٧٤٩٠٢	٤١٤٢٠٠٠
مصنع الطابوق								
الأسمنتي بالوثبة	طابوقة	٣٣٥٠١٣٣	٣٠١٧٣١٧	٤١٩٩٦٣٣	٤٤٥٥٥٢٤	٣٦٤٦٧٨٥	٥١٠٣٧٧٢	٤٩٩٠٥٤٤
مصنع الطابوق الجيري								
بالساد	طابوقة	١٢٥٥٣٧٢١	-	-				-

● بعد استبعاد التالف .

المصدر : بصورة مباشرة من المؤسسة العامة للصناعة / في مطلع عام ١٩٨٩ / امارة ابوظبي .

الاطار القانوني لتنظيم شؤون الصناعة على مستوى الاتحاد :

تطلب ازدياد النمو الاقتصادي على صعيد الدولة ككل ايجاد اطار قانوني لينظم شؤون الصناعة ، وليساهم في وضع خطة اتحادية تربط وتنسق بين الصناعات المحلية الموجودة في الامارات ، لمنع أي تنافس فيما بينها في المجال الصناعي ، مما له من آثار سلبية على الصناعة فضلا على ما فيه من اهدار للامكانات المادية ، والتي يمكن توجيهها إلى مجالات اقتصادية أخرى .

وفيما يلي أهم القوانين والقرارات الوزارية حول هذا الموضوع والتي كان أبرزها القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٩ .

قانون اتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٩ بشأن تنظيم شؤون الصناعة. نص القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٧٩ بشأن تنظيم شؤون الصناعة على ما يلي :[١]

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ،

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم (١) لعام ١٩٧٢ بشأن اختصاصات وصلاحيات الوزراء ، والقوانين المعدلة له .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والصناعة ، وموافقة مجلس الوزراء ، والمجلس الوطني الاتحادي ، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد .

أصدرنا القانون الآتي :

---

(١) المصدر السابق صفحة ٣٧ - ٥٣

محمد عقل عبد الدايم / دراسة لنتائج الاحصاء الصناعي لعام ١٩٧٧ - ١٩٨٠ .

(١) الجريدة الرسمية ، السنة التاسعة العدد السابع والستون ٣١/٣/١٩٧٩ ، ص٥ - ١٥ .

الباب الأول

تعريفـــات

مـــادة (١)

يكـون للألفاظ والعبارات التالية المعاني الموضـحة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

الوزير : وزير المالية والصناعة .

الوزارة : وزارة المالية والصناعة .

الدائرة : الدائرة الصناعية بوزارة المالية والصناعة .

المدير : المدير العام للدائرة الصناعية ورئيسها التنفيذي والاداري .

اللجنة : هي اللجنة الصناعية والاستشارية المؤلفة بموجب أحكام هذا القانون .

المشروع الصنـاعي : هو العمليـة الاستثمارية التي يكون غرضها الأساسي تحويل الخامات من حيث جوهرها أو تركيبها أو شكلها أو مظهرها إلى منتجات كاملة الصنع أو وسيطة ، وكذلك التي تؤدي الى تحويل المنتجات الوسيطة الى منتجات كاملة الصنع ، بما في ذلك مزج المنتجات أو فصلها أو تعبئتها أو تغليفها ، وكذلك اضـافة طاقة انتاجية أو تكوين أصول انتاجية جديدة تحل محل أصول قديمة انتهى عمرها الانتاجي ، وذلك كله طبقا لما تحدد عند اقرار المشروع وفقا لخطة محددة .

صاحب المشروع الصناعي : الاشخاص الطبيعيون والمؤسسات والهيئات التي تملك مشروعا صناعيا في الدولة ، سواء كانوا يديرونه بأنفسهم أو بالواسطة .

مديـر المشروع الصناعي : هو من يتولى ادارة المشروع الصناعي سواء كان صاحب المشروع أو من يفوضه في ادارته تنفيذا لأحكام هذا القانون .

الانتاج الصناعي : هو قيمة ما تنتجه الوحدة الاقتصادية من السلع الصناعية .

الانتاج الصناعي المحلي : هوكل انتاج لمشروع صناعي لا تقل فيه تكلفة الانتاج عن طريق التصنيع في الدولة عن ٢٥٪ من تكاليفه الكلية .

الباب الثاني

أحكام عامة

مادة (٢)

تسري أحكام هذا القانون على كافة المشروعات الصناعية في الدولة عدا ما يأتي :

١ - المشروعات الصناعية التي تشتغل باستخراج البترول أو تكريره أو باستخراج أو تنقية أو اسالة الغاز الطبيعي أو الغازات البترولية ، أو باستخراج الخامات المعدنية أو تنقيتها واعدادها للصناعة أو بأي من الطرق الموافقة لها .

٢ - المشروعات الصناعية التي لا يزيد رأسمالها الثابت على (٢٥٠,٠٠٠) مائتين وخمسين ألف درهم ، أو التي لا يزيد عدد العاملين فيها على عشرة أشخاص ، أو التي تستخدم قوة محركة لا تزيد على خمسة أحصنة .

٣ - مشروعات الامتياز التي تنظمها قوانين خاصة أو التي تسري في شأنها معاهدة أو اتفاقية تكون الدولة طرفا فيها .

٤ - مشروعات الخطة العامة للدولة التي تتولى الحكومة الاتحادية تنفيذها .

الباب الثالث

في اللجنة الصناعية الاستشارية واللجنة الفرعية

مـــادة (٣)

تنشأ في وزارة المالية والصناعة لجنة صناعية استشارية تؤلف على النحو الآتي :

١ - وزير المالية والصناعة رئيسا

٢ - وكلاء الوزارات الآتية :

أ - وزارة المالية والصناعة نائبا للرئيس
ب - وزارة الاقتصاد والتجارة عضوا
ج - وزارة التخطيط عضوا
د - وزارة العمل والشئون الاجتماعية عضوا
هـ - وزارة البترول والثروة المعدنية عضوا
و - وزارة الكهرباء والماء عضوا

٣ - ممثل مواطن عن كل امارة يختاره حاكمها عضوا

٤ - اثنان من المشتغلين بالصناعة في القطاع الخاص ، ويتم تعيينهم بقرار من الوزير بناء على ترشيح اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد . عضوا .

٥ - المدير أو من ينوب عنه . مقرراً للجنة

وللجنة أن تستعين في عملها بمن ترى الاستعانة بهم من الموظفين بالدولة والخبراء كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، كما لها أن تشكل من بينها لجنة فرعية لدراسة مسألة معينة وتقديم تقرير بنتيجة الدراسة .

مــادة (٤)

تختص اللجنة بالنظر في المسائل التالية مع مراعاة ما تقرره الخطة العامة للدولة :

١ - دراسة طلبات اقامة المشروعات الصناعية وفق أحكام هذا القانون واتخاذ القرارات في شأنها .

٢ - دراسة الطلبات المقدمة من ذوي الشأن بمنح المزايا والاعفاءات للمشروعات الصناعية واتخاذ القرارات في شأنها وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

٣ - دراسة المسائل التي تحال اليها من وزارة المالية والصناعة المتعلقة بسياسة التصنيع في الدولة ، أو بوسائل تشجيع الاستثمار الصناعي وتحديد مجالاته ، وتحديد المزايا والاعفاءات التي تتمتع بها المشروعات الصناعية بمراعاة أهميتها ، أو بتنظيم استثمار رأس المال العربي والاجنبي في المشروعات الصناعية ، وبتحديد نسبة اسهامه فيها ، وتقديم تقارير بنتيجة الدراسة ومقترحات اللجنة .

٤ - المسائل الأخرى التي تدخل في اختصاصها بموجب أحكام هذا القانون أو التي يرى الوزير استطلاع رأيها فيها .

مــادة (٥)

تجتمع اللجنة بصفة دورية مرة كل شهر على الأقل ، بناء على دعوة من رئيسها ويجوز دعوتها إلى الانعقاد بصفة استثنائية ، كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب من رئيس اللجنة أو ثلث أعضائها .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها على أن يكون من بينهم الرئيس أو من يحل محله عند غيابه .

مـــادة (٦)

تصــدر اللجنة قراراتها في المسائل التي تختص بنظرها ، بناء على الدراسات الاقتصادية والفنية وفي ضوء السياسة الصناعية والخطة العامة للدولة .

وتصدر هذه القرارات بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين ، وعند التساوي يرجح رأي الجانب الذي فيه الرئيس .

ولا تكون قرارات اللجنة نهائية إلا بعد اعتمادها من الوزير .

مـــادة (٧)

يكون للجنة سكرتارية تؤلف من بين موظفي الدائرة ، يصدر بتشكيلها قرار من الوزير ، وتتولى سكرتارية اللجنة بوجه خاص اعداد جدول الأعمال ، وضبط محاضر الجلسات وتسجيل قرارات اللجنة ومقترحاتها ، وابلاغها إلى الجهات المختصة .

الباب الرابع
في اقامة المشروعات الصناعية

مـــادة (٨)

اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، لا يجوز منح الترخيص بانشاء المشروع الصنــاعي إلا للمــواطنين من أبناء دولة الامارات العربية المتحدة ، أو للشركات المؤسسة طبقا لأحكام القوانين المعمول بها التي لا تقل نسبة مساهمة رأس المال الوطني فيها عن ٥١٪ من رأسمالها ، وبشرط أن يكون المدير المسئول فيها مواطنا أو يكون مجلس ادارتها مؤلفا من أعضاء غالبيتهم من المواطنين .

أما غير المواطنين الذين يملكون منشآت صناعية وقت نفاذ هذا القانون . ولم يكن لهم شركــاء من مواطنــين يملكــون ٥١٪ على الأقــل من رأسمــال المنشــأة

الصناعية ، فيجب عليهم أن يتموا تصفية أعمالهم خلال سنتين من وقت العمل بهذا القانون ، ما لم يستوفوا الشروط المنصوص عليها في هذه المادة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه .

مـــادة (٩)

لا يجوز اقامة أي مشروع صناعي في الدولة أو احداث أي تغيير فيه ، ما لم يحصل صاحبه على موافقة بذلك وفقا لأحكام هذا القانون والنظم المعمول بها في الدولة ، ويقدم الطلب الخاص بالمشروع الصناعي إلى الدائرة على النموذج الخاص بذلك وفقا للائحة التنفيذية .

مـــادة (١٠)

يجب أن يكون الطلب الخاص بالمشروع الصناعي ، مشفوعا بتقرير يتضمن الدراســات المتعلقــة به والغـرض من انشائه وجدواه اقتصاديا وفنيا ، وموارده الأولية ، وتكاليف انتاجه سنويا ومقدار رأس المال الذي يكفي لتحقيق أغراضه ، وكيفية تمويله وما يحتاجه من أيد عاملة وامكانية تسويق منتجاته ، وغير ذلك من الأمور التي لها اتصال وثيق بالمشروع ، وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون البيانات الخاصة بالطلب .

مـــادة (١١)

تقوم الدائرة بدراسة الطلبات الخاصة بالمشروع الصناعي ، وذلك من الناحيتين الاقتصادية والفنية في ضوء الخطة والسياسة العامة للدولة وطبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ، وتعرض الدائرة الطلب مع نتائج دراستها وتوصياتها على اللجنة وذلك خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب اليها .

وترفع اللجنة توصياتها في شأن الطلب إلى الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه إليها .

مـادة (١٢)

يصدر الوزير قراره في الطلب المشار إليه في المادة السابقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعه إليه .

فإذا صدر قرار الوزير بالموافقة على الطلب ، وجب أن يتضمن هذا القرار شروط اقامة المشروع الصناعي .

مـادة (١٣)

تنظر طلبات اقامة المشروعات الصناعية في ضوء الاعتبارات الآتية :

١ – متطلبات الخطة الاقتصادية والاجتماعية وبرامج التنمية الصناعية في الدولة .

٢ – الاتفاقات المعقودة مع الدول العربية .

٣ – احتيـاجات الدولة في مجال الاستهلاك المحلي واحلال الانتاج المحلي محل الانتاج المستورد .

٤ – مدى توفر الخامات المحلية التي يمكن الاعتماد عليها في التصنيع .

٥ – امكانية تنفيذ المشروع في المناطق التي تحددها الحكومة .

مـادة (١٤)

إذا لم يبدأ صاحب المشروع الصناعي في أعمال الانشاء خلال ستة أشهر من ابـلاغـه بقـرار الوزيـر بالموافقة على المشروع ، كان للوزير الغاء القرار الصادر بالموافقة على المشروع ، ما لم يطلب صاحب المشروع قبل انتهاء هذه الفترة مد الميعاد على أن يبين في هذا الطلب الاسباب التي تبرر ذلك وللوزير في هذه الحالة الموافقة على منح صاحب المشروع مهلة مناسبة وفقا لما يراه من ظروف كل حالة .

مـادة (١٥)

للدائـرة أن تراقب جميـع مراحـل تنفيذ المشروع الصناعي وأن تتابع تنفيذ الشروط المنصوص عليها في قرار الموافقة على اقامة المشروع .

وعـلى صاحب المشروع موافاة الدائرة بالبيانات التي تطلبها في هذا الشأن ، وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مـادة (١٦)

اذا ألغيت المـوافقـة على المشروع وفقا للمادة (١٤) فلا يجوز لمن الغي طلبه تجديده قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الغاء الموافقة .

وعلى الدائرة أخطار مقدم الطلب بالقرار الصادر من الوزير وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

الباب الخامس

في السجل الصناعي

مـــادة (١٧)

ينشــأ في الدائرة سجل صناعي تقيد فيه جميع المشروعات الصناعية وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات المتعلقة بهذا السجل واجراءات القيد فيه .

مـــادة (١٨)

مع مراعـاة أحكـام المـادة (٨) من هذا القـانون ، على أصحاب المشروعات

الصناعية أو التي رهن التنفيذ وقت العمل بهذا القانون أن يطلبوا قيدها في السجل الصناعي وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويقدم طلب القيد اليه في الفقرة السابقة على النموذج المعد لهذا الغرض الذي تبين اللائحة التنفيذية بياناته .

مـــادة (١٩)

على الدائرة بعد قيد المشروع في السجل الصناعي أن ترخص للمشروع بالانتاج وتصدر الرخصة باسم صاحب المشروع وعليه أن يخطر الدائرة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على البيانات الواردة في السجل المشار إليه وذلك وفقا للشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب السادس
في وسائل تشجيع المشروعات الصناعية

مـــادة (٢٠)

يجوز لمجلس الوزراء والسلطات المختصة في الامارات الاعضاء في الاتحاد ، كل في حدود اختصاصه بناء على توصية اللجنة منح المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون المزايا والاعفاءات الآتية :

١ - تخصيص قطعة أرض لموقع المشروع الصناعي سواء بغير مقابل ، أو بثمن منخفض ، أو تأجيرها له بأجرة رمزية بشروط أفضل .

٢ - تأجير المباني الصناعية للمشروع لصاحبه بشروط أفضل وذلك في المناطق الصناعية التي تنشئها الحكومة .

٣ - توريد الكهرباء والماء الى المشروع بأسعار تشجيعية .

٤ – الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة إلى الواردات الآتية :

أ – الآلات والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء التي يحتاج إليها المشروع الصناعي .

ب – المواد الأولية والوسيطة والبضائع نصف المصنعة التي تلزم المشروع لأغراضه الانتاجية ، وكذلك مواد التغليف والتعبئة التي تستفيد في الانتاج .

٥ – اعفاء الأرباح التي يغلها المشروع وكذلك المبالغ الاحتياطية المقتطعة من الأرباح لاستغلالها فيه ، من جميع الضرائب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ بدء الانتاج .

٦ – اعفاء صادرات المشروع من المنتجات المحلية الصناعية من ضرائب ورسوم التصدير .

٧ – منح الصادرات المشار إليها في البند السابق اعانة تشجيعية .

٨ – تمتع الانتاج المحلي بالحماية الجمركية مع مراعاة كفاية هذا الانتاج من حيث الكمية والنوع والجودة .

مادة (٢١)

يكون للمشروعات الصناعية التالية الأولوية في الحصول على المزايا والاعفاءات المنصوص عليها في المادة السابقة :

١ – المشروعات التي تنتج سلعا للاستهلاك المحلي تحل محل السلع الاجنبية أو تنافسها أو تكون ذات قدرة على التصدير .

٢ – المشروعات التي تستخدم مواد خام محلية .

٣ – المشروعات التي تقام في المناطق التي تحددها الحكومة .

٤ – أية مشروعات أخرى ذات أهمية اقتصادية خاصة أو تدرج باعتبارها كذلك في خطة التنمية للدولة .

مـــادة (٢٢)

لصاحب المشروع الصناعي أن يحصل من الدائرة على ما قد يكون لديها من المعلومات والبيانات الاحصائية والخرائط وغيرها من الدراسات والأبحاث المتعلقة بصناعة معينة تهم صاحب المشروع .

كما يجوز للدائرة تقديم الارشادات والمعلومات المتعلقة بالتصنيع للمستثمرين الجدد .

مـــادة (٢٣)

يجـوز بقـرار من الوزير وبناء على توصية اللجنة أن تسهم الوزارة في نفقات الدراســات والبحوث التي يقوم بها صاحب المشروع ، اذا كان هذا المشروع ذا أهمية خاصة للاقتصاد الوطني .

مـــادة (٢٤)

يكون لأصحاب المشروعات الصناعية في حالة انشاء صناعات جديدة أفضلية الحصول على قرض من البنوك ، والمؤسسات المالية التي تملكها الدولة أو تساهم فيها ، وذلك بعد موافقة وزير المالية والصناعة ، وبناء على توصية اللجنة على أن يحدد البنك أو المؤسسة المالية شروط هذا القرض وقيمته .

مـــادة (٢٥)

تعـطى الأفضلية في مشتريات الحكومة لمنتجات الصناعة المحلية ، بشرط أن تكون هذه المنتجات في مستوى مقارب للمنتجات الأجنبية الصنع ، من حيث النوع والجودة والسعر السائد .

مـــادة (٢٦)

على صاحب المشروع الصناعي عند انتهاء الأعمال اللازمة لتشغيل المشروع أن يخطر الدائرة بذلك ، وعليها أن تقوم بمعاينة المشروع خلال عشرة أيام على الأكثر ، فإذا ثبت لهـا اتمام هذه الأعمال كليا أو جزئيا منحت صاحب المشروع شهادة بذلك ، ويعتبر تاريخ اصدار هذه الشهادة هو تاريخ بدء الانتاج .

مـــادة (٢٧)

لا يجوز التصرف في المواد المستوردة التي أعفيت من الرسوم الجمركية ، وفقا لأحكام هذا القانون في غير الأغراض التي استوردت من أجلها .

وكل تصرف في هذه المواد على خلاف حكم الفقرة السابقة يوجب أخطار الدائرة مع دفع الرسوم الجمركية التي أعفيت منها .

وعلى صاحب المشروع الصناعي أن يمسك سجلا لهذه المواد على النموذج الذي تعده الدائرة في هذا الشأن .

مـــادة (٢٨)

لا يجوز لصاحب المشروع أن يؤجر الأرض أو المباني التي خصصت للمشروع وفقا لأحكام هذا القانون ، ولا أن يتصرف فيها بأي وجه آخر ما لم يحصل على موافقة بذلك من السلطات المختصة .

مـــادة (٢٩)

إذا بيع المشروع الصناعي أو تنازل عنه مالكه أو أجره للغير كله أو بعضه وكذلك اذا توقف المشروع عن العمل كليا أو جزئيا ، وجب على صاحبه أن يخطر الدائرة بذلك مع بيان الأسباب ، وعلى مستأجر المشروع أو المشتري أو المتنازل إليه أن يقدم إلى الدائرة خلال شهرين من تاريخ انتقال الملكية أو ابرام عقد الايجار طلبا

للتأشير بذلك في السجل الصناعي ، وذلك لنقل التراخيص إلى المالك أو المستأجر الجديد واجراء التغييرات اللازمة في بيانات السجل .

ويجوز في حالة عدم اتباع هذه الاجراءات سحب المزايا والاعفاءات التي ينتفع بها المشروع بموجب أحكام هذا القانون .

مـــادة (٣٠)

على صاحب المشروع الصناعي أن يوافي الدائرة بالتقارير والبيانات الدورية ، التي توضـــح مدى استفـادة المشروع من الاعفـاءات الممنوحة له ، ومدى تطور الصناعة وعناصر تكاليفها وانتاجها ، وذلك كله وفقا للنموذج الذي تعده الدائرة في هذا الشأن . وعليه كذلك أن يقدم إلى الدائرة تقريرا بالوضع المالي للمشروع في ضوء الميزانية العمومية المصادق عليها ، من محاسب قانوني والحسابات الختامية لكل سنة مالية .

مـــادة (٣١)

على صاحب المشروع الصناعي أن يمسك سجلا للعاملين فيه وفقا للبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون .

مـــادة (٣٢)

على صاحب المشروع الصناعي أن يلتزم بكافة القوانين واللوائح المعمول بها ، وان ينفذ بدقة أحكامها المتعلقة بالأمن الصناعي والصحة العامة والمحافظة على البيئة .

وعليه في حالة تعيين مدير للمشروع أن يخطر الدائرة بذلك بكتاب مسجل ويكون المدير مسؤولا مع صاحب المشروع عن تنفيذ أحكامه .

مــادة (٣٣)

لا يجـوز أن يقل عدد المواطنين العاملين في المشروع الصناعي عن ٢٥٪ من مجموع العاملين ، وللوزير بناء على توصية من اللجنة أن يقرر اعفاء المشروع من هذا القيد أو خفض النسبة المشار إليها وذلك اذا لم يتوافر العدد الكافي من المواطنين .

مــادة (٣٤)

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو لائحتـه التنفيـذيـة بغـرامة لا تزيد على خمسين ألف درهم ، ويجوز للسلطة المختصة فضلا عن ذلك بناء على توصية اللجنة حرمان المشروع من كل أو بعض المزايا المقررة في هذا القانون .

مــادة (٣٥)

اذا أنتج المشروع سلعا مخالفة للمقاييس والمواصفات المقررة للانتاج ، أو قام بالغش في نوعية الانتاج ، عوقب صاحب المشروع أو مديره المسئول بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة تكون بقيمة المنفعة التي حصل عليها من الغش ، يضاف إليها مبلغ لا يتجاوز مائة ألف درهم أو باحدى هاتين العقوبتين مع مصادرة المواد والمنتجات موضوع المخالفة .

وتضاعف العقوبة في حالة العودة ، مع الحكم بغلق المنشأة مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر ، ويجوز الحكم بسحب ترخيص المنشأة نهائيا .

مــادة (٣٦)

يعاقب كل من أقام أو أدار مشروعا صناعيا دون الحصول على ترخيص وفقا لأحكـام هذا القانون بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم ولا تزيد عن مائة ألف درهم ، مع الحكم بغلق المشروع .

مـــادة (٣٧)

كل موظف مكلف وفقـا لهـذا القانون بتنفيذ أحكامه ويفشي سرا أو بيانا من البيانات المقدمة في شأن المشروعات الصناعية ، يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ألف درهم ، وذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات التأديبية المنصوص عليها قانونا .

الباب التاسع
أحكام ختامية

مـــادة (٣٨)

تكون مشاركة رأس المال الأجنبي في المشروعات الصناعية طبقا للقوانين والنظم المعمول بها في الدولة .

مـــادة (٣٩)

يكون لموظفي الدائرة المكلفين من الوزير لمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات ما يقع مخالفا لأحكامه ، ولهم في سبيل أداء مهمتهم تفتيش مستـودعـات المشروعـات الصنـاعيـة وتدقيق سجلاتها وفحص انتاجها ، وعلى صاحب المشروع الصناعي والعاملين فيه تمكين هؤلاء الموظفين من أداء مهمتهم واعطائهم البيانات والايضاحات التي يطلبونها وفقا للقانون .

مـــادة (٤٠)

على الوزراء والسلطات المختصة في الامارات كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون ، وعلى وزير المالية والصناعة اصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكامه .

مــادة (٤١)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا بقصر الرئاسة بأبوظبي
بتاريخ : ٢٠/٤/١٣٩٩هـ
الموافق : ١٩/٣/١٩٧٩م .

ويشار بشكل خاص بالنسبة إلى القانون رقم (١) لعام ١٩٧٩ في شأن تنظيم شؤون الصناعة إلى ما يلي :

الأحكــام العامــة :

نص البــاب الثــاني على أن أحكـام هذا القانون تسري على كافة المشروعات الصناعية في الدولة عدا ما يلي :

١ - المشروعـات الصنـاعيـة التي تشتغـل باستخـراج البتـرول أو تكريره أو باستخـراج أو تنقيـة أو اســالة الغاز الطبيعي ، أو الغازات البترولية أو باستخـراج الخامات المعدنية أو تنقيتها أو اعدادها للصناعة أو بأي من الطرق الموافقة لها .

٢ - المشروعات الصناعية التي لا يزيد رأسمالها الثابت عن (٢٥٠,٠٠٠) مائتين وخمسين الف درهم ، أو التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن عشرة أشخاص ، أو التي تستخدم قوة محركة لا تزيد عن خمسة أحصنة .

٣ - مشروعـات الامتيـاز التي تنـظمها قوانين خاصة أو التي تسري في شأنها معاهدة او اتفاقية تكون الدولة طرفا فيها .

٤ – مشروعات الخطة العامة للدولة التي تتولى الحكومة الاتحادية تنفيذها .

اللجنة الصناعية الاستشارية :

كما نص الباب الثالث من القانون على تشكيل (اللجنة الصناعية الاستشارية) برئاسة وزير المالية والصناعة وعضوية وكلاء وزارات كل من :

أ – وزارة المالية والصناعة (نائبا للرئيس)

ب – وزارة الاقتصاد والتجارة (عضوا)

ج – وزارة التخطيط (عضوا)

د – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (عضوا)

هـ – وزارة البترول والثروة المعدنية (عضوا)

و – وزارة الكهرباء والماء (عضوا)

اضافة إلى ممثل مواطن عن كل امارة يختاره حاكمها ، واثنين من المشتغلين بالصناعة من القطاع الخاص ، يتم تعيينهم باللجنة بقرار من الوزير (المالية والصناعة) وبناء على ترشيح اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة ، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد . ويكون مدير الدائرة الصناعية مقررا لهذه اللجنة وتؤلف السكرتارية من موظفي الدائرة الصناعية . وقد حدد القانون مهام اللجنة الصناعية الاستشارية فيما يلي :

١ – دراسة طلبات اقامة المشروعات الصناعية وفق أحكام القانون واتخاذ القرارات في شأنها .

٢ – دراسة الطلبات المقدمة من ذوي الشأن بمنح المزايا والاعفاءات للمشروعات الصناعية واتخاذ القرارات بشأنها .

٣ – دراسة المسائل التي تحال اليها من وزارة المالية والصناعة المتعلقة بسياسة التصنيع في الدولة ، أو بوسائل تشجيع الاستثمار الصناعي وتحديد مجالاته وتحديد المزايا والاعفاءات التي تتمتع بها المشروعات الصناعية .

٤ – المسائل الأخرى التي تدخل في اختصاصها بموجب أحكام هذا القانون و التي يرى الوزير استطلاع رأيها فيها .

ونص القانون على أن تجتمع اللجنة بصفة دورية ، مرة كل شهر على الأقل وعلى دعوة من رئيسها ، ويجوز دعوتها إلى الانعقاد بصفة استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، من رئيس اللجنة أو ثلث أعضائها . ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها ، على أن يكون من بينهم الرئيس أو من يحل محله عند غيابه .

وقد جاء تشكيل هذه اللجنة في الوقت المناسب ليدعم الرغبة في التنسيق بين امارات الدولة ، بهدف منع الازدواجية في اقامة المشروعات الصناعية ، وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بشكل عام والصناعي خاصة ، وتم بالفعل عقد عدة اجتماعات للجنة الصناعية الاستشارية درست فيها الكثير من الأمور المتعلقة بالوضع الصناعي في الدولة ، وأسلوب منح الترخيص الصناعي للمشروعات وأسلوب التنسيق بين الجهات المحلية المخولة ، بمنح التراخيص ووزارة المالية والصناعة كجهة اتحادية مسئولة عن الصناعة في الدولة .

وبناء على توصية من اللجنة الصناعية الاستشارية وافق مجلس الوزراء بقراره رقم (٢٨/٥٣٨) لعام ١٩٨٠ على اعفاء الآلات والمعدات والمواد الأولية ومواد التغليف المنصوص عليها في الفقرتين (أ ، ب ٤) من المادة ٢٠ من القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٩ من الرسوم الجمركية مادامت تلك المواد تستعمل لأغراض الانتاج وعلى ألا تستفيد من هذا الامتياز إلا المشروعات الصناعية الوطنية المشمولة بالقانون والملتزمة بتطبيقه والتي تكون نسبة رأس المال الوطني فيها ٥١٪ فأكثر .

وبعد عقد عدة اجتماعات للجنة توقفت لأسباب تنظيمية ولعدم اكتمال النصاب

القانوني في بعض الاجتماعات . وقد كان لتوقف أعمال اللجنة لفترة طويلة بعض الآثار منها :

١ – عدم وجود بديل قانوني للبت في الأمور التي حولها قانون الصناعة للجنة .

٢ – تأجيل اتخاذ الكثير من القرارات لحين انعقاد اجتماعات اللجنة .

٣ – لجوء سلطات كل امارة لتسيير أمور الصناعة محليا وما نتج عن ذلك من انشاء أجهزة محلية مختصة بالصناعة وكمثال لذلك :

أ – المؤسسة العامة للصناعة – أبوظبي .

ب – الدائرة الصناعية في غرفة تجارة وصناعة دبي .

ج – الدائرة الاقتصادية – الشارقة .

د – الدائرة الاقتصادية – عجمان .

هـ – دائرة الصناعة والاقتصاد – الفجيرة .

ورغم أن الهدف من انشاء هذه المؤسسات والدوائر دفع عجلة التنمية الصناعية في كل امارة ، وهو أمر يعكس الاهتمام العام بالصناعة ، إلا أنه خلق نوعا من تعدد الجهات المختصة لنشاط اقتصادي واحد كان من الأفضل أن يتم تركيزه في جهة واحدة .

وسائل تشجيع المشروعات الصناعية :

نصت المادة (٢٠) من القانون على أنه يجوز لمجلس الوزراء والسلطات المختصة في الامارات الأعضاء في الاتحاد ، كل في حدود اختصاصه بناء على توصية اللجنة (اللجنة الصناعية الاستشارية) منح المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون المزايا والاعفاءات الآتية :

١ – تخصيص قطعة أرض لموقع المشروع الصناعي سواء بغير مقابل أو بثمن مخفض أو تأجيرها له بأجرة رمزية بشروط أفضل .

٢ – تأجير المباني الصناعية اللازمة للمشروع لصاحبه بشروط أفضل وذلك في المناطق الصناعية التي تنشئها الحكومة .

٣ – توريد الكهرباء والماء إلى المشروع بأسعار تشجيعية .

٤ – الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة إلى الواردات الآتية :

أ – الآلات والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء التي يحتاج إليها المشروع .

ب – المواد الأولية والوسيطة والبضائع نصف المصنعة التي تلزم المشروع لأغراضه الانتاجية وكذلك مواد التغليف التي تستنفد في الانتاج .

٥ – اعفاء الأرباح التي يغلها المشروع وكذلك المبالغ الاحتياطية المقتطعة من الأرباح لاستغلالها فيه ، من جميع الضرائب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من تاريخ بدء الانتاج .

٦ – اعفاء صادرات المشروع من المنتجات المحلية الصناعية من ضرائب ورسوم التصدير .

٧ – منح الصادرات المشار إليها في البند السابق اعانة تشجيعية .

٨ – تمتع الانتاج المحلي بالحماية الجمركية مع مراعاة هذا الانتاج من حيث الكمية والنوع والجودة .

كما نصت المادة (٢١) من القانون على أن يكون للمشروعات الصناعية التالية الأولوية في الحصول على المزايا والاعفاءات المنصوص عليها في المادة السابقة :

١ – المشروعات التي تنتج سلعا للاستهلاك المحلي تحل محل السلع الأجنبية أو تنافسها أو تكون ذات قدرة على التصدير .

٢ – المشروعات التي تستخدم مواد خام محلية .

٣ – المشروعات التي تقام في المناطق التي تحددها الحكومة .

٤ – أية مشروعات أخرى ذات أهمية اقتصادية خاصة أو تدرج باعتبارها كذلك في خطة التنمية للدولة .

وفي هذا الخصوص فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٥٧٨/ ٥) لسنة ١٩٨٥ بالموافقة على منح الأفضلية من المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية لدولة الامارات ، وأعقبه قرار وزاري رقم (١٣٠) لسنة ١٩٨٦ يحدد قواعد منح هذه الأفضلية كما يلي :

١ – تمنح المنتجات الوطنية ، أفضلية سعرية مقدارها ١٠٪ لكافة المشتريات الحكومية .

٢ – يشترط لمنح الأفضلية المنصوص عليها من هذا القرار الا تقل نسبة الملكية الوطنية من رأسمال المنشأة الصناعية المنتجة عن ٥١٪ وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاج السلعة عن ٤٠٪ من تكلفتها .

٣ – يراعى عند منح الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية في المناقصات الحكومية عناصر المنافسة الأخرى من حيث الجودة المطلوبة ومدة التسليم .

أما فيما يختص بموضوع حماية الانتاج المحلي فلا يزال موضوع نقاش وجدل كبيرين بين المؤيدين لهذا المبدأ والمعارضين له ولكل فريق وجهة نظره ، ولم يتم اتخاذ أي قرار رسمي حول الحماية الجمركية للانتاج الوطني في الدولة .

أما من حيث تنظيم شؤون المواصفات والمقاييس الخاصة بالصناعة وغيرها فقد صدر القانون الاتحادي رقم (١٤) لعام ١٩٧٦ بشأن دائرة المواصفات والمقاييس في وزارة المالية والصناعة ، حيث تكون مهمتها وضع ونشر ومراقبة وتنفيذ تطبيق القواعد الخاصة بالتوحيد القياسي والمواصفات والمقاييس وضبط وتعديل الجودة

وجميـع الأعمال المتعلقة بها ، بما في ذلك الاختبار والمعايرة وذلك بغرض تحقيق الأغراض الآتية :

أ – تنسيق العمل بين الجهات التي تقوم بانتاج وتوزيع واستهلاك المواد الأولية والمنتوجات الصناعية وتبسيط هذا العمل .

ب – رفـع الكفـاية الانتاجية وتحسين سمعة المنتجات ونوعها وتحديدها وتعيين الوسائل القياسية للعمل والانتاج لتحقيق الاقتصاد الاجمالي الأمثل .

ج – حماية المستهلك من الغبن والغش والمحافظة على الأرواح والسلامة العامة ولتحقيق الأهداف السابقة تقوم الدائرة بما يلي :

١ – وضع مشروعات المواصفات القياسية وتعديلها ونشرها واصدار تقييم تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة للأمور التالية :

أ – وحدات القياس .

ب – التصنيفات والمصطلحات والتعريفات والرموز والعلامات .

ج – ابعـاد وأشكـال وأنواع وأصناف ورتب وجودة مكونات وأداء وتحمـل وأمن الخـامـات والمـواد والمنتجات والسلع والأجهزة والمعدات والتركيبات والمنشآت .

د – اعتمـاد اي مواصفـات محلية أو اقليمية أو اجنبية أو دولية كمواصفات قياسية وطنية .

هـ – تشجيع ومتابعة ومراقبة استخدام المواصفات القياسية الوطنية في الأنشطة المختلفة .

و – الاستعـانة بالامكانات المحلية المتوافرة بالجهات الحكومية أو الخاصة وتفويض هذه الجهات في القيام ببعض المهام .

ز - طرق أخذ العينات والفحص والتحليل والاختبار والتفتيش والقياس والمعايرة وضبط جودة الانتاج .

ح - طرق التصنيع والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين والاستخدام والتشغيل .

ط - أسس الرسومات الهندسية والتصميمية وشروط تنفيذ العمليات والانشاءات والتركيبات الفنية .

٢ - العمل على تنسيق المواصفات القياسية للدولة بما يجعلها متفقة مع مواصفات المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، وغيرها من المنظمات والهيئات والمؤسسات المتخصصة .

٣ - الاحتفاظ بقائمة مراجع القياس الوطنية المعتمدة والقيام بعملية المراقبة والمراجعة والمعايرة وتنظيم اصدار شهادات المعايرة ، وكذلك اصدار ونشر وتوزيع وبيع المواصفات والمطبوعات المتعلقة بالتوحيد القياسي .

٤ - انشاء وتشغيل المختبرات والمعاهد اللازمة ، لاجراء الفحوص والتحاليل والاختبارات والبحوث الخاصة ، بالمواصفات والمقاييس وفحص واختبار المواد والمنتجات ومعايرة أجهزة ومعدات القياس .

٥ - نشر الوعي الخاص بالتوحيد القياسي بكل الوسائل الممكنة ، واعداد وتدريب ورفع كفاية المستويات المختلفة بين العاملين في هذا المجال .

٦ - تنمية العلاقات والتعاون مع الهيئات والجهات والمعاهد التي لها علاقة بأهداف الدائرة .

٧ - منح شهادات الجودة وشارات المطابقة للمواصفات القياسية الوطنية وتنظيم كيفية اصدارها وحقوق استخدامها .

هذا وقد صدرت مجموعة من المواصفات القياسية لدولة الامارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون ، اعتمدها مجلس الوزراء في القرار رقم (١) لعام ١٩٨٦ وتتضمن هذه المواصفات ما يلي :

أولاً : المواصفات الأساسية .

ثانياً : المواصفات الغذائية .

ثالثاً : مواصفات الطاقة الكهربائية .

رابعاً : مواصفات السيارات .

وقد تم تطبيق جميع المواصفات اعتبارا من ١٩٨٦/٨/١٠ باستثناء مواصفات السيارات فقد تم تطبيقها اعتبارا من ١٩٨٧/١/١ وأصبحت ملزمة لجميع وكالات السيارات العاملة في الدولة .

كما واتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات الوزارية لدعم المنتجات الصناعية الوطنية ، ووضع اللوائح المنظمة لذلك فكان منها القرار رقم ٥/٥٧٨ لعام ١٩٨٥ في شأن قواعد منح الأفضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والقرار رقم (١٣) لعام ١٩٨٦ في شأن منح الأفضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية لدولة الامارات العربية المتحدة والقرار رقم ٣/٢٦٩ لعام ١٩٨٦ في شأن فرض رسوم لاستخراج شهادة الأفضلية السعرية والقرار رقم (٥١) لعام ١٩٨٦ في شأن الاجراءات التنفيذية لمنح الأفضلية السعرية في المشتريات الحكومية للمنتجات الصناعية الوطنية .

وقد حدد القرار الأخير شروط منح الأفضلية السعرية في المشتريات الحكومية في المؤسسات الصناعية الوطنية التي :

١ - تكون مسجلة في السجل الصناعي بالدائرة الصناعية .

٢ – تكون حاصلة على رخصة انتاج صناعي سارية المفعول .

٣ – تعود ملكية ٥١٪ من رأس المال المدفوع إلى مواطني دولة الامارات العربية المتحدة .

٤ – لا تقل القيمة المضافة الناشئة من انتاج السلعة عن ٤٠٪ .

٥ – لا يقل رأس مالها عن ٢٥٠ ألف درهم .

كما حدد القانون كيفية احتساب الأفضلية السعرية بما يلي :

١ – تحتسب الأسعار لأغراض الأفضلية السعرية على أساس أقل سعر .

٢ – في حالة تساوي الجودة محليا وأجنبياً طبقا للنواحي الفنية يطبق معيار الأفضلية للمنتج الوطني بنسبة ١٠٪ من قيمة مثيلاتها من السلع الأجنبية .

٣ – في حالة منافسة السلعة الوطنية للسلعة الأجنبية جودة وسعرا ترسي المناقصة على السلعة الوطنية بدون أفضلية سعرية .

٤ – في حالة منافسة السلعة الوطنية للسلعة الأجنبية في الجودة ، مع اختلاف في السعر بزيادة عن ١٠٪ تتم ترسية المناقصة على السلعة الأجنبية .

٣ – التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة :

سنتناول في الجزء الأخير في استعراضنا للتطور والتنمية الصناعية :

أولاً : توزيع المناطق الصناعية في الدولة .

ثانياً : التنمية الصناعية في الخطة الخمسية للدولة ١٩٨١ – ١٩٨٥ .

ثالثاً : مصرف الامارات الصناعي .

رابعاً : المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ .

أولاً : المناطق الصناعية في الدولة :(١)

استعرضنا فيما تقدم مجموعة التشريعات الاتحادية في مجال الصناعة والمواصفات والمقاييس ، وعلى الرغم مما يواجه تطبيق هذه التشريعات من بعض العقبات ، إلا أنها استطاعت أن تضفي على القطاع الصناعي نوعا من التنظيم والتخطيط والتنسيق ، حتى تجاوزت الصناعة بفضل هذه القوانين والتشريعات مرحلة العشوائية التي تميزت بها في بداية مرحلة التصنيع .

ونتعرض فيما يلي بشيء من الايجاز لأحد أشكال التخطيط العلمي للصناعة ، حيث حرصت الدولة على توفير المناطق الصناعية في كافة أرجاء الامارات في المناطق التي توفر فيها المناخ الصناعي المناسب .

وقد تم انشاء المناطق الصناعية بعد توفير الأرض والمرافق والخدمات الاساسية ، ويرجع انخفاض التكاليف فيها إلى الوفورات الاقتصادية الناجمة عن كبر حجم مشروعات المرافق العامة والخدمات المشتركة التي تخدم عدداً كبيراً من المصانع التي تتجمع في مكان واحد مما يمكن من اتباع أساليب الانتاج الموسع ويؤدي إلى انخفاض تكاليف الانتاج مما يعطي الصناعة الوطنية قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية .

وتمتاز مواقع المناطق الصناعية باختيارها بحيث تكون قريبة من مراكز الاستهلاك بالمدن بعد ربطها بشبكة طرق حديثة ، وذلك لتسهيل عملية النقل والشحن بالاضافة إلى إنشاء الموانيء لخدمة هذه المناطق ، وتسهيل الاتصال بالعالم الخارجي وتخفيض نفقات استيراد المواد الخام ومستلزمات الصناعة الأخرى ، وكذلك تسهيل التصدير للخارج وخير مثال على ذلك ميناء جبل علي في دبي وميناء الرويس في أبوظبي . وفيما يلي عرض سريع للمناطق الصناعية في كل امارة :

---

(١) العدد الرابع من نشرة شئون الصناعة التي تصدرها الدائرة الصناعية – وزارة المالية والصناعة .

١ - المناطق الصناعية في أبوظبي :

أ - منطقة الرويس الصناعية : وهي من أهم المناطق الصناعية في أبوظبي وتسمى مجمع الرويس الصناعي وتبعد ٢٣٥ كيلومتراً غربي مدينة أبوظبي ، وخصصت للصناعات البترولية الكبيرة مثل تكرير النفط وتسييل الغاز والأسمدة الأزوتية ، وقد تم تجهيز المنطقة بكافة المرافق والخدمات الأساسية والمساعدة من كهرباء وشبكة طرق برية وموانيء ، ووسائل اتصال حديثة ومجمعات سكنية وعيادة ومدارس وحدائق ومسجد ... الخ .

ب - منطقة المصفح الصناعية : وتبعد ٢٥ كيلومترا عن مدينة أبوظبي ومساحتها الاجمالية تبلغ ١٦,٢٥٠ ألف متر مربع وتضم ١,٣٢١ قسيمة صناعية ويتوافر في هذه المنطقة كافة الخدمات والمرافق الأساسية وبها ميناء بحري بعمق ١٣ مترا يستقبل سفناً حمولة ٢٥ ألف طن وأهم الصناعات القائمة فيها مصنع الأسمدة وصناعة المعدات البترولية بالاضافة إلى بعض مصانع الأثاث المنزلي والمكتبي وصناعات الاصباغ كما خصص جزء منها لورش تصليح السيارات .

ج - منطقة طريف الصناعية : ومساحتها الاجمالية ١٦٥٠٠ متر مربع وفيها مصفاة أم النار وصناعات تعبئة الغاز .

د - منطقة السعديات : ومساحتها الاجمالية ١,٩٠٠ ألف متر مربع وفيها بعض الصناعات البترولية ومصنع الطين الصناعي .

هـ - مدينة العين : وفيها المنطقة الصناعية الخاصة بورش السيارات بالاضافة إلى مصنع الأسمنت والجير والسماد وتعليب الخضروات والعصير والألبان .

٢ - المناطق الصناعية في دبي :

يوجد في امارة دبي حاليا عشر مناطق صناعية تضم ٩٦٥ منشأة صناعية

متنوعة بالاضافة إلى ٣٦١ منشأة أخرى موجودة خارج هذه المناطق المخصصة للصناعة ، وأهم هذه المناطق ما يلي :

أ – منطقة جبل علي : وهي أحدث منطقة صناعية في دبي وقد تم تخصيصها للصناعات الثقيلة وتبعد ٣٥ كيلومتراً جنوب غرب مدينة دبي – ويتراوح ايجار المتر المربع في هذه المنطقة عند نهاية عام ١٩٨٧ من ٥ – ٣٢ درهماً حسب الموقع من الميناء . وقد زودت المنطقة بالكهرباء والماء كما تم تزويدها بالغاز ، وفي المنطقة مجمع سكني على بعد ٣ – ٥ كيلومترات من الميناء وأهم المنشآت الصناعية في هذه المنطقة مصهر الألمنيوم ومصنع الكابلات الكهربائية ، اضافة للعديد من المنشآت الصناعية التي تعمل والتي مازالت قيد التنفيذ وهي منطقة تلاقي اقبالاً كبيرا من الشركات العالمية الكبرى .

ب – منطقة بور سعيد : ومساحتها الاجمالية ١٥٠ هكتاراً وتضم ٢٥٢ منشأة صناعية أهمها شركة أوف شور سبلايرو ماكديرموت .

ج – منطقة الخبيص : ومساحتها الاجمالية ١١٠ هكتارات وتضم ٢٧٦ منشأة وهي من أقدم المناطق الصناعية في دبي وتتميز بوجود مستودعات للتخزين طويل الأمد .

د – منطقة الرمول : ومساحتها الاجمالية ٣٥٠ هكتاراً وتضم ٢٠٩ منشآت صناعية .

هـ – منطقة القصيص : ومساحتها الاجمالية ١٨٠ هكتاراً وتضم ٩ منشآت صناعية .

و – منطقة الكرتون : ومساحتها الاجمالية ٥٠ هكتاراً وتضم ٥٠ منشأة صناعية وتتركز فيها صناعات البلوكات والبلاط .

ز – منطقة ميناء راشد : ومساحتها الاجمالية ١٠٠ هكتار وتضم ٥٧ منشأة كبيرة وفيها مستودع للتخزين ومستودع واحد للمواد البترولية .

ح – منطقة الصفا (طريق أبوظبي) : ومساحتها الاجمالية ٤٠ هكتاراً وتضم ٤٦ منشأة لصناعة الأغذية والمشروبات والطباعة .

ط – منطقة العوير (طريق أم الحصا) : ومساحتها الاجمالية ٥٣٠ هكتاراً وتضم ٤٦ منشأة صناعية ولبعد هذه المنطقة عن المناطق المأهولة فقد تم تجهيز مساكن للعمال بالاضافة إلى مسجد ومطاعم .

ي – منطقة النجمة (طريق أبوظبي) : ومساحتها الاجمالية ٥٧٠ هكتاراً وتضم ٤٣ منشأة صناعية .

٣ – المنطقة الصناعية في الشارقة :

وتقع غربي مدينة الشارقة على مساحة قدرها ٢٦ كيلومتر مربعاً وقد روعي أن تكون بعيدة عن المناطق السكنية تجنبا لتلوث البيئة ، وقد تم تقسيمها إلى ١٦ قطاعا كل منها يختص بنشاط صناعي معين كما تم بناء المساكن للعمال في هذه المنطقة ليكونوا على مقربة من العمل .

وقامت بلدية الشارقة عند اعادة تخطيطها لمدينة الشارقة بتخصيص منطقة مستقلة بذاتها لكي تضم الأنشطة الصناعية بالامارة وتقع هذه المنطقة في الجنوب الشرقي للمدينة ويبلغ عدد القطع فيها ٤٦٤٩ قطعة متوسط مساحتها يتراوح ما بين ١٠٠ × ١٠٠ قدم و٣٠٠ × ٣٠٠ قدم ويتم تأجير أو بيع القطع الصناعية حسب المساحة كما تمنح للمواطنين مجاناً تشجيعا من الحكومة لتنمية وتنشيط الحركة الصناعية في الدولة .

ويبلغ سعر الكيلو من الكهرباء ٧,٥ فلس والماء ٣ فلوس للجالون وكان يجري العمل في مشروع لتوفير الغاز فيها .

٤ – المنطقة الصناعية في عجمان :

تم انشاء المنطقة الصناعية الجديدة وهي مقسمة إلى ٣ أجزاء (أ – ب – جـ)

وكـل جزء تم تقسيمـه إلى مساحات صغيرة وتضم صناعات السمكرة والخراطة والحدادة وتوجد فيها شركة لتعبئة الغاز . كما تم تزويد المنطقة بالخدمات الأساسية وتم بناء مساكن للعمال ومسجد وسوق .

٥ - المنطقة الصناعية في أم القيوين :

وتقسم المنطقة الصناعية فيها إلى ثلاث مجموعات ، تضم كل منها ٨٠ قطعة تقريبا وقد تم تزويدها بالماء والكهرباء ووسائل المواصلات ، وأهم الصناعات فيها صناعة الطوب والطابوق والبلاط والألمنيوم والحدادة وورش تصليح السيارات .

٦ - المناطق الصناعية في رأس الخيمة :

أ - منطقة خور خوير ويوجد فيها صناعة الأسمنت والأحجار والرخام والمفرقعات .

ب - منطقة الرمس وتوجد فيها مصانع لانتاج القضبان الحديدية والمسامير .

٧ - المناطق الصناعية في الفجيرة :

تتميز امارة الفجيرة بتركيزها في اختيار أنواع الصناعات التي تتوافر موادها الخام محليا في الامارة ، من هنا كان انتشار المصانع بحكم قربها من مصدر المادة الخـام اللازمـة للصناعة ، هذا بخلاف منطقة صناعية خاصة بورش السيارات وأعمال الحدادة والألمنيوم البسيطة .

وأهم المصـانـع في الفجيرة مصنع الصوف الصخري والسيراميك والأسمنت وطحن الكنكري والرخام . ولابد من الاشارة هنا إلى أنه رغم قيام الدولة بانشاء هذه المناطق الصناعية ، وتجهيزها بكل الخدمات والمرافق اللازمة للصناعة ، فإن بعض هذه المناطق يحتاج إلى زيادة وتوسيع وصيانة طرق المواصلات فيها ، بما يتماشى مع طبيعة المنطقة الصناعية ولتناسب حجم الشاحنات الكبيرة بالاضافة إلى ضرورة

تحـديث شبكات الصرف الصحي وانشائها ، بمواصفات خاصة تناسب المناطق الصناعية وأخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على البيئة من التلوث مع الأخذ بعين الاعتبار وسائل الأمن والسلامة والوقاية من الحريق .

ثانياً: التنمية الصناعية في الخطة الخمسية للدولة ١٩٨١-١٩٨٥:

حدد مشروع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٨١ – ١٩٨٥ من ضمن أهدافه العامة الاطار للتنمية الصناعية في كونه يهدف إلى توسيع القاعدة الانتاجية للدولة عن طريق الارتفاع بمعدلات النمو في القطاعات الانتاجية غير النفطية ، لاسيما الصناعات التحويلية ، بما يؤدي إلى تقليل الاعتماد تدريجيا على عائدات النفط الخام وتنمية مصادر الدخل الأخرى .[١]

ففي مجـال النفـط الخام والصناعات الاستخراجية الأخرى وضعت الخطة الأولويات التالية :

- انتاج النفط الخام والغاز وتصديرهما بالكميات التي تكفي لتأمين احتياجات التنمية وتنويع مصادر الدخل .
- الحفـاظ على احتيـاطيـات النفط والغاز لأطول فترة ممكنة باعتبارها أفضل استثمار للمستقبل .
- اقامة المنشآت الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية لتصنيع أكبر حجم ممكن من النفط الخام والغاز .
- استخدام أكبر قدر ممكن فنيا واقتصاديا من النفط من الآبار المستثمرة حاليا باستخـدام الأسـاليب التكنـولوجية المتطورة ، مما يضمن عدم هدر الثروة الوطنية ويحقق أعلى عائد من مورد النفط الخام .

---

(١) التـطورات الاقتصـاديـة والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة للأعوام ١٩٨٠ – ١٩٨٢ – وزارة التخطيط – ادارة التخطيط ١٩٨٣ ص٨٣ .

- الاستفادة الكاملة من الغاز المرافق ، ومتابعة أعمال استكشاف حقول الغاز في جميع مناطق الدولة .

كما توقعت الخطة أن تشكل الثروة المعدنية وشبه المعدنية دعامة رئيسية لاقتصاد الدولة في المستقبل ، وعليه وتأكيدا لهذه الأهمية فقد استهدفت الخطة ما يلي :

- استكمال أعمال المسح المعدني (المرحلة الثالثة) لتحديد الخامات المعدنية وشبه المعدنية المختلفة .

- استغلال الخامات المعدنية وشبه المعدنية بعد ثبات جدواها الاقتصادية .

- تطوير وتحسين أساليب استغلال الثروات المعدنية ومواد البناء .

أما بالنسبة إلى قطاع الصناعات التحويلية ، فحددت الخطة[1] أن التصنيع بالنسبة للدولة هدف رئيسي لمعالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي ، والصناعة تعتبر حسب المقاييس الاقتصادية ، القطاع الذي يجب تنميته لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل . لقد حقق هذا القطاع خلال الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٠ تطورا واضحا حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من ٠,٩٪ عام ١٩٧٥ ، إلى ٣,٨٪ عام ١٩٨٠ ، وبلغت جملة الاستثمارات المنفذة خلال نفس الفترة في مختلف مشاريع القطاع نحو ٣٥,٣ مليار درهم ، وقد أوضحت بيانات المتابعة أن نشاط الصناعات الكيماوية والمشتقات النفطية احتل المرتبة الأولى من حيث قيمة الانتاج ، يليه في ذلك نشاط صناعات منتجات التعدين غير المعدنية ، ثم نشاط الصناعات المعدنية الأساسية ، واستنادا إلى معطيات ظروف دولة الامارات العربية المتحدة التنموية ، فقد ركزت الخطة على تنمية هذا القطاع ، حيث قدرت جملة الاستثمارات في مختلف مشاريعه نحو ٥٠,١ مليار درهم للأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، وحيث كان يتوقع لها أن تحقق معدلا للنمو فيه قدرت بنحو ٢٧,٠٪ سنويا ، كما استهدفت الخطة في مجالات القطاعات المعدنية الأساسية ما يلي :

---

(١) المصدر السابق صفحة ٨٧ - ٨٨ .

- الاستفادة الكاملة من الغاز المرافق ، ومتابعة أعمال استكشاف حقول الغاز في جميع مناطق الدولة .

كما توقعت الخطة أن تشكل الثروة المعدنية وشبه المعدنية دعامة رئيسية لاقتصاد الدولة في المستقبل ، وعليه تأكيدا لهذه الأهمية فقد استهدفت الخطة ما يلي :

- رفع مستوى الانتاجية في مختلف فروع النشاط الصناعي ، مع العمل على تحسين نوعية الانتاج وأساليبه .

- التركيز على المجالات الصناعية ذات التقنية الحديثة والكثافة الرأسمالية العالية .

- اعطاء الأولوية للصناعات التي تعتمد المواد الخام المحلية ، حيث كانت تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٣٣,٦٪ للصناعات المعتمدة على النفط الخام والغاز الطبيعي ، ونحو ١٧,٩٪ سنويا للأنشطة الصناعية الأخرى .

- مراعاة التوزيع الجغرافي للصناعات الجديدة بهدف تحقيق تنمية اقليمية متوازنة .

- تحقيق التنسيق والتكامل مع أقطار الخليج العربي بشكل خاص والأقطار العربية بشكل عام .

- رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من ٣,٨٪ عام ١٩٨٠ ، إلى ١٠,٠٪ عام ١٩٨٥ .

- رفع انتاج المشتقات النفطية في نهاية الخطة إلى ١٤,١ مليون طن مقارنة بنحو

مليون طن عام ١٩٨٠ ، ورفع انتاج مشتقات الغاز المسيل من ٣,٣ مليون طن إلى ٨,٢ مليون طن ، ومنتجات الألمنيوم من ٢٥ ألفا إلى ١٣٥ ألف طن .. الخ . كما كان يتوقع أن تظهر سلع جديدة ، منها الأمونيا ، اليوريا ، الزيوت الأساسية ، المذيبات العضوية ، الأملاح والغازات والسوائل الكيماوية ، الأنابيب المعدنية ، المصابيح الكهربائية ، البطاريات الجافة والسائلة .. الخ . كما كان يتوقع أن يزداد حجم وأهمية المنتجات الصناعية التي ستشكل سلعا وسيطة لاقامة صناعات مكملة ، أو لاستخدامها في قطاعات أخرى ، اضافة إلى أن هيكل الصناعة المتوقع نموه سوف يساهم في زيادة حجم الصادرات .

إلا أن هذه الخطة لم توضع موضع التنفيذ وفق ما أعدته وزارة التخطيط واستمر التوجه في اعداد البرامج التطويرية السنوية بشكل مستقل في الميزانيات الخاصة بكل امارة على حدة ، كما رفعت هذه الامارات من استثماراتها العامة في تكوين رأسمالها الثابت وهو ما يشير إلى التطور الذي تشهده كل امارة في المجالات الاقتصادية المختلفة وهو ما سبق وأن أشرنا إليه في البحثين الأول والثاني من الفصل الثاني من هذا الباب .

ثالثاً : مصرف الامارات الصناعي :

أنشيء مصرف الامارات الصناعي بموجب القانون الاتحادي رقم (١) لعام ١٩٨٢ والذي صدر بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣١ ونص على ما يلي :

مادة (١)

ينشأ في دولة الامارات العربية المتحدة مصرف على شكل شركة مساهمة تسمى «مصرف الامارات الصناعي» وفقا للأحكام الواردة في اتفاقية انشائه ونظامه الأساسي المرافقين ، ويشار إليه في باقي مواد القانون بالمصرف .

ويكون للمصرف شخصية اعتبارية مستقلة ويتمتع بالأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي يقوم عليها .

مـــادة (٢)

تقدم حكومة دولة الامارات العربية المتحدة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة المصرف ، وعرض وزير المالية والصناعة قرضا طويل الأجل مقداره (١٠٠٠ مليون درهم) للمصرف ، ويحدد مجلس الوزراء في القرار الصادر منه شروط وأجل القرض المذكور .

مـــادة (٣)

يعفي المصرف من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة عليه في القانون رقم (٧) لعام ١٩٧٦ بانشاء ديوان المحاسبة .

مـــادة (٤)

تعفى أمـوال وأرباح المصرف من كافة الضرائب والرسوم المقررة في الحكومة الاتحادية ، أو في الامارات الأعضاء في الاتحاد .

مـــادة (٥)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

كما حدد المصرف أهدافه وسياسته الاقراضية بما يلي :

* الاسهام في تحقيق التنمية الصناعية ضمن استراتيجية طويلة الأمد غايتها تنويع مصادر الدخل الوطني في الامارات العربية المتحدة واقامة قطاع صناعي قوي ومتطور .
* تنمية المشاريع الصناعية الناجحة في الامارات العربية المتحدة والاسهام في الاستثمارات اللازمة لها .
* تقـديم القروض لمشاريع صناعية جديدة ناجحة ، وكذلك للصناعات القائمة

لمساعدتها على انجاز توسيعها أو تجديد آلاتها أو الحصول على رأس المال العامل بها ، فيما اذا كان ذلك لصالح هذه الصناعات القائمة .

* اقتراح مشاريع صناعية جديدة ملائمة واجراءات الدراسات الأولية لها .

* تشجيع اقامة سوق منظمة للأوراق المالية وتسهيل توجيه المدخرات الخاصة نحو المشاريع الصناعية .

أما سياسة الاقراض فهي :

* يقوم المصرف بصورة رئيسية بتمويل المؤسسات والشركات الصناعية في القطاعين الخاص والعام ، على ألا تقل المساهمة الوطنية عن ٧٠٪ من رأسمالها .

* يقوم المصرف بتمويل الصناعات ذات التكنولوجيا الحديثة ، ورأس المال المكثف حسب الأولويات التالية :

أ – الصناعات التي تستثمر الموارد الوطنية المتوافرة في الدولة (كالمواد الأولية والطاقة ورأس المال ، الخ) وتعتمد في تصريف منتجاتها على الأسواق المحلية .

ب – الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية الوطنية والتي تتوافر لمنتجاتها الأسواق الخارجية بالاضافة إلى الأسواق المحلية .

ج – الصناعات التي تنتج السلع البديلة عن المنتجات المستوردة والسلع المعدة للتصدير .

ويمنح المصرف ثلاثة أنواع من القروض الصناعية :

* القرض القصير الأجل وهو الذي لا تزيد مدته على سنتين ، والذي يخصص لتمويل احتياجات المنشأة الصناعية من رأسمال عامل .

* القرض المتوسط الأجل وهو القرض الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات ، والذي يخصص عادة لتـوسيع منشـأة صناعية قائمة ، أو لتجديد آلاتها أو ليحل محل قرض تجاري .

* القرض الطويل الأجل وهو الذي لا تتجاوز مدته ثماني سنوات والذي يخصص عادة لاقامة مشروع صناعي جديد .

وتمنح هذه القروض بفائدة سنوية مقدارها ٤٪ ويضاف إليها ٠,٥٪ كمصاريف ادارية كما لا يتجاوز القرض الصناعي نسبة ٢٠٪ من رأسمال المصرف المكتتب به واحتياطياته أو ٦٠٪ من تكلفة المشروع أيهما أدنى .

أما المساهمون في البنوك ونسب مساهمتهم فهي كما يلي :

حكومة دولة الامارات العربية المتحدة	٪٥١,٠٠٠٠٪
شركة أبوظبي الوطنية للتأمين	٨,٢٩٢٥
بنك عمـان المحـدود	٨,٢٩٢٥
بنك الاتحاد للشرق الأوسط	٪٤,٩٧٥٥٪
بنك الخليج التجاري المحدود	٤,١٤٦٥
بنك أبوظبي الوطني	٤,١٤٦٥
بنك دبي الوطني المحدود	٤,١٤٦٥
بنك دبي المحدود	٢,٥٠٠٠
بنك الامارات التجاري المحدود	٢,٥٠٠٠
بنك الشرق الأوسط المحدود	٢,٥٠٠٠
بنك الشارقة الوطني	٢,٥٠٠٠
البنك الاتحادي التجاري المحدود	٢,٠٠٠٠
شركة العين الأهلية للتأمين	١,٠٠٠٠
شركة عمان للتأمين	١,٠٠٠٠
شركة دبي للتأمين	٠,٥٠٠٠
شركة الظفرة للتأمين	٠,٢٥٠٠
بنك الامارات العربية للاستثمار المحدود	٠,٢٥٠٠

وقد بلغ عدد طلبات القروض التي استلمها المصرف حتى نهاية عام ١٩٨٦ ما مجموعه ١٠٩ طلبات لقروض صناعية تمت دراسة الجدوى الاقتصادية لمجموع ٧٨ مشروعا ومنحت ٤٢ منشأة صناعية قروضا بلغت في مجملها ١٩٦,١ مليون درهم المدفوع منها حتى نهاية عام ١٩٨٦ كان ١٤٤,٢٢ مليون درهم . وقد راعى البنك توزيع القروض لتشمل جميع امارات الدولة في نطاق عنايته بالعمل على خلق تنمية صناعية متوازية ، بين مختلف المناطق في الدولة وبما يضمن تحقيق سياسته الاقراضية التي استطاعت أن تحقق :(١)

١ - تنشيط قطاع الصناعة التحويلية وزيادة الانتاج المحلي ، وتقليل الاعتماد على الواردات ، وتنويع مصادر الدخل القومي .

٢ - ايجاد قاعدة أساسية للمعلومات الخاصة بالتنمية الصناعية والاقتصادية في الدولة .

٣ - المساهمة في القضاء على ازدواجية المشاريع المقامة ، وادخال تقنية جديدة للمنشآت العاملة ، وتدعيم دور القطاع الخاص في التنمية ، وبما يخدم التوجه الحالي لدول مجلس التعاون الخليجي .

وقد عني المصرف أيضا اضافة إلى النشاط الاقراضي وتقديم الاستشارات والارشادات للمستثمرين الصناعيين عُني بتوفير المعلومات الأساسية للتنمية الصناعية وقام باصدار صحيفة شهرية لهذا الغرض كما توجه إلى اعداد دراسات متخصصة تغطي مختلف القطاعات الصناعية الأساسية بالاضافة إلى تنظيم الندوات حول مختلف أوجه النشاطات الصناعية والاقتصادية . كما يقوم من جانب آخر باستثمار ما يفيض عن حاجاته التحويلية على شكل ودائع لدى المصارف التجارية العاملة في الدولة ، مما يحقق له مصدرا لتمويل مصروفاته علما بأن هذا الدخل سيتضاءل مع توسعات المصرف في منح القروض ، خاصة بعد القرار

---

(١) مصرف الامارات الصناعي ، التقرير السنوي ١٩٨٦ صفحة ٢٦ .

الخاص بمنح القروض لمواطني دول مجلس التعاون ، ومشاركته في تمويل المزيد من المشاريع الجديدة والمساهمة في رؤوس أموالها .

ان هذا الدور الهام الذي يقوم به مصرف الامارات الصناعي ومساهمته في التنمية الصناعية يؤكد على أهمية تعميم هذه التجربة وايجاد بنوك متخصصة أخرى في مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية .

رابعاً : المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ :

يعني المسح الصناعي بحصر المنشآت الصناعية القائمة في الدولة خلال فترة زمنية معينة للتعرف على مدى كفاءة ادائها وامكانيات تطويرها ، وتنميتها وقد تم تحديد الأهداف التي يتوقع للمسح الصناعي لعام ١٩٨٥ تحقيقها على صعيد الدولة بما يلي :(١)

١ - الوقوف على واقع القطاع الصناعي .

٢ - تشخيص المشاكل والمعوقات التي تقف بوجه التنمية الصناعية .

٣ - اصدار دليل صناعي للدولة .

٤ - تشخيص فرص جديدة للاستثمار الصناعي .

٥ - ايجاد قاعدة معلومات حديثة عن النشاط الصناعي .

ولقد ساهمت مختلف الجهات الحكومية المسئولة عن الصناعة في كافة الامارات في أعمال المسح الميداني والذي بوشر بتنفيذه في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦ وكانت مرحلة الاعداد قد بدأت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٦ .

---

(١) شئون الصناعة ، العدد الثاني - السنة الثانية - ديسمبر / كانون الاول ١٩٨٦ صفحة ٤ .

وأشرفت عليه الادارة المركزية للاحصاء في وزارة التخطيط حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية من واقع التعداد العام للسكان والمنشآت في الدولة ٨٣٨٠ منشأة يعمل بها عشرة عمال فأكثر و٧٥١٩ منشأة يعمل بها أقل من عشرة عمال وموزعة وفق ما يلي :(١)

جدول رقم (١)

اطار المنشآت الصناعية (١٠ مشتغلين فاكثر - واقل من ١٠ مشتغلين) من واقع التعداد العام للسكان والمنشآت لعام ١٩٨٥ في دولة الامارات العربية المتحدة

القطاع / بيان	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ		صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود		صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث		صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر		صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك		صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم		الصناعات المعدنية الأساسية		صناعات المنتجات المعدنية والمكينات والمعدات		صناعات تحويلية أخرى		الاجمالي	
	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	١٠ فاكثر	اقل من ١٠
عدد المنشآت الصناعية	١٠٦	٤٤٢	٧١	٤٢٩٩	٨٩	١١٨٩	٧٥	٤٠	٨٧	٣٩	١٧٧	٣٢٣	٣	٣	٢٣٤	٩٦٥	٢٣	٢٢٢	٨٩١	١٥١٩
مجموع عدد المنشآت الصناعية	٥٤٨		٤٣٧٠		١٢٧٢		١١٥		١٢٦		٥٠٠		٦		١١٩٩		٢٤٤		٨٣٨٠	
الأهمية النسبية لمجموع عدد المنشآت الصناعية بقيمة الاجمالي للقطاعات الأخرى ٪	٦,٥		٥٢,١		١٥,٢		١,٤		١,٥		٦		٠,١		١٤,٣		٢,٩		١٠٠	
الأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية مصنفة حسب عدد المشتغلين (١٠ فاكثر واقل من ١٠) في نفس القطاع	١٩	٨١	١,٦	٩٨,٤	٦,٨	٩٣,٢	٦٥	٣٥	٦٩	٣١	٣٥	٦٥	٥٠	٥٠	١٩,٥	٨٠,٥	٩	٩١	١٠,٣	٨٩,٧
الأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية مصنفة حسب عدد المشتغلين (١٠ فاكثر من ١٠) مقسمة لاجمالي القطاعات الأخرى	١٢,٣	٥,٩	٨,٢	٥٧,٢	١٠	١٥,٨	٨,٧	٠,٥	١٠	٠,٥	٢٠,٦	٤,٣	٠,٤	٠,٠٤	٢٧,٢	١٢,٨	٢,٦	٢,٩٦	١٠٠	١٠٠

(١) شئون الصناعة ، العدد التاسع - السنة الثالثة - مارس / آذار ١٩٨٧ ، صفحة ١١ .

جدول رقم (٢)

عدد المنشآت الصناعية لعام ١٩٨٩ موزعة حسب الامارات

نوع الصناعة / الامارة	صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ			صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود			صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث			صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر			صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك		
	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	المجموع	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	المجموع	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	المجموع	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	المجموع	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	المجموع
ابوظبي	٣٤	١٠٦	١٤٠	٣٦	١٠٦٢	١٠٨٨	١٥	٤٢٣	٤٣٨	٢٤	٧	٣١	٢٤	٣	٢٧
دبي	٣٣	١٢٢	١٥٥	٣٣	١٢٨٨	١٣٢١	٣٧	٢١٤	٢٥١	٢٨	١٠	٣٨	٣٦	١٥	٤١
الشارقة	٢٢	١١١	١٣٣	٩	٨٥٥	٨٦٤	٢٨	٣٣٩	٣٦٧	١٣	١٢	٢٥	٢٧	١٤	٤١
راس الخيمة	٥	٥٠	٥٥	١	٤٥٧	٤٥٨	٣	١٢٦	١٢٩	٢	٢	٤	٥	٣	٨
عجمان	٧	٣٦	٣٣	–	٣٣٨	٣٣٨	٢	١٠٥	١٠٧	٧	٧	١٤	٣	٣	٦
الفجيرة	٣	٢٠	٢٣	–	٢٣٦	٢٣٦	١	٦٣	٦٤		١	١	١	١	٢
ام القيوين	٢	٧	٩	٢	٦٣٠	٦٥	–	١٦	١٦	١	١	٢	١		١
الاجمالي	١٠٦	٤٤٢	٥٤٨	٧١	٤٢٩٩	٤٣٧٠	٨٦	١١٨٦	١٢٧٢	٧٥	٤٠	١١٥	٨٧	٣٩	١٣٦

المصدر : تم تجميعه من خلال جداول المسح الصناعي لدولة الامارات العربية المتحدة - جداول البيانات المنشورة ١٩٨٥ ، والصادرة عن وزارة المالية والصناعة .

- تكملة الجدول في الصفحة التالية .

جدول رقم (٢) (ب)

تكملة جدول المنشآت الصناعية في عام ١٩٨٩ موزعة حسب الامارات

نوع الصناعة / الامارة	صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم			الصناعات المعدنية الاساسية			صناعات المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات			صناعات تحويلية اخرى			الاجمالي		
	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	المجموع	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	المجموع	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	المجموع	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	المجموع	١٠ فاكثر	اقل من ١٠	المجموع
ابوظبي	٣٤	٨١	١١٣	–	–	–	٥٦	٣٩٧	٤٥٣	٣	٣٣	٣٦	٢١٤	٢١١٢	٢٣٢٦
دبي	٤٧	٤٤	٩١	٢	٣	٥	٧٦	٨٦	١٦٢	٨	٩١	٩٩	٢٩٠	١٨٧٢	٢١٦٣
الشارقة	٥١	٧٩	١٣٠	١	–	١	٦٢	٢٣٥	٢٩٧	١١	٦١	٧٢	٢٢٤	١٦٠٦	١٨٣٠
راس الخيمة	١٩	٨٩	١٠٨	–	–	–	٩	١٠١	١١٠	–	٧	٧	٤٤	٨٣٥	٨٧٩
عجمان	١٤	٢٢	٣٦	–	–	–	٣٧	٨٨	١١٥	–	٣٦	٣٦	٦٠	٦١٥	٦٧٥
الفجيرة	٨	١	٩	–	–	–	٣	٤٣	٤٦	–	٢	٢	١٦	٣٦٧	٣٨٣
ام القيوين	٦	٧	١٣	–	–	–	١	١٥	١٦	–	٢	٢	١٣	١١١	١٢٤
الاجمالي	١٧٧	٣٢٣	٥٠٠	٣	٣	٦	٢٣٤	٩٦٥	١١٩٩	٢٢	٢٢٢	٢٤٤	٨٦١	٧٥١٩	٨٣٨٠

المصدر السابق

ويلاحظ أنه يغلب على قطاع الصناعات التحويلية في الدولة الطابع المهني والحرفي الصغير ، حيث تمثل المنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ عاملين ٨٩,٧٪ من اجمالي المنشآت الصناعية بالدولة ، وتمثل صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود ٥٢,١٪ من المجموع العام للمنشآت ، وتمثل صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث نسبة ١٥,٢٪ وصناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات نسبة ١٤,٣٪ وصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ نسبة ٦,٥٪ وصناعة منتجات الخامات المعدنية وغير المعدنية ، عدا منتجات البترول والفحم نسبة ٦٪ وبذلك يكون مجمل هذه القطاعات الخمس ٩٤,١٪ من مجمل عدد المنشآت الصناعية في الدولة .

وتتركز الصناعات التحويلية بشكل أساسي في امارات أبوظبي ودبي والشارقة ، حيث تشكل بالتتالي نسبة كل منها من المجموع العام ٢٧,٨٪ ، ٢٥,٨٪ ، ٢١,٨٪

إلا أنــه من واقــع المسح الصناعي الميداني تم تعديل الاطار العام للمنشآت الصناعية باستثناء ٢٣٩ منشأة صناعية من تلك التي يعمل فيها ١٠ عمال فأكثر على النحو التالي :

٠٩٦ منشأة تبين أنها لا تزاول النشاط الصناعي .

٦٨ منشأة مغلقة ومتوقفة عن العمل

٢١ منشأة وردت مكررة في اطار التعداد

٣٠ منشأة يعمل بها أقل من عشرة عمال

٩ منشآت أدمجت مع منشآت أخرى .

١٥ منشأة بياناتها لأقل من ثلاثة أشهر .

كما استثنى من المنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال ١٦ منشأة اذ تبين ان ١٤ منها تمارس نشاطا غير صناعي ومنشأتين مكررتين في اطار التعداد . وعليه فإن عدد المنشآت التي شملها المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ يصبح ٦٢٢ منشأة من الفئة التي يعمل بها أكثر من عشرة عاملين و٧٥٠٣ منشآت من الفئة التي يعمل بها أقل من عشرة عاملين ، أي أن مجموع المنشآت الصناعية العاملة في الدولة بناء على المسح الفعلي قد بلغ ٨١٢٥ منشأة .

بلغ عدد العاملين في كافة القطاعات الصناعية ٦١٥٣٤ عاملاً منهم ٣٩٠٤٤ عاملاً في المنشآت التي يعمل بها أكثر من عشرة عمال ، ٢٢٤٩٠ عاملاً في المنشآت التي يعمل بها أقل من عشرة عمال . وتكون المنشآت التي يعمل بها أكثر من عشرة عمال والتي تشكل ٧,٧٪ من مجمل عدد المنشآت قد استوعبت ٦٣,٥٪ من اجمالي عدد العاملين في مختلف القطاعات والمنشآت الصناعية ، وكما يبين الجدول التالي :

عدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي(*)
وفق المسح الصناعي لعام ١٩٨٥م

	عدد المنشآت ١٠ عمال فاكثر	عدد العاملين				عدد المنشآت	عدد العاملين	الاجمالي
		أصحاب عمل	عاملون بالانتاج	عاملون بغير الانتاج	المجموع اقل من ١٠ عمال			
- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٨٠	٣٤	٢٣٤٠	٢٨٨٠	٥٢٥٤	٤٤٢	١٣٦٥	٦٦١٩
- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	٤٧	٢٧	٦٨٠	١٠١	٨٠٨	٤٢٩٩	١٢٦٧٣	١٣٤٨١
- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	٥٢	١٧	١٦٨٧	٣٦٠	٢٠٦٤	١١٨٦	٣٠٣٥	٥٠٩٩
- صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	٦٤	٢٤	١٤٥٤	١٦٧٩	٣١٥٧	٣٨	١٧٤	٣٣٣١
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك	٧٤	٣٢	٢٦٧٠	١٦٧٩	٤٣٨١	٣٨	١٦٦	٤٥٤٧
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم	١٣٧	٥٨	٥٣٩٠	٢٥٢٤	٧٩٧٢	٣٢٢	١٣١٠	٩٢٨٢
- الصناعات المعدنية الأساسية	٦	٥	١٧٧٨	١١٠	١٨٩٣	-	-	١٨٩٣
- صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	١٤٨	٨٧	٩٩٣٧	٢٧٧٤	١٢٧٩٨	٩٦٥	٣٠٨٠	١٥٨٧٨
- صناعات تحويلية أخرى	١٤	٥	٥٠٥	٢٠٧	٧١٧	٢١٣	٦٨٧	١٤٠٤
- الاجمالي	٦٢٢	٢٨٩	٢٦٤٤١	١٢٣١٤	٣٩٠٤٤	٧٥٠٣	٢٢٤٩٠	٦١٥٣٤

* المصدر السابق .

أمـا من حيث توزيـع عدد العـاملين في القـطاعـات الصناعية على الامارات المختلفـة ، فقـد احتلت دبي المركز الأول من حيث عدد العاملين اذ شكل نسبة

٣٧,٩٪ تلتها أبوظبي والشارقة ورأس الخيمة ، وعجمان والفجيرة ثم أم القيوين حيث بلغت نسبة عدد العاملين في كل منها بالتوالي ٢٠,٨٪ ، ١٩,٦٪ ، ١١,٩٪ ، ٥,٩٪ ، ٢,٧٪ ، ١,٢٪ من اجمالي عدد العاملين في مجمل القطاعات والمنشآت الصناعية بناء على المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ وكما يبين الجدول التالي :

عدد العاملين في قطاع الصناعة حسب كل امارة وفق المسح الصناعي لعام ١٩٨٥(*)

	عدد المنشآت ١٠ عمال فاكثر	عدد العاملين				عدد المنشآت	عدد العاملين	الاجمالي
		أصحاب عمل	عاملون بالانتاج	عاملون بغير الانتاج	المجموع اقل من ١٠ عمال			
أبوظبي	١٥٤	٦٩	٤٤٨٠	٢١٩٨	٦٧٤٧	٢١١٢	٦٠٢٣	١٢٧٧٠
دبي	٢١٥	٩٦	١١٢٢٩	٥٣٦٩	١٦٦٩٤	١٨٧٠	٦٦٣٩	٢٣٣٣٣
الشارقة	١٥١	٨٩	٤٥٥٧	٢٤٨١	٧١٢٧	١٦٠٦	٤٩٥٧	١٢٠٨٤
عجمان	٤٥	١٤	١٥٦٦	٣٦٠	١٩٤٠	١١٠	١٦٥٤	٣٥٩٤
أم القيوين	١١	٨	٢١٢	١٥٠	٣٧٠	٦١٥	٣٥٤	٧٢٤
رأس الخيمة	٣١	١٢	٣٧٩٤	١٣٣٥	٥١٤١	٨٢٨	٢٢١٠	٧٣٥١
الفجيرة	١٥	١	٦٠٣	٤٢١	١٠٢٥	٣٦٢	٦٥٣	١٦٧٨
الاجمالي	٦٢٢	٢٨٩	٢٦٤٤١	١٢٣١٤	٣٩٠٤٤	٧٥٠٣	٢٢٤٩٠	٦١٥٣٤

* المصدر السابق .

كما حدد المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ أهم المؤشرات والاحصائيات الخاصة بمختلف النشاطات الاقتصادية وذلك كما في الجدول التالي ، إلا أن هذه الأرقام في دلالاتها ومؤشراتها تبقى مجرد أرقام اذا ما تمت دراستها في اطار التخطيط التطويري والتنموي للنهوض بالقطاع الصناعي ككل وزيادة حصته في الناتج المحلي .

المؤشرات الأساسية لنتائج المسح الصناعي لعام ١٩٨٥
حسب النشاط الصناعي ثم حسب الامارات للمنشآت الصناعية
التي يعمل بها اكثر من عشرة عمال

جدول (أ)

(درهـــم)

	قيمة الانتاج الاجمالي بسعر المنتج	صافي القيمة المضافــة
- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	١,٠٠٦,٢٠٥,٤٨٥	٢٧٧,١٢٣,٧٥٠
- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	٤٠,٢٨٦,٩٧١	٢٢,٢٤٩,٧٢٦
- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	١٨٢,٥٦٧,٤٠٥	٧١,٥٩٤,١٦٢
- صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	٣٤٦,٣٠١,١٦١	١٤١,٢٢٢,٨٥٨
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك	٨٩٨,٠٥٩,١٦٧	٣٠٨,٩١١,١٣١
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المدنية على منتجات البترول والفحم	١,٤٤٧,٠٨٩,٨٤٣	٢٧٦,١١٦,٣٧٥
- الصناعات المعدنية الأساسية	١,١١٦,١٤٤,٥٩١	١٥٢,٢٣٢,٨٩٧
- صناعة المنتجات المعدنية والمكنات والمعدات	١,٢٨٣,٨٥٩,٤٢٢	٦١٣,٠٠٥,٩٣٥
- صناعات تحويلية اخرى	١٠٢,٨٩٠,٠١٦	٤٩,٠٠٠,١٤٣
الاجمالي	٦,٤٢٣,٤٠٤,٠٦١	١,٩١١,٤٥٦,٩٧٧
ابوظبي	١,٠٦٦,٢٣٥,٣٠٦	٣٣٠,٢٢٨,٠٤١
دبي	٣,١٤٠,٥٢٧,٢٤٦	٩٩٣,٩٧٠,١٣٤
الشارقة	١,٠٥٤,٢٠٩,١٣٧	٢٩٤,٢٢٨,٠٢٦
عجمان	٣٣٧,٨٢٤,٥٠٩	٧٠,٦٦٥,٤٧٤
أم القيوين	٥١,٠٩٧,٤١٩	١٦,١٤٠,٨٦٨
رأس الخيمة	٦١٠,٧٥٢,٢٥١	١٩٢,٧٤٥,٨٢٩
الفجيرة	١٦٢,٧٥٨,١٩٣	١٣,٤٧٨,٦٠٥
الاجمالي	٦,٤٢٣,٤٠٤,٠٦١	١,٩١١,٤٥٦,٩٧٧

المصدر السابق .

جدول (ب)

(درهم)

	اجمالي تكاليف الانتاج	صافي التكوين الراسمالي	التكوين الراسمالي الثابت
- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٩٠٨,٤٥٢,٤٧٥	٥٠٢,٩٤٨,٣٨٠	١,٠٤٤,٠٥٤,٦٣٦
- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	٣٦,٣١٥,٧٦٠	٦,٠٦٦,٩٢٠	١٣,٩٢٥,٧٢١
- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	١٧١,١٣٢,٧٩٨	٣٣,٤٤٣,٣٠٠	٧٧,٠٩٢,٩٤٥
- صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	٣٣٩,٧٦٠,٢١٩	١٦٢,٨٦٧,٢٥٦	٢٩٧,٢١٧,٦٨٤
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك	٨٤٦,٨١٤,١٧٣	٥١١,١٣٩,٣٨٣	٨١٤,٥٩٦,٢٠٩
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم	١,٥٣٨,٨٧١,٨٥٤	٢,١٤٧,٧٥٦,٠٨٢	٢,٦٧٤,٩١٢,٦٦٣
- الصناعات المعدنية الأساسية	١,٢٧١,٢٥٢,٨٤٣	٥,٩٤٠,٦٢١,٥١٩	٦,٢٥٢,١٣٨,٤٢٥
- صناعات المنتوجات المعدنية والمكنات والمعدات	١,١٨٧,٥٨١,٨١٩	٣٨٢,٨٧٥,٢١٥	١,٢٣٠,٦٤٠,٣٨١
- صناعة تحويلية أخرى	٨٩,٦٩٥,٥٦٥	١٧١,٧٩٢,٧٨٩	٢٧٨,٨٦١,٠٢٩
الاجمالي	٦,٣٨٩,٩٧٨,٥٠٦	٩,٨٥٩,٥١٠,٨٤٤	١٣,٦٨٣,٤٣٩,٦٩٣
أبوظبي	١,٠٤٤,٢٩١,٣٧٨	٩٩٩,٩٣٠,٥٢٦	١,٧٦٤,٧٣٢,٨٨٥
دبي	٣,٠٧٦,٩٢٥,٢٤٤	٦,٨٦٠,٤٧٠,٥٣٤	٨,٤٧٣,٠٢٠,٠١٨
الشارقة	١,٠٢٦,١٨٩,٣١٧	٦٧٩,٣٧٨,٨٨٠	١,٠٤٦,٥٣٣,٠٤٠
عجمان	٣٣١,٧٩٥,٥١٤	٢٣٣,٦٨٢,٢٤٣	٣٣٦,٩٥١,٦٥٦
أم القيوين	٥١,٠٠٠,٢٤١	٢٥,٢١٧,٤٥٣	٩٧,٤٠٣,٧٣١
رأس الخيمة	٦٥٥,٤٩٩,٩١١	٧٢١,٣٥٧,٢٠٦	١,٤٨٣,٧٢٣,٢٧٨
الفجيرة	٢٠٤,٢٧٦,٩٠١	٣٤٩,٤٧٤,٠٠٢	٤٨١,٠٧٥,٠٨٥
الاجمالي	**٦,٣٨٩,٧٨,٥٠٦**	**٩,٨٥٩,٥١٠,٨٤٤**	**١٣,٦٨٣,٤٣٩,٦٩٣**

المصدر : السابق .

امكانيات تطوير الصناعة :

تركزت المرحلة الأولى من التطور الذي شهدته دولة الامارات العربية المتحدة منذ اكثر من خمسة عشر عاما على اقامة البنية الأساسية وما تلاها من نهضة معمارية واضحة .

أما المرحلة الحالية فتتميز بتكثيف العمل الرامي إلى زيادة ونمو وتطوير الصناعات التحويلية وزيادة حصتها من الناتج المحلي .

فقد حدثت تطورات جذرية في السنوات العشر الأخيرة في قطاع الصناعات التحويلية ، حيث تطورت الصناعات التعدينية غير المعدنية كالأسمنت والطابوق والبلاط ، وكذلك صناعة الأغذية والمشروبات ، وفيما بعد لحق التطور صناعات هامة أخرى كالألمنيوم والكيماويات والبتروكيماويات .

وتتوافر في الدولة حاليا امكانيات حقيقية لتطوير الصناعات الوطنية لغرض الاستهلاك المحلي أو التصدير الخارجي ، كرخص مصادر الطاقة ووجود قوة شرائية اضافة للانخفاض النسبي لأجور العمال ، وانفتاح الأسواق الوطنية لدول مجلس التعاون على بعضها دون عوائق ، تطبيقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس ، وهي عوامل سوق تؤدي ولا شك إلى نمو واتساع قطاع الصناعات التحويلية ، وزيادة مساهمته في اجمالي الناتج المحلي بحيث يحتل مكانة بارزة إلى جانب القطاع النفطي باعتباره أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني .

وفيما يلي نتعرض لملامح التطور في بعض القطاعات الصناعية في الدولة :

أولا : صناعة مواد البناء والتشييد :

هناك اكثر من (٢٥٠) مصنعاً تعمل في صناعة البناء والتشييد وتتضمن مصانع الأسمنت والبلاط والرخام والموزاييك وصناعة البيوت الجاهزة والكولسترا

والخرسانة المسلحة والكيربستون والحجر المجروش ، وقدر اجمالي طاقتها الانتاجية بـ (٣٨٤٤) مليون درهم في عام ١٩٨٢ كما قدر اجمالي الانتاج الفعلي في نفس العام بـ (٣٣٤٠) مليون درهم أي ما يعادل ٦٠٪ من الطاقة الانتاجية الكلية .

والجدول التالي يبين تطور انتاج مواد البناء في الدولة خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٤)[1] :

السنة / المادة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
أسمنت (ألف طن)	٣,٢٧٦	٤,٧٥٨	٥,٧٤٦	٥,١٣٧
طابوق (ألف وحدة)	١١٥,٠٠٠	١٢١,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠
بلاط (ألف م.م)	٢,٣٤٢	٣,٩٨٢	٣,٦١٦	٥,٢٣٥
بيوت جاهزة (الف م.م)	٩٧	١١٤	١٢٢	١٢١
حجر مجروش (ألف طن)	٧,١٦٠	١٠,٨٠٠	١٠,٢٠٠	٩,٥٠٠
كيربستون (الف وحدة)	٧٠٢	١,٣١٠	٨٠٨	٨٧٤

وفيما يتعلق بالميزان التجاري لمواد البناء والتشييد ، فقد جرت تغيرات هامة خلال الفترة الماضية ، حيث انخفضت قيمة الواردات من هذه المواد إلى النصف خلال ست سنوات (١٩٧٨ - ١٩٨٤) ، في حين ازدادت قيمة الصادرات بمقدار أربعة عشر ضعفا في نفس الفترة ، وقد أدى هذا التغيير إلى تحول الميزان التجاري لمواد البناء ، عن عجز قدره (٦٧٣) مليون درهم في عام ١٩٧٨ إلى فائض قدره (٣٧٤) مليون درهم في عام ١٩٨٤ مما يعني تحول دولة الامارات الى مركز هام لصناعات مواد البناء في منطقة الخليج العربي .

ورغم هذا التطور الايجابي في هذا القطاع الصناعي الهام ، فإن هناك بعض

(١) صحيفة - مصرف الامارات الصناعي - السنة الأولى - العدد الأول نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٦ - ص ٤ .

السلبيات والصعوبات تعترض نمو هذه الصناعة وتطورها - وتبرز هذه السلبيات بصورة واضحة في صناعة الأسمنت بصفة خاصة ، حيث زاد الانتاج عن الطلب المحلي بصورة واضحة ، وهذا يعتبر رد فعل طبيعياً لغياب التنسيق والخطة الصناعية الواضحة ، وانتشار مصانع الأسمنت وتعددها حيث أدى ذلك إلى انخفاض أسعاره ، وقد استطاعت الدائرة الصناعية بوزارة المالية والصناعة أن تتلمس منذ بداية الثمانينات بوادر الأزمة ، ودعت إلى اجتماع لمدراء مصانع الأسمنت في الدولة لوضع حد لظاهرة انتشار المصانع المنتجة للاسمنت ، وأوصى المجتمعون في نهاية اجتماعهم بتشكيل اتحاد لمنتجي الاسمنت بالدولة وقد ثبتت الدائرة هذه التوصية ولأسباب قانونية لم تر هذه الفكرة النور .

وفيما يلي توضيح للمصانع القائمة بالدولة والطاقة التصميمية للانتاج عام التأسيس وعام ١٩٨٥ :(١)

الطاقة الانتاجية التصميمية (ألف طن)

المصنع / المطحنة	الموقع	الطاقة	سنة التأسيس	سنة ١٩٨٥
١ - شركة اسمنت الاتحاد	راس الخيمة	١٩٧٥	٢٥٠	١٠٠٠
٢ - شركة اسمنت العين	العين	١٩٧٦	١٩٨	٧٩٢
٣ - شركة الشارقة للاسمنت والتنمية الصناعية	الشارقة	١٩٧٧	٢٢٤	١٣٠٠
٤ - شركة الاسمنت الوطنية المحدودة	دبي	١٩٧٨	٧٥٠	٧٥٠
٥ - شركة اسمنت الخليج	رأس الخيمة	١٩٨١	١٠٨٩	١٠٨٩
٦ - شركة اسمنت الفجيرة	الفجيرة	١٩٨٢	٥٢٨	٥٢٨
٧ - مصنع اسمنت عجمان	عجمان	١٩٨٤	٥٠٠	٥٠٠
				المجموع ٥٩٥٩
٨ - شركة اسمنت جبل علي (مطحنة)	دبي	١٩٧٨	١٠٠	١٠٠
٩ - مصنع اسمنت أهلي (مطحنة)	الفجيرة	١٩٨٣	٢٦٤	٢٦٤
				الاجمالي ٦٣٢٣

(١) العدد الثالث من نشرة شئون الصناعة التي تصدرها الدائرة الصناعية بوزارة المالية والصناعة (دراسة عن صناعة الاسمنت) .

ويبين الجدول التالي تطور الطاقة الانتاجية التصميمية والانتاج الفعلي[1] لمصانع الاسمنت من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٥ (ألف طن) .

السنوات / بيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الطاقة الانتاجية التصميمية	٢٥٠	٤٤٨	٦٧٢	١٧٧٢	٢٢٧٢	٢٢٧٢	٣٩٥٥	٤٤٨٣	٥٢٣٨	٥٧٣٨
الانتاج الفعلي	٥٠	٢٢٣	٤٧٩	٩١٥	١٧٥٩	٢٤٩٠	٣٠٣٣	٣٩٧٣	٤١٤٥	٤١٩٣

ويبدو واضحا أن الطاقة الانتاجية التصميمية قد تزايدت إلى ٢٥ ضعفاً عام ١٩٨٥ منذ انشاء أول مصنع في عام ١٩٧٥ . وذلك بتزايد عدد المصانع وتوسيع الطاقة التصميمية لبعض المصانع القائمة .

الانتاج الفعلي للأسمنت :

يتضح مما تقدم أنه من الطبيعي ، ان يتضاعف الانتاج الفعلي للأسمنت حيث ارتفع من ٥٠ ألف طن عام ١٩٧٥ إلى ٣٠٣٣ طناً عام ١٩٨١ وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع متوسط كفاءة التشغيل ، إلى معدل يفوق الطاقة الانتاجية التصميمية المقررة للمصانع القائمة . وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الأسمنت ، وبذلك ارتفعت مساهمة الناتج المحلي في تغطية الاستهلاك الظاهري من ٥,٧٪ فقط عام ١٩٧٥ إلى ٧٩٪ عام ١٩٨١ ، وقد بلغ الانتاج الفعلي خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ حوالي (٣٩٧٣ - ٤١٤٥ - ٢٤١٩٢) طناً على التوالي .

ومع ارتفاع الطاقة الانتاجية التصميمية الحالية والمتوقعة ، وبالتالي زيادة الانتاج الفعلي ، فإن هذا يعني وجود فائض كبير من الانتاج عن حاجة الطلب

(١) الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ لا تتضمن الانتاج الفعلي الخاص بشركة أسمنت جبل علي ومصنع أسمنت الفجيرة .

المحلي . ومن هنا بدأ التوجه للاعتماد على السوق الخليجية لتصريف الانتاج . وكان لزيادة عدد المصانع وتضاعف الانتاج دون ضوابط النتائج التالية :

١ - انخفاض مستوى كفاءة التشغيل دون الحجم الأمثل وارتفاع تكاليف الانتاج .

٢ - الاستيراد غير المقيد للأسمنت من الخارج أدى إلى المنافسة السعرية وانخفاض سعر المنتج المحلي .

٣ - ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية، مع اكتمال هياكل البنية الأساسية والتوسع في الانتاج يعني ضرورة البحث عن أسواق خارجية للتصدير .

كما أدى غياب التنسيق بين المصانع إلى :

- ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب عدم الاستفادة من خبرات الصيانة والتشغيل .
- عدم التنسيق بين سياسات الانتاج والتوزيع .
- المنافسة على مناطق التوزيع وظهور حرب الأسعار .

وبالنسبة للسوق الخليجية فيقدر أنها تستطيع استيعاب كل الطاقة الانتاجية لمصانع الأسمنت ، وحتى تلك التي هي قيد الانشاء في دول مجلس التعاون ، حيث أنه من المقرر أن يتم الوصول للاكتفاء الذاتي عند نهاية عقد الثمانينات . حيث ترتفع الطاقة الانتاجية التصميمية من ٢٤ مليون طن عام ١٩٨٥ إلى ٣٣ مليون طن عام ١٩٨٨ وحيث ان متوسط الطلب المقدر لكل من الأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ يصل إلى ٢٥,٨ مليون طن .

وفي الواقع لا تخلو السوق الخليجية من الصعوبات التي قد تواجه تسويق أسمنت الامارات وأهمها :

١ – المنافسة السعرية بسبب انخفاض سعر الاسمنت المستورد من خارج المنطقة ، والذي يقل سعره بمتوسط يتراوح بين ٨ – ٢٠٪ عن سعر أسمنت الامارات .

٢ – تقدر تكاليف استيراد طن الأسمنت في موانيء دول مجلس التعاون بحدود ٦٠٪ من متوسط تكاليف الانتاج المحلي حيث أرخصها الاسمنت الاسباني .

٣ – ان الموردين للأسمنت من اليابان وأسبانيا واليونان ، يقدمون شروط بيع تنافسية ، من حيث خصومات الكمية وتسهيلات الدفع والتوصيل للموقع واحترام مواعيد التسليم .

٤ – ضعف النشاط التسويقي من حيث تركز التوزيع في المصانع نفسها بانتظار طلبات الشراء .

٥ – ظروف حرب الخليج التي عطلت مسار التنمية والنمو الاقتصادي في معظم الدول المطلة على الخليج .

وعند أوائل الثمانينات كان يعتقد ، أنه يمكن المحافظة على ازدهار صناعة الأسمنت بالدولة ، وتذليل كل العقبات التي تواجه هذه الصناعة على المستوى المحلي والخليجي ، من خلال الالتزام بتنفيذ قرارات وتوصيات وزراء الصناعة لدول مجلس التعاون ، في اجتماعهم الثاني عام ١٩٨٢ والتي كان أهمها :

- عدم انشاء مصانع جديدة والاكتفاء بالتوسعات للمصانع القائمة عند الحاجة وبعد دراسة مستفيضة .

- ألا تقوم صناديق التنمية بتقديم قروض لتمويل انشاء مصانع جديدة .

- اعطاء الأفضلية للأسمنت المحلي في المشتريات الحكومية والزام شركات المقاولات بذلك .

- تقديم جزء من الاعانات للدول الأخرى كمساعدة عينية من الأسمنت ، وعند

تقديم قروض لتمويل مشروعات انشائية يشترط أن يستخدم جزء من القرض في شراء الأسمنت .

- فرض مواصفات قياسية معينة للأسمنت المستورد ، تناسب ظروف البيئة المحلية ومنع استيراد الأسمنت غير المستوفي لهذه الشروط ، بالاضافة إلى فرض الحماية الجمركية .

وفي مطلع عام ١٩٨٩ وبعد الاتفاق على انهاء حرب الخليج ، لوحظ بصفة عامة ازدهار الطلب على الأسمنت في الامارات ، بشكل كبير مما قد يلغي جانباً كبيراً من المنافسة مع الأسمنت المستورد .

أما بالنسبة إلى صناعة الطابوق[١] ، فيبلغ عدد المصانع العاملة في هذا المجال ٩١ مصنعاً موزعة على جميع الامارات ، ويشمل هذا العدد جميع المصانع القائمة ، بما فيها تلك المصانع التي تشغل يدويا والتي كانت تعمل بكامل طاقتها الانتاجية في بداية الثمانينات ، وذلك نتيجة لارتفاع الطلب على مواد البناء ، بما فيها الطابوق في تلك الفترة التي تميزت بحركة عمرانية شاملة .

لقد وصل انتاج الطابوق إلى ذروته في عام ١٩٨٢ حيث بلغ ١٢١ مليون طابوقة ، وبسعر اجمالي قدره ٢٤٣ مليون درهم ، إلا أن هذا الانتاج أخذ في التناقص التدريجي خلال السنوات الخمس الماضية ، ووصل إلى ١١٥ مليونا في عام ١٩٨٣ و١٠٧ ملايين في عام ١٩٨٤ و١٠١ مليون في عام ١٩٨٥ و٩٧ مليون وحدة في عام ١٩٨٦ . كما شهدت حركة الاسعار تراجعاً كبيراً وبنسبة ٥٢,٥٪ خلال نفس الفترة ، فبعد أن وصل سعر الوحدة من الحجم الكبير إلى ٢ درهم في عام ١٩٨٢ ، فإنه تراجع إلى ٠,٩٥ درهم عام ١٩٨٦ – ١٩٨٧ .

(١) صحيفة مصرف الامارات الصناعي السنة الثانية – العدد السابع ، يوليو/تموز ١٩٨٧ ص٥٢ – ٥٤ .

وقد أدى هذا التراجع في أسعار الطابوق خلال فترة زمنية قصيرة ، اضافة إلى انخفاض الانتاج إلى وضع صعوبات عديدة أمام منتجي هذه المادة ، مما قاد بدوره إلى اغلاق بعض هذه المصانع وذلك على الرغم من المحاولات التي بذلت من قبل ادارات هذه المصانع للتقليل من تكاليف الانتاج ، والتي كانت في بعض الاحيان على حساب المقاييس والمواصفات المفروضة من قبل بلديات الدولة .

وبحكم ارتباط صناعة الطابوق بصناعات انشائية أخرى كصناعة الأسمنت والحجر المجروش ، فقد تأثرت هي الأخرى من هذا التراجع في صناعة الطابوق وتعمل مصانع الطابوق منذ عام ١٩٨٦ بأقل من نصف طاقتها الانتاجية الفعلية . فقد بينت الدراسة التي قامت بها شعبة البحوث الاقتصادية بمصرف الامارات الصناعي ، أن ٢٩٪ من هذه المصانع يعمل بأقل من نصف طاقته الانتاجية و٣٥٪ تنتج بنسبة ٥٠ – ٧٥٪ من طاقتها و٢٤٪ تصل الطاقة الانتاجية فيها إلى ٧٥ – ١٠٠٪ و١٢٪ فقط تشتغل بأكثر من ١٠٠٪ من الطاقة الانتاجية التصميمية المقدرة لها ، (وردية واحدة) كما أن معدل انتاج مصانع الطابوق مجتمعة يساوي ٥٠٪ فقط من الطاقة الانتاجية الاجمالية ، وتدل هذه النسبة على الأوضاع الحرجة التي تمر بها صناعة الطابوق في الدولة في الوقت الحاضر ، وبالذات في المصانع الصغيرة والتي أقيمت على عجل لتلبية احتياجات السوق في سنوات الطفرة العمرانية ، حيث أشارت دراسة شعبة البحوث في مصرف الامارات الصناعي ، الى تركز النسبتين الأولى والثانية في تلك المصانع الصغيرة ، والتي تفتقر إلى الكثير من مقومات الادارة والتصنيع .

لذلك فإن الفترة القادمة ستشهد تقلص عدد مصانع الطابوق ، وبالأخص اليدوية منها في حين يتوقع أن تقوم المصانع الآلية الكبيرة بتطوير عمليات الانتاج ، وتحوير العمليات الانتاجية لتلبية احتياجات السوق المحلية من مختلف أنواع الطابوق .

ثانياً : صناعة المواد الغذائية والمشروبات :

احتلت هذه الصناعة اهمية خاصة في الدولة ، ويتزايد اعداد المصانع في هذا

القطاع باستمرار ، نظرا لميل المستهلك المحلي للمواد الغذائية المصنعة محليا ، والتي لم يمض وقت طويل على انتاجها وضمانا لطهارتها ونظافتها وعدم دخول مواد محرمة شرعا ، في صناعتها كما يحدث في الانتاج المستورد .

وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في هذا القطاع من واقع نتائج المسح الصناعي الأخير ، الذي أجرته وزارة المالية والصناعة عن بيانات عام ١٩٨٥ ، (٨٠) منشأة على مستوى الدولة يعمل بها (٥٢٥٤) عاملاً يتقاضون أجوراً تصل لحوالي (١٣٤,٢٥٧,٥٨٩) درهماً كما بلغ حجم المال المستثمر (١,٠٥٥,٩٥٣,٧١٤) درهماً ، وبلغت قيمة الناتج الاجمالي (٣٦٦,٨٤٦,١٧٦) درهماً .

كما حقق هذا القطاع قيمة مضافة صافية بلغت (٢٧٧,١٢٣,٧٥٠) درهماً .

وتتنوع الصناعات الغذائية وتنتشر في امارات الدولة ، بدءا من مطاحن الدقيق ومصانع الزيوت النباتية والسمن والمعكرونة والألبان ومنتجاتها ومزارع الدواجن بانتاجها ، من اللحوم البيضاء والبيض وحاليا مزارع الاسماك والروبيان في أم القيوين والفجيرة – هذا اضافة لمصانع تعبئة المياه المعدنية الطبيعية والمياه الغازية بأنواعها المتعددة ، والتي تغطي احتياجات الدولة ويفيض منها للتصدير لدول مجلس التعاون ، مما يعني ضرورة دعم هذا القطاع وتشجيعه لينمو أكثر .

ففي مجال صناعة الدقيق استطاعت مطاحن الدقيق في الدولة تأمين ٩٩٪ من الاحتياجات المحلية ، وحققت ما قيمته ٤٧ مليون درهم في اجمالي القيمة المضافة ، كما ازدادت نسبة التصدير حيث بلغت في حدود ٤٦ ألف طن أو ما يوازي ٥٢ مليون درهم كما يبين الجدول التالي :[١]

---

(١) صحيفة مصرف الامارات الصناعي – السنة الثالثة – العدد الثالث مارس / آذار ١٩٨٧ ص٢٥ – ٢٧ .

قطاع الدقيق في دولة الامارات العربية المتحدة

القيمة (مليون درهم)

	الكميات (مليون كغ)							
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
صافي الواردات*	١,٧	٢,١	٢,٨	١,٥	٣,٠	٣,٣	٤,٤	٢,٢
مجمل الطلب*	١٥٠	١٦٢	١٧١	١٦٨	١٦٨	١٨٢	١٨٠	١٨٥
الصادرات*	٥,٠	٨,٠	١٩	٤٦	٦,٦	٩,٩	٢٢	٥٢

وبذلك تكون الدولة قد حققت الاكتفاء الذاتي في انتاج الدقيق واتجهت ايضا نحو تصدير الفائض إلى الدول المجاورة . وقد انخفض معدل استهلاك الفرد من الدقيق من ١٣٥ كلغ سنويا في عام ١٩٨٤ إلى ١٢٩كلغ / سنويا في عام ١٩٨٥ ، أي بانخفاض يوازي ٤٪ ويعود ذلك إلى التغير في البنية السكانية في الدولة ، حيث شهدت انخفاضا في اليد العاملة غير الماهرة بنسبة ٥٪ تقريباً ، على الرغم من ازدياد اجمالي السكان بنسبة توازي ١٠٪ . وتنحصر الزيادة السكانية بشكل خاص في شريحة سكانية يمكن تصنيفها نسبة إلى دخلها ، بأنها من الفئة التي تستهلك نسبة أقل من النشويات ، وبناء على ذلك يتوقع ان ينخفض استهلاك الدقيق الى مستويات أدنى إلى أن يستقر التركيب السكاني في مجتمع الدولة .

أمـا في مجال صناعة الألبان والتي افتتح أول مصنع لها في عام ١٩٦١ فقد أصبحت تشمل ٢٠ مصنعا في نهاية عام ١٩٨٥ ، سبعة منها تستعمل الحليب الطازج بينما يقوم الباقي بتصنيع المشتقات من الحليب المجفف ، ويبلغ الاستثمار الرأسمـالي في هذا المجـال بحـدود ٢٢٥ مليـون درهم ، وذلك باستثناء مصانع مشتقـات الحليب الصغـيرة ، المملوكـة من قبـل صغار المزارعين . وتبلغ الطاقة التصميمية لهذه المصانع في حدود ٢٦٠ ألف ليتر من الحليب يوميا ، ويستغل منها

* أرقام تقديرية .

في حدود ٥١ ألف ليتر فقط ، وبذلك تتراوح الطاقة غير المستغلة بمعدل وسطي في حدود ٤٠٪ ولذا يتجه بعض هذه المصانع إلى التصدير ولو بهامش ربح محدود جدا أو إلى تصنيع مواد انتاجية أخرى ، عدا مشتقات الحليب كالعصير مثلا . إلا أن المنافسة الشديدة وعدم توافر أية حماية للصناعات المحلية قد تدفع بعدد من هذه المصانع إلى التوقف عن العمل .

يتوزع انتاج الحليب الطازج في الدولة بناء على احصائيات عام ١٩٨٥ كما يلي :(١)

- ٣٨٪ من الغنم والماعز – هناك مزرعة واحدة في الفجيرة تربي الماعز بهدف استغلال حليبها في تصنيع المشتقات منه .
- ٣٢٪ من الجمال ولا يتم استغلال الناتج منه في صناعة أية مشتقات علما بأنه يتم حاليا اختيار مشروع لتصنيع مشتقات من حليب الجمال في المملكة العربية السعودية ، وسيؤدي نجاحه إلى تعميم التجربة في كافة دول المنطقة ودولة الامارات من ضمنها .
- ٢٠٪ من مزارع تربية الأبقار .

ويتم انتاج الرصيد من مزارع الابقار الصغيرة ، ويتطلب التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية دعم هذه الصناعة الغذائية ، وتوفير الحماية والدعم لها ، ودراسة امكانية استغلال أقصى الطاقات الانتاجية المتوافرة ، وتأمين شبكة تربط بين مواقع انتاج الحليب ومراكز التصنيع وما إلى ذلك من مشاريع تنمي هذا القطاع الصناعي .

أما بالنسبة إلى صناعة المشروبات(٢) فمع نهاية عام ١٩٨٥ ، كان هناك تسعة

---

(١) المصدر السابق – السنة الثالثة – العدد الثالث – مارس / آذار ١٩٨٨ صفحة ٩٧ – ٩٩ .

(٢) المصدر السابق السنة الثانية – العدد الأول – يناير / كانون الثاني ١٩٨٧ – صفحة ١٣ – ١٥ .

مصانع للمشروبات الخفيفة ، منها خمسة تنتج مشروبات كربونية وغير كربونية ومصنعان ينتجان العصير ومصنعان للمشروبات غير الكربونية فقط ، وقد باشرا العمل خلال عام ١٩٨٥ وتبلغ الطاقة التصميمية لهذه المصانع ١٢٣ مليون ليتر يستغل ٦٣٪ منها فقط . كما يوجد خمسة مصانع لانتاج المياه المعدنية كانت طاقتها التصميمية ٢٣٠ ألف طن سنويا لم يستغل منها سوى ٦٣٪ فقط حيث أن الانتاج في عام ١٩٨٨ هو حوالي ١٤٤ ألف طن* . وتشهد هذه الصناعة منافسة حادة في السوق الداخلية فيما بينها ، كما تشهد منافسة حادة من المنتجات الموازية لها والمستوردة من الخارج . وقد بدأت الدولة في تصدير كافة المشروبات غير الكحولية منذ عام ١٩٨٣ إلى أسواق الدول الخليجية المجاورة بشكل أساسي ، فحققت عائدا بلغ ٧٦ مليون درهم في عام ١٩٨٤ بلغ الفائض في الميزان التجاري منه ١٣ مليون درهم إلا ن هذا الفائض انخفض إلى حدود ٨٧ ألف درهم في عام ١٩٨٥ نتيجة لازدياد عدد المصانع ، ولعمليات تحديث وتطوير المصانع في دول مجلس التعاون ، مما خفف من حجم عمليات التصدير إليها . ويتوقع أن يشهد قطاع صناعة المشروبات الخفيفة نظرا للهوة بين امكانيات الانتاج والطلب الداخلي ، بعض التغييرات في نوعية الانتاج والتحول إلى انتاج سلع اضافية خاصة في المشروبات غير الكربونية ، وقد ازداد عدد هذه المصانع إلى ٢١ في نهاية ١٩٨٧ وتوزعت وفق ما يلي :[١]

---

* ستكون الطاقة التصميمية لانتاج المياه المعدنية قريبا بحدود ٣٢٠ ألف طن سنويا بعد الانتهاء من مصنع مصفوت والعين .

(١) المصدر السابق ، السنة الثالثة ، العدد الأول ، يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ – ص٨٥ – ٨٧ .

مصانع المشروبات في دولة الامارات في نهاية ١٩٨٧

المصانع	ابوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	راس الخيمة	الفجيرة	ام القيوين	المجموع
مشروبات غازية	١	٤	٢	–	–	–	–	٧
مياه معدنية	١	٢	–	١	١	١	–	٦
عصير (صلاحية طويلة الأمد)	١	١	١	–	–	–	–	٣
عصير (صلاحية قصيرة الأمد)	١	٢	١	١	–	–	–	٥
المجموع	٤	٩	٤	٢	١	١	–	٢١

وقـدرت الطاقـة التصميميـة مع نهـاية ١٩٨٦ بـ ٣٦٥ مليون ليتر من كافة المنتجات ، كانت نسبة المستغل منها في حدود ٥٥٪ فقط وقد أدى التنافس بين هذه المصانع إلى انخفاض الأسعار في حدود ٧٪ بينما توزع ارتفاع الطلب على هذه المنتجات والبالغ بحدود ٥٪ سنويا بين الانتاج المحلي والمنتجات المستوردة . ان الفائض المتوفر في الطاقة الانتاجية في هذه المصانع ، يتطلب التوجه إلى التعاون فيما بينها ، وإلى عدم التوسع في افتتاح مصانع جديدة ، إلا بعد استغلال الطاقة الانتـاجية المتوفرة والعمل على انتاج سلع اضافية ، ضمن نفس خطوط الانتاج للمحافظة على وضع هذه المصانع وعدم تعرض بعضها إلى التوقف عن العمل .

ثالثا : الصناعـات الكيماويـة :

تندرج تحت قائمة الصناعات الكيماوية الكثير من المنتجات الهامة كالبلاستيك والأسمـدة والأصبـاغ ومـواد التجميـل ، والمنظفات والاسفنج والمطاط والغازات والأدوية .. الخ وهو يصنف في التصنيف العربي الموحد تحت رقم (٣٥) .

وتعتبـر جميع هذه الصناعات من الصناعات الحديثة ، التي تتطلب معدات ومهارات متطورة ، كما أنها تتميز بكثافة رأس المال وقلة الأيدي العاملة ، حيث يتلاءم هذا النوع من الصناعات وطبيعة الاقتصاديات الخليجية ، والتي تتمتع بامكانيات مالية كبيرة وتعاني في نفس الوقت من نقص شديد في الأيدي العاملة المحلية المدربة .

ومن حسن الطالع أن معـظم المـواد الخـام التي تحتاجها فروع الصناعات الكيماوية يمكن الحصول عليها من مصادر محلية ، وخصوصا بعد اقامة بعض مصـانع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون ، وفي هذه مدعاة للاهتمام بهذا النوع من الصناعات .

وبـالنسبـة لانتاج البلاستيك فقد تطور بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ، وغـطت المنتجـات البـلاستيكيـة المصنعة محليا جزءاً من احتياجات القطاعات والأنشـطة الاقتصادية الأخرى ، وبالأخص القطاع الاستهلاكي المنزلي وقطاع البناء والتشييد والقطاع الزراعي ، والذي توسع مؤخرا في استخدام طرق الري الحديثة كعملية الري بالتنقيط ، مما أدى إلى استخدام كميات كبيرة من أنابيب البلاستيك المخصصة لهذه الأغراض .

وقد ارتفع اجمالي الانتاج من ١٨ ألف طن بقيمة ٩٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ *إلى ٤٣,٥ ألف طن* بقيمة ٢٢٥ مليون درهم في عام ١٩٨٦ أي بنسبة ١٤١,٧٪ من حجم *الانتاج و(١٥٠٪)* من قيمة الانتاج كما بلغ حجم *القيمة* المضافة ١٢٥ مليون درهم .

ويتنوع الانتاج في قطاع الصناعات الكيماوية ويتفاوت عدد المصانع من كل نوع منها كما يلي :

- الأسمدة (٦ مصانع) – الأصباغ (١١ مصنعاً) – مواد التجميل والمنظفات (٧ مصانع) .

- الاسفنج والمطاط (٩ مصانع) – الغازات (٧ مصانع) – الفايبر جلاس (١١ مصنعاً) .

- المتفجرات (مصنعين) – الأدوية (مصنع واحد – أخرى (٨ مصانع) .

وبشكل عام يتركز ٩٠٪ من مصانع الكيماويات في أبوظبي ودبي والشارقة حيث يعمل ١٤ مصنعا في أبوظبي والعين و٢٠ في دبي و٢٢ في الشارقة .

وقد ارتفع في مجال صناعة المواد البلاستيكية(١) عدد المصانع من ٨ مصانع في عام ١٩٧٥ إلى ٣٠ مصنعا في عام ١٩٨٥ وبلغ اجمالي رؤوس أموال هذه المصانع ١٤٠ مليون درهم ، في نفس العام وبلغ حجم القيمة المضافة في عام ١٩٨٦ مبلغ ١٢٥ مليون درهم .

كما بلغ اجمالي الطاقة الانتاجية الفعلية للمصانع المذكورة ٦٠ ألف طن سنويا حيث وصل مستوى الانتاج في عام ١٩٨٦ إلى ٤٣,٥ ألف طن أي ما يعادل ٧٥٪ من الطاقة الانتاجية الفعلية ، وبزيادة قدرها ١٤١,٧٪ في حجم الانتاج عن عام ١٩٨٢ والمقدر بـ ١٨ ألف طن أما قيمة الانتاج فقد ارتفعت من ٩٠ مليون درهم في عام ١٩٨٢ إلى ٢٢٥ مليون درهم في عام ١٩٨٦ أي بزيادة قدرها ١٥٠٪ . كما بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ١٨٠٠ عامل موزعين على المهن الفنية والادارية المختلفة .

وترتبط الصناعات البلاستيكية بقطاعات اقتصادية عديدة ، فهي تشكل مخارج تصريفية هامة للصناعات الكيماوية ، وخاصة لمادة البولي ايثلين عالي وواطيء الكثافة والتي ازداد انتاجها بشكل ملحوظ ، في دول الخليج في السنوات الأخيرة ،

---

(١) راجع الدراسة التي نشرت في صحيفة الامارات الصناعي السنة الثانية العدد الأول يناير/كانون الثاني ١٩٨٧ ص١٦ – ١٧ بعنوان «صناعة المواد البلاستيكية في دولة الامارات العربية المتحدة» والدراسة التي نشرت في نفس الصحيفة – السنة الثانية – العدد التاسع سبتمبر / أيلول ١٩٨٧ بعنوان «الانتاج المحلي للسلع البلاستيكية» .

حيث استوعبت مصانع البلاستيك الحالية نسبة لا بأس بها من الانتاج الخليجي من المـواد الكيمـاويـة ، وغطت المنتوجات البلاستيكية المصنعة محليا جزءا من احتيـاجـات القـطاعـات والأنشـطة الاقتصـاديـة الأخرى ، وبالأخص القطاع الاستهلاكي المنزلي وقطاع البناء والتشييد والقطاع الزراعي كما أشرنا سابقا .

وقـد شكل انتاج أنابيب البلاستيك والأدوات البلاستيكية المعدة للاستهلاك المنزلي ، وأكياس البوليثيلين والحقائب والادوات البلاستيكية ٩٢,١٪ من اجمالي انتــاج قطاع البلاستيك في عام ١٩٨٦ ، مما يعكس حدة المنافسة بين المصانع القائمة بانتاجها لنفس نوعيات الانتاج ، والتي بلغ معدل ارتفاع طلب السوق المحلي عليها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ نسبة تراوحت في حدود ٣٠٪ سنويا إلا أنه ومع انخفـاض الطلب بنسبـة ١٠٪ في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٤ إلا أنه يتوقع ارتفاعه بمعدل ٧,٦٪ خلال السنوات الخمس القادمة ، ليصل إلى ١١٥ - ١٢٠ ألف طن سنـويا . بينما يتوقع استمرار اعتماد السوق المحلية على الواردات من السلع البلاستيكية الأخرى ، وكما تبين أرقام التجارة الخارجية للسلع البلاستيكية :

التجارة الخارجية للسلع البلاستيكية في دولة الامارات العربية المتحدة*

(الكمية - ألف طن - القيمة - مليون درهم)

السنة	الصادرات		الواردات		اعادة التصدير	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
١٩٨١	٣٥,٨٢	٤,١٢	٤٦٣,٧٤	٧٥,٥٧	٢١,٢٠	٣,٨٨
١٩٨٢	٤٦,٧٥	٥,٥٠	٤١٧,٥٢	٨٠,٤٧	٣٠,٩٥	٧,٣٧
١٩٨٣	٥٧,٧٦	٧,٨٦	٤٥٨,٨١	٩٦,٩٥	٥٧,٧٥	١٠,٦٨
١٩٨٤	٣٨,١٥	٧,٢٦	٤٢١,١١	٩٤,١٢	٣٦,٦٧	٨,١٣
١٩٨٥	٤٠,٧٤	٧,٨٦	٣٤٧,١٨	٧٧,٩٩	٢٦,٨٤	٥,٤٢

* المصدر السابق ، السنة الثانية ، العدد الأول ، يناير / كانون الثاني ١٩٨٧ ، ص١٧

ومن ناحية أخرى ، هناك امكانية حقيقية لاستغلال الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية ، والأسواق الخليجية المجاورة لقيام صناعات بلاستيكية جديدة ، وبالذات الوسيطة منها وذلك بعد وضع خطة متكاملة للتنمية الصناعية ، بحيث يتم استخدام جزء مهم من انتاج هذه السلع نصف المصنعة في القطاعات الصناعية الأخرى .

أما بالنسبة إلى صناعة المنظفات[1] فقد اقيم في دولة الامارات العربية المتحدة خمسة مصانع متخصصة ، في انتاج العديد من مواد التنظيف ، فهناك مصنع واحد يقوم بانتاج صابون الغسيل بكافة أشكاله وآخر لانتاج المنظفات السائلة والشامبو . كما يوجد مصنع خامس متخصص في انتاج الاسفنج المنظف للأدوات المنزلية .

ان الكثير من هذه المصانع يعاني من صعوبات ، واختناقات تسويقية ناتجة عن عدم قدرته على منافسة السلع الأجنبية ، المماثلة والمستوردة من الخارج . وقد أدت هذه المنافسة الشديدة مع مرور الوقت إلى توقف بعض هذه المصانع عن الانتاج بشكل كامل ، في حين تعرض البعض الآخر منها إلى صعوبات كبيرة أدت إلى انخفاض مستوى الانتاج ، ووصوله في بعض الحالات إلى نسبة ٣٠٪ فقط من الطاقة الانتاجية .

أما اعادة تصنيع النفايات فتتوزع مصانع الاسمدة القائمة حاليا والمخطط لاقامتها ، والتي تتولى معالجة النفايات واستخراج الاسمدة منها وفق ما يلي :[2]

---

(١) المصدر السابق ، السنة الثالثة ، العدد الأول ، يناير/كانون الثاني ١٩٨٨ ، ص٨٨ - ٩٠ .

(٢) المصدر السابق ، السنة الثانية ، العدد السادس ، يونيو / حزيران ١٩٨٧ ، ص٤٣ - ٤٥ .

المصانع المخطط لها والقائمة حاليا لمعالجة النفايات في الدولة

	نوع الملكية	تاريخ الانتاج	الطاقة التصميمية	تاريخ التوسع	الطاقة الحالية
مصنع أبوظبي	البلدية	١٩٧٧	١٥٠	١٩٧٩	٤٥٠
مصنع الشارقة	البلدية	١٩٧٨	١٠٠	١٩٨٦	٢٠٠
مصنع العين	البلدية	١٩٧٨	١٥٠	–	١٥٠
المصنع الأهلي للكيماويات	خاص(١)	١٩٨٠	٦٠	–	٦٠
شركة تطوير التجارة والزراعة المحدودة	خاص(٢)	١٩٨٦	١٠	–	١٠
مصنع الفجيرة	البلدية	١٩٨٧	٥٠	–	–
مصنع عجمان	البلدية	١٩٨٩	١٢٠	–	–
دبي(٣)	البلدية	غ.م	٥٠٠	–	–

Notes: Capacity is measured on a ton/day basis.

(1) Located in Dubai..

(2) Located in Sharjah. The plant composts chicken droppings.

(3) Two plants under planning stage for Dubai each with an expected capacity of 250 tons/day.

ويلاحظ ان البلديات هي التي تمتلك معظم مصانع معالجة النفايات وتصنيع الأسمدة منها ، نظرا لارتفاع التكاليف المرتبطة بانشاء وادارة هذه المصانع وانخفاض العائد منها ، إلا أنه.ومع الازدياد والتوسع السكاني قد تلجأ البلديات الى تلزيم أجزاء من هذه العملية إلى مؤسسات خاصة ، في اطار الاستفادة بشكل أفضل واستغلال كافة ما ينتج من هذه النفايات ، في عمليات اعادة التصنيع الاخرى عدا عن صناعة السماد ، وتخفيف المصاريف التي تتحملها البلديات لادارة مثل هذه المشاريع .

- ٧ منشآت : تعمل في مجال صناعة وحدات أجهزة تكييف الهواء وصناعة الثلاجات ، وبلغ عدد العمال في هذه المنشآت ٣٥٢ عاملاً .

- منشأة واحدة : تعمل في مجال صناعة المعدات الكهربائية الخاصة بنقل وتوزيع الطاقة وبلغ غدد العمال فيها ١٨ عاملاً .

- ٣ منشآت : تعمل في مجال صناعة سخانات المياه وبلغ عدد العمال فيها ١٤٦ عاملاً .

- ٢ منشأة : تعمل في مجال صناعة الاسلاك والكابلات الكهربائية وبلغ عدد العمال فيها ١١٦ عاملاً .

- ٧ منشآت : تعمل في مجال صناعة السفن واصلاحها وصناعة اللنشات والقوارب ، والمراكب الشراعية واصلاحها وبلغ عدد العمال فيها ٧٨٥ عاملاً .

- منشأة واحدة : تعمل في مجال تجليخ النظارات (العدسات) وبلغ عدد العمال فيها ١٨ عاملاً .

وعلى ذلك فإن عدد منشآت هذا القطاع على مستوى الدولة هو ١٤٨ منشأة يعمل بها ١٢٧٩٨ عاملاً ويحقق هذا القطاع قيمة مضافة صافية تبلغ ٦١٣,٠٠٥,٩٣٥ درهماً .

خامسا : قطاع صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود :

يأتي تصنيف هذا القطاع طبقا لدليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي تحت رقم (٣٢) .

وقد بلغ عدد المنشآت في هذا القطاع طبقا لبيانات المسح الصناعي المشار إليها (٤٧) منشأة على مستوى الدولة موزعة كما يلي :

- ٣ منشآت : تعمل في مجال صناعة الملبوسات الجاهزة (عدا الأحذية) ويعمل فيها ٦٠ عاملاً .

- ٤١ منشأة : تعمل في مجال تفصيل وحياكة الملابس بأنواعها ويعمل فيها ٦٨٥ عاملاً .

- ٢ منشأة : تعمل في مجال صناعة حقائب السفر واليد من الجلد وبدائل الجلد ويعمل فيها ٣٣ عاملاً .

- منشأة واحدة : تعمل في مجال صناعة الأحذية ويعمل فيها ٣٠ عاملاً .

يتبين مما تقدم أن عدد المنشآت بقطاع صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود بلغ ٤٧ منشأة . يعمل بها ٨٠٨ عمال وقد حقق هذا القطاع لعام ١٩٨٥ قيمة مضافة صافية بلغت ٢٢,٢٤٩,٧٢٦ درهماً .

سادسا: قطاع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث:

يأتي تصنيف هذا القطاع طبقا لدليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي تحت رقم (٣٣) .

وقد بلغ عدد المنشآت في هذا القطاع طبقا لبيانات المسح الصناعي لعام ١٩٨٥ ما مجموعه ٥٢ منشأة ، على مستوى الدولة موزعة كما يلي :

- ٢٩ منشأة : تعمل في مجال صناعة وتشغيل الاخشاب وصناعة الأبواب والشبابيك الخشبية ، والمنازل الخشبية وأجزائها ويعمل بها ١٠٦٦ عاملاً .

- ٢٢ منشأة : تعمل في مجال صناعة الأثاث الخشبي للمنازل ، والمكاتب وصناعة الاثاث الخشبي للمطابخ ، وصناعة الكراسي وعمليات التجديد والتعديل والاصلاح ويعمل بها ٩٦٤ عاملاً .

- منشأة واحدة : تعمل في مجال تنجيد الأثاث ويعمل بها ٣٤ عاملاً .

وعلى ذلك بلغ عدد منشآت هذا القطاع ٥٢ منشأة يعمل بها ٢٠٦٤ عاملاً ، كما حقق هذا القطاع لعام ١٩٨٥ قيمة مضافة صافية تبلغ ٧١,٥٩٤,١٦٢ درهماً .

سابعا : قطاع صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر :

يأتي تصنيف هذا القطاع طبقا لدليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي تحت رقم (٣٤) .

بلغ عدد المنشآت التي تعمل في هذا القطاع على مستوى الدولة ٦٤ منشأة موزعة كما يلي :

- ٨ منشآت : تعمل في مجال صناعة الأوعية والصناديق من الورق والكرتون والأكياس ، سواء مطبوعة أو غير مطبوعة ويعمل فيها ٤٣٤ عاملاً .
- ٢ منشأة : تعمل في مجال صناعة الأطباق والأواني من عجينة الورق وأغطية الزجاجات والبطاقات ، والظروف والمناشف وورق التواليت ويعمل فيها ٨٦ عاملاً .
- ٥٤ منشأة : تعمل في مجال الطباعة والنشر ويعمل فيها ٢٦٣٧ عاملاً .

وبذلك يصل اجمالي العاملين في هذا القطاع إلى ٣١٥٧ عاملاً وقد حقق قيمة مضافة صافية بلغت ١٤١,٢٢٢,٨٥٨ درهماً في عام ١٩٨٥ .

ثامناً : قطاع الصناعات المعدنية الأساسية :

يأتي تصنيف هذا القطاع طبقا لدليل التصنيف العربي الموحد للنشاط الاقتصادي تحت رقم (٣٧) .

بلغ عدد المنشآت التي تعمل في هذا القطاع على مستوى الدولة ٦ منشآت فقط ، موزعة كما يلي :

- ٢ منشـأة : تعمـل في مجال صناعات الحديد والصلب الأساسية كعمليات السحب لانتاج الاسياخ ، وصناعة مواسير الصلب ومواسير الزهر ويعمل فيها ٢١٨ عاملاً .
- ٤ منشآت : تعمل في مجال صناعة المعادن الحديدية الأساسية ، مثل عمليات صهر وتنقية ودرفلة وسحب الألمنيوم ، ويعمل بها ١٦٧٥ عاملاً .

وأبرز منشآت هذا القطاع مصنع دوبال في دبي ، ومصنع أهلي للحديد في دبي أيضاً وكان قد سبق اقامة مصنع للحديد في أبوظبي ، ولكن لظروف فنية وتسويقية ولارتفاع تكلفة الانتاج تم اغلاقه . ويجري الأن اعداد دراسات لاستغلال ماكينات هذا المصنع .

وقد بلغ اجمالي عدد العاملين في هذا القطاع ١٨٩٣ عاملاً وحقق قيمة مضافة صافية بلغت ١٥٢,٢٣٣,٨٩٧ درهماً في نهاية عام ١٩٨٥ .

ان اقتصاديات الامارات العربية المتحدة وحدها قد لا تبرر قيام صناعة حديد وصلب في الوقت الحاضر ، نظرا لانحسار السوق المحلية في حدود ضيقة ، إلا أنه يمكن من خلال التنسيق بين دول مجلس التعاون وتحديد متطلباتها مجتمعة انشاء صناعة حديد وصلب ، في اطار التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها . كذلك فإن منـطقة الشرق الأوسط يعوزها مصنع كبير للحديد والصلب ، والذي يسد حاجة الطلب على هذه المادة من قبل هذه المنطقة ، لذا فإن التنسيق ضمن الهيئة العربية للتصنيع يكون أمرا مجديا في ظل الظروف الراهنة .

ينتج مصنع ألمنيوم دبي - دوبال ١٥٥ ألف طن سنويا يصدر ٩٦٪ منها إلى الأسواق العالمية ، ويتم استيراد كافة احتياجات السوق المحلية من الألمنيوم المعدة لاعادة التصنيع في المجالات المختلفة ، من الأسواق العالمية . وينحصر استهلاك الألمنيـوم بشكل أساسي ، في قطاع التشييد والبناء . وتعمل حاليا ٤٥ منشأة في الدولة في هذا المجال ، كانعكاس للتوسع الكبير في هذا المجال خلال العقد الماضي .

الباب الرابع

التنمية في اطار التكامل الاقتصادي

الفصل الاول : التنمية في اطار التكامل الاقتصادي بين الامارات العربية المتحدة

الفصل الثاني : التكامل الاقتصادي الخليجي

الفصل الثالث : التكامل الاقتصادي العربي

الفصل الرابع : صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي

الباب الرابع

التنمية في اطار التكامل الاقتصادي

مقدمـــة :

قد يكون من المفيد أن نشير منذ البداية إلى أن الدوافع إلى التكامل الاقتصادي عديدة ومتنوعة . وهي وان كانت ذات طبيعة اقتصادية إلا أن الاعتبارات السياسية والاجتماعية تلعب دورا هاما في هذا الصدد .

فالسلطة السياسيـة هي التي تملك اتخـاذ القرارات اللازمة لتحقيق عملية التكامل الاقتصادي . وعلى الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية تعتبر من أقوى المبررات لعملية التكامل الاقتصادي بين الدول الآخذة في النمو ، بل وبين الدول المتقدمة (مثل دول السوق الأوروبية المشتركة) إلا أن الاعتبارات السياسية قد حالت في كثير من الأحيان دون قيام هذا التكامل ، يضاف إلى ذلك وجود العقبات التـاريخية ذات الطبيعة الاقتصادية التي قد لا يسهل القضاء عليها خلال فترة وجيزة من الزمن . وفي مقدمتها ظاهرة اندماج الاقتصاديات الآخذة في النمو في الاقتصاديات المتقدمة ، وهو ما تعرف أيضا بالتبعية الاقتصادية .

فالعلاقات الاقتصادية الخاصة بالبلاد الآخذة في النمو لا تزال وثيقة ومركزة بالدول الصناعية الكبرى التي كانت تستعمرها والتي حرصت على أن تستمر الدول الآخذة في النمو كمزرعة تقدم لها المواد الأولية ، بأثمان منخفضة وتستورد منها المـواد المصنوعة بأثمان مرتفعة ، كما أن كافة الخدمات المتعلقة بتسيير التبادل

التجاري كالنقل والتأمين والاعمال المصرفية ووكالات التسويق ، لا تزال تحتكرها الدول المتقدمة إلى حد كبير .

يضاف إلى ذلك أن الأنشطة الانتاجية في معظم الدول الآخذة في النمو ، متشابهة مما يحد من العلاقات التجارية بينها ومما يدخلها في تنافس شديد ، وخاصة في مجال التجارة الخارجية ، وهو ما تعمل الدول المتقدمة على تعميقه من أجل الافادة منه .

وسنبحث فيما يلي موضوع العلاقة بين التكامل والتنمية ثم الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ظل التكامل الاقتصادي .

١ - العلاقة بين التكامل والتنمية :

يعتبر التصنيع في العصر الحديث ، حجر الزاوية في استراتيجية التنمية الاقتصادية ، إذ أنه الوسيلة التي يمكن بواسطتها تطوير البنية الانتاجية للاقتصاد القومي ، والتخلص من مخاطر الاعتماد على تصدير سلعة واحدة ، سواء كانت زراعية كالقطن أو استراتيجية كالبترول . كما أن التصنيع يعتبر السبيل الفعال لرفع مستوى المعيشة في الدول الزراعية المكتظة بالسكان ، أما في الدول غير الزراعية فيكاد التصنيع يكون المجال الأكثر أهمية المتاح لعملية التنمية . غير أن النمو الصناعي لما كان محدوداً بحجم السوق ، وبتوفر المواد الأولية ورؤوس الأموال والخبرة الفنية ، فإن اقتصاديات الدول الآخذة في النمو ليست على تلك الدرجة من الغنى وسعة السوق والخبرة الفنية ، التي تسمح لكل منها على حدة باقامة بنيان انتاجي صناعي متطور ، اذ أن تكاليف اقامة مثل هذا البنيان بالاضافة إلى ما تتطلبه من مشاريع البنية الأساسية ، تبلغ حدا من الضخامة والتركيز يكاد من ناحية يفوق قدرة كثير من الدول الآخذة في النمو مجتمعة ، ويجعل بالتالي من التصنيع عملية غير مبررة اقتصاديا في نطاق السوق المحلي لكل منها منفردة من ناحية أخرى . هكذا يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي أو الاندماج الاقتصادي بمختلف أشكاله ودرجاته ، يلعب دورا مباشرا وهاما في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية ، وفي زيادة سرعة النمو الاقتصادي ، وتفسير ذلك أن التكامل

الاقتصادي يؤدي إلى اتساع نطاق السوق ، وأنه كلما اتسع نطاق السوق كلما أمكن توسيع نطاق الانتاج إلى الحد الذي يحقق الانتفاع بمميزات الانتاج الكبير ، من ارتفاع في الكفاءة الانتاجية إلى تخفيض في نفقة الوحدة المنتجة ، إلى أدنى حد ممكن . كما أن اتساع السوق يساعد في الوقت ذاته على تحقيق درجة كبيرة من التخصص وتقسيم العمل .

ولا يخفى ما ينطوي عليه ذلك من فوائد كثيرة ، بفضل ما يتاح للأنشطة الانتاجية المختلفة من فرصة أكبر للتوطن ، في أكثر المناطق ملاءمة سواء من حيث توافر عوامل الانتاج كالموارد الأولية ورأس المال والأيدي العاملة أو القرب من الأسواق الرئيسية .

ويرجع السبب في ضيق حجم السوق في الدول الآخذة في النمو إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في بعضها ، كما قد يرجع أيضا إلى انخفاض عدد السكان في بعضها الآخر ، ذلك أن المقصود بحجم السوق اقتصاديا هو مجموع القوة الشرائية ، التي تتمتع بها جماعة ما من السكان التي تكون هذا السوق ، ومن البديهي أن من أول محددات القوة الشرائية لجماعة ما هو الدخل الفردي في المتوسط ، بالنسبة لهذه الجماعة ويمكن عن طريق القوة الشرائية قياس حجم السوق اقتصاديا ، بضرب عدد السكان في متوسط الدخل الفردي وهو ما يعطينا الدخل القومي . والواقع أن بعض الدول الآخذة في النمو لا تعاني فحسب من انخفاض متوسط الدخل الفردي بل تعاني أيضا من انخفاض عدد السكان .

وقد ورد في احدى دراسات الأمم المتحدة في السبعينات ، أن حجم السوق في قارة أمريكا اللاتينية ككل لا يزيد بدرجة تذكر عن حجم السوق في ألمانيا الغربية مثلاً .

وبناء على ما تقدم ، فإن من شأن ضيق نطاق السوق الحيلولة دون الافادة بمزايا الانتاج الكبير ، في العديد من الصناعات وذلك أن توافر السوق الكبيرة يعد أمرا ضروريا لتبرير قيام الكثير من الصناعات الانتاجية وسلع الاستهلاك المعمرة والسلع نصف المصنعة . ونظرا لما تتطلبه التكنولوجيا الحديثة من طاقة انتاجية

كبيرة ، وصولا إلى تحقيق درجة مرتفعة من الكفاءة الانتاجية ، فإن اتساع حجم السوق يعتبر المدخل الوحيد أمام الدول الآخذة في النمو إلى عالم التكنولوجيا الحديثة ، وإلا أصبحت عملية التصنيع عملية باهظة التكاليف وغير مجدية اقتصاديا .

كما تجدر الاشارة إلى أن ما يفرض على الدول الآخذة في النمو السعي للاندماج اقتصاديا بعضها مع بعض ، هو ما يتميز به نظام التجارة الدولية من طبيعة حمائية تحول في أغلب الاحيان دون حل مشكلة ضيق السوق المحلية بالاعتماد على التصدير إلى الخارج . يضاف إلى ذلك ضعف قدرة هذه البلاد على دخول حلبة المنافسة التجارية مع الدول المتقدمة سواء من ناحية الجودة أو من ناحية الاثمان .

ومما تقدم نخلص إلى القول بأن نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف بالدرجة الأولى على نجاح عملية التصنيع والذي بدوره يتوقف على حجم السوق وعلى التكامل الاقتصادي في الدول الصغيرة الآخذة في النمو وننبه إلى أن ظاهرة التكامل ليست مقصورة على اقامة السوق الواسعة ، أي على التكامل في الطلب بل تمتد أيضا إلى التكامل بين عوامل الانتاج ، أي إلى التكامل في العرض مما يعتبر ضروريا لاقامة المشروعات الكبيرة التي تقوم على مستوى عال من التكنولوجيا الحديثة .

ونظرا لما تتطلبه التنمية الاقتصادية من استثمارات ضخمة ، ليس في القطاع الصناعي وحدة ، بل في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات وقطاع رأس المال الاجتماعي ، فإن نجاح هذه التنمية يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد القومي ، على توفير حجم معين من موارده للاستثمارات بهذا الحجم ، الذي يشكل ما يعرف بالدفعة القوية والذي يعتبر الحد الأدنى الذي يمكن بواسطته نقل الاقتصاد القومي ، من مرحلة الركود والتخلف إلى مرحلة النمو الذاتي ، وهي المرحلة التي يرتفع فيها معدل الاستثمار ارتفاعا كافيا ، لرفع معدل نمو الدخل القومي بحيث يفوق معدل نمو السكان .

ويتـراوح الحد الأدنى لمعدل الاستثمار المقبول بين ١٠٪ – ١٢٪ من الدخل القومي ، ولا يخفي مدى صعوبة ادخار هذه النسبة من الدخل لغرض الاستثمار في مجتمعات يعاني أغلب سكانها من العيش عند مستوى الكفاف أو دونه . بل أن القدرة على ادخار هذه النسبة في مجتمعات أخرى ليست ضمانا في حد ذاتها لقيام اقتصـاد قادر على النمـو الذاتي ، ما لم يتم استثمـار هذه المـدخرات في اطار استراتيجية علمية سليمة للتنمية ، تتلاءم مع الظروف الحالية والمتاحة في المجتمع ومع التطورات المتوقعة في المستقبل .

٢ - الاستراتيجية الملائمة للتنمية في ظل التكامل الاقتصادي :

يقصد باستراتيجية التنمية الطريق أو الأسلوب الذي يمكن بواسطته القيام بعملية التنمية في اطار الأهداف المحددة لها . ولما كان المنطق العلمي يتطلب رسم الاستـراتيجية الملائمة للتنمية في ضوء معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسيـاسي . لذلك فإن درجـة التكـامـل الاقتصادي وما تنطوي عليه من تكامل اجتمـاعي وسيـاسي ، تلعب دورا هاما في تحديد معطيات الواقع للمجتمع المراد تنميته وبالتالي في تحديد استراتيجية التنمية الملائمة له.

ولما كان جوهر عملية التنمية ، يتلخص في اعطاء دفعة قوية للاقتصاد القومي ، بحيث تنـطلق به من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمـو الذاتي ، عبـر مسـار من التطورات الجذرية في الهياكل الانتاجية ، والاجتماعية والسياسية لذلك نجد أن نقطة البدء في البحث عن الاستراتيجية الملائمة للتنمية ، إنما تنصرف إلى البحث عن أكبر وجوه الاستثمار فعالية في اعطاء الدفعة القوية للاقتصاد القومي .

أ - استراتيجية النمو المتوازن :

يرى أصحاب هذه الاستراتيجية ، أن الاستثمار على صعيد جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية وفي فترة زمنية واحدة ، يقضي على عقبة ضيق السوق التي تقف حجـر عثرة أمام عملية التصنيع في البلاد الآخذة في النمو . إذ أن انشاء

مجموعة من الصناعات المتزامنة ، التي يخلق كل منها طلبا أو سوقا للسلع التي تنتجها ، بفضل ما توزعه على العاملين فيها يؤدي بدوره إلى الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، وبالتالي إلى خلق الحوافز للاستثمار .

غير أن استراتيجية النمو المتوازن ، لا تقتصر فقط على الجانب الذي يعني بخلق الطلب ، للقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق ، بل تعني كذلك بالعمل على تحقيق النمـو المتوازن فيما بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، أفقيا ورأسيا وذلك لضمان توافر العرض اللازم لاشباع حاجة الطلب ، على السلع الأولية والوسيطة والنهائية والخدمات ، دون حدوث اختناقات ومن ثم فإن استثمارات التنمية يجب أن تشمل قطاعات الزراعة ، والخدمات والبنية الأساسية بالاضافة إلى قطاع الصناعة .

وتجدر الاشارة إلى أن ما تتميز به التجارة الدولية ، في الوقت الراهن من طبيعة غير مرنة ، تؤدي إلى عدم قدرة البلاد الآخذة في النمو على المنافسة ، وبالتالي إلى عدم امكـانيـة الاعتمـاد على التصـديـر ، هو الذي جعل أصحاب هذه النظرية يتصـورون أن التصنيع للسوق المحلية فقط هو المجال الوحيد المتاح أمام هذه الدول الآخذة في النمو ، مما حدا باستراتيجية النمو المتوازن ان تستبعد امكانية التصدير إلى الدول الآخذة في النمو الاخرى ، وفي الواقع فإن ذلك تفضيل لتلك الدول للاعتمـاد على الدول الأكثـر تقـدما ، في الحصول على ما تحتاج إليه من الواردات المصنعة . ولا شك أن هذا الموقف غير مستبعد ما لم ترتبط كل مجموعة من الدول الآخذة في النمو ، التي تجمعها أواصر القومية أو الجوار أو المصلحة المشتركة ، بصورة أو بأخرى من صور الاندماج الاقتصادي .

ب - استراتيجية النمو غير المتوازن :

يتم النمط المثالي وفقا لهذه الاستراتيجية في تركيز الجهود الانمائية على عدد محدود من القطاعات ، التي تتميز بالتفوق على غيرها في خلق الحوافز على الاستثمار في القطاعات الأخرى ، للاقتصاد القومي وهذا النمط هو ما يعرف «بأقطاب التنمية» و«بجزر التنمية» . ونظرا لندرة الموارد المتاحة للاستثمار في البلاد الآخذة في النمو ،

فإن الأمر يتطلب اعطاء الأولوية للمشروعات الاستثمارية ، التي تتميز بفاعلية في توليد الاستثمار وهي مثل تلك التي ترتبط بسلسلة صناعية طويلة ، والتي تقع في المراحل الوسطى للانتاج نظرا لما تؤدي إليه من استثمار في الصناعات ، التي تزود هذه الصناعة بمستلزمات الانتاج «آثار الدفع إلى الخلف» وهو ما يعرف «بالاستثمار المولد» و«المعجل» وكذلك نظرا لما تؤدي إليه من استثمارات في الصناعات التي تستخدم منتجات هذه الصناعة ، كمستلزمات لها (آثار الدفع إلى الأمام) ومثال ذلك ما يترتب على قيام صناعة الحديد والصلب ، من قيام صناعة استخراج الحديد الخام التي تمثل دفعاً إلى الخلف (أثر المعجل) من ناحية وصناعة انتاج الأدوات والمعدات الحديدية التي تمثل دفعا إلى الأمام من ناحية أخرى .

وتجدر الاشارة إلى أن آثار الدفع إلى الخلف (أثر المعجل) تحتل أهمية أكبر ، من آثار الدفع إلى الأمام عند أصحاب استراتيجية النمو غير المتوازن . ويرجع ذلك إلى ما تمثله آثار الدفع إلى الخلف لصناعة ما من بحث عن مستلزمات للانتاج ، وبالتالي من طلب على تلك المستلزمات التي تمثل ناتجا نهائيا لصناعة أخرى .

وهو ما يعني توافر السوق اللازمة لقيامها . هذا بينما لا تعدو آثار الدفع إلى الأمام ، ان تمثل توافر مستلزمات الانتاج لصناعة أخرى ، قد لا يكون الحافز على الاستثمار فيها كافيا لقيامها .

هذا هو باختصار مضمون كل من استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن . فما هو مدى ملاءمة كل منهما لتحقيق التنمية الاقتصادية .

في الواقع أن الاجابة على هذا السؤال ، انما تنبع من الانتقادات الموجهة لكل من الاستراتيجيتين ، فاستراتيجية النمو المتوازن تفترض أن المجتمع يمكن أن يقفز من التوازن عند مستوى التخلف (التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ، مع انتشار البطالة المقنعة والبطالة الموسمية والبطالة الفنية) إلى التوازن عند مستوى متقدم من النمو ، دون أن يتعرض لمرحلة من الاختلال أو عدم التوازن . غير أن الأمر ليس بمثل هذه الدرجة من السهولة .

فغالبا ما تهدف عملية التنمية إلى حل مشكلة عدم التوازن ، بين قطاعات الاقتصاد القومي عند مستويات متباينة ، لمراحل التخلف أو النمو ، الأمر الذي يتطلب الأخذ ببرامج الاستثمار غير المتوازن كمرحلة أولى ، على أن يعقب ذلك مجموعة أخرى من البرامج المتوازنة التي سرعان ما تؤدي إلى اختلال التوازن في الاقتصاد القومي مرة ثانية عند مرحلة أعلى من مراحل النمو . وهكذا حتى يصل الاقتصاد القومي عبر سلسلة من عدم التوازن والتوازن إلى مستوى متقدم من النمو المتوازن . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن من أهم الانتقادات التي توجه لفكرة النمو المتوازن ، ما تتطلبه من استثمارات هائلة لا قبل للدول الأخذة في النمو بها ، حتى يمكن اعطاء الدفعة القوية إلى الاقتصاد القومي على صعيد جبهة عريضة من المشاريع الصناعية والزراعية والاجتماعية . ومشاريع الخدمات والبنية الأساسية أفقيا ورأسيا ، هذا فضلا عما يتطلبه النمو المتوازن من امكانيات فنية واسعة غالبا ، لا تتوافر لدى هذه الدول الآخذة في النمو . أما أهم ما يوجه لفكرة النمو غير المتوازن من انتقادات فيرجع إلى ما تنطوي عليه من اعتقاد بقدرة المبادرة الفردية على تحقيق التنمية الاقتصادية . فالاعتماد على اختلال التوازن في البنيان الاقتصادي ، يحث المنظمين على اتخاذ قرارات الاستثمار قد يصح في نطاق المشروعات التجارية التي يكون عامل (الربح باعثا عليها) . ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمشروعات العامة ، كمشروعات الخدمات والبنية الأساسية . ولا شك أن عدم وجود حافز لدى القطاع الخاص للاهتمام بمثل هذه المشروعات بالاضافة إلى عدم ايلائها عناية كافية من قبل السلطات العامة ، يشكل عقبة كبيرة أمام توسع المشروعات التجارية المربحة .

في ضوء ما تقدم ، يمكن القول ان كلا من الاستراتيجيتين السالفتي الذكر ، لا تصلح للتطبيق بمفردها بالدول الآخذة في النمو . فقد ثبت من التجارب العديدة للتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية ، إنه لا غنى عن التخطيط الشامل كإطار لعملية التنمية في الدول الآخذة في النمو ، بل ان تجارب الدول الصناعية المتقدمة ، قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك مدى الحاجة إلى التخطيط الشامل ، كاطار للسياسة الاقتصادية في تلك الدول .

ولقد أخذ كثير من الدول على اختلاف مذاهبها ودرجة تقدمها ، في اعطاء مزيد

من العنــايــة لعملية التخطيط الشامل . فإذا تمكنت الدول الآخذة في النمو من التـوصل إلى درجة معقولة من الكفاءة ، في اعداد خطة وطنية شاملة لاستخدام الموارد المتاحة على خير وجه ممكن ، بالاضافة إلى درجة مماثلة في متابعة التنفيذ ، أمكن التوصل إلى قيام عملية تنمية حقيقية . ولا شك أن أعداد الخطة لابد وأن ينطوي على استراتيجية صريحة ، أو ضمنية للوصول إلى الأهداف المنشودة من عملية التنمية . فإذا أخذنا في الاعتبار تعدد الأهداف التي يمكن أن تتوخاها خطة التنمية من ناحية ، واحتمال قيام درجة من التعاون فيما بينها ، وبالاضافة إلى اختلاف طبيعة الاوضاع الاجتماعية والثقافية والادارية ، وإلى مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، أمكن أن نتصور إلى أي مدى يمكن أن تتغاير وتتعدد الاختيارات بالنسبة للتنمية من بلد لآخر .

يبقى أن نشير إلى الأهمية الكبرى التي يتمتع بها التخطيط الشامل في تحقيق التكامل الاقتصادي . ذلك أن ما يمكن أن تقدمه عملية التكامل بين مجموعة الدول الآخذة في النمو ، من حلول للمشكلات والعقبات التي تعترض مسيرة التنمية داخل كل دولة على حدة ، انما يتوقف بالدرجة الأولى على وجود خطة قومية شاملة للموارد والاستخدامات .. وعلى نطاق الوطن العربي ، فإن البدء باعداد خطة من هذا النوع يعتبـر خطوة ملحــة وضروريــة لاستكمــال المحاولات الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . ومما يزيد من أهمية هذه الخطوة ما تواجهه عملية تخطيط التنمية من عقبات على المستوى القطري لا وجود لها على المستوى القومي . فلم يقــدر لمجمــوعــة من الأقــاليم والدول ان اكتملت لهــا ظروف ومقــومات التكامل الاقتصادي ، مثلما هي للوطن العربي . اذ بينما تعاني بعض الدول العربية من الوفرة النسبية في عدد السكان ، تعاني دول عربية أخرى من نقص حاد في الموارد البشرية ، وبينما يعاني بعض من نقص التمويل اللازم للتنمية يتوفر لبعض آخر أرصدة نقدية سائلة تبحث عن فرص مؤمنة للاستثمار ، وبينما تتوفر لبعض البلاد المواد الخام اللازمة لقيام عدد من الصناعات ، فإن دولا أخرى تشكل سوقا ممتازة لتصريف منتجــات تلك الصنــاعــات ، وبينما تعاني بعض الدول من عدم توافر الظروف الطبيعيــة المــلائمــة لقيام تنمية زراعية واقتصادية ، فإن غيرها يتمتع بامكــانيات هائلة للتنمية الزراعية ، يمكن ان تسد حاجة الوطن العربي كله من المنتجات الزراعية والحيوانية .

مما تقدم نخلص إلى القول بأن الوطن العربي كان ولايزال في أمس الحاجة اليوم إلى خطة قومية شاملة ،[1] ، تنطوي على أولويات محددة للاستثمارات الانمائية ، التي يجب أن تأخذ بها السلطات المحلية في كل دولة . وفي ضوء هذه الأولويات يمكن تحديد المشروعات التي يجب البدء بها في كل دولة ، سواء كانت من المشروعات المولدة لمشروعات أخرى عن طريق آثار الدفع إلى الخلف «المعجل» أو آثار الدفع إلى الأمام (كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الأسمدة وصناعة البتروكيماويات) أو من مشروعات رأس المال الاجتماعي ، التي تتكفل باستكمال الهياكل الاساسية للاقتصاد القومي ، من طرق وسدود وموانيء ومحطات لتوليد الطاقة والمياه ، وشبكات للطرق والمواصلات .. الخ أو من المشروعات الصناعية الاستهلاكية ، التي توفر للمستهلك العربي حاجته من سلع الاستهلاك اليومية ، من بلد عربي معين والذي يتمتع بميزة نسبية أكبر في انتاجها .

وننبه إلى أن النمو المتوازن على مستوى الوطن العربي ، يستلزم الا تتمسك كل دولة عربية بفكرة النمو المتوازن على المستوى القطري ، فشرط النمو المتوازن على المستوى القومي الأخذ بالنمو غير المتوازن (والمقصور على بعض القطاعات) على المستوى القطري .

ولقد أدركت الدول العربية خلال العقدين الأخيرين ، بنوع من الوعي التام لكافة الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية المحيطة بها ، مدى أهمية التكامل فيما بينها بشكل عام ، والتكامل الاقتصادي فيما بينها بشكل خاص وأكثر تركيزاً ، وذلك في اطار عملية التنمية بمفهومها الشامل لكافة المجالات والقطاعات وفي كافة الأقطار دون استثناء ، وما كان من هذا الوعي والادراك إلا ظهور مجموعة من التكتلات الوحدوية التكاملية العربية وقد نجحت هذه التكتلات في تحقيق أكبر قدر من التعاون والتكامل ، في كافة المجالات وخاصة المجالات الاقتصادية . وذلك في اطار عدة خطط تنموية (انمائية) تخص كل دولة على حدة ، وخطة تنموية (انمائية) شاملة لكافة عناصر ومدخلات هذه التكتلات .

---

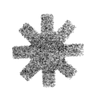
(١) لابد أن نشير إلى أن هناك تطورات ايجابية في مجال التعاون العربي وفي مجال المشروعات إلا أن أملنا في اقرار خطة قومية شاملة كان هو هدفنا من عرض الموضوع .

وفي هذا الاطار سنتعرض لما يلي :

أولاً : التنمية في اطار التكامل الاقتصادي بين الامارات العربية المتحدة .

ثانيا : التكامل الاقتصادي الخليجي في اطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة .

ثالثا : التكامل الاقتصادي العربي (السوق العربية المشتركة) .



المراجع :

١ – د. أحمد الغندور – الاندماج الاقتصادي العربي – منشورات معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٧١ .

٢ – د. رفعت المحجوب – الاقتصاد السياسي – الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٧٥ الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو – القاهرة – ١٩٧١ .

٣ – د. عمر محيي الدين – التنمية والتخطيط الاقتصادي – منشورات دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٧٣ .

٤ – د. محمد زكي الشافعي – التنمية الاقتصادية – الكتاب الاول – مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٦٦ .

الفصل الأول

التنمية في اطار التكامل الاقتصادي
بين الامارات العربية المتحدة

تتمتع دولة الامارات العربية المتحدة بملامح واضحة للتكامل الاقتصادي بين اماراتها السبع . وتأتي أبوظبي في مقدمة الامارات أهمية من حيث المساحة وعدد السكان ، والثروة البترولية والدخل القومي تليها امارة دبي التي تعتبر المركز التجاري الأول ، ليس لدولة الامارات العربية المتحدة فحسب وانما بالنسبة لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط . ثم تلي دبي في المساحة والأهمية امارة الشارقة ، ثم امارة رأس الخيمة التي تتمتع بمميزات زراعية كثيرة ، يمكن أن تسد حاجة الامارات الأخرى للمنتجات الزراعية والحيوانية . وتعتبر الفجيرة نافذة دولة الامارات العربية المتحدة على بحر العرب والمحيط الهندي ، أما امارتا عجمان وأم القيوين وهما أصغر الامارات مساحة فتعتبران مجالا خصبا لكثير من مشاريع التنمية .

وقبل قيام الاتحاد في سنة ١٩٧١ كان هناك نوع من التخصص والتكامل الاقتصاديين بين الامارات المختلفة ، فكما رأينا أن أبوظبي تتخصص بانتاج البترول الخام الطبيعي ، وامارة دبي تتخصص في التجارة والترانزيت وامارة رأس الخيمة وامارة الفجيرة تتخصصان بالزراعة .

وواضح أن هذا التخصص يشكل أساسا للتكامل الاقتصادي ، خاصة وأن الامتداد الطبيعي بين الامارات لا تعترضه أية عوائق طبيعية ، مما يسهل عملية

الانتقال السكاني والسلعي ، حيثما تتطلب المصلحة العامة ذلك . وهو بالتالي يوسع من حجم السوق الداخلية ، مما يزيد من جدوى التحول نحو الاطار التصنيعي في مجالات المصادر الأولية ، المتوفرة ومتطلبات الاستهلاك وتنويع مصادر الدخل وخروجه من احادية اعتماده على العائد البترولي . ومن جانب آخر فإن التكامل الاقتصادي يحقق للدولة المزيد من الاستقرار والاستقلالية ، اذ أن الغاية القصوى للتنمية والتطوير الاقتصادي هي الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ، من متطلبات الاستهلاك والخروج من دائرة التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية ، كسوق استهلاكية مستوردة للسلع الأساسية . وهذا يؤدي بالتالي إلى تدعيم جهود الدولة ، من حيث موقعها في اطار التصنيف العالمي للدول واستقلالها السياسي من جهة ، وازدياد قوتها الدفاعية من جهة أخرى .

ونظرا لما شهده ويشهده العالم من تطور سريع في وسائل الانتاج أو الاتصال والمواصلات ، فإن حدود الأسواق التجارية قد أخذت تتسع لتغطي مناطق جغرافية واسعة ، حتى وصلت إلى مرحلة يمكن فيها اعتبار الكرة الأرضية مجالا وسوقا ، تسعى كل دولة إلى احتلال وتغطية جانب منه من خلال التصدير المباشر أو الدخول في عمليات انتاج مشتركة . ولهذا فقد برزت التكتلات الاقتصادية في مناطق جغرافية كثيرة من العالم ، بهدف التكامل الاقتصادي فيما بينها ، وفي اطار تعاملها الخارجي مما يزيد من قوتها التفاوضية ، وتحقيق مكتسبات أفضل في مجال التسويق والمصادر الأولية . ولما كانت منطقة الخليج من المناطق الاقتصادية الهامة عالميا ، لما يتوفر فيها من احتياطي بترولي ، فقد شكلت محورا يسعى لتجاذبه العديد من هذه التكتلات ، لكي تضمن استمرار تدفق النفط إليها في المرحلة القادمة ، حين تكون هي العمادة الأساسية للتصدير البترولي ، وقد ازداد هذا الاهتمام في المنطقة بعد نشوب الحرب العراقية – الايرانية ، حيث احست معظم التكتلات الدولية ، بعظم المخاطر الناجمة عن الاضطراب في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، على هذا الأساس أوفدت بعض التكتلات العالمية أساطيلها لتكون في مواقع قريبة من نقاط التوتر ، حتى يمكنها ذلك من التدخل السريع في حالة حصول أي تطور دراماتيكي في المنطقة ، حرصا منها على توفير الامدادات والتدفق البترولي اليها .

إن ما أشرنا إليه ليس بهدف تقديم تحليلات سياسية عن وضع المنطقة ، وطبيعة التحالفات السياسية فيها ، وانما فقط لنشير إلى أن دول الخليج العربية تعي تماما ما يحيط بها ، لذا كان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، يشكل اطارا له ابعاده السياسية والدفاعية كما له أبعاده الاقتصادية ، التي قطعت مرحلة واسعة في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي . ولذا فإن التنمية في اطار التكامل الاقتصادي بين الامارات العربية المتحدة ، تأخذ أبعادا تتخطى ما يمكن أن تعود به على الدولة ككل ، لذا فإن الهدف الأخير منها يسعى لأن يشكل نموذجا رائدا تماما كما كانت تجربة الاتحاد نفسها ، بعد فشل كل المحاولات لتحقيق الوحدة العربية ، أو استمرار التجارب الوحدوية المشتركة ، التي قامت بين بعض الدول أو حتى تنفيذ اتفاقيات التعاون العربي المشترك ، في اطار عملي يحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها .

وعملية التكامل الاقتصادي ليست عملية آنية أو وقتية ، انما تتم على مراحل حتى يمكن استيعاب التغييرات التي تتطلبها ، خاصة في ظل الوضع الخاص للامارات العربية المتحدة . لقد جاء اتحاد الامارات في مرحلة لاحقة لقيام الامارات نفسها ، حيث كانت عملية التنمية والتطوير قد قطعت مراحل في بعض الامارات ، وخاصة في امارتي أبوظبي ودبي وإلى حد ما في امارة الشارقة ، ولذلك فقد نص الدستور المؤقت للدولة في مادته ١٣٢ على أن يخصص الاتحاد في ميزانيته السنوية ، مبالغ من ايراداته للانفاق على مشروعات الانشاء والتعمير والأمن الداخلي ، والشؤون الاجتماعية حسب الحاجة الماسة لبعض الامارات . ويتم تنفيذ هذه المشروعات والانفاق عليها ، من اعتمادات هذه المبالغ(١) ، بواسطة أجهزة الاتحاد المختصة وتحت اشرافها بالاتفاق مع سلطات الامارة المعنية .

كما ويجوز للاتحاد انشاء صندوق خاص لهذه الأغراض .

وهذا يؤكد النظرة التي تبناها الاتحاد منذ قيامه نحو عملية التكامل ، وأهمية تمويل المشاريع الاستثمارية في الامارات الأخرى ، والتي لا تتوافر لديها مصادر

---

(١) راجع الباب الثالث .

لتمـويـل مثـل هذه المشاريع ، فنجد في تلك المرحلة ان امارة أبوظبي كانت أكثر الامارات اكتظاظا بالسكان ، تليها دبي ثم الشارقة أما أقل الامارات كثافة فهي أم القيـوين(١) ، وتعـزى الكثافة السكانية للنشاط الاقتصادي والتجاري في كل من أبوظبي ودبي والشارقة . ومما لا شك فيه أن مناطق الجذب البترولي تمثل الاضافة الكبرى لعدد السكان ، ومن ثم فلا يمكن التنبؤ بصورة دقيقة ومحددة باتجاهات وتيارات الهجرة ، وتكوين حجمها في المستقبل ، اذ أن حركة الهجرة مرتبطة بحركة العمران ، التي تدورها الثروة البترولية . ونظرا لأهمية العنصر البشري الذي يعتبر العـامـل الايجابي في احداث أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية ، فإنه يكون من الضروري الاهتمـام به من حيث العـدد ومن حيث اعـداد وتدريب اليد العاملة والكوادر الفنية .

وبالرجوع لاحصاءات ١٩٧٣ (نجد أن ٦٠٪ من الاجانب من الهند والباكستان وبنجلاديش) .

١٥ - ٢٠٪ من البلاد العربية .
٥٪ من دول غرب أوروبا .
٥ - ٢٠٪ من دول أخرى .

ومن توزيع القوى العاملة في الامارات حسب سكانها في ذلك الوقت ، نجد أن نصيب أبـوظبي هو ٦٣٪ ودبي ٦١٪ والشـارقة ٣٤٪ وبالرغم من زيادة القوى العاملة بصورة عامة ، إلا أن بعض القطاعات استحوذت على زيادة أكبر منها ، مثل الدفاع والبناء والتشييد والتجارة ، واعتمد حوالي ١٧٪ من السكان ذوي النشاط الاقتصادي على الزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر .

أما الأراضي المزروعة فكانت آنذاك حوالي ١٤٢ ألف دونم من مساحة الامارات وتعـادل ٠,١٧٪ . هذا وقـد بلغت نسبـة العاملين من أبناء الامارات في الجهاز

---

(١) راجع الباب الأول - مبحث العنصر البشري .

الحكومي ٤٦,٥٪ بينما شكل أبناء الدول العربية ٤١,٥٪ وشكل أبناء الدول غير العربية ١٢٪ . أما مجموع الجنسيات العاملة في الدولة فكانت تبلغ (٣٠) جنسية في ذلك الوقت .

وأنشئت في عام ١٩٧١ وزارة اتحـاديـة للتخطيط ، كان الهدف الأساسي من انشـائها ، هو خلق وايجاد مجالات التكامل الاقتصادي بين مختلف الامارات ، وتنفيـذ خططهـا الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكان الهدف الثاني ايجاد خطة اقتصادية واحدة لجميع الامارات .

ولم يكن من الممكن في البداية القفز مرة واحدة إلى مرحلة الخطة الشاملة ، ولذلك فقد اكتفي بوضـع قوائم بالمشروعات الاقتصادية .

وفي سنـة ١٩٧٢ بلغت اعتمـادات المشروعات الاستثمارية بما فيها القروض الزراعية ٤٤,٥ مليون درهم ، ارتفعت في سنة ١٩٧٣ إلى ١٨٠,٧ مليون درهم ، أي بزيادة قدرها ٣٠٦٪ . ثم ارتفعت الاعتمادات الاستثمارية في سنة ١٩٧٤ إلى ٣٢٦,٥ مليون درهم ، أي بزيادة قدرها ٨٠,٧٪ . أما في سنة ١٩٧٥ فقد بلغ حجم الاستثمارات ١١١,٦ مليون درهم ، ثم ارتفع المخصص لهذا الغرض سنة ١٩٧٦ إلى حوالي ٢٢٧٤,٤ مليون درهم(١) ، تم توزيعها بين الامارات المختلفة على النحو التالي :

١ – أبوظبي	٨١,٣ مليون درهم
٢ – دبـي	٢٢٢,٥ مليون درهم
٣ – الشارقة	٥٨٧,٤ مليون درهم
٤ – الفجيرة	٥١٩,١ مليون درهم
٥ – رأس الخيمة	٤٥٧,٦ مليون درهم
٦ – عجمان	٢٢٠,١ مليون درهم
٧ – أم القيوين	١٨٦,٤ مليون درهم

(١) هذه الارقام لا تشمل مشاريع التنمية التي تنفذها كل امارة على حسابها الخاص ومع ان امارة أبوظبي وحدها تنفق على مشاريعها الاستثمارية مبالغ تفوق الارقام المذكورة أعلاه .

وقـد حددت هذه الاستثمـارات لكل امارة وفق معايير مختلفة ، منها تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ثم حجمها السكاني ، ثم احتياجاتها وامكانياتها الذاتية أما نسبة الاستثمارات الموجهة لكل امارة على حدة ، فنجد أن الشارقة قد حظيت بالنسبة الكبرى ٢٥,٨٪ ثم تليها الفجيرة ٢٢,٨٪ ثم رأس الخيمة ٢٠,١٪ .

وكانت هذه الاستثمارات تهدف إلى :

١ – احداث تطور اقتصادي واجتماعي ضخم في دولة الاتحاد .

٢ – ان تشكـل هذه الطفـرة الاستثمـارية اعتمادات البنيان الاساسي للقاعدة الاقتصادية الكبرى .

٣ – ربط الامارات فيما بينها اقتصاديا واجتماعياً من خلال الاستثمارات التي تشمل الدولة ككل بحيث تتلاشى فيها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في أقصر فترة ممكنة .

واذا كانت عملية التكامل الاقتصادي قد بدأت إلى حد ما ، بين الامارات العربية المتحدة ، إلا أن الطريق نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل طويل ، ولابد من الاعتراف بوجود بعض المعوقات لعملية التكامل الاقتصادي هذه ، وان جانبا كبيرا من هذه المعوقات ذو طابع سياسي . وهو ما يتفق مع ما قلناه في المقدمة عن التنمية في اطار التكامل الاقتصادي .

ونسجل هنا أن بعض الامارات كانت حتى بعد قيام الاتحاد ، مازالت تقوم ببناء عدد من المشـاريع المتنافسة بعيدا في (بعض الاحيان) كل البعد عن أي تكامل اقتصادي ، مما أدى إلى هدر كبير في الطاقات المالية والبشرية ، كما أن عدم وجود جهـاز اتحـادي تنفيـذي قوي على أعلى مستوى يعالج أمور التنسيق والتكامل

الاقتصادي آنذاك ، اعاق وضع خطة اقتصادية اتحادية ، كما أعاق عملية التكامل الاقتصـادي الاتحـادي ، وخلق وحـدة اقتصـادية حقيقية بالشكل المطلوب بين مختلف الامارات ، تسند وتقوي الوحدة السياسية .

وعلى الرغم من هذا فقد استمر اعتماد برامج التطوير السنوية في كل امارة على حدة وكانت تدخل في ميزانياتها المنفصلة مع تخصيص اعتمادات في الميزانية العامة للدولة ، لمشاريع ذات طابع اتحادي تتولى الحكومة الاتحادية مسؤولية تنفيذها ، بينمـا استمـرت وزارة التخطيط والأجهزة الأخرى التي عهد اليها وضع الخطط الخاصة ، بالتنمية على صعيد الدولة في مساعيها والتي راعت فيها أنه :

١ - يجب أن تقوم الخطة الاقتصادية الاتحادية على أساس التكامل الاقتصادي بين الامارات الاعضاء في الاتحاد ، وحتى تأتي تكريسا للوحدة الاقتصادية بين هذه الامارات .

٢ - وفي الوقت نفســه يجب أن توضـع الخطة الاقتصادية للامارات في اطار ما يجـري في العالم العربي من خطط للتنمية ، وفي ضوء اعتبارات التنسيق والتكامل الاقتصادي مع منطقة الخليج العربي ثم مع العالم العربي ككل .

وقـد خلصت هذه إلى وضــع الخـطة الخمسية الأولى على صعيد الدولة ككل للمرحلة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، والتي لم تدخل حيز التنفيذ وفق ما كان مقدراً لها ، وكما سبق وأن أشرنا في المبحث الخاص بالتنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة .

ويشار في هذا إلى أن امارة أبوظبي قد ساهمت بشكل أساسي ، في دعم المشاريع التطويرية المختلفة على صعيد الامارات الاخرى ، من خلال المساعدات المباشرة أو من خلال تمويل مشاريع قام صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي بادارتها ، لصالح حكومة أبوظبي والتي كان منها المشاريع المختلفة في امارات الفجيرة ورأس الخيمة وعجمان[١] .

---

(١) راجع المبحث الخاص عن صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي لتفاصيل هذه المشاريع .

كمـا ساهمت من جانب آخر بتحمل شبه كامل للميزانية الاتحادية حتى عام ١٩٧٧ ثم بتخصيص ٥٠٪ من عائداتها البترولية بعد ذلك للميزانية الاتحادية .

وقد بلغ مجمل تراكم الاعتمادات المخصصة في الميزانية الاتحادية لمشروعات التطوير والتنمية ١٧٦١٩,٩٤ مليون درهم خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ صرف منها ٩٥٢٥,٠ مليون درهم .

أي أن نسبـة ما نفذ من مشاريع كان قد خطط لها لا تتعدى نسبة ٥٤,١٪ وشكلت نسبة مساهمة وزارة الماء والكهرباء من مجمل ما تم تنفيذه من مشاريع ١٩,٥٣٪ جاءت بعدها وزارة المواصلات بنسبة ١٧,٥٦٪ فوزارة الاشغال العامة والاسكـان بنسبة ١٥,١٧٪ ثم وزارة التربية والتعليم بنسبة ١٤,٢٨٪ . ويكون مجموع نسب هذه الوزارات الأربع ٦٦,٥٤٪ واذا أضفنا إليه مجموع وزارات الداخلية والصحة والزراعة والثروة السمكية ، يصبح ٩٠,٩٩٪ ويتوزع الرصيد على كافـة الوزارات والأجهـزة الاتحـادية الاخرى . ويبين الجدول التالي توزيع اعتمادات ومصروفات الحكومة الاتحادية في مجال التطوير والتنمية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ :

مشروعات التطوير والتنمية السنوية في الحكومة الاتحادية

جدول (أ)

الـوزارات	١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨	
	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف
رئاسة مجلس الوزراء	–	–	١,٢	–	٠,٥	٠,١	٢	–
المجلس الوطني الاتحادي	–	–	١,٥	–	١,٠	٠,١	٢	٠,١
وزارة التخطيط	–	–	٢,٠	–	٠,٣	–	١,٥	–
وزارة المالية والصناعة	٢,٥	–	١٣,٢	١,١	٧,٧	٠,٩	٩,٠	٠,٤
وزارة الخارجية	–	–	٠,٥	–	٠,٩	–	–	–
وزارة الداخلية	٨٥,٤	٢٤,٢	١٤٢,٧	٤٠,٤	٩٤,٥	٣٥,٨	١٠٧,٤	٣٧
وزارة الشئون الاسلامية والأوقاف	١٩,١	١,١	٥٢,٥	١٣,٢	٤٢,١	١٠,٥	٥٥,٥	١٤,٨
وزارة التربية والتعليم	١٥٤,١	٢٤,٩	٣٠٩,٣	٧٨,٧	٣٠٦,٠	٨٣,٠	٣٨٩,٤	٨٨,٩
وزارة الصحة	٧٥,٢	٣٩,٠	٩٦,٠	٧,٤	٨٦,١	١٨,٢	١٣٦,٢	٢٦,١
وزارة الاعلام والثقافة	٩,٢	٢,٢	٥٢,٧	١٤,٣	٤٥,٢	٦,٤	٥٨,٥	٢٧,١
وزارة العمل والشئون الاجتماعية	٨,٤	٣,٤	٧,٥	٠,٦	٤,٤	٠,١	٥,٢	٠,٨
وزارة الزراعة والثروة السمكية	٥١,٢	٢٤,٨	٩١,٦	٤٩,٢	٦٤,٤	٤٠,٣	٧٢,٦	٢٧,٩
وزارة المواصلات	١٩١,٥	١٠٤,٥	٣٨٦,٣	٢٢٥,٧	٣٣٦,٥	٢٩٢,٨	٢٥١,٢	١٦٥,٣
وزارة الاشغال العامة والاسكان	١٣٤,٥	٤٤,٨	٣١١,١	٩٩,٩	٢٤٩,٦	١٣٦,٢	٢٤٧,٢	٦٢,٥
ديوان المحاسبة	–	–	–	–	٠,٣	–	٠,٦	–
وزارة البترول والثروة المعدنية	١,٨	١,٥	٢,٤	٠,٩	٥,٥	١,٥	٥,٣	٥,٤
وزارة الكهرباء والماء	٢٢٤,٣	٧٧,٣	٣٢٧,٥	٢٠٤,٢	١٥٧,٠	١١٠,٥	٢٥٦,٤	٤٠,٠
جهاز أمن الدولة	–	–	–	–	–	–	–	–
دائرة التشريفات والضيافة	–	–	–	–	–	–	–	–
وزارة العدل	–	–	–	–	–	–	–	–
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	–	–	–	–	–	–	–	–
الجملة	٩٥٧,٢	٣٤٧,٧	١٧٩٨	٧٣٥,٦	١٤٠٢,٥	٧٣٦,٤	١٦٠٠	٤٩٦,٣

المصدر : وزارة التخطيط ادارة التخطيط – دولة الامارات العربية المتحدة .

تكملة جدول مشروع التطوير

جدول (ب)

الـوزارات	١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف
رئاسة مجلس الوزراء	١,٢	–	١	٠,٥	٢,٦	١,٣	١	٠,٧
المجلس الوطني الاتحادي	١,٥	–	١,٦	٠,٦	١,٧	١,٦	٣	١,٠
وزارة التخطيط	١,٥	–	١,٦	١,٥	١,٨	٠,٣	٠,٥	–
وزارة المالية والصناعة	٤,٥	٢,٤	٣,٠	٠,٥	١٦,١	٢,٢	٢٠,٥	١٢,٠
وزارة الخارجية	٠,٧	–	٧٥,٥	٨,٦	٦٦,٠	٢,٩	٥٢,٠	٣٦,٩
وزارة الداخلية	٦٣,٣	٦٥,٣	١١٥,٧	٥٤,٧	٢٢٧,٢	١١٦,٧	٢١٧,٥	١٧٩,٢
وزارة الشئون الاسلامية والأوقاف	٣٠,٨	١٣,٦	٣٩,٤	٨,٠	٤٣,٣	١٥,٣	٢٨,٧	٢٧,٦
وزارة التربية والتعليم	٢٢٥,٥	١٤٨,٢	٣٠٦,٦	٢٣٥,٢	٤٣٢,٧	٢٥٦,٧	٢١٤,١	١٦١,٦
وزارة الصحة	١١٧,٢	٧٩,٦	٢٤٣,١	٨٢,١	٢٦١,٤	٥٢,٥	١٣٤	١٧٩,٣
وزارة الاعلام والثقافة	٥٧,٠	١٢,٠	٦١,٧	٣١,٣	١٥٢,١	٢٥,٥	٦٠,٠	٢٤,٣
وزارة العمل والشئون الاجتماعية	٤,٢	٢,٠	٤,٠	٠,٧	٦,٣	٠,٨	٥,٠	٢,٤
وزارة الزراعة والثروة السمكية	١٣٥,٦	٤٧,٨	١٧٠,٦	٥٢,٨	١٩٥,٨	٧٤,٠	١٨٩,٠	١٣٩,١
وزارة المواصلات	١٥١,٦	٩٣,٦	٢٣٤,٤	٢٠٣,٣	٣٧٧,٢	٢٠٣,٤	٢٢٩,٠	١٤٩,٧
وزارة الاشغال العامة والاسكان	١٣٧,٣	٨٣,٧	٣٥٢,٦	١٥١,١	٢١٦,٩	١٨٨,٢	٢٠٥,٠	١٩٨,٧
ديوان المحاسبة	٠,٦	–	٠,٥	–	٠,٣	–	٠,٥	–
وزارة البترول والثروة المعدنية	٣,٠	٢,٤	١,٠	١,٠	٣,٠	٠,٨	٥,٣	٥,٣
وزارة الكهرباء والماء	١٨١,٤	٥٨,٣	٢٩٣,٥	١٣١,٤	٥١٥,٥	٢٩٧,٣	٥٤٤,٢	٥٤١,٤
جهاز أمن الدولة	٣٣,١	–	٤١,٤	٣١,٥	٤٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٠	١٩,٢
دائرة التشريفات والضيافة	–	–	٥,٠	–	٠,٨	–	١,٠	٠,٣
وزارة العدل	–	–	–	–	–	–	–	–
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	–	–	–	–	–	–	–	–
الجملة	١١٥٤,٠	٦٠٨,٩	١٩٥٢,٢	٩٩٤,٨	٢٥٦٠,٧	١٢٦٣,٧	١٩٥٠,٣	١٦٦٨,٧

المصدر : المصدر السابق .

تكملة جدول مشروعات التطوير

جدول (ج)

الــوزارات	١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف	الاعتماد	المصروف
رئاسة مجلس الوزراء	٠,٢	–	٠,٦	–	٠,٤	–	٠,٠٣	٠,٠٣
المجلس الوطني الاتحادي	١٥,٠	١٥,٠	٤٢,٠	٢٨,٣	٣٢,٢	٢٠,٦	٢٠,٠	٠,٦
وزارة التخطيط	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,١٦	٠,٠٤	٠,٠٤	–	–
وزارة المالية والصناعة	٢٣,٠	٢١,٢	٢٧,٥	١٦,٣	٤,٨	–	٤,٠	–
وزارة الخارجية	٥٠,٢	٣٥,٢	٥٢,٥	٧,٤	٣١,٩	١٨,٩	٣٠,٨	–
وزارة الداخلية	١٧٢,٦	١٥٦,٤	١٧٤,١	١٤٠,١	١١٧,٣	٦٢,٥	٦١,٦	٣٦,٧
وزارة الشئون الاسلامية والاوقاف	١٧,٢	١٥,٠	٢٣,٣	١٤,٨	١٢,٦	٤,٥	١٠,٣	٥,١
وزارة التربية والتعليم	١٨٤,٨	١٤٧,١	١٢٨,٠	٧٩,١	١٠١,٥	٣٨,٧	٧٥,٠	١٨,٠
وزارة الصحة	١٤٨,٧	٧٣,٧	١٢٩,٤	٧١,٢	١٢٨,٩	٤٢,١	١٢٣	٣٦,٣
وزارة الاعلام والثقافة	٣٥,٨	٢٤,٥	٢٥	٢١,٧	١٨,٥	١١,٨	١٢,٥	٠,٩
وزارة العمل والشئون الاجتماعية	٢,٦	١,٣	١,٦	٠,٤	١,١	٠,٣	٠,٩	٠,٤
وزارة الزراعة والثروة السمكية	١٥٠,٠	١١٥,٥	٩٥,٣	٣٩,٩	٦١,٣	٤٩,٥	٥١,٥	٢٢,٥
وزارة المواصلات	٢٠٧,٤	١٦١,٨	٨٦,١	٦٢,١	٤٢,١	٣,٨	٣١,٩	٦,٣
وزارة الاشغال العامة والاسكان	١٦٨,٠	٢٠٤,١	١٩٩,٧	١٣٨,١	١٠٠,٢	٨١,٠	٨٨,٥	٥٦,٥
ديوان المحاسبة	٠,٥	٠,٣	٠,٢	–	٠,١	–	٠,٢	–
وزارة البترول والثروة المعدنية	١,٠	–	١,٠	–	١,٥	١	٠,٩	–
وزارة الكهرباء والماء	٣٦٩,٠	٢٦١,٥	١٥٠,٠	٦١,٦	١٢١,٧	٥١,٥	٦١,٢	٢٤,٨
جهاز أمن الدولة	٤٠,٠	٣٠,٣	٤٠,٠	٣٠,٢	٢٠,٠	١٥,٠	٢٠,٠	١٩,٥
دائرة التشريفات والضيافة	٥,٢	٣,٧	٣,٦	٣,١	٠,٥	٠,٤	٠,٠٧	٠,٠٢
وزارة العدل	٤٨,٨	٤٥,٦	١٩,٩	١٧,٩	٣,٤	٣,٣	٢,٦	٠,٨
المجلس الاعلى للشباب والرياضة	٩,٦	٤,٩	–	–	–	–	–	–
الجملة	١٦٥٠	٣١٧,١٥	١٢٠٠	٧٣٢,٣٦	٨٠٠,٠٤	٤٠٤,٩٤	٥٩٥,٠	٢١٨,٤٥

المصدر : السابق .

تكملة جدول مشروعات التطوير

جدول (د)

(مليون درهم)

الـوزارات	١٩٨٧ الاعتماد	١٩٨٧ المصروف	الاجمالي ٧٥-١٩٨٦ الاعتماد	الاجمالي ٧٥-١٩٨٦ المصروف	٪ المصروف	٪ الهيكلية
رئاسة مجلس الوزراء	–	–	١٠,٧٣	٢,٦٣	٢٤,٥	٠,٠٣
المجلس الوطني الاتحادي	١٦,٠	–	١٢١,٥	٦٧,٩	٥٥,٩	٠,٧١
وزارة التخطيط	–	–	٩,٨٤	٢,٠٥	٢٠,٨	٠,٠٢
وزارة المالية والصناعة	–	–	١٣٥,٨	٥٧,٠	٤٢,٠	٠,٦٠
وزارة الخارجية	٣٠,٧	–	٣٦١,٠	٩٩,٩	٢٧,٧	١,٠٥
وزارة الداخلية	٤٨,٢	–	١٥٧٩,٣	٩٤٩,٠	٦٠,١	٩,٩٦
وزارة الشئون الاسلامية والأوقاف	٤,٧	–	٣٧٤,٨	١٤٣,٥	٣٨,٣	١,٥١
وزارة التربية والتعليم	٨٥,٧	–	٢٨٣١,٥	١٣٦٠,١	٤٨,٠	١٤,٢٨
وزارة الصحة	٥١,٨	–	١٦٧٩,٢	٦٩٧,٥	٤١,٥	٧,٣٢
وزارة الاعلام والثقافة	٨,٦	–	٥٨٨,٢	٢٠٢,٠	٣٤,٣	٢,١٢
وزارة العمل والشئون الاجتماعية	٠,٥	–	٥١,٢	١٣,٢	٢٥,٨	٠,١٤
وزارة الزراعة والثروة السمكية	٤٨,٦	–	١٣٢٨,٩	٦٨٣,٣	٥١,٤	٧,١٧
وزارة المواصلات	٢٢,٧	–	٢٥٢٥,٢	١٦٧٢,٣	٦٦,٢	١٧,٥٦
وزارة الاشغال العامة والاسكان	٦٠,٧	–	٢٤١٠,٦	١٤٤٤,٨	٥٩,٩	١٥,١٧
ديوان المحاسبة	٠,٢	–	٣,٨	٠,٣	٧,٩	–
وزارة البترول والثروة المعدنية	–	–	٣١,٧	١٩,٨	٦٢,٥	٠,٢١
وزارة الكهرباء والماء	٢٨,٥	–	٣٢٠١,٧	١٨٥٩,٨	٥٨,١	١٩,٥٣
جهاز أمن الدولة	١٣,٠	–	٢٧٤,٥	١٦٩,٩	٦١,٩	١,٧٨
دائرة التشريفات والضيافة	٠,٠٦	–	١٦,١٧	٧,٥٢	٤٦,٥	٠,٠٨
وزارة العدل	٠,١	–	٧٤,٧	٦٧,٦	٩٠,٥	٠,٧١
المجلس الاعلى للشباب والرياضة	–	–	٩,٦	٤,٩	٥١,٠	٠,٠٥
الجملة	**٤٢٠,٠٦**	–	**١٧٦١٩,٩٤**	**٩٥٢٥,٠**	**٥٤,١**	**١٠٠,٠٠**

المصدر : السابق .

ان التوازن في حجم مشروعات التطوير والتنمية ضروري بعد استكمال البنى الأسـاسيـة التي يحتـاج إليها الاتحاد ، ولذا يمكن فهم الفروقات الحاصلة في تخصيص اعتمادات أكثر لعدد من الوزارات ، على حساب وزارات أخرى ، إلا أن المستقبـل في التكامل الاقتصادي بين الامارات يفترض وضع أهداف اقتصادية محددة ، قائمة على دراسة متطلبات الدولة وامكانياتها والجدوى المتوقعة من أي من هذه المشاريع ، في اطاريه الضيق الخاص بالامارة المعنية والعام بعائده على الدولة ككـل . ويمكن الاستفـادة هنا من العوامل التي حالت دون تنفيذ الخطة الخمسيـة الأولى ١٩٨١ – ١٩٨٥ بدراسة الأهداف التي وضعت لها ، والاطار العام للمشاريع التي كان قد خطط لتنفيذها ، حتى يأتي التخطيط للمرحلة القادمة للتكـامـل الاقتصادي بين الامارات على أسس أكثر وضوحا وصلابة ، ويعم فيه التوجه نحو استكمال وتنمية وتطوير الدولة ككل لتدعيم اقتصادها .

ويكون الأساس في هذا التوجه المستقبلي أن تراعى محليا المشاريع على صعيد كل امـارة ، الأهـداف العـامة لدولة اتحاد الامارات العربية المتحدة ، والنتائج الايجـابيـة والسلبية التي تكمن وراء أي من هذه المشاريع الانتاجية ، في اطار القطاع الذي تنتمي اليه بالاضافة إلى أهداف وتطلعات كل امارة .

ان التكامل الاقتصادي بين الامارات ضرورة حتمية ، تزداد رسوخا يوما بعد يوم في اطار التـوجـه العام للدولة ، والرعاية المخلصة والأفق الواسع الذي تتمتع به قيـادتهـا الرشيـدة ، في اطار عنايتها واهتمامها بتحقيق الرخاء والازدهار وبناء القاعدة الأساسية للدولة الحديثة ، التي سترعى وتحتضن الأجيال القادمة .

الفصل الثاني

التكامل الاقتصادي الخليجي

لا شك أن أي محاولة للاندماج الاقتصادي ، يمكن أن تكون أكثر فعالية فيما لو تمت بين مجموعة من البلاد ، التي تتشابه فيما بينها من حيث درجة النمو والتقارب الجغرافي ، ومن حيث النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . واذا كانت البلاد العربية العشرون تختلف فيما بينها بدرجة أو بأخرى في واحدة أو أكثر من هذه الجوانب ، فليس معنى ذلك ان نفقد الأمل في امكانية نجاح المحاولات المبذولة لتحقيق أقصى مستطاع لهذه الوحدة ، والذي يتمثل في رأينا في العمل على قيام تكتلات اقتصادية اقليمية بين البلاد المتجاورة ، والأكثر تشابها حيث يمكن للفوارق القطرية المحلية ان تعالج داخل مثل هذه التكتلات ، الأمر الذي يجعل من السهل فيما بعد تعاون هذه التكتلات الاقليمية فيما بينها في سبيل الهدف الأكبر .[1].

ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية الاقليمية في الوطن العربي تشكل مقدمة للتكامل[2] الاقتصادي العربي .

---

(١) أي ايجاد جزر اقتصادية عربية وتشكل الارخبيل العربي بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر الهدف الأكبر .

(٢) مثلما حدث مؤخراً وعند عام ١٩٨٩ حيث تشكلت ثلاث مجالس عربية هي : مجلس التعاون الخليجي (يضم دول الخليج) ومجلس التعاون العربي (ويضم العراق ومصر واليمن والأردن) والتعاون الاقتصادي المغربي الذي يضم المغرب والجزائر وتونس وليبيا .

والواقع أن قيام تكتل اقتصادي بين البلاد العربية المطلة على الخليج العربي ، يمكن أن يكون من أهم الخطوات المساعدة على دفع الوحدة الاقتصادية العربية إلى الأمام . فهذه المنطقة بما لها من وزن بترولي ومالي تلعب دورا في غاية الاهمية ، سواء على الصعيد الاقتصادي العربي أو على الصعيد الاقتصادي العالمي .

وفكرة التكامل الاقتصادي قديمة تعود في جذورها إلى مرحلة ما قبل استقلال دول المنطقة ، وممارسة سيادتها على أراضيها ، وقد أخذت هذه الفكرة تتبلور في المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة ، على شكل انفراد دول المنطقة في شكل أو اطار من أطر التكامل ، تأخذ شكل السوق الخليجية المشتركة على غرار ما كان مطروحا على الصعيد العربي ككل ، من خلال طروحات السوق العربية المشتركة ، أو على صعيد تكتلات عالمية مثل السوق الأوروبية المشتركة ، ومما ساعد على هذا التوجه أن مرحلة ما بعد الاستقلال قد تميزت بخصائص عدة ، منها التأكيد على استقلالية هذه الدول على صعيد علاقاتها مع الدول العربية أو الدول الأجنبية ، من حيث اتخاذها للقرارات السياسية وان على صعيد مواجهة متطلبات تركيز مقومات وهياكل الدولة ، التي تمكن هذه الدول من ممارسة هذه السيادة . لذلك فإن طروحات التكامل استمرت حتى منتصف السبعينات في نفس الاطار ، وهو اطار السوق الخليجية المشتركة حيث أخذت بعدها مسارا جديدا اتخذ طابع الاتفاقيات الثنائية في أغلبه ، وانشاء مؤسسات وأجهزة خليجية مشتركة مهدت جميعها لقيام مجلس التعاون الخليجي .

وسنتناول هذه المراحل الثلاث للدلالة على توجهات التكامل وما حققته دول الخليج في هذا الاطار .

١ - التكامل الاقتصادي الخليجي وطروحات السوق الخليجية المشتركة :

كان نشاط سكان الخليج في مرحلة ما قبل النفط يعتمد أساساً على البحر . وعلى صناعة وتجارة اللؤلؤ ، بالاضافة إلى تجارة وصيد الأسماك وبعض النشاطات الاقتصادية الأخرى ، في حدود ضيقة كالنشاط الزراعي وصناعة السفن الصغيرة وشباك الصيد والحرف اليدوية البسيطة . وكان يسود المنطقة كلها ظروف

اقتصادية متشابهة تتصف بالبساطة والبدائية ، حتى اكتشاف البترول فيها حيث لعبت استثمارات عائداته دوراً كبيراً في تنمية وتطوير هذه الدول ، وبناء الهياكل الأساسية لرفع مستوى معيشة سكان المنطقة ورفاهيتهم . وعلى الرغم من التفاوت الزمني في الاستقلال واكتشاف البترول في دول منطقة الخليج إلا أن هنالك عاملين قد حدا من التفكير مسبقا بالتوجه نحو اطار أو شكل من أشكال التكتل الاقتصادي المستقل .

أولاً : ان العائد البترولي كان يستغل أساسا لبناء الهياكل الاساسية لهذه الدول ، بعد استقلالها ولتوفير الخدمات الضرورية التي يحتاجها تطور كل دولة والقطاع البترولي فيها بشكل خاص ، كما كانت تساهم انطلاقاً من التزامها القومي بدعم اقتصاديات الدول العربية في اطار جامعة الدول العربية ، أو من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الدعم المباشر حيث كانت دول المشرق العربي تشكل محور السياسة العربية ، وكانت دول الخليج تدعم توجهاتها وطروحاتها في العمل العربي المشترك ، والتكامل الاقتصادي العربي وتحقيق الوحدة العربية الشاملة .

ثانياً : لم يكتمل استقلال المنطقة إلا في مطلع السبعينات ، كما أنها باشرت باجراءات السيطرة على ثرواتها النفطية ، من خلال اتفاقيات المشاركة في مطلع السبعينات أيضاً ، وقد رافق ذلك عامل ارتفاع أسعار البترول وازدياد الطلب العالمي عليه ، مما دفع بدول المنطقة إلى رفع مستويات استثماراتها الداخلية ، وخاصة في مجال الصناعة البترولية لرفع مستويات انتاجها ، وايجاد الصناعات المرتبطة بهذه الثروة ، وصناعات أخرى في اطار توجهها لتنويع مصادر دخلها وتحقيق تنمية أكثر شمولا ، في مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة لارتفاع العائد البترولي في كل منها .

وبذلك وجدت دول الخليج مع مطلع السبعينات ، انها تشكل في مجموعها تكتلا من دول عربية تتقارب في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فبدأت تظهر بوادر لانشاء سوق خليجية مشتركة ، كنواة للسوق العربية المشتركة التي تحقق الطروحات والأهداف التي حددتها ، كما سنشير إلى ذلك في تناولنا للتكامل الاقتصادي في الفصل الثالث من هذا الباب .

وقد استندت الطروحات الخاصة بانشاء سوق خليجية مشتركة على :

أولاً : الخصائص المشتركة للدول العربية الخليجية .

ثانياً : الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج .

ثالثا : مجالات العمل المشترك في ظل التكامل الخليجي .

رابعا : الأسلوب العلمي لاخراج التكتل الاقتصادي إلى حيز الوجود .

أولا : الخصائص المشتركة للدول العربية الخليجية :

تعتمد هذه البلاد اعتمادا رئيسيا على قطاع البترول ، الذي يمثل أكثر من ٩٠٪ من النشاط الاقتصادي فيها ، ولا شك أن قيام هذه البلاد بتنمية اقتصادياتها عن طريق زيادة الاهمية النسبية للقطاعات غير البترولية ، يصطدم بعقبة ضيق نطاق السوق من ناحية وبانخفاض القدرة الاستيعابية التي تمكن هذه الدول من استثمار أجزاء كبيرة من أرصدتها المالية السائلة من ناحية أخرى ، وهو ما يترجم بانخفاض فرص الاستثمار في هذه البلاد وارتفاع الفوائض المالية . ولذلك فإن اقتصاديات الدول الخليجية الست تظل قاصرة عن امكانيات التنمية الصناعية الموسعة ، على نطاق كل دولة على حدة ، ولكن اذا ما تم دمج هذه الاقتصاديات الست في وحدة متكاملة فإن ذلك سيؤدي إلى قيام بنيان اقتصادي قوي وغني. وقد استند ذلك إلى مدى ما كانت تنفقه دول هذه المنطقة ، على الواردات وما يمكن أن توفره بالتالي في هذا المجال ، اذا ما قامت بانشاء الصناعات الاستهلاكية للاحلال محل الواردات ، خاصة وأن معدل الميل إلى الاستيراد كان يتزايد تزايدا لم تشهده المنطقة من قبل .

فقد زادت واردات الامارات العربية المتحدة بنسبة ١٨١٪ وقطر بنسبة ١٧٣٪ والسعودية ١٦٥٪ والكويت ١١٦٪ خلال الفترة من سنة ١٩٧٣ حتى منتصف سنة ١٩٧٥ (١).

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة – دولة الامارات العربية المتحدة – النشرة الشهرية – فبراير / شباط ١٩٧٦ – العدد ٤٠ – ص ٢٠ .

لم تبد هذه المشكلة ورغم وضوحها ، ملحة في ذلك الوقت . ومع ذلك فإن التفكير فيها كان ضروريا ، لأن المستقبل كان يبشر بزيادة الموارد البترولية زيادة كبيرة ، مما يترتب عليه زيادة الاستثمار وارتفاع مستوى المعيشة وهو ما يعني مع قيام كيانات انتاجية ضعيفة لا تتناسب مع زيادة الطلب داخل المنطقة ، توجيه الزيادة في الطلب إلى الخارج ، مما يؤدي إلى خلق عوامل معاكسة لحركة التنمية في المنطقة .

ويلاحظ أن الاختلاف الظاهر في مستوى الدخل الفردي بين بلدان المنطقة ، لم ينتج عنه اختلاف في الهياكل الانتاجية القائمة ، بل نتج عنه اختلاف في زيادة الطلب على السوق الخارجية ، اذ تظل الهياكل الانتاجية في هذه المنطقة متشابهة في مجموعها ، الأمر الذي كان ييسر اجراءات التكامل ودمج اقتصاديات هذه البلاد ، ولكن تأخير حدوث مثل هذا التكامل يترتب عليه بالضرورة – مع التنمية السريعة – اختلاف في الهياكل الانتاجية ، وكذلك اختلاف في درجة التقدم الحضاري وبالتالي تصبح محاولة التكامل بين دول المنطقة ذات آثار جانبية اقتصادية ، مما قد يعوق أحداث هذا التكامل بالشكل المطلوب .

هذا ولا يخفى ان دول الخليج العربي الست تمتلك مقومات التكامل الاقتصادي الضرورية لعملية التكامل . وأهم هذه المقومات :

١ – توافر المقومات والارتباط المكاني والاقليمي حيث تشكل المنطقة اقليما واحدا .

٢ – التجانس والترابط الوثيق بين شعوب المنطقة حيث يرتبطون بروابط الدم واللغة والدين ، وتشابههم في العادات والتقاليد وانماط الاستهلاك السلعي .

٣ – اعتماد هذه الاقتصاديات على البترول جعلها عبارة عن أجزاء لاقتصاد واحد ، كما توجد عوامل التكامل فيما بينها في القطاعات غير البترولية أيضاً .

٤ – تقارب البنى الأساسية لاقتصاديات هذه البلاد ومراحل التنمية التي قطعتها .

٥ – تشابه وتقارب الانظمة السياسية السائدة في هذه الدول .

٦ – اتفاق الفلسفة الاقتصادية السائدة التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي ، وصيانة الملكية الخاصة في الحدود التي لا تتعارض فيها مع مصلحة الجماعة .

ثانياً : الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي :

وكان وكمرحلة أولى لقيام تكتل اقتصادي بمنطقة الخليج العربي ككل ، يقترح أن يضم كلاً من السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان ، وأن ينطلق من خلال ايجاد سوق خليجية مشتركة بين هذه الدول المتجاورة جغرافيا ، والمتجانسة في فلسفاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اقتصادياتها ، وعلى أن تتحول هذه السوق الخليجية المشتركة إلى وحدة اقتصادية شاملة ، فيما بينها على أن تضم اليها مستقبلا كل من العراق واليمن الشمالية واليمن الجنوبية الديمقراطية .

وفي سبيل بيان الامكانيات الاقتصادية لمنطقة الخليج[1] والتي استند عليها طرح انشاء السوق الخليجية المشتركة نعرض مايلي :

١ – المساحة :

تتكون بلدان الخليج العربي باستثناء (المملكة العربية السعودية) من مساحات صغيرة (الامارات – الكويت – البحرين – قطر – عمان) اذا ما أخذ كل بلد على حدة ، أما اذا أُخذت المنطقة ككل فإن مساحتها تبلغ قدرا معقولا لاقامة بنيان اقتصادي مناسب ، وتبلغ مساحة دول الخليج العربي الست هذه والمعنية باقامة تكتل اقتصادي في المرحلة الأولى ٢,٥٨١,٧٠٠ كيلومتر مربع[2] .

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة – دولة الامارات العربية المتحدة – النشرة الشهرية – فبراير / شباط سنة ١٩٧٦ العدد رقم ٤٠ – ص٢٥ .

(٢) (اذا ما تقرر في المستقبل ضم العراق واليمنين لتصل المساحة إلى ٣,٤١٧,٧٠٠ كيلومتر مربع) .

وتشكل المنطقة شريطا يمتد على الضفة الغربية للخليج العربي من شط العرب شمالا وحتى بحر العرب جنوبا وباب المندب على البحر الأحمر . أما التضاريس فأغلبها سهول وصحاري وشواطىء بحرية طويلة مع وجود بعض الاجزاء الجبلية وشبه الجبلية في سلطنة عمان وأجزاء من دولة الامارات العربية المتحدة .

٢ - السكـــان :

تعتبر دول الخليج العربي اذا ما أُخذت كل دولة منها على حدة من الدول القليلة السكان وهو ما يشكل احدى مشكلاتها ، أما اذا أخذت كدولة واحدة فإن مجموع سكانها كان يزيد عن ١٠,٥ مليون نسمة عند عام ١٩٧٥(١) ، كما كان ينتظر أن يتزايد السكان بسرعة كبيرة نظرا لأن المنطقة قد أصبحت واحدة من أكثر مناطق الجذب السكاني في العالم . وكان متوسط الكثافة السكانية فيها خمسة أشخاص في الكيلومتر المربع في منتصف السبعينات .

٣ - الموقع الجغرافي :

تمتاز منطقة الخليج العربي بموقع جغرافي واستراتيجي هام تطل على الخليج العربي شرقا ، وتمتد حتى شط العرب شمالا وإلى البحر الأحمر غربا وإلى بحر العرب والمحيط الهندي جنوبا ، وهي تعتبر لهذا المركز الجغرافي المتوسط ، شريانا عالميا ومركزا تجاريا هاما .

٤ - الموارد الاقتصادية :

يعتبر البترول المورد الرئيسي لدول الخليج العربي ، حيث كان انتاج هذه الدول الست منـه ١٣ مليـون برميـل في اليوم ، و١٥ مليون برميل يوميا عند منتصف السبعينات ، اذا ما أضفنا العراق وهو أعلى انتاج في العالم في حينه ، كما يمثل هذا

---

(١) يزيد عدد السكان حاليا عن ١٣ مليون نسمة واذا ما ضم العراق واليمنان الشمالية والجنوبية فإنه يزيد عن خمسة وثلاثين مليون نسمة .

المعدل من الانتاج ١٣,٥٪ من الانتاج العالمي البالغ ١١٦ مليون برميل في اليوم ، في عام ١٩٧٥ و٥٧,٥٪ من انتاج أوبك الاجمالي والبالغ ٢٦ مليون برميل في اليوم في سنة ١٩٧٥ .

الاحتياطيات البترولية :

تختزن هذه الدول في جوفها أكبر كمية من الاحتياطي البترولي ، والذي تبلغ نسبته ٤٢٪ وترتفع النسبة إلى ٤٧٪ اذا ما أضفنا احتياطي العراق وذلك في سنة ١٩٧٥ .

العائدات البترولية :

بلغت عائدات دول الخليج العربي سنة ١٩٧٥ حوالي ٤١ بليون دولار[١] ، وتمثل هذه العائدات ما نسبته ٣٩,٦٪ بالنسبة لاجمالي عائدات دول أوبك في سنة ١٩٧٥ .

ومن استعراضنا السابق يتضح لنا كيف أن دول الخليج العربي كانت تعتبر القوة الرئيسية البترولية بالمقارنة مع اجمالي دول أوبك آنذاك .

التجارة الخارجية :

احتل قطاع التجارة الخارجية المكانة الأولى بين القطاعات الاقتصادية في المنطقة ، اذ كان اجمالي واردات دول الخليج العربي الست حوالي ٦ بلايين دولار سنة ١٩٧٥[١] ، وتمثل هذه النسبة حوالي ١٪ تقريبا من اجمالي التجارة العالمية في سنة ١٩٧٥ ، ويصل نصيب الفرد في هذه الدول الست من الواردات ٦٨٤ دولاراً وهو بذلك يعتبر من أعلى المعدلات في العالم ، إذ أن متوسط نصيب الفرد من الواردات في نفس السنة قد بلغ ٢٩٣ دولاراً في الولايات المتحدة و٢٢٥ دولاراً في اليابان .

---

(١) اذا ما أضفنا العراق يرتفع الرقم إلى حوالي ٤٨ بليون دولار عند عام ١٩٧٥ .

أما الصادرات باستثناء البترول فليست كبيرة ، حيث بلغت بليوني دولار سنة ١٩٧٥ أي حوالي ٤,٤ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول ، (مع الملاحظة أن جزءاً من هذه الصادرات هو عبارة عن تبادل داخلي بين دول المنطقة يمكن استبعاده) .

الاحتياطيات النقدية :

بلغت الاحتياطيات النقدية لدول الخليج العربي الست سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٣ بليون دولار(٢) من مجمل ٣٦ بليون دولار مجموع دول أوبك والتي كانت ٦٥ بليون دولار سنة ١٩٧٤ وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول نتيجة استخدام العرب لسلاح البترول في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ وتصحيح أسعار البترول ونتيجة لزيادة مستلزمات التنمية في الدول المصدرة للبترول . وتمثل الاحتياطيات النقدية لدول الخليج العربي الست حوالي ٦٤٪ من اجمالي الاحتياطيات النقدية لدول أوبك سنة ١٩٧٥ .

الهياكل الادارية وهياكل البنية الأساسية : (Infrastructure)

قامت خلال مطلع السبعينات هياكل ادارية عديدة في دول الخليج العربي الست ، تصلح كأدوات للتنمية وذلك من مؤسسات مالية وبنوك وشركات ووزارات وغيرها كما أقيم بها العديد من هياكل البنية الأساسية ، من طرق ومطارات وموانيء ووسائل اتصال وأجهزة اعلام ، ومجمعات سكنية تصلح كمناطق لاحداث عملية التنمية الشاملة واقامة التكتل الاقتصادي المنشود في حينه .

---

(١) اذا ما اضفنا اليمنين الشمالي والجنوبي والعراق يرتفع الرقم إلى ٨ بلايين دولار في عام ١٩٧٥ .

(٢) تشيس مانهاتن بنك – مجلة الاسواق المالية العالمية .

ثالثا : مجالات العمل المشترك في ظل التكامل الخليجي[1] :

ان اقتصـاديـات دول الخليج العربي الست ، تشكل كما ذكرنا سابقا وحدة اقتصادية متكاملة ، ورغم ارتفاع متوسط دخل الفرد من الدخل القومي فيها إلا أن اقتصادياتها وامكانيات النمو تظل محدودة ، اذا ما بقيت منعزلة بعضها عن بعض أما اذا ما تم نوع من التكتل فيما بينها فإن هناك العديد من مجالات التنمية التي يمكن تطويرها . ولا شك أن موضوع التكامل الاقتصادي هذا كان على جانب كبير من الأهميـة ، حيث أن المنـطقة في أمس الحاجة للعمل المشترك من أجل تنويع مصادر الدخل ، بدلا من الاعتماد على البترول كمصدر وحيد له وأهم المجالات التي كان يمكن تطويرها في ظل الاقتصاد المتكامل هي :

أ - المرافق العامة :

ان العديد من المرافق العامة ومشاريع الخدمات العامة ، يمكن اقامتها بصورة مشتركة على مستوى المنطقة ككل ، كي تخدم الاقتصاد بكفاءة جيدة مثل الطيران والملاحة ومشاريع النقل والمواصلات الأخرى ، اذ أن انشاء مثل هذه المشاريع المشتركة أنفع وأجدى فيما لو أقيمت مشاريع متعددة وصغيرة الحجم .

ب - الصناعـــة :

قطاع الصناعة كان المحور الذي يعتمد عليه لتنويع مصادر الدخل القومي مما يتطلب بصورة أكبر التعاون والتنسيق . فالمعروف ان الصناعة تعتمد على وسائل تكنـولوجية تتطور باستمرار ، كما لابد لها من الاعتماد على أسواق واسعة حتى تتمكن من تصريف منتجاتها ، ومتابعة التطورات التكنولوجية وما تستلزمه من اقامة المشروعات الكبيرة . أما اقامة الصناعة باستخدام الأساليب القديمة التقليدية ، فإنهـا تعني ارتفاع التكاليف بصورة تجعل من المستحيل على الصناعة المحلية منافسة الصناعة الاجنبية .

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة - دولة الامارات العربية المتحدة - النشرة الشهرية فبراير / شباط ١٩٧٦ - العدد ٤٠ - ص٢٢ - ٢٥ .

كمــا تتميــز الصنــاعة بالتكامل فيما بينها حيث أصبحت عبارة عن سلاسل صناعية معتمدة على بعضها البعض ومرتبطة فيما بينها .

وعلى الرغم من المستوى المرتفع لمتوسط الدخل الفردي في دول الخليج العربي ، إلا أن أسواق هذه الدول لا تكفي منفردة لتبرير اقامة الصناعات الكبيرة ، أما اذا وجـدت السوق فإن ذلك يفتح المجال للعديد من الصناعات ، سواء لغرض تلبية الطلب المحلي أو للتصدير أو لكليهما معا ، حيث تكون تكاليف الانتاج في الصناعات الكبــيرة منخفضــة بدرجــة تسمح بمنافسة المنتجات الاجنبية ، ومن أمثلة هذه الصناعات التي كان يخطط لاقامتها على مستوى كل بلد على حدة ، والتي تلزم اقــامتهــا على مستــوى المنــطقــة ككل هي الصناعات البتروكيماوية والصناعات التمويلية الأخرى كالأسمنت والنسيج والألمنيوم وغيرها .

ج - الزراعة والأسماك :

التوجه نحو التكامل الاقتصادي الخليجي كان يعزز قضية التنمية الزراعية وصيد الأسماك ، ويجعلها تحظى باهتمام أكبر من خلال التنسيق وبذل الجهود المشتركة بين دول المنطقة .

د - النقد والمـــال :

وصلت الايــرادات العــامة لدول الخليج العربي في سنة ١٩٧٥ إلى ما قيمته ٤٧,٦٠ بليون دولار ، ووصلت احتياطياتها من العملات الاجنبية في السنة نفسها ٣٣,٣ بليون دولار . ولقد استخدمت هذه الثروة لتنمية هذه المنطقة مع بقاء فائض يمكن استثماره عربيا ودوليا . وإلى جانب هذا فإن النقود المتداولة في المنطقة كانت في ذلك الوقت ست عملات ، وكان يخطط لاقامة عملة واحدة (دينار الخليج) وكان يؤمل أن تصبح واحدة من أهم العملات الدولية ، وأن تعود على المنطقة بموارد -

اضافية سحبا على رصيد الثقة الذي سوف تتمتع به تلك العملة الموحدة شأنها شأن أية عملة دولية قوية .(١)

هـ - العمالـــة :

يشكل العنصر البشري عنصرا مهما في احداث عملية التنمية ، وعلى الرغم من عدم وجـود قيود على تحركات المواطنين ، إلا أن أي مشروع متكامل يتطلب رفع جميع القيود وتوحيد أنظمة العمل والهجرة ، لتنشط حركة الافراد داخل المنطقة . لايجاد نوع من التوازن بين عرض العمل والطلب عليه فيها وعلى العموم فإن مشكلة قلة السكان في منطقة الخليج العربي كانت تحتاج إلى وضع استراتيجية مدروسة في هذا الشــأن ، للاعتبـارات الاقتصــاديــة والسياسية والأمنية التي تستلزمها مصالح المنطقة .

رابعا : الأسلوب العلمي لاخراج التكتل الاقتصادي الخليجي إلى حيز الوجود :

من الملاحظ أن ما تم في ميدان التنسيق بين دول الخليج في حينه ، لا يعدو أن يكون اتفاقيات ثنائية أو لجانا مشتركة للتنسيق أو رغبات سياسية في اجتماعات على مستوى عال .

ان الرغبة في اخراج التكتل الاقتصادي الخليجي إلى حيز الوجود وان كانت تترجم في صيغة هذه الاتفاقيات أو تلك ، اللجان التي تفصح عن هذا الاتجاه إلا انها لم تتسم بطابع التنظيم أو البحث العلمي كما لا تتم متابعتها . وعليه كان ينظر إلى تجـارب أخـرى كمثال يمكن أن يحتذى به ، وفي مقدمتها السوق الأوروبية المشتركة التي حققت معظم أهدافها بنجاح .

---

(١) لقد تم الاتفاق في ابريل / نيسان ١٩٧٦ بين كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت على توحيد عملاتها في عملة واحدة سميت (دينار الخليج) وهو يساوي في قيمته الدينار البحريني وترك الباب مفتوحا لدول الخليج العربي للانضمام فيما بعد . عموما ان هذا الاتفاق لم ينفذ حتى اوائل عام ١٩٨٩ بصورة عملية .

وفي رأينا أن صيغة السوق الخليجية المشتركة قد تكون من الصيغ المناسبة للتكتل الاقتصادي والملائمة لظروف المنطقة ، اذا ما وضعت على أسس تبرز المصالح المشتركة ووسائل تحقيقها كما تحافظ على مصالح كل دولة على حدة ، على أن يكون الهدف النهائي لهذه السوق هو تحقيق الوحدة الاقتصادية لدول الخليج .

وسنعرض فيما يلي الوسائل التي كنا نرى بأنه[1] يمكن أن نعتمد عليها في تحقيق التكتل الاقتصادي الخليجي (السوق الخليجية المشتركة) ومن ثم أسلوب العمل الموصل إلى ذلك .

الوسائل :

١ - التعاون في المجالات الاقتصادية الرئيسية بانشاء الشركات والمشاريع المشتركة من أجل القيام بالخدمات الموحدة كشركات الطيران والملاحة والمجمعات الصناعية .

٢ - تنسيق برامج التنمية الاقتصادية منعا للازدواجية بين برامج التنمية الاقتصادية للبلاد الاعضاء في السوق .

٣ - تنسيق التشريعات الاقتصادية .

٤ - تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية .

٥ - ازالة القيود على حركات الأفراد ورؤوس الأموال بما يضمن حرية العمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .

٦ - ازالة الحواجز الجمركية وتوحيد السمات الجمركية .

٧ - انشاء منطقة نقدية موحدة وايجاد عملة واحدة .

---

(١) بعض هذه التوصيات جرى العمل به فعلا ..

أسلـــوب العمـــل :

أ – المبادىء الأساسية :

أثبتت تجارب التكتل الاقتصادي في الشرق والغرب في العالمين المتقدم والأخذ في النمو ، ان أنجح المحاولات هي تلك التي ترتكز على المبدأين التاليين :

١ – المرحليـــة :

ان المرحلية والتدرج هما أفضل وأسلم طريق للتكامل الاقتصادي ، حيث تذوب الفوارق والاختلافات بطريقة تدريجية ، وخلال مرحلة زمنية مناسبة وفقا لطبيعة الاختلافات الموجودة ، بين البنى الاقتصادية المتكاملة من أجل أن يتم التغيير ، دون ترك آثـار جانبيـة سلبية على أي من الاقتصاديات الموحدة والتي قد تهدد التكامل فيما بعد .

٢ – الاتجاه من أسفل إلى أعلى :

أو من قاعدة الهرم إلى القمة وهذا يعني البدء بالقضايا الصغيرة ثم الاتجاه نحو القضـايـا الكبـيرة فالأكبر وتشجيع اقامة المؤسسات المختلفة وتنسيق المنظمات والاجراءات وايجاد صلة مستمرة بين مواقع التنفيذ . وهذا لا ينفي ضرورة توافر القـرارات السيـاسيـة الهامة التي ترسم الخطوط العامة وتشكل المؤشرات التي يهتدى بها في عملية التكامل .

ب – جهـاز السـوق :

وعـلى ذلك فإن الأمر يقتضي وجود جهاز متفرغ متخصص لاجراء الدراسات والبحـوث وتقديم التوصيات العملية إلى جهات أو لجان ذات مستوى أعلى تملك اتخاذ القرارات ثم متابعتها . ذلك ان السوق الأوروبية المشتركة لها أمانة فنية ضخمـة تعد لها البحوث والدراسات والاقتراحات كما أن لها مجلساً وزارياً ولها برلماناً منتخباً من بين الدول الأعضاء يسمى المجلس الأوروبي .

في ضوء ما تقدم فإننا وفي منتصف السبعينات كنا قد افترضنا أن الجهاز المطلوب للقيام بالمهمة يجب أن يشمل ما يلي :

١ - المجلس الوزاري :

ويتكون من وزير عن كل دولة وله صلاحيات البت في مسائل السوق ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر لمناقشة قضايا التنسيق والتعاون ووضع السياسة العليا واقرار خطة التنفيذ .

٢ - السكرتارية العامة :

يعين المجلس الوزاري الأمين العام للسوق الذي يقوم بانشاء جهاز السكرتارية ، وتكون بمثابة الجهاز التنفيذي والاستثماري للسوق وتقوم باجراء الدراسات والأبحاث واقتراح الخطط والبرامج ومتابعة القرارات ، وتتكون السكرتارية العامة من قسمين قسم اداري يقوم بالمهمات الادارية للسوق وقسم فني يضم لجانا فنية متخصصة في شتى القطاعات التي تدخل ضمن اختصاصات السوق .

٣ - لجان التنسيق :

وتتكون لجنة لكل قطاع من القطاعات ، أو مدراء الدوائر المعنية في الدول الاعضاء بالاضافة إلى سكرتير من اللجنة الفنية المختصة في السكرتارية العامة ، وتدرس هذه اللجان قضايا التنسيق والتوحيد بين المشروعات والبرامج ، والتشريعات والنظم والاجراءات المطبقة في الدول وفي القطاعات المعنية .

ولا يفوتنا هنا أن ننوه بأنه اذا ما اقتضت الظروف عدم اشتراك أي من هذه الدول في بداية نشأة السوق ، فليس هناك ما يمنع من البدء في تكوين السوق بعدد من هذه الدول ، على أن يترك الباب مفتوحا لقبول انضمام بقية الدول فيما بعد

سواء أكان ذلك على مستوى الخليج العربي أم على مستوى الجزيرة العربية كلها .(١)

ومما تجدر الاشارة إليه إن الهدف النهائي من ابرام اتفاقية لانشاء سوق خليجية مشتركة ، هو التطور نحو تحقيق الوحدة الإقتصادية الخليجية الشاملة .

٢ - الاتفاقيات الثنائية وانشاء مؤسسات وأجهزة خليجية مشتركة :

شهدت الفترة من منتصف السبعينات ازدياد الاهتمام العالمي بمنطقة الخليج بعد حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ ، وحظر البترول العربي وازدياد الأسعار ، وتحول الدول المنتجة إلى الاشراف على الثروات النفطية من خلال اتفاقيات المشاركة ، وما إلى ذلك على الصعيد السياسي والذي وصل إلى درجة التهديد باحتلال المنطقة . ثم ما طرأ من متغيرات على صعيد منطقة الخليج والحالة الأمنية فيها ، بقيام الثورة الايرانية واندلاع الحرب العراقية الايرانية كل ذلك ساهم في دفع دول الخليج إلى المزيد من التحرك نحو ايجاد نوع من العمل الجماعي يمكن العلاقات الخليجية ويضعها في مسار موحد ، حيث أنها جميعا دول حديثة الاستقلال وتريد توفير المزيد من الأمن والاستقرار لاستكمال بناء مجتمعاتها وتدعيم مؤسساتها الدستورية وأجهزتها المختلفة . وكانت أولى المبادرات في هذا المجال ما خرج به صاحبا السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس الدولة ، والشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت والذي كان وزير خارجيتها حينذاك ، بعد اجتماعهما في أبوظبي بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٥ بتشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين ، تجتمع مرتين كل سنة والتي حظيت بقبول بقية دول الخليج ، ثم كانت مبادرة الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وولي عهدها (رئيس وزرائها سابقاً) بدعوته في عام ١٩٧٦ إلى ايجاد عمل جماعي خليجي يحفظ الأمن والاستقرار للمنطقة ، كما أن هذه الدعوات لم تقتصر على

(١) مثلما حدث بالنسبة للعملة الموحدة عندما وافقت في البداية اربع دول فقط هي الامارات والكويت وقطر والبحرين على انشاء دينار الخليج وترك الباب مفتوحا للسعودية وعمان للانضمام فيما بعد .

الدول الخليجية العربية بل تعدتها لتشمل كافة دول الخليج العربي ، فكانت مبادرة سلطنة عمان ودعوتها في عام ١٩٧٦ إلى مؤتمر لايجاد صيغة جماعية ترضي جميع الدول المطلة على الخليج وتحكم علاقاتها ، وقد حضر هذا المؤتمر كل من المملكة العربية السعودية والعراق وايران وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ، إلا أنه لم يخرج بأية نتائج ايجابية لأن الظروف السياسية لم تكن في الحالة التي تسمح بايجاد أي نوع من التعاون السياسي بين هذه الدول ، اذ كانت هناك نظرة عربية في القضايا المطروحة يقابلها وجهة نظر ايرانية مغايرة[١] . وعليه فقد شهدت دول الخليج على امتداد السنوات ١٩٧٥ – ١٩٨١ عدة اجتماعات ولقاءات لبلورة فكرة التعاون فيما بينها ، وتحديد الاطار الذي يحكم علاقاتها ويدعم من موقفها كتكتل سياسي واقتصادي . وقد كان شكل التعاون خلال هذه الفترة فيما بين الدول الخليجية يتمثل في مجموعة من الاتفاقيات الثنائية .

ولقد تم توقيع احدى عشرة اتفاقية ثنائية جميعها تؤكد على رغبة الطرفين المعنيين في المعاملة المتساوية لمواطنيهما ، واقامة المشروعات المشتركة والعمل على تحرير التجارة فيما بينهما ، ومن أمثلة هذه الاتفاقيات الاتفاقية الموقعة بين الكويت والسعودية في مارس / آذار ١٩٧٥ ، وبين قطر والكويت في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٥ ، وبين الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة في يونيو / حزيران ١٩٧٣ ، وبين السعودية والبحرين في ابريل / نيسان ١٩٧٦ وبين الكويت والعراق في عام ١٩٦٤ وبين العراق وقطر في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٩ . وقد افتقرت معظم الاتفاقيات إلى الاطر التي تحددها والتي يمكن بواسطتها ترجمتها عمليا بشكل أو بآخر[٢] .

إلا أن توجهات التكامل الاقتصادي خلال الفترة المشار إليها ، قد تمثلت في اطار التعاون الصناعي على صعيد دول الخليج ، والذي تمثل في انشاء بنك الخليج

---

(١) راجع : مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهو الكتاب الذي صدر بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الأعلى بدولة البحرين ، ص٦ – ٧ .

(٢) د. عبدالله حمد المعجل . تجربة التعاون الصناعي في الخليج العربي ، مجلة التعاون السنة الأولى ، العدد الثاني الرياض ابريل / نيسان ١٩٨٦ ص١١٠ .

الدولي ، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، اضافة إلى بعض الأجهزة والمشاريع والمؤسسات الاخرى .

تم انشاء بنك الخليج الدولي في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٥ برأسمال قدره ٤٠ مليون دينار بحريني ، ساهمت فيه سبع دول خليجية ، وحددت أهداف البنك في :

- تحقيق التكامل والتنسيق والترابط الاقتصادي للدول الخليجية ، عن طريق تمويل المشاريع الاقتصادية الخليجية .
- تنسيق الجهود مع المؤسسات المالية الخليجية لخلق جبهة اقتصادية تساعد على تنمية دول المنطقة .

وقد ساهم البنك في تمويل عدد من المشاريع الاقتصادية الخليجية ، كما زادت القروض التي اقرضها لعدد من الدول العربية ، والشركات العامة والخاصة في دول الخليج العربية المساهمة ، بشكل كبير وارتفع رأسماله من ٤٠ مليون دينار بحريني ، إلى ١٠٠ مليون دينار بحريني وزادت موجوداته لتصل إلى ما يزيد عن الثلاثة بلايين دولار في مطلع الثمانينات .(١)

أما منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، فقد تم التوقيع على اتفاقية تأسيسها في اجتماع وزراء الصناعة الذي عقد في فبراير / شباط ١٩٧٦ في مدينة الدوحة في قطر وضم الدول التالية :

دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العراقية ، سلطنة عمان ، ودولة الكويت. وتمثل اتفاقية تأسيس هذه المنظمة أول خطوة عملية نحو التوجه الاستراتيجي ، لدفع عجلة التنمية في هذه الدول في المجال الصناعي ، إلى اطار التنسيق والتعاون الفعلي . وقد أنيطت بهذه المنظمة الأهداف الأساسية التالية :

---

(١) نفس المصدر السابق .

- التنسيق بين برامج وخطط التنمية الصناعية في الدول الاعضاء .
- الترويج لمشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء والتي تنبثق من تصور استراتيجي لتنمية القطاعات الصناعية الرئيسية .
- تقديم المشورة والعون الفني والمعلومات للمؤسسات الصناعية القائمة .

لقد قامت المنظمة بوضع استراتيجية لتطوير قطاعات الصناعة الرئيسية وبالتحديد الصناعات البتروكيماوية ، وصناعات الحديد والصلب والألمنيوم ومواد البناء وذلك في اطار الهدف الأول الذي قامت من أجله ، ويشير الجدول التالي إلى تطور الانتاج في هذه المجالات ، خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ أي قبل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية :(١)

انتاج السلع الأساسية

الوحدة (١٠٠٠ طن)

	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢
١- الأسمدة				
● يوريا	٤٢٩,٧	٦٧٣,٩	٩٨٧,٦	٦٩٨,٢
● أمونيا	٨٣٧,٧	١١٢٦,٣	١٦٣١,٤	١١٣٢,١
٢- الأسمنت	٤٦٦٨	٨٣٣٦	١٢٥٠١	١٩٥٩٧
٣- الحديد والصلب (خام)	-	-	٤٣٠	٤٦٨
٤- الألمنيوم (أولي)	١٢٢٠٦٠	١٢٢٨٢	١٦٢٣١٠	٣١٩٣٥٠
٥- البتروكيماويات :				
● ايثيلين	-	-	٢٨٠	٢٨٠
● بولي ايثيلين منخفض الكثافة	-	-	١٤٠	١٤٠

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

(١) د. عبدالله حمد المعجل ، ملاحظات حول تجربة التصنيع في الخليج العربي ، مجلة التعاون الصناعي السنة الخامسة - العدد السابع عشر - الدوحة - يوليو / تموز ١٩٨٤ - ص٢٩ .

أمـا بالنسبـة إلى الهـدف الثـاني ، التـرويـج لمشروعات مشتركة بين الدول الاعضاء ، فقد تم تحديد عدد منها بعد أن ثبتت جدواها الاقتصادية ومن هذه المشـاريـع ، مشروع درفلة الألمنيـوم في البحـرين ومشروع الألياف الزجاجية في السعودية ، ومشروع الزجاج المسطح في العراق بالاضافة إلى المشاريع التي كانت قيـد الدراسة والترويج في عام ١٩٨٦ ، مثل مشروعات حامض الخليك ومشروع الفحم البتـرولي ومشروع صودا الغسيل والسيليكون والالمونيا وكيماويات الحفر والمصفاة البتروكيماوية ... وغيرها .

أما بالنسبة إلى المشورة والعون والمعلومات فقد طورت المنظمة تلك المعلومات لديها بهدف تحويلها إلى شبكة معلومات خليجية متخصصة في الصناعة الخليجية .

وتبين مؤشرات الاقتصاد المقارن لعام ١٩٨٢ بعض المؤشرات الخاصة بمعدلات النمو والتضخم والانتاج الصناعي والميزان التجاري في دول المنظمة مقارنة بدول أخرى[١] :

(١) المصدر السابق – ص٢٦ .

مؤشرات الاقتصاد المقارن ١٩٨٢

المؤشرات	منطقة دول منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (متوسط)	المجموعة الأوروبية (متوسط)	بريطانيا	البرازيل	كوريا
معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (١٩٧٦ – ١٩٨١ معدل نمو مركب)	١٧,٧٣	٢,٠٢	٠,٤٨	٤,١٨	٦,٤٥
معدل التضخم في أسعار المستهلك (١٩٧٦ – ١٩٨٢)	٣٠,٧	٩,٨	١٣,٤	٦٢,٨	١٨,٩
الانتاج الصناعي (١٩٧٠ – ١٩٨٢) معدل نمو مركب)	٢٦,٥ ١٩٨٢/٧٦ ١٠,٦ ٨,٧ ١٩٧٥/٧٠	٣,٠٧	٠,١٠	١٠,٣	١٦,٦
مؤشر الميزان التجاري (أسعار ١٩٧٥ = ١٠٠)	١١٧,٢	٩١,٣	١٠٥,٨	٧٢,٨	١٠١,٧
تنوع الصادرات ٪ ٠ = جيد إلى ١ = سيء	٠,٩٥٧	٠,٤١٨	٠,٢٤٨	٠,٥٨٦	٠,٦٥١
الحماية التجارية (٠ – ٦) (حر + مقيد)	٠,٠١	٤,٦١	٤,٧٠	٣,٢٣	٢,٨٣

المصادر :

i) The World Bank Annual Report, 1983, Washington, DC., Nov. 1983
ii) Main Economic Indicatiors, OECD, Paris, Nov. 1983
iii) World Economic Prospects, Anthony Bird Associates, Surrey, Nov. 1983.
iv) International Economic Indicators, Washington, DC., June 1983.

وقد تم خلال الفترة حتى ١٩٨٢ انشاء العديد من الأجهزة الاقليمية المتعلقة بتطوير البنى الاساسية أو التحويلية بين دول الخليج العربية ، منها مشروع الحوض الجاف الذي تأسس في البحرين عام ١٩٦٨ والمركز شبه الاقليمي للتدريب على مصايد الأسماك الذي أقيم في الكويت في عام ١٩٧٥ وشركة الملاحة العربية والتي تأسست في الكويت عام ١٩٧٧ واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج والذي أنشيء في ١٩٧٩ ومقره الرياض ، وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات والتي تأسست في البحرين في ١٩٧٩ وشركة الخليج لدرفلة الألمنيوم وتأسست في ١٩٨١ في البحرين والمشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية والذي تأسس في قطر عام ١٩٧٥ وشركة طيران الخليج والتي مقرها البحرين في عام ١٩٥٠ والمركز الاقليمي للارصاد البحرية ومقره الدمام وأنشيء في عام ١٩٨٠ ... الخ .

٣ - التكامل الاقتصادي في ظل مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

افتقدت الاتفاقيات الثنائية بين دول الخليج ، والتي سبق وأن أشرنا إليها ، إلى الاطار العام الذي يربط فيما بينها ، إلا أنها ودون شك قد مهدت الى بدء حوار هادىء على امتداد عدة سنوات بين كافة الدول الخليجية كشف عن قيمة وضرورة خلق الاطار الذي يمكن هذه الدول مجتمعة من لعب دور أكبر على صعيد أوضاعها الداخلية فيما بينها وعلى صعيد علاقاتها العربية والدولية . ومما لا شك فيه أيضا أن ما شهدته منطقة الخليج والمنطقة العربية من أحداث جسام قد سارع الى اعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والذي تم توقيع اتفاقية قيامه في أبوظبي في ٢٥ مايو / آيار ١٩٨١ .

فدول الخليج العربي والتي هي دول حديثة الاستقلال وفي طور استكمال بناء الهياكل الاساسية فيها ، ودفع عجلات النمو والتطور فيها ، وتسودها أوضاع داخلية مستقرة وتتوفر لديها الامكانات المادية الناجمة عن ارتفاع العائد البترولي ، تقع في منطقة محاطة بالتوتر حيث اندلعت الحرب العراقية - الايرانية في منطقة الخليج نفسها ، وأخذت تهدد مصالح واستقرار دول الخليج في حال اتساعها كما

أخذت الدول الكبرى تضغط نحو مزيد من التدخل في المنطقة لحماية مصالحها ، وضمان عدم توقف النفط عنها بسبب هذه الحرب . ومن جهة أخرى فإن القضايا الناجمة عن عدم الاتفاق العربي على جملة من القضايا السياسية قد أثرت على التضامن العربي والدفع به نحو مزيد من التفكك . ولقد تضافرت كل هذه العوامل للتقريب والتعجيل في اتخاذ دول الخليج العربية قرارها ، بتشكيل مجلس التعاون والذي تخطى في طروحاته أشكال الاتفاقية الاقتصادية الثنائية ، ليطرح اطارا أوسع يشمل الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولقد أشار النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ذلك حين أشار إلى أن هذه الدول ادراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية ، وايماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين . واستهدافا لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها . واستكمالا لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية ، والتي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها .

وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي الى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيها لجهودها ، إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والاسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي :

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون .

كما حدد في المادة الرابعة أهداف المجلس الاساسية بما يلي :

١ - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها .

٢ - تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .

٣ – وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون التالية :

أ – الشئون الاقتصادية والمالية .

ب – الشئون التجارية والجمارك والمواصلات .

ج – الشئون التعليمية والثقافية .

د – الشئون الاجتماعية والصحية .

هـ – الشئون الاعلامية والسياحية .

و – الشئون التشريعية والادارية .

٤ – دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية ، وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .[١]

ولقد ساعدت العوامل التي سبق وأن أشرنا إليها بالنسبة إلى طروحات التكامل الاقتصادي في مطلع السبعينات ، اذ أنها بقيت عوامل قائمة بل أنها ازدادت ترسخا وهي التشابه في الملامح السياسية والاجتماعية لكافة دول الخليج العربية ، من حيث أنظمتها السياسية واشتراكها بتراث حضاري واحد وامتدادها السكاني والجغرافي الطبيعي .

ومع قيام مجلس التعاون أصبحت دول الخليج العربية تشكل في مجموعها تكتلا له أبعاده وعمقه الاستراتيجي مما يميزه عن كل من الدول بصورة انفرادية . فمن حيث اتساع المنطقة يغطي مجلس التعاون مساحة تساوي أكثر من مليونين وخمسمائة ألف كيلومتر مربع كما أن عدد سكانه يزيد عن ثلاثة عشر مليون نسمة .

---

(١) وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ادارة الاستعلامات مركز التوثيق الاعلامي – وزارة الاعلام – دولة الامارات العربية المتحدة صفحة ٢٩٩ – ٣٠٨ .

وتعتبر تجربة قيام مجلس التعاون من التجارب الناجحة إذ أنها اعتمدت على ركائز قوية هي[1] :

الركيزة الأولى : ان مجلس التعاون في اتخاذ قراراته يقوم على مبادىء الاقناع والاقتناع والتوافق وتغليب الرأي الجماعي .

الركيزة الثانية : قناعة الدول الاعضاء الذاتية بحتمية العمل المشترك كوسيلة فعالة لتحقيق الأمن والاستقرار والنمو والازدهار . فالتعاون ليس مفروضا على الدول الأعضاء لأن التعاون لن يكتب له الاستمرارية والنجاح إلا إذا كان بالامكان اقناع الدول الأعضاء بأنها ستحصل من التعاون على أكثر مما لو تصرفت منفردة .

الركيزة الثالثة : اتباع سياسة المرحلية والتدرج نحو تحقيق التعاون الكامل .

الركيزة الرابعة : البعد عن الشعارات والايدلوجيات والتنظيم والتركيز على ما هو عملي وبناء وممكن .

الركيزة الخامسة : البعد عن سياسة المحاور والاستقطاب ليتمكن المجلس من القيام بدور الموفق والوسيط في المجال العربي .

ولقد عبرت ورقة العمل التالية حول العمل الخليجي المشترك ، والتي عرضت على أصحاب الجلالة والسمو في أول مؤتمر قمة ، لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والذي عقد في أبوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ٢٥ – ٢٦ مايو / آيار ١٩٨١ عن أهداف مجلس التعاون والركائز التي يقوم عليها.[2]

---

(١) السيد ابراهيم بن حمود الصبحي ، مجلس التعاون في المنظور الاقليمي مجلة التعاون – السنة الأولى ، العدد الثاني ابريل / نيسان ١٩٨٦ صفحة ١٨٦ – ١٨٧ .

(٢) راجع كتاب «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الذي صدر بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في البحرين ص٢٤ – ٢٧ .

ان ظهــور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود ، يعني استجابة للواقــع التاريخي والاجتماعي والثقافي ، والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي ، الذي مرت وتمر به منطقة الخليج العربي ، وهو أشد ما يكون التحاماً في الوقت الحالي أكثر منه في أي وقت مضى لصالح شعوب المنطقة .

وان التضامن الطبيعي الذي يربط البلاد العربية في الخليج حرى به أن يظهر في اطار مشتــرك ، بعد كل الخطوات الايجابية والفعالة الثنائية والجماعية التي اتخذت حتى الآن ، وأن يصب هذا التضامن بصورة أفضل وأوضح لصالح شعوب المنطقة .

إن العصر يتجــه إلى الوحــدات السيــاسيــة والاقتصادية الكبيرة حفاظاً على الاستقرار والأمن والتقدم وسداً للثغرات التي وقعت فيها كثير من الدول في مناطق أخــرى من العالم ، وتعلمت دروسها بعد أن دفعت ثمنا غاليا من الدم والرجال والأموال – تلك الثغرات التي تتمثل في وجود نزاعات اقليمية طويلة ليس بالمستطاع حسمها تضيع فيها الجهود والطاقات وتخسر من جرائها الشعوب الكثير .

واذا كانت التحديات تكفي لايجاد تعاون فعال في أي منطقة من العالم ، فإن ظروف منطقة الخليج هي مواتية أكثر ، فنحن هنا نشكل جزءاً من قومية تدين بدين واحد ولنا تراث حضاري مشترك ، وقيم وعادات مشتركة ونظرا لموقعنا الجغرافي السياسي وثروتنا النفطية ، التي تجعلنا عرضة للأطماع السياسية الدولية ، إلى درجة تقرب إلى الابتزاز وهذا يدفعنا جميعا إلى الاتجاه للتعاون المشترك .

ان عالم اليوم يؤكد أهمية الترابط بين الأمم ، وبالتالي فإن الاندماج الاقليمي خاصة في منطقة الخليج ، سيكون عونا ودعما لأهداف الامة العربية والاسلامية ويصبح قيامه أكثر الحاحاً ومطلباً في هذه الفترة التاريخية .

ان التعبئــة الفعــالة للمــوارد والكفاءات في بناء منظمة خليجية تعزز الوضع وتعينه ، جديرة بأن تحمل هذا الاقليم العربي إلى آفاق تنموية متوازنة يستفيد منها أبناء المنطقة بصفة خاصة والعرب بصفة عامة .

إن التحديات التي تواجه هذه المنطقة تتعاظم بتعاظم حاجة العالم الصناعي للنفط ، ولذلك فإن الاندماج الخليجي يصبح هو العامل الحاسم نحو توجه جديد ورحب لصياغة سياسة اقتصادية واجتماعية ، تبعد المنطقة عن التنافس الدولي وعن جعلها محط مساومة وعدم تمكين الاطماع الدولية من أن تجد لها موضع قدم في منطقة مندمجة لها صوت واحد ورأي واحد وقوة واحدة ، بعكس ذلك لو ظلت هذه المنطقة الغنية بنفطها ورجالها ذات كيانات صغيرة فإنه يسهل افتراسها والانفراد بها .

ان الحديث عن (فراغ القوة) في المنطقة والثروة التي ليس لها أصحاب يمكن أن ينتهي إلى الأبد اذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي .

وتستطيع أقطار مجلس التعاون مجتمعة أن يكون لها صوت في المجالين الاقليمي والعالمي يعبر عن مكانتها في الاقتصاد العالمي مما يجعلها مهابة الجانب في علاقاتها مع الشرق والغرب والشمال والجنوب وتكون عضوا فاعلا في قضايا الأمة العربية .

ان الوحدة العربية منذ بزوغ فجر التحرير العربي بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت محط أنظار الشعوب العربية وقد آن الأوان لخطوات ايجابية أن تخطو في هذا الطريق ، من منطقة احتضنت الاسلام ورعت العروبة وسرت في دمها المصلحة القومية منذ فجر التاريخ .

إن مهمات صعبة وحقيقية تواجهنا جميعا ولابد من مواجهتها مواجهة جماعية بالنفط الذي نعتمد عليه اليوم ، والذي هو ثروة ناضبة حيث ولد ثروات هائلة في العشر سنوات الأخيرة ، ولكنه أيضا ولد توترات هائلة وتغيرات في تصرفات البشر ، وتنظر شعوب الخليج اليوم إلى حكوماتها كي تحل لها المعادلة الصعبة ، وهي الوصول إلى تنمية حقيقية ومستمرة من جهة والحفاظ على السلام الاجتماعي والأمن والتقدم من جهة أخرى .

تلك المعادلة لن تحل إلا ببصيرة ثاقبة والأخذ بالأولويات التي أمامنا وهي اقامة

تنمية شاملة تعتمد من جهة على اقامة بنية أساسية ، وقاعدة انتاجية ثابتة ، ومن جهة أخرى على اعداد وتدريب الرأسمال الأهم وهو العنصر البشري ، ان علينا أن نواجه الاجابة على السؤال المهم كيف نحول النفط إلى تنمية شاملة ومستقرة لمصلحة شعوبنا .

ان الفرصة التاريخية مهيأة لنا اليوم كي نتخذ الخيار ولكنها قد لا تكون كذلك في المستقبل لقد كانت البوصلة البحرية والبارود والطباعة جنين الثورة الصناعية أما اليوم فالبشرية تندفع نحو الفضاء وتطوير الفيزياء النووية الحديثة ، وتستخدم الاتصالات السريعة والفورية الطويلة المدى ومن يتخلف عن ذلك يبقى في عداد الدول والشعوب المتخلفة . انه عصر الانفجار العلمي الذي يفرض استخدام الأدوات العلمية في أمور السياسة والاقتصاد والصناعة والتعليم . أولويات ، التفكير العلمي المنظم هي أن نصل في هذا الأمل إلى اندماج حقيقي وشامل للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

تلك هي التحديات التي أمامنا ومن خلال خطط اندماجية صحيحة بين أقطارنا وشعوبنا نستطيع جميعا أن نواجه تلك التحديات وان نرعى استثماراتنا المادية .

وتحقيقا لهذه الأهداف ووضعها موضع التنفيذ . قرر المجلس انشاء اللجان الآتي بيانها من الوزراء المختصين . وتكون هذه اللجان ذات مهمة مؤقتة تعمل بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة وتبدأ عملها وفقا للمواعيد التي يقترحها الأمين العام .

١ – لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

٢ – لجنة التعاون المالي والاقتصادي .

٣ – لجنة التعاون الصناعي .

٤ – لجنة النفط .

٥ – لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية .

وفي سبيل ترسيخ التعاون الخليجي المشترك وتحقيق التكامل فيما بينها طرحت دول مجلس التعاون اطارا للتكامل الاقتصادي على أن يتم تدريجيا فيما بعد الانتقال إلى المجالات السياسية والدفاعية والأمنية والاعلامية والتعليمية وغيرها ، وذلك انطلاقا من أن التكامل الاقتصادي لا يثير أية حساسية قد تشوب العلاقات بين الدول المكونة للمجلس في مهد تكوينه وبعد أن أثبتت تجربة السوق الأوروبية المشتركة أن التكامل الاقتصادي يتبعه بالتالي تكامل في القضايا والمجالات الأخرى بشكل طبيعي مع نمو وعمق التجربة . ويتلخص اطار التكامل الاقتصادي الذي طرحته دول مجلس التعاون بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي تم اقرارها والتوقيع عليها في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية في ١١/١١/١٩٨١ والتي نصت على ما يلي :[١]

بعـــون اللّـــه

ان حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

تمشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى .

ورغبة منها في تنمية وتوسيع الروابط الاقتصادية فيما بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها .

ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها . فقد اتفقت على ما يلي :[١]

---

(١) وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مصدر سابق) ص٣٣٥ – ٣٤٣ .

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى

١ - تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى .

٢ - تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية .

المادة الثانية

١ - تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني .

٢ - لا يعتبر من قبيل الرسوم ، ما يجبى مقابل خدمة محددة ، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ اذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

المادة الثالثة

١ - يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني الا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في هذه الدولة عن (٤٠) في المائة من قيمتها النهائية عند اتمام انتاجها كما يشترط الا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية والمنتجة لها عن (٥١) في المائة .

٢ - يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة

منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة .

المادة الرابعة

١ - تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي .

٢ - يكون من أهداف توحيد التعريفة الجمركية ايجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الاجنبية المنافسة .

٣ - يتم تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور .

المادة الخامسة

تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع أي دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريق العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها وذلك مع عدم الاخلال بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية .

المادة السادسة

يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع الممنوع ادخالها إلى أراضي أي من الدول الأعضاء الاخرى بموجب انظمتها المحلية ، وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الأعضاء قوائم بهذه البضائع .

المادة السابعة

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الاقليمية عملا على ايجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها .

وتحقيقا لهذا الهدف تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية :

١ – تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير .
٢ – تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي .
٣ – عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تحقق فيها منافع مشتركة للدول الاعضاء .
٤ – العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الاطراف الأجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية .

الفصل الثاني

انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي :

المادة الثامنة

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية :

١ – حرية الانتقال والعمل والاقامة .

٢ – حق التملك والارث والايصاء .

٣ – حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

المادة التاسعة

تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على اقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات .

الفصل الثالث

التنسيق الانمائي

المادة العاشرة

تعمل الدول الاعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها .

المادة الحادية عشرة

١ - تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياستها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة .

٢ - تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة .

المادة الثانية عشرة

تحقيقا للأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تقوم الدول الأعضاء بما يلي :

١ - تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الانتاجية فيها على أساس تكاملي .

٢ - توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها .

٣ - توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع اقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها.

المادة الثالثة عشرة

تولي الدول الأعضاء في اطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لانشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الانتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة .

الفصل الرابع

التعاون الفني

المادة الرابعة عشرة

تتعـاون الدول الأعضـاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتسـاب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها .

المادة الخامسة عشرة

تعمل الدول الاعضاء في اعداد أنظمة وترتيبات نقل التكنولوجيا واختيار الأنسب منها أو تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة ، وتقوم الدول الأعضاء – كلما كان ذلك ممكنا بابرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات والمؤسسات العلمية أو التجارية أو الأجنبية .

المادة السادسة عشرة

تقوم الدول الأعضاء ، بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي ، على كافة الدرجات والمراحل وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية ، باحتياجات التنمية في الدول الأعضاء .

المادة السابعة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها ، في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصميمات موحدة ، لمختلف فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة ، تجنبا للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقا للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة .

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع ، العائدة لمواطني الدول الاعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأي منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها ، بما في ذلك الاعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على ألا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي .

المادة التاسعة عشرة

١ – تتعاون الدول الأعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات ، وتعمل على تنسيق واقامة مشاريع البنية الاساسية كالموانيء والمطارات . ومحطات الماء والكهرباء والطرق لتؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية .

٢ – تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها ، وتطوير مجالات العمل المشتركة في مختلف المستويات .

المادة العشرون

تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منها وحمولتها ،

بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية وتمنحها نفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية ، سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها ، وذلك في مجال الرسوم وخدمات الارشاد والرسو ، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح ، والصيانة والاصلاع وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة .

الفصل السادس

التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون

تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار ، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية ، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم .

المادة الثانية والعشرون

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية ، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية ، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها .

المادة الثالثة والعشرون

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية .

الفصل السابع

أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون

يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها ، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية فيها ، ويجوز منح أي منها اعفاء مؤقتا من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية ، في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها ، أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاعفاء لمدة محدودة ، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية .

المادة السادسة والعشرون

١ - تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها .

٢ - يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى .

المادة السابعة والعشرون

تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء .

المادة الثامنة والعشرون

تحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها والواردة في الاتفاقيات الثنائية .

تم التوقيع عليها في مدينة الرياض (المملكة العربية السعودية) الموافق في ١١/١١/١٩٨١ .

دولة الامارات العربية المتحدة .
دولة البحرين .
المملكة العربية السعودية .
سلطنة عمان .
دولة قطر .
دولة الكويت .

هذا ويمكن ايجاز المبادىء الأساسية للاتفاقية بما يلي :(١)

١ – السماح بتصدير جميع المنتجات بين دول المجلس وعدم فرض أية رسوم جمركية عليها واكتسابها لصفة المنتجات الوطنية .

٢ – الاتفاق على حد أدنى لتعرفة جمركية تجاه البضائع الأجنبية يكون من ضمن أهدافها حماية المنتجات الوطنية ويجري تطبيقها تدريجيا خلال خمس سنوات .

٣ – حرية تجارة العبور (الترانزيت) .

٤ – تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي .

---

(١) المصدر السابق ص٣٤٤ – ٣٤٥ .

٥ - الاتفـاق على الاجـراءات اللازمـة لتحقيق حريـة التملك والارث والانتقال وممارسة النشاط الاقتصادي وحركة رؤوس الأموال .

٦ - تنسيق وتجانس خطط التنمية .

٧ - تنسيق السياسة البترولية في جميع مراحل الصناعة .

٨ - التنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء وتحقيق التنمية الصناعية وتوحيد التشريعات الصناعية وتوزيع المشاريع الصناعية على الدول الأعضاء حسب ميزاتها النسبية .

٩ - تشجيع القطاع الخاص وانشاء ودعم المشروعات المشتركة برؤوس أموال خاصة أو عامة أو مختلطة .

١٠- الاتفاق على شروط نقل التكنولوجيا .

١١- التعاون الفني ووضع وتنسيق برامج التدريب والتأهيل وسياسات القوى العاملة .

١٢- معاملة وسائط النقل في مختلف دول المجلس معاملة وسائط النقل الوطنية بما في ذلك البواخر والسفن والقوارب .

١٣- التعاون في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات .

١٤- تنسيق مشاريع البنى الأساسية .

١٥- توحيد أنظمة الاستثمار الداخلي والخارجي ، وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية .

١٦- التنسيق في مجال تقديم المعونات الخارجية .

وقد أشار النظام الأساسي لمجلس التعاون إلى أن من ضمن اختصاصات

المجلس الوزاري لمجلس التعـاون ، تشكيل لجان فنية متخصصة لدراسة أوجه التعاون المختلفة ، وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنها ، ومن هذا المنطلق فقد تم تشكيل اللجان التالية ، والتي يمكن زيادتها أو توسيعها وفق المتطلبات والضرورة :

١ – لجنة التعاون الصناعي وتتكون من وزراء الصناعة بدول المجلس .

٢ – اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي وتتكون من وزراء البترول والثروة المعدنية بدول المجلس .

٣ – لجنة التعاون المالي والاقتصادي وتتكون من وزراء المال والاقتصاد بدول المجلس .

٤ – لجنـة التخـطيـط الاقتصـادي والاجتمـاعي وتتكون من الوزراء المعنيين بالتخطيط بدول المجلس .

٥ – اللجنة الفنية لشئون النقل البري والبحري وتتكون من وكلاء وزارات النقل والمواصلات بدول المجلس .

٦ – لجنـة التعـاون العلمي والتكنولوجيا وتتكون من رؤساء مراكز التكنولوجيا ومدراء معاهد البحث العلمي بدول المجلس .

وبعد أن صادقت دول مجلس التعاون على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته الثالثة ، والتي عقدت في مدينة المنامة في دولة البحـرين بين ٩ – ١١ نوفمبـر / تشرين الثاني ١٩٨٢ البدء بالخطوات التنفيذية لها ، اعتبارا من اليوم الأول من مارس / آذار ١٩٨٣ ، وهذه الخطوات كانت ما يلي :(١)

---

(١) اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة ، التقرير المقدم للاجتماع الأول للجمعية العمومية ، سبتمبر / أيلول ١٩٨٣ ، ص١٣٤ – ١٣٦ .

١ – اضفاء صفة وسائط النقل الوطنية على وسائط النقل العائدة لمواطني أي من دول المجلس . وذلك استنادا لما ورد في المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والى التوصية الرابعة من محضر اجتماع المدراء العامين للجمارك الأول بالدول الأعضاء ، والتي أقرت من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثاني . حيث أوصت اللجنة بأن يتم تنفيذ المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، دون اللجوء إلى أية اجراءات خاصة أو نماذج محددة ، وإنما يكتفي بوثائق ملكية وسائط نقل الركاب والبضائع (الاستمارة أو الرخصة) ، على أن تكون هذه الوثائق سارية المفعول ويشترط أن يكون قائد السيارة مالكها أو مصحوبا بمالكها ، أو أن يكون مصرحا له من المالك بقيادتها ، وذلك بموجب وثيقة مصدقة من جهة حكومية ويمكن لأي دولة عضو ، أن تمنح تسهيلات أكثر من ذلك لدولة أو أكثر من الدول الأعضاء .

٢ – منح التسهيلات اللازمة لمرور البضائع بطريق العبور (الترانزيت) . وذلك استنادا إلى ما ورد في المادة الخامسة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والى التوصية الثالثة من محضر اجتماع المدراء العامين للجمارك الأول ، والتي أقرت من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثاني .

٣ – اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ، من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل . وذلك استنادا لما ورد في المادة الثانية من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وإلى التوصية الأولى من محضر اجتماع المدراء العامين للجمارك الأول ، والتي أقرت من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثاني . وقد تم ارسال نماذج شهادات المنشأ إلى الجهات ذات العلاقة بعد طبعها وفقا لما جرى الاتفاق عليه .

٤ – انسجاما مع الرغبة في التطبيق التدريجي للفقرة (٣) من المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، (والتي تنص على حرية ممارسة النشاط الاقتصادي) فقد اتفقت لجنة التعاون المالي والاقتصادي على أن يكون النشاط الاقتصادي الذي يبدأ بممارسته في الوقت الحاضر من قبل مواطني

دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين ، في المجالات الصناعية والزراعية والثروة الحيوانية والسمكية والمقاولات ، أنه يحق لأية دولة عضو أن تشترط مشاركة مواطنيها بنسبة لا تزيد عن ٢٥٪ وذلك خلال خمس سنوات يتم بعدها اطلاق النشاط في هذه المجالات .

٥ – فتح باب التسجيل في دول المجلس لأصحاب المهن التالية والحاملين لجنسية أي من الدول الأعضاء :

* الطب .
* المحاماة .
* المحاسبة .
* الهندسة بما في ذلك المكاتب الهندسية .
* الاستشارات الادارية والاقتصادية والفنية والزراعية والسمكية والصناعية .

ويسمح لهم بممارسة مهنهم بشرط الحصول على التسجيل والترخيص المطلوبين عادة لمن يماثلونهم من مواطني الدولة العضو المضيفة .

٦ – منح التسهيلات للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي من الدول الأعضاء ، ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها ، وذلك استنادا إلى ما ورد في المادة العشرين من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وإلى التوصية الثانية من محضر اجتماع المسئولين عن سلطات الموانيء بالدول الأعضاء ، المنعقد بالرياض يومي ٢ – ٣ محرم ١٤٠٣هـ الموافق ١٩ – ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٢ .

كما وافق المجلس الأعلى لدول الاتحاد في دورته الثالثة ايضاً ، على انشاء مؤسسة الخليج للاستثمار ، وذلك في اطار تحقيق المزيد من التعاون وتوثيق الروابط بين دول المجلس ، وخاصة في مجال الاستثمارات وتنمية الموارد ، وذلك استنادا إلى المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والتي تهدف إلى تشجيع وانشاء ودعم المشاريع المشتركة برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة ، وقد

تحدد هدف المؤسسة وفق المادة الرابعة من نظامها الأساسي والتي أشارت إلى أن أغراض المؤسسة هي :

١ – استثمار أموالها وما يعهد به إليها من أموال في مختلف أوجه الاستثمار، داخل الدول الأعضاء وخارجها والاسهام في تدعيم وتنمية الموارد الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء، والقيام بوجه خاص بما يلي :

أ – الاستثمار في أسهم الشركات المختلفة، بما في ذلك – دون حصر الشركات الصناعية والتجارية والائتمانية، والعقارية والتعدينية والشركات العاملة في قطاع السياحة، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو عن طريق بورصات الأوراق المالية .

ب – توظيف الأموال في مختلف أنواع الأوراق المالية – بالاضافة للأسهم – من شهادات ايداع وسندات بآجال مختلفة وغيرها من الأوراق المالية القابلة للتداول .

ج – ترويج المشروعات والاستثمار فيها بقصد تحقيق الربح، وبخاصة المشروعات المشتركة التي من شأنها أن تخدم أهداف التعاون، بين الدول الأعضاء لتطوير اقتصادياتها وتحقيق التكامل فيما بينها .

د – تأسيس أو الاشتراك في تأسيس المشروعات في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتعدين والخدمات، وغيرها بدون قيد أو حصر .

هـ – الاستثمار العقاري بأنواعه المختلفة بغرض التنمية والتطوير، بما في ذلك استئجار وايجار العقارات .

و – الاستثمار بالعملات المختلفة وفي المعادن والسلع وسائر القيم المنقولة وغير المنقولة .

ز – تملك الحقوق والامتيازات وبراءات الاختراع والاستفادة منها .

٢ - تنظيم وتقديم القروض وادارتها أو الاشتراك مع الغير في تقديمها واصدار الكفالات .

٣ - التعهد بتصريف الأسهم والسندات وغير ذلك من الأوراق المالية القابلة للتداول .

٤ - ادارة محافظ الاستثمار لحساب الغير والقيام بأعمال الأمين أو الوكيل .

٥ - الاقتراض واصدار السندات .

٦ - القيام بالبحوث والاستقصاءات المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال ، واستكشاف المشروعات الاستثمارية ، والتي من شأنها أن تساعد في تحقيق أغراض المؤسسة ، وكذلك القيام بتقديم المشورة والخدمات بعمليات الاستثمار للغير .

٧ - ويجوز للمؤسسة أن تكون لها مصلحة ، أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات والشركات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها ، أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها ، ولها أن تمتلك حصصا مسيطرة فيها أو من أسهمها أو تتملكها بالكامل .

كما أشارت المادتان الأولى والثانية إلى أن مؤسسة الخليج للاستثمار ، هي شركة مساهمة ومركزها الرئيسي ومحلها القانوني مدينة الكويت ، ويجوز لمجلس الادارة انشاء فروع ومكاتب لها في أماكن أخرى . وحددت المادة السادسة منه راسمال المؤسسة بألفين ومائة مليون دولار أمريكي مقسمة إلى مليونين ومائة الف سهم اسمي ، قيمة كل منها ألف دولار أمريكي وتكتتب الحكومات فيه بالتساوي ، وكما أشارت المادة العاشرة إلى أنه يجوز لأي من الحكومات المساهمة ، ان تنقل ملكية جزء لا يزيد عن نسبة ٤٩٪ من مجموع أسهمها لمواطنيها من الأفراد والأشخاص الاعتباريين الذين ، يتمتعون بجنسيتها وتكون مملوكة بصفة جوهرية لمواطنيها ، على أن تقوم بتنظيم العلاقة بينها وبينهم حسبما تراه مناسبا ، وتظل للحكومة كافة حقوق والتزامات الأسهم المتنازل عنها لمواطنيها ازاء المؤسسة . وفي

١٢/١٠/١٩٨٥ اختتمت لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعان اجتماعها في الرياض ، وأعلنت فيه عن قيام المؤسسة والبدء في نشاطها .

كما قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون أيضا ، بناء لما أوصت به لجنة التعاون الصناعي في الرياض في ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٢ ، وما قررته لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بالرياض في ٦ - ٧ ابريل نيسان ١٩٨٦ ، ما يلي :

أ - تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى هيئة خليجية تختص بالمواصفات والمقاييس بدول المجلس .

ب - تكليف الوزراء المعنيين في دول المجلس باعتماد الأنظمة الفنية والادارية والمالية لهذه الهيئة ، وتحديد صلاحياتها وعلاقاتها بالدول الأعضاء .

كما حدد اختصاصات هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون بما يلي :

- تختص الهيئة بالأمور التشريعية الخاصة بالمواصفات والمقاييس بدول المجلس ، ولها دون قيد اعتماد ونشر المواصفات القياسية للسلع والمنتجات والرموز والمصطلحات الفنية .

- تصبح المواصفات القياسية الزامية لجميع الدول الأعضاء في المجلس . أما مجلس ادارة الهيئة فهو يتكون من ستة أعضاء يمثلون الدول الست وتمثل كل دولة فيه بالوزير المختص أو من ينوب عنه .

أما المجالات التي تقوم بتحديد المواصفات والمقاييس لها فتشمل :

- السلع الغذائية والزراعية ، مواد البناء والتشييد ، السلع الكيماوية والبترولية ، السلع الكهربائية ، السلع الميكانيكية ، الغزل والنسيج . وقد تم الاعلان عن قيام الهيئة في ٧ يوليو / تموز ١٩٨٤ .[1]

---

(١) جاسم بن محمد القاسمي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، منشورات مركز الاتحاد القومي ، بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٦ - ص١٣٦ - ١٣٧ .

وكـان المجلس الأعـلى قد قرر في دورته السادسة بمسقط ، «الموافقة على أن يخضع العمل الاقتصادي في المرحلة القادمة ، بما في ذلك قرارات المجلس الأعلى والاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، لبرنامج زمني يأخذ في الاعتبار متطلبات التنفيذ من الناحيتين الفنية والزمنية . وعليه فقد كلفت قمة مسقط الأمانة العامة للمجلس باقتـراح البـرنامج ، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بتقديم توصيات بشأنه ، والمجلس الوزاري باقراره ورفع تقارير سنوية للمجلس الأعلى عن سير تنفيذه» .

وفي القمـة السـابعة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي ، والتي عقدت في أبوظبي خلال الفترة ٢ – ٥ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٦ ، تم تكليف المجلس الوزاري بالاشراف على تنفيذ البرنامج الزمني لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، اضافة إلى تكليف الأمانة العامة بمراعاة هذا البرنامج عند اعداد جداول اللجان الوزارية المختلفة .

وقـد استنـد البرنامج المقدم من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لتنفيذ الاتفـاقيـة الاقتصـادية الموحدة ، على نصوص الاتفاقية والقرارات الاقتصادية اللاحقة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون ، وعلى ما تم تنفيذه من خطوات وحدد أهم محاور العمل الاقتصادي المشترك بما يلي :

١ – تحرير التجارة البينية وتوحيد التعرفة الجمركية .

٢ – تعميق المواطنة الاقتصادية .

٣ – تنسيق سياسات واستراتيجيات التنمية .

٤ – تنسيق السياسات النقدية والمالية .

٥ – تشجيع المشاريع المشتركة .

٦ – تقريب سياسات التعامل مع العالم الخارجي .

وعليه فقد أعطي البرنامج الأولوية في التنفيذ وفق جدول زمني لهذه المحاور وفق ما يلي[1] وهو ما يشكل اطار العمل التكاملي الخليجي خلال المرحلة المقبلة وفي ظل الأوضاع القائمة في المنطقة .

أولا : تحرير التجارة البينية وتوحيد التعرفة الجمركية :

يعتبر صغر حجم السوق وانفتاح الأسواق الداخلية غير المحدد ، على الأسواق الخارجية من أهم العقبات التي تحد ، من اقبال القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف مشروعات استبدال الواردات ، والتي يمكن أن تسهم بصورة فعالة في تنويع القاعدة الانتاجية ، مع دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز قدرات الاعتماد على الذات بدول المجلس مجتمعة ومنفردة . ومن ناحية أخرى فإن وجود اتحاد جمركي فعال ، أصبح يمثل الحد الأدنى لأي تعاون اقتصادي اقليمي جاد . لذلك اهتمت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بالتركيز على ايجاد اتحاد جمركي بين دول المجلس ، في مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية حيث تنتهي هذه المدة في مارس ١٩٨٩ .

واستكمالا للخطوات التي تحققت بهذا الشأن ، فإن الأمر يقتضي سرعة خطوات عملية جادة لتبني وتنفيذ القرارات التالية قبل حلول شهر مارس / آذار ١٩٨٩ :

١ – اعتماد التعرفة الجمركية الموحدة على السلع المستوردة من خارج دول المجلس ، ضمن توصيات لجنة المدراء العامين للجمارك وذلك على النحو التالي :

أ – الالتزام بقائمة السلع المعفاة بحيث يتم الامتناع الكامل عن اعفاء أية سلعة أخرى من خارج القائمة .

ب – اقرار الرسم الجمركي الموحد على قائمة السلع الكمالية المستوردة

---

(١) «برنامج تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي» مجلة غرفة التجارة والصناعة ابوظبي ، العدد ١٨٣ ابريل / نيسان ١٩٨٧ ص٣٦ – ٣٩ .

لدول المجلس ، والسلع التي تضاف إليها مستقبلا .

ج – اعتماد تعرفة جمركية موحدة على بقية السلع المستوردة .

٢ – اقرار القواعد الموحدة لحماية المنتجات ذات المنشأ الوطني بدول المجلس .

٣ – اقرار القواعد الموحدة لاعطاء الأفضلية للمنتجات ذات المنشأ الوطني في المشتريات الحكومية بدول المجلس تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في الكويت .

٤ – اقرار النظام المقترح لاعادة الرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الاجنبية المعاد تصديرها بين دول المجلس .

ثانياً : تعميق المواطنة الاقتصادية :

انطلاقاً من اعتبار المواطنة الاقتصادية من أهم أساسيات السوق المشتركة ، وتنفيذا للمادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والقاضية بأن تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية ، الكفيلة بمعاملة مواطني دول المجلس في أي دولة من الدول الأعضاء معاملة مواطنيها ، دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية :

١ – حرية الانتقال والعمل والاقامة .

٢ – حق التملك والارث والايصاء .

٣ – حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

٤ – حرية انتقال رؤوس الأموال .

فقد أصبح من الملائم توسيع دائرة الأنشطة الاقتصادية المسموح لمواطني دول المجلس بممارستها وذلك بضرورة تدريجية وضمن البرنامج الزمني للخطوات التالية :

١ – السماح التدريجي بممارسة نشاط التأمين من قبل مواطني دول المجلس .

٢ – السماح بتملك أسهم الشركات وذلك خلال فترة أقصاها أربع سنوات تبدأ

بالسماح بتملك أسهم الشركات المشتركة ، ثم بعد مضي عام كامل يجري السماح بتملك أسهم الشركات ذات الأنشطة الاقتصادية ، المسموح لمواطني دول المجلس بممارستها ، وبعد مضي فترة مناسبة ينظر بتملك أسهم جميع أنواع الشركات ، وعلى الأمانة العامة اقتراح الضوابط المناسبة لتبادل الأسهم لاقرارها ضمن هذه المدة .

٣ - السماح التدريجي بممارسة التجارة .

٤ - اقرار مبدأ مساواة مواطني المجلس مع مواطني الدولة العضو وذلك في المجالات التالية :

أ - المعاملات الضريبية والحوافز والاعانات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية المسموح لهم بممارستها .

ب - حقوق وواجبات العمل بالقطاع الخاص والعام .

ج - حقوق وواجبات العمل بالقطاع العسكري .

د - تسهيل تنقل رعايا دول المجلس بحرية تامة .

ثالثاً : تنسيق سياسات واستراتيجيات التنمية :

دعما لأساسيات السوق المشتركة ، التي تتكون عادة من اضفاء المواطنة الاقتصادية على عوامل الانتاج في الاتحاد الجمركي بين دول المجلس ، فإنه لابد من اعطاء أولوية متقدمة لتوحيد وتنسيق وتقريب سياسات واستراتيجيات التنمية .

وعليه فوضت قمة الكويت (الخامسة) المجلس الوزاري ، باعتماد أهداف وسياسات التنمية المشتركة وقد اعتمدها المجلس . كما صدرت موافقة القمة السادسة بمسقط - عمان - باعتماد السياسة الزراعية المشتركة ، والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية وأهداف ووسائل التربية والتعليم ، ومبادىء وسياسات حماية البيئة . ورغم أهمية هذه السياسات والاستراتيجيات ، فإن الأهم هو ايجاد وسيلة عملية لضمان دمج هذه السياسات ، في السياسات الوطنية داخل كل دولة من دول المجلس . وفي هذا الصدد تقوم الأمانة العامة بمتابعة مراحل الدمج مع الدول الأعضاء ، للتأكد من اتمام الدمج خلال العامين القادمين .

رابعاً : السياسات النقدية والمالية :

تنفيذا لأحكام المادة (٢٢) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والقاضية بأن «تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية ، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون مكملة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها» ، فإنه يمكن اتخاذ خطوات عملية ضمن برنامج يتألف من العناصر الأساسية التالية وذلك خلال العامين ١٩٨٧ – ١٩٨٨ :

١ – تنسيق وتقريب أنظمة واجراءات الرقابة على البنوك وعلى نشاط التأمين ، بما في ذلك الاجراءات التنفيذية للرقابة والتفتيش واصدار التقارير الدورية .

٢ – تنسيق سياسة أسعار الصرف بما في ذلك تبني قاعدة نقدية موحدة ، وتحديد سعر تعادل العملات المحلية معها ومدى تذبذب سعر التعادل حول هذه القاعدة ، والاتفاق على نظام ائتماني متعدد الأطراف .

٣ – توحيد قواعد واجراءات اعداد الميزانية والمفاهيم والمصطلحات والتقسيمات ، والتبويبات والسجلات الخاصة بالميزانية العامة والحسابات الختامية .

٤ – تقريب التشريعات المالية بما في ذلك الأنظمة الضريبية وأنظمة اجراءات المشتريات الحكومية والرقابة على الصرف .

٥ – تقريب الحوافز والاعانات وأنظمتها واجراءاتها ، بما في ذلك أسعار ورسوم الخدمات العامة والمنتجات البترولية المكررة ، مع اقرار مبدأ الالتزام بعدم تعديل هذه الانظمة والاجراءات قبل التشاور مع بقية الدول الأعضاء .

٦ – توحيد أنظمة استثمار رأس المال الأجنبي بدول مجلس التعاون .

٧ – توحيد أنظمة الشركات التجارية .

خامساً : المشروعات المشتركة :

تنفيذا لأحكام المادة (١٣) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والتي تنص على أن تولي الدول الأعضاء في أطر العمليات التنسيقية ، أهمية خاصة ودعم

المشروعات المشتركة فيما بينها ، في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة ، أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الانتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة ، وتأسيسا على قرارات قمة الكويت الخاصة باعطاء أولويات للمشروعات المشتركة ، كأسلوب لتعزيز التلاحم وتعميق الترابط بين دول المجلس ، فإنه يقترح تجسيد اهتمام المجلس الأعلى بالمشروعات المشتركة ، عن طريق سرعة النظر في امكانية تبني البرنامج التالي خلال السنوات الثلاث ١٩٨٧ – ١٩٨٩ .

١ – استكمال ربط الاتصالات في ضوء الدراسات الخاصة بذلك ، والتي وافق عليها وزراء البرق والبريد والهاتف .

٢ – تنفيذ مشروع الربط الكهربائي لدول المجلس وفقا لما اقترحته الدراسة الخاصة بذلك .

٣ – استكمال ربط شبكة الطرق لدول المجلس وفقا للمسار الذي وافق عليه وزراء المواصلات .

٤ – تنفيذ مشروع الخط الاستراتيجي لنقل البترول الخام من دول المجلس ، إلى البحر العربي وفقا لما اقترحته الدراسة الخاصة بذلك .

٥ – انشاء شبكة مشتركة لنقل وتوزيع الغاز بين مناطق الاستهلاك الرئيسية بدول المجلس ، تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة بالدوحة .

٦ – الترويج لانشاء ثلاثة مشروعات تجارية مشتركة احدها في مجال الصناعة ، وآخر في مجال الزراعة والثالث في مجال الخدمات بين مواطني دول المجلس ، تقام في دول مختلفة بدول المجلس ، على أن تساهم مؤسسة الخليج للاستثمار في هذه المشروعات .

٧ – ايجاد وتطبيق اطار موحد لتشجيع استثمارات القطاع الخاص وزيادة اقباله على انشاء المشروعات المشتركة .

٨ – اعداد دراسة موسعة لغرض الاستثمار في المشروعات المشتركة بدول مجلس التعاون ، والترويج لاقامة مجموعة منها في مختلف دول المجلس بالتعاون مع مؤسسة الخليج للاستثمار .

سادسا : رسم وتبني سياسة موحدة للتعامل مع العالم الخارجي :

استنادا إلى المادة (٧) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والمادة (٢٢) من نفس الاتفاقية ، والخاصتين بتنسيق السياسات التجارية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي عموما ، يمكن أن يتضمن برنامج العمل المشترك في هذا المجال خلال الأعوام القادمة ما يلي :

١ – تنسيق وتقريب سياسات ونظم الاستيراد والتصدير ولاسيما في السلع والخدمات الرئيسية .

٢ – ايجاد سياسة نفطية موحدة ازاء العالم الخارجي وتنسيق السياسات الوطنية في مجال الصناعات النفطية .

٣ – ايجاد آلية لتنفيذ مبدأ التفاوض الجماعي مع الدول والجماعات الاقتصادية الدولية ، والتمثيل الموحد في اجتماعات الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية والاقليمية .

٤ – تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مجال معونات التنمية وسياسات الاستثمار الدولية والاقليمية .

هذا ومن الضروري ايجاد وسيلة فعالة لمتابعة تنفيذ هذا البرنامج ، ومراجعته من حين لآخر وذلك عن طريق التقارير الدورية المفصلة وتذليل المصاعب التي تعترض استكمال اجراءات التنفيذ .

وعلى الامانة العامة اعداد جدول أعمال اللجان الوزارية المختصة وفقا لهذا البرنامج .

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الاول : التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته

المبحث الثاني : الأسس والمحاور الرئيسية لمجالات التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الثالث : الوحدة الاقتصادية العربية والعمل العربي المشترك

المبحث الرابع : السوق العربية المشتركة

المبحث الخامس: صندوق النقد العربي

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي العربي

ساهمت الجهود التي بذلت في الدول العربية ، في تحقيق تقدم ملموس في المجال الاقتصـادي والاجتمـاعي والثقافي ، وذلك منذ بداية الستينات التي وضحت في منطلقات العمل الانمائي ، وبلورت المرتكزات الاساسية في انتهاج سبل التخطيط من أجـل التنمية العربية . على أن التفكير في وضع تصور لاستراتيجية التنمية العربية ، لا يصح أن ينصرف إلى مجرد تجميع لاستراتيجيات التنمية ، التي يكون قد تم وضعها في كل دولة عربية على حدة ، بل لابد من أن يرتكز هذا التصور على مفهوم التكامل والشمول ، استهدافا لصالح الأمة العربية مجتمعة بحيث يصار إلى وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية ، يتم في ضوئها وضع استراتيجيات محلية خاصة بكل دولة عربية وعلى ألا تلتزم هذه الاستراتيجيات المحلية للتنمية بتحقيق المصالح القطرية فحسب بل يجب أن تلتزم أيضا بتحقيق الصالح العربي العام أي بتنفيذ الاستراتيجية العربية العامة . ومن هنا كانت تبدو فكرة التكامل العربي بحجمها الطبيعي دون تهويل أو مبالغة ، كنقطة بداية لا يصح بدونها الحديث عن استـراتيجية التنمية العربية ، في مجالات التنمية العربية القطرية خلال مرحلة الستينات وأوائل السبعينات . إلا أن ارتفاع العائد البترولي في مرحلة السبعينات قد أوجد انقساماً بين الدول العربية نفسها ، حيث أخذ يبرز تصنيف يميز بين الدول البترولية والدول غير البترولية كما رافق ذلك حركة هجرة أيد عاملة على نطاق واسع من الدول العربية غير البترولية ، إلى الدول البترولية التي كانت معدلات النمو فيها تتزايد بشكل كبير ، نتيجة لتجنيدها كافة الوسائل التي يمكن أن توفرها لاستغلال ثرواتها البترولية ، على نطاق أوسع ان من حيث كميات الانتاج أو من

حيث ايجاد صناعات ترتبط بهذه الثروة البترولية . وقد وفر العائد البترولي الامكانات المادية التي مكنت هذه الدول ، من وضع استراتيجيات تنموية ضخمة كما أوجدت لها فوق كل ذلك فوائض مالية . كما شهدت نفس المرحلة من جانب آخر المزيد من التشتت والانقسام العربي ، مما حصر العمل المشترك فيما بينها في حدود العلاقات الثنائية ، كما أن تعرض هذه المناطق لضغوطات سياسية واقتصادية قد أوجد اطاراً جديدا للتكامل العربي والعمل العربي المشترك ، في حدود مناطق جغرافية معينة ، ويعتبر أبرزها وأكثرها رسوخا التجربة الرائدة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ، وثم محاولات التقارب في دول المغرب العربي .

وعلى الرغم من أن طروحات التكامل العربي ، والأطر التي أوجدت لرعايتها وتطويرها من خلال جامعة الدول العربية ، ومؤسساتها المختلفة ومن خلال أطر المؤسسات والاتحادات العربية ، لم تحقق الأهداف التي أوجدت من أجلها ، يبقى أن يشار إلى أنها تجارب قد عمقت مفهوم التكامل ومتطلباته ، مما يمكن من توسيع هذه التجارب وتقييمها لوضع استراتيجية أكثر عملية وتطبيقا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وعليه سنتناول في هذا الفصل :

المبحث الأول : التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته .

المبحث الثاني : الأسس والمحاور الرئيسية لمجالات التكامل الاقتصادي العربي .

المبحث الثالث : الوحدة الاقتصادية العربية والعمل العربي المشترك.

المبحث الرابع : السوق العربية المشتركة.

المبحث الخامس : صندوق النقد العربي.

المبحث الأول

التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته

يتنازع موضوع التكامل الاقتصادي العربي فكرتان :

الأولى : تعتبر قضية التكامل العربي بديهية من البديهيات المسلم بها التي لا يحتاج تأكيدها إلى نقاش .

والثانية : قضية التكامل العربي تعتبر ضربا من المستحيل بسبب الوضع الراهن للأمة العربية . لكن الوقائع المشاهدة تدل على أن التكامل الاقتصادي العربي ، انما هو في الحقيقة أكثر تعقيدا من البديهيات ولكن في الوقت نفسه ليس ضربا من المستحيل .

ان النظرة السليمة لفكرة التكامل الاقتصادي يجب أن تنطلق من الواقع الراهن للعمليات الانتاجية ، إلا أنها قد تنطوي على احدى الحالات الثلاث التالية :[١]

وهي التكامل في التسويق والتكامل الأفقي في الانتاج ، وفي تركيب السلعة والتكامل الرأسي في الانتاج . وفي جميع هذه الصور يمكن أن يتحقق التكامل باعتباره ضرورة اقتصاية .

(١) ارجع في ذلك لمحاضرة الدكتور عبد العال الصكبان «تطور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي المشترك» القاهرة – يناير – كانون الثاني ١٩٧٦ ص٢ .

ويتم التكامل في التسويق في حالة القيام بعمليات انتاجية متماثلة لانتاج نفس السلعة في بلدين أو أكثر ، وهذا لا يعني اطلاقا عدم امكانية قيام التكامل بينهما ، اذا كانت سوق أحد البلدين يمكن أن تستوعب منتجاته من السلعة ، وفائض منتجات البلد الآخر من نفس السلعة ، أو كان لدى أجد البلدين أجهزة تسويقية بطاقة تصديرية ، تمكنه من تصدير سلعته ومن اعادة تصدير نفس السلعة من فائض انتاج البلد الآخر . أما التكامل الأفقي في الانتاج بقصد احداث تعديلات في تركيب ذات السلعة ، فيتم اذا كان أحد البلدين ينتج مادة أولية من نوعية معينة يحتاج إليها البلد الآخر ، ليخلط بها ما انتجه من المادة نفسها ليرفع كفاءته الانتاجية والتجارية ، ومثل ذلك خلط بترول بلد من نوعية جيدة ببترول بلد آخر من نوعية أقل جودة .

أما التكامل الرأسي في الانتاج فيكون بقصد انتاج سلعة جديدة ، ويعني ان ناتج بلد معين قد يحتاج إليه بلد آخر كمادة أولية ، يجري تحويلها بعمليات صناعية معينة إلى ناتج آخر ، قد يكون ناتجا نهائيا معدا للاستهلاك (مثال ذلك الصمغ العربي وصناعة الأدوية) .

واذا سلمنا بأن مجالات التكامل الاقتصادي تتمثل في موارد الانتاج ، الطبيعية والبشرية والمالية وفي مراحل الانتاج المختلفة ، وفي التسويق فإن نقطة البدء في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، على أساس علمي تكمن في ضرورة وضع خطة شاملة لاستغلال هذه الموارد ، في الدول الراغبة في التكامل أو على الأقل في وضع برامج مشتركة بينها ، أو احداث تنسيق في مجالات الانتاج والتسويق .

وهنا ننبه إلى أهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول العربية .

وليس معنى أهمية الخطة الشاملة والبرامج المشتركة ، لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية على المستوى القومي ، ان تتوقف جهود التنمية الاقليمية أو القطرية لحين وضع الخطة أو البرامج موضع التنفيذ ، وانما يكفي في هذا الصدد ولحين اتمام الجهود القومية ، أن يضمن المسؤولون في كل دولة عربية قدرا من

المرونة للخطط الاقليمية ، لمواجهة احتمالات التكامل الاقتصادي والتنسيق على المستوى القومي ، وان يدخلوا أيضاً في اعتبارهم الخطط الاقليمية في الدول العربية الأخرى ، وما تم تنفيذه منها .

ولابـد ونحن بصدد البحث عن التكامل الاقتصادي العربي ، من أن نعرض بالدراسة مقومات هذا التكامل .

مقومات التكامل الاقتصادي العربي :

يؤثر التكامل الاقتصادي العربي في الاتجاهات التالية :

١ - انشاء اقتصاد متكامل لمجموعة من الدول ، تجمعها أهداف مشتركة وترغب في اجراء تحول اقتصادي عميق في مسيرتها .

٢ - زيادة الانتاج وايصاله إلى مستوى انتاج الدول المتطورة .

٣ - تخفيض كلف الانتاج والاسعار لصالح شعوب هذه الدول ككل .

٤ - تعزيز الموقف التفاوضي لهذه الدول مع الدول الأخرى في مجالات التجارة الخارجية والأسواق الدولية .

٥ - تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتدعيمه والغاء التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية .(١)

ان العالم العربي ككل لديه امكانيات هائلة للتنمية الاقتصادية ، بما في ذلك التوسع الزراعي والتوسع الصناعي ، ولكن أكثر دوله لا تمتلك منفردة المقومات اللازمة للتنمية . وهو ما يعني وفرة الموارد اللازمة للتنمية في العالم العربي ، مع سوء توزيعها بين دوله وهذا هو ما يبرر التكامل الاقتصادي .

وتشمـل الدول العربية اقليما كبيرا متصلا غنيا بالموارد الطبيعية ، والبشرية والمالية فتوجد به معظم احتياطيات العالم من البترول الخام ، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في الوقت الحاضر . وسيظل كذلك لأعوام قادمة . كما يقدر سكان العالم العربي في الوقت الحاضر بحوالي ٢٠٠ مليون نسمة موزعين وفق ما يلي :(٢)

---

(١) منير الحمش ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار الجليل - دمشق ١٩٨٧ ، ص١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) صندوق النقد العربي - دائرة الأبحاث والاحصاء ، الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٥ العدد السابع يونيو / حزيران ١٩٨٧ . ص١٢ .

عدد سكان الوطن العربي خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٥

جدول (أ)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الأردن	٢,٦٢	٢,٧٠	٢,٧٨	٢,٧١	٢,٧٧	٢,٨٤
الامارات	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٥٩	٠,٦٩	٠,٧٩	٠,٨٩
البحرين	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٣٠	٠,٣٢	٠,٣٣
تونس	٥,٤٦	٥,٦١	٥,٧٧	٥,٩٣	٦,٠٨	٦,٢٢
الجزائر	١٦,٢٨	١٦,٧٨	١٧,٣٠	١٧,٩١	١٧,٥٨	١٨,١٩
السعودية	٦,٩٧	٧,٢٥	٧,٦٢	٨,٠٦	٨,٤٩	٨,٩٣
السودان	١٥,٣٤	١٥,٧٣	١٦,١٣	١٦,٩٥	١٧,٥٦	١٨,١٣
سوريا	٧,١٩	٧,٤٤	٧,٧٢	٨,٠٢	٨,٣٣	٨,٦٥
الصومال	٣,٠٩	٣,١٣	٣,٣٦	٣,٥٦	٣,٧٢	٣,٨٧
العراق	١٠,٧٧	١١,١٢	١١,٥١	١٢,٠٣	١٢,٤١	١٢,٨٢
عمان	٠,٧٤	٠,٧٧	٠,٧٩	٠,٨٤	٠,٨٨	٠,٩٣
قطر	٠,١٦	٠,١٧	٠,١٩	٠,٢٠	٠,٢٢	٠,٢٣
الكويت	٠,٩٤	١,٠١	١,٠٧	١,١٤	١,٢١	١,٢٩
لبنان	٢,٧٣	٢,٧٧	٢,٧٧	٢,٧٦	٢,٧٣	٢,٧٠
ليبيا	٢,٣٣	٢,٤٣	٢,٥٦	٢,٦٧	٢,٧٩	٢,٩١
مصر	٣٦,٤٢	٣٧,٢٣	٣٧,٨٧	٣٨,٧٩	٣٩,٨٢	٤٠,٩٨
المغرب	١٦,٨٠	١٧,٣١	١٧,٨٣	١٨,٣٦	١٨,٩١	١٩,٤٧
موريتانيا	١,٣٨	١,٤٢	١,٤٦	١,٥٠	١,٥٤	١,٥٩
اليمن الشمالي	٥,١٨	٥,٢٨	٥,٣٨	٥,٥٣	٥,٦٨	٥,٨٣
اليمن الجنوبي	١,٦٤	١,٦٩	١,٧٤	١,٨٠	١,٨٥	١,٩١
المجموع	**١٣٦,٧٩**	**١٤٠,٦١**	**١٤٤,٧٠**	**١٤٩,٧٥**	**١٥٣,٦٨**	**١٥٨,٧١**

المصدر : صندوق النقد العربي - الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٥ العدد السابع يونيو / حزيران ١٩٨٧ - ص ١٢٠ .

تكملة جدول عدد سكان الوطن العربي ١٩٧٤-١٩٨٥

جدول (ب)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	تقديرات أولية ١٩٨٩
الأردن	٢,٩٢	٣,٠٢	٣,١٣	٣,٢٥	٣,٣٨	٣,٥١	
الامارات	٠,٩٨	١,٠٦	١,١٣	١,٢١	١,٢٧	١,٦٠	٢,٠
البحرين	٠,٣٥	٠,٣٦	٠,٣٧	٠,٣٨	٠,٤٠	٠,٤٢	
تونس	٦,٣٩	٦,٥٧	٦,٧٣	٦,٨٩	٦,٩٤	٧,٠٨	
الجزائر	١٨,٦٧	١٩,٢٥	١٩,٨٦	٢٠,٥٠	٢١,٠٥	٢١,٧٢	
السعودية	٩,٣٧	٩,٨٠	١٠,٢٣	١٠,٦٦	١١,٠٩	١١,٥٤	
السودان	١٨,٦٨	١٩,٢٤	١٩,٨٠	٢٠,٣٦	٢٠,٩٥	٢١,٥٥	
سوريا	٨,٩٨	٩,٣١	٩,٣٠	٩,٦١	٩,٩٣	١٠,٢٧	
الصومال	٤,٠٢	٤,١٦	٤,٢٩	٤,٤٢	٤,٥٤	٤,٦٥	
العراق	١٣,٢٤	١٣,٦٧	١٤,١١	١٤,٨٢	١٥,٣٦	١٥,٩٠	١٦,٨
عمان	٠,٩٨	١,٠٤	١,٠٩	١,١٤	١,١٩	١,٢٤	
قطر	٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٣١	
الكويت	١,٣٧	١,٤٣	١,٥٠	١,٥٦	١,٦٤	١,٧١	١,٨
لبنان	٢,٦٧	٢,٦٥	٢,٦٤	٢,٦٤	٢,٦٤	٢,٦٧	
ليبيا	٣,٠٤	٣,١٨	٣,٣٣	٣,٤٧	٣,٦٢	٣,٦٠	
مصر	٤٢,٢٩	٤٣,٤٧	٤٤,٦٧	٤٥,٩٢	٤٧,١٩	٤٨,٥٠	٥٠,٠
المغرب	٢٠,٠٥	٢٠,٦٥	٢٠,٣٦	٢٠,٨٨	٢١,٤١	٢١,٩٤	
موريتانيا	١,٦٣	١,٦٨	١,٧٢	١,٧٨	١,٨٣	١,٨٩	
اليمن الشمالي	٥,٩٨	٦,١٤	٦,٣١	٦,٤٨	٦,٦٦	٦,٨٥	
اليمن الجنوبي	١,٩٧	٢,٠٣	٢,٠٩	٢,١٦	٢,٢٣	٢,٢٩	
المجموع	١٦٣,٨١	١٦٨,٩٥	١٧٢,٩٣	١٧٨,٤١	١٨٣,٦١	١٨٩,٢٤	

المصدر السابق.

أمـا اذا طورت المـوارد الزراعيـة والموارد المائية المتوافرة لديه فيستطيع سد احتياجاته من الغذاء بل والانتقال إلى مرحلة التصدير . بالاضافة إلى ذلك يوجد كثير من المواد الخام تتيح المجال أمام اقامة قطاع صناعي قوي وحديث ، وقوة بشريـة يمكن اعـادة توزيعهـا على العـالم العربي بمختلف مناطقه بشكل يحقق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد .

ويمكن تفصيل مقومات التكامل الاقتصادي العربي كما يلي :

أ – فبالنسبة للموارد الطبيعية وتوزيعها ، فإن العالم العربي تتوافر فيه موارد طبيعية ضخمة غير موزعة توزيعا متوازنا بين مختلف أجزائه . وتتمثل هذه المـوارد في الأراضي الزراعيـة الشاسعة ، وفي المياه والمراعي وفي المخزون البتـرولي الهـائـل كما توجد به أيضا كميات كبيرة من المعادن ، وخاصة الفـوسفـات هذا فضلا عن سواحله الممتدة مما يتيح له ثروة بحرية كبيرة تسمح باستغلال كبير للثروات البحرية .

ب – أمـا بالنسبة للمواقع والهياكل الأساسية والنقل فإن العالم العربي يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فريد ، يطل منه على عدد من أهم بحار ومحيطات العالم ، كما لا تعترض المواصلات فيه عوائق طبيعية وهو في مجمله يقع في منطقة القلب بالنسبة للعالم ، كما توجد به قناة السويس وهي من أهم طرق الملاحة العالمية .

ج – كمـا يوجد لدى العالم العربي قوة بشرية كبيرة ، تحتاج إلى توجيه وتدريب وتخطيط لتغطية احتياجات العالم العربي ، في أبعاده المختلفة وهو بصدد التنمية الاقتصادية الشاملة .

د – ويملك العالم العربي الكثير من الموارد المالية التي تعتبر مصادر كافية لتمويل متـطلبـات التنمية ، وكان أهم هذه المصادر يتمثل في فائض أموال الدول العربية المصدرة للبترول ، والذي لا يستثمر منه داخل الدول العربية إلا قدر ضئيل ، أما الجانب الأكبر منه فيوزع بين المصارف الأجنبية طبقا للسياسة

الاستثمارية الخاصة بكل الدول العربية ، ولا شك أن تعاون البلاد العربية في استثمار هذه الموارد المالية في العالم العربي ، وفقا لتخطيط اقليمي أفضل سبيل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية العربية الشاملة .

هـ - المـركـز النقدي وتتمتع الدول العربية بمركز نقدي دولي ، سيتحول خلال الحقبات القادمة إلى مركز نقدي قوي ، حيث سيؤثر في نظام النقد الدولي بسبب ما يتوفر لهذه الدول ، من احتياطيات جوهرية من العملات الأجنبية والذهب ، واذا ما أخذنا أرقام منتصف الثمانينات من هذه العملات كاطار تأشـيري ، فإنهـا بلغت عام ١٩٨٤ (٤٢,٤) بليـون دولار من العمـلات الأجنبية ، و(٣٣,٤) مليون أوقية من الذهب ويمكن للدول العربية مجتمعة بواسـطة هذه الاحتياطيات المالية ، أن تحقق أقصى نفع ممكن من النظام النقدي الدولي والمؤسسات النقدية الدولية ، وذلك اذا ما أمكن تكوين كتلة نقـديـة عربية دولية . ويبين الجدول التالي احتياطيات الدول العربية من العملات الاجنبية والذهب ، وصافي موجوداتها الاجنبية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ وذلك بناء لاحصائيات صندوق النقد العربي :[١]

(١) صندوق النقد العربي - دائرة البحوث والاحصاء . «الدول العربية بيانات واحصائيات اقتصادية ١٩٧٥ - ١٩٨٤» العدد٣ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٦ - ص١٣ - ١٥ .

احتياطيات الدول العربية من الذهب وغير الذهب وصافي الواردات الأجنبية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤

ذهب : مليون أوقية / مليون درهم

	احتياطيات ١٩٨١			احتياطيات ١٩٨٤		
	ذهب	غير ذهب	صافي موجودات أجنبية	ذهب	غير ذهب	صافي موجودات اجنبية
الأردن	١.٠٦٧	١٠٨٦.٧٠	١٤٤٠.٥٣	١.٠٦٠	٥١٥.٠٠	٧٢٢.٨٩
الامارات	٠.٦٧٨	٣٢٠٢.٢٠	٥١٤٧.٩٢	٠.٨١٧	٢٢٨٦.٩٠	٩٢٨١.٣٩
البحرين	٠.١٥٠	١٥٤٤.١٠	٢١٣٦.٠١	٠.١٥٠	١٣٠٢.٤٠	٢٣٠٤.٤٩
تونس	٠.١٨٧	٥٣٦.١٠	٤٥٩.٦١	٠.١٨٧	٤٠٦.٣٠	٣٣٤.٦٤
الجزائر	٥.٥٨٠	٣٦٩٥.٠٠	٤٢٩٨.٣١	٥.٥٨٠	١٤٦٤.٠٠	١٨١٧.٦٠
السعودية	٤.٥٦٧	٣٢٢٣٦.٠٠	١٤١٧٧٧.٤٥	٤.٥٩٦	٢٤٧٤٨.٠٠	١٣٤٤٨٦.٧١
السودان	٠.٠٠٠	١٧.٠٠	(١١٩٥.٦٩)	٠.٠٠٠	١٧.٢٠	(٧٤٥.٤٨)
سوريا	٠.٨٣٣	٢٩١.٠٠	٧٩٤.١٤	٠.٨٣٣	غ.م	١٩٣٩.٨٧
الصومال	٠.٠١٩	٣٠.٧٠	١٠.٢٠	٠.٠١٩	١.٠٠	(١٦٨.٨٨)
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
عمان	٠.٢٧٤	٧٤٤.٣٠	١٣٦٢.٥٩	٠.٢٨٩	٩٠٠.٢٠	٢٣٣٩.٥٩
قطر	٠.٧١٣	٣٦٥.٨٠	١٣٩٩.٣١	١.٢٠٥	٣٨٠.٠٠	١٩١٣.٢٤
الكويت	٢.٥٣٩	٤٠٦٧.٥٠	٧٦٢٥.٠٩	٢.٥٣٩	٤٥٩٠.٢٠	٧٧٣٥.٧٨
لبنان	٩.٢٢٢	١٥١٦.٤٠	٤٦٢٣.١٤	٩.٢٢٢	٦٧١.٦٠	٣٦١٦.٣١
ليبيا	٣.٥٧٨	٩٠٠٣.٠٠	١٠٠٧٥.٣٩	٣.٦٤٨	٣٦٣٤.٠٠	٤١٨٧.٧٧
مصر	٢.٤٣٢	٧١٦.٠٠	(١٧٣٠.٠٠)	٢.٤٣٢	٧٣٦.٠٠	٢١٤.٢٩
المغرب	٠.٧٠٤	٢٣٠.٠٠	(١٧٧.١٩)	٠.٧٠٤	٤٩.٠٠	(٨١٦.٣٤)
موريتانيا	٠.٠١١	١٦١.٨٠	(٢٦.٩٩)	٠.٠١١	٧٧.٥٠	(١٤٦.٥٩)
اليمن الشمالي	٠.٠٠٧	٩٦١.٦٠	١٠٤٥.٠٤	٠.٠٠٩	٣١٨.٥٠	٣٩٦.٧٦
اليمن الجنوبي	٠.٠٤٢	٢٥٤.٥٤	٢٢٧.١٦	٠.٠٤٢	٢٤٨.٧٢	١٠٤.١٤
المجموع	**٣٢,٦٠٣**	**٦٠٦٥٩,٧٤**	**١٧٧٦٠٣,٦٤**	**٣٣,٣٤٣**	**٤٣٣٤٦,٥٢**	**١٦٤٥١٨,٤٤**

و- اتساع السوق : يضم السوق على مستوى العالم العربي مئتي مليون من المستهلكين للدخل القومي ، في الدول العربية . ومع ذلك فإن حجم التبادل التجاري ضئيل فيما بينها ، اذا ما قورن باجمالي التجارة الخارجية العربية . ويسمح حجم السوق العربي بقيام المشروعات الكبيرة ، ذات الحجم الانتاجي الاقتصادي في ظل درجة معينة من الحماية الموحدة . وبامعان النظر في هياكل الانتاج والتجارة الخارجية للدول العربية ، نجد أن هناك قدرا لا يستهان به من مقومات التكامل فيما بينها ، برغم ما يبدو في الظاهر من تشابه في منتجاتها الرئيسية وهو ما يجعل منها اقتصاديات متنافسة في بعض الأحيان .

ولو نظرنا إلى التبادل التجاري بين الدول العربية ، على صعيد الواردات خلال فترة أمدها عشر سنوات تمتد من ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٤ ، فإن الواردات ارتفعت من ١٦٠١,٢١ مليون دولار إلى ٧٣٤٧,٧٠ مليون دولار ، علما بأن أعلى معدل للتبادل التجاري – الواردات كان قد تحقق خلال عام ١٩٨١ اذ بلغ ١٣٨٣٩,٩٤ مليون دولار . وتحتل دولة البحرين منذ عام ١٩٧٨ المركز الأول في وارداتها من الدول العربية ، كما تمثل المملكة العربية السعودية المركز الثاني ، بينما احتلت المغرب فالأردن فالامارات العربية المركزين الثالث والرابع وفقا لاحصائيات عام ١٩٨٤ . وكما يبين الجدول التالي مجمل التبادل التجاري بين الدول العربية على صعيد الواردات خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٤(١)

(١) صندوق النقد العربي – دائرة الابحاث والاحصاء – التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٣ – ١٩٨٤ ، العدد الرابع ، ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦ ص٩ .

مجمل التبادل التجاري بين الدول العربية
على صعيد الواردات ١٩٧٣ - ١٩٨٤

جَدول (أ)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الأردن	٦٦,٣٤	٨٢,٣٨	١٤٤.٧٥	١٦٨,٢٤	٢٢٣,٨٥	٢٨١.٥٤	٤٣١.١٢
الامارات	٥٥,٣٠	١٣٤,٣٠	١٦٧,٢٠	٢٢٠,١٠	٣١٤,٠٠	٢٤٥,٥٠	٦٦٣.٥٠
البحرين	٢١٣,٣١	٧٠٧,١٥	٦٥٣,٧٢	٧٣٨,٢٠	٩٥١.٩٩	٩٣٩,٦٣	١٢٩٧,٣٩
تونس	٢٨,٩٠	١٠٣,٩٩	١٠١.٤١	١٢٥,٠٥	١١٠.١٧	١١٩,٩٠	٢٣٤.٢٥
الجزائر	٥٨,٩٠	٦٤.٠٧	٥٥,١٣	٤٠.٧٦	٢٢.١٠	١٧.٣٥	٦٦,٩٢
السعودية	٤٧٨,٨٠	٨٣٦,٧٠	١٠٤٥,٨٠	٢١١٤.٧٠	٢٠٩٣,١٠	٩٠٢,٩٠	١١٤١.٥٠
السودان	٢٨,٦٢	٥١,٧١	١٠٣,٢٦	١٣٨,٨٥	١٥١,٠٠	٣٣,٠٠	٤١.٣٦
سوريا	٨٧,٢٢	١٦٩.٦٤	١٤٨,٤٤	٢٩٨,٢٠	٣٩٦,٣٤	٣٧٨.٢٨	٦٧٠.٧٤
الصومال	٣,١١	٥,٤٢	٩.٠٧	٣١.٨٢	٣.٠٨	٢٦.٨١	١٨.٢٦
العراق	٣٧,٧٠	٨٧,٨٠	١٠٦,٦٠	٦٩.٨٠	٦٧.٦٠	٧٠.٩٠	٤٠٢,٢٠
عمان	٣٠,٥٢	٩٨.٢٥	١٤٣,٣٦	١٥٠.٥٤	١٦٠.٨٣	١٨١.١٠	٢٢٨.٥٨
قطر	٣٢,٠٥	٤٥,٣٢	٥٥,٤٩	١٠٧,٥٧	١٢٥,٠٠	٦٤.١٦	٧٤.٠٢
الكويت	٩١,٦٠	١٠٦,٠٠	١٠١,٦٠	٨٤,٥٠	١١٤.٨٠	١٦٢,٨٠	١٩٧,٧٠
لبنان	١٣٤,٧٧	١٦٥.١١	٩٩,١٧	٦٨.٥٣	٢٣٨,١٣	٢٤٥.٧٩	٢٨٦.٧٧
ليبيا	١١٧,٧٠	١٥٧,٦٠	١٦٢,٢٠	٤٣,٨٠	٦٥,٣٠	٩٦,٥٠	٧١.٠٠
مصر	٥٤,٣٦	١٤٥,٣١	٢٧٨,٣٢	٢٠٧,٨٢	١٤٧,٩٥	١٩٠.٦٢	٩٦,٨٥
المغرب	٣٢,٨٨	١٧١,٢٧	١٥٤,٠٢	١٨١,٤١	٢٠٢,٠٥	٢٥٤,٧٥	٥٧٠.٧٣
موريتانيا	٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٣٦	٣,٣٩	٤,١٣	٢,٩٥	٨,٤٢
اليمن الشمالي	٢٦.٧٣	٢٩,٩٨	٤٠.٩٦	٦٧.٥٧	٢١٥,٩٤	٣٧٠.٧٦	٣٤٢.٨٩
اليمن الجنوبي	٢٢,٤٠	١١٧,٥٥	٤٣,٦٤	٩٧,٤٤	١٠٤,٧٢	٩٢,١١	٢٩١.٩٨
المجموع	**١٦٠١,٢٠١**	**٣٢٧٩,٥٥**	**٣٦١٩,٥٠**	**٤٩٥٥,٢٩**	**٥٧١٧,٠٨**	**٤٦٧٧,٣٥**	**٧٢٣٦,١٨**

بقية الجدول في الصفحة التالية .

تكملة جدول مجمل التبادل التجاري بين الدول العربية على صعيد الواردات

جدول رقم (ب)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأردن	٥٧٧,٣٤	٧٣٤,٨٣	٧٩٨,٩٤	٧٢٠,٤٣	٦٦٣,٦٦
الامارات	٧٥١,٤٠	١٢٢٧,١٠	٧٥٧,٤٠	٦٥٠,٦٠	٦٣٦,٦٠
البحرين	٢٠٣١,٤٩	٢٥٣٠,٨٩	١٧٩٧,١٤	١٤٩٢,٤٤	١٧١٨,٨٣
تونس	٣٧٢,٢٢	٤٧١,٩٤	١٩٣,١٠	٩٣,٧٣	١٧٠,٢٩
الجزائر	١٢٥,٧٢	١٤٦,٥٣	٩٥,٧٧	١٠٣,٦٨	٩٣,٣٠
السعودية	١٣٠٣,٤٠	١٥٨٦,٠٠	١٥٢٢,٤٠	١٣٢٩,٢٠	١٠٤٤,٨٠
السودان	٣٧٥,٠٣	٣٤٩,٣٩	٤٠٨,٠٥	٣٥١,٩٤	٦٦,٠٦
سوريا	١٠١٥,٨٨	١٥٤٠,٣٤	٦٥٣,٨٩	٨٤,٧٧	٤٣٥,٧٢
الصومال	٢٨,٠٩	٦٢,٨٩	٨١,٣٠	١٦,٠٢	٢٤,٨٣
العراق	٦٩٣,٨٠	١٤٧٦,٥٠	١٣٥٤,٦٠	٥٠١,٠٠	٢٢٨,٢٠
عمان	٣٨٩,٤٧	٥٦٤,٩٣	٥٨٣,٨٤	٤٥٠,٩٢	٥١٦,٦٨
قطر	١١٠,٠٦	٩٦,٠٠	٨٢,٤٠	٦٦,٠٠	٧٣,٧٨
الكويت	٢٣٩,٤٠	٢٣١,٤٠	٢٦٦,٧٠	٣٣٢,٦٠	٦٨,٥٠
لبنان	٥١٧,٧١	٥٣٩,٨٥	٢٤٩,٧١	١١٣,٠٠	٦١,٤٢
ليبيا	٤٤,٨٠	٩٦,١٠	١٣٣,٧٠	٦٥,٥٠	١٠٨,٧٠
مصر	١٠٥,٩٦	١٥٣,٦٢	١٤٥,٣٦	٣٧٣,٤٦	٤٦٥,٨٠
المغرب	٨١٠,٠٠	٩٦٩,٨١	٨٨٦,٦٩	٧٢٨,٧٩	٩٠٩,٩١
موريتانيا	٦,٢٧	٢,٩٧	٣٨,٣٤	٢٥,٣٩	٠,٤٣
اليمن الشمالي	٤٣٦,٩٨	٤١٠,٣٨	٣١٦,٨٧	٢٥٩,١٣	١٠,٥٤
اليمن الجنوبي	١١٢٥,٢٨	٦٦٨,٥٧	٢٠٥,٨٤	١٠٥,٠٦	٣٩,٦٥
المجموع	**١١٠٦٢,٣٠**	**١٣٨٣٩,٩٤**	**١٠٥٧٢,٤١**	**٧٨٦٣,٦٦**	**٧٣٤٧,٧٠**

بينما تطور حجم التبادل التجاري بين الدول العربية في مجال الصادرات من ١٤٠٨,١٦ مليون دولار إلى ٦٩٧٨,٥٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٤ وكان حجم هذا التبادل قد بلغ أعلى مستوى له في عام ١٩٨١ اذ بلغ ١٣٩٢٥,٦٦ مليون دولار .

وقـد احتلت المملكـة العربية السعودية منذ عام ١٩٧٤ المركز الأول في حجم صادراتها إلى الدول العربية ، وبناء لاحصائيات عام ١٩٨٤ فقد احتلت البحرين ثم دولة الامارات المركزين الثاني والثالث كما يبين الجدول التالي :[١]

مجمل الصادرات بين الدول العربية

جدول (أ)

(مليون درهم)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الأردن	٣٠,٢١	٥٦,٩٤	٥٢,٣٩	٦٩,١١	١٠٣,٧٧	١٣١,٧٤
الامارات	٣٥,٧٠	٩٦,٣٠	١٤٦,٣٠	٢٢٦,٠٠	٢٣٠,٦٠	٣٦٣,٦٠
البحرين	٥٤,٥٥	٢١٦,٨٥	٢٥٢,٠٠	٤٩٨,١٦	٧٠٧,٤٧	٣٧٢,٢٤
تونس	٣٩,١٦	٦٣,٦٤	٨٦,٨٩	٣٦,٠١	٤٩,٦١	٨٩,٢٧
الجزائر	٣١,٧٥	٢٥٩,٢٤	١٣,٤٩	١٣,٨٢	٠,٤٠	٠,٤٠
السعودية	٣٠١,٤٠	١٢٤٢,٩٠	١٠٤٢,٠٨	١٢٦٧,٥٠	١٧٠٦,٧٠	١٤٤٦,٣٠
السودان	٤٩,٩٩	٤٩,٧٢	٥٨,٨٦	٤٤,٥٨	٥٩,٩٧	٨٤,١٢
سوريا	٧٣,٨٥	١٠٥,٢٣	٨٥,٤٤	١١٥,٧٧	١٣٨,٠٩	١٤٢,٣٣
الصومال	٢٨,٢١	٣٧,١٣	٥٨,٨٢	٥٣,٩٣	٤٥,٥٩	٩٥,٢٣
العراق	١٠٤,٩٠	١٥٤,٠٠	٢٥٥,٢٠	٢٨٩,٣٠	٣١١,٠٠	٣٨١,٧٠
عمان	١,٢٧	٠,٩٢	٢,٩١	٢,٧٦	٣,٢٦	٨,٦٠
قطر	١٥,٣٢	١٥,٥٢	١٤,٤١	٢٧,٠٤	١٣,٨٥	٠,٠٠
الكويت	١٥٥,٧٠	٣٢٤,٠٠	٦٥٦,٠٠	٧٤٤,٧٠	٧٨٧,٠٠	٧٩٤,٣٠
لبنان	٣٠٢,٢٨	٨٣٨,٩٩	٨٠٨,٣٣	٣٧٤,٣٢	٥٤٠,٩٧	٦٠٣,٨٤
ليبيا	٥١,٢٠	٢٣,٣٠	٦,٤٠	١٧,٥٠	٧١٠	٤٢,٠٠
مصر	٧٨,٧٣	١١٤,٥١	١٢٠,٠٧	١٤٢,٨٤	١٧٩,٤٠	٢٠٨,٢٧
المغرب	٤١,٩٠	٦٦,٦٦	٥٢,٩٦	٣٣,٤٣	٣٧,٥٨	٤٦,١٩
موريتانيا	٠٠,٠	٠٠,٠	٠,٢٥	٠,١٣	٠,٣٣	١,٢٢
اليمن الشمالي	٢,٠٩	٢,٩٠	١,٨٣	٢,٣٦	٢,٧٥	٤,٣٤
اليمن الجنوبي	٩,٩٥	١١,٤٠	١٧,٠١	١٥,٦٥	٦٨,٦٤	٣٤,٩٤
المجموع	**١٤٠٨,١٦**	**٣٦٨٠,١٥**	**٣٧٣١,٥٦**	**٣٩٧٦,٩١**	**٤٩٩٥,٠٨**	**٤٨٥١,١٣**

(١) المصدر السابق ، ص٩ .

تكملة جدول مجمل الصادرات بين الدول العربية

جدول (ب)

(مليون درهم)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الاردن	١٨٤,٩١	٢٤٣,٥٩	٣٥٠,٩٣	٣٢٨,٥٩	٢٢٤,٤٤	٣٣٤,٨١
الامارات	٦٣٢,٧٠	١١٩١,٠٠	١١٢٣,٨٠	٨٧٩,٩٠	٦٤٤,٦٠	٦٦٤,٣٠
البحرين	٧٥٨,٢٧	٩٣١,٠٩	١٢٩٧,٢٢	١٠٧٥,٦٩	٩٢٧,١١	٨٨٣,٩٢
تونس	١٠١,٤٥	٨٧,٣٧	١٩٣,٤٢	١١٢,٥٠	٨٧,٦٠	١٢٧,٠٣
الجزائر	٣,٦٦	٩,٠١	٩,٨٩	٤٣,٦١	٣٦,٠٢	٩٠,٦٧
السعودية	٢٣٩٦,٦٠	٤٠١٣,٣٠	٥٧٣٥,٧٠	٤٤٠٧,٣٠	٣٠٠٩,٥٠	٢٧١٤,٧٠
السودان	٩٩,٦٧	١٥٢,٥١	٢١١,٠٦	٢٢٢,٥٨	١٧٢,٦١	١٩٧,٣٨
سوريا	١٨٤,٠٥	١٦٢,٠٤	٢٠٢,٣٩	١٩٦,٥٠	١٥٠,٦٣	١٨٩,٩٧
الصومال	٩٥,٣٨	١٠٣,٥٢	١١٣,٣٥	١١١,٤٤	١٠٤,١٧	٥٥,٥٢
العراق	٨٣٤,٩٠	١٠٦٨,٢٠	٩٤١,٧٠	٤٤٩,٣٠	٢١٥,٧٠	٣٤٢,٩٠
عمان	١١,٠٦	١٢,٤٩	٢١,٤٦	٣٦,٦٢	١٥,٧٣	١٤,٤٤
قطر	١٧٥,٣٢	١٩٢,٣٣	١٧٣,١٠	١١١,١٩	١١٨,٧٣	١٠٦,١٩
الكويت	١٢٦٣,٧٠	١٧٧٥,٧٠	٢٢٧١,٤٠	٢٠٢٣,٠٠	١٢٤٠,٤٠	٣٦٨,٨٠
لبنان	٦١٢,٤٠	٦٦٤,٤٠	٦٩٧,٧٦	٥٦٩,٤١	٤٤٦,٢٤	٢٥٩,٤٣
ليبيا	٣٣,٣٠	١٩٦,٢٠	١٠٤,٢٠	٢٥,٦٠	٣٥,٧٠	٣١٥,٠٠
مصر	١٧٣,٥٩	٣٦٤,٣٤	١٥٨,٣٥	٢٢٣,٨٢	١٥٠,١٢	١٧٥,٠٠
المغرب	٦٣,٨٤	٨٥,١١	١١٨,٣٦	٨٣,٤٠	١٠٢,٠٧	١٢٤,٥١
موريتانيا	٠,١٩	٠,٦٤	١,٤١	٣,٧٤	٤,٦٣	٠,٠٠
اليمن الشمالي	١٠,٤٠	١١,٤٣	٢١,٣٢	٢٧,٥٧	١٨,٦٠	١١,٦٣
اليمن الجنوبي	١٢,٧٦	١٨١,٧٠	١٧٩,٠٣	٣٦,٩٠	٦٣,٨٣	٥,٣٤
المجموع	٧٦٤٨,١٥	١١٤٤٥,٩٧	١٣٩٢٥,٦٦	١٠٩٥٨,٦٦	٧٧٦٩,٤٣	٦٩٧٨,٥٥

المصدر السابق

ز – قوة مركز المساومة الاقتصادية الدولية للعالم العربي :

يتمتـع العـالم العربي بامكانيات متنوعة تتيح له أن يكون في مركز المساومة الدوليـة في تشكيل وممارسة علاقاته التجارية والاقتصادية الدولية . ويتمثل هذا المركز في أن المنطقة العربية تنتج وتصدر سلعا لا تقاس أهميتها فقط بالأرقام بل بما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية خاصة ، وان أهم هذه الصادرات هي البترول والقطن والفوسفات .

كمـا أن الدول العـربية تستورد كميات هائلة من المواد الغذائية ومن السلع المصنعة فيمكن عن طريق التنسيق فيما بينها الوصول إلى شروط أفضل في الشراء .

فالتخطيط المبكر لخلق مثل هذه المناطق الصناعية الاقليمية هو ما تحتاج إليه هذه الدول ، نظرا لظروفها الطبيعية وقدرتها التمويلية وحجم أسواقها على مجابهة متطلبات هذه الاستراتيجية الصناعية في الأجل الطويل .

فإذا كنا نهدف إلى تكامل أو تعاون صناعي عربي ، على أسس سليمة قائمة على دراسة المصالح المشتركة للدول العربية ، مما يحقق التنمية الاقتصادية الفعالة ، فإن ذلك يتطلب أن يتجه العمل العربي نحو وضع سياسة محددة ، ودقيقة لتنمية الهياكل الرئيسية ولاقامة المشروعات الأساسية والهامة ، مما يشكل الاطار العام للتنمية الصناعية في العالم العربي على أن توضع خطة مدروسة على مستوى العالم العربي لكل من الأمور التالية :

أ – تصنيع المواد الأولية العربية مع اعطاء الأولوية في هذا التصنيع للمواد التي تزداد فيها القيمة المضافة زيادة كبيرة بتصنيعها مثل (البترول والفوسفات وذلك على سبيل المثال لا الحصر) .

ب – انشاء الصناعات الأساسية مثل صناعة الحديد والصلب .

ج – انشـاء الصنـاعـات التكميليـة للهيكل الانتاجي في العالم العربي وأهمها صناعة بناء وصيانة السفن بمختلف أنواعها وأحجامها .

د – انشـاء الصناعات المتلاحقة وهي الصناعات التي تمتاز باكتفاء ذاتي من استخـراج المواد الأولية إلى انتاج سلع نهائية (مثال ذلك صيد الأسماك وتعليبها وانشاء مراكب الصيد البخارية ... الخ) .

و – انشاء عدد من المؤسسات المالية والبنوك من أجل تمويل مثل هذه الصناعات .

ان هذه الأسس[1] وان كانت قد طرحت في مطلع السبعينات ، إلا أنها مازالت تشكـل الاطار الذي يمكن للتكـامـل الاقتصادي العربي ، أن ينتهجه كأساس لاستـراتيجيـة صناعة عربية ، خاصة وأن معوقات العمل العربي المشترك ، قد حالت دون أن تتجه هذه المقومات بشكل عام لتحقيق تكامل اقتصادي حقيقي ، باستثناء مشروعات العمل العربي المشترك على صعيد اقليمي ، بين الدول العربية أو على صعيد أجزاء من الوطن العربي ، وكما سنبين في المباحث التالية من هذا الباب .

---

(١) على سبيل المثال – فإن المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للدول العربية والذي عقد في الكويت في الفترة من ١٠ – ١٧ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧١ حدد الاستراتيجية اللازمة للاسراع بخطى التصنيع في البلدان العربية خلال السبعينات على الأسس التالية :

أ – وضع سياسة قومية للاحلال محل الواردات .

ب – توجيه برامج التصنيع لخدمة الصناعات التصديرية .

ج – وضع المشروعات اللازمة لمضاعفة التعاون الصناعي وتحقيق التكامل الاقليمي .

د – تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة .

استـراتيجيـة التنميـة في الدول العـربية خلال مؤتمر التنمية الثاني للأمم المتحدة المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للدول العربية – الكويت – اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧١ .

وتتلخص المعوقات التي حالت دون أن يأخذ طابع التكامل الاقتصادي العربي المسار المرجو والمتوقع بما يلي :

١ - ان واقـع تجـزئة العالم العربي قد أدى إلى تفاوت كبير في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فيه ، وفي توزيع الثروات والموارد المتوافرة مما أدى بالتالي إلى تفاوت كبير في درجات النمو ، ويدلل على هذا التفاوت أن نصيب الفرد من الناتج القومي ، أو الناتج المحلي يتفاوت بين الدول العربية من ١٦٦ دولارا إلى ٢٠٧٥٢ دولارا وهو ما يؤكد على التفاوت في توزيع قوى وعناصر الانتاج ، الذي يمكن استغلاله في سبيل خدمة التكامل ضمن اطار اعادة بناء الهياكل الاقتصادية العربية ، وخلق نوع من التوازن بين هذه القوى وعناصر الانتاج ، بما يعود بالفائدة على كافة الدول العربية وعدم تمركزها ضمن مجموعة محددة منها . ويبين الجدول التالي تطور نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي / القومي في الدول العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥[١] . والتي نأخذها هنا كفترة تأشيرية تدل وتوضح على حجم الفروقات في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي خلال هذه الفترة :

---

(١) صندوق النقد العربي - دائرة الأبحاث والاحصاء ، الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٥ العدد ٧ ، يونيو / حزيران ١٩٨٧ . ص١٥ .

نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي القومي في الدول العربية
١٩٧٤ - ١٩٨٥

جدول (أ)

(دولار للفرد)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الاردن	٢٩٣	٣٦١	٤٥٧	٥٧٦	٧٤٧	٨٨٣
الامارات	١٦٠٤٣	١٩٥٣٢	٢١٨٨١	٢٣٥٤٧	١٩٨٣٨	٢٣٥٤٩
البحرين	٢٩٧٥	٤٥٦٠	٥٨٣٠	٦٥٤٧	٧٣٨١	٨١٧٣
تونس	٦٤٤	٧٦٦	٧٧١	٨٦٠	٩٨٣	١١٦٣
الجزائر	٧٧٠	٨٥٦	٩٤٤	١٠٩٧	١٤٤٣	١٧٢٤
السعودية	٤٠١٤	٥٤٧٤	٦١١٧	٧٢١٧	٧٨٠٩	٨٣١٥
السودان	٢٣٣	٢٧٦	٣٢٩	٣٩٦	٤٣٥	٤١٨
سوريا	٥٩٤	١٥٢	٨٣٨	٨٦٦	١٠٠٠	١١٤٨
الصومال	١٥١	٢٢٢	٢٣٨	٢٧٩	٣٣٣	٣٢١
العراق	١٠٦٢	١٢٢٥	١٥٤١	١٧٠١	١٩٧١	٣٠٠٩
عمان	٢٢٢٤	٢٧٢٣	٣٢٤١	٣٢٦٣	٣١١٥	٤٠١٦
قطر	١٥٠٠٩	١٤٧٨١	١٧٢٨٦	١٨٠٨٨	١٨٤١٨	٢٤٤٩١
الكويت	١٣٨٣٥	١١٩٠٥	١٢٢٧٣	١٢٤١٨	١٢٧٩٩	١٨٨٥٨
لبنان	١٢٨٠	١١٧٦	٥١٥	٩٦٨	١٠٩١	١٢٧٣
ليبيا	٥٦٢٩	٥٢٥٣	٦٤٧٣	٧٢٩٤	٦٨٨٥	٩١٠٦
مصر	٣١٢	٣٦٠	٤٥٢	٥٤١	٦٢٨	٤٤٠
المغرب	٤٥٨	٥١٩	٥٢٠	٥٦٩	٧٠٠	٨١٧
موريتانيا	٢٦٦	٣٣٦	٣٦٧	٣٦٦	٣٥٠	٣٨١
اليمن الشمالي	١٥٨	٢٠٣	٢٦٢	٣٢٦	٣٩٣	٤٤٠
اليمن الجنوبي	١٦٠	١٥٥	١٧٩	٢١٦	٢٥١	٢٨٢
المجموع	**٩٣١**	**١٠٧٨**	**١٢٣٧**	**١٤٣٣**	**١٥٩٧**	**١٨٧٥**

المصدر : السابق

تكملة جدول نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي / القومي في الدول العربية ١٩٧٤ - ١٩٨٥

جدول (ب)

(دولار للفرد)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الأردن	١١٣٢	١١٦٧	١١٩٧	١٢٠٦	١١٥٤	١١٣٦
الامارات	٣٠٢٣٠	٣١١٢١	٢٧١٠٤	٢٣١٦٨	٢١٨٤٥	٢٠٣٦٢
البحرين	١٠٨٠٩	١١٩٣٣	١٢٥٥٠	١٢٧٥٣	١٢٤٨٣	١٢٢٢١
تونس	١٣٥٦	١٢٨٣	١٢٠٣	١١٧٢	١١٤٦	١١٦١
الجزائر	٢٢٥٥	٢٣٠٥	٢٢٧٦	٢٣٨١	٢٥٠١	٢٦٧٨
السعودية	١٢٣٧٧	١٥٧٠٤	١٤٩٦٢	١١٢٧٥	٩٥٠٠	٨١١٥
السودان	٤٣٤	٥٠٥	٣٦١	٣٣٣	٤٣٦	٢٧٧
سوريا	١٤٥٥	١٨٠٠	١٨٨٤	١٩٤٣	١٩٣٣	١٩٧٣
الصومال	٣٩٠	٥٩٩	٤٢٣	٣٣٠	٢٩٢	١٦٦
العراق	٤٠٤٧	٢٧٢٨	٢٩٩٦	٢٨٤٢	٢٩١٤	٣٣٥٦
عمان	٦٠٩٦	٦٩٣٣	٦٩٤٢	٦٩٥٨	٧٤٠٨	٨٠٨٩
قطر	٣٤٠٤٠	٣٦٠٨٩	٢٩٢١٨	٢٣٠٩٩	٢٣١١٩	٢٠٧٥٢
الكويت	٢٠٩٤٤	١٧٣١٦	١٤٢٠٤	١٣٨٣٦	١٣٥٣٩	١١٥٥٤
لبنان	١٥٢٦	١٤٧٠	١٢٨٢	١٣٥٨	٩٠٢	٣٤٢
ليبيا	١١٧٠٤	٩٩٢٠	٨٩٧١	٨٣٠٣	٧٣٩٠	٧٤٥٦
مصر	٦٠٩	٦٨١	٧٢٢	٧٧٢	٨٤٤	٩٥٨
المغرب	٨٨٩	٧١٨	٧٣٥	٦٣٧	٥٥٦	٥٤٢
موريتانيا	٤٢٤	٤٠٠	٣٩٨	٤٠٧	٣٩٥	٣٦٥
اليمن الشمالي	٤٦٦	٤٦٨	٥٦٩	٥٩٨	٥٤١	٥٤٠
اليمن الجنوبي	٣٣٩	٣٧٤	٤٣٠	٤٧٤	٤٨٩	٤٩٥
المجموع	**٢٥٠١**	**٢٥٩٦**	**٢٥٢٢**	**٢٢٧٤**	**٢١٨٤**	**٢١٤٠**

٢ – ان واقع النمو السريع لبعض الدول العربية خلال عقد من الزمن فقط قد وسع الهوة فيما بينها ، وبين الدول الأخرى ، مما زاد في خلل التركيب الهيكلي الاقتصادي العربي ، حيث نما الاتجاه الاقليمي في عمليات التنمية القطرية على حساب التنمية العربية الشاملة ، والارتباط بالأسواق التجارية والمالية العالمية . وانه على صعيد تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية ، نجد أن نسبة ذلك بين مجمل الدول العربية مقارنة بحجم تجارتها الخارجية لم تتعد ٧,٩٢٪ وكما يبين الجدول التالي تطور التبادل التجاري بين الدول العربية ، نسبة إلى مجمل تجارتها الخارجية خلال ١٩٧٣ – ١٩٨٤ :

٣ – كذلك فإن التفاوت في الطروحات السياسية وشكل الانظمة قد لعب دوراً أساسياً ، في اعاقة اتجاهات التكامل الاقتصادي ، حيث هناك تباين أساسي في التوجه العام ، بين الدول التي تنتهج ما يسمى بالنظام الحر ، وتلك التي تنتهج ما يسمى بالنظام الموجه أو الاشتراكي . كما أن تقلب الحياة والعلاقات السياسية العربية ، قد انعكس على الاوضاع الاقتصادية بين هذه الدول ، في اطار آني برغماتي دون النظر إلى البعد الاستراتيجي للتكامل الاقتصادي وفوائده ، في المدى البعيد على مجمل الأوضاع العربية(١) وقد انعكس هذا العامل السياسي في ترجيح العلاقات الثنائية العربية على العلاقات المتعددة الأطراف .

(١) الدكتور يوسف صايغ «المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين» – محاضرات الموسم الثقافي لعام ١٩٧٩ وزارة الاعلام والثقافة – الادارة الثقافية – دولة الامارات العربية المتحدة ص١٠٧ – ١٣٨ .

نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية إلى مجمل سجلها التجاري

جدول (أ)

(مليون دولار)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الأردن	٢٤,٦٨	٢١,٧٢	٢٢,٢٧	١٩,٣١	٢٠,١٠	٢٣,٠٤
الامارات	٣,٧٤	٣,٢٦	٣,٦٩	٣,٧١	٣,٦٧	٤,٢٠
البحرين	٣٢,٩٥	٣٨,٤٥	٣٧,٧٣	٣٨,٨٨	٤٢,٨٠	٣٨,٥٤
تونس	٦,١٤	٨,١٣	٨,٢٨	٦,٩٥	٥,٨١	٦,٤٨
الجزائر	٢,١١	٣,٦٢	٠,٦٤	٠,٥١	٠,١٧	٠,١٢
السعودية	٨,٠٢	٦,١٠	٦,١٣	٧,١١	٦,٤٧	٤,٠٤
السودان	٩,٠١	٩,٥٦	١١,٠١	١١,٩٥	١٢,١٣	٨,٦١
سوريا	١٦,٧٠	١٣,٦٥	٨,٩٤	١٢,٠٨	١٤,٣٦	١٤,٨٠
الصومال	١٩,٩٢	٢٢,٢٢	٢٧,٠٥	٣٤,٣١	١٨,٥٤	٣٥,٠٨
العراق	٥,٣١	٢,٩٨	٣,٢١	٣,٠٠	٢,٦٤	٢,٨٩
عمان	٧,١٢	٦,٤٨	٦,٩٢	٦,٩٥	٦,٧٠	٧,٧١
قطر	٥,٨٠	٣,٤٦	٣,٩٠	٤,٤٢	٤,٦٩	١,٨٣
الكويت	٥,٦٤	٣,٦٢	٦,٨٧	٦,٣٠	٦,١٦	٦,٣٥
لبنان	٢٣,٤٩	٢٧,٦٧	٣٠,٠١	٤٢,٩٠	٣٦,٥٨	٣٣,٤٣
ليبيا	٢,٩٥	١,٦٤	١,٧٥	٠,٥٣	٠,٥٣	٠,٩٥
مصر	٦,٥٥	٦,٧٢	٧,٤٦	٦,٥٨	٥,٠٢	٤,٧١
المغرب	٣,٦٤	٦,٥٩	٥,٠٤	٥,٥٤	٥,٣٣	٦,٧٣
موريتانيا	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٤٠	٠,٩١	١,٠٣	١,٣١
اليمن الشمالي	٢٢,١٤	١٦,١٩	١٤,٠٤	١٦,٨٨	٢٠,٩٠	٢٩,١١
اليمن الجنوبي	١٩,٦٧	٢٨,٥٢	٢٩,٥١	٣٤,٠٩	٣٠,٠٩	٢٢,٠٧
المجموع	**٧,٢٨**	**٦,٦٤**	**٦,٥٤**	**٦,٥٩**	**٦,٥٥**	**٥,٦٠**

المصدر :

(١) صندوق النقد العربي - دائرة الابحاث والاحصاء - التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٧٣ - ١٩٨٤ العدد الرابع كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ ص ١٤ .

تكملة جدول نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية إلى مجمل سجلها التجاري

جدول (ب)

(مليون دولار)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأردن	٢٦,٢٣	٢٨,٣٥	٢٨,٩٣	٢٨,٧٤	٢٦,٤٣	٢٨,٦٩
الامارات	٦,٢٩	٦,٤٣	٧,٦١	٦,٠٦	٥,٩١	٦,٤٢
البحرين	٤١,٣٠	٤١,٧٦	٤٥,١٩	٣٨,٨٠	٣٦,٩٨	٣٩,٠٧
تونس	٧,٢٤	٧,٩٨	١٠.٤٠	٥,٧٢	٣,٦٧	٥,٩٦
الجزائر	٠,٣٩	٠,٥١	٠,٦٤	٠,٦٣	٠,٦٥	٠,٨٦
السعودية	٤,٢٧	٤,٠٢	٤,٩٣	٥,٠٩	٥,١٣	٥,٢٧
السودان	٩,٣٥	٢٤,٩٠	٢٥,٥٧	٣٥,٣٩	٢٦,٥٢	١٦,١٣
سوريا	١٧,١٩	١٨,٩٢	٢٤,٢٣	١٤,٠٦	٣,٦٣	١٠,٧٣
الصومال	٢٣,٢٤	٣٩,٢٧	٣٣,٥٤	٣٣,٩٢	٢٦,٣٠	١٩,٤٣
العراق	٤,٣٠	٤,٣٤	٥,٠٩	٦,١٤	٤,٣٤	٣,٤٣
عمان	٧,٠٢	٨,٠٠	٨,٧١	٨,٩٨	٧,٦٢	٨,٢٧
قطر	٤,٩٦	٤,٤٨	٣,٩٠	٣,١٨	٣,٩٦	٣,٣٩
الكويت	٦,١٦	٧,٤٨	١٠,٧٢	١١,٩٦	٨,٣٢	٣,٠٢
لبنان	٢٩,٠٤	٢٦,٩٧	٢٦,٣٥	٢٠,٨٠	١٤,٤٥	١١,٠٢
ليبيا	٠,٤٩	٠,٨٤	٠,٣٤	٠,٨٠	٠,٥٨	٢,٦١
مصر	٤,٧٦	٥,٩٥	٢,٦٠	٣,٠٣	٣,٨٨	٤,٦١
المغرب	١١,٣٤	١٣,٤٨	١٦,٣٨	١٥,١٩	١٤,٧١	١٧,٠١
موريتانيا	٢,٠٦	١,٧٧	٠,٦١	٦,٤٣	٥,١٥	٠,٠٨
اليمن الشمالي	٢٣,٤٧	٢٣,٩١	٢٣,٩٠	٢٢,٠٧	١٧,١٥	١,٨٣
اليمن الجنوبي	٣٤,٦٧	٦٠,٩٤	٥٠,٦٨	٢٠,٢٢	١٧,٤٧	٥,٣٣
المجموع	٦,١٩	٦,٥٣	٧,٩٢	٧,٢٢	٦,٤٦	٦,٤٨

المصدر : السابق .

المبحث الثاني

الأسس والمحاور الرئيسية لمجالات التكامل الاقتصادي العربي

تناولنا في المبحث السابق مقومات التكامل الاقتصادي العربي ، وأشرنا إلى المعوقات الرئيسية التي حالت دون تحقيقه على الوجه الأكمل ، واقتصار اتجاهاته على المشاريع الثنائية وتغليبها على الطابع القومي ، وعليه سنتناول في هذا المبحث الأسس والمحاور الرئيسية ، لمجالات التكامل الاقتصادي العربي قبل أن نستعرض في المباحث الاخرى ، ما تم على صعيد العمل العربي المشترك والوحدة الاقتصادية العربية ، والسوق العربية المشتركة .

يكمن البعد الاستراتيجي للتكامل الاقتصادي العربي ، في أنه يوفر القاعدة الصلبة التي تنهض بالدول العربية كوحدة اقتصادية واحدة ، لها كيانها ووضعها على الصعيد الدولي ، ويحتاج هذا البعد إلى مجموعة من الأسس حتى يتسنى له ان يفعل ، ويؤثر في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الراهن ، الذي يتجه نحو ربط العالم بشبكة اقتصادية متكاملة تتميز بمرونة عالية في تحرك عناصرها ، عوضا عن النظام السائد والذي يصنف العالم بين دول منتجة ودول مستهلكة . ويمكن تحديد هذه الأسس بما يلي :

١ - توزع الاقتصاد العالمي بين كتل اقتصادية تكون العلاقات فيما بينها علاقات مرنة ، من حيث انتقال عناصر الانتاج والسلع النهائية ، اذ أصبح العالم يشكل وحدة ولم يعد بالامكان تقسيمه إلى سوق مستهلك وسوق منتج ، أو

إلى دول صناعية ودول نامية ، أو إلى دول شمال ودول جنوب على الرغم من أن هذه التقسيمات ، مازالت آثار بصماتها تطبع التوجهات الاقتصادية السائدة حاليا ، بينما يأخذ هذا التوجه الجديد نحو ترسيخ نفسه . فالعلاقات الاقتصادية بين دولة ما وتكتل اقتصادي أو مع بعض الدول المكونة له ، لن تكون في صالح هذه الدولة بل ستجعلها مجالا مفتوحا لهيمنة هذا التكتل الاقتصادي ، أو للدول فيه وسيطبعها بالتبعية الاقتصادية له ، مما سيجعل كافة توجهاتها في التطور والنمو محصورة في المقدار الذي تسمح به هذه الدول أو التكتل .

لقد ربط التطور الهائل في وسائل الاتصال العالم في شبكة واحدة ، بحيث يمكن الآن نقل المعلومات من أقصاه الى أدناه وبالعكس خلال ثوان ، وأدى التطور التكنولوجي إلى تحديث وسائل الانتاج من حيث الكميات المنتجة ونوعياتها ، مما ضيق من التنافس في مجال خصائص السلعة الواحدة ، كما أن التضخم وارتفاع مستوى المعيشة أصبح من العوامل المهمة في احتساب كلفة الانتاج ، والتي يدخل في اعتبارها مستوى الأجور في الدولة المنتجة ، وتوافر المصادر الأولية وقرب وبعد الدول المنتجة عن الأسواق العالمية الأخرى ، ولذلك اتجهت الدول الصناعية نحو تحويل ونقل التكنولوجيا إلى دول أخرى ، مما يمكنها من الحفاظ على مستويات انتاجها وحصتها في الأسواق ، وانتقلت هي إلى انتاج سلع جديدة تعتمد على التخصص ، وارتفاع المستويات التكنولوجية والقليل من المصادر الأولية والطاقة اللازمة لانتاجها .

ان هذه الديناميكية في التطور قد تطلبت تحول مناطق جغرافية معينة ، إلى تشكيل تكتل اقتصادي يسعى إلى التكامل بين اعضائه ، أو الدول المكونة له كالسوق الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ، ومجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) قديما والتوجه نحو انشاء تكامل اقتصادي بين دول الحوض الباسيفيكي ، حديثا حيث نقلت اليابان صناعة بناء السفن مثلا إلى كوريا الجنوبية وصناعة الفولاذ إلى الصين .

وتستطيع الدول العربية في ظل التكامل الاقتصادي فيما بينها أن تشكل وحدة اقتصادية مستقلة ، في اطار التركيب الاقتصادي العالمي بدل تبعيتها لأطر اقتصادية أخرى .

٢ – إن الواقع الاقتصادي الراهن لكل من الدول العربية له خصائصه ومميزاته ، التي يتوجب تحديدها في اطار مفهوم أشمل يأخذ في اعتباره العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، بين الدول العربية ، لتحديد الأهداف المتوقع تحقيقها في أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي على المدى البعيد ، ويمكن تلخيص هذه الاهداف بما يلي :[١]

أ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي ، مما يساعد في القضاء على التخلف . وعلى الاستثمار الأفضل للموارد الطبيعية .

ب – المساعدة في التخلص من التبعية الاقتصادية ازاء الدول الاجنبية

ج – دعم التوجهات السياسية للأقطار العربية في مواجهة العدوان على الأمة العربية .

د – الاسهام والتعاقد مع الدول النامية الأخرى لتغيير النظام الاقتصادي العالمي الحالي ، الذي هو في غير صالح الدول النامية عموما ، ودعم هذه الدول في مجال تطورها الاقتصادي .

٣ – برمجة اعادة بناء الهياكل الانتاجية ، وبنية السوق المحلية في كل من الدول العربية استنادا للتنسيق المشترك بين هذه الدول ، في السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقد ، وذلك وفق مراحل مرنة تأخذ بعين الاعتبار ، تقييم كل مرحلة والاستفادة من نتائجها قبل المباشرة في مرحلة أخرى . ان عملية التكامل الاقتصادي هي عملية احلال لنظام جديد في

---

(١) منير الحمش ، التكامل الاقتصادي العربي دار الجليل ، الطبعة الأولى – دمشق ١٩٨٧ ، صفحة ١٩٧٤ .

هياكل الانتاج ، وبنية الأسواق المحلية وتتطلب الكثير من الجهود المشتركة ، والتنسيق بين هذه الدول حتى لا يسود أي شعور بالربح والخسارة في مفهومه الضيق والأدنى ، ولتجنب أية صدامات أو انتكاسات حادة عند التطبيق العملي وفي تحديد المراحل ، يجب مراعاة الأولوية للمرافق الأساسية ثم إلى القطاعات التخصصية .

٤ - ان عملية التكامل الاقتصادي تعتمد أساسا على قدرات الدول العربية الذاتية في مجال القوى البشرية والمصادر الأولية والاستغلال الأمثل لها . فالقوى البشرية الذاتية للعالم العربي هي القوى المخططة والمنفذة لأي تكامل بناء على وعيها التام لأهميته ، من حيث مردوده ولادراكها بأن أية قوالب جاهزة له لا تتعدى في كونها شكلاً من أشكال التبعية ، التي تحاول طمس أية توجهات حقيقية نحو التكامل واضعاف الثقة في امكانات تحديد هذه القوى لمصالحها ، أما بالنسبة إلى المصادر الأولية فهي برمجة الانتاج بناء على توافر هذه المصادر واستخداماتها ، بحيث يتوافق حجم هذه المصادر مع امكانات الاستفادة منها وفق تصور بعيد المدى لا يتأثر بهوامش آنية الربح على حساب التنمية .

أما بالنسبة إلى المحاور الرئيسية للتكامل الاقتصادي العربي فيمكن تلخيصها بما يلي :(١)

أولاً : التنمية القومية .

ثانيا : اعادة تشكيل هياكل الانتاج الصناعية واقامة التصنيع الأساسي .

ثالثاً : اعادة تشكيل هياكل الانتاج الزراعية والأمن الغذائي .

رابعاً : اعادة بناء هيكل السوق العربية، وايجاد نظام لتسوية المعاملات المالية.

---

(١) المصدر السابق ص١٧٦ - ٢٠٠ .

خامساً : تعبئة الموارد البشرية والمالية .

سادساً : ايجاد نظام نقدي عربي موحد .

سابعاً : اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة .

ثامناً : توفير العناصر الجوهرية في البنى الأساسية .

تاسعا : الارادة السياسية .

أما اذا نظرنا إلى الكيانات أو التكتلات الاقتصادية القائمة بالفعل ، وأخذنا ذلك وجها للمقارنة في مدى نجاح التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية فإننا نجد :

أولا : في مجال التكامل الصناعي :

هناك امكانيات متوافرة أمام الدول العربية ، لتخطيط التنمية الصناعية على أسس من التكامل الاقتصادي فيما بينها ، تؤدي في الأجل الطويل إلى انشاء قاعدة صناعية قوية للاستراتيجية العربية البعيدة المدى ، فالهيكل الحالي للانتاج في معظم الدول العربية ، يتصف بصغر حجم الوحدات الانتاجية وباعتماده بدرجة كبيرة على تقنية انتاجية غير متقدمة ، وعلى الأيدي العاملة غير المؤهلة كليا ، وذلك لتوافر عنصر العامل غير الماهر في معظم الدول العربية من ناحية ، ولانخفاض تكلفته من ناحية أخرى فضلا عن أن الآلات الحديثة المستخدمة في الانتاج الصناعي ، مصممة للانتاج الكبير الأمر الذي حال دون استخدامها لضيق الأسواق العربية المحلية ، ولنقص وسائل النقل بها وارتفاع تكلفتها . وعلى هذا الأساس ، فإن الانتاج الصناعي العربي أخذ يتجه إلى إنتاج المنتجات الصناعية صغيرة الحجم (Small Scale Industries) وتتركز أهم هذه الصناعات في الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، ومع ذلك فتوجد في الدول العربية بعض الصناعات الكبيرة ، مثل تكرير البترول والصناعات البتروكيماوية والفوسفات والحديد والصلب والأسمنت ، والأسلحة والسيارات ونستطيع الجزم بأن مشكلات القطاع الصناعي تكاد تكون متماثلة في معظم الدول العربية وهي تتمثل أساسا فيما يلي .

١ - عدم كفاية الكفاءات إلفنية الادارية ونقص الخبرة في هذا المجال وسيطرة الروتين الحكومي .

٢ - عدم الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة .

٣ - عدم توافر المواد الأولية اللازمة لبعض الصناعات في كل دولة عربية على حدة .

٤ - أحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الصناعي .

٥ - نقص الطلب المحلي في بعض الدول وزيادته في الأخرى وصعوبة التسويق وخاصة مع شدة المنافسة الخارجية .

٦ - اتجاه القروض المحلية أو الأجنبية في أغلب الدول العربية إلى تمويل الصناعات الكبيرة ذات العائد السريع ، والمرتبطة بالسوق الدولية واهمال الصناعات الصغيرة ، على الرغم من أهميتها في مد الصناعات الكبيرة بما تحتاج إليه من سلع ، نصف مصنعة ومن أهميتها لسد احتياجات السوق المحلية .

٧ - عدم الاهتمام بالتكامل الصناعي بين الدول العربية وتمثله القضايا التالية :

أ - ان البنيان الصناعي في الدول العربية يعاني من قصور كبير في الهياكل الأساسية ، حيث لم يتح للانتاج الصناعي العربي الفرصة الملائمة للنمو المتوازن (Balanced Growth) ، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين مجموعة من الدول تمثل منطقة صناعية اقليمية ذات اكتفاء ذاتي وذات قدرة على النمو المستمر (Self Sustaining) .

ب - إن كل دولة عربية قد اهتمت بتكوين قطاع صناعي مقصور على عدد قليل من الصناعات الكبيرة ، مثل البترول والصناعات البتروكيماوية والحديد والصلب ، مما أدى إلى قصر تكوين المهارات الفنية والادارية على هذا القطاع وحده .

ج – ان التكامل الصناعي يمكن الدول العربية جماعيا خلال مدة وجيزة نسبيا ، من تكوين قاعدة صناعية عريضة تمكنها من التعامل مع دول العالم على أساس كونها من الدول الصناعية لا من المتخلفة .

إن الأسلوب العملي المستمد من الواقع لتطوير التكامل الصناعي ، بين الدول العربية على الأسس السابق عرضها ، يتمشى في رأينا مع ما جاء في تقرير لجنة المصالح الاقتصادية بين البلاد العربية والأجنبية والذي يقوم على مبدأين رئيسيين :

١ – اختيار مجموعة من الصناعات المتقدمة يراعى في اختيارها أن تشكل أساسا لصناعات المواد الأساسية ، والصناعات التحويلية والهندسية والاستهلاكية والوسيطة والنهائية ، وكذلك الصناعات التجميعية ومن ثم توزيع هذه الصناعات ، وفق خطة متفق عليها لانتاج كل منها وفق جدول زمني لاتمام بناء كل مرحلة من مراحلها .

٢ – تأمين سوق عربية واحدة – بأكمل حد ممكن – لجميع هذه الصناعات المتفق عليها . وذلك وفق نظام الحوافز التجارية كالاعفاء من الرسوم والقيود الجمركية والادارية والنقدية ، والحوافز المالية مثل اقامة بعض هذه المشاريع على أساس عربي مشترك ، أيا كان موقعها والمساهمة في توفير وسائل تمويلها من قبل الحكومات والصناديق التمويلية ، والمصارف والقطاع الخاص وذلك وفق أفضليات محددة تحفز على توجيه الأموال اليها ، وتستهدف فيما تستهدف إليه تحويل الفوائض المالية العربية الموظفة في الخارج ، الى استثمارات صناعية ذات عمق وكثافة ديناميكية تسهم في تطوير الاقتصاديات . وواضح ان هذا الأسلوب يعتبر مرنا بحيث لا يتعارض مع رغبات الدول العربية ، في الاحتفاظ بأنظمتها الاقتصادية وذلك لأن التركيز هنا هو على انتاج السلع لا على الأنظمة .

ولذا كان لابد بطبيعة الحال أن تجسد هذه المبادىء في اتفاقيات اقتصادية عربية ، تقوم على عناصر متكاملة في مجال التصنيع والتبادل التجاري والتعاون

الفني والاداري ، كذلك فإنه لابد من الدخول في شراكات مع مؤسسات صناعية أجنبية ، وبالأخص تلك التي تحمل جنسيات دول صديقة مثل شركات البترول ، والشركات الأخرى التي تمتلك التكنولوجيات الضرورية والكفاءات الادارية .

ثانياً : في مجال التعاون المالي (التمويل) :

في الوقت الذي تسعى فيه بعض الدول العربية للحصول على قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل ، لمواجهة احتياجات نموها الاقتصادية نرى بعضا آخر منهـا ، ينعم بفوائض من عائدات البترول يفوق قدرتها على الاستيعاب إلى حد يقودها للبحث عن مجالات توظيف خارج المنطقة ، ووضعها في الأسواق النقدية والمالية الدولية هذا ، في الوقت الذي تعتبر فيه المنطقة العربية في أمس الحاجة إلى السيولة .

١ - التوظيفات والودائع العربية في الخارج :(1)

إن قسما من رؤوس الأموال التي يدرها البترول العربي يتم توظيفه مباشرة داخل الدول المنتجة للبترول ذاتها . ولكن قسما كبيرا من رؤوس الأموال هذه يتابع تدفقه نحو الاسواق العالمية وذلك للأسباب التالية :

أ - ارتفـاع معدل الدخل الفردي ، وانخفاض معدل أسعار الفائدة المحلية بما يدفع برؤوس الأموال إلى التدفق إلى الخارج .

ب - مقدرة الاستيعاب المحدودة في الدول المنتجة للبترول وذلك نظرا لطبيعة البنية الاقتصادية المحلية في هذه الدول .

ج - الأوضاع والظروف غير مواتية في بعض الدول العربية التي من شأنها ألا تجذب رؤوس الأموال إليها .

---

(١) راجع النشرة السنوية لصندوق النقد (IMF) في سنة ١٩٧٣ .

د - الاغراءات المقدمة من العالم الصناعي لاستثمار الفوائض العربية .

ومما سبق يمكن القول بأنه بوسع الدول العربية أن تؤمن بنفسها المبالغ الكافية لتمويل مشاريعها المختلفة شريطة أن يتم بينها تعاون وثيق وشريطة ايجاد المناخ المناسب لاستثمار فوائض الأموال العربية في الدول العربية .

٢ - استخدام المصالح العربية المالية لخدمة القضايا العربية :

أ - اعادة النظر في توزيع الأموال العربية المودعة في الخارج بتوجيه جزء منها إلى الدول الغربية التي تتفهم القضايا العربية وتقف منها موقفا عادلا .

ب - التنسيق بين صناديق التنمية القائمة في العالم العربي ، وهي صندوق التنمية الكويتي والصندوق العربي ، للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي ، والبنك الاسلامي للتنمية والصندوق السعودي والصندوق العراقي للتنمية الدولية ، والصندوق المشكل حديثا لدعم الاقتصاد المصري ، بحيث يتم التنسيق والتعاون بينها في اعطاء الأولويات ، لاقامة المشروعات التي تخدم المنطقة العربية أو أكثر من دولة عربية ، أولا ثم المشروعات الاقتصادية الكبيرة على مستوى العالم العربي ، بحيث تكون المشاريع التي تساهم فيها هذه المؤسسات ، وسيلة لدعم التكامل الاقتصادي العربي وليست مشاريع تقف في سبيل تحقيق هذا التكامل . ان هذه النقطة يجب أخذها بعين الاعتبار عند تمويل المشاريع الاقتصادية في الوطن العربي .

ج - ان تقوم الدول العربية ذات الفائض بتقديم القروض والتسهيلات المالية للدول الصديقة الآخذة في النمو .

د - انشاء شركات استثمار تستثمر أموالها على الوجه التالي :

١ - توجيه جانب من أموالها مباشرة إلى بعض الدول العربية التي لديها موارد طبيعية وثروات قابلة للاستغلال اقتصاديا وفق مشاريع مدروسة

من الناحية الاقتصادية والتجارية .

٢ – شراء أسهم وسندات في الدول العربية لكي يمكن توزيع مخاطر الاستثمار على قطاعات عريضة من النشاط الاقتصادي .

٣ – شراء أسهم وسندات حكومية في الدول الكبرى وكذا تملك نسبة من أسهم شركات الضمان العالمية ذات النفوذ السياسي في العالم وشركات اعلانات ومشروعات سياحية عالمية .. الخ وذلك بعد دراسة اقتصادية وسياسية لأثر هذا الشراء على قدرة الدول المستثمرة ، على الاشراف وتوجيه الشركات التي تدخل شريكة فيها ، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو لخدمة مصالحها البترولية ، كذلك ضمان استعادة الموجودات والعوائد خلال أية فترة زمنية مقبلة .

٤ – عدم التمييز بين المستثمرين العرب ومنحهم ميزات توازي على الأقل تلك الممنوحة للمستثمر الأجنبي ، مع السماح لهم بنقل الأرباح المحققة أو اعادة تشغيلها دون مضايقة ، في جميع الدول العربية فضلا عن فتح الحدود العربية للرعايا العرب بدون استثناء .

ومن الملاحظ في قطاع التمويل أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون الوثيق والثقة الصادقة بين الدول العربية والمستثمرين العرب بحيث تتعاون وتشارك فيما يعود عليها بالنفع المشترك ويخلصها من الاعتماد كليا في التمويل على الدول المتقدمة التي تصدر إليها التكنولوجيا وتفرض عليها التنمية حسب مصالحها أولا وأخيرا .

ثالثاً : في مجال التكامل الزراعي :

باستثناء الدول العربية ذات العائد البترولي ، فإن الانتاج الزراعي يعتبر عاملاً محركاً للتنمية الاقتصادية في الدول العربية ، وسوف يستمر خلال سنوات عديدة يلعب دورا سواء بتأثيره في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، الأخرى أو في النظام النقدي والمالي . كما أن مضاعفة جهود التنمية في هذا القطاع تلبي حاجات حتمية ناتجة عن التزايد في عدد السكان ، وعن الارتفاع المستمر في متوسط نصيب

الفـرد من الدخـل القـومي ، هذا فضلاً عن ضرورته لرفع دخول المزارعين وهم يشكلون غالبيـة السكـان . وعلى الرغم من توافر المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة في الدول العربية ، ومن تنوع مناخها وصلاحيته لزراعة أنواع عديدة من المحصولات على مدار السنة ، فإن المحاصيل الرئيسية مثل القمح والأرز على سبيل المثال لا تزال تستورد بشكل كبير لسد احتياجات السكان .

ويرجع ذلك إلى الأمور التالية :

١ – عدم استغلال الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية الشاسعة والقابلة للزراعة .

٢ – عدم استغلال المياه المتوافرة والتي يمكن استخدامها في عمليات الري .

٣ – بدائية الوسائل والأساليب المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي .

٤ – نظام ملكية الأراضي الزراعية في الدول العربية .

٥ – ضعف المردود مما يؤدي بالفلاح العربي إلى التحول نحو مجالات قد تعود عليه بدخل أفضل .

٦ – سوء توزيع الموارد البشرية المشتغلة في الزراعة بين مناطق الوطن العربي ، وهو ما يحول دون استغلالها الاستغلال الأمثل .

٧ – عدم توفـر الطرق والمـواصـلات التي تساعد على نقل المحاصيل الزراعية بجدوى اقتصادية .

وفي ضوء المعطيات السابقة تكون مجالات التكامل في :

أ – انشاء هيئة أو مؤسسة عربية تشارك فيها جميع الدول العربية وتعمل على :

١ – القيام بمسح شامل للأراضي الزراعية والثروة الحيوانية في الوطن العربي .

٢ – التوسع في انشاء المعاهد الزراعية التي تعمل على توفير المرشدين الزراعيين والفنيين والبيطريين من أجل خلق كوادر عربية قادرة على تحديث الزراعة فيها .

٣ – انشاء صناعة عربية مشتركة للجرارات والمعدات اللازمة للزراعة على مستوى الوطن العربي .

ب – العمل على تشجيع وتسهيل انتقال الأيدي العاملة الزراعية من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، إلى المناطق الزراعية ذات الكثافة المنخفضة . وهنا نشير إلى التجربة بين مصر وكل من السودان والعراق ، والتي تتمثل في نقل الأيدي الزائدة في قطاع الزراعة في مصر إلى السودان وإلى العراق .

ج – ادخال المكننة والتكنولوجيا الحديثة إلى الزراعة ، بمساعدة الدول العربية ذات الفائض المالي ، والمستثمرين الأفراد في المشاريع الزراعية الكبيرة ، كما يتم في السودان حيث يشارك صندوق التنمية الكويتي في تمويل زراعة قصب السكر وانشاء مصانع السكر .

د – تشجيع الدول العربية على التخصص في انتاج محاصيل زراعية معينة ، تتناسب وطبيعة الأرض والمناخ على أن يكون تحديد التخصص خاضعا لخطة عربية مشتركة .

هـ – ابطاء عمليات استصلاح الأراضي الصحراوية في بعض الدول العربية ، والصحراوية وتحويل الأموال المستغلة في هذا المجال إلى السودان مثلا ، حيث الأراضي الزراعية الشاسعة وغير المستغلة والتي تحتاج إلى رؤوس أموال أقل ، بكثير مما تحتاجه عملية الاستثمار في استصلاح الأراضي مع امداد السودان بالخبرات الزراعية والعمال الزراعيين اللازمين لذلك .

و – التوسع في صناعة الأسمدة وتوزيع مصانعها بين الدول العربية الزراعية حسب حاجتها ، من أنواع معينة من الأسمدة اللازمة للنمط الزراعي الذي سوف تتخصص فيه .

ز – قيام شركات استثمارية عربية مشتركة بتنفيذ المشاريع الزراعية على مستوى الوطن العربي .

ح – انشاء صناعات التعليب والتجفيف لحفظ الفواكه والخضروات في الدول ، التي سوف تتخصص في هذا النمط الانتاجي الكبير ، لكي تقوم بتزويد الدول العربية غير المنتجة لهذه المحاصيل .

ط – الاهتمام بانشاء السدود التي تساعد على تجميع مياه الامطار وحجزها ، للقيام بعمليات الري في فصول الجفاف وحتى لا تتعرض المحاصيل الزراعية للكوارث ، وكذلك انشاء السدود على مجاري الأنهار للاستفادة القصوى منها في الري .

في ضوء مثل هذا الاتجاه في التكامل الزراعي بين الدول العربية وانتهاج استراتيجية واضحة ، يمكن توفير الغذاء الكافي لأكثر من مائتي مليون انسان عربي في عام (٢٠٠٠) في وقت يعاني فيه العالم من مشكلة نقص الغذاء .

رابعا : التعاون في مجال النقل والمواصلات :

١ – ان زيادة حجم التجارة المتبادلة بين الدول . المتقدمة صناعيا وبين الدول العربية نظرا لتنفيذ برامجها الاقتصادية والصناعية قد يستلزم زيادة طلبها على السلع الاستثمارية ، إلى جانب مساهمتها بقدر متزايد في صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة ، بالاضافة إلى زيادة عدد سكان العالم عامة والدول العربية خاصة ، مما سوف يؤدي تلقائيا إلى زيادة كبيرة في حركة تبادل السلع بين دول العالم .

٢ – ان بعض الموانىء العربية بالرغم من محاولات التطوير والاصلاح التي حدثت فيها في السنوات الأخيرة . تعتبر إلى حد ما متخلفة بالنسبة إلى الموانيء العالمية المماثلة . هذا في الوقت الذي يقع فيه عدد كبير منها في أماكن

ذات أهمية استراتيجية اقتصادية وعسكرية على البحرين الأحمر والمتوسط وعلى الخليج العربي .

٣ - وفيما يتعلق بشركات الطيران العربية فإن مجالات التكامل فيها تكمن في توحيد أو دمج كل هذه الشركات أو بعضها في مجموعات اقليمية لتحقيق نتائج أفضل من ناحية القدرة على المنافسة في سوق الطيران العالمي وبالتالي خدمة مصالح الدول العربية تجاريا .

٤ - أما بالنسبة للنقل البري فإن الوطن العربي يشكو من ضعف قطاع السكك الحديدية سواء داخل الدولة الواحدة أو على النطاق الاقليمي أو القومي ككل ، مما أدى إلى صعوبة الاتصال السكاني أو التجاري بين هذه الدول على نطاق واسع .

٥ - الاتصالات الدولية ، بناء على أهمية هذا الموضوع لغرض التطور الاقتصادي والتكنولوجي ، فقد وافق المؤتمر الثاني لوزراء المواصلات العرب الذي عقد في مقر الجامعة العربية ، خلال الفترة من ١٦ - ١٨ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٤ على مبدأ انشاء شبكة فضائية عربية ، باستخدام قمر صناعي عربي وذلك لخدمة المواصلات والاعلام والثقافة والتعليم ، في العالم العربي وقد تم تنفيذ مشروع عربسات «القمر الصناعي العربي» مؤخرا وبدأ العمل فعلا ، إلا أن المشروع مازال يحتاج إلى وضع خطط لاستغلاله بشكل أفضل ، لخدمة اطار التكامل العربي في مختلف مجالاته ، فضلا عن وضع خطة تطويرية للاستخدامات الفضائية في المستقبل ، لما لها من أهمية في التعاون العربي والاستفادة من الخبرات المحلية بصورة سريعة .

المبحث الثالث

الوحدة الاقتصادية العربية والعمل العربي المشترك

توزع العالم العربي بين دولتي الانتداب ، فرنسا وبريطانيا ، بعد انهيار الامبراطورية العثمانية وزوالها أثر الحرب العالمية الأولى فيما تم بعد ذلك بين ١٩٢٢ - ١٩٣٢ منح بعض أجزائه الاستقلال في ظل الاستعمار المباشر أو الحماية ، وبرز نتيجة لهذا التوزيع وبتحريض ودعم من قوى الانتداب النزعة الاقليمية في أجزاء الوطن الواحد ، فتم رسم الحدود بين الدول وشكلت منها كيانات مستقلة ، بعد أن كانت في ظل الحكم العثماني وحدة مترابطة . وقد تحول أيضا الوضع الاقتصادي فيها من السوق المتكامل في ظل الاتحاد الجمركي ، باعتباره جزءا من الامبراطورية العثمانية إلى كيانات اقتصادية متعددة ، لكل منها وضعها الاقتصادي المستقل وتربطها وتحكمها مجموعة من الضوابط والقيود ، في علاقاتها بين بعضها البعض . فظهرت الوحدات الجمركية المستقلة بعد أن كانت وحدة النقد العثمانية سائدة بين أرجائه . إلا أن سلطات الانتداب قد اعترفت في مطلع عهد الانتداب بوجود روابط اقتصادية بين أطراف الوطن العربي ، فتضمنت صكوك الانتداب نصوصا بتميز ابرام بعض اتفاقيات تجارية تفضيلية بين بعض الكيانات التي أوجدتها .

لذلك فإنه يمكن القول أن منطقة الشرق الأدنى العربية ،التي كانت موزعة بين بريطانيا وفرنسا وتحت سيطرتهما ، كانت في عام ١٩٣٠ أشبه بسوق اقليمية للمواد الغذائية والسلع الزراعية الأخرى ، التي تنتجها بعض الدول العربية ، ولكن الأمور لم تسر فيها بعد على هذا النحو ، فقد بدأت بعد ذلك السياسة الاستعمارية

تظهر على السطح ، بهدف تكريس التجزئة وخلق الاقتصادات القطرية المنعزلة عن الأقطار العربية الأخرى ، وكانت الرسوم الجمركية العالية احدى الوسائل التي استخدمت في هذا المجال ، حيث أدخلت الرسوم الجمركية في كل قطر على حدة العديد من التغيرات المتتالية ، حتى أصبحت الحماية الجمركية الشعار الذي لا يمكن أن تتخلى عنه أية دولة عربية ، حيال تعاملها ومع الدول العربية الأخرى ، بحجة حماية الصناعات المحلية ، مما أدى إلى تأثير كبير في العلاقات التجارية بين الدول العربية في غياب المعاملة التفضيلية التي كانت سائدة قبل ذلك .(١)

وبعد أن أخذت الدول العربية استقلالها اتجهت إلى ابرام اتفاقيات اقتصادية فيما بينها ، باتجاه تدعيم اقتصادياتها أو ايجاد أطر تكاملية ووحدوية ، فكان من هذه الاتفاقيات الاتحاد الجمركي بين لبنان وسوريا ، الذي وقع في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٤٣ واستمر حتى مارس / آذار ١٩٥٠ وفي عام ١٩٥٣ تم التوصل إلى اتفاق جديد بين البلدين حدد الأسس والنظم التي تحكم المبادلات التجارية وعمليات الترانزيت وهو مازال قائما بين البلدين حتى الآن . كما قامت وحدة اقتصادية بين سوريا ومصر في ظل الجمهورية العربية المتحدة خلال فترة الوحدة بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦١ تحققت فيها الانجازات على صعيد عمليات التبادل التجاري ، إلا أن الانفصال قضى على هذه الانجازات ويشار أيضا في صدد تجارب التكامل الثنائية إلى تجربة التكامل بين مصر والسودان ، التي أعلنت خطوطها الأساسية في فبراير / شباط ١٩٧٤ وتم خلال عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ توقيع مجموعة من الاتفاقيات التي تحدد مسار هذا التكامل والأطر المكونة له وان لم يتم تنفيذ أي منها .

أما على صعيد الاتفاقيات الثنائية ، والتي يمكن تصنيفها ضمن مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، واعتبارها لبنة من لبنات التكامل الاقتصادي فهناك أكثر من ٦٠ اتفاقية ثنائية منذ أوائل الخمسينات ، من هذا القرن بعضها اتفاقيات تجارية وبعضها اتفاقيات تعاون اقتصادي ، وفني وتشمل أحكاما بتنمية التبادل التجاري . كما سعت دول المغرب العربي إلى اقامة مغرب

---

(١) منير الحمش ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار الجليل - الطبعة الأولى - دمشق ١٩٨٧ ص١٢٩ - ٢٣٠ .

موحد فعقدت خمسة مؤتمرات عامة ، أدت إلى إبرام خمسة بروتوكولات وعدد من اللجـان وكـان وزراء الاقتصاد في دول المغرب العربي ، المغرب والجزائر وتونس وليبيـا ، يجتمعـون سنـويا لهذا الغرض خلال الفترة ١٩٦٤ و١٩٦٧ ثم عقدوا اجتماعين في ١٩٧٠ و١٩٧٥ باستثناء ليبيا ، نتج عنهما تشكيل عدد من اللجان والمؤسسات فقط .

أما على صعيد التكامل الاقتصادي العربي فقد اقترن ذلك بتاريخ قيام الجامعة العـربيـة ، ففي المـادة الثانية من ميثاقها الصادر عام ١٩٤٥ نص على أن من أغـراض الجامعة العربية تعاون الدول المشتركة فيها ، تعاونا وثيقا في الشؤون الاقتصـاديـة والمالية ، بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة ومجالات الزراعة والصناعة إلى جانب شؤون المواصلات .

والمادة (٤) من الميثاق نصت أيضا على أن تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المـادة الثـانية لجنة خاصة ، تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان قواعد التعاون ومداه ، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة .

وهذا يدل على أن الجانب الاقتصادي يعتبر أحد الدعامات الثلاث التي تقوم عليها الجامعة العربية ، إلى جانب الدعامة السياسية والدعامة العسكرية .

وفي عام ١٩٥٠ أبرمت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وأنشىء بمـوجبهـا المجلسان التوأمان : المجلس الاقتصادي ، ومجلس الدفاع المشترك ونصت المـادة الثـانية من المعاهدة ، على أن ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الأقطار المتعاقدة والمختصين بالشؤون الاقتصادية ، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقتـرح على حكـومات تلك الأقطار ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبينة ، بهدف اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية للأقطار العربية ، ورفع مستوى المعيشة ، وتعـاونهـا على النهـوض باقتصـاديات أقطارها ، واستثمار مواردها الاقتصادية وتسهيـل تبـادل منتجاتها الوطنية ، وقد كان للربط الموضوعي ما بين الناحيتين

العسكرية والاقتصادية ، أثره في جدية المعاهدة كما يعني اعتبار الأمن الاقتصادي القائم على أساس من التعاون والتنسيق بين الدول العربية ، انما هو جزء من تحقيق الأمن العسكري ولو من ناحية النصوص النظرية .

ومنذ عام ١٩٥٣ عقد المجلس الاقتصادي ثماني وعشرين دورة كانت جهوده تتسم خلالها بالتدرج والشمول ، فبدأ من مرحلة التعاون والتنسيق صعودا إلى مرحلة بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصادية العربية ، حين صادق مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي ، على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ، والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في ٣٠/٤/١٩٦٤ ، في نقلة نوعية متميزة من حيث الأهداف والالتزام . ولكن هذه الاتفاقية ظلت بين مد وجزر في ظل ظروف وعلاقات سياسية واقتصادية دولية وعربية متقلبة .[١]

ونبحث فيما يلي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ثم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ثم نلقي نظرة على مجالس التعاون العربي الاقتصادي المشكلة حديثا في ١٩٨٩ .

أولاً : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

بلغ عدد البلاد الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حتى سبتمبر / أيلول ١٩٧٥ احدى عشرة دولة . من بين دول الجامعة العربية البالغ عددها العشرين[٢] ، والدول الأعضاء هي دولة الكويت - جمهورية مصر العربية - الجمهورية العراقية - الجمهورية العربية السورية - المملكة الأردنية الهاشمية - الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية السودان الديمقراطية - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - دولة الامارات العربية المتحدة - جمهورية الصومال الديمقراطية - الجمهورية العربية الليبية ، وطبقا للاتفاقية فإن عضوية مجلس

---

(١) المصدر السابق ، ص١٣٩ - ١٤١ .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية - اعداد الدكتور احمد جامع - ص٨ . ومجلة الاقتصاد العراقية - مقال الدكتور عبد العال الصكبان .

الوحـدة الاقتصادية العربية مفتوحة ، لكل الدول العربية التي تقبل الالتزامات الواردة في الاتفـاقيـة . كما اتخذ المجلس قرارا يقضي بانشاء نظام للانتساب ، يسـاعـد الدول العـربيـة على المشاركة في أعمال المجلس حتى تتهيأ لها ظروف الانضمام الكامل للاتفاقية . وقد ارتفع عدد الدول إلى ١٣ دولة فيما بعد .

ولاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أهداف يمكن ايجاز أهمها فيما يلي :

١ – حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

٢ – حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .

٣ – حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

٤ – حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية .

٥ – السماح بالتملك والارث في البلاد المشتركة .

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة أعلاه لابد من وسائل يمكن بواسطتها السعي إلى هذه الأهداف اذ نصت الاتفاقية على أن الدول الموقعة يمكن أن تصل إلى أهدافها بالوسائل التالية :

١ – جعـل دولها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية فيها .

٢ – توحيد أنظمة النقل والترانزيت .

٣ – عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع الدول الأخرى بصورة مشتركة .

٤ – تنسيق السيـاسـة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريـع الاقتصـادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا الدول المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن الأخرى شروطا متكافئة .

٥ – تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .

٦ – تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .

٧ – تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة .

٨ – تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في الدول الأطراف في التعاقد تمهيدا لتوحيد النقد بها .

٩ – توحيد أساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .

١٠– اتخاذ أية اجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية .

هذا وتتمتع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بدرجة كبيرة من المرونة تتضح من بعض الاعتبارات التي من أهمها :

١ – تحديد خطة عملية لمراحل التنفيذ وان تحدد الاجراءات التشريعية والادارية والفنية لكل مرحلة ، مع مراعاة الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ – مراعاة بعض الحالات الخاصة في بعض الدول المتعاقدة بشرط ألا يخل ذلك بأهداف الوحدة الاقتصادية العربية .

٣ – مراعاة جعل توحيد السياسات المختلفة بين الدول المتعاقدة السبيل الرئيسي لتحقيق الوحدة الاقتصادية ، مع التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات دول خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٤ – أجـازت الاتفـاقية لدولتين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة ، عقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة أوسع مدى من هذه الاتفاقية .

٥ – قرر الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، قيام مرحلة تمهيدية لهذه الوحدة لا تتجاوز خمس سنوات ، كما أجاز للمجلس أن يوصي حكومات الاطراف المتعاقدة عند الاقتضاء بمد هذه المرحلة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، كما قرر هذا الملحق أيضا أنه يجوز لطرفين أو أكثر الاتفاق على انهاء المرحلة التمهيدية ، أو أي من المراحل الأخرى والانتقال مباشرة إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة .

٦ – قرر الملحق الخاص بشأن الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع دولة غير طرف في هذه الاتفاقية ، ان أحكام هذه الاتفاقية لا تمنع أي طرف متعاقد في أن يعقد بصورة منفردة اتفاقيات اقتصادية ثنائية أو دفاعية مع دولة غير طرف في هذه الاتفاقية بشرط عدم المساس بأهدافها .

ثانيا : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو الهيئة التي عهد اليها تنفيذ أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ويتمتع بأعلى سلطة ولكل دولة فيه صوت واحد بغض النظر عن عدد ممثليها الدائمين ، ويعاون المجلس في أداء مهامه ثلاث لجان دائمة هي : اللجنة الجمركية واللجنة النقدية والمالية واللجنة الاقتصادية ويضم المجلس أيضا لجنة نواب الممثلين الدائمين ولجنة المتابعة كما له أمانة عامة تعمل بمثابة الجهاز الفني والتنفيذي لمقرراته .

وفي اطار تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية اتخذ المجلس سلسلة من القرارات في مختلف المجالات أهمها ما يلي :

أ – في مجال التبادل التجاري – تم اقرار ما يلي :

١ – قرار السوق العربية المشتركة .

٢ – قرار التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء من القيود الادارية والنقدية والكمية .

٣ – اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) .

٤ – نموذج القانون الجمركي الموحد .

٥ – تنظيم المراكز التجارية والاشتراك في المعارض الدولية .

ب – في مجال تنسيق الخطط الاقتصادية :

اتخذ المجلس عدة قرارات وخطوات بغرض تنسيق الخطط الانمائية والسياسات الاقتصادية التي تطبقها الحكومات العربية سواء منها السياسات المالية أو النقدية أو الضريبية أو التجارية .

ج – في مجال الاستثمارات : تقسم الانجازات في هذا المجال إلى اتفاقيات ومؤسسات :

١ – اتفاقيات الاستثمار : تم اقرار :
أ) اتفاقية استثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين الدول العربية .
ب) اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .
ج) اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى .

٢ – مؤسسات الاستثمار : تمت الموافقة على انشاء :
أ) الشركة العربية للتعدين .
ب) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية .
ج) الاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة الكيماوية .
د) شركة الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية .
هـ) الاتحاد العربي للصناعات الهندسية الكهربائية .

د – في مجال الضرائب صدر قراران نصا على عقد الاتفاقيات التالية :

١ – اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٢ – اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب بين دول المجلس .

هـ – في مجال الشئون الاجتماعية والعمل : تمت الموافقة على :

١ – الاتفاقية العربية للمستويات الأساسية للتأمينات الاجتماعية .

٢ – الاتفاقية العربية للمعاملة بالمثل في نظام التأمينات الاجتماعية .

٣ – اتفـاقيـة تنقل الأيدي العاملة في الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

٤ – التشريع الموحد للتأمينات الاجتماعية في الدول الأعضاء .

و – في مجال المدفوعات والنقد : وضع مشروعي الاتفاقيات التالية :

١ – اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي .

٢ – صندوق النقد العربي .

وتسعى هذه القرارات وما استجد عليها من قرارات لاحقة لتيسير وتسهيل عملية تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية إلى :

١ – تحقيق شمولية في التبادل التجاري بين الدول عبر انشاء سوق عربية مشتركة .

٢ – بناء قاعدة انتاجية تغطي الدول العربية ككل وتشمل مجالات متعددة .

٣ – تنسيق خطط التنمية في الدول العربية في اطار يتخطى النظرة الاقليمية الضيقة .

٤ – تنسيق سياسات التجارة الخارجية بين الدول العربية والعالم الخارجي وتحقيق شروط تجارية أفضل :

٤–١ – بالنسبة إلى تحقيق الشمولية في التبادل التجاري بين الدول العربية عبر انشاء السوق العربية المشتركة (فقد أفردنا له مبحثا خاصا) .

٤–٢ – أما بالنسبة إلى بناء قاعدة انتاجية تغطي الدول العربية ككل وتشمل مجالات متعددة ، فقد أخذت شكل المشاريع المشتركة والتي أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، على أهميتها إذ التزمت الدول الأعضاء فيها بموجب الفقرة (ج) من المادة التاسعة بـ «تنسيق الانماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة» . وتعود فكرة المشاريع المشتركة إلى مطلع الخمسينات ، من خلال مجموعة الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت بين عدد من الدول الاعضاء ، في السوق العربية المشتركة إلا أن هذه المشاريع لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي ، إلا بعد عام ١٩٧٣ حيث حقق ارتفاع العائد البترولي فوائض مالية أمكن استثمارها لتدعيم بنية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، دون أية عوائق قد تفرضها مصالح كل دولة وتوجهاتها الاقليمية «ذلك أنه نادرا ما تتطلب اقامة مشروع مشترك أن تتخذ الدول الاطراف اجراءات مساعدة ، أو يفرض عليها أعباء اضافية من خارج القطاع الذي ينتسب إليه المشروع ومن ثم يمكن لكل دولة أن تحتفظ بسيطرتها وسياساتها الخاصة ، في خارج هذا القطاع وذلك أنه من الممكن تقدير المنافع والأعباء التي تجنيها أو تتحملها كل دولة من الدول الأطراف في المشروعات المشتركة ، على نحو أكثر دقة بكثير مما يمكن به تقدير منافع وأعباء صور التكامل الاخرى ، الأكثر شمولا ، الأمر الذي يجعل أسهل أن تتفق الدول الأطراف على اقامة المشروع المشترك ، من أن تتفق على الدخول في اتحاد جمركي أو سوق مشتركة يصعب التنبؤ بآثارهما على كل منها»[1].

---

(١) عبد اللطيف الحمد ، الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي – الكويت – الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ١٩٧٤ ، ص١١ – ١٢ .

وقد قامت أربع شركات عربية مشتركة بمبادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هي :

١ - الشركة العربية للتعدين : برأسمال قدره ١٢٠ مليون دينار كويتي وباشرت نشاطها في أغسطس / آب ١٩٧٥ ، واتخذت عمان مقرا لها .

وتقوم ببحث المشروعات التالية :

- الفوسفات من منطقة المحاميد شرق مصر .

- حفرة النحاس في السودان ، وفي وادي الجيزي في سلطنة عمان .

- الحديد في منطقة فود كوان في السودان .

٢ - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية : برأسمال قدره ٦٦ مليون دينار كويتي ، وباشرت نشاطها في أغسطس / آب ١٩٧٥ واتخذت دمشق مقرا لها .

٣ - الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية : برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي ومقرها القاهرة .

٤ - الشركة العربية للاستثمار الصناعي : برأسمال قدره (١٥٠) مليون دينار عراقي واتخذت بغداد مقرا لها .

ويقوم المجلس بدراسة انشاء عدد آخر من الشركات العربية المشتركة مثل :

الشركة العربية للسياحة - الشركة العربية للنقل متعدد الوسائل - والمؤسسة العربية للنقل البري ، واتحاد الخطوط الجوية العربية العالمية والشركة العربية للزراعة والانتاج الغذائي ، بالاضافة إلى شركة للمقاولات وأخرى لتمويل الصادرات والمخزون السلعي .

كما ويشار في المشروعات المشتركة إلى تلك المشروعات المتفرعة عن منظمة أوابك في مجال النفط والخدمات البترولية والتي سبق وأن أشرنا إليها .

واضافة إلى هذه المشاريع هناك المشروعات المشتركة القائمة بمبادرة من جانب شركات الاستثمار ، التي تعمل كشركة قابضة في الأقطار المضيفة وتتولى بدورها ترويج وتكوين المشاريع المشتركة ، ومثال ذلك الشركة السودانية – الكويتية للانتاج الحيواني وعلف الحيوان ، والشركة السودانية – الكويتية للنقل البري والشركة السودانية – الكويتية للتشييد والبناء ، والشركة السودانية المصرية للري والبناء . كما يوجد هناك مشروعات مشتركة أنشئت بمبادرة مستثمرين فرديين على أسس تجارية بحتة .

وقد بلغ عدد هذه المشاريع المشتركة حتى نهاية عام ١٩٧٧ (٨١) مشروعا موزعة وفق ما يلي :

عدد المشروعات العربية المشتركة حسب نوع المشروع وقطاع النشاط

نوع المشروع / قطاع النشاط	مشروعات ميثاق طرابلس	مشروعات ثنائية	مشروعات متعددة الأطراف	اجمالي
١ – الزراعة	١	٤	٣	٨
٢ – الصناعة	–	٧	٧	١٤
٣ – التشييد والبناء	١	١٣	٢	١٦
٤ – النقل	٢	٣	٤	٩
٥ – ماشية	٢	١٥	١٥	٣٢
٦ – خدمات أخرى	–	١	١	٢
اجمالي	٦	٤٣	٣٢	٨١

المصدر : جامعة الدول العربية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – الأمانة العامة . مقدمة المشروعات العربية المشتركة حصر وتبويب ومقدمة تحليلية .

وكـان وزراء المال والاقتصاد العرب قد استعرضوا نشاط المشروعات العربية المشتركة وذلك ضمن اجتماعات دورة المجلس الاقتصادي العربي التي عقدت في الرياض في ١٩ فبراير / شباط ١٩٧٩ . حيث تم توقيع عقد تأسيس الشركة العربية لمصايد الأسماك برأس مال قدره عشرة ملايين جنيه استرليني وتقوم هذه الشركة بالصيـد في المياه الاقليمية العربية وأعالي البحار وكذلك تم بحث انشاء الشركة العربية للألمنيوم ، ومشروع معدات وآلات الغزل والنسيج ويلاحظ أن الأعوام ٧٣ – ١٩٧٦ قد شهدت الفورة الكبرى في تأسيس الشركات العربية المشتركة . أما عام ١٩٧٧ فكان بداية هبوط في معدل تأسيس الشركات العربية المشتركة .

والى جانب المشروعات العربية المشتركة فقد أقام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عددا من الاتحادات باعتبارها صيغا للتنسيق بين الصناعات القائمة في أكثر من دولة عربية وقد تم انشاء الاتحادات التالية :

١ – الاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة الكيماوية ومقره الكويت .

٢ – الاتحاد العربي للصناعات النسيجية ومقره القاهرة ، ونقل بعد ذلك إلى دمشق .

٣ – الاتحاد العربي للصناعات الهندسية ومقره بغداد .

٤ – الاتحاد العربي للصناعات الورقية ومقره بغداد .

٥ – الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ومقره بغداد .

٦ – الاتحاد العربي لصناعات الأسمنت والمنتجات الاسمنتية ومقره دمشق .

٧ – الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك ومقره بغداد .

٨ – اتحاد الموانيء البحرية ومقره البصرة .

٩ – الاتحاد العربي للنقل البري ومقره عمان .

١٠- الاتحاد العربي للصناعات الجلدية ومقره دمشق .

١١- الاتحاد العربي للناقلين البحريين ومقره بغداد .

١٢- الاتحاد العربي للسكك الحديدية ومقره حلب .

١٣- الاتحاد العربي للحديد والصلب ومقره الجزائر .

١٤- الاتحاد العربي للسكر ومقره الخرطوم .

إلا أن فعالية هذه الاتحادات تكاد تكون محدودة . على صعيد علاقاتها بالصناعات التي تمثلها في الدول العربية المختلفة أو على صعيد علاقاتها الدولية بالاتحادات أو الصناعات المشابهة في الأسواق الدولية ، وقد أوجز تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة) بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٤ المعوقات التي تواجه هذه الاتحادات بما يلي :

١ - تحديد الكيان القانوني : تشكو الاتحادات العربية النوعية المتخصصة من عدم وضوح كيانها القانوني ، مما يسبب لها بعض الصعوبات في العلاقة مع دولة المقر وخاصة في الفترة الأولى منذ بدء نشاطها .

٢ - عدم اكتمال الاشتراك سواء بالنسبة للدول العربية أو للشركات الموجودة في الوطن العربي .

٣ - نقص الموارد المادية في المراحل الأولى من التأسيس .

٤ - تأخر بعض الشركات في سداد اشتراكاتها .

٥ - ضعف التنسيق بين الاتحادات والمنظمات العربية المتخصصة .

ان الشركات والمشروعات العربية المشتركة ، قد تكون أحد الاشكال الهامة التي تسمح بتدفق رؤوس الأموال الخاصة والعامة ، من الدول العربية النفطية إلى

الدول العربية غير النفطية ، التي قد تواجه أزمة في تمويل استثماراتها كما أنها قد توفر حجما من رأس المال لبداية بعض المشروعات ، التي لا تتمكن الأقطار العربية الأقل ثروة من توفيره ، لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادي مناسب لها . ولكنها تبقى صيغـة محـدودة الأثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العـربية ، ما لم يتم دمجها في اطار خطة محدودة سلفا لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي ، وفق تصور استراتيجي لاعادة هيكلة (تقسيم العمل) بين الدول العربية ، على أساس تفاوضي يحقق التقاء بين المنافع القطرية والقومية .(١)

وفي مجـال تنسيق خطط التنميـة في الدول العربية ، في اطار يتخطى النظرة الاقليمية الضيقة ، فإن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد أشار في قراره رقم ٧٠٠ الذي أتخذ في دورته الخامسة والعشرين ، والذي نص على أن (تضع الامانة العامة برنامجا متطورا ومتدرجا تشترك في تنفيذه بالتعاون مع أجهزة التخطيط في الدول الاعضـاء ، بهدف السعي إلى تذليل الصعوبات والعقبات التي صاحبت محاولات التنسيق ، بين الخطط الانمائية العربية ، والعمل على استكمال جميع الشروط التقنيـة التي تحقق الوصول إلى مستوى مقبول من التنسيق الفاصل ، بينها على المستوى القومي اعتبارا من سنة ١٩٨١) .

ويأتي هذا انسجاما مع الهدف النهائي لعملية التكامل الاقتصادي العربي ، والذي يسعى نحو تحقيق التنمية الشاملة في الدول العربية، والنهوض بها من حالة التخلف والتجزئة إلى مسار نمو الوحدة العربية الشاملة ، ومما لا شك فيه ان مثل هذا التوجه يتطلب نهجا فيه الكثير من التخطيط والتنسيق ، للاستفادة من كافة الامكانات العربية المتوفرة على الوجه الامثل ، ومراعاة أهمية تقييم هذه المخططات على الطبيعة ، وتعديلها وفقا للمتغيرات التي قد تطرأ أثناء عملية التنفيذ الفعلي .

---

(١) راجع الدكتور محمود عبد الفضيل – النفط والوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الثانية – بيروت سبتمبر / ايلول ١٩٨٠ ، ص١٢١ – ١٤٠ ، وأيضا دراسة الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات العربية المشتركة ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد السابع عشر السنة الخامسة يوليو / تموز ١٩٨٤ ، ص٣٥ – ٤٦ .

ولكن المنهج التنسيقي عليه أن يتخطى حواجز اختلاف تركيب الانظمة على الساحة العربية ، واختلاف المصالح فيما بينها واختلاف الأدوات المنفذة لعملية التنمية في كل منها ولذا ، فإن الاطار الشامل لتحديد عملية التنمية العربية كأساس للتكامل الاقتصادي ، يتعثر لوجود هذه الحواجز ويسير في بطء شديد ، ونلاحظ أن تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قد تخطت الكثير من العوائق التي تحول دون التخطيط التنموي الشامل ، على صعيد الدول المكونة له ، مما سيكون له تأثير – بعد ترسخ هذه التجربة – على نشوء تجمعات مماثلة تسهل من عملية التكامل الشامل في المستقبل .

٤ – تنسيق سياسات التجارة الخارجية بين الدول العربية ، والعالم الخارجي حيث أشارت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، على «تنسيق سياسات التجارة الخارجية ، بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمي ، وبما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، ويكون عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع الدول الأخرى بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» .

ويتطلب تنفيذ ذلك أن تتخذ الدول العربية موقفا موحدا من القضايا الاقتصادية الدولية ، ولذا فإن تنسيق الموقف العربي من هذه القضايا لتحقيق التكامل الاقتصادي يفترض :

أولا : وجود النية الى تنسيق هذه المواقف ، وتنسيق النوايا ضروري ولا يمكن تحقيقه إلا عبر تنسيق السياسات وتوحيد المواقف السياسية ، وفي هذا المجال فإن الفصل بين السياسة والاقتصاد تعتوره بعض الصعوبات ، لذا فإن تنسيق الموقف العربي تجاه الاقتصاد الدولي ، لا يأتي إلا عبر تنسيق السياسة الخارجية للدول العربية وتوحيد نظرتها إلى العالم الخارجي .

وثانيا : يفترض تنسيق الموقف العربي تجاه الاقتصاد الدولي ، تحليلاً لواقع العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومعرفة مكان الاقتصاديات العربية ضمن مجموعة هذه العلاقات ، وابراز خصوصية العلاقة مع الدول النامية الأخرى .

وثالثا : يفترض تنسيق الموقف العربي تجاه الاقتصاد الدولي ، والانطلاق من فكرة(١) الانعتاق من دائرة العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي يفرضها السوق الصناعي العالمي وايجاد مسار جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية .

إلا أن هناك اتجاها مغايرا تماما للمشروعات العربية المشتركة ، بما تمثله وبما يمكن أن تحققه على صعيد التوجه نحو التكامل الاقتصادي ، اذا نالت الدعم العربي الكامل ، حيث أن هذا الاتجاه قد يجد له مجالا للتأثير على البنية الاقتصادية لبعض الدول العربية ، في جنوحها نحو تكوين مشروعات دولية مشتركة حيث تزيد من تبعية اقتصاديات هذه الدول ، بشكل مستقل وارتباطها المنفرد مع السوق الدولية ، وقد كان تكوين الفائض المالي لبعض الدول ومحدودية استثماره عربيا ، المدخل الذي استطاعت المؤسسات الدولية من خلاله جذب هذه الدول اليها بحيث توجه هذا الفائض لخدمة أغراض الدول الصناعية .

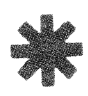
اطارات أخرى للتعاون العربي :

بعد أن أثبت مجلس التعاون العربي نجاحه في سياق التعاون العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ، فيما بين الدول العربية من جهة وبينها وبين الكتل الاقتصادية الدولية الأخرى ، كذلك وبسبب عدم تطور الاجهزة العربية الاقتصادية المتخصصة في مجال التعاون العربي ، ولعدة أسباب ، فإن بعض الدول العربية في مقتبل عام ١٩٨٩ أخذت تشكل نواة لاتحادات ومجالس تعاون مشتركة ، شبيهة بمجلس التعاون الخليجي وترمي إلى نفس الأهداف تقريبا ، ففي منطقة الشرق الاوسط العربية أعلن عن قيام مجلس التعاون العربي ، الذي يضم كلا من العراق ومصر والاردن واليمن الشمالي وترك الباب مفتوحا لانضمام دول أخرى ، وذلك من أجل تكوين مشاريع اقتصادية مشتركة ، وزيادة الربط والدعم الاقتصادي وفي المجالات الاخرى فيما بين هذه الدول . إلا أن اجراءات التنفيذ

---

(١) منير الحمش ، التكامل الاقتصادي العربي ، ص١٥٨ .

العملي لهذا المجلس لم تستكمل لحد الآن[1] لذا فإن تقييم الاداء لهذا المجلس سيكون في مرحلة لاحقة ، وان كانت المؤشرات الأولى تدل على الاحتمالات المؤكدة لنجاح المشاريع الاقتصادية المشتركة بين هذه الدول ، ضمن مجلس التعاون العربي ، من جهة أخرى فقد انشىء في شمال افريقيا العربي تجمع اقتصادي مغاربي آخر في مقتبل العام المذكور أيضا ، يتألف من المغرب وتونس والجزائر وليبيا وترك باب الانضمام مفتوحاً لأية دولة مغربية أخرى ، وحيث يعني هذا التجمع بالمشاريع الاقتصادية وتطور أواصر التعاون العربي المشترك لهذه الدول .



(١) عند اعداد الاضافات الجديدة لهذا الكتاب في مقتبل عام ١٩٨٩ .

المبحث الرابع

السوق العربية المشتركة

تنفيذا لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الاعضاء ، من أجل ارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة ، من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة . ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة ، وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة ، وتحسين ظروف العمل قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٣ أغسطس / آب سنة ١٩٦٤ انشاء السوق العربية المشتركة ، مستهدفا تحقيق الخطوة العملية الأولى على الطريق الذي ينتهي باقامة الوحدة الاقتصادية الكاملة ، وهي إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء ، تطلق بواسطتها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية ، والمنتجات الصناعية فيما بينها دون عوائق ضريبية أو تنفيذية ، على أن تخفض الرسوم الجمركية بين الدول العربية تدريجيا خلال مدة معينة ، وبشروط معينة واتفق على مبدأ العمل بأحكام اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة اعتبارا من مطلع عام ١٩٦٥ .

وطبقا للبرنامج المرسوم[١] ، فقد تم تحرير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية ، والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الصناعية والدول المتعاقدة من كافة الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى ، والقيود الادارية اعتبارا من

(١) راجع تقرير الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى الدورة العادية السادسة والعشرين – د. عبد العال الصكبان .

أول يناير / كانون الثاني عام ١٩٧١ وذلك بين أربع دول فقط من أعضاء المجلس هي الأردن وسوريا والعراق ومصر . وهذا يعني قيام منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأربع تعتبر الخطوة الأولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة .

ولقد اتسعت عضوية السوق مع تزايد أعضاء المجلس واتفق على أن يتم تطبيق أحكام قرار السوق من قبل جميع الدول الأعضاء ، بعد زوال الظروف التي بررت اعفاء بعضها من تطبيق كل أو بعض أحكام وقرارات السوق .

أما باقي أهداف السوق فلم تحقق بالكامل ، فمثلا أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً في مايو / آيار عام ١٩٧٠ بارجاء بدء تنفيذ توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء ، كما أقر بموجب القرار رقم ٢٨ الصادر في يونيو / حزيران ١٩٧١ تحرير جميع المنتجات الصناعية للدول الأعضاء من جميع الرسوم الجمركية .

كما طلب من الدول الأعضاء التي لم تصدق على قرار السوق ، تزويد الأمانة العامة خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر ، بالصعوبات التي تحول بينها وبين تطبيق كل أو بعض أحكام القرار . كما اتخذ المجلس قرارا بدعوة اللجنة الفرعية لتخطيط وتنسيق التجارة للاجتماع في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ لدراسة القيود الواردة على التبادل التجاري ، واقتراح السبل العملية لازالتها وتحديد برامج تنفيذها ، واتباع منهج التحرير السلعي كأحد المداخل الهامة في ازالة القيود والصعوبات .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن قرار السوق يقضي ، بأن يكون أعضاؤها هم الأطراف الموقعة والمصدقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وهكذا فإن السودان واليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية ودولة الامارات العربية المتحدة ، انضمت إلى السوق ولكنها لم تحدد مراحل انضمامها حتى فبراير / شباط ١٩٧٥ ، كما أن الكويت تطبق الكثير من أحكام السوق دون أن تنضم إليه ، وعليه فإن دول السوق العربية المشتركة الآن هي الأردن وسوريا والعراق وليبيا وموريتانيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وإذ تعتبر وثيقة السوق العربية المشتركة من أخطر وأهم القرارات التي نجمت عن العمل العربي الموحد ، في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي إلا أنه يؤخذ عليها ، أن أهداف السوق العربية – تكتفي بحكم طبيعتها – بتحرير التجارة الاقليمية العربية من القيود المختلفة ، دون أن تتغلغل في عمليات تنسيق الانتاج ذاتها .

كما أن تقييد انضمام الدول العربية إلى السوق ، باشتراط انضمامها أولا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، لا يخدم أهداف السوق كثيرا حيث أن توسيع نطاق السوق بانضمام جميع الدول العربية إليها – حتى لو لم تنضم إلى اتفاقية الوحدة – يدعم من امكانية الاسراع بالافادة من وفورات حجم السوق الكبير . وعلى الرغم من ذلك كله تبقى السوق العربية المشتركة ، خطوة ايجابية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة .

وتتلخص عمليات السوق بما يلي :

١ – حركة تحرير السلع حيث كان القرار الخاص بذلك هو ، تبني نفس الرسوم الجمركية المطبقة حين توقيع اتفاقية السوق بين الدول الأعضاء ، وعدم زيادتها أو وضع قيود جديدة على أي من السلع ، كما نصت اتفاقية السوق على ضمان وحماية دول السوق المشتركة ، بالشكل الذي يؤدي إلى تحرير التبادل التجاري فيما بينها دون الحاق أي ضرر بمصالحها ، ولكن القرار الخاص باستثناء بعض المنتجات ، من رفع قيود الرسوم الجمركية عنها أدى إلى عدم تنفيذ قرار تحرير حركة السلع في كثير من مجالاته . كما أن عدم الاتفاق بين الدول الأعضاء في السوق على توحيد التعرفة الجمركية ازاء العالم الخارجي ، حد من فعالية السوق كاطار للتكامل الاقتصادي وهبط بها إلى مستوى المناطق التجارية الحرة .

٢ – حركة تحرير انتقال عناصر الانتاج حيث لم تشر اتفاقية السوق إلى أية أحكام خاصة بانتقال الأشخاص ، ورؤوس الأموال بين الدول الاعضاء فيها ، وما جاء في قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، في دورته الاستثنائية الأولى

حول ازالة جميع القيود على السفر والاقامة تدريجيا ، بحيث تسمح الدول الأعضاء خلال مدة أقصاها خمس سنوات ، بدخول رعايا الدول الأعضاء إلى أراضيها واقامتهم فيها دون الحاجة إلى أية قيود ، حول حركة رؤوس الاموال والضمانات والتسهيلات المشار إليها ، كان بشكل صيغ مرنة جدا تخلو من التحديدات الواضحة ، وبذلك لم نجد تنفيذا حقيقيا لهذه الفقرة بشكل مطلق بين الدول العربية .

٣ – عمليات المدفوعات ، لم تتضمن أيضا اتفاقية انشاء السوق أنظمة خاصة بتسوية المدفوعات بين الاعضاء ولكنها اكتفت بالاشارة إلى اجرائها ، وفق الاتفاقيات الثنائية المعقودة لهذا الغرض ، أو أن يتم دفعها بالعملة الصعبة في حال عدم وجود مثل هذه الاتفاقيات ، ولكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرر في دورته الثانية عشرة في عام ١٩٦٨ انشاء (اتحاد المدفوعات العربي) ليضم الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، ويكون بمثابة تنظيم متعدد الاطراف لتسوية المدفوعات بين هذه الدول ، عوضا عن الاتفاقيات الثنائية التي كانت قائمة بينها .

٤ – التجارة بين دول السوق ، لم يدخل أي تغيير جذري على مستوى التجارة بين دول السوق ، فقد تطور حجم تجارتها الخارجية من ١٢٢٢٤ مليون دولار في عام ١٩٧٣ إلى ٥٧٧٣٣ مليون دولار في عام ١٩٨٤ بينما انخفضت نسبة التجارة بين دول السوق ، إلى مجمل حجم تجارتها الخارجية من ٢,٤٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٢,٠٧٪ في عام ١٩٨٤ كما تشير هذه النسب إلى محدودية حجم التبادل التجاري واستمرار ارتباط احتياجات الدول العربية الأساسية من الأسواق الدولية الخارجية وكما تبين الجداول التالية :[١]

---

(١) صندوق النقد العربي – دائرة الابحاث والاحصاء – التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة العدد ٣ أكتوبر / تشرين الاول ١٩٨٦ .

نسبة التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة
إلى مجمل تجارتها الخارجية

جدول (أ)

(مليون دولار)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الأردن	١٢,١١	٩,٣٩	٧,١٢	٦,٧٩	٦,٣٣	٦,٦٧
سوريا	٧,٥٤	٤,٥٥	٤,٢٧	٣,٧٥	٢,٥٦	٨,٣٤
العراق	١,٧٠	٠,٩٣	٠,٥٢	٠,٤٩	٠,٣٣	١,٣١
ليبيا	١,٢٥	٠,٤٠	٠,٣٤	٠,٢٩	٠,٢٣	٠,١١
مصر	٢,٧٠	١,٩٧	١,٧٥	٢,٢٠	١,٩٨	١,٨٥
موريتانيا	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
اليمن الديمقراطية	٠,٥٨	٠,١٧	٠,٠٧	٠,١٨	٠,٢٠	٢,٨٩
المجموع	**٢,٤٠**	**١,٣٢**	**١,١٨**	**١,٢٣**	**١,٠٠**	**١,٨٠**

المصدر : المصدر السابق .

جدول (ب)

(مليون دولار)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأردن	٧,٠١	٧,١٠	٧,٩١	٦,٧٤	٤,٢٠	٦,٧٨
سورية	١٢,٧٠	١٥,٢٤	١٥,٢٧	٦,٧٩	١,٠٠	٦,٢٥
العراق	١,٩٥	٢,٠١	٣,٦٢	١,٦٤	٠,٥٧	١,٤١
ليبيا	٠,٠٧	٠,٦٨	٠,١٧	٠,٣٠	٠,٠٧	١,٨١
مصر	١,٠٠	٣,٣٥	٠,٢٢	٠,١١	٠,٠٩	٠,٤١
موريتانيا	١,٥١	٠,٩٤	٠,٢٦	١,٧٥	٠,٠٠	٠,٠٠
اليمن الجنوبي	٠,٣٧	١٨,٦٤	٠,٩٨	١,٢٦	٠,٢٦	٠,٧٥
المجموع	**٢,٢٣**	**٣,١٩**	**٣,٢٢**	**١,٧٢**	**٠,٥٦**	**٢,٠٧**

المصدر : السابق .

اجمالي التجارة الخارجية (الصادرات - والواردات السلعية)

جدول (أ)

(مليون دولار أمريكي)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الأردن	٣٨٨,١٢	٦٤١,٤٩	٨٨٥,١٩	١٢٢٩,٠١	١٦٣٠,٢٩	١٧٩٣,٧٥
سوريا	٩٦٤,٢٨	٢٠١٤,٠١	٢٦١٥,٤٢	٣٤٢٧,٢٧	٣٧٢٠,٥١	٣٥١٨,٥٢
العراق	٢٦٨٧,٥٠	٨١١٧,١٠	١١٢٧٢,٧٠	١١٩٦٠,٦٠	١٤٣٦٣,٣٠	١٥٦٣٦,٧٠
ليبيا	٥٧١٩,٢٠	١١٠٢٣,٦٠	٩٦٤١,٩٠	١١٥١٧,٠٠	١٣٥٤١,٤٠	١٤٥٠٨,٠٠
مصر	٢٠٣٢,٩٥	٣٨٦٧,٩٨	٥٣٣٧,٥١	٥٣٢٩,٢١	٦٥٢٣,٧٥	٨٤٦٣,٨٨
موريتانيا	٢٦٩,٤٧	٣٠١,٣٥	٣٩٩,٩٦	٣٨٥,٤٩	٤٣١,٩١	٣١٧,٧٨
اليمن الجنوبي	١٦٢,٨٢	٤٥٢,١٨	٢٠٥,٥١	٣٣١,٧٤	٥٧٦,٠٩	٥٧٥,٥٦
المجموع	**١٢٢٢٤,٣٤**	**٢٦٤١٧,٧١**	**٣٠٣٥٨,١٩**	**٣٤١٨٠,٣٢**	**٤٠٧٨٧,٢٥**	**٤٤٨١٤,١٩**

المصدر : السابق .

جدول (ب)

(مليون دولار أمريكي)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأردن	٢٣٤٨,٣٩	٢٨٩٥,٤٢	٣٧٥٣,٤٦	٣٩٢٢,٦٩	٣٥٧٥,١٦	٣٤٨٠,٦٠
سوريا	٤٩٧٣,٣٩	٦٢٢٤,٧٢	٧١١٠,١٦	٦٠٤١,٢٩	٦٤٧٨,٦٢	٥٨٣٠,٩٥
العراق	٢٨٧٧٤,٨٠	٤٠٦٣٥,٨٠	٢٩٨٧٣,٠٠	٢٩٣٨٧,٧٠	١٦٤٩٧,٥٠	١٦٩٣٨,٠٠
الليبيا	٢١٣٩٥,٩٠	٢٨٦٩٥,٠٠	٢٣٩٥٧,١٠	١٩٨٧٦,٣٠	١٧٧٧٢,٠٠	١٦٢٠٧,٠٠
مصر	٥٦٧٦,٤٦	٧٩٠٥,٧٧	١٢٠١٤,٦٠	١٢١٩٧,٣٥	١٣٤٨٩,٨٦	١٣٩٠٥,٦٥
موريتانيا	٤١٧,٤١	٥٠٣,٣١	٧١٦,٨٢	٦٥٤,١٦	٥٨٢,٦١	٥٢٧,٢٩
اليمن الشمالي	٨٧٤,٠٥	٢١٤٤,٦٠	١٦٧٢,٤٦	١٢٠٠,٥١	٩٦٦,٩٦	٨٤٣,٣٩
المجموع	**٦٤٤٦٠,٤٠**	**٨٩٠٠٤,٦٢**	**٧٩٠٩٧,٦٠**	**٧٣٢٨٠,٠٠**	**٥٩٣٦٢,٧٤**	**٥٧٧٣٢,٨٨**

من كل ما تقدم نخلص إلى القول بأن الخطوات الأولى قد اتخذت نحو مجال اقامة الوحدة الاقتصادية العربية إلا أن التكامل العربي بمفهومه العملي والشامل لم يتحقق .

فقد وقعت الوحدة الاقتصادية العربية وأنشئت السوق العربية المشتركة وبدأت المشروعات العربية المشتركة تظهر إلى حيز الوجود . كما بدأت فكرة التعاون الاقتصادي الاقليمي تأخذ طريقها إلى الوجود كمدخل عملي لوحدة اقتصادية عربية فعلية في المستقبل . والأمل المعقود هو أن تكون السوق الخليجية المشتركة صورة ناجحة من صور هذا التعاون الاقليمي ، كذلك نجاح التعاون فيما بين دول مجلس التعاون العربي والتجمع المغربي الاقتصادي في المستقبل . ولكننا نعود لنؤكد في خاتمة حديثنا هذا على أهم ما يفتقر إليه التعاون الاقتصادي العربي من عوامل النجاح . ذلك أن التعاون الاقتصادي العربي سيبقى ، في غياب (خطة عربية شاملة للتنمية) مجرد مظاهرة أقرب ما تكون إلى كونها اعلامية قد تملؤنا بالحماس ولكنها لا يمكن أن تملأ الوطن العربي من الخليج إلى المحيط ، بالمزارع والمصانع والمدارس والمستشفيات وان ما يزيد الأمر خطورة هو أن الغالبية العظمى من الدول العربية البترولية وغير البترولية قد بدأت بفضل ما توفر لها من امكانيات اقتصادية ضخمة بعد حرب رمضان ١٩٧٣ – في تنفيذ خطط طموحة جدا للتنمية .

وما لم يسارع العرب إلى تتويج هذه الخطط المحلية بتنسيقها مع خطة عربية شاملة تتولى توزيع الموارد والاستخدامات بين الدول العربية على النحو الذي يتلاءم مع أفضل مجالات الاستثمار في كل بلد ، فقد يجد العرب أنفسهم بعد عدة سنوات وقد اهدروا جزءا كبيرا من طاقاتهم المادية ، في اقامة أجهزة انتاجية متشابهة ومتنافسة لم تخلصهم من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية أو حتى الدول النامية الاخرى ، ولم تحقق لهم ما يحلمون به منذ زمن طويل من تكامل اقتصادي عربي . كما نود أن ننبه مرة أخرى إلى أن عملية التخطيط الشامل للتنمية ليست بالأمر الهين أو اليسير وخاصة في الدول الآخذة في النمو ، كالدول العربية التي لا يتوفر لديها إلا القدر المحدود مما تحتاج إليه هذه العملية من بيانات دقيقة وشاملة وخبرات تكنولوجية إلا أن الناحية المهمة تتلخص في توفر النوايا الصادقة للبدء بمثل هذه العملية .

ومن هنا فإن جهدا عربيا ملموسا يجب أن يبدأ على الفور في سبيل تأهيل اعداد كبيرة من المتخصصين العرب ، تأهيلا علميا جادا في قضايا التخطيط والتكامل والتنمية على المستوى القومي . مع ضرورة انشاء مؤسسة عربية متخصصة للدراسات والاستشارات الفنية ، تتولى مهمة اعداد وتقديم دراسات عن الجدوى الاقتصادية والفنية ، لمشروعات التنمية في الدول العربية وذلك لضمان تعبير هذه الدراسات عن مصلحة الدول العربية تعبيرا صادقا .

كما أنه لابد من التأكيد على مقدار حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الخبراء الاقتصاديين العرب ، وذلك من أجل تعريف المواطن العربي بقضايا التكامل والتنسيق العربية وأهمية الوحدة الاقتصادية العربية . ان جهدا واعياً ومخلصاً ومسؤولا ينتظر أن تكرس له جهود المخلصين من الخبراء العرب في مجال الوحدة الاقتصادية العربية .

ان عملا كهذا لهو بحق مسؤولية تاريخية والتزام أخلاقي وسياسي ، علينا جميعا أن نجند أنفسنا له كل في موقع عمله على امتداد الوطن العربي الكبير ، حتى يتسنى للأمة العربية أن تخرج من براثن التخلف إلى مدارج التقدم والنمو قبل أن يمضي الوقت ، وعلى وجه الخصوص قبل أن ينتهي عصر البترول .



المبحث الخامس

صندوق النقد العربي(١)

يمثل الجانب النقدي عاملا مهما من العوامل التي تؤثر في بنيان التكامل الاقتصادي العربي ، وقد أشارت كل من اتفاقيتي الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة إلى ذلك إذ نصت المادة ٦ الفقرة ٨ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على (تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها) .

كما نصت الفقرة ٢ (٥) من المادة ٩ في تحديدها للمهام والسلطات التي يباشرها المجلس فقضت (تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقا بهدف الوحدة النقدية) . أما قرار انشاء السوق العربية المشتركة فقد أشارت المادة السادسة عشرة منه إلى انشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي . وعلى هذا النحو تكون المادة ١٦ من قرار السوق قد حددت انشاء هيئتي اتحاد المدفوعات وصندوق النقد .

وقد أقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الثانية عشرة في عام ١٩٦٨ انشاء «اتحاد المدفوعات العربي» بحيث أنشأت وحدة نقدية حسابية أطلق عليها الدينار العربي ليتم بواسطتها اجراء القيود والتسويات بين الدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولتوازي ٢,٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص .

(١) منير الحمش – التكامل الاقتصادي العربي ، ص١٦١ – ١٦٨ .

ونـظرا لبـروز عقبـات حالت دون الاتفـاق حول أحكام وبنود اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي قام مجلس الوحدة الاقتصادية باعداد مشروع صندوق النقد العربي واحالته إلى لجنة محافظي البنوك المركزية في العالم العربي في اجتماعها الذي عقد في الفترة ٢٢ – ٢٤ فبراير / شباط ١٩٧٥ في بغداد ، على أن اتفاقية انشاء الصندوق قد أقرت في اجتماع لوزراء المالية والاقتصاد العرب في اجتماعهم المنعقد في الرباط / المغرب في ٢٦ ابريل / نيسان ١٩٧٦ وبرأسمال قدره ٢٥٠ مليـون دينار عربي حسابي : ويساوي الدينار ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة التي هي بدورها وحدة نقدية حسابية يستخدمها صندوق النقد الدولي وترتبط بسلة من العملات وقد كان الهدف من ربط الدينار العربي بحقوق السحب الخاصة تحقيق نوع من الاستقرار في قيمته لارتباطه بأكثر من عملة واحدة .

ويمكن تلخيص أهداف صندوق النقد العربي بما يلي :

١ – تصحيـح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وخاصة في مجال معالجة العجوزات فيها عن طريق القروض التي يمكن للصندوق أن يمنحها .

٢ – تحقيق استقرار فيما بين أسعار وتحويل العملات العربية وازالة القيود على المدفوعات الجارية بين الأعضاء من خلال تثبيت سعر صرف العملات العربية وحرية التحويل والغاء الرقابة على التحويل الخارجي بالنسبة للمدفوعات الجارية .

٣ – توجيه التعاون العربي في المجال النقدي بما يكفل دفع التكامل الاقتصادي العـربي وعمليـات التنمية الاقتصادية إلى مستويات أفضل وخلال فترات زمنية أقل .

٤ – ايجاد سوق مالية عربية يتم من خلالها تحويل الفوائض المالية إلى مجالات استثمار في الدول العربية التي تحتاج إلى تمويل لاقامة المشاريع المختلفة .

٥ – اجراء مقاصة بين المدفوعات المترتبة فيما بين الدول العربية مما يوسع من حجم التبادل التجاري والمالي بينها .

٦ - دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي في اطار تحقيق الوحدة النقدية العربية .

كما يقوم الصندوق بجانب هذه الاهداف بتقديم خلاصة دراسته ومطالعاته في القضايا التي يستشار بها من قبل الدول الأعضاء والخاصة باستثماراتها الخارجية كما يقوم بتنسيق مواقفها تجاه المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية بما يخدم مصالحها المشتركة . ويقوم الصندوق إلى جانب ذلك بتوفير مجمل خدمات إلى الدول الأعضاء تتلخص بما يلي :

١ - تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون الاقتصادي بين السلطات النقدية فيها .

٢ - تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

٣ - ادارة أية أموال تعهد بها أية دولة عضو لصالح أطراف عربية أخرى أو غير عربية بما يتماشى مع أهداف الصندوق .

٤ - تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء .

ويتجه الصندوق حاليا نحو تحقيق دور أكثر فاعلية نظرا للتطورات الحاصلة على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن وذلك وفق ما يلي :(١)

١ - تطوير سياسة الاقراض ، ويعتزم الصندوق في مجال الاقراض أن يعيد النظر بسياسته الاقراضية لجعل قروضه أكثر فاعلية وتيسيرا وبرامجه التصحيحية للاقراض أكثر تجاوبا مع احتياجات الاستقرار والنمو ، بالاضافة إلى الاهتمام لجعلها أكثر تنسيقاً مع أهداف الصندوق الأخرى

---

(١) حديث خاص مع مدير عام ورئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي ، جريدة الاتحاد ٣/٤/١٩٨٨ .

وعلى الأخص مساهمتها في التكامل الاقتصادي العربي ، كما يعتزم الصندوق تقديم مشروع لترتيب تمويل الصادرات بين الدول العربية .

٢ - تمويل التجارة البينية ، أعد صندوق النقد العربي مشروع «الترتيب للتمويل» تنفيذا لقرار من مجلس محافظيه وفي ضوء توجيهات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات نقد الدول العربية . ويهدف الترتيب إلى تذليل إحدى العقبات التي تواجهها التجارة العربية البينية ، وهي عقبة التمويل عن طريق توفير التمويل للصادرات العربية البينية المكونة من السلع التقليدية «عدا النفط» والسلع غير التقليدية والخدمات المصاحبة لها في الأجل القصير كما تحدده اللجنة الادارية .

ويقدم الترتيب تمويلا لاحقا للتصدير وتمويلا سابقا له ، فأما عن التمويل اللاحق للتصدير فيتعلق بالمراحل التي تلي السلع المتعاقد عليها ، ويهدف إلى تغطية الفترة الزمنية بين شحن البضائع ، واستحقاق الدفع من قبل المستورد ليتيح ذلك التمويل للمصدر ، الحصول على قيمة صادراته في الحال في الوقت الذي يمكن المستورد من تأجيل دفع قيمة وارداته ، للفترة الزمنية المتفق عليها ، ويعد ذلك التمويل في نهاية الأمر ائتماناً للمستورد ، ولما هو متاح له من خلال المصدر ، فإن ذلك التمويل يعزز من قدرة المصدر على تسويق منتجاته ويؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الطلب على سلعة من جانب المستورد .

وأما عن التمويل السابق للتصدير فهو يختص بتمويل المعاملات المتعلقة بالمراحل الانتاجية السابقة ، لتجهيز السلع المصدرة فيمكن المصدر من تأمين مدخلات الانتاج وتجهيز السلع المتعاقد على تصديرها ، إلى مستورد في دولة عربية أخرى .

وأخيرا فإن تعيين الدول المشاركة لوكالات وطنية لها لدى الترتيب ، وقيام تلك الوكالات من جانبها باخطار المصدرين والمصارف التجارية ، المتعلقة في مجال

التصـدير عن استعدادها لاعادة تمويل الصادرات العربية البينية حسب اتفاقها، مما يحفز المصدرين على زيادة تعاملهم مع المستوردين في الأسواق العربية ويعزز الوعي حول امكانية التوسع في التجارة العربية البينية .

٣ - تطوير الأسواق المالية العربية ، نتيجة لنقص الطاقة الاستيعابية في الدول العربية وعدم اكتمال هياكلها القانونية ، مما يشجع المستثمر العربي على الاتجاه إلى الاستثمار في الدول العربية ، بدلاً من هجرة الأموال إلى الخارج سعيا وراء أدوات ومجالات استثمارية غير متوفرة في الأسواق المالية العربية ، لذا فإن الصندوق يهدف إلى ايجاد أوضاع تؤمن البديل المنطقي للأسواق الخارجية .

ولعل لانهيار أسواق الأسهم العالمية وجها ايجابيا ، اذا صح التعبير ، وهو ابراز الحاجة الملحة لوضع البرامج والدراسات بخصوص الأسواق المالية العربية موضع التنفيذ ، مما سيؤمن البديل المنطقي للأسواق الخارجية وبالتالي اجتذاب رؤوس الأموال العربية ليتم استثمارها في الأسواق المحلية .

وقد قطع صندوق النقد العربي مراحل متطورة من الدراسة والتخطيط في مجال تطوير الاسواق المالية العربية ،وسيستمر الصندوق في اجراء الابحاث والدراسات في هذا المجال .

٤ - معهد السياسات الاقتصادية ، يقدم الصندوق حاليا خدمات تدريبية للعاملين في المصارف المركزية ووزارات المالية العربية والأجهزة الاخرى ذات العلاقة ، كما يقدم المشورة لمن يرغب من أعضائه في مجال الاستثمار .

وسوف يتطور دور الصندوق في مجال التدريب من خلال انشاء معهد السياسات الاقتصادية ، الذي سوف يولي اهتماما خاصا لتدريب المستويات المتوسطة والعليا من العاملين على وضع السياسة الاقتصادية بصفة عامة ،

والسياسات المالية والنقدية بصفة خاصة ، وسيكون من بين الأساليب المستخدمة لذلك عقد دورات تدريبية وحلقات البحث والندوات واجتماعات الخبراء .

وسيغطي ذلك كافة نواحي تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات الاقتصادية ، بالاضافة إلى ذلك سوف يقوم المعهد بدور مركز التفكير في القضايا الاقتصادية المهمة التي تشغل بال المسئولين العرب ، مستعينا بكبار المتخصصين الممارسين ، على هيئة مجموعات ويأمل الصندوق من وراء ذلك بأن يقدم الحلول التي تتناسب وظروف المنطقة العربية واحتياجاتها من خلال ذلك النشاط .

أما في مجال الاستثمار فتتوفر للصندوق امكانات من الخبرات الفنية ، والصلات المستمرة مع الأسواق المالية العالمية ، والقدرة على متابعة أحوال الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، والاقتصاد العربي بصفة خاصة ، ولهذا فإن الصندوق يتطلع إلى زيادة استخدامه لتلك الامكانات في اطار العلاقة الخاصة التي تربطه بالمصارف المركزية العربية ، لتقديم الخدمات اليها في مجال ادارة حافظاتها من الموجودات الأجنبية .

٥ – الاشراف على التعاون بين المصارف المركزية للدول الاعضاء ، حيث ان انشاء الصندوق اقتضته ظروف اقتصادية ونقدية وسياسية معينة ترتبط بتطورات دولية عامة واقليمية خاصة أوجدت الحاجة إلى خلق هيئة أو مؤسسة متخصصة لوضع أسس التعاون النقدي بين الدول العربية ضمن اطار للتكامل الاقتصادي ، على غرار ما حدث في عدة مناطق جغرافية في العالم .

ومما لا شك فيه أن اتفاقية الصندوق تشكل الارضية الفكرية العريضة لجعله الجهة المثلى التي بامكانها تغطية الوظائف والمهام الأساسية في هذا المجال ، وتحدد اتفاقية الصندوق الاطار العام للنشاط المصرفي الذي يمكنه من القيام بعدد من الوظائف المصرفية التقليدية أو المتخصصة والتي يمكن اختصارها كما يلي :

أ - اصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزا لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها .

ب - التوسط في اصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها .

ج - ادارة أية أموال تعهد بها اليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى عربية بما يتفق مع أهداف الصندوق .

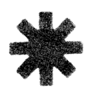
ولتنفيذ هذه الوظائف وتحقيق خطط الصندوق المستقبلية ليقوم بدور بنك البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لابد أن يكون مؤهلا فنيا وماليا لخدمة الدول الأعضاء في مجالات العمل المصرفي ، وهنا يمكن للصندوق أن يبدأ توسعه على هذا الصعيد بقبوله الودائع من الدول الأعضاء على الأسس المصرفية المتعارف عليها ، وهو على أتم استعداد في الوقت الحاضر للبدء في هذه الخطوة .

وتجدر الاشارة بأن صندوق النقد العربي أنشيء ليكون الاداة الفعالة في عملية التنسيق بين الدول العربية ، بهدف تنشيط وتوسيع الاسواق المالية العربية والعمل مع مؤسسات عربية أخرى ، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بغية الوصول إلى مشروع تكامل اقتصادي حقيقي مبني على المصالح المتبادلة .

كما ان العوامل التي تفرض هذه الضرورة لا تختلف عن الأسباب التي حدت بالدول الأوروبية غربية كانت أم شرقية بالاضافة إلى الولايات المتحدة ، كندا ، اليابان واستراليا للعمل على انشاء وتنمية بنك التسويات الدولية ، ولنفس الأسباب أيضا التي دفعت بحوالي ثمانين مصرفا مركزيا ، في العالم لايداع ما يقارب ٥٠ بليون دولار أو ١٠٪ من مجموع الاحتياطي العالمي ، من النقد الاجنبي مع هذا البنك ، كل هذا ليس سعيا لتحقيق عائد أعلى ولا ينبع من عدم مقدرة تلك الدول ومؤسساتها النقدية على ادارة احتياطاتها بنفسها أو لدى جهات أخرى متخصصة . بل ينبثق عن اقتناع بضرورة توحيد الكلمة وتنسيق السياسات لمواجهة الصعوبات والتحديات التي يفرضها التطور الطبيعي لتكتل الاقتصاد

الدولي من خلال منبر واحد يتحدث باسم الجميع ولصالح المجموعة كلها ، ومن موقف مالي قوي يستطيع أن يفرض رأيه ونفوذه في المحافل المالية والنقدية الدولية .

ومن الجدير بالذكر أن صندوق النقد العربي ومنذ انشائه إلى الوقت الراهن قدم ٨٢ قرضا فاقت قيمتها ٤٨٢ مليون دينار حسابي أي ما يعادل ١٨٨٠ مليون دولار لغرض الأهداف التي سبق ذكرها آنفا ، كذلك وفي عام ١٩٨٨ على وجه التحديد نشط الصندوق في سياسة الاقراض وقدم ١٤ قرضا زادت قيمتها عن ١٢١ مليون دينار حسابي أي ما يعادل ٤٧٢ مليون دولار أمريكي .



الفصل الرابع

صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي

مقدمة

المبحث الاول : سياسة الصندوق وأهدافه

المبحث الثاني : أنشطة وعمليات الصندوق

الفصل الرابع

صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي

مقدمـــــة :

في الوقت الذي سعت فيه الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ذات الفائض إلى تنمية اقتصادياتها ، ودفع حركة التنمية في بلادها إلى الأمام ، قامت في نفس الوقت بدافع التكامل ووحدة الهدف والصالح العام ، بتقديم المساعدات إلى شقيقاتها الأقطار العربية الأخرى .. وأخذت هذه المساعدات صورا عديدة منها المعونات والقـروض الحكـومية .. والاستثمارات المباشرة عن طريق صناديق التنمية التي انشأتها لهذا الغرض .

وتقوم فكرة صناديق التنمية العربية ، على أساس أن الدول العربية المصدرة للبتـرول ، تتلقى بين الحـين والآخر طلبات اقتراض من الدول العربية الأخرى لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية .. وهنا يأتي دور هذه الصناديق التنموية حيث تقوم بدراسة هذه المشاريع وتحليل جدواها الاقتصادية وكيفية المشاركة ثم متابعة عمليات تنفيذ هذه المشاريع .

ولقـد كان الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي الذي أنشأته دولة الكويت في ١٩٦١/١٢/٣١ هو أول مثال لهذه المؤسسات التنموية ، فقد وصل هذا الصنـدوق بعـد مضي اثني عشر عامـا فقط على انشائه ، إلى مكانة مرموقة بين مؤسسات تمويل التنمية في العالم ، حيث وصل رأسماله المصرح به في مارس / آيار

١٩٧٣ إلى ٢٠٠ مليون دينار كويتي ورأسماله المدفوع ١٠٠,٩ مليون دينار كويتي ، وبلغت احتياطياته ٣١,٥ مليون دينار كويتي ، كما بلغ عدد المشروعات التي ساهم في تمويلها الصندوق الكويتي حتى بداية السبعينات ٣٩ مشروعا ، توزعت بين مختلف قطاعات الانتاج في ١٢ دولة عربية ، ولعل من أهم العوامل التي رفعت مكانة الصندوق الكويتي ، أنه نجح في أن يكون أحد بيوت الخبرة القادرة على تقديم المعونة المالية الفنية للدول العربية . هذا وقد زيد رأسمال الصندوق الكويتي في عام ١٩٧٥ إلى ألف مليون دينار كويتي كما بلغ رأس المال المدفوع ٤٥٢,٣ مليون دينار كويتي لاجمالي العمليات التمويلية .

وفي بداية السبعينات وعلى الرغم من حداثة امارة أبوظبي كمصدرة للبترول ، وتحملها العبء المالي لاتحاد الامارات بالاضافة إلى عبء انجاح انضواء الامارات في دولة واحدة ذات قواعد اقتصادية راسخة ، وما تبع ذلك من جهود جبارة للتنمية في شتى المجالات ، فإن هذا لم يقلل من اهتمامها بالبعد الثاني وهو انتماؤها للأمة العربية الواحدة . فكان من بين ما قدمته أبوظبي لشقيقاتها العربيات في عام ١٩٧١ انشاء صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي .

فقد صدر القانون رقم ٣ لعام ١٩٧١ في ١٥ يوليو / تموز من العام نفسه بانشاء صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي ، للدول العربية الشقيقة دعما لنموها الاقتصادي في صورة قروض أو مساهمة في مشروعات أو ضمانات .

وفي عام ١٩٧٤ عدل قانون انشاء الصندوق لسنة ١٩٧١ وذلك لكي يتسع نشاطه ليغطي بالاضافة إلى الدول العربية والدول الاسلامية والافريقية والآسيوية الأخرى .

وقد تحدد رأسمال الصندوق عند تأسيسه عام ١٩٧١ بمبلغ ٥٠ مليون دينار بحريني[١] (٥٠٠ مليون درهم) تسددها حكومة أبوظبي . ويحق لمجلس ادارة

---

(١) لدى تأسيس صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي كانت عملة ابوظبي في ذلك الوقت (سنة ١٩٧١) هي الدينار البحريني . والذي كان يعادل ٢,١٠ دولار امريكي في ذلك الوقت وفي نهاية سنة ١٩٧٣ اصدرت الدولة عملتها التي سميت بدرهم الامارات العربية المتحدة والذي يبلغ محتواه الذهبي (Gold Contant) ٠,١٨٦٦٢١ جرام من الذهب النقي اي ما يعادل ٠,٢٥٢ دولار امريكي .

الصندوق أن يطلب من الحكومة سداد عشرة ملايين دينار في السنة الأولى ، وثمانية ملايين دينار في كل عام من الأعوام التالية وذلك طبقا للحاجة وحتى يتم تسديد رأس المال كاملا . وعند تعديل القانون التأسيسي عام ١٩٧٤ رفع رأسمال الصندوق إلى ٢٠٠٠ مليون درهم تكتتب فيه حكومة أبوظبي بالكامل .

وينقسم إلى ١٠٠٠ مليون درهم مدفوعة وألف مليون درهم تحت الطلب يسدد منها ٢٠٠ مليون درهم حتى نهاية عام ١٩٧٤ ثم يسدد الباقي على أربعة أقساط سنوية ومتساوية .

ومما تجدر الاشارة إليه في هذا الصدد أن مجلس ادارة الصندوق قد قرر في جلسته رقم (١٦) والتي عقدت في ٢٥/٩/١٩٧٩ زيادة رأس مال الصندوق المصرح به إلى ٤٠٠٠ مليون درهم .

هذا وكانت قد شهدت الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ تأسيس ثلاثة صناديق أخرى اذ تم تأسيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧١ وأنشيء كل من صندوق التنمية السعودي والصندوق العراقي للتنمية الخارجية في عام ١٩٧٤ ، وقد غلب طابع «التمويل الاقراضي» على مجمل نشاطات هذه الصناديق . ويبين الجدول التالي وفقا للبيانات المتوافرة المعلومات الأساسية عن هذه الصناديق ومجال نشاطها :

بيان مقارنة عن صناديق الانماء العربي

الصندوق	(١) تاريخ التاسيس	(٢) الطبيعة	(٣) راس المال المصرح به	(٤) راس المال المدفوع	(٧) مجال النشاط
١ – الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	ديسمبر (كانون اول) ١٩٦١	مؤسسة عامة قطرية	١٠٠٠ مليون دينار كويتي (٣,٤٥ بليون دولار) .	٤٥٢,٣ مليون دينار كويتي (١,٥٧ بليون دولار في ١٩٧٧/٦/٣٠) .	قبل يوليو (تموز) ١٩٧٤ تمويل المشروعات في البلاد العربية . وبعد هذا التاريخ تمويل المشروعات والبرامج في الاقطار النامية
٢ – الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	ديسمبر (كانون اول) ١٩٧١	مؤسسة عامة اقليمية عربية	٤٠٠ مليون دينار (١,٣ بليون دولار)[1]	١٣١,٩ مليون دينار كويتي (٤٥٩ مليون دولار في ١٩٧٧/١٢/٣١) .	تمويل المشروعات الاستثمارية وتوفير الخبرات والمعونات الفنية في البلاد العربية
٣ – صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي	يوليو (تموز) ١٩٧١	مؤسسة عامة قطرية	٤ بلايين درهم ١,١ بليون درهم	٢,١٣٢ بليون درهم ٥٨٠ مليون دولار	قبل ١٩٧٤ تمويل مشروعات التنمية في البلاد العربية . بعد ١٩٧٤ – التمويل والاسهام في مشروعات التنمية في البلاد العربية والآسيوية والافريقية والاسلامية
٤ – صندوق التنمية السعودي	سبتمبر (أيلول) ١٩٧٤	مؤسسة عامة قطرية	١٠ بلايين ريال (٢,٩ بليون دولار)	٨ بلايين ريال سعودي (٢,٢٧ بليون دولار) في يونيو – حزيران ١٩٧٧	تمويل مشروعات التنمية خصوصا مشروعات البنية الأساسية .
٥ – الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	١٩٧٤	مؤسسة عامة قطرية	٥٠ مليون دينار عراقي (١٧٠ مليون دولار) .	٥٠ مليون دينار عراقي (١٧٠ مليون دولار)	تمويل المشروعات الانمائية في الاقطار العربية والبلدان النامية .

(١) يصل نصيب الاقطار العربية النفطية في راس مال الصندوق العربي إلى حوالي ٧٤٪ (منها ٢٠٪ لكل من الكويت ، والمملكة العربية السعودية ، ١٣٪ للجماهيرية الليبية ، ٨٪ لكل من العراق والجزائر و٥٪ للامارات العربية المتحدة) .

المصدر : القوائم المالية لصناديق الانماء العربي .

واذا أضفنا عمليات التمويل التي يساهم بها المصرف العربي الليبي الخارجي الذي تأسس عام ١٩٧٢ وعمليات البنك الاسلامي وصندوق الاوبك نجد أن مجموعها الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٢ – ١٩٨٥ قد بلغ ٢١٧٨٥,١٥ مليون دولار أمريكي . ويشكل صندوق التنمية السعودي والصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي ، أعلى نسبة من هذا المجموع اذ تبلغ مساهمة كل منهما ٢١,٧٪ ويحتل البنك الاسلامي المركز الثاني نسبة ٢٠,٨٪ ويليه بالتتابع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي صندوق الاوبك للتنمية الدولية فالصندوق العراقي للتنمية الخارجية فصندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي ثم المصرف الليبي الخارجي وبنسب ١٠,٧٪ ، ٩,١٪ ، ٨,٠٪ ، ٥,٠٪ ، ٣,١٪ على التوالي هذا ويعكس ارتفاع العائد البترولي خلال الفترة ١٩٧٩ – ١٩٨٢ ارتفاع نسبة عمليات هذه الصناديق والتي أخذت بعد ذلك بالانحسار تدريجيا حتى عادت في عام ١٩٨٥ إلى المستويات التي كانت عليها في منتصف السبعينات . وكما يبين الجدول التالي ملخص عمليات التمويل المقدمة حسب السنوات والمؤسسات المانحة :

عمليات التمويل المقدمة حسب السنوات والمؤسسات المانحة

جدول (أ)

مليون دولار امريكي

	عدد البلدان	عدد العمليات	٦٢/ ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
البنك الاسلامي	٣٨	٣٨٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١١٩,٣٤	١٨٨,٧٠	٤٩٨,٧٣
صندوق أبوظبي	٤١	٨٦	٠,٠٠	٦٤,٢٩	٤٤,١٨	١٦٣,٧٣	١٢٨,٨٢	٢١٥,٩٥	١٤٥,١٤
صندوق الاوبيك	٨١	٣٨٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٤٢,٧٠	٢٤٣,٠١	١٥٥,٠١	٢١٢,٨٠
الصندوق السعودي	٥٩	٢٦٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٨٢,٧٥	٤٣٢,٥٨	٧٧٠,٠٤	٥٦١,٦٨	٤٤٧,٠١
الصندوق العراقي	٣١	٦٩	٠,٠٠	٣٠,٠٠	٠,٠٠	١٥,٠٠	٣٦,٣٠	١٠١,٢٠	٤٠٦,٣٠
الصندوق العربي	١٧	١٦٧	٠,٠٠	١١٤,٨٩	١٩٣,٤٤	٣٣١,٥٩	٣٦٢,٦٠	٠,٠٠	٧٠,٢٣
الصندوق الكويتي	٦٥	٢٩٨	٣٤٢,٩٠	١٣٨,٨٦	٣٢٧,١١	٣١٩,٧٠	٤١٠,٩٩	٢٠٠,١٧	٢٥٣,٦٨
المصرف العربي الليبي الخارجي	٣٨	١٠٩	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٧٩,٤٠	٧٧,٠٤	٦٦,٩٢	٢٠,٢٠
الاجمالي		١٧٦٦	٣٤٢,٩٠	٣٤٨,٠٤	٨٤٧,٤٨	١٣٨٤,٧٠	٢١٤٨,١٤	١٤٨٩,٦٣	٢١٥٤,٠٩
النسبة الى المجموع			١,٦	١,٦	٣,٩	٦,٤	٩,٩	٦,٨	٩,٩

تكملة جدول عمليات التمويل المقدمة حسب السنوات والمؤسسات المانحة

جدول (ب)

(مليون دولار أمريكي)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المجموع	النسبة إلى الاجمالي
البنك الاسلامي	٤٧٥,٣٩	٦٤٩,٠٥	٥١٤,٨٣	٥٧١,٢١	٨٣٦,٥٦	٦٧١,٩٤	٤٥٣٠,٧٥	٢٠,٨
صندوق أبوظبي	١٠٠,٦١	٦٩,٨٨	٦٥,٦٨	٢٥,٧٦	٢٨,٥٦	١٦,٩٣	١٠٧٩,٥٣	٥,٠
صندوق الأوبك	٢٥٠,٧٧	٤٠٠,٨٨	٣٢٣,٧٢	٢١٢,٨٥	٩٤,٩٣	٥١,١٥	١٩٨٧,٢٨	٩,١
الصندوق السعودي	٢٢١,٨٩	٣٤٨,٦١	٦١١,٣٣	٣٧٢,٢٦	٢٥١,٧٢	٢٢٠,٧٣	٤٧٣٠,٦٠	٢١,٧
الصندوق العراقي	٧٤٢,٢٦	٣٦٣,٣٠	٣٧,٦٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٧٣٣,٠٢	٨,٠
الصندوق العربي	١١١,٧٢	١٤٨,٤٠	٢٣٢,٧٥	٣٠٩,٧٤	٢٨٣,٣٩	١٧٦,٢٥	٢٣٣٥,٠	١٠,٧
الصندوق الكويتي	٢٦٨,٦٨	٧٤١,٣٨	٧٦٣,١١	٢٨٩,٩٥	٢٥٢,٥٦	٢١٣,٨٩	٤٧٢١,٩٨	٢١,٧
المصرف العربي الليبي الخارجي	٨١,٠٢	٦٩,٧٠	٨٠,٠٠	٦٧,١٥	٦٨,٢٥	٧١,٣٣	٦٨١,٠١	٣,١
الاجمالي	**٢٣٦٣,٣٤**	**٢٧٩١,٢٠**	**٢٦٢٩,٠٨**	**١٩٤٨,٩٢**	**١٩١٥,٤٣**	**١٤٢٢,٢٢**	**٢١٧٨٥,١٥**	**١٠٠,٠**
النسبة الى المجموع	**١٠,٩**	**١٢,٨**	**١٢,١**	**٩,٠**	**٨,٨**	**٦,٥**	**١٠٠,٠**	

المصدر : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي «إمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية» .

المبحث الأول

سياسة الصندوق وأهدافه

رأينا فيما سبق أن فكرة انشاء صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي قد برزت إلى حيـز الوجـود ، من أجل تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية تدعيما لنموها الاقتصادي ، وذلك في صورة قروض أو مساهمات في مشروعات أو ضمانات أو غير ذلك من الصور ، التي تحددها اللائحة التنفيذية للصندوق وهذا ما تضمنته صراحة المادة الثانية من القانون التأسيسي للصندوق .

وقـد اختط الصندوق لنفسه منذ البداية سياسة واضحة للاقراض تقوم على الأسس التالية :

- عدم التمييز بين الدول فيما يختص بشروط الاقراض بالنسبة لكل نوع من المشروعات .
- عدم تفضيل نوع معين من القطاعات أو المشروعات على نوع آخر إلا بقدر ما تحتله من أولوية في خطط أو برامج التنمية في الدول المعنية بهدف تحقيق أفضل معدل للتنمية الاقتصادية .
- يكون منح القروض بشروط ميسرة سواء بالنسبة لسعر الفائدة أو لطول أجل السداد مع منح الدول المقترضة فترة امهال معقولة .
- تكـون مسـاهمة الصندوق في رؤوس أموال المشروعات ذات العائد الجاري

المناسب خاصة اذا كانت هذه المساهمة ستؤدي الى تشجيع الأفراد والمؤسسات على المساهمة في المشروع وبشرط أن يكون المشروع ذا أهمية حيوية للقطاع الذي يمثله وللاقتصاد القومي للدولة .

- أن يعمد الصندوق إلى التنسيق والمشاركة في تمويل المشاريع الكبيرة نسبيا بوجه خاص ، مع المؤسسات المالية الاقليمية والدولية الاخرى ضمانا لنجاح مثل هذه المشروعات .

وانطلاقا من هذه الأسس وبناء على ما حددته المادة الثانية من القانون التأسيسي للصندوق ، فإن صور المساعدات التي يقدمها الصندوق قد تحددت بالقروض أو المساهمات بصفة أساسية ، ثم غير ذلك من أنواع المساعدات كالضمانات . وغنى عن القول أن قروض التنمية انما هي مبالغ تحدد وفقا لدراسات معينة ، تدفع وفق ضمانات وترتيبات سحب خاصة وتسترد على أقساط وفترات معينة وبفائدة وشروط أخرى محددة . أما المساهمات فهي مشاركة في انشاء مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة ، عن طريق الاكتتاب في رأس المال وفق شروط معينة تتناول التمثيل في مجلس الادارة ، والتصويت وأولوية الحصول على الارباح والتنازل عن ملكية أسهم رأس المال المكتتب فيها .

وعلى الرغم من أن القروض هي الشكل المألوف في تعامل بنوك التنمية مع الغير ، إلا أنه قد تبرز عوامل تجعل من المساهمات أنسب صور المساعدة . ولعل أصدق مثال على ذلك هو المشروعات المشتركة بين الدول العربية . كذلك المشروعات التي تؤخذ فيها مساهمة الصندوق كنوع من تشجيع رؤوس الأموال المحلية أو الاجنبية على الاكتتاب في رأسمال المشروع .

وفي يوليو / تموز من عام ١٩٧٤ عدل قانون انشاء الصندوق لسنة ١٩٧١ حيث ادخل تغيير جوهري على أهداف الصندوق وذلك بتوسيع نطاق عملياته . فبصدور القانون رقم ٧ لعام ١٩٧٤ لم تصبح أغراض الصندوق مقتصرة على تقديم المساعدات الاقتصادية ضمن نطاق الوطن العربي فحسب ، بل اتسع مجال نشاطه ليشمل الدول الاسلامية والافريقية والآسيوية ، كما أشرنا إلى ذلك ايضا

وعهد إلى الصندوق بسلطة تأسيس المؤسسات المالية والمشاركة فيها .

وقد نصت المادة الأولى من القانون التعديلي المذكور على أن أهداف أو أغراض الصندوق تتحدد فيما يلي :

١ - تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية تدعيما لنموها الاقتصادي وذلك في شكل قروض ومساهمة في مشروعات .

٢ - تقديم المساعدات الاقتصادية للأقطار الافريقية والآسيوية والاسلامية الأخرى تدعيما لنموها الاقتصادي في شكل قروض أو مساهمة في مشروعات .

٣ - تأسيس أو المشاركة في تأسيس المؤسسات المالية التي تكمل أغراض الصندوق وتعمل على خلق وتدعيم سوق مالية في امارة أبوظبي .

٤ - اصدار الضمانات وغير ذلك من التعهدات التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي تكمل أغراض الصندوق .

٥ - استخدام ما يتوافر له من سيولة مؤقتة في وسائل الاستثمار المجزية المختلفة .

٦ - توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

٧ - القيام بأي نشاط أو خدمات أخرى تكون لازمة لتحقيق أغراض الصندوق .

وبعد استعراض الأسس التي قامت عليها سياسة الصندوق والأهداف المحددة ، التي عمل الصندوق على تحقيقها منذ قيامه حتى الآن ، يمكن تلخيص اساليب وكيفية ممارسة الصندوق لأعماله بما يلي :(١)

---

(١) ناصر النويس : كيف يعمل صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي .. محاضرة غير منشورة ١٩٨٢ .

يعمل صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي طبقا للأسس العلمية المتعارف عليها دوليا ، من حيث تمويل مشروعات لها عائد اقتصادي ومالي جيد . وحيث أن الصندوق يعتبر مؤسسة لا تهدف إلى الربح المادي ، ولكن بغرض التنمية فإن نشاطه يرتكز على مشروعات اقتصادية تتمشى مع خطط وبرامج التنمية وأولوياتها في الدول التي يقوم باقراضها .

وأما أسلوب عمل الصندوق بالنسبة لتمويل المشاريع ، فيعتمد الصندوق على البعثات التي تقوم بدراسة المشروع ومتابعته وذلك وفق المستويات الثلاث التالية :

أ - بعثات استطلاعية :

يقوم أعضاء البعثة الاستطلاعية بدراسة الوضع الاقتصادي والمالي العام للدولة ، متضمنا برنامج أو خطة التنمية للدولة وأولوية المشروعات فيها ، وذلك لبيان مدى القدرة الاستيعابية والقدرة على السداد للدولة المقترضة ، ولهذا الهدف يتم اعداد ورقة مسح شاملة للدولة لدراسة الهيكل الاقتصادي والمالي للدولة المعنية ، وعلى سبيل المثال البيانات التالية : المساحة - السكان - الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو ونصيب الفرد منه - التوزيع القطاعي على الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وخدمات .. الخ - توزيع الاستثمارات على هذه القطاعات - الانفاق المحلي الاجمالي على الاستهلاك والاستثمار - دراسة ميزان المدفوعات لمعرفة فجوة الموارد - قياس فائض الطلب - الأرقام القياسية للأسعار مركز الدولة من احتياطياتها الدولية لدى صندوق النقد الدولي ، ثم تقييم شامل للخطة الاقتصادية فيها من حيث الأهدا ف والأولويات ، ومتابعة النتائج واحتياجات التمويل الخارجي .. الخ . ويشكل ذلك المرحلة الأولى من عملية تمويل أي مشروع .

ب - بعثات تقييم :

في المرحلة الثانية يقوم أعضاء بعثة التقييم بدراسة المشروع على الطبيعة في البلد المعني . ويتم اذا دعت الضرورة الاستعانة بأحد الاستشاريين من بيوت الخبرة العالمية . وتتضمن دراسة المشروع العناصر الآتية :

- أهداف المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي وسياسة التنمية .
- دراسة تحليلية للقطاع الذي يشمله المشروع .
- دراسة الاعتبارات الفنية والقانونية للمشروع .
- الجدول الزمني لتنفيذ المشروع .



- هيكل التمويل .
- هيكل التكاليف الاجمالية للمشروع .

- دراسة العائد المالي للمشروع .
- دراسة العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع .

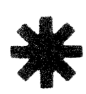
ج - بعثـات متابعـة :

أما بالنسبة للمرحلة الثالثة فهي تتضمن متابعة المشروعات ، وذلك عن طريق ارسال بعثات متابعة بصفة دورية ، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ويقوم أعضاء بعثة المتابعة بالتأكد على الطبيعة ، من أن تنفيذ المشروع يتم حسب الهدف المحدد له ، كذلك تتم مراجعة مصادر وشروط التمويل للمشروع (متضمنا قرض الصندوق) - موقف السحب من قرض الصنـدوق - الجدول الزمني للتنفيذ المقدر ومقارنة بالتنفيذ الفعلي . مع معالجة مشاكل التنفيذ ان وجدت .

ولا يقوم الصندوق بتمويل لأي مشروع إلا بعد التأكد ، من أنه نتيجة لاقراضه تتم تغطية جميع التكاليف للمشروع بالعملة الاجنبية والمحلية . كما أن مساعدات الصندوق وعلى عكس الحال بالنسبة لمؤسسات التنمية في الدول المتقدمة صناعيا ، تعتبـر غير مشروطة (كـذلك الحـال لبـاقي الصنـاديق العـربيـة) وأن اختيـار الاستشاريين والمقاولين غير مشروط أيضا حيث يخضع ذلك لمعايير المناقصات الدولية .

هذا وينسق ويتعـاون صندوق أبوظبي والصناديق العربية الأخرى في جميع مراحل المشروع ، الذي يتم تمويله بصفة مشتركة حتى أصبحت اتفاقيات القرض لتمويل مشروع واحد من أكثر من مؤسسة عربية متشابهة بقدر كبير .

ولذا يعتبر صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي مع صناديق التنمية العـربية الأخرى ، بمثابة التعبير العملي عن التضامن والتعاون الدولي في تقديم المساعدات الاقتصادية ، للدول النامية في العالم العربي وأفريقيا وآسيا والدول الاسلامية الأخرى ، تدعيما لنموها الاقتصادي والوقوف معها لمكافحة آثار الفقر والتخلف .



المبحث الثاني

أنشطة وعمليات الصندوق

لقد بدأت الاجراءات التنفيذية لتأسيس صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي في مارس / آذار ١٩٧٢ وبعد عامين فقط من عمر الصندوق (حتى ابريل / نيسان ١٩٧٤) أرسل الصندوق عدة بعثات من خبرائه إلى العديد من الدول العربية . وتمشيا مع توجيهات صاحب السمو رئيس الدولة فقد أوفد الصندوق أيضا بعثات أخرى إلى بعض الأقطار الافريقية والآسيوية الصديقة .. وفي جميع هذه الزيارات كان يتم البحث مع المسئولين في الدول المعنية في مجالات التنمية ، وخطط دولهم الاقتصادية وأولويات هذه الخطط ، وكذلك البحث في المشروعات المختلفة كوحدات مستقلة .

ويوضح الجدول التالي نشاط الصندوق بايجاز حتى نهاية أبريل / نيسان من عام ١٩٧٥ من حيث عدد المشروعات التي ساهم فيها ، أو قدم لها قروضا والأقطار المختلفة التي استفادت من تسهيلات الصندوق ومبالغ القروض والمساهمة لكل قطر :

الدولة	عدد المشروعات	مبالغ مساهمة الصندوق (درهم الامارات)
– دولة البحرين	٣	١٤٠,٣٤٠,٠٠٠
– الجمهورية العربية اليمنية	٣	٤٤,٣٠٠,٠٠٠
– المملكة الاردنية الهاشمية	٦	٧٤,٢٠٠,٠٠٠
– المملكة المغربية	١	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
– الجمهورية التونسية	٤	٥٧,٢٠٠,٠٠٠
– الجمهورية العربية السورية	٣	١٤٢,٠٠٠,٠٠٠
– جمهورية مصر العربية	٣	١٨٨,٠٠٠,٠٠٠
– جمهورية السودان الديمقراطية	١	٨٠,٠٠٠,٠٠٠
– جمهورية موريتانيا الاسلامية	٢	٥٦,٠٠٠,٠٠٠
– جمهورية الصومال	١	٢٨,٠٠٠,٠٠٠
– جمهورية بنجلاديش الشعبية	١	٤٠,٠٠٠,٠٠٠
– المجموع	٢٨	٨٩٠,٠٤٠,٠٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق التغطية الجغرافية الواسعة لنشاط الصندوق في مراحله الأولى ، حيث شمل احدى عشرة دولة عربية وصديقة ، ليغطي ٢٨ مشروعا مختلفا تشمل مشروعات الهياكل الأساسية (Infrastructural Projects) ومشروعات صناعية وأخرى سياحية وزراعية . وبلغ مجموع تعاقدات الصندوق لهذه المشروعات ما يزيد عن ٨٩٠ مليون درهم .

ولقد اتسع نطاق أنشطة وعمليات الصندوق منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٧ بصورة كبيرة وبأبعاد وأحجام مختلفة كما ونوعاً ، وان كانت هذه الأنشطة والعمليات في السنوات الثلاث الأخيرة قد أخذت في التزايد ، ولكن بمعدل متناقص عن العقد السابق (١٩٧٤ – ١٩٨٤) حيث أن ذلك يرجع أساسا إلى أن دولة الامارات تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي لدخلها ، ومع تدني أسعار النفط وتحديد حصتها من انتاجه أثر في انخفاض عائداتها بدرجة كبيرة في الآونة

الأخيرة . ومع ازدياد الأهمية التي تعلقها المؤسسات الانمائية على التمويل المشترك للمشروعات نشط صندوق أبوظبي في مشروعات التمويل المشترك ، سواء مع الصناديق العربية المشتركة والدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية ، أو مع بنوك التنمية الاقليمية ومجموعة البنك الدولي .

وتأكيدا للدور الذي يلعبه صندوق أبوظبي في اذكاء شعلة التنمية في دول العالم الثالث ، فقد عمل على تنويع نشاطه الانمائي ، بحيث لم يقتصر على منح القروض لتمويل المشروعات كما كان يحدث في السابق ، بل تعداه إلى المشاركة في رؤوس أموال هذه المشروعات ، وعليه فقد قام الصندوق من هذا المنطلق بتشجيع انشاء الشركات المشتركة ، بين الدولة والدول النامية التي تقع ضمن نشاطه الجغرافي ، اذ أنه أصبح ينظر إلى مثل هذه الشركات كبعد جديد لرسالته الانمائية نظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه ، في تنمية القطاعات الاقتصادية في الدول النامية . وما تغطيه من الانشطة العديدة في المجالات الاستثمارية الانتاجية المتنوعة .

ويتقدم المدى الزمني منذ تأسيس الصندوق إلى الآن وعلى الأخص في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤ ، أصبح لصندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي مجموعة من الأنشطة والعمليات المحددة ، التي يدير جزءا منها لصالحه والجزء الآخر لصالح حكومة أبوظبي وهذه الأنشطة تتلخص بايجاز فيما يلي :

١ - منح القروض الخاصة بالمشروعات التنموية في الدول العربية ، والافريقية والآسيوية والاسلامية النامية .. من ميزانية الصندوق الخاصة .

٢ - القيام بالمساهمة في رؤوس أموال المشروعات ، والشركات الاستثمارية والانمائية خارج الدولة .. ومن ميزانية الصندوق الخاصة .

٣ - تقديم المعونات والمنح الفنية من ميزانية الصندوق الخاصة ، لتمويل دراسات الجدوى .

٤ - تمويل مشروعات وأنشطة انمائية داخل الدولة ، ومن ميزانية الصندوق الخاصة .

٥ – ادارة الصندوق فقط لبعض القروض والمنح أو المشروعات والبرامج الانمائية لصالح حكومة أبوظبي في الدول النامية ودول العالم الثالث .

٦ – ادارة الصندوق فقط لمساهمات حكومة أبوظبي في الخارج .

٧ – ادارة الصندوق لمشروعات تمولها حكومة أبوظبي ويديرها الصندوق داخل دولة الامارات العربية المتحدة .

كما أصبح حجم تعامل الصندوق بشكل عام مع مختلف أنشطته يعادل ٧,٧ مليار درهم وذلك حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ . وشارك خلال فترة قاربت على الستة عشر عاما مع الصناديق العربية الأخرى في جهود التنمية في العديد من الدول الافريقية والآسيوية .

ونظرا لطول فترة عمل مثل هذه الصناديق ، فإن التعرض تفصيليا لأنشطتها في الحقل الانمائي يتعين أن يتم من خلال النظر بصورة اجمالية على كافة انجازاتها ، التي حققتها خلال فترة أطول اذ أن عملية التنمية تتصف بطول وامتداد أجلها ، لذا فسوف نستعرض أنشطة وعمليات صندوق أبوظبي السبع السابقة ، بشيء من التفصيل وخاصة فيما يتعلق بمشاركته في مشروعات التنمية في الدول العربية : أولا – خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ بصورة كلية شاملة . ثانياً – خلال الفترة من ١٩٨٥ : ١٩٨٧ بصورة تفصيلية توضيحية .

أولا : القـروض التي قدمهـا الصنـدوق للمشروعـات الانمائية : (١٩٧٤ - ١٩٨٤)

قدم صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي ، خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ أربعـة وثمانين قرضا انمائيا ، لتمويل مشروعات حيوية في الدول العربية والافريقية والآسيوية والاسلامية ، وغيرها من دول العالم الثالث وكان نصيب الدول العربية من اجمالي هذه القروض ستة وأربعين قرضا .

ونستعرض فيما يلي التوزيع الجغرافي لاجمالي قروض الصندوق في الفترة المشار إليها ، وحجم هذه القروض بصورة كلية شاملة لكافة الدول التي قام الصندوق باقراضها . ثم نشير بعد ذلك للمعالم الرئيسية للمشاريع الست والأربعين ، التي قام صندوق أبوظبي بتمويلها في الدول العربية الشقيقة ايمانا منه وانطلاقا من قانون تأسيسه بأولوية تمويل المشروعات الانمائية العربية باختلاف أحجامها والمجالات التي تنتمي اليها .

ا - التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق ١٩٧٤ : ١٩٨٤ (مليون درهم امارات) .

الدول العربية :

الدولة	الاجمالي
- المملكة الاردنية الهاشمية	١٤٥,٥
- دولة البحرين	٢٢٠,٠
- الجمهورية التونسة	٣٧٩,٠
- جمهورية السودان الديمقراطية	١٤٠,٥
- الجمهورية العربية السورية	١٠٧,٥
- سلطنة عمان	٨٣٨,٧
- الجمهورية اللبنانية	٦٧,٨
- جمهورية مصر العربية	٢٦٥,٠
- المملكة المغربية	٢٥٠,٠
- جمهورية موريتانيا الاسلامية	١٦٠,٠
- الجمهورية العربية اليمنية	١٧٩,٠
- جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٠٨,٢
اجمالي الدول العربية	**٢٩٦٣,-**

الدول الأفريقيـة :

الدولة	الاجمالي
- جمهورية بورندي	٢٤,٠
- جمهورية مالي	٤٦,٠
- جمهورية جامبيا	٧,٩
- جمهورية تنزانيا	٢٤,٠
- جمهورية غينيا	١٦,٠
- جمهورية أوغندا	٢٥,٠
- جمهورية جزر القمر	٤,٠
- جمهورية مدغشقر	١٦,٠
- جمهورية سيسل	٨,٠
- جمهورية السنغال	٤,٠
- جمهورية ليسوتو	٧,٠
- جمهورية جزر الرأس الأخضر	٤,٠
- جمهورية غينيا بيساو	١٢,٠
- جمهورية النيجر	٣٠,٠
- جمهورية رواندا	١٥,٠
- جمهورية الكاميرون	١٦,٠
- جمهورية الكونغو الشعبية	١٦,٠
- جمهورية موريشيوس	١٨,٠
- اجمالي الدول الافريقية	**٣١٣,٩**

الدول الآسيويـــة :

الدولة	الاجمالي
- جمهورية بنغلاديش	١٨٣,٢
- جمهورية الهند	٦٨,٠
- جمهورية المالديف	٨,٠
- جمهورية ماليزيا	٣٣,٠
- جمهورية سيريلانكا	٢٠,٠
- جمهورية اندونيسيا	٥٧,٠
- جمهورية أفغانستان	٣٠,٠
- جمهورية باكستان الاسلامية	٩٢,٥
- **اجمالي الدول الآسيوية**	**٤٩١,٧**

الـدول الأخـرى :

الدولة	الاجمالي
- جمهورية مالطا	٤٨,٠٠
- الجمهورية التركية	١٠٠,٠٠
- **اجمالي الدول الأخرى**	**١٤٨,٠٠**

الاجمالي العام : ٣٩١٥,٦ مليون درهم[١]

وفيمـا يلي نستعـرض المعالم الرئيسية لقروض ومشاريع الصندوق في الدول العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ .

(١) صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي ، التقرير السنوي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ص١١٨ - ١١٩ .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١ - سد الملك طلال

قرض الصندوق	٢١,٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١١٠,٠ ملايين درهم امارات.
مصادر التمويل الاخرى	الصندوق الكويتي والحكومة الأردنية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٤/٩/٢٥

٢ - طريق الازرق - الحدود السعودية

قرض الصندوق	٥ ملايين درهم .
اجمالي تكلفة المشروع	١٥ مليون درهم
مصادر التمويل الأخرى	الحكومة الاردنية
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٨٥/٢/١٧م

٣ - تنمية وتحسين انتاج فوسفات الحسا :

قرض الصندوق	١٠٠ مليون درهم امارات
اجمالي تكلفة المشروع	٢٢٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	شركة مناجم الفوسفات الأردنية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٧/٦/٨م

٤ - مشروع الاسمدة الفوسفاتية :

قرض الصندوق	١٩ مليون درهم امارات
اجمالي تكلفة المشروع	١٢٠٠ مليون درهم امارات

مصادر التمويل الأخرى	الصـــندوق الكـــويـتـي – الحكومة الفرنسية مؤسســة التمـويل الدولية – مجموعة بنوك عربية وأجنبية مشتـركـة – الشركة العربية للاستثمارات البتروكيماوية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٢/٥/١٩٨٠م

دولة البحرين

٥ - مشروع الكهرباء والماء

قرض الصندوق	٤٠ مليون درهم امارات
اجمالي تكلفة المشروع	٢١٢ مليون درهم امارات
مصادر تمويل أخرى	الصندوق الكويتي – حكومة البحرين
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٧/١١/١٩٧٤م .

٦ - الكهرباء والماء المرحلة[٢]

قرض الصندوق	١٠٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٢٢٨ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	حكومة البحرين .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١١/٢/١٩٧٦م .

٧ - مشروع الصناعات الصغيرة :

قرض الصندوق	٦٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٨٤ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	حكومة البحرين .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١١/٢/١٩٧٦م .

٨ - **مشروع كهرباء البحرين (رفاعة) :**

قرض الصندوق	٢٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٨٣٥ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق السعودي - الصندوق الكويتي الصندوق العربي - حكومة البحرين .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٧/١٢/٢٤م

الجمهورية التونسية

٩ - **مشروع سوسة الشمالية العقاري والسياحي :**

قرض الصندوق	٢٠,٧ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٠٥ ملايين درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	هيئة التمويل الدولية - المصرف العربي الدولي مؤسسات وطنية تونسية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٤/١٢/١٨م

١٠ - **مصنع العلب المعدنية :**

قرض الصندوق	٦ ملايين درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٨ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الحكومة التونسية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٤/١٢/٣١م .

١١ - **اقتناء ٣٠ عربة سكك حديدية :**

قرض الصندوق	١٣,٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٢٤,٨ مليون درهم امارات .

مصادر التمويل الأخرى	الحكومة التونسية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٨/١٢/١٩٧٤م .

١٢ - تطوير شبكة المواصلات :

قرض الصندوق	٤٧ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٦٢ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	البنك الدولي - مجموعة المصارف التونسية - الحكومة التونسية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٦/٢/١٩٧٧ .

١٣ - مصنع الأسمدة الفوسفاتية :

قرض الصندوق	٢١٨,٦ مليون درهم امارات.
اجمالي تكلفة المشروع	٦٧٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الحكومة التونسية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩/٥/١٩٧٩م

١٤ - الجريد الزراعي

قرض الصندوق	٧٤ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٢٢٢ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	الحكومة التونسية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٦/٢/١٩٨٣م .

جمهورية السودان الديمقراطية

١٥ - مصنع غزل القطن بمنطقة الحاج عبدالله :

قرض الصندوق	١٠٠,٥ مليون درهم امارات.
اجمالي تكلفة المشروع	٢٦٤ مليون درهم امارات .

مصادر التمويل الأخرى	تسهيلات موردين – بنك اندوشين – حكومة السودان.
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٠/٧/١٩٧٦م .

١٦ – تطوير السكك الحديدية :

قرض الصندوق	٤٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٥٨٤ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق العربي – الصندوق الكويتي – البنك الدولي – الصندوق الأوروبي للتنمية – حكومة السودان .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢١/١٢/١٩٧٧م .

الجمهورية العربية السورية :

١٧ – مراكز التنسيق الكهربائية :

قرض الصندوق	٥١,٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٦٥ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الحكومة السورية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٤/٩/١٩٧٤م .

١٨ – محطة كهرباء بانياس :

قرض الصندوق	٥٦ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٧٢٠ مليون درهم امارات .

مصادر التمويل الأخرى	الصندوق السعودي – الصندوق العربي – البنك الاسلامي – هيئة المعونة الخارجية الألمانية – الحكومة السورية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٧/١٢/٢٠ .

سلطنة عمان

١٩ – تنمية حقول الغاز في ايبال :

قرض الصندوق	٦٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٣٦٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق العربي – الصندوق الكويتي – حكومة سلطنة عمان .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٦/٨/١٧م .

٢٠ – تطوير حقول نفط الجنوب

قرض الصندوق	٦٦٣ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٥٨٨ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	حكومة سلطنة عمان .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٨/١٠/١١م .

٢١ – أسمنت ريسوت :

قرض الصندوق	١٠,٧ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٧٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	حكومة سلطنة عمان .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٨٣/٩/٢٥م .

٢٢ - الطرق الداخلية بالولايات العمانية :

قرض الصندوق	١٠٥ ملايين درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٢٦٦ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق الكويتي - حكومة سلطنة عمان .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٨٤/٣/٣١م .

الجمهورية اللبنانية :

٢٣ - تعمير شبكة الكهرباء

قرض الصندوق	٢٧,١٢ مليون درهم امارات.
اجمالي تكلفة المشروع	١٤٣ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق العربي - حكومة لبنان .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٧/١٠/١٨م .

٢٤ - الحوض الرابع بميناء بيروت :

قرض الصندوق	٤٠,٦٨ مليون درهم امارات.
اجمالي تكلفة المشروع	١٨٢ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق العربي - حكومة لبنان .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٧/١٠/١٨م .

جمهورية مصر العربية

٢٥ - فندق عمر الخيام :

قرض الصندوق	١٦,٦٢ مليون درهم امارات.

اجمالي تكلفة المشروع	١٢٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	بنك التصدير والاستيراد الأمريكي – الحكومة المصرية.
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٤/١١/٩م .

٢٦ – سماد طلخا الثاني :

قرض الصندوق	٥٨,٤ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٥١٤ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق العربي – الصندوق الكويتي – المصرف العربي الليبي الخارجي – دولة قطر – وكالة التنمية الدولية الحكومة المصرية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٤/٩/٢٤م .

٢٧ – محطة القوى الكهربائية في أبوقير :

قرض الصندوق	١٣٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٧٤٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق الكويتي – مجموعة من الشركات والبنوك الفرنسية.
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٥/١٠/٢٨م .

٢٨ – تطوير قناة السويس :

قرض الصندوق	٦٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٤٥٠٠ مليون درهم امارات .

مصادر التمويل الأخرى	الصندوق السعودي – الصندوق الكويتي – الصندوق العربي – البنك الاسلامي – صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي الياباني – البنك الدولي – وكالة التنمية الامريكية – الحكومة المصرية.
تاريخ توقيع الاتفاقية	٨/١٢/١٩٧٧م .

المملكة المغربية

٢٩ – انشاء مصنعين لانتاج غزل القطن :

قرض الصندوق	٧٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٩٨٥ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الحكومة المغربية . .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٩/٤/١٩٧٦م .

٣٠ – مركز تجاري تابع لوزارة الأوقاف :

قرض الصندوق	٤٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٦٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الحكومة المغربية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٨/١/١٩٧٦م .

٣١ – مشروع الغرب الزراعي :

قرض الصندوق	٤٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١١٦١ مليون درهم امارات .

مصادر التمويل الأخرى	الصندوق العربي – الصندوق السعودي – بنك التنمية الافريقي – الحكومة المغربية . .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١١/٤/١٩٧٩م .

٣٢ – الحوض الأوسط (سد آبت شواريت) :

قرض الصندوق	١٠٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٣٢٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق العربي – الصندوق الكويتي – الصندوق السعودي – بنك التنمية الافريقي – الحكومة المغربية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٣/٩/١٩٨٢م .

جمهورية موريتانيا الاسلامية :

٣٣ – مصنع أسياخ الصلب في نواديبو :

قرض الصندوق	١٦ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٤٤ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الحكومة الموريتانية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٧/١١/١٩٧٧م .

٣٤ – طريق كيفا – النعمة :

قرض الصندوق	٤٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٥٠٥ ملايين درهم امارات .

مصادر التمويل الأخرى	الصندوق السعودي – الصندوق الكويتي – الحكومة الموريتانية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٨/٧/١٩٧٩م .

٣٥ – مناجم حديد القلب :

قرض الصندوق	٨٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٧٤٨ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق السعودي – الصندوق الكويتي – الصندوق الياباني للتعاون – بنك التنمية الافريقي – صندوق الأوبك للتنمية الدولية – البنك الدولي – الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٤/١٢/١٩٧٩م .

٣٦ – الجرجول الزراعي :

قرض الصندوق	٢٤ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٣٦٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق السعودي – البنك الاسلامي – بنك التنمية الألماني – وكالة التنمية الدولية – صندوق التنمية الأوروبي – الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – الحكومة الفرنسية – مزارعون – حكومة موريتانيا .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٦/١١/١٩٨٠م .

الجمهورية العربية اليمنية :

٣٧ - مياه صنعاء :

قرض الصندوق	٤ ملايين درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٢٦ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	البنك الدولي - برنامج الأمم المتحدة للتنمية - منظمة الصحة العالمية - حكومة الولايات المتحدة .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٩/١٠/١٩٧٤م .

٣٨ - التنمية الريفية للمرتفعات الجنوبية (المرحلة الأولى) :

قرض الصندوق	٤٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٩٣ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	وكالة التنمية الدولية - حكومة اليمن .
تاريخ توقيع الاتفاقية	٢٠/١٠/١٩٧٥م .

٣٩ - مياه ومجاري تعز :

قرض الصندوق	٥٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٤٠٧ ملايين درهم امارات . .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق السعودي - وكالة التنمية الأمريكية - الحكومة اليمنية . .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١/٧/١٩٧٨م .

٤٠ - دراسات وادي سهام

قرض الصندوق	٥ ملايين درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١٠,٨ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق الكويتي .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٨/٢/١٥م .

٤١ - المرتفعات الجنوبية (المرحلة الثانية) :

قرض الصندوق	٣٧,٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٣٠٣ ملايين درهم امارات .
مصادر التمويل الاخرى	البنك الدولي - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - الحكومة السويسرية - الحكومة اليمنية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	غ ٠م

٤٢ - الربط الكهربائي ذمار (تعز) :

قرض الصندوق	٣٧,٥ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١١٣ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الصندوق العربي - صندوق الأوبك - الحكومة اليمنية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٨١/١/١٥م .

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

٤٣ - قوارب الصيد :

قرض الصندوق	٢٩,١ مليون درهم امارات .

اجمالي تكلفة المشروع	٥٥,٣ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الحكومة اليمنية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٦/٤/٢٨م .

٤٤ - المسح الجيولوجي :

قرض الصندوق	٦,٥٨ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	٧,٢٢ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	الحكومة اليمنية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٧٦/٤/٢٨م .

٤٥ - كهرباء عدن (المنصورة) :

قرض الصندوق	١١٢,٥ مليون درهم امارات.
اجمالي تكلفة المشروع	٢٢٥ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	حكومة الجزائر .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٨٠/٩/١٠م .

٤٦ - ميناء ناشطون :

قرض الصندوق	٦٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	١١٨ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	البنك الدولي - مجموعة الدول الأوروبية - الصندوق العربي .
تاريخ توقيع الاتفاقية	١٩٨٠/٩/١٠م .

ثانيا : المساهمات الذاتية للصندوق في رؤوس أموال (حتى ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤)

١ - البنك العربي الأوروبي (الشركة القابضة)

تاريخ التأسيس	: عام ١٩٧٢ .
رأس المال المصرح به	: ٣,٠٠ مليار فرنك لكسمبورغ .
رأس المال المدفوع	: تم دفع رأس المال بالكامل .
أهداف الشركة	: زيادة التعاون بين الدول العربية في مجال العمل المصرفي وذلك عن طريق انشاء وحدات مصرفية في المراكز المالية الهامة .
هيكل مساهمي الشركة	: مجموعة من المؤسسات المالية والمصرفية العربية والعربية الدولية والأوروبية واليابانية . ويشترك الجانبان العربي والأوروبي في الشركة بنسبة ٥٠٪ لكل منهما .
نشاط المجموعة	: تمويل التجارة الخارجية ما بين الدول العربية والأوروبية ومنح القروض والسلفيات للمؤسسات العاملة في هذه الدول وتمويل القروض الدولية وذلك إلى جانب نشاطها في الاستثمارات المالية المتنوعة .

٢ - شركة سيفيدا للاستثمارات الدولية : جنيف - سويسرا :

تاريخ التأسيس	: نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠ - وذلك كشركة قابضة .
رأس المال المصرح به	: ٥٠,٠ مليون دولار .
رأس المال المدفوع	: ١٨,٣ مليون دولار .

أهداف الشركة	: العمل على تنمية الدول الافريقية اما بمنح القروض أو بالدخول في المساهمات وممارسة الأنشطة المتنوعة لبنوك الاستثمار والاشتراك في المجموعات المصرفية التي تدير مبالغ القروض الدولية . وكذلك تقديم الاستشارات في مجال دراسة المشروعات .
هيكل مساهمي الشركة	: مجموعة مؤسسات تمويلية دولية ومؤسسات مصرفية أوروبية يبلغ عددها ١٣٧ تعمل في تسع عشرة دولة منها ثلاث دول عربية .
نشاط الشركة	: بلغ اجمالي مساهمات وقروض الشركة في مطلع عام ١٩٨٤ - ٤٣,٣ مليون دولار تم استثمارها في ٨٧ عملية . وقرض لاحدى المؤسسات الانمائية الاقليمية .

٣ - شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية - الجمهورية التونسية :

تاريخ التأسيس	: تم تأسيس الشركة في عام ١٩٧٣
رأس المال المصرح به	: ٦,٥ مليون دينار تونسي .
رأس المال المدفوع	: تم دفع رأس المال بالكامل .
أهداف الشركة	: تنفيذ مشروع اقامة مجمع سياحي متكامل شمال تونس .
هيكل مساهمي الشركة	: صندوق أبوظبي - الحكومة التونسية - المصرف العربي الدولي - هيئة التمويل الدولية - هيئات تونسية مختلفة .
نشاط الشركة	: أقيم المجمع المذكور بالاضافة إلى ٨٠٠ شقة ، ٣٢٠ فيلا لبيعها للمستثمرين الاجانب بالاضافة إلى عدة مشاريع سياحية أخرى .

٤ - بنك تنمية عمان - سلطنة عمان :

تاريخ التأسيس	:	تم تأسيس البنك عام ١٩٧٦ في شكل شركة مساهمة عمانية .
رأس المال المصرح به	:	١٠ ملايين ريال عماني .
رأس المال المدفوع	:	تم دفع رأس المال بالكامل .
أهداف الشركة	:	يهدف البنك إلى تشجيع القطاع الخاص ليلعب دورا رائداً في انشاء وملكية المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية .
هيكل مساهمي البنك	:	صندوق أبوظبي - الحكومة العمانية - الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية - المؤسسة الدولية للتمويل - مؤسسات أخرى اقليمية ودولية - الأفراد والشركات العمانية .
نشاط البنك	:	البحث عن مشاريع جديدة لمعاونة المستثمرين المحليين ووضع الدراسات القطاعية واعداد دراسات الجدوى .

٥ - الشركة العربية للأسمدة الفوسفاتية - الجمهورية التونسية :

تاريخ التأسيس	:	ابريل / نيسان ١٩٧٤ - شركة مساهمة تونسية .
رأس المال المصرح به	:	٤٢ مليون دينار تونسي .
رأس المال المدفوع	:	تم دفع راس المال بالكامل .
أهداف الشركة	:	انتاج وتصدير الأسمدة والاتجار فيها والمساهمة في الشركات المرتبطة بها .
هيكل مساهمي الشركة	:	صندوق ابوظبي - الحكومة التونسية .

نشاط الشركة : انتهت الشركة من المرحلة الأولى الخاصة بانتاج الاسمدة الفوسفاتية ودخلت الشركة المرحلة الثانية للتشغيل اعتبارا من ابريل / نيسان عام ١٩٨٤ .

عرضنا فيما سبق نماذج تفصيلية لبعض المشاريع التي يساهم صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي في رؤوس أموالها .. أما بقية المشاريع التي ساهم صندوق أبوظبي في رؤوس أموالها حتى نهاية عام ١٩٨٤ فهي :

٦ – شركة الامارات والمغرب للتنمية – المملكة المغربية .

٧ – شركة أسمنت مراكش – المملكة المغربية .

٨ – القروض العقاري والسياحي – المملكة المغربية .

٩ – شركة ريسوت للأسمنت – سلطنة عمان .

١٠– شركة رباب التجارية – المملكة المغربية .

١١– الشركة الفلاحية ببرج العامري – الجمهورية التونسية .

ثالثاً : المعونات والمنح الفنية التي منحها الصندوق لتمويل دراسات الجدوى:

دولة البحرين

١ - اجراء مسح صناعي

قيمة المنحة : ٢٤٠ ألف درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٨/٩/١٩٧٥م .

٢ - الري المركزي :

قيمة المنحة : ١,٥ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٧/١/١٩٨٤م .

الجمهورية العربية اليمنية :

٣ - دراسة جدوى تنمية وادي سهام :

قيمة المنحة : ٣٠٠ ألف درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ٣/٣/١٩٧٥م .

جمهورية الصومال الديمقراطية :

٤ - دراسة اقتصادية عن الثروة الحيوانية :

قيمة المنحة : ٥١٨ ألف درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١١/٥/١٩٨٠م .

٥ - مركز التنمية الصناعية لجامعة الدول العربية :

قيمة المنحة : ٥٦٠ ألف درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ٢٣/٦/١٩٧٧م .

وقد بلغ الاجمالي العام للمعونات الفنية التي قدمها الصندوق للدراسات السابقة ومنذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٤ ، ٣,٢١٨ مليون (درهم امارات) .

رابعاً : القروض والمنح التي تمولها حكومة أبوظبي ويديرها الصندوق :

فيما يلي نستعرض كافة القروض والمنح والمشروعات التي قامت حكومة أبوظبي بتمويلها في الخارج وتولى صندوق أبوظبي مسئولية ادارتها .. وذلك بشكل عام على أن نتبعه بموجز تفصيلي عن المشروعات الانمائية التي قامت حكومة أبوظبي بتمويلها في الدول العربية الشقيقة :

(مليون درهم)

الدولة	المشروع	قرض	منحه	اجمالي
اولا : الدول العربية :				
١ - الجمهورية العربية اليمنية	- سد مأرب	-	٣١٥	٣٥٥,-
	- بناء ٥٢٥ وحدة سكنية في المناطق المتضررة - منطقة ذمار .	-	٤٠,٠	
٢ - جمهورية الصومال الديمقراطية	- سكر جوبا	٢٧١,٧٠	-	٥٧٦,٠٥
	- طريق بربرمبرو	-	٢٠٤,٣٥	
٣ - الجمهورية العربية السورية	- ثلاثة مصانع سكر	١٣٠,٠	-	٤٠٠,٠٠٠
	- مصنع الورق .	٢٢٠,٠	-	
	- مبنى ركاب مطار دمشق الدولي	٥٠,٠	-	
٤ - جمهورية مصر العربية	- اعادة افتتاح قناة السويس	١٤٧,٠٠	-	١٤٧,٠٠٠
٥ - جمهورية السودان الديمقراطية				٥٦٢,٥٠٠
	- دعم ميزان المدفوعات	١٨٧,٥٠	-	
	- مطار الخرطوم الدولي	٣٧٥,٠٠		
٦ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية				٦٧,٠٠٠
	- مشروع اسكان المنصورة - عدن	-	٦٧,٠٠	
اجمالي الدول العربية	-	**١٤٨١,٢٠**	**٦٢٦,٣٥**	**٢١٠٧,٥٥٠**
ثانيا : الدول الافريقية :				
١ - جمهورية أوغندا				٤٠,٠٠
	- طريق بكواش - اروا	٤٠,٠٠	-	
٢ - جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية			.	٧,٥٠
	- دعم قطاع الصحة والتعليم	-	٧,٥٠	
٣ - جمهورية موريتانيا الاسلامية وجمهورية مالي وجمهورية السنغال				٢٥٩,٠٠
	- مشروع تنمية حوض نهر السنغال	٢٥٩,٠٠	-	
اجمالي الدول الافريقية	-	**٢٩٩,٠٠**	**٧,٥٠**	**٣٠٦,٥٠**
ثالثا : الدول الآسيوية :				
١ - جمهورية جزر المالديف				٤,٠٠
	- الاتصالات اللاسلكية .	٤,٠٠	-	
اجمالي الدول الآسيوية	-	**٤,٠٠**	-	**٤,٠٠**

يتضح مما سبق أن حكومة أبوظبي قدمت قروضا إلى الدول النامية بشكل عام وصلت إلى ١٧٨٤,٢٠ مليون درهم حتى نهاية ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤ كما قدمت منحا حكومية انمائية حتى نفس التاريخ وصلت إلى ٦٣٣,٨٥ مليون درهم .

أي أن الدعم الانمائي لحكومة أبوظبي للدول النامية ودول العالم الثالث قد وصل مع نهاية عام ١٩٨٤ إلى ٢٤١٨,٠٥ مليون درهم امارات .. قام صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي بادارة هذه المبالغ لصالح حكومة أبوظبي .

أما المشروعات والبرامج التي تم تمويلها من حكومة أبوظبي في الدول العربية فهي :

الجمهورية العربية السورية :

١ - مبنى ركاب مطار دمشق الدولي :

قرض الحكومة	: ٥٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	: ١٠١,٧ مليون درهم امارات - ٤٢ مليون ليرة سورية بالعملة المحلية .
مصادر التمويل الأخرى	: الصندوق السعودي والحكومة السورية .
تاريخ توقيع الاتفاقية	: ١٩٧٨/٧/٢

- وقد تم افتتاح المشروع عام ١٩٨٣م .

٢ - مصنع الورق :

قرض الحكومة	: ٢٢٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع	: ٤٤٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى	: الحكومة السورية .

- وقد تم افتتاح المشروع عام ١٩٨١م .

٣ - مصانع السكر في كل من الرقة ومسكنة وتل سحلب :

قرض الحكومة : ١٣٠ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع : ٣٣٢ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى : الحكومة السورية .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ٢١/٦/١٩٧٦م .
- تم انجاز المشروعات الثلاث .

جمهورية الصومال الديمقراطية :

٤ - سكر جوبــا :

قرض الحكومة : ٣٧١,٧ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع : ٢٠٠,٣ مليون دولار أمريكي .
مصادر التمويل الأخرى : الصندوق السعـودي - صندوق الأوبك - الحكومة الصومالية .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ٢٩/٧/١٩٧٧م .
- تمت اتفاقية اضافية بتاريخ ١/١٠/١٩٨٠ .

٥ - طريق بربرا - برعو :

منحة الحكومة : ٢٠٤,٤ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروعات : ٢٠٤,٤ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١/٥/١٩٧٧م .
- تم افتتاح الطريق في شهر أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٨١م .

جمهورية مصر العربية :

٦ - اعادة افتتاح قناة السويس :

قرض الحكومة : ١٤٧ مليون درهم امارات .

اجمالي تكلفة المشروع : ٤٥٠ مليون درهم امارات .
مصادر التمويل الأخرى : حكومة الولايات المتحدة الامريكية – اتفاقيات ثنائية مع دول أوروبية – حكومة اليابان .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٧٧/١٢/٨ .

جمهورية السودان الديمقراطية :

٧ – دعم ميزان المدفوعات :

قرض الحكومة : ١٨٧,٥ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٠/٤/٥م .

٨ – مطار الخرطوم الدولي :

قرض الحكومة : ٣٧٥ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٠/١١/٥م.
– وقد تم اعداد التصاميم والدراسات النهائية الخاصة بالمشروع .

جمهورية اليمن الديمقراطية :

٩ – اسكان المنصورة :

منحة الحكومة : ٦٧ مليون درهم امارات .
اجمالي تكلفة المشروع : ٦٧ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٢/٤/٤ .
– تم الانتهاء من المشروع في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤م .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٠ - سد مأرب :

منحة الحكومة	:	٣١٥ مليون درهم امارات .
تكاليف المشروع	:	٣١٥ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية	:	١٢/٧/١٩٨٤م .

- تم الانتهاء من المشروع في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨٦م .

١١ - مساكن ذمار :

منحة الحكومة	:	٤٠ مليون درهم امارات.
اجمالي تكلفة المشروع	:	٤٠ مليون درهم امارات .
تاريخ توقيع الاتفاقية	:	١٢/٧/١٩٨٤م .

- تم انجاز الجزء الأكبر من المشروع حتى نهاية ١٩٨٦م .

خامسا : مساهمات حكومة أبوظبي في الخارج والتي يديرها الصندوق :

١ - شركة الامارات والسودان للاستثمار المحدودة :

تاريخ التأسيس	:	تأسست الشركة عام ١٩٧٧م .
رأس المال المصرح به	:	٥٠ مليون دولار أمريكي .
رأس المال المدفوع	:	٢٦ مليون دولار أمريكي .
أهداف الشركة	:	مزاولة أعمال الاستثمار في جميع المجالات وكذلك أعمال الاقراض والتمويل واعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروعات .
هيكل مساهمي الشركة	:	حكومة أبوظبي ٥١٪ - حكومة السودان ٤٩٪ ويقوم صندوق أبوظبي بادارة الشركة نيابة عن حكومة أبوظبي .

نشاط الشركة	: قامت الشركة بانشاء ٣٤ مخزنا في ميناء بورسودان بالاضافة إلى قيامها بدراسات جدوى لعدد من المشاريع في كافة المجالات الانمائية .

٢ - شركة مركز المؤتمرات النمساوي :

تاريخ التأسيس	: ١٩٨٤ (شركة مساهمة نمساوية ذات مسئولية محدودة) .
رأس المال المصرح به	: ٣٠٠٠ مليون شلن نمساوي .
تكاليف المركز	: ٤٥٠٠ مليون شلن نمساوي .
هيكل التمويل	: ٣٠٠٠ مليون شلن نمساوي رأس مال . ١٥٠٠ مليون شلن نمساوي قروض .
المساهمون في رأس المال	: ٥٠٪ الحكومة النمساوية . ٢٦٪ المملكة العربية السعودية . ١٧٪ دولة الكويت . ٧٪ حكومة أبوظبي .

- وقد بدأ العمل في تأسيس وانشاء المركز في يوليو / تموز ١٩٨٢م .

سادسا : المشروعات والأنشطة التي يشترك فيها الصندوق أو يديرها لصالح حكومة أبوظبي :

وقد رأينا هنا ان من الأفضل ايجاز المشروعات والأنشطة التي يديرها الصندوق داخل الدولة حتى ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤ بشكل عام . ثم اعطاء لمحات تفصيلية سريعة عن كل مشروع على حدة .. وذلك على النحو التالي :

مشروعات - انشطة	مليون درهم امارات
١ – مشروعات الفجيرة	٥٠٠,٠٠
٢ – مشروعات انشاء حظيرة نموذجية لتربية الأبقار بالعين .	١٥,٦٠
٣ – مشروع أبقار سيح الرعي (غرب المقام)	٦,٠٠
٤ – مشروع أسمنت رأس الخيمة	٩٣,٧٥
٥ – مشروعات عجمان	٥٠,٠٠
٦ – مدرسة الخبيرات	١٦,٠٠
٧ – طيران الخليج	١٤١,٥٠

١ – مشروعات الفجيرة :

قامت حكومة امارة أبوظبي بتوجيه من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ، بتقديم قرض انمائي إلى حكومة الفجيرة بمبلغ ٥٠٠ مليون درهم بهدف تطوير الامارة اقتصاديا واجتماعيا ، وقد أنابت عنها صندوق أبوظبي وكلفته بالقيام بمهام الاشراف وادارة القرض لتمويل المشاريع الأساسية ذات الأهمية الاقتصادية للامارة ، والتي تم الاتفاق عليها مع حكومة الفجيرة حيث بلغت أربعة عشر مشروعا . سبعة منها صناعية وثلاثة في قطاع الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية واثنين لقطاع الخدمات ، والبنية الأساسية والاسكان واثنين منها في القطاع المالي والمصرفي ، وفيما يلي بيان موجز لهذه المشاريع :

التكاليف الاجمالية (مليون درهم)	قرض حكومة ابوظبي (مليون درهم)	المشاريع المنجزة
٢٨,٥	٢٥,٧٦	١ - مصنع الامارات للسيراميك
١٤,٥	١٠,٧٨	٢ - مصنع الصوف الصخري
١٥,٢	١٥,٢	٣ - مصنع الرخام والبلاط
٥,٤١	٥,٤١	٤ - محاجر الفجيرة الوطنية
١٠	٢,٤٢	٥ - مشاريع الفجيرة لصناعات البناء
٣٨٠	٣٨,٧٦	٦ - شركة أسمنت الفجيرة
٣٧,٥	١٨,٧٥	٧ - شركة احجار الفجيرة
٢٤٨	٧٣,٠٥	٨ - ميناء الفجيرة
١٥٠	٥٥,٠٨	٩ - بنك الفجيرة الوطني
١٥	٧,٥	١٠ - شركة الفجيرة الوطنية للتأمين
١٣٠	٥٠	١١ - شركة الفجيرة العقارية
١٠٨	٢١,٦٨	١٢ - الشركة العربية لانتاج الدواجن
٢٢ تقديري	٠,١٦	١٣ - مشروع البيوت الزراعية الجاهزة
١٣ تقديري	١,٦٢	١٤ - الشركة العربية لانتاج الالبان

ولقد تم تقديم القرض الانمائي من حكومة أبوظبي إلى حكومة الفجيرة على دفعتين حيث تم منح الدفعة الأولى من القرض البالغة ٢٠٠ مليون درهم في ١٩٧٩/٧/٧م والدفعة الثانية من القرض والبالغة ٣٠٠ مليون درهم في ١٩٨٢/١٢/١٧ ومع نهاية عام ١٩٨٤ (فترة تقويمنا لنشاط الصندوق ٧٤/ ٨٤) كان قد تم انجاز اثني عشر مشروعا بالكامل بينما كان المشروعان الآخران في المراحل النهائية لانجاز العمل بهما .

٢ - مشروع انشاء حظيرة نموذجية لتربية الأبقار بالعين :

- قام الصندوق بتوجيه من صاحب السمو رئيس الدولة باعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية وبالاشراف على تنفيذ مشروع مزرعة مثالية متكاملة لانتاج الحليب بمنطقة مساكن بالقرب من مدينة العين .

- وقد بلغت تكاليف المشروع الاجمالية ١٥,٦ مليون درهم وتم تنفيذ كافة مكونات المشروع . وأصبح المشروع يتمتع بالاستقلال المالي والاداري ويقوم الصندوق بالاشراف على الادارة .

٣ - مشروع أبقار المقام :

- بتوجيه من صاحب السمو رئيس الدولة قام الصندوق بتنفيذ مشروع أبقار حلوبة بمنطقة سيح الدعي شرقي جسر المقام على طريق العين المصفح الجديد ويتمثل دور الصندوق في الاشراف على تنفيذ المشروع وكذلك الاشراف على ادارته في مرحلة ما بعد التنفيذ .

- أما التمويل فقد تم عن طريق الدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة . وقد بلغت تكاليف المشروع حوالي ٦ ملايين درهم امارات .. وتم الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال منتصف عام ١٩٨٤ .

٤ - مشروع أسمنت رأس الخيمة :

- أسست شركة أسمنت رأس الخيمة في عام ١٩٧٣ بهدف المساهمة في تغطية جزء من حاجة البلاد لمادة الأسمنت وقد ساهم المصنع في تطوير اقتصاد الامارة .

- وكان الهدف من قرض حكومة أبوظبي هو تغطية جزء من اتفاقية القرض المبرمة في ١٩٧٨/٦/٢٤ والتي يقوم البنك الصناعي الكويتي فيها بدور الوكيل .

- وقد بلغت قيمة القرض ٩٣,٧٥ مليون درهم امارات .. حيث تم توقيع الاتفاقية في ١٩٨١/٤/١٥م . وفي عام ١٩٨٤ أصبح المشروع يعمل بكفاءة عالية ويعتبر من أفضل مشاريع الأسمنت في دول مجلس التعاون الخليجي .

٥ - **مشروعـات عجمـان** :

وهي عدة مشروعات تشمل :

تطوير خور عجمان (المرحلة الثالثة والرابعة) ومشروع بناء الكورنيش والطريق الدائري ثم مشروع طريق المنطقة الصناعية ومشروع توسيع الطريق الرئيسي لمدينة عجمان .

- وقد بلغت قيمة القرض ٥٠ مليون درهم أي ما يمثل ٣٣٪ من اجمالي تكاليف هذه المشروعات الذي وصل إلى ١٤٨,٣٥ مليون درهم امارات – وقد تم توقيع اتفاقية هذا القرض في ٢/٦/١٩٧٩م .

٦ - **مدرسة الخبرات** :

نظرا للتطور العمراني الذي شهدته مدينة أبوظبي فقد تم هدم المبنى القديم للمـدرسة والمشيد من مبانٍ مؤقتة ، وتم منح أرض جديدة شيدت عليها المدرسة الجديدة بالقرض المقدم من حكومة أبوظبي بالكامل ، والذي بلغت قيمته ١٦ مليون درهم وهي التكاليف الكلية لتشييد المدرسة .

والمدرسة تمارس نشاطها الآن لخدمة أبناء الجاليات المتحدثة باللغة الانجليزية كلغة أساسية تحت مظلة وزارة التربية والتعليم ، وهي من المدارس المشهود لها بحسن الادارة والسمعة الجيدة .

٧ - **طيران الخليج** :

تعتبر شركة طيران الخليج والمملوكة من حكومات دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنـة عمـان . ودولة قطر ودولة البحرين من أفضل شركات الطيران الموجودة بالمنطقة والتي تعمل دائما على تحديث أسطولها وتحسين خدماتها .

وقد كان الهدف من القرض المساهمة في تمويل شراء خمس طائرات جديدة للشركة من نوع ترايستار لدعم أسطولها وبلغت قيمة القرض ١٤١,٥ مليون درهم امارات وتم توقيع الاتفاقية في ١٩/٥/١٩٧٦م . وتمارس الشركة نشاطها على أحسن وجه وقد تم تشغيل هذه الطائرات وفتح خطوط جديدة لها .

الجزء الثاني : أنشطة وعمليات صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٧ :

تأثرت دولة الامارات العربية المتحدة كأي دولة مصدرة للبترول بانخفاض عائدات النفط ، وخاصة خلال الخمس سنوات الماضية (٨٢/٨٧) مما أثر بالتالي على مستوى التمويل الانمائي للمشروعات الخارجية بشكل عام ، وهذا ما توضحه تقارير صندوق أبوظبي حيث لم يشارك الصندوق سوى في تمويل أربعة مشروعات خلال عامي ٨٥/٨٦ .. بينما اقتصر نشاط الصندوق حتى الثلث الأخير من عام ١٩٨٧ على متابعة تنفيذ المشروعات والاتفاقيات التي أبرمها الصندوق في السنوات الماضية .. وذلك بالاضافة إلى نشاط الصندوق المتسع عام ١٩٨٧ في مجال دراسة المشروعات الجديدة ، لاقرار المشروعات التي يمكن تمويلها أو المساهمة فيها خلال فترة زمنية لاحقة .

- عموما فقد تطور اجمالي قروض الصندوق للدول العربية عند نهاية عام ١٩٨٦ بحدود ٣٠١٧,٦ مليون درهم ، حيث ارتفع بنسبة ٧,٢٪ سنويا عن عام ١٩٨٤ (٢٩٦٢ مليون درهم) ، كما أن حجم القروض للدول الافريقية قد ارتفع بنسبة ١٧,٦٪ سنويا ، حيث بلغ اجمالي القروض لها ٣٦٩,١ مليون درهم عام ١٩٨٦ مقابل ٣١٢,٩ مليون درهم عام ١٩٨٤ . أما بقية الدول الآسيوية والدول الأخرى فلم تشهد أية زيادة على اجمالي القروض المقدمة لها حتى نهاية عام ١٩٨٤ . وفيما يلي جدول يبين تطور القروض المشار إليها أعلاه وكما يلي :

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق
١٩٧٤ - ١٩٨٦

(مليون درهم امارات)

الدول العربيــة :	الدول الأفريقية :

الدولة	الاجمالي	الدولة	الاجمالي
المملكة الأردنية الهاشمية	١٤٥,٥	جمهورية بوروندي	٢٤,٠
دولة البحرين	٢٢٠,٠	جمهورية مالي	٤٦,٠
الجمهورية التونسية	٣٧٩,٨	جمهورية جامبيا	٧,٩
جمهورية السودان الديمقراطية	١٤٠,٥	جمهورية تنزانيا	٢٤,٠
الجمهورية العربية السورية	١٠٧,٥	جمهورية غينيا	١٦,٠
سلطنة عمان	٨٢٨,٧	جمهورية أوغندا	٢٥,٠
الجمهورية اللبنانية	٦٧,٨	جمهورية جزر القمر	٤,٠
جمهورية مصر العربية	٢٦٥,٠	جمهورية مدغشقر	١٦,٠
المملكة المغربية	٢٥٠,٠	جمهورية سيشل	٨,٠
جمهورية موريتانيا الاسلامية	١٦٠,٠	جمهورية السنغال	٤١,٠
الجمهورية العربية اليمنية	١٧٩,٠	مملكة ليسوتو	٧,٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٤٥,٢	جمهورية جزر الرأس الأخضر	٤,٠
جمهورية جيبوتي	١٨,٥	جمهورية غينيا بيساو	١٢,٠
		جمهورية النيجر	٢٣,٢
		جمهورية رواندا	١٥,٠
		جمهورية الكاميرون	١٦,٠
		جمهورية الكونغو الشعبية	٣٧,٠
		جمهورية موريشيوس	١٨,٠
		جمهورية كينيا	٢٥,٠
اجمالي الدول العربية	٣٠١٧,٥	اجمالي الدول الافريقية	٣٦٩,١

المصدر : صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي التقرير السنوي ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ص٨٩ - ج .

الدول الأســيوية : الدول الأخرى :

الدولة	الاجمالي	الدولة	الاجمالي
جمهورية بنغلاديش	١٨٣,٢	جمهورية مالطا	٤٨,٠٠
جمهورية الهند	٦٨,٠	الجمهورية التركية	١٠٠,٠٠
جمهورية المالديف	٨,٠		
مملكة ماليزيا	٣٣,٠		
جمهورية سيريلانكا	٢٠,٠		
جمهورية اندونيسيا	٥٧,٠		
جمهورية أفغانستان	٣٠,٠		
جمهورية باكستان الاسلامية	٩٢,٥		
اجمالي الدول الآسيوية	٤٩١,٧	اجمالي الدول الأخرى	١٤٨,٠٠
الاجمالي العام	٤٠٢٦,٣		

أما فيما يخص اجمالي القروض العامة عند نهاية عام ١٩٨٦ مقارنة بنهايته في عام ١٩٨٤ فلقـد تطورت بنسبة ٣٪ سنويا أي من ٣٩١٥,٦ مليون درهم في عام ١٩٨٤ إلى ٤٠٢٦,٣ مليون درهم عند نهاية عام ١٩٨٦ . ولعل تفسير ذلك يعود إلى الحالة التقشفية التي كان عليها اقتصاد امارة أبوظبي والاقتصاد العالمي ككل على أثر تخفيضات أسعار البترول والانتاج في هذه الامارة خلال المرحلة الزمنية المشار إليها أعلاه .

ولغـرض الاطلاع على تقسيم هذه القــروض وتـوزيعهـا حسب القـطاعـات الاقتصادية في تلك الدول منذ ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٦ فإنها موزعة في الجدول التالي :

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق / الدول العربية
١٩٧٤ - ١٩٨٦

(مليون درهم امارات)

القطاعات / الدول	الزراعية والتنمية الريفية والثروة السمكية	النقل والمواصلات والتخزين	الكهرباء و الماء	الاسكان	السياحة و الفنادق	الصناعة التحويلية و الاستخراجية	الاجمالي
المملكة الأردنية الهاشمية	٢١,٥	٥,٠	–	–	–	١١٩,٠	١٤٥,٥
دولة البحرين	–	–	١٦٠,٠	–	–	٦٠,٠	٢٢٠,٠
الجمهورية التونسية	٧٤,٠	٦٠,٥	–	–	٢٠,٧	٢٢٤,٦	٣٧٩,٨
جمهورية السودان الديمقراطية	–	٤٠,٠	–	–	–	١٠٠,٥	١٤٠,٥
الجمهورية العربية السورية	–	–	١٠٧,٥	–	–	–	١٠٧,٥
سلطنة عمان	–	١٠٥,٠	–	–	–	٧٣٣,٧	٨٣٨,٧
الجمهورية اللبنانية	–	٤٠,٧	٢٧,١	–	–	–	٦٧,٨
جمهورية مصر العربية	–	٦٠,٠	١٣٠,٠	–	١٦,٦	٥٨,٤	٢٦٥,٠
المملكة المغربية	١٤٠,٠	–	–	٤٠,٠	–	٧٠,٠	٢٥٠,٠
جمهورية موريتانيا الاسلامية	٢٤,٠	٤٠,٠	–	–	–	٩٦,٠	١٦٠,٠
الجمهورية العربية اليمنية	٨٢,٥	–	٩٦,٥	–	–	–	١٧٩,٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٩,١	٩٧,٠	١١٢,٥	–	–	٦,٦	٢٤٥,٢
جمهورية جيبوتي	–	١٨,٥	–	–	–	–	١٨,٥
اجمالي الدول العربية	**٣٧١,١**	**٤٦٦,٧**	**٦٣٣,٦**	**٤٠,٠**	**٣٧,٣**	**١٤٦٨,٨**	**٣٠١٧,٥**

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق / الدول الافريقية
١٩٧٦ - ١٩٨٦

(مليون درهم امارات)

القطاعات / الدول	الزراعة والتنمية الريفية والثروة السمكية	النقل والمواصلات والتخزين	الكهرباء و الماء	الاسكان	السياحة و الفنادق	الصناعة التحويلية و الاستخراجية	الاجمالي
جمهورية بوروندي	٤,٠	–	–	–	–	٢٠,٠	٢٤,٠
جمهورية مالي	١٦,٠	٣٠,٠	–	–	–	–	٤٦,٠
جمهورية جامبيا	–	٧,٩	–	–	–	–	٧,٩
جمهورية تنزانيا	–	–	–	–	–	٢٤,٠	٢٤,٠
جمهورية غينيا	–	–	–	–	–	١٦,٠	١٦,٠
جمهورية ملاجاشي	–	–	١٦,٠	–	–	–	١٦,٠
جمهورية جزر القمر	–	٤,٠	–	–	–	–	٤,٠
جمهورية سيشل	–	٢,٥	٤,٧	–	–	٠,٨	٨,٠
جمهورية أوغندا	–	–	–	–	–	٢٥,٠	٢٥,٠
جمهورية السنغال	٤١,٠	–	–	–	–	–	٤١,٠
مملكة ليسوتو	–	٧,٠	–	–	–	–	٧,٠
جمهورية جزر الرأس الاخضر	٤,٠	–	–	–	–	–	٤,٠
جمهورية غينيا بيساو	–	١٠,٠	–	–	–	٢,٠	١٢,٠
جمهورية النيجر	–	–	٢٣,٢	–	–	–	٢٣,٢
جمهورية رواندا	–	١٥,٠	–	–	–	–	١٥,٠
جمهورية الكاميرون	–	١٦,٠	–	–	–	–	١٦,٠
جمهورية الكونغو الشعبية	–	٣٧,٠	–	–	–	–	٣٧,٠
جمهورية موريشيوس	–	–	١٨,٠	–	–	–	١٨,٠
جمهورية كينيا	–	٢٥,٠	–	–	–	–	٢٥,٠
اجمالي الدول الافريقية	**٦٥,٠**	**١٥٤,٤**	**٦١,٩**	**-**	**-**	**٨٧,٨**	**٣٦٩,١**

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق / الدول الآسيوية
١٩٧٦ - ١٩٨٦

(مليون درهم امارات)

القطاعات / الدول	الزراعة والتنمية الريفية والثروة السمكية	النقل والمواصلات والتخزين	الكهرباء و الماء	الاسكان	السياحة و الفنادق	الصناعة التحويلية و الاستخراجية	الاجمالي
جمهورية الهند	-	-	٦٨,٠	-	-	-	٦٨,٠
مملكة ماليزيا	١٧,٠	-	-	-	-	١٦,٠	٣٣,٠
جمهورية بنغلاديش	-	-	٦٠,٠	-	-	١٢٣,٢	١٨٣,٢
جمهورية سيريلانكا	٢٠,٠	-	-	-	-	-	٢٠,٠
جمهورية اندونيسيا	-	-	٥٧,٠	-	-	-	٥٧,٠
جمهورية أفغانستان	-	-	-	-	-	٣٠,٠	٣٠,٠
جمهورية المالديف	-	٨,٠	-	-	-	-	٨,٠
جمهورية باكستان	٩٢,٥	-	-	-	-	-	٩٢,٥
اجمالي الدول الآسيوية	١٢٩,٥	٨,٠	١٨٥,٠	-	-	١٦٩,٢	٤٩١,٧

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق / الدول الأخرى
١٩٧٨ - ١٩٨٦

(مليون درهم امارات)

القطاعات / الدول	الزراعة والتنمية الريفية والثروة السمكية	النقل والمواصلات والتخزين	الكهرباء و الماء	الاسكان	السياحة و الفنادق	الصناعة التحويلية و الاستخراجية	الاجمالي
جمهورية مالطا	–	٢٨,٠	٢٠,٠	–	–	–	٤٨,٠
الجمهورية التركية	–	–	–	–	–	١٠٠,٠	١٠٠,٠
اجمالي الدول الأخرى	–	٢٨,٠	٢٠,٠	–	–	١٠٠,٠	١٤٨,٠

١٩٧٤ - ١٩٨٦ (مليون درهم امارات)

الاجمالي العام	٥٦٥,٦	٦٥٧,١	٩٠٠,٥	٤٠,٠	٣٧,٣	١٨٢٥,٨	*٤٠٢٦,٣

أما المشروعات الانمائية الأربعة التي شارك الصندوق في تمويلها خلال عامي ٨٦/٨٧ فهي موزعة كما يلي :

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية :

١ - مشروع توسيع وتطوير ميناء عدن :

– الهيئة القائمة
على تنفيذ المشروع : مصلحة الموانيء اليمنية .

* باضافة قرض مزرعة أبقار العين ١٥,٦٠٠ مليون درهم امارات الذي تم تمويله من الصندوق ، يصل المجموع الكلي للقروض ٤٠٤١,٩ مليون درهم امارات .

- تكاليف المشروع : ٢٧٥ مليون درهم امارات .
- قرض الصندوق : ٣٧ مليون درهم امارات .
- مصادر التمويل الاخرى : الصندوق الكويتي ويساهم بما يعادل ٢٠ مليون دولار والصندوق السعودي ويساهم بما يعادل ٣٠ مليون دولار .
- تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٥/٩/٢٥ .
- الهدف من المشروع : يهدف المشروع إلى تلبية متطلبات حركة السفن الحالية والزيادة المتوقعة فيها والتغلب على الاختناقات الموجودة التي تؤدي إلى تأخير تفريغ وشحن السفن وبطء حركة نقل البضائع عبر الميناء .

جمهورية كينيا :

٢ - مشروع طريق كابرنت - تمباك :

- الهيئة القائمة على تنفيذ المشروع : وزارة النقل والمواصلات .
- تكاليف المشروع : تقدر تكاليف هذا الطريق بنحو ٢٥ مليون درهم امارات منها ٧٠٪ بالنقد الأجنبي و٣٠٪ بالعملة المحلية .
- مصادر التمويل : يمول مشروع هذا الطريق بالكامل من صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي .
- قيمة القرض : ٢٥ مليون درهم امارات .
- الهدف من المشروع : تشييد طريق مسفلت بطول ٢٥ كيلو متراً بين مدينتي كابرنت وتمباك وهو جزء من طريق ماريجوت - الدورت وذلك لتسهيل الانتقال وتحسين اقتصاديات المنطقة .
- تاريخ توقيع الاتفاقية : ١٩٨٥/٩/٢٨م .

جمهورية جيبوتي :

٣ – مشروع تطوير مطار جيبوتي :

– الهيئة القائمة على تنفيذ المشروع	: هيئة مطار جيبوتي .
– تكاليف المشروع	: تقدر بحوالي ٧٧ مليون درهم امارات .
– قرض الصندوق	: ١٨,٥ مليون درهم امارات .
– مصادر تمويل أخرى	: يساهم الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي بمبلغ ٢,٧ مليون دينار كويتي .. كما يساهم الصندوق السعودي للتنمية بما يعادل حوالي ٧ ملايين دولار أمريكي .
– تاريخ توقيع الاتفاقية	: ١٩٨٦/٧/٣١ .
– الهدف من المشروع	: يهدف المشروع إلى تحسين الخدمات التي يقدمها المطار ورفع كفاءته بين المطارات الأخرى في المنطقة .

جمهورية السنغال :

٤ – مشروع المطام الزراعي (سايد) :

– الهيئة القائمة على تنفيذ المشروع	: هيئة السايد (وزارة التنمية الريفية بالسنغال) .
– تكاليف المشروع	: تقدر بحوالي ٩٢,٢٦ مليون درهم امارات .
– مصادر التمويل الأخرى	: الصندوق المركزي الفرنسي وحكومة السنغال والمزارعون في منطقة المشروع .
– قرض الصندوق	: ٣٧ مليون درهم امارات .
– الهدف من المشروع	: السيطرة على مصادر المياه وتحسين وتطوير الزراعة في المنطقة ورفع مستوى المعيشة لسكان المنطقة .
– تاريخ توقيع الاتفاقية	: ١٩٨٦/٨/٤م .

الباب الخامس

الامارات ومستقبل الصناعة البترولية

الباب الخامس

الامارات ومستقبل الصناعة البترولية

بدأ انتاج البترول في الامارات العربية متأخرا بالمقارنة مع بقية بلدان الشرق الأوسط ، فقد بدأ الانتاج في امارة أبوظبي في عام ١٩٦٢ وأخذ يتطور ويزداد سريعا ، مما أدى بالتالي إلى زيادة في عوائده التي أخذت طريقها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ، والتي كانت تتطلبها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المستجدة حينذاك .

وقد أدى الانفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية الشاملة ، إلى ارتفاع كبير في مستوى المعيشة في فترة قياسية قصيرة ، مما نجم عنه ازدياد الطلب على سلع عديدة ومتنوعة وإلى تغيير شامل في نمط الاستهلاك القومي (العام والخاص) .

ولقد ازدادت العوائد البترولية بصورة كبيرة وخلال فترة وجيزة ، على أثر التعديلات التي حصلت في أسعار البترول في عام ١٩٧٣ ، ومن أجل المقارنة فقد بلغت العوائد البترولية في عام ١٩٧٢ حوالي ٢,٣ مليار درهم ، ثم ارتفعت حتى بلغت ٣,٥ مليار درهم في عام ١٩٧٣ ثم تصاعدت خلال السنوات التالية لتبلغ أعلى مستوى لها ، بحدود ٥٢ مليار درهم في عام ١٩٨٠ . وبذلك تكون الايرادات النفطية في دولة الامارات قد تطورت طيلة الثمانية أعوام المذكورة بشكل متصاعد وكبير . أما في الفترة من عام ١٩٨١ وإلى عام ١٩٨٨ فقد بدأت العوائد النفطية في التدهور نتيجة عاملين أساسيين ، هما التزام دولة الامارات بحصص الانتاج المتدنية المخصصة لها من قبل أوبك . وثانيهما بسبب الانهيار الذي حصل في

أسعار النفط الخام على الصعيد الدولي ، بسبب انخفاض الطلب العالمي عليه مما أجبر دول أوبك على تخفيض الأسعار ، وبالتالي انخفاض العوائد البترولية لدولة الامارات .

وعليه فقد انخفضت العوائد النفطية في عام ١٩٨١ إلى حوالي ٤٦,٢ مليار درهم ثم واصلت الانخفاض حتى وصلت في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ١٧,٨ مليار درهم . أما حجم العوائد في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨[١] فقد تحسنت نسبيا نتيجة السياسات التسويقية المرنة ، التي قامت بها دولة الامارات وبسبب تحسن أسعار البترول العالمية ، حيث زادت العوائد في كل من هذين العامين عن ١٨,٠ مليار درهم .

لقد كان لتوفر رؤوس الأموال الناجمة عن صادرات البترول وغيرها ، وحركتها بين الامارات أثرها الكبير على صعيد تحقيق الانجازات الاقتصادية ، التي أصبحت واقعا ملموسا في دولة الامارات خلال هذه الأيام .

علما أنه لابد من الاشارة إلى أن اتجاه الاستثمارات الناجمة عن العوائد البترولية كان منصبا حول قطاعات البناء الهيكلي والخدمات بصورة رئيسية ، وفي التوسع والتطوير في الأجهزة الاتحادية والمحلية ؛ مما وفر للدولة قاعدة ساعدت على الانتقال إلى نحو مرحلة التنمية الانتاجية ، وخاصة بعد تجاوز الأزمة البترولية في أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٦ .

لقد أدت مسيرة التنمية والتي دعمت بالعوائد البترولية ، إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في مختلف أنشطة الاقتصاد القومي ، حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية)[٢] معدلا للنمو بواقع ٢١٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥

- ١٩٨١ وهذا من أعلى المعدلات في العالم حسب المقارنات الدولية[٣] عموما ، ولو احتسبت هذه المعدلات على الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٨ فسيكون المعدل / سالبا وبحدود (٥,٠٪-) .

---

(١) راجع الباب الثالث ، المبحث الخامس «تطور النظام المالي» .

(٢) أما اذا احتسبت هذه المعدلات على اساس نمو الناتج القومي الاجمالي بأسعار عام ١٩٨٠ فإن نسبة النمو ستكون بحدود ٤٪ سنويا ، خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ .

(٣) اشارت وزارة التخطيط في أضواء على التطور الاقتصادي والاجتماعي في دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٦ ، ص : ٣ . ان معدل النمو للناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨٦ هو حوالي ١٩,٢٪ سنويا .

إن هذه المعدلات القياسية في الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨١ أدت في واقع الأمر إلى تحفيز قوى الانتاج في الدولة ، كما اقترنت أيضا بتحقيق هدف آخر من أهداف التنمية ، وهو تنويع مصادر الدخل والتقليل تدريجيا من الاعتماد على عائدات النفط الخام في تمويل النشاط الاقتصادي في الدولة ، حيث حققت القطاعات الاقتصادية الأخرى (غير النفط الخام) معدلات نمو فاقت كثيرا معدل قطاع النفط من ناحية النسبة المئوية للنمو ، حيث حققت القطاعات غير النفطية معدلا بلغ ٢٦,٤٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨١ مقابل ١٧,٦٪ للنفط الخام أما نسبة النمو خلال الفترة من عام ١٩٧٥ – ١٩٨٨ فقد بلغت حوالي ١٢,١٪ ، إلا أنه تجدر الاشارة إلى أن تأثر القطاع النفطي في هذا المجال ، فضلا عن تزايد نمو بقية القطاعات يعود إلى انخفاض الأسعار النفطية الدولية ، وانخفاض معدلات الانتاج كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك ، حيث بلغ معدل النمو في حجم الناتج القومي لهذا القطاع بشكل سلبي اذ قارب (١٢,٠٪–) في السنة للفترة ١٩٨١ – ١٩٨٨ . أما مساهمة القطاع البترولي في اقتصاديات الامارات فمازال يحمل سمة (القطاع القائد في عملية التنمية) . وذلك لما يوفره من العملات الصعبة الضرورية لمشاريع التنمية الانتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية . وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمته في الدخل القومي من ٩١٪ في أوائل السبعينات إلى حوالي ٧٧٪ في منتصف الثمانينات ، ثم إلى حوالي ٦٨٪ عند عام ١٩٨٨ .

لقد كان للقطاع النفطي في الامارات العربية المتحدة دور كبير ، في المساهمة في تطور مستوى معيشة الفرد ، حيث توسعت الدولة في دعم العديد من السلع الضرورية ومنح الاعانات الاجتماعية وبناء المجمعات السكنية ، وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود حتى بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أعلى متوسط له على الصعيد العالمي ، فارتفعت من ٢٠,٢ ألف درهم في عام ١٩٧٢ إلى ٥٤,١ ألف درهم في عام ١٩٨٦ .[١]

أما بالنسبة لدور النشاط الاستثماري في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فقد بلغ حجم اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت له عام ١٩٧٢ نحو

(١) وزارة التخطيط – بصورة مباشرة .

١,٧ مليار درهم ، تضاعف بأكثر من ١٢ مرة عام ١٩٨٨ ليصل بحدود ٢١,١ مليار درهم محققا بذلك معدلا للنمو بلغ ١٧٪ سنويا خلال الفترة المشار إليها آنفا .

أما الاستهلاك النهائي فقد حقق خلال ١٩٧٢ - ١٩٨٦ معدلات نمو عالية بلغت حوالي ٢٤,٤٪ سنويا من الاستهلاك الحكومي ونحو ٢٨,٧٪ سنويا من الاستهلاك الخاص .

وبسبب الوزن الكبير لقطاع البترول في مجمل العملية الاقتصادية ، فقد أولته الدولة الاهتمام المتزايد على صعيد تنظيم شؤونه ، واخضاع كافة عمليات الانتاج والتصدير لتخطيط دقيق ، وفق ما تمليه المصالح الوطنية والقومية بما يحقق الأهداف المرجوة منه ، حيث أن البترول مصدر مؤقت للدخل القومي وهو سلعة مآلها إلى النضوب ، فإن التطورات الحاصلة في الصناعة البترولية على المستوى العالمي تؤثر عليها وتتأثر بها ، تأثيرا مباشرا ينعكس بصورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية للامارات . على هذا الأساس كان لابد من دراسة مستقبل الصناعة البترولية والعلاقات الدولية المتشابكة التي تتحكم بها .

ان مستقبل الصناعة البترولية يعتمد على عوامل عديدة لا تعود إلى دولة واحدة أو عدة دول بل تدخل في تحديدها أطراف عالمية مختلفة ، ولا شك في أن الظروف العالمية المستقبلية للعرض والطلب على البترول (عوامل السوق البترولية العالمية) والتغييرات الهيكلية لهذه الصناعة ، وما قد يرتبط بها من تطور تكنولوجي أو اكتشافات جديدة ، ومصادر جديدة للطاقة هذا فضلا عن الوضع الاقتصادي العالمي والسياسي ككل ، ستلعب دورا هاما في تحديد مسار مستقبل الصناعة البترولية ، ومدى قدرة هذا القطاع على الاحتفاظ بمكان الصدارة ، كسلعة استراتيجية دولية وكممول للاستثمارات الاقتصادية الانتاجية .

ان الصناعة البترولية اذاً لم تقم على فراغ ، بل انها مترابطة ترابطا وثيقا بالمشكلة الاقتصادية العالمية وتؤثر وتتأثر بالوضع السياسي العالمي وهي بين جزر ومد يعكس مدى حساسيتها وأهميتها .

الباب الخامس

الفصل الاول : التغيرات في السوق البترولية حتى ١٩٨٩

الفصل الثاني : التغيرات المتوقعة في السوق البترولية

المبحث الاول : عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه

المبحث الثاني : الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه .

المبحث الثالث : أسعار البترول والتغيرات المتوقعة .

الفصل الثالث : مستقبل العلاقات بين الامارات وشركات البترول.

الفصل الأول

التغيرات في السوق البترولية حتى عام ١٩٨٩

لم يكن البترول من بين مصادر الطاقة المهمة قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث كان العالم مركزا على انتاج واستهلاك الفحم الحجري ، ولم يكن البترول يشكل سوى نسبة ١٥٪ من استهلاك الطاقة في العالم ، في عام ١٩٢٩ معظمها كان يستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن أهمية البترول كمصدر من مصادر الطاقة بدأت تبرز ، بعد الثلاثينات ومع ذلك فقد حافظ الفحم الحجري على مركزه لفترة طويلة وذلك منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه .

وقد بدأت أهمية البترول في البروز فعليا بعد الحرب العالمية الثانية ، وبلغت ذروتها بعد الستينات على أثر الاكتشافات الكبيرة ، التي حصلت ابان الخمسينات بسبب النمو الاقتصادي السريع ، الذي حصل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان ، ويمكن أن نرجع الأسباب التي أدت الى تغير نمط الاستهلاك من الفحم إلى البترول ، والتي يمكن اعتبارها المرحلة الأولى من التغيرات الهيكلية إلى ما يلي :

١ - اعادة بناء الاقتصاد الأوروبي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية ، وانشاء المصانع والمعامل ذات الحجم الكبير ، والتي أنشئت وصممت على أساس استعمال البترول كطاقة مما زاد في الطلب على البترول .

٢ - رخص أسعار البترول ، وقلة كلفة انتاجه بالقياس إلى مصادر الطاقة البديلة والمنافسة له ، حتى أن بعض المنشآت التي كانت قد صممت على أساس

استعمال الفحم تجدد تصميمها كي تستطيع استخدام البترول بدلا من الفحم .

٣ – سهولة استعمال البترول ونظافته بالقياس إلى الفحم وعدم تلويثه للبيئة .

٤ – الاكتشافات البترولية الضخمة بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة الاحتياطي البترولي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

٥ – المشكلات التي جابهت صناعة الفحم وصعوبة ظروف انتاجه وارتفاع نفقته ، حتى أن الاعانات المادية التي كانت تقدمها الحكومات الغربية لمصانع الفحم لم تمكنه من منافسة البترول الرخيص نسبيا كمصدر رئيسي من مصادر استهلاك الطاقة.

٦ – النمط الاحتكاري الذي تميزت به سوق البترول ، حيث سيطرت حفنة قليلة من الشركات الكبرى على انتاج البترول وتصنيعه ، وتسويقه لحقبة طويلة من الزمن ، حيث عملت على توجيهه الوجهة التي تحقق مصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها .

إلا أنه وبصفة عامة فإنه بالامكان تقسيم المراحل التي مرت بها السوق البترولية إلى أربع مراحل رئيسية ، حدثت فيها تغيرات عديدة وبرزت متغيرات جديدة أثرت في تلك السوق ، على صعيد العرض والطلب والأسعار والاستراتيجيات المختلفة والمؤثرة في السوق البترولية .

وفيما يلي تفصيل لهذه المراحل :

المرحلة الأولى :

من أوائل القرن العشرين حتى عام ١٩٧١ «مرحلة نمو الطلب على البترول وهيمنة شركات البترول الاحتكارية» .

المرحلة الثانية :

من عام ١٩٧١ – ١٩٨٠ مرحلة تصحيح الأسعار البترولية وسيطرة الدول المنتجة على صناعتها البترولية «سوق البائع» .

المرحلة الثالثة :

من عام ١٩٨١ – ١٩٨٨ مرحلة السوق المتغيرة والأزمة البترولية وانهيار السوق البترولية «سوق المشتري» .

المرحلة الرابعة :

ما بعد عام ١٩٨٨ مرحلة استقرار السوق «والعودة للاستقرار» .

المرحلة الأولى :

«مرحلة نمو الطلب على البترول وهيمنة شركات البترول الاحتكارية» من أوائل القرن وحتى عام ١٩٧١ :

إن أبرز سمات هذه المرحلة كان زيادة الطلب على البترول والذي جاء كنتيجة حتمية لزيادة الاستهلاك وبالتالي زاد دوره كمصدر للطاقة بالنسبة لمجموع استهلاك الطاقة في العالم . فلقد ارتفعت حصة استهلاك البترول العالمي من ١٥٪ في سنة ١٩٢٩ إلى ٣٤٪ في عام ١٩٦٠ ثم إلى ٤٢,٩٪ في عام ١٩٧١ ، في نفس الوقت الذي انخفضت فيه حصة الفحم كمصدر من مصادر الطاقة العالمية ، فكان يساهم بما نسبته ٦٠٪ من استهلاك الطاقة قبل الثلاثينات إلى أقل من ٣٠٪ في عام ١٩٧١ .

وتحت ظل هذا الطلب المتنامي والمطرد على البترول الخام ، في سوق نفطية نهمة كانت أسعار البترول متدنية جدا ، بل حصلت تخفيضات مهمة على أسعار نفوط

بعض الدول من قبل الشركات الاحتكارية الدولية ، في أواخر الخمسينات (كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في الباب الثاني) .

وفي مقتبل الستينات تململت الدول المنتجة للبترول بسبب الظروف المحيطة بالسوق البترولية ، التي كانت تحكمها شركات البترول الاحتكارية فبدأت في لم شملها في اطار منظمة الأقطار المصدرة للبترول «أوبك» في عام ١٩٦٠ .

وفي الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧١ استمرت الشركات النفطية الكبرى في السيطرة على سوق البترول الخام انتاجا وتجارة وتصنيعا ، وكان على أوبك أن تناضل من أجل اثبات وجودها في السوق البترولية ، أمام تجمع الشركات الاحتكارية ولم يكن في البداية من السهل على الاطلاق ، اختراق ذلك التجمع والوصول إلى ممارسة نوع من السيطرة ، على الصناعة البترولية الوطنية ومن ثم الحيلولة دون حدوث التقلبات المضرة في السوق البترولية(١) . إلا أنه ونتيجة للجهود المستمرة لدول أوبك في السوق البترولية ، وقرب نهاية هذه المرحلة فقد نجحت أوبك إلى حد ما في تحقيق هدفها الأول ، وهو الحيلولة دون تدهور الأسعار في السوق البترولية ، ساعدها في ذلك ظهور الشركات المستقلة بالاضافة إلى الظروف المتغيرة الأخرى من سياسية واقتصادية واجتماعية .

لقد ركزت منظمة أوبك في أواخر هذه المرحلة جهودها ، نحو التأثير في السوق لضمان استقرارها باتخاذها عدداً من الخطوات ، مثل البحث عن أسعار عادلة للبترول والعمل على وضع هيكل جديد له ، والنظر في تطبيق قواعد عامة في تقنين الانتاج وخلق قاعدة جديدة قوية للأسعار المعلنة للبترول الخام .

وفي هذا الاتجاه عملت منظمة أوبك على المطالبة باحتساب الضرائب على الأسعار المعلنة ، وليس على الأسعار المتحققة في السوق والتأكيد على سيادة هذه الدول على ثرواتها البترولية ، بالحيلولة دون قيام الشركات بتخفيض الأسعار المعلنة من جانب واحد . وفي البداية نجحت أوبك في تحديد سعر للبرميل في السوق البترولية بنحو دولار واحد .(١)

---

(١) المادة الثانية من دستور منظمة الاقطار المصدرة للبترول .

(٢) ايان سيمور – اوبك اداة للتغير ص :٥٢ .

ان بين الأسباب الأخرى التي أثرت في السوق البترولية وساعدت دول أوبك على تحقيق بعض الانجازات في نهاية هذه المرحلة مايلي :

١ - الارتفـاع السريع في الطلب على البترول ، سواء من قبل الدول الصناعية المستهلكـة الرئيسيـة ، مثـل الولايـات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان ، أو من قبل الدول النامية الأخرى كما يظهر الجدول التالي خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧١ :

	م / ب / ي	
	١٩٦٦	١٩٧١[1]
أمريكا الشمالية	١٣,١	١٦,٤
أوروبا الغربية	٨,٦	١٣,٣
اليابان	٢,٠	٤,٤
مجموع الدول الصناعية	٢٣,٧	٣٤,١
بقية دول العالم	٩,٩	١٥,١
العالم	٣٣,٦	٤٩,٢

وبذلك نما الطلب في السوق البترولية في الدول الصناعية المستهلكة للبترول بما يقارب ٧,٥٪ سنويا بينما ازداد الطلب (الاستهلاك) العالمي بما يقارب ٧,٩٪ سنويا خلال الفترة من عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٧١ ، وانعكس ذلك على زيادة في الانتاج النفطي لدول أوبك التي ارتفع انتاجها من ١٥,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٦٦ إلى حوالي ٢٥,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧١ .[2]

وهـذا يعني نسبة نمو قدرها ١٠٪ سنويا ، وهو يمثل ٥٨,٤٪ من الانتاج العـالمي عام ١٩٦٦ و٦٤,٠٪ من الانتـاج العـالمي عند عام ١٩٧١ . أما

---

(١) BP Statistical Review, 1985.

(٢) احصائيات الطاقة والنفط - منظمة أوبك عدد يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ .

الانتاج العالمي من النفط الخام فقد ازداد من ٢٧ مليون برميل يوميا إلى ٣٩,٦ مليون برميل يوميا خلال الفترات المشار إليها أعلاه ، وبذلك فقد نما الانتاج العالمي بما يقارب ٨٪ سنويا خلال تلك الفترة المذكورة أعلاه .

٢ – ومن العوامل والمتغيرات التي أثرت في السوق البترولية ، في تلك الفترة انقطاع مرور البترول في بعض خطوط التموين الحيوية في منطقة الشرق الأوسط – مثل قناة السويس على أثر اندلاع حرب عام ١٩٦٧ ، كما أغلق أيضا خط أنابيب التابلاين من المملكة العربية السعودية عبر الأردن وسوريا والذي كانت طاقته ٥٠٠ ألف برميل في عام ١٩٦٩ .

٣ – وفي عام ١٩٧١ حدث تطور آخر أثر على السوق البترولية ، وهو قيام ليبيا بتخفيض كبير في انتاجها ، من ٣,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٠ إلى ٢,٧ مليـون برميـل يوميا في عام ١٩٧١ و٢,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٢[١] لغرض المحافظة على احتياطي النفط لديها .

وبسبب نمو الطلب الذي أشرنا إليه أعلاه ، فقد ارتفعت أسعار أربع منتجات رئيسيـة في السوق البترولية ، كما ازدادت أرباح شركات البترول الكبرى خلال الفترة الأخيرة من الستينات ، وبداية السبعينات ونتيجة لهذه التطورات حصلت ليبيا في سبتمبر ١٩٧٠ على زيادة في السعر المعلن (كثافة ٤٠ درجة) من نفوطها على ٣٠ – ٤٠ سنتـا أمريكيا للبرميل ، كما حصلت العراق والسعودية ودول الخليج وأندونيسيا على زيادات مماثلة في أسعار نفوطها .

أما التطورات الحاصلة بالنسبة لمنظمة أوبك وتأثيرها في السوق البترولية ، فقد جاءت بعـد أن اتخذ المؤتمر الحادي والعشرون المنعقد في كراكاس – فنزويلا في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٠ قرارا هاما ، مستندا على قاعدة «تغير الظروف» بادئاً المرحلة الجديدة من مراحل تأثير منظمة أوبك على السوق البترولية ، حيث

(١) محمد صادق المهدي – ورقة بعنوان (تسعير الخام في السوق الدولية – البحث عن مقياس عادل) الجزائر ٢٨ مايو / ايار ١٩٧٣ .

حدد القرار رقم ١٢٠/٢١ موعدا لا يتجاوز عام ١٩٧١ للوصول إلى اتفاق ، مع شركات البترول بخصوص اجراء تعديلات جوهرية على أسعار البترول . وبالفعل بدات دول الخليج العربي (أبوظبي ، السعودية ، قطر ، الكويت ، العراق وايران) في اجراء مفاوضات مع الشركات البترولية العاملة في أراضيها .

وكان أمام الشركات البترولية خياران أحلاهما مرّ ، الأول يتمثل بلجوء الدول الخليجية النفطية إلى ابرام اتفاقيات مباشرة مع الدول المستهلكة للبترول ، مع ضمان الامدادات لمدة خمس سنوات ، والثاني يتمثل في المواجهة المباشرة مع الدول المضيفة مما سيدفعها إلى اصدار التشريعات ، لانهاء الدور الاحتكاري لشركات البترول على ثروتها البترولية ، وعليه كان لابد من الاتفاق مع الدول المنتجة ونتيجة لذلك فقد تم ابرام اتفاقية طهران(١) ، في ١٤ فبراير / شباط عام ١٩٧١ وقد تضمنت زيادة عامة في الأسعار المعلنة ومكاسب أخرى مختلفة .

المرحلة الثانية : ١٩٧١ - ١٩٨٠ :

هي مرحلة تصحيح الأسعار وسيطرة الدول المنتجة ، على صناعتها البترولية «سوق البائع» حيث تمكنت منظمة أوبك مع بداية المرحلة الثانية من بدء الدخول في السوق البترولية الدولية ، ولعب دور متميز ومتزايد وخاصة فيما يتعلق بهيكل الاسعار ، معلنة بذلك بداية مرحلة تصحيح الأسعار النفطية ، حيث أصبح بامكان منظمة أوبك ولأول مرة تحديد الأسعار المعلنة لمختلف النفوط التي تنتجها .

ولقد رافق هذا الوضع الجديد تطورات وتغيرات عديدة ، حيث أدى الوضع الملتهب في منطقة الشرق الأوسط إلى اندلاع الحرب بين العرب واسرائيل ، في عام ١٩٧٣ حيث استخدمت الدول العربية المنتجة للبترول ، البترول كسلاح سياسي ضد الدول التي أيدت اسرائيل بصورة مباشرة آنذاك ، وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الامريكية وهولندا . فقد حظرت الدول العربية ارسال البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ، وأعلنت أنها ستعامل الدول الأخرى بنفس الطريقة ، وكانت الامارات العربية المتحدة هي أول دولة تعلن استخدام سلاح البترول .

---

(١) راجع اتفاقية طهران في مكان آخر من الكتاب .

كمـا أسفـر عن زيادة سعر نفط الاشارة (العربي الخفيف) فوب رأس تنورة الرسمي المعلن إلى ١١,٦٥١ دولار للبـرميـل في ينـايـر / كانون الثاني من عام ١٩٧٤ ، في الوقت الذي كانت فيه الأسعار البترولية قبل الحرب تتراوح بحدود الثـلاث دولارات للبرميل الواحد(١) . وتعتبر هذه الزيادة هي الهزة الكبيرة الأولى للصناعة البترولية .

ان الاستهلاك العالمي من النفط الخام ، قد ارتفع من ٤٩,٢ مليون برميل يوميا إلى ٥٧,١ مليون برميل يوميا ، خلال ١٩٧١ و١٩٧٣ وهذا يعادل نسبة نمو سنوية قدرها ٧,٧٪ بينما ، نما معدل استهلاك الدول الصناعية الرئيسية ، بما مقداره ٧,٤٪ سنويا خلال نفس الفترة(٢) .

وقد شهدت تلك الفترة أحداثا أخرى أثرت على مسار الصناعة البترولية منها تأميم النفط العراقي في عام ١٩٧٢ والذي اكتمل عشية حرب أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٧٣ .

ونتيجة لهذه التطورات فقد ارتفع انتاج أوبك لسد حاجة طلب السوق البترولية من ٢٥,٣ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧١ إلى ٣٠,٩ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٣ ، مما يعني أن انتاج أوبك قد زاد بما نسبته ١٠,٦٪ سنويا .(٣) .

وبعد أن أثبتت المنظمة مكانتها في السوق البترولية ، عن طريق التحكم بتحديد الأسعـار واجهتهـا في عام ١٩٧٤ مشـاكل عدة ، كان أبرزها كيفية وضع نظام تسعـيري جديـد ، يعـالج التضخم المستـورد من العالم الصناعي وحل مشكلة الفـروقات النوعية لمختلف نفوطها ، في الوقت الذي كان عليها أن تعمل فيه على

---

(١) أقرت التغيرات بشكل تصاعدي منذ اكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٣ وإلى أوائل عام ١٩٧٤ علما بأن سعر البيع الرسمي في أواخر عام ١٩٧٤ كان ١٠,٤٦ دولار تعدّل عند اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٥ إلى ١١,٥١ دولار للبرميل .

(٢) BP Statistical Review of World Energy, June 1987.

(٣) OPEC Statistical Bulletin, 1986. Page 14.

ضرورة وضع الأسس الكفيلة باستقرار السوق النفطية ، وحماية القوة الشرائية للبرميل المصدر من دولها ، من التآكل وعليه فقد تم التأكيد على اللجنة الاقتصادية التابعة للمنظمة في يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ على اجراء دراسات لوضع نظام طويل الأمد للبت في القضايا الآتية :

١ - دراسة مستويات الأسعار التنافسية لمختلف بدائل الطاقة من غير البترول .

٢ - حماية القوة الشرائية للبرميل الواحد من البترول المصدر وتحليل مستوى التضخم المستورد .

٣ - القيمة الفعلية للبترول كمادة طبيعية غير متجددة .

٤ - تأثير الأسعار البترولية على مستوى العرض والطلب العالمي على البترول ، وعلى مصادر الطاقة الأخرى وطرق المحافظة على استقرار السوق ووسائل برمجة الانتاج .

وفي عام ١٩٧٤ بدأت الدول الصناعية في المقابل في اعداد الوسائل والاجراءات ، لمواجهة دور منظمة أوبك في السوق البترولية حيث أسست وكالة الطاقة الدولية ، وعهدت إليها بتنظيم الوسائل والسبل من أجل كبح جماح نمو الطلب على البترول ، وترشيد استهلاكه وزيادة كفاءة استخدامه واعداد الدراسات والوسائل الكفيلة بالسيطرة على السوق البترولية ، ومواجهة دول أوبك وتحجيم دورها في السوق البترولية ، وفي مارس / آذار من عام ١٩٧٥ انعقد في الجزائر مؤتمر القمة الأول لملوك ورؤساء دول أوبك ، حيث أبدى بيان المؤتمر قلقه الشديد من عدم استقرار السوق البترولية ، وأكد على ضمان الامدادات النفطية شريطة ألا تستخدم الدول المستهلكة للبترول ، حواجز مصطنعة للتأثير على المسار الطبيعي لتوازن العرض والطلب في السوق البترولية ، كما أبدت استعدادها للدخول في حوار مع الدول المستهلكة حول ذلك .

وفي نفس العام بدأت السوق البترولية تعاني من الضغوط المفروضة عليها ، من قبل الدول المستهلكة مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك العالمي من البترول إلى

٥٥,٧ مليـون برميل يوميا ، مما يعني انخفاض الاستهلاك بنسبة ١,٢٪ سنويا مقـارنـة باستهلاك عام ١٩٧٣ . أما سعر البيع الرسمي لنفط الاشارة (العربي الخفيف) فقد بلغ ١١,٥١ دولار للبرميل في أكتوبر / تشرين الأول من عام ١٩٧٥ .

وفي نوفمبر / تشرين الثاني من عام ١٩٧٥ أكد تقرير اللجنة الاقتصادية ، على الوسائل والطرق المختلفة لتحديد الفروقات النوعية لمختلف نفوط أوبك ، حيث تناول البحث الوسائل التالية :

١ – أسلوب تعويض القيمة (اقتراح الجزائر) (The Replacement Value Method) وهو أسلوب يسعى إلى احتساب فرق السعر الاجمالي لأي نوع من البتـرول ، والذي يتحدد لما يتمخض عنه عند التكرير من منتجات حسب نسبتها في مكوناته ، مضروبا في أسعار كل منتج حسب الاسواق الرئيسية ، ومـطروحـا منه قيمة نفط الاشارة المحدد من قبل أوبك . كما تتعامل هذه الطريقة بفروقات الموقع .

٢ – طريقة التقدير الآنية (Ad-Hoc Formula) وتعتمد هذه الطريقة على حساب الفرق بين مختلف أنواع البترول من حيث :

– تعطى ٣ سنتات لكل درجة (من درجات كثافة البترول حسب تصنيف معهد البترول الأمريكي (API) فوق ٣٤ درجة (API) وتخصم ٣ سنتات لنوعية بترول دون ٣٤ درجة (API) .

أما بالنسبة إلى فروقات نسبة محتوى الكبريت في البترول ، فقد نوقشت وتقرر اضـافة ٣ سنتات لكل ١٪ من المحتوى الكبريتي من النفط ، والذي هو أقل من ١,٧٪ (نسبة المحتوى الكبريتي من نفط الاشارة) . وخصم سنت واحد لكل ١٪ من المحتوى الكبريتي فوق ١,٧ من المحتوى الكبريتي الخاص بنفط الاشارة .

وبسبب انخفاض الطلب في السوق البترولية في عام ١٩٧٥ فإن انتاج دول أوبك قد انخفض أيضا إلى حوالي ٢٧,٢ مليون برميل يوميا ، بعد أن كان ٣٠,٧ مليون

برميل يوميا في عام ١٩٧٤[١] . وفي هذا المجال لابد أن نشير إلى أن عام ١٩٧٥ قد شهد أيضا تغييرات اضافية مهمة ، أثرت على نشاط السوق البترولية ومن هذه التغـيرات الآثـار النـاجمـة ، عن حالة الكساد الاقتصادي في الدول الصناعية المستهلكة وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي فيها وارتفاع مستويات التضخم إلى حدود عالية فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي ، ولهذه الأسباب ومن أجل تعويض ما فقدته القوة الشرائية لعائدات البترول قررت دول أوبك زيادة السعر بنسبة ١٠٪ فقط في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ مع تجميد السعر لمدة تسعة أشهر .

وفي عام ١٩٧٦ ، شهد العالم الصناعي تحسنا واضحا في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، مما أدى إلى تحسن الطلب وزيادته حيث كانت نتيجة ذلك زيادة الاستهـلاك البترولي إلى ٥٩,٢ مليون برميل يوميا ، قياسا بحوالي ٥٥,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٥[٢] .

وانعكس ذلك على انتاج دول أوبك حيث ارتفع انتاجها ، من ٢٧,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٥ إلى ٣٠,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٦ . وخلال متابعة السوق البترولية ضمن اجتماعات اللجنة الاقتصادية ، التي انعقدت في نوفمبر / تشرين الثاني في فيينا وديسمبر / كانون الأول في الدوحة من عام ١٩٧٦ لم تتمكن اللجنة من اجراء تحديد دقيق لأوضاع السوق البترولية ، إلا أن اللجنة أكدت على بعض الأسـاليب من أجل حماية القوة الشرائية للبرميل ، وابعاد مخاطر تقلبات الدولار الامـريكي ، حيث أكدت اللجنة أنه ومن أجل حماية سعر البترول لنفط الاشارة والبالغ ١١,٥١ دولار للبرميل في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ فإنه يستلزم احتسـاب التعـويض اللازم للقـوة الشرائيـة ، حيث أن جدول التقييس السعري لاستيرادات أوبك (OPEK PRICE INDEX) للفترة من الأول من أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٧٥ وحتى ٣١ ديسمبر / كانون أول عام ١٩٧٦ يشير إلى خسارة قدرها ٢٦,١٩٪ وبذلك فإن حجم التعويض يجب أن يكون بحدود ٣,٠١ دولار للبرميل وأن يكون السعر الجديد ١٤,٥٢ دولار للبرميل اعتبارا من يناير /

---

(١) المصدر السابق .

(٢) BP Statistical Review.

كانون الثاني عام ١٩٧٧ . غير أن هذا التقدير لحجم التعويض لم توافق عليه بعض دول أوبك الأخرى خلال الاجتماعات التي تلت . وازاء هذه التطورات فقد عانت منظمة أوبك من عدم الاتفاق حول مستوى وهيكل الأسعار النفطية في السوق البترولية ، ولم يفلح النقاش في المؤتمر الوزاري الذي انعقد في الدوحة في ديسمبر / كانون أول عام ١٩٧٦ ، من الوصول إلى صيغة مقبولة من الجميع حيث اضطر الوزراء إلى اعلان نظامين للأسعار ، وعلى ذلك فإن بعض الدول ومنها دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، كانت تؤيد رفع السعر بشكل تدريجي ، حيث حددت الزيادة بحدود ٥٪ اعتبارا من أول يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٧ وذلك من أجل تحسين الطلب العالمي على البترول ، وضمان تحسن كفاءة الأداء الاقتصادي الدولي وبذلك يصبح السعر لنفط الاشارة (العربي الخفيف) هو ١٢,٠٩ دولار للبرميل الواحد ، في نفس الوقت فإن الدول الأعضاء الأخرى قررت العمل بنظام سعر نفط الاشارة ، مع الأخذ بالاعتبار زيادة قدرها ١٥٪ على مرحلتين . المرحلة الأولى ١٠٪ اعتبارا من يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ ويكون فيها سعر البرميل لنفط الاشارة بحدود ١٢,٧ دولار ، على أن يرفع السعر إلى معدل قدره ٥٪ اعتبارا من أول يوليو / تموز ١٩٧٧ .

وفي عام ١٩٧٧ ارتفع الطلب العالمي على البترول وزاد الاستهلاك البترولي حتى وصل إلى ٦١,٢ مليون برميل ، وبلغت نسبة الزيادة ٣,٥٪ مقارنة بعام ١٩٧٦ كذلك فإن انتاج دول أوبك بلغ ٣١,٣ مليون برميل بزيادة قدرها ٢٪ مقارنة بانتاج عام ١٩٧٦ .

أما سعر نفط الاشارة فقد بلغ ١٢,٠٩ دولار للبرميل العربي الخفيف ، عند يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٧ ثم ارتفع بنسبة بسيطة عند يوليو / تموز من العام المذكور ، ليصل إلى حوالي ١٢,٧ دولار للبرميل الواحد .

وخلال عام ١٩٧٧ أيضا فشل مؤتمر حوار الشمال والجنوب الذي انعقد في باريس لفترة طويلة بسبب الموقف المتعنت الذي وقفته الدول الصناعية تجاه الحقوق الطبيعية لدول أوبك ودول العالم الثالث .

وفي عام ١٩٧٨ استمــر تحسن الطلب العــالمي على البتــرول حيث ارتفــع الاستهــلاك إلى ٦٣,١ مليــون برميــل يوميا أي بنسبة نمو قدرها ٣,١٪ مقارنة باستهلاك عام ١٩٧٧ . إلا أن انتاج أوبك انخفض إلى ٢٩,٨ مليون برميل يوميا حيث مثلت نسبة الانخفاض بحدود ٤,٦٪ مقارنة بانتاج عام ١٩٧٧ .

وخلال هذا العام ، ازداد تأثير الدول الصناعية على السوق البترولية عن طريق البدء في وضع دعاية منظمة وقوية ضد دول أوبك ، وانتقاد تعديلات الأسعار من قبلها كما قامت باجراءات أخرى تهدف إلى ترشيد استخدام البترول ، وتشجيع عمليـات الاستكشــاف في الحقول التي كانت تعتبر سابقا مكلفة اقتصاديا مثل ألاسكـا وبحــر الشمال ، وتعويض الاستيراد من دول أوبك بالاستيراد من دول أخرى من غير أوبك ، بحيث تصبح دول أوبك المورد الأخير لتكملة ما تبقى من الطلب في السوق البترولية . وبذلك بدأت المحاولات في اقتطاع حصص أوبك من السوق البترولية بشكل تدريجي .

وفي تقرير اللجنة الاقتصادية في اجتماعها المنعقد في ١٤ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٨ ، بحثت اللجنــة العوامل المؤثرة على السوق البترولية ، والتي تشمل أسعار البترول والعوامل التي تؤثر عليها وآثار سياسات الطاقة للدول المستهلكة الكبرى على دول أوبك وكما يلي :

١ – من حيث العوامل المؤثرة على مستوى أسعار النفط فقد بحثت المتغيرات التالية :

أ – التضخــم :

بحثت اللجنــة الاقتصــادية في هذا المجال أثر التضخم العالمي على القوة الشرائيــة للبرميل وبالتالي آثار ذلك على عوائد البترول ، حيث استخدمت اللجنة نوعين من أساليب التقييس (Indexation) وبالتالي فلقد كان هنالك حدان للتضخم خلال الفترة ١٩٧٧ / ١٩٧٨ يبلغ الحد الأدنى بحدود ٧٪ ويبلغ الحد الأعلى حوالي ٣٠٪ وكانت تشير هذه التقديرات ، عموما ، إلى أن

معدل التضخم في عام ١٩٧٨ مقارنة بعام ١٩٧٧ يتراوح بحدود من ٢,٢٥٪ إلى ٩,٢١٪ على التوالي .

ب – سعر تبادل الدولار – مقابل العملات الرئيسية . حيث لم تظهر النتائج الحسابية انخفاضا في قيمته لذلك العام ، اذ أن التحسن في قيمته خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني ، قد عادلت فروقات الانخفاض في قيمته عند أوائل العام .

ج – الأداء الاقتصادي للدول الكبرى المستهلكة للبترول .
أظهرت التحليلات خلال العام أن هناك تحسنا في مستوى الأداء والنمو الاقتصادي قدر بحدود ٤٪ . كما بدأ معدل التضخم في هذه الدول يميل إلى انخفاض وصل في مستوياته إلى حدود قدرها ٤٪ خلال العام .

د – العرض والطلب على بترول أوبك . لقد توقعت اللجنة الاقتصادية أن تكون تقديرات الطلب على بترول أوبك عام ١٩٧٨ والنصف الأول من عام ١٩٧٩ بحدود ٢٩,٦ و٣٠,٤ مليون برميل يوميا على التوالي ، مع الأخذ بالاعتبار اتجاه الدول المستهلكة الكبرى في بناء المخزون النفطي لديها .

هـ – تسعير البترول على الأمد البعيد بعد مناقشة تأثير الفحم وبدائل الطاقة الأخرى وأثرها على السوق البترولية وقد قررت اللجنة الاقتصادية هذه احالة الموضوع إلى لجنة الاستراتيجية البعيدة الأمد .

و – استعراض تطورات أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية .

وبعد أن نوقشت العوامل المؤثرة أعلاه قدم انطباع عام إلى المجلس الوزاري الذي انعقد في نهاية العام يشير إلى أن هناك تدهورا مستمرا للقوة الشرائية لسعر البرميل الذي وضع في اجتماع الدوحة في عام ١٩٧٦ . ولقد قدر حجم

هذا الانخفاض بحدود ٢٨,٨٦٪ خلال الفترة من ١٩٧٦ – ١٩٧٨ شاملا آثـار التضخم المستورد وتقلبات الدولار وغيرها . أما فيما يتعلق بالفائض النفطي فإن أغلبية أعضاء اللجنة الاقتصادية آنذاك لم يعتقدوا بوجوده .

٢ – استعراض سياسات الطاقة في الدول المستهلكة الكبرى وأثر ذلك على دول أوبـك والسوق البترولية . ولقد ناقشت اللجنة الاقتصادية ذلك الموضوع وطلبت من سكرتارية أوبك متابعة التطورات وتحليل الأوضاع .

وفي أواخر عام ١٩٧٨ بدأت الاضطرابات في ايران ، وأدى ذلك إلى انخفاض الانتاج الايراني حيث كان في شهر سبتمبر / أيلول حوالي ٦ ملايين برميل يوميا ، انخفض الى نحو ٥,٥ مليون برميل يوميا في أكتوبر / تشرين الأول بسبب اضراب عمال النفط ، ثم انخفض بعد ذلك إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ، والى ٢,٣ مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر / كانون الأول ، قبل أن يتوقف الانتاج المخصص للتصدير في ديسمبر من عام ١٩٧٨[١] وبذلك ارتفع السعر الفوري ، إلى ما يقارب ١٤,٩٠ دولار لبرميل النفط العربي الخفيف مقارنة بالسعر الرسمي البالغ ١٢,٧٠ دولار للبرميل[٢] كذلك أدت الاضطرابات وما تلاها من ثورة في ايران ، إلى زيادة الضغط على دول الخليج الأخرى لتعويض النقص في انخفـاض الصـادرات الايـرانية ، من البترول – كما أن استهلاك البترول على الصعيد العالمي ارتفع الى أعلى مستوياته حيث بلغ ٦٤,١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ وذلك بعد أن أخذت الدول الصناعية الرئيسية ، في ملء خزاناتها نتيجة الخـوف والقلق الذي ساد هذه الدول ، ترقبـا لانقطاع الامدادات البترولية من منطقة الخليج العربية .

---

(١) ايان سيمور : اوبك أداة للتغير ص : ١٨٢ .

(٢) Energy & Oil Stastistics. OPEC, Jan, 1988 Page 62.

ولغـرض القـاء الضوء على مستويات الأسعار المتحققة خلال تلك الفترة فإن الجـدول التالي يبين الفروقات الحاصلة بين الأسعار الفورية لنفط الاشارة (نفط السوق - العربي الخفيف)[١]

الأسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف خلال الأعوام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠

تغير السعر	الاسعار الرسمية للبيع	الأسعار الفورية
١٩٧٨ يناير	١٢,٧٠	١٢,٦٦
ديسمبر	١٢,٧٠	١٤,٩٠
١٩٧٩ يناير	١٣,٣٤	١٧,٥٩
ابريل	١٤,٥٥	٢١,٢٥
يونيو	١٨,٠٠	٣٥,٠٠
نوفمبر	٢٤,٠٠	٤١,١٧
ديسمبر	٢٤,٠٠	٤١,٠٠
١٩٨٠ يناير	٢٦,٠٠	٣٦,٧٠
ابريل	٢٨,٠٠	٣٥,٩٧
أغسطس	٣٠,٠٠	٣١,٩٤
نوفمبر	٣٢,٠٠	٤١,٢٥
ديسمبر	٣٢,٠٠	٤٠,٦٠

يبين الجدول السابق ارتفاع أسعار النفط الفورية في الأسواق الفورية للبترول وفي كافة مراكزها ، فعندما كان السعر الرسمي في يناير / كانون الثاني من عام ١٩٧٩ يسـاوي ١٣,٣٤ دولار للبـرميـل كان معدل سعر السوق الفورية يقارب ١٧,٥٩ دولار للبرميل وفي ابريل / نيسان عدل السعر الرسمي للعربي الخفيف ليبلغ ١٤,٥٥ دولار للبرميل وارتفع معدل سعر السوق الفورية ، إلى حوالي ٢١,٢٥ .

(١) Energy & Oil Statistics. OPEC, Jan, 1988, Page, 55-56.

وفي يونيو / حزيران من نفس العام أصبح معدل سعر السوق الفورية ، يعادل ٣٥ دولاراً للعربي الخفيف وعدل السعر الرسمي له لما يقارب ١٨ دولارا للبرميل ، ونتيجة للثورة الايرانية وما ساد الأسواق الخاصة بالطلب على النفط الخام ، من قلق شديد خوفا من انقطاع الامدادات فقد قفز معدل السعر الفوري في نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول من نفس العام ١٩٧٩ إلى حوالي ٤١ دولارا للبرميل الواحد من العربي الخفيف ، مما شكل ضغطا كبيرا على السعر الرسمي الذي عدل ليصبح بحدود ٢٤ دولارا للبرميل الواحد . ويلاحظ في هذا المجال أنه في الوقت الذي كان يتم فيه التغير السريع في السوق النفطية ، فإن الفروقات النسبية بين مختلف أنواع البترول لم تعد بذات الأهمية ، عندما كانت تناقش وفي حدود سنتات معدودة ، أما بالنسبة إلى انتاج أوبك فقد ارتفع إلى ما يقارب ٣٠,٩ مليون برميل يوميا ، أي بكمية تزيد عن مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٨ .

وتـوالت التطورات في السوق النفطية في عام ١٩٨٠ بشكل مثير ، ففي الوقت الذي انخفض مستوى الاستهلاك العالمي من النفط الخام إلى ٦١,٦ مليون برميل يوميـا ، (منخفضا بنسبة ٣,٩٪ مقارنة بعام ١٩٧٩) فإن الأسعار الرسمية قد شهدت أيضا تغيرات عدل بموجبها السعر الرسمي للعربي الخفيف ، ليصبح ٢٦ دولارا للبـرميـل في أول العام و٢٨ دولارا للبرميل في ابريل / نيسان و٣٠ دولارا للبرميل في أغسطس / آب و٣٢ دولارا للبرميل في نوفمبر / تشرين الثاني . ويلاحظ من الجـدول السابق بأن السعر الرسمي لنفط أوبك كان يلاحق السعر الفوري للعربي الخفيف ، في مختلف الأسواق والذي وصل معدله في نهاية العام إلى حوالي ٤١ دولارا للبرميل .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن تجارة النفط الخام ازدادت خلال هذه الفترة ، بصورة كبـيرة في مجـال السـوق الفـورية ، اذ دخلها أفراد مستقلون وشركات مستقلة وحكـومـات ومـؤسسات مختلفة ، بعد أن كانت تقتصر على الشركات الاحتكارية الكبرى ، وحيث كانت كميات التعامل تقدر في هذا السوق بشكل محدد لا تزيد عن ٧ - ١٠٪ في أوائل السبعينات .

ان قيـام الثـورة في ايران عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ أحدث اضطرابا في السوق البترولية ، وأدى بالأسعار للارتفاع من ١٣ إلى ٣٤ دولارا للبرميل ، وهذه الزيادة الكبيرة في الأسعار وخلال فترة وجيزة أحدثت خللا كبـيراً في السـوق البتـرولية ، وهو ما يعرف بالهزة البترولية الثانية والتي تركت بصمـاتهـا السلبيـة على مسار السوق البترولية لسنوات عديدة لاحقة ، وحولت السوق البترولية من سوق بائع إلى سوق مشتر ، وأدت إلى انهيار أسعار البترول في عام ١٩٨٥ وإلى حرب الأسعار عام ١٩٨٦ .

ان الحـرب العراقية الايرانية في أكتوبر عام ١٩٨٠ ساعدت على بروز شبح الخوف من نقص الامدادات الى السوق النفطية ، مرة أخرى إلى الحد الذي أوصل السعر الفوري للبرميل العربي الخفيف ، وبالتالي بقية النفوط الأخرى إلى السعر الذي أشرنا إليه سابقا ، وأدت إلى انخفاض الانتاج البترولي العراقي من حوالي ٤ ملايين برميل يوميا في عام ١٩٧٩ إلى ٢,٦[(١)] مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٠ ثم إلى معدل مليون برميل يوميا ، في الأعوام الأربعة اللاحقة . كما أن هذا القلق دفع بالدول المستهلكة إلى زيادة المخزون النفطي ، مما شكل حافزا اصطناعيا لزيادة الأسعار النفطية إلا أن ذلك التغير في ارتفاع الأسعار النفطية في عام ١٩٨٠ رافقه نجـاح في الجهـود التي كانت تقـوم بها وكالة الطاقة الدولية ، والدول الرئيسية المستهلكة في خفض الاستهلاك النفطي . ففي عام ١٩٨٠ انخفض استهلاك الدول الصنـاعيـة الرئيسيـة الى ٣٧,٢ مليون برميل يوميا من البترول ، وقدرت كمية الانخفاض بحدود ٣ ملايين برميل يوميا مقارنة باستهلاكها من البترول عام ١٩٧٩ والمقدر بحوالي ٤٠,٣ مليون برميل يوميا . وفي نفس الوقت فقد نما الاستهلاك في بقية أقطار العالم كما يبينه الجدول التالي :

(١) توقفت الصادرات من الخليج في أول أيام الحرب ثم أوقفت سوريا خط الصادرات العراقي بعد فترة لاحقة .

الاستهلاك العالمي من النفط الخام ١٩٧١ - ١٩٨٠[(١)]
م / ب / ي (الأرقام مقربة)

	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
- أمريكا الشمالية	١٦,٤	١٨,٦	٢٠,١	١٩,٨	١٨,٣
- أوروبا الغربية	١٣,٣	١٥,٢	١٤,٧	١٥,٠	١٤,٠
- اليابان	٤,٤	٥,٥	٥,٤	٥,٥	٤,٩
- الدول الصناعية	٣٤,١	٣٩,٣	٤٠,٢	٤٠,٣	٣٧,٢
- بقية دول العالم	١٥,١	١٧,٨	٢٢,٩	٢٣,٨	٢٤,٤
- العالم	٤٩,٢	٥٧,١	٦٣,١	٦٤,١	٦١,٦

المرحلة الثالثة :

مرحلة السوق المضطربة أو الأزمة البترولية وانهيار السوق البترولية «سوق المشتري» ١٩٨١ - ١٩٨٨ :

في هذه المرحلة وعلى عكس المرحلة السابقة فقد أخذت عوامل السوق البترولية تؤثر فيه بصورة رئيسية سواء بالنسبة للأسعار أو الطلب والعرض . في حين أن سمة السوق خلال المرحلة السابقة كانت سوق البائعين . ارتفعت حصة السوق الفورية في السوق البترولية بشكل كبير خلال هذه المرحلة حتى وصلت ، في عام ١٩٨٨ إلى ١٠٠٪ من السوق البترولية . كما أن الاستهلاك العالمي للبترول أخذ في الانخفاض نتيجة الجهود المبذولة من قبل الدول الصناعية في ترشيد الاستهلاك والانتقال إلى مصادر الطاقة البديلة للبترول مثل الفحم والغاز الطبيعي والذرّة . وكذلك اللجوء إلى المخزون الاستراتيجي لدى الدول الصناعية الكبرى . وعرفت هذه المرحلة «بمرحلة انهيار السوق البترولية» عام ١٩٨٦ وهي سنة حرب الأسعار وتحولها من سوق للبائع كما في المرحلة السابقة إلى سوق للمشتري . كما أن من

---

(١) BP Statistical Review. June, 1987, "Oil Consumption" Page, 9.

سمـات هذه المـرحلة انخفـاض أداء النشـاط الاقتصادي لدى الدول الرئيسية المستهلكـة للبتـرول ممـا أثـر بشكل مباشر على طلبها على النفط الخام وبالتالي انخفـاض استهـلاكهـا منـه . كذلك تنـامي اهتمـام الدول الرئيسية بموضوع الاجـراءات المتخـذة تجـاه المخـزون النفطي وكيفية التعامل به وطرح الكميات الضروريـة منه في الأسواق الفورية عند ظهور بوادر تحسن في الأسعار الفورية لسوق النفط الخام الدولية .

على أن هنالك عاملا مهما حدث بشكل تدريجي أثر في أوائل ومنتصف الثمانينات على هيكل سوق النفط الخام ، ذلك هو التغير الهيكلي الحاصل في صناعة النفط الخام . فخلال مرحلة السبعينات والثمانينات تم التغير في هذه الصناعة في الأمور التالية :

أ - تملك الدول المنتجة وسيطرتها على صناعة النفط فيها ، اذ ازدادت إلى حد بعيـد سيـطرة شركـات النفـط الوطنيـة فيهـا بينما قلت سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى وبقية الشركات المستقلة والخاصة عليه .

ب - طاقة التصفية وملكية المصافي ، وفي هذا المجال فقد ازدادت سيطرة الشركات الوطنيـة على طاقـة متـزايدة من التكرير داخل أقطارها وكذلك لدى الدول الرئيسية المستهلكة للبترول .

ج - مبيعات المنتجات في هذا المجال حيث ازدادت حصة(١) الشركات الوطنية إلى حد كبـير والمملوكة للحكومات إلى حد لا بأس به في حين انخفضت مساهمة الشركـات الاحتكـارية الكبرى الى ما يقارب النصف تقريبا خلال الفترتين المشار إليهما سابقا . اذ أدى ذلك إلى طرح كميات كبيرة جدا من النفط الخام في السوق الفورية .

د - ومن السمـات الأخـرى المؤثرة في هذه الفترة استمرار انخفاض الأسعار الفورية في السوق البترولية عن الأسعار الرسمية مما دفع بدول أوبك الى

---

(١) Oil Prices. SBS. No. Five 1987, Page 2. Shell Co.

التخلي عن سياسة التسعير في عام ١٩٨٦ وما تلاه وترك تلك المهمة للسوق الفورية . كما أن من سمات هذه المرحلة أيضا انخفاض انتاج أوبك وتراجع أسـواقها لصالح المنتجين من خارجها بنسبة النصف تقريبا مما أدى إلى انخفاض عائدات أوبك انخفاضا حادا مما أثر على اقتصاديات دولها تأثيرا سلبيا مباشرا وأدى إلى ما يعرف بالأزمة البترولية والتي لم تشهد لها أوبك والعـالم كله مثيـلا ، والتي أدت بدورهـا إلى حرب أسعار وانهيار السوق البترولية وكذلك أدت إلى حرب الانتاج في أواخر عام ١٩٨٨ .

هـ - ظهور سوق جديدة للبترول وهي «سوق المستقبل» وذلك من خلال البورصات العالمية وهو ما سمي بالنفط المنتج في المستقبل وفي الأسعار المستقبلية (Future Prices) وكذلك الأسعار المحددة لصفقة واحدة والتي يطلق عليها (Forward Prices) حيث أدى ذلك كله إلى بروز قوى جديدة أثرت وسوف تؤثر مستقبلا في السوق البترولية .

وقد ازدادت أهمية السوق البترولية المستقبلية وذلك من حيث حجم التعامل فيها . ففي سوق نيويورك يصل حجم التعامل في اليوم الواحد إلى أكثر من ١٢ مليون برميل . ففي عام ١٩٨١ بدأت دول أوبك والسوق البترولية تتعرض لمأزق تعدد الأسعار الرسمية الذي اضطرت إلى قبوله في مؤتمر «بالي» بأندونيسيا في شهر ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٨٠ ، وذلك لمنع حدوث كارثة سعرية في الأسواق البتـرولية المضطربة التي كانت تعاني حينذاك من آثار نقص في الامدادات من منتجين مهمين في أوبك هما العراق وايران اللذين دخلا حربا ضروسا بدأت في أواخر عام ١٩٨٠ .

لذلك كان معدل الأسعار الفورية للنفط العربي الخفيف في شهر يناير / كانون الثاني عام ١٩٨١ يزيد عن معدله الرسمي واستمر ذلك حتى أواخر العام حيث تساوي السعران إلى حد ما .

أما عن الاستهلاك العالمي من البترول الخام في عام ١٩٨١ فقد انخفض قرابة ١,٧ مليون برميل في اليوم[١] نتيجة العوامل التي أشرنا إليها سابقا أما تقديرات[١]

---

(١) تقديرات - BP Statistical Review, June, 1987.

(٢) اجتماع اللجنة الخامس والخمسين ١٦ - ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨١ «فيينا» .

اللجنة الاقتصادية لدول أوبك حول الطلب العالمي (من غير الدول الاشتراكية) فقد وضع تقدير له في عام ١٩٨١ يقل عنه في عام ١٩٨٠ وحيث قدر الانخفاض قرابة حجم الانخفاض العالمي للاستهلاك وعلى الوجه التالي :

مليون برميل يوميا

تفاصيل العرض والطلب	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
– الطلب العالمي	٤٨,٩٠	٤٧,٠٠	٤٧,٦
– عرض دول غير الأوبك	١٨,٤٢	١٨,٨٩	١٩,٣٨
– صافي صادرات الدول الاشتراكية	١,٤٩	١,٣٣	١,١٨
– المكثفات النفطية	٣,٢	٣,٢	٣,٢٣
– مجموع العرض خارج الاوبك	٢٢,٩٦	٢٣,٤٢	٢٣,٧٩
– الطلب على نفط الاوبك	٢٦,٠٤	٢٣,٦٣	٢٣,٩٢

وهنا يلاحظ أن مجموع العرض العالمي من خارج دول أوبك ارتفع خلال عام ١٩٨١ مقارنة بعام ١٩٨٠ بحدود ٢٪ في نفس الوقت الذي قدرت فيه نسبة انخفاض الطلب على نفط أوبك في الأسواق البترولية بحدود ٩,٣٪ خلال الفترتين المشار إليهما أعلاه .

ومن التطورات الأخرى التي أثرت على السوق البترولية في عام ١٩٨١ هو صعوبة اتخاذ المؤتمرات الوزارية لأي قرار تسعيري بسبب الصعوبات التي كانت تواجه معظم دول أوبك في تسويق بترولها . وفي أكتوبر / تشرين أول من نفس العام تمت الدعوة الى اجتماع طارىء لوزراء أوبك أعلنت خلالها السعودية عن رفع أسعارها للعربي الخفيف من ٣٢ دولارا للبرميل إلى ٣٤ دولارا بعدها قامت ليبيا والجزائر ونيجيريا بتخفيض معدل أسعارها الى ٣٧ و٣٨ دولارا للبرميل الواحد من نفوط هذه الدول . كذلك تم الاتفاق بين وزراء النفط في ديسمبر / كانون أول من عام ١٩٨١ في اجتماع عقد في أبوظبي ، بتخفيض أسعار النفوط المتوسطة والثقيلة بنحو ٧ سنتات لتضيق فجوة الفروقات النوعية بين النفوط الخفيفة ، والثقيلة والتي كانت تعاني منها الأسواق البترولية .

وفي تحليل للأوضاع في السوق البترولية لعام ١٩٨٢ أجرته اللجنة الاقتصادية في اجتماعها السابع والخمسين ، والذي انعقد في فيينا ٨ - ١٣ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٢ أشارت اللجنة عند استعراضها لهيكل الأسعار النفطية وضرورة دعمها ، إلى أن الضغوط السعرية التي تؤثر على أسعار أوبك في السوق تتأتى من مصدرين : الأول . يتعلق بسياسات المستهلكين الكبار ، والثاني يتعلق بالسياسات الانتاجية للنفط الخام من غير دول أوبك ، طالما أن الانتاج النفطي لدول أوبك يمثل المنتج المتمم (Residual Supply) . كذلك لاحظت اللجنة أن من المسائل التي أضعفت السوق البترولية هي زيادة الحسومات السعرية التي كانت تقدمها بعض دول أوبك إلى المشترين سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة ، والتي تهدد هيكل السعر المقبول من قبل أوبك والمقدر بحوالي ٣٤ دولارا للبرميل آنذاك والواقع أن هذه الحسومات ساعدت المستهلكين على اجراء التغييرات المطلوبة لصالحهم من السوق النفطية ، فضلا عن اضعاف مركز أوبك في التحكم في أسعار البترول في السوق البترولية ، لذا كان من مصلحة أوبك أن تقتسم حصتها ضمن نظام يحدد حصة لكل دولة مما يتيح عدم المنافسة فيما بينها في الأسواق العالمية .

ولقد كان الضغط على هيكل الأسعار البترولية واضحا في أواخر عام ١٩٨٢ حيث أشارت اللجنة الاقتصادية في تقريرها المشار إليه آنفا إلى أن جميع مؤشرات السوق تشير إلى هذا الضغط سواء على صعيد أسعار السوق الفورية أو على صعيد الأسعار المرتجعة (Net Back) .

وعلى الرغم من أن دول أوبك كانت قد وضعت سقفا انتاجياً لعام ١٩٨٢ والذي كان بحدود ١٧,١ مليون برميل يوميا فإن بعض الدول الأعضاء فيها ولغرض حماية أسعارها بدأت منذ الفصل الثالث من العام في زيادة انتاجها حتى بلغ انتاج الفصل الثالث فوق معدل السقف الانتاجي (حوالي ١٧,٩ م/ب/ي) ، وبالفعل فإن معدل انتاج عام ١٩٨٢ وصل إلى حوالي ١٩ مليون برميل يوميا بسبب الضغوط على الأسعار البترولية وتعويض حصة أوبك في السوق بحصص أخرى فضلاً عن سياسات الترشيد التي اتبعت من قبل الدول الصناعية الرئيسية . على أننا لابد أن نشير إلى أن من العوامل التي أثرت على طلب النفط من قبل الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة والذي أثر على أوضاع السوق البترولية ككل ، كان يعود إلى

امتداد دورة الكساد الاقتصادي في العالم والتي كان من صفاتها طول فترتها وحدتها ، والتي لم تماثلها دورة منذ الحرب العالمية الثانية . وعلى ذلك ، فإن الطلب العالمي على البترول (من دون الدول الاشتراكية) والذي يقابل متطلبات الاستهلاك في عام ١٩٨٣ (كما قدرته اللجنة الاقتصادية آنذاك) ، كان أقل من الطلب في عام ١٩٨٢ نسبيا حيث قدر أنه سيكون بحدود ٤٥ مليون برميل يوميا[1] ، في حين كان الطلب على البترول في عام ١٩٨٢ بحدود ٤٥,٣ مليون برميل يوميا .

أما فيما يخص المؤثرات الأخرى وعلى رأسها المخزون النفطي الموجود لدى الدول الصناعية الرئيسية (OECD) ، فقد سحبت هذه الدول كميات كبيرة منه في عام ١٩٨٢ قدرت بحوالي ٢ الى ٢,٥ مليون برميل يوميا مما أثر بشكل سلبي على السوق البترولية وخاصة مع حلول عام ١٩٨٣ .

لقد شكلت التطورات في عام ١٩٨٢ الأساس المتين لما تبعها من تطورات في عام ١٩٨٣ ، وأهمها تخفيض الأسعار البترولية ولأول مرة في تاريخ أوبك .

وفي الفصل الأول من عام ١٩٨٣ اشتدت أزمة السوق النفطية وبدا للعيان أن انهيارا كبيرا سوف يحصل ما لم تتخذ بصدده الاجراءات المناسبة ، رافق ذلك انخفاض شديد في الطلب العالمي على البترول وخاصة في الطلب على بترول أوبك التي وصل انتاج دولها في شهر فبراير / شباط من عام ١٩٨٣ إلى أدنى مستوى له منذ أوائل الستينات وهو نحو ١٣,٤ م/ب/ي في حين أصبحت دول مثل نيجيريا غير قادرة على بيع بترولها بعد أن قامت كل من النرويج وبريطانيا بتخفيض أسعار بترولهما بمعدلات تتراوح ما بين ٣ إلى ٥,٥ دولار للبرميل الواحد من خام بحر الشمال عالي الجودة والذي كان ينافس خامات نيجيريا ، في الوقت الذي كانت فيه خامات نيجيريا تمثل الحلقة الضعيفة في سلسلة خامات البترول في أوبك .

---

(١) قدرت (BP) في عددها الاحصائي في يونيو / حزيران ١٩٨٧ ان حجم الاستهلاك البترولي في الدول غير الاشتراكية هو ٤٤,٩ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٣ بعد أن كان ٤٥,٨٧ في عام ١٩٨٢ .

وفي شهري يناير / كانون الثاني وفبراير / شباط كان معدل الأسعار الفورية إلى ما دون الأسعار الرسمية وعلى الوجه التالي :

١٩٨٣	المعدل الرسمي للعربي الخفيف	المعدل الفوري للعربي الخفيف	معدل سعر برنت الفوري	معدل سعر وسط تكساس الفوري
يناير/كانون الثاني	٣٤	٢٨,٦٤	٣٠,٦١	٣١,٠٦
فبراير/شباط	٣٠	٢٨,٦١	٢٨,٩٤	٢٩,٢٤

ومن الواضح أن تأثير السوق الفورية وأسعارها على نفوط أوبك كان كبيرا بحيث أدى في النهاية إلى سحبها إلى نفس مستواها .

وشهدت تلك الفترة أسابيع من الاجتماعات المكثفة الثنائية لوزراء أوبك في الرياض والبحرين وأبوظبي وباريس ولندن قبل حضور الاجتماع الطارىء الذي عقد في لندن في ١٤ مارس / آذار عام ١٩٨٣ .(١)

لقد كان اجتماع لندن الطارىء وما تبعه من اتفاقية كان القصد منها هو تجنب حرب أسعار كانت تلوح في الأفق وكانت ستؤدي حتما إلى تخفيض جوهري في الأسعار وبأكثر مما أقره الاجتماع في لندن .

لقد بدأ اجتماع لندن ، بادىء ذي بدء ، باجتماع اللجنة الوزارية لمتابعة السوق وذلك في أوائل شهر مارس عام ١٩٨٣ وبعد جملة من المناقشات والاتصالات والاستشارات المكثفة عملت هذه اللجنة على دعوة بقية وزراء أوبك إلى حضور هذا الاجتماع نظرا للأوضاع الخطيرة التي كانت تحيط بالسوق البترولية وأسعار البترول العالمية آنذاك .

(١) ساهم وفد دولة الامارات برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية بصورة مكثفة مع وزير الطاقة الفنزويلي همبرتو كالديرون برتي باتصالات عديدة مع نظرائهم من وزراء أوبك لدراسة الأزمة ووضع الاجراءات المناسبة لحلها وتحول بعدها ذلك الاجتماع إلى المؤتمر الطارىء الشهير بمؤتمر لندن في أوائل مارس / آذار ١٩٨٣ .

وبـذلك تحـول هذا الاجتمـاع الاستشـاري الى الاجتمـاع السابع والستين الاستثنـائي لوزراء بترول أوبك في لندن في يوم ١٤ مارس / آذار ١٩٨٣ وبعد أسبـوعين من الاتصالات المكثفة مع أطراف عديدة أصدر هذا المؤتمر التصريح الصحفي[١] رقم ٢ / ٨٣ والذي نورد منه ما يلي :

«اجتمع ممثلو دول أوبك ، وبعد اتصالات استشارية دامت لأيام عديدة اتفق المؤتمر على سقف الانتاج للدول الأعضاء وتحديد سعر البترول وذلك من أجل جلب الاستقرار إلى سوق البترول» .

وعليه فإن المؤتمر قرر مايلي :

١ – تحـديد السعر الرسمي لنفط القياس – العربي الخفيف ٣٤ درجة (API) تصدير رأس تنورة بـ ٢٩ دولارا للبرميل الواحد .

٢ – ابقاء الفروقات النوعية والجغرافية فيما بين نفوط دول أوبك المختلفة وعلى نفس المعدل السابق المتفق عليه في الاجتماع الثالث والستين (الاستثنائي) المنعقد في فيينا في مارس / آذار عام ١٩٨٢ مع استثناء مؤقت لنفوط نيجيريا والتي يجب أن تكون أعلى بدولار أمريكي واحد فوق سعر نفط القياس .

٣ – تكوين سقف انتاجي لاجمالي انتاج دول أوبك قدره ١٧,٥ مليون برميل يوميا وحيث قسمت بموجبه وخصصت حصص الاعضاء ، ويتوجب مراقبة هذا المستوى من السقف كمعدل حتى نهاية عام ١٩٨٣ . ولم تخصص حصة انتاجية إلى المملكة العربية السعودية التي تقرر أن تقوم بدور المنتج المرن المعوض عن النقص أو الزيادة في متطلبات الأسواق البترولية .

٤ – على الدول الأعضـاء الامتنـاع عن اعطاء أية خصومات وبأي شكل كان والامتناع عن طرح المنتجات البترولية في سوق البترول الخام بأسعار تؤثر سلبيا على هيكل الأسعار البترولية .

---

(١) OPEC Annual Report. 1983, Page, 70.

ويمكن القول بأن أكثر المهمات صعوبة في ذلك الاجتماع كانت تدور حول تحديد حجم الطلب المتوقع على نفط أوبك وبالتالي تحديد حجم انتاج لدول أوبك «سقف للانتاج» وتوزيعه بين الدول الثلاث عشرة الأعضاء في المنظمة حتى يمكن الدفاع عن هيكل الأسعار الجديدة . وبعد ٢١ يوما من المشاورات والمفاوضات المضنية توصل الوزراء إلى صيغة لتحديد سقف لانتاج أوبك يكون بحدود ١٧,٥ مليون برميل يوميا وتعهدت المملكة العربية السعودية بأن تقوم بدور «المنتج الحدي» .

ولقد كان السبب في تحديد السقف الجديد هو الدفاع عن سعر بترول الاشارة الجديد والذي حدد ب ٢٩ دولارا للبرميل العربي الخفيف بدلا من ٣٤ دولارا ، أي بتخفيض قدره خمسة دولارات للبرميل الواحد .

وفي الاجتماع المذكور تم اقرار حد للفروقات النسبية السعرية على النفوط الخفيفة بمعدل ١,٥ دولار للبرميل الواحد عن النفط الثقيل حسب سعر بترول الاشارة ، لقد منعت اتفاقية لندن حول الأسعار والانتاج استمرار التدهور في السوق النفطية لفترة محدودة . إلا أن التطورات التي أعقبت اجتماع لندن والخاصة بمعدل الاستهلاك العالمي للبترول لم تكن متناسقة مع التضحيات التي قدمتها المنظمة ، فاستهلاك الدول الصناعية الرئيسية استمر في الانخفاض كما أن انتاج أوبك من البترول لذلك العام كان بحدود ١٧,٠٠ مليون برميل يوميا(١) .

ولقد اتفقت اللجنة الاقتصادية التابعة للمنظمة في الاجتماع الذي عقدته خلال الفترة من ٢٧ يونيو / حزيران - ١ يوليو / تموز عام ١٩٨٣ ، على أن السوق البترولية تتسم بحالة نسبية من الاستقرار وأن سعر بترول الاشارة يتناسب مع مؤشرات السوق النفطية (السعر الفوري للخامات والمنتجات النفطية) وأنه أصبح من الممكن إلى حد بعيد السيطرة على ظروف السوق النفطية السائدة قبيل اجتماع لندن ، رغم أن الطلب على بترول أوبك كان لا يزال ضعيفا جدا .

---

(١) بلغ مجموع الانتاج ١٦,٩٩٢,٣ الف برميل يوميا على وجه الدقة بناء لاحصائيات أوبك السنوية لعام ١٩٨٦ ص :١٤ .

وفي النصف الأول من عام ١٩٨٣ تقاربت الأسعار الرسمية والفورية لمختلف الخامات حيث برز نوع من الاستقرار في السوق البترولية .

وقد أكد اجتماع اللجنة الاقتصادية الذي انعقد في الفترة ٢١ - ٢٥ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٨٣ على ما سبق وأن أشرنا إليه حول استقرار السوق النفطية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٣ كما أكد أن سبب ذلك يعود إلى التوازن بين العرض والطلب على البترول وأن عرض بترول أوبك كان ضمن السقف الذي سمحت به المنظمة وهو ١٧,٥ مليون برميل يوميا لتلك الفترة .

وفي النصف الثاني من عام ١٩٨٣ كان اتجاه الاسعار الفورية يميل مرة أخرى إلى ما دون الأسعار الرسمية لدول أوبك مما شكل مرة أخرى ضغطا على هيكل الأسعار الرسمية لهذه الدول ، وخصوصا أسعار البترول الخفيف .

وكانت تقديرات الطلب العالمي (من غير الدول الاشتراكية) وفقا لما حددته اللجنة الاقتصادية في اجتماعها المشار إليه أعلاه بحدود ٤٤,٤ مليون برميل يوميا وهو يقل عن تقديرها السابق بأكثر من مليون برميل يوميا . أما الطلب على نفط أوبك زائدا متطلبات التخزين فقد قدر بحدود ١٨ مليون برميل يوميا في الوقت الذي بلغ فيه انتاج أوبك الكلي بحدود ١٧ مليون برميل يوميا[١] .

في عام ١٩٨٤ أخذت السوق البترولية تميل إلى نوع من التحسن ، حيث ارتفع الاستهلاك العالمي للبترول في حدود نصف مليون برميل يوميا عنه في عام ١٩٨٣[٢] (أي ازداد من ٥٨,١ م/ب/ي إلى ٥٨,٦ م/ب/ي) بينما ارتفع الاستهلاك العالمي من دون الدول الاشتراكية من ٤٤,٨ مليون برميل يوميا إلى ٤٥,٥ مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة .

وعلى الرغم من هذا التحسن فإن بعض الدول في أوبك كانت قد أخذت تقدم

(١) يمثل هذا الانتاج الرقم الرسمي لانتاج دول الأوبك .

(٢) نشرة احصائيات (BP) ص٩ - يونيو / حزيران ١٩٨٧ .

بعض الحسومات غير المباشرة على أسعارها الرسمية ، كما أن حرب الناقلات اندلعت في منطقة الخليج العربي فضلا عن استمرار تآكل حصة أوبك في السوق البترولية نتيجة ازدياد الانتاج من الدول المنتجة خارج أوبك واستمرار استخدام سلاح المخزون البترولي لدى الدول الصناعية . وبالفعل فإن انتاج أوبك في ذلك العام بلغ ١٦,٣ مليون برميل في اليوم .

وفي منتصف عام ١٩٨٤ ومن خلال قرارات مؤتمر أوبك السبعين الذي عقد في فيينا في العاشر من سبتمبر / أيلول عام ١٩٨٤ ، فقد تم تشكيل ثلاث لجان وزارية لزيارة جميع الدول المنتجة داخل وخارج أوبك في خطوة دبلوماسية للدفاع عن وضع السوق واعادة الثقة بسياسة أوبك فضلا عن بذل الجهد لحماية هيكل الأسعار . إلا أن ذلك الجهد لم يؤت ثماره كاملة . لذلك وخلال النصف الثاني من عام ١٩٨٤ أخذت معدلات الأسعار الفورية لمختلف النفوط تميل إلى الانخفاض حتى وصلت إلى ما دون السعر الرسمي لأوبك وهو ٢٩ دولارا للبرميل .

وفي أوائل أكتوبر / تشرين أول من نفس العام قامت بريطانيا بتخفيض أسعار بترولها بمعدل يتراوح ما بين ١,٣٥ إلى ١,٥ دولار للبرميل الواحد مما حدا بنيجيريا إلى اجراء تخفيض مماثل وقدره دولاران للبرميل . ولقد أدى ذلك إلى عقد اجتماع عاجل للمؤتمر الوزاري في ٢٩ أكتوبر / تشرين أول من عام ١٩٨٤ للنظر في هذه الأزمة الجديدة .

وبالفعل فقد خفض سقف انتاج أوبك بمعدل قدره ٨,٦٪ ، من ١٧,٥ إلى ١٦ مليون برميل يوميا وتم تخصيص حصص جديدة لجميع الدول الأعضاء باستثناء العراق ونيجيريا نظرا لظروفهما الخاصة . وأكدت أوبك للعالم أن المنظمة مستعدة لتخفيض انتاجها مرة واثنتين وثلاث مرات حتى تستعيد السوق البترولية عافيتها .

كان الهدف من هذا التخفيض في الانتاج هو منع الانهيار في مستوى الأسعار الرسمية . أما اجتماع اللجنة الاقتصادية والذي تم في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٨٤ فقد أشار إلى أن الطلب العالمي على البترول لذلك العام من غير (الدول

الاشتراكية) سيكون بمعدل ٤٥,٤٢[1] مليون برميل يوميا يتوزع على الشكل التالي :

(١٩٨٤)

المجموع الكلي للطلب العالمي (من غير الدول الاشتراكية) :

(مليون برميل يوميا)

– دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)	٣٣,٣٥
– بقية دول العالم (غير الاشتراكي)	١٢,٠٧
المجموع	**٤٥,٤٢**
– عرض دول غير الأوبك	٢٧,٧٠
– الانتاج المطلوب من دول أوبك	١٧,٧٢
– انتاج أوبك	١٦,٣٤
الفرق	(-١,٣٧)

وشهد عام ١٩٨٥ تحسنا في الأداء الاقتصادي للدول الصناعية الرئيسية حيث نما اقتصادها بمعدل ٢,٧٪ ، إلا أن قيمة الدولار الأمريكي انخفضت بشكل أثر على قيمة البرميل المصدر من دول أوبك وعلى أوضاعها الاقتصادية ، ولقد أشار تقرير اللجنة الاقتصادية في اجتماعها الثالث والستين الذي انعقد في فيينا في ٢٥ – ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٨٥ إلى أن انخفاض قيمة الدولار بلغ ١١,٨٧٪ خلال الفترة ما بين ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٤ والنصف الأول من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٥ .

كما درس الاجتماع المشار إليه أعلاه تأثير مصادر الطاقة البديلة على حصة

(١) الرقم مقارب لاحصائيات (BP) في المصدر السابق .

النفـط الخـام خلال المراحل السابقة وبين تأثيرها ، وبشكل خاص تأثير الطاقة النووية للتوليد والفحم منها ، ونسبة احلالها مكان نفوط أوبك في سوق استخدام الطاقـة ، ففي الوقت الذي ارتفع فيه استهلاك الطاقة العالمي (لمختلف مصادر الطاقة من دون الدول الاشتراكية) في عام ١٩٨٤ الى حوالي ١١ مليون برميل مكافيء للنفط يوميا ، فوق استهلاك عام ١٩٧٤ فإن استهلاك البترول العالمي (من غير الدول الاشتـراكية) انخفض خلال الفترة من ٤٦,٠٤ إلى ٤٥,٧ مليون برميل ، وعليه فإن حصة عرض النفط الخام انخفضت من ٥٣,٣٪ إلى ٤٦,١٪ خلال هذه الفتـرة . وفيمـا يتعلق بمـؤشرات السوق النفطية خلال عام ١٩٨٥ ، فقد بدأت معدلات الأسعار الفورية لبترول منطقة الخليج العربي في الانخفاض منذ بداية العام مما أجبر على تحديد سعر نفط الاشارة بحوالي ٢٨[١] دولارا للبرميل اعتبارا من شهر مارس / آذار من ذلك العام .

كما راجت خلال عام ١٩٨٥ عمليات اعطاء الحسومات السعرية المباشرة وغير المباشرة والتفنن فيها نوعا وكما مما شكل ضغوطاً لولبية تتجه بأسعار وانتاج أوبك إلى الأسفل ، ورافق ذلك استمرار ضغط السياسات الانتاجية لغير دول أوبك على حصص أوبك في السوق البترولية حيث أن زيادة انتاجها وصادراتها في أوائل العام أثر سلبا على أسعار البترول الرسمية وساهم في خلق فائض مصطنع في السوق البترولية .

وعلى الرغم من السقف الانتاجي المقرر من قبل المؤتمر الحادي والسبعين والذي انعقد في أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٨٤ أقر سقفا قدره ١٦ م/ب/ي لعام ١٩٨٥ إلا أن انتاج أوبك خلال هذا العام لم يتجاوز ١٥,٤ مليون برميل يوميا[٢] .

---

(١) عند نهاية اجتماع المؤتمر الوزاري الثالث والسبعين الاستثنائي قررت تسع دول من أوبك خفض الفروقات السعرية النوعية ما بين البترول الخفيف لشمال افريقيا وبترول الخليج العربي الثقيل إلى ٢,٤٠ دولار للبرميل كما ان سعر العربي الخفيف (٣٤ API رأس تنوره) خفض من ٢٩ دولاراً للبرميل الواحد إلى ٢٨ دولاراً للبرميل .

(٢) الواقع أن الأرقام الرسمية المعطاة إلى سكرتارية أوبك من قبل الدول الأعضاء كانت تختلف عن تلك المنشورة من مصـادر ثانـوية خصوصا بالنسبة لنصف السنة الثاني من عام ١٩٨٥ من احصائيات (تقرير اللجنة الاقتصادية ٦٣ المنعقد في فيينا ٢٥ – ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٥ .

وعند منتصف عام ١٩٨٥ ونتيجة لتذبذب مؤشرات السوق وضعف الطلب على البترول[١] وحالة الغموض التي كانت تسودها فقد اتجهت بعض الدول الأعضاء الى اقرار أسعار نفوطها حسب حالة السوق باستخدام طريقة الأسعار المرتجعة (Net Back) [٢] المعتمدة أساسا على ترجيع احتساب أسعار المنتجات البترولية في مختلف مراكز التسويق في العالم .

وعقدت أوبك أثر ذلك مؤتمرا طارئا في أكتوبر / تشرين أول من عام ١٩٨٥ ولكن حلا ملزما من حيث الانتاج وتوحيد الأسعار لم يعد ممكنا خلال تلك الفترة ، لذا أخذت الدول في بيع بترولها بالسعر الذي يمكنها من بيع أكبر كمية منه .

أمـا بنـاء المخـزون النفطي لدى الدول الصناعية المستهلكة فلقد استمر في الارتفاع خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٥ حتى وصل في مطلع عام ١٩٨٦ إلى حدود ٣,١ مليون برميل يوميا حسب تقديرات سكرتارية أوبك .

لقد اتضح مع نهاية عام ١٩٨٥ أن حصة أوبك في السوق البترولية تتناقص وتتقلص في الوقت الذي كانت فيه أوبك تلعب دائما دور المنتج المتمم وذلك عن طريق سد الفرق بين الطلب العالمي والعرض العالمي من خارج دول أوبك ، إلا أن هذا الجزء من الفرق بين العرض والطلب كان يتقلص سنويا منذ عام ١٩٨٠ . كما كانت أوبك عرضة للعديد من الضغوط وبشكل رئيسي من خلال احلال مصادر الطاقة البدلة محل بترولها وترشيد الطاقة في الدول الصناعية ونمو دور وحصة العرض

---

(١) في تقرير اللجنة الاقتصادية الثالث والستين المقدم الى المؤتمر السادس والسبعين فقد قدر الطلب العالمي على البترول كما يلي :

	١٩٨٥	١٩٨٦
– منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)	٣٢,٢ مليون برميل يومياً	٣٢,٨ تقدير
– البقية (للدول غير الاشتراكية)	١٢,٥ مليون برميل يومياً	١٢,٦
– المجموع	٤٥,٤ مليون برميل يومياً	٤٥,٤
– عرض خارج الاوبك والمكثفات	٢٨,٨ مليون برميل يومياً	٢٩,٧
– الانتاج المطلوب من الاوبك	١٦,٦ مليون برميل يومياً	١٥,٧
– انتاج الاوبك	١٥,٣ مليون برميل يومياً	
– التوازن	– (١,٣)	

(٢) أو الترجيعية ، انظر فصل تسعير البترول .

النفطي من دول من خارج اطارها مما ضيق الخناق عليها من جانب السوق والدول الرئيسية المستهلكة والشركات البترولية .

لذلك فإن استمرار هذه الضغوط كان لابد وأن يؤدي إلى تقلص كبير في حصة أوبك البترولية وإلى تدهور أسعار البترول ، ومن أجل المحافظة على مستوى وهيكل الأسعار والسوق البترولية كان أمام أوبك عدد من الخيارات .

ومن أول هذه الخيارات ذلك الخيار الذي يؤكد على أهمية تقوية مركز أوبك في الأسواق العالمية عن طريق تقوية دورها كمنتج متمم والبحث عن السبل الكفيلة بزيادة كفاءة دورها بشكل يحفظ مصالحها .

أما الخيار الثاني ، فكان أن تقوم أوبك باستخدام سياسة ترتبط بحركة السوق البترولية (Market-Oriented Policy Mechanism) . للحفاظ على حصتها البترولية في السوق عن طريق استخدام أسعار السوق المتحققة .

ويفترض الخيار الثالث تحديد معدل حد أدنى من العوائد لدول أوبك التي يجب على دول أوبك حمايتها .

وكان على أوبك في اتخاذها أي قرار بشأن أي خيار من الخيارات المتاحة أن تأخذ في الاعتبار تعاون الدول المنتجة من غير أوبك معها ، كما أن عليها أن تأخذ في الاعتبار ظروف مصادر الطاقة المختلفة والمخزون البترولي والاقتصادي العالمي بكل عناية سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد .

ومع نهاية عام ١٩٨٥ وبداية عام ١٩٨٦ بعد أن تدنت حصة أوبك في السوق إلى مستوى غير مقبول عمليا نتيجة لعدم التزام بعض الدول الأعضاء فيها بحصص الانتاج أو بالسعر الرسمي ، ولعدم توزيع عبء السوق بشكل عادل بالنسبة لكل عضو ، ومع استمرار تأجج الحرب العراقية الايرانية دفعت كل هذه الظروف بأوبك إلى اعلان مبدأ التخلي عن دور المنتج الحدي ، والمدافع عن السعر

الرسمي وبالتالي الدخول إلى السوق البترولية كأي منتج آخر وهو ما يعرف «بحرب الأسعار» .

لقد كان الغرض من حرب الأسعار هو الحصول على حصة أكبر من السوق البترولية عن طريق المنافسة . إلا أن هذا الشيء في بادىء الأمر أدى إلى فوضى في السوق البترولية وانهيار في الأسعار بشكل حاد لم يسبق له مثيل ، حيث أن بعض أسعار البترول وصلت إلى حوالي ٨ دولارات للبرميل الواحد في شهر ابريل / نيسان عام ١٩٨٦ .

ويوضح الجدول التالي تطورات سعر العربي الخفيف الرسمي والفوري وسعر برنت ووسط تكساس لعدد من الأشهر .

نوع البترول / الشهر	(١) السعر الرسمي	(٢) العربي الخفيف الفوري	(٣) برنت الفوري	(٤) وسط تكساس الفوري
١٩٨٥				
نوفمبر/تشرين الثاني	٢٨	٢٧,٨٦	٢٩,٩٦	٣١,٠١
١٩٨٦				
يناير/كانون الثاني	٢٨	٢٣,٦٥	٢٢,١٥	٢٢,٩٧
فبراير/شباط	٢٨	١٥,٨٨	١٧,٠٢	١٥,٠١
مارس/آذار	٢٨	١٢,٨٣	١٣,٩٦	١٢,٦٣
يونيو/حزيران	٢٨	١٠,٦٧	١١,٨٢	١٣,٤٢
سبتمبر/أيلول	٢٨	٨,٥٠	٩,٥٧	١١,٥٢
أكتوبر/تشرين الأول	٢٨	١٤,٠٠	١٣,٩٣	١٤,٩٥
نوفمبر/تشرين الثاني	٢٨	١٣,٧٥	١٤,٦٦	١٥,٠٦
ديسمبر/كانون الأول	٢٨	١٥,٦٠	١٦,٠٨	١٦,٢٧

وبلغ أقصى تدنٍ في الأسعار كما في الجدول السابق، بعد أن بدأت معظم الدول في طرح كميات كبيرة من النفط في السوق في الوقت الذي لم تكن فيه ظروف السوق تسمح باستيعاب هذه الكميات ، كذلك كانت هنالك حالات عديدة من الحسومات السعرية أدت بالتالي في منتصف عام ١٩٨٦ إلى انهيار للسعر البترولي الفوري وصل في بعض أنواعه إلى أقل من ثمانية دولارات للبرميل الواحد .

لقد بدأت حرب الأسعار فعلا عندما رفضت[١] بريطانيا وبعض المنتجين من خارج أوبك في أواخر عام ١٩٨٥ وأوائل عام ١٩٨٦ ما أشار إليه البيان الختامي الوزاري للأوبك في نهاية عام ١٩٨٥ حول أهمية حصول أوبك على حصة عادلة في السوق البترولية .

لقد رفضت بريطانيا التعاون حتى لا تحد من انتاجها مبررة ذلك بعدم امكانية حدوث انهيار في الأسعار ، وكذلك فإن الدول المنتجة خارج أوبك لم تأخذ تحذيرات أوبك لاحتمال حدوث انهيار في السوق ، وفوضى في الأسعار على محمل الجد فساهمت في احداث أزمة حرب الأسعار التي لم تكن ضرورية على الاطلاق . وفي نفس الوقت فإن بعض دول أوبك (المتطرفة) طالبت دول الخليج العربية بتحمل حصة الأسد من عبء الدفاع عن السوق البترولية .

وفي مؤتمر وزراء أوبك الذي انعقد في بريوني (يوغسلافيا) اقترحت خطة وافقت عليها الأغلبية[٢] لتثبيت السعر البترولي في حدود ١٧ إلى ١٩ دولاراً للبرميل على أن يجمد لمدة سنتين ، ووضع سقف لانتاج أوبك يبلغ ١٧,٦ مليون برميل يوميا إلا أن المؤتمر لم يستطع تقسيم الحصص فيما بين الدول آنذاك ، ولكن الأسعار أخذت بالتحسن تدريجيا بعد هذا المؤتمر ، وخصوصا الأسعار الفورية لبرنت ووسط

- احصائيات الطاقة والنفط ، منظمة أوبك ، يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ .

ص :	عمود	صفحة	عمود	صفحة	عمود	صفحة
	(١)	٥٩	(٢)	٦٦	(٣+٤)	٩٦

(١) المصدر : بيان لنايجل لاوسن وزير المالية البريطاني في مجلس العموم في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٥ .

(٢) فيما عدا ايران وليبيا والجزائر التي كانت تسعر على مستوى ٢٨ دولارا للبرميل .

تكساس وكذلك فقد طرأ تحسن طفيف آخر ، اذ أشارت البيانات إلى ارتفاع معدل استهلاك وطلب الدول الصناعية على البترول ، في عام ١٩٨٦ بحوالي ٧٠٠ ألف برميل يوميا كما ارتفع استهلاك العالم إلى حوالي ٥٩,٩ مليون برميل يوميا ، وهو نفس استهلاك عام ١٩٨٠ كما يوضح الجدول التالي :

الاستهلاك العالمي من النفط الخام ١٩٨١ - ١٩٨٧[١]

(مليون برميل يوميا)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧[٢]
– امريكا الشمالية	١٧,٣	١٦,٣	١٦,٢	١٦,٦	١٦,٧	١٧,١	١٧,٥
– أوربا الغربية	١٢,٨	١٢,٢	١١,٩	١٢,١	١١,٩	١٢,٣	١٢,٣
– اليابان	٤,٧	٤,٤	٤,٤	٤,٦	٤,٤	٤,٥	٤,٥
– الدول الصناعية	٣٤,٨	٣٢,٩	٣٢,٥	٣٣,٣	٣٣,٠	٣٣,٩	٣٤,٣
– بقية دول العالم	٢٥,١	٢٥,٥	٢٥,٦	٢٥,٣	٢٥,٥	٢٦,٤	٢٦,٩
– العالم	٥٩,٩	٥٨,٤	٥٨,١	٥٨,٦	٥٨,٥	٦٠,٣	٦١,٢

وفي عام ١٩٨٦ لم يكن الطريق مهيئا بعد لبلورة اتفاقية تستطيع الصمود أمام المتغيرات الكثيرة التي شهدتها السوق في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ . لقد كان التركيز خلال تلك الفترة يتمحور حول توليد ارادة سياسية قوية تستطيع من خلالها أوبك أن تستعيد مصداقيتها التي كانت قد فقدتها تحت وطأة متغيرات السوق ، ففي أكتوبر / تشرين أول من عام ١٩٨٦ ، قضى الوزراء ١٦ يوما من المفاوضات الصعبة في أحد أطول مؤتمرات أوبك للبحث في وضع نظام ثابت ودائم لتوزيع الحصص على الدول الأعضاء وهو من المواضيع الأكثر اثارة للجدل داخل أوبك . ولم يخرج الوزراء الا بتعديلات طفيفة على حصص الانتاج نظرا للمشاكل المصاحبة لأي اتفاقية حول اعادة توزيع الحصص في سوق منكمش .

---

(١) BP Statistical Review. June 1987. P.9 & June 1988. P.9.

(٢) Oil, Iodustry Outlook/Fifth edition 1989-1993. By/Robert J, Beek (Economics) editor the OIL AND GAS Journal. P.15.

على أنه يجب عدم التقليل من أهمية المؤتمرات التي عقدت على مدار عام ١٩٨٦ الذي شهد أسوأ فترة في تاريخ أوبك ، وفي تاريخ الصناعة البترولية أيضا نظرا للتغيرات الهيكلية التي حدثت في الصناعة البترولية ومن اغلاق العديد من الآبار البترولية المكلفة وانضمام العديد من الدول غير الأعضاء في أوبك لجهود المنظمة لاستعادة الاستقرار وفرض نوع من الواقعية في تعامل بعض الدول الأعضاء والشركات البترولية والدول الصناعية مع رغبة غالبية الأعضاء في أوبك لتحديد سعر معقول للمنتجات البترولية وتأمين حصة انتاجية عادلة للمنظمة . فعندما اجتمع وزراء نفط أوبك في جنيف في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٦ ، كانت الأجواء مهيأة لاتفاقية طويلة المدى ، ذلك أن الوزراء اتفقوا على سعر اشارة يبلغ معدله (١٨) دولارا[١] للبرميل الواحد مبني على أسعار سلة من سبعة نفوط خفيفة من بينها خام ايستموس المكسيكي في اشارة إلى أهمية تعاون الدول خارج أوبك في تثبيت الأسعار .

والنفوط السبعة هي :

نوع البترول	دولارا للبرميل
مزيج صحاري (الجزائر)	١٨,٨٧
فيناس (اندونيسيا)	١٧,٥٦
بوني لايت (نيجيريا)	١٨,٩٢
العربي الخفيف (السعودية)	١٧,٥٢
دبي (الامارات)	١٧,٤٢
ثيا خوانا (فنزويلا)	١٧,٦٢
ايستموس (المكسيك)	١٨,٠٧
معدل الأسعار	١٨,٠٠

(١) د. مانع سعيد العتيبة في تصريح لصحيفة الاتحاد الظبيانية بعد انتهاء المؤتمر قال فيه (ان الاتفاقية تضع أوبك في المسار الصحيح لأول مرة منذ عدة شهور شهدت فيها المنظمة أزمات تمثلت بالانخفاض الخطير في الأسعار البترولية - ٣١/١٢/١٩٨٦) .

وقد تم وضع أسعار رسمية للنفوط الأخرى ليتم تطبيقها اعتبارا من ١٩٨٧/١/١ ولكن المؤتمر أعطى الدول الأعضاء فترة سماح لا تزيد عن الشهر للتخلي عن الأسعار القديمة والتحول إلى الأسعار الرسمية . وقد حاولت شركات النفط مجابهة الأسعار الجديدة ولكنها فوجئت بموقف موحد من جانب جميع الدول الأعضاء ومن دولة الامارات العربية المتحدة بشكل خاص .

ولكن وضع سقف انتاج لا يزيد عن (١٥,٨) مليون برميل يوميا للنصف الأول من عام ١٩٨٧ كان يعني تزويد السوق البترولية بأقل من سبعة بالمائة من الطلب المتوقع على انتاج أوبك خلال الفترة نفسها لاحداث الهزة المطلوبة لوضع الأسعار في مجالها المطلوب ، وللتأكيد على أن أوبك لم تتخل عن سياستها للحصول على حصة عادلة في السوق فقد وضعت حصصا للانتاج تزيد بمعدل خمسة بالمائة للربع الثالث من العام وعشرة بالمائة للربع الأخير من العام أي أن السقف الانتاجي سيصل الى (١٦,٦) مليون برميل يوميا في يوليو / تموز ويصل إلى ١٨,٣ مليون برميل يوميا في الربع الأخير للعام حيث يكون المعدل السنوي بحدود ١٦,٦ مليون برميل يوميا وكما يلي :

الحصص الفردية للدول الثلاث عشرة الأعضاء في أوبك بناء على الاتفاقية التي تم التوصل اليها في جنيف ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٨٦

(ألف برميل يوميا)

الدولة	الربعين الأول والثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المعدل السنوي
الجزائر	٦٣٥	٦٦٧	٧٣٥	٦٦٨
الاكوادور	٢١٠	٢٢١	٢٤٣	٢٢١
الجابون	١٥٢	١٥٩	١٧٦	١٦٠
اندونيسيا	١١٣٢	١١٩٠	١٣١٢	١١٩٢
ايران	٢٢٥٥	٢٣٦٩	٢٦١٢	٢٣٧٤
العراق[١]	١٤٦٦	١٥٤٠	١٦٩٧	١٥٤٣
الكويت	٩٤٨	٩٩٦	١٠٩٨	٩٩٨
ليبيا	٩٤٨	٩٩٦	١٠٩٨	٩٩٨
نيجيريا	١٢٣٨	١٣٠١	١٤٣٤	١٣٠٣
قطر	٢٨٥	٢٩٩	٣٣٠	٣٠٠
السعودية	٤١٣٣	٤٣٤٣	٤٧٨٧	٤٣٥١
الامارات[٢]	٩٠٢[٢]	٩٤٨	١٠٤٥	٩٥٠
فنزويلا	١٤٩٥	١٥٧١	١٧٣٣	١٥٧٤
المجموع الكلي	١٥٨٠٠	١٦٦٠٠	١٨٣٠٠	١٦٦٣٢

وقد كان ذلك التخفيض الذي التزمت به أوبك كافيا لاجبار الشركات البترولية على توقيع عقود طويلة الأجل مع الدول الأعضاء بناء على الأسعار الرسمية . وكانت أهم خطوة في هذا الاتجاه هو قيام شركاء السعودية في الشركة العربية الامريكية

(١) اعلنت العراق انها لن تلتزم بالاتفاقية مؤكدة على طلبها بحصة مساوية لايران في أي اتفاقية لتوزيع الانتاج . وفي مؤتمر ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٧ خرجت العراق من الاتفاقية بعد أن فشل المؤتمر بسبب معارضة ايـران تؤيدها بعض الدول مثل فنزويلا ونيجيريا من مساواة حصة العراق بايران وأصبح السقف الانتاجي الجديد (١٥,٠٦) مليون برميل لجميع الدول باستثناء العراق .

(٢) لقد تحفظت الامارات على ما وضع لها من حصة وطالبت بحصة قدرها ١,٥ م/ب/ي .

للبترول (أرامكو) وهم شيفرون وأكسون وموبيل وتكساكو بالتوقيع على عقود مدتها خمسة أشهر من فبراير / شباط إلى نهاية يونيو / حزيران لشراء نحو (١,٢٥) مليون برميل يوميا بناء على الأسعار الرسمية .

وفي ٢٥ يونيو / حزيران من عام ١٩٨٧ اجتمع وزراء أوبك بعد فترة ستة أشهر من الهدوء النسبي الذي ساد الأسواق البترولية العالمية وبعد أن كسبت أوبك الجولة الأولى من معركتها لتثبيت الأسعار على معدل (١٨) دولارا للبرميل الواحد .

لقد شعر الوزراء بأن اليقظة كانت ضرورية بصورة مستمرة ، للحيلولة دون منح حالة عدم الاستقرار (اليد العليا) فرصة أخرى للتأثير على الأسواق البترولية ، ذلك أن الخطر المتمثل بمواقف وتأثيرات الشركات البترولية ، كان لا يزال ماثلا أمام الجميع . فقد قرر الوزراء في ذلك المؤتمر الاستمرار بالعمل بحصص الربع الثالث ضمن سقف انتاجي لا يتعدى (١٦,٦) مليون برميل يوميا ، حتى نهاية العام لتثبيت الأسعار ولكن تطورات الحرب في الخليج وما صاحبها من تلغيم الممرات الحيوية في المياه الاستراتيجية ، ودخول الأساطيل الأجنبية إلى تلك المنطقة الحساسة من العالم أدى إلى ارتفاع مؤقت في الطلب ، وزيادة نسبية في الأسعار وكان من الممكن أن تستمر في الارتفاع لولا قيام عدد من دول أوبك وغير أوبك بزيادة انتاجها ، لتعويض النقص الحاصل في السوق ومنع الأسعار من الوصول إلى معدلات غير مرغوب فيها ، في ضوء السياسة التي رسمتها والتي تؤكد على أن سعر (١٨) دولارا للبرميل هو السعر المعقول والمناسب لاستقرار السوق البترولية ، كما أنه في صالح الدول المنتجة والمستهلكة للبترول وأنه يجب الحفاظ عليه حتى نهاية عام ١٩٨٨ على أقل تقدير للاستفادة من المتغيرات في السوق البترولية في زيادة حصة أوبك .

وعلى الرغم من أن هذا السعر قد تم اتخاذه نتيجة عوامل اقتصادية فإن الدفاع عنه قرار سياسي يمثل أعلى المستويات في دول أوبك . فبينما قامت أوبك بزيادة انتاجها لتثبيت سعر (١٨) دولارا للبرميل ، فقد كانت تقوم خلال الربع الأول من

عام ١٩٨٨ بتخفيض انتاجها من أجل الحفاظ على مستوى هذا السعر .[١] . وعلى الرغم من التحسن الجزئي في الاستهلاك العالمي على البترول في عام ١٩٨٧ إلا أن الأسعار الفورية لبعض أنواع البترول المهمة ، لم ترتفع إلى مستوياتها السابقة نظرا لأحكام قبضة الدول الصناعية الرئيسية ، على السوق البترولية وبذلك فلقد كان قرار تحديد سعر البترول وابقائه عند ١٨ دولارا قرارا حكيما . وفيما يلي تطورات سعر العربي الخفيف (رأس تنورة) مع معدل الأسعار الفورية لبعض أنواع البترول خلال عام ١٩٨٧[٢] .

	دولار للبرميل			
١٩٨٧م	معدل العربي الخفيف الرسمي	معدل العربي الخفيف الفوري	معدل برنت الفوري	معدل وسط تكساس الفوري
يناير/كانون الثاني	٢٨,٠٠	١٧,٥٦	١٨,٤٠	١٨,٧٦
فبراير/شباط	١٧,٥٢	١٦,٦٩	١٧,٢٦	١٧,٦٧
سبتمبر/أيلول	١٧,٥٢	١٧,٢٥	١٨,٤٢	١٩,٥٧
ديسمبر/كانون الأول	١٧,٥٢	١٥,٤٩	١٧,٦٤	١٧,٣١

وفي نهاية العام المشار إليه أعلاه وخلال اجتماع للوزراء عقد في فيينا حاول الوزراء الوصول إلى صيغة مقبولة للدفاع عن حصة الأوبك في السوق والبالغة حوالي ١٦,٦ مليون برميل يوميا ، والدفاع عن مستوى الأسعار والبالغ ١٨ دولارا للبرميل الواحد .

(١) د. مانع سعيد العتيبة : محاضرة في جامعة كيتو اليابانية ١٩٨٨/١٢/١٧ .

(٢) احصائيات الطاقة – أوبك – يناير عام ١٩٨٨ .

أمـا في عام ١٩٨٨ فلقد تطورت الأسعار البترولية بتأثيرات تطورات السوق حسب النسق السابق كما يلي :(١)

١٩٨٨م	دولار للبرميل			
	معدل العربي الخفيف الرسمي	معدل العربي الخفيف الفوري	معدل برنت الفوري	معدل وسط تكساس الفوري
يناير/كانون الثاني	١٧,٥٢	١٥,٦٣	١٦,٨٨	١٧,١٦
فبراير/شباط	١٧,٥٢	١٥,١٤	١٥,٦٦	١٦,٦٦
سبتمبر/أيلول	١٧,٥٢	١١,٥٦	١٣,١١	١٤,٤٥
ديسمبر/كانون الأول	١٧,٥٢	١٢,٨١	١٥,٣٣	١٦,٣٣
يناير/كانون الثاني عام ١٩٨٩	١٧,٥٢	١٤,٦١	١٧,١٠	١٧,٩٥

وقد شهد عام ١٩٨٨ ما يعرف بحرب الانتاج وهو يعيد إلى الذاكرة ما حدث في عام ١٩٨٦ وهو عام حرب الأسعار . ففي الربع الأخير من عام ١٩٨٨ ونتيجة لتزايد عدد الدول الأعضاء المتجاوزة لحصصها الانتاجية فإن الدول الأخرى رأت أن من حقها أن تمارس نفس التصرف مما أدى إلى حرب الانتاج والذي أدى بدوره إلى انهيار جديد في أسعار البترول وصل في شهر أكتوبر / تشرين الأول من نفس العام إلى ما دون عشرة دولارات للبرميل .

وفي شهر نوفمبر / تشرين الثاني جاء مؤتمر أوبك الرابع والثمانون والذي وضع حدا تدريجيا لهذه الحرب لتنتهي في نهاية عام ١٩٨٨ .

ولايضاح ما سبق ذكره نورد فيما يلي جدولا بمعدل انتاج أوبك في الربع الأول مقارنة بالانتاج في الربع الرابع من عام ١٩٨٨ :

(١) احصائيات الطاقة – أوبك – فبراير عام ١٩٨٩ ص٥٢ و٦٠

انتاج دول أوبك في الربع الأول والربع الرابع(1) من عام ١٩٨٨
(بآلاف البراميل يوميا)

الدولة	الربع الأول	الربع الرابع
الجزائر	٦٥٧,١	٦٥٧,٠
الأكوادور	٣٠٨,٧	٢٩١,٨
الغابون	١٥٩,١	١٨٣,٠
اندونيسيا	١١٤٦,٢	١١٨٩,٢
الجمهورية الاسلامية الايرانية	٢٢٤٢,١	٢٤٣٣,٣
العراق	٢٧٤٩,٦	٢٧٢١,٦
الكويت	٩٩٢,٧	١٧٣٦,٩
ليبيا	٩٩٩,٨	١١٠٠,٠
نيجيريا	١٣٠٧,٦	١٤٨٩,٢
قطر	٣٠٨,١	٣٣٩,٢
المملكة العربية السعودية	٤٣٠٠,٧	٦٤٨٥,٦
الامارات العربية المتحدة	١٠٨٠,٠	٢٥٠٠,٠
فنزويلا	١٥٧٤,٠	١٧٨٨,٠
المجموع	**١٧٨٢٦,١**	**٢٢٩١٤,١**

ومن الجدول أعلاه ، يتضح لنا مدى الزيادة التي حدثت على انتاج أوبك والتي بلغت حوالي خمسة ملايين برميل في اليوم . أما بالنسبة للأسعار في السوق فقد انهارت من (١٥) دولارا للبرميل في الربع الأول(1) إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل في أكتوبر / تشرين الأول من الربع الرابع . وهنا يمكن أن نبين أن الدول ذات

(١) المصدر : منظمة أوبك / احصائيات البترول والطاقة (فبراير / شباط ١٩٨٩ ص١٠٠ مع مصادر خاصة اخرى) .

(١) احصائيات النفط والطاقة - أوبك - عدد فبراير / شباط عام ١٩٨٩ ص٥٧ .

الطاقة العالمية استطاعت أن تعوض انخفاض الأسعار بالزيادة في الانتاج في حين أن الدول التي لا تملك تلك المرونة انخفض دخلها بصورة كبيرة وتأثرت بتلك الحرب تأثرا أكبر . ويمكن لنا أن نستنتج حقيقة هنا وهي أن الحد الأقصى الذي ترغب أوبك في انتاجه في الوقت الحاضر هو مجموع ما أنتج في شهر يناير / كانون الثاني عام ١٩٨٨ وهو ٢٣,٣ م/ب/ي يضاف إليه ٢,٧ م/ب/ي لكل من العراق وايران والسعودية مما يعني أن أوبك يمكن أن تنتج ٢٦ م/ب/ي وتقنع بهذا الانتاج خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ .

المرحلة الرابعة : (١٩٨٩) – ما بعد مؤتمر أوبك في فيينا – نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٨ «مرحلة استقرار السوق» .

لقد كان لانخفاض الاسعار في السوق البترولية في أواخر عام ١٩٨٨ دافع كبير لبعض الدول المنتجة من داخل ومن خارج أوبك إلى أن ترفع معدل انتاجها للحصول على عوائد أعلى . وأدى هذا إلى اضطراب في السوق البترولية مرة أخرى . لقد وصل انتاج أوبك في الربع الأخير من عام ١٩٨٨ إلى أكثر من ٢٢ مليون برميل يوميا وهذا بدوره أدى ، الى انهيار الأسعار في السوق الفورية إلى مستوى دون عشرة دولارات للبرميل الواحد ، كما حدث في شهر أكتوبر / تشرين الأول من العام المذكور .

ولقد أعاد ذلك الوضع شبح حرب الأسعار الذي ساد في عام ١٩٨٦ والتي مازالت أحداثها راسخة في أذهان الجميع .

وعندما انعقد مؤتمر أوبك في فيينا خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٨٨ كان القلق الناجم عن الأوضاع السائدة في السوق البترولية يشد الجميع وكانت دول أوبك مصممة على اعادة ما يمكن من الاستقرار إلى السوق البترولية وتوحيد موقفها بصلابة ازاء تلك الأحداث . وكان من الضروري وضع حد لموقف العراق بانتاج حصة خارج سقف أوبك واعادته إلى حظيرة سقف الانتاج بعد أن وافقت العراق وايران على انهاء الحرب بينهما وذلك في أغسطس / آب من نفس العام ، كما كان من الضروري أيضا اعطاء حصص لايران والعراق ضمن سقف أوبك

تتناسب وحجم الطلب البترولي على نفوط أوبك من جهة ويستجيب للحد الأدنى لمطالبات ومتطلبات هذه الدول من جهة أخرى .

لذلك قرر المؤتمر أن يكون السقف الانتاجي لبترول أوبك بـ ١٨,٥ مليون برميل يوميا حيث قسمت الحصص الانتاجية لكل دولة وفق ما يلي :

دول اوبك	الحصة الانتاجية / مليون برميل يوميا
– المملكة العربية السعودية	٤,٥٢٤
– الجمهورية الاسلامية الايرانية	٢,٦٤٠
– الجمهورية العراقية	٢,٦٤٠
– دولة الكويت	١,٠٣٧
– دولة الامارات	٠,٩٨٨
– دولة قطر	٠,٣١٢
– فنزويلا	١,٦٣٦
– نيجيريا	١,٣٥٥
– ليبيا	١,٠٣٧
– اندونيسيا	١,٢٤٠
– الجزائر	٠,٦٩٥
– الغابون	٠,١٦٦
– الأكوادور	٠,٢٣٠
المجموع	١٨,٥٠٠

يلاحظ من الجدول السابق أن حصتي العراق وايران قد تساوتا وان حصة دولة الامارات العربية المتحدة بقيت دون مستوى ما تطالب به الامارات حسب أوضاع احتياطياتها البترولية ونموها الاقتصادي وهو ما أكدت عليه دولة الامارات في كافة المؤتمرات السابقة لدول أوبك .

كما تضمن قرار أوبك في مؤتمر فيينا في شهر نوفمبر / تشرين الثاني من نفس العام الاستمرار في الحفاظ على سعر البترول الرسمي والمقدر بـ ١٨ دولارا للبرميل الواحد .

لقد وضعت أوبك بعد هذا القرار الأسس المتينة لاستقرار السوق البترولية عن طريق تحديدها لسقف الانتاج والاسعار الرسمية ، كذلك فإن دول أوبك أظهرت اصرارها على صيانة وحدتها وتماسكها في السوق البترولية ، وقد رافق ذلك كله زيادة في معدل استهلاك الدول الصناعية من البترول ، كما أدى إلى انتعاش السوق البترولية وارتفاع معدل السعر الفوري لنفط برنت من بحر الشمال ومعدل السعر الفوري لنفط وسط تكساس الأمريكي خلال الربع الأول من عام ١٩٨٩ إلى ما فوق ١٨ دولارا للبرميل ، بل ان الخام الأمريكي وسط تكساس وصل إلى حوالي ٢٥ دولارا للبرميل في بعض الأحيان من تلك الفترة .

ورافق انتعاش الطلب على بترول أوبك انقطاع بعض الامدادات من بعض الحقول في الدول الصناعية وساهم ذلك جزئيا في دعم استقرار السوق البترولية .

وتشير هذه البوادر المشجعة في استقرار السوق البترولية إلى امكانية استمرارها إلى فترة طويلة اذا ما استمرت دول أوبك في الالتزام بالسقف الانتاجي المتفق عليه والملائم لحجم الطلب في السوق كذلك اذا ما تم الالتزام بسعر البيع المتفق عليه من كافة دول أوبك .

الفصل الثاني

التغيرات المتوقعة في السوق البترولية

المبحث الاول : عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه .

المبحث الثاني: الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه .

المبحث الثالث: أسعار البترول والتغيرات المتوقعة فيه.

المبحث الأول

عرض البترول والتغيرات المتوقعة فيه

أولا : انتاج البترول الخام :

منذ بداية القرن الحالي بدأ انتاج البترول بكميات كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت منطقة خليج المكسيك أكبر منطقة لتصدير البترول في العالم ، وبقيت لفترة طويلة المنتج والمصدر الوحيد تقريبا للبترول الداخل في التجارة الدولية كما أن نصف الكرة الغربي كان يمثل ، قبل الحرب العالمية الثانية المورد الرئيسي لتجارة البترول الدولية . أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ازدادت أهمية الشرق الأوسط في مجال انتاج البترول في حين تضاءلت نسبيا أهمية نصف الكرة الغربي ، حيث أخذ بترول الشرق الأوسط يتدفق إلى الأسواق العالمية ويحل تدريجيا محل بترول نصف الكرة الغربي ، وذلك بسبب زيادة استهلاك البترول في الولايات المتحدة الأمريكية وعدم زيادة الانتاج فيها بمعدلات عالية لقلة الاكتشافات وشيخوخة حقول البترول القديمة مما جعل بترول الشرق الأوسط وشمال افريقيا يمثل النسبة العظمى من تجارة البترول الدولية .

ومما ساعد على انتاج البترول العالمي بكميات كبيرة الاكتشافات الكبيرة التي حدثت في كل من الشرق الأوسط وشمال افريقيا من ناحية ، وزيادة الطلب على البترول وخاصة في أوروبا الغربية واليابان بعد أن دمرت اقتصادياتها الحرب العالمية الثانية ، من ناحية أخرى .

فبعد الحرب العالمية الثانية أخذت أوروبا في تعمير ما خربته الحرب ، فبدأ

النشاط الاقتصادي يدب في جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة كالصناعة والزراعة والمواصلات ، وأخذت المصانع والمعامل تقوم على أساس الحجم الكبير ، وتوسعت المواصلات وشبكات الطرق وأصبحت الزراعة المكثفة تدار بالآلات الحديثة فتغير نمط الحياة ، وكثرت وتعددت حاجيات الفرد . أدت هذه العوامل جميعا إلى زيادة الطلب على الطاقة بصورة عامة وعلى البترول بصورة خاصة .

ومن أجل متابعة التطورات التي حصلت في عرض البترول العالمي كان لابد من استعراضها مع تلك التطورات التي شهدتها سوق البترول منذ بدء الزيادات الحقيقية في الطلب عليه حتى الوقت الراهن .

ان تطور الانتاج العالمي للبترول حسب المناطق الجغرافية وحسب مناطق تسويقه أشار إلى ما يلي :

لقد ارتفع انتاج العالم من البترول الخام (دون المكثفات) من ٣٢,٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٦٦ إلى ٦٢,٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ ، أي أن الانتاج نما بمعدل قدره ٥,١٪ سنويا . إلا أن الظروف التي أحاطت بسوق النفط الخام وسياسات ترشيد استخدام النفط الخام في الدول الصناعية وتحسين كفاءة استخدامه أدت (بالاضافة إلى أسباب مهمة أخرى كتعديل أسعار النفط) إلى انخفاضه لحوالي ٥٢,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٣ ، أي أن حجم الانخفاض كان يتراوح بحدود ١٠,١ مليون برميل يوميا وكانت نسبة الانخفاض السنوية خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٣ بحدود ٤,٣٪ سنويا ، أما في عام ١٩٨٧ فقد ارتفع الانتاج عن معدله لعام ١٩٨٣ حيث بلغ حوالي ٥٥,٤ مليون برميل يوميا على الرغم من انخفاضه عن نفس المعدل لعام ١٩٨٦ والذي كان بحدود ٥٦,٢ مليون برميل يوميا .

وتعود أسباب انخفاضه في عام ١٩٨٦ إلى حرب الأسعار التي عمت السوق البترولية كما تناولناها سابقا ، أما في عام ١٩٨٨ فلقد قدر الانتاج البترولي للعالم بحدود ٥٨ مليون برميل يوميا أي بزيادة بلغت بحدود ٥٪ عن معدله لعام ١٩٨٧

وذلك لتحسن أوضـاع استهلاك البترول في العالم وانفراج الظروف الاقتصادية خلال ذلك العام .

ويشار في هذا الصدد إلى أن نسبة انتاج أمريكا الشمالية من البترول في عام ١٩٦٦ كانت بحدود ٢٧,٩٪ من الانتاج العالمي انخفضت في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ١٦,٧ في نفس الوقت الذي انخفضت فيه نسبة انتاج الشرق الأوسط من ٢٨,٤٪ الى ٢٤,٨٪ خلال نفس الفترة .

أما نسبة الانتاج في منطقة أمريكا اللاتينية من الانتاج العالمي عام ١٩٨٨ فقد انخفضت إلى ١٠,٥٪ بعد أن كانت ١٣,٩٪ في عام ١٩٦٦ وارتفعت نسبة انتاج بترول الدول ذات التخطيط المركزي (CPEs) إلى حوالي ٢٦,٨٪ من الانتاج العالمي في عام ١٩٨٨ بعد أن كانت بحدود ١٧,٧٪ في عام ١٩٦٦ ، بينما تدهورت نسبة انتاج أوبك من ٤٨,١٪ في عام ١٩٦٦ إلى ٣٣,٩٪ في عام ١٩٨٨ ، على الرغم من أن هذه النسبة كانت قد ارتفعت في عام ١٩٧٣ إلى ٥٥,٩٪ من الانتاج العالمي ، كما يلاحظ أن نسبة الانتاج البترولي الخام للدول النامية (LDEs) للفترة ١٩٧٩ – ١٩٨٨ قد تضاعفت ، فقد قفزت نسبة الانتاج فيها إلى الانتاج العالمي خلال الفترة المشار إليها من ٧,٩٪ إلى ١٤,٨٪ .

ويبين الجدول التالي تفاصيل التطورات أعلاه :

انتاج النفط حسب المناطق الجغرافية
١٩٦٦ - ١٩٨٨ (من دون المكثفات وNGL)

جدول (أ)

المنطقة .	١٩٦٦		١٩٧١		١٩٧٣		١٩٧٩		١٩٨٠	
	٪	الف برميل يوميا	٪	الف برميل يوميا	٪	الف برميل يوميا	٪	الف برميل يوميا	٪	الف برميل يوميا
أمريكا الشمالية	٢٧,٩	٩١٧٣,٦	٢٢,٥	١٠٧٨٤,٦	١٩,٦	١٠٩٩٢,١	١٦,٠	١٠٠٢٩,٠	١٦,٧	١٠٠٢٠,٦
أمريكا اللاتينية	١٣,٩	٤٥٧٥,١	١٠,٦	٥٠٤٩,١	٩,٣	٥١٦٩,٦	٨,٤	٥٢٥٧,٧	٩,٣	٥٥٧٥,٩
أوروبا الغربية	١,٣	٤١٤,٥	٠,٨	٤١٨,٥	٠,٨	٤٤١,٧	٣,٦	٢٢٨٥,٦	٤,٢	٢٥٠٤,٥
الشرق الأوسط	٢٨,٤	٩٣٢٦,٦	٣٣,٨	١٦١٨٢,٦	٣٨,٢	٢١١٧١,٥	٣٤,٣	٢١٥٢٨,٤	٣١,٠	١٨٣٥٣,٢
افريقيا	٨,٦	٢٨١٢,٩	١١,٩	٥٦٧٤,٣	١٠,٧	٥٩٢٣,٢	١٠,٦	٦٦٤٢,٣	١٠,١	٦٠٥٤,١
آسيا وشرقي آسيا	٤,١	٦٩٣,٤	٢,٤	١١٥٧,٨	٣,٣	١٨٤٨,٧	٣,٨	٢٤٣٦,١	٣,٨	٢٣٢٢,٣
الاقيانوس وبعض الدول الأخرى	٠,١	٩,٣	٠,٧	٣١١,٦	٠,٧	٤١١,٤	٠,٧	٤٤٦,٠	٠,٦	٤٠٧,٧
الدول ذات التخطيط المركزي	١٧,٧	٥٨٠٧,١	١٧,٣	٨٢٧٦,٢	١٧,٤	٩٥٩٠,٧	٢٢,٦	١٤١٧٤,٠	٢٤,٣	١٤٥٢٨,٠
المجموع العالمي	**١٠٠**	**٣٢٨١٢,٥**	**١٠٠**	**٤٧٨٥٤,٧**	**١٠٠**	**٥٥٤٧٩,٠**	**١٠٠**	**٦٢٧٩٩,٩**	**١٠٠**	**٥٩٧٦٦,٢**
أوبك	–	١٥٧٧٠,٢		٢٥٣٢٦,٣		٣٠٩٨٨,٥		٣٠٩٢٨,٨		٢٦٨٧٩,٢
نسبة أوبك	٤٨,١	–	٥٢,٩	–	٥٥,٩	–	٤٩,٢	–	٤٥,٠	–
العالم من دون الدول ذات التخطيط المركزي	–	٢٧٠٠٥,٤	–	٣٩٥٧٨,٥	–	٤٥٨٨٨,٣	–	٤٨٦٢٥,١	–	٤٥٢٣٤,٣
نسبة أوبك من أعلاه	٥٨,٤	–	٦٤,٠	–	٦٧,٥	–	٦٣,٦	–	٥٩,٤	–
مجموع الدول النامية (LDC)	–	–	–	–	–	–	٧,٩	٤٩٥٠,٠	٩,٣	٥٥٥٤,٠

تكملة الجدول في الصفحة التالية .

تكملة جدول انتاج النفط حسب المناطق الجغرافية
(١٩٦٦ - ١٩٨٨) من دون المكثفات وNGL)

جدول (ب)

المنطقة	١٩٨٣		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨	
	٪	الف برميل يوميا	٪	الف برميل يوميا	٪	الف برميل يوميا	٪	الف برميل يوميا	٪	الف برميل يوميا
أمريكا الشمالية	١٩.٠	١٠٠٣١.٠	١٩.٨	١٠٥٣٩.٠	١٨.١	١٠١٤٤,٣	١٧.٨	٩٨٦٢.٧	١٦.٧	٩٧٠٨,٦
أمريكا اللاتينية	١١.٥	٦٠٦٩.٩	١١.٧	٦٢٦٠.١	١٠.٦	٥٩٨٨,٢	١٠.٨	٥٩٩٥,٦	١٠,٥	٦١٢١,٤
أوروبا الغربية	٦.٣	٣٣٥٢.٥	٧.٢	٣٨١٥.٠	٧.٠	٣٨٩٤,٥	٧,٢	٣٩٨٦,٤	٦,٨	٣٩٧٢,٢
الشرق الأوسط	٢١.٦	١١١٥٠.٧	١٨,٤	٩٧٧٩.٥	٢٢.٠	١٢٣٠٥,١	٢٢,٠	١٢١٠٠,٤	٢٤,٨	١٤٣٨٤,٤
أفريقيا	٨.٥	٤٥١٦.٨	٩.٤	٤٩٨٩.٠	٩,١	٥١٠٠.٨	٨,٥	٤٧٤٠,٣	٨,٥	٤٩٢٨,٤
آسيا وشرقي آسيا	٤.٣	٢٣١٥.٠	٤,٧	٢٥١٧,٧	٤.٦	٢٥٥٢.٩	٤,٣	٢٣٩١,٢	٤,٤	٢٤٩٢.٧
الاقيانونس وبعض الدول الأخرى	٠.٨	٤٣٢.١	١.١	٦٠٠.٧	١.٤	٨٤٩,٥	١,٥	٨٧٦,٠	١,٥	٨٦٨,٢
الدول ذات التخطيط المركزي	٢٨.٠	١٤٨١٦.٩	٢٧,٧	١٤٧٢٣.٦	٢٧.٢	١٥٢١٩.٣	٢٧,٩	١٥٤٨١,٨	٢٦,٨	١٥٥٦٤,٣
المجموع العالمي	١٠٠	٥٢٦٨٤,٩	١٠٠	٥٣٢٢٤,٢	١٠٠	٥٦٠٥٤,٦	١٠٠	٥٥٤٣٤,٤	١٠٠	٥٨٠٤٠,٢
أوبك	–	١٦٩٩٢.٣	–	١٥٤٤٧.٧	–	١٨٣٣٣,١	–	١٧٣٢٤,٨	–	١٩٦٨١,٦
نسبة أوبك	٣٢.٣	–	٢٩.٠	–	٣٢,٧	–	٣١,٤	–	٣٣,٩	–
العالم من دون الدول ذات التخطيط المركزي	–	٣٧٨٦٧.٩	–	٣٨٥٠١.٠	–	٤٠٨٣٥,٣	–	٣٩٩٥٢,٦	–	٤٢٤٧٦,٠
نسبة أوبك من اعلاه	٤٤.٩	–	٤٠.١	–	٤٤.٩	–	٤٣.٤	–	٤٦,٣	–
مجموع الدول النامية (LDC)	١٣,٣	٦٩٩٦,٥	١٤.٩	٧٩٤٤.٣	١٤.٢	٧٩٦١,٣	١٤,٨	٨٢٣٠,٣	١٤,٨	٨٥٨٢,١

الدول النامية هي : الأرجنتين – أنغولا – البرازيل – بروناي – كولومبيا – مصر – الهند – ماليزيا – المكسيك – بيرو – سوريا – ترينداد – تونس – ودول أخرى .

المصدر : تجميع احصائيات أوبك يناير / كانون الثاني عام ١٩٨٨ وفبراير / شباط عام ١٩٨٩ ص :١٠١ و١٠٧ + الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٦ .

أما فيما يخص تجارة البترول في العالم خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٨٦[١] ، فقد ارتفعت الواردات البترولية خلالها بمعدل ٢,٧٪ سنويا على أنه لابد من الاشارة إلى أن حجم الواردات قد تذبذب طيلة تلك السنوات ، فلقد ارتفع الاستيراد من ١٤,٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٦٧ إلى ٣٣,٥ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ ثم بدأ في النزول والانخفاض خلال السنوات التي أعقبت ١٩٨٠ بسبب عدم استقرار السوق وتذبذب الطلب على البترول الخام .

أما نمو الصادرات البترولية خلال الفترة بالمقارنة مع أعلاه فقد بلغت بحدود ٢,٢٪ سنويا ، وينطبق على تطورها فيما بعد نفس التذبذب الذي أصاب الواردات بطبيعة الحال ولنفس الأسباب .

أما هيكل حصص التجارة الخارجية حسب المناطق الجغرافية في العالم فلقد أصابه بعض التغير خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٨٦ ومن جملة التغيرات تضاعف نسبة الاستيرادات لأمريكا الشمالية وانخفضت نسبة حصة الاستيرادات البترولية في أوروبا من ٥٥,٩٪ إلى ٣٦,٣٪ خلال نفس الفترة بسبب سياسة الترشيد وكفاءة استخدام الطاقة فضلا عن الاجراءات التي اتخذت لتعويض استخدام البترول بمصادر أخرى من الطاقة بالاضافة إلى تطور استخدام البترول المنتج من بحر الشمال .

وعمـومـا يلاحـظ ارتفاع نسبة الواردات للدول النامية والدول ذات التخطيط المركزي كما هو مبين في الجدول التالي :

---

(١) استخدمت هذه الفترة كمؤشر فقط .

تجارة البترول الخام حسب المناطق الجغرافية
(صادرات – استيرادات)(١)
من عام ١٩٦٧ – ١٩٨٦ (بألاف البراميل اليومية)

جدول (أ)

	١٩٦٧		١٩٧١		١٩٧٣		١٩٧٩	
	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات
امريكا الشمالية**	١٥٧١.٩	٤٨٤.٨	٢٣٤٩.٧	٧١١,٢	٤٠٩٦.٧	١٠٢٩,٥	٧١٦٧,٢	٥١٠.١
امريكا اللاتينية	٩٠٧.٨	٢٥٩٨.١	٢٧٩٤.٢	٢٤٤٤,٣	٣٤٢٤,٦	٢٥٠٢,٨	٣٠٦٢,٣	٢٢٥٩,١
اوروبا الغربية	٨٣٠٣.٢	٢٥,٣	١٢٧٦٤.٨	٤١.٨	١٤٩٩٢.٥	١٠٧,٥	١٣٠٧٧,٢	١٢٥٤,٥
الشرق الأوسط	٤٤٨.٦	٨٧٠٨,٢	٤٩٢.٠	١٤٤٠٢.١	٤٩٧,٩	١٩٣٢٨,٠	٥٦٣,٤	١٩٣٢٣,٦
افريقيا	٣٣٣,٨	٢٩١٠.٧	٥٢٩.٥	٥٤٠٤,٥	٦٦٩,٢	٥٦٢١,٢	٦٣٠,٥	٥٧٢٧,٥
آسيا وشرق آسيا	٢٨٥٥.١	٤٦٤.٤	٥٣٦٥,٢	٩٤٥.١	٦٦٦٤,٨	١٣٣٢,٢	٧٣٤٣,٨	١٦٠٢,٣
الاقيانوس	٤٣٢.٠	–	٢٣٤.٨	١٤.٩	٢٤٠,٥	٥,٧	٢٩٦,٣	٧,٠
الدول ذات التخطيط المركزي	–	١١٠٠.٧	٨٧٧.٨	١٥١٨,١	١٥٢٦.٩	١٧٧٧.٨	١٩٩٢,٥	٢٧٤٩,٦
العالم	١٤٨٥٢.٤	١٦٢٩٢.١	٢٥٤٠٨.٠	٢٥٤٨٢,٠	٣٢١١٣,١	٣١٧٠٤,٦	٣٤١٣٣,٢	٣٣٤٢٧,٤
الاوبك	–	١٤٢٣٩.٥	–	٢٢٠٣١,٧	–	٢٧٥٤٧,٢	–	٢٦٧٩٣,٢
– نسبة الأوبك ٪ العالم	–	٨٧,٤	–	٨٥,٠	–	٨٦,٩	–	٧٩,٧

تكملة الجدول في الصفحة التالية .

** (الولايات المتحدة وكندا فقط .

تكملة جدول تجارة البترول الخام حسب المناطق الجغرافية
١٩٦٧ - ١٩٨٦ (آلاف البراميل اليومية)

جدول (ب)

	١٩٨٠		١٩٨٣		١٩٨٥		١٩٨٦	
	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات
أمريكا الشمالية	٥٨٦٨.٩	٤٨١.٥	٣٦٤٨.٢	٤٤٩.٧	٢٥٥٩.١	٦٩٢.٦٠	٤٥٩٤.٢	٦٦٠.٤
امريكا اللاتينية	٢٩٨٦.٨	٢٤٠٧.٠	٢٢٠٠.١	٢٧٩٣.٢	١٦٤٩.٦	٢٥٧٦.٧	١٦٠٥.٤	٢٥٤٦.٨
أوروبا الغربية	١١٤٢١.٥	١٣٥٨٠.٣	٨٢٩٧.٢	١٩٣٨.٠	٨١٥١.٣	٢٣٣٠.٢	٨٩٦٥.٧	٢٥١٩.٧
الشرق الأوسط	٥٤٤.٩	١٦٣٣٦.٣	٥٢٥.٨	٨٧١٨.٠	٥٥٩.٩	٧١٨٦.٢	٥٧١.٦	٩٣٤٦.٥
أفريقيا	٦٥٢.٩	٥١٥٢.٣	٦٥٤.٦	٢٩٩٢.٦	٦٤٦.٨	٣٥٢٦.٣	٦٧٦.٣	٣٤٨٢.٦
آسيا وشرق آسيا	٦٨٧٤.٢	١٤٧٧.٥	٦٢١٦.٩	١٤٤١.٤	٥٨١٤.٩	١٢٧٩.١	٥٨٧٧.٦	١٤١١.٨
الاقيانوس	٢٨٨.٥	٣.٥	٢٧٥.٤	١.٨	١٨١.١	١٩.٠	١٨٢.٨	١٧.٠
الدول ذات التخطيط المركزي	٢٠٣٣.١	٢٧٣٩.٦	٢٠٠٨.٣	٢٩٠٧.٦	٢٠٤٩.٨	٢٩٤٣.٦	٢٢٢٣.٦	٣٢٣٧.٦
العالم	٣٠٦٧٠.٨	٢٩٩٥٦.٠	٢٣٨٢٦.٤	٢١٢٤٢.٣	٢٢٦١٢.٥	٢٠٥٥٣.٦	٢٤٦٩٧.٢	٣٢٢٢.٤
الأوبك	–	٢٢٨٤٣.٧	–	١٢٨٤٥.٦	–	١٠٩١١.١	–	١٣١٩٢.٦
العالم	–	٧٦.٣	–	٥٨.٨	–	٥٣.١	–	٥٦.٨

* ملاحظة : ان الفروقات المتواجدة فيما بين أرقام الصادرات والاستيرادات خلال معظم سنوات الفترة والتي لم تؤخذ في الاحتساب .

أعلاه تعود إلى الفرق ما بين الصادرات والاستيرادات للمكثفات البترولية وNGLـ

المصـدر : (الاحصـائيات السنوية لمنظمة أوبك) - يناير / كانون ثاني ١٩٨٨ والكتب السنوية الاحصائية لمنظمة الأوبك .

النسب المئوية لتغير حجم الاستيرادات والصادرات للبترول[1] الخام لمختلف المناطق الجغرافية في العالم خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٦

(نسب مئوية)

	١٩٦٧		١٩٧٩		١٩٨٦	
	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات
امريكا الشمالية	١٠,٦	٣,٠	٢١,٠	١,٥	١٨,٦	٢,٨
امريكا اللاتينية	٦,١	١٥,٩	٩,٨	٦,٨	٦,٥	١١,٠
أوروبا الغربية	٥٥,٩	٠,١	٣٨,٣	٣,٨	٣٦,٣	١٠,٩
الشرق الأوسط	٣,١	٥٣,٥	١,٧	٥٧,٨	٢,٣	٤٠,٢
أفريقيا	٢,٢	١٧,٨	١,٨	١٧,١	٢,٧	١٥,٠
آسيا وشرق آسيا	١٩,٢	٢,٩	٢١,٥	٤,٨	٢٣,٨	٦,١
الاقيانوس	٢,٩	—	٠,١	٠,١	٠,٨	٠,١
الدول ذات التخطيط المركزي	—	٦,٨	٥,٨	٨,٢	٩,٠	١٣,٩
العالم	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
نسبة الأوبك للعالم	—	٨٧,٤	—	—	—	٥٦,٨

عموما سوف تبقى منطقة الشرق الأوسط ، المنطقة التي سوف تساهم بنسبة كبيرة من البترول المتجه نحو مناطق الاستهلاك في العالم على الرغم من أن مساهمتها النسبية قد انخفضت خلال الفترة المذكورة، وفي نهاية هذا القرن يتوقع أن تزداد أهمية منطقة الشرق الأوسط في تزويد العالم بالبترول وخصوصا الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة (OECD) حيث وصلت نسبة استيرادها خلال عام ١٩٨٦ بحدود ٦٨,٤٪ من اجمالي الاستيرادات العالمية من البترول الخام ويتوقع ان تزداد هذه النسبة بعد انخفاض انتاج بحر الشمال وتدني انتاج الولايات المتحدة من البترول الخام بسبب تدهور الاحتياطات فيها عند نهاية هذا القرن .

(١) عن احصائيات اوبك للبترول والطاقة (يناير) كانون ثاني ١٩٨٨ .

لقــد مر انتــاج البترول العالمي بحالات من المد والجزر حسب تطور السوق البتــروليــة وتــأثرها بالمتغيرات الدولية[1] ، فمنذ عام ١٩٥٠ أخذ انتاج البترول يتضاعف بمعدلات عالية لتلبية الطلب المتزايد عليه ، فنمت السوق البترولية نموا سريعا ومطرداً وتم التعويض واحلال البترول محل الفحم في كثير من الصناعات ووسائل الانتاج في كافة المجتمعات وخاصة في الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة للبترول .

فقد تضاعف الانتاج لثلاث مرات ما بين عام ١٩٥٠ – ١٩٦٦ ، فارتفع انتاج البترول في العالم من حوالي ١٢,٦ مليون برميل يوميا في عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٣٢,٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٦٦ ، أما اذا احتسب نمو الانتاج إلى عام ١٩٧١ فإن نسبة المقارنة هذه تصل إلى أربع مرات تقريبا .

وخلال الفترة ١٩٦٦ – ١٩٧١ تغير ترتيب مناطق الانتاج الجغرافية ، فبينما كانت منطقة أمريكا الشمالية تنتج ما نسبته ٢٧,٩٪ من الانتاج العالمي في عام ١٩٦٦ ، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٢,٥٪ عام ١٩٧١ ، في حين ارتفعت نسبة انتاج منطقة الشرق الأوسط من ٢٨,٤٪ إلى ٣٣,٨٪ خلال هذه الفترة أما أفريقيا فقد ارتفعت نسبة انتاجها أيضا من ٨,٦٪ إلى ١١,٩٪ خلال هذه الفترة .

وممــا تجدر الاشارة إليه ، أن انتاج دول أوبك خلال هذه المرحلة ارتفع من ٤٨,١٪ من الانتاج العالمي في عام ١٩٦٦ إلى حوالي ٥٢,٩٪ في عام ١٩٧١ وبذلك بدأ العالم ولأول مرة يتحسس الأهمية البالغة لدول أوبك وأثر بترولها على السوق البترولية .

ونتيجة للتطورات الدولية الحاصلة في انتعاش السوق البترولية خلال هذه الفترة واستمــرار تحسن أداء الاقتصــاد العالمي فضلا عن التطورات السياسية التي حصلت خلال السبعينات في منطقة الشرق الأوسط (حرب أكتوبر / تشرين الأول)

---

(١) انظر مراحل تطور السوق البترولية السابقة .

والاضطرابات السياسية في ايران وقيام الثورة فيها عام ١٩٧٩ ثم اندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ ، والتي خلقت حالة من ازدياد الطلب العالمي على البترول خشية انقطاع الامدادات البترولية ، ارتفع الانتاج العالمي للبترول من ٤٧,٨ مليون برميل يوميا إلى ٥٩,٧ مليون برميل يوميا . ومن الجدير بالذكر أن الانتاج العالمي للبترول في عام ١٩٧٩ ارتفع إلى أعلى معدلاته ووصل إلى ٦٢,٧ مليـون برميل يوميا نتيجة التطورات التي أشرنا إليها سابقا . وبذلك فقد تنامى الانتاج العالمي للبترول خلال هذه الفترة إلى حوالي ٢,٥٪ سنويا . ومنذ عام ١٩٨٠ كانت منطقة الشرق الأوسط تزود العالم بما مقداره ٣٠,٧٪ من الانتاج العالمي للبترول بعد أن كانت النسبة حوالي ٣٣,٨٪ عند عام ١٩٧١ ويعود سبب انخفاض هذه النسبة الى ارتفاع الانتاج من بحر الشمال وأوروبا الغربية خلال هذه الفترة من ٠,٤ مليون برميل يوميا الى ٢,٥ مليون برميل فضلا عن ازدياد الانتاج من آسيا والدول ذات التخطيط المركزي ومن القارة الافريقية . وتجدر الاشارة في هذه المرحلة إلى أن الطلب على المخزون النفطي لدى الدول الصناعية الرئيسية ، وازدياد انتاج الدول النـامية من البترول ، وتحسن الوسـائل الفنية التقنية لانتاج البترول من المناطق البحرية وآثار سعر البترول العالمي شجع الانتاج من الحقول التي كانت تعتبر كلفتها الانتاجية مرتفعة قبل تعديل الأسعار البترولية خلال الفترة .

لقد انعكس التطور الحاصل في تدهور السوق البترولية على مستوى الانتاج العالمي على البترول فقد انخفض الانتاج بحدود ٦,٥ مليون برميل يوميا خلال هذه الفترة ولعل معظم الانخفاض تأتىَّ من انخفاض انتاج البترول في منطقة الشرق الأوسط حيث انخفض إلى حوالي ٩,٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ بعد أن كان قد وصل إلى ٢١,٥ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ منخفضا إلى ١٨,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ .

كذلك قلت نسبة مساهمة أوبك بالنسبة للانتاج العالمي فقد تدهورت هذه النسبة من ٤٥٪ عند عام ١٩٨٠ إلى ٢٩٪ عند عام ١٩٨٥ . مما يعطي صورة واضحة للضغوط التي تأثر بها الانتاج البترولي لدول أوبك فضلا عن اعتبار انتاج أوبك ، من قبل الدول المستهلكة ، انتاجاً متمما لبقية الانتاج من باقي المناطق لسد الطلب في السوق البترولية .

وفيما يلي نسب الانتاج المئوية لمختلف المناطق خلال هذه المرحلة :

المنطقة	١٩٨٠ ٪	١٩٨٥ ٪
– أمريكا الشمالية	١٦,٧	١٩,٨
– أمريكا اللاتينية	٩,٣	١١,٧
– أوروبا الغربية	٤,٢	٧,٢
– الشرق الأوسط	٣١,٠	١٨,٤
– افريقيا	١٠,١	٩,٤
– آسيا وشرقي آسيا	٣,٨	٤,٧
– منطقة الأقيانوس	٠,٦	١,١
– الدول ذات التخطيط المركزي	٢٤,٣	٢٧,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

ان التغير الهيكلي الحاصل في نسب وحصص مساهمة مناطق العالم بالنسبة للانتاج البترولي كان بطبيعة الحال نتيجة طبيعية لعوامل مؤشرة تجاه انتاج دول أوبك بصفة عامة . ومن جملة هذه العوامل أثر السياسات الاستراتيجية البترولية التي اتخذتها الدول الصناعية المستهلكة الرئيسية للضغط على السوق البترولية واضعاف موقف أوبك كذلك أثرت التغيرات الهيكلية في صناعة البترول العالمية على الانتاج البترولي بشكل أدى في نهاية هذه المرحلة إلى تخفيض الطلب على انتاج أوبك .

لقد أظهرت فترة الثمانينات حالة الفوضى التي وصلت إليها السوق البترولية في الأعوام التي تلت عام ١٩٨٥ (كما سبق وأن ذكرنا في مقدمة السوق البترولية وتأثير ذلك على مستوى أسعار البترول الخام الدولية) .

ان هذه الفتـرة تميزت بحالة من الاضطراب وعدم السيطرة بالنسبة للسوق

البترولية . ففي عام ١٩٨٦ اندلعت حرب الأسعار وتخلت أوبك عن دورها السابق كمدافع عن الأسعار الرسمية ودخلت السوق البترولية كأي منتج آخر من أجل استعادة ولو جزئيا ما خسرته من أسواق بترولية لصالح المنتجين الآخرين ومصادر الطاقة البديلة . وخلال هذه السنة انهارت أسعار البترول ووصلت بعض النفوط إلى ما دون ثمانية دولارات للبرميل .

وفي عام ١٩٨٧ خرجت أوبك من حرب الأسعار بتجربة قاسية إلا أن رسالتها قد وصلت إلى المنتجين الآخرين مما دفعهم إلى طلب التعاون مع أوبك كما أن المستهلكين أيضا بدأوا في التعاطف مع أوبك لأول مرة . وعليه فقد قررت أوبك وضع سقف للانتاج وتحديد السعر الرسمي عند معدل ١٨ دولاراً للبرميل . وهذا الاجراء بعث جوا من التفاؤل في السوق البترولية وتحسنت الأسعار في السوق الفورية ووصلت إلى ٢١ دولارا للبرميل لفترة وجيزة مما شجع بعض الدول الأعضاء على تجاوز حصصها مما أثر سلبا على السوق البترولية .

وفي بداية عام ١٩٨٨ تخلت أوبك بشكل تدريجي وغير رسمي عن الأسعار المعلنة الرسمية وذلك بسبب ضغط السوق عليها ، وجاء النصف الثاني من العام ليشهد ما يعرف «بحرب الانتاج» اذ بلغ مجموع انتاج أوبك أكثر من ٢٤ مليون برميل في اليوم مما دفع أسعار البترول إلى الانهيار مرة أخرى إلى ما دون عشرة دولارات للبرميل حيث مهد ذلك لاجتماع أوبك في نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٨٨ .

لقد دخلت سياسة الانتاج لدول أوبك أعتاب مرحلة جديدة عند عام ١٩٨٩ بعد أن تبين في السابق أن خفض أسعار البترول أثر عمليا على زيادة الطلب الاستهلاكي على البترول في العالم وبالتالي رفع من معدل الانتاج البترولي . وبصفة عامة فقد ارتفع الاستهلاك العالمي من البترول في عام ١٩٨٨ (من دون الدول الاشتراكية) إلى حوالي ٥٠ مليون برميل يوميا بعد أن كان ٤٥,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ وبذلك ارتفع الانتاج العالمي من البترول (من دون الدول الاشتراكية) من ٤٢,٤ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٤٥ مليون برميل

يوميـا خلال عام ١٩٨٨ . وفي العـام الأخـير ارتفعت نسبة انتاج منطقة الشرق الأوسط إلى ٢٤٪ من اجمالي انتاج البترول في العالم بعد أن كانت هذه النسبة ١٨,٤٪ في عام ١٩٨٥ . أما انتاج دول أوبك فقد مثل عام ١٩٨٨ ما مقداره ٣٤٪ من اجمالي الانتاج العالمي بعد أن كان ٢٩٪ في عام ١٩٨٥ . ولابد لنا أن نذكر أنه وعلى الرغم من هذا الاتجاه خلال تلك الفترة إلا أن حرب الأسعار اندلعت خلال بعض مراحلها وكان لابد من وقفة جديدة لبداية عقد التسعينات تعيد الأمور إلى نصابها من جانب السوق والحصة الانتاجية لدول أوبك .

ولهذا السبب فقد كان للاجتماع الرابع والثمانين لدول أوبك الذي انعقد في فيينا في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني من عام ١٩٨٨ أهمية خاصة في اقرار المستوى السعري الملائم للمرحلة القادمة فضلا عن تحديد سقف الانتاج لدول أوبـك والحصص الانتـاجيـة لكل دولة عضو . وبذلك تحدد سعر البترول الرسمي بـ ١٨ دولارا للبرميل الواحد على أن يكون سقف الانتاج لأوبك هو ١٨,٥ مليون برميل يوميا .

لذلك بدأت الظواهر في بداية عام ١٩٨٩ حسنة جدا حيث تصاعدت الأسعار الفورية في السوق الفورية حتى وصل الخام الأمريكي ، غرب تكساس على سبيل المثال إلى حوالي ٢٥ دولارا للبرميل وتزايد الطلب على انتاج دول أوبك حيث يقدر انتاج الربع الأول من العام بأكثر من ٢٢ مليون برميل يوميا .

ثانيا : توقعات انتاج البترول في المستقبل :

اعتمـدت معظم الدراسات والنماذج الاقتصادية التي تعدها شركات البترول الكبرى وبيوت الخبرة في مثل هذه الدراسات ، على المتغيرات الرئيسية التالية في اقرار الطلب على البترول وبالتالي متطلبات الانتاج البترولي الكافي لسد الحاجة العالمية :

١ – سعر البترول المتوقع خلال العشر سنوات القادمة .

٢ – معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومستوى الأداء الاقتصادي للدول المستهلكة للبترول .

٣ – تطور الاحتياطات للبترول في مختلف المناطق الجغرافية في العالم وتقدير انتاجية الحقول البترولية المختلفة .

٤ – حجم المخزون البترولي المتوقع .

٥ – تكلفة انتاج البرميل الواحد من البترول في كافة المناطق وكلفة مصادر الطاقة البديلة .

٦ – تأثير استهلاك مصادر الطاقة الأخرى على مصادر البترول .

كذلك لابد من الاشارة إلى مستقبل العرض والطلب وتحديدهما بشكل دقيق وكمي ، (حالة يكتنفها شيء كبير من الغموض) فعلى سبيل المثال فإن كل الدراسات التي أجريت في مقتبل السبعينات والثمانينات أوضحت حالة مختلفة عما نراه اليوم بالنسبة للطلب البترولي وأسعار البترول والسوق البترولية ، ولقد أشارت جميع هذه الدراسات إلى حصول أزمة عرض بترولية في أواسط الثمانينات وهذا على عكس ما حدث في واقع اليوم ، حيث انخفض الطلب العالمي على البترول وانخفضت أسعاره بل ان الأزمة التي حصلت منذ أواسط الثمانينات وحتى الآن كانت أزمة الطلب العالمي على البترول وليس العكس .

فالاستهلاك العالمي للبترول في عام ١٩٧٣ (سنة تعديلات الأسعار المهمة) ارتفع إلى حوالي ٥٧,٠ مليون برميل يوميا ثم انخفض في عام ١٩٧٤ إلى ٥٦,٤ مليون برميل يوميا وفي عام ١٩٧٩ وعلى أثر التطورات التي حدثت في منطقة الخليج العربي ارتفع الاستهلاك إلى ٦٤,١ مليون برميل يوميا ، وفي عام ١٩٨٣ بدأت آثار سياسة الترشيد واجراءاتها تظهر في الدول الصناعية المستهلكة الرئيسية فانخفض الاستهلاك العالمي إلى حوالي ٥٨,١ مليون برميل يوميا في ذلك العام ثم عاد إلى الارتفاع ليصل إلى حوالي ٦٠,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٦ ثم استمر بالارتفاع ليصل إلى حوالي ٦١,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٧ ويقدر أن يرتفع الاستهلاك مرة أخرى لعامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ على التوالي . ان معظم التخفيض في

الاستهلاك حصل من جانب الدول الصناعية (OECD) كما هو موضح أدناه للفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ :

(مليون برميل يوميا)[١]

الدولة	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٧	تقديرات عام ١٩٨٨	تقديرات عام ١٩٨٩
الولايات المتحدة	١٧,٩	١٤,٧	١٥,٦	١٥,٩	–	غ.م
كندا	١,٩	١,٥	١,٤	١,٥	–	غ.م
المجموع	**١٩,٨**	**١٦,٢**	**١٧,٠**	**١٧,٤**	–	–
أوروبا الغربية	١٤,٦	١١,٩	١٢,٣	١٢,٣	–	غ.م
اليابان	٥,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٥	–	غ.م
المجموع	**٣٩,٩**	**٣٢,٥**	**٣٣,٧**	**٣٤,٢**	–	**غ.م**
الاستهلاك العالمي من دون الدول الاشتراكية	٥٠,٩	٤٤,٩	٤٦,٧	٤٧,٥	٥٠,٢	٥١,٢

وبذلك يكون حجم التخفيض في الاستهلاك البترولي للفترة من عام ١٩٧٩ وإلى عام ١٩٨٣ حوالي ٧,٤ مليون برميل يوميا وبالتالي انخفضت صادرات أوبك بنفس المقدار . أما خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ فإن التخفيض يصل إلى كمية أقل وبحدود ٥,٥ مليون برميل يوميا بسبب حالة ازدياد الاستهلاك نتيجة لانخفاض أسعار البترول انخفاضا كبيرا في الأعوام ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨ وبسبب هذه التطورات فإن كل الدراسات المنشورة والتي استعين بها من أجل تقدير حالة الانتاج البترولي في المستقبل وإلى عام ٢٠٠٠ تفترض حالات محافظة نسبيا في مجال التطور الاقتصادي والاستهلاك البترولي بشكل عام وحسب الملاحظات التالية :

(١) نشرة ميس MEES ٣٠ يناير / كانون الثاني ١٩٨٩ ص : (حول تقديرات عام ١٩٨٨)
BP Statistical Review June, 1986.
ونشرة Industry Outlook 1989 - 1993. P.15

١ - تفترض جميعها حالات معينة من حالات ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول ، كما تفترض نموا اقتصاديا معتدلا جدا إلى نهاية القرن لا يتجاوز ٢,٥٪ سنويا .

٢ - ان انتاج البترول العالمي للدول (من غير الدول الاشتراكية) وبناء على الفرضيات المستخدمة سوف يتراوح في عام ١٩٩٠ بين حدين أقلهما بحدود ٤٦ مليون برميل يوميا وأعلاهما بحدود ٥٢ مليون برميل يوميا ، وبذلك فإن جل الاعتقاد هو أن الانتاج سوف يزداد قليلا عما هو عليه الحال خلال عام ١٩٨٩ نتيجة اعتدال أسعار البترول والتزام دول أوبك بقراراتها وتزايد استهلاك البترول والطلب عليه من الدول الصناعية . كذلك وبناء على هذا فإن انتاج أوبك سوف يزداد أيضا إلى حدين أقلهما ٢٠ مليون برميل وأعلاهما ٢٦ مليون برميل يوميا خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ .

٣ - في عام ١٩٩٥ فإن التوقعات تشير إلى أن انتاج العالم من البترول (من دون الدول الاشتراكية سوف يتراوح بين حدين (حسب الفرضيات الموضوعة) أقلهما هو ٤٦,٥ مليون برميل يوميا وأعلاهما هو ٥٣,٣ مليون برميل يوميا ، أما انتاج أوبك فسيكون حديه المنخفض والعالي ما بين ٢٨ - ٣٠,٨ مليون برميل على التوالي . وقد يعود ارتفاع الانتاج في دول أوبك خلال تلك الفترة إلى التوقع الخاص بانخفاض انتاج البترول في الولايات المتحدة وبحر الشمال وألاسكا وغيرها من المناطق نظرا لتدهور الاحتياطي وارتفاع كلف الانتاج .

٤ - وعلى الرغم من حالة الغموض التي تحيط بتطورات عرض البترول وانتاجه في عام ٢٠٠٠ ، إلا أن تقديرات بعض خبراء الطاقة (حسب الجدول التالي) تشير إلى حدين واسعين إلى حد ما .

الحد الأول يشير إلى أن حجم الانتاج سوف يبلغ ٤٦,٩ مليون برميل يوميا بالنسبة لانتاج العالم (من غير الدول الاشتراكية) والثاني إلى ٥٥,٦ مليون برميل يوميا ، أما انتاج أوبك فإن توقعات الحد الأدنى تبلغ ٢٣,٠٠ مليون برميل يوميا والحد الأعلى يتوقع أن يبلغ ٣٣ مليون برميل يوميا . وبذلك واذا ما أخذ متوسط

هذه التقديرات فإن تقديرات الانتاج العالمي (من غير الدول الاشتراكية) سوف يكون في حدود ٥٠ مليون برميل يوميا ، وذلك يعني ، اذا ما استند على انتاج عام ١٩٨٨[١] ، أن نسبة نمو الانتاج العالمي حتى عام ٢٠٠٠ ستتراوح بحدود ١,٢٪ سنويا ، وبطبيعة الحال فإن ذلك سوف يعتمد على عدم ارتفاع أسعار البترول ارتفاعاً بالغاً مثلما حدث في الماضي ، وان السوق البترولية سوف تتحسن تدريجيا بسبب التزام أوبك في الأسعار وحصص الانتاج كما تبين البوادر الحاصلة في السوق البترولية في أوائل عام ١٩٨٩ .

على هذا الأساس فإنه يمكن القول بأن اعتماد الدول الصناعية على بترول أوبك سوف يزداد ، على الرغم من اجراءاتها لترشيد الاستهلاك البترولي واستخدام مصادر أخرى غير البترول . وعليه فإن الاعتماد على مصادر الوقود السائل (البترول والغاز) سيظل يمثل المورد المهم للطاقة على المستوى العالمي في الأمدين القريب والبعيد المنظور .

نخلص من ذلك إلى أن البترول سيستمر في التدفق إلى الأسواق العالمية من دول منظمة أوبك ومن الشرق الأوسط خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبمعدلات قد تتزايد لمواجهة الطلب العالمي على البترول .

---

(١) ان انتاج البترول لعام ١٩٨٨ للدول غير الاشتراكية هو ٤٣,٤ مليون برميل يوميا (دون المكثفات) أي ان الطلب سوف يزداد ٦,٥ مليون برميل يوميا .

توقعات انتاج البترول في المستقبل حسب التقديرات العالمية

(عرض البترول) (مليون برميل يومياً)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٠-٢٠٠٨
(١) نادي صناعة الطاقة							
توقعات الطاقة / ١٩٨٧							
- الانتاج العالمي	٥٥,١(١)	–	–	–	–	٤٨,٧	– ٤٩,٠
- من دون الدول الاشتراكية	٣٩,٨	–	–	–	–	–	– –
- أوبك	١٧,١	–	–	–	–	٢٠,٦	– ٢٠,٨
(٢) مؤسسة سلمون . واخوانه							
- العرض العالمي للبترول دون الدول الاشتراكية	٤٤,٥	٤٧,٣	٤٨,١	٤٩,٢			
- عرض الأوبك (من دون NGL)	١٧,٨	١٨,٦(٢)	١٩,٦	٢٠,٨			
- عرض أوبك مع انتاجها للمكثفات .	١٩,٥	٢٠,٤	٢١,٥	٢٢,٨			
(٣) دائرة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية							
الانتاج العالمي من دون الدول الاشتراكية حسب فرضيات السعر العالي والمنخفض .							
- منخفض ١٥ دولار للبرميل	–	–	٥٠,٩				
- عالي ٢٣ دولار للبرميل	–	–	٤٨,٥				
- منخفض ٢٢ دولار للبرميل	–	–	–	–	٥٣,٣		
- مرتفع ٢٨ دولار للبرميل	–	–	–	–	٤٨,٨		

(١) تقديرات الأوبك . (٢) من دون (NGL)

المصادر :

(١) بحث مقدم من (Energy Forecast 1987, The Industrial Energy Club) ص ٤١ حيث استخدمت اقتراحات متعددة وحيث قدر الاستهلاك العالمي في عام ١٩٩٨ بحوالي ٤٨,٧ مليون برميل يومياً وفي عام ٢٠٠٨ بحدود ٤٩ مليون برميل يوميا .

(٢) مؤسسة سلمون واخوانه (Salmon Brothers INC - New York) وضعت هذه التوقعات وفق فرضيات ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي (GNP) بحدود ٢,٥٪ سنويا حيث يرتفع الطلب بمعدل ١,٢٪ سنويا .

(٣) (Jan, 12, 1988 / Poul Mlohok Oil Market Forecast)

توقعات انتاج البترول في المستقبل حسب التقديرات العالمية

(مليون برميل يوميا)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٨	٢٠٠٠ - ٢٠٠٨
(٤) وكالة الطاقة الدولية							
الانتاج العالمي للدول ذات الاقتصاد الحر	–	–	٥٢–٤٦	–	–	–	٥٢–٤٤
انتاج أوبك	–	–	٢٦–٢١	–	–	–	٣٣–٢٣
(٥) مؤسسة اشلاند							
– أوبك	–	–	–	–	٣٠,٨–٢٨,٣	–	٣٢,٦–٢٨,١
– الأخرى	–	–	–	–	٢٢,٠–٢١,٠	–	٢٣,٠–١٩,٠
انتاج العالم الحر (المجموع)	–	–	–	–	٥٢,٨–٤٩,٣	–	٥٥,٦–٤٧,١
(٦) مؤسسة (DRI)							
– أوبك	–	–	–	–	٢٨,٦	–	٣٢,١
– الأخرى	–	–	–	–	٢٢,٨	–	٢١,٥
انتاج العالم الحر (المجموع)	–	–	–	–	٥١,٤	–	٥٣,٦
(٧) شركة شفرون :							
– أوبك	–	–	–	–	–	–	٢٦,٥
– الأخرى	–	–	–	–	–	–	٢٠,٤
انتاج العالم الحر (المجموع)	–	–	–	–	–	–	٤٦,٩
(٨) شركة كونكو :							
– أوبك	–	–	–	–	٢٨,٠		
– الأخرى	–	–	–	–	١٨,٥		
انتاج العالم الحر (المجموع)	–	–	–	–	٤٦,٥		
(٩) مؤسسة IAEE							٥٣,٤ بليون برميل (من غير الدول الاشتراكية)

(٤) وكالة الطاقة الدولية (IEA) (International Energy Outlook Projections to 2000 p.3) تختلف حدود الانتاج حسب أسعار البترول عند عام ١٩٩٠ مابين ١٣ – ٢٢ دولارا للبرميل وفي عام ٢٠٠٠ ما بين ٢٧ – ٤١ دولارا للبرميل ، وكذلك فرضيات نمو الاقتصاد العالمي العالي والمنخفض .

المصادر : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ اعتمدت على تقرير :

(International Energy Outlook)
(1986 - Projections to 2000 P.43)
- Ashland (August-1986). DRI (Winter-1986-1987). Chevron (June 1986) Conoco (Sep. 1986)
- نشرة اتحاد الاقتصاديين العالميين . AEE Annual North America Conference - Houston "Oct. Nov. 1988, P297.

ثانيا : برمجة الانتاج (Production Programming) :(١)

يمكن تعريف برمجة الانتاج ، أو تقنين الانتاج ، بأنه تلك العملية التي تحافظ على التوازن بين عاملي العرض والطلب ، أي عرض البترول والطلب عليه ، وذلك في السـوق العالمية للبترول من أجل المحافظة على مستويات معينة من الأسعار من ناحية ، ومن أجل المحافظة على عمر الثروة البترولية (Conservation) من ناحية أخرى .

ان في المحـافـظة على الثـروة البترولية وعدم التبذير في انتاجها واستهلاكها واختيار الاستعمالات المثلى لها يحفظها للأجيال القادمة والتي هي شريكة في هذه الثروة .

وفي هذا المجال تبنت الامارات العربية المتحدة هذا المبدأ وطبقته عمليا . فبالرغم من ضخـامـة احتياطيها إلا أن انتاجها يعتبر أقل معدل بالنسبة للاحتياطي في منظمة أوبك . فإذا افترضنا أن مجموع احتياطي الامارات هو ٢٣٠ ألف مليون برميـل وأن معـدل انتـاجها هو مليون ونصف المليون برميل يوميا وأن نسبة الاستخراج هي ٥٠٪ فإن عمـر البتـرول يبلغ فيهـا أكثـر من ٤٠٠ سنـة. أمـا اذا ارتفعت نسبـة الاستخراج نتيجة للتطورات المتوقعة في المستقبل في الصناعة البترولية فإن كل ١٠٪ زيادة في نسبة الاستخراج تعني اضافة ٨٠ سنة من عمر البترول هذا عدا عن الاكتشافات الجديدة . ومن هنا فقد رفعنا شعار أن آخر برميل ينتج في العالم سوف ينتج من الامارات العربية المتحدة . ولابد أن يبقى هذا التواجد قائما إلى أن يتمكن العالم من تطوير مصادر الطاقة البديلة ، وكذلك حتى يمكن ايجاد مصادر للدخل القومي تعوض عن البترول اذا ما نضب في المستقبل .

ولقد أثار موضوع برمجة الانتاج وتحديده بين دول أوبك جدلا طويلا ، فمنذ تأسيس منظمة أوبك في عام ١٩٦٠ وهي تولي موضوع برمجة الانتاج أهمية كبيرة

---

(١) مانع العتيبة – برمجة الانتاج – مقالات بترولية – ديسمبر ١٩٧٤ ص٧٥ .

خاصة وأن هذا الموضوع من المبادىء التي جاءت ضمن اعلان المنظمة الشهير . وقد جرت مناقشة الجوانب المتعددة للبرمجة سواء في اجتماعات اللجنة الاقتصادية التابعة للمنظمة أو في المؤتمرات الوزارية العديدة من أجل التوصل إلى قاسم مشترك يحظى بقبول الدول الأعضاء ، وذلك لدى معالجة الكميات من البترول التي يسمح بانتاجها وتوزيع هذه الكميات بين الدول الأعضاء . ولقد كان بين الدول الاعضاء في أوبك من تحمس كثيرا لمبدأ برمجة الانتاج ، في حين أن أعضاء آخرين كانوا أقل تحمسا ، ففنزويلا من الدول الأولى التي طالبت بوضع برنامج لتقنين الانتاج تطبقه دول أوبك ، وذلك من أجل المحافظة على أسعار البترول واستقرارها وحمايتها من أي تدهور ، وامتصاص أي فائض في الانتاج (زيادة في عرض البترول) حيث كان فائض الانتاج من البترول وفائض وجود الطاقة الانتاجية العاطلة السبب الرئيسي في تدهور أسعار البترول في أواخر الخمسينات وبداية الستينات .

وكما ذكرنا سابقا فإن الغرض الرئيسي من تأسيس منظمة أوبك هو المحافظة على أسعار البترول ومنعها من التدهور وذلك على أثر التخفيضات التي قامت بها شركات البترول في هيكل الأسعار المعلنة للبترول في عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ والتي أثرت سلبيا على عوائد حكومات الدول المصدرة للبترول ذلك أن أي تخفيض في الأسعار المعلنة للبترول يعني تخفيض عوائد الحكومات منه ، ونظرا للأهمية التي يتميز بها موضوع برمجة الانتاج فإن منظمة أوبك عالجت هذا الموضوع في أول قرار لها بعد تأسيسها فقد جاء في القرار[1] رقم (١ – ١) فقرة (٣) :

«ان الأعضاء سيدرسون ويضعون نظاما لتأمين استقرار الأسعار بوسائل من ضمنها تنظيم الانتاج مع أخذ مصالح الدول المنتجة والمستهلكة بنظر الاعتبار ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للدول المنتجة وتجهيزات منتظمة واقتصادية وكفؤة من هذا المصدر من الطاقة للدول المستهلكة ومردود عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون أموالهم في الصناعة البترولية» .

---

(١) ينص القرار رقم ١ – ١) فقرة ٣ :
"That the members shall study and formulate a system to ensure the stabilization of prices, among other means, the regulation of production.

وفي المؤتمر الثالث لوزراء أوبك والذي عقد في طهران في الفترة من ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول إلى الأول من نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٦١ ، اتخذ المؤتمر القرار رقم (١١١-٢٠)(١) دعم فيه الاجراءات التي بدأت في اتخاذها فنزويلا للمحافظة على ثرواتها البترولية ، وطلب دراسة الطرق الممكنة والجماعية لبرمجة الانتاج التي كانت تتبعها الدول الأعضاء لتحقيق الأغراض التي حققتها فنزويلا بواسطة هيئة المحافظة وتجارة الهيدروكربونات ، ولقد أثبتت اجراءات البرمجة هذه بأنها ذات فائدة للأعضاء الآخرين في منظمة أوبك ، وطلب المؤتمر من السكرتارية تقديم التوصيات إلى المؤتمر الرابع لتوحيد الاجراءات حتى يمكن تحقيق نتائج مماثلة لما حققته فنزويلا ، ولما لموضوع برمجة الانتاج من أهمية فقد تبعت القرار السابق قرارات أخرى ركزت على أهمية التوصل إلى صيغة يتفق عليها الأعضاء في منظمة أوبك لوضع برنامج مشترك لانتاج البترول الخام وزيادته بمعدلات تتناسب والزيادات الحاصلة في الطلب عليه وتوزيعها بصورة عادلة على الأعضاء .

وفي المؤتمر الوزاري الرابع والذي عقد في جنيف في الفترة من ٤ - ٨ يونيو / حزيران عام ١٩٦٢ ، وبعد الاستماع إلى تقرير سكرتارية المنظمة حول الاجراءات التي اتخذتها فنزويلا ، صدر القرار رقم (٤ - ٢٥) والذي دعم فنزويلا في اتخاذها الاجراءات القانونية للمحافظة على ثروتها البترولية ، وأوصى القرار الدول الأعضاء بتأليف لجان خاصة فيها على غرار لجنة المحافظة على دعم تجارة الهيدروكربونات الفنزويلية .

وقد تميزت هذه الفترة بدراسة مبدأ تقنين الانتاج ، سواء من قبل المنظمة أو الدول الأعضاء لتبيين تأثيرها على استقرار أسعار البترول ، والفوائد المتعددة التي

---

(١) القرار رقم (٢٠ - ١١١) :
The Conference, having taken cognizance of views expressed by the Venezuelan delegation concerning the valuable results achieved by the Venezuela coordination Commission for the conservation and commerce of hydrocarbons, particularty in preventing the weakening of crude oil prices, considers that similar measures of control may prove beneficial to other members and therefore, directs the Secratariat to study the matter with a view to recommending to the Fourth Conference the manner in which appropriate and uniform controls may be set up by all the members for the achievments of similar results.

من الممكن أن تجنبها دول أوبك ، هذا بالاضافة إلى المشكلات القانونية والسياسية المتعلقة بذلك ، من الاهتمام بدراسة القواعد والمبادىء التي يجب اتخاذها لتحديد معدلات الانتاج ، لكل دولة عضو ضمن خطة الانتاج المشتركة . ومن المؤسف حقا ان جميع الجهود التي بذلت من أجل تحقيق فكرة تقنين الانتاج ، على مستوى أوبك حتى ذلك الوقت فشلت ، وربما يعزى ذلك الفشل إلى أسباب متعددة نورد منها :

١ – ان معظم دول أوبك تحتسب عوائدها من البترول على أساس الاسعار المعلنة وبالنظر إلى استقرار الأسعار منذ تأسيس منظمة أوبك في عام ١٩٦٠ . فقد اهتمت الدول المصدرة للبترول بالدرجة الأولى بهذه الأسعار ، وبكيفية الحفاظ على مستوياتها دون الاهتمام بالأسعار المتحققة ، حيث أن التخفيضات في الأسعار المتحققة (Realized Prices) نتيجة فائض الطاقة الانتاجية لا يؤثر على عوائد الدول المنتجة في المدى القصير والمدى المتوسط على الأقل .[١]

٢ – الاختلافات في وجهات النظر وتضارب المصالح بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد مستويات الانتاج لكل دولة ، فهل يؤخذ بعامل الاحتياطي من البترول الخام أم بحجم السكان أم بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أم بالطاقة الانتاجية المتاحة أم بمساحة الدولة .

وبسبب صعوبة ايجاد اجماع بين دول أوبك على أخذ أحد هذه التوصيات أو بعض منها كمعيار لتطبيق مبدأ برمجة الانتاج ظل هذا الموضوع معلقا . وقد قدمت سكرتارية المنظمة عدة تقارير إلى مجلس المحافظين ، منها برنامج السيطرة على الانتاج في يونيو / حزيران عام ١٩٦٣ وملخصه أن حصة دول أوبك من الانتاج العالمي كبيرة ، مما يمكنها من السيطرة على الانتاج واتباع قاعدة عامة لتقنينه بين دول أوبك ، وهذه ربما الطريقة الوحيدة لمعالجة قضية استقرار الأسعار ، ومن ثم

---

(١) الاستمرار في تخفيض الاسعار المتحققة سيؤدي في الأمد البعيد إلى الضغط على الأسعار المعلنة ويؤدي إلى تخفيضها (ولقد كان هذا واردا قبل تطبيق مبدأ المشاركة او السيطرة الكاملة على الثروة البترولية اما الآن فإن اي تخفيض في الأسعار المتحققة يؤثر بصورة مباشرة على دخل حكومات الدول المصدرة للبترول) .

ارجاعها إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٩ (أي قبل اجراء تخفيض الأسعار الذي اتخذته شركات البترول) .

والتقرير الثاني قدم إلى مجلس المحافظين في يونيو / حزيران عام ١٩٦٣ عن (جدوى التقنين) (The Feasibility of Prorationing) وقد تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع تقسيم حصص الانتاج بين دول أوبك آخذين بعين الاعتبار توقعات كل دولة بالنسبة لانتاجها من البترول الخام ، إلا أن الموافقة الجماعية لم تتم على هذه التقارير والتوصيات من مجلس المحافظين .

أما الدراسة الثالثة فقد قدمت في سبتمبر / أيلول عام ١٩٦٣ عن (ميكانيكية التقنين)(١) (The Mechanism Of Prorationing) وقد عالجت هذه الدراسة كيفية تطبيق التقنين من الناحية العملية وتقسيم الحصص بين الدول الأعضاء بعد التوصل إلى الحد الأقصى من الانتاج لدول المنظمة . وبالنظر إلى انشغال المنظمة في موضوع تنفيق الريع مع شركات البترول ، فقد غض النظر عن موضوع تقنين الانتاج لفترة طويلة وذلك إلى أن فرغت المنظمة من التوقيع على اتفاقية تنفيق الريع ، ثم ركزت المنظمة اهتمامها على طرق تعزيز استقرار الأسعار المعلنة ، والأسعار المتحققة في السوق البترولية الدولية وأسست لذلك اللجنة الاقتصادية (Economic Commission Board) بقرارها رقم (٨ – ٥٥) والذي اتخذ في المؤتمر السابع الذي انعقد في جاكارتا باندونيسيا ، في الفترة من ٢٣ – ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٦٤ وطلب من اللجنة الاقتصادية دراسة الطرق والسبل الكفيلة بايقاف التدهور الحادث في الأسعار المتحققة .

وقد قدمت مقترحات متعددة من الدول الأعضاء حول امكانية تطبيق مبدأ برمجة الانتاج على مستوى أوبك ، وجرت مناقشات غير رسمية على المستوى السياسي توصلا إلى اتفاق غير رسمي يقضي بتطبيق برنامج انتاج مشترك حددت بموجبه زيادات الانتاج بالنسبة إلى كل دولة .

---

(١) لمزيد من الايضاح انظر الدراسة المذكورة .

وفي المؤتمر التاسع الذي عقد في طرابلس بليبيا في الفترة ما بين ٧ - ١٣ يوليو / تموز عام ١٩٦٥ أصدر المؤتمر القرار (٩ - ٦١) والذي جاء فيه أن المؤتمر قد وافق على اتباع خطة انتاج مشتركة يزداد بموجبها الانتاج بصورة معقولة بالنسبة إلى دول أوبك ، إلا أن هذا البرنامج لم يطبق ولم تستطع بعض الحكومات فرضه على شركات البترول فيها . كما أن بعض الدول الأعضاء كان لها بعض التحفظات على برنامج البرمجة هذا .

وقد تدارست اللجنة الاقتصادية مرة أخرى موضوع البرمجة وتوصلت إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار لوضع القاعدة التي يمكن أن يقسم الانتاج على أساسها ، وهذه العوامل هي احتياطي البترول ومعدلات الزيادة السابقة للانتاج وفائض الطاقة الانتاجية وحجم السكان ، والمساحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى اعتماد الدولة العضو على عائدات البترول . ولكن اللجنة الاقتصادية لم تستطع التوصل الى الوزن الذي يجب أن يعطي لكل عامل من هذه العوامل حتى يمكن تحديد مستوى الانتاج لكل دولة .

ولما لم تتفق الدول الأعضاء حول تطبيق برنامج الانتاج المشترك بسبب تباين وجهات النظر فيما يخص العوامل التي سبق ذكرها ونسب الزيادات في الانتاج السابقة أيضا وحتى تلك المتفق عليها ، وبالاضافة إلى أن قسما من شركات البترول قد طلبت التحكيم مدعية أن ذلك يخالف النصوص التعاقدية التي نصت عليها اتفاقيات الامتياز(١) ، كل ذلك حث دول منظمة أوبك على التفكير في بدائل أخرى لتحقيق الاستقرار في أسعار البترول تكون أكثر قبولا لدى جميع الدول الاعضاء . فطرحت فكرة توحيد الأسعار المعلنة أو الاسترشادية لغرض الضريبة ، وكذلك فكرة زيادة الكلفة الضريبية (Tax Paid Cost) لمنع الشركات من منح حسومات كبيرة على الأسعار المعلنة ولزيادة دخل الحكومة من البرميل الواحد .

وقد تعاقبت القرارات الوزارية المتعلقة ببرمجة الانتاج منها مثلا القرار حول

---

(١) في عام ١٩٧٢ طبقت الحكومة الليبية برمجة الانتاج بصورة فردية وخاصة مع شركة اوكسدينتال ، مما حدا بهذه الشركة الى طلب التحكيم كما أن اجراءات ليبيا هذه هيأت المناخ لزيادة اسعار البترول في عام ١٩٧٣ .

موضوع برمجة الانتاج في المؤتمر الوزاري المنعقد في فيينا في الفترة ما بين ٢٧ – ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٦٧ والذي أكد على موضوع الانتاج وعلى أنه اذا ما طبق مبدأ برمجة الانتاج فسيكون أداة للمنظمة من أجل التوصل إلى أهم أهدافها الرئيسية ، وهو المحافظة على أسعار البترول والمنتوجات البترولية في مستويات عادلة ، وطلب المؤتمر الوزاري للمنظمة من اللجنة الاقتصادية الاستمرار في دراسة كافة الطرق والسبل لتحقيق ذلك .

ثم جاء القرار رقم (٢٠ – ١١٢) والذي اتخذه المؤتمر الوزاري الذي عقد في مدينة الجزائر في الفترة من ٢٤ – ٢٦ يونيو / حزيران عام ١٩٧٠ والذي دعا دول أوبك إلى زيادة انتاج البترول زيادة معقولة وذلك لمقابلة الزيادة المتوقعة على الطلب للفترة من عام ١٩٧١ – ١٩٧٥ . وطلب أيضا من اللجنة الاقتصادية والسكرتارية الاستمرار في القيام بالدراسات وتقديم توصياتها إلى المؤتمر الوزاري القادم .

وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية الذي عقد في فيينا من ١ – ١٠ ابريل / نيسان عام ١٩٧٠ وبناء على التعليمات التي قدمت للجنة من وزراء البترول ، وبعد دراسة مستفيضة لموضوع برمجة الانتاج ، أوصت الهيئة الاقتصادية بوضع برنامج للانتاج طويل المدى وذلك من أجل الحفاظ على الأسعار وضمان استقرارها . وبناء على هذه التوصية قرر المؤتمر الذي عقد في كركاس بفنزويلا في الفترة من ٩ – ١٢ ديسمبر / كانون أول عام ١٩٧٠ تأليف لجنة دائمة تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء في أوبك ، تقوم بتحديد العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم خطة انتاج واقعية وأكيدة تؤدي إلى تحقيق مبدأ برمجة الانتاج المشترك للدول الأعضاء ، يبدأ تطبيقه في عام ١٩٧٢ .(١)

وقد عقدت اللجنة الدائمة اجتماعين أولهما في يناير / كانون الثاني عام ١٩٧١ ، وثانيهما في مارس / آذار عام ١٩٧١ ، حيث ناقشت العوامل المتعددة ورأت انه عند تطبيق مبدأ برمجة الانتاج لابد من أخذ العوامل التالية في الاعتبار :

---

(١) انظر القرار رقم (٢١ – ١٢١) لمؤتمر كركاس – ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٠ .

١ - **العوامل الاقتصادية** : وتشمل الاحتياطي من البترول ، معدلات الزيادة السابقة ، حصة كل دولة في انتاج أوبك ، نوعية البترول ، الاكتشافات الجديدة .

٢ - **العوامل الاجتماعية** : وتشمل حجم السكان ، مساحة الدولة ، متطلبات الدولة للانفـاق على خطط التنمية الشاملة ، معدل نسبة عوائد الدولة من البترول إلى مجموع الايرادات العامة .

وبالنظر الى اختلاف هذه العوامل ومدى التأثير الذي تحدثه من دولة عضو إلى دولة أخرى ، فقد تعذر الاتفاق الجماعي عليها لأنه اتضح أن كل دولة من الدول الأعضاء تحاول اعطاء أهمية أكبر للعوامل التي تحقق لها حصة أكبر من الانتاج . ولهذه الأسباب فشلت اللجنة الاقتصادية ، ولم تستطع التوصل إلى وضع أسس يتفق عليها من الجميع لبرنامج الانتاج المشترك .

ونتيجـة للتحسن الذي طرأ على أسعار البترول في السوق البترولية الدولية ، وبسبب تحقيق بعض الأغـراض التي تضمنتها القرارات (٢١ - ١٢٠) و٢٢ - ١٣١) والتي زيدت بموجبها أسعار البترول وزيدت ضريبة الدخل ، وبسبب وجود بعض العوامل الدولية الأخرى التي ساعدت على استقرار الاسعار في السوق ، وهو الغرض الأساسي الذي كان يراد تحقيقه من وراء تطبيق مبدأ برمجة الانتاج ، فقد قرر المؤتمر الوزاري الاستثنائي الثالث والعشرون ، والذي عقد في فيينا في العاشر من يوليـو / تموز عام ١٩٧١ وقف العمل في الجهود المبذولة لوضع مبدأ برمجة الانتاج موضع التنفيذ مؤقتا ، وذلك إلى أن تجد أمور تستلزم ضرورة اعادة النظر في هذا الموضوع ، وطلب المؤتمر من السكرتارية تحضير خطة طوارىء (Contin-gency Plan) وتقديمها للمؤتمر لاتخاذ القرار المناسب بشأنها عند الضرورة .[١]

وقد ظل موضوع برمجة الانتاج يتنقل بين معظم جداول الاجتماعات الدورية للجنة الاقتصادية لعامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ وذلك أملا في الاتفاق على خطة موحدة

---

(١) انظر القرار رقم (٢٣ - ١٣٣) لعام ١٩٧١ .

لتطبيق برمجة الانتاج في حالات الضرورة التي تستدعي اجراء مشتركا لوقف التدهور الذي قد يحدث في أسعار البترول مستقبلا ، وقد أظهرت معظم الدراسات التي أعدت بأن خفض انتاج أوبك من البترول بنسبة تتراوح ما بين ٠,٩٪ و٢٪ في حالة تدهور أسعار البترول بنسبة ١٠٪ كفيل باعادة الأسعار إلى مستواها السابق . وبسبب أهمية موضوع انتاج البترول بين دول أوبك فقد أثير هذا الموضوع في المؤتمر التحضيري لدول الشمال والجنوب أو مؤتمر الحوار بين الدول الآخذة في النمو بما فيها دول أوبك وبين الدول الصناعية ، اذ جاء في البيان الرسمي للملوك ورؤساء دول أوبك الذي صدر بعد اجتماعهم في الجزائر في الفترة من ٤ – ٦ مارس / آذار عام ١٩٧٥ ما يلي :(١)

«فيما يختص بامدادات البترول يؤكدون من جديد استعداد بلادهم لضمان الامدادات التي سوف تعني بالمتطلبات الحيوية لاقتصاديات الدول المتقدمة شريطة أن لا تستخدم الدول المستهلكة حواجز مصطنعة للتأثير على المسار الطبيعي لقوانين العرض والطلب ، وتحقيقا لهذه الغاية فإن الدول الاعضاء في منظمة أوبك مستعدة لأن تبدي تعاوناً وثيقا وتنسيقا فيما بينها من أجل المحافظة على التوازن بين انتاج البترول واحتياجات السوق العالمية منه» .

وفي اجتماعات خبراء أوبك التي عقدت من أجل تحضير ورقة عمل تكون أساسا للحوار بين الدول الآخذة في النمو وبين الدول الصناعية وفق المبادىء التي جاء بها الاعلان الرسمي للملوك والرؤساء ، فقد بحث موضوع برمجة الانتاج ، وذلك لوجود فائض في عرض البترول وفائض في الطاقة الانتاجية لدول أوبك ، وهذا عائد إلى ما اتخذته الدول المستهلكة من اجراءات للحد من استهلاك البترول كرد فعل على الزيادات التي حصلت في أسعاره .

وكانت دول أوبك تفكر بصورة مستمرة في موضوع المحافظة على الثروة البترولية

---

(١) انظر : بيان أوبك الذي اعلنه ملوك ورؤساء بلدان منظمة أوبك بعد اجتماع القمة الذي عقد في مدينة الجزائر في عام ١٩٧٥ .

وذلك لأنهـا مادة أوليـة قابلة للنفـاد ، كمـا أنهـا لا تتجدد ، وهي تستهلك لمرة واحدة[١] ، ولتحديد انتاج البترول من قبل دول أوبك تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار :

١ – حاجة دول أوبك لرؤوس الأموال بغرض التنمية .

٢ – احتياجات دول أوبك للبترول في المستقبل .

٣ – اتباع سياسة حكيمة للاستفادة القصوى (Optimization) من استخدام البتـرول واستعمـاله لغير أغراض الوقود ، وانما في مجال البتروكيماويات والصناعات الاخرى .

٤ – امكانية الحقول الفنية بحيث لا تتعرض لاستنزاف سريع يؤثر على عمر الحقل الانتاجي .

ولكن العـوامـل أعـلاه لا تعني بأي حال من الأحـوال تقييد العرض (انتاج البترول) بحيث يبقى وراء الطلب من أجل احداث نقص متعمد (Artificial Demand) للتأثير على الأسعار[٢] .

ولقد بينت دول أوبك آنذاك أنها مستعدة لضمان الامدادات البترولية بما يكفي الاحتيـاجات الضرورية لبقاء اقتصاديات الدول المتقدمة ضمن حدود مستقرة ، وكذلك المساعدة في استمرار تطورها وفي تحسن مستوى معيشة شعوبها .

---

(١) بعض المواد الأولية الاخرى يمكن ان تستجد وتستهلك عدة مرات ومثال ذلك الحديد .

(٢) في المؤتمر الاستشاري الذي عقدته منظمة اوبك في جنيف في ٢٣ ابريل / نيسان عام ١٩٧٦ تم بحث موضوع فروقات أسعار البترول وبرزت أهمية مبدأ تقنين الانتاج كشيء لابد من تطبيقه ان عاجلا أم آجلا ، وذلك لمواجهة الاجراءات التي اتخذتها البلاد الصناعية من أجل التأثير على مستويات الأسعار إلا أنه ارتؤى عدم الأخذ بمبدأ برمجة الانتاج في الوقت الحاضر ، وذلك حتى لا تتصف منظمة أوبك بصفة الاحتكار ((Cartel) وترك المجال أمام البرمجة الاختيارية (تنظيم الانتاج الاختياري) إلا أن هذا لا يعني الا تلجأ بلاد أوبك في المستقبل اذا ما جدت ظروف جعلت من الاجراءات الحالية غير كافية ، إلى تطبيق مبدأ برمجة الانتاج .

وفي هذا الصدد فإن الدول المصدرة للبترول تعاونت ونسقت فيما بينها للحفاظ على الموازنة بين انتاج البترول (العرض) وبين احتياجات السوق العالمية (الطلب) عندما استجدت الظروف المناسبة لذلك ولكن أوبك بسبب الاجراءات والعراقيل المصطنعة والتي كانت تحاول الدول المستهلكة وضعها أمام استهلاك البترول بغرض خلق فائض مصطنع في عرض البترول (Artificial Supply) في السوق الدولي ، لم يكن أمامها من خيار إلا التعاون فيما بين أعضائها من أجل وضع خطة فيما بعد تهدف إلى برمجة الانتاج وتحديده بما يوزاي الطلب عليه .

ويذكر هنا أن أوبك فشلت حتى أوائل الثمانينات في اقناع جميع الدول الأعضاء بأهمية تطبيق مبدأ تقنين الانتاج ، وذلك راجع إلى الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة عضو على حدة . وازاء هذا الوضع فقد اقترحنا آنذاك على منظمة أوبك اتباع طريق آخر من أجل تحقيق مبدأ تقنين الانتاج ، وهو الطريق الاختياري . لقد اقترحنا اتباع طريقة تنظيم الانتاج ((Production Organization) وذلك كوسيلة اختيارية للوصول إلى برمجة الانتاج ، وكان الاقتراح يتلخص في أن تقوم اللجنة الاقتصادية للمنظمة كل عام بوضع تقديرات للطلب والعرض من البترول الخام لكل عام قادم ، وتحديد الفائض من العرض المتوقع حدوثه ومن ثم يطلب إلى كل دولة عضو تخفيض خططها الانتاجية للعام القادم ، ثم يصار إلى جميع هذه التخفيضات فإذا وجدت أنها تكفي لامتصاص الفائض من العرض كان بها ، وألا يطلب من الدول الأعضاء ، وبصورة اختيارية اجراء تخفيضات أخرى ، وهكذا إلى أن تصل إلى نقطة التوازن (Break Even Point) . بهذه الطريقة نكون قد حققنا أغراض مبدأ برمجة الانتاج دون الدخول في متاهات تحديد العوامل التي يجب الأخذ بها ووزن كل منها بالقياس إلى العوامل الأخرى . وبذلك تكون أوبك قد تدخلت في أمور حساسة من شؤون الدول الخاصة دون أن يشكل ذلك أية حساسية لها .

وبعد عام ١٩٧٥ وتعديلات الأسعار البترولية المتلاحقة ، كنا قد حذرنا الدول المصدرة للبترول من خطر التسابق في زيادة انتاج البترول وفي زيادة أسعار البترول زيادة كبيرة وخلال فترة وجيزة وبأن الزيادات في أسعار البترول يجب أن تتم بصورة

تدريجية حتى لا يتم البحث عن أسواق لهذه الزيادة ومنح الخصومات السرية من أجل تسويق الزيادة من الانتاج ، لأن ذلك كان هو ما تريده الدول الصناعية ولقد كان ذلك بالفعل هو المعول الذي حاولت به بعض الجهات تحطيم منظمة أوبك .

على أيـة حال ومن خلال المرحلة الثانية من مراحل تطور السوق البترولية(١) والممتدة من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٠ تطور انتاج دول أوبك كما يلي :

السنة	مليون برميل يوميا(٢)
١٩٧١	٢٥,٣
١٩٧٢	٢٧,١
١٩٧٣	٣٠,٩
١٩٧٤	٣٠,٧
١٩٧٥	٢٧,٢
١٩٧٦	٣٠,٧
١٩٧٧	٣١,٣
١٩٧٨	٢٩,٨
١٩٧٩	٣٠,٩
١٩٨٠	٢٦,٨

تبين الأرقام أعلاه أن مستوى الانتاج لدول أوبك قد تذبذب خلال هذه الفترة إلا أن الاتجاه العام كان يميل إلى الزيادة بشكل سريع حتى نهاية عام ١٩٧٩ . اذ بلغ معدل النمو السنوي حتى ذلك العام بحدود ٢,٥٪ سنويا . ويعكس ذلك الطلب على البتـرول خلال تلك المرحلة وذلك لملء خزانات الدول الصناعية من البترول تحضيرا للمرحلة القادمة .

(١) انظر الفصل الخاص بالسوق البترولية .

(٢) احصائيات الأوبك عام ١٩٨٦ ص١٤ الأرقام مقربة .

وخلال عام ١٩٧٧ وصل انتاج دول أوبك إلى أعلى مستوياته خلال الفترة المشار إليها آنفا حيث بلغ ٣١,٣ مليون برميل يوميا ، كما أن السوق البترولية اتصفت بالتذبذب ، اذ أن دول أوبك لم تتفق في بداية العام على سعر موحد لمبيعاتها البترولية مستخدمة بما أطلق عليه آنذاك نظام السعرين (The Two-Tier Prices System) وفي منتصف عام ١٩٧٧ وافقت بقية دول[1] أوبك على الانضمام إلى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ، والتخلي عن قرارها بزيادة الاسعار الذي اتفقت عليه في الدوحة خلال شهر ديسمبر / كانون أول عام ١٩٧٦ .

وكانت اللجنة الاقتصادية التابعة لأوبك قد عقدت اجتماعا في فيينا في ١٨ – ٢١ ابريل / نيسان عام ١٩٧٧ حيث قدمت سكرتارية أوبك تقريرا عن تطورات السوق النفطية خلال عام ١٩٧٧ وتطبيقات خطة للطوارىء (Assessment Of Oil Market Situation In 1977 & Application of Contingency Plan) .

وبعد أن اطلع الخبراء على هذا التقرير المقدم ، تم الاتفاق على عدم الحاجة إلى تطبيق أية خطة للطوارىء بسبب توقعات الطلب المنتعش خلال العام على أن تكمل السكرتارية تقديم تقرير آخر في الاجتماع الذي يلي . وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية الذي انعقد في ستوكهولم في ٧ – ١٠ يوليو / تموز عام ١٩٧٧ ناقشت اللجنة تقرير السكرتارية عن برمجة الانتاج البترولي والذي وضحت فيه الخطوط العريضة والأهداف المطلوبة منه . كما أن السكرتارية قدمت محتوىً جديدا لمعالجة الموضوع يهدف إلى تخصيص الطلب المتمم (Allocating Residual Demand) لبترول أوبك على مختلف الدول الأعضاء باستخدام النسبة المتعلقة بمستوى الانتاج الأمثل (Optimum Production Profile) لكل دولة عضو على مجموع مستوى الانتاج الأمثل لدول أوبك .

إلا أن الاتفاق لم يتم إلا فيما يتعلق بمتابعة الموضوع ودراسة التقرير المقدم من السكرتارية بصورة أعمق .

---

(١) اعلن ذلك السكرتير العام لمنظمة الأوبك .

وفي ٧ – ١١ نوفمبر / تشرين ثانٍ من عام ١٩٧٧ اجتمعت اللجنة الاقتصادية في فيينا وبعد أن استعرضت الأوضاع الاقتصادية العالمية وارتفاع نسب التضخم العالمية وانخفاض القوة الشرائية لقيمة برميل أوبك البترولي(١) . أوصت الأغلبية بتعـديل المستوى السعري ما بين ١٠ إلى ٢٦٪ ، إلا أن الاجتماع تمخض عن مناقشة موضوع سياسة التسعير البعيدة الأمد للدول الأعضاء (Long-Term Pricing Policy Of OPEC Member Countries) حيث تمت منـاقشـة العرض والطلب على نفـط الأوبك مستقبلا بعد الارتفاع الكبير لاستهلاك الوقود السائل داخل دول منظمة أوبك نفسها .

وخلال عام ١٩٧٨ انخفض انتاج أوبك من النفط الخام إلى حوالي ٢٩,٨ مليون برميل يوميا حيث كانت نسبة الانخفاض بحدود مليون ونصف مليون برميل يوميا .

وفي المؤتمر الوزاري الثاني والخمسين الذي انعقد في فيينا خلال ديسمبر / كانون أول عام ١٩٧٨ استعرض الوزراء موضوع تآكل القوة الشرائية والعوائد البترولية بسبب انخفاض قيمة الدولار وارتفاع نسب التضخم ، وقرر تعديل قيمة برميل بترول الاشارة بمعدل ١٠٪ وعلى مراحل خلال عام ١٩٧٩ . إلا أن موضوع برمجة الانتاج لم يكن موضوع مناقشة خلال عام ١٩٧٨ بسبب التوقعات التي كانت تشير إلى تحسن الطلب العالمي على البترول .

وحـدثت في عام ١٩٧٩ تطورات مؤثـرة ومهمـة وخصـوصا في منطقة الخليج العربي ، اذ دفعت حالة الاضطراب والثورة في ايران المتعاملين في السوق البترولية إلى القلق الشديد خشية انقطاع الامدادات البترولية من المنطقة ، وفي نفس الوقت ارتفع الطلب على البترول مما أدى إلى ارتفاع معدل انتاج أوبك إلى حوالي ٣٠,٩ مليون برميل يوميا في حين انخفض معدل الانتاج الايراني من البترول إلى حوالي ٣,٢ مليون برميل يوميا في نفس العام مقارنة بحوالي ٥,٢ مليون برميل يوميا في العام السابق . ولقد أدت كل هذه العوامل إلى تعديل سعر بترول الاشارة من ١٣,٣٣٩

---

(١) ما عدا ممثل المملكة العربية السعودية الذي اشار إلى صعوبة تحقيق ذلك بسبب وجود فائض في السوق خلال نهاية العام .

دولار للبرميل في يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٩ إلى ٢٤,٠ دولارا للبرميل عند نوفمبر / تشرين ثانٍ من نفس العام .

وقد ناقش اجتماع اللجنة الاقتصادية الثامن والأربعون الذي انعقد في فيينا خلال عام ١٩٧٩ مسـألة الوصـول ، ومن خلال دراسات فنية واقتصادية ، إلى معـادلة ممكنة تخص سياسات التسعير البعيدة الأمد ، وأشار تقرير اللجنة إلى أهمية دراسة صورة العرض والطلب العالمي المستقبلية على البترول وكلفة مصادر الطاقة البديلة وتوقعاتها في المستقبل على الأسس التالية :

أ - ان أوبك سوف تستمر في لعب دور رئيسي في سوق البترول .

ب - منع انتاج أوبك البترولي من الانجذاب إلى الطلب العالمي على البترول بحيث يتعدى الطاقة المثلى ، كذلك منع انسحاب بترول أوبك من السوق البترولية عند توافر الاحتياطيات البترولية الكافية .

لقد كان الاتجاه يميل نحو برمجة الانتاج خلال تلك الفترة وذلك عن طريق موازنة العرض والطلب العالمي على البترول في السوق عن طريق تعديلات سعر الاشارة في السـوق (Demand Adjustment Approach) ويـلاحـظ أن ارتفـاع الطلب على البترول حينها كان يعود إلى المخزون البترولي في الدول الصناعية الرئيسية بمزيد من كميـات البتـرول حيث وصل حجم[1] المخزون البترولي في دول وكالة الطاقة الدولية (IEA) في ٣١ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٤٢٦ مليون طن ، ويمثل هذا الرقم ١٢٩ يوما من الاستيرادات الصافية من البترول كما يمثل زيادة قدرها ٧,٨٥٪ عن بداية عام ١٩٧٩ .

أدى ذلك إلى قفزة كبيرة في الأسعار الفورية[1] في مختلف الاسواق البترولية حيث

---

(١) OPEC (Annual Report 1979. صفحة ٦٧ وتشمل التقديرات مختلف أنواع التخزين سواء التشغيلي أو التجاري أو الاستراتيجي .

(٢) انظر فصل توقعات السوق .

جنت الشركات البترولية الكبرى أرباحاً كبيرة جدا من الفارق بين الأسعار الفورية والأسعار الرسمية المقرة من قبل مؤتمرات أوبك خلال ذلك العام . لذلك فقد تقرر عقد اجتماع قمة لدول أوبك في بغداد عند أواخر عام ١٩٨٠ لوضع سياسة استراتيجية لانتاج وتسعير البترول . ولكن صورة العرض والطلب العالمي على البترول اختلفت في عام ١٩٨٠ اذ تميزت بعدم التوازن وارتفاع معدل العرض على الطلب مما أدى إلى تسهيل عملية التخزين البترولي في الدول الصناعية كما انخفض معدل انتاج أوبك إلى ما يقارب ٢٦,٨ مليون برميل منخفضا بنسبة ١٣,٣ مقارنة بعام ١٩٧٩ .

وخلال العام تم تعديل سعر بترول الاشارة أربع مرات حيث كان قد حدد بحوالي ٢٦ دولارا للبرميل في يناير / كانون الثاني ارتفع إلى حوالي ٣٢ دولارا في نوفمبر / تشرين الثاني من نفس العام .

كما اندلعت الحرب العراقية الايرانية في سبتمبر / أيلول من نفس العام مما ألغى فكرة عقد مؤتمر لقمة دول أوبك الذي كان قد اتفق على أن يعقد في عام ١٩٨٠ . كما أن انتاج البترول من مناطق من غير دول[1] أوبك قد ازداد خلال العام بحدود مليون برميل يوميا معوضا عن تقلص انتاج دول أوبك وانخفاض انتاج البترول الايراني والعراقي .

ولقد أكدت اللجنة الاقتصادية[2] في توصيتها إلى المؤتمر الوزاري أن حالة عدم التوازن بين العرض والطلب تستدعي تدخل المؤتمر الوزاري عن طريق وضع اجراءات منظمة لانتاج البترول في دول أوبك .

(Production Adjustment Measures) وتحت ظل مستوى السعر الذي سيقرره المؤتمر الوزاري ، بعد أن توافرت كميات كبيرة من المخزون البترولي قدرت

(١) تقرير اللجنة الاقتصادية (٥١) الذي عقد في فيينا ١٤ - ٢٠ مايو / آيار عام ١٩٨٠ .

(٢) تقرير اللجنة الاقتصادية في الاجتماع الحادي والخمسين الذي انعقد في فيينا للفترة من ١٤ - ٢٠ مارس / آذار عام ١٩٨٠ .

حينذاك بحوالي ٥,٥ مليون برميل يوميا وبحوالي ٢,٥ إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا لاستهلاك الفصلين الثاني والثالث من عام ١٩٨١ ، بيد أن اجراءات تنظيم الانتاج كمياً لم تتخذ خلال عام ١٩٨٠ ، على أن قرارات التسعير التي تمخضت عن المؤتمرات[1] الوزارية خلال العام كانت تهدف بالتأكيد إلى إيجاد حالة من التوازن (Equilibrium) ما بين العرض والطلب على البترول وذلك لايقاف حركة التخزين البترولي والتي كانت تضر المستهلكين والمنتجين على حد سواء .

ولقد اتخذت عدة اجراءات في مرحلة تحول السوق البترولية ، من سوق البائع إلى سوق المشتري أدت بالاضافة إلى تأثيرات انخفاض الطلب العالمي على بترول أوبك إلى مستويات الانتاج التالية لدول أوبك .

السنة	الانتاج (بملايين[2] البراميل يوميا)
١٩٨١	٢٢,٦
١٩٨٢	١٨,٩٩
١٩٨٣	١٦,٩٩
١٩٨٤	١٦,٣
١٩٨٥	١٥,٤
١٩٨٦	١٨,٣
١٩٨٧	١٧,٣
١٩٨٨	١٩,٦٨

وتشكل أرقام انتاج أوبك مقارنة بمستويات الانتاج العالمية خلال هذه المرحلة الممتدة من عام ١٩٨١ وإلى الوقت الراهن . نسبة تتراوح عند ٣٣,٩٪ من الانتاج العالمي بينما كانت هذه النسبة تتراوح فوق ٥٠٪ عند المرحلة السابقة التي تطرقنا إليها آنفا .

(١) الاجتماع السابع والخمسون - الجزائر ٩ - ١١ يونيو / حزيران ١٩٨٠ .

(٢) احصائيات أوبك لعام ١٩٨٦ واحصائيات الطاقة والنفط فبراير / شباط ١٩٨٩ - أوبك .

بدأت آثار اجراءات ترشيد الطاقة واحلال بعض مصادر الطاقة البديلة في الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة للبترول تظهر واضحة في عام ١٩٨١ فانخفض الاستهلاك البترولي في العالم الصناعي انخفاضا من ٤٧,٧٥ مليون برميل يوميا (من غير الدول ذات التخطيط المركزي) إلى حوالي ٤٩ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٠[١] وفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية . وعلى هذا الأساس فقد انخفض الانتاج البترولي لدول أوبك في عام ١٩٨١ إلى حوالي ٢٢,٦ مليون برميل يوميا غير أن سعر بترول الاشارة ارتفع إلى ٣٤ دولارا للبرميل في شهر أكتوبر / تشرين الأول من ذلك العام وفي الوقت الذي استمر فيه معدل المخزون البترولي بمستواه المرتفع والذي يقارب ٥,٢ مليون برميل يوميا .

أقر غالبية وزراء أوبك في مؤتمرهم الستين الذي عُقد في جنيف خلال شهر مايو / آيار عام ١٩٨١ تخفيض الانتاج بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ١ يونيو / حزيران من نفس العام نظرا للظروف المحيطة بأسواق البترول العالمية وبدء اختلاف دول أوبك في استخدام سعر موحد لمبيعاتهم البترولية .

وفي شهر أكتوبر / تشرين أول من نفس العام[٢] اجتمع وزراء أوبك مرة أخرى للنظر في موضوع تقلبات السوق ووضع نظام موحد للتسعير من أجل وضع الشروط المناسبة لاستقرار السوق البترولية ، وبذلك تحدد سعر موحد لبترول الاشارة وبحدود ٣٤ دولارا للبرميل .

بدأت الدول الصناعية بعد هذا القرار تطبيق المزيد من الاجراءات للحفاظ على الطاقة وتخفيض استهلاك البترول فيها بشكل جوهري حتى عام ١٩٨٣ حيث انهار عندها السعر الموحد للبترول الذي كانت قد وضعته دول أوبك كما أن معدل انتاج أوبك استمر بالانخفاض حتى وصل إلى حوالي ١٦,٩ مليون برميل عام ١٩٨٣ وهو يمثل نصف الانتاج البترولي عام ١٩٧٩ . إلا أن اقرار مستوى الانتاج لم يكن خاضعا لتقلبات السوق البترولية بشكل محض ، فقد أشار مؤتمر أوبك

(١) تقرير اجتماع اللجنة الاقتصادية الرابع والخمسون فيينا ٤ - ٩ مارس / آذار ١٩٨١ .
(٢) الاجتماع الحادي والستون - جنيف ٢٩ اكتوبر / تشرين اول ١٩٨١ .

الثالث والستون الذي انعقد في فيينا في مارس / آذار من عام ١٩٨٢ إلى أهمية استقرار السوق البترولية ، وإلى أهمية المحافظة على سعر موحد للبترول كما أكد أيضا على أهمية اتخاذ اجراءات ضرورية لاستقرار هيكل السعر والسوق البترولية وعلى هذا الأساس فقد اتفق الوزراء على أن يكون السقف الانتاجي (OPEC Production Ceiling) ١٨ مليون برميل يوميا اعتبارا من ١ ابريل / نيسان من عام ١٩٨٢ ، وان يراجع هذا السقف حسب الظروف المتحققة بناء للعرض والطلب العالميْ على البترول . وعليه فقد اتفق المؤتمر أيضا على تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة لمتابعة السوق البترولية واعطاء التوصيات اللازمة حول هذا الموضوع (Ministerial Market Monotoring Committee) . وفي المؤتمر الرابع والستين لوزراء أوبك الذي انعقد في كيتو – الاكوادور في مايو / آيار من عام ١٩٨٢ استمع المؤتمر إلى شرحٍ وافٍ عن السوق البترولية قدمه وزير البترول في دولة الامارات ورئيس لجنة متابعة السوق وأقر استمرار نفس السقف الانتاجي المشار إليه آنفا .

أما في الاجتماع السادس والستين لمؤتمر وزراء أوبك الذي انعقد في فيينا ، ١٩ – ٢٠ ديسمبر / كانون أول عام ١٩٨٢ فقد اتفق الوزراء على ألا يتعدى سقف انتاج أوبك لعام ١٩٨٣ حدود ١٨,٥ مليون برميل يوميا وعلى أن توزيع حصص الانتاج فيما بين دول أوبك يقتضي موافقة كل حكومة على الحصة المقترحة لها وقد كان ذلك من أصعب الاجراءات التي واجهت دول أوبك عندما قررت اخضاع انتاجها من البترول إلى كميات محددة حسب حالات السوق البترولية .

ولقد لاحظت اللجنة الاقتصادية في اجتماعها عند أواخر عام ١٩٨٢[١] الضغوط التي يتأثر بها انتاج أوبك ، وعلى رأسها الاسعار الفورية والمخزون البترولي . ولقد شعرت اللجنة بأن هنالك سحبا كبيرا من المخزون البترولي في عام ١٩٨٢ قدر معدله بحوالي ٢ إلى ٢,٥ مليون برميل يوميا .

وفي مطلع عام ١٩٨٣ ، انهارت السوق البترولية ووضعت أوبك أمام مفترق

(١) الاجتماع السابع والخمسون في فيينا للجنة الاقتصادية – للفترة من ٨ – ١٣ نوفمبر / تشرين ثانٍ ١٩٨٢ .

طرق لابد أن تسير على أحدها . فالأسعار البترولية الفورية في انخفاض حاد وكذلك كان الطلب على بترول أوبك ، لذا كان لابد لوزراء أوبك من الاجتماع واقرار حل ما ، وعليه عقد الاجتماع الشهير في لندن في ١٤ مارس / آذار ١٩٨٣ والذي توصل إلى ما يلي بعد فترة طويلة من المناقشات :

- تحديد سعر بترول الاشارة (Official Price Of Market Crude) بـ ٢٩ دولارا للبرميل الواحد .

- اقـرار سقف انتاجي بحدود ١٧,٥ مليون برميل يوميا لدول أوبك مع وضع حصص انتاجية لكل دولة على أن يتم العمل بهذا السقف للفترة المتبقية من عام ١٩٨٣ . ولم يتم تخصيص حصة انتاجية (QUOTA) للمملكة العربية السعودية والتي كان من المفترض أن تقوم بدور المنتج المرن (Swing Producer) لمعادلة العرض والطلب في السوق البترولية .

- كمـا أوصى المؤتمر بأن على الدول الأعضاء الامتناع عن اعطاء الحسومات السعرية تحت أي غطاء .

وفي ١٨ يوليو / تموز من عام ١٩٨٣ انعقد مؤتمر وزراء أوبك في هلسنكي - فنلنـدا واستعـرض التطورات في السوق البترولية والتي قدمها وزير بترول دولة الامارات العربية المتحدة . فأقر المؤتمر بناء على ذلك التقرير بوجود ما يدل على امكانية استقرار في السوق البترولية نتيجة التطبيق الناجح لقرارات أوبك الانتاجية والتسعيرية ، بيد أن السوق البترولية كانت هشة وضعيفة في أواخر ذلك العام . وفيما يلي توزيع للحصص الانتاجية التي أقرت في عام ١٩٨٣ :

توزيع الحصص الانتاجية لدول الاوبك في عام ١٩٨٣

(الف برميل / يوميا)

الدولة	الحصة الانتاجية الف برميل يوميا	الدولة	الحصة الانتاجية الف برميل يوميا
الجزائر	٧٢٥,٠	الكويت	١٠٥٠,٠
الاكوادور	٢٠٠,٠	ليبيا	١١٠٠,٠
الغابون	١٥٠,٠	نيجيريا	١٣٠٠,٠
اندونيسيا	١٣٠٠,٠	السعودية	٤٩٧٥,٠
ايران	٢٤٠٠,٠	فنزويلا	١٧٠٠,٠
العراق	١٢٠٠,٠	الامارات	١١٠٠,٠
		المجموع	١٧٥٠٠,٠

وفي عام ١٩٨٤ استمر انتاج أوبك بالانخفاض ولكن بمستويات بسيطة وبلغ معدله بحدود ١٦,٣ مليون برميل يوميا أي بما يزيد عن ٦٥٠ ألف برميل يوميا دون معدله لعام ١٩٨٣ . كما استمر الاستهلاك العالمي للبترول بالانخفاض وكذلك انخفضت الاسعار الفورية (وخصوصا انخفاض أسعار نفوط بحر الشمال في نهاية أكتوبر / تشرين أول) . ومع ضعف السوق البترولية العام وعدم التزام بعض دول أوبك بقراراتها . أدى ذلك في نهاية الأمر إلى قيام بعض دول أوبك ببيع البترول بسعر السوق حتى يمكن لها الاحتفاظ بحصتها التقليدية في السوق البترولية .

وكانت اللجنة الاقتصادية[١] التابعة لمنظمة أوبك قد حددت أسباب ضعف السوق البترولية والمؤثرة على انتاج أوبك بما يلي :

١ - أن حجم الطلب البترولي وخصوصا في الفصل الرابع من عام ١٩٨٤ كان

---

(١) تقرير اللجنة الاقتصادية الحادي والستون المقدم إلى المؤتمر الثاني والسبعين فيينا ١٠ - ١٤ ديسمبر / كانون أول ١٩٨٤ .

دون المتوقع – بسبب بطء تطور الاداء الاقتصادي العالمي ، وقوة الدولار واعتدال الطقس .

٢ – عدم التـزام بعض دول أوبـك في قراراتها حيث انتج البعض فوق حصته المقررة مما أعطى انطباعا إلى السوق أن دول أوبك مستعدة لزيادة عرضها البترولي لسد كل احتياجاته .

٣ – سحب مكثف من المخزون البترولي الموجود في الدول الصناعية ، في محاولة لخلق ضغط على دول أوبك ، من أجل تخفيض الأسعار البترولية .

٤ – كانت بعض دول أوبـك تبيع بأقل من الأسعار الرسمية للبيع (OSP) عن طريق اعطاء الحسومات ومد فترة الدفع وزيادة مرونتها وتسهيل شروطها ، وزيـادة هامش الأربـاح للشركـات البترولية ، والبيع في أسواق الاتفاقات الثنائية وغيرها مما أدى إلى زيادة في حجم البترول المطروح في الأسواق الفورية .

ولقد أوصت اللجنة بأن يقوم المؤتمر الوزاري بالتأكيد على عدم زيادة الانتاج فوق الحصص الانتـاجية ومستوى أسعار البيع الرسمية المقررة والامتناع عن اعطاء الحسومات السعرية بكل أشكالها .

وفي المؤتمر السبعين المنعقد في فيينا في ١١ يوليو / تموز عام ١٩٨٤ اطلع المؤتمر على هذه التطورات وخصوصا من رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة السوق وأكـد بشكـل عام على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات من أجل استقرار السوق البترولية . كما شكل المؤتمر وفودا إلى الدول الأعضاء في المنظمة للتأكيد على أهمية التزام دول أوبك بقراراتها وخصوصا ما يتعلق بالحصص الانتاجية والاسعار . كما قرر بعد أن أخذ انتاج البترول من دول غير أوبك يؤثر في السوق البترولية وعلى انتاج وحصص دول أوبك ، فتح باب المشاورات والاتصالات مع هذه الدول لغرض حثهـا على التعـاون للحصـول على الفـائدة المشتركة ولضمان استقرار السوق والأسعار إلا أن أوضاع السوق استمرت في التدهور مما استدعى انعقاد مؤتمر

استثنائي وهو المؤتمر الحادي والسبعون لوزراء أوبك الذي انعقد في جنيف في ٣١ أكتوبر تشرين أول للنظر في موضوع خفض الاسعار البترولية لشركة النفط البريطانية (BNOC) وشركة بترول النرويج وكذلك أسعار البترول النيجيري وفي الاجتماع نوه الوزراء بأن المستفيد من استقرار السوق ليس دول أوبك فقط بل المجموعة الدولية بشكل عام ، لذلك فإن على دول أوبك الدفاع عن هيكل السعر البترولي الرسمي (٢٩ دولاراً للبرميل) . ومن أجل هذا الغرض فإن المؤتمر قرر واعتبارا من ١ نوفمبر / تشرين ثانٍ ١٩٨٤ ، وبشكل مؤقت تخفيض حجم السقف الانتاجي لأوبك من ١٧,٥ إلى ١٦ مليون برميل يوميا ، أي تخفيض ١,٥ مليون برميل يوميا وزع على الدول الأعضاء كالتالي :

الدول الاعضاء	حجم التخفيض (آلاف البراميل اليومية)
– الجزائر	٦٢
– الاكوادور	١٧
– الغابون	١٣
– اندونيسيا	١١١
– الجمهورية الاسلامية الايرانية	١٠٠
– العراق	–
– الجماهيرية الليبية	١١٠
– الكويت	١٥٠
– نيجيريا	–
– الامارات العربية المتحدة	١٥٠
– دولة قطر	٢٠
– فنزويلا	١٢٠
– المملكة العربية السعودية	٦٤٧
– المجمـوع	١,٥٠٠

وفي الاجتماع الثاني والسبعين لمؤتمر وزراء دول أوبك المنعقد في جنيف ، ٢٩ ديسمبر / كانون أول من عام ١٩٨٤ استعرض المؤتمر تقرير السوق الذي قدمه وزير بترول دولة الامارات ورئيس اللجنة الوزارية لمتابعة السوق والذي أكد فيه على أهميـة السيطرة على الانتاج البترولي لدول أوبك بناء على ذلك وبسبب الظروف المحيطة المتمثلة في صعوبة السيطرة على الحصص الانتاجية ومستويات الأسعار المقدمة من الدول الأعضاء فقد قرر المؤتمر المذكور تكوين نظام داخلي للمراقبة والسيطرة على الانتاج البترولي (System Of Internal Check & Control On Production) وكـذلك مراقبـة المبيعـات والأسعار وغيرها من العوامل المؤثرة على السـوق وعـلى الانتـاج فشكل لجنة وزارية[1] من أجل وضع أية اجراءات تراها مناسبة لضمان هدف المراقبة والسيطرة على الانتاج على أن تعمل سكرتارية أوبك كسكرتارية لتلك اللجنة .

وفي عام ١٩٨٥ حدثت تطورات أخـرى ، فلقـد انخفض سعر البيع الرسمي لبترول الاشارة إلى ٢٨ دولارا للبرميل كما تبين أن هنالك تغيراً لهيكل الطاقة العالمي على مدى السنوات العشر التي سبقت بحيث أن مصادر الطاقة من غير البترول ، وبشكل عام الطاقة النووية والفحم ، قد أخذت[2] بعضا من حصص البترول في سوق الاستهلاك والطلب .

وبذلك انتهى العام بمعدل انتاجي لدول أوبك بحدود ١٥,٤ مليون برميل يوميا من البترول وهذا المعدل أقل بحدود ٦٠٠ ألف برميل يوميا من السقف الانتاجي لعام ١٩٨٤ والمقدر بحوالي ١٦,٣ مليون برميل يوميا .

وفي عام ١٩٨٦ ساءت الأوضـاع في السـوق البترولية إلى حد كبير فعلى اثر اشتداد منافسة دول أوبك فيما بينها وبين غيرها ونجاح اجراءات الدول الصناعية

---

(١) تشكلت اللجنة برئاسة الشيخ احمد زكي يماني - وزير البترول في المملكة العربية السعودية آنذاك ومعالي الدكتور مانع سعيد العتيبة وزير بترول الامارات والسيد سوبروتو وزير الطاقة الاندونيسي والسيد تام ديفيد ويست وزير الطاقة النيجيري والسيد ارتورو هرنانديز وزير الطاقة الفنزويلي .

(٢) انظر تطورات السوق البترولية في المبحث القادم .

الرئيسية تجاه دول أوبك سواء على صعيد تخفيض الأسعار البترولية أو على صعيد تحجيم انتاج أوبك وحصتها في الأسواق البترولية . انتشرت الفوضى في السوق البترولية ، ولم يعد بالامكان السيطرة على حصص الانتاج والأسعار للدول الأعضاء في أوبك خصوصا بعد انخفاض الأسعار الفورية المستمر والذي بدأ اعتباراً من نوفمبر / تشرين ثانٍ عام ١٩٨٥ .

فارتفع معدل الانتاج البترولي في دول أوبك بسبب حرب الأسعار التي أسفرت عن طرح كميات اضافية من الانتاج البترولي وفق أسعار السوق الفورية أو وفق نظام الاسعار المرتجعة ، فوصل إلى حدود ١٨,٣ مليون برميل يوميا ، وفي الوقت الذي قدرت(١) فيه عوائد دول أوبك منه عند حدود ٧٧,١ مليار دولار في عام ١٩٨٦ مقابل ١٣٢ مليار دولار في عام ١٩٨٥ . كذلك فقد انخفض تطور الاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٦ في معدل نموه اذ استقر عند معدل قدره ٢٪ بعد أن كان يتراوح بحدود ٢,٧٪ خلال عام ١٩٨٥ .

وعلى الرغم من أن قرارات المؤتمر الوزاري الاستثنائي السابع والسبعين الذي انعقد في جنيف خلال الفترة مارس / آذار - ابريل / نيسان من عام ١٩٨٦ أشارت إلى أن معدل سعر الاشارة لدول أوبك هو ٢٨ دولارا للبرميل وأن معدل سقف الانتاج لدول أوبك خلال الفصلين الثالث والرابع من العام المذكور سيكون ١٦,٣ و١٧,٣ مليون برميل يوميا على التوالي ، فقد استمرت السوق الفورية بالضعف وتميزت بالفائض البترولي كما استمر ارتفاع انتاج أوبك خصوصا خلال منتصف العام بسبب اتفاقيات الأسعار المرتجعة (Net Back Deals) مما أدى بالمؤتمر الوزاري(٢) إلى تخفيض السقف الانتاجي لشهري سبتمبر / أيلول وأكتوبر / تشرين أول من نفس العام إلى حوالي ١٦ مليون برميل وعلى نفس نسب الحصص الانتاجية المقررة للأعضاء في أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٨٤ .

---

(١) OPEC annual Report 1986, P.8

(٢) الاجتماع الثامن والسبعون جنيف ٢٨ يوليو / تموز إلى ٥ اغسطس / آب ١٩٨٦ .

ثم تذبذب السوق ما بين تحسن وضعف حتى نهاية العام عندما انعقد مؤتمر وزراء أوبك الثمانون في ديسمبر / كانون أول في مدينة جنيف وحيث اتفق الوزراء على اعادة توحيد التسعير البترولي باستخدام سلة من سبعة نفوط كان معدلها هو ١٨ دولارا للبرميل (Bench Mark Price) كذلك اتفق الوزراء على أن معدل انتاج أوبك للفصلين الأول والثاني من عام ١٩٨٧ سيكون بحدود ١٥,٨ مليون برميل يوميا وفقا للحصص التالية :

الدول الأعضاء	الحصص الانتاجية (الف برميل يوميا) (نصف عام ١٩٨٧)
– الجزائر	٦٣٥
– الاكوادور	٢١٠
– الغابون	١٥٢
– اندونيسيا	١,١٣٣
– ايران	٢,٢٥٥
– العراق	١,٤٦٦
– الكويت	٩٤٨
– ليبيا	٩٤٨
– نيجيريا	١٢٣٨
– قطر	٢٨٥
– السعودية	٤١٣٣
– الامارات العربية المتحدة	٩٠٢
– فنزويلا	١,٤٩٥
– المجموع	١٥,٨٠٠

وخلال عام ١٩٨٧ تحسنت الأوضاع في السوق البترولية إلى حد ما ، وبدأت أسعار البترول في السوق البترولية تتفق مع السعر الرسمي الذي اقر في أواخر العام الذي سبق وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في ٢٨ يونيو / حزيران عام

١٩٨٧ تم الاتفاق على الحفاظ على هيكل السعر الموحد كما اتفق على زيادة الحصص الانتاجية للنصف الثاني من عام ١٩٨٧ إلى حوالي ١٦,٦ مليون برميل يوميا وفقاً لما يلي :

الدول الاعضاء	آلاف البراميل اليومية الحصص الانتاجية للنصف الثاني من عام ١٩٨٧	آلاف البراميل اليومية[1] الحصص الانتاجية للنصف الثاني من عام ١٩٨٨ ولبداية عام ١٩٨٩
- الجزائر	٦٦٧	٦٩٥
- الاكوادور	٢٢١	٢٣٠
- الغابون	١٥٩	١٦٦
- اندونيسيا	١,١٩٠	١,٢٤٠
- ايران	٢,٣٦٩	٢,٦٤٠
- العراق	١,٥٤٠	٢,٦٤٠
- الكويت	٩٩٦	*١,٠٣٧
- ليبيا	٩٩٦	١,٠٣٧
- نيجيريا	١,٣٠١	١,٣٥٥
- قطر	٢٩٩	٣١٢
- السعودية	٤,٣٤٣	*٤,٥٢٤
- الامارات	٩٤٨	٩٨٨
- فنزويلا	١,٥٧١	١,٦٣٦
المجموع	١٦,٦٠٠	١٨,٥٠٠

غير ان معدل انتاج أوبك والبالغ ١٧,٣ مليون برميل يوميا خلال عام ١٩٨٧ كان أعلى من معدل السقف الانتاجي المقرر لكل عام ١٩٨٧ والذي تحدد بـ ١٦,٢ مليون برميل يوميا .

(*) بالاضافة إلى نصف انتاج المنطقة المحايدة .

(١) سكرتارية أوبك (مباشرة) وبتروليوم ايكونومكس . يناير ١٩٨٩ ص٣٣ .

وفي الاجتماع الوزاري للمؤتمر الذي انعقد في فيينا في ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٨٧ أقر المؤتمر الالتزام بشكل جدي بالسعر الموحد والمقدر بحوالي ١٨ دولارا للبرميل كما انفض الاجتماع عن قرار يلزم الدول الأعضاء بنفس نسب الحصص البترولية السابقة لسقف انتاجي قدره ١٥,٠٦ مليون برميل يوميا خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ على ألا يشمل هذا السقف انتاج العراق من البترول نظرا للظروف الخاصة التي يمر بها .

إلا أن مستويات الأسعار في السوق النفطية الفورية عادت إلى التدهور ومن ثم إلى التذبذب ولم توضع قضية السيطرة ومراقبة الانتاج والتسعير محل التطبيق العملي كما اتفق عليه سابقا . وبذلك وفي أوائل عام ١٩٨٨ عاد الجميع إلى اعتماد أسعار السوق الفورية بسبب عدم موافقة الشركات البترولية الدولية على شراء النفط بنفس الشروط السعرية المعلنة من المؤتمر المشار إليه .

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٨٨ تم الاتفاق على تحديد الحصص الانتاجية لدول أوبك بما لا يزيد عن ١٨,٥ مليون برميل يوميا في الوقت الذي كان فيه معدل انتاج أوبك بحدود ١٩,٦٨ مليون برميل يوميا لكل العام . ونود الاشارة هنا إلى أن تحديد الحصة الانتاجية لدولة الامارات يجب أن تكون عند معدل ١,٥ مليون برميل يوميا اذا تم حساب ذلك وفقا للاحتياطيات البترولية فيها .

إن برمجة الانتاج تبقى مرتبطة بالسوق البترولية وبالتطورات الحاصلة في عملية التوازن المستقبلي للعرض والطلب على البترول ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتباط حتى نهاية القرن الحالي وبعد أن تستنفد الاحتياطيات البترولية من بعض المناطق من دول أوبك ومن غير دول أوبك .

إن على دول أوبك مراقبة تطور الطلب على البترول في الأسواق ، مراقبة دقيقة وتحديد مستويات الانتاج والحصص والأسعار بصورة دقيقة حتى يمكنها ذلك من وضع السقف الانتاجي الملائم لحجم الطلب البترولي والمناسب لتطور الأسعار في الأسواق .

ثالثاً : احتياطي البترول :

الاحتياطي الثابت هو كميات البترول المتبقية في باطن الأرض ، والمقدرة على أساس المعلومات الجيولوجية والهندسية التي تؤكد بصورة معتدلة أنها قابلة للاستخراج في الوقت الحاضر والمستقبل من المكامن البترولية المعروفة وتحت الظروف الاقتصادية السائدة والطرق الفنية المستخدمة في استخراج البترول .

ويتغير الاحتياطي القابل للاستخراج بتغير الظروف الاقتصادية وخاصة تغير الأسعار .

كما أن التقدم التكنولوجي والتحسن في الطرق الفنية في استخرج البترول هو الآخر قد يزيد من الاحتياطي ويغير في عامل الاستخراج (Recovery Factor) هذا فضلا عن أن عامل الاستخراج نفسه يتغير من منطقة إلى أخرى حسب الطبيعة الجيولوجية لوجود البترول[١] .

وتختلف تقديرات الاحتياطي باختلاف المصادر حيث تؤثر عليها في بعض الأحيان القضايا الفنية والسياسية كما أن بعض التقديرات غير مدروسة دراسة عملية ولا تعطي صورة حقيقية عن الاحتياطي وكذلك فإن تقديرات بعض شركات البترول لا يمكن الاعتماد عليها كليا .

وهناك الاحتياطي المحتمل ((Probable Reserve) وهو يشمل الكميات الاضافية والمرجح استخلاصها بصورة معقولة بالأساليب التكنولوجية المعروفة أو التي ستصبح في متناول اليد قريبا ضمن الظروف الاقتصادية المتاحة ، وتشمل الاحتياطات المحتملة امتدادات المكامن الثابتة ، والمكامن الثانوية غير المطورة ،

---

(١) يعرف عامل الاستخراج بأنه العلاقة بين الاحتياطي الثابت الممكن استخراجه وبين مجموع الاحتياطي الموجود في المكامن البترولية في باطن الأرض ، ويحدد بنسبة ، وتختلف هذه النسبة من منطقة إلى أخرى حسب الظروف الجيولوجية المحلية وكذلك التغير التكنولوجي .

وتشمل أيضا المناطق التي يشملها عامل الاستخراج الثانوي. (Secondary Re-cover) والتي تتطلب اتخاذ بعض الأساليب لكي يمكن الانتاج منها ، مثل حقن الماء أو حقن الغاز بالاضافة إلى الأساليب التكنولوجية المحتمل اكتشافها في المستقبل .

أما المرحلة الأخيرة من الاحتياطي فهي مرحلة الضخ المصطنع أو (Artificial Lefting) وهو ما يحدث عندما تهرم الحقول البترولية اذ تلجأ الدول إلى هذا الأسلوب من الانتاج .

ولا يوجد اختلاف كبير في تقديرات الاحتياطي الموجود في باطن الأرض بين المعنيين في شؤون البترول ، وانما يقع الاختلاف في تقديرات الاحتياطي الممكن استخراجه (الاحتياطي الثابت) وهذا ناتج عن عدم توافر المعلومات الجيولوجية والفنية الدقيقة اللازمة لاحتسابه ، مما يجعل هذه التقديرات ذات طبيعة نظرية في أحيان كثيرة . ويقدر الاحتياطي الثابت للعالم والذي تشير إليه بعض التقديرات ، بما يزيد عن ٩١١ بليون برميل من البترول عند ١/١/١٩٨٩ على أية حال ، فقد قدرته الاحصائيات المنشورة من قبل منظمة أوبك بحوالي ٨٦٩,٤ بليون برميل من البترول عام ١٩٨٦ بينما قدرته نشرة النفط والغاز العربي ونشرة مجلة النفط والغاز بحدود ٨٩٠ بليون برميل عند أواخر عام ١٩٨٧ .[١]

ومن الواضح أن هنالك قفزة في التقديرات بعد منتصف الثمانينات وذلك بسبب التحديث في التقديرات لاحتياطيات كل من العراق ودولة الامارات العربية وفنزويلا وايران في عام ١٩٨٧ .

يشير التقسيم الجغرافي للاحتياطي الثابت لعام ١٩٨٨ أن منطقة الشرق الأوسط ، والتي يقع فيها أكبر الحقول البترولية تمثل ٦٤,٦٪ من الاحتياطي العالمي واذا أضفنا إليها أفريقيا فإن المنطقتين تمثلان ما يزيد عن ثلثي الاحتياطي

---

(١) جاءت هذه التقديرات متقاربة مع تقديرات (Arab Oil & Gas Jan 88) .
أما تقديرات (BP) في نشرتها لعام ١٩٨٦ فلقد قدرته بحدود ٧٠٣ بلايين برميل .

العـالمي من البتـرول (حوالي ٧٠٪) ، كما يمثل الشرق الأوسط لوحده ٧٠٪ من الاحتياطي العالمي اذا استثنينا الدول الاشتراكية ، وباضافة احتياطي افريقيا ترتفع نسبة المنطقتين معا إلى حوالي ٧٧٪ .

وتلي منطقة الشرق الأوسط من حيث كميات الاحتياطي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية حيث تمثل ١٢,٥٪ من الاحتياطي العالمي ، ويأتي بعدها منطقة الدول الاشتراكية لتمثل ٨,٦٪ ثم افريقيا لتمثل ٦,١٪ .

لقد وصل انتاج أوبك من احتياطياته ولمدة سنوات عديدة ما يزيد عن ٥٠٪ من اجمالي الانتاج العالمي ، أما خلال السنوات الأخيرة وخصوصا عند عام ١٩٨٨ فقد مثل انتاج أوبك ما يزيد عن ٣٣٪ من الاجمالي العالمي للانتاج . أما اذا قارنا انتاج أوبك المتراكم وحتى بداية عام ١٩٨٨ باجمالي الاحتياطي المتراكم لنفس العام فإن ذلك يعني أن أوبك أسهمت بانتاجها لسد الطلب العالمي بما يقارب ٢٦,٣٪ من اجمالي الاحتياطيات العالمية المعروفة(١) المقدرة ويمثل أيضا ما يقارب ٣٦,٧٪ من الاحتياطي المعروف لدول أوبك واذا ما قدرنا أن اجمالي الاحتياطي العالمي المعروف هو بحدود ٩١١,٤ بليون برميل من البترول وأنه سوف لن يكون هنالك اكتشافات جديدة كبرى في العالم أو تطورات فنية فائقة في تطوير الاحتياطيات فإن الاحتياطي العالمي الثابت المعروف الآن سينفد خلال ما يزيد قليلا عن اثنين وأربعين عاما اذا ما بقيت معدلات الاستهلاك والانتاج الحالية على ما هي عليه الآن .

أما إذا زاد الاستهلاك والانتاج بنسبة ٣٪ سنويا فإن الاحتياطيات المعروفة الآن ، من الناحية النظرية ، سوف تنفد خلال ٢٧ سنة ، على افتراض عدم حصول أية زيادة على الاحتياطيات الحالية أو تحسن وسائل الاستكشاف والاستخلاص وتـطويـر الحقـول البترولية ، إلا أن واقع الحال أثبت أن التطوير مستمر لهذه الوسائل وأن التقدم العلمي مستمر في هذا الاتجاه . لذا فإن البترول سوف يبقى كمصدر مهم من مصادر الطاقة إلى فترة بعيدة قادمة .

---

(١) الانتاج المتراكم لأوبك ٢٣٩,٨ بليون برميل منذ بدء الانتاج وحتى نهاية عام ١٩٨٧ ويمثل احتياطها ما يقارب من ٦٩١,٣ بليون برميل عند عام ١٩٨٨ .

وفي العقد الأخير ، تخوف العالم من احتمال نفاد البترول ، لذا جرت عمليات التحـري والاستكشـاف في معظم مناطق العالم وخاصة المناطق المغمورة في قاع المحيـطات ومناطق القطب الشمالي وألاسكا وبحر الشمال والصين ومصر واليمن وغيرها من المناطق والدول . والواقع أن عددا كبيرا من الخبراء والمؤسسات الدولية المتخصصـة اهتمت كثـيرا بتطورات الأحواض الرسوبية الجديدة والتي يحتمل وجـود احتيـاطيـات بترولية فيها ، وقد قدرت الورقة المقدمة إلى المؤتمر البترولي العالمي الثاني عشر[1] بعنوان المصادر العالمية ، للبترول الخام ، والغاز الطبيعي والبيتـومين الطبيعي وشل أويل ، للسيد/ ماسترز احتياطيات البترول عند عام ١٩٨٥ بحدود ٧٩٥ بليون برميل وان الانتاج المتراكم العالمي بحدود ٥٢٤ بليون برميـل ، أما الاحتياطيات المحتملة النهائية (Ultimate Resources) فلقد قدرت بحدود ١٧٤٤ بليون برميل . إلا أن هناك تقديرات أخرى يتوقع بعضها أن تزيد الاحتياطيات المستقبلية عن ٢٢٧٥ بليون برميل بينما أشارت تقديرات أخرى إلى أنها ستكون بحدود ١٤١٩ بليون برميل[2] وإذا ما أخذ التقدير المتوسط فإن ذلك يعني أن الاحتياطيات المعروفة حاليا هي نصف ما يمكن اكتشافه في المستقبل ، وفي هذا المجال لابد أن نشير إلى أن التوقعات لمنطقة الشرق الأوسط لا تزال تمثل أكثر من ٥٠٪ من الاحتياطيات العالمية في المستقبل القريب .

---

(١) انعقد المؤتمر في هيوستن - الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٨٧ .
World Resources At Crude Oil, Natural Gas, C.D. Masters.

(٢) كانت التقديرات في عام ١٩٨٤ هي نحو ١٤١٩.١ بليون برميل وفقا لدراسة نفس الكاتب بعنوان
Global Oil Assessments & Search For Non OPEC OIL 1987.
(جدول رقم (١) منشور في نشرة أوبك صيف عام ١٩٨٧)

تقديرات مجموع الاحتياطي الثابت من البترول الخام (ألف برميل)

الدول او المنطقة	(١) عام ١٩٨٨	٪ النسبة إلى الكل	(٢) عام ١٩٦٦	٪
- **امريكا الشمالية**	**٣٢,٠٩٥٠٠٠**	٣,٥	٣٩,٧٠٢١٠٠	١٠,٢
- الولايات المتحدة	٢٥,٢٧٠٠٠٠			
- كندا	٦,٨٢٥٠٠٠			
- **امريكا الجنوبية والكاريبي**	**١١٤,٣٢١٩٨٠**	١٢,٥	٢٧,٠٩٩٠٠٠	٧,٠
- المكسيك	٤٨,٦١٠٠٠٠			
- دول أخرى	٦٥,٧١١٩٨٠			
- **مجموع نصف الكرة الغربي**	**١٤٦,٤١٦٩٨٠**	١٦,١		
- أوروبا الغربية	٢٢,٤٤٧٨٢٠	٢,٥	٢,٤٢٥١٠٠	٦,٠
- النرويج	١٤,٨٠٠٠٠٠			
- المملكة المتحدة	٥,٢٠٠٠٠٠			
- بقية الدول الأوروبية	٢,٤٤٧٨٢٠			
- **الشرق الأوسط**	**٥٨٨,٧٠٧٢٥٠**	٦٤,٦	٢٣٤,٦٠٧٠٠٠	٦٠,٤
- السعودية	١٦٦,٩٨٠٠٠٠	منها		
- الامارات	١١٦,٨٥٢٠٠٠	(١٢,٨)		
- العراق	١٠٠,٠٠٠٠٠٠			
- الكويت	٩١,٩٢٠٠٠٠			
- بقية الدول	١١٢,٩٥٥٢٥٠			
- **افريقيا**	**٥٥,٢٤٩٧٠٠**	٦,١	٣٢,٥٥٤٥٠٠	٨,٤
- **بقية آسيا وشرق آسيا**	**١٩,٣٥٣٦٥٠**	٢,٢	١١,٦٠٠٤٠٠	٢,٩
- **الدول الاشتراكية**	**٧٩,٢٠٠٠٠٠**	٨,٦	٠,٦٣٣٩٠٠	٠,٣
- الاتحاد السوفياتي	٥٩,٠٠٠٠٠٠			
- الصين	١٨,٤٠٠٠٠٠		٣٩,٩٩٤٠٠٠	١٠,٢
- البقية	١,٨٠٠٠٠٠			
- **مجموع العالم**	**٩١١,٣٧٥٤٠٠**	١٠٠	٣٨٨,٦١٦٠٠٠	١٠٠

(١) المصدر : الصفحات ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ . . Arab Oil & Gas Report 1988 Jan.

* وضعت المكسيك مع دول امريكا اللاتينية .Oil Industry OutLook, 1989, P.29

تطور الاحتياطي والانتاج العالمي من البترول

(ملايين البراميل)

العام	الاحتياطي المؤكد بمليون برميل	الانتاج (بملايين البراميل يومياً)		عدد السنين لاحتياطي / الانتاج
		يومياً	سنوياً	
١٩٦٦	٣٨٨,٦	٣٢,٨	١١,٩٧	٣٢,٥
١٩٧١	٥٦٩,٨	٤٧,٩	١٧,٤٨	٣٢,٦
١٩٧٣	٥٨٠,٥	٥٥,٥	٢٠,٢٦	٢٨,٧
١٩٧٤	٦٥٤,١	٥٥,٨	٢٠,٣٧	٣٢,١
١٩٧٩	٦٣١,٦	٦٢,٨	٢٢,٩٢	٢٧,٦
١٩٨٠	٦٦٤,٧	٥٩,٧	٢١,٧٩	٣٠,٥
١٩٨١	٦٧٦,٧	٥٦,١	٢٠,٤٨	٣٣,٠
١٩٨٣	٧٠٥,٥	٥٢,٧	١٩,٢٣	٣٦,٧
١٩٨٥	٧٧١,٥	٥٣,٢	١٩,٤٢	٣٩,٧
١٩٨٦	٨٦٩,٥	٥٦,٢	٢٠,٥١	٤٣,٧
١٩٨٧	٨٩٠,٠	٥٥,٤	٢٠,٢٢	٤٤,٤
١٩٨٨	٩١١,٣	٥٨,٠	٢١,٢	٤٢,٩

المصدر : احصائيات منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) حتى عام ١٩٨٦ للاحتياطي / والانتاج .

المصدر : لاحصائيات عامي ١٩٨٧ - ١٩٨٨ هو تقديرات الجدول السابق بالاضافة إلى تقديرات Oil Industry OutLook 5th Edition 1989 - 1993, P.29, 1988.

(١) يشير متوسط التقديرات في مختلف الجهات إلى كونه بحدود ٩٠٠ بليون برميل منذ عام ١٩٨٧ كما اشرنا إلى ذلك سابقا . كذلك فإن بعض الآراء حول تقديرات الاحتياطي والتي نشرت في أوائل عام ١٩٨٩ تشير إلى كونه يتحدد بحوالي ٩٩٠ بليون برميل إلا ان هذه التقديرات لم تأخذ طريق التأكيد والتوثيق بعد .

رابعا : الكشوفات المحتملة للبترول في العالم :

كنا قد أشرنا إلى الاحتياطي من البترول الخام في مناطق العالم المختلفة وبينا أنه من الممكن أن ينفد خلال ٤٢ عاماً(١) على أساس معدلات الانتاج الحالية ، وانه سينفد في مدة أقل من ذلك في حالة زيادة معدلات الانتاج عن مستواها الحالي ، ولكن هذا لا يمثل الحقيقة كلها .

فالتحري والتنقيب عن البترول جار في معظم أنحاء العالم ، على اليابسة وفي الجروف القارية وفي أعماق البحار والمحيطات ، وإلى مناطق القطب . كذلك في الحفر إلى أعماق سحيقة تتجاوز الخمسة وعشرين ألف قدم .

ولم تحاول شركات البترول أو الحكومات في السابق اجراء عمليات التحري في كثير من هذه المناطق ، وذلك لارتفاع تكاليف هذه العمليات ، كما أنه كان يشك في جدواها الاقتصادية ، هذا فضلا عن توافر البترول بكميات كبيرة في الشرق الأوسط ، وبكلفة أقل مما جعل شركات البترول والدول المستهلكة له تعتمد على وارداتها من هذه المنطقة .

إلا أنه بعد الزيادة التي حدثت على أسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ والزيادات المتتالية حتى عام ١٩٨١ دفعت شركات البترول إلى التحري والتنقيب في المناطق الأكثر كلفة ، والتي أصبح أمر تطويرها مجديا اقتصاديا من الناحية التجارية ، كذلك ركزت حكومات الدول الصناعية على تطوير مواردها الخاصة من الطاقة ، وذلك للتقليل من الاعتماد على بترول الشرق الأوسط لأسباب مختلفة ، لعل أهمها شعورها باحتمال نقص الامدادات البترولية من هذه المنطقة لأي طارىء كان .

ولقد كان مثال تطوير الاستكشاف والتحري في بحر الشمال والصين وألاسكا خير مثال على تطور البحث والتحري عندما تعدلت وارتفعت أسعار البترول الخام

---

(١) هذا على افتراض ان احتياطي العالم الثابت هو ٩١١ بليون برميل حاليا .

ولفهم طبيعة هذه الكلف وتأثيرها على مستقبل الكشوفات المحتملة للبترول في العالم لابد أن نوضح القضايا التالية :

طيلة فترة السبعينات . والواقع ان التحري والبحث والتطوير لم يشمل المصادر البترولية الخفيفة والثقيلة فقط ، فقد تطور البحث إلى مصادر الطاقة النووية والفحم وبترول السجيل والطاقة الشمسية وغيرها من المصادر التقليدية أو الجديدة والمتجددة .

وفي جانب مقارنة كلف الانتاج فإننا نعتقد أن بترول الشرق الأوسط سيبقى دائما البترول المتوافر بكلفة مناسبة لا سيما وأن معدل كلفته الانتاجية بالمقارنة مع بقية كلف انتاج البترول من غير دول أوبك هي بنسبة ١ : ٨ .

وفيما يلي الجدول (١) الذي أعده فريق عمل في عام[١] ١٩٨٦ :

(١) Energy Exploration & Exploition No 6. 1986, P.487.
New Oil: What's in the future, by X. Boy De La Tour, G.L Godon and J.J. Lacour. Elseiver Applied Science Publishers.

الشروط الاقتصادية للمصادر التقليدية والجديدة للبترول
(عند نهاية عام ١٩٨٥)

	كلف الانتاج دولار «١٩٨٥» للبرميل	الاستثمار: دولار «١٩٨٥» للبرميل في اليوم
البترول التقليدي		
القيمة الوسيطة	٤	٤,٠٠٠ – ٨,٠٠٠
الشرق الأوسط	١	٥٠٠ – ٣,٠٠٠
البترول من غير أوبك	٨	٣,٠٠٠ – ١٢,٠٠٠
مصادر البترول الجديدة **New Oil Sources**		
البترول في المناطق البحرية العميقة (٢٠٠ – ٦٠٠متر)	١٠ – ٣٠	١٥,٠٠٠ – ٣٥,٠٠٠
(القطب الشمالي Aretic)	١٥ – ٣٠	٢٥,٠٠٠ – ٤٥,٠٠٠
الاستخلاص المدعم **(Enhonced Recovery)**		
(Insitu Combustion) للحرق الداخلي في المكان	١٠ – ٢٥	٨,٠٠٠ – ٢٥,٠٠٠
(Steem Flooding) تصنيع البخار	١٠ – ٢٥	٨,٠٠٠ – ٢٥,٠٠٠
(Miscible Gas/co2)	١٠ – ٣٠	١٠,٠٠٠ – ٢٥,٠٠٠
البوليمرات	١٠ – ٢٠	١٠,٠٠٠ – ٣٠,٠٠٠
(Surfactants)	٢٠ – ٥٠	١٥,٠٠٠ – ٣٠,٠٠٠
البترول الثقيل جدا **(Extra-HeavyOils)**	٢٠ – ٣٠	٣٠,٠٠٠ – ٤٠,٠٠٠
بترول القار (Tar Sands)	٢٥ – ٤٥	٣٠,٠٠٠ – ٥٥,٠٠٠
بترول السجيل (Oil Shales)	٤٠ – ٦٠	٥٠,٠٠٠ – ٧٠,٠٠٠
البترول الصناعي (Syn Fuels)		
– من الفحم	٦٠ – ١٠٠	٨٠,٠٠٠ – ١٢٠,٠٠٠
– من الغاز الطبيعي	٤٠ – ٧٠	٧٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠
– من العضويات (Biomass)	٥٠ – ١٠٠	٦٠,٠٠٠ – ١٠٠,٠٠٠

(١) نفس المصدر السابق .

١ – ان كلف الاستثمار والانتاج قدرت بدولارات نهاية عام ١٩٨٥ ولذلك سيكون هناك أثر التضخم المستقبلي عليها .

٢ – ومن وجهة نظر الصناعة البترولية (Industrial Stand Point) فإن تقنية بعض المصادر البترولية لا يمكن أن تتطور طالما أن كلفة انتاجها اليوم هي في حدود ١٥ – ١٨ دولاراً للبرميل وذلك لتقاربها مع سعر بيع البترول العالمي .

٣ – إن معدل كلفة الانتاج للجانب البريطاني من بحر الشمال (الكلفة الرأسمالية والتشغيلية) تقارب ١٣,٣١ دولار للبرميل عند عام ١٩٨٤ وأن معدل كلف الانتاج للجانب النرويجي (الكلف الرأسمالية والتشغيلية) تقارب ١٢,٥٧ دولار للبرميل وذلك في عام ١٩٨٤ .

وعليه فإن تطورات الوضع تشير إلى تقسيم احتمالات الانتاج من هذه المصادر وفق نوعين من الاستثمارات :

أ - الاستثمـار في مصـادر البتـرول عند حد ١٥,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ دولار للبرميل في اليوم :

ويمثل هذا النوع من الاستثمار كلف انتاج بحدود ١٠ - ٣٠ دولاراً للبرميل كما هو الحال في أعماق المحيطات في أعالي البحار والقطب المتجمد الشمالي والمناطق العميقـة من بحـر الشمـال والتي تحـوي احتيـاطيات قدرت بأنها كبيرة ويمكن استخـلاصهـا بانتـاجيـة عاليـة لكـل بئر بترولية بالاضافة إلى كمية جيدة من احتياطيات الغاز نسبة إلى احتياطيات البترول .

ويعتقد أن التقنية لمثل هذا الاستثمار ستكون متوفرة عند أوائل أو منتصف التسعينات ، إذن فإن طلبا لمثل هذا النوع من الاستثمار البترولي يبدو واعدا اذا كانت أسعار البترول العالمية تصل إلى هذه الكلفة عند تلك الفترة . أن تعديلات الأسعار البترولية وزيادتها بعد عام ١٩٧٠ شجعت الاستثمار في مثل هذه الأنواع من مصادر البترول .

وإذا ما أمكن للتقنية من تخفيض الكلفة على سبيل الافتراض فإن هنالك مجالا لاستخلاص كميات من احتياطيات البترول لمثل هذه المناطق .

ب - الاستثمار في مصادر البترول عند حد ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ / دولار للبرميل في اليوم :

ان كلف الانتـاج البترولية هنا أعلى بثلاث مرات وأقل حد فيها حيث يتراوح الاستثمار بحدود ٥٠,٠٠٠ إلى ٨٠,٠٠٠ دولار تمثل في نفط السجيل (Oil Shales) ورمـال القار (Tar Sands) أما الحد الأعلى من الاستثمار فيمثل تحويلات الغاز الطبيعي على طريقة موبيل أو شل (Mobil & Shell Processes) وكذلك استخلاص سوائل الوقود من الفحم ومن العضويات (Biomass) .

ان كلفة الانتاج والمقدرة لمثل هذه الاستثمارات تكون بحدود ٥٠ - ١٠٠ دولار

لكل برميل وسوف لن يكون منافسا قبل مرور فترة طويلة وربما في مرحلة القرن الحادي والعشرين على الرغم من وجود بعض المشاريع القليلة لذلك في العالم بناء على ظروف خاصة مثل :

١ – استخلاص الوقود السائل من الفحم بناء على سياسة الاعتماد على الذات المعتمدة في جنوب افريقيا .

٢ – استخلاص الوقود السائل من العضويات (الكحول) وبترول السجيل المعتمد في البرازيل .

٣ – امكانية استخلاص البترول من رمال القار في كندا بعد انخفاض الاحتياطات البترولية لديها وكذلك فإن انخفاض الاحتياطات التقليدية في فنزويلا سوف يدفعها لاستخلاص البترول من حقل حزام أورنيكو (Orinoco Belt) المكلف .

٤ – استخدام مصادر الغاز في دول لا تمتلك البترول أو تريد المحافظة على احتياطياتها البترولية مثل نيوزيلندا ، ماليزيا الخ ..

ولكن ماذا يمكن أن يحدث لهذه المصادر البترولية الجديدة أو المكلفة اذا تراوح سعر البترول العالمي ما بين ١٧ – ٢١ دولاراً للبرميل خلال السنوات القادمة ؟

على الرغم من الصعوبات الفنية المعقدة التي تواجه اثارة هذا السؤال إلا أن الانطباع الاولي الذي يمكن أن نخرج به كما يلي :

١ – ان مصادر البترول الجديدة في أعماق البحار لبحر الشمال ذات حساسية نسبية قليلة تجاه هذا السؤال ، طالما أن بعضا من المشاريع الحالية ذات صفة استثنائية فضلا عن أن كلف الانتاج الحالية والمستقبلية منخفضة نسبيا بالمقارنة ، وبالامكان استخلاص كميات لا بأس بها من البترول في المستقبل إذا ما توفر شرط التطور التقني وارتفاع أسعار البترول إلى معدلات معتدلة .

٢ – أما مشاريع الاستخلاص المدعم (Enhanced Recovery) والخاصة في تطوير مثل هذه الاحتياطيات الجديدة فإنها تواجه تهديدا مباشراً ، ليس في الوقت الحاضر فقط وانما على تطورها المستقبلي بسبب الكلف التشغيلية العالمية لمثل هذه المشاريع (EOR) في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها .

٣ – بالنسبة إلى المشاريع المكلفة كاستخلاص الوقود من رمال القار أو الفحم أو العضويات والتي تتصف بكونها مشاريع استراتيجية عند تلك الدول التي تضم ذلك في احتياطيها . فإنها ستبقى تحت كلفة عالية ، أما المشاريع الجديدة (أي من الاحتياطيات المكلفة) فمن المستحيل أن ترى النور تحت الافتراض السعري السابق . ومن جانب آخر فإن الاستثمارات[1] العالمية في صناعة النفط والغاز تطورت تطورا مذهلا . ففي عام ١٩٧٤ فقط بلغت تلك الاستثمارات حوالي ٤٥,٩ بليون دولار ثم تطورت لتبلغ حوالي ١٤٩,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٠ ، أما في عام ١٩٨٤ فقد بلغت ١١٥,١ بليون دولار .

ويعود ارتفاع هذه الاستثمارات لتعديل أسعار النفط في مرحلة السبعينات ، كما ويفسر انخفاضها في عام ١٩٨٤ إلى انخفاض أسعار البترول في مرحلة الثمانينات . وتتجه معظم الاستثمارات في صناعة البترول والغاز نحو الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية ، ففي عام ١٩٧٤ كان حجم الاستثمار البترولي في الولايات المتحدة الامريكية يقدر بنحو ١٧,٨ بليون دولار وهو يشكل نسبة ٣٨,٦٪ من اجمالي الاستثمارات العالمية في هذه الصناعة والمقدرة بنحو ٤٥,٩ بليون دولار عند ذلك العام . أما في عام ١٩٨٤ فقد بلغت الاستثمارات البترولية في الولايات المتحدة نحو ٤٩,٩ بليون دولار وهي تمثل ما مقداره ٤٣,٣٪ من حجم الاستثمارات البترولية الكلية العالمية المقدرة في ذلك العام والتي شهدت انخفاضا تدريجيا منذ عام ١٩٨٠ .

---

(١) تشمل الاستكشاف والتحري والانتاج للنفط والغاز وخطوط الانابيب وصناعة الناقلات والمصافي والكيمائيات .
المصدر : معلومات مباشرة من منظمة أوبك .

أمـا تكـاليف الانفـاق الرأسمـاليـة (Capital Expenditures) للاستكشاف والانتاج في الشركات السبع الرئيسية(١) فقد بلغت حوالي ٨,٩ بليون دولار عند عام ١٩٧٥ وتضاعفت ثلاث مرات عند عام ١٩٨١ لتبلغ ٢٩,٣ بليون دولار ثم بدأت في الانخفاض لتبلغ حوالي ١١,٩ بليون دولار عام ١٩٨٦ . وذلك بعد انخفاض سعر البترول العالمي مما أثر على نمو الاستثمارات العالمية في هذا المجال ، ويفسر ارتفاع الاستثمـارات باعتبـارهـا أحـد الجوانب الايجابية الناتجة عن تعديلات أسعار البترول عند بداية السبعينات الفرصة التي أتيحت لاستغلال عدد كبير من الحقول البترولية التي كانت تعتبر مكلفة للبدء في الانتاج البترولي وسد حاجة الطلب العالمي على البترول .

ويمكن الاشارة هنا إلى المناطق البترولية الجديدة التي من الممكن لها أن تلعب دورا هاما في المستقبل خارج منطقة أوبك ، وذلك من خلال استعراضنا للتطورات الحاصلة فيها وفقا لما يلي :

١ - منطقة بحر الشمال :

بدأ البحث والتنقيب عن البترول والغاز في بحر الشمال في أوائل الستينات وذلك بعد اكتشاف الغاز بكميات كبيرة على اليابسة في حقل (كرونيجن) في هولندا . وبدأ البحث أولا في القسم الجنـوبي من بحـر الشمال ، وكانت نتيجة البحث أن تم اكتشـاف حقول كبيرة للغاز الطبيعي يقع معظمها في القطاع البريطاني من بحر الشمال لا تحتوي على بترول وإنما على غاز فقط وأدى هذا الى انخفاض رغبة بعض الشركات في الاستمرار في البحث إلا أن اكتشاف حقل ايكوفيج في القسم النرويجي من قبل شركة فيلبس الامريكية قد شجع الشركات على الاستمرار في التنقيب في القسم الشمالي من بحر الشمال ، مما أدى إلى اكتشاف حقول غازية وبترولية كثيرة أهمهـا حقـل الفـورتيز في القطاع البريطاني والايكوفيج وستانفجورد في القطاع

---

(١) نفس المصدر السابق والشركات السبع هي :

1- BP 2- Chevron 3- Exxon 4- Mobil

5- Royal Dutch/Shell 6- Gulf 7- Texaco

النرويجي ، كما أن أعمال البحث والتنقيب مازالت جارية في المناطق الأخرى من بحر الشمال والمتاخمة لألمانيا والدانمارك وايرلندا .

وكان يصعب تحديد كل احتياطي البترول في المناطق العميقة من بحر الشمال في منتصف السبعينات فأعمال التقويم كانت لا تزال جارية وشركات البترول مستمرة في حفر الآبار الاستكشافية والتطويرية ولا يمكن تقدير الاحتياطي بصورة دقيقة فالاحصاءات المنشورة حينها لم تكن إلا تكهنات تعتمد على المعلومات الفنية المتوفرة في ذلك الوقت .

وقد قدر الاحتياطي الثابت لبحر الشمال القابل للاستخراج عند عام ١٩٨٧ بحوالي ٢٠ بليون برميل منها ، ٥,٢ بليون برميل في القطاع البريطاني ، وما تبقى يقع ضمن القطاعات الأخرى التابعة للبلاد الأخرى ومعظمه في القطاع النرويجي .(١)

أما تقديرات النشرة الاحصائية «عالم الطاقة» لشركة البترول البريطانية (B.P) (٢) فقد كانت بحدود ١٠,٥ بليون برميل للقطاع النرويجي وحوالي ٥,٣ بليون برميل للقطاع البريطاني حيث يكون مجموعهما أقل في الواقع من التقديرات الأخرى عند بداية عام ١٩٨٧ . ولقد تأخر تطوير الانتاج من بحر الشمال خلال فترة أوائل السبعينات إلى أن تصاعدت تعديلات أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ مما أدى إلى امكانية الانتاج من احتياطيات بحر الشمال ذات الكلفة العالية آنذاك .

---

(١) Arab Oil & Gas, 1988, Jan P.48.
القطاع النرويجي يحتوي على ١٤,٨ بليون برميل من الاحتياطات البترولية .

(٢) في الواقع حصلت عدة تغيرات على تقديرات احتياطي بحر الشمال عند عام ١٩٧٤ وحتى الوقت الراهن ، ويلاحظ القارىء أن تقديرات مجلة (Oil & Gas) في عام ١٩٧٤ على سبيل المثال ، إلى احتياطي بريطانيا من بحر الشمال ما يقارب ١٦ بليون برميل وإلى النرويج ما يقارب ٦ بلايين . ولعل تفسير ذلك يعود إلى استنزاف بريطانيا لاحتياطيها واضافة النرويج لاحتياطها عند نهاية الفترة من عام ١٩٨٧ .

لقد كان انتاج النرويج في عام ١٩٧٤ بحدود ٢٥[١] ألف برميل يوميا تصاعد تدريجيا حتى عام ١٩٨٧ ليصل إلى حوالي ٩٧٣,٣ ألف برميل يوميا . أما انتاج بحر الشمال في الجانب البريطاني فقد بدأ الانتاج في عام ١٩٧٥ وبحدود ٣٠ ألف برميل يوميا ليصل في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٢,٤ مليون برميل يوميا . وبذلك يقدر حجم انتاج بحر الشمال عند عام ١٩٨٧ بحدود ٣,٤[٢] مليون برميل يوميا .

أما كلفة انتاج البرميل الواحد عند أواسط الثمانينات فقد تراوح أدناها بحدود ٧,٩٧ دولار للبرميل[٣] وذلك من حقل فوريتس وأعلاها إلى ٣٥ دولاراً للبرميل في حقل تارتان (Tartan) ، وتتوزع هذه الكلف على الوجه التالي :

- **معدل كلفة انتاج البرميل في الجانب البريطاني من بحر الشمال :**
- معدل الكلف الرأسمالية (Capital Cost) بحدود ٩,٧٣ دولار للبرميل .
- معدل الكلف التشغيلية (Operating Cost) بحدود ٣,٥٨ دولار للبرميل .
- معدل المجموع لكلفة البرميل المنتج (Total cost) ١٣,٣١ دولار للبرميل .
- **معدل كلفة انتاج البرميل في الجانب النرويجي من بحر الشمال :**
- معدل الكلف الرأسمالية بحدود ٨,٨ دولار للبرميل .
- معدل الكلف التشغيلية بحدود ٣,٧٦ دولار للبرميل .
- معدل المجموع لكلف البرميل المنتج ١٢,٥٧ دولار للبرميل .

---

(١) BP Statistical Review Of World Energy Jun 1985-June 1986.

(٢) Arab Oil & Gas 1988, Jan, P.48

(٣) ورقة مقدمة إلى الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الطاقة العالمي الذي انعقد في اكتوبر / تشرين اول ١٩٨٦ بعنوان :
Hydrocarbon Exploration In Hostel Environment Past Trends And Future Prospeets. R.A. Sadare. P.15, OPEC.

ومع ازدياد نسبة التضخم منذ عام ١٩٨٤ يمكن تقدير كلفة انتاج البرميل من بحر الشمال حاليا عند حدود ١٣ - ١٤ دولارا للبرميل الواحد ، إلا أن هذا ليس الحقيقة كلها فإن كلف الانتاج للبرميل في بعض الحقول والتي تنتج كميات جوهرية مثل حقل اكوفسك وفورتيس تتراوح بحدود التسعة دولارات للبرميل أما بالنسبة إلى حقل برنت فهي بحدود ١٤ دولارا للبرميل .(١)

ويتطلب تقدير تطورات الأوضاع المستقبلية لبحر الشمال الاطلاع على احتمالات تطور صناعة النفط في الجانب النرويجي في بحر الشمال نظرا لكبر احتياطياته النسبية بالمقارنة مع الجانب البريطاني فيه كما ويتطلب من جهة أخرى تحديد الامكانيات المتاحة للجانب النرويجي في الاستثمار بالنسبة للحقول البحرية الأكثر عمقا ، حيث أشارت بعض الدراسات(٢) إلى أن جهود عمليات البحث والتطوير المستقبلية عن البترول في مياه بحر الشمال العميقة ، يجب أن تتركز في جانب المياه الخاضعة للسيطرة النرويجية .

ان الاكتشافات الحالية للبترول في المياه العميقة (إلى عمق يصل لحدود ٤٥٠ مترا) لا تزال تحت التقويم حاليا ، إلا أن بعضا من هذه الاكتشافات قد أثبتت إلى حد ما جدواها الاقتصادية . إلا أن قدرا من الغموض لا يزال يحيط بالجدول الزمني لبدء الانتاج من هذه الاكتشافات وخصوصا فيما يتعلق بمستويات أسعار البترول في المستقبل .

وفيما يلي أهم الاكتشافات التي يمكن انتاج البترول منها في النرويج خلال فترة التسعينات :

---

(١) أخذت المعلومات باتصالات مباشرة مع بعض الخبراء في هذا المجال .

(٢) فريق عمل أعد دراسة

"New Oil: What's In The Future. P.407."

Energy Exploration & Expoloitation Vol 4 No 6, 1986.

اسم الحقل	نوع الاكتشاف	عمق المياه متر	حجم الاحتياطي المستخلص	بدء الانتاج وكميته
ترول (غرب) (Trol West)	بترول وغاز	٣٠٠ – ٣٥٠	٣٠ مليون طن + غاز	عام ١٩٩٣/٩٢ ٦٠ الف برميل يوميا
سنوري (Snorre)	بترول	اكثر من ٣١٠ أمتار	١٠٠ مليون طن	الانتاج عام ٩٣/ ١٩٩٤ ٢٠٠ الف برميل يوميا
كلفاكس المرحلة رقم (٢) (Gulifaks)	بترول وغاز	٢١٧ متراً	٧٥ مليون طن	١٦٥ الف برميل يوميا عام ١٩٩٠
هالتنبانك سومور موك (Haltenbank Smorrbukk)	غاز ومكثفات	٣٢٠ متراً	١٢٠ x ١٠ متر مكعب ومكثفات	ليس تجاريا الآن ويتوقع ان ينتج عام ١٩٩٠ .
دراوجن (Drugen)	بترول	٢٤٠ مترا	٤٠ مليون طن	يمكن أن ينتج في عام ١٩٩٠ (٧٠) الف برميل يوميا[١]

وهكذا يمكن أن يرتفع انتاج النرويج من البترول عند منتصف التسعينات إلى حدود تقل عن نصف مليون برميل يوميا اذا توفرت الاستثمارات اللازمة وكانت الكلفة في حدود ذات جدوى اقتصادية وأسعار البترول العالمية تساعد على ذلك .

(١) نفس المصدر السابق .

أما في الجانب البريطاني من بحر الشمال فالملاحظ أن حجم احتياطيات البترول في انخفـاض مستمـر كما تشير تقديرات نشرة شركة[1] البترول البريطانية (BP) للطاقة في العالم حيث كان احتياطي بريطانيا في بحر الشمال يقدر بحدود ١٣,٦ بليون برميل في عام ١٩٨٤ وأصبح عند نهاية عام ١٩٨٦ بحدود ٥,٣ بليون برميل . أما في بداية عام ١٩٨٨ فلقد انخفض إلى حدود ٥,٢ بليون برميل . ولكن تقديرات الاحتيـاطي البتـرولي في الجـانب البـريـطاني قد تفاوتت تقديراتها بين الخبراء والمصادر حيث قدرت احداها[2] الاحتياطي بحدود ٩ بلايين برميل عند نهاية عام ١٩٨٦ وأشـار مصدر آخر[3] على أنه بحدود ٥,٥ بليون برميل . أما التقديرات للاحتياطي الممكن استخلاصه (Recoverable Resource) والممكن اضافته تشير إلى كونه يتراوح بحدود ١ إلى ٤ بلايين برميل من البترول . لقد استنزفت بريطانيا كمية كبيرة من احتياطياتها لاسيما بعد أن ارتفع انتاجها من ٣٠ ألف برميل يوميا في عام ١٩٧٥ إلى ١,٦ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٠ ثم تعدى حدود المليوني برميل يوميا في عام ١٩٨٢ ليصل إلى أعلى مستوى له في عام ١٩٨٦ وليبلغ ٢,٧ مليون برميل يوميا أما في عام ١٩٨٧ فلقد انخفض الانتاج إلى حوالي ٢,٤ مليون برميل يوميا لعدة أسباب أهمها سوء حالة بعض الحقول والفائض البترولي في ذلك العام والتقلبات السيئة لأسعار البترول .

---

(١) BP June 1985-BP June 1987.

(٢) الصادرة في ١٩٨٦/١٢/٣١ . Oil & Gas Jornal

(٣) الصادرة في ١٩٨٥/١٢/٣١ . World Oil

تأثير بترول بحر الشمال على واردات أوروبا من دول أوبك :

لقد استوردت أوروبا الغربية معظم احتياجاتها من البترول من دول أوبك ، وخاصة دول الشرق الأوسط وشمالي افريقيا حيث قدرت نسبة الاستيراد في عام ١٩٧٤ بحدود ٩٠٪ من مجموع وارداتها خلال ذلك العام . إلا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض وكما يلي :

في عام ١٩٧٩ بلغت استيرادات أوروبا الغربية من دول أوبك ما يقارب ٧١٪ من اجمالي استيراداتها من البترول الخام .

أما في عام ١٩٨٦ فلقد مثلت استيرادات أوروبا من دول أوبك ما يقارب ٤٣٪ من اجمالي استيراداتها البترولية .

لقد أثر الانتاج من بحر الشمال على انخفاض الاستيراد البترولي من دول أوبك خلال الحقبات السابقة اذ أن حجم الاستيراد من دول أوبك بدأ في الانخفاض مع بداية الانتاج من بحر الشمال واستمر حتى الوقت الراهن ، هذا بالاضافة إلى عوامل أخرى تركت أثارها على انخفاض الطلب ، ومنها سياسة ترشيد استخدام الطاقة في الدول الأوروبية المنضمة إلى وكالة الطاقة الدولية ، حيث أن الاستهلاك الأوروبي الاجمالي من البترول الخام انخفض منذ عام ١٩٧٩ من ١٤,٧ مليون برميل يوميا إلى حوالي ١٢,٥ مليون برميل يوميا عند عام ١٩٨٧ وتوفر المخزون الاستراتيجي والتجاري في أوروبا والولايات المتحدة الذي ساعد على انخفاض الطلب على البترول وبشكل عام .

تطورات الاستيراد والانتاج والاستهلاك لأوروبا الغربية
للفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٧ الوحدة (مليون برميل يومياً)

السنة	الاستيراد من الأوبك	الاستيراد العام	الانتاج اليومي	الاستهلاك اليومي
١٩٧٤	١٣,٠	١٤,٨	٠,٤٤	١٣,٩
١٩٧٦	١١,٥	١٣,٧	٠,٨	١٤,٢
١٩٧٩	١٠,٤	١٣,١	(٢,٣ منها) (-,٢ بحر الشمال)	١٤,٧
١٩٨٠	٩,١	١١,٨	(٢,٥ منها) (٢,٢ بحر الشمال)	١١,٤
١٩٨١	٧,١	١٠,٢	(٢,٦ منها) (٢,٤ بحر الشمال)	١٢,٨
١٩٨٢	٥,٥	٩,٤	(٣,٠ منها) (٢,٧ بحر الشمال)	١٢,٢
١٩٨٣	٤,٧	٨,٧	(٣,٥ منها) (٣,١ بحر الشمال)	١١,٩
١٩٨٤	٤,٧	٨,٦	(٣,٨ منها) (٣,٥ بحر الشمال)	١٢,١
١٩٨٥	٤,٤	٨,٤	(٣,٩٦ منها) (٣,٦ بحر الشمال)	١١,٩
١٩٨٦	٥,٣	٨,٩	(٤,١ منها) (٣,٧ بحر الشمال)	١٢,٣
١٩٨٧	–	٩,٠	(٤,٢ منها[1]) (٣,٤ بحر الشمال)	١٢,٣

المصدر :

– اعداد مختلفة .BP Statistical Review Of World Energy

– أرقام عام ١٩٨٧ وفق المصدر التالي للانتاج والاستهلاك :

Oil Industry OutLook - 1989 1993, P.15 - 32.

1 - Arab Oil & Gas 1988 Jan. P. 48.

كما أن أنماط الاستهلاك بالنسبة لمصادر الطاقة في أوروبا بدأت تتغير خلال هذه الفترة ، وفيما يلي النسب التوضيحية لهذا التغير كما أشارت إليها احدى الدراسات(١) والتي نأخذها فيما يلي باعتبارها مؤشراً على تغيرات حقبة السبعينات والثمانينات :

(مليون طن معادل للبترول "MTOE")

	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٦	
	الاستهلاك	٪	الاستهلاك	٪	الاستهلاك	٪
مصادر الطاقة						
البترول	٦٦٣,٩	٥٦	٦٨٢,١	٥١	٥٩٣,٢	٤٣
الوقود الصلب	٢٣٤,٠	٢٠	٢٧٦,٨	٢١	٢٩١,٠	٢١
الغاز الطبيعي	١٥٨,٠	١٣	١٩٤,١	١٥	٢١١,٠	١٦
النووية	٢٧,٥	٢	٥٢,٨	٤	١٥٤,٥	١١
الهيدروليك	١٠٠,٤	٩	١١٤,٤	٩	١٢٣,٥	٩
المجموع	١١٨٣,٨	١٠٠	١٣٢٠,٢	١٠٠	١٣٧٣,٢	١٠٠

ويلاحظ أن اجمالي الاستهلاك الأوروبي للطاقة قد استمر في الزيادة خلال هذه الفترة ، إلا أن تعويض استيراداتها من أوبك تم بالتحول نحو مصادر أخرى للطاقة ، وانخفض استهلاك النفط فيها في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ٤٣٪ من اجمالي استهلاك الطاقة مقارنة بحوالي ٥٦٪ عند عام ١٩٧٥ مما أثر ذلك على مستقبل الاستيراد من دول أوبك .

(١) ورقة بعنوان The European OutLook M.T.White
M.D. Of Petroleum Economics Ltd. London Oct. 1987 Table 1.P.1.

يقـدر للانتـاج والاحتياطي في بحر الشمال في الجانب البريطاني أن يأخذ في الانخفاض اذا ما حافظت أسعار البترول العالمية على مستواها الراهن ، وبذلك فإن مستويات الاستيراد الحالية من أوبك سوف ترتفع بالنسبة لأوروبا ، وقدر أحد[1] الخبراء أن الطلب الأوروبي على البترول في عام ١٩٩٠ سيكون بحدود ٥٧١ مليون طن معادل للبترول وسوف ترتفع هذه الكمية قليلا عند عام ١٩٩٥ لتبلغ بحدود ٥٧٨ مليون طن معادل للبترول على افتراض أن الناتج المحلي الاجمالي لأوروبا سوف يكون معدل ارتفاعه خلال الفترة المشار إليها سابقا بحدود ١,٢ إلى ٢,٦٪ سنويا .

ويشار هنا إلى أن الاتحاد السوفييتي قد اتفق أثر اكتشافاته البترولية في مجال الغـاز الطبيعي مع مجمـوعة من الدول الأوروبية على تصدير الغاز السوفييتي إليها . ولقد بدأ منذ فترة في بناء التسهيلات المختلفة لهذا المشروع ، وعليه فإن نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في اجمالي استهلاك الطاقة في أوروبا قد ارتفعت من ١٣٪ في عام ١٩٧٥ إلى حوالي ١٦٪ عند عام ١٩٨٦ على أن هذا المشروع لم يكتمل بعـد في نفس الوقت الذي يزداد فيـه استهـلاك الاتحـاد السوفييتي من الوقود والطاقـة ، لذا وعـلى الرغم من ازدياد صادراته خلال الفترة من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٦ فإنه من غير المحتمل ان يصبح الاتحاد السوفييتي مصدرا كبيرا للبترول إلى دول أوروبـا الغـربيـة في المستقبـل المنظور خصوصا وأن ملامح التغيير في الاستـراتيجيـة السـوفييتية السياسية والاقتصادية قد بدأت في الظهور وبأخذ اتجاهات جديدة تركزت على تدعيم الوضع الاقتصادي الداخلي .

ب - آلاسكا ، وحقول القطب الشمالي :

اكتشف البترول والغاز الطبيعي في مناطق ألاسكا الجليدية في شمال قارة أمريكا الشمالية ، إلا أن تطوير حقول البترول في هذه المنطقة استغرق وقتا طويلا وذلك

---

(١) المصدر : ورقة مقدمة إلى مؤتمر أوضاع الطاقة في أوروبا .

The European Energy OutLook By Antoine Elzir, Manager, Long - Term Energy Service London, 15-16 Dec. 1987 P.5.

كما قدر استهلاك أوروبا للبترول منذ عام ١٩٨٥ بحدود ٥٤٠ مليون طن معادل من النفط .

بسبب الكلف الرأسمالية الكبيرة من جهة والمستوى المتدني لأسعار البترول والغاز قبل عام ١٩٧٣ من جهة أخرى ، اضافة إلى المشكلات القانونية التي واجهت الشركات في بناء خط أنابيب لنقل البترول والغاز عبر الأراضي الكندية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، والظروف المناخية الصعبة والتي تصل فيها درجة الحرارة إلى ما يزيد عن ٤٠ درجة مئوية تحت الصفر . إلا أن زيادة أسعار البترول من قبل دول أوبك قبيل عام ١٩٧٤ شجع على الاسراع في تطوير المشروع بعد أن حلت القضايا القانونية والتمويلية المتعلقة به .

لقد بلغ انتاج الاسكا من البترول في عام ١٩٨٧ حوالي ١,٩٦ مليون مليون برميل يوميا بعد أن كان في عام ١٩٨٥ حوالي ١,٨٣ مليون برميل يوميا كما بلغ في عام ١٩٨٨ بحدود ٢,٠ مليون برميل يوميا وتشير تقديرات(١) دائرة الطاقة في الولايات المتحدة الصادرة في مارس / آذار عام ١٩٨٧ إلى أن انتاج الاسكا من البترول سوف يعتمد في المستقبل إلى حد كبير على مستوى الأسعار البترولية إلا أن نشرة استطلاع صناعة البترول(٢) تشير إلى احتمال حصول انخفاض كبير في انتاجية حقول ألاسكا في المستقبل حتى يخفض من حجم الانتاج الأمريكي من البترول بشكل جوهري .

ويتضح أنه على الرغم من الزيادة المفترضة في الأسعار البترولية فإن انتاج الاسكا من البترول والغاز سوف يتناقص بهبوط الاحتياطيات فيه والمقدرة حاليا بما يزيد عن ١٠ بلايين برميل حسب تقديرات دراسة دائرة الطاقة والتي أشرنا إليها أعلاه .

---

(1) Energy Security.
A Report To The President Of The United States.
Department Of Energy, March 1987 B5 .B7.
(2) Oil Industry OutLook 1989 - 1993 P.75.

الصين (CHINA) :

كانت الصين تنتج في عام ١٩٦٤ كميات قليلة من البترول لا تكاد تكفيها لسد حاجة استهلاكها المحلي ولهذا كانت تستورد البترول والمنتجات البترولية من الاتحاد السوفييتي ، إلا أنها كانت تخطط من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ، فزادت من نشاطها في مجال التنقيب والاستكشاف وعملت على زيادة معدلات الانتاج بالاضافة إلى استكشاف المناطق غير المكتشفة باستخدام التقنيات الغربية وكان هدفها من ذلك هو توفير العملات الصعبة التي تحسن من ميزانها التجاري والذي كان آنذاك في حالة عجز وهكذا أخذ انتاج البترول في الصين في الارتفاع بمعدلات عالية منذ عام ١٩٦٩ فارتفع خلال الأعوام (١٩٦٤ – ١٩٧٤) بمعدل ١٨,٩٪ في حين ارتفع الانتاج خلال الفترة (١٩٦٩ – ١٩٧٤) بنسبة ٢٧,٣٪ سنويا . أما خلال الفترة من (١٩٧٤ – ١٩٨٨) فلقد ارتفع انتاج الصين من البترول(١) بمعدل ٥,٣٪ سنويا . هذا وبلغ انتاج الصين من البترول عام ١٩٨٨ حوالي ٢,٧١ مليون برميل يوميا وهو يزيد قليلا عن معدله عند عام ١٩٨٧ . كما يوضح الجدول التالي :

---

(١) BP Statistical Review June 1985 - 1986.

انتاج واستهلاك الصين من البترول
(بملايين البراميل يومياً)(١)

السنة	الانتاج	الاستهلاك
١٩٧٤	١,٣٢	١,٢٣
١٩٧٥	١,٤٩	١,٣٥
١٩٧٩	٢,١٣	١,٨٤
١٩٨٠	٢,١٢	١,٧٧
١٩٨١	٢,٠٤	١,٧١
١٩٨٢	٢,٠٥	١,٦٦
١٩٨٣	٢,١٤	٢,٧١
١٩٨٤	٢,٣	١,٧٥
١٩٨٥	٢,٥٢	١,٧٩
١٩٨٦	٢,٦٣	١,٩٩
١٩٨٧	٢,٦٨	٢,٠٩
١٩٨٨	٢,٧١	٣,٠٤

وعلى الرغم من أن كميات البترول المنتجة في الصين قد قفزت إلى أكثر من مليونين ونصف المليون برميل يوميا خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلا أن استهلاكها من البترول يبدو متواضعا حيث أنها تعتمد على طاقة الفحم بشكل مكثف والذي يتوفر لديها بكميات كبيرة .

لقد بدأت الصين صادراتها البترولية في عام ١٩٧٣ بكميات محدودة جدا وتركز صادراتها حاليا على السوق اليابانية اذ بلغ مجموع صادراتها إلى اليابان في عامي

(١) المصدر :نفس المصدر السابق .
ما عدا عام ١٩٨٧ اخذ من نشرة

Oil Industry OutLook 1987 - 1989, P.33.

١٩٨٧ و١٩٨٨ بحدود ٢٥٠ ألف برميل يوميا(١) . وتمثل هذه الصادرات ٨٪ من حجم الاستيراد الاجمالي لليابان من البترول وكذلك صدرت الصين إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ بحدود ٧١ ألف برميل يوميا(٢) . كما صدرت إلى ايطاليا كميات ضئيلة أخرى .

ان السبب الذي يحدو بالصين إلى تصدير بعض من بترولها بدلا من الاستفادة منه في حركتها الاقتصادية يعود إلى أهمية توفير العملات الصعبة لديها كما أشرنا نظرا للحاجة لها لاستيراد التكنولوجيا المتقدمة لصناعتها خلال هذه المرحلة .

إن عدد سكان الصين الذي يفوق البليون نسمة سوف يلعب دورا هاما في المستقبل عند حدوث أي تغيير في أساليب المعيشة أو السياسة العامة للدولة وستتحول إلى دولة مستوردة للبترول وغيره من مصادر الطاقة إذا ما حدث مثل هذا التغيير . لذا تهتم حكومة الصين حاليا بتطوير مصادر الطاقة الأخرى بكافة أنواعها وأشكالها ومن ضمنها تطوير المفاعلات النووية لسد حاجة الصين من الطاقة كما تقوم فرق كشف للتحري والتنقيب عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في كافة أرجاء الصين .

د - انتاج الدول النامية الأخرى من البترول :

على أثر تعديلات الأسعار في عام ١٩٧٣ برز إلى حيز الوجود انتاج بترولي من حقول كانت تعتبر سابقا ذات تكلفة اقتصادية عالية أو مهملة لصعوبة الانتاج منها كما شجع على الاستثمار في الانتاج منها تنامي وازدياد متطلبات الدول النامية (من غير أوبك ومن غير الدول الصناعية الكبرى أو الاشتراكية) من الطاقة . اذ كانت متطلبات هذه الدول لكافة مصادر الطاقة لا تتعدى ١٣,٤ مليون برميل معادل

---

(١) المصدر : نشرة احصائيات الأوبك للبترول والطاقة .
Energy & Oil Statistical, OPEC, Feb. 1989, P157 - 160 (Japan Oil Imports).

(٢) نفس المصدر أعلاه السابق – ص١٥٧ .

للبترول يوميا فقد ارتفعت في عام ١٩٨٠ إلى ١٧ مليون برميل يوميا وإلى ٢٠,٦[١] مليون برميل مكافيء للبترول يوميا في عام ١٩٨٥ حيث نمت هذه المتطلبات بمعدل قدره ٥٪ سنويا خلال مرحلة الثمانينات .

ولقد اقتضى هذا المعدل رفع كميات الانتاج من الآبار الموجودة أصلا وازدياد عمليات التحري والتنقيب والاستكشاف في كل المناطق بشكل مكثف وهكذا بدأت دول مثل المكسيك والبرازيل ومصر والهند واليمن وغيرها في انتاج كميات لا بأس بها من البترول ويوضح الجدول التالي تزايد معدل الانتاج لهذه الدول النامية :

انتاج الدول النامية والانتاج العالمي وانتاج دول الأوبك من البترول (ملايين البراميل يومياً)[٢]

السنة	انتاج الدول النامية	الانتاج العالمي	انتاج الاوبك
١٩٧٦	٣,٦٢	٥٧,٤٨	٣٠,٧٤
١٩٧٩	٤,٩٥	٦٣,٠	٣٠,٩٢
١٩٨٠	٥,٥٥	٥٩,٧٧	٢٦,٨٨
١٩٨١	٦,٠٨	٥٥,٩٨	٢٢,٦
١٩٨٢	٦,٧١	٥٣,٤٥	١٨,٩٩
١٩٨٣	٦,٩٩	٥٢,٢٨	١٦,٩٩
١٩٨٤	٧,٥٩	٥٣,٢١	١٦,٣٥
١٩٨٥	٧,٩٥	٥٢,٩١	١٥,٤٥
١٩٨٦	٧,٩٦	٥٦,٠٥	١٨,٣٢
١٩٨٧	٨,٢٣	٥٥,٤٣	١٧,٣٢
١٩٨٨	٨,٥٨	٥٨,٠٤	١٩,٦٨

(١) احصائيات الأوبك للبترول والطاقة - فبراير / عام ١٩٨٩ - ص١٠٧ .

(٢) الأرقام مقربة - المصدر : احصائيات اوبك للبترول والطاقة - يناير ١٩٨٩ والدول النامية المنتجة هي : الأرجنتين - انغولا - البرازيل - بروناي - كولومبيا - مصر - الهند - ماليزيا - المكسيك - عمان - بيرو - ترنيداد - تونس وبعض الانتاج من بقية الدول الأخرى .

وبذلك فإن نسبة نمو معدل انتاج هذه الدول خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٨ قد تزايد بمعدل عال قارب ٧,٥٪ سنويا .

كما كان حجم الانتاج لهذه البلدان مقارنة بحجم الانتاج العالمي في عام ١٩٧٦ بحدود ٦,٣٪ في الوقت الذي كان فيه حجم انتاج أوبك مقارنة بحجم الانتاج العالمي يمثل ٥٣,٥٪ . أما في عام ١٩٨٨ فلقد كان انتاج هذه الدول النامية من البترول مقارنة بالانتاج العالمي من البترول يمثل ١٤,٨٪ منه في حين مثل انتاج أوبك بحدود ٣٣,٩٪ .

وعلى الرغم من تدني حجم الانتاج العالمي من البترول خلال الفترة السابقة المشار إليها أعلاه بسبب انخفاض الطلب العالمي النسبي عليه إلا أن انتاج هذه الدول النامية قد احتل جزءا مهما من ذلك الطلب وكان هذا سبباً من الأسباب التي دعت وزراء أوبك منذ أوائل الثمانينات إلى زيارة بعض هذه الأقطار ودعوتها للاجتماع لحثها على التعاون في مجال تحديد الأسعار البترولية والالتزام بها وبحث امكانية الاتفاق حول تحديد الانتاج وفق متطلبات السوق البترولية . ورغم أن معظم الاحتياطيات البترولية لهذه الدول هي احتياطيات قليلة ولا تقارن باحتياطيات دول الشرق الأوسط أو دول أوبك اذ يقدر أن يستنفد احتياطيها عند نهاية القرن . إلا أن طرح كميات من البترول في سوق ضعيفة وهشة سيظل دائما هاجس سياسة أوبك ، إذ أن أي تغير في موازين قوى السوق البترولية سوف يؤثر على وضعية مستوى الأسعار . وقد نبهت كافة الاجتماعات المشتركة مع هذه الدول من تأثير الانسياق وراء سياسة انتاجية لا تأخذ في الاعتبار سياسة أوبك إذ أن التلاعب في الأسواق البترولية لغرض الحصول على عوائد أكبر سوف يدفع بالأسعار البترولية إلى الانخفاض إلى الحد الذي يمكن أن يوقف الانتاج البترولي من الآبار المكلفة والتي تتميز بها هذه المجموعة من الدول . كذلك فإن سياسة التعاون والتنسيق مع دول أوبك ضمن استراتيجية استقرار السوق البترولية تبدو المنفذ الوحيد لهذه الدول حاليا ، وفي المستقبل .

ويبين الجدول التالي انتاج كل دولة من هذه الدول في عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ :(١)

الدولة	الانتاج السنوي ١٩٨٧ بآلاف البراميل يومياً	الانتاج السنوي ١٩٨٨ بآلاف البراميل يومياً
الأرجنتين	٤٢١,٩	٤٤٧,٠
انغولا	٣٥١,٢	٤٥١,٥
البرازيل	٥٦٦,٣	٥٥١,٣
بروناي	١٤٣,٧	١٤١,٧
الكاميرون	١٧٠,٩	١٧٢,٠
كولومبيا	٣٨٦,١	٣٧٤,٩
مصر	٨٩٨,٤	٨٥٠,٩
الهند	٦١٠,٣	٦٣٢,٧
ماليزيا	٤٧٩,١	٥٤٠,٨
المكسيك	٢٥٤٠,٦	٢٥١٦,٣
عمان	٥٥٦,٥	٥٩٤,٧
بيرو	١٦٣,٨	١٤٢,٨
سوريا	٢٣١,٧	٢٧٣,٣
ترنيداد	٨٦٠,٥	١٥١,١
تونس	١٠٢,٩	١٠٥,٧
اليمن الشمالي	—	١٦٣,٥
الكونغو	١١٨,٧	١٣٥,٠
البقية	٣٢٧,٥	٣٣٦,٧
المجموع	**٨٢٣٠,٣**	**٨٥٨٢,١**

(١) المصدر : منظمة الأوبك احصائيات الطاقة والبترول .
St /10/2/89. Feb 1989, P.107.

المبحث الثاني

الطلب على البترول والتغيرات المتوقعة فيه

يعتبـر الطلب على البترول أحد العوامل الأساسية في تحديد أسعاره وتحديد مستوى العرض كما يمثل الجانب الأساسي من السوق البترولية العالمية .

ومنـذ بدايـة القـرن الحـالي ، وبـروز البتـرول كمصدر من مصادر الطاقة الرئيسية ، بدأ العالم وخاصة الصناعي منه ، يستهلك كميات متزايدة من البترول الخام .

ولقد تمكنت الدول الصناعية أن تبني قاعدتها الصناعية على البترول كمصدر رخيص للطاقة ، وذلك خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولقد استمر الطلب في تزايد مستمر إلى عام ١٩٨٠ حيث بدأ في الانخفاض لعدة أسباب[١] أهمها :

١ - تعديلات أسعار البترول في عام ١٩٧٣ وما تلاها حتى عام ١٩٨٣ .

٢ - سياسات الطاقة وترشيدها المتبعة في الدول الصناعية الرئيسية (دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) .

---

(١) ذكرت اثناء التحليل الذي ورد في فصل تطورات السوق البترولية السابق .

٣ - تطورات الأوضاع الاقتصادية في العالم وحصول دورة الكساد الاقتصادي العالمي وانخفاض الأداء الاقتصادي لبعض الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة للبترول .

٤ - ارتفاع استهلاك بقية مصادر الطاقة واحلالها محل البترول ولهذه الأسباب فقد تضاءلت حصة استهلاك البترول من اجمالي استهلاك الطاقة في العالم (من غير الدول الاشتراكية ذات التخطيط المركزي) كما ذكرتها شركة اشلاند البترولية[١] وعلى الوجه التالي :

الطلب العالمي على مصادر الطاقة والبترول
(من غير الدول الاشتراكية)

(بملايين البراميل من البترول المكافيء يوميا)

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٨٧[٢]
البترول	٣٩,٣	٤٧,٣	٥١,٠	٤٦,٢	٤٧,٥
مجموع الطاقة	٧٧,٥	٨٦,٦	٩٥,١	٩٨,٨	١٠١,٨

وكانت حصة البترول عام ١٩٧٠ تعادل ٥٠,٧٪ من اجمالي الطلب العالمي على الطاقــة ارتــفعت الى حوالي ٥٤,٤٪ في عام ١٩٧٣ . وفي عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧

(١) ملاحظة : أرقام الطلب على البترول معدلة لعدم ضم المكثفات إليها .
والمصدر : Energy Security; Myths & Realities. By H. Tahm ssebi - Chief Economist - Ashland Oil Co. Dec. 1987, P.11 & SE.B16

(٢) المصدر : Oil Industry OutLook 1989 - 1993 P.17.

انخفضت تلك الحصة إلى أن بلغت ٤٦,٧٪[١] من حجم اجمالي الطلب على الطاقة للعالم من غير الدول الاشتراكية . ويلاحظ هنا أن الطلب العالمي على الطاقة ارتفع خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٨ بحدود ٢,٠٪ بينما لم يزد خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٧ إلا بحدود ٨,٪ بينما ازداد بنسبة ١,٥٪ خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ – ١٩٨٧ . ان الاجـراءات التي اتخذتها الدول الرئيسية المستهلكة للبترول كانت أحد العوامل الحاسمة في ايجاد نوع من عدم التوازن بين العرض والطلب حيث أوجـدت فوائض مصطنعة في السوق البترولية وطرحت كميات من مخزونها البترولي للتأثير على هذا التوازن وبذلك تأثر الطلب العالمي على البترول مما أثر بدوره على السوق البترولية وأدى إلى انخفاض حاد في الأسعار البترولية .

لقد أدت هذه التغيرات إلى تغير صورة العرض والطلب على البترول وتغير سوق البترول عن مرحلة السبعينات باعتبارها سوق البائع إلى سوق المشتري منذ أوائل الثمانينات وحتى الآن . ولعل صورة العرض والطلب على البترول كما في الجدول التالي تبين تحولات مركز القوة في ذلك السوق ما بين الدول المستهلكة الرئيسية ودول أوبك .

(١) ان الاحتسابات الاحصائية للطلب العالمي (الاستهلاك) من شركة البترول البريطانية فهي كما حددتها نشرتها في يونيو / حزيران ١٩٨٧ بملايين الأطنان المكافئة (ص٧ و٣١) فهي مختلفة قليلا وبحدود دون ٤٤٪ عند عام ١٩٨٥ وكما يلي :

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٥
البترول	١٩١٢,٩	٢٣١٨,٣	٢٤٤٨,٤	٢١٥٦,٩
مجموع الطاقة	٣٧٤٥,٩	٤٢٦٤,٨	٤٥٩١,٢	٤٨٥٢,١

تطورات الطلب العالمي على البترول ومقابلة العرض له للدول من غير الاشتراكية (منذ عام ١٩٧٠ - ١٩٨٨)

(مع المكثفات) (بملايين البراميل اليومية)

السنة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ ارقام اولية
الطلب العالمي على البترول والمكثفات												
الولايات المتحدة	١٤,٣٥	١٦,٨٧	١٧,٩١	٦,٤٩	١٥,٥٥	١٤,٧٦	١٤,٧٦	١٥,١٨	١٥,١٧	١٥,٦٧	١٥,٩٦	غ م
بقية دول العالم غير الاشتراكي	٢٤,٦٩	٣٠,٥١	٣٢,٩٩	٣١,٧٧	٣٠,٧٩	٣١,٣٤	٣٠,١٢	٣٠,٣٢	٣٠,١٥	٣١,٠٢	٣١,٥٣	غ م
المجموع	٣٩,٠٤	٤٧,٣٨	٥٠,٩٠	٤٨,٢٦	٤٦,٣٤	٤٦,١٠	٤٤,٨٨	٤٥,٥٠	٤٥,٣٢	٤٦,٦٩	٤٧,٤٩	*٥٠,٢٠
العرض												
انتاج غير أوبك مع المكثفات	١٥,٦٣	١٦,٣٨	١٩,٩٨	٢٠,٨١	٢٣,١٥	٢٥,٧٧	٢٥,٤٥	٢٧,١٣	٢٩,٩٠	٢٩,١٠	٢٩,٧٧	٢٩,٢٠
انتاج أوبك مع المكثفات	٢٣,٤١	٣١,٠	٣١,٤٧	٢٧,٤٤	٢٣,٣٨	١٩,٣٠	١٨,٤٢	١٨,٤٧	١٧,٢٢	١٩,٥٥	١٩,٠٣	٢١,٢٠
انتاج أوبك من دون المكثفات	٢٣,٤١	٣١,٠	٣٠,٩٢	٢٦,٨٨	٢٢,٥٩	١٨,٩٩	١٦,٩٩	١٦,٣٥	١٥,٤٥	١٨,٣٣	١٧,٣٢	١٩,٦٩
المجموع من المكثفات	٣٩,٠٤	٤٧,٣٨	٥١,٤٥	٤٧,٩٥	٤٤,٥٣	٤٥,٠٧	٤٣,٨٧	٤٥,٦١	٤٧,١٢	٤٨,٦٥	٤٨,٨٠	٥٠,٤٠
الفرق للتوازن	–	–	٠,٥٥	(٠,٣١)	(١,٨١)	(١,٠٣)	(١,٠)	٠,١	١,٨	١,٩٦	١,٣١	٠,٢+
النسبة المئوية لحصة أوبك في السوق	٪٦٠	٪٦٥,٠	٪٦١,٠	٪٥٦,٠	٪٥٠,٨	٪٤١,٨	٪٤١,٠	٪٤٠,٦	٪٣٧,٩٩	٪٤١,٨٧	٪٤٠,١	٪٤٢,٢

المصدر : بالنسبة للطلب حتى عام ١٩٨٧ . Oil Industry OutLook 1989-1993, P.15

أما بالنسبة للعرض فقد استخدمت ارقام . BP Statistical Review, June 1987.

* تقديرات وكالة الطاقة الدولية المنشورة في MEES. 6Feb. 1989, P.6.

إن مستـوى الطلب العالمي على البترول أي استهلاك الدول الرئيسية (من غير الدول الاشتـراكية) ازداد خلال مرحلة تصحيح وزيادة الأسعار البترولية والتي استمـرت من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٩ حيث وصل الطلب العالمي إلى حوالي ٥٠,٩ مليون برميل يوميا بعد أن كان في عام ١٩٧٠ بحدود ٣٩,٤ مليون برميل يوميا ، ان معظم هذه الزيادة كانت بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣ حيث قفز الطلب إلى ٤٧,٤ برميل يوميا عند ذلك العام ولعل اقدام الدول العربية على استخدام البترول كسلاح سياسي بعد حرب أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ أدى إلى نقص البترول في السوق العالمية مما زاد من مخاوف انقطاع امداداته وبالتالي ارتفعت أسعاره الفورية وازداد الطلب عليه .

ولكن هذه الزيادة في الأسعار كانت لها تأثيرات أخرى . كان أبرزها اتحاد الدول الصناعية الرئيسية المستهلكة وانشاء وكالة الطاقة الدولية لمواجهة دول أوبك حيث اتخذت العديد من الاجراءات لترشيد استهلاك طاقة البترول ومن ثم تحويل وضع السوق البترولية إلى سوق للمشتري حيث نجحت جهودها عندما بدأ الطلب العالمي بالانخفاض عند عام ١٩٨٠ بنسبة ٥,٢٪ عن عام ١٩٧٩ ، ولابد أن نشير هنا إلى ان انـدلاع الاضطرابات في ايران في عام ١٩٧٨ وتوتر الأوضاع في هذه المنطقة المنتجة من البترول قد ساهما في زيادة القلق في السوق البترولية مما أدى بالتالي الى ارتفاع حجم الطلب على البترول في ذلك العام على الرغم من الاجراءات المتخذة من قبـل الدول المستهلكـة تجاه تخفيف الاعتماد على البترول وخاصة البترول المستورد من دول أوبك .

إلا أن نتائج الجهود التي قامت بها الدول الرئيسية المستهلكة للبترول أخذت تظهر بعد عام ١٩٨٠ حيث استمر الطلب في الانخفاض حتى وصل عام ١٩٨٣ إلى حوالي ٤٤,٨ مليون برميل يوميا كما أن انتاج أوبك لخام البترول انخفض إلى حوالي ١٦,٩٩ مليـون برميل يوميا (من دون المكثفات و١٨,٤٢ مليون برميل يوميا مع المكثفات) وهو في حدود نصف انتاجها خلال الأعوام ١٩٧٩ و١٩٧٧ و١٩٧٣ .

ورافق هذه المـرحلة انخفـاض شديد في الأسعار البترولية وخصوصا في عام ١٩٨٣ كما تغيرت حصة أوبك في السوق الكلية للطلب على البترول تغيرا واضحا

مقارنة بعام ١٩٧٣ حيث كانت هذه الحصة تشكل ٦٥٪ أصبحت في عام ١٩٨٣ بحدود ٤١,٢٪ مما قلب موازين التحكم والسيطرة على استقرار سوق الطلب على البترول ووضع جوهر هذه السيطرة في متغيرات تعتمد على السوق الفورية للبترول وعلى سياسات الطاقة للدول الصناعية الرئيسية المستهلكة فضلا عن دخول منتجين جدد بعد أن أثر سعر البترول المتزايد خلال الفترة السابقة في دعم عمليات الاستثمار والتحري والتنقيب عن البترول في المناطق الجديدة أو الآبار ذات الكلفة العالية .

كذلك كانت أوضاع النمو الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية الرئيسية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٣ تميل إلى التدني عند نهاية هذه الفترة وباستعراض تطورات الناتج المحلي الاجمالي لبعض البلاد المستهلكة الرئيسية يمكن استخلاص مسيرة تطور الأوضاع الاقتصادية فيها .

تطورات الناتج المحلي الاجمالي بالنسب المئوية
(من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٦)
بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
بريطانيا	(٢,١)	(١,٢)	١,١	٣,٥	٢,٠	٣,٧	٢,٩	٣,٩
المانيا	١,٤	٠,٢	(٠,٦)	١,٥	٢,٨	٢,١	٢,٦	١,٧
فرنسا	١,٦	١,٢	٢,٥	٠,٧	١,٤	١,٧	٢,١	١,٩
اليابان	٤,٤	٣,٩	٢,٨	٣,٢	٥,٠	٤,٧	٢,٤	٤,١
هولندا	٠,٩	٠,٧	-(١,٤)	١,٤	٣,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٣
الولايات المتحدة	٠,٠	٣,٧	-(٣,٩)	٣,٩	٧,٢	٣,٥	٣,٠	٢,٩
كندا	١,٥	٣,٧	-(٣,٢)	٣,٢	٦,٣	٤,٢	٣,٣	٣,٩
سويسرا	٤,٦	١,٤	-(١,١)	٠,٧	١,٨	٤,١	٢,٧	٢,٠
بلجيكا	٤,٣	-(١,٤)	١,٥	٠,١	٢,١	١,٤	٢,٣	١,٨
أسبانيا	١,٥	-(٠,٢)	١,٢	١,٨	١,٨	٢,٣	٣,٣	٤,٨
ايطاليا	٣,٩	١,٦	٠,٢	٠,٥	٣,٥	٢,٧	٢,٧	٣,١
السويد	-(١,٧)	-(٠,٣)	٠,٨	٢,٤	٤,٠	٢,١	١,٢	٢,٨

المصدر : من احصائيات أوبك .

ويلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول السابق أن عام ١٩٨٢ كان من الأعوام التي عانت فيها الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسية المستهلكة حيث شهد نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في بعض الدول الرئيسية نموا سلبيا عكس صورة قاتمة للتطورات الحاصلة على الطلب البترولي وبالتالي أدى إلى اضطراب في السوق البترولية وانخفاض سعر البترول في السوق الفورية بنحو ٨ دولارات للبرميل مما دفع بدول أوبك إلى تخفيض سعر بترول الاشارة إلى نحو ٢٩ دولارا في مارس / آذار عام ١٩٨٣ بعد أن كان سعره بحدود ٣٤ دولارا للبرميل منذ أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٨١ وحتى أوائل عام ١٩٨٣ .

كما شهد عام ١٩٨٤ عدة تطورات فلقد تحسن الطلب العالمي على البترول قليلا وارتفع بنحو مليون برميل إلا أن حصة أوبك في سوق الطلب استمرت في الانخفاض لتصل إلى حوالي ٤٠,٦٪ منه . إذ ساهمت الدول المنتجة من غير دول أوبك في سد هذه الزيادة في الطلب إلا أن أسعار البترول الفورية انخفضت أثر تخفيض أسعار بترول بحر الشمال من قبل بريطانيا وتبعتها في ذلك نيجيريا مما حدا بدول أوبك ومن أجل المحافظة على السعر البترولي إلى تخفيض انتاجها في عام ١٩٨٥ ليصل إلى حوالي ١٦,٣ مليون برميل يوميا (من دون المكثفات و١٨,٤ مليون برميل يوميا مع المكثفات) . ومثلت هذه حصة انتاج متدنية بلغت ٣٧,٩٪ من حجم الطلب العالمي (للدول غير الاشتراكية) وقد أضعفت هذه النسبة مجددا القوة التساومية لأوبك في سوق الطلب العالمي . وخلال الفترة من عام ١٩٨٤ – ١٩٨٨ تحسن الأداء الاقتصادي العالمي تحسنا واضحا (انظر الجدول السابق حول الموضوع) وارتفع معه الطلب العالمي على البترول (من غير الدول الاشتراكية) بنسبة ٢,٥٪ سنويا كما تحسنت حصة أوبك في سوق الطلب على البترول وبلغت عند عام ١٩٨٨ حوالي ٤٢٪ ، بعد أن شهد عاما ١٩٨٦ و١٩٨٧ فوضى بترولية في السوق تراجعت فيها أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها .

إن العالم سيبقى وحتى نهاية هذا القرن معتمدا على البترول كمصدر للطاقة على الرغم من الجهود التي بذلت وسوف تبذل من أجل الاقتصاد في استهلاكه في نفس الوقت الذي تحتم فيه الضرورة ايجاد الوسائل والسبل في الاستخدام المتزن

والأمثل لهذا المصدر الناضب . كما أن تطورات الطلب على البترول تعكس قيما ايجابية عديدة لعل أهمها ان معظم دول العالم أصبحت أكثر وعيا بأهمية هذا المصدر الحيوي وأنه لم يعد بامكانها استخدامه كمصدر رخيص من الطاقة بل يتوجب تنويع استخدامه إلى أغراض أكثر نبلا كونه مادة أولية يمكن أن تنتج الآلاف من السلع الصناعية التي تدخل في حياة الانسان ومسكنه ومأكله وملبسه .

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الكبير الذي حققته البشرية في شتى ميادين الصناعة والبحث العلمي إلا أن الأحداث التي مرت خلال السنوات السابقة أثبتت صعوبة تطوير مصادر طاقة بديلة عن البترول إذ أن هذا ليس بالأمر اليسير ويتطلب اجراء تغييرات جوهرية في معدات الصناعة وهيكل الحياة العامة بالاضافة إلى ضرورة مرور عقود من الزمن قبل أن تكون له آثار هامة . ان أسعار بيع النفط الخام الرسمية بما يعادل ١٧ و١٨ دولارا للبرميل والمقررة حاليا (١٩٨٨ - ١٩٨٩) والتي يؤمل ان تستمر فترة من الزمن تجعل من المستحيل اللجوء إلى تطوير المصادر البديلة الجديدة والمتجددة ما لم تتغير الظروف وترتفع أسعار البترول ارتفاعاً عالياً يمكن[١] أن يؤدي إلى تطوير هذه المصادر على الرغم من أن كمياتها المنتجة لا يمكن أن تسد إلا جزءاً متواضعا من الطلب العالمي على البترول كمصدر للطاقة .

لقد أثبتت الأحداث والتطورات في الطلب العالمي والسوق البترولية أنه لا يمكن طمس حقيقتين هامتين ، الأولى ، ان الدول الصناعية وظروف السوق البترولية استطاعت ان تخفض انتاج البترول (من غير الدول الاشتراكية) منذ عام ١٩٨٠ الذي انخفض فيه بما يزيد عن مليوني برميل يوميا عن العام الذي سبقه ، كما أن انتاج البترول في عام ١٩٨٣ انخفض إلى ٤٣,٨٧ مليون برميل يوميا مما زاد فجوة المقارنة بعام ١٩٧٩ إلى ما يزيد عن سبعة ملايين برميل يوميا . والثانية ، إن الدول الصناعية استطاعت ايقاف معدل الزيادة في الطلب وتحويلها إلى نمو سلبي خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٣[١] وبحدود - ٥٪ سنويا . أما في عام ١٩٨٨

---

(١) انظر لما سبق حول كلف الانتاج المستقبلية .

(١) انظر الجدول السابق حول الطلب .

ومطلع عام ١٩٨٩ فلقد تحسنت أوضاع الطلب العالمي على البترول قدر بحدود ٥٠ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٨ وهو نفس معدله في عام ١٩٧٩ تقريبا .

ان أهم مصادر الطاقة في العالم خمسة هي البترول ، الغاز الطبيعي ، الفحم والطاقة النووية والطاقة الكهربائية .

ويستهلك العالم كميات متفاوتة من هذه المصادر ، كما أن حجم الاستهلاك الكلي منها في ازدياد مطرد – ونما معدل استهلاك الطاقة في العالم من هذه المصادر بحدود ١,٦٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٨٧ إلا أن صورة الاستهلاك بالنسبة لمصادر الطاقة قد تغيرت .

فلقد ارتفعت في بداية الثمانينات حصة بقية مصادر الطاقة وخصوصا طاقة الفحم والطاقة النووية والهيدروكهربائية على حساب حصة استهلاك البترول والغاز بسبب اجراءات الدول الصناعية الكبرى في تخفيض الاعتماد على البترول وتشجيع استخدام مصادر الطاقة الأخرى ، وبذلك انخفض الاستهلاك في عام ١٩٨٧ بحدود سبعة في المائة مقارنة بعام ١٩٧٨ كما انخفضت حصة الغاز الطبيعي بنسبة أقل ، أما حصة الفحم فلقد ارتفعت بحدود ٣٣,١٪ والطاقة النووية بحدود ١١٣,٣٪ والهيدروكهربائية إلى حوالي ١٨,٥٪ ، بينما كان نمو الاستهلاك والطلب الاجمالي لكل مصادر الطاقة بحدود ٧,٧ خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ بينما لم يزد معدل الاستهلاك السنوي عن نسبة ١٪ سنويا خلال الفترة المشار إليها . ولقد كان ذلك بسبب الاجراءات المتخذة من قبل الدول الصناعية في مجال تحديد استخدام البترول وخاصة المصدر منه من دول أوبك . وكما يوضح الجدول التالي :

الطلب العالمي على مصادر الطاقة والبترول
(بملايين البراميل اليومية المكافئة)
(من غير الدول الاشتراكية)

السنة / الطاقة	١٩٧٠	٪	١٩٧٣	٪	١٩٧٨	٪
البترول	٣٩,٤	٥٠,٨	٤٧,٣	٥٤,٦	٥١,٠	٥٣,٦
الغاز	١٤,٨	١٩,١	١٦,٥	١٩,١	١٧,٥	١٨,٤
الفحم	١٧,٧	٢٢,٨	١٦,٠	١٨,٤	١٦,٦	١٧,٤
النووية	٠,٤	٠,٦	١,٠	١,٠	٣,٠	٣,٢
الهيدروكهربائية	٥,٢	٦,٧	٦,٠	٦,٩	٧,٠	٧,٤
المجموع	٧٧,٥	١٠٠	٨٦,٦	١٠٠	٩٥,١	١٠٠

					تقديرات اولية	
	١٩٨٥	٪	١٩٨٦	٪	١٩٨٧	٪
البترول	٤٥,٤	٤٦,٣	٤٦,٧	٤٦,٨	٤٧,٥	٤٦,٤
الغاز	١٧,٢	١٧,٥	١٦,٧	١٦,٧	١٧,٣	١٦,٩
الفحم	٢١,٦	٢٢,٠	٢٢,١٣	٢٢,١	٢٢,٧	٢٢,١
النووية	٥,٨	٥,٩	٦,٢	٦,٢	٦,٦	٦,٤
الهيدروكهربائية	٨,٠	٨,٣	٨,٣	٨,٢	٨,٣	٨,٢
المجموع	٩٨,٠	١٠٠	١٠٠,٠٣	١٠٠	١٠٢,٤	١٠٠

المصدر :

(١) بالنسبة للبترول أخذت من عدد مجلة (BP Statistical, June, 1988)
وبقية المصادر أخذت من محاضرات تحت عنوان .Ashland Oil Inc-Dec.1987, P.11)
Energy Security, By H. Tahmassebi T, SEB, 16.

* الأرقام مقربة .

(٢) بالنسبة لمعلومات عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ أخذت من مصادر منظمة أوبك - احصائيات النفط والطاقة فبراير عام ١٩٨٩ - ص ١٤ .

وسنتناول فيما يلي الطلب على الطاقة باختلاف أنواعها في المناطق الرئيسية من العالم الحر .

الولايات المتحدة :

على أثر الأحداث التي جدت في عام ١٩٧٣ والتي نوهنا عنها سابقا باشرت حكومة الولايات المتحدة الامريكية إلى وضع مشروع أطلق عليه مشروع الاستقلال الأمريكي (الذي أعلن عام ١٩٧٣ عن امكانية تحقيق أهدافه في الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥) . وكان هذا المشروع يهدف إلى الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لموارد الطاقة الامريكية .

وقد شكلت من أجل تنفيذ هذا المشروع ، لجان كلفت بوضع جميع التفاصيل المتعلقة به ، وقد تضمنت الاقتراحات الأولية احتمالات العرض والطلب والتي بنيت على افتراض أسعار معينة للبترول الخام[١] . ثم أصدرت الوكالة الأمريكية لأبحاث وتنمية الطاقة (Erda) مجلدين في يونيو / حزيران عام ١٩٧٥[١] ووضعت دراستها على أساس خمسة اختبارات لتطوير مصادر الطاقة محليا تركزت على تحسين استخدام مصادر الطاقة كتطوير وسائل استخلاص البترول والغاز ، وتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الحرارة الأرضية (Georthermal) وتطوير البترول الصناعي والطاقة النووية ، ولم تحدد هذه الدراسة امكانيات تطوير هذه المصادر وكلفتها[٣] .

وكانت الخطط المستقبلية تشير إلى أن الاكتفاء الذاتي الأمريكي الذي كان يطمع في تحقيقه خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ قد تأخر إلى عام ٢٠٠٠ ، حيث أن هناك

---

(١) راجع : Energy Policy, March 1975, P.3. Richar Corrign
"Project Independence By 1985".

(٢) راجع : A National Plan Energy Research, Development & Demonsration Vol. 1 & 11, June 1975.

(٣) يقدر السيد جيمس ايكنز السفير الأمريكي السابق لدى المملكة العربية السعودية والخبير البترولي بأن خطة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الاكتفاء الذاتي للطاقة من المصادر المحلية تكلف حوالي ألف بليون دولار .

تراجعا في تقديرات انتاج البترول والغاز والفحم المحلي .[١]

وهكـذا أصبـح واضحا أن برنامج الاستقلال الأمريكي غير واقعي ولا يمكن بواسطته تحقيق الاكتفاء الذاتي في عام ١٩٨٥ . ان أفضل ما يمكن تحقيقه – كما كانت ترى بعض التقارير الأمريكية المعتدلة والتي تم نشرها آنذاك هو العمل على تخفيض نسبة البترول المستورد إلى ٢٥٪ من حجم البترول المستهلك وذلك بحلول عام ١٩٨٥[٢] .

وتوضح تفاصيل الجدول التالي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع تنفيذ خطتها بالكامل واقتصرت على خفض استيراداتها البترولية ، ومن متابعة تطورات استيراداتها البترولية من خام ومنتجات نجد أنها قد ارتفعت في عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٨,٤٥ مليون برميل يوميا كما أن استيراداتها البترولية في عام ١٩٨٦ قد انخفضت إلى ٦,١ مليون برميل يوميا وهو يمثل انخفاضا بنسبة ٢٨٪ من اجمالي استيراداتها من البترول (خام ومنتجات) في عام ١٩٧٩ وبذلك تكون قد تحققت توقعات التقارير الأمريكية المعتدلة التي أشرنا إليها سابقا . إلا أن انخفاض أسعار البتـرول بصورة كبيرة خلال الأعوام ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨ وتحسن الأوضاع الاقتصادية دفع بالطلب الأمريكي إلى الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى حوالي ١٦,٩ مليون برميل يوميا مما حدا بالاستيراد البترولي إلى أن يصل الى حوالي ٧,٢ مليون برميل يوميا .

---

(١) Capital Energy Letter, July 7, 1975, P.1-2

(٢) World Petroleum Report 1975 P.7.

استيراد واستهلاك وانتاج البترول للولايات المتحدة الأمريكية

(بملايين البراميل اليومية)

السنة	استيراد البترول[١]	استيراد المنتجات[١]	استهلاك البترول[٢]	انتاج البترول[١]	الطلب الكلي
١٩٧٣	٣,٢٤	٣,٠١	١٦,٨٧	٩,١٩	
١٩٧٥	٤,١٠	١,٩٥	١٥,٨٨	٨,٣٧	
١٩٧٩	٦,٥٤	١,٩١	١٧,٩١	٨,٦٠	
١٩٨٠	٥,٣٠	١,٦٠	١٦,٤٦	٨,٦٥	
١٩٨١	٤,٤٤	١,٥٥	١٥,٥٥	٨,٥٥	١٦,٠٦
١٩٨٢	٣,٥٥	١,٥٣	١٤,٧٧	٨,٦٦	١٥,٢٥
١٩٨٣	٣,٣٩	١,٦٣	١٤,٧٥	٨,٦٩	١٥,١٨
١٩٨٤	٣,٤٨	١,٨٣	١٥,١٨	٨,٨٨	١٥,٧٣
١٩٨٥	٣,٣٧	١,٧١	١٥,١٧	٨,٩٧	١٥,٧٠
١٩٨٦	٤,٢٢	١,٨٣	١٥,٦٧	٨,٧	١٦,٢٨
١٩٨٧	٥,١٣	١,٨٠	١٥,٩٦	٨,٣	١٦,٥٦
١٩٨٨	٥,٢٥	١,٩١	غ م	٨,١	١٦,٨٨
	تقديري				تقديري

إن الصورة التي ترسمها دائرة الطاقة[٢] في الولايات المتحدة الامريكية لمستقبل استهلاكها للبترول بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ ، وذلك في تقريرها لرئيس الولايات

* الأرقام مقربة .

(١) المصدر : من احصاءات اوبك السنوية / اعداد مختلفة مع استخدام آخر المعلومات الصادرة فبراير ١٩٨٩ – الاستيراد صفحة ١٥٢ الانتاج صفحة ١٠٧ الطلب صفحة ١١١ – المنتجات صفحة ١٥٤ .

(٢) المصدر : احصائيات BP لعام ١٩٨٧ يناير ص٩ (هذه الأرقام للاستهلاك من دون الفروقات النفطية Processing والمقدرة بحدود ٥٥٠ الف برميل يوميا .

Energy Security - DOE USA. March 1987
(A Report To The President Of USA. P.24.

(هناك افتراضان حول سعر البترول كما يلي في الفترات) :

	١٩٩٠	١٩٩٥
السعر المرتفع	٢٣	٢٨ دولارا
السعر المنخفض	١٠	٢٢ دولارا

المتحـدة ، لا تشـير إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك سواء بافتراض السعر المرتفع للبترول أو المنخفض ، حيث تتوقع في حالة السعر المرتفع والمقدر عند عام ١٩٩٠ بحوالي ٢٣ دولارا للبرميل أن يكون الاستهلاك في حدود ١٦ مليون برميل يومياً .

أما في حالة فرضية السعر المنخفض للبترول في عام ١٩٩٠ والمفترض أن يكون بحدود ١٥ دولارا للبرميل فإن هذه الدائرة تتوقع أن يرتفع الاستهلاك إلى حوالي ١٦,٧ مليون برميل يوميا بينما يرتفع الاستهلاك عند عام ١٩٩٥ ليصل إلى حوالي ١٧,٧ مليون برميل يوميا إذا كان سعر البترول في حدود ٢٢ دولارا للبرميل .

وبذلك وفي حالة السعر المرتفع للبترول ، فإن النمو السنوي للاستهلاك سيكون بنسبة ٠,٤٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٥ . أما في حالة السعر المنخفض للبترول ، فإن هذا المعدل سيرتفع ليصبح ١,٢٪ سنويا خلال نفس الفترة ، ان كلا التقديرين بدائرة الطاقة في الولايات المتحدة يشير إلى زيادة متواضعة جدا في استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للبترول حتى نهاية التسعينات ، ولعل هذه التقديرات تعود إلى أن الولايات المتحدة عانت خلال هذه الفترة من تردي أوضاع ميزانها التجاري اذ ارتفع العجز السنوي في هذا الميزان في عام ١٩٨١ ليبلغ حوالي (٢٨,٠ –) بليون دولار ، ثم تصاعد ليبلغ في عام ١٩٨٦ بحدود (١٤٤,٣ –) بليون دولار . أما خلال الفصول الثلاثة من عام ١٩٨٧ فقد بلغ العجز التجاري حوالي (١١٨,١ –) بليون دولار إلا أن مؤشرات للتحسن قد ظهرت في مقدار العجز خلال عام ١٩٨٨ . لقـد أثرت هذه الناحية على الأوضاع المالية في الولايات المتحدة[١] انتهت بأزمة مالية دولية وتأثر بسببها سوق الأوراق المالية تأثرا كبيرا خلال عام ١٩٨٦ وما بعده كما رافق ذلك كله انخفاض في ميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ ليبلغ بحدود (١٤١,٤ –) بليون دولار مقارنة بفائض بلغ ٦,٩ بليون دولار في عام ١٩٨١ ، إلا أن صورة الميزان التجاري تبدو أفضل في عام ١٩٨٨ . عما كانت عليه في الأعوام السابقة .

(١) Economic Edicator Dec. 1987. (US Government Office)
- Shearson Lehman Securities 25 Feb. 1988 Research. On World Economy P.1.

وعلى أية حال فإن رئيس الخبراء[1] الاقتصاديين لشركة اشلاند قد قدر أرقام الاستهلاك والطلب الأمريكي على البترول في عام ١٩٩٠ بحدود ١٧,٥[2] مليون برميل يوميا يرتفع إلى حوالي ١٨,٣ مليون برميل يوميا عند عام ١٩٩٥ وتزيد هذه الأرقـام قليـلا عن أرقام دائرة الطاقة للولايات المتحدة إلا أنها تؤكد أن التطور الحاصل للطلب البترولي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعينات سيكون بحدود ١,٢٪ – ١,٧٪ سنويا اعتمادا على مستوى الأسعار العالمية للبترول فضلا عن وضعية الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة وخلال تلك الفترة . وعليه يتوقع أن يرتفع حجم الطلب على البترول إلى حوالي ١٨,٤ مليون برميل يوميا عند عام ١٩٩٣[3] .

دول السوق الأوروبية المشتركة (EEC) :

كانت دول السوق الاوروبية المشتركة في عام ١٩٧٣ تعتمد بصورة رئيسية في سد احتيـاجيـاتهـا للطاقة على البترول وذلك بنسبة ٦٠٪ والذي كان ٩٨٪ منه يستورد من خارج تلك الدول .

ولكن الدول الأوروبيــة بدأت في مرحلة السبعينات والثمانينات وبتشجيع من وكالة الطاقة الدولية ، باتخاذ اجراءات في مجال سياسة الطاقة تهدف إلى تحقيق القضايا التالية :

١ – خفض استهلاك الطاقة بشكل عام وذلك بزيادة كفاءة استخدامها .

٢ – تخفيض الاعتماد على النفط المستورد واحلال بعض مصادر الطاقة الأخرى محله .

---

(١) Energy Security: Myths & Realities/H. Tahmassebi Ashland Oil Dec. 1987.

(٢) السيد T.R.ECK من اموكو قدرها بحدود ١٧ مليون برميل عند عام ١٩٩٠ في المقدمة لمؤتمر الهيدروكربون . لندن ٢٢ اكتوبر / تشرين اول ١٩٨٧ .

(٣) Oil Industry OutLook 5th Edition 1989 - 1993 P.68.

٣ – انشـاء دائرة ضمن المجموعة الأوروبية الاقتصادية ترعى شؤون الطاقة وتتابعها في دول المجموعة الأوروبية .

٤ – رفع معدل انتاجها من البترول .

كانت هذه الدول في عام ١٩٧٣ وضمن الأهداف المشار إليها أعلاه ترمي إلى تخفيض اعتمادها على البترول المستورد في عام ١٩٨٥ إلى ٤٠٪ . وقد استطاعت أوروبا تخفيض استهلاكها من البترول بعد عام ١٩٨٠ بعد أن أخذت الاجراءات التي وضعت طريقها إلى حيز التنفيذ . ففي عام ١٩٧٣ كان استهلاك أوروبا من البتـرول يقدر بحدود ١٤,٩١ مليون برميل يوميا وصل في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ١١,٨٧ مليون برميل بانخفاض بلغ بحدود الثلاثة ملايين برميل يومياً وهذا يمثّل في الواقع ما مقداره ٢٠,٤٪ خلال الفترة المشار إليها أعلاه أما في عام ١٩٨٦ فلقد ارتفع الاستهلاك بحدود ٤٪ ليصل إلى حوالي ١٢,٣٤ مليون برميل يوميا ، ثم بقي معدل الاستهلاك على نفس مستواه السابق في عام ١٩٨٧ ليصل إلى حوالي ١٢,٣٥ مليون برميل يوميا ، ويعتقد أن الاستهلاك قد ارتفع قليلا في عام ١٩٨٨ عن العام الذي سبقه .

أما الاستيراد الأوروبي من البترول خلال الفترة المشار إليها أعلاه ١٩٧٣ – ١٩٨٥ فقـد انخفض بحدود ٤٥,٢٪ وكان هذا ما خططت له أوروبا ونجحت في تنفيذه . أما في عام ١٩٨٦ فلقد ارتفع الاستيراد الأوروبي بحدود ١٠٪ مقارنة بعام ١٩٨٥ إذ وصل إلى ٨,٩٦ مليون برميل يوميا .

ومن جانب آخر فقد استطاعت أوروبا أن تستنفد أقصى قدراتها في بحر الشمال وغيره وأن ترفع انتاجها خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٧ بمعدل سنوي قدره ١٧,١٪ ليصل انتاجها في عام ١٩٨٧ بحدود ٣,٩٩ مليون برميل يوميا[١] إلا أن انتاجها لعام ١٩٨٨ انخفض قليلا ليصل إلى حوالي ٣,٩٧ مليون برميل يوميا ، كما يبين الجدول التالي :

---

(١) تشمل أرقام كل المجموعة الأوروبية الاقتصادية وليس اعضاء السوق الأوروبية المشتركة .

انتاج واستيراد وصادرات واستهلاك أوروبا الغربية من البترول

الوحدة (مليون برميل يومياً)

السنة	انتاج البترول	استيراد البترول	الصادرات	استهلاك البترول[٢]
١٩٧٣	٠,٤٤	١٤,٩٩	٠,١١	١٤,٩١
١٩٧٩	٢,٢٩	١٣,٠٨	١,٢٥	١٤,٦٥
١٩٨٠	٢,٥٠	١١,٤٢	١,٣٦	١٣,٦٣
١٩٨٣	٣,٣٥	٨,٣٠	١,٩٤	١١,٩٤
١٩٨٥	٣,٨١	٨,١٥	٢,٣٣	١١,٨٧
١٩٨٦	٣,٩٠	٨,٩٦	٢,٥٢	١٢,٣٤
١٩٨٧	٣,٩٩	غ.م	غ.م	١٢,٣٥
١٩٨٨	٣,٩٧	—	—	—

إن مسـار الأوضاع الاقتصادية في أوروبا قد أثر أيضا على هيكل الصناعة البترولية فيهـا . فقـد أثرت سياسة احلال بعض مصادر الطاقة محل البترول على نسبة مساهمة استهلاك البترول لبقية مصادر الطاقة المستهلكة وقد بين في هذا الصدد السيد ويت ، مدير عام مؤسسـة اقتصاديات البترول في ورقته المقدمة إلى المؤتمر العالمي المنعقد في لندن في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٨٧ ان نمط استهلاك البترول في أوروبا قد تحول منذ عام ١٩٧٥ . اذ كانت حصة البترول المساهمة في الاستهلاك الأوروبي للطاقة تبلغ بحدود ٥٦٪ انخفضت في عام ١٩٨٠ لتبلغ ٥١٪ ثم تراجعت مرة أخرى في عام ١٩٨٦ لتبلغ بحدود ٤٣٪ في نفس الوقت الذي ارتفع فيه اجمالي استهلاك الطاقة في أوروبا في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ١٣٧٣,٢ مليون طن معادل للبترول بعد أن كان يمثل ١١٨٣,٨ مليون طن في عام ١٩٧٥ .

إن معظم كميات الطاقة التي حلت محل البترول قد عوضتها الطاقة النووية التي ارتفعت حصتها الاجمالية إلى ١١٪ من اجمالي استهلاك الطاقة في عام ١٩٨٦ وكذلك الغاز الطبيعي والوقود الصلب كما يبين الجدول التالي تفصيل هذه النسب .

---

* الأرقام مقربة .

المصدر : احصائيات أوبك – الكتاب السنوي للاحصائيات منذ عام ١٩٧٥ – ١٩٨٦ .

(٢) الاستهلاك من : BP Statistical Review June 1987 P.9.

(٣) Oil Industry OutLook 1989-1993, P.32. واحصائيات أوبك – فبراير ١٩٨٩ ص١٠٧ .

نمط الاستهلاك الأوروبي من الطاقة ١٩٧٥ - ١٩٨٦[١]

(ملايين الاطنان المكافئة للبترول)

	١٩٧٥	٪	١٩٨٠	٪	١٩٨٥	٪
البترول	٦٦٣,٩	٥٦	٦٨٢,١	٥١	٥٩٣,٢	٤٣
الوقود الصلب	٢٣٤,٠	٢٠	٢٧٦,٨	٢١	٢٩١,٠	٢١
الغاز الطبيعي	١٥٨,٠	١٣	١٩٤,١	١٥	٢١١,٠	١٦
النووية	٢٧,٥	٢	٥٢,٨	٤	١٥٤,٥	١١
الهيدروكهربائية	١٠٠,٤	٩	١١٤,٤	٩	١٢٣,٥	٩
المجموع	١١٨٣,٨	١٠٠	١٣٢٠,٢	١٠٠	١٣٧٣,٢	١٠٠

إن معدل كثافة استخدام الطاقة الأولية في أوروبا (Primary Energy Intensity) المقدرة بالأطنان لكل ألف دولار للناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٦ قد انخفضت إلى حوالي ٠,٣٥ بعد أن كانت ٠,٣٨ في عام ١٩٧٥ . أما معدل هذه الكثافة بالنسبة للبترول المستخدم في أوروبا فلقد انخفضت بحدة لتصل إلى حوالي ٠,١٥٪ في عام ١٩٨٦ بعد أن كانت تقدر بحدود ٠,٢١٪ في عام ١٩٧٥ . ويفسر هذا جهود الدول الأوروبية لتحسين كفاءة استخدام البترول فضلا عن تخفيض استهلاكه . أما التوقعات المستقبلية لاستهلاك البترول في أوروبا فإن مؤسسة (DRI) ومؤسسة اقتصاديات البترول[٢] وبعد أن استندت إلى فرضيات متعددة تعتقد أن الطلب على البترول واستهلاكه في أوروبا سيكون بحدود ٥٧٠ — ٥٨٧ مليون طن معادل للبترول في عام ١٩٩٠ ، أي سيستمر الانخفاض في استهلاك البترول في هذه الدول .

(١) المصدر : The European OutLook Background Data.
Mr. T. White, Monaging Director / Petroleum Economics Ltd.
Oil & Money 8th International Conference London Oct. 1987.

(٢) نفس المصدر السابق .

أما في عام ٢٠٠٠ فتوقعت هاتان المؤسستان استمرار الانخفاض لتصل كمية الطلب والاستهلاك البترولي إلى حوالي ٥٥٧ – ٥٦٥ مليون طن عند ذلك العام .

تقديرات الطلب والاستهلاك للبترول والطاقة
لأوروبا الغربية في عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠

(بملايين الأطنان المقربة المكافئة للبترول)

	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
تقديرات استهلاك[١] البترول «انتوني ايلزير»	–	٥٧١	٥٧٨	٥٥٧	٥٣٠
تقديرات البترول[٢] «ت – وبت»	٥٩٣,٢	٥٨٧,٩	–	٥٦٥,٢	–
الوقود الصلب	٢٩١,٠	٣٢١,١	–	٤١٦,٧	–
الغاز الطبيعي	٢١١,٠	٢٣٥,٠	–	٢٧٥,٣	–
النووية	١٥٤,٥	٢٠٣,٦	–	٢٤٢,٩	–
الهيدروكهربائية	١١٨,٩	١٣٥,٩	–	١٥٥,٤	–
طاقات أخرى	٤,٦	٥,٠	–	٥,٠	–
المجموع	١٣٧٢,٢	١٤٨٨,٥	–	١٦٦٠,٥	–

تشير معظم هذه التقديرات الى احلال الطاقة النووية بشكل رئيسي والوقود الصلب والغاز الطبيعي محل استخدامات البترول والى تحسين استخدام البترول وذلك بزيادة كفاءة استخدامه وتخفيض معدل كثافة استخدامه ، خاصة وأن انتاج أوروبا من البترول سيواجه العديد من المعوقات طالما بقيت أسعار البترول العالمية

(١) European Energy OutLook / Conference By Antoine Elzir Manager, Long-term European Energy Services DRI 15-16 Dec.1987 London

(٢) نفس المصدر لرئيس مؤسسة اقتصاديات البترول في لندن في الصفحة السابقة M.T. White / Petroleum Economic Dec. 1987.

في مستواها الراهن كما أن كلفة البحث عن المكامن الباهظة التكاليف تحت سطح بحـر الشمـال العميقة ستحد ان لم توقف مثل هذه الاستثمارات ، وعليه يتوقع ازديـاد اعتماد أوروبا على بترول أوبك خلال المستقبل المنظور ، كما أن تحسن الاقتصاد الأوروبي المتوقع سيلزم هذه الدول برفع استهلاكها من البترول في المستقبل .

اليابـــان :

يساهم البترول الخام والمنتجات البترولية بنسبة عالية من استهلاك الطاقة في اليابان مقارنة بالدول الصناعية الأخرى . وقد بلغت مساهمته بحوالي ٧٦،١٪ من مجمل الامدادات الخاصة بالطاقة لليابان في عام ١٩٧٢ ، أما في عام ١٩٨٦ فلقد انخفضت هذه النسبـة لتصبح بحدود ٥٥٪ ، كما كان يتوقع بناء على تقديرات المجلس المشكـل للطاقـة في اليـابان في دراسته الأولية أن تزداد كمية استهلاك البترول في عام ١٩٧٣ والبالغة ٥،٤٦ مليون برميل يوميا الى حوالي ٩ - ١٠ ملايين برميـل يوميـا في عام ١٩٨٥ . الا أن هذه التـوقعات لم تتحقق وانخفض حجم الاستهلاك في عام ١٩٨٥ الى حوالي ٤،٣٧ مليون برميل يوميا .

ومثَّل هذا الانخفاض نسبة قدرها ٢٠٪ عن استهلاك عام ١٩٧٣ . ويعود ذلك الى أن اليابان قد انتهجت نمطا موازيا لما سبق وأن أشرنا اليه من حيث استهلاك البترول في الدول الأوروبية واتباع سياسة ترشيد الاستهلاك لتخفيض الاعتماد على البترول واحلال مصادر طاقة بديلة لسد احتياجاتها من الطاقة .

وفيما يلي جدول لتطورات استيراد البترول واستهلاكه في اليابان .

الاستيرادات البترولية (خام ومنتجات) والاستهلاك البترولي لليابان من عام ١٩٧٣ - ١٩٨٧ (لا يشمل الغاز الطبيعي)

السنة	استيراد البترول[١]	استيراد المنتجات	استهلاك البترول[٢]
١٩٧٣	٤,٤٣	٠,٥٨	٥,٤٦
١٩٧٥	٤,٥٤	٠,٦١	٥,٠٢
١٩٧٩	٤,٨٣	٠,٨٠	٥,٤٩
١٩٨٠	٤,٣٤	٠,٧٠	٥,٩٤
١٩٨٣	٣,٥٩	٠,٨٥	٤,٣٩
١٩٨٥	٣,٣٤	٠,٩٧	٤,٣٨
١٩٨٦	٣,٢٨	١,١٩	٤,٤٥
١٩٨٧	٣,١٣	١,٣٩	٤,٥١
١٩٨٨	٣,٢٥	١,٤٩	غ.م

وقد أشارت الدراسة التي أعدتها لجنة العرض والطلب[٣] على الطاقة والمنبثقة عن مجلس الطاقة الكلية ، وهو المجلس الاستشاري لوزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان (MITI) الى أن نمو الطلب على الطاقة في اليابان سيكون متواضعا وبحدود ١,٦٪ سنويا خلال العشرين عاماً القادمة ، الا أن استهلاك البترول سوف لن يرتفع بنفس هذا المعدل اذ توقعت الدراسة هبوط حصة استهلاك البترول في اجمالي استهلاك الطاقة من ٥٦٪ في عام ١٩٨٦ الى حوالي ٤٢٪ في عام ٢٠٠٥ .

(١) المصدر ، اعداد من احصائيات أوبك السنوية عم ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ في عدد فبراير ١٩٨٩ صفحة ١٥٢ وصفحة ١٥٤ .

(٢) BP Statistical Review of World Energy June 1987

(٣) MEES 9 Nov 1987 P. A. 9 P. A. 10

كما أشارت هذه الدراسة الى احتمال ارتفاع الطلب على الطاقة الكلية والذي كان في عام ١٩٨٦ بحدود ٧,٤٦ مليون برميل يوميا الى ٨,٤٤ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٥ ومن ثم الى ٩,٣٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٠ ، في نفس الوقت الذي تقدر فيه انخفاض استهلاك البترول من ٤,٥١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٧ الى حوالي ٤,١٤ مليون برميل يوميا عند عام ٢٠٠٥ .

ان الأساس الذي اعتمدته الدراسة هو تطور الطاقة النووية في اليابان اذ قدر تطورها بحدود ١٥٠٪ خلال الفترات المشار اليها أعلاه ، أي مضاعفة حصتها في السوق من ٩,٥٪ من اجمالي سوق الطاقة في اليابان في عام ١٩٨٦ الى ١٨٪ في عام ٢٠٠٥ .

وعلى الرغم من هذه التوقعات المتشائمة بخصوص الطلب على البترول في اليابان ، الا أن تشدد الرأي العام العالمي وخصوصا الرأي العام في اليابان في مجال حماية البيئة واخطار المفاعلات النووية سوف يدفع الحكومات اليابانية في المستقبل الى تحديد استخدام الطاقة النووية ، وبذلك يتوقع أن ينمو الطلب على البترول والغاز بصورة أكبر مما هو عليه الآن فضلا عن تزايد الطلب على المنتجات الخالية من أوكسيد الرصاص لتحسين وضع البيئة في اليابان .

ب - تطور الطلب على مصادر الطاقة المختلفة :

ظل الطلب العالمي على الطاقة في ديناميكية مستمرة في الفترة الماضية وسيكون له تطور آخر في الفترة القادمة ، وهو في تطوره هذا يتفاوت فيما بين مصادر الطاقة الرئيسية الستة وهي : البترول والغاز الطبيعي ، والطاقة النووية ، والفحم الحجري ، وبترول رمال القار ، وبترول السجيل والطاقة الشمسية .

وتتفاوت نسبة مساهمة كل من المصادر السابقة الذكر في استهلاك العالم للطاقة وذلك تبعا للزمان والمكان . وسنبحث فيما يلي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المختلفة ومدى تطور أنماط الاستهلاك من مصدر للطاقة الى آخر .

١ - البترول الخـــام :

أثناء مرحلة فورة الطلب العالمي على البترول والطاقة في عام ١٩٧٦ نشرت شركة أكسون تقديرات عن استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية[1] من الطاقة توقعت فيها أن يبقى البترول المصدر الرئيسي لامدادات الطاقة فيها حتى عام ١٩٩٠ ، وأن حجم الاستهـلاك سيكـون بحـدود ٢٤,٦ مليون برميل عند ذلك العام . الا أن السياسات المتخذة بشأن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن تغيرات أسعار البترول في مرحلة فورة الطلب البترولي خلال السبعينات قد غيرت من تلك الصورة تغيرا كاملا . فلقد انخفض استهلاك البترول في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة حتى وصل في عام ١٩٨٣ الى حوالي ١٤,٧ مليون برميل يوميا بعد أن كان قرابة ١٨ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩ .

أمـا توقعـات الطلب والاستهـلاك البترولي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ فلقد اختلفت حوله توقعات الخبراء نظرا لتأثير مستوى الأسعار البترولية في مستوى الاستهلاك البترولي في تلك المراحل الزمنية .

ففي التقرير الذي أعدته دائرة الطاقة[2] في الولايات المتحدة والذي سبق أن أشرنا اليه ، حول استهلاك البترول عند تلك المراحل الزمنية ، فقد قدر استهلاك البترول في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ على افتراض السعر المرتفع للبترول (٢٣ دولارا للبرميل) أن يكون بحدود ١٥,٧ مليون برميل يوميا أما في عام ١٩٩٥ وبناء لافتراض أن سعر البترول سيكون ٢٨ دولارا للبرميل فقد قدرت الاستهلاك بحدود ١٦,٤ مليون برميل يوميا أما بناء لافتراض السعر المنخفض في عام ١٩٩٠ والمقدر بحـدود ١٥ دولارا للبرميل فان الاستهلاك البترولي سيكون ١٦,٧ مليون برميل يوميا ، وتحت سعر بترولي افترض بحدود ٢٢ دولارا للبرميل في عام ١٩٩٥ فان الاستهلاك سيكون بحدود ١٧,٧ مليون برميل يوميا وعلى هذا الأساس فان حصة

---

(١) شركة اكسون في ١٩٧٥/١٢/٩
المصدر : Oil & Energy Trends. Jan. 1976. P. 20.
(٢) Energy Security DOE USA. March 1987, P. 24.

استهلاك البترول الى بقية مصادر الطاقة كانت ٤١,٧٪ في عام ١٩٨٥ ويتوقع أن تنخفض الى ٤٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٥ .

أما رئيس الخبراء الاقتصاديين في شركة اشلاند(١) فقد قدر الاستهلاك البترولي في الولايات المتحدة بحدود ١٧,٥ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٠ وهو رقم يقترب من الاستهلاك الحالي ، وحوالي ١٨,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٥ ، وفي هذا المجال فاننا نعتقد بأن استمرار أسعار البترول على قيمها الحالية سوف يرفع من استهلاك الولايات المتحدة بأكثر مما ورد في تقرير شركة اشلاند .

أمـا توقعات استهلاك البترول في أوروبا الغربية ، فقد بلغت حصة مساهمة البترول بالمقارنة مع حصص استهلاك بقية مصادر الطاقة بحدود ٤٣٪ عند عام ١٩٨٥ كما تتوقع معظم التقديرات أن يبلغ الاستهلاك البترولي في عام ١٩٩٠(٢) بحدود ٥٧١ إلى ٥٨٨(٣) مليون طن بترولي بعد أن كانت تقدر بحدود ٥٩٣ مليون طن في عام ١٩٨٥ . أما في عام ٢٠٠٠ فتتوقع هذه التقديرات أن يصل الاستهلاك البترولي من ٥٥٧ إلى ٥٦٥ مليون طن بترولي ، وبذلك ستكون حصة البترول عند عام ١٩٩٠ من اجمالي الاستهلاك ، ومن خلال أكثر التوقعات تفاؤلا ، نحو ٣٩,٥٪ .

أما في عام ٢٠٠٠ فيتوقع أن تكون بحدود ٣٤٪ من اجمالي استهلاك الطاقة ، وعلى الرغم من هذه النظرة التشاؤمية بشأن الاستهلاك فإننا نعتقد أن ما ينطبق على الولايات المتحدة ينطبق على أوروبا وأن الاستهلاك سوف يتزايد ولكن بصورة أكثر تواضعا لاسيما اذا ما بقيت أسعار البترول في حدود قيمتها الحالية .

أما بالنسبة لليابان وعلى الرغم من اعتمادها الشديد على البترول حيث كانت حصة استهلاك البترول بالمقارنة مع بقية مصادر الطاقة تشكل ٥٦٪ في عام ١٩٨٦

---

(1) Energy Security: Myths & Realities. H. Tahmassebi, Ashland Oil 2 Dec. 1987.

(2) Antoine Elzir / DRI - Dec. 15-16, 1987. London.

(٣) ورقة إلى مؤتمر توقعات الطاقة الأوروبية .

إلا أن دراسة المجلس الاستشاري[1] لوزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان تقدر أن تنخفض هذه الحصة إلى حوالي ٤٢٪ في عام ٢٠٠٥ ، فقد بلغ استهلاك البترول في اليابان (خام ومنتجات) حوالي ٤,٥١ مليون برميل في عام ١٩٨٧ وتتوقع هذه الدراسة أن يكون الاستهلاك في عام ٢٠٠٠ بحدود ٤,١٤ مليون برميل يوميا ، غير أن مجريات الاستهلاك الياباني للبترول خلال العامين الماضيين لا تؤشر إلى هذه الظاهرة أو يبدو أن التحليلات السابقة قد وضعت على أساس سعر بترولي متصاعد ، وعليه يمكن أن يتصاعد الاستهلاك في اليابان بصورة بطيئة أيضا ولكنها بشكل متواز مع تطورات أسعار البترول العالمية . وعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بقضية الطلب على البترول وبقية مصادر الطاقة في العالم ، إلا أن عددا كبيرا من المؤسسات الدولية المهتمة قد قدرت بأن حصة الطلب العالمي (من غير الدول الاشتراكية) للبترول ، بالمقارنة مع بقية مصادر الطاقة ستكون بنفس مستواها الحالي في عام ١٩٩٥ أي بحدود تقارب ٤٧٪[2] أما في عام ٢٠٠٠ فالمتوقع أن تتغير الصورة اذ تنخفض حصة الاستهلاك للبترول إلى حوالي ٤١,٨٪ على الرغم من ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة ومنها استهلاك البترول حيث أن المصادر التي يؤمل ان يرتفع استهلاكها حينذاك هي الفحم والطاقة النووية وعلى الرغم من هذه الصورة المتفائلة لنمو استهلاك طاقة الفحم والطاقة النووية إلا أن تطورات تحسين البيئة في معظم دول العالم تشير إلى احتمال تناقص استخدام هاتين الطاقتين ، لذا يتوقع أن يرتفع استهلاك الطاقة البترولية آنذاك لاسيما في حال استمرار الدول النامية في نموها الاقتصادي وعدم ارتفاع أسعار البترول بشكل مفاجيء أو إلى مستويات عالية ، تدفع بتلك المصادر إلى الاستخدام المكثف من جهة ومن جهة أخرى لا تزيد من فرص الاستثمار في بقية مصادر الطاقة من غير البترول أو مصادر البترول ذات القيمة العالية .

(1) T. White, Petroleum Economics, Dec. 1987, London.

(٢) انظر رقم الطلب على البترول من غير مصادر الطاقة لعام ١٩٨٧ في بداية المبحث الثاني .

توقعات وتطورات الطلب على الطاقة في العالم الحر
(الدول غير الاشتراكية) ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

(الوحدات ملايين البراميل اليومية المكافئة)

الطلب على / السنة مصادر الطاقة	١٩٨٥	١٩٨٧	٪	١٩٩٠	٪	١٩٩٥	٪	٢٠٠٠	٪
البترول (حسب تقديرات	٤٥,٤	–	–	٥١,٠	–	–	–	٥٣,١	
وكالة الطاقة الدولية)[1]	–	–	–	٤٨,٨	–	٤٩,٤	–	٤٨,٢	معدل
(٥) حسب دائرة الطاقة	–	–	–	٥٢,٦	–	٥٦,٦	–	٥٨,٣	٥٣,٤
البترول (حسب تقديرات خبير اشلاند)[2]	٤٥,٤	٤٧,٥	٤٦,٤	٤٩,٨	٤٨,٢	٥٢,٨	٤٦,٣	٥٢,٦	٤١,٨
الغاز الطبيعي	١٧,٢	١٧,٣	١٦,٩	١٧,٤	١٧,٤	١٩,٥	١٧,١	٢١,٦	١٧,٢
الفحم	٢١,٦	٢٢,٧	٢٢,١	٢٠,٠	١٩,٤	٢٤,٢	٢١,٢	٣٢,٨	٢٦,١
النووية	٥,٨	٦,٦	٦,٤	٧,٠	٦,٨	٨,٥	٧,٥	٨,٩	٧,٠
الهيدروكهربائية وأخرى	٨,٠	٨,٣	٨,٢	٨,٥	٨,٢	٩,٠	٧,٩	١٠,٠	٧,٩
المجموع	٩٨,-	١٠٢,٤	١٠٠	١٠٣,٣	١٠٠	١١٤,٠	١٠٠	١٢٥,٩	١٠٠

المجموع حسب تقديرات أخرى ٩٨,٨[3]

هذا ومن الأمور التي تؤثر في كمية العرض والطلب على المصادر البترولية .

أ – الانفاق الرأسمالي للصناعة البترولية .

ب – النشاط الاستكشافي .

---

(١) Long - Term Oil & Energy OutLook For The 1990's. By, George Kowalski, Economic Adviser, I.E.A. Paris / Prsentation To P.S.I., 9 Sep. 1987 Geneva, P.3374D.

(٢) Energy Security: Myths & Realities. By H. Tahmassebi, Ashland 2Dec. 1987.

(٣) انظر الطلب على مصادر الطاقة المختلفة السابقة .

(٤) اخذت من مصادر منظمة أوبك – النفط والطاقة – فبراير / شباط ١٩٨٩ . صفحة ١٤ .

(٥) Industrial Energy OutLook To 2000, May, 1988, DOE/IEA, P.16.
دائرة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية .

١ - الانفاق الرأسمالي للصناعة البترولية :

يوضح الجدول التالي مؤشرات الانفاق الرأسمالي للشركات الرئيسية البترولية السبع الكبرى خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٦ ، كما ويلاحظ من خلاله أن معدل هذا الانفاق قد ارتفع في عام ١٩٨١ إلى ٢٩,٢ بليون دولار مقارنة بـ ٨,٩ بليون دولار عن عام ١٩٧٥ ويمثل هذا الارتفاع نسبة ٢٣٠٪ خلال الفترة المشار إليها . إلا أن هذا الانفاق انخفض في عام ١٩٨٦ إلى ١١,٩ بليون دولار أي بحدود ٥٩,٢٪ من حجم الاستثمار في عام ١٩٨١ . ويعود السبب الرئيسي لارتفاع الاستثمارات البترولية لهذه الشركات خلال مرحلة فورة السوق (أي مرحلة السبعينات) إلى زيادة أسعار البترول العالمية ونشاط الشركات البترولية في عمليات الاستكشاف والتحري وزيادة الانتاج البترولي .

ويلاحظ عند استعراض التطورات في مجال الاستثمارات البترولية ان جميع الاستثمارات العالمية في صناعة البترول والغاز قد انخفضت في عام ١٩٨٦ والأعوام التي تلت على أثر تخفيض أوبك الكبير لأسعار البترول العالمية إلى ما يقارب ١٨ دولارا للبرميل والأسعار الفورية إلى أقل من ذلك بكثير ماعدا حجم الاستثمار في الجانب البترولي من قطاع النرويج في بحر الشمال والاستثمار الاستكشافي في القطاع البريطاني من بحر الشمال والتي انخفضت بشكل طفيف في عام ١٩٨٧ .

ويعتقد نائب رئيس شركة أجيب البترولية[١] ان الاستثمار في مجال استكشاف البترول في أمريكا قد لا يجذب كثيرا المستثمرين لأن معظم الأراضي في الولايات المتحدة قد استكشفت بشكل مكثف على الرغم من وجود مناطق أعالي ألاسكا المتجمدة لكنها ذات تكلفة مرتفعة جدا .

أما المناطق التي قد تجذب المستثمرين للاستكشاف مستقبلا في حال تعديل سعر البترول إلى أكثر من عشرين دولارا فإنها القطاع النرويجي في بحر الشمال وشمال وغرب افريقيا وبعض المناطق في أمريكا اللاتينية .

---

(١) Edgardo Curcio, Vice President Planning, AGIP S.P.A. Rome, Guidline & Prospect At European Oil, Geneva 9 Sept.1987. P.45.

الانفاق الرأسمالي للشركات السبع الكبرى(١) والاستثمار العالمي في مجال صناعة البترول والغاز من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٦

جدول (أ)

(ملايين الدولارات)

الانفاق / السنة	الانفاق الرأسمالي وكلف الاستكشاف والانتاج لشركات البترول السبع الرئيسية م. دولار	اجمالي الانفاق الرأسمالي وكلف الاستكشاف للشركات السبع الكبرى م. دولار	حجم الاستثمار الكلي على صناعة البترول في العالم بترول تصفية نقل وغاز والخ اجمالي م. دولار	منه / حجم الاستثمار لصناعة البترول في الولايات المتحدة الأمريكية	منه / حجم الاستثمار في أوروبا الغربية م. دولار م. دولار
١٩٧٥	٨٨٦٧	١٣٧٦٨	٥١٩٥٠	١٨٩٢٠	٩٣٥٠
١٩٧٦	١٠٥٠٤	١٦٢٠٠	٥٩٢٦٠	٢٣٤٦٠	٩٢٧٥
١٩٧٧	١٠٧١٣	١٧٧٤٣	٦٤٩٧٥	٢٤٠٤٥	١١٣٢٥
١٩٧٨	١٤٦٣٥	٢٢٣٢١	٧٢٤١٠	٢٦٤٥٠	١٢٩٥٠
١٩٧٩	١٩٥٠٥	٢٩٣٨٣	٨٦٩٥٠	٣٤٨٠٠	١٤٦٢٥
١٩٨٠	٢١٤٥٧	٣٤١٦٣	١١٣١٥٠	٤٦٧٥٠	١٩٣٧٥
١٩٨١	٢٩٢٦٤	٤٧٤٠٣	١٤٩٢٠٠	٦٨٧٠٠	١٨٩٧٥
١٩٨٢	٢٩١٦٠	٤٥٤٠٣	١٤٩٠٢٥	٦٨٠٥٠	١٨٧٢٥
١٩٨٣	٢٣٥٤٣	٣٤٨٣١	١٢٠٢٠٠	٤٩٨٥٠	١٥٠٥٠
١٩٨٤	٢٤٠٢٠	٣٤٦٨٤	١١٥١٥٠	٤٩٩٢٥	١٤٠٠٠
١٩٨٥	٢٤٥٦٣	٣٥٦٠٥	غ.م	غ.م	غ م
١٩٨٦	١١٩٣١	٢٠٨٠٩	غ م	غ م	غ م

المصدر : معلومات مباشرة من منظمة الأقطار المصدرة للبترول - بنك المعلومات .

الشركات السبع هي : BP - Chevron - Exxon - Gulf - Mobil - Royal Dutch- Shell - Texaco.

تكملة جدول الانفاق الرأسمالي للشركات السبع الكبرى ١٩٧٥ - ١٩٨٦

(ملايين الدولارات)

الانفاق / السنة	منه/للاستثمار في الشرق الأوسط م دولار	منه/للاستثمار في الشرق الأقصى م. دولار	منه/للاستثمار في افريقيا م. دولار	منه/للاستثمار في كندا م. دولار	منه/للاستثمار في فنزويلا م. دولار
١٩٧٥	٢٠٧٥	٤٥٦٠	١٨٧٥	٢٤١٠	٣٢٠
١٩٧٦	٤٧٥٠	٣٧٧٥	٢٦٠٠	٢٧٠٥	٢٤٥
١٩٧٧	٧٩٢٥	٥٢٧٥	٣٨٥٠	٤٥٧٥	٥٣٠
١٩٧٨	٧٨٠٠	٥٦٧٥	٥٠٢٥	٤٧٤٠	١٠٤٥
١٩٧٩	٨٦٠٠	٧٠٥٠	٥١٥٠	٥٩٠٠	١٥٢٥
١٩٨٠	١١٧٢٥	٨٥٢٥	٥٧٧٥	٧٩٠٠	٢٣٢٥
١٩٨١	١٤٨٧٥	١١٩٧٥	٨٩٠٠	٨٥٠٠	٢٩٠٠
١٩٨٢	١٣٢٧٥	١٣٦٧٥	٨٢٥٠	٨٨٠٠	٣٧٢٥
١٩٨٣	١١٥٢٥	١٢١٧٥	٧٠٢٥	٨٨٧٥	٢٩٧٥
١٩٨٤	١١٣٠٠	١١٢٢٥	٦٧٥٠	١٠٠٢٥	١٩٧٥
١٩٨٥	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٦	غ م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر السابق

كما أوضح نائب رئيس شركة أجيب في دراسته المشار إليها أعلاه أن تغير وضع السوق البترولية إلى صورة أفضل واحتمال تدهور الاحتياطيات البترولية الحالية سوف يدفع الشركات البترولية الكبرى الى زيادة استثماراتها للاستكشاف في المستقبل .

أما[١] نائب رئيس شركة بتروكونسلاتنت في هيوستن بالولايات المتحدة الامريكية ، فقد أوضح تدني مستوى عمليات استكشاف البترول وانتاجية الحقول والآبار البرية والبحرية في الولايات المتحدة ، وأشار إلى أن تخفيض أسعار البترول

(١) World Wide Petroleum Exploration Targets. By Timzoba JR, Vice President, Petro Consultant INC. P.193. Petro Consultant Symposium, Geneva 4 Sept. 1987.

في عام ١٩٨٦ واحتمال انخفاضها فيما بعد قد أدى وسيؤدي إلى فقدان عدد كبير من الآبار المنتجة والتي كان عددها في عام ١٩٨١ بحدود ٤٥٠٠ بئر انخفضت إلى حوالي ٩٣٦ بئرا منتجة في عام ١٩٨٧ ، ولابد هنا أن نشير إلى أن النفقات الرأسمالية في قطاع البترول والتعدين في الولايات المتحدة قد ارتفعت في عام ١٩٨١ إلى حوالي ٨٢,٩٤٣ مليون دولار مقارنة بحوالي ٢٩,١٩٠ مليون دولار في عام ١٩٧٨ ثم عادت إلى الانخفاض في عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٢٦,٥٩٧ مليون دولار .

وفي عام ١٩٨٦ خفضت عشرون شركة كبرى نفقاتها الاستثمارية ما بين ١٠٪ إلى ٥٥٪ لكل منها وحسب كل شركة ، كما أن الاستثمار في البترول في الولايات المتحدة قد انخفض في عام ١٩٨٧ عن العام الذي سبقه بحدود ٥٪[1] . أما التطورات التي حصلت على الاستثمار البترولي في بريطانيا والنرويج خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٦ فيمثلها الجدولان التاليان :

---

(١) Oil Industry OutLook 1989 - 1993. P.92.

تطورات الاستثمارات البريطانية في صناعة البترول والغاز
الاستكشافية والتطويرية والتشغيلية ١٩٧٦ - ١٩٨٦

	حجم الاستثمار الاستكشافي (مليون بوند)	حجم الاستثمار التطويري (مليون بوند)		كلف التشغيل (مليون بوند)	
		البترول	الغاز	البترول	الغاز
١٩٧٦	٣٠١.٤	١٥٠٧.٤	٣٧٣,٥	٨١.٣	٤٨,٥
١٩٧٧	٣٧٤.٨	١٥٤٦.٧	٣٤٣,٤	١٦١,٠	٤٧,٠
١٩٧٨	٢٦١.٢	١٦٨٠.٤	٢٨٢,٩	٢٦٢,٠	٨٧,٧
١٩٧٩	٢٤٠.٨	١٨٢١.٩	١٩١.٣	٤١٣,٠	٩٢,٧
١٩٨٠	٣٧٨.٨	٢١٥٧.٠	٢١٦.٨	٥٩١,٠	١٠٧,٥
١٩٨١	٥٥٠.٢	٢٤٧٩.٣	٢٧٩,٥	٨٧٩,٠	١٢٥,٠
١٩٨٢	٨٧٥,٠	٢٣٠٤.٠	٦٠٧,٠	١١٤٥,٠	١٦٤,٠
١٩٨٣	٩٩٣.٥	١٧٦٨.٠	١٠٥٤.٠	١٣١٥,٠	١٨٠,٠
١٩٨٤	١٣٩٥.٠	١٨٠٧.٠	١٢٤٨,٠	١٥٣٦,٠	١٩٧,٠
١٩٨٥	١٤٥٠.٠	١٨٥٩,٠	٩٤٠,٠	١٩١٨,٠	٣٣٠,٠
١٩٨٦	١٥١٩.٠	١٧٠٩,٠	٦٢٨,٠	١٧٣٠,٠	٤١٢,٠

تطورات الاستثمارات النرويجية في صناعة البترول والغاز[1] الاستكشافية والتطويرية والتشغيلية (مليون كرون بلجيكي) (M.NKR)

السنة	حجم الاستثمار الاستكشافي والانتاجي
١٩٧٩	١٠١,٣
١٩٨٠	٨٠٣,٠
١٩٨١	٢٠٧٨,٠
١٩٨٢	٣٥٣٤,٠
١٩٨٣	٦٨٠٢,٠
١٩٨٤	٩٦٣٧,٠
١٩٨٥	١١١٧٠,٠
١٩٨٦	١٣٠٣٣,٠

٢ - الغاز الطبيعي :

تقدر الاحتياطيات الحالية للغاز الطبيعي في مناطق العالم المختلفة خلال عام ١٩٨٨ بحدود ٣٧٩٧ تريليون قدم مكعب موزعة على مناطق العالم كالتالي :

(١) نفس المصدر السابق .

الاحتياطيات (تريليون قدم مكعب)[١]

	١٩٨٧	١٩٨٨
– أمريكا الشمالية	٢٨٥,٠	٢٨٤,٠
– أمريكا اللاتينية	١٩٠,١	٢٢٧,٤
– أوروبا الغربية	٢١٨,٨	٢١٨,٢
– الشرق الأوسط	٩٣٥,٣	١٠٨٤,٠
– افريقيا	٢٠١,٥	٣٤٨,٦
– بقية آسيا واستراليا	١٩٨,٧	٢٢٤,٨
– العالم (من غير الدول الاشتراكية)	٢٠١٩,٤	٢٢٨٧,٠
– الدول الاشتراكية	١٥٩٥,٨	١٥١٠,٠
– العالم	٣٦٢٥,٢	٣٧٩٧,٠
ويعادل	١٠٢,٢	تريليون متر مكعب
أوبك	١١٩٣,٢	١٤٥٢,٧

وتشير التقديرات وفقا للجدول السابق إلى أن حجم احتياطيات الغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط تمثل أكبر الاحتياطيات في العالم (من غير الدول الاشتراكية) وتمثل نسبة ٤٧,٤٪ في عام ١٩٨٨ . ان معظم نمو الاحتياطيات في عام ١٩٨٨ عن عام ١٩٨٧ يأتي من منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير ومن منطقة أمريكا اللاتينية بشكل أقل . هذا وقد نما الاحتياطي العالمي للغاز بحدود ١٣,٣٪ خلال هذه الفترة المشار إليها أعلاه كما أن الاستهلاك العالمي (من دون الدول الاشتراكية للغاز الطبيعي) حذا حذو الاستهلاك العالمي للبترول إلى حد ما فقد ارتفع الاستهلاك منه في عام ١٩٧٩ إلى حوالي ١٠٠٠,٨[١] بليون متر مكعب ثم انخفض في عام ١٩٨٣ إلى حوالي ٩٤٧,٩ بليون متر مكعب أما في عام ١٩٨٦ فلقد وصل الاستهلاك إلى حوالي ٩٩٩,٧ بليون متر مكعب .

المصدر :

(١) Arab Oil & Gas Jan 1988. BP June 1988.

(١) BP Statistical, June 1988.

وقد افترضت دراسة أعدتها شركة شل البترولية(١) ، عن تجارة الغاز المستقبلية (NLG) والطلب المستقبلي على الغاز الطبيعي ، فرضيتين لنمو الطلب على الغاز ، الأولى، هي الفرضية المنخفضة والتي يفترض عدم وجود التشجيع الكافي في السوق للبائعين والمشترين وتطوير المشاريع الجديدة للغاز الطبيعي والحالة الثانية ، هي الفرضية العليا التي تفترض سرعة ونموا كبيرا في الطلب على الغاز الطبيعي . على أية حال فإن كلتا الحالتين تفترض ، وحسب كل حالة ، نموا مختلفا في الطلب على الغاز الطبيعي ، بسبب افتراضها أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العالم سيكون بحدود ٣٪ سنويا إلى نهاية هذا القرن .

ففي حالة نمو الطلب على الغاز الطبيعي في اليابان وفي كلتا الحالتين المنخفضة والعليا سيتراوح الطلب على الغاز الطبيعي في اليابان عند عام ١٩٩٠ ما بين ٤٧ إلى ٥٠ مليارد(٢) متر مكعب (Milliard M3) مقابل الطلب عند عام ١٩٨٥ والذي كان بحدود ٣٨ مليار متر مكعب .

أما في عام ١٩٩٥ فلقد قدرت الدراسة الطلب الياباني على الغاز الطبيعي بحدود من ٥٢ إلى ٥٧ مليارد متر مكعب حسب كلتا الحالتين . كذلك فإن الطلب على الغاز في اليابان سوف ينمو عند عام ٢٠٠٠ بحدود ٥٧ إلى ٦٥ مليارد متر مكعب حسب كلتا الحالتين أيضا ، وبشكل عام فإن الطلب الياباني على الغاز الطبيعي يتوقع له أن يتضاعف في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٨٥ ، وان يكون معدل نموه السنوي بحدود ٣,٢٪ خلال كل الفترة المشار إليها أعلاه . أما بالنسبة للولايات المتحدة وعلى الرغم من حجم الطلب الضئيل الذي قدرته شركة شل للولايات المتحدة والمقدر بحدود ١ مليارد متر مكعب عند عام ١٩٨٥ فقد توقعت الدراسة أن ينمو الطلب عند عام ١٩٩٠ بحدود ٣ – ٥ مليارد متر مكعب وأن يتساوى الطلب حسب كلتا الحالتين المشار إليهما سابقا عند عام ١٩٩٥ ليصل إلى حوالي ٥ مليارات متر مكعب أما في عام ٢٠٠٠ فستتراوح نسب الطلب على الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ٥ و١٠ مليارات متر مكعب حسب كلتا الفرضيتين .

---

(١) Shell International Gas Limited P.8 & P.12, London. World LNG Trade - Prospects To The Year 2010.

(٢) كل ١ مليارد متر مكعب من الغاز الطبيعي يعادل حوالي ١٧,٨٠٠ برميل يوميا معادل للبترول او ١٠٠ بليون قدم مكعب من الغاز يوميا .

وفي أوروبا الغربية ، فإن الطلب على الغاز الطبيعي عند عام ١٩٨٥ بلغ ١٣ مليارد متر مكعب ، ويتوقع أن يصل في عام ١٩٩٠ بحدود ١٥ – ١٧ مليارد متر مكعب ، وسوف يستمر هذا الطلب بالنمو ليصل في عام ١٩٩٥ إلى حدود ١٨ – ٢٥ مليارد متر مكعب . أما في عام ٢٠٠٠ فمن المتوقع بناء للدراسة المشار إليها أن ينمو الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي ما بين ٢٠ – ٣٠ مليارد متر مكعب حسب كلتا الحالتين المشار إليهما آنفا . وعموما ، يتوقع أن ينمو الطلب الاوروبي على الغاز الطبيعي خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٠ بحدود ٤,٥٪ سنويا .

وفيما يلي جدول يبين هذه التطورات :

توقعات الطلب العالمي على الغاز الطبيعي ١٩٨٥ – ٢٠٠٠[١]

(مليارد متر مكعب Milliard [٣])

السوق	١٩٨٥	١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠	
	الفعلي	المنخفض	العالي	المنخفض	العالي	المنخفض	العالي
اليابان والباسفيك	٣٨	٤٩	٥٣	٥٧	٦٥	٦٢	٧٦
الولايات المتحدة	١	٣	٥	٥	٥	٥	١٠
أوروبا الغربية	١٣	١٥	١٧	١٨	٢٥	٢٠	٣٠
العالم	٥٢	٦٧	٧٥	٨٠	٩٥	٨٧	١١٦

ان حصة[٢] الغاز الطبيعي من اجمالي استهلاك الطاقة في العالم (من دون الدول الاشتراكية) سوف تنمو في عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٤٪ من اجمالي الاستهلاك

(١) World LNG Trade: Prospect To Year 2010, Shell International Gas Limited Shell Center, London SEI 7 NA, P.8 & 12.

(٢) كل مليارد متر مكعب سنويا من الغاز يعادل ١ = ٧٢٥٠٠٠ طن سنويا في الغاز أو ١٧٨٠٠٠ برميل يوميا من البترول المعادل أو ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً .

(٣) Long - Term Oil & Gas Energy OutLook For The 1990's By, George Kowalski, P3374D, Sept. 1987.

لتصل إلى حوالي ١٩,٥٪ عند عام ١٩٩٥ ومن ثم يتوقع لها أن تنخفض إلى حوالي ١٧,٢٪ عند عام ٢٠٠٠ بسبب نمو استهلاك الفحم والطاقة النووية المتوقع عند ذلك العام(١) .

٣ - الطاقة النووية :

تشير معظم التوقعات المنشورة إلى الاحتمالات القوية في نمو الطلب على الطاقة النووية مستقبلا اعتمادا على رغبة الدول الصناعية في انشائها وعلى برامج انشائها وتطورات استهلاك الطاقة الكهربائية في العالم ويتوقع أن ترتفع حصة مساهمتها في الطلب العالمي للطاقة من ٦,٤٪ عند عام ١٩٨٧ إلى ٧,٥٪ عند عام ١٩٩٥ ثم تنخفض إلى نحو ٧٪ عند عام ٢٠٠٠ .

وفي ورقة مقدمة إلى وكالة الطاقة النووية من قبل فريق عمل(٢) ، حول دور الطاقة النووية في الأقطار النامية ، فقد أشارت الورقة إلى أن مفاعلات الطاقة النووية في العالم أنتجت ١٥١٥ تيرا(٣) واط / ساعة (TW/H) عند عام ١٩٨٦ وتمثل هذه الطاقة ١٥,٦٪ من اجمالي التوليد الكهربائي في العالم أما في عام ١٩٨٧ فإن المفاعلات النووية قد أنتجت حوالي ١٦٥٢,٢ وبذلك ارتفعت نسبة الطاقة هذه إلى الطاقة من اجمالي التوليد الكهربائي في العالم إلى حوالي ١٦,٢٪ ، ومن اجمالي هذه الطاقة كان حجم التوليد منها للدول النامية بحدود ١٠١ تيرا واط / ساعة (TW/H) ويمثل ٦,٧٪ من طاقة التوليد الكهربائية من مفاعلات العالم . وتمثل الدول الصناعية الرئيسية غير الاشتراكية الحجم الأكبر في توليد الطاقة النووية وبحدود تزيد عن ٩٠٪ من الاجمالي العالمي للتوليد الكهربائي من الطاقة النووية .

ورقة لمستشار اقتصادي لوكالة الطاقة الدولية .

(١) انظر التطورات لاستهلاك الطاقة فيما سبق من الصفحات وفي مجال البحث في الخام .

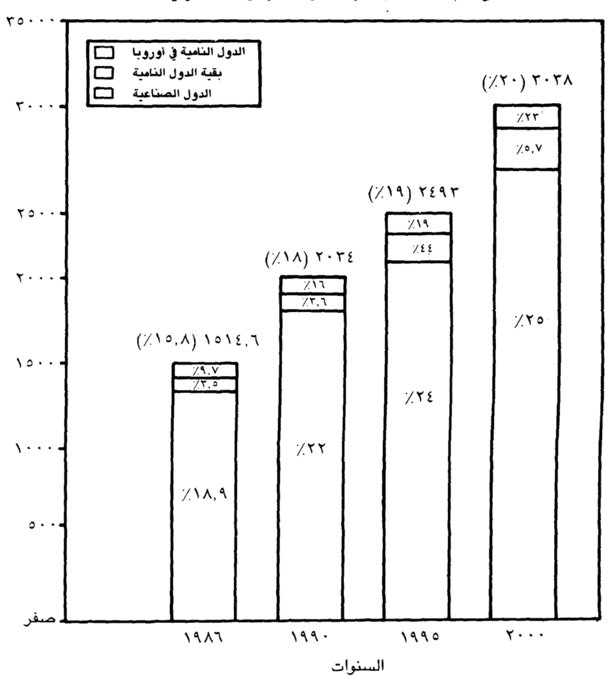
(٢) The Role Of Nuclear Energy In Developing Countries In 1990's P.17, By, L.L. Bennett & L.V. Konstantinov & K.F. Sehenk & N.L. Char International Conference for Power Performance And Safety. Vienna 2 Oct. 1987.

(٣) 4-1 TW/H - 1 Terawatt / Hour - 109KW/H - 3.6 x 103 ES

أما نسبة الطاقة الانتاجية القصوى للتوليد الكهربائي في العالم عند نهاية عام ١٩٨٧ والبالغة ١٠٢٠٥ تيرا واط / ساعة (TW/H) فقد توزعت كالتالي ٢٠,١٪ أوروبا الغربية ٣٠٪ لأمريكا الشمالية و٢١,٨٪ لأوروبا الشرقية والبقية لآسيا والدول النامية حيث كانت نسبة الطاقة الانتاجية القصوى للتوليد عند العام المذكور آنفا مقارنة بالاجمالي حوالي ٧,١٪ .

ويتوقع أن ينمو حجم التوليد الكهربائي من الطاقة النووية في العالم عند عام ١٩٩٠ إلى حدود ٢٠٣٤ تيرا واط / ساعة (TW/H) وبذلك فإن نسبة معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٨٧ – ١٩٩٠ ستكون بحدود ٧,٢٪ سنويا . أما في عام ١٩٩٥ فانه يتوقع أن يكون حجم التوليد ما يقارب ٢٤٩٣ تيراواط / ساعة (TW/H) وبذلك فإن نسبة النمو خلال هذه المرحلة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ سوف تنخفض لتصل إلى حوالي ٤,٢٪ سنويا . هذا ويقدر أن يشكل حجم التوليد الكهربائي من الطاقة النووية عند عام ١٩٩٥ من اجمالي توليد الطاقة الكهربائية في العالم آنذاك بحدود ١٩٪ منها . وفي عام ٢٠٠٠ يتوقع أن يصل حجم التوليد الكهربائي من الطاقة النووية بحدود ٣٠٢٨ تيرا واط / ساعة (TW/H) وهو بذلك يمثل ٢٠٪ من اجمالي توليد الكهرباء في العالم .

توقعات نمو طاقة التوليد الكهربائي النووية
حتى عام ٢٠٠٠ ونسب مشاركة المجموعات الدولية



based on IAEA low estimates

Source: IAEA Energy and Economic Data Bank

هذا ومازال الجدل الذي بدأ ومنذ أواسط السبعينات وحتى نهاية الثمانينات حاليا يدور حول مستقبل الطاقة النووية لما يحمل استخدامها من مخاطر أمنية واحتمالات تلويث للبيئة ومن كلف عالية . وفي الوقت نفسه فإن لدى البعض تفاؤلا بشأن(١) مستقبل الطاقة النووية على الرغم من المخاطر التي بدت عندما تسربت المياه المشعة من مفاعل ثرى مايل ايلاند في الولايات المتحدة واغلاق مفاعل تشرنوبل في الاتحاد السوفياتي مؤخرا بسبب الانفجار الذي حصل فيه لارتفاع درجة حرارته وللتسربات الاشعاعية(٢) المختلفة . ولكن تبقى حالة من الغموض تحيط بمستقبل الطاقة النووية لاسيما أن هنالك مخططات لبناء عدد من المفاعلات في العالم كما يبينه الجدول التالي الذي أعدته وكالة الطاقة النووية في فيينا والذي يشير إلى أن عدد المفاعلات المولدة للكهرباء تحت التشغيل في العالم هي بحدود ٣٩٧ مفاعلا منها ٣٠٢ مفاعل في الدول الصناعية(٣) أما تلك التي مازالت قيد الانشاء فهي حوالي ١٣٤ مفاعلا ، ٥٨ مفاعلا منها في الدول الاشتراكية و٥٤ مفاعلا في الدول الصناعية .(٤)

---

(١) Mr. Kenneth Davis, Consultant, Bechtel Group In / IAEA Conference On "Nuclear Power Preformance & Safety". Vienna 2Oct. 1987.

(٢) هنالك دائما حالات اغلاق غير معلنة لعدد من المفاعلات بالدول الصناعية والاشتراكية .

(٣) أمريكا الشمالية واليابان وأوروبا .

(٤) في دراسة نشرتها Petroleum Economist الصادرة في نوفمبر عام ١٩٨٨ بعنوان Continued Growth Of Demand للسيد (Vladimir Baum) فإن عدد المفاعلات في بداية عام ١٩٨٨ أصبحت حوالي ٤١٧ مفاعلا وان تلك التي تحت الانشاء هي ١٢٠ مفاعلا وأن حجم التوليد الكهربائي في هذه المفاعلات بلغ ١٦٥٢,٢ تيرا واط / ساعة .

عدد المفاعلات النووية وطاقتها وتلك التي تحت الانشاء حسب المناطق الجغرافية في العالم عند بداية عام ١٩٨٧

المناطق	تحت التشغيل (١)		تحت الانشاء	
	عدد المفاعلات	طاقتها (MW)	عدد المفاعلات	طاقتها (MW) (١)
كندا	١٨	١١٢٤٩	٥	٤٣٦١
الولايات المتحدة	٩٩	٨٤٥٩٢	١٢	٢٣٣٠١
مجموع أمريكا الشمالية	**١١٧**	**٩٥٨٤١**	**١٧**	**٢٧٦٦٢**
بريطانيا	٣٨	١٠٢٢٣	٤	٢٥٢٠
فرنسا	٤٩	٤٤٦٩٣	١٤	١٧٨٠٩
ألمانيا الغربية	٢١	١٨٩٤٧	٤	٤٠٥٢
بلجيكا	٨	٥٤٨٦	—	—
فنلندا	٤	٢٣١٠	—	—
ايطاليا	٣	١٢٧٣	٣	١٩٩٩
هولندا	٢	٥٠٧	—	—
أسبانيا	٨	٥٥٩٩	٢	١٩٢٠
السويد	١٢	٩٤٥٥	—	—
سويسرا	٥	٢٩٣٢	—	—
مجموع أوروبا	١٥٠	١٠١٤٢٤	٢٧	٢٥٣٠٠
الهند	٦	١١٥٤	٤	٨٨٠
كوريا	٧	٥٣٨٠	٢	١٨٠٠
باكستان	١	١٢٥	—	—
الصين	—	—	١	٢٨٨
تايوان	٦	٤٩١٨	—	—
مجموع آسيا	٢٠	١١٥٧٧	٧	٢٩٦٨
اليابان	٣٥	٢٥٨٢١	١٠	٨٤٣١
الارجنتين	٢	٩٣٥	١	٦٩٢
البرازيل	١	٦٢٦	١	١٢٤٥
المكسيك	—	—	٢	١٣٠٨
مجموع أمريكا اللاتينية	٣	١٥٦١	٤	٣٢٤٥
افريقيا والشرق الأوسط				
ايران	—	—	٢	٢٤٠٠
افريقيا الجنوبية	٢	١٨٤٢		
مجموع افريقيا والشرق الأوسط	٢	١٨٤٢	٢	٢٤٠٠

المناطق	تحت التشغيل		تحت الانشاء	
	عدد المفاعلات	طاقتها (M W)	عدد المفاعلات	طاقتها (M W)
الاتحاد السوفياتي	٥٠	٢٧٦٥٧	٣٣	٣٠٣٦٠
بلغاريا	٤	١٦٣٢	٢	١٩٠٦
تشيكوسلوفاكيا	٧	٢٧٩٩	٩	٥٥٠٨
ألمانيا الشرقية	٥	١٦٩٤	٦	٣٤٣٢
هنغاريا	٣	١٢٣٥	١	٤١٠
بولندا	—	—	٢	٨٨٠
رومانيا	—	—	٣	١٩٨٠
يوغسلافيا	١	٦٣٢	—	—
كوبا	—	—	٢	٨١٦
مجموع الدول الاشتراكية ما عدا الصين	٧٠	٣٥٦٤٩	٥٨	٤٥٢٩٢
مجموع العالم	٣٩٧	٢٧٣٧١٥	١٣٤	١١٨٢٩٨
الدول الصناعية (أمريكا وأوروبا واليابان)	٣٠٢	٢٥٤٢٧٩	١٠٢	٩٨١٨٥[(١)]

٤ - الفحم الحجري :

ضمن تطورات الطلب على اجمالي الطاقة في العالم ، كما أشرنا ، ساهم الفحم

المصدر :
Energy Electricity : Nuclear Power Estimates For The Period Up To 2000, Aug. 1987, P.13.
1MW/H - 106 Watts Electrical.

(١) كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في مقتبل عام ١٩٨٩ أن ٣٦ دولة تستخدم الطاقة النووية لانتاج اكثر من ١/٣ حاجة الاستهلاك العالمي من الطاقة الكهربائية كما أشارت إلى أن عام ١٩٨٩ يشمل تواجد ٤٢٩ مفاعلا نوويا في العالم تنتج حاليا ١٧٩٤,٤ كيلوواط / ساعة وهنالك ١٠٥ مفاعلات جديدة تحت الانشاء وتمول الولايات المتحدة ١٠٨ مفاعلات يليها الاتحاد السوفييتي ٥٦ ثم فرنسا ٥٥ وبريطانيا ٤٠ واليابان ٣٨ وألمانيا الغربية ٢٤ مفاعلاً ثم مفاعل واحد لكل من البرازيل ويوغسلافيا .

(بـاختـلاف أنـواعـه) بمـا يقـارب ٢٢٪[١] من الطلب العـالمي (من غير الدول الاشتراكية) على الطاقة في عام ١٩٨٧ وهو يمثل أقل من نصف الطلب على البترول .

وخلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٧ ارتفع استهلاك الفحم في كل العالم من ١٦٦٨ إلى ٢٣٨٦ مليون طن معادل للنفط وذلك يمثل تغيرا ونموا قدره ٧١٨ مليون طن في عام ١٩٨٧ عن عام ١٩٧٣ . أمـا الطلب العـالمـي على الفحم (من دون الدول الاشتراكية) فلقد ارتفع من ٨٠٠ مليون طن إلى ١١١٢ مليون طن ، بفارق قدره ٣١٢ مليون طن .

لقد تركز معظم ازدياد الطلب على الفحم في الصين التي كان تغير الاستهلاك فيها خلال تلك الفترة يمثل ٢٣٩ مليون طن ثم الولايات المتحدة الامريكية التي كان فرق الاستهلاك فيها من الفحم خلال تلك الفترة يمثل أكثر من ١٢٠ مليون طن . أما في أوروبا فلقد تقلص استهلاك الفحم فيها من ٢٥٣ مليون طن في عام ١٩٧٣ إلى ٢٣٩,٣ مليون طن معادل في عام ١٩٨٤ ثم ارتفع إلى حوالي ٢٥٩ مليون طن في عام ١٩٨٧ . وازداد استهلاك اليابان من الفحم خلال الفترة المشار إليها أعلاه بحدود ١٥ مليون طن (من ٥٤ إلى ٦٩ مليون طن)[٢] .

---

(١) تمثل تقديرات منظمة (OECD) من الفحم بحدود ٢١,٨٪ من الطلب الاجمالي على الطاقة لدول المنظمة بينما يكون الطلب على الفحم لاجمالي العالم ومع الدول الاشتراكية بحدود ٣٠,٥٪ عند عام ١٩٨٦ حسب تقديرات شركة البترول البريطانية في احصائياتها لعام ١٩٨٧ - صفحة ٢٧ .

(٢) Discussion Paper Sergies The International Coal Market By, Colin Robinson, Oct. 1987. Seeds No. 37, P.16.

ويبين الجدول التالي اجمالي التغيرات في الاستهلاك العالمي للفحم خلال ١٩٧٣ – ١٩٨٦ و١٩٨٧* .

مليون طن معادل للنفط

	١٩٧٣	١٩٨٦	١٩٨٧
الصين	٢٩٢	٥٣١,٢	٥٥٣,٤
الولايات المتحدة	٣٣٥	٤٣٥,٠	٤٥٢,٩
الاتحاد السوفياتي	٣٦٢	٣٧٦,٢	٣٧٨,٩
جنوب آسيا	٥٥	١١٤,٥	١٢٤,٢
افريقيا	٣٩	٦٦,٢	٦٩,١
جنوب شرق آسيا	١٣	٤١,٠	٤٥,٨
كندا	١٥	٣٢,٦	٣٣,٤
استراليا	٢٣	٣٩,٢	٤١,٨
اليابان	٥٤	٦٩,٥	٦٨,٥
أمريكا اللاتينية	١٢	٢٢,٣	٢٢,٧
الشرق الأوسط	–	٢,٢	٢,٣
أوروبا الغربية	٢٥٣	٢٥٩,٨	٢٥٩,٠
المجموع	**١٦٦٨**	**٢٣١٨,٣**	**٢٣٨٦,٥**

تشير التوقعات العالمية إلى احتمال تصاعد الطلب على الفحم للدول غير الاشتراكية في عام ١٩٩٥ بنسبة ضئيلة اذ تتراوح التوقعات أن تكون مساهمة الفحم من اجمالي الطلب على الطاقة ما بين ٢١,٢٪[١] – إلى ٢٢,٦٪[٢] من اجمالي الطلب للدول غير الاشتراكية . أما في عام ٢٠٠٠ فيتوقع ان يرتفع الاستهلاك إلى أقل من ١٠٠ مليون طن خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ ليصل ما بين ٢٥,٣٪ وحوالي

(١) المصدر السابق ومن BP Statistical Review Jun 1988.

(٢) Energy Security: Myths & Realites. Ashland Des.2, 1987.

٢٦,١٪(١) خلال تلك الفترة ، أي بمعدل نمو قدره ٥ إلى ٦٪ سنويا خلال المرحلة الأخيرة من القرن العشرين في الوقت الذي يتوقع فيه أن ينمو الطلب على البترول بحدود ٠,٤٪ . وقد أخذت هذه التوقعات في الاعتبار أسعارا عالية للبترول عند نهاية هذا القرن ، أما اذا أخذت نفس الأسعار الحالية فإن الصورة قد تتغير بشكل كامل وسوف نشهد نموا للطلب على البترول عوضا عن الفحم أو الطاقة النووية وذلك لتأثير كلف أسعار البترول العالمية على نمو الطلب على بقية مصادر الطاقة بالاضافة إلى الفارق في تكاليف النقل اذ تزيد على سبيل المثال ما يفوق ٦٠٪(٢) من قيمة النفط المستلم عند نقطة الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية . كما تشير هذه التقديرات أيضا إلى انخفاض انتاجية المناجم فخلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٧٩ كان معدل الانتاجية ينخفض من ٢٠ إلى ١٤,٥ طن لكل عامل خلال ساعات العمل اليومي (Shifts) ويعود ذلك إلى :

- ارتفاع كلف بدء التشغيل للمناجم الجديدة .
- كلفة المحافظة على حماية البيئة المتزايدة حسب الاجراءات القانونية .
- ارتفاع كلف العمال والموظفين .

إلا أن ارتفاع أسعار البترول عند نهاية السبعينات وكذلك انخفاض عدد المناجم وخروج العمال منها لتحسين أوضاعهم الاقتصادية رفع اليوم كفاءة انتاجية المناجم في الولايات المتحدة الامريكية .

لذلك يتوقع أن تؤثر الاجراءات العامة لحماية البيئة والصحة (Environmental Legislation) على أوضاع الطلب على الفحم خلال السنوات القادمة .

---

(١) ان أسباب ارتفاع نسبة الطلب على الفحم هو تقديرات الطلب على الكهرباء عند تلك الفترة والتي قدرت بشكل مرتفع من قبل وكالة الطاقة الدولية أرقام عام ١٩٨٨ غير متوفرة لحين اعداد هذا الكتاب .

(٢) GRI : Coal Market OutLook. P.3.

كما ستدخل عوامل أخرى في عمليات المفاضلة والاختيار ما بين زيادة الطلب على الفحم أو الغاز الطبيعي أو البترول ومنها تطور الطلب على الحديد والصلب في العالم والتقدم التكنولوجي والتغير الحاصل حاليا في الصناعات التي تستخدم المراجل البخارية نحو استخدام أكثر للغاز الطبيعي وكذلك تطور الطلب على الكهرباء في العالم ومدى نسب نموه ، وعلى هذا سوف تشهد سوق الفحم الدولية(١) منافسة شديدة من سوق الغاز الطبيعي في سوق الطاقة . أما في أوروبا فإن نمو استخدام الفحم سيظل على حاله كما كان سابقا بسبب اجراءات السلامة المتخذة . ومن المتوقع أن يكون هنالك طلب عالٍ على الفحم في الدول الاشتراكية وعلى رأسها الصين .

بترول رمال القار وبترول السجيل والبترول الثقيل جداً :

بدأ استغلال رمال القار والبترول الثقيل جدا منذ أواخر السبعينات إثر تزايد أسعار البترول خلال تلك المرحلة . وتشير الدراسات المتوفرة حاليا(٢) إلى أن هنالك احتياطيات كبيرة جدا لهذه المصادر حيث قدرت حسب المناطق الجغرافية كما يلي :

المنطقة	الاحتياطيات الحالية من بترول رمال القار والنفط الثقيل جدا ١٠^٩ طن (بليون)
فنزويلا – (حزام أورينكو)	١٦٥
كندا (البرتا)	٢٠٠ – ٣٥٠
الولايات المتحدة	١٠
بقية الدول	٥٠ – ١٥٠
العالم الغربي	٤٠٠ – ٦٥٠

(١) GRI: Coal Market Outlook P.6.

(٢) New Oil: what's In The Future. X.Boy De Lutour, J.L.Gadon, J.J. Lacour. Vol. 4, No.6, 1986, P. 448.

بلغ انتاج أمريكا الشمالية بحدود ۲۰۰ ألف برميل يوميا عند عام ١٩٨٥ حيث أنتجت كندا ما يقارب ١٩٠ ألف برميل يوميا وأنتجت الولايات المتحدة الامريكية ١٠ آلاف برميل يوميا . أما في عام ۲۰۰۰ فتتوقع نفس الدراسة السابقة أن يرتفع الانتاج من هذه المصادر من ٦٥٠ ألف برميل يوميا إلى ١,١ مليون برميل يوميا ، منها ۲۰۰–٤۰۰ ألف برميل يوميا لكندا و۲۰۰ – ٤۰۰ ألف برميل يوميا لفنزويلا وكذلك ٥٠ – ١٠٠ ألف برميل يوميا للولايات المتحدة الأمريكية .

أما بترول السجيل (Shale Oil) فلا يتعدى الانتاج الحالي منه العشرة آلاف برميل يوميا معظمها من الولايات المتحدة والبرازيل ، ويتوقع أن يرتفع الانتاج إلى ما يتراوح بين ٧ إلى ۲۰۰ ألف برميل يوميا عند عام ۲۰۰۰ . ينتج معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية .

ان الطلب المستقبلي على هذه المصادر سوف تحدده كلف البترول في السوق العالمية والتكنولوجيا الخاصة بهذه المصادر ، كذلك المشاكل المتعلقة بتلوث البيئة حيث تحتاج هذه المصادر ، إلى مناطق لدفن المواد المتبقية بعد عمليات الاستخراج ، كما أن تكاليف الاستثمار والانتاج المتزايدة والمرتفعة قياسا بالبترول سوف تحد بالتأكيد من كميات البترول المستخرجة من هذه المصادر .

٦ – الطاقة الشمسية وغيرها :

خصصت لمجال الطاقة الشمسية في مطلع السبعينات برامج طويلة الأجل في العديد من الدول كمشروع الطاقة من الشمس (Solar Progect) في اليابان والذي خطط له أن يمتد حتى عام ۲۰۰۰ ، كما كان هناك اهتمام متزايد على مستوى الأبحاث في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وهولندا وغيرها خاصة في مجال تطوير الخلايا الضوئية ، وتحويل الطاقة الشمسية[١] . وأعلنت شركة (Chevron) في حينه أنها أنتجت خلية قدرتها عشرة أضعاف الخلايا التي استخدمت حينذاك في الفضاء وبتكلفة تعادل نصف كلفة ذلك النوع من الخلايا[٢] . إلا أن معظم هذه التقديرات لم تتحقق حتى الآن وبالشكل التجاري .

(١) Energy R. & D., OPEC Publication 1975, P. 214 - 215.

(٢) Advanced Battery Technology, February 1976, P. 3.

أما بالنسبة لمجال الطاقة من الحرارة الأرضية والوقود من الفضلات ومن حركة الرياح وحرارة المحيطات وعملية المد والجزر بالنسبة للبحار والتيارات المائية فلا يوجد أي توقعات بأن يكون لها نتاج هام كمصدر للطاقة من قبل القرن القادم .

وقد اهتمت الامارات العربية المتحدة بموضوع الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة ، وذلك بسبب سطوع الشمس في منطقة الخليج العربي طوال أيام السنة ، وقد بدأت من أجل ذلك في التعاون مع كل من فرنسا وبريطانيا واليابان إلا أن الطاقـة الشمسيـة كمصـدر من مصادر الطاقة مازالت تحتاج إلى المزيد من الأبحاث ، التي تتطلب تضافر جهود دولية كبيرة . ان مشاريع الطاقة الشمسية في دولة الامارات مازالت في طور التجربة حتى الوقت الراهن .

مما تقدم يتضح لنا كيف أن البترول الخام والغاز الطبيعي سيظلان المصدرين الرئيسيـين للطاقـة ، وسيظل البترول المحرك الرئيسي لعجلة الصناعة في البلاد المتقدمة وذلك إلى ما بعد القرن الحالي على الأقل .

وإن مصادر الطاقة البديلة مثل الفحم والطاقة النووية ومصادر الطاقة الأخرى سوف تعوض قليلاً من استخدامات البترول المتعددة حيث اتضحت لنا أنه وان انخفضت نسبة مساهمة البترول في سد الطلب على الطاقة إلا أن حجم الطلب عليه سوف يزداد إذا ما روعيت الأسعار البترولية المحدودة والمناسبة للسوق والمؤدية لاستقراره أما اذا ما تصاعدت أسعار البترول إلى حدود عالية فإن نمو الطلب عليه سوف يتعرض إلى مصاعب جمة وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على البترول وتشجيع بقية مصادر الطاقة الأخرى .

ثانياً : الحوار بين الدول المصدرة للبترول والمستهلكة له :

لم تعترف شركات البترول الرئيسية بمنظمة الأقطار المصدرة للبترول ولم تقم لها وزنا إلا حينما تم التوصل إلى اتفاقية في فبراير / شباط عام ١٩٧١ بين الدول المصدرة للبترول في منطقة الخليج العربي وبين شركات البترول الأجنبية الكبرى

والعاملة في هذه المنطقة ، حيث زيدت أسعار البترول لأول مرة بعد التخفيضات التي تعرضت لها في عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ .

وبعد اتفاقية طهران ، وما تبعها من اتفاقيات مشابهة ، بدأت الدول المصدرة للبترول تبرز كقوة اقتصادية عالمية لا يمكن تجاهلها ، وظلت الأمور سجالا بين هذه الدول وبين شركات البترول الكبرى فيما يخص تحديد مستويات أسعار البترول وتحديد معدلات الضرائب التي تفرضها الحكومات على شركات البترول ، وذلك إلى العشرين من ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٧٢ حيث تم التوصل إلى اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥٪ : ٧٥٪) والتي بموجبها حصلت كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية لأول مرة على حصة ٢٥٪ من أسهم شركات البترول الأجنبية العاملة فيها . وبذلك بدأت حكومات الدول المصدرة للبترول تبرز كقوة جديدة تلعب دورا بارزا في مجال الصناعة البترولية وذلك على حساب السلطات المطلقة التي كانت تتمتع بها شركات البترول . وبعد تطبيق المشاركة السابقة الذكر بدأت حكومات الدول المصدرة للبترول بالاتصال المباشر بالدول المستهلكة له ، وذلك من أجل تسويق حصتها من بترول المشاركة . وهكذا أدت المشاركة إلى ايجاد علاقات بترولية مباشرة بين الدول المصدرة للبترول والدول المستهلكة له .

إلا أن شركات البترول الاحتكارية لم يرق لها هذا الاتصال المباشر بين المنتجين (المصدرين) والمستهلكين وذلك خوفا منها على أسواقها التقليدية ، فسعت هذه الشركات إلى اعاقة مثل هذه العلاقات المباشرة مرة بالتهديد ومرة باشاعة أن الدول المصدرة للبترول لا يمكن أن تضمن امدادات البترول للمشترين أو للدول المستهلكة . إلا أن التوصل إلى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠٪ : ٤٠٪) ومباشرة تطبيقها منذ الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ أدى إلى التعجيل باقامة علاقات بترولية مباشرة بين الدول المصدرة للبترول وبين الدول المستهلكة له .

وفي ١٥ أكتوبر / تشرين الأول من عام ١٩٧٣ وعندما فشلت المفاوضات بين شركات البترول ودول الخليج العربي المصدرة للبترول والأعضاء في منظمة أوبك قررت هذه الدول من جانبها (من جانب واحد) زيادة أسعار بترولها . وقررت أيضا أنه في المستقبل سوف لن تتم مفاوضات مع شركات البترول بالنسبة لتحديد أسعاره

وأن هذه المهمة تقع على عاتق الدول المصدرة للبترول صاحبة الثروة وصاحبة الحق[1] .

ثم جاء مؤتمر أوبك الذي عقد في طهران في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ حيث زيدت أسعار البترول مرة أخرى من جانب حكومات الدول المصدرة اذ حدد في هذا المؤتمر أن ما تأخذه الحكومات (Government Take) بالنسبة للبترول القياسي (Marker Crude) وهو النفط العربي الخفيف (السعودي الخفيف) هو سبعة دولارات .[2]

وفي اجتماع طهران السابق تدارس وزراء أوبك حالة السوق البترولية والأوضاع الاقتصادية العالمية ، وخاصة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الدول الصناعية والتدهور الذي أصاب الوضع النقدي العالمي والتخفيضات المتلاحقة التي حدثت بالنسبة للعملات العالمية الرئيسية مثل الدولار والجنيه الاسترليني ، فقرروا الدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي لدول أوبك وذلك في مدينة جنيف في السابع من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

وفي ذلك المؤتمر ناقش الوزراء مشكلة ارتفاع الأسعار والتضخم والتدهور السريع في القوة الشرائية لعائدات البترول ، ورأوا أنه من المفيد أن يعقد اجتماع مع ممثلي الدول المستهلكة للبترول لمناقشة هذه المشكلات ومحاولة التوصل إلى اجراءات مشتركة للحد من زيادة الأسعار الحلزونية وايجاد نوع من الاستقرار بالنسبة للنظام النقدي العالمي والنظام الاقتصادي العالمي . وكذلك مناقشة الأمور المتعلقة بالمصالح المشتركة .

ولا بد أن نذكر أيضاً أن استخدام العرب للبترول كسلاح سياسي في معركة أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ ، قد أدى الى الكشف عن أهمية البترول كسلعة سياسية استراتيجية ، تلك الأهمية التي لم يكن العرب يدركونها من قبل .

---

(١) انظر : قرار أوبك المذكور المتخذ في اجتماع الكويت في ١٥ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ .

(٢) انظر القرار المذكور – طهران ٢٣ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ .

وفي هذه الفتــرة التي استعمــل فيهــا العــرب سلاح البتــرول أدركت الدول الصناعية الكبرى هي الأخرى مدى أهمية وحيوية البترول بالنسبة لاقتصادياتها .

فعندما دعت دول أوبك الى الحوار مع الدول الصناعية ترددت الأخيرة كثيرا وذلك لأنها لم تشأ أن تذهب الى الحوار وهي متفرقة .. فبرزت الدعوات المختلفة والتي نادت بتكتل الدول المستهلكة للبترول . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ، على رأس الدول الداعية الى التكتل من جانب المستهلكين ، وخاصة بعد بروز أهمية منـظمة أوبك والمكاسب التي حققتها نتيجة للمساومة الجماعية بالنسبة لأسعار البترول ، وكذلك للفعالية التي استخدمت فيها الدول العربية المصدرة سلاح البترول .

وقد جاءت الولايات المتحدة بفكرة وكالة الطاقة الدولية اذ دعا الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون الدول الصناعية الكبرى الى عقد مؤتمر لها في واشنطن في ١١ فبراير / شباط ١٩٧٤ ، وذلك لتوحيد موقفها تجاه الدول المصدرة للبترول .

ولم يكسب هذا المـؤتمر كل ما تريده الولايات المتحدة في حينه ، وذلك بسبب معارضة الدول المصدرة للبترول من ناحية وبسبب معارضة فرنسا واحجامها عن الدخول في أي نوع من أنواع التكتل والذي قد يؤدي الى مجابهة دول أوبك[١] . وازاء مؤتمر واشنطن دعت دول أوبك الى مناقشة مسائل الطاقة كجزء من المواد الأولية وذلك في نطاق الأمم المتحدة ، حتى تتحمل كل دولة مسؤوليتها . وفي ابريل / نيســان من عام ١٩٧٤ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الخاصة للنظر في أمور البترول والمواد الأولية . وفي هذه الدورة أوضحت معظم الوفود أنه لا يمكن أن ينظر في أمور البترول بمنأى عن أمور الطاقة الأخرى والمواد الأولية . كما أوضحت معـظم الوفـود وخـاصة وفود الدول الآخذة في النمو (مجموعة السبع والسبعين) ان مشكلات العالم الاقتصادية لا تعود الى البترول وانما تعود الى طبيعة العـلاقات الاقتصادية العالمية والقائمة على استغلال الدول الصناعية وشركاتها لثروات الدول الآخذة في النمو .

---

(١) انظر :، مانع العتيبة – التكتلات البترولية الدولية – محاضرة ألقيت في جامعة عين شمس – القاهرة فبراير / شباط عام ١٩٧٦ .

وأوضحت الدول الآخذة في النمو مدى الاستغلال الذي تعرضت له ولفترة طويلة من الزمن من قبل الدول الصناعية ، وأعربت عن تضامنها مع الدول المصدرة للبترول التي تنتمي معها الى العالم الثالث(١) .

وقد حاولت الولايات المتحدة اقناع الدول الصناعية وكذلك الدول الآخذة في النمو وغير المصدرة للبترول أن سبب المشكلات الاقتصادية العالمية عائد الى الزيادة التي حدثت في أسعار البترول ، وأن البؤس والحرمان الذي تعاني منه كثير من شعوب العالم الثالث عائد الى أسعار البترول(٢) .

الا أن هذا الادعاء لم يقنع أحدا ، حتى الدول الصناعية نفسها ، فلم تقتنع به ، ومثل ذلك فرنسا اذ أعلنت صراحة عدم اقتناعها بوجهة النظر الأمريكية هذه وأبدت تفهما أكثر لموقف الدول الآخذة في النمو بما في ذلك الدول المصدرة للبترول . وأكدت على ضرورة الحوار مع الدول المصدرة للبترول والدول الأخرى والآخذة في النمو .

وقد انبرى عدد من الكتاب والاقتصاديين العالميين ، ومن بينهم عدد من كبار المفكرين الأمريكيين الى تفنيد وجهة نظر حكوماتهم ، ونادوا بضرورة تفهم وجهة نظر الدول الآخذة في النمو فنجد أن كاتباً مثل الدكتور مركلين مدير المعهد الدولي بجامعة دلاس الأمريكية حينذاك قد وجه رسالة الى وزير الخزانة الامريكي في حينه السيد وليم سايمن في ١٠ سبتمبر / أيلول ١٩٧٤ أوضح فيها أنه يود أن يلفت انتباهه الى الملاحظات التي أبداها في مقابلته مع وكالة أنباء (CBS) في ١٨ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٤ والتي عزا فيها سبب التضخم العالمي الى الزيادة الكبيرة في أسعار البترول . فقد قال الدكتور مركلين في رسالته «أود أن ألفت انتباهكم الى أن الزيادة في أسعار البترول لم يكن لها ذلك التأثير الكبير على ارتفاع نسبة التضخم

---

(١) لقد حاولت البلاد الصناعية تأليب البلاد الآخذة في النمو ضد البلاد المصدرة للبترول عن طريق تسمية هذه الأخيرة ببلاد العالم الرابع .

(٢) وكأن هذه الشعوب الفقيرة لم تكن كذلك الا بعد تصحيح أسعار البترول في عام ١٩٧٣ وأنها قبل ذلك كانت تنعم بالرخاء والغنى . وهذا بالطبع منطق مغلوط .

وأنه بالرغم من زيادة أسعار البترول الى ثلاثة أضعاف الا أن هذه الزيادة لم تساهم الا بمعـدل ٢,٥٪ من التضخم والذي يبلغ ١٤٪ أما الباقي وهو ١١,٥٪ فتمتد جذوره الى أمور غير البترول»[١] .

وفي أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٤ دعا الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان الى عقد اجتماع في أوائل عام ١٩٧٥ يضم الدول المصدرة للبترول والدول المستهلكة له والدول الآخذة في النمو الأخرى وقد رحبت الدول المصدرة للبترول بهذه الدعوة وأعلنت عن استعدادها للذهاب الى الحوار . الا أنه في نوفمبر / تشرين الثاني من نفس العام أعلن عن تشكيل منظمة تضم الدول الرئيسية المستهلكة للبترول سميت (بوكالة الطاقة الدولية) اشتركت فيها ١٦ دولة صناعية عدا فرنسا التي عارضت ايجـاد أي نوع من التكتـل يضم الدول المستهلكة ، وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية وكالة الطاقة الدولية[٢] .

وكان الغرض من تشكيل هذه الوكالة مجابهة منظمة أوبك واتخاذ مواقف موحدة بالنسبـة للدول الأعضاء فيها حيال جميع القضايا التي تأتي نتيجة لأي اجراء تتخذه هذه المنظمة ، وكذلك التعاون في حالة الأزمات وتقاسم المخزون البترولي اذا ما تعرضت أي دولة عضو لحظر بترولي .

ويعتبر تشكيل هذه الوكالة حدثا سلبيا في طريق العلاقات البترولية الدولية ، تماما كما أن الحوار بين الدول المصدرة للبترول والدول المستهلكة يعتبر حدثا ايجابيا .

قدمنـا كيف أن الدول المصدرة للبترول قد رحبت بالدعوة الفرنسية الى عقد الحوار ، الا أن هذه الدول أكدت من جديد على ضرورة بحث جميع القضايا المتعلقة

---

(١) بعث الينا الكاتب المذكور بصورة من هذه الرسالة التي بعث بها الى وزير الخزانة الأمريكي السيد/ وليم سايمن .

(٢) مانع سعيد العتيبة – العلاقات البترولية – محاضرة القيت في جمعية التجاريين المصريين – القاهرة – فبراير عام ١٩٧٦.

بالاقتصاد العالمي ككل وذلك مثل ، المشكلات النقدية ، ومشكلات التنمية ، ونقل التكنولوجيا والأمور المتعلقة بالمواد الأولية والطاقة وكذلك ضرورة فتح أسواق الدول الصناعية لمنتجات الدول الآخذة في النمو .

الا أن الولايات المتحدة أصرت في البداية على ضرورة بحث الأمور المتعلقة بالطاقة فقط وعدم التعرض للأمور الأخرى في هذا الحوار بل وتركها للمنظمات الدولية المتخصصة لمعالجتها ، وبعد مشاورات بين الحكومتين الأمريكية والفرنسية وافقت الولايات المتحدة على حضور اجتماع تمهيدي للحوار ، على أمل أن يشجع ذلك عودة فرنسا الى حظيرة الدول المستهلكة للبترول .

وفي ٢٤ يناير / كانون الثاني ١٩٧٥ عقد في مدينة الجزائر مؤتمر القمة الأول لدول أوبك حيث ناقش المؤتمر استراتيجية الدول المصدرة للبترول من الحوار ، وبعد أن رحبت بدعوة الرئيس الفرنسي لعقد الحوار ، أكد المؤتمر على ضرورة أن يبحث في الحوار بالاضافة الى الطاقة المواد الأولية ومسائل التنمية ونقل التكنولوجيا والمشكلات النقدية . وأكد مؤتمر قمة أوبك الأول على ضرورة اعتبار دول أوبك جزءا من دول العالم الثالث ورفض أي تفرقة أو تمييز بينها[١] ثم وجهت الحكومة الفرنسية الدعوة الى ثلاث مجموعات من الدول لحضور مؤتمر تحضيري يعقد في باريس[٢] . وهذه المجموعات هي :

أ – مجموعة الدول الصناعية (المستهلكة للبترول) وتضم الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة واليابان .

ب – مجموعة الدول المصدرة للبترول . وتضم المملكة العربية السعودية وايران وفنزويلا .

ج – مجموعة الدول الآخذة في النمو وتضم البرازيل والهند وزائير .

---

(١) انظر : مقررات القمة لدول الأوبك – الجزائر – ٢٤ يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٥ .

(2) Middle East Economist Survey, Supplement To Vol. XV111 No 25, 11 April 1975 (Touch & Go For Dialogue).

وفي ٧ نيسان / ابريل عام ١٩٧٥ اجتمع ممثلو المجموعات الثلاث في باريس ، وكان الهدف من هذا الاجتماع التمهيدي هو وضع أسس الحوار والاتفاق حول الموضوعات التي سوف تدرج في جدول أعمال المؤتمر العالمي ، وذلك لحل مشكلات العالم الاقتصادية على أساس من العدل والتكافؤ والاحترام المتبادل ، مع اعطاء الأولوية لايجاد الحلول لمشكلات الدول الآخذة في النمو .

وبعد عشرة أيام من النقاش المضني لم يتمكن المجتمعون من الاتفاق على جدول لأعمال المؤتمر القادم للحوار . فقد تعهد ممثلو الدول المصدرة للبترول باستعداد حكوماتهم لضمان ثبات واستقرار أسعار البترول لفترة طويلة نسبيا ، ومد الدول الصناعية بالبترول بكميات كافية وكذلك استعدادهم لاعادة تدوير ما لديهم من فوائض لرؤوس الأموال وفي مقابل ذلك طالبوا بأن تقوم الدول الصناعية بدور فعال في تطوير اقتصاديات دول العالم الثالث والمساعدة على نقل التكنولوجيا الحديثة .

وقد بدأ التباين في وجهات النظر يظهر عندما حاول المؤتمر التمهيدي بحث مشروع جدول أعمال مؤتمر الحوار القادم . وقد أوضح ممثلو السوق الأوروبية المشتركة بأنه ليس لديهم الصلاحية لقبول أو بحث أي جدول أعمال يتعدى موضوع الطاقة ، أوما يتعلق بها ، مما زاد في شقة الخلاف بين الجانبين . ثم تقرر تشكيل لجنة مصغرة تضم كلا من ايران وزائير وممثلين عن السوق الأوروبية المشتركة ، وذلك من أجل محاولة التوصل الى حل وسط بين الجدولين من قبل السوق الأوروبية المشتركة ومن قبل دول العالم الثالث ، ثم ضمت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية الى هذه اللجنة . وبالرغم من جميع الجهود التي بذلتها دول العالم الثالث الا أن الدول الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على أن يبحث المؤتمر الأمور المتعلقة فقط بأسعار البترول وامداداته بينما تمسكت دول العالم الثالث ، بما فيها الدول المصدرة للبترول ، على أن يكون البترول أحد الموضوعات التي يجب أن يبحثها المؤتمر مثل المواد الأولية ومشكلات التنمية الاقتصادية والمشكلات النقدية العالمية .

وقد بذل الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان حينذاك مجهودا كبيرا من أجل التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، فقام بزيارة الجزائر واتفق مع الرئيس

الجزائري الراحل هواري بومدين على حل وسط يعالج جدول الأعمال ، حيث اقترح الرئيسان أن يتكون جدول الأعمال من الأمور التالية[1] :

١ – المواد الأولية وتشمل :

أ – أمور الطاقة (البترول والمصادر الأخرى للطاقة) .
ب – المواد الأولية الأخرى (بما فيها الأغذية).
ج – حماية القوة الشرائية لعائدات الدول الآخذة في النمو .

٢ – التعاون الدولي من أجل التنمية :

أ – التعاون العالمي .

ب – مساعدة الدول الأكثر حاجة .

ج – اعادة النظر في النظام النقدي الدولي .

د – التبادل التجاري على أسس عادلة .

هـ – نقل التكنولوجيا .

وقد وافقت الدول السبع الممثلة لدول العالم الثالث على هذا الاقتراح الا أن الدول الثلاث (الممثلة للدول الصناعية) لم توافق على ذلك مما أدى الى فشل هذا الاجتماع التحضيري .

وكان الشيء الوحيد الذي اتفق عليه هذا المؤتمر هو تغيير اسمه من الاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي للطاقة والمشكلات الاقتصادية المتعلقة بها الى الاجتماع التحضيري لمؤتمر التعاون الدولي .

وقد عادت فرنسا الى بذل جهودها من جديد من أجل اقناع الأطراف المختلفة

---

(١) المرجع السابق (MEES) .

بضرورة عقد اجتماع تحضيري ثان الا أنه ازاء اصرار الدول الآخذة في النمو على ضرورة وضع جدول أعمال شامل للمؤتمر وافقت أخيرا الولايات المتحدة على حضور الاجتماع التحضيري الثاني ، حيث نظر في الأمور المتعلقة بالمواد الأولية ومشكلات التنمية والمشكلات النقدية بالاضافة الى أمور الطاقة .

وفي ١٣ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ عقد في باريس الاجتماع التحضيري الثاني ، وقد حضرت هذا الاجتماع الدول التي سبق أن حضرت الاجتماع التحضيري الأول . ولم تبحث في البداية المشكلات الهامة خوفا من أن تجر الحاضرين الى المتاهات التي تسببت في فشل الاجتماع التحضيري الأول ، ورأوا ترك الأمور الرئيسية الى المؤتمر الذي سوف يعقد على مستوى وزاري في ١٦ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٥ . وقد اتفق في هذا الاجتماع أيضا على تغيير اسم المؤتمر الى (المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي) ثم صدر عن الاجتماع بيان تضمن النقاط الرئيسية التالية[1] :

١ - تابع المجتمعون الحوار الخاص بالطاقة والمواد الأولية والمسائل المالية المرتبطة بها .

٢ - تم الاتفاق على تسمية المؤتمر القادم باسم المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي ، على أن يبدأ هذا المؤتمر أعماله في ١٦ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٥ في مدينة باريس على مستوى الوزراء كما اتفق على توسيع دائرة المؤتمر ليضم سبعة وعشرين عضوا بدلا من أحد عشر عضوا .

٣ - يتم اختيار خمس دول صناعية أخرى ، واثنتي عشرة دولة من الدول الآخذة في النمو بالاضافة الى الاحدى عشرة دولة السابقة ليصبح العدد سبعة وعشرين عضوا .

(1) Final Declaration Of The Preparatory meeting for the conference on International Economist Cooperation (Paris, 16 Oct. 1975).

٤ – تقرر أن يكون للمؤتمر رئيسان يتم اختيارهما من قبل كل من المجموعتين المشتركتين ويتناوب الرئيسان ترؤس الجلسات .

٥ – قرر الاقتراح أن على المؤتمر القادم انشاء أربع لجان متخصصة وهي :[١]

أ – لجنة الطاقة .

ب – لجنة المواد الأولية .

ج – لجنة التنمية .

د – لجنة الشؤون المالية .

على أن تضم كل لجنة خمسة عشر عضوا من بينهم عشرة أعضاء يمثلون الدول الآخذة في النمو وخمسة يمثلون الدول الصناعية .

٦ – يجب عند اختيار أعضاء اللجان مراعاة الأعضاء الذين لهم ارتباط ومصالح مباشرة بأعمال كل لجنة .

٧ – يختار لكل لجنة رئيسان واحد عن كل مجموعة ، ويكون ترؤس الجلسات بالتناوب ، ويجوز أن تجرى اجتماعات مشتركة للرئيسين اذا ما دعت الحاجة الى ذلك .

٨ – ويجوز أن تمثل المنظمات الحكومية التي تعنى عناية مباشرة بالمشكلات المطروحة عن طريق مراقبين دون أن يعطوا حق التصويت .

وينبغي أن تضم القائمة الخاصة بهذه المنظمات على وجه الخصوص منظمة أوبك والوكالة الدولية للطاقة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ومنظمة الأغذية والزراعة (منظمة الجات)

---

(١) عندما زار مساعد وزير الخزانة الأمريكي السيد/ بارسكي دول الخليج المصدرة للبترول في شهر سبتمبر / ايلول سنة ١٩٧٥ اقترحنا عليه تشكيل اربع لجان متخصصة وذلك لضمان سير أعمال المؤتمر وهي نفسها التي اخذ بها الاجتماع التحضيري الثاني .

ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير .

٩ – اذا أبدى أعضاء المؤتمر رغبتهم في متابعة أعمال لجنة لا ينتمون اليها فلهم الحق في حضور اجتماعات هذه اللجنة بصفة مستمع .

١٠– عند بدء اللجان الأربع لاعمالها لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الاجراءات التالية :

أ – تقوم لجنة الطاقة باتخاذ كل الترتيبات الملائمة في مجال الطاقة .

ب – تأخذ لجنة المواد الأولية عند ممارستها لعملها بعين الاعتبار التقدم الذي أحرزته المؤسسات الدولية في مجال المواد الأولية ، كما تتخذ هذه اللجنة الاجراءات التي قد تكون مقبولة في هذا المجال بما فيها الأمور المتعلقة بالأغذية والتي تحظى باهتمام خاص من قبل الدول الآخذة في النمو .

ج – تأخذ اللجنة الخاصة بالتنمية ، وهي تمارس عملها ، بعين الاعتبار التقدم الذي أحرزته المنظمات الدولية في هذا المجال ، كما تقوم بتسهيل واقامة تعاون دولي وثيق يهدف الى تطوير الدول الآخذة في النمو .

د – تقوم لجنة الشؤون المالية ببحث الأمور المالية بما فيها الأمور المالية التي تهم الأعضاء بصورة مباشرة مع مراعاة المؤسسات المالية الموجودة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والتنمية . وحيث يصبح معلوما لدى الأطراف المعنية بأن اللجان الأربع سوف تمارس عملها في وقت واحد وأن نتائج أعمالها مرتبطة فيما بينها على أن تقدم جميعها الى المؤتمر الوزاري .

١١– واتفق أيضا أنه يجوز لأي وفد أن يثير أي موضوع من أجل بحثه أمام اللجان المذكورة سابقاً على أن يكون له علاقة بالحوار .

١٢- تكليف المؤتمر الوزاري القادم بتوجيه اللجان الأربع السابقة وفقا لما جاء في هذا الاعلان .

١٣- يوصي الاجتماع التحضيري هذا المؤتمر الوزاري بالنظر أيضا في المذكرات المرفقة بهذا الاعلان ويجوز طلب نقاش أية موضوعات لها صلة بعمل اللجان الأربع .

١٤- تقدمت بعض الوفود بمقترحات ارتئي بحثها من قبل اللجان المختصة ما دامت لا تخرج عن نطاق أعمال هذه اللجان .

١٥- التوصية باعتماد اللغات الرسمية وهي الانجليزية والعربية والأسبانية والفرنسية .

١٦- يوصي الاجتماع التحضيري المؤتمر باقرار لائحة النظام الداخلي والتي تعتمد على مبدأ الاجماع ، والذي على أساسه يتم اتخاذ القرارات والتوصيات بعد أن تتحقق الرئاسة انه لم يعترض عليها .

١٧- يوصي الاجتماع التحضيري المؤتمر بأن تكون له سكرتارية دولية تناط بها مهام ادارية وفنية واسعة . وبأن يكون المؤتمر الوزاري مسؤولا عن اتخاذ القرارات الخاصة بتنظيماته وطريقة عمله وايجاد التمويل الكافي لمقابلة أية نفقات في هذا المجال عن طريق مقترحات تقدم بواسطة الرئيسين المتناوبين لاجتماعاته .

وحتى يتخذ المؤتمر القرارات اللازمة بهذا الخصوص فانه يفترض أن الحكومة الفرنسية ستكون مسؤولة عن توفير السكرتارية للاجتماع الوزاري الذي عقد في شهر ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٥ وفي أحوال مناسبة بالنسبة الى تلك الخدمات التي قدمت للاجتماع التحضيري .

١٨- يوصي الاجتماع التحضيري بأن ينعقد المؤتمر الوزاري للاجتماع ثانية على مستوى الوزراء خلال اثني عشر شهرا ، وان يعقد اجتماع أو أكثر على مستوى أقل بعد ستة أشهر على الأقل من اجتماع المؤتمر لوزاري .

وفي الســادس عشر من ديسمبــر / كانون الأول عام ١٩٧٥ بدأ الحوار بين الشمال والجنوب حيث باشرت اللجان الأربع أعمالها في مدينة باريس . وقد ترأس لجنــة(١) الطاقــة كل من المملكــة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بالتناوب وترأس لجنة المواد الأولية كل من بيرو واليابان وترأس لجنة التنمية كل من الجــزائر والسوق الأوروبية المشتركة وترأس لجنة الأمور النقدية كل من ايران والسوق الأوروبية المشتركة .

وقد حققت لجنة الطاقة تقدما أكثر مما حققته اللجان الأخرى ، حيث كانت اللجان الأخرى منهمكة في أعمالها وسط أجواء لا تخلو أحيانا من المزايدات بين الأطراف المختلفة للدول المتقدمة والدول الآخذة في النمو .

هذا وقد كان من المعتاد أن تعقد اللجان الأربع اجتماعاتها في وقت واحد ، مرة كل شهر ويستغرق كل اجتماع ما بين أسبوع أو اسبوعين . وقبل كل اجتماع يتم اجتماع مشترك لممثلي الدول الآخذة في النمو من جهة واجتماع آخر مشترك لممثلي الدول الصناعية ، وذلك من أجل تنسيق مواقف كل مجموعة بالنسبة لسير أعمال اللجان المختلفة .

وفي ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٦ انعقد اجتماع عام لمختلف اللجان على مستــوى وزاري ، وذلك من أجل تقويم أعمال اللجان المختلفة طيلة الاثنى عشر شهرا الماضية ، ولاعطاء الحوار دفعة أخرى الى الامام .

وفي عام ١٩٧٧ انتهت اجتماعات حوار الشمال والجنوب بالفشل الذريع بعد أن أصر كل جانب من الأطراف على مواقفه الأساسية كما أن تعنت الجانب الأمريكي تجــاه القضايا الرئيسية الملحة للدول النامية أوصد جميع الأبواب أمام التفاهم الدولي حول القضايا الرئيسية التي طرحت في اجتماعات حوار الشمال والجنوب .

---

(١) المصدر : مصادرنا الخاصة .

ولقـد أوكلت الى الأمم المتحـدة[1] مهمة متابعة موضوع الطاقة وعلى الأخص قضيـة الطاقات الجديدة والمتجددة من أجل تطويرها ودفعها الا أن جهود الأمم المتحدة لم تثمر بشكل جيد في هذا الاتجاه .

ومن ناحية أخرى وعند بداية عام ١٩٧٨ تشكلت لجنة دولية لمناقشة القضايا الأسـاسيـة الملحة التي تتطلب من العالم التصدي لها كالفقر والجوع والوضع النقدي والمالي العالمي والطاقة والتنمية الاقتصادية وغيرها من القضايا الملحة .

وبذلك تشكلت ما سميت آنذاك بلجنة برانت[2] شاركت فيها شخصيات عالمية معروفة وقد اتصفت هذه اللجنة باستقلالها ولقد خلصت اللجنة الى أن العالم لا يمكن أن ينتظر من دون التعاون في برنامج اصلاحي فوري من أجل فائدة الجميع حول ما يلي :

١ – نقل حجم كبير من المصادر المالية الى الدول النامية .

٢ – وضع استراتيجية عالمية للطاقة .

٣ – برنامج غذائي عالمي .

٤ – البدء باصلاحات النظام النقدي العالمي وتعديل النظام الاقتصادي الدولي .

---

(١) مصادرنا الخاصة .

(٢) North - South, "Report Aprogramme For Survival". Chairmanship / Willy Brandt.

الشخصيات المشاركة من / الكويت – كولومبيا – فولتا العليا – شيلي – الولايات المتحدة – بريطانيا – تنزانيا – الهند – ماليزيا – اندونيسيا – اليابان – كندا – السويد – فرنسا – غانا – الجزائر .

1980 Pan Books Ltd.

أما فيما يخص الطاقة فان أهداف اللجنة ترمي الى :

- استقرار امدادات البترول الخام .
- تنظيم ترشيد الطاقة .
- تنظيم أسعار مصادر الطاقة بحيث تتزايد بشكل معروف ومستقر .

وفي عام ١٩٨٣(١) عقدت هذه اللجنة اجتماعا آخر وأضافت الى مناقشاتها قضايا أخرى مختلفة ووضعت اقتراحات عديدة لعل ما يخص الطاقة منها يتعلق باقتراح انشاء وكالة جديدة للطاقة تعمل على زيادة الانتاج من الطاقة في الدول النامية كما اقترحت اللجنة تطوير استكشاف الطاقة فضلا عن اقتراح بفتح حوار ما بين الدول المستهلكة للبترول والدول المنتجة له لمناقشة الترتيبات التي تفيد منها كل الأطراف المعنية مثل ضمان الامدادات وضمان استقرار السوق البترولية الى فترة طويلة جدا .

ومن المؤسف أن العالم لم يأخذ بهذه الاقتراحات وخصوصا فيما يتعلق باستقرار الأوضاع الاقتصادية العالمية والسوق البترولية والتي سيؤثر عدم استقرارها على كثير من مرافق الحياة وتطور التنمية الاقتصادية في كثير من مناطق العالم المختلفة .

---

(1) Common Crisis. North - South, Co-Operation for world recovery. The Brandt Commossion 1983, P. 158

المبحث الثالث

أسعار البترول والتغيرات المتوقعة فيه(١)

كانت الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين تنتج وتصدر البترول الخام الى معظم دول العالم – وتكاد تكون المصدر الوحيد . وكانت منطقة خليج المكسيك أهم مصدر للبترول الخام . وهناك بدأت الشركات البترولية التي كانت تعمل في هذه المنطقة بالتوسع ليس فقط في الولايات المتحدة وانما في دول العالم الأخرى متعاونة مع شركات البترول الأوروبية ، وذلك قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مما مكن هذه الشركات من السيطرة ليس فقط على انتاج البترول وانما على تسويقه وتصنيعه وتوزيعه على المستهلكين في العالم كله (عدا الكتلة الشرقية) .

وأدى هذا الوضع الى احتكار السوق البترولية العالمية بمفهومها الاقتصادي احتكار القلة (Oligopoly) وهذا الاحتكار أدى الى تحديد الأسس التي تم بموجبها تسعير البترول الخام بالشكل الذي يحقق أعلى ربح لشركات البترول الكبرى (Maximization Of Profit) .

لقد حددت أسعار البترول الخام لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي منطقة خليج المكسيك ، وبالنظر لتجانس البترول الخام النسبي فقد حددت أسعار البترول الأخرى بالمقارنة بالأسعار في خليج المكسيك ، وذلك لرغبة الشركات الاحتكارية في ذلك الوقت في تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح سواء أكان البترول منتجا في خليج المكسيك أم منتجا في مناطق العالم الأخرى .

---

(١) لقد قسمنا مراحل تطورات أسعار البترول حسب مراحل تطور السوق السابق الذكر الى أربع مراحل .

وسمي هذا النظام التسعيري للبترول الخام بنظام تسعير خليج المكسيك زائدا (Gulf Plus) (قاعدة الخليج) ، أو ما يسمى بنظام نقطة الأساس .

وبموجب هذه الطريقة يدفع مشتري البترول الخام أسعار البترول كما هي معلنة في خليج المكسيك زائدا أجور الشحن للمسافة من خليج المكسيك الى منطقة الاستيراد ، أيا كان مصدر البترول سواء الخليج العربي أو فنزويلا . وقد تم للشركات باتباعها هذه القاعدة في التسعير ربط جميع أسعار البترول في العالم بالأسعار المعلنة في خليج المكسيك . وذلك لتحقيق أعلى الأرباح من جميع مناطق الانتاج الأخرى في العالم .

وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد انتاج الشرق الأوسط من البترول وأخذت أهميته تزداد في تجارة البترول الدولية في نفس الوقت الذي ازداد فيه استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من البترول ، وتضاءلت صادراتها الى العالم الخارجي ، وكذلك ازداد استهلاك نصف الكرة الغربي من البترول . وقد أدى ازدياد انتاج البترول في الشرق الأوسط بالحكومة البريطانية الى فتح باب المفاوضات مع شركات البترول ، حيث رفضت الحكومة البريطانية دفع أجور الشحن الوهمية والتي تدفعها للبترول المصدر اليها من الشرق الأوسط . وأدى ضغط الحكومة البريطانية هذا الى أن قامت شركات البترول العالمية بتحديد نقطة أساس جديدة في الخليج العربي ، سميت بنظام الأساس المزدوج اذ أصبحت بموجبها أسعار البترول في الشرق الأوسط وفي الأسواق البترولية العالمية تساوي أسعار البترول في خليج المكسيك مضافا اليها أجور الشحن الحقيقية من الخليج العربي الى الأسواق المصدر اليها بالنسبة لبترول أقطار الخليج العربي .

وأصبحت نابولي بايطاليا نقطة التعادل وذلك بموقعها في منتصف الطريق بين الخليج العربي والمكسيك ولا يحق لأي بترول تعدى نقطة التعادل هذه حيث يتطلب ذلك أجور شحن اضافية . وقد انتقلت نقطة الأساس بعد ذلك الى لندن حيث قامت شركات البترول بتخفيض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط بعد زيادة الانتاج بمعدلات كبيرة في الشرق الأوسط وزيادة الطلب على البترول ، وخاصة في أوروبا

الغـربية في نفس الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تفقد مركزها كأكبر دولة مصدرة للبترول .

وقـد ادعت الشركـات البتـروليـة في حينه أن تخفيضها للأسعار المعلنة كان ضروريـا ، وذلك بحجـة تمكـين بتـرول الشرق الأوســط من الدخول الى السوق الأوروبية ومنافسة البترول الأمريكي والفنزويلي .

ولم تكتف الشركات بنقل نقطة التعادل الى لندن بل عملت على تخفيض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط بصورة متكررة في عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠ كما قامت بزيادة الانتاج من منطقة الشرق الأوسط لايجاد مبرر لتخفيض أسعار البترول . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت دولة مستوردة للبترول الخام بعد أن كانت دولة مصدرة له مما شكل أحد الأسباب التي حملت شركات البترول العالمية على تخفيض أسعـار بترول دول الشرق الأوسط لأن الدول المصدرة للبترول في الشرق الأوسط سوف تتضرر وحدها من ناحية ومن ناحية أخرى لايجاد منافس للبترول الفنزويلي في السوق الأمريكية .

وسنبحث فيما يلي الأسس والقواعد التي أثرت على تطور الصناعة البترولية وتـطور العـلاقـات البترولية بين مختلف أطرافها خلال المرحلة الأولى من تطور الأسعار البترولية والأسواق :

أولاً : اتفاقيــة طهـــران :(١)

في مطلع عام ١٩٧٠ تحسنت أسعار البترول المتحققة في السوق الدولية وذلك يرجـع الى عوامـل متعـددة منها تخفيض الانتاج في ليبيا ، لأسباب فنية تتعلق بالمحافظة على الثروة البترولية فيها وأيضا انقطاع ضخ البترول في خط التابلاين ، وقـد أدت هذه الأمور الى تقلص في عرض البترول بالنسبة للطلب عليه مما رفع

(١) لقد شاركنا زملاءنا وزراء بترول الخليج العربي الذين قاموا بالتفاوض مع شركات البترول حيث تم التوصل الى اتفاقية طهران .

الأسعار المتحققة الى مستوى الأسعار المعلنة بل والى أعلى منها في بعض الأحيان . كمـا استـطاعت بعض دول أوبـك بيع البترول العيني والذي يحق لهذه الدول استلامه من الشركات بنسبة ١٢,٥٪ عينا (الريع العيني) وليس نقدا ، بأعلى من الأسعار المعلنة كما أدركت دول أوبك حينذاك أن قيمة العوائد للبترول الخام تقاس بقـوتها الشرائية ، وان هذه القوة الشرائية أخذت تتدهور بسبب عامل التضخم النقدي الحادث في الدول الرأسمالية ، والتي عمدت الى تصدير التضخم الى الدول المصدرة للبترول ، وذلك بزيادة أسعار المنتجات والسلع الصناعية التي تصدرها الى هذه الدول الأخيرة .

وفي المؤتمر الحادي والعشرين ، والذي عقد في كراكاس في فنزويلا في الفترة ٩ – ١٢ ديسمبـر / كانـون الأول عام ١٩٧٠ ، قررت دول الاوبك اتخاذ الخطوات اللازمة للمحافظة على ثروتها البترولية فأصدرت القرار ١٢٠ / ٢١ والذي جاء فيه :

«بعـد الأخذ بعين الاعتبار التحسن العام الذي طرأ على الوضع الاقتصادي والتسـويقي لصنـاعـة البتـرول العالمية وكذلك قدرتها على المنافسة مع المصادر الأخرى للطاقة قررت أقطار منظمة أوبك تبني الأهداف التالية» :

١ – زيادة نسبة الضريبة الى ٥٥٪ كحد أدنى .

٢ – وضع زيادة عامة في الأسعار المعلنة .

٣ – ازالة الفروقات القائمة في الأسعار المعلنة ، وذلك على أساس الأخذ بأعلى الاسعار السائدة في دول أوبك .

٤ – اتباع سياسة جديدة فيما يتعلق بكثافة البترول .

٥ – الغاء كافة الخصميات التي منحت للشركات في اتفاقية تنفيق الريع .

وبعـد اتخـاذ هذا القـرار في كراكاس عاصمة فنزويلا دخلت دول المنظمة في

مفـاوضـات مع شركات البترول العالمية ، وقامت دول الخليج العربي بأخذ زمام المبادرة بالنسبة للمفاوضات حيث تم التوصل إلى اتفاقية طهران ، ثم تلتها بعد ذلك اتفاقية طرابلس ، وهي على نسق اتفاقية طهران ، ولكنها عالجت الأمور الخاصة بدول البحـر المتـوسط ، ثم عقدت الاتفاقيات الأخرى والتي تم بموجبها جميعا تحـديـد الأسعار المعلنة لبترول الخليج العربي والبحر المتوسط وشمالي افريقيا والبترول النيجيري والأندونيسي . وأصبحت هذه الاتفاقيات أساسا لتحديد تركيب هيكل الأسعار الجديدة آنذاك وفقا للأسس التي جاءت بها مقررات مؤتمر أوبك الذي عقـد في كراكاس وبذلك انتقلت سلطة تحديد الأسعار من شركات البترول العالمية والتي كانت تحددها وفقا لمصالحها وهواها ، إلى دول أوبك صاحبة الثروة ، ومن أهم المبـادىء التي جاءت بهـا الاتفاقيات الآنفة الذكر والموقعة مع شركات البترول ما يلي :

١ - التضخم النقدي :

من المعلوم أن الدول المصـدرة للبتـرول تستورد المنتجات والسلع الصناعية والرأسمالية من الدول الصناعية ، وتدفع معظم عوائدها من البترول لقاء وارداتها هذه ومن المعلوم أن القوة الشرائية للعوائد تتدهور سنويا ، وذلك بسبب زيادة أسعار المنتجات المصنعة ولهذا السبب نصت الاتفاقيات على زيادة الأسعار المعلنة بنسبة ٢,٥٪ سنويا للتعويض عن الخسارة في القوة الشرائية للعوائد البترولية .

إلا أن هذه النسبـة كمـا تبين بعدئذ كانت منخفضة جدا قياسا إلى معدلات التضخم المتحققة في الدول الصناعية كما سنرى فيما بعد .

٢ - علاوة الكبريت :

بدأت الدول الصناعية منذ الستينات بسن القوانين لتحديد نسبة الكبريت في المشتقات البترولية ، وخاصة في زيت الوقود (Fuel Oil) محافظة منها على عدم تلوث البيئة . ولهذا السبب زاد الطلب على النفوط الخفيفة والتي تحتوي على نسبة قليلة

من الكبـريت مما زاد في قيمتها . وقد تضمنت اتفاقية طرابلس بروز هذا المبدأ الجديد الذي أغفلته اتفاقية طهران ، اذ نصت اتفاقية طرابلس على رفع الأسعار المعلنة بمقدار ١٠ سنتات أمريكية للبرميل الواحد بالنسبة للبترول الخام الليبي الخفيف .

ومن المعلوم أن نسبة الكبريت في البترول الليبي منخفضة اذ لا تتجاوز ٠,٥٪ ثم تزداد العلاوة بمقدار ٢ سنت للبرميل ما بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٥[1] . إلا أن امـارة أبـوظبي في ١٦ أكتـوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ وضعت قاعدة علاوة الكبريت بصورة متكاملة وقاطعة ، وحصلت على علاوة للبرميل من بترول مربان بلغت ٧٠ سنتاً أمريكياً .

٣ - الزيادة في أسعار المنتجات البترولية في الدول الصناعية :

تضمنت الاتفـاقيات السابقة كذلك زيادة مقطوعة في الأسعار المعلنة بلغت ٥ سنتات للبرميل الواحد للتعويض عن الزيادات التي تحصل في المنتجات البترولية سنويا والتي كانت تحصل عليها شركات البترول .

٤ - احتساب فروقات الكثافة :

نصت الاتفاقيات أيضا على نظام لاحتساب الكثافة بمقدار ٠,١٥ سنت أمريكي لكل ٠,١ درجة كثافة ، أي ١,٥ سنت أمريكي لكل درجة كاملة إلى حد ٤٠ درجة (API) ، ٢ سنت لكل درجة فوق الـ ٤٠ درجة (API) بينما كانت سابقا ٢ سنت أمريكي لكل درجة ولجميع أنواع النفوط المختلفة .

كما نصت الاتفاقيات هذه على علاوات مؤقتة منها علاوة قناة السويس بسبب اغلاقها واضطرار الناقلات إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح مما يزيد في كلفة

---

(١) انظر : اتفاقية طرابلس لسنة ١٩٧١ .

نقل البترول من الخليج العربي إلى مراكز الاستهلاك في أوروبا . وكذلك علاوة الشحن المؤقتة والتي أعطيت للنفوط ذات المسافات القصيرة (Short Haul) وربط هذه العلاوة بالتقلبات التي تطرأ على معدلات أجور الشحن (Average Freight Rate Assessment, AFRA) للناقلات ذات الحجم الكبير (VLCC) والتي يصدرها وكلاء الشحن في لندن في أول كل شهر .[١]

ثانياً : اتفاقية جنيف :

على أثر التخفيض الرسمي للدولار الأمريكي في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧١ ، وهي العملة التي تقاس بواسطتها عوائد الدول المصدرة ، طلبت الأخيرة من شركات البترول العالمية تعويضها عن الخسائر التي لحقتها نتيجة لتخفيض الدولار حيث دخلت في مفاوضات مع شركات البترول انتهت بالتوقيع على اتفاقية جنيف في العشرين من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٢[٢] .

وقد نصت اتفاقية جنيف على زيادة الأسعار المعلنة للبترول الخام بنسبة ٨,٤٩٪ في منطقة الخليج العربي وشرقي البحر الأبيض المتوسط . ومما يذكر في هذا الصدد أن التخفيض الذي حصل للدولار كان بنسبة ٨,٥٧٪ ، حيث ارتفعت قيمة الذهب من ٣٥ إلى ٣٨ دولارا للاوقية الواحدة ، بينما كان التخفيض الحقيقي للدولار بنسبة ٧,٨٩٪ .

وأهم ما تضمنته اتفاقية جنيف هو الملحق رقم ٢ والمتعلق بكيفية زيادة الأسعار المعلنة في المستقبل استنادا إلى التغيرات التي تحصل في قيمة الدولار ازاء العملات الأخرى المعتمدة في الجدول[٣] .

وبموجب اتفاقية جنيف فقد ارتفع السعر المعلن للبترول العربي الخفيف من ٢,٢١٨٠ دولار للبرميل إلى ٢,٤٧٩ دولار للبرميل ، وارتفع بترول مربان أبوظبي من ٢,٢٣٥ إلى ٢,٥٤٠ دولار للبرميل .

---

(١) يؤخذ المعدل لثلاثة أشهر والفرق بينه وبين المعدل ٧٢ من المقياس العالمي (World Scale) ويضرب الناتج في ٠,٥٨ سنت للبرميل في ليبيا و٠,٥٤ سنت للبرميل بالنسبة لشرقي البحر الأبيض المتوسط .

(٢) لقد كنا من المشاركين في وضع اتفاقية جنيف .

(٣) تنص المعادلة الحسابية التي اتفق عليها ما يلي :

١ – اتخاذ المتوسط الحسابي للزيادة التي طرأت في قيمة العملات التسع والذي بلغت نسبته ١١,٠٢٪ ازاء الدولار في تاريخ الاتفاق مقارنا بالمعدل الأساسي في ٣٠ ابريل / نيسان عام ١٩٧١ لصندوق النقد الدولي كما مبين في الحساب أدناه .

تغير سعر الصرف للدولار بتاريخ الاتفاق مقارنة بمعدله الأساسي في ٣٠ ابريل / نيسان عام ١٩٧١ .

تابع المصدر السابق :

معدل صندوق النقد الدولي

العملة البلجيكية	١١,٥٧
العملة الفرنسية	٨,٥٧
العملة الالمانية	١٣,٥٨
العملة الايطالية	٧,٤٨
العملة اليابانية	١٦,٨٨
العملة الهولندية	١١,٥٧
العملة السويدية	٧,٤٩
العملة الانجليزية	٨,٥٧
العملة السويسرية	١٣,٥٠
المعدل الحسابي	٩٩,٢١ / ٩ = ١١,٠٢٪

٢ - يعاد احتساب المتوسط الحسابي كل ثلاثة أشهر لسعر الصرف للعملات التسع ازاء الدولار مقارنة بالمعدل الأساسي في ٣٠ ابريل / نيسان عام ١٩٧١ واذا تبين من الحسابات تغير بنسبة درجتين صعودا أو نزولا عن المعدل الاولي وهو ١١,٠٢ (أو المعدل الاخير كيفما تكون الحالة) فيكون المعدل الجديد الناتج عن الحسابات هو المتوسط الحسابي الجديد ويبدأ تطبيقه في أوائل الفصل القادم واذا تغير هذا المعدل فتجرى المعادلة التالية :

أ - بالنسبة إلى أسعار الخليج العربي :

السعر المعلن المطبق في اليوم الأول من الفصل لو لم يكن هناك

+ ٠,٠٨٤٩ + ت × ب - أ

أي تعديـــل ١١,٠٢ = السعر المعلن المعدل

ب - بالنسبة إلى الأسعار المعلنة لشرقي البحر الابيض المتوسط تطبق المعادلة السابقة بشكل منفصل بدون علاوة قناة السويس وعلاوة الشحن المؤقتة .

علاوة قناة السويس المعدلة زائدا

علاوة الشحن المؤقتة = علاوة قناة السويس .

زائدا علاوة الشحن المؤقتة

والتي تحددها الاتفاقيات × (أ + ب) × (٠,٠٨٤٩)

١١,٠٢

والتي لها علاقة ولكن بدون التعديلات حسب هذا الاتفاق .

ج - السعر المعلن في تاريخ التنفيذ كما تحدده الاتفاقيات التي لها علاقة . آخر معدل حسابي مطبق والذي يسبق تغير العملات أو المعدل الحسابي الأول اذا لم يكن هناك معدل حسابي قد أتى بعده .

ثالثا : اتفاقية جنيف الثانية :

قامت الولايات المتحدة بتخفيض ثان للدولار الأمريكي في ١٢ فبراير شباط عام ١٩٧٣ ، وتبعه تغيرات كبيرة في أسعارا لصرف الدولية . وعلى الأثر طالبت دول أوبك بالتعويض مجددا عن الخسائر التي لحقتها بعد هذا التخفيض ، وكذلك عن الخسارة التي نجمت عن التغيرات في أسعار الصرف ، حيث قامت معظم الدول الصناعية بتعويم عملاتها في سوق الصرف الدولية ، مما زاد في تخفيض قيمة الدولار وزاد من خسارة دول أوبك . وقد دخلت هذه الدول مع شركات البترول في مفاوضات طويلة وفي أماكن متعددة . فمن فيينا إلى القاهرة وطرابلس وانتهت المفاوضات في الاجتماع الذي عقد في جنيف في الثاني من يونيو / حزيران عام ١٩٧٥ حيث زادت بموجب هذا الاتفاق الأسعار المعلنة للبترول وعدلت بذلك اتفاقية جنيف الأولى بما يتناسب والأوضاع الدولية الجديدة وتحسبا للتطورات المتوقعة مستقبلا .

وارتفعت الأسعار المعلنة بموجب اتفاقية جنيف الثانية بنسبة ١١,٩٪ اذا ما قارنا الزيادة بمستوى الأسعار في الأول من يونيو / حزيران عام ١٩٧٣ أي قبل التخفيض الأخير للدولار وهذا يعني أن السعر المعلن للبترول العربي الخفيف قد ارتفع من ٢,٥٩١ في أول يناير / كانون الثاني إلى ٢,٢٩٨ دولار للبرميل . وبعبارة أخرى فإن السعر المعلن قد ارتفع بنسبة ٥,٧٪ فقط اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة التي نصت عليها اتفاقية جنيف الأولى والتي لم تطبق بسبب المفاوضات التي كانت تدور بين الدول المصدرة للبترول وبين شركات البترول العالمية لتعديل الاتفاقية[1] .

وقد عدلت اتفاقية جنيف الأولى بادخال بعض المبادىء الجديدة عليها . وهذه المبادىء هي :

---

(١) السعر المعلن للبترول العربي الخفيف في فبراير / شباط عام ١٩٧٣ هو ٢,٧٤٢ دولار للبرميل وذلك تطبيقا لاتفاقية جنيف الأولى .

١ – سبق أن نصت اتفاقية طهران على زيادة الأسعار المعلنة بنسبة ٢,٥٪ للتعويض عن التضخم بالاضافة إلى زيادة قدرها خمسة سنتات للبرميل للتعويض عن الزيادة في أسعار المنتجات البترولية في أسواق الدول الصناعية . وقد رفعت هذه الزيادة إلى ٥,٤ سنت وذلك اعتبارا من الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٣ . أي انها زيدت بنسبة ٨,٤٩٪ وهي الزيادة التي كان قد اتفق عليها عندما زيدت الأسعار المعلنة كما جاءت بها اتفاقية جنيف الأولى .

٢ – أدخلت في قائمة العملات بالاضافة إلى العملات السابقة العملة الكندية والاسترالية .

٣ – يحتسب المعدل الحسابي للعملات المتخذ أساسا لاحتساب ارتفاع وانخفاض قيمة الدولار شهريا بدلا من الاحتساب الفصلي كما كان في الاتفاقية لأولى .

٤ – تطبق المعادلة ، فتزيد أو تنخفض الأسعار ، بحصول تغير في المعدل الحسابي بين الدولار والعملات الأخرى بنسبة ١٪ بينما كانت الاتفاقية الأولى تتطلب لتطبيق هذه المعادلة أن يكون التغير في هذا المعدل الحسابي ٢٪ .

رابعا: الزيادة في الأسعار المعلنة في ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣:

بعد ازدياد الطلب العالمي على البترول في النصف الثاني من عام ١٩٧٣ ، وتخوف العالم من أزمة الطاقة التي شغلت العالم في بداية عام ١٩٧٣ حصل ضغط شديد على الأسعار المتحققة ، والذي جعلها ترتفع بحيث أصبحت توازي أو تفوق الأسعار المعلنة ، هذا بالاضافة إلى التضخم النقدي الذي أخذ يرتفع في الدول الرأسمالية بمعدلات عالية ومخيفة وأخذ يأكل من القوة الشرائية للعوائد البترولية .

فازاء هذا الوضــع كان لابد من اعادة النظر في اتفاقية طهران وجعلها تتفق والمعطيات الجديدة حيث أصبحت بنود هذه الاتفاقية لا تنسجم والواقع كما وصفها الشيخ أحمد زكي اليماني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي آنذاك عندما قال «بأن الاتفاقية بوضعها الحالي ميتة أو تكاد تكون تحتضر» .[1] أو كما قال الدكتور سعدون حمادي وزير البترول العراقي السابق «ان اتفاقية طهران لم تعد عادلة أو منسجمة مع الأوضاع المستجدة» .[2]

وكان لابد من ايجاد طريقة للحفاظ على العلاقة بين الأسعار المتحققة والأسعار المعلنة ، بحيث ترتفع الأسعار المعلنة أوتوماتيكيا كلما ارتفعت الاسعار المتحققة للمحافظة على نفس مستوى العلاقة القديمة .

وعلى هذا الأساس ، وفي المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في فيينا في ١٥ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٣ ، قرر المؤتمر دعوة شركات البترول إلى الاجتماع في ٨ أكتوبر / تشرين أول عام ١٩٧٣ لاعادة النظر في اتفاقية طهران .

وقد جرت قبل الاجتماع مشاورات بين دول الخليج العربي لتبادل وجهات النظر والتنسيق فيما بينها وعقد الاجتماع في التاريخ المحدد إلا أنه لم يؤد إلى نتيجة ايجابية ، وهذا راجع إلى أن الاختلافات بين دول الخليج وشركات البترول كانت ماتزال كبيرة . وفي هذه الأثناء اندلعت في الشرق الأوسط حرب أكتوبر / تشرين الأول لعام ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل مما حدا بشركات البترول العالمية إلى خلق الاعذار لقطع المفاوضات ، اذ أنها كانت تتوقع أن يهزم العرب عسكريا وهم الأغلبية في منظمة أوبك ، وان يأتوا إلى المفاوضات وهم في موقف ضعيف[3] .

---

(١) انظر : عالم النفط – ١٥ سبتمبر / عام ١٩٧٣ .

(٢) انظر : أيضا عالم النفط ١٥ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٣ .

(٣) انظر : مانع العتيبة مقالات بترولية – سلاح البترول – عام ١٩٧٥ .

فما كان من وزراء بترول دول أوبك إلا أن أعطوا شركات البترول مهلة عشرة أيام وقرروا الاجتماع في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ في الكويت لتقرير ما يجب اتخاذه لمواجهة موقف شركات البترول وكذلك لتحديد السعر المعقول للبترول المنتج من دولهم .(١)

وفي الاجتماع الوزاري لدول الخليج العربي في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ في مدينة الكويت قرر وزراء بترول الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق وقطر وايران عدم اعادة المفاوضات مع شركات البترول وقرروا زيادة السعر المعلن لنفوطهم جماعيا بنسبة ٧٠٪ فأصبح السعر المعلن للبترول العربي الخفيف ، وهو البترول القياسي (Marker Crude) ، ٥,١١٩ دولار للبرميل بعد أن كان ٣,٠١١ قبل الزيادة ، واتفق الوزراء على أن السعر المتحقق في السوق البترولي الدولي هو الذي يحدد السعر المعلن آخذين بعين الاعتبار العلاقة بين السعرين ، كما كانت في عام ١٩٧١ أي قبل اتفاقية طهران والتي حددت العلاقة بين السعر المتحقق والسعر المعلن بـ ١ : ١,٤ على التوالي ، وعليه فإن السعر المتحقق للبترول العربي الخفيف والبالغ ٣,٦٥ دولار للبرميل ، يحدد السعر المعلن بـ ٥,١١٩ دولار للبرميل .

ومن القرارات المهمة لهذا المؤتمر أيضا ما يلي :

١ – يتم تحديد علاوة الكبريت بالنسبة للدول صاحبة العلاقة من قبلها وحسب ما تمليه طبيعة السوق(٢) .

٢ – الاستمرار في تطبيق اتفاقية جنيف .

---

(١) قدمت الشركات عرضا بزيادة الأسعار المعلنة بنسبة ١٥٪ وتعديل عامل التضخم وربطه بمعدل قياسي معقول أما العرض المقابل والذي قدمته الدول المنتجة فهو زيادة الأسعار المعلنة بنسبة ١٠٠٪ وايجاد طريقة بحيث تعدل الأسعار أوتوماتيكيا وتكون الأسعار المعلنة تزيد عن الأسعار المتحققة بنسبة ٤٠٪ وربط عامل التضخم بأسعار الجملة للمنتجات الصناعية .

(٢) أخذت أبوظبي زمام المبادرة في مجال علاوة الكبريت وقد وضعت لهذا الغرض معادلة لتحديد مقدار علاوة الكبريت أشرف على وضعها المؤلف .

الزيادة في الأسعار المعلنة في ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ :

على أثـر الحرب العربية الاسرائيلية في ٦ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ وانقطاع البترول للمسافات القصيرة من البحر الأبيض المتوسط (Short Haul Cr-ude) (٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول العراقي في بانياس و١٠٠٠٠٠ برميل في اليوم من طرطوس في سوريا و٢٥٠٠٠٠ برميل في اليوم من البترول السعودي في صيدا) كان له الأثر الكبير على اختلال التوازن بين عاملي العرض والطلب بالنسبة للبترول الخام . وعندما جاء القرار العربي ، والذي اتخذ في الكويت في ١٦ – ١٧ أكتوبر / تشرين الأول والذي قرر فيه وزراء البترول العرب تخفيض انتاج البترول تخفيضـا شامـلا بنسبة ٥٪ شهريا إلى أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني ثم تلا ذلك قرار الدول العربية بقطع البترول عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وذلك لدعمهما المباشر لاسرائيل أثناء الحرب .[١]

كما قامت الحكومة العراقية بتأميم حصص الشركات الأمريكية والهولندية في شركة بترول البصرة المحدودة .

وقد زادت هذه القرارات من اختلال التوازن بين عاملي العرض والطلب وارتفعت بنتيجته أسعار البترول المتحققة حتى وصلت إلى مستويات أعلى بكثير من الأسعار المعلنة . ففي تونس استطاعت الحكومة التونسية الحصول على سعر للبترول قدره ١٢,٦٤ دولار للبـرميـل لمبيعـاتهـا الآنية (Spot Sale) حيث تنافست الشركات الأمريكية في الحصول على هذه الشحنة غير الخاضعة للحظر والتي بلغت ٨٠٠٠٠ طن[٢] .

---

(١) كانت أبوظبي هي أول من اطلق الرصاصة الأولى في حرب البترول عندما قررت قطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية ثم تبعتها الدول العربية الأخرى .

(٢) انظر : نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية (MEES) العدد ٤ – ١٦ يناير/تشرين الثاني ١٩٧٣ .

كما وارتفعت الأسعار المتحققة في منطقة الخليج العربي حيث حصلت المملكة العربية السعودية على ٩٣٪ من السعر المعلن لمبيعات بترومين (شركتها الوطنية) .

كما وصلت بعض أسعار البترول الايرانية الآنية إلى ما يزيد عن الـ ٨ دولارات للبرميل(١) . وكانت أبوظبي قد نجحت في عقد صفقة مباشرة باعت بموجبها كمية من بترولها إلى شركة جابان لاين اليابانية وذلك في صيف عام ١٩٧٣ حصلت بموجبها على أسعار بلغت أكثر من ٩٤٪ من السعر المعلن .(٢)

ولما كانت الدول المصدرة للبترول قد قررت في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ ربط أسعار البترول المعلنة بالأسعار المتحققة وكانت الاسعار المعلنة تساوي ١,٤ : ١ إلى الأسعار المتحققة كان لابد من اعادة النظر في هذه العلاقة النسبية بين الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة وخلق ميكانيكية جديدة في تسعير البترول الخام ولهذا السبب اجتمع وزراء بترول دول الخليج العربي الست وهي الامارات العربية المتحدة وايران والسعودية والكويت وقطر والعراق مع شركات البترول في ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٣ في فيينا وانتهى الاجتماع بدون نتيجة تذكر .

وكان الوزراء يتوقعون من الشركات تقديم اقتراحات جديدة حول كيفية تسعير البترول الخام نظرا للظروف والمعطيات الجديدة . ولكن شركات البترول في هذا الاجتماع لم تقدم أي مقترحات .

وفي المؤتمر الوزاري السادس والثلاثين والذي عقد في فيينا في الفترة ١٩ – ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٧٣ قرر المؤتمر تكليف اللجنة الاقتصادية بدراسة الأسس التي يجب اعتمادها في تركيب هيكل الأسعار البترولية باعتبارها مادة أولية ، مشابهة للمواد الأولية الأخرى الداخلة في التجارة الدولية ، وفي نفس الوقت

---

(١) نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية (MEES) العدد ٥ – ٢٣ يناير / تشرين الثاني ١٩٧٣ .

(٢) انظر اتفاقية جابان لاين مع شركة بترول أبوظبي الوطنية .

قرر المؤتمر ضرورة اجتماع اللجنة الاقتصادية أربع مرات سنويا للنظر في هيكل وتركيب الاسعار وتحديد مستواها ودراسة العوامل المؤثرة فيها . واقترح أن يكون الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية في ١٧ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ يتبعه اجتماع وزاري لدول الخليج العربي في ٢٢ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ في مدينة طهران لتحديد الأسعار المعلنة على أساس الدراسات والتوصيات التي ستقدمها اللجنة الاقتصادية للمؤتمر الوزاري والتي سيتم تطبيقها ابتداء من الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

مؤتمر طهران(١) الوزاري في ٢٢ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٣ :

في الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الوزاري في طهران للنظر في الاسعار المعلنة كانت الأسعار المتحققة قد وصلت إلى مستوى لم تصله من قبل . ففي المزاد الذي أعلنته ايران لبيع كميات من البترول وصلت الأسعار إلى ١٧ دولارا للبرميل ، وكذلك ارتفعت الأسعار في شمالي افريقيا ونيجيريا إلى مستويات خيالية حيث حصلت نيجيريا على سعر بلغ ٢٤ دولارا للبرميل ، وذلك بسبب قلة المعروض من البترول وكون البترول النيجيري غير خاضع للحظر الذي فرضه المنتجون العرب . ومع هذا فإن المؤتمر لم يأخذ هذه الأسعار بعين الاعتبار وذلك لكونها مؤقتة ولا تمثل مستوى السوق الحقيقي للبترول . وبعد مناقشات طويلة بين وزراء دول الخليج العربي قررت اللجنة الوزارية تحديد دخل الحكومة للبترول العربي الخفيف وهو البترول القياسي (Marker Crude) بمقدار ٧ دولارات للبرميل ، ويكون السعر المعلن على هذا الأساس ١١,٦٥١ دولار للبرميل ، ان هذا يعني زيادة في الأسعار المعلنة تبلغ ١٣٠٪ من السعر المعلن في أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٣ .

ولقد كانت بعض الدول وعلى رأسها ايران ، تريد زيادة دخل الحكومة بأكثر من ٧ دولارات للبرميل في حين أن بعض الدول الأخرى لم توافق على الزيادة بهذا المعدل ، ومنها المملكة العربية السعودية ، والتي وافقت عليه تمشيا مع الأكثرية .

---

(١) حضر الاجتماع وزراء دول الخليج الست (السعودية ، العراق ، ايران ، الامارات ، قطر ، الكويت وحضرته وفود اخرى من الجزائر واندونيسيا وليبيا ونيجيريا وفنزويلا حضرته كمراقب) .

والجـديـر بالذكـر أن هذا المؤتمر جاء بقرارات وتوصيات مهمة من بينها ان البتـرول العربي الخفيف ٣٤ درجة (API) اعتبر البترول الذي تقاس أو تحدد بواسطته أسعار النفوط الأخرى وذلك حسب الكثافة والموقع الجغرافي ونوعية البترول .

والمقاييس التي تحدد بواسطتها نوعية النفوط المختلفة هي :

١ - الكثافة (Gravity) :

حدد فرق الكثافة بـ ٣ سنتات لكل درجة أقل من ٣٤ درجة (API) و٦ سنتات لكل درجة أعلى من ٣٤ درجة (API) بينما كانت سابقا ١,٥ سنت لكل درجة أقل من ٤٠ درجة (API) و٢ سنت لكل درجة تزيد عن ٤٠ درجة .

٢ - علاوة الكبريـــت :

من القرارات المهمة في هذا الاجتماع ضرورة احتساب علاوة كبريت للبترول الذي يحتوي على نسبة كبريت أقل من البترول القياسي (تبلغ نسبة الكبريت في البتـرول القياسي ١,٧٪) وكانت شركات البترول تحصل على علاوة الكبريت هذه لنفسها ولسنوات طويلة .

٣ - الموقع الجغرافـــي :

تحدد علاوة الموقع الجغرافي باحتساب الفرق بين كل ميناء وجزيرة كوان الوهمية محسوبة على أساس المعدل العالمي ٧٢ (World Scale 72) وحسب معدلات لأجور الشحن لعـام ١٩٧٣ وتقرر أن يكون ميناء رأس تنورة هو الأسـاس في احتسـاب علاوة الشحن أي اعطاء ميناء رأس تنورة علاوة صفر وتقاس الموانىء الأخرى قياسا بميناء رأس تنورة .

وعـلى أساس المبادىء أعلاه فقد أصبحت الاسعار المعلنة للبترول المنتج في الخليج العربي خلال تلك الفترة هي كما يلي مقارنة بالبترول القياسي :

نوع البترول	الكثافة	فروقات النوعية: الكثافة	فروقات النوعية: الكبريت[1] دولار	فروقات النوعية: الشحن	السعر المعلن دولار
العربي الخفيف	٣٤	–	–	–	١١,٦٥١
العربي المتوسط	٣١	-٠,٠٩٠	–	–	١١,٥٦١
العربي الثقيل	٢٧	-٠,٢١٠	–	–	١١,٤٤١
الايراني الخفيف	٣٤	–	+٠,٢٥٠	-٠,٠٢٦	١١,٨٧٥
الكويت	٣١	-٠,٠٩٠	–	-٠,٠١٦	١١,٥٤٥
أبوظبي					
أم الشيف	٣٧	+٠,١٨٠	+٠,٢٥٠	+٠,٠٠٥	١٢,٠٨٦
زاكم	٤٠	+٠,٣٦٠	+٠,٥٥٠	+٠,٠٠٥	١٢,٥٦٦
مربان	٣٩	٠,٣٠٠	+٠,٧٠٠	-٠,٠١٥	١٢,٦٣٦
العراق البصرة	٣٥	+٠,٠٦٠	–	-٠,٠٣٩	١١,٦٧٣
قطر مرين	٣٦	+٠,١٢٠	+٠,٢٥٠	-٠,٠٠٨	١٢,٠١٣
قطر دخان	٤٠	+٠,٣٦٠	+٠,٤٢٠	-٠,٠١٧	١٢,٤١٤

كذلك خرج المؤتمر بعدد من القرارات منها – الدعوة إلى اجتماع استثنائي في ٧ ينـايـر / كانون الثاني عام ١٩٧٤ لمناقشة امكانية البدء في حوار بين الدول المصـدرة والدول المستهلكـة لتجنب الزيـادات الحلزونيـة في أسعـار المنتجـات الصناعية من أجل المحافظة على القيمة الشرائية لعائدات البترول المصدر .

المصدر : بتروليوم انتلجنس وكيلي ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣ العدد ٥٣

(١) من المعلوم أن أبوظبي كانت قد حددت علاوة الكبريت كما هي في الجدول ومن ثم حددت دول الخليج العربي الأخـرى علاوة الكبـريت لبتـرولها استنادا إلى علاوة الكبريت التي حددتها أبوظبي آخذين بعين الاعتبار الفروقات في نسبة الكبريت .

خامساً : تطور ضريبة الدخل والريع :

كنا قد ذكرنا سابقا ان اتفاقية طهران لعام ١٩٧١ قد نصت على زيادة ضريبة الدخل من ٥٠٪ إلى ٥٥٪ على أثر الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة الليبية مع شركات البترول العاملة في أراضيها ، وقد شجع النجاح الذي حققته ليبيا في تغيير النظام الضريبي بزيادة من ٥٠٪ إلى ٥٥٪ حكومات الدول المصدرة للبترول الأخرى على رفع نسبة الضريبة إلى المستوى الجديد وهو ٥٥٪ .

وكانت نسبة الضريبة الـ ٥٠٪ قد طبقت منذ توقيع اتفاقيات مناصفة الأرباح في الخمسينات وقبل توقيع اتفاقية طهران حيث كانت شركات البترول تحقق أرباحا تتراوح بين ٣٠ و٣٥ سنتاً أمريكياً للبرميل ازدادت هذه الأرباح بعد زيادة الأسعار المعلنة ، وبعد التحسن الكبير الذي حصل في أسعار البترول المنخفضة ، اذ جاءت هذه الأربـاح نتيجـة الفروقات بين الأسعار الفعلية في السوق البترولية الدولية والعبء الضريبي على شركات البترول والمتكونة من مجموع الضريبة والريع وكلفة الانتاج كما هو مبين أدناه .[١]

(١) يمكن احتساب عائد الحكومة والمتكون من الضريبة والريع بالمعادلة التالية :
(الضريبة ٥٠٪ – الريع ١٢,٥٪)
عائد الحكومة = ٠,٥٠ (م – ٠,١٢٥م – ك) + ٠,١٢٥م
عائد الحكومة = ٠,٥٠ م – ٠,٦٢٥م – ٠,٥٠ك + ٠,١٢٥م
عائد الحكومة = ٠,٥٦٢٥م – ٠,٥٠ك
م = السعر المعلن
ك = كلفة الانتاج
وتصبح المعادلة بعد زيادة الضريبة إلى ٥٥٪ هي ٠,٦٠٦٢٥م – ٠,٥٠٥ك

	دولار للبرميل
السعر المعلن للبترول العربي الخفيف قبل اتفاقية طهران	١,٨٠
كلفة الانتاج	٠,١٠
الريع	٠,٢٢٥
الربح الاجمالي على أساس السعر المعلن	١,٤٧٥
الضريبة ٥٠٪	٠,٧٣٨
السعر المتحقق في السوق	١,٤٠
الكلفة الضريبية (الضريبة + الريع + كلفة الانتاج)	٠,٠٦٣
ربحية الشركات	٠,٣٣٧
بعد زيادة الاسعار المعلنة وزيادة الضريبة :	
السعر المعلن للبترول العربي الخفيف في ١/١/١٩٧٤	١١,٦٥١
الكلفة	٠,١٠
الريع ١٢,٥٪	١,٤٥٦
الربح الاجمالي على أساس السعر المعلن	١٠,٠٩٥
الضريبة ٥٥٪	٥,٥٥٢
السعر المتحقق في السوق ٩٣٪ من السعر المعلن	١٠,٨٣٥
الكلفة الضريبية	٧,١٠٨
ربحية الشركات	٣,٧٢٧

يتبين من التحليلات السابقة أن أرباح الشركات قد ارتفعت نتيجة زيادة الأسعار المعلنة بما يزيد عن عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل توقيع اتفاقية طهران ، فكان لابد أن تعمل الدول المصدرة للبترول على تقليص أرباح الشركات ، ليس فقط من أجل الاشتراك في هذه الأرباح ، ولكن لسبب أهم بكثير من الحصول على الأرباح ألا وهو دعم شركات البترول الوطنية حيث وضعت الشركات الأجنبية الكبرى بسبب الهيكل الضريبي في موضع تنافسي أفضل من الشركات الوطنية والتي وجدت صعوبة في تسويق حصتها من البترول بمستوى أسعار اعادة الشراء والذي حدد بنسبة ٩٣٪ من السعر المعلن. في حين كانت تستطيع شركات البترول الكبرى بيع البترول بأقل من هذا المستوى بكثير وكانت النتيجة الطبيعية أن فقدت شركات

البترول الوطنية أسواقها لصالح شركات البترول الأجنبية مما اضطر بعض الحكومات إلى بيع المزيد من بترول المشاركة إلى هذه الشركات . وهذا أدى إلى الاضعاف من قيمة مبدأ المشاركة ، والذي ينص على دخول الشركات الوطنية السوق البترولية من أوسع الأبواب ومنافسة الشركات الأجنبية واكتساب الخبرة والسيطرة على السوق البترولية والذي كان محتكرا من قبل الشركات الكبرى لحقبة طويلة من الزمن فكان لابد من تصحيح هذا الوضع وتقليص الفروقات إلى أبعد الحدود بين الأسعار المتحققة والتي تبيع بها شركات البترول الوطنية والكلفة الضريبية على شركات البترول العالمية .

وبعد مرور ستة أشهر على زيادة الأسعار المعلنة والتي طبقت في الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ لم تعمل دول أوبك شيئا يذكر لتصحيح الوضع إلى أن جاء المؤتمر الوزاري لمنظمة أوبك ، والذي عقد في كيتو عاصمة الأكوادور . ففي الخامس عشر من يونيو / حزيران عام ١٩٧٤ تقرر زيادة نسبة الريع من ١٢,٥٪ إلى ١٤,٥٪[1] وعلى الرغم من كون هذه الزيادة طفيفة وبالتالي كان لها تأثير بسيط على الكلفة الضريبية ، اذا ارتفعت الكلفة الضريبية على شركات البترول بمقدار ١١ سنتاً للبرميل ، إلا أنها كانت بداية الطريق في اتجاه تخفيض أرباح شركات البترول وتغيير النظام الضريبي ، حيث كان لا يزال الفرق بين الأسعار المتحققة والكلفة الضريبية على شركات البترول كبيرا آنذاك . وحتى لو أخذنا معدل كلفة البترول على شركات البترول باضافة ما تشتريه هذه الشركات من بترول المشاركة بأسعار اعادة الشراء (Bay Back) واضافته إلى كلفة البترول الذي تستلمه الشركات فإنه كان يساوي ٤٠٪ من الانتاج بالكلفة الضريبية .

وقد بقيت هذه المشكلة آنذاك مدار بحث بين العاملين في شؤون البترول وخاصة على مستوى اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة أوبك وقد أجريت دراسات متعددة سواء من قبل اللجنة الاقتصادية أو من قبل الدول الأعضاء تبعها تقديم اقتراحات متعددة كلها كانت تعالج موضوع زيادة الضريبة والريع .

---

(١) أصبحت معادلة احتساب عائد الحكومة تساوي ٠,٦١٥٢٥م – ٠,٥٥ك

ولم يكن الغرض منها بالأساس هو الحصول على عوائد اضافية بقدر ما هو تقليص الفروقات بين الأسعار المتحققة والكلفة الضريبية ، لما لها من تأثير مباشر ومستمـر على الأسعار ، ولما تؤدي إليه من خلق مشكلات كبيرة لشركات البترول الوطنية ، التي حاولت تسويق حصتها من بترول المشاركة بشكل مباشر ، والتي كان عليها أن تبيع هذه الحصة بسعر السوق البالغ ٩٣٪ من السعر المعلن . فالشركات الكبـرى تحصـل على ٤٠٪ من الانتاج (بترول المساهمة) (Equity Oil) بالكلفة الضريبية ، والبالغة في ذلك الوقت بالنسبة للبترول العربي الخفيف ، وهو البترول القياسي (Marker Crude) ، ٧,٢٣ دولار للبرميل ، واذا فرضنا أن هذه الشركات كانت تشتري المتبقي من الانتاج من بترول المشاركة وهو ٦٠٪ (Participation Oil) بسعر السوق ، وهو يساوي ٩٣٪ من السعر المعلن ، والبالغ ١٠,٨٤ دولار للبرميل ، فإن هذه الشركات تحصل على البترول بمعدل ٩,٣٩ دولار للبرميل (هذا ما يسمى بمعدل كلفة الشراء) ويقل هذا المعدل فيما اذا رفعت أو استلمت الشركات الأجنبية أقل من ٦٠٪ من الانتاج كما هو الحال في كثير من دول أوبك . وبناء على ذلك فإن الفرق بين أسعار السوق ومعدل كلفة البترول على الشركات الأجنبية تصل إلى ١,٤٤ دولار للبـرميـل ، وقـد تزيد في حالة عدم استلام الشركات لكل انتاج المشـاركـة . وكان هذا الفرق الكبير يعطي الشركات الأجنبية الكبرى المرونة في المسـاومـة والتحـرك نحو تخفيض أسعارها ، بحيث تكون منافسا قويا للشركات الوطنيـة وتضعهـا في موقف صعب في الوقت الذي تريد فيه الأخيرة الحفاظ على مستوى أسعار مبيعاتها عند حد مستوى أسعار اعادة الشراء (Bay Back Price)

وفي المـؤتمر الاستثنائي الحادي والأربعين (Extra--ordinary) لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والذي انعقد في فيينا في ١٢ ، ١٣ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٤ تقرر ضرورة التعويض عن التضخم النقدي الحاصل في الدول الصناعية ، والتي أثرت على القوة الشرائية للعوائد البترولية . ولمعالجة هذا الوضع تقرر زيادة معدل دخل الحكومة بنسبة ٣,٥٪[١] اعتبارا من أول أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٤ مع تجميد الاسعار المعلنة للفصل الرابع من عام ١٩٧٤ وعلى أن تتحمل

---

(١) قدر معدل التضخم لأسعار الجملة في دول المنظمة الاوروبية للتعاون والتطوير (OECD) بما يزيد عن ١٤٪ قسمت على اربعة فصول وعلى هذا الأساس زيد معدل دخل الحكومة بنسبة ٣,٥٪ للفصل الرابع فقط وبدون اخذ السنة كلها بعين الاعتبار .

هذه الزيادة شركات البترول الأجنبية هذه المرة وليس المستهلك .

ويتضمن القرار أعلاه زيادة الريع من ١٤,٥٪ إلى ١٦,٦٧٪ وهي نسبة الريع التي كانت مطبقة في فنزويلا في ذلك الوقت ويطرح مقدار الزيادة في الريع من مجموع الزيادة المعتمدة في دخل الحكومة وتضاف إلى الضريبة بما تعادلها نسبيا مع ترك الباب مفتوحاً لدول أوبك لتعدل نسبة الضريبة حسب ظروفها وحسب النسب الضريبية المطبقة في دولها . وقد قامت دول الخليج العربي برفع نسبة الضريبة من ٥٥٪ إلى ٦٥,٧٥٪ ، وبذلك تعادلت نسبة زيادة الريع إلى ١٦,٦٧٪ والضريبة إلى ٦٥,٧٥٪ مع زيادة دخل الحكومة بنسبة ٣,٥٪ كما قررها المؤتمر الوزاري .[١]

وفيما يلي الطريقة لكيفية احتساب عوائد الحكومة والكلفة الضريبية على الشركات الأجنبية بعد تلك الزيادات في ضريبة الدخل والريع :

السعر المعلن للبترول العربي الخفيف[٢]	١١,٦٥١
كلفة الانتاج	٠,١٠
الريع ١٦,٦٧٪	١,٩٤٢
الربح الاجمالي على أساس السعر المعلن	٩,٦٠٩
الضريبة ٦٥,٧٥٪	٦,٣١٨
الكلفة الضريبية	
دخل الحكومة يساوي	٨,٢٦٠
زائد كلفة الانتاج	٠,١٠
الكلفة الضريبية على الشركات	٨,٣٦٠
السعر المتحقق ٩٣٪ من السعر المعلن	١٠,٨٤٠
الكلفة الضريبية	٨,٣٦
ربحية الشركات المساهمة	٢,٤٨٠ دولار

(١) أصبحت معادلة احتساب دخل الحكومة بزيادة الضريبة والريع بالنسب في ذلك الوقت إلى ٠,٧١٤٥٩٤٧٥م – ٠,٦٥٧٥ك .

(٢) أخذنا البترول العربي الخفيف لأنه اختير لأن يكون البترول القياسي وذلك للسهولة وكان من الممكن أخذ أي نوع من أنواع النفوط الأخرى .

أما بعد قرار منظمة أوبك المشار إليه آنفا فقد تقلصت أرباح الشركات من ٣,٧٢ دولار للبرميل إلى ٢,٤٨ دولار للبرميل ، وذلك للبترول الذي تسلمته هذه الشركات عن حصتها البالغة ٤٠٪ من الانتاج (بترول المساهمة) (Equity Oil) .

وكانت الشركات الأجنبية تشتري جميع أو معظم بترول المشاركة والعائد للحكومات بأسعار اعادة الشراء البالغة ٩٣٪ من السعر المعلن ، ولكن حتى لو أخذنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار فإن أرباحها من البرميل الواحد كانت عالية وذلك كما هو مبين أدناه :

٤٠٪ من ٨,٣٦٠ (الكلفة الضريبية)	=	٣,٣٤٤
٦٠٪ من ١٠,٨٤٠ (السعر المتحقق)	=	٦,٥٠٤
معدل الكلفة على الشركات		٩,٨٤٨
السعر المتحقق للبرميل		١٠,٨٤
معدل الكلفة للبرميل الواحد		٩,٨٤٨
ربحية الشركات بالبرميل		٠,٩٩٢ دولار

أما اذا كانت الشركات لم تستلم أيا من ٦٠٪ من الانتاج ، وهو حصة الحكومات ولنفرض أنها استلمت فقط ٤٠٪ وهي حصتها وحدها فإذا أخذنا أبوظبي[1] كمثال فإن أرباحها من البرميل عند ذلك الوقت ترتفع عن المعدل السابق كما هو مبين أدناه :

٥٠٪ من ٨,٣٦٠	=	٥,١٨٠
٥٠٪ من ١٠,٨٤٠	=	٥,٤٢٠
معدل كلفة البترول للبرميل		٩,٦٠٠
السعر المتحقق		١٠,٨٤
معدل الكلفة للبرميل		٩,٦٠
ربحية الشركات		١,٢٤ دولار

(١) قلت هذه النسبة في عام ١٩٧٦ فأصبحت الشركات تأخذ ٣٠٪ من الانتاج بدلا من ٤٠٪ كما كانت في عام ١٩٧٥ وهي تساوي برميل من بترول المشاركة (المساهمة) – أما الـ ٣٠٪ فتساوي نصف حصة الحكومة .

ومما تقدم يتبين أن أرباح الشركات الأجنبية في تلك المرحلة من تطور الأسعار كانت لا تزال تزيد عن الأرباح التي كانت تحققها قبل اتفاقية طهران ، فهي تحقق ٢,٤٨ دولار للبرميل في حالة احتساب بترول المساهمة فقط وبين دولار وإلى ١,٢٥ دولار للبرميل في حالة احتساب معدل كلفة بترول المساهمة والمشاركة (Equity And Participation) لذلك كان لابد من اتخاذ اجراء يتبع الاجراءات السابقة لوضع الأمور في نصابها فجاء مؤتمر دول الخليج العربي في أبوظبي ، والذي دعت إليه دولة الامارات العربية المتحدة وحضره كل من العراق والكويت والسعودية وايران وقطر بالاضافة إلى الامارات العربية . وقد تمخض الاجتماع عن اتفاق كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وقطر على أسس جديدة بالنسبة لتحديد الضريبة والريع ، وذلك عن طريق تخفيض الأسعار المعلنة بمقدار ٤٠ سنتا أمريكيا للبرميل وزيادة ضريبة الدخل من ٦٥,٥٧٪ إلى ٨٥٪ والريع من ١٦,٦٧٪ إلى ٢٠٪ .

ولم توافق كل من ايران والعراق والكويت على تطبيق المبادىء الجديدة المقدمة بالأصل من المملكة العربية السعودية ، وطلبت أن يبحث هذا الموضوع على مستوى منظمة أوبك حيث تتواجد جميع الدول الأعضاء .

وبعد قرار أبوظبي الشهير تقلصت أرباح الشركات الأجنبية وأصبحت عند مستوى معقول بالنسبة إلى الاستثمارات في مجال الصناعة البترولية التي قد استرجعتها وحققت بالاضافة إليها أرباحاً طائلة غير مكتسبة .

لقد كانت الصناعة البترولية في الماضي وقبل قرار أبوظبي تحقق معدلات من الربح عالية جدا لم تحققها أي صناعة أخرى في التاريخ(١) .

وفيما يلي طريقة احتساب العوائد وأرباح الشركات الأجنبية بعد تطبيق قرار أبوظبي(٢) .

---

(١) Arthur D. Little "The Economic Impact Of Middle Eastern."

(٢) أصبحت معادلة احتساب عائدات الحكومة هي : ٠,٨٨م – ٠,٨٥م

السعر المعلن للبترول العربي الخفيف المقرر في يناير / كانون الثاني ١٩٧٤ إلى بداية نوفمبر / تشرين الثاني من نفس العام .	١١,٦٥١
التخفيض	٠,٤٠
السعر المعلن الجديد	١١,٢٥١
كلفة الانتاج	٠,١٠
الريع ٢٠٪	٢,٢٥
الدخل الخاضع للضريبة	٨,٩٠١
الضريبة ٨٥٪	٧,٥٦٦
الكلفة الضريبية	
عائد الحكومة يساوي	٩,٨١٦
زائد كلفة الانتاج	٠,١٠
الكلفة الضريبية على الشركات الأجنبية	٩,٩١٦ دولار
السعر المتحقق	١٠,٤٦٣
الكلفة الضريبية	٩,٩١٦
ربح الشركات من بترول المساهمة	٠,٥٤٧ دولار

وفي حالة استلام ٦٠٪ من (بترول المشاركة) بالاضافة إلى بترول المساهمة فإن معدل ربح الشركات على هذا الأساس يكون كما يلي :

٤٠٪ من ٩,٩١٦	=	٣,٩٦٦
٦٠٪ من ١٠,٤٦٣	=	٦,٢٧٨
معدل كلفة البترول على الشركات الأجنبية		١٠,٢٤٤
السعر المتحقق		١٠,٤٦٣
معدل كلفة البترول		١٠,٢٤٤
معدل ربحية الشركات		٠,٢١٩ دولار

وفي حالة استــلام ٤٠٪ من الانتــاج (بتــرول المشاركة) فإن أرباح الشركات للبرميل الواحد تكون كما يلي :

٥٠٪ من ٩,٩١٦	=	٤,٩٥٨
٥٠٪ من ١٠,٤٦٣	=	٥,٢٣١
معدل كلفة البترول		١٠,١٨٩
السعر المتحقق		١٠,٤٦٣
معدل ربح الشركات		٠,٢٧٤ دولار

وقد حقق قرار أبوظبي فوائد متعددة نذكر منها ما يلي :

١ – تخفيض الأسعار المتحققة للمستهلك وذلك لأن التخفيض في السعر المعلن كان من نتيجتــه تخفيض في الأسعار المتحققة ، وذلك لأن السعر المتحقق عبارة عن نسبة معينة من السعر المعلن (٩٣٪ من السعر المعلن) كما هو مبين أدناه :

السعر المعلن القديم	١١,٦٥١
السعر المتحقق ٩٣٪ من السعر المعلن القديم.	١٠,٨٣٥
السعر المعلن الجديد	١١,٢٥١
السعر المتحقق الجديد	١٠,٤٦٣
الفرق بين الأسعار المتحققة	٠,٣٦٨ دولار

وهذا يعني أن السعر المتحقق قد انخفض بالنسبة للبرميل بحوالي ٣٧ سنتاً أمريكياً .

٢ – دعم شركات البترول الوطنية وتقوية مركزها التنافسي في السوق وذلك بزيادة الكلفة الضريبية على الشركات الأجنبية والتي أصبحت لا تستطيع البيع بأقل من الأسعار التي تبيع بها شركات البترول الوطنية ، وإلا تعرضت للخسارة كما أنها لا تستطيع البيع بأعلى من الأسعار التي تبيع بها شركات البترول الوطنية . لأنها بذلك ستفقد زبائنها اذ سيكون البترول متوافرا في السوق الدولي بالأسعار المتحققة الجديدة .

٣ – تقلص أرباح الشركات الأجنبية واسترجاع حقوق الدول المصدرة للبترول والاستفادة من الأرباح الهائلة التي كانت تجنيها الشركات الاجنبية لفترة طويلة لما فيه مصلحة الدول المصدرة للبترول ، وفي الوقت الذي اتخذ فيه مؤتمر أبوظبي القرار ، كانت دوائر منظمة أوبك واللجنة الاقتصادية التابعة لهـا تدرس موضـوع توحيد الأسعار وتغيير النظام الضريبي للتخلص من الارتباطات التي وجدت باتباع قاعدة تعدد الأسعار من معلنة إلى محققة إلى أسعار اعادة الشراء .. الخ

وفي المؤتمر الثاني والأربعين لمنظمة أوبك ، والذي انعقد في فيينا بتاريخ ١٢ – ١٣ ديسمبر / كانون الأول لعام ١٩٧٤ قرر المؤتمر اتباع قاعدة السعر الموحد . ونظرا لأهمية قرار أبوظبي فقد اتخذت الأسس والنتائج المالية المترتبة عليه أساسا في تحـديـد السعر الموحد الجديد لدول أوبك ، وتحدد في ضوئه أسعار البترول الأخرى ، وبموجب قرار أبوظبي أصبح مثلا دخل الحكومة السعودية من برميل بترولها ، وهو البترول القياسي (العربي الخفيف) ، هو ١٠,١٢ دولار . وقد توصل المؤتمر إلى هذا المعدل بتطبيق قرار أبوظبي بتخفيض السعر المعلن بمقدار ٤٠ سنتا وزيـادة ضريبـة الدخـل إلى ٨٥٪ والريـع ٢٠٪ وبيع بترول المشاركة (٦٠٪ من الانتاج) بأسعار اعادة الشراء البالغة ٩٣٪ من السعر المعلن . ومنذ زيادة الاسعار المعلنة في الثامن والعشرين من ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٤ ، والتي طبقت مع بداية عام ١٩٧٥ لم تقم دول أوبك بزيادة الأسعار المعلنة بل حصل العكس اذ خفضت الاسعار المعلنة بمقدار ٤٠ سنتا كما رأينا بعد اتخاذ قرار أبوظبي في ١٤ أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٤ وجرى تطبيقه من قبل دول أوبك مع بداية عام

١٩٧٥ ، وذلك على الرغم من التضخم النقدي الذي حصل في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ والذي نتج عنه تخفيض فعلي في القوة الشرائية للعوائد البترولية ، والذي عوضت عنه دول أوبك بعض الشيء بواسطة زيادة ضريبة الدخل والريع على الشركات الاجنبية خلال عام ١٩٧٤ وفيما عدا ذلك فقد جمدت الأسعار المعلنة منذ الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ وحتى نهاية سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٥ .

وقد عمدت دول أوبك خلال هذه الفترة إلى تحذير الدول الصناعية ودعوتها إلى ضرورة العمل على تخفيض معدلات التضخم الناتجة عن ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة والمصدرة إلى دول أوبك مما يؤثر على القيمة الفعلية لعائدات البترول مما قد يضطرها إلى دفع أسعار أعلى للمنتجات والسلع التي تستوردها وذلك من المواد الرأسمالية أو الغذائية أو الخدمات كما وتتطلب المحافظة على القيمة الحقيقية للعوائد البترولية (القوة الشرائية) تعديل الأسعار بنسبة التضخم النقدي الذي حصل بعد آخر زيادة لأسعار البترول في تلك الفترة وذلك لكي تحافظ أسعار البترول على قيمتها الحقيقية .

ومن الحسابات التي قامت بها سكرتارية منظمة أوبك اعتمادا على الاحصائيات التي تنشرها بعض المنظمات الدولية والاقليمية ، ومنها صندوق النقد الدولي ، يتضح مدى التأثير السلبي الكبير على عائدات البترول لدول منظمة أوبك في تلك المرحلة من تطورات السوق البترولية ، فاستنادا إلى تلك الاحصائيات فإن أسعار السلع المصدرة إلى دول أوبك من الدول الصناعية قد زادت بنسبة ٢٨,٦٪ بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ وانها ازدادت أيضا بنسبة ٢٠٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٧٥ ، كما أن معهد البحث الاقتصادي للشرق الأوسط في طوكيو يؤكد هذه الأرقام في الدراسة الاقتصادية التي قام بها(١) .

---

(١) انظر : Imported Inflation Of OPEC Member Countries, MEES, Sup. 14 Nov. 1975.
تبين الدراسة أن أسعار المنتجات التي تستوردها بلدان اوبك قد ازدادت بنسبة ٢٨,٣٪ بين سنة ١٩٧٣ و١٩٧٤ .

وفي المؤتمر الوزاري العادي الذي عقد في ليبرفيل في الغابون في العاشر من يونيو / حزيران ١٩٧٥ تقرر تجميد الاسعار المعلنة للبترول حتى نهاية سبتمبر / أيلول ١٩٧٥ .

ونظرا لأن التضخم النقدي مازال مستمرا بمعدلات عالية آنذاك فإن العوائد البترولية أخذت في التدهور المستمر ولذلك قرر المؤتمر أيضا بأنه سينظر في تعديل أسعار البترول في المؤتمر القادم .

وفي الاجتماع الوزاري الاستثنائي الخامس والاربعين والذي عقد في فيينا في الفترة من ٢٤ – ٢٧ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٥ وبعد مناقشات طويلة بين وزراء البترول حول تحديد نسبة التضخم الذي حدث في الدول الصناعية ، والذي أدى إلى تدهور في قيمة العوائد البترولية ، رغبت بعض الدول الاعضاء في زيادة أسعار البترول بنسبة ٢٠٪ وذلك قياسا على معدلات التضخم الحقيقية . في حين أن بعضا آخر طلب تجميد الأسعار لفترة أخرى واذا كان لابد من زيادتها فيجب ألا تتجاوز الزيادة نسبة ٥٪ فقط .

ثم اتفق الوزراء على حل وسط[١] يقضي بزيادة الأسعار بنسبة ١٠٪ وذلك حفاظا على وحدة أوبك ، على أن تطبق الزيادة على البترول العربي الخفيف (بترول القياس) فأصبح السعر الجديد هو ١١,٥١ دولار بدلا من ١٠,٤٦ دولار للبرميل وعلى أن يبدأ تطبيق هذه الزيادة ابتداء من أول أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٧٥ ثم تجميد الأسعار عند هذا المستوى الجديد إلى نهاية شهر يونيو / حزيران عام ١٩٧٦ حيث كان سيبحث من جديد موضوع أسعار البترول في المؤتمر القادم .

وفي المؤتمر الذي عقدته منظمة أوبك في بالي بإندونيسيا خلال الفترة المذكورة آنفا لم تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على صيغة تعالج بها موضوع الأسعار للفترة القادمة ، ولذلك تقرر الاستمرار في تجميد الاسعار عند المستوى الذي كانت عليه في نهاية عام ١٩٧٦ .

---

(١) كان لوفد الامارات العربية المتحدة الدور الأول في ايجاد النسبة الوسط وهي الـ ١٠٪ والتي حظيت بقبول الجميع وذلك بالتعاون مع وفد الكويت .

وعلى الرغم من تجميد الأسعار الرسمية عند عام ١٩٧٦ فإن الأسعار في السوق الفورية بدأت تتصاعد خلال الفصل الرابع من ذلك العام حتى وصلت في ديسمبر / كانون الأول إلى حوالي ١٢,٠٥ دولار للبرميل بالنسبة لبترول الاشارة العربي الخفيف و١٢,٥٩ دولار للبرميل بالنسبة لبترول زاكم و١٢,٦٧ دولار للبرميل بالنسبة إلى بترول مربان .

وفيما يلي جدول يوضح تطورات هذه الأسعار .

تطورات معدل سعر بترول الاشارة (العربي الخفيف الرسمي وفي السوق الفورية)
(مع تطورات أسعار بترول مربان وبترول الاشارة خلال بعض أشهر عام ١٩٧٦)(١)

(دولار للبرميل)

	الأسعار الرسمية			الأسعار الفورية		
	السعر الرسمي لبترول الاشارة العربي الخفيف	السعر الرسمي لبترول مربان	السعر الرسمي لبترول زاكم	السعر الفوري للعربي الخفيف	السعر الفوري لزاكم	السعر الفوري لمربان
يناير/كانون الثاني	١١,٥١	١١,٩٢	١١,٨٢	١١,٤٩	١١,٨٦	١١,٩٦
أكتوبر/تشرين الاول	١١,٥١	١١,٩٢	١١,٨٢	١٢,١٧	١٢,٣٥	١٢,٤٤
ديسمبر/كانون الاول	١١,٥١	١١,٩٢	١١,٨٢	١٢,٠٥	١٢,٥٩	١٢,٦٧

وبذلك بدأت السوق الفورية تضغط لزيادة مستوى السعر الرسمي لأوبك خلال نهاية العام المذكور فضلا عن ازدياد نسب التضخم العالمي وتغيرات عملة الدولار وتأثيرها على قيمة البرميل المصدر من دول أوبك ، وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية(٢) التابعة لأوبك في فيينا في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٦ نوقش

(١) احصائيات البترول والطاقة لمنظمة أوبك – يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ ص٥٤ للأسعار الرسمية – ص٦٠ الأسعار الفورية .

(٢) XXXV111 Economic Commission Report, Vienna. Nov. 15-16/1979, P.2.

ما عدا دولة الامارات العربية المتحدة وممثل المملكة العربية السعودية والذين أشاروا إلى أن زيادة بأكثر من ٤ – ٥٪ لا يمكن أن تكون مقنعة نظرا للاضطراب الاقتصادي العالمي آنذاك – ص٤ .

موضوع تأثير ذلك على قيمة البرميل حيث أشار تقرير اللجنة إلى أن جدول قياسي استيرادات أوبك (OPEC Price Index) للفترة من أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٥ إلى ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٦ يقدر قيمة التدهور في العوائد البترولية بحدود ٢٦,١٩٪ خلال الفترة ، مما يتطلب زيادة السعر لبترول الاشارة بمقدار ٣,٠١ دولار للبرميل اعتبارا من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٧ .

وفي اجتماع لمجلس الوزراء الذي انعقد في الدوحة في الفترة ١٥ – ١٧ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٧٦ ، اتفق أحد عشر وزيرا ، بعد نقاش طويل ، على رفع سعر القياسي (أو السوق) (Marker Crude) للعربي الخفيف من السعر السابق ١١,٥١ دولار للبرميل إلى ١٢,٧٠ دولار للبرميل اعتبارا من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٧ . ثم زيادته اعتبارا من يونيو / حزيران من نفس العام إلى ١٣,٣٠ دولار للبرميل (أي زيادته بنسبة ١٥٪) ، أما وزيرا دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فقد اتفقا على زيادته بنسبة ٥٪ فقط على سعر البرميل الرسمي خلال تلك الفترة ، وبذلك أصبح لأوبك نظام مزدوج للتسعير (Two-Tier Oil Price) ، وانهار السعر الموحد لها . وعند منتصف عام ١٩٧٧ ومن أجل توحيد أسعار أوبك انضمت إلى بقية الدول المملكة العربية السعودية ودولة الامارات في حجم الزيادة على الأسعار للنصف الثاني من عام ١٩٧٧ .

وفيما يلي تطور الأسعار الرسمية والفورية[1] خلال عام ١٩٧٧ .

(دولار للبرميل)

	الأسعار الرسمية			الأسعار الفورية		
	السعر الرسمي للعربي الخفيف	السعر الرسمي لمربان	السعر الرسمي لزاكم	السعر الفوري للعربي	السعر الفوري لمربان	السعر الفوري لزاكم
يناير/كانون الثاني	١٢,٠٩	١٢,٥٠	١٢,٤١	١٢,٢٣	١٢,٧٩	١٢,٧٢
يوليو/تموز	١٢,٧٠	١٣,٢٦	١٣,١٧	١٣,٦٧	١٣,١٧	١٣,٠٧
ديسمبر/كانون الاول	١٢,٧٠	١٣,٢٦	١٣,١٧	١٣,٦٨	١٣,٢٦	١٣,١٧

(١) احصائيات البترول والطاقة – أوبك / يناير كانون الثاني ١٩٨٨ ص٥٤ : ٦١ .

وبـذلك تحقق استقـرار وتنـاسق في السـوق عند نهاية العام وتساوت تقريبا الأسعار الفورية والرسمية لمعظم أنواع البترول .

وفي الاجتمـاع الوزاري لدول أوبـك الذي انعقد في كراكاس (فنزويلا) خلال الفترة من ٢٠ – ٢١ ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٧٧ لم يتمكن الوزراء من الاتفاق على أية تعديلات للأسعار لعام ١٩٧٨ اذ أن الحاجة إلى سياسة بعيدة الأمد في ذلك الوقت كانت أمرا مهما لضمان موقع واستقرار حصة أوبك من البترول في السـوق البتـروليـة العالمية ، ولم ينجم عن اجتماع اللجنة الاقتصادية التي انعقدت في ٧ – ١١ نوفمبر / تشرين ثان[1] في فيينا من نفس العام ، سوى أن موضوع السياسة البعيدة الأمد يحتاج إلى دراسات وبحوث علمية عميقة لفهم آلية تأثير ارتفاع أسعار البترول على الأوضاع العالمية وأوضاع بدائل الطاقة وغيرها .. وكـانت اللجنـة قد استعرضت الأوضاع[2] في مجال العرض والطلب العالمي على البتـرول في الدول المستهلكـة الرئيسيـة وأوضاعها الاقتصادية وتأثير التضخم المستورد على قيمة بترول أوبك وعوائدها البترولية وتغيرات العملة ومعدل أسعار البدائل من الطاقة ، وأشارت غالبية الوفود إلى أن مستوى التعديلات على سعر البتـرول العربي الخفيف تتحدد ما بين ١٠٪ و٢٦٪ على أن يوضع سعر موحد لبترول القياس (العربي الخفيف) .

إن هذا الانطباع عن مستوى التعديل المطلوب كانت قد خرجت به هذه اللجنة بناء على الأسس التالية :

١ – في مجال العرض والطلب على البترول في الدول المستهلكة الرئيسية :

ان تقـديرات مستوى الطلب على بترول أوبك للنصف الأول من عام ١٩٧٨ تتحدد ما بين فرضية منخفضة وبحدود ٣١,٤ مليون برميل يوميا وفرضية مرتفعة

---

(1) (43) Economic Comission Meeting Vienna Nov. 7,1977.

Long-Term Pricing Policy Of OPEC Member Countries.

(2) XL111 E.C.B. Meeting Report to (L) meeting of the conference Vienna Nov. 7.11.1977.

بحدود ٣١,٨ مليون برميل يوميا استنادا إلى توقعات النمو للناتج المحلي الاجمالي للدول الرئيسية المستهلكة خلال تلك الفترة ، كما أكد الاجتماع ارتفاع مستوى المخزون الاستراتيجي البترولي للدول الصناعية والذي قدرته اللجنة بحدود ٣,٣ مليون برميل يوميا خلال النصف الأول من عام ١٩٧٨ .

٢ - التطورات الاقتصادية في الدول المستهلكة :

لقد قدرت اللجنة أن نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العام لسبع دول صناعية رئيسية هو بحدود ٤,٢٪ . أما في النصف الأول من عام ١٩٧٨ فهو بحدود ٥٪ كما قدرته احصائيات بنك النقد الدولي (IMF) ، أما توقعات التضخم خلال النصف الأول من عام ١٩٧٨ فلقد قدر بحدود ٧٪ .

٣ - أكدت تقديرات انخفاض القوة الشرائية عن طريق جدول قياسي استيراد أوبك (O.I.P.I.) [1] قد كان بحدود ٢٠٪ لعام ١٩٧٧ .

٤ - تغير عملة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى :

باستخدام سلة احتساب جنيف لاحدى عشرة[2] عملة رئيسية مقابل الدولار ، وتغير قيمة حقوق وحدة السحب الخاصة (SDR) فإن نتائج هذا الاحتساب تراوحت ما بين ٩,٢ سنت للبرميل إلى ١٩,٠٢ سنت للبرمل آخذين بعين الاعتبار فترة الأساس من يناير / كانون الثاني إلى سبتمبر / أيلول من عام ١٩٧٧ .

أما ما يتعلق بأوضاع الفروقات النسبية لأنواع البترول (Relative Values) المصدر من دول أوبك ، فإن الأساس الذي وضع في اجتماع الوزراء في الدوحة يكون أساسا مقبولا لكافة الدول ، مع الاقتراح بدراسة الموضوع بصورة أعمق في الاجتماع القادم المخصص لهذا الغرض إلا أن الوزراء في الاجتماع الذي عقد في كركاس لم يتفقوا على هذا الموضوع كما أسلفنا حيث لم تحدث أية تغيرات على

---

(1) OPEC Import Price Index.

(٢) سبق تفصيل الموضوع .

مستوى الأسعار البترولية الرسمية في عام ١٩٧٨ إذ كانت الأسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف ولمربان وزاكم كما يلي :[٢]

	السعر الرسمي للعربي الخفيف	السعر الرسمي لمربان	السعر الرسمي لزاكم	السعر الفوري للعربي الخفيف	السعر الفوري لمربان	السعر الفوري لزاكم
يناير/كانون الثاني	١٢,٧٠	١٣,٢٦	١٣,١٧	١٣,٦٦	١٣,٢٥	١٣,١٦
يوليو/تموز	١٢,٧٠	١٣,٢٦	١٣,١٧	١٢,٧٢	١٣,٢٧	١٣,١٠
ديسمبر/كانون الأول	١٢,٧٠	١٣,٢٦	١٣,١٧	١٤,٩٠	١٥,٥٥	١٥,٥٠

وبناء على الجدول السابق ، فقد ارتفعت قيمة أسعار البترول في السوق الفورية في الفترة عند نهاية عام ١٩٧٨ مما شكل ضغطا على هيكل أسعار أوبك صعودا ، حيث اجتمعت اللجنة الاقتصادية لأوبك وكان من نتائج هذا الاجتماع مايلي :

١ - على صعيد التضخم والتضخم المستورد :

قدرت نسب التضخم المستورد في عام ١٩٧٧ مقارنة بعام ١٩٧٦ بحدود ١٩,٠٤٪ وذلك بتطبيقها على سعر البرميل المبيع في عام ١٩٧٨ وقد احتسب هذا الرقم عن طريق استخدام جدول قياسي الاستيراد لدول أوبك (O.I.P.I.) .

٢ - الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسية المستهلكة للبترول :

ان التقديرات التي خرجت بها اللجنة تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول الرئيسية المستهلكة سيتراوح بحدود ٤٪ لعام ١٩٧٩ مقارنة بالعام السابق وان مستوى التضخم في هذه الدول بدأ يميل إلى الاعتدال في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، على الرغم من ارتفاعه خلال العام كله .

---

(٢) المصدر : احصائيات أوبك للبترول والطاقة / يناير ١٩٨٨ ص٥٥ - ص٦٢

XLV1 E.C.B. report to L11 meeting of the conference, Vienna, Nov. 14-20, 1978. P.3.

٣ - وضعية العرض والطلب العالمي على بترول أوبك :

توقعت اللجنة الاقتصادية ان يتراوح حجم الطلب على بترول أوبك في عام ١٩٧٩ بين ٣٠ و٣١ مليون برميل .

على أثر ذلك وفي الاجتماع الثاني والخمسين للمؤتمر الذي انعقد في أبوظبي للفترة من ١٦ إلى ١٧ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٨[١] استعرض المؤتمر نتائج اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشار إليها سابقا وعلى الأخص فيما يتعلق بتطورات أوضاع التضخم العالمية وانخفاض قيمة الدولار خلال فترة السنتين الأخيرتين ١٩٧٧ و١٩٧٨ ، وانخفاض قيمة عوائد البترول المصدر من دول أوبك وتأثير ذلك على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . وبالرغم من ذلك فإن المؤتمر شعر بالرغبة في جعل معدل النمو الاقتصادي العالمي يتطور بصورة أفضل في المستقبل وفي دعم مركز الدولار ضد تيارات التضخم المؤثرة على قيمة السلع والبضائع المشتراة بتلك العملة . لذا ، قرر المؤتمر زيادة جزئية على سعر البترول وبحدود ١٠٪ كمعدل لكل عام ١٩٧٩ بدلا من الانجراف وراء تأثيرات السوق الفورية وعلى الوجه التالي :

- ٥٪ اعتبارا من ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٩ .
- ٣,٨٠٩٪ اعتبارا من ١ ابريل / نيسان ١٩٧٩ .
- ٢,٢٩٤٪ اعتبارا من ١ يونيو / حزيران ١٩٧٩ .
- ٢,٦٩١٪ اعتبارا من ١ أكتوبر / تشرين الاول ١٩٧٩ .

---

(١) انعقد المؤتمر برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة باعتبار الامارات مقر الاجتماع .

وعلى ذلك فسيكون معدل سعر العربي الخفيف (سعر بترول القياس) كما يلي :

- ١٣,٣٣٥ دولار للبرميل اعتبارا من ١ يناير / كانون الثاني ١٩٧٩ .
- ١٣,٨٤٣ دولار للبرميل اعتبارا من ١ ابريل / نيسان ١٩٧٩ .
- ١٤,١٦١ دولار للبرميل اعتبارا من ١ يونيو / حزيران ١٩٧٩ .
- ١٤,٥٤٢ دولار للبرميل اعتبارا من ١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٩ .

ومن جهة أخرى بين المؤتمر المذكور أنه في حالة استمرار عدم استقرار التضخم وقيمة عملة الدولار وبقية العملات الرئيسية الأخرى فإن المؤتمر سوف يضطر إلى تطبيق كل النسب المتحققة من ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة الدولار عند تعديلات الاسعار في المراحل القادمة .

أما في عام ١٩٧٩ فلقد ظهرت تطورات مثيرة أخرى سواء في منطقة الخليج أو على صعيد الأسعار البترولية ، فعلى نطاق الأسعار الرسمية والفورية لبترول الاشارة (العربي الخفيف) وبترول مربان وزاكم فقد كانت التطورات خلال العام كما يلي :[١]

(دولار للبرميل)

	الرسمي العربي الخفيف	مربان الرسمي	زاكم الرسمي	العربي الخفيف الفوري	سعر مربان الفوري	سعر زاكم الفوري
يناير/كانون الثاني	١٣,٣٤	١٤,١٠	١٤,٠١	١٧,٥٦	١٨,٧٤	١٨,٦٣
ابريل/نيسان	١٤,٥٥	١٧,١٠	١٧,٠١	٢١,٥٥	٢٣,٠٦	٢٢,٨١
يونيو/حزيران	١٨,٠٠	١٧,٩٠	١٧,٤٠	٢١,٥٥	٣٧,٠٠	٣٧,٠٠
أكتوبر/تشرين الأول	١٨,٠٠	٢١,٥٦	٢١,٤٦	٣٥,٠٠	٣٩,٠٠	٣٩,٠٠
نوفمبر/تشرين ثانٍ	٢٤,٠٠	٢٧,٥٦	٢٧,٤٦	٣٨,٠٠	٤١,٩٢	٤١,٩٢
ديسمبر/كانون الأول	٢٤,٠٠	٢٧,٥٦	٢٧,٤٦	٤١,٠٠	٤٢,٠٠	٤٢,٠٠

(١) المصدر : احصائيات البترول والغاز - أوبك يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ ص٥٥ ، ص٦٢ .

ولابد لنا في هذه المرحلة الزمنية من القول بأن الاضطرابات التي حصلت أيام الثورة الأولى في ايران عام ١٩٧٨ وما تلاها من تغيرات وتوترات في منطقة الخليج العربي وضعت السوق البترولية في حالة من القلق نظرا لامكانية تطور هذه الاضطرابات مما قد يؤدي إلى انقطاع الامدادات البترولية من المنطقة بأسرها . ولقد ارتفعت الأسعار الفورية في السوق البترولية ارتفاعا كبيرا حتى وصلت في أواخر عام ١٩٧٩ إلى ما يزيد عن الواحد والأربعين دولارا للبرميل الواحد من البترول الخفيف (كما يلاحظ في الجدول السابق) .

لقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية أربع مرات[١] خلال هذا العام .

ففي اجتماع اللجنة الاقتصادية الثامن والأربعين الذي عقد في مايو / آيار من نفس العام ، أشارت اللجنة إلى التطورات الجديدة والارتفاع في أسعار السوق الفورية والتي حققت زيادة بلغت بحدود ٦ – ٨ دولارات للبرميل عن الأسعار الرسمية من أول شهر مايو / آيار من ذلك العام ثم إلى ١١ دولارا للبرميل عند أواخر هذا الشهر . وقد رافق ذلك كله ارتفاع في أسعار الصادرات من الدول الصناعية بما يقارب ١٣,٧٥٪ خلال عام ١٩٧٨ كما أن جدول قياسي استيراد أوبك لنفس العام احتسب نسبة التضخم المصدرة بحدود ٢٨,٢٪ وبناء على ما سبق من احتسابات فلقد اقترحت اللجنة تعديل الأسعار الرسمية البترولية عند منتصف العام من أجل تنظيم استقرار السوق البترولية ، حسب النسب المشار إليها أعلاه ، مع بعض التحفظات من بعض الوفود[٢] . أما على صعيد الاجتماعات الوزارية فقد تقرر عقد اجتماع استشاري لوزراء أوبك برئاسة وزير البترول في دولة الامارات العربية المتحدة في مدينة جنيف في سويسرا خلال الفترة من ٢٦ – ٢٧ مارس / آذار من عام ١٩٧٩ .

---

(١) الاجتماعات التالية في عام ١٩٧٩ :
أ – اجتماع خاص للجنة ١٢ – ٥ فبراير / شباط – فيينا .
ب – اجتماع اللجنة ٤٨ ١٤ – ٢٠ مايو / آيار – فيينا .
ج – اجتماع اللجنة الخمسون – يونيو / حزيران – جنيف . ثم اكملت الاجتماع الخمسين .
د – في فيينا بتاريخ ١٢ – ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٩ .

(٢) من هذه الوفود المندوب السعودي الذي أكد على صغر ومحدودية السوق الفورية البترولية آنذاك .

وتقرر في هذا الاجتماع على ضوء التطورات المهمة الجارية والحاصلة في صناعة البترول ، تحويل الاجتماع الاستشاري إلى اجتماع استثنائي للمؤتمر الوزاري . وبعد أن استعرض الاجتماع تلك التطورات الحاصلة في السوق البترولية وكذلك مستوى الأسعار المتزايد والذي فرض على شركات البترول للدول النامية عن طريق بيعها البترول بالأسعار الفورية من قبل الشركات البترولية العالمية ، وتفحص المؤتمر سبلا عديدة يمكن أن تؤدي إلى ضمان جعل الأسعار البترولية التي تدفعها الدول ، وخصوصا الدول النامية ، هي نفسها تلك التي تضعها أوبك .

كما قرر المؤتمر بناء على الفارق السعري ما بين الأسعار البترولية الفورية منها والرسمية اجراء تعديل متواضع بسيط على الأسعار وعلى أساس أن يكون سعر بترول الاشارة (العربي الخفيف) عند الأول من ابريل / نيسان هو ١٤,٥٤٦ دولار للبرميل . كما ترك الباب مفتوحاً لأية دولة في اجراء تعديل لاضافة ما تقدمه السوق من أسعار أعلى (Price Market Premia) وحسب ظروفها الخاصة ، وبين المؤتمر أن هذه الزيادة المتواضعة هي من أجل فسح المجال لاستمرار نمو الاقتصاد العالمي كما دعا المؤتمر ، أيضا ، الدول الصناعية المستهلكة لأن تمنع الشركات البترولية من وضع أية اضافات سعرية فوق ما قررته دول أوبك .

إلا أن الأسعار الفورية في السوق البترولية المفتوحة استمرت في القفز إلى أعلى حتى وصل سعر بترول العربي الخفيف في السوق الفورية خلال شهر مايو / آيار بحدود ٢١,٥ دولار للبرميل .

على أثر هذه التطورات ، عقد مؤتمر آخر لوزراء أوبك في جنيف (سويسرا) في الفترة من ٢٦ – ٢٨ يونيو / حزيران برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة عالج هذا المؤتمر عدة قضايا أهمها مشاكل الدول النامية وعدم استعداد الدول الصناعية لمناقشة مشاكل العالم الاقتصادية واستعدادها لمناقشة قضايا الطاقة فقط ، وهو ما رفضه هذا المؤتمر .

أما فيما يتعلق بالأسعار البترولية فلقد أبدى المؤتمر تفهمه البالغ إلى أوضاع السوق غير الاعتيادية حيث بين تأثير تزايد الطلب العالمي على البترول في رفع

أسعاره الفورية مما يشكل ظواهر خطيرة تعقد العلاقة ما بين المنتجين والمستهلكين وخصوصا بالنسبة للدول النامية .

عليه ، ومن أجل اضفاء بعض الاستقرار على السوق البترولية فإن المؤتمر قد قرر ما يلي :

١ – تعديل سعر بترول الاشارة العربي الخفيف (Market Crude Price) من مستواه الحالي إلى ١٨ دولارا للبرميل .

٢ – السماح للدول الأعضاء اضافة دولارين باعتبارها فوائد السوق (Maximum Market Premium) فوق فروقات الأسعار البترولية الاعتيادية عندما تسمح السوق بذلك .

٣ – إن أعلى سعر يمكن أن تفرضه أي دولة من الدول الأعضاء لا يجوز أن يزيد عن ٢٣,٥٠ دولار للبرميل سواء على احتسابات النوعية أو فروقات الموقع أو فوائد السوق .

كما اتفقت الدول الأعضاء في هذا المؤتمر على اتخاذ الاجراءات والخطوات للحد من عمليات التبادل (Transaction) في السوق الفورية لايقاف التصاعد الحلزوني في أسعار البترول .

وعلى الرغم من ذلك كله فقد استمر الطلب في التصاعد وكذلك الأسعار الفورية ، حيث أشارت اللجنة الاقتصادية التابعة إلى أوبك في اجتماعها الذي انعقد في فيينا للفترة من ١٢ – ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٩ إلى أن الأسعار الرسمية لدول أوبك خلال الفترة من يوليو / تموز إلى سبتمبر / أيلول من نفس العام كانت بحدود ١٧,١٧ إلى ٢٣,٥٠ دولار للبرميل حسب قرار المؤتمر المشار إليه إلا أن بعض الدول الأعضاء وخلال شهر سبتمبر / أيلول أخذت بتقليص فترة السداد لفواتير مشتريات الشركات البترولية من ٦٠ يوما إلى ٣٠ يوما مما أضاف ٢٠ سنتا للبرميل . ولم يتحمل السعر الرسمي ضغوط الأسعار الفورية عليه مما أدى بدفعه

إلى الأعلى وبحدود ٥٪ – ١٠٪ خصوصا بعد أن قامت المكسيك برفع أسعارها إلى أعلى من سقف الأسعار الذي حددته أوبك . حيث تحدد سعر العربي الخفيف الرسمي من قبل مؤتمر أوبك واعتبارا من شهر نوفمبر / تشرين الثاني بحدود ٢٤ دولارا للبرميل .

وخلال عام ١٩٨٠ ، حدثت تطورات أخرى في المملكة العربية السعودية حيث عدلت السعر الرسمي للبترول العربي الخفيف ليصبح ٢٦ دولارا للبرميل بينما لاحقت بقية أعضاء أوبك أسعار السوق الفورية المتزايدة . وفيما يلي مقارنة لأسعار العربي الخفيف في السوق الرسمية والفورية وكذلك أسعار خام مربان وزاكم في كل من السوقين خلال بعض الأشهر من عام ١٩٨٠ :

	السعر الرسمي للعربي الخفيف	السعر لمربان	السعر الرسمي لزاكم	السعر الفوري للعربي الخفيف	السعر الفوري لمربان	السعر الفوري لزاكم
يناير/كانون الثاني	٢٦,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٣٦,٧٠	٣٩,١٠	٣٩,١٠
ابريل/نيسان	٢٨,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٣٥,٩٧	٣٧,٢٠	٣٧,٢٨
يوليو/تموز	٢٨,٠	(١)٣١,٥٦	(١)٣١,٤٦	٣٤,٦٠	٣٦,٥٥	٣٦,٥٥
أغسطس/آب	٣٠,٠	٣١,٥٦	٣١,٤٦	٣١,٩٤	٣٣,٤٤	٣٣,٤٤
نوفمبر/تشرين ثانٍ	٣٢,٠	(٢)٣٣,٥٦	(٢)٣٣,٤٦	٤١,٢٥	٤٢,٢٥	٤٢,٢٥
ديسمبر/كانون أول	٣٢,٠	٣٣,٥٦	٣٣,٤٦	٤٠,٦٠	٤١,٣٥	٤١,٣٥

لقد ساعدت الحرب العراقية الايرانية عند نهاية العام في رفع الاسعار الفورية ، والتي كانت تتجه نحو التطابق في أوائل العام مع الأسعار الرسمية ، إلا أن تلك الحرب زادت من ارتفاع الأسعار في شهر نوفمبر / تشرين الثاني من عام ١٩٨٠ كما يلاحظ في الجدول السابق ، لقد كان السعر الرسمي لبترول الاشارة يلاحق السعر الفوري له على الرغم من الفرق والمقدر بثمانية دولارات عند أواخر هذا

المصدر : احصائيات الأوبك للبترول والطاقة / يناير (كانون الثاني) ١٩٨٨ ص٥٦ .

(١) تغير اعتبارا من شهر مايو / آيار ١٩٨٠ .

(٢) تغير اعتبارا من شهر سبتمبر / أيلول ١٩٨٠ .

العام . أما بقية الأسعار البترولية الرسمية فكانت تسعر حسب رغبة كل دولة عضو خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠ ممـا حدا باللجنة الاقتصادية في اجتماعها الحادي والخمسين في فيينا خلال الفترة من ١٤ – ٢٠ مايو / آيار عام ١٩٨٠ إلى الاشـارة إلى أن الحالة التي تسود أوضاع العرض والطلب والأسعار في السوق البترولية تحتاج إلى معالجة سريعة . ولقد اختلف المجتمعون حول سبب الأوضاع التي وصلت إليهـا السوق وفي طريقة معالجتها إلا أن معظم الآراء تراوحت بين سياسات الانتاج للدول الأعضاء وتوحيد هيكل نظام التسعير في أوبك والذي كان قد أهمل في مقتبل العام .

أما السعر الذي قدرته اللجنة لبترول القياس اعتبارا من ١ يوليو / تموز فهو ٣٣ دولارا للبرميل(١) . وخصص معظم الاجتماع الاستثنائي لوزراء أوبك(٢) الذي عقد في مدينة الطائف في الفترة من ٧ – ٨ مايو / آيار لدراسة تقرير اللجنة الوزارية الخاص باستراتيجية أوبك البعيدة الأمد ، وقد قرر المؤتمر أن تكون أسعار الغاز الطبيعي بنفس مستوى سعر البترول على أساس القيمة الحرارية المتساوية لكميات من البترول والغاز الطبيعي (BTU) .

أما الاجتماع الوزاري السابع والخمسون والذي عقد في مدينة الجزائر في الفترة من ٩ – ١١ يونيو / حزيران لنفس العام فقد قرر ما يلي :

- تحديد مستوى سعر العربي الخفيف بترول القياس بسعر سقفه (Ceiling) ٣٢ دولارا للبرميل .
- إن الفروقات النسبية يجب ألا تزيد عن ٥ دولارات فوق سقف السعر الجديد .
- إن هيكل السعر هذا سيطبق اعتبارا من يوليو / تموز وعلى أن يراجع خلال فترة الخريف القادمة .

---

(١) قدر هذا المستوى من السعر بمقارنة كلفة انتاج النفط والغاز في الحقول الجديدة للولايات المتحدة والتي قدرت بحدود ٣٢ – ٣٩ دولارا للبرميل آنذاك .

(٢) الاجتماع السادس والخمسون .

ولقد كان هدف المؤتمر من هذا الهيكل السعري الجديد هو تخفيف التوازن فيما بين العرض والطلب على البترول ولتلافي التخزين البترولي الاضافي والذي يؤثر على المنتجين والمستهلكين على حد سواء .

ولقد تتابعت التطورات في السوق البترولية في شهر سبتمبر / أيلول اذ رغبت دول أوبك في تثبيت السعر الرسمي لمبيعاتها على ضوء اتجاهات وتطورات السوق السائدة خلال تلك الفترة ، لذا تم عقد الاجتماع (الاستثنائي) لمؤتمر وزراء أوبك في ١٧ سبتمبر / أيلول من عام ١٩٨٠ في مدينة فيينا في النمسا وتقرر فيه ما يلي :

١ - تثبيت سعر بترول القياس (Marker Crude) العربي الخفيف (ذي كثافة ٣٤ درجة "API") في رأس تنورة بمستوى ٣٠ دولارا للبرميل الواحد .

٢ - تجميد بقية الأسعار الرسمية لأعضاء دول أوبك وبمستواها الحالي .

٣ - سوف ينظر في تطبيق هذه القرارات في الاجتماع العادي القادم للمؤتمر .

ولكن الأسعار الفورية استمرت في الارتفاع بسبب انقطاع الامدادات الايرانية والعراقية إلى السوق البترولية في شهر أكتوبر / تشرين الأول من عام ١٩٨٠ وحيث وصلت الأسعار الفورية إلى مستوى يزيد عن الأربعين دولارا للبترول العربي الخفيف .

وفي اجتماع المؤتمر الوزاري[١] في بالي (اندونيسيا) للفترة من ١٥ - ١٦ ديسمبر / كانون الأول من نفس العام حيث قرر المؤتمر ما يلي :

١ - تثبيت السعر الرسمي لبترول القياس (Official Price Of The Marker Crude) المصدر من رأس تنورة بمستوى ٣٢ دولاراً للبرميل .

٢ - يمكن تحديد بقية أسعار بترول أوبك على أساس سقف سعري للبترول

---

(١) الاجتماع التاسع والخمسون / والذي اطلع على تقرير اجتماع اللجنة الاقتصادية الثاني والخمسين .

المطلوب في الأسواق (Deemed Marker Crude) وإلى مستوى ٣٦ دولارا للبرميل .

٣ - يكون الحد الأعلى لأسعار نفوط أوبك عند ٤١ دولاراً للبرميل .

إن قرارات التسعير المنبثقة عن المؤتمر الوزاري التاسع والخمسين والمشار إليها سابقاً، قد سمحت بفرق قدره ٤ دولارات مابين السعر الرسمي لبترول القياس (٣٢ دولارا للبرميل) وسقف السعر للبترول المطلوب في الأسواق (٣٦ دولارا للبرميل) وخمسة دولارات للفروقات النسبية في النوعية والموقع الجغرافي من السعر للبترول المطلوب من الأسواق .

وبناء لهذا الاتفاق - اتفاق بالي كما أشير إليه - أعلنت المملكة العربية السعودية زيادة قدرها دولاران للبرميل اعتبارا من أول نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٠ ، وبذلك ارتفع السعر الرسمي للعربي الخفيف من قبل السعودية إلى ٣٢ دولارا للبرميل بعد أن كان ٣٠ دولارا للبرميل خلال الفترة أغسطس / آب - نوفمبر / تشرين الثاني ، أما دولة الامارات العربية فقد وضعت زيادة قدرها ٣ دولارات للبرميل .

وتشهد المرحلة بعد عام ١٩٨٠ تطورات اقتصادية وسياسية هامة أثرت في اتجاه هيكل الأسعار ، ففي البداية أشعلت لهيب السوق الفورية خاصة بعد قيام الحرب العراقية الايرانية في أواخر عام ١٩٨٠ ثم عادت الأسعار إلى التراجع بشكل حاد ، وللأسباب التي سنذكرها لاحقا ، وحيث تحولت السوق من سوق بائع إلى سوق مشترٍ بعد أن احتدم الصراع بين البائعين والمشترين . وأدى هذا الشيء إلى ظهور سمات جديدة للسوق البترولية يمكننا أن نعرض لأهمها[١] :

---

(١) هناك تفصيلات عن الموضوع في الفصل الأول (التغيرات المتوقعة في السوق البترولية) .

١ – سيطرة الدول الصناعية على السوق البترولية عن طريق بنائها للمخزون البترولي والتلاعب بسحب أو طرح الكميات الهامشية في الأسواق حسب الظروف أو الفصول السنوية أو عند حصول الشحة البترولية ، وبذلك فقد كان هنالك دائما فائض مصطنع في السوق البترولية .

٢ – لقد دخلت السوق البترولية ولأول مرة دولا منتجة جديدة من غير دول أوبك ، طرحت كميات انتاجها في مختلف الأسواق وخصوصا الأسواق الفورية .

٣ – انخفاض انتاج أوبك وعوائدها البترولية وحصول عجز في موازينها الحسابية عند نهاية الفترة ، جعل من الصعوبة بمكان الالتزام بالحصص الانتاجية أو الأسعار الرسمية وكذلك ظهرت الحسومات السعرية والاتفاقيات الثنائية والتي أدت جميعها إلى انهيار الأسعار والانتاج خلال هذه المرحلة .

٤ – نضوج سياسات واجراءات ترشيد الطاقة في الدول الصناعية الرئيسية بالشكل الذي خفضت فيه كميات استهلاكها من البترول المستورد بصورة جوهرية ، كذلك وضعت اجراءات لتخفيض حجم البترول المستورد من دول أوبك بقصد زعزعة مكانتها في السوق البترولية .

٥ – انتعاش حجم التعامل في السوق الفورية للبترول ودخول متعاملين جدد من ذوي المصالح في دور المال الكبرى في العالم والتعامل بالبترول كسلعة في بورصات المال الدولية ، واستخدام أسواق الصفقات والمقايضات بصورة أكبر مما سبق ، أدى ذلك كله إلى جعل تغير أسعار البترول عرضة للشائعات والتصريحات والاحداث الدولية والتوقعات المختلفة .

٦ – انخفاض حصة ومركز مساهمة دول أوبك في السوق البترولية على هذا الأساس فإن مراكز القوى في سوق طاقة البترول قد تغيرت .

٧ – ظهور السوق المستقبلية «السوق الورقية» وتعاظم مكانتها .

وفيما يلي سرد للتطورات التي حدثت خلال هذه الفترة .

في أعقاب اندلاع الحرب العراقية – الايرانية عند أواخر عام ١٩٨٠ ، وتعدد مستويات الأسعار الرسمية للبترول في أعقاب المؤتمر الوزاري في بالي والذي اتفق عليه الوزراء اجتنابا للفرقة وعدم التوحد ، والحرص على الظهور أمام العالم والسوق البترولية بوحدة متماسكة . وفيما سبق وأن نوهنا فإن تطورات أسعار البترول الرسمية والفورية كبعض أنواع النفوط تغيرت كما يوضحها الجدول التالي :

وفيما يلي استعراض لتطورات أسعار البترول الرسمية والفورية للعربي الخفيف وخام مربان وزاكم وأم الشيف في عام ١٩٨١*

(دولار للبرميل)

	الأسعار الرسمية				الأسعار الفورية			
	العربي الخفيف	مربان	زاكم	أم الشيف	العربي الخفيف	مربان	زاكم	أم الشيف
يناير/كانون ثاني	٣٢,٠	٣٦,٥٦	٣٦,٤٦	٣٦,٣٦	٣٩,٧٩	٤٠,٦٩	٤٠,٦٩	٤٠,٤٤
ابريل/نيسان	٣٢,٠	٣٦,٥٦	٣٦,٤٦	٣٦,٣٦	٣٥,٠١	٣٦,٨٨	٣٦,٨٨	٣٧,١٧
يوليو/تموز	٣٢,٠	٣٦,٥٦	٣٦,٤٦	٣٦,٣٦	٣١,٠٦	٣٢,٩٢	٣٢,٩٢	٣٢,٧٠
سبتمبر/أيلول	٣٢,٠	٣٦,٥٦	٣٦,٤٦	٤٦,٣٦	٣٢,٠٦	٣٢,٩٥	٣٢,٩٥	٣٢,٧٠
اكتوبر/تشرين أول	٣٤,٠	٣٦,٥٦	٣٦,٤٦	٣٦,٣٦	٣٢,٩٢	٣٣,٩٢	٣٣,٩٢	٣٤,٢٥
دسمبر/كانون أول	٣٤,٠	٣٥,٧٠(١)	٣٥,٦٠(١)	٣٥,٥٠(١)	٣٤,٣٠	٣٥,٣٠	٣٥,٣٠	٣٤,٩١

ونلاحظ من الجدول السابق أن معدلات الأسعار الفورية في السوق البترولية كانت تفوق مثيلاتها من الأسعار الرسمية ثم مالت إلى الانخفاض عنها في منتصف

* المصدر : احصائيات الأوبك للبترول والطاقة ١٩٨٨ يناير – ص٥٦ – ص٦٣ .

(١) تغير السعر في شهر نوفمبر .

العــام وبعد ذلك تساوت إلى حد ما خلال شهر ديسمبر / كانون الأول من ذلك العام . على هذا يتبين لنا ضغوط السوق على هيكل الاسعار الرسمية خلال العام حيث تأثـرت الســوق البتـروليـة بضعف الأداء الاقتصــادي للدول المستهلكـة الصناعية الرئيسية وكذلك التغيرات في سياسة البيئة والطاقة في الولايات المتحدة الأمـــريكيـــة (Changes Inpublic Policy Environment) وحيث ضعف الطلب العالمي على البترول ووصل معدل انتاج أوبك إلى حوالي ٢٢,٦ مليون برميل يوميا بفرق يقدر بحدود ٤ ملايين برميل عن عام ١٩٨٠ . ان الخسارة الحقيقية لحصة أوبك في السوق البترولية بدأت فعلا واضحة خلال هذا العام .

أمــا على صعيد المؤتمرات الوزارية وكيفية معالجتها لهذه الظواهر في السوق البترولية فلقد كانت كالتالي :

ففي الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ مايو / آيار من عام ١٩٨١ تم انعقاد المؤتمر الستين لوزراء أوبــك في مدينــة جنيف في سويسرا حيث تم استعـراض أوضاع السوق البترولية وتقرر الاستمرار على سعر ما أطلق عليه سعر المطلوب (Deemed Marker Crude Price) تحت سقف سعري قدره ٣٦,٠ دولاراً للبرميل مع سعر الحد الأعلى لأوبـك والمقـدر بحدود ٤١ دولارا للبرميل (Maximum OPEC Price) إلى نهاية العام ، وقررت غالبية المؤتمر تخفيض الانتاج بحد أدنى قدره ١٠٪ اعتبارا من ١ يونيو / حزيران ١٩٨١ .

كما أشارت اللجنة الاقتصادية[1] التابعة لأوبك في تقرير لها في اجتماعها في شهر مايو / آيار أن استهلاك البترول في العالم الصناعي قد انخفض بشكل جوهري بسبب سياسات واجراءات ترشيد الطاقة وتخفيض الاستيراد .

كذلك أشارت اللجنة إلى أن قيمة سعر البترول على أساس احتساب الأسعار المرتجعة (Net Back) لسوق المنتجات تشير إلى ضعف السوق بشكل عام خلال شهر ابريل / نيسان وإلى نهاية العام .

---

1. (54) Meeting Of E.C.B., 4-9, May, 1981.

كما واعتقدت اللجنة المذكورة آنفا أن من أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار السوق هو عدم توحيد أسعار بترول أوبك ، لذلك أشارت إلى الحاجة الماسة لتوحيد هيكل الاسعار بسرعة وعلى أساس موحد يتراوح ما بين ٣٢ إلى ٣٦ دولارا للبرميل الواحد للعربي الخفيف .

وبعد أن ازداد تأثير السوق على أسعار أوبك المتعددة خلال منتصف العام ، اجتمع وزراء أوبك في اجتماع استشاري خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ أغسطس / آب من نفس العام إلا أن اتفاقا لم يحصل حول توحيد الأسعار البترولية وهيكلها العام وتم التأكيد على ضرورة استقرار السوق البترولية .

وفي اجتماع المؤتمر الوزاري الحادي والستين (الاستثنائي) الذي انعقد في جنيف في سويسرا في ٢٩ أكتوبر / تشرين الأول ، اطلع المؤتمر على تطورات السوق البترولية وأكد على ضرورة تبني نظام موحد لتسعير بترول أوبك من أجل وضع الظروف الصحيحة لاستقرار السوق البترولية ، وبذلك تقرر تسعير بترول القياس (العربي الخفيف ٣٤ درجة كثافة – فوب رأس تنورة) عند ٣٤ دولارا للبرميل اعتبارا من الأول من نوفمبر / تشرين ثانٍ من ذلك العام والالتزام بهذا السعر حتى نهاية عام ١٩٨٢ . كما حدد المؤتمر القيمة النسبية لفروقات الموقع والكثافة ، كما تعهد بضمان الامدادات البترولية للعالم . وبذلك تم توحيد هيكل الأسعار البترولية بعد عام كامل من استخدام نظام تعدد الأسعار . وعلى الرغم من هذا التوحيد إلا أن تأثير السوق الفورية على الأسعار البترولية لدول أوبك خلال العام اللاحق وهو عام ١٩٨٢ ، كان مؤثرا بشكل أجبر دولا عديدة من أوبك على اعطاء حسومات سعرية إلى المشترين من أجل الاحتفاظ بحصتهم في السوق .

وفيما يلي تطورات معدلات الأسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف وخامات مربان وزاكم وأم الشيف خلال عام ١٩٨٢ .[1]

(١) المصدر : احصائيات أوبك للبترول والطاقة يناير / كانون ثانٍ ١٩٨٨ .

(دولار للبرميل)

	الأسعار الرسمية				الأسعار الفورية			
	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف
يناير (كانون ثاني)	٣٤,٠	٣٥,٥٠	٣٥,٤٠	٣٥,٣٠	٣٤,٠٥	٣٥,٠٢	٣٥,٠٢	٣٤,٨١
ابريل (نيسان)	٣٤,٠	٣٤,٥٦	٣٤,٤٦	٣٤,٣٦	٣٢,٧٥	٣٣,٥٠	٣٣,٥٠	٣٢,١٩
يوليو (تموز)	٣٤,٠	٣٤,٤٦	٣٤,٣٦	٣٤,٣٦	٣٢,٤٥	٣٣,٢٥	٣٣,٢٥	٣٢,٧٥
سبتمبر (أيلول)	٣٤,٠	٣٤,٥٦	٣٤,٤٦	٣٤,٣٦	٣٣,٧٥	٣٤,٧٥	٣٤,٧٥	٣٤,٧٥
أكتوبر (تشرين أول)	٣٤,٠	٣٤,٥٦	٣٤,٤٦	٣٤,٣٦	٣٣,٣٠	٣٤,٣٠	٣٤,٣٨	٣٤,١٩
ديسمبر (كانون أول)	٣٤,٠	٣٤,٥٦	٣٤,٤٦	٣٤,٣٦	٣٠,٩٢	٣١,٦٢	٣١,٦٧	٣١,٣٠

ويلاحظ من تطور الأسعار في الجدول السابق أن الأسعار الفورية لهذه الخامات مالت إلى التعادل عند أول العام ثم بدأت في الانخفاض قبيل نصف العام وتعادلت تقريبا عند شهري سبتمبر / أيلول وأكتوبر / تشرين الأول ثم انخفضت بمعدل قدره ٣ إلى ٤ دولارات عن الأسعار الرسمية لخامات أوبك .

كذلك ، فإن حصة انتاج أوبك من السوق انخفضت مرة أخرى حتى وصل معدل انتاج أوبك إلى حوالي ١٨,٩٩ مليون برميل في اليوم عند ذلك العام ، بعد أن وضعت دول أوبك لنفسها سقفا انتاجيا لحماية الأسعار البترولية الرسمية .

ومما يلاحظ خلال هذا العام ان استمرار ضعف الطلب للدول الصناعية المستهلكة على البترول وضعف الأداء الاقتصادي لها شكل مرة أخرى ضغطا أساسيا على أسواق البترول مما أجبر المنتجين في بريطانيا على تخفيض سعر بترول بحر الشمال بحدود ١,٥ دولار للبرميل عند شهر فبراير / شباط ثم خفض(١) في شهر مارس / آذار بحدود أربعة دولارات كما أن المكسيك خفضت أسعارها الرسمية بحدود ١,٥٠ دولار للبرميل و٢,٥ دولار للبرميل من خامات مايا واستموس على التوالي .

(١) OPEC Annual Report 1982, P.18.

اجتمع أثر هذه التطورات المجلس الوزاري الثالث والستون (الاستثنائي)[1] لدول أوبك في فيينا – النمسا في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ مارس / آذار من عام ١٩٨٢ وانتخب وزير بترول دولة الامارات العربية المتحدة رئيسا للاجتماع ، وتم الاطلاع على الأوضاع المتردية في السوق البترولية وقرر المؤتمر التأكيد على ابقاء السعر الموحد لبترول القياس عند ٣٤ دولارا للبرميل الواحد كما اتفق سابقا واتخاذ الوسائل الضرورية للحفاظ على استقرارية السوق البترولية . ولهذا الغرض فلقد تقرر واعتبار من ١ أبريل / نيسان من عام ١٩٨٢ ، أن يكون انتاج أوبك الاجمالي عند سقف ١٨ مليون برميل يوميا وذلك لغرض المحافظة على سقوف الأسعار البترولية ، على أن ينظر في مستوى هذا السقف عند الاجتماع القادم ، كما تقرر أيضا أن الفروقات النسبية للموقع والكثافة (النوعية) من خلال علاقة أنواع البترول مع العربي الخفيف يجب أن توضع بنفس المستويات التي كانت عليها عند عام ١٩٧٨ .

وأخيرا قرر المؤتمر تشكيل لجنة لمراقبة ومتابعة السوق برئاسة وزير البترول في دولة الامارات[2] لاقتراح الأساليب الضرورية لاستقرار السوق ومتابعته .

وفي الاجتماع الرابع والستين للمؤتمر الذي انعقد في مدينة كيتو بالأكوادور في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ مايو / آيار من نفس العام ، ١٩٨٢ ، وبعد أن استمع المؤتمر إلى التقرير المقدم من رئيس[3] لجنة متابعة السوق قرر الابقاء على سقف الانتاج لدول أوبك كما كان قد تقرر سابقا .

ثم انعقد اجتماع استثنائي آخر في فيينا خلال الفترة ٩ – ١٠ من يوليو / تموز لهذا العام واستمع المؤتمر إلى رئيس اللجنة الوزارية لمتابعة السوق البترولية حول الأوضاع في السوق البترولية إلا أن قرارا لم يتخذ وتقرر ارجاء المناقشات إلى اجتماع آخر .

---

(١) كان بالأساس اجتماعا استشاريا تم تحويله إلى اجتماع استثنائي .

(٢) تشمل أيضاً وزراء الجزائر ، اندونيسيا وفنزويلا على أن تجتمع هذه اللجنة دوريا .

(٣) رئيس اللجنة الوزارية (الدكتور مانع سعيد العتيبة) متابعة السوق البترولية .

وفي الاجتماع السادس والستين المنعقد في ديسمبر / كانون الأول في فيينا قرر المؤتمر الحفاظ على هيكل الأسعار الرسمية ، كما تقرر ألا يتجاوز سقف الانتاج لدول الأوبك أكثر من ١٨,٥ مليون برميل يوميا .

وكانت دولة الامارات قد خفضت أسعارها الرسمية ولكل خاماتها بمعدل ٩٤ سنتاً للبرميل عند شهر ابريل / نيسان وذلك استنادا إلى قرار منظمة أوبك .

وفي عام ١٩٨٣ ازداد تأثير قوى السوق الفورية البترولية وتلاعب المستهلكين الكبار بكميات المخزون وانخفاض الطلب العالمي على بترول أوبك مما أدى بدول أوبك إلى تخفيض أسعارها البترولية بصورة جوهرية بعد عقد من الزمان عندما رفع لأول مرة عام ١٩٧٣ .

وفيما يلي تطورات الأسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف ولخامات مربان وزاكم وأم الشيف خلال عام ١٩٨٣ .

(دولار للبرميل)

	الأسعار الرسمية				الأسعار الفورية			
	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف
يناير (كانون ثاني)	٣٤,٠	٣٤,٥٦	٣٤,٤٦	٣٤,٣٦	٣١,٠	٣١,٥٠	٣١,٥٠	٣١,٢٥
فبراير (شباط)	٣٠,٠	٣٤,٥٦	٣٤,٤٦	٣٤,٣٦	٢٩,٥٤	٢٩,٧٥	٢٩,٧٥	٢٩,٥٠
مارس (آذار)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,٤٤	٢٩,٠٠	٢٩,٠٠	٢٨,٧٥
ابريل (نيسان)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٩,٠٥	٢٩,٧٥	٢٩,٧٥	٢٩,٥٠
يوليو (تموز)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٩,٣٣	٢٩,٧٥	٢٩,٧٥	٢٩,٥٠
سبتمبر (أيلول)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,٥٧	٢٨,٨٨	٢٨,٨٨	٢٨,٨٠
أكتوبر (تشرين أول)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,٥٦	٢٩,٠٥	٢٩,٠٥	٢٨,٨٤
ديسمبر (كانون أول)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,٢٥	٢٨,٤٧	٢٨,٤٧	–

المصدر : احصائيات أوبك للبترول والطاقة يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ .

ويمكن تلخيص الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدهور أوضاع السوق البترولية والأسعار البترولية عند عام ١٩٨٣ بما يلي :

١ – الآثار المركبة لطول فترة الكساد الاقتصادي على طلب الطاقة في العالم الصناعي المستهلك .

٢ – التغيرات الهيكلية لنمط استهلاك مصادر الطاقة المختلفة ومنها البترول .

٣ – ازدياد نسبة دخول كميات من بترول غير أوبك إلى الأسواق البترولية .

٤ – قيام دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بسحب كميات جوهرية من مخزونها واستهلاكه .

أدى كل ذلك في واقع الأمر إلى ضعف الطلب على بترول أوبك حتى انخفض معدل انتاج أوبك في فبراير / شباط إلى ١٤,٧ مليون برميل يوميا وكذلك انخفضت الأسعار الفورية اعتبارا من أول العام وبحدود ٣ دولارات للبرميل لمختلف أنواع بترول أوبك عند ذلك الشهر مقارنة بسعر بترول القياس (العربي الخفيف) والمدعم من قبل دول أوبك عند نهاية عام ١٩٨٢ كما ذكرنا .

أما العامل الأخير الذي زاد من الحالة المتردية التي تمر بها السوق البترولية فكان تخفيض الأسعار الرسمية لبترول بحر الشمال والتي أدت في النهاية إلى قيام نيجيريا بتخفيض سعر بترول بوني الخفيف من ٣٢,١٩ دولار للبرميل إلى ٢٩,١٣ دولار للبرميل .

وفي أوائل مارس / آذار كان وزير البترول في دولة الامارات في لندن للنظر في هذه الاوضاع المتردية في السوق البترولية وبعد اجراء الاتصالات مع وزراء بترول الدول الأعضاء تقرر عقد اجتماع لأوبك في لندن في يوم ١٤ مارس / آذار[1] ١٩٨٣ وذلك لاعادة الثقة إلى السوق البترولية المضطربة جدا آنذاك .

---

(١) كانت هنالك اتصالات واجتماعات في الرياض والبحرين وأبوظبي وباريس وغيرها . – عدد أيام الاجتماع في لندن ١٣ يوما .

ولقد عقد الاجتماع في منزل الدكتور مانع سعيد العتيبة في لندن ولقد أخذ الجهد منا كل مأخذ للتوفيق بين الأطراف المختلفة لتوحيد الموقف .

وبعد أكثر من أسبوعين من النقاش والاسشارات المكثفة والاتصالات مع المصدرين من غير دول أوبك ، وخصوصا المكسيك وبريطانيا ، وحيث كانت الحالة توحي ببوادر حرب أسعار بترولية ، قرر المؤتمر السابع والستون (الاستثنائي) ولانقاذ ما يمكن انقاذه ، ما يلي :

١ - تحديد سعر بترول القياس (العربي الخفيف ٣٤ درجة كثافة (API) المصدر من رأس تنورة) عند ٢٩ دولارا للبرميل .

٢ - الاستمرار بنفس نسب الفروقات النسبية للموقع والكثافة لمختلف أنواع بترول دول أوبك كما أقرها المؤتمر الثالث والستون الذي انعقد في فيينا في مارس / آذار عام ١٩٨٢ ، مع استثناء مؤقت للخام النيجيري والذي هو أعلى بدولار من سعر بترول القياس .

٣ - تحديد سقف الانتاج لدول أوبك عند ١٧,٥ مليون برميل يوميا مع تخصيص الحصص الانتاجية لكل دولة (Individual Quotas) وعلى أن يكون هذا السقف الانتاجي كمعدل انتاجي لكل عام ١٩٨٣ فضلا عن جعل انتاج المملكة العربية السعودية انتاجا مرنا (Swing Production) .

ختاما أكد المؤتمر على الدول الأعضاء الامتناع عن اعطاء الحسومات السعرية (Discounts) حيث أنها تهدم الهيكل السعري لدول أوبك ، وعلى الرغم من تضحية دول أوبك بمثل هذا القرار إلا أن الاسعار الفورية استمرت خلال العام كله دون مستوى السعر الرسمي للبترول والمقرر من أوبك وبحدود أقل من الدولار رغم أن قرار أوبك قد أوقف بالتأكيد تدهورا كان يتوقع أن يصل بالأسعار الى مستويات دنيا أبعد مما وصلت إليه بكثير .

وفي الاجتماع التالي للمؤتمر الذي انعقد في هلسنكي[1] تقرر الاستمرار بنفس معدلات سقف الانتاج (١٧,٥ مليون برميل يوميا) لدول أوبك . وفي اجتماع المؤتمر التاسع والستين والذي انعقد في جنيف من ٧ - ٩ ديسمبر / كانون الأول) عام

(١) الاجتماع الثامن والستون - هلسنكي فنلندا ١٨ - ١٩ يوليو/تموز ١٩٨٣ .

١٩٨٣ استمع المؤتمر إلى تقرير رئيس اللجنة الوزارية لمتابعة السوق وقرر الالتزام بقرارات المؤتمر السابع والستين الاستثنائي المنعقد في مارس / آذار من ذلك العام والابقـاء على مستويات الأسعار والانتاج المقرة حينذاك ، ولقد شعر الجميع أن اجتماع لندن السابق أدى إلى نوع من الاستقرار النسبي للسوق البترولية .

أمـا في عام ١٩٨٤ فقـد كانت مستـويات الأسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف ولخامات مربان وزاكم وأم الشيف كمايلي[١] :

	الأسعار الرسمية				الأسعار الفورية			
	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف
يناير (كانون ثاني)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,٦٤	٢٨,٩٧	٢٨,٩٧	—[٢]
مارس (آذار)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,٥٦	٢٨,٩٧	٢٨,٩٧	—
ابريل (نيسان)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٨,٤٥	٢٩,١٣	٢٩,١٣	—
يوليو (تموز)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٧,٧٢	٢٨,١٧	٢٨,١٧	—
سبتمبر (أيلول)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٧,٩٤	٢٨,١٦	٢٨,١٦	—
أكتوبر (تشرين أول)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٧,٩٤	٢٨,١٦	٢٨,١٦	—
ديسمبر (كانون أول)	٢٩,٠	٢٩,٥٦	٢٩,٤٦	٢٩,٣٦	٢٧,٧٥	٢٧,٧٤	٢٧,٧٤	—

ويلاحظ في الجدول السابق أن الأسعار الفورية للبترول استمرت وبشكل طفيف دون السعر الرسمي المقر من دول أوبك لها ، ولقد ذكرت المعلومات المنشورة آنذاك أن بعض دول أوبك تدفع حسومات سعرية مع حالة السوق التي كان يشوبها القلق بسبب اندلاع حرب الناقلات في الخليج العربي .

إلا أن الظاهرة الخطيرة التي بدت في ذلك العام ، ولغرض التأثير على السوق

(١) نفس المصدر السابق في الجدول السابق .

(٢) لا يوجد معلومات في السوق الفورية عنها .

والأسعــار والاستفادة المادية هي قيام بعض المنتجين من غير دول أوبك بزيادة الانتاج وطرح كميات جوهرية من البترول في الأسواق فضلا عن طرح كميات من المخزون الاحتياطي للدول الصناعية في السوق . وهكذا بدأت حصة بترول أوبك بالتآكل من السوق البترولية التي احتلتها حصص أخرى من دول أخرى ، مما زاد من ضعف الهيكل السعري لدول أوبك إلى حد كبير .

وبناء عليه اجتمع المؤتمر الوزاري السبعون لدول أوبك في فيينا للفترة من ١٠ إلى ١١ يوليو / تموز من عام ١٩٨٤ ، وبعد أن استمع بتقدير إلى رئيس اللجنة الوزارية لمتابعة تطورات السوق ، قرر الالتزام بقراراته السابقة في مجال الأسعار والانتاج والدفاع عنها . كما قرر المؤتمر ايفاد وفود رفيعة لمفاتحة الدول المنتجة من غير أوبك للحفاظ على استقرارية السوق والأسعار البترولية .

وعلى الرغم من تلك الجهود فإن التغيرات في السوق البترولية في أواخر العام ضغـطت على هيكل ومستوى الأسعار البترولية هبوطا ، خصوصا بعد أن قامت شركــة البتــرول الوطنيــة البريطانية (بنوك BNOC) والشركة النرويجية للبترول بتخفيض أسعارهما الرسمية في ١٥ أكتوبر / تشرين الأول بحدود ١,٥ و١,٣٥ دولار لكل منهما على التوالي ، مما دفع بنيجيريا إلى تخفيض أسعارها الرسمية مرة أخرى بدولارين للبرميل لخاماتها .

أثر هذه التطورات اجتمع المؤتمر الحادي والسبعون الاستثنائي لوزراء أوبك في جنيف – سويسرا للفترة من ٢٩ إلى ٣١ أكتوبر / تشرين أول من ذلك العام وقرر الدفاع عن هيكل الأسعار الرسمية وتخفيض سقف الانتاج إلى ١٦[١] مليون برميل يوميا واعتبارا من ١ نوفمبر / تشرين الثاني وإلى أجل غير مسمى كما استطاع المـؤتمر تقسيم حصص التخفيض على الدول الأعضاء ، وذلك من أجل ضمان استقرارية السوق والدفاع عن سعر أوبك .

إلا أن الأسعــار الفورية استمرت بالانخفاض[٢] حيث أن الدول الأعضاء في

---

(١) حجم التخفيض حوالي ١,٥ مليون برميل يوميا .

(٢) انظر الجدول السابق .

أوبك والدول المنتجة الأخرى استمرت من جهة في اعطاء الحسومات السعرية المباشرة وغير المباشرة واستمرت من جهة أخرى كميّات بترولية مهمة من التدفق إلى أسواق البترول الفورية وغير الفورية .

وفي الاجتماع الوزاري الثاني والسبعين الذي انعقد في جنيف – سويسرا على فترتين من ١٩ – ٢١ ديسمبر / كانون الأول ومن ٢٧ – ٢٩ ديسمبر / كانون الاول من عام ١٩٨٤ ، كانت الشكوك بصدد عدم الالتزام بالحصص الانتاجية والمستوى السعري المقرر ، قد وصلت إلى أعلى مراحلها ولهذا فلقد قرر المؤتمر تكوين نظام داخلي لمراقبة انتاج وأسعار بيع الدول الاعضاء[١] .
(Internal Check & Control On Production, Exports & Prices).

وعلى الرغم من ذلك فلقد أكد المؤتمر على ابقاء مستوى التسعة وعشرين دولارا للبرميل من العربي الخفيف كسعر لبترول القياس وتنظيم الفروقات النسبية للبترول الثقيل والمتوسط والخفيف جدا.[٢]

وكان عام ١٩٨٥ أحد الأعوام لمرحلة اتسمت بتغير في قوى السوق البترولية كما اتصفت بحالات من عدم الالتزام . ان تطور الأسعار الرسمية والفورية للعربي الخفيف ولخامات مربان وزاكم وأم الشيف كانت كما يلي :

---

(١) انظر قرار الأوبك . (LXX11 251) .
(٢) اضافة ٥٠ سنتا للبرميل للبترول الثقيل .
اضافة ٢٥ سنتا للبرميل للبترول المتوسط .
اضافة ٢٥ سنتا للبرميل للبترول الخفيف جدا .

الأسعار الفورية[1] والرسمية

دولار للبرميل لعام ١٩٨٥

الشهر	الأسعار الرسمية				الأسعار الفورية			
	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام ام الشيف	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام ام الشيف
يناير (كانون ثاني)	٢٩,٠	٢٩,٣١	٢٩,٢١	٢٩,١١	٢٨,٠٤	٢٨,١٤	٢٨,١٤	—[2]
فبراير (شباط)	٢٩,٠	٢٨,١٥	٢٨,١٠	٢٨,٠٥	٢٧,٨٦	٢٨,١٣	٢٨,١٣	—
مارس (آذار)	٢٨,٠	٢٨,١٥	٢٩,١٠	٢٨,٠٥	٢٧,٨٤	٢٨,٠٠	٢٨,٠٠	—
يوليو (تموز)	٢٨,٠	٢٨,١٥	٢٨,١٠	٢٨,٠٥	٢٧,١١	٢٧,٠٠	٢٧,٠٠	—
سبتمبر (أيلول)	٢٨,٠	٢٨,١٥	٢٨,١٠	٢٨,٠٥	٢٧,٧٩	٢٨,٠٤	٢٨,٠٤	—
أكتوبر (تشرين أول)	٢٨,٠	٢٨,١٥	٢٨,١٠	٢٨,٠٥	٢٧,٨٠	٢٧,٩٣	٢٧,٩٣	—
ديسمبر (كانون أول)	٢٨,٠	٢٨,١٥	٢٨,١٠	٢٨,٠٥	٢٦,٩٢	٢٧,٠٧	٢٧,٠٧	—

ويلاحظ من الجدول السابق وللعام الثاني على التوالي كيف أن السوق الفورية قد استمرت في ضغطها على هيكل أسعار أوبك[3] الرسمية حتى تدهورت وبحدود دولار واحد دون مستوى السعر الرسمي عند نهاية العام .

وعلى هذا الأساس فلقد خفض سعر البترول الرسمي للعربي الخفيف عند شهر مارس / آذار من هذا العام إلى مستوى ٢٨ دولارا للبرميل كما راجت خلال الفترة الأخيرة من العام اعطاء بعض الحسومات السعرية لتشجيع بيع البترول من بعض

---

(١) المصدر : احصائيات الأوبك يناير / كانون الثاني عام ١٩٨٨ للبترول والطاقة .

(٢) لم يرد تسجيل للاسعار الفورية لهذا الخام .

(٣) لقد أشار اجتماع اللجنة الاقتصادية الثالث والستون خلال الفترة من ٢٥ – ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٥ الى ان السوق البترولية شهدت تحسنا مع بداية شهر يوليو / تموز من عام ١٩٨٥ بسبب انخفاض انتـاج أوبـك وانخفاض صادرات بحر الشمال والاتحاد السوفييتي ، إلا أن الاجتماع اشار إلى استمرار العوامل الضاغطة للأسفل على السوق البترولية وهيكل الأسعار مثل سياسة تنظيم الانتاج والصادرات من دول غير أوبك .

دول أوبك ، كما لجأ بعضها إلى طريقة الأسعار المرتجعة[1] (Net Back) في تسعير بترولها المبيع .

وخلال شهر أكتوبر / تشرين الأول من عام ١٩٨٥ عقدت أوبك مؤتمرا طارئا إلا أن توحيد الاسعار والحفاظ على هيكلها لم يكن ممكنا في ظل الفوضى في أسعار البترول .

وخلال عام ١٩٨٦ و١٩٨٨ مرت أسعار البترول بحالة من التغلب والتذبذب الشديدين وهذا ناجم عن الفوضى التي عمت السوق البترولية بسبب حرب الأسعار حيث لم تلتزم الدول الأعضاء بالأسعار الرسمية أو بحصصها الانتاجية مما أدى بالتالي إلى انهيار هيكل أسعار أوبك الرسمية من جهة ومن جهة أخرى رفض الدول المنتجة من غير أوبك للتعاون مع دول الأوبك لغرض حماية مستوى أسعار البترول واستقرار سوقها . وبذلك بدأت حرب الأسعار (Price War) والتي انتهت بانهيار أسعار البترول في العالم .

وفيما يلي جدول يبين فيه تطورات أسعار البترول العربي الخفيف وخام مربان وزاكم وأم الشيف وبرنت البريطاني في السوق الرسمية والفورية خلال أشهر من عام ١٩٨٦ .

---

(١) الطريقة الأولى :

تحسب أسعار المنتجات في مختلف المناطق حسب نمطها في السوق ويطرح منها الضرائب وكلفة التكرير وأرباح الشركات والموزعين والأرباح الهامشية وكلف النقل ويكون هنالك قيم سلبا أو ايجاباً مع السعر الرسمي .

الطريقة الثانية :

تحسب الأسعار للمنتجات المختلفة عند باب المصفى للتكرير بعد اعداد معدلها العام ومن ثم تطرح كلف التكرير ونقل البترول وتقارن بالأسعار الرسمية والفرق يسمى قيمة الأسعار بالمنتجات .

معدلات الأسعار الفورية والرسمية لعام ١٩٨٦*

	معدل الأسعار الرسمية الشهري دولار للبرميل				معدل الأسعار الفورية الشهري دولار للبرميل				
	العربي الخفف	خام مربان	خام زاكم	خام ام الشيف	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام(٢) برنت بحر الشمال	خام غرب تكساس وسط
يناير (كانون ثاني)	٢٨(١)	٢٤,٩٥	٢٤,٩٥	٢٤,٧٥	٢٣,٦٥	٢٣,٩٠	٢٣,٩٠	٢٢,١٥	٢٢,٩٧
فبراير (شباط)	–	١٦,٦٥	١٦,٠٠	١٦,٤٠	١٥,٠٠	١٩,١٩	١٩,١٩	١٧,٠٢	١٥,٠١
مارس (آذار)	–	١٢,٥٠	١٢,٣٥	١٢,٢٥	١٢,٨٣	١٣,١٧	١٣,١٧	١٣,٩٦	١٢,٦٣
يوليو (تموز)	–	٨,٤٥	٨,٣٥	٨,٢٥	٨,٥٠	٨,٧٥	٨,٧٥	٩,٥٧	١١,٥٧
سبتمبر (أيلول)	–	١٣,٦٥	١٣,٥٠	١٣,٤٠	١٣,٦٣	١٣,٨٨	١٣,٨٨	١٤,٣١	١٤,٤١
اكتوبر (تشرين اول)	–	١٣,٨٥	١٣,٧٥	١٣,٦٥	١٤,٠٠	١٤,٢٥	١٤,٢٥	١٣,٩١	١٤,٩٥
ديسمبر (كانون اول)	–	١٥,٥٥	١٥,٤٥	١٥,٣٥	١٥,٦٠	١٥,٨٥	١٥,٨٥	١٦,٠٨	١٦,٢٧

وبعد التدهور في الأسعار الرسمية والفورية للفصل الأول من عام ١٩٨٦ (كما يلاحظ في الجدول السابق) انعقد المؤتمر السابع والسبعون في مدينة جنيف في سويسرا على فترتين الأولى من ١٦ – ٢٤ مارس / آذار والثانية من ١٥ – ٢١ ابريل / نيسان .

ولقد استعرض المؤتمر تقرير رئيس اللجنة الوزارية لمتابعة ومراقبة السوق وزير بترول دولة الامارات العربية المتحدة ، حيث أكد المؤتمر على ضرورة اعادة استقرار السوق والأسعار ، واتفقت عشر دول أعضاء على أن معدل الانتاج البترولي يجب أن يكون بحدود ١٦,٧ مليون برميل يوميا للعام كله باستثناء الفصلين الثالث

---

* المصدر : احصائيات الأوبك للبترول والغاز يناير عام ١٩٨٨ ص٩٦ .

(١) لقد كان السعر الرسمي للأوبك هو ٢٨ دولارا طيلة العام للعربي الخفيف ولكن المملكة العربية السعودية باعت بترولها على أساس الطريقة الاسترجاعية وهو أقرب من السعر الفوري للعربي الخفيف .

والرابع من العام نفسه فيجب أن يكون معدل الانتاج بحدود ١٦,٣ و١٧,٣ مليون برميل يوميا على التوالي . إلا أن هذا الحل لم يساعد هيكل الأسعار اذ ظل القرار حبرا على ورق بينما مضت كل دولة في طريقها الخاص ضمن معركة حرب الأسعار الدائرة آنذاك ، واستخدام طريقة الأسعار الترجيحية لمبيعاتها البترولية .

وفي الاجتماع الاعتيادي للمؤتمر الثامن والسبعين لوزراء الأوبك الذي عقد في جزيرة بريوني في يوغسلافيا للفترة من ٢٥ – ٣٠ يونيو / حزيران ، استعرض المؤتمر تقرير لجانه المختلفة وعلى الأخص لجنة متابعة السوق ومراقبته ، حيث تمت مناقشة الظروف الحرجة التي تمر بها السوق والأسعار ، والسقف الانتاجي لدول الأوبك وقرر المؤتمر في النهاية تأجيل اجتماعه لاجراء مزيد من المشاورات إلى ٢٨ يوليو / تموز من العام نفسه .

وفي مدينة جنيف في سويسرا تم عقد الاجتماع للفترة من ٢٨ يوليو / تموز إلى ٥ أغسطس حيث عبر المجتمعون عن شعورهم بأن سبب انتكاسة السوق والأسعار تعود إلى زيادة الفائض الانتاجي للدول المنتجة خارج أوبك (Over - Production) فضلا عن زيادة المبيعات البترولية بالأسعار الفورية لانتاج أوبك وازدياده عليه ، فإن تحديد سقف الانتاج للفصل الرابع من عام ١٩٨٦ يجب أن يكون عند ١٦ مليون برميل يوميا (باستثناء العراق) مع الالتزام بنسب الحصص الانتاجية المقررة لكل دولة عضو .

ولقد أكد المؤتمر وفي سبيل حماية الأسعار إلى دعوة الدول المنتجة من غير أوبك لأن تخفض من انتاجها المطروح في الأسواق البترولية بشكل جوهري .

وفي الاجتماع التاسع والسبعين لمؤتمر أوبك الذي انعقد في جنيف بسويسرا للفترة من ٦ – ٢٢[١] أكتوبر / تشرين الأول من نفس العام ، استعرض المؤتمر تطورات السوق وتبين للمؤتمر أنه لا يزال هنالك فائض انتاجي في السوق البترولية ، وعليه قرر تخفيض سقف انتاج شهري نوفمبر وديسمبر (تشرين ثاني)

---

(١) استمر المؤتمر ١٦ يوما وهو أطول مؤتمر للاوبك .

(وكانون الأول) إلى حوالي ١٤,٩٦١ مليون برميل يوميا و١٥,٠٣٩ مليون برميل يوميا على التوالي ، على أثر ذلك شهدت السوق البترولية تحسنا طفيفا على الرغم من بقاء مستويات الأسعار لمبيعات البترول الرسمية والفورية متدنية مقارنة بالعام الذي سبق .

وفي الاجتماع الثمانين للمؤتمر الوزاري الذي انعقد في جنيف للفترة من ١١ – ٢٠ ديسمبر / كانون الاول من عام ١٩٨٦ ، ناقش المؤتمر هذه الأوضاع ولم يجد بدأ من اعادة نظام التسعير الموحد وذلك لحماية[١] استقرار السوق البترولية ، عند ذلك قرر المؤتمر تثبيت نظام التسعير لبترول أوبك عند ١٨ دولارا للبرميل كسعر قياسي لأوبك[٢] اعتبارا من الأول من يناير / كانون ثاني من عام ١٩٨٧ على أن تنظم شروط التعاقدات خلال شهر واحد على هذا الأساس (One - Month Phase - Out Period) - كما ناقش المؤتمر أيضا مشكلة الفروقات النسبية في النوعية والموقع الجغرافي ، وحتى يكون بالامكان حصول منافسة عادلة في السوق البترولية فإن فرق القيمة العليا (Maximum Value) ما بين البترول العربي الثقيل وبترول بوني النيجيري الخفيف يجب ألا يتجاوز ٢,٦٥ دولار للبرميل منذ ذلك الوقت على أن تراجع هذا الموضوع اللجنة التي عهد إلى وزير البترول في دولة الامارات العربية برئاستها . كذلك ناقش المؤتمر آلية الدفاع عن سعر القياس الجديد وذلك من خلال تحديد عرض البترول في السوق البترولية ، وفي الواقع فإن شعور معظم وزراء أوبك كان يشير إلى أن هذه الاتفاقية تضع دول أوبك في المسار الصحيح بعد فترة من الأزمات المختلفة ، حيث تمخض ذلك الاتفاق عن تطورات لأسعار البترول الرسمية[٣] والفورية لعام ١٩٨٧ وكما يلي :[٣]

---

(١) لحماية العوائد البترولية التي تدهورت وأثرت بشكل بالغ على اقتصاديات دول أوبك ومنها دولة الامارات العربية المتحدة .

(٢) بني هذا السعر على سلة من سبعة نفوط خفيفة كما بينت في فصل السوق البترولية سابقا .

(٣) منظمة أوبك – احصائيات البترول والطاقة يناير / كانون الثاني ١٩٨٨ .

١٩٨٧ – دولار للبرميل

الشهر	الأسعار الرسمية				الاسعار الفورية					
	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف	برنت بحر الشمال	خام غرب تكساس وسط
يناير (كانون ثاني)	–	١٧,٨٥	١٧,٧٥	١٧,٦٥	١٧,٥٦	١٧,٧٧	١٧,٧٧	–	١٨,٤٠	١٨,٧٦
فبراير (شباط)	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٦,٦٩	١٦,٧٩	١٦,٠٠	–	١٧,٢٦	١٧,٦٧
مارس (آذار)	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٧,٢٧	١٧,٤١	١٧,٤١	–	١٧,٩٦	١٨,٣١
يوليو (تموز)	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٨,٠١	١٨,١٨	١٨,١٨	–	١٩,٧٥	٢١,٢٦
سبتمبر (أيلول)	١٧,٥٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٧,٧٢	١٧,٢٥	١٧,٤٠	١٧,٤٠	–	١٨,٤٢	١٩,٥٧
أكتوبر (تشرين أول)	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٧,٥١	١٧,٦٥	١٧,٦٥	–	١٨,٨٦	١٩,٨٢
ديسمبر (كانون أول)	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٥,٤٩	١٥,٦٦	١٥,٦٦	–	١٧,٦٤	١٧,٣١
يناير ١٩٨٨[١]							١٥,٧٠	–	١٦,٧٠	

لقد أدت تلك القرارات التي أشرنا إليها سابقا إلى حالة من الهدوء النسبي في السوق البترولية وتقاربت الأسعار الرسمية مع الأسعار الفورية خلال النصف الأول من ذلك العام .

وفي ٢٥ يونيو / حزيران من عام ١٩٨٧ اجتمع وزراء أوبك وقرروا الاستمرار بالعمل بحصص الفصل الثالث ضمن سقف انتاجي لا يتعدى ١٦,٦ مليون برميل يوميا وذلك لضمان استقرار الأسعار ، أما في الاجتماع الأخير الذي انعقد في فيينا خلال عام ١٩٨٧ فقد تقرر العمل بسقف انتاجي لعام ١٩٨٨ منخفض عما سبق لعام ١٩٨٧ إلا أن ذلك لم يمنع من حصول تذبذبات كثيرة في أسعار البترول الفورية التي انخفضت في نهاية العام نتيجة طرح بعض دول أوبك لكميات من البترول في الأسواق خلافا لما اتفق عليه سابقا بالاضافة إلى الانتاج المتزايد للدول

(١) الأسبوع الثاني من يناير عام ١٩٨٨ .

من غير أوبك، كذلك وعند أواخر عام ١٩٨٧ ادعت الشركات البترولية بأن أرباحها من بترول المشاركة قد أخذت تنخفض بشكل جوهري بسبب أسعار السوق وبدأت تطالب بالعودة إلى استخدام أسعار السوق الفورية (وخصوصا الشركات اليابانية والشركات الكبرى) في تحديد السعر البترولي بشكل دوري مما جعل بعض الدول الاعضاء عند مطلع عام ١٩٨٨ تقبل بذلك مما أدى إلى تدني الاسعار الفورية للنفوط المهمة في العالم وإلى اللجوء لاستخدام أسعار السوق بصورة فعلية لتحديد أسعار البيع البترولية .

وفيما يلي جدول يوضح تطورات الأسعار الفورية والرسمية لعدد من النفوط خلال عام ١٩٨٨ .

١٩٨٨ – دولار للبرميل ويناير ١٩٨٩

الشهر	الأسعار الرسمية				الاسعار الفورية					
	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف	العربي الخفيف	خام مربان	خام زاكم	خام أم الشيف	برنت بحر الشمال	خام غرب تكساس وقطر
يناير/كانون الثاني	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٥,٦٣	١٦,٥٥	١٦,٤٦	١٦,٤٦	١٦,٨٨	١٧,١٦
مارس/آذار	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٣,٧٠	١٤,٥٠	١٤,٣٥	١٤,٣٦	١٤,٩١	١٦,٣٠
مايو/آيار	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٥,١٦	١٥,٥٥	١٥,٣٤	١٥,٣٦	١٦,٣٥	١٧,٤٤
يوليو/تموز	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٣,٥٠	١٣,٨٥	١٣,٦٥	١٣,٥٥	١٥,٢٠	١٥,٧٤
سبتمبر/أيلول	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١١,٥٦	١٢,٠٩	٧,٨٨	١١,٢٩	١٣,١١	١٤,٤٥
أكتوبر/تشرين أول	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٠,٤٦	١٠,٧٠	١٠,٥٥	١٠,٤٥	١٢,٣٨	١٣,٧٤
ديسمبر/كانون الاول	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٢,٨١	١٣,٢٩	١٣,١٤	١٣,٠٥	١٥,٣٣	١٦,٣٣
يناير/كانون الثاني ١٩٨٩	١٧,٥٢	١٧,٩٢	١٧,٨٢	١٧,٧٢	١٤,٦١	١٥,٢١	١٤,٩٥	١٤,٨٣	١٧,١٠	١٧,٩٥

المصدر : احصائيات النفط والطاقة – أوبك – فبراير ١٩٨٩ – صفحة ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٠

يلاحـظ في الجدول السابق أن تطورات الاسعار الفورية كانت متذبذبة خلال العام إلا أنها قد مالت إلى الانخفاض السنوي وبما يعادل أكثر من سبعة دولارات عن السعر الرسمي خلال شهر سبتمبر / أيلول لعام ١٩٨٨ ، وعلى الرغم من أن دول أوبك قد حددت سقف انتاجها خلال العام بما لا يزيد عن ١٨,٥ مليون برميل يوميا إلا أنه قد طرحت كميات فوق المعدل المذكور من مختلف دول أوبك خلال النصف الأول من العام مما زاد في حجم المعروض من البترول وأدى في النهاية إلى انخفاض الأسعار البترولية الفورية . ان دول أوبك استمرت خلال العام في البيع بأسعار السوق وهي أسعار مرادفة تقريبا لأسعار البترول الفورية في السوق .

كذلك رافق هذه التطورات اعلان العراق وايران عن نيتهما لانهاء الحرب الدائرة بينهما منذ ثماني سنوات ، مما أعطى الانطباع بتوفير كميات اضافية من البترول في وقت قريب لاسيما أن عودة السلام إلى مياه الخليج العربي ستعزز الامكانيات لزيادة الصادرات البترولية بعد أن تعمل ايران والعراق على اعادة تنظيم صناعتهما البترولية من انتاج وتصدير . وفي الربع الأول من عام ١٩٨٩ تحسنت أسعار البترول تحسنا ملموسا حيث تجاوزت في شهر ابريل / نيسان معدل السعر الرسمي لأوبك ووصلت بعض أنواع النفوط كالخام الأمريكي إلى أكثر من (٢٥ دولارا) للبرميل ، ثم بدأت بشائر التحسن تتوالى اذ ظهر أن هناك زيادة ملموسة في اجمالي الاستهلاك العالمي من البترول وما تبعه من زيادة في الطلب على بترول أوبك . كما أن معدل النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة للبترول كان أفضل مما توقع له .

وفي سبتمبر من عام ١٩٨٩ تأكد التحسن الواضح في الطلب على البترول في السوق العالمية وتزامن ذلك مع اجتماع منظمة أوبك في جنيف للفترة من ٢٣ إلى ٢٧ سبتمبر ، حيث تقرر في هذا الاجتماع الابقاء على معدل السعر الرسمي للبترول الخام عند ١٨ دولاراً أمريكياً للبرميل مع زيادة سقف الانتاج مليون برميل يوميا ليصبح ٢٠,٥ مليون برميل يوميا خلال الفصل الرابع من عام ١٩٨٩ بعد أن كان ١٩,٥ مليون برميل يومياً للفصل الثالث من نفس العام وفيما يلي تفاصيل توزيع الحصص الجديدة بين الدول الأعضاء :

حصص الانتـاج المتفق عليها للفصلين الثالث والرابع من عام ١٩٨٩ بآلاف البراميل اليومية :

الدولة	الفصل الثالث	الفصل الرابع
الجزائر	٧٣٣	٧٧١
الأكوادور	٢٤٢	٢٥٤
الغابون	١٧٥	١٨٤
اندونيسيا	١,٣٠٧	١,٣٧٤
ايران	٢,٧٨٣	٢,٩٢٦
العراق	٢,٧٨٣	٢,٩٢٦
الكويت	١,٠٩٣	١,١٤٩
ليبيا	١,٠٩٣	١,١٤٩
نيجيريا	١,٤٢٨	١,٥٠١
قطر	٣٢٩	٣٤٦
السعودية	٤,٧٦٩	٥,٠١٤
الامارات	*١,٠٤١	*١,٠٩٤
فنزويلا	١,٧٢٤	١,٨١٢
المجموع	**١٩,٥٠٠**	**٢٠,٥٠٠**

. وفي الفتـرة بين اجتمـاع سبتمبـر واجتمـاع نوفمبر لمنظمة أوبك عام ١٩٨٩ استمرت السوق البترولية في التحسن والاستقرار مما يدل على تنامي الطلب العالمي على البترول حيث أثر ذلك على ارتفاع حصة أوبك في السوق البترولية حيث قدر انتاج أوبك الفعلي بحوالي ٢٣,٥ مليون برميل في اليوم ومع ذلك فإن معدل مستوى أسعار نفوط أوبك اقترب كثيرا من المعدل العام لسعر أوبك الاسترشادي وهو ١٨ دولاراً حيث وصل ذلك المعدل إلى ١٧,٢٠ دولار للبرميل .

* هذا وقد تحفظت دولة الامارات العربية المتحدة على ما وضع لها من حصة مؤكدة حقها في حصة أكبر تتناسب ومكانتها البترولية في العالم . وقد اقترح في هذا الاجتماع أن تكون حصة الامارات ١,٥٣٠ مليون برميل يومياً إلا أنها رفضت ذلك وطالبت بمليوني برميل يومياً .

ولقد أثرت هذه التطورات على تحسن الانطباع المستقبلي عن صورة السوق من عرض وطلب خاصة ونحن على مشارف التسعينات . وقبيل انعقاد المؤتمر الوزاري الأخير لأوبك (نوفمبر) ١٩٨٩ عقدت اللجنة الاقتصادية التابعة للمنظمة اجتماعا لها بحثت فيه حالة السوق البترولية ثم اجتمعت اللجنة الوزارية الخاصة بمراقبة السـوق ، حيث تم استعـراض الدراسـات والتقـارير الخاصة بتطورات السوق البترولية منذ اجتماعي أوبك الأخيرين في شهري يونيو وسبتمبر من عام ١٩٨٩ حيث لوحظ التطور الايجابي الذي حصل في السوق البترولية .

وخلال الفترة من ٢٥ – ٢٨ نوفمبر عام ١٩٨٩ عقد المؤتمر الوزاري السادس والثمانون لأوبك واطلع المؤتمر على دراسات وتقارير اللجان التي أشرنا إليها سابقا كما اطلع المؤتمر على الاتصالات التي تمت مع الدول المنتجة للبترول خارج أوبك .

وقد قرر المؤتمر بالاجماع رفع سقف الانتاج لدول أوبك من ٢٠,٥ مليون برميل في اليوم إلى ٢٢ مليون برميل في اليوم خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ كما قرر المؤتمر جعل معدل السعر ١٨ دولاراً للبرميل لأول مرة كحد أدنى والابقاء عليه عند هذا المستوى أيضا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ .

وقد وزعت حصص الانتاج لهذا السقف الجديد (٢٢ م ب ي) على النحو التالي :

الدولة	الحصة الانتاجية «مقدرة بآلاف البراميل يومياً»
الجزائر	٨٢٧
الأكوادور	٢٧٣
الغابون	١٩٧
اندونيسيا	١,٣٧٤
الجمهورية الاسلامية الايرانية	٣,١٤٠
العراق	٣,١٤٠
الكويت	١,٥٠٠
ليبيا	١,٢٣٣
نيجيريا	١,٦١١
قطر	٣٧١
المملكة العربية السعودية	٥,٣٨٠
دولة الامارات العربية المتحدة	١,٠٩٥
فنزويلا	١,٩٤٥
المجموع	**٢٢,٠٠٠,٠٠٠ مليوناً**

كذلك قرر المؤتمر عقد اجتماع للجنة الوزارية المكلفة بمراقبة السوق في شهر مارس من عام ١٩٩٠ بغرض الاطلاع على حالة السوق آنذاك على أن يحضر اجتماعها جميع وزراء أوبك الثلاثة عشر .

وقد عالج المؤتمر حصة الكويت حيث أعطيت ١,٥ مليون برميل في اليوم بينما ترك معالجة حصة الامارات الى مؤتمر قادم . ولقد تحفظت دولة الامارات على الحصة التي وضعت لها والتي بقيت كما كانت عليه في السقف الماضي .

وخلال المداولات والمشاورات الجانبية التي تمت خلال انعقاد المؤتمر الوزاري عرض على دولة الامارات حصة مشابهة للكويت وهي ١,٥ مليون برميل في اليوم إلا أنها رفضت ذلك ثم طلب منها شفهياً ان تنتج مليوني برميل في اليوم خلال الربع

الأول من عام ١٩٩٠ على الأقل خاصة وان معدل انتاجها الفعلي للربع الأخير من عام ١٩٨٩ بلغ حوالي ٢,٦ مليون برميل في اليوم .

أخيرا قرر المؤتمر الوزاري تحديد موعد الاجتماع القادم له والذي سوف ينعقد في مدينة فيينا في يوم ٢٥ مايو من عام ١٩٩٠ .

هذا وقد أعلن وزير بترول الامارات «مؤلف هذا الكتاب» ان دولة الامارات سوف تعمل على أن يكون انتاجها في حدود مليوني برميل في اليوم خلال الربع الأول من عام ١٩٩٠ شريطة التزام جميع دول أوبك الأخرى بحصصها وإلا فإنها ستكون في حل من ذلك .

إن هذا التحسن في أسعار البترول قد خلق جوا من التفاؤل في السوق البترولية وبأنها بدأت تسير في الطريق الصحيح . وان التسعينات ستأتي بعهد جديد يتصف بالاستقرار والوفاق الدوليين بتروليا واقتصاديا وسياسيا . وان عهد الاضطرابات والصراعات قد ولى وحل محله مستقبل أفضل للبشرية جمعاء .

النظرة المستقبلية لأسعار البترول :

من الصعوبة بمكان التنبؤ بمستقبل أسعار البترول إلا أن المرء يمكن له على ضوء التجارب السابقة ومن خلال نظرة متأنية إلى الخلف التوقف عند مجموعة من الحقائق المتعلقة بأحداث تركت بصماتها على مسار الصناعة البترولية ولاشك أنها ستؤثر على مستقبلها سواء من حيث العرض والطلب أو من حيث الأسعار . وفيما يلي نورد نقاط التحول في الصناعة البترولية أو أهم منعطفاتها والتي أثرت بصورة مباشرة على أسعار البترول .

١ – مجيء شركات البترول الكبرى إلى الدول المضيفة والحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول .

٢ – اكتشاف البترول وتصديره وسيطرة تلك الشركات على مختلف مراحل الصناعة البترولية .

٣ – انشاء منظمة أوبك من أجل الدفاع عن أسعار البترول .

٤ – سيطرة الدول على صناعاتها البترولية انتاجا وتصنيعا وتسويقا وتسعيرا .

٥ – أهمية التعاون الثلاثي بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له وشركات البترول بكيفية متكافئة .

إن البترول وهو السلعة الاستراتيجية الأولى لابد أن يدرك الجميع أن معالجة أموره لا يمكن أن تتم بمنأى عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية . كما أنه يشكل بالنسبة للدول الصناعية عصب الاقتصاد وبالنسبة للدول المنتجة عصب الحياة ومن هنا تكمن أهمية البترول . ومن هنا نرى أن صناعة البترول هي صناعة عالمية لا تعترف بالحواجز والحدود . كما أن معالجة أمورها لا يمكن أن تتم إلا من خلال عمل جماعي متفتح وحيوي يتجاوب والمتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وان متابعة تلك المتغيرات تستوجب قدرا كبيرا من الحرص والدراية بما يجري في العالم .

والالمــام بتلك المتغيرات يساعدنا كثيرا في تصور مستقبلنا ومستقبل الصناعة البترولية ومستقبل أسعار البترول .

ففي الخمسينــات ومــا سبقهــا كان الدور لعــدد محدود من شركات البترول الاحتكارية العالمية . ثم جاءت الستينات وبرز دور الدول المنتجة من خلال انشاء أوبـك . وفي السبعينــات نجحت أوبـك في تصحيــح أسعــار البترول وفي بداية الثمانينات زادت أوبك أسعار البترول إلى معدلات عالية وخلال فترة وجيزة مما هيأ الجو لمرحلة حرجة وهي انهيار أسعار البترول وفلتان الزمام من يد أوبك وتلتها حرب الأسعار والفوضى التي عمت السوق البترولية . ثم جاء عام ١٩٨٩ ليشهد مرحلة التنفس والاسترخاء بعد عناء حرب الأسعار وحرب الانتاج وحرب الخليج مبشراً بعهد جديد على المستوى السياسي والاقتصادي . فاتحاً الباب لمستقبل قائم على التعاون بين أطراف العلاقة من منتج إلى وسيط عامل إلى مستهلك .

إن الفترة السابقة قد علمتنا بعض الدروس لكي نستطيع أن نواجه المستقبل وما سيأتي به من تغيرات ، ومن هذه الدروس ما يلي :

١ – تجنب المواجهة بين المنتجين للبترول والمستهلكين له وذلك عن طريق اقامة علاقات متوازنة من التفاهم والتعاون والحوار البناء .

٢ – التعاون التام بين أعضاء أوبك بعضهم مع بعض وبينهم وبين المنتجين من خارج أوبك .

٣ – عدم المبالغة في رفع أسعار البترول كما حدث في عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٤ وفي عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ . وانما رَفْعُ الأسعار بمعدلات متعقلة وتدريجية حتى لا تفقـد دول أوبـك أسواقها لصالح المنتجين الآخرين أو لصالح مصادر الطاقة البديلة وحتى يكون هناك دائما سوق حتمية وطلب على نفوط أوبك .

٤ – التعــاون بين المنتجــين والمستهلكين وهنا نسجل أن أوبك في بداية عهدها

واجهت حربا شعواء من قبل شركات البترول ومن قبل الدول الصناعية والتي كانت تنادي بالقضاء على أوبك . إلا أن حرب الأسعار وحرب الانتاج أفرزت شعورا وقناعة لدى تلك الدول بتفهم الدور النبيل لأوبك وبالتالي نجد أنها وفي مطلع التسعينات تعرض تلك الدول تعاونها مع أوبك .

٥ - ان حرب الأسعار وما تلاها من اضطراب في السوق البترولية أدت إلى اضطراب في الاقتصاد العالمي مما أوجب التعاون بين الجميع من أجل سوق مستقرة للبترول وأسعار مستقرة أيضاً .

من كل ما تقدم يجب علينا في المستقبل أن نستفيد من تجاربنا السابقة وألا نتسرع في رفع أسعار بترولنا إلى معدلات تضر بنا وببترولنا .

إن مستوى الاسعار الحالي وهو عند معدل ١٨ دولاراً للبرميل هو معقول على الاقل حتى نهاية عام ١٩٨٩ ومن ثم قد يكون من الحكمة زيادة الاسعار بصورة تدريجية تصل إلى عشرين دولاراً عام ١٩٩١ . الا أننا يجب أن نوازن بين السعر المعقول والحصول على حصة معقولة أيضا من السوق يمكن اقتسامها بسهولة بين دول أوبك بحيث تنتج كل دولة الحد الأدنى المقبول لديها والذي يمكنها أن تلتزم به ولا تتجاوزه وهذه المسألة في رأينا وان تمت معالجتها في اجتماعي يونيو ونوفمبر عام ١٩٨٩ إلا أنها ما زالت تحتاج إلى وقفة أخرى في الاجتماعات القادمة . وانه لابد من ايجاد حل لمسألة حصة الامارات العربية المتحدة خاصة بعد أن حلت مشكلة حصة الكويت في اجتماع نوفمبر من عام ١٩٨٩ وأعطي لها ١,٥ مليون برميل في اليوم ضمن السقف الذي حدد بـ ٢٢ مليون برميل في اليوم .

إن الطلب على بترول أوبك مع نهاية هذا العام ١٩٨٩ سيصل إلى ثلاثة وعشرين مليون برميل في اليوم وهو ما نأمل أن تستغله أوبك لمعالجة مشكلة الحصص لبعض الدول الاعضاء وحلها إلى الأبد .

اننا نرى أن عام ١٩٩١ سيكون عاما حاسما ومهما في تحديد القدر المعقول من السوق البترولية والذي يرضي الحد الأدنى لطموحات دول أوبك من الانتاج والذي

سيبلغ حوالي ٣٥ مليون برميل في اليوم وعندها سوف لن يكون هناك حاجة إلى وضع سقف لانتاج أوبك وتوزيع الحصص خاصة وأن معظم دول أوبك قد وصلت إلى طاقتها الانتاجية القصوى ضمن السقف ٢٢ مليون برميل في اليوم .

كما أن التطورات الاخيرة في دول أوروبا الشرقية ستؤثر ايجابا على السوق البترولية وستعمل على زيادة الطلب على بترول أوبك مما يدعم وجهة نظرنا هذه .

وزيادة في الايضاح فإن الجدول التالي يبين الطاقة الانتاجية القصوى لدول أوبك كما في بداية يوليو / تموز ١٩٨٩ .

طاقة الانتاج القصوى لدول أوبك
كما هي في يوليو / تموز ١٩٨٩

الدولة	ملايين البراميل يوميا
– دولة الامارات العربية المتحدة	٣,٥٠
– دولة الكويت	٢,٠٠
– الجمهورية العراقية	٣,٥
– المملكة العربية السعودية	٨,٠٠
– الجمهورية الجزائرية	٠,٧٠
– الاكوادور	٠,٣٠
– الغابون	٠,٢٠
– اندونيسيا	١,٣٠
– الجمهورية الاسلامية الايرانية	٣,٥٠
– الجمهورية الليبية	١,٥٠
– نيجيريا	١,٨٠
– دولة قطر	٠,٥٠٠
– فنزويلا	٢,٥٠٠
المجموع	**٢٩,٣٠**

ويبين الجدول التالي الاستهلاك المحلي لمخزون دول أوبك من المشتقات البترولية في عام ١٩٨٧ .

الدولة	ألف برميل يوميا	الف برميل يوميا تقدير عام ١٩٨٨
– دولة الامارات العربية المتحدة	٩٠,٠	
– دولة الكويت	٨٨,٤	
– الجمهورية العراقية	٢٨٣,٨	
– المملكة العربية السعودية	٦١٤,٥	
– الجمهورية الجزائرية	١٤٨,٧	
– الأكوادور	٧٨,٩	
– الغابون	١٢,٥	
– اندونيسيا	٤٥٢,١	
– الجمهورية الاسلامية الايرانية	٧٣٠,٥	
– الجمهورية الليبية	١٣١,٩	
– نيجيريا	١٩٨,٤	
– دولة قطر	١١,٢	
– فنزويلا	٣٧٧,٧	
المجموع	٣٢١٨,٦	٣٣٧٢,-

هذا ويبين الجدول التالي طاقة التكرير كما هي في ١/١/١٩٨٨ :

الدولة	ألف برميل يوميا
– دولة الامارات العربية المتحدة	١٦٢,٠
– دولة الكويت	٧٢٠,٠
– الجمهورية العراقية	٣٦٥,٥
– المملكة العربية السعودية	١٤٢٠,٠
– الجمهورية الجزائرية	٤٧١,٢
– الأكوادور	١٣٩,–
– الغابون	١٢١,–
– اندونيسيا	٧٣٨,٧
– الجمهورية الاسلامية الايرانية	٦١٥,–
– الجمهورية الليبية	٣٤٢,٠
– نيجيريا	٢٤٣,٠
– دولة قطر	٦٣,٠
– فنزويلا	١٢٥٨,٣
المجموع	**٦٦٥٨,٧**

المصدر : منظمة أوبك / مباشر .

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات بين الامارات العربية المتحدة وشركات البترول

مستقبل العلاقة بين الامارات العربية المتحدة وشركات البترول

مقدمـــــة :

قد يكون من الصعوبة بمكان تحديد العلاقات المستقبلية بين الامارات العربية المتحـدة والشركـات البترولية الاجنبية . ومما يزيد من هذه الصعوبة هو تنازع الاختصـاصـات في مجـال الصناعة البترولية بين السلطات البترولية الاتحادية والسلطات المحلية لكل امارة من ناحية ، وعدم اتباع الامارات الاعضاء في الاتحاد سيـاسـة بتـروليـة واحدة على النطاق المحلي وخاصة بالنسبة لعلاقاتها بشركات البترول الاجنبية .

ففي الوقت الذي سارت فيه امارة أبوظبي في طريق المشاركة إلى أن وصلت إلى قاعدة ٦٠٪ : ٤٠٪ نجد مثلا أن امارة دبي قد أعلنت في صيف عام ١٩٧٥ انها أممت شركات البترول الاجنبية في حين أن ظواهر الأمور لا تدل على حدوث مثل هذا التأميم(١) .

ومهمـا يكن فمن الممكن القـول بأن مستقبـل العلاقات البترولية بين حكومة الامارات العربية المتحدة وشركات البترول الاجنبية كان في منتصف السبعينات مرتبطا دون أدنى شك بمستقبل العلاقات بين شركات البترول الاجنبية وحكومات البلاد المجاورة والأعضاء في منظمة أوبك ، وذلك تمشيا مع مبدأ نظرية الأواني المستطرقة ، اذ أن حكومة الامارات العربية المتحدة حريصة على أن تحصل على

---

(١) عدم خلق جهاز وطني لتولي مهام الصناعة البترولية المؤممة . ولكن يمكن القول بأن شركات البترول الاجنبية كانت لا تريد استثمار أموالها في امارة دبي ، وهي لذلك نصحت حكومتها بأن تعلن عن التأميم مع بقاء شركات البترول عمليا من جميع النواحي الفنية والادارية والتسويقية .

عائد من تصديرها للبرميل من البترول الخام يساوي ما تحصل عليه دول منظمة أوبك الأخرى .

إن ظروف الصنــاعــة البتــرولية لدى الامارات تختلف عنها في معظم الدول المصــدرة للبتــرول فيما عدا المملكة العربية السعودية والتي تتشابه في ظروفها البترولية إلى حد كبير مع دولة الامارات العربية المتحدة . فمن المعلوم ان الامارات العربية المتحدة قد انضمت إلى نادي الدول المصدرة للبترول (عام ١٩٦٢) في حين أن الدول الاخرى قد سبقتها في مجال تصدير البترول بعشرات السنين ، كما أن هناك مناطق في الامارات العربية المتحدة مازالت بكرا وتحتاج إلى استكشاف ، كما أنه توجد بعض الحقول البترولية الكبيرة المعقدة مثل حقل زاكم الأعلى (Upper Zakum) والذي يحتاج إلى تكنولوجيا متطورة جدا حتى يمكن استغلاله بطريقة فنية سليمة لا تؤثر على مخزونه .

وترى الامارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر بالنسبة لمستقبل علاقاتها مع شركات البترول الاجنبية الابقاء على هذه الشركات كشريك في الصناعة البترولية . وكانت هذه الشركات عند منتصف السبعينات تجد نفسها أمام مأزق تكون فيه مضطرة إلى التفكير في ترك الامارات العربية المتحدة خاصة اذا ما أصبح بقاؤها يشكل بالنسبة لها عبئا ماليا كبيرا يقلل مما اعتادته من أرباح طائلة .

إلا أن الأرباح التي تأتت لهذه الشركات في نهاية السبعينات أعطتها بعداً آخر في مسألة بقائها واشتغالها في الامارات .

وعلى العموم فإن الاختيار القائم أمام دولة الامارات العربية المتحدة في الوقت الحــاضر ليس بالسهــل خاصة وأن بعض الدول المجاورة لم تنته بعد من انهاء الاجراءات الخاصة بسيطرتها الكاملة على صناعتها البترولية .

وقد تجد حكومة الامارات العربية المتحدة في المستقبل القريب بأنه يتحتم عليها اتخاذ قرار حاسم بالنسبة لمستقبل العلاقات مع شركات البترول الاجنبية ، وقد لا

يكـون أمامها مناص من السير في خطى الدول المصدرة للبترول الأخرى والتي اختارت طريق السيطرة الكاملة على صناعتها البترولية .

الامارات العربية المتحدة والمشاركة ..

اختارت الامارات العربية المتحدة منذ البداية طريق المشاركة (Participation) دون اللجوء إلى الخيارات الاخرى مثل التأميم (Nationalization) وذلك ايمانا منها بأن طريق المفاوضات هو دائما أفضل الطرق للوصول إلى الغايات .

وقد قامت الامارات العربية المتحدة من أجل تحقيق مبدأ المشاركة بدور فعال منذ عام ١٩٧١ إلى العشرين من ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٢ ، عندما كانت أول من وقع على اتفاقية المشاركة الأولى بالاضافة إلى المملكة العربية السعودية ، ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى من المشاركة وهي ٦٠ : ٤٠ والتي مازالت قائمة حتى الآن .

وسنبحث فيما يلي موضوع المشاركة في ثلاث مراحل :

أولاً : فترة ما قبل المشاركة .

ثانياً : اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥ : ٧٥)

ثالثاً : اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠ : ٤٠)

أولا : فترة ما قبل المشاركة :

لم يكن مبدأ المشاركة وليد الساعة ولم يأت طفرة واحدة ، كما أنه ليس ببدعة جديـدة في الصنــاعة البترولية ، فقد نصت أكثر عقود الامتياز القديمة على حق الحكومات في المساهمة بنسب معينة من رأس المال ، فامتياز شركة بترول العراق (I.P.C.) مثلا ينص في مادته الرابعة والثلاثين على ما يلي :

«كلما عرضت الشركة على الجمهور أسهما فيجب أن تفتح قوائم الاكتتاب في العـراق في نفس الوقت الذي تفتتح فيه في أي مكان آخر ، ويفضل العراقيون في العراق بما لا يقل عن عشرين في المائة من مجموع ما تصدره الشركة من أسـهم» .

ويتضمن امتياز الشركة الانجلو – ايرانية (بي بي بعدئذ) لعام ١٩٣٣ نصوصا مماثلة(١) . كما أن اتفاقية أمنويل المعقودة مع دولة الكويت ألزمت الشركة بأن تقدم للحـاكم حق المسـاهمـة من جانبـه بـ ١٥٪ من أسـهم شركـة تؤسس لغـرض الاستكشاف والاستثمار و١٥٪ من أسهم شركة تؤلف لغرض تشغيل مصفاة(٢). وكـانت شركـة شل(٣) أول شركة كبرى عرضت المشاركة على احدى دول الشرق الاوسـط حيث اتفقت مع حكـومـة الكويت على استغلال المناطق البحرية بشروط تتضمن المشاركة بنسبة ٢٠٪ عند العثور على البترول بكميات تجارية ، وعرضت أيضـا مجمـوعـة (IPC) كتسـوية لخلافاتها مع الحكومة العراقية نتيجة لتشريع القانون رقم (٨٠) مشاركة مباشرة في شركة تنشأ لاستثمار الاراضي المستردة من الشركات .

إن أكثـر الحكـومـات لا تطالب بالمشاركة لمجرد أنها وسيلة لزيادة دخلها من البترول ، بل نتيجة قناعتها بأن مثل هذه المشاريع تتيح لها فرصة لممارسة سيادتها الحقيقيـة على مصادر ثروتها . وللاشتراك في ادارة الصناعة البترولية اشتراكا فعـالا . ولو كان غرض الحكـومـات مجـرد الحصـول على مزيد من المال فلربما استـطاعت تحقيق ذلك الغـرض عن طريق زيادة أخرى في معدل الضريبة أو في الاسعار المعلنة أو الريع .

---

1. Henry Cattan: The Evolution Of Oil Concessions In The Middle East And North Africa. New York, Oceana Publications, 1967, P.123

(٢) IBID, P.124

(٣) راجع المادة (٢٣) من الاتفاقية المعقودة مع شركة شل في مارس / آذار عام ١٩٦١ .

ولم تستطع منظمة أوبك في باديء الأمر أن تتفرغ للمطالبة بالمشاركة لأنها كانت منهمكة في تسوية المشكلات المالية مع الشركات ولضعف مركزها التفاوضي في سوق تميزت دوما بفائض من الطاقة الانتاجية وبضعف في هيكل الاسعار . وبعد الانتعاش الذي طرأ على أسواق البترول الخام والمنتجات في أعقاب أحداث عام ١٩٦٧ واغلاق قناة السويس في وجه الملاحة البحرية . وما تبع ذلك من انتشار شعور معاد للغرب وشركاته في الدول العربية التي تؤلف الاكثرية في منظمة أوبك ومع هذا الوضع وجدت أوبك أن الظروف باتت مواتية للاستفادة من تحسن مركزها التفاوضي عن طريق الضغط على شركات البترول لاستبعاد السماحات من السعر المعلن .

فلما فرغت من ذلك لم يبق أمامها ما تطالب به في الحقل المالي ولاسيما وأنها سبق أن تخلت عن طريق أكثرية الأعضاء فيها بمقتضى أحكام اتفاقية تنفيق الريع ، عن حق المطالبة باعادة الاسعار الى مستواها السابق على التخفيض عام ١٩٦٠ ، كما أنها أبدت بنفس الاتفاقية تمسكها بأحكام الامتيازات التقليدية التي تركت تحديد الاسعار بيد الشركات .

ففي مثل هذه الظروف لم تجد أوبك متنفسا لنشاطها إلا في اتخاذ قرارات عامة وتبني أهداف ومبادىء نظرية ، لم يكن أكثرها آنذاك ناضجاً للتطبيق العملي . ففي مؤتمر فيينا الذي عقد في ٢٤ - ٢٥ يونيو / حزيران عام ١٩٦٨ أقر المؤتمر بيان السياسة البترولية الذي يحتوي على مبادىء عامة تتعلق بالاستثمار المباشر للبترول والتخلي عن الأراضي غير المستثمرة والمحافظة على الثروة البترولية . وتسوية الخلافات وما إلى ذلك .

ومن جملة المبادىء التي أقرها البيان أيضا مبدأ المشاركة حيث أوضح أن من حق الدول الاعضاء المطالبة بالمشاركة اذ لم تنص عقودها على ذلك استنادا إلى مبدأ الظروف المتغيرة . ثم جمد موضوع المشاركة بعد ذلك على الصعيد الرسمي إلى أن بعث من جديد في عام ١٩٧١ كما سنرى بعدئذ .

وقد أخذت دول أوبك المطلة على الخليج العربي زمام المبادرة بالنسبة لموضوع

المشـاركة ، وكانت ترى أن طريق المشاركة هو الطريق السليم الذي يوصلها إلى الاستفادة القصوى من ثروتها البترولية(١) .

إن الذي حدث هو أن شركات البترول قاومت في البداية فكرة المشاركة ، أما من ناحية الحكومات فقد كانت على درجات متفاوتة من القناعة بمبدأ المشاركة إلا أنها في أوائل عام ١٩٧٢ حزمت أمرها وقررت المضي في السعي لتحقيق المشاركة ، ولكن ما هي طبيعة المشاركة التي كانت دول الخليج العربي المصدرة للبترول تسعى إلى تحقيقهـا ؟ هل هي مقصـورة على مرحلة الاستخراج أم أنها تمتد إلى العمليات اللاحقة لتشمل جميع مراحل الانتاج المختلفة من نقل وتكرير وتسويق ؟

ثم ما هو الباعث إلى المطالبة بالمشاركة ؟ هل هو مجرد الحصول على حصة من البتـرول الخـام تستعملها حكومات هذه الدول لأغراضها ، أم أنها تريد حصة الشريك في الارباح بالاضافة إلى ضرائب الدخل ، أم أنها كذلك تهدف إلى حصة في الارباح مقرونة بالمشاركة الفعالة في الادارة والسيطرة(٢) .

لقد أوضح الشيخ أحمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي السابق في محاضرة ألقاها عام ١٩٦٩ في الندوة الثالثة بالجامعة الامريكية في بيروت بأن ما تريده دول الخليج العربي من المشاركة : «هدفنا أولا تقوية الشركات الكبرى ودورها في السوق العالمية سواء بصورة مباشرة لأجل المحافظة على الأسعار من جهة وليتسنى لشركاتنا الوطنية من جهة أخرى أن تنمو في السوق بالطرق الاعتيادية حيث نثبت أقدامنا في العمليات اللاحقة مستفيدين من خبرة الشركات الكبرى دون الحاق الضرر بأنفسنا أو بأي جهة أخرى خلال ذلك . ان المشاركة عبارة عن صفقة كاملة(٣) (Package Deal) تتألف من المشاركة في المراحل السابقة واللاحقة سواء

---

(١) قارن مثلا في هذا الصدد ما قاله جورج ستوكنز : بصرف النظر عن بواعث الحكومات على المطالبة بالمشاركة في ملكية الشركات فإن الشركات ستقاوم ذلك .

George Eard Stocking: Middle East Oil, A Study In Political And Economic Controversy. Nashville, Naderlicht U, Press, 1970, P.446.

2. Edith Penrose: Government Partnership in major concessions of the Middle East, the nature of petroleum. Supplement to the Middle East Economic Survey August 30, 1968, P.5.

3. Ahmed Zaki Yamani: Participation Versus Nationalization a lecture delivered at the third seminar on the Economics Of The International Petroleum Industry held at the American University Of Beirut, Spring 1969.

بسواء على أن تطبق بصورة متدرجة ومعقولة وعلى أسس تجارية» ويقول في مناسبة أخرى إن المشاركة هي البديل الوحيد عن التأميم[1] .

وسوف لا تسعى السعودية إلى أكثر من ٥١٪ بعدئذ لأنها تحتاج إلى شركات البترول لكي تظل حاجزا بين المستهلك والمنتج . وتحتاج إلى خبراتها وإلى استثماراتها وان العلاقة الجديدة بين الحكومات والشركات ستكون بمثابة زواج كاثوليكي يكاد يكون من المستحيل لطرفيه الطلاق[2] . (لقد تم كما يبدو الآن خلاف ما توقعه زميلنا الشيخ أحمد زكي اليماني فالطلاق مع شركات البترول أصبح واقعا والزواج أصبح اسلاميا . كما أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت نسبة ٥١٪ إلى السيطرة الكاملة وهي ١٠٠٪) .

هذا وقد تم على ما يبدو تأجيل المطالبة بالمشاركة خلال الفترة التي ركزت فيها الأوبك على زيادة الاسعار وتحسين الشروط المالية الاخرى فلما تمت تسوية هذه القضايا ، باتفاقية طهران والاتفاقيات اللاحقة في النصف الأول من عام ١٩٧١ ، أثير موضوع المشاركة مرة أخرى في اجتماع المؤتمر الذي عقد في فيينا في ١٢ و١٣ يوليو / تموز عام ١٩٧١ واتخذ بشأنه القرار رقم ٢٤/ ١٣٥ وهو أكثر جدية من القرار المتخذ في يونيو / حزيران عام ١٩٦٨ ضمن اطار بيان السياسة البترولية . وينص هذا القرار على أن تتخذ الدول الأعضاء خطوات فورية في اتجاه تطبيق مبدأ المشاركة في امتيازات البترول القائمة تطبيقا فعالا ، وعلى أن تؤلف لجنة وزارية لذلك الغرض تتألف من ممثلين عن ايران والعراق والكويت وليبيا والسعودية لوضع الأسس لتلك المشاركة وتقديم التوصيات الى اجتماع استثنائي للمؤتمر يعقد في ٢٢ سبتمبر / أيلول ١٩٧١ .

وبالفعل فقد عقد الاجتماع الاستثنائي للمؤتمر في الموعد المحدد في القرار السابق وبعد الاستماع إلى بيان اللجنة الوزارية المؤلفة على الشكل المذكور سابقا

---

(١) بعد التطبيق العملي للمشاركة نجد أن المشاركة تمت فقط على مرحلة واحدة وهي مرحلة الانتاج ، وان شركات البترول الكبرى لم تسمح إلى الآن لحكومات البلاد المصدرة للبترول بمشاركتها في المراحل اللاحقة .

والتأكيد على تصميم الدول الاعضاء على اتخاذ خطوات فورية نحو تحقيق المشاركة الفعلية في الامتيازات القائمة قرر المؤتمر ما يلي :

١ – أن تقوم جميع الدول الأعضاء المعنية باجراء مفاوضات مع شركات البترول ، اما على انفراد أو مجتمعة لغرض تحقيق المشاركة الفعالة على الأسس المقترحة من قبل اللجنة الوزارية المذكورة .

٢ – ان تقدم نتائج المفاوضات إلى المؤتمر للتنسيق ، وفي حالة فشل مثل هذه المفاوضات في تحقيق هدفها يتولى المؤتمر وضع خطة تهدف إلى تنفيذ وتحقيق أهداف المشاركة الفعالة عن طريق اجراء مشترك .

وبالرغم من جدية هذا القرار فقد تمادت الشركات في رفضها لمقترحات المشاركة . وقد كلف الشيخ اليماني من قبل دول منطقة الخليج العربي بمتابعة المفاوضات نيابة عنها . وفي البداية حاولت الشركات التفريق بين دول المنطقة عن طريق تقديم عروض مغرية للسعودية فقط . (علما منها أن السعودية هي على رأس التحرك نحو المشاركة) . فرفضت السعودية ذلك(١) .

وعندما لجأت الشركات إلى أسلوب المماطلة والتسويف لكسب الوقت اضطر المغفور له الملك فيصل (ملك المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت) إلى التدخل شخصيا لانقاذ الموقف ، حيث وجه انذاراً للشركات بأن اجراءً قسريا سيتخذ ما لم توافق الشركات على المشاركة طواعية .

كما وجه زعماء دول الخليج العربي في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت انذارا مشابها لانذار السعودية ، ووسط هذه الضغوط المسلطة على الشركات لجأ ممثلوها إلى عقد سلسلة اجتماعات مع المملكة العربية السعودية كان آخرها اجتماع ٧ مارس / آذار ١٩٧٢ .

---

(١) هذه المعلومات وما يليها مستمدة من اتصالات شخصية .

وأخيرا شعرت الشركات بأن الموضوع يحمل في طياته عناصر المجابهة مع دول الخليج لذلك اضطرت إلى الرضوخ بأن وجهت رسالة إلى وفود دول منطقة الخليج العربي عشية انعقاد المؤتمر الاستثنائي في بيروت في ١١ و١٢ مارس / آذار ١٩٧٢ لغرض الحيلولة دون اتخاذ هذا المؤتمر خطوات تشريعية أو اجراءات قسرية أخرى ضد الشركات .

وفي تلك الرسالة عرضت الشركات قبولها مبدئيا لمشاركة الحكومات بنسبة ٢٠٪ واقترحت المفاوضة بشأن توقيت وطريقة اقتناء المشاركات الحكومية والتعويض الواجب دفعه للشركات وطريقة الدفع وكيفية التصرف بالانتاج وما إلى ذلك .

وقد وفقت الشركات عن طريق تلك الرسالة إلى صرف المؤتمر عن عزمه على اتخاذ الاجراءات التي هدد باتخاذها ، ومع ذلك فتحسبا لمكائد الشركات واحتمال محاولتها تفتيت وحدة المنظمة عن طريق (الرضوخ لمطالب المشاركة في بعض الدول الاعضاء دون البعض الآخر) فقد قرر المؤتمر (القرار رقم ٢٧/١٤٥) انه في حالة تلكؤ أي شركة أو معارضتها لأي اجراء تتخذه أي دولة عضو في المنظمة وفقا لقرارات المؤتمر تأخذ منظمة أوبك الاجراء المناسب بما في ذلك فرض العقوبات ضد تلك الشركات .

ثانياً : اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥ : ٧٥)(١) :

لقد مر بعض الوقت ترددت فيه شركات البترول كثيرا قبل أن توافق على مبدأ المشاركة إلا أنها وافقت في النهاية وخاصة شركات البترول العاملة في منطقة الخليج العربي من حيث المبدأ على المشاركة ، وبدأت مفاوضات طويلة ومرهقة بين ممثلي الشركات وممثلي الدول العربية المطلة على الخليج العربي ، وذلك على مراحل متعددة . وفي أماكن متباعدة حول تعويض الشركات وكيفية التصرف في بترول

---

(١) انظر : اوبك والصناعة البترولية – الفصل الثاني من الباب الثالث من القسم الثاني – ص٢٠٢ – ٢١٠ للمؤلف .
مطابع التجارة والصناعة – بيروت عام ١٩٧٤ .

المشاركة ، وكيفية التدرج للوصول إلى نسبة ٥١٪ من المشاركة وما إلى ذلك من التفاصيل الفنية . لقد كانت الفجوة في البداية واسعة جدا بين موقف الحكومات وموقف الشركات بخصوص هذه المواضيع ، فقد طلبت الشركات تعويضا عن موجوداتها على أساس القيمة الاستبدالية (Replacement Value) كما طلبت ٣٠ سنتا للبرميل تعويضا عن أرباح المشروع الذي ستخسره .

لكنها عادت في عرض لاحق فخفضتها إلى ٣٠ سنتا ولمدة ثماني سنوات هذا اضافة إلى قيمة التعويض عن الموجودات . وأخيرا عرضت الشركات قبولها على أن يتم التعويض على أساس القيمة الدفترية للموجودات مضافا إليها الطاقة الانتاجية اليومية مضروبة في دولارين .

أما موقف الحكومات فكان دوما التعويض على أساس القيمة الدفترية الصافية فقط ، أما بشأن التصرف فقد كانت الحكومات تصر على تسليم ما لا تريده من حصتها من بترول المشاركة للشركات على أساس سعر منتصف الطريق (Half - Way Price) أو نصف مجموع التكلفة زائدا الريع – السعر المعلن .

ونتيجة للمفاوضات توصل الطرفان إلى اطار اتفاقية هي ما يسمى (باتفاقية المشاركة الأولى) . وقد تضمنت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لوضع مبدأ المشاركة موضع التنفيذ . كما تضمنت أيضا تنازلات مهمة من كلا الجانبين وذلك من أجل تطبيق المشاركة بصورة مقبولة . وفيما يلي أهم الاحكام التي نصت عليها اتفاقية المشاركة ، والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من أول يناير / كانون الثاني ١٩٧٣[1] .

١ – يكون مستوى المشاركة في البداية أي عام ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٧٧ ، ٢٥٪ من كل امتياز ، ثم يزداد في ١/١/١٩٧٨ إلى ٣٠٪ ، ثم في ١/١/١٩٧٩ إلى ٣٥٪ ، ثم في ١/١/١٩٨٠ إلى ٤٠٪ ، ثم في ١/١/١٩٨١ إلى ٤٥٪ ، ثم في ١/١/١٩٨٢ إلى ٥١٪ ،
(المادة الثالثة والملحق الثاني) .

---

(١) انظر : نفس المصدر السابق – ص٢٠٤ – للمؤلف .

٢ - تعـوض الشركـات عن المشاركة الأولية (٢٥٪) بمقدار ما يعادل ٢٥٪ من القيمة الدفترية المصححة (Updated Book Value) لمنشآت انتاج البترول الخـام والاستكشـاف والتـطويـر ، كمـا هي مبينة في الدفاتر المستخدمة للأغراض الضريبية في دول الخليج ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب القيمة الدفترية ما طرأ على مستويات الأسعار ، أي أن تصحح لتعكس تلك المستويات (المادة الرابعة) .

٣ - تتعهد الشركات بأن تشتري وتتعهد الحكومات بأن تبيع جزءا من حصتها في بتـرول المشـاركة ، وهو ما يسمى (بالبترول الانتقالي) (Bridging Oil) في المرحلة الاولى من المشاركة على أساس ٧٥٪ من حصة الحكومات للعام الأول و٥٠٪ للعام الثاني وللعام الثالث ٢٥٪ . والغرض من هذا النص هو كما يبدو لمواجهة التزامات الشركات تجاه زبائنها بمقتضى عقودها الطويلة الاجل . وقد حدد سعر هذا البترول وكيفية الدفع باتفاقيات منفصلة مع كل دولة من دول الخليج العربي حيث وقعت في الوقت الذي وقعت به اتفاقية المشاركة واعتبرت مكملة لها .

وبمـوجب اتفاقية الشراء تتعهد الشركات ، بناء على طلب الحكومات بشراء كميات أخرى من حصة الحكومات لمساعدتها في دخول الاسواق تدريجيا ، وهـذا النـوع من البتـرول يسمى (البترول التطويري) (Phase In) وهذه الكميـات محددة في ملحق الاتفاقية وتعادل ١٥٪ من حصة الحكومات في العام الأول و٣٠٪ في العام الثاني و٥٠٪ في العام الثالث وإلى آخره (المادة الخامسة) .

٤ - تشـارك الحكومات في ادارة الشركات مشاركة فعالة ولكن هناك أنواعا من القرارات تسميها الاتفاقيات قرارات ادارية كبرى (Major Management Decision) تحتاج إلى موافقة عدد معين أو ربما جميع الفرقاء المساهمين حسبما تنص عليه الاتفاقية التنفيذية مع كل حكومة . ومن هذه القرارات بيع المـوجودات أو التصرف فيها اذا كانت قيمتها تزيد عن حد معين أو كانت

النفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل فوق مستوى معين ، ومنها أيضا برامج الاستكشاف والتطوير وانشاء تسهيلات وما إلى ذلك (المادة السادسة) .

وسنعرض فيما يلي باختصار بعض الامور المتعلقة بالمشاركة :

تم التوقيع[1] على اتفاقية المشاركة في ٢٠/١٢/١٩٧٢ في مدينة الرياض وقد وقعها كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية ، ثم تلتهما بعد ذلك الكويت وقطر أما ايران فقد انسحبت من مفاوضات المشاركة ، وأعلنت انها اختارت طريقا آخر يتناسب وطبيعة العلاقات التي تربطها بشركات البترول العاملة في أراضيها خاصة وأن ايران تعتبر نفسها سبق وأن أممت الصناعة البترولية فيها وأن الشركات الأجنبية مجرد شركات مشغلة (Operating Companies) .

وقد بدأت المفاوضات قبل تحقيق المشاركة بين دول الخليج وشركات البترول بخصوص الاتفاق على الاسعار التي ستشتري بها شركات البترول ذلك الجزء من حصة الحكومات ، وذلك لكي تتمكن من الايفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها .

وتسمى هذه الأسعار «أسعار اعادة البيع» (Bay Back Price) بالنسبة للبترول الانتقالي والبترول التطويري . وقد قادت أبوظبي هذه المفاوضات حيث بدأت الجولة الاولى من المفاوضات في بيروت ثم دارت الجولة الثانية والثالثة في الرياض ، حيث تم التوصل إلى اتفاق بين دول الخليج وشركات البترول عشية توقيع اتفاقية المشاركة في ٢٠ ديسمبر / كانون الاول عام ١٩٧٢ .

والبترول الانتقالي كما قلنا هو عبارة عن نسبة من حصة الحكومة التزمت الاخيرة ببيعها مرة أخرى لشركات البترول حتى تتمكن من أن تفي الاخيرة بالتزاماتها بالنسبة للعقود التي تربطها مع المستهلكين . وهذا النوع من البترول يبدأ مع بداية المشاركة وينتهي بعد ثلاث سنوات ، وهي المرحلة الانتقالية لتطبيق المشاركة ، وهو بالنسب التالية من حصة الحكومة من بترول المشاركة .

---

(١) انظر : اتفاقية المشاركة الأولى الموقعة في مدينة الرياض في ٢٠ ديسمبر كانون الاول عام ١٩٧٢ .

(١٩٧٣) العام الأول = ٧٥٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٤) العام الثاني = ٥٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .

والبترول الانتقالي التزام على الحكومة بأن تبيع والتزام على الشركة بأن تشتري فهو اذن التزام الطرفين . أما البترول التطويري (Phase In) فهو يبدأ من المشاركة أي في عام ١٩٧٣ ويستمر لمدة عشرين عاما أي إلى عام ١٩٩٢ ، وهذا النوع من البترول هو ذلك الجزء من حصة الحكومة الذي تشتريه الشركات لكي تساعد به شركات البترول الوطنية حتى تدخل تدريجيا إلى السوق . وهو التزام على الشركات واختياري بالنسبة للدولة .

ولكن هذا الخيار تحول في النهاية إلى اختيار شكلي وأصبح نوعا من الالتزام وذلك عندما أصرت دول الخليج على الحصول على أسعار عالية في ذلك الوقت بالنسبة «لأسعار اعادة البيع» (Bay Back Price) ، وتتدرج نسبة البترول التطويري بالنسبة لمقدار المشاركة على النحو التالي :

(١٩٧٣) العام الاول = ١٥٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٤) العام الثاني = ٣٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٥) العام الثالث = ٥٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٦) العام الرابع = ٧٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٧) العام الخامس = ٦٥٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٨) العام السادس = ٦٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٧٩) العام السابع = ٥٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٨٠) العام الثامن = ٤٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٨١) العام التاسع = ٣٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .
(١٩٨٢) العام العاشر = ٢٠٪ من نسبة المشاركة (٢٥٪) .

وفي يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٨ سترتفع مشاركة الدولة من ٢٥٪ إلى ٣٠٪ أي بزيـادة مقـدارهـا ٥٪ وسيلحق البتـرول التطويري هذه الزيادة أي الـ ٥٪ الجديدة وذلك كما يلي :

(١٩٧٨) العام الاول	=	٩٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٧٩) العام الثاني	=	٨٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٠) العام الثالث	=	٧٥٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨١) العام الرابع	=	٧٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٢) العام الخامس	=	٦٥٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٣) العام السادس	=	٦٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٤) العام السابع	=	٥٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٥) العام الثامن	=	٤٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٦) العام التاسع	=	٣٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .
(١٩٨٧) العام العاشر	=	١٠٪ من (الـ ٥٪ الجديدة) .

وفي عام ١٩٧٩ تحصـل الدولة على نسبة اضافية من المشاركة مقدارها ٥٪ أخرى ، أي تصبح المشاركة ٣٥٪ ، وفي عام ١٩٨٠ تضاف نسبة ٥٪ ثالثة وتصبح المشـاركـة ٤٠٪ وفي عام ١٩٨١ تضاف نسبة ٥٪ رابعة وفي عام ١٩٨٢ تصل المشاركة إلى أقصاها فتصبح ٥١٪ وينطبق على الزيادات الثانية والثالثة والرابعة والأخيرة ما ينطبق على الاضافة الأولى كما بينا في الجدول السابق .

نسب المشاركة ونسبة البترول التطويري منسوباً إلى الانتاج الكلي

السنة		النسبة الأولى												المجموع
٧٣	٪٢٥	٣,٧٥												٣,٧٥
٧٤	٢٥	٧,٥٪												٧,٥
٧٥	٪٢٥	١٢,٥												١٢,٥
٧٦	٪٢٥	١٧,٥												١٧,٥
٧٧	٪٢٥	١٦,٢٥	النسبة											١٦,٢٥
٧٨	٪٢٥	١٥,٠٠	الثانية											١٥,٠٠
٧٩	٪٢٥	١١,٥	٪٥	٤,٥	النسبة									١٧,٠٠
٨٠	٪٢٥	١٠,٠٠	٪٥	٤	الثالثة		النسبة							١٨,٥
٨١	٪٢٥	٧,٥	٪٥	٣,٧٥	٪٥	٤,٥	الرابعة		النسبة		النسبة			١٩,٧٥
٨٢	٪٢٥	٢,٥	٪٥	٣,٥	٪٥	٣,٧٥	٪٥	٤	الخامسة		السادسة	٪٥	٤,٥	١٨,٢٥
٨٣			٪٥	٣,٢٥	٪٥	٢,٥٠	٪٥	٣,٥	٪٥	٤	٪٦	٥,٤		١٤,٥
٨٤			٪٥	٣	٪٥	٣,٢٥	٪٥	٣,٥	٪٥	٣,٧٥	٪٦	٤,٨		١٨,٣
٨٥			٪٥	٢,٥	٪٥	٢,٥	٪٥	٣	٪٥	٣,٥	٪٦	٤,٥		١٦,٧٥
٨٦			٪٥	٢	٪٥	٢,٥	٪٥	٢,٥	٪٥	٣,٢٥	٪٦	٤,٢		١٤,٩٥
٨٧			٪٥	١,٥	٪٥	٢,٠٠	٪٥	٢,٥	٪٥	٢,٥	٪٦	٣,٩		١٢,٩
٨٨			٪٥	,٠٥	٪٥	١,٥	٪٥	٢	٪٥	٢,٥	٪٦	٣,٦		١٠,١
٨٩					٪٥	,٥	٪٥	١,٥	٪٥	٢	٪٦	٣		٧,٠
٩٠					٪٥		٪٥		٪٥	١,٥	٪٦		٢,٤	
٩١							٪٥	٠,٥	٪٥	٠,٥	٪٦		١,٨	
٩٢											٪٦		٠,٦	

المصدر : أوبك والصناعة البترولية – ص٢٠٩ – المؤلف .

ويبدو من تصفح أحكام اتفاقية المشاركة أن حصة كل دولة من دول الخليج خلال عام ١٩٧٣ من البترول الخام المتبقية بعد أن يطرح ما تشتريه الشركات هي ٢,٥٪ فقط من مجموع الانتاج .

ان تقـويم اتفـاقية المشاركة من الناحية المالية يظهر أن جميع ما يترتب على الحكومات دفعه لقاء أنصبتها هو أقل بكثير مما تتسلمه كدخل اضافي مستمد من المشـاركـة . ولاجـل ايضاح ما كانت تعنيه المشاركة من الوجهة المالية بالنسبة لحكومة أبوظبي مثلا فان مجموع صافي ما كانت ستحصل عليه أبوظبي في السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ نتيجـة لمشاركتها في شركات البترول بنسبة ٢٥٪ من رأسمال الشركات يقدر بحوالي ٣٠٠ مليون دولار بعد أن تكون قد سددت ما عليها من التعويضات البالغة حوالي ١٤٠ مليون دولار .

وجدير بالملاحظة أن الشركات نفسها لم تخسر شيئا نتيجة المشاركة لأنها زادت أسعارها للتعويض عن الفرق بين ما كان يكلفها برميل البترول سابقا وما تدفعه للحكومات عن البرميل بعد المشاركة بالنسبة للربح الذي تنازلت عنه للحكومات[1] .

ثالثا : اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠٪ : ٤٠٪) :

بعـد أن تم التـوصل الى اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥٪ : ٧٥٪) بين كل من أبـوظبي والمملكـة العـربيـة السعودية من جهة وبين شركات البترول العاملة في دولتيهما من جهة ثانية وذلك في ٢٠ ديسمبر / كانون الأول عام ١٩٧٢ قامت بعض المشاكل البسيطة في البداية بين حكومة الكويت وشركات البترول العاملة فيها مما أثر على الاسراع في التوقيع على اتفاقية المشاركة المذكورة والمطالبة بمزايا جديدة تفوق تلك التي حصلت عليها كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية .

---

(١) من الجدير بالملاحظة هو أن هذه الاتفاقية قد أصبحت في ذمة الماضي بعد التوصل الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠:٤٠) . وان موضوع اعادة الشراء وأنواع المسميات التي وجدت لهذا الغرض قد أصبحت جزءا من الماضي . وأن يد البلاد المصدرة للبترول قد أطلقت بحرية في أمور بيع حقها من بترول المشاركة وهذا ما سنتعرض له في الموضوع القادم .

وقد ظلت الكويت في مفاوضات مستمرة مع شركات البترول طيلة عام ١٩٧٣ حتى توصلت الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠٪:٤٠٪) وذلك في ٢٩ يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

ومن تصفحنا للمذكرة الايضاحية التي رفعتها حكومة الكويت الى مجلس الأمة الكويتي والمرفقة مع اتفاقية المشاركة الثانية نجد أن الحكومة الكويتية قد فندت الأسباب التي سبقت التوصل الى اتفاقية المشاركة المذكورة الى أسباب(١) أهمها :

١ - قرارات منظمة أوبك خلال عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ .

٢ - التغيرات التي وجدت بعد تطبيق كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية لاتفاقية المشاركة الأولى . وكذلك حلول أزمة الطاقة العالمية في منتصف عام ١٩٧٣ وتقديرات اشتدادها في السنوات القادمة .

٣ - جاءت هذه الاتفاقية نتيجة جهود طويلة ومفاوضات عقدتها حكومة الكويت مع شركات البترول الأجنبية .

وكما ذكرنا سابقا فان الكويت كانت أول من توصل الى اتفاقية المشاركة الثانية (٦٠:٤٠) وذلك في ٢٩ يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ على أن يتم تطبيق الاتفاقية منذ بداية عام ١٩٧٤ . وبعد الكويت طبقت كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية وقطر والعراق الاتفاقية الجديدة وذلك بتواريخ متفاوتة الا أن التطبيق الفعلي كان دائما بداية عام ١٩٧٤ .

وبالنسبة للامارات العربية المتحدة (أبوظبي) فقد وقعت اتفاقية المشاركة الثانية في الثاني من سبتمبر / ايلول عام ١٩٧٤ على أن تطبق بأثر رجعي وذلك منذ الأول

---

(١) انظر : نشرة رسالة البترول العربي - العدد ١٤ - المجلد السابع ١٩٧٤/٢/٢٥.

من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ . وقد جاءت في ست مواد رئيسية تضمنت الأمور الرئيسية التالية[١] :

١ – جاء في المادة الأولى من البند الأول أن اتفاقية المشاركة الأولى تصبح ملغاة ويحل مكانها الاتفاقية الجديدة (الثانية) . وقد جاء أيضا في البند الثاني من نفس المادة أن حصة الحكومة البالغة حسب الاتفاقية الأولى ٢٥٪ تزاد لتصل الى ٦٠٪ وتحتفظ الشركات بالحصة الباقية وقدرها ٤٠٪ وذلك ابتداء من الأول من يناير / كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

٢ – وقد حدد في المادة الثانية مقدار التعويض الذي احتسب على أساس القيمة الدفترية الصافية Net Book Value وقد بلغ بالنسبة للامارات العربية المتحدة (أبوظبي) (٥٤,٩) مليون دولار موزعة على شركة نفط أبوظبي المحدودة (٤٠,٥) مليون دولار وشركة مناطق أبوظبي البحرية (أدما) و(١٤,٤) مليون دولار[٢] .

٣ – وقد جاء في المادة الثانية بأن كل شريك يحق له أن يرفع حصته كل ثلاثة أشهر واذا وجد فائضاً لدى أي من الشركاء فان الشركاء الآخرين سينظرون في شراء هذا الجزء من الانتاج وبأسعار تجارية يتفق عليها .

٤ – عالجت المادة الرابعة موضوع ادارة الشركات الأجنبية وعدد الممثلين المختلفين فيها وقسمت القضايا الى أنواع حسب طبيعتها وحسب نوعية القرار المطلوب اتخاذه[٣] .

٥ – أما المادة الخامسة فقد أجازت للحكومة الحق في تخويل أي جهة وطنية (شركة بترول أبوظبي الوطنية – بالنسبة لأبوظبي) ممارسة حق المشاركة نيابة عنها .

---

(١) انظر : الملحق الخاص باتفاقية المشاركة الأولى والثانية.

(٢) انظر : المادة الثانية من اتفاقية المشاركة – البند الأول.

(٣) انظر : المادة الرابعة – البند ١ – ٢ – ٣ – ٤ – ٥ – ٦ – ٧ – ٨.

ومن مقارنتنا بين اتفاقية المشاركة الأولى (٢٥:٧٥) واتفاقية المشاركة الثانية (٦٠:٤٠) نجد أن الاتفاقية الثانية قد جاءت بعدد من المميزات أهمها :

١ – لقد تم تعويض الشركات في اتفاقية المشاركة الأولى على أساس القيمة الدفترية المعدلة (Up - dated Book Value) أما اتفاقية المشاركة الثانية فقد تم التعويض على أساس القيمة الدفترية الصافية (Net Book Value) وهذا يجعل التعويض أكثر عدالة بالنسبة للجانب الحكومي . ويجعل بالتالي التعويض أقل ، خاصة وأن شركات البترول الأجنبية كانت قد حققت الأرباح الطائلة وغير المكتسبة ولسنوات عديدة[١] .

٢ – تجنبت اتفاقية المشاركة طريقة اعادة الشراء المعقدة (Bay Back) وتجنبت التسميات المعقدة لبترول المشاركة (Phase In & Bridging) ولم تلزم الحكومة مقدما ببيع أي جزء من حصتها .

٣ – أوصلت اتفاقية المشاركة الحكومة مرة واحدة الى الستين في المائة وتجنبت التصاعد التدريجي في حصة الحكومة كما جاء في اتفاقية المشاركة الأولى .

٤ – بعد اتفاقية المشاركة الثانية أصبح للحكومة دور أكبر في جميع القرارات التي تتخذها شركات البترول . كما ألزمت الشركات أن تنقل مقارها الى الدولة المضيفة . ومهما يكن فان عددا من دول الخليج العربي وعلى رأسها الكويت قد تجاوزت مراحل اتفاقية المشاركة الأولى والثانية الى مرحلة السيطرة الكاملة على صناعتها البترولية أو مرحلة الـ (١٠٠٪) مع احتفاظها بروابط فنية واقتصادية مع شركات البترول الأجنبية ولفترة محدودة من الزمن .

---

(١) بلغت القيمة الدفترية المعدلة له ٢٥٪ (١٥٢) مليون دولار بالنسبة لشركات أبوظبي وبلغت القيمة الدفترية الصافية لـ ٦٠٪ (٥٤,٩) مليون دولار بالنسبة لشركات أبوظبي .

كما أننا نجد أن دولا أخرى مثل العراق قد اختارت طريق التأميم وسارت فيه الى نهايته حيث أممت جميع شركات البترول الاجنبية العاملة في العراق ونرى بلدانا مثل المملكة العربية السعودية سائرة في طريق السيطرة الكاملة على صناعتها البترولية والاحتفاظ بشركات البترول الاجنبية كشركات مشغلة تعمل بعقود وتشتري جزءا من البترول السعودي .

وفي ٢٠ سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٨ عقدت اتفاقية تطبيقية أخرى ما بين شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) والشركات الرئيسية البترولية العاملة(١) في أبوظبي ، حيث أشير إلى الاتفاقية السابقة بزيادة حصة أبوظبي إلى ٦٠٪ بينما خصصت هذه الاتفاقية ووضعت القواعد العامة لأحكام المشاركة ما بين المتشاركين (بشكل أكثر تفصيلا) لغرض تطبيق تلك المبادىء العامة للشركات العاملة المشغلة (Oper- ating Companies) المشار إليها في القرار ٤ من اتفاقية المشاركة وبشروط أفضل لدولة الامارات العربية المتحدة وكما سبق وأن أشرنا إلى تفاصيل ذلك في الباب الثاني من هذا الكتاب .

(١) تفاصيل المشاركة لشركة أدكو (ADCO) .

60.0% - Abu Dhabi National Oil Company (ADNOC).
9.5% - BP Exploration. 9.5% - Shell Petroleum Company. 9.5% - Compagnie Francaies Des Petroles. 4.75% - Exxon Corporation. 4.75% - Mobil Oil Corporation. 2.0% - Particip-ation & Explorations Corporation (ADPC). 100 %

الامارات العربية المتحدة
والسيطرة الكاملة :

لقد تملكت امارة دبي كل الصناعة البترولية فيها وذلك عام ١٩٧٥ وبذلك تكون الامارات العربية المتحدة ممثلة بدبي قد حذت حذو بعض دول أوبك التي اتخذت هذه الخطوة .

الامارات العربية المتحدة والربحية الثابتة
القصوى لشركات البترول :

لقد طبقت امارة أبوظبي مبدأ الربحية الثابتة القصوى لشركات البترول الرئيسية العاملة لديها متجاوزة بذلك مرحلة السيطرة الكاملة . حيث تعتبر هذه المرحلة مرحلة متقدمة على بقية المراحل الاخرى . فقد حددت حكومة أبوظبي ربحية شركات البترول بـ ٤٠ سنتاً على مجمل الانتاج أو دولار واحد على حصة الشركات وهي ٤٠٪ من مجمل الانتاج . وفي المقابل تقوم الشركات بالمشاركة الفنية والمالية في مختلف مراحل الصناعة البترولية في الامارة .

فهرست

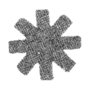
الباب الاول :

الباب الثاني :

الباب الثالث :

الباب الرابع :

الباب الخامس :





صدر للمؤلف :

١ - اقتصاديات أبوظبي قديماً وحديثاً .

٢ - مجلس التخطيط في أبوظبي .

٣ - منظمة الأوبك .

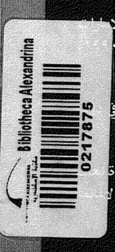
٤ - الأوبك والصناعة البترولية .

٥ - مقالات بترولية .

٦ - البترول واقتصاديات الا[illegible] العربية المتحدة (صدر عام [illegible] كطبعة محدثة .

٧ - الاتفاقيات البترولية في [illegible] الامارات العربية المتحدة .

وقد ترجمت هذه المؤلفات الى عدة [illegible] منها الانجليزية والفرنسية وال[illegible] واليابانية .



الطبعة الثانية
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م